

# حَاشِيَةُ الشَّهَابِ

المُسَمَّاةُ

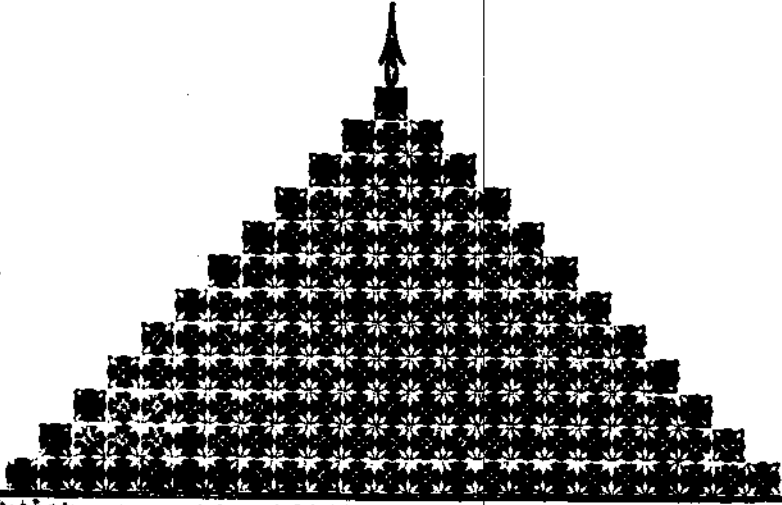
عَنَايَةُ الْقَاضِي وَكَفَايَةُ الرَّاضِي

عَلَى

## تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ

الجزء الثاني

دار صادر  
بيروت



\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

(قوله لماعدت فرق المكلفين الخ) أي المؤمنين والكفار والمنافقين السابق ذكرهم من أول السورة إلى هنا وخواصهم ما اختص به كل فريق منهم من الاهتداء بالقرآن واتفاق الحلال والإيمان بالغيب والفلاح والقوز في الدنيا والعقبى في المؤمنين وأصرار غيرهم على الكفر ونفسية قلوبهم وسوء عضبهم في الكثرة وإخفاء الكفر والخداع وضررهم العائد عليهم في المنافقين وقوله ومصارف أمورهم المصارف جمع مصرف من صرف المال إذا أنفقته أو من صرف الدينار بالدرهم إذا أبدله استعير هنا لما هم عليه في أعمالهم وأعمارهم ولما يؤل إليه أمرهم من القوز بالسعادة أو الخسران وهو ظاهر وهذا معنى قوله في الكشف عتد الله فرق المكلفين من المؤمنين والكفار والمنافقين وذكر صفاتهم وأحوالهم ومصارف أمورهم وما اختص به كل فرقة مما يسعدا ويشتقها ويحظيها عند الله تعالى ويرد بها ولقد أجاد في حسن تلخيصه ويحتمل أنه طوى البيان بقوله مما يسعدا ويشتقها ويحظيها عند الله تعالى ويرد بها للمؤمنين مشقيات ومرديات وللكافرين مسعدات ومحظيات وإن أجيب عنه بأن المذكور صريحاً للمؤمنين المسعدات ولغيرهم المرديات وبفسهم من ذلك ما يقابله ضمناً فيكون الكل مذكوراً للكل فإنه رد بأن الاختصاص حينئذ لا معنى له فإن المقابل لما اختص بكل فرقة ليس مخصوصاً بالوجود في المقابل الآخر وإن كان غير وارد لأن مسلماً أسلم من التكلف على أن تقول أنه لا وجه للرد لأن مقابل كل خاصة لم يلحظ فيه أنصاف الآخر به هنا إذ مقابل الاهتداء بنور الفرقان شامل لعدم الوقوف عليه كمن لم تبلغ الدعوة واتفاقه الخيري في الخير يقابله عدمه الشامل لمن لم يتفق أصلاً ولم يقصد ذم مقابلتهم بذلك وكذا الصلاة وغيرهما من العبادات ومسعدات الأشقياء المتهومة مما أشقاهم الله به لا يمدح به المؤمنون كما قبل ألم تر أن السيف ينقص قدره \* إذا قبل أن السيف أمضى من العصى فلا وجه لما قبل من أن الردم ودود لظهور اختصاص ذلك المقابل بذلك الفرقة بملاحظة انفهامه ضمناً وكونه مفروضاً غير محقق مثلاً إذا قلت الصفات المذكورة للمؤمنين مسعدات يفهم منه أنهم لو كانوا

(بأنها الناس اعبدوا ربكم) لماعدت فرق المكلفين وذكر خواصهم ومصارف أمورهم

انصفوا بمقابلاتهم الشقوا ولم يمكن اجراء ذلك في حق الكفار لانهم منصفون بتلك الصفات حقيقة بلا فرض  
وتقدير وكذلك الحال في صفات الكفرة وان كان له وجه أيضا (قوله أقبل عليهم بالخطاب الخ)  
قد قدمنا لك أن الالتفات الانتقال من احدى الطرق الثلاث الى آخر أو الاتيان بأحدها في مقام  
يقتضى خلافه والكلام عليه مفصل في محله ولا يهمل هنا الكلام فيه وانما الكلام فيما قبل من أن هذا  
مبنى على عدم الوقوف بما سبأ في عن علقمة أو على أنه لا يقتضى تخصيص الخطاب اذ لم يكن بمكة منافق  
حتى يدخل في هذا الخطاب ثم انها انزلت منفردة عما قبلها فكيف يتحقق فيها الالتفات الا أن يقال  
يكفى فيه أنه يتم بعد غم نزول القرآن لمصلحة اقتضت تقرير نزوله فأتى دعوى انفرادها بالنزول بما لا وجه  
له حتى يتكفله ما تكلف وكونه لم يكن بمكة منافق في بدء الاسلام لا ينافي الاخبار عنهم فكيف في القرآن مثله  
من الغيبات والاخبار عما سبأ ثم انه ذكر الالتفات نكات بعضها عام وبعضها خاص بهذا المقام فالاول  
هو السامع وأصل معناه التحريك بحركات متوالية ثم كفى به عن ادخال المستر كما في قول ابن الرومي المتقدم  
ذهب الذين يهزمهم مذاحمهم \* هز الكلمة عو الى المزان

وهو المراد هنا والتشيط ايجاد التشايط وهو الخفة والسرعة أريد به الاقبال على الامر وعطفه على  
ما قبله كالتفسير والاهتمام بالعبادة مأخوذ من السياق والمقام لان العظيم اذا أقبل على عبيده في شأن  
وأمر به بنفسه دل على عظمة ذلك الشأن وقوله بأمر العباد تورية وحسن تعبير وقوله وجبر الكلفة  
العبادة الجبر التكميل والاراداف بما يهتدون الامر الشاق أو يزيل مشقة لانها على خلاف مقتضى  
الطبع والكلفة المشقة واحدة الكف كغرفة وغرف والتكلف المشاق كما في المصباح وهذه من  
النكات الخاصة بالمقام وهذا بالنسبة الى المؤمنين ظاهر فاما أن يخصوا بعدم الاعتداد بغيرهم وكذا  
التشيط أو يقال يكفى للتسكة الوجود في البعض وقيل انه بالنسبة لغيرهم أيضا ليقظهم لانهم تحت  
حكم حاكم كرم لم يطردهم عن ساحة الهداية ولا يجنى بعده (قوله وبأمر وضع الخ) هذا هو الصحيح  
وقيل انها اسم فعل والاشهر أنها موضعت لنداء البعيد وقيل انها المطلق النداء أو مشتركة بين البعيد  
والقريب والمتوسط وعلى الاول اذا نودي بها القريب فلتزليه منزلة غيره اما العلوية المنادى أو المنادى  
بالكسر والفتح وقول المصنف رحمه الله ينادى بها القريب يصح فيه فتح الدال وكسرها وقول الداعي  
يارب يصلح للاول والثاني لانه لحقارته وعظمة خالقه عدته نفسه بعبد أو وعد الله عليه عن عباده وغفلة  
السامع وسوء فهمه بمنزلة بعده واما الاعتناء بأمر المدعولة وزيادة الحث عليه لان نداء البعيد وتكافئه  
الحضور لا امر يقتضى الاعتناء والحث فاستعمل في لازم معناه على أنه مجاز مرسل أو استعارة تبعية  
في باب أو مكسبة وتخيلية كما حققه بعض الفضلاء فان قلت الكلام في تنزيل المنادى منزلة البعيد  
لا المدعولة المنادى لاجله قلت المدعولة لتحويل امر بعيد عند الذهاب اليه لتحصيله فهو بعيد ما لا  
وقوله في الاتصاف ان ما ذكر في توجيه البعد أمر اقناعي فان الداعي يقول يا قريب يا بعيد ويأمن  
هو أقرب من جبل الوريد فان هذا من العباد في مقام البعيد ليس بشئ فان القرب في كلام المنادى باعتبار  
الحقيقة ونفس الامر وهو لا ينافي الاستبعاد الاعتباري وليس هذا نظيره قوله

وكم قلت شوقا لتي كنت عنده \* وما قلت اجلا لاله لئله عندي

كما هو منه ابن الصانع في حواشيه والوريد عرق في العنق وازافة الجبل له كجبلين الماء (قوله وهو) أى  
يامع المنادى بالفتح جملة فالمنادى منصوب لفظا أو تقدير بأنا نادى وما في معناه أو ياتفسها لقيامها  
مقامه قولان للنحاة وعلى الاول هو لازم الاخبار استغناء بظهور معناه مع قصد الانشاء وليس المراد  
الاخبار بأن المتكلم ينادى ولذا رد على من قال انه لا يجوز تقدير الفعل اذ لو قدر كانت الجملة خبرية  
لان الفعل مقصوده الانشاء ولذا قال الرضى تقديره بلفظ الماضي كدعوت وناديت أولى لانه الاغلب  
في الانشاء واكونه لانشاء التدا مسقط ما قبل من أنه لو كان ذلك الفعل كدعوت مقدرا تم المعنى بدون

أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات هذا  
للسامع وتشيطاله واهتماما بأمر العباد  
وتفخيم الشأن وجبر الكلفة العبادة بلذة  
المخاطبة وبأمر وضع لنداء البعيد وقد  
ينادى بها القريب تنزيلا لمنزلة البعيدات  
لعظمته كتسول الداعي يارب ويا الله وهو أقرب  
اليه من جبل الوريد أو لغفلة وسوء فهمه  
أو للاعتناء بالمدعولة وزيادة الحث عليه وهو  
مع المنادى جملة مضيدة لانه نائب مناب فعل

المنادى لانه فضله وقيل في الجواب عنه انه قد يعرض للجملة ما يصيرها غير مستقلة كالجمل الشرطية ولا يرد  
على كونه جملة مفيدة وكلاما أن الكلام لا يكون من اسم وحرف ولا من حرف ان قلنا يا معني دعوت  
كما توهم مع اتفاقهم على أنه لا يتأق الامن اسمين أو اسم وفعل لانه قائم مقامه كتم وبلى ولا وهو في قوة  
المذكورين غير شبهة فلا يلتفت لما توهمه بعضهم فتدبر (قوله وأى جعل وصلة الخ) أى التامعان  
كل موصولة والشرطية والاستفهامية والواقعة في النداء اسم نكرة موضوعة لبعض من كل كافي  
شرح الهادى ثم تعرفت بالنداء موصل بهالنداء ما فيه ال لان لا يتدخل عليها في غير يا الله الاشدوذا  
وقيل انها موصولة وورده النحاة بما هو معروف في كتب العربية وذو اللام صفة لها فهي موصولة كما توصل  
لنداء أسماء الاجناس بذى بمعنى صاحب وقوله متعذرا أى تمتنع بناء على ما عرف من كلام العرب  
لا تعذرا عظما وقوله لتعذرا لجمع بين حرفي التعريف هذا أحسن مما اشتهر من أنه لا يجمع بين تعريفين  
لانهم قد يجمعان كافي نحو وايدوا بهم يفعل كذا الاجتماع العلية والنداء والاضافة والموصولة كما حققه  
نجم الأئمة الرضى فليس مثله يمتنع عنده حتى يحتاج الى التذكير وأما نحو بالرجل فتمنع بالاتفاق  
وقوله قائمهما كثلين وهما لا يجمعان الاشدوذا كقوله \* وللاهم أبدأ \* قيل وانما قال كثلين  
لان باليت موضوعة للتعريف كأل ولذا لا يعرف المنادى في كل موضع ولم يبين أن تعريفه بكذا وقد  
ذهب ابن مالك ومن تبعه الى أنه بالقصد والاقبال عليه وذهب ابن الحاجب الى أنه بأل مقدرة فأوصل  
بالرجل بأى الرجل والكلام فيه مشهور (قوله وأعطى حكم المنادى الخ) أعطى مجهول نائب فاعله  
ضمير أى المذكور باعتبار اللفظ وحكمه هو البناء على الضم وألاؤه حرف النداء وأجرى عليه المقصود  
بالنداء باعتبار صريح معناه بمعنى جعله تابعاً له على الوصفية كما صرح به بعده وانما التزم رفعه ليكون  
على صورة المنادى المفرد المقصود بالنداء لانه مضموم الآخر فلا يجوز نصبه على الاصح خلافاً للمازنى  
فانه أجاز نصبه قال الزجاج ولم يتقدمه ولا تابعه عليه أحد لخالفته لما سمع عن العرب والتزام الرفع لانه  
المقصود وألانه مبهم ووصف المبهم معه كالشي الواحد منع الفصل بينهما فان قلت الوصف تابع غير  
مقصود بالنسبة لم يتبوعه فاذا ذكر ينافية قلت هذا بحسب الوضع الاصلى فلا ينافية ما يطرأ عليه لكونه  
مفسر المبهم ما يجعله مقصودا في حد ذاته وههنا اشكال وهو أن الرجل في قولك يا أيها الرجل تابع  
معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث يعامل ولا عمل يقتضى الرفع هنا لان متبوعه مبنى لفظاً  
ومنصوب محذوف فلا وجه لرفعه وهذا انما يرد على غير الاخفش القائل بأنها موصولة حذف صدر  
صلتها فليس عنده نقابل خبر مبتدأ مقدّر وقد استصعبه بعض علماء العربية وقال انه لا جواب له قلت  
قد قال هذا بطريق البحث وهو عيب منه مع تبخره فان هذا من الاستسالة الواقعة بين أبي نزار وابن  
النجري وقد أطال الكلام فيها في الامالى بما حاصله أن أبا نزار قال انها حركة بناء وقال ابن موهوب  
انها حركة اعراب وتبعه ابن النجري والحق أنها حركة اتباع ومناسبة لفظة المنادى ككسرة غلامى فلا  
حاجة الى أن يقال انه لا يمكن التفصي عنه الآن يقال بأن حركة الضم ليست اعراباً بل اتباعاً لحركة  
البناء المشبهة للاعراب بالعروض ولذا سميت رفعا تجوزا الآن أنه مع مخالفته للظاهر لا نظيره في لزوم  
وقوله أقممت بصيغة المجهول بمعنى زيدت من أقمته في الامر اذا دخلته وربيت به فيه وهو مجاز  
مشهور على اللسنة وزيادتها لازمة للعوضية وقوله ها التنيب بالقصر أى لفظها الذى يكون للتنيب  
في نحو هذا ولومدت جاز على انه تعبير عن الكل تجزئه وسأيتى بيان تأكيده وفي ادعاء التعويض نظر  
لان هذه لم تستعمل مضافة أصلاً والاضافة انما سمعت في غيرها الا أنها لما كانت في واد واحد جرى  
عليها حكمها فتأمل (قوله وانما كثر النداء الخ) المراد بالطريقة أى المنادى الموصوف بذى اللام  
وأوجه التأكيده فسر بتكرار الذكر والايضاح بعد الابهام واختيار لفظ البعيد وتأكيده معناه مجرى

قوله كما توصل لنداء أسماء الاجناس بذى  
في نسخة كدى وهو غير مستقيم والصواب  
كما توصل للتعريف بأسماء الاجناس بذى الخ  
كما هو واضح من كتب النحو اه معجبه

وأى جعل وصلة الى نداء المعرّف باللام فان  
ادخل يا عليه متعذرا لتعذرا لجمع بين حرفي  
التعريف فانهما كثلين وأعطى حكم  
المنادى وأجرى عليه المقصود بالنداء وصفا  
موضعا له والتزم رفعه اشعاراً بأنه المقصود  
وأقممت بينهاها التنيب تأكيدها  
وتعويضاً عما يستحقه أى من المضاف اليه  
وانما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن  
لاستقلاله بأوجه من التأكيد



التبديع واجتماع التعريفين في النداء وأل وقوله وكل الخ كل مبتدا خبره حقيق وما بينهما اعتراض  
والجمله حاله للتعميم وتقيم التعليل وانظروا كذا المذاق فعل تفضيل من التأكيدي بالهمزة ويقال من  
التوكيد وكذا وقوله أكثرهم أحسن من قول الزمخشري وهم عنها غافلون فلا تغفل (قوله والجوع  
وأماؤها الخ) الجمع مادل على أكثر من اثنين واسم الجمع مثله إلا أنه اشترط فيه أن يكون  
على صيغة تغلب في المفردات سواء كان له واحد أم لا ومنه الناس كما بيناه والمحلاة بالتشديد بمعنى  
الداخله عليها لام التعريف ولما أفادته التعريف وانصلت بأوله جعلت لفظا كأنها حلية وزينة له  
استعاره لشبهها صارت كالحقيقة وقيد أفادتها العموم بعدم ارادة العهد الخارجي لأنه المتبادر من  
التعريف الموضوع للتعين ثم الاستغراق لأنه حيث لا عهد لا ترجع لبعض أفرادها على بعض فيتناول  
الجميع وهذا في الجوع أقرب وأقوى كافي التلويح ثم انه استدل على العموم بصحة الاستثناء فانه  
استفاض في العام حتى جعل معياره فلا يكون حقيقة الا فيه كقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم  
سلطان الا من اتبعك وقد اختلفوا في أنه اذالم تكن للعهد هل الأولى عليه على الجنس والعهد  
الذهني المتيقن أو على الاستغراق لأنه أكثر وأقيد وكلام المصنف ينظر للاخير وقد قيل على قولهم  
ان الاستثناء يدل على العموم ان صحة الاستثناء موقوفة على العموم أيضا فيلزم الدور وأبضا الاستثناء  
يكون من الخصاص كاسم العدد نحو قوله على عشرة الاثلاثة والاعلام كضربت زيدا الاراسه وصفت  
رمضان الا عشرة الاخير فلا يتم هذا المذعي ودعوى الاكثريه غير مسموعة وأجيب بأن العلم  
بالعموم يثبت بوقوع الاستثناء في كلامهم ووقوعه يدل على وجود العموم لا على العلم به فلا دور  
والاستدلال ناظر للاستعمال وأما النقض الماد كورفع بأن ما ذكره عام تأويله بتقدير جمع معترف  
بالاضافة كاعضاء زيد وأيام الشهر ونحوه والاستدلال بالتأكيدي لانه لو لم يكن عاما كان التاكيد  
تأسيلا والاتفاق على خلافه واستدلال العصاة شائع وله أمثلة ذكرها الاصوليون كقولهم يوم  
السقيفة الاثمة من قريش ردا على الانصار في القصة المشهورة (قوله فالتاس يوم الموجودين الخ)  
هذا هو المسمى بالخطاب الشفاهي عند الاصوليين وهو ما يدل على الخطاب وضعه كالتداع وبهذه الضمائر  
نحو يا ايها الناس قالوا وليس خطابا عاما لمن بعد الموجودين في زمن الوحي أولي بعد الحاضرين مهابط  
الوحي والاول هو الوجه وانما ثبت حكمه بدليل آخر من نص أو قياس أو إجماع وأما مجرد اللفظ  
والصيغة فيما لم يكن مخصوصا بآيها النبي فلا وقالت الحنابلة بل هو عام لمن بعدهم ولنا ما نعلم أنه  
لا يقال للمعدومين شيئا أيهم الناس قال العذر رجه الله وانكاره مكابرة واذا امتنع خطاب النبي  
والجنون بنحوه مع وجودهم لقصورهم فاعدم أجدر وهم قالوا ولو لم يكن الرسول صلى الله عليه  
وسلم مخاطبا به فمن بعدهم لم يكن مرسلهم ورد بأن التبليغ لا يتعين أن يكون مشافهة فيمكن  
أن يحصل للبعض شفاها ولين بعدهم بأدلة تدل على أن حكمهم حكمهم كما تقر في الاصول  
وفي شرح العذر للحقق التفتنا في القول بعموم الشفاهي وان نسب الى الحنابلة ليس ببعيد وقد قال  
الشراح العلامة انه المشهور حتى قالوا ان الحق أن العموم علم بالضرورة من الدين الحمدى وهو  
الاقرب وقول العذر رجه الله ان انكاره مكابرة حتى لو كان الخطاب للمعدومين خاصة أما اذا كان  
للموجودين والمعدومين على طريق التغليب فلا ومثله فصيح شائع وكل ما استدلل به على خلافه  
ضعيف انتهى وهذا بعينه ما اختاره المصنف رجه الله وأشار اليه بقوله لما نواز الخ واليه ذهب كثير  
من الشافعية في كتبهم الاصلية على أنه عندهم عام بحق لفظه ومنطوقه من غير احتياج الى دليل آخر  
وقد قيل أنه من قبيل الخطاب العام الذي أجرى على غير ظاهره كافي قوله

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته • وإن أنت أكرمت اللئيم عجزدا

فن أرجع كلام المصنف الى مذهب البه العذر وأشباعه وقال في شرحه انه يريد أنه يتم من

وكل ما نادى له الله سبحانه وتعالى عباده  
من حيث انهم أمور عظام من حقها أن  
ينظنوا لها ويقبلوا بقلوبهم عليها وأكثرهم  
عن غافلون حقيق بأن ينادى له بالا كد  
الابلع والجوع وأماؤها المحلاة باللام للعموم  
حيث لا عهد ويدل عليه صحة الاستثناء  
منها والتوكيد بما يفيد العموم كقوله  
سبحانه وتعالى فسجد الملائكة كلهم  
أجمعون واستدلال العصاة رضى الله تعالى  
عنهم بمومها شاة ما اذا ما فالتاس يوم  
الموجودين وقت النزول

سبوحه مد وقت التزول لا فظا بل لما تواثر من دينه كقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة  
كما ذكر في كتب الأصول من أن خطاب المشافهة انما يثبت لمن بعد الموجودين بدليل آخر لم يصب  
ولو كان كما زعم لم يكن الناس عاماء والسباق مناد على خلافه والحبب أنه مع تخصيصه بالموجودين  
بجمله عاماً وتبعه فيه بعضهم وأطال بغير طائل (وههنا بحث) يجب التنبيه له وهو أن خطابه تعالى  
بكلامه لعباده أنزل قائم بذاته والنظم القرآني بآياته وخطاب المبدء أزل وأول كلمة منه  
الاشاعة والظاهر أنه حقيقة ولا يمكن جبر ما في القرآن من الخطاب مجازاً ولا يحكي بعده عن ساحة  
التزول ويوجه أيضاً بتقدير قولوا والمأمور بالرسول صلوات الله وسلامه عليهم ونوابهم من أئمة الدين  
في تبليغ الأئمة اذ وجدوا وعلى هذا الفرض والتقدير لا يحتاج إلى التجوز أصلاً كما ذهبوا إليه  
كاجتماع أنفاسه على أنه لو لم يكن من التأويل محصور فالقول بأنه يدل على ما ذكر بدلالة النص المؤيدة  
بالاجماع أقرب وقد قام صاحب التحرير حول هذا التقرير وإن لم يفلح عقده تعقيداً وقوله لفظاً غير  
ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقوله إلا ما خصه الدليل أي القائم على تخصيص عمومته بخروج بعض منه  
كالصبي والمجنون (قوله وما روى عن علقمة الخ) قال السيموطي أخرجه أبو عبيد في فضائل  
القرآن عن علقمة ومجون بن مهران وأما روايته عن الحسن فلم يسنده أحد وقد صرح عن ابن مسعود  
أيضاً كما أخرجه البرزاري مسنده والحاكم في المستدرک والبيهقي في دلائل النبوة فقوله الطيبي أنه لم يجد  
في شيء من كتب الحديث من قصصه والمراد بالرفع في قوله إن صرح رفعه اتصال سنده عن ذكره لأن الناقل  
لا يلزمه غير تصحيح نقله فالرفع معناه اللغوي أو تجوز فلا يرد عليه ما قيل من أن المرفوع قول النبي  
صلى الله عليه وسلم أو صاحب فيما يتعلق بالتزول ونحوه مما لا يقال بأمر أي وعلقمة والحسن ليسا من  
الصحاب ولو سلم فالمراد رفعه للصحابي أو النبي صلى الله عليه وسلم فقوله ما في حكم المرفوع المرسل ثم أنه  
قد علم أن للمكي والمدني ثلاث معان فصلة في البرهان والاتقان وقد قيل إن هذا لا ينشئ على واحد  
منها وهو منقوض بأمور منها أن هذه السورة مدنية وفيها بابها للناس ومن السور ما فيها بابها للناس  
وبابها الذين آمنوا وأدعاه تكرر التزول تصف فان كان هذا لكثرة المؤمنين بالمدينة فضعيف وقد  
اضطرروا في التوجيه فن قائل المراد أنه خطاب جمل المقصود به أهل مكة والمدينة وقال الامام  
الجهي في كتابه حسن المدد معرفة التزول لها طريقان السماع والقياس فالأول ما وصل بيننا نزوله  
بأحدهما والثاني كما قال علقمة عن عبد الله كل سورة فيها بابها للناس فقط أو أولها حرف تنجس سوى  
الزهاوين والرعد في وجهه أو فيها قصة آدم وإبليس سوى الطويل فهي مكينة وكل سورة فيها بابها للناس  
آمنوا ذكر المنافقين فهي مدنية وقال هشام بن عروة عن أبيه كل سورة فيها قصص الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام والامم الخالية والعذاب فهي مكينة وكل سورة فيها فريضة أو حجة مدنية انتهى ومنه يعلم أن  
ما ذكره من السلف وكونه أكثر ما يرد به التخصيص بعيد جداً وهذا نقله البقاعي في كتاب مصاعد  
النظر ونقله عن الامام الشافعي من غير اعتراض عليه فإذا صرح هذا من التابعين وبكار السلف فهو قول  
لهم لا مشاحة فيه ولا وجه للاعتراض عليه (قوله فلا يوجب تخصيصه بالكفار الخ) قيل عليه أنه  
لم يستدل أحد بهذا الإزاع على اختصاص هذه الآية بالكفار حتى يحتاج المصنف رحمه الله تعالى إلى  
دفعه وغاية ما استدلل به أنه مكي ترل بمكة مع عمومته للمؤمنين والكفار لأن سبب التزول ليس بمخصص  
وليس بشئ لأنه إذا سلم أن المراد مشركو مكة احتفل العهدية واختص لاسمها والنفاق في الصدر  
الأول انما حدث بعد الهجرة وقد ذهب إلى التخصيص على هذا الزمخشري حيث قال أو إلى كفار  
مكة خاصة على ما روى عن علقمة الخ وارتضاه في شرح التأويلات وبعضهم هنا كلام مشوش تركه  
غير من ذكره (قوله ولا أمرهم بالعبادة الخ) عطف على قوله تخصيصه أي لا يوجب أمر الكفار  
حال كفرهم بإداء العبادة فإنه باطل ولذا لم يجب عليهم القضاء بعد الاسلام بل هم أمم يمتثلون بما يتوقف

لفظاً ومن سبوحه لما تواثر من دينه عليه  
السلام والسلام أن مقتضى خطابه  
وأحكامه شامل للقبيلين ثابت إلى يوم  
القيامة إلا ما خصه الدليل وما روى عن  
علقمة والحسن أن كل شيء نزل فيه بابها  
الناس فمكي وبابها الذين آمنوا قد في أن  
صريحه فلا يوجب تخصيصه بالكفار  
ولا أمرهم بالعبادة

عليه من الايمان وبإدائها بعده والمنق هنا أمرهم بذلك ابتداء والمثبت في قوله فالمطلوب الخ غيره  
 فلا تنافي بينهما كما هوهم وحاصله أن طلب الله من المكلف لا يقتضي صحته منه بل لا يقدم شرط  
 كالحديث المطلوب منه الصلاة وهذا إشارة إلى ما فصل في الأصول في تكليف الكفار بالقروع وعدمه  
 وفي التحرير ليس محل النزاع كما في المنهاج للمصنف مبنياً على أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً  
 للتكليف المستلزم عدم جواز التكليف بالصلاة حال الحدث بل ابتداء في جواز التكليف بما شرط  
 في صحته الايمان حال عدمه فشايع عمر قد عد على أنه شرط لصحته خصوصية فيه لا لعدم كونه شرطاً  
 بل لأنه أعظم العبادات ورأس الطاعات فلا يجوز بل شرطاً تابعاً في التكليف لما هو دونه ومن سواه  
 متفقون على تكليفهم وإنما اختلفوا في أنه في حق الاداء والاعتقاد وفي الاعتقاد فقط فالعراقيون  
 والشافعية ذهبوا إلى الأول فهم عندهم معاقبون على تركها والخاريون إلى الثاني ولم ينص  
 أبو حنيفة وأصحابه على شيء فيها الكن في كلام محمد رحمه الله ما يدل عليه ما هو ظاهر قوله تعالى  
 وويل للمشر كين الذين لا يؤتون الزكاة ونحوه وأما خطابهم بالعقوبات والمعاملات فتفق عليه  
 فان قلت قوله فالمطلوب الخ يدل على أن المطلوب من الكفار الشروع في العبادة بعد الايمان بشرط  
 فقط لا الزيادة والمواظبة ومن المؤمنين الزيادة والثبات لا غير وكون الكفار مكلفين بالقروع على مذهبه  
 يستلزم مطلوبية الكل منهم والمؤمن الذي لم يصدر منه الا الايمان يطلب منه الشروع في العبادة مع  
 ما ذكر قبل المراد الشروع وما يقتضيه وقوله من المؤمنين الخ مبنى على الأكثر الاغلب على أن المقصود  
 ظاهر (قوله هو المشترك بين بدء العبادة الخ) إشارة إلى ما في الكن كشف من السؤال والجواب  
 من أنه لا يصح توجيه الخطاب إلى الفرق الثلاث ولا إلى الكفار فقط كما روي عن علقمة لأن المتبادر من  
 العبادة أعمال الجوارح الظاهرة ولا يؤمر بها المؤمنون العابدون لما فيه من تحصيل الحاصل ولا  
 الكفار لا متناع العبادة منهم بسبب فقد شرطها وهو الايمان فيلزم التكليف بالتحال لا يقال  
 أن الامر يتعلق بالمستقبل وليس المؤمن متلباً بالعبادة المستقبلية حتى يكون تحصيل الحاصل ولا يتجه  
 السؤال لأن المتبادر من إطلاق اعمدوا أحداث أصل العبادة وهو حاصل فنتجه الجواب بأن  
 المطلوب من المؤمنين ليس ابقاء أصل العبادة في المستقبل بل ازادها وثباتها وليس ذلك حاصله فلا  
 اشكال وأن المطلوب من الكفار أصل العبادة على أنهم أمروا أن يؤمروا بها بعد تحصيل شرائطها  
 فان الامر بالشئ أمر بما لا يتم الا به كأنهم قبل لهم حصولها شرطها ثم افعولها ولا استحالة في هذا بل  
 في الامر بايقاعها مع اتفائها شرائطها كما مر وما يقال من أن الايمان أصل العبادات كلها فلو وجب  
 بوجوبها انقلب الأصل تبعاً مردوداً بأن الاصلية بحسب الصحة لا تنافي التبعية في الوجوب على أن هذا  
 واجب أيضاً استقلالاً لا بد لآل آخر والجمع بينهما كما ذكر في إيجابه والكلام فيه مفصل في محله فلا فائدة  
 في الاعداء (قوله فالمطلوب من الكفار الخ) إشارة إلى أن اعمدوا أمر موضوع للامر بالعبادة  
 مطلقاً فهو عام فيها شامل لايجاد أصلها والزيادة والثبات شمول رجل لا فائدة وليس موضوعاً لأصلها  
 حتى يلزم من تناوله لغيره الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا موضوعاً للكل منها استقلالاً حتى يلزم استسهال  
 المشترك في معانيه ويتكلف دفعه عما لا وجه له وقول المصنف رحمه الله المشترك لم يرد به الاشتراك المقابل  
 للتشكيك والتواطى بل معناه اللغوي وهو صدقة عليها منفردة وغير منفردة فأعبدوا يدل على طلب  
 في الحال لعبادة مستقبلية وذلك العبادة من الكفار ابتداء بعبادة ومن بعض المؤمنين زيادة ومن آخرين  
 مواظبة وليس الابتداء الزيادة والمواظبة داخلان في مفهومه ومضاهة فلا محذور فيه وإلى هذا أشار  
 المصنف رحمه الله قال لا امر بالعبادة أمر بقدر مشترك بين ما ذكره ولا قال الفقهاء أن الشئ الممتد يعطى  
 لبقائه حكم ابتداءه حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه ثم استرخى وترك المصنف قوله  
 في الكشف على أن مشركي مكة كانوا يعرفون الله ويعترفون به ولئن سألتهم من خلق السموات

فإن المأمور به هو المشترك بين بدء العبادة  
 والزيادة فيها والمواظبة عليها فالمطلوب  
 من الكفار هو الشروع فيها

والاوضاع يقولون الله لانه وان لم يجعله جوابا مستقلا بل علاوة غير صالح بوجه من الوجوه لان هذه  
 المعرفة المقارنة للانكار لا تقتضي صحة العبادة ورب معرفة الجهل خير منها (قوله بعد الايمان بما يجب  
 تقديمه الخ) هذا معنى على أن المراد بالعبادة عمل الجوارح فلا يدخل فيها الاعتقاد والمعرفة كما مر وقد  
 قيل عليه ان الظاهر ادخال أعمال القلب في العبادة لانها أقصى الخضوع وهو لا يتحقق بدون معرفة  
 المعبود وقوله والاقرار بالصانع أى أن العبادة لا يعتد بها الا بعد الاقرار وقد قيل عليه ان الاقرار ان لم  
 يدخل في الايمان كما ذهب اليه بعض المحققين فلم لا تعتبر العبادة بدونه الا أن المستفاد من رجوعه الى الله  
 سبق أن الاقرار لا بد منه في حصول الايمان وفي تفسير السمرقندي رحمه الله أنه روى عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما تفسيره اعبدا وبوحدا واخرج على وجهين أحدهما أن عبادة الله لا تكون الا بالتوحيد  
 فهو سبب لها فأطلقت عليه مجازا والثاني أن اعبدا واربكم بمعنى اجعلوا عبادتكم لهما واحدا لا تعبدا  
 غيره لان مشركى العرب كانوا يوحّدون الله في التخليق وانما أشركوا الاصنام معه في العبادة  
 فلذا أمر بالعبادة للواحد الاحد لا غير ثم انه قدس سره اعترض على قوله بما يجب الخ بأن مجرد معرفة  
 الله والاقراء به ليس كافيا في صحة العبادة بل لا بد معه من التصديق بالنسبة والاعتراف بما هو  
 مستفاد عنهم وأوجب بأنه يريد أن هذا القدر من الشرط ان حصل فليضموا اليه ما ينشأ من مبدوا وفيه نظر  
 لا يخفى (قوله وانما قال ربكم الخ) الترية مصدر وفي نسخة الربوبية بضم الراء كالخصوصية وهي مصدر  
 أيضا وفي نسخة الترية وما ذكر لان ترتيب الحكم على الوصف بشعر بعينه وهي قاعدة مشهورة  
 وفي شرح الطيبي طيب الله ثراه فرق بين قوله اعبدا الله وقوله اعبدا واربكم لان في الثاني ايجاب  
 العبادة بواسطة رؤية النعم التي بها تزيينهم وقوامهم وفي اعبدا الله عبادة بمرأته عز وجل من غير  
 واسطة وعلى ذلك قوله يا ايها الناس اعبدا واربكم فثبت ذكر الناس ذكر الرب وحيث ذكر الايمان ذكر  
 الله وهي فائدة لطيفة ينبغي التأمل فيها (قوله صفة جرت على الرب للتعليم الخ) الجرى حقيقة في  
 الاتباع أى هي صفة أجريت على الرب للممدوح اذ لا اشتباه في الرب المضاف الى الكل فان خص الخطاب  
 بمشركى مكة احتمل التقييد والتخصيص لا إطلاقهم الرب على آلهتهم والتوضيح لانه الرب الحقيقي عندهم  
 وهم وسائل وشفعاء فهو في خطاب الشارع لا يحتمل غيره تعالى والتعليل بيان على الربوبية بأنه الخالق  
 وكون التعتب بفيد التعليل من تحوى الكلام ومن تعلّق الحكم بالمشق فانه يقتضى عليه مأخذ  
 الاشتقاق وانما لم يذكره الخاصة لانه ليس وضعيا ولان بيان عمله الشيء فوضوحه وانما قال يحتمل التقييد  
 دون التخصيص لانهم اصطلموا على أن التخصيص تقليل الاشتراك في التكرار وموصوفه هنا معرفة  
 فالتقييد رفع الاشتراك الثاني من اطلاق الرب في استحقاق العبادة بخلاف الخالق فانه مخصوص  
 به عندهم وانما سألتهم من خلق السموات والارض ليقولوا الله وما ذكرناه من تفسير التعليل بأنه بيان  
 على كونه ربا ومالكا لهم لان المالك الحقيقي هو الموجد ولذا قيل انهم اذا اعتقدوا أن الآلهة  
 شفعاء يكون اطلاق الرب بمعنى المالك عليها مجازا وسألتهم الكلام فيه وذهب اليه بعض ارباب  
 الحوائش وقيل المراد به بيان على الامر بعبادته تعالى وبيان سبب الوجود لانه المنعم بنعمة الاجساد  
 وما ينبغي عليه ولهذا قال الرازي انه بيان لان العبادة لا تستحق الا بذلك وهو الوجه فتدبر (قوله  
 والخلق ايمان النسي الخ) التقدير تعيين المقدار والاستواء افتعال من المساواة وهي كما قال الراغب  
 المعادلة المعبرة بالوزن والكيل يقال هذا مساو لهذا أى هما موافقان وقوله خالق فسو الخ أى  
 جعل خلقا على مقتضى الحكمة فقوله على تقدير واستواء أى مستغلا على ذلك وقيل يحتمل أن يريد  
 بالاستواء كون ما أبرز في الوجود على طبق ما قدر في العلم وما دل عليه قوله تعالى خلق فسوى هو أنه  
 جعل له ما يبتغى كما هو بتمت معاشه وهذا أفيد لان الاول يستفاد من قوله على تقدير غير أن قوله خلق  
 الفعل الخ يزيد الاول وأصل معناه التندبر ثم قيل للايمان على مقدار معين وجاء على أصله في قول

بعد الايمان بما يجب تقديمه من المعرفة  
 والاقراء بالصانع فان من لوازم وجوب الشيء  
 وجوب ما لا يتم الا به وكان الحد لا يمنع  
 وجوب الصلاة فالكفر لا يمنع وجوب  
 العبادة بل يجب دفعه والاشتغال بها فنهيه  
 ومر ان من سبب ازديادهم وثباتهم علم او انما  
 قال ربكم تنبيه على ان الموجب للعبادة هي  
 الترية (الذي خلقكم) صفة جرت على الرب  
 لتعليم والتعليل ويحتمل التقييد والتوضيح  
 ان خص الخطاب بالمشركين وأريد بالرب  
 أنهم من الرب الحقيقي والآلهة التي يسمونها  
 اربابا والخلق ايمان النسي على تقدير واستواء  
 وأصله التقدير يقال خلق الفعل اذ قدرها  
 وسواها بالمقتضى

ولان تفري ما خلفت وبه ض القوم يخلق ثم لا يفري

ومن كلام الجاحج ما خلفت الاقريت وما وعدت الا وفيت وقيل انه بهذا المعنى لا يستعمل في افعاله الى وعدل عن قول الزمخشري الخلق ايجاد الشيء على تقدير واستواء يقال خلق النعل اذا قدرها وسواءها بالمقياس لمناقبه من الاختصار الخلق كما أشار اليه (قوله متناول لكل ما يتقدم الانسان الخ) تناول معناه الحقيقي الاخذ بيقال ناوله كذا اذا أعطاه فتناوله أى أخذته ثم تجوز به عن الشمول وشاع حتى صار حقيقة فيه في كلام الناس واصطلاح المصنفين ولم يرد في كلام العرب بهذا المعنى وقبل من الظروف والاكثر فيها الظرفية الزمانية وتكون لامكانية وهي في غير هذا مجاز قال الراغب قبل يستعمل على الوجه الاول في المكان بحسب الاضافة فيقول الخارج من اصهان الى مكة بغداد قبل الكوفة ويقول الخارج من مكة الى اصهان الكوفة قبل بغداد الثاني في الزمان نحو زمان عبد الملك قبل المنصور الثالث في المترتبة نحو عبد الملك قبل الجاحج الرابع في الترتيب الصانع نحو تعلم الهجاء قبل الخط انتهى فهي في اللغة مقابلة لبعدها زمانا ومكانا وتجوز بها عن التقدم بالشرف والرتبة في كلام العرب وهو الذي أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله بالذات فجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي الواردين في استعمال العرب وأدخل التقدم المكاني في ذلك للايجاز كما هو دأبه والحكماء قالوا التقدم والتأخر يقال على خمسة أشياء التقدم بالزمان وهو ظاهر والتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين والتقدم بالشرف كتقدم أبي بكر على عمر والتقدم بالرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود كصفوف المسجد بالنسبة الى المحراب والتقدم بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة القلم وأثبت المتكلمون قسما آخر للتقدم سموه التقدم بالذات كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض وقبل انه غير خارج عنها لان بعضها داخل في التقدم بالذات وبعضه في التقدم بالرتبة والتحقق انه داخل في التقدم بالزمان ومن هنا ظهر لك أن كلام المصنف جار على وفق اللغة واستعمال العرب لا على مصطلح الحكماء فن أرجعه اليه وقال التقدم الذاتي عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج فيشمل التقدم بالعلية والطبع والتقدم الزماني هو الذي لا يجامع المتقدم فيه المتأخر ثم قال بعد الفرق بينهم ما ان المراد هنا التقدم بالطبع والذين موضوع للعقلاء الا أن المصنف رحمه لم يصب والذي غره فيه ما وقع في بعض الحواشي حتى قيل ان فيه راحة من كلام الفلاسفة فان مراده بالتقدم الذاتي ما تقدم على ان الخطاب ان شمل المؤمنين وغيرهم فالمراد بهم قبلهم من تقدمهم في الوجود ومن هو موجود وهو أعلى منزلة منهم كالنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين فسقط ما قيل عليه من أنه جعل القيد شاملا للتقدم الذاتي والزماني وهو جليل لو ساعدته اللغة وكذا ما قيل من أنه يخالف لما عابه أهل السنة لانهم لا يثبتون التقدم بالذات غير الله تعالى الى آخر ما أطالوا به بغير طائل (قوله منصوب معطوف الخ) دفع لتوهم عطفه على الضمير الجور ومن غير إعادة الجواز في فصيح الكلام ولمناقبه من الفصل بعبء المضاف اليه (قوله والجمله أخرجت مخرج المقر الخ) أي جملة خلقكم الواقعة صلة الذي أخرجت مخرج ما هو ثابت مقر معلوم لان الصلات لا بد من كونها معلومة الاتساب الى الموصول عند مخاطب ولذا انعرف الموصول بما فيها من العهد واشترط فيها الظهيرة وقبل مراده أن الصفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب مقررة عنده ولذا قالوا ان الاخبار بعلة العلم بها أوصاف والاوصاف قبل العلم بها أخبار وهو بناء على أن المخاطب المشركون المتكبرون ولذا وجهه المصنف رحمه الله بما سنوخصه لك وانما رجعتنا في سببهم بما ذكرناه أولا لانه المتبادر من كونه جملة اذ الموصول مفرد فلو كان هو المراد احتاج الى التأويل بأنه لكونه مع جملة الصلة كالشيء الواحد علة جملة على أن وجوب العلم بمضمون الجملة واتساعها انما هو مقر في الصلة دون الصفة من صاحب الكشف حيث ذكر في قوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن النار

(والذين من قبلكم) متناول لكل ما يتقدم  
الانسان بالذات أو الزمان منصوب معطوف  
على الضمير المنصوب في جملة كهم والجمله  
أخرجت مخرج المقر عندهم اما الاعترافهم  
به كما قال واثنى سألهم من خلق السموات والارض  
الله واثنى سألهم من خلق السموات والارض  
ليقولن الله

جاءت معرفة هنا في سورة العنكبوت نكرة موصوفة لانها انزلت أولا بمكة فعرفوا منها ما رآه موصوفة به هذه  
الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه أولا ولذا قال بهض الفضلاء الاظهر ان الوصف  
بشيء لا يجب كونه معلوما بل يجب انما كونه معلوما او بحيث يعلم بأدنى توجه الا اننا نقول اضرب رجلا  
يضر بك وهو لا يدري من سيضر به ولكنه يعلم بعد الوقوع وكون الخالق هو الله مما تقر لانهم لا يشركون  
فيه وانما يشركون في العبادة كما مر وفيه صريح في النظم المذكور فلا حاجة الى ادعاء الغلب على  
تقدير العموم في الخطاب لعدم الخفاء عند المسامحة وانما الكلام في عدم ادعاءه واخرجه مخرج المقر  
في التعبير عنه بعبارة لا يشاق كونه مقررا في الخارج حتى يتأق تعبلا باعترا فهم والاستدلال بالآيتين  
التي نذكرهما المصنف رحمه الله على الاعتراف بظاهر والتفسير فيه والقول بأن الوجه هو الثاني  
لا وجه له ( قوله اولئك هم من العلم به بأدنى نظر ) أي بأقرب نظر أو أقله له ولته وهذا ان كان من  
الكثرة من لا يعلم أن الله خالقهم وخالق من قبله لاسيما على ما فسره المصنف رحمه الله القليلة فنزل قدرته  
على العلم منزلة حصوله وأخرجت الجملة مخرج المعالوم على خلاف مقتضى الظاهر فانه قد ينزل غير العالم  
منزلة العالم لوضوح البراهين كما ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم علمه ( قوله وقرئ من قبلكم ) القراءة  
المشهورة بمن المكشورة الميم الحارة وقد استشكلت أيضا بأن الجمار والمجرور لا يصح أن يكون صلة  
الا اذا جاز أن يجزى به عن المبتدأ ومن قبلكم ناقص ليس في الاخبار به عن الاعيان فائدة فلا يصح  
أن يقع خبرا الا بتأويل فكذلك حكمه في الصلة وتأويله أن ظرف الزمان اذا وصف لفظا أو تقدير  
مع القرينة الواضحة صحت الاخبار به والوصل فتقول نحن في يوم طيب وما هنا بتقدير في زمان قبل  
زمانكم وقال أبو البقاء التقدير هنا والذين خلقهم من قبل خلقكم فذهب الفعل الذي هو صلة  
وأقيم متعلقه مقامه وأما قراءة من يفتح الميم كالمرسولة وهي قراءة زيد بن علي الشاذة فشككتنا الى  
موصولين والصلة واحدة ولا يصح أن يكون تأكيذا لان المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي بأعادة  
اللفظ بعينه وهذا خارج عما خرجت كما قاله المصنف رحمه الله على انما الموصول الثاني أي زيادته  
وأصل معنى الاتهام ادخال شيء في آخر بعنف كما مر كما أنعم الشاعر في قوله • ياقيم تيم عدى لا أبالككم  
تيم الثاني بين الاول وما أضيف اليه وأنعم لام الاضافة أيضا بين المتضامين في لا أبالككم الا أن المصنف  
رحمه الله ترك الثاني مع ذكره في البيت ونصرح الزمخشري به لانه عند ابن الحاجب ليس مضافا واللام  
زائدة وانما عومل معاملة المضاف وارتضاء المصنف رحمه الله لسلامته من التكلف وقيل على هذا  
التوجيه انه غير سديد لان الحرف لا يؤكذبون اعادة ما اتصل به فالمرسول أولى بذلك وخرج على  
أن من موصولة أو موصوفة وهي خبر مبتدأ مقدرة بما بعده صلة أو صفة وهو مع المقدرة الموصول  
الاول والتقدير الذين هم من قبلكم والمراد بالتأكيده على تقديره الزيادة لان الزيادة تفيد تقوية الكلام  
في كلامهم فلا يريد عليه ما قبل من أنه خارج عن قسمي التأكيده وقد أجاز بعض النحاة زيادة الاسماء  
وأجاز الكسائي أيضا زيادة من الموصولة وجعل منه قوله • وكفى بإفلا على من غيرنا • فلا حاجة  
الى ان يقال انه تأكيده لفظي فانه يكون بعينه وعرا دقة فبرده عليه أن الموصول بدون صلته لا يفيد  
شيئا فكيف يؤكده ( قوله ياقيم تيم عدى لا أبالككم ) هو مصرع بيت من شعر لجرير رحمه الله  
حديث أحد بني مصاد والشعر أوله

أولئك هم من العلم به بأدنى نظر وقرئ  
من قبلكم على انما الموصول الثاني بين  
الاول وصلته تأكيده كما أنعم جرير في قوله  
ياقيم تيم عدى لا أبالككم  
تيم الثاني بين الاول وما أضيف اليه

هاج الهوى وضمير الحاجة المذكور • واستنجم اليوم من سلامة الخبر  
ومنه • ياقيم تيم عدى لا أبالككم • لا يفتنكم في سورة عمر  
أحسين صرت سمما ما يابني لحما • وخاطرتني عن أحسابها مضر  
خيل الطريق لمن يني المنار به • وبرزيرزة حيث اضطرك القدر  
وبرزة أم عمر بن لجانا جابه عر بقوله

لقد كذبت وشتر القول أكذبه • ما خاطرت بك عن أحسابها مضر  
بل أنت برزة خوار على أمة • لن يسبق الجلبات اللوم والظهور

وله قصة مذكورة في شرح شعر جرير وتيم بفتح التاء الفوقية وسكون التحتية أصل معناه العبد ومنه  
نيم الله ثم سمي به عدة قبائل ومنها نيم عدى التي منها عوام المذكور مخاطب جرير قبيلته لما بلغه عنه أنه  
أراد هجاءه وقال لهم لا تتركوا عجم أن يهجوكم فيصيبكم شرى بأن أهجوكم بسببه ويجوز في نيم الأول  
الضم والفتح والثاني مفتوح فقط وما ذكره من إنشاء على أن نيم الأول مضاف لعدى والثاني مقسم  
بينهما للتأكيده وفيه وجوه أخرى مضافة في باب المنادى وشبه الاتهام بين الصلة والموصول بين المضاف  
والمضاف إليه ووجه الشبه ظاهر (قوله حال من الضمير في اعبدوا الخ) رجع هذا الوجه المصنف  
تبعاً للكثير من المفسرين وخالف الزمخشري في ترجيحه الوجه الآخر في بيانه وتقريره واعلم أن لعسل  
موضوعاً للترجي وهو الطمع في حصول أمر محبوب يمكن الوقوع والاشفاق وهو نوع مخوف يمكن  
والشهورة تقابل التبرج والاشفاق فتكون مشتركة بينهما ما يمكن المحقق الرضى ذكر أن في لعسل  
معنى ترجيت والتبرج ارتقاب شئ لا يوفق بحصوله ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع  
ارتقاب أمر محبوب والاشفاق ارتكاب أمر مكروه والتبرج أعم من الطلب وقيل بالعكس  
والذي ارتضاه النحاة في شرح التلخيص أن التبرج ليس بطلب وما ذكره معناها الحقيقي وقد تخرج إلى  
معانٍ أخرى واختلف في أصل الواقعة في كلامه تعالى فقيل ليست على حقيقة بل هي للتعليل وسأقي  
ما فيه وقيل لتحقيق مضمون ما بعدها ولا يطرده لورود نحو لعلي تذكراً ويحشى والذي ارتضاه سيوريه  
وبعض النحاة أنه على حقيقة والرجاء والاشفاق يتعلقان بالخطابين لأن الأصل أن لا يخرج عن الحقيقة  
بغير داع وهذا هو الذي اختاره المصنف رحمه الله إلا أن الرجاء لما كان غير لائق به تعالى صرفه إلى  
الخطابين بناء على أن معاني الألفاظ تكون بالنظر إلى المتكلم وبالنظر إلى المخاطب وإلى غيرهما  
والتظاهر أن الثاني مجاز لكنه أقرب إلى الحقيقة لبقائها في الجملة فإن قلنا أنه حقيقة فلا كلام في ترجيحه  
وجعله حالاً من فاعل اعبدوا وتأويله راجع لأنه إنشاء ومثله لا يقع حالاً بغير تأويل كما صرح به النحاة  
والحال قيداً لما ملها وهو الأمر فإن قلنا أنه أعم من الوجوب فلا إشكال وإن قلنا الأصل فيه الوجوب  
فيمقتضى وجوب الرجاء المقيد به العبادة المأمور بها وليس بواجب فقد يمنع ويقال أنه يقتضى وجوب  
المقيد دون قيده وفيه كلام في الأصول ولهذا جعل ما اختاره المصنف مرجوحاً وقيل إن فيه أيضاً  
عدولاً عن تعليقه بالأقرب إلى الأبعد ونوسطه بين العضا والخطاب فإن الذي جعل لكم الأرض فراشاً  
موصول بربكم صفة له بحسب المعنى وإن جعل منصوباً ومرفوعاً على المدح والتعظيم وأيضاً لما تامل  
في تقييد العبادة برباء التقوى لأن رباء الشئ ينافي حصوله حين الرجاء بل المناسب تقييد رباء النفس  
التقوى أي اعبدوه متقين أو عطفها عليها أي اعبدوه وانقروا ولا مساعج العمل على رجاؤك التقوى  
لاخرجه الكلام عن سننه كما لا يخفى وأجيب عنه بأنه يرجع تعلقه بالأبعد أنه حينئذ حقيقة وأنه لم  
يقيد العبادة برباء التقوى حتى يرد ما ذكره بل قيد باستقرار التقوى كما يفيد المضارع ورجاء استمرار  
التقوى يفيد حصول التقوى على تأويله وجه وفائدة الاحتراز عن الاعتراض وأما الفصل المذكور  
في بؤنه القطع وإن كان بينهما اتصال معنوي ويدفعه بالكلية جعله مبتدأ خبره جملة فلا تجعلوا الخ  
ولا يخفى ما فيه من التكلف والرد بما تداركه من قوله صفة بحسب المعنى مع عدم تعيين القطع وبناء  
الوجه الراجح على مرجوح عنده كله لا يدفع الترجيح بل يؤيده وقيل في الجواب عنه أيضاً أن  
قوله راجع إلى الجواب عما أورد من أنه لا طائل تحته لانه إذا حلت التقوى على معناها الثالث وهو  
التبرج مما سوى الله المقتضى للفرز بالهدى عاجلاً ولا يقرب فيه آجلاً ففيه طائل وأي طائل وهو  
أقرب مما قبله قد بر (قوله أن تنخرطوا الخ) الانخراط بمعنى التنظيم كما يشهد له اقترانه بالسلام وهو

(لعلكم تتقون) حال من الضمير في اعبدوا  
كأنه قال اعبدوا ربكم راجعاً إلى أن تنخرطوا  
في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح

الخطب الذي تنظم فيه الدرر وما ضاهاها وقع في كلام كثير من العلماء والادباء كالخمشري  
والحريري والكاكي وغيرهم الا اني لم اراه في كلام العرب بهذا المعنى ونظرت في كتب اللغة التي  
بأيدى الناس فلم ادر في شئ منها تفسيره بما ذكر والذي اراه في توجيهه انه من الخريطة وهي الكيس فانه  
يقال انخرطت الخريطة كما في المحيط الصافي من كتب اللغة فيكون على ضرب من التسامح فيه  
يجعل جمع الكيس كجمع العند وهو قريب جدا والاستحباب المراد به الاستحقاق بفضلته تعالى وفيه  
التبري معنى الفرار فعداه بالي وهو ظاهر وقوله المستوجبين بصيغة الجمع صفة للمتعين أو بدل منه بمعنى  
المستحقين وبصيغة التثنية صفة للهدى والفلاح بمعنى المقصدين لما ذكر والهدى في الدنيا والفلاح  
في الآخرة (قوله نبه به) أي بما ذكر أو بالحال لانها تذكروا وتوثقوا وأشار بقوله نبه الى انه ليس من  
منطوق اللفظ بل من إيمانه فانه غير مخصوص به ولا مساو له في الخطأ أو ضمن لكن التعبير بالترجي  
في حق الجميع يوحي الى أنها رتبة عظيمة لان طالب الحق لا يزال يترقى من حال الى آخر ويسمى ذلك سيرا  
والسالك معناه في اللغة مطلق الدخول ثم خص عند الصوفية بالدخول في طريق موصل للحق والسالك  
عندهم هو السائر الى الله المتوسط بين المريد والمتهي مادام في السير وفسر التقوى بما ذكر وهو من  
مرايتها السابقة وقوله وأن العابد الخ هذا لما نظرنا الى ظاهر الترجي لانه يستعمل فيما يحتمل الوقوع  
وعنده فكل مترج خائف مما يؤذي الى خطئه تعالى ويحتمل أنه إشارة الى حل التقوى على معناها الاول  
الذي به يتقى العذاب فلا ينجم عليه شئ ولا يرد ما قبل من أن المفهوم من لعل الرجا دون الخوف اذ  
المراد خوف عدم حصول المرجو من التقوى المفضي الى العذاب فينطبق حينئذ على ما استشهد به من  
قوله تعالى يرجون رحمة ويخافون عذابه ويؤيده كون لعل يدل على الاشفاق أيضا وفي احتماله  
ما يوحي لما ذكر لمن تدبر (قوله أو من مفعول خلقكم الخ) معطوف على قوله من الضمير في اعبدوا  
إشارة الى ما في الكشف بعد ما ذكر حقيقة من الترجي والاشفاق وأما تكون في كلامه تعالى  
لا طماع من أنهم انما ليست في شئ لان الرجا لا يجوز عليه تعالى وحله على أنه يخلفهم راجين للتقوى  
ليس بسديد فعمل هنا مجاز لانه خلق عباده ليعبدوهم بالكليف وركب فيهم العقول والشهوات  
وأراح العله عن أقدارهم وعيبتهم وهداهم للتقوى ووضع في أيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الخبر  
والتقوى فهم في صورة المرجو منهم أن يتواضعوا لهم وهم مختارون بين الطاعة والامساك كما  
ترجى حال المرجي بين أن يفعل وأن لا يفعل في الكلام استعارة لتسليمهم بالرجو منهم وتثنيته تعالى  
بالراجي فان هناك حالة تشبه بالرجاء وهي ارادته تعالى منهم التقوى فاما أن تعتبر استعارة كلمة الترجي  
للارادة استعارة تبعية حرفية أو بلا حكمة مر كبة من راج ومرجونه ورجاء فتكون تشبيهية صريح  
من ألقاها بالعمدة منها ونوى مساواة فلا يجوز في لعل كما مر ففصله الا أنه قبل أن كلامه يعمل الى الاول  
الا أنه راعى الادب فلم يصرح بنسبة التشبيه اليه تعالى ولا الى ارادته وان صرح به في محل آخر لانه  
لا تظهر المشابهة بين الارادة والرجاء الا باعتبار حال متعلقهما معنى المكلف والمرجى منه فذكر التشبيه  
بين حالهما لتظهر تلك المشابهة في أن متعلق كل من الارادة والترجي متردد بين الفعل وعدمه مع رجحان  
ما لجانب الفعل فانه تعالى وضع بأيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الطاعة كما هو مذهب المعتزلة ونصب  
لهم أدلة عقلية ونقلية داعية اليه ووعدا وعدا والطف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر وصار حاله  
في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المترجي منه في اختياره لما ترجى منه مع تمكنه  
من خلافه وصارت ارادته تعالى لاتقاربه بمنزلة الترجي ولما كان ما ذكره المصنف أقرب الى الحقيقة وهو  
مجاز مع ما فيه من الابتناء على الاعتزال رجع الاول واختاره ولم يلتفت لما أورده عليه وأسقط منه قوله  
وضع في أيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الخبر لانه نزعة اعتزالية فاداسم الكلام منها لم يبق به بأس  
ولذا قال ابن عطية لما اختاره ملقه بخلافكم لقربه انما ولد كل مولود على الفطرة كان مجتهدا

المستوجبين لجوار الله سبحانه وتعالى  
نبيه على أن التقوى منهى درجات  
السالكين وهو الذي من كل شئ سوى  
الله سبحانه وتعالى الى الله وأن العابد ينبغي  
أن لا يفتخر بعبادته ويكون ذا خوف ورجاء  
كما قال سبحانه وتعالى يدعون ربهم خوفا  
وطمعا يرجون رحمته ويخافون عذابه  
أو من مفعول خلقكم والمعطوف عليه



تأمله متأمل توقع منه رجاء أن يكون متقبلاً وليس هذا ما في الكشف بعينه كما توهم بل هو وجه آخر أبقي فيه اعل على حقيقته من التبرجى الآن التبرجى ليس من المتكلم ولا من المخاطب بل من غيرهما كما في قوله تعالى فاعلمك تارك بعض ما يوحى اليك ومن نزل عليه كلام المصنف وقال المعنى انه خلقكم ومن قبلكم والحال أن من شأنكم وشأنهم أن يرجو منكم ومنهم التقوى كل من يتأق منه الرجاء والتوقع وهذا لا يستلزم تشبيهه تعالى بالتبرجى ولا تعيين الرأى خبط وخطط والذي عليه أرباب الحواشي أن هذا بعينه ما في الكشف والمعطوف عليه قوله والذين من قبلكم (قوله في صورة من يرجى منه الخ) هذا صريح في الاستعارة فلا وجه لمن جعله حقيقة والدواعى جع داعية أو داع لان لا يعقل والانسان اذا اعتقد أن له في الفعل أو التركيب مصلحة راجحة حصل في قلبه ميل جازم اليه فهذا الاعتقاد سواء نشأ عن علم أو ظن هو المعنى بالداعية مجازاً من قولهم دعاه أى طلبه فكان علمه بالمصلحة طلب منه الفعل وقد يسمى الداعى بالغرض وبمجموع القدرة والداعية يسمى علمه تاماً كما ذكره الأصوليون وفسرت ههنا الزاوج والمرغبات وعلى هذا الوجه التبرجى مستعار لا ارادة كما صرح به السيد وغيره وهو مع ظهوره قيل عليه أن في شرح المقاصد أن الارادة عند محقق المعتزلة العلم بما في الفعل من المصلحة ولا شك أنه لا شك في أنه لا مشابهة بين العلم والتبرجى أصلاً فلا يظهر اعتباره في الآية ويمكن أن يقال انه نقل في شرح المقاصد أيضاً عن الكسبي من المعتزلة أن ارادة فعل الغير الامر به فيندفع الاشكال اذا المراد بالامر الطلب بقى أن المشابهة بين الرجاء والارادة بمعنى الطلب أو الصفة المرجحة المخصصة للفعل ظاهرة بلا حاجة الى اعتبار التبرجى منه والمراد منه على أن المتبادر من تقديره قدس سره ان المعتزلة في التبرجى رجحان جانب الفعل بحسب الوقوع في نفس الامر وليس كذلك اذ يمكن ترجحه في نظر الزاوج وهذا كله من ضيق العطن وتدنك كثير السواد بما لا يليق بمثله فان العلم ليس مطلقاً بل علم مصطفة الفعل ولا خفاء في مشابهة التبرجى في جانب الوقوع فيه ما وما بعده على طرف الشام (قوله وغلب المخاطبين على الغائبين الخ) هذا جواب عن سؤال هو أنه كما خلق المخاطبين لعلمهم يتقون خلق من قبلهم لذلك فلم قصر عليهم دون من قبلهم فأجيب بأنه لم يقصر عليهم ولكن غلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعاً ولو لم يغلب قبل لعلمكم وإياهم وهذا يحصل ما في الكشف الا أنه قيل على المصنف أنه عم أو لا في قوله الذين من قبلكم لغیر العقلان ثم اعتبر هنا تغليب المخاطبين على من قبلهم العام فيلزمه أن يكون ما سوى الانسان من الجهاد والحیوان الداخل فيمن قبله مطلوباً منه التقوى واعماله هذا من جمعه بين كلام الراغب والزمخشري فان الزمخشري اعتبر التغليب لكن لم يعمم الذين من قبلهم لغیر العقلان موال راغب عكس فلما جمع بين كلاميهما لم يلزم منه ما لزم وأجيب بأن قوله لعلمكم يتقون اذا كان حالاً من ضمير اعيد واتناول الذين من قبلكم العقلان وغيرهم وهو الذي اختاره الراغب واقتصر عليه واذا كان حالاً من مفعول خلقكم والمعطوف عليه كان المراد بقوله الذين من قبلكم الامم السالفة وهو الذي اختاره في الكشف والتغليب يختص بهذا الوجه فكانه قال أو عن مفعول خلقكم والمعطوف عليه لا على معنى جعله متناولاً لغير ذى العقول بل على أنه خلقكم ومن قبلكم من الامم السالفة وغلب المخاطبين من الامم على الغائبين منهم فلا اشكال فيه وأما جعل هذا التغليبان ذكر بطريق الغيبة من غير حاجة الى التغليب فقبل انه لم يلتفت اليه لانه لا يجوز صرف الخطاب عن جماعة الى جماعة أشتمل من الاولى في كلام واحد ولا يخفى عليك أنه لا بد من التغليب في قوله الذين من قبلكم أيضاً لان الذين يتخوهم من صيغ جمع المذكر السالم مخصوص بالعقلان فاطلاقه على غيرهم انما يكون بطريق التغليب وحينئذ فلا مانع من أن يغيب الى الجميع ما يغيب الى بعضهم من ترجى التقوى ويغيب ههنا على التغليب والاختلاط السابق كما يقال بوقلان قتلوا قتلاً واحداً واحد منهم في الكلام حينئذ تغليبان أحدهما في اللفظ والاخر في النسبة فان التغليب كما يكون في طرف

على معنى أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى ترجع أمره باجماع أسبابه وكثرة الدواعى اليه وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعاً

القضية بكون في نسبتها كما صرح جوابه واجتماع تغليبين في لفظ واحد وادعى في القرآن كما صرح به في شرح  
 التلخيص والمفتاح في قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا ليرى لكم فيه وهذا  
 ليس بأبعد عما ادعاه من غير بينة فتأمل (قوله وقيل لتعليل الخ) في الكشف لعل جاءت للاطماع  
 في القرآن من كريم رحيم اذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لم يجر اطماعه مجرى وعدده المحتوم وقاؤه  
 وهو معنى ما قبل من أنها بمعنى كى لانها لا تكون بمعنى كى حقيقة وأيضا فمن ديدن الملوكة  
 وعادتهم أن يقتصروا في مواعدهم المنجزة على عسى واهل ونحوه ما ويخجلوا اخلاء زمرة وابتسامه  
 فاذا عثر على شيء من ذلك لم يبق شك في التجاح والفوز بالمطلوب وعلى هذا ورد كلام مالك الملوكة ذى  
 الكبرياء أو جاء على طريق الاطماع لئلا يتشكل العباد كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الى الله توبة  
 نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم والاطماع ايقاع الغير في الطمع والطمع كما قاله الراغب  
 نزوع النفس الى الشيء فهو ترجية فيما ترجى المخاطب وهو الذى أرادته فان معانى اللفاظ كما تكون  
 بالنسبة الى المتكلم تكون بالنسبة للمخاطب وغيره حقيقة فهو معنى حقيق أيضا لعل واليه أشار  
 الشريف في شرحه وهو معنى قول الراغب الطمع والاشفاق لا يصح على الله وأهل وان كان طمعا  
 فانه يقتضى في كلامهم أن يكون تارة طمع المخاطب وتارة طمع غيره وتحقيق هذا المقام وتطبيق  
 مفصل كلام العلامة من مزال الاقدام التى خطب فيها شرحه والحق التحقيق بالقبول ما تلخص من  
 كلام بعض الفحول وهو أنه أراد أنها التحقيق الا أنه أبرز في صورة الاطماع وترجية الغير اما لاظهار  
 أنه لا فرق بين اطماعه في شيء وبين جزمه باعطائه لاقتضاء كرمه ذلك أو لسلك طريق الملوكة في اظهار  
 الكبرياء وقوله الاعتداد بالاشياء وللتبنيه على أن حق العباد أن لا يتكلموا على العبادة بل يقتضوا بين  
 الخوف والرجاء وما ذهب ابن التبارى وغيره الى أن لعل تنجى بمعنى كى حتى جملوها عليه في كل  
 موضع امتنع فيه الترجى سواء كان اطماعا أو لا أشار الى توجيه ما قالوه بأنهم لم يريدوا أنها بمعنى كى  
 حقيقة لان أهل اللغة لم يعدوه من معانيها ولا لم تقع في موضعها في نحو دخلت على المريض كى أعوده  
 ولا يقول به أحد فالمراد أن ما بعده اذا صدر من كريم على سبيل الاطماع سيلقى عقب ما قبلها تحقيق  
 الغاية عقب ما هي سببه فكأنها بمعنى كى ولا يجرى هذا الا فى الاطماعية دون غيرها وقبل مقصوده  
 الرد عليهم مشير المتأولون وهم وفيه أنه فهم عام متشوش خاص وقد ارتضاه بعضهم ونزل عليه كلام  
 المصنف رحمه الله والظاهر ما ارتضاه قدس سره وما قبل من أن من فسرها بكى لا يدعى أنها حقيقة  
 في معناها حتى يكونا مترادفين يصح وقوع كل منهما في موقع الاخر بل مجاز فلا يقتضى صحة وقوعها  
 في جميع مواقع كى حتى يلزم صحة نحو على أعوده مع أنه لا يلزم من كى كون لتعقيبى آخر أن يعطى له  
 جميع أحكامه ولم يدعوا أنه لا فرق بينهما أصلا ولا نعلم الاتفاق على عدم صلاحها لجزء معنى العلية  
 بل الظاهر الاتفاق على خلافه لان جمهور المفسرين حتى المخشرون والمصنف فسرهما بكى في مواضع  
 كثيرة كما سأتى فيه ما فيه ثم ان كثيرا من أهل اللغة والعربية قد عدوه من معانيها كما نقل عن سيويه  
 وقطرب أقول لك أن تقول ان الاطماع بمعنى الترجى اذا كان معنى حقيقيا يكفى به بقرينة مقام  
 الكبرياء عن تحقيق ما بعدها على عادة الكبرياء كما قال زهير

غمر الرداء اذا تبسم ضاحكا • عتقت لضحكته رطب المال

ثم يجوز به عن كل متحقق كتحقق العلم سواء كان معه اطماع أم لا كما تروى في الجواز المبني على الكتابة  
 في نحو لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم فالعلامة اختاره لان الجواز أولى من الاشتغال عنده لاسيما وهو أبلغ  
 وفيه جمع لتشر كلام القوم ولا يشاقى حينئذ تفسيره به وكيف لا وقد صرح به وقال انها جاءت كذلك  
 في مواضع من القرآن فان نزل كلام المصنف عليه بصرف قوله اذ لم يثبت في اللغة الى أنه لم يثبت على أنه  
 معنى حقيق فيها ونعمت والا يدفع ما يرد عليه حيث فسر به بأنه تبع فيه غيره وان لم يكن مرضيا له

وقيل لتعليل المطلق أى خلقكم كى تتقوا

وهي شئنة من أخزم نعم كلام كثير من أهل العربية يدل على أنه معنى حقيقي لها ولكل وجهة يرضاها  
وليكن هذا على ذكر منك تفعل فيما سأتى (قوله كما قال سبحانه وتعالى وما خلقت الخ) إشارة إلى جواب  
سؤال تقديره كيف يصح جعلها بمعنى كى وأفعاله تعالى على المشهور لا تفعل بالأغراض عند الاشاعة  
خلافا للمعتزلة فلا يقال فعل كذا ~~ال~~ كذا بل الحكمة لأن الأصح خلافه حتى قال صدر الشريعة  
رحمه الله أفعاله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا مع أنه لا يجب عليه الأصح وما أبعد عن الحق من قال  
أنهم ما غير معللة بها فإن بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا هتداء الخلق وإظهار المعجزات فمن أنكر  
تعليل بعض الأفعال لاسيما الأحكام الشرعية كالحدود فقد أنكر النبوة وإذا كان القياس حجة وأما  
الوقوف على ذلك في كل محل فلا يلزم والحق أن الخلاف في هذه المسئلة لفظي فإن فسرت العلة  
والغرض بما يتوقف عليه ويستكمل به الفاعل امتنع ذلك في حقه تعالى وإن فسرته بالحكمة والفكرة  
المرتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها كما قيل

من عرف الله أزال التهمة \* وقال كل فله حكمه

ولما لم يصح عند الاشاعة استعارة فعل للارادة لاستلزامها وقوع المراد جعلها مجازا عن الطلب الاعم  
وحيث فسرته بالارادة فيجوز عن الطلب وأما التعليل فقد عرفت أنه (قوله وهو ضعيف الخ)  
استشكل بأنه منافي لتفسيرهم به في آيات كثيرة وتصريح النجاشية واستشهادهم عليه بكلام فصح  
العرب كقوله فقلتم لنا كفوا بالحروب اعلمنا \* نكف ووثقتم لنا كل موثق

فإن قوله وثقتم الخ يقتضي عدم التردد في الوقوع كما في الترخي وبهذا يتعين أنها بمعنى كى ووجهه بأنه  
استعارة للطلب فاما أن يجعل مفعولا له أى خالقكم لطلب التقوى والتعليل مستفاد من ربطها بما قبلها  
أو حالا أى خلقهم طالباً منهم التقوى ولا يخفى ما فيه من التعسف وأنت إذا عرفت ما قررناه استغنيت  
عن مثل هذه التكلفات (قوله والآية تدل على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى الخ) هذه الدلالة  
ليست بطريق البرهان العقلي وإنما هي بطريق الإشارة من عرض الكلام وغوى المعنى ووجهه بعد  
العلم بأن المراد بمعرفة الله التصديق بوجوده متصفاً بصفاته اللاتقية بجلال ذاته ووحدانيته بفتح  
الواو تفردة في جميع شؤنه بحيث لا يصح عليه التجزى ولا التـكـسـير ولا يشاركه شئ أصلاً وأصله  
الوحدانية في ذاته ألف ونون على خلاف القياس للمبالغة كما قيل في نفساني وروحاني وهو وإن شاع  
لم يذكره أهل اللغة بخصوصه والعلم معطوف على المعرفة والفرق بينهما مشهور والصنع اجادة  
الفعل فهو أخص منه والاستدلال إقامة الدليل بأنه لما امر وجوباً بعبادته توقف ذلك على  
معرفة فيجب أيضاً الوجوب ما لا يتم الواجب إلا به واستحقاقه العبادة عاقبة مأخوذ من هذا الأمر  
لأنه لو لم يستحق لم يجب أو من عنوان الربوبية لأن المالك يستحق الانقياد والخضوع له والنظر في  
مصنوعاته من النفس والآفاق يدل على ذلك لأنها محدثات مبتدعة في غاية الاتقان فلا بد لها  
من موجد واجب الوجود لا يتسلسل ويلزم المحال كما تقر في الأصول وعمله الاحتياج  
الامكان أو الحدوث أو هما كاهو مشهور والمصنوعات دل عليها قوله تعالى الذى خلقكم  
إلى قوله رزقا ووجه الترتيب أن أقرب الأشياء إلى الناظر نفسه وأحواله الدال عليها قوله  
خلقكم فلذا أقدم ثم اتبع بالأصول وما يليه وتعين النظر طريقا إلى المعرفة يفهم من الترميز  
المقصود منه تعيين الرب بمصنوعاته المأمور بعبادته فكانه قيل إن لم تعرفوا المستحق للعبادة الواجبة  
فهو من انصف بما ذكر ولا شك أنه إشارة إلى طريق النظر والفكر وأما كونه طريقا للتوحيد فبطل  
لأن السياق له وما ذكر طريق لمعرفة وأما الاستحقاق فن تعليل الحكم بالوصف المشتق المشعر بالعلية  
التي لا تعرف إلا بالنظر في الصنع وما ذكرناه علم أنه لا يرد على المصنف رحمه الله ما قيل من أن ما ذكره  
ظاهر لو كانت العبادة بمعنى المعرفة كما فسر به قوله تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون أو كانت

كما قال سبحانه وتعالى وما خلقت الجن  
والانس إلا ليعبدون وهو ضعيف إذ لم يثبت  
في اللغة مثله والآية تدل على أن الطريق  
إلى معرفة الله سبحانه وتعالى والعلم بوجدانيته  
واستحقاقه العبادة إنما ظر في صنعه والاستدلال  
بأفعاله

شاملة لها والافقية خلفها معارفه من وجه التفسير بها (قوله وأن العبد لا يستحق الخ) لانه فضل  
بخلقه وإيجاده وترينه واعطائه ما به قوامه فلو لم يكن كل عضو وماركب فيه من القوى  
والحواس لوحده أتم عليه قبل عيادته بما لا يحصى مما لا تفي الطاقه البشرية بشكره ولا تقاوم عيادته  
بهضامه فكيف يستحق بها شيئا آخر كما لا يحق وهذا مستفاد من تعليل الامر بالرب الموصوف بما ذكر  
وبهم اظهر موقع لعل هنالكان تدبر واعلم أنه سأل في الكشاف لم يلحق في النظم تعبدون لاجل اعبدا  
أو اتقوا لمكان تتقون لتجواب طرقا النظم أي ليتناسب أول الكلام وآخره اذ معناه حينئذ اشتغلوا  
بالامر الذي خلقتم لاجله مع اشتغاله على صنعة بدعيه من رذا العجز على الصبر وروما في النظم يوهم  
أن المعنى اشتغلوا بما خلقتم لغيره وهو متنافر وأجاب بأن التقوى ليست غير العباده حتى يؤدي الى تنافر  
النظم وانما التقوى قصارى أمر العابد فاذا قال اعبدا وربكم الذي خلقكم للاستسلام على أقصى غايات  
العباده كان أبعث على العباده وأشد الزاماً ونحوه أن تقول اعبدا لاجل خريطة الكتب فما لم تكن الا  
لجز الاثقال ولو قلت لجل الخرائط لم يقع ذلك الموقع وقال أبو حيان رحمه الله انه ليس بشئ لانه لا يمكن  
خساستجاب طرفي النظم على تقدير اعبدا والعلل كما تعبدون أو اتقوا العلكم تتقون لما فيه من الغناة  
والخساده لانه كقولك اضرب زيد العلك نضربه وتلقاه بعضهم بالقبول حتى قيل ان المصنف اغتر كلهذا  
أو خلفائه مع أنه مبني على أن لعل للتعليل فانه انما يحسن على ذلك التقدير وهو مخالف لما تقدم من  
أنها ليست بهذا المعنى وما في شروحه من تقرير الجواب على وجه يدفع الغناة المذكورة كما قال قدس  
سره حاصل الجواب أن الملازمة حاصله بحسب المعنى مع مبالغة تامة في الزام العباده كما صورها  
في المثال فان الاخذ بالاشق الاصعب يسهل الشاق الصعب ويهين على تحصيله وهو محمل بحث فليست  
(قوله صفة ثانية) هذا الموصول محتمل للرفع والنصب من أوجه فالتنصب انما على القطع بتقدير  
أعني أو على أنه نعمت ربكم أو بدل منه أو مفعول تتقون ووجه أبو البقاء أو ذمت الاثر لكنهم قالوا  
ان النعت لا ينع عند بعضهم فان جاء ما يوهمه جعل نعتا ثانيا لا أن يمنع منه مانع فيكون نعتا لثاني  
نحو يا أيها الفارس ذو الجلة فذو الجلة نعت للفارس لا لاى لانها لا تنعت الا بما تقدم ذكره وقد يعتذر  
بأنه يقتضي التواني ما لا يقتضي الاوائل مع أن نعمت نعمت أي تغلبة الجود فيه لا يقاس عليه والرفع  
على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره جله فلا تجعلوا أو اورد عليه أن صلتها ماضية فلا تشبه الشرط  
حتى تراد الغاء في خبره وأنه لا رابطة فيه وأن الانشاء لا يكون خبرا في الاكثر وأجيب بأن الفاعل قد  
تدخل في خبر الموصولة بالماضي كقوله ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم  
ولهم عذاب الحريق كما ذكره الرضي وأن الاسم الظاهر هو الله هنا يقوم مقام الضمير عند الاخفش وأن  
الانشاء يقع خبرا بالتأويل المشهور وكل مصحح لا مرجح ولذا أخره المصنف وما قيل انه مبتدأ خبره وزوالكم  
بتقدير يرزق أو يرزقكم تكاف باراد (قوله وجعل من الافعال العامة الخ) قال الراغب جعل لفظ عام  
في الافعال كلها لانه أعم من فعل وصنع وسائر أحوالها واجبة أوجه فتكون بمعنى طفق فلا تتعدى  
وبمعنى أوجد فتتعدى لواحد ولا يجادى عن شئ وتكون بمعنى وتصير شئ على حالة دون حالة  
ولحكم شئ على شئ حقا أو باطلا وقال السيرافي انها تكون بمعنى صنع وعمل فتتعدى لواحد وصير  
فتتعدى لاثنتين لا يجوز الاقتصار على أحدهما وهذه كصير على ثلاثة أوجه الاول بمعنى محي نحو جعلوا  
الملائكة انا كما تقول صير زيد افسقا أي بالقول الثاني على معنى الظن والتخيل فهو جعل الامر عاميا  
وكله أي صيره في نفسك كذا الثالث أن تكون بمعنى النقل نحو جعلت الطين خزفا أي نقلته من حالة  
الى أخرى وقد لا يكون مدخول صار جله نحو صار زيد الى عمرو انتهى وطفق يطفق بكس وضررب  
ويقال طبق بالباء من أفعال المقاربة التواضع تدخل على المبتدأ والخبر فرفع وتنصب ومعناها الشروع  
في الفعل والتلبس بأوامره ومنصور به بالظن أو محلا خبرها فلذا قال المصنف رحمه الله تعالى لا يرغب

وأن العبد لا يستحق عليه بعبادته ثوابا فانما  
لما وجبت عليه شكر الماعذده عليه من النعم  
السابقة فهو جبر أخذ الاجرة قبل العمل  
(الذي جعل لكم الارض فراشا) صفة  
ثانية أو مدح منصوب أو مفعول أو مبتدأ  
خبره فلا تجعلوا وجعل من الافعال العامة  
يجي على ثلاثة أوجه بمعنى صار وطفق

فلا يتعدى وهي في الآية بمعنى صير كما يشير إليه المصنف رحمه الله وقيل فليتحمل معنى أوجد أيضا أي  
أوجد الأرض حالة كونها مبسوطة مفترشة لكم فلا تخنصاجون بسطها والسعي في جعلها مفترشة  
(قوله وقد جعلت قلوب بني سهل الخ) هذا من شعر في الجاسة ومنه

ولست بنازل الأمت \* برحلي أو خيالها الكذوب

وقد جعلت قلوب بني سهل \* من الأكوام مرتعها قريب

كان لها برحلي القوم منوى \* وما إن طها إلا اللغوب

واستشهد به المصنف رحمه الله تبعاً للتحفة في أن جعل بمعنى طفق من أفعال المقاربة فترفع الاسم وتنصب  
الخبر واسمها هنا قلوب المرفوع إلا أن خبرها وقع جملة اسمية منصوبة محلا وهو معنى قوله فلا يتعدى  
كما سمعته أنفاً وهكذا ذكره في المفتي في باب اللام وفي التسهيل والاصل في خبرها أن يكون مضارعاً  
لكنه جاء شذوذاً على خلافه كما هنا وليس يفتق عليه رواية ودراية فذهب التبيري في شرح الجاسة إلى  
أن جعل بمعنى طفق لا يتعدى هنا حقيقة وقوله مرتعها قريب في موضع الحال أي أقبلت قلوب هذين  
الرجلين قريبة المرنع من رحالهم لما بها من الأعيان فجعلها لازمة فقول المصنف فلا يتعدى يجوز أن يقرأ  
على ظاهره كما ذهب إليه بعض أرباب الحواشي وعلى هذا يجوز إرجاع قوله فلا يتعدى إلى صار أيضاً لأنها  
تكون لازمة لكن المصريح به في كتب العربية خلافه ورواه ابن سهل بقضية ابن وسهيل اسم وعلى  
الأول هو اسم قبيلة وقال أبو العلاء رفع قلوب ردي لأن جعل إذا كانت للمقاربة يكون خبرها فعلاً  
فالاحسن نصب قلوب ويكون في جعلت ضمير يعود على المذكور وجعلت ليست للمقاربة بل بمعنى  
صيرت فلا تقتصر إلى فعل ومرتعها قريب جملة في موضع المفعول الثاني وذكر مسألة الشلوطين ويؤيده  
أنه روي بنصب قلوب والقلوب الفنية من الأبل أبل مازر كب والأكواب جمع كور بالضم والراء المهملة  
قبلها وأوسا كثة الرحل بأدانه كما قاله المرزوقي وغيره من قال أنه بالغ في معنى جماعة كثيرة من الأبل  
لم يصب رواية ودراية ومرتعها مرعاها وقربها لأعيانها لا لكثرة النصب كما فهم لأن الأول هو المروي  
ويعينه قوله اللغوب في البيت الذي يليه فقد عرفت أن قلوب في البيت برفع ونصب وأنه يصح أن يقال  
بني وإبن كما في شرح شواهد المفتي وغيره وقوله بمعنى صار بمعنى مستقل غير معنى طفق فن قال ضم صار  
إلى طفق مع أن صار ليس من أفعال المقاربة إشارة إلى ما ذكره بعض المحققين من أن طفق ونحوها ليس  
من أفعال المقاربة الموضوعات الخبريل موضوعات لشروع فاعله في معنى الخبر فقد خلط وخلط خط  
عشواء واعلم أن قول المصنف أوميتاً بما سبقه إليه بعض الممررين فذكره المصنف رحمه الله تكميلاً  
لوجوده ولا يشافيه أن يكون فيه ضعف من جهة تأويله ولا وجه للتشديد عليه تبعاً لبعض أرباب الحواشي  
فقوله أنه أخطأ حيث توهم أن قوله في الكشف رفع على الابتداء معناه أنه مبتدأ أو مراده أنه خبر  
وإنما عبر به لأن العامل في الخبر عنده الابتداء وأورد عليه أن القاء في الخبر يدل على السببية والصفات  
المدكورة ليست مقتضية لتق الأثر والاطال بغير طائل مما ذكره خبر منه لكننا نبين أنه عليه ثلاثا يظن  
بعض العقول القاصرة في سرايه ما مقتدر (قوله وبمعنى صير في معنى الخ) التصدير هو انتقال الشيء من  
حال إلى حال وخلع المادة صورة وليس أخرى وهذا هو الذي يكون بالفعل فهو صيرت الحد يدسفا  
والسبيكة سوار وقد يكون بالقول كالتسمية في جعلوا الملائكة أفاضاً وقد يكون بالعقد أي بتعظيم الحكم  
نحو جاعلوه من المرسلين وجمع المصنف رحمه الله بين القول والعقد لتقاربهما وتلازمهما غالباً وعدم  
التأثير الحسي فيهما ومنه الانتقال إلى حال شرعي كتأثير إحياء الموات في انتقاله إلى الملك وتأثير عقد  
النكاح وقيل المراد بالعقد الاعتقاد فان من يعتقد في شيء أمراً انتقل إليه في اعتقاده وقيل المراد  
بالعقد العقد الشرعي المحتوي على الإيجاب والقبول وليس بشيء وكون قوله تعالى جعل لكم الأرض  
فراشاً ما يتعدى المفعولين هو الظاهر وقد جوز أن الجعل فيها معنى الإيجاد متعدياً لواحد وفراشاً حال كما مر

فلا يتعدى كقوله

وقد جعلت قلوب بني سهل

من الأكوام مرتعها قريب

وبمعنى أوجد في معنى

كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ومعنى

صير في معنى كقوله تعالى جعل

لكم الأرض فراشاً والتصدير يكون بالفعل

تارة وبالقول والعقد أخرى

(قوله ومعنى جعلها فراشا الخ) الفراش معروف وما ذكره المصنف رحمه الله ملخص من قول الامام ان مقتضى طبع الارض ان يكون الماء محيطا باعلاها لتقلها ولو كانت كذلك لما كانت فراشا فخرج الله بعضها ومن الناس من زعم ان كونها فراشا ينافي كونها كربة كما هو مبهر في علم الهيئة وليس بشئ لان الكرة اذا عظمت كان كل قطعة منها كالسطح في افتراسه وقول المصنف رحمه الله من الاطاحة بها فيه تسامح والاحسن ان يقول كما قال الامام محيطا باعلاها كما لا يخفى (قوله متوسط الخ) المتوسط في الاجسام الوقوع في وسطه او هو ظاهر وفي الممانى والكيفيات الاعتدال من بينها كما هنا فانها لو كانت كلها صلبة لشيء التمكن عليها التأم الاعضاء ولو كانت لطيفة كالنار والهواء صعب الاستقرار عليها كما لو كانت لينية كالطين (قوله قبة مضروبة الخ) البناء كل ما يرفع ليكون به سواء كان بيتا او خيمة وقد غلب في الاول حتى صار حقيقة عرفية فيه وفسره بالقبة وهو أعم منها لانه أكثر وقد جوز في السماء ان يشمل المجموع وكل طبقة وجهتها وان يكون اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالهاء كقبة دغر وهم يطلقون عليه الجمع أيضا وواحد سماة بالهمز والمذ ويقال أيضا سماوة بالواو وأما سماءة فيكون الميم قبل الهمزة بزنة طهية فخطأ والبناء مصدر أطلق على المبنى بيتا كان أو قبة أو خباء أو طرافا وفي الكشف وغيره من الشروح الاول من شعر والثاني من لبن والثالث من وبر أو صوف والرابع من آدم وفي الثاني نظر اسما لا وفي فقه اللغة من ابن السكيت ولست من جهة بعضه على يقين خباء من صوف يجاد من وبر فسطاط من شعر مراد من كرسف قشع من جلود طراف من آدم حظيرة من شذب خيمة من شجر أكمة من حجر قبة من لبن مترة من مدر وقوله بنى على أهله الاهل عشرة الرجل وأقاربه ويكون بمعنى الزوجة وهو المراد لانه كان من عادتهم أن يضربوا للعروس خيمة للدخول عليها ويقال بنى على أهله اذا دخل عليها عروسا وتعديته بهلى والناس يقولون بنى بأهله وفي الدرر انه خطأ والصحيح جوازها معا وقياسا كما ينهاه في شرحها (قوله وخروج الثمار الخ) خروج الاشياء ككونها وبروزها وقوله بقدرة الله تعالى ومنبته إشارة الى مختار الاشاعة من أن القدرة والارادة مجموعان هذا اللذان يقتضيان وجود الموجودات من غير احتياج الى صفة التكوين التي أثبتها الماتر يديده كما هو مبين في الكلام وقوله جعل الماء الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ما معنى اخراج الثمرات بالماء وانما خرجت بقدرة وارادته بأنه سبب عاوى يخلق الله تعالى ويعنى به أن عروق الاشجار والنبات التي هي بمنزلة الارحام أو الافواه التي تجذب من الرطوبة الارضية ماء مخلوطا بأجزاء دقيقة لطيفة ترابية هي بمنزلة نقطة يتولد منها الثمار والازهار أو هي لها بمنزلة الماء كل والمشرى فاذا صعد بها الى الاغصان وطبخت بالشمس والهواء صارت كالتيكوس والافذاء الذي يحصل به النماء فيتولد منه ذلك بقدرة خفية وعادة الالهية من غير تأثير لشيء بالذات والواسطة في تكوينها والافاضة استعارة للاعطاء والتفصيل وفيه لطف هنالك نسبة للماء وفي جعل ما يجذب كالنطقة إشارة الى قوله في الكشف ما سواء عز وجل من شبه عقد النكاح بين المقله والمقله بانزال الماء منها اعطيا والاخراج به من بطنها أشياء الفسل المنتجة من الحيوان من ألوان الثمار وفيه إيماء الى قول الحكماء ان الاجرام العلوية كالآباء والسفلية كالامهات التي تلد الموجودات وترى بها في مهد الوجود وكون النطقة مادة وسببنا ظاهر لانها أصل الاجزاء وبسبب لكون ماعدادها معتددا معها كالتشا والمراد بالصور الاشكال والكيفيات هي الطعوم والالوان (قوله وأبدع في الماء قوة فاعلة الخ) يعنى أن الباع على ما مر من مذهب أهل السنة للسياسة العادية وعلى هذا وهو مذهب اليه الحكماء للسياسة الحقيقية والابداع الإيجاد وقد يطلق عندهم على الإيجاد شئ غير مسبوق بعادة ولا زمان كالانشاء ويقال به التكوين والقوة رحمت بأنها مبدأ الفعل مطلقا سواء كان الفعل مختلفا أو غير مختلف بشعور وارادة أو لا وقبل هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر وهذا هو المراد هنا وهي تنقسم الى قوى طبيعية ونفسانية وما هنا من الطبيعية التي بلا شعور والمراد

ومعنى جعلها فراشا أن جعل بعض جوانبها بارزا عن الماء مع ما في طبعه من الاطاحة بها وصبرها متوسط بين الصلابة والاطافة حتى صارت مهيئة لان يقعدوا ويناموا عليها كالنراش المبسوط وذلك لا يستدعي كونها مسطحة لان كرتها شكلها مع عظم حجمها واتساع جرمها الاتاني الاقتراس عليها (والسماة بناء) قبة مضروبة عليكم والسماة اسم جنس يقع على الواحد والتعدد كالدنيا والدرهم وقيل جمع سماة والبناء مصدر بنى به المبنى بيتا كان أو قبة أو خباء ومنه بنى على أهله وكان أو قبة أو خباء واعلم ان خباء لانهم كانوا اذا تزوجوا ضربوا عليهم خباءا جديدا (وانزل من السماء ماء فخرج به من الثمرات رزقا لكم) صطف على جعل خروج الثمار بقدرة الله تعالى ومنبته في خروج الثمار بالماء المزوج بالتراب سببا في ولكن جعل الماء المزوج بالتراب سببا في انجذابها ومادة لها كالنطقة للحيوان بأن أجرى عادته بافاضات صورها وكيفية تفاعل المادة المنتجة منها أو أبدع في الماء قوة فاعلة

بنفوس الاسباب أعيانها وذواتها ومدرجا بكسر الراء حال من ضميره أو من انشائها وكونه مفعولا ثانيا  
للانشاء بتضمينه معنى الجعل والتصيير تكلف ما لا حاجة اليه وقوله من اجتماعها الضمير للقوتين أولاهما  
والتراب والصنائع جمع صناعة أو صنعة بمعنى نعمة والسكون بمعنى الاستئناس والاطمئنان وعظيم  
قدرته وقع في نسخة بدله عظم قدرته بصيغة المصدر مثل كبر لفظا ومعنى والعبر جمع عبرة كسيرة وسدر  
الاعتبار والاعتاظ وقوله وهو سبحانه وتعالى قادر الخ تطبيق لما قالوه على قانون الشرع فان الحكماء  
لا يشكرون أنه قادر على خلقها ابتداء من غير أسباب ومواد كما ابتدأ خلق الاسباب والمواد وأبرزها  
من بطون العدم الى ظهور الوجود لكن جرت حكمته بعقد الامور بأسبابها الاقرب الى العقول لانه  
أدل على قوة قدرته وفوق حكمته لما فيه من خلق الاسباب مستعدة قليا فاضه عليها من التأثير وأدل  
على عظمته من خلقها دفعة بغير أسباب وفي رسائل اخوان الصفا في النبات حكيم وصنائع ظاهرة  
جلية لا تخفى ولكن صناعاتها محتفية بختفية وهي التي قسمها الفلاسفة القوى الطبيعية ويسمونها أهل  
الشرع ملائكة وجنود الله الموكلين بتربية النبات والمعنى واحد وانما نسبت هذه المصنوعات الى  
القوى والملائكة دون الله لانه جلت عظمته عن مباشرة الاجسام والحرركات الجزئية كما تجمل الملول  
والرؤسا عن مباشرة الافعال وان كانت منسوبة اليهم لانهم بأمرهم وارادتهم كما قال تعالى وما  
رمت اذ رميت ومن لم يفهم سره قال انشاؤها دفعة أدل على القدرة واغرب منه قوله ان المصنف ان  
أراد بالقوة الفاعلة المؤثر الحقيقي كان خلاف مذهب أهل السنة والام يصرح بقوله يتولد الخ وقصر  
السببية على الماء والتراب لان بهما القوام وهما أعظم الاجزاء المادية ولذا قال خلقه من تراب ومن الماء  
كل شيء فسقط ما قيل من أن في هذا الاقتصار قصور لانهم من العناصر الاربعة (قوله ومن  
الاولى للابتداء الخ) السماء من السمو فلذا قالوا ان أصل معناها الغسة كل ماء لا سواء كان فلكا أو ماء  
أو نفقا وسبقته في العرف يحتسب بالهالك فان كان بهذا المعنى فهو ظاهر لانه المتبادر منه على  
ما يقتضيه ظواهر الآيات والاحاديث لقوله تعالى أنزل من السماء ماء فساكه بنابيع في الارض وقوله  
أو كصيب من السماء وأما في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم المطر ما يخرج من تحت العرش  
فينزل من السماء الى ماء حتى يجمع في السماء الدنيا في موضع يقال له البرزخ تجبى السحاب السوداء دخله  
فتشربه مثل شرب الاسفجة فيسوقها الله حيث شاء وهكذا ورد في احاديث كثيرة وتأويلها بعيد من غير  
حاجة اليه ومن ذهب الى خلافه أول الآيات بأن المراد أن ينزل من السحاب وهو يسمى سما للعلوه  
أو أنه ينشأ من أسباب سماوية وتأثيرات أثرية فهو مبدء أعجازي له واليه أشار المصنف رحمه الله  
وتفصيله كما في كتب الحكمة الطبيعية ان الشمس اذا سامت بهض البحار والبراري أنارت من البصار  
بخارار طبيا ومن البراري بخارا يابس والبخار اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية لطفت بالحرارة  
حتى لا تتمايز في الحس لغاية صغرها فاذا صعد البخار الى طبقة الهواء الناعسة تكاثفت فان لم يكن البرد  
قويا اجتمع ذلك البخار وتماطرت له بالسكائف فالاجتمع هو السحاب والتماطرات المطر وان كان قويا كان  
نظا وبرد اوقد لا ينعقد صابا ويسمى صبابا وتشير مضارع أنار التراب والغبار اذا حرك حتى يرتفع  
وقوله من أعماق الارض جمع عمق والمراد به داخلها والمراد بالارض جهة السفلى فيشمل البحار والانهار  
لما عرقه مما قترناه لا نستط ما قيل من أنه لا حاجة له هذا لان كثرة ارتفاعها من البصار والانهار  
والجو هو ما بين الارض والسماء لا الهواء نفسه حتى يكون من اضافة الشيء الى نفسه فصحتاج الى التأويل  
وان كان هو أحد معانيه (قوله ومن الثانية للتبعيض) بخلاف الاولى وان جوز فيها على أن التقدير  
أنزل من مياه السماء لما فيه من التكلف وأقرب منه ما قيل انها للسببية كقوله تعالى عما خطاياهم  
أغرقوا وقوله بدليل قوله سبحانه وتعالى فأنزجنا به غمرات استشهدا بنظائره فان التشكير في هذه  
الآية وتوحيده يدل على البعضية لتبادره منها لاسباب مع جوع القلة وقوله واكتشاف المنكرين له أي

وفي الارض قوة قابلية يتولد من اجتماعها  
أنواع الثمار وهو سبحانه وتعالى قادر على أن  
يوجد الاشياء كلها بلا أسباب ومواد كما  
أبدع نفوس الاسباب والمواد ولكن له في  
انشائها درج من حال الى حال صنائع وحكم  
يجتد فيها لا ولي الا بصار عبرا وسكرونا الى  
عظيم قدرته ليس ذلك في ايجادها دفعة  
ومن الاولى للابتداء سواء أريد بالسما  
لسحاب فان ماء لاسماء أو الماء فان  
المطر يتبدى من السماء الى السحاب ومنه  
الى الارض على ما دلت عليه الظواهر ومن  
أسباب سماوية تشبه الاجزاء الرطبة من أعماق  
الارض الى جو الهواء فتعقد صبابا مطرا  
ومن الثانية للتبعيض بدليل قوله سبحانه  
وتعالى فأنزجنا به غمرات واكتشاف  
المنكرين له أي ما ورد في

وقوعهما قبله وبعده من الكنف بفحيتين وهو الجانب ويقال اكتنفه القوم إذا كانوا منه بمنة وبسرة  
 كافي المصباح فكون ما بعده وما قبله أعني ماء ورزقا محولين على البعض يقتضي كونه موافقا لما وقوله  
 كأنه قال الخ بيان لحاصل المعنى لا إشارة إلى أنه مفعول أخرج لتأويل من يعض أو جعله صفة للمفعول  
 سدت مائة أو اسم وقع مفعولا ورزقا مفعولا أو مفعول مطلق لا يخرج لانه بمعنى رزق أو حال كاقبل  
 وستأتي تنته والمعنى شيئا من الثمرات أي بعضها وأورد عليه أن الظاهر أن المقدر مفعول وكلمة من على  
 حالها تبعية صفة للمفعول وكون من التبعية ظرفا مستقرا لم يجوزته النجاة اللهم إلا أن تكون  
 ابتدائية وهو بيان لحاصل المعنى ولا يخفى ما فيه فإن كونها ظرفا مستقرا أكثر من أن يحصى كقوله منهم  
 من كلم الله ولست على ثقة مما ذكر وستأتي تنته الكلام عليه في قوله كوا ما رزقكم الله حلالا طيبا الآية  
 (قوله اذ لم ينزل من السماء الماء كله الخ) بيان لأن التبعية هو الموافق للواقع في الثلاثة أي الذي نزل  
 من السماء بعضه فرب ماء هو بعد في السماء ولم يخرج بالماء المتزل منها كل الثمرات بل بعضها فكم من  
 ثمرة هي بعد غير مخرجة به والمخرج بعض الرزق لا كله فكم من رزق ليس من الثمار كاللحم وقديتهم  
 أن قوله ولا أخرج بالمطر كل الثمار أراده أن بعضها يخرج بماء البحر والعيون فينفي ما سبأ في  
 في سورة الزمر من أن جميع مياه الأرض من السماء وفساده ظاهر لما مر أقول هذا التوهيم هو  
 الفاضل الطيبي حيث قال فان قلت يخالف قوله ولا أخرج بالمطر كل الثمار ما قاله في الزمر كل ماء  
 في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسم قلت على تقدير صحة هذه الرواية الفاء في قوله  
 فأخرج به مستدعية للأخراج بعد الانزال بلا تراخ عادة ومفهومه أن بعضا من الثمرات يخرج على غير  
 هذه الصورة وهي ما يسقي بماء الآبار والعيون والانهار فأنها مترابطة عن الانزال لانه استودعها  
 الجبال ثم أخرجها من الأرض وأخرج بها بعض الثمرات وتبعه الفاضل البيهقي والمصدق في الكشف  
 لم يخرج عليه نصا وثباتا وفيما قالوه نظرا لا يخفى فإن قوله ما أخرج بالمطر كل الثمارية هم منه أن بعضها  
 يخرج به وهو صادق على خروج البعض بغيره من الماء كما لا يخفى فكيف يدعى فسادا فان قيل انه  
 غير متعين لم يتم مدعاهم أيضا وما قبل من احتمال كون من فيه ابتدائية بتقدير من بذر الثمرات أو تفسير  
 الثمرات بالبدن نصف ظاهر (قوله أولاتين الخ) فرزقا مفعول لا يخرج بمعنى مرزوق وفيما ذكر من  
 المثال المراد أن عنده من المال معين هو ألف درهم وقد أنفق لا أن عنده أكثر من ذلك إلا أنه أنفق منه  
 ألفا فانه على هذا تكون من تبعية ولذا ناقشه بعضهم في المثال وان كان مثله غير مجموع من المحصلين  
 وهكذا إذا كانت الثمرات للاستغراق فإن المراد بها الجمل الكبير كما أشار إليه في الكشف والمرزوق هنا  
 هو الثمرات ولكم صفة وقد كان من الثمرات صفة رزقا فالما قدم صار حالا على القاعدة في أمثاله إلا أنه  
 تقدم فيه البيان على الميعن وقد اختلف النجاة فيه فجوز الزمخشري وتبعه كثير من النجاة والمفسرين  
 ومنعه صاحب الدر المنثور وغيره وقال ان من ابتدائية سميت بانية باعتبار ما آل المعنى وبه صرح  
 بعض أهل العربية ومن اتى للبيان لا تكون الاستغراق أوصفا وقد تكون خبرا على كلام فيه  
 سبأ في الكشف فان قلت فبهم اتصبر رزقا قلت ان كانت من التبعية كان اتصبا  
 بأنه مفعول له وان كانت مهيئة كان مفعولا لا يخرج يعني أن من الثمرات على التبعية مفعول به لا على  
 أن من اسم بل على تقدير شيئا من الثمرات وتقديره بأخرج بعض الثمرات بيان لحاصل المعنى فرزقا بالمعنى  
 المصدرى مفعول له ولكم ظرف لمفعول به لرزقا أي أخرج بعض الثمرات لاجل أنه رزقكم وقد جوز  
 فيه أن يكون من الثمرات مفعول أخرج ورزقا حال من المفعول أي مرزوقا ونسبا على المصدر  
 لا يخرج وعلى التبيين رزقا مفعول أخرج كما مر (قوله وانما ساغ الثمرات الخ) هذا جواب سؤال  
 تقديره ان جمع السلامة المذكور المؤنث للقلة والمعنى هنا ليس عليها لم يقل الثمار أو الثمرات كما كون الثمار  
 جمع كثرة فظاهر وأما الثمر فاسم جنس جمعي وهو مختلف فيه هل هو لكثرة أو لقلته أو مشترك وما ذكر

كأنه قال وأزلفنا من السماء بعض الماء فأخرجنا  
 به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم وهكذا  
 الواقع اذ لم ينزل من السماء الماء كله ولا أخرج  
 بالمطر كل الثمار ولا جعل كل المرزوق ثمارا  
 أولاتين ورزقا مفعول بمعنى المرزوق  
 كقوله أنفق من الدراهم ألفا وانما ساغ  
 الثمرات والموضع موضع الكثرة



على تقدير أنه يكون للكثرة وأما جمع التصحيح فاختلف فيه أيضا على الوجوه الثلاثة والمشهور المنصور أنه موضوع للقله وحكاية لنا الجفشات القزويده ولذا زاد ابن الرباح الاشيلي على قوله بأفعل وبأفعال وأفعله \* وفعله يعرف الأدنى من العدد

قوله وسالم الجمع أيضا داخل معها \* وذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

والحاصل مما ذكره في جوابه أما أولا فالثمرات جمع غمرة أي يذهب الكثرة كالثمار لا الوحدة الحقيقية إذا التاء فيها للوحدة الاعتبارية فإن كل شيء وإن كثرة له وحدة بوجه ما وليس واحد الثمر غمرة بمعنى واحد شخص من جنس الثمر بل غمرة كثيرة عرضت لها وحدة باعتبارها كوحدة المال فأنها إذا انفلحت واجتمعت يطلق عليها غمرة فالكثرة المستفادة من الثمرات أكثر من الاستفادة من الثمار ولا أقل من المساواة ولو أخذ على هذه الغمرة التي في قولهم أدركت غمرة بستانه وهي في ذلك القول جنس شامل للأصناف الموجودة في ذلك البستان وقال ابن الصانع في تقريره الثمرات وإن كان جمع قلة فواحدة غمرة شاملة لثمرات لا فرد من أفراد الثمر وتطهيره قولهم كلة الخويده لقصد به المشهورة فهو من ابقاع المفرد موقع الجمع ثم جمعه جمع قلة فإن قيل كان يحصل هذا بالثمار الذي هو جمع كثره فيقال هذا سؤال دوري لحصول المقصود بكل من الظنين وحاصل ما قالوه برمتهم أنه مع كونه جمع قلة يفيد كثره أكثر من جمع الكثرة أو مثلها وقد قيل على هذا أمور منها أن الشمول في غمرة بستانه انما فهم من الاضافة الاستغراقية لامن المضاف ولا اضافة فيما نحن فيه وقرب منه ما قيل من أن ما ذكر غير ظاهر لانا لنسلمه بسلامة الأمير وقيل أيضا الثمار جمع كثره مفردة ثمر وهو جنس يشمل غمرا كثيرة يفيد ما لا تفسد هذه الثمرات لاحتوائه بكل جنس يسمى غمرا بخلاف الثمرات فإن اتحاد جمع القلة الجوع التي دون العشرة فلا يتناول ما فوقها بغير قرينة على أن الثمرات جمع غمرة وهي واحدة من جنس الثمر لأن التاء للوحدة فالثمرات كونه جنسا أكثر من غمرة وجمعه أكثر من جمعهما سواء كان جمع قلة أو كثره وليس بشيء (وههنا بحث) وهو أنهم قالوا إنه جمع غمرة مراد به ما يشمل الثمرات الكثيرة ووحدة اعتبارية وقال قدس سره كغيره أنه إن لم يكن أكثر من الثمرات فليس بأقل منها وإن كان جمع قلة فيقال لهم الوحدة في غمرة بستانك جاءت من الاضافة يجعل وحدة المحل أو المال كالوحدة الحقيقية ولا اضافة هنا فلا بد من اعتبار أمر يصير به واحد وهو اتحادها صنفان ونوعا أو جنسا من الثمار وليس فيه ما يجعله واحد غير هذا فإن كان فليهم البيان حتى يتفرقه وعلى هذا يقال إن قلته باعتبار أن اتحادها جناس لا تزيد على العشرة وإن كان من رده فأقام مقام الجمع وجمعا تحته ما لا يحصى وكون أجناس الثمار المخرجة بما أنزل الله كذلك غير مناسب للمقام أيضا فيعود السؤال وإن أراد أن اتحادها جناسه ليكونها كثيرة أخرجت الجمع عن القلة لمهم كون لفظ أجناس وأنواع وأمثالهما جمع كثره ولا فائز به فلا بد من الالتجاء إلى أن تعريفه أبطل بجمعه فراجع هذا الجواب لما بعده وهو غير صحيح أيضا وهذا وارد غير مندفع قدبر (قوله وبؤيده قراءة الخ) وهي قراءة محمد بن السجيع ووجه التأييد أنه ليس المراد به ثمرات واحدة من غير شبهة فهي واقعة على جماعة الثمار وقوله يماور بعضها الخ التعاد من قولهم تعاور القوم كذا واعتوره إذا تداولوه وتناوبوه فأخذ هذه المرة وهذا أخرى والمراد أنه يقع كل منهما في موقع الآخر فيكون جمع القلة للكثرة وجمع الكثرة للقله وهذا فيما إذا لم يكن للفظ الاجمع واحدنا ظاهر وظاهر كلامهم فيه أنه حقيقة وأما إذا كان له جعان أو جوع فلا يقع أحدهما موقع الآخر منكر الانحازا وقوله كم تركوا الخ وقع فيه جمع القلة موقع الكثرة لقوله كم فانها تقتضيهما وكذا قوله ثلاثة قروء وقع فيه جمع الكثرة وهو قروء موقع القلة لقوله ثلاثة وفيه كلام سابق في محله (قوله وأولاهم الما كانت محلاة الخ) إشارة لما تقرر في كتب الأصول والمريية من أن الالف واللام إذا لم تكن للعهد ودخلت على الجوع أبطلت جمعيتها حتى تناولت القلة والكثرة والواحد من غير فرق سواء كانت جنسية أو استغراقية ومن خصه بالثنائي

لأنه أراد بالثمرات جماعة الغمرة التي في قولك أدركت غمرة بستانه وبؤيده قراءة من قرأ من الغمرة على التوحيد وألا أن الجوع يتعادى بعضها موقع بعض كقوله كم تركوا من جنات وقوله ثلاثة قروء وأولاهم الما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة

وقال المحلى باللام الاستغرافية لتساوله الاتحاد لا يخرج عن حوزة شمول كل واحد من الاتحاد بخلاف  
 المعنى عما افاده قد يخرج عن استغراقه واحد واثنان فيصدق أن يقال لأرجل في النار وفيها رجل  
 أو رجلان بخلاف لأرجل فقد ضيق الواسع وقصر لما قصر وأيس ما ذكر من أمور الجمعية سواء أوجوبها  
 مبني على كون من بيانية كانوا هم من تعقيبها لماعرفته من أن اللام إذا لم تكن للعهد تبطل الجمعية  
 لصدق مدخولها على القليل والكثير ولذا قال المصنف رحمه الله خرجت عن حد القلة ولم يقل دخلت  
 في الكثرة والنكتة في العدول عن الظاهر المكشوف اذ لم يقل من الثمار لا يذهب إلى أن ما برز في رياض  
 الوجود بفيض مياه الجود كالقليل بالنسبة لثمار الجنة ولما اذخر في ذلك الغيب ( قوله ان أريد به  
 المصدر الخ ) أي إذا أريد بالرزق المصدر كانت الكاف في لكم مفعولاً به واللام مفعولاً لتعدي المصدر  
 إليه أشار بقوله رزقا أياكم فحذف اللام وفصل الضمير تنبيها على زيادتها ومفعوليتها ولولاه كان انفصالا  
 في محل الاتصال وهو قبح وان أريد به المرزوق فلكم صفة متعلقة بمقدر وقال ابن عقيل بعد ما ذكر  
 عن أبي حيان رحمه الله لا يتبع عكس هذا ( قوله متعلق بأعبد وعلى أنه نهي الخ ) المراد بالتعلق  
 التعلق المعنوي كالعطف وغيره فهو مجرد ارتباط بينهما وفي الكشف فيه ثلاثة أوجه أن يتعلق بالامر  
 أي أعبدوا ربكم فلا تجعلوا له أنداد لأن أصل العبادة وأساسها التوحيد وأن لا يجعل لله ندا شريك  
 واختلف الشراح فيه وهل هو بعينه ما ذكره المصنف رحمه الله على أنه تلخيص له كما هو دأبه أولا فذهب  
 ابن الصائغ إلى اتحادهما وقال أنه عطف نهي على أمر للاشتراك في الطلب وهو من عطف المسبب على  
 السبب وفيه نظر فالقاء عاطفة جلة على جلة ولا ناهية والفعل مجزوم بهم السقوط فونه وقال الطيبي رحمه  
 الله إن لافاقية وهو منصوب جوابا للامر ولذا قاله بقوله لأن أصل العبادة الخ فالقاء جوابية لأنها إنما  
 عاطفة أو جواب بشرط أو مافي معناه ككلامه أو زائدة وفي الكشف تيمنا لرازي معناه أعبدوا  
 فلا تجعلوا فيه إرشاد لأن العبادة تتناول التوحيد وقوله لأن الخ تصرح بذلك فيجتمعل أن يكون عطف  
 نهي على أمر ويحتمل أن يكون جواب الامر والاول أقرب لفظا لعدم الاضمار والتأويل ومعنى لأن  
 التصريح بالنهي أبلغ مع استفادة ما يستفاد من النصب لجهله محتملا للوافقة والمخالفة وحرز الفاضلان  
 بخلافه فقالا أنه نهي متعلق بأعبدوا منقرع على مضمونه على معنى إذا كنتم مأمورين بعبادة ربكم  
 وهو مستحق للعبادة فلا تنسركوا التكون عبادتكم على أصل وأساس فإن أصل العبادة وأساسها  
 التوحيد وهذا أولى من جعل القاضي له مفعولا على الامر لأن الانصب حيثما العطف بالواو كقوله  
 تعالى أعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وسأني ما فيه وقيل وجه جواز العطف في الجملة أن تجوز  
 إلقاء مجرد العطف بلا تعقيب ويعتبر التعقيب بين الامر والنهي عنه أو إيراد العبادة قصد لها وإرادتها  
 ويصح جعل لا تجعلوا جوابا للامر ولا يجزى أن شيئا من هذه الوجوه لا تشعربه العبادة ولا يقاد من  
 الآية وهذا مما في حواشي الرازي حيث قال بعد ما ذكر ما مر من صاحب الكشف وفيه نظر لأنه إذا  
 كان أصل العبادة وأساسها التوحيد فاعبدوا المقامعني وحدوا فلا يترتب عليه قوله فلا تجعلوا الخ  
 فالشي لا يترتب على نفسه أو مغايرة لأن التوحيد أصل تنقرع عليه العبادة فالامر بالعكس والنصب  
 في جواب الامر إنما يجوز إذا كان تناسبية والعبادة ليست تناسبية لعدم الشراك لأن تجعل من القلب  
 كقوله تعالى ومن من قرية أهلكتناها فجاءها بأسنا لأنه ليس في كلامه ما يدل على الترتيب لأن التعلق  
 أهم منه أقول يرد على ما في الكشف أن كلامه لا يخرج من الخلل لأن عطفه وجوابيته تقتضي  
 المغايرة بينهما وسأني قوله لأن العبادة تتناول التوحيد لأن الجزء لا يعطف على الكل بالقاء وإذا عطف  
 كان بالواو أو حتى نحو قدم الحاج حق المشاة ويرد على ما قاله الفاضلان أن قوله ما إذا كنتم مأمورين  
 بعبادة ربكم وهو مستحق للعبادة فلا تنسركوا التكون عبادتكم على أصل وأساس أنه حيثما  
 مسبب بحسب الظاهر فهو جواب شرط مقدروا القاء فصيحة أو قرينة منها والسببية بين الامر والنهي

ولكم صفة رزقا ان أريد به المرزوق ومفعوله  
 ان أريد به المصدر كأنه قال رزقا أياكم ( فلا  
 تجعلوا له أندادا ) متعلق بأعبدوا على أنه  
 نهي مطلق عليه

أي العبادة وعدم الشرك لا تأتي كما سمعته أيضا فيما قلناه لك أنما من حواشي العلامة الرازي ولو سلم ذلك صح العطف بالقاء فيهم ما من غير فرق فكيف يرتضى هذا ويرد ما ذكره القاضي وقد غفل عن هذا من نقله في شرح كلام المصنف

ظلم المقتضاة بعصر ناعم الوري • عجبا انما يضلم الخصاص

(قوله أو نفي منصوب باضمار أن الخ) فيل هذا على تفسير العبادة بالتوحيد وتفسير فلا تجعلوا بلا تعقدوا على غير الله ولو كوا عليه كما روي من ابن عباس رضي الله عنهم - ما وهذا وان اندفع به ما سبق أن لا يوافق ما نُسبه المصنف رحمه الله فانه أبين العبادة على ظاهرها كما مر وهو على هذا نفي منصوب باضمار أن في جواب الأمر كقولنا زرنى فأكرمك وقد قيل عليه انه ليس بشئ لأن شرطه كون الأول سببا للثاني والعبادة لا تكون سببا للتوحيد الذي هو مبناها وأصلها ولذا لم يتعرض له الزمخشري ولم يرتض به شراحه والنصوب في الجواب منصوب بأن مقدرة فهو مصدر تأويل معطوف على مصدر متصيد عما قبله هو سبب له فتقديره فيما ذكر ليكن منك زيارة فأكرم في سببها وقس عليه الآية في التأويل وأجيب عما أورده شراح الكشف بأن المراد بكونه جواب الأمر مشابهة له وحمل الشيء على ما يشبهه واعطاه حكمه كثير وقد قال الرضي أن النصيب في قوله كن فيكون في قراءة لتشبيهه بجواب الأمر لو وقع بعده وان لم يكن جوابا بمعنى وقيل العبادة سبب لنفي الاشرار الذي تنافيه ولا يجتمع معه وقيل محبة العبادة سبب للعلم بالتوحيد فلتكن السببية بهذا الاعتبار ونحوه ما قبل من أنه يكتفي فيه بسببية الأول للاخبار بما تضمنه الثاني فكما أكتفي بمثله في الشرط وما بعده كما سيأتي في قوله تعالى وما بكم من نعمة في الله أقول هذا كله نكلف تأباه قواعد العربية فلا ينبغي تنزيل التنزيل المجز عليه فالحق أن يقال إن الآية تضمنت عبادة قرب موصوف بما يصح له كالمشاهد من خلقه لهم ولاصولهم عروق الثرى وابداع جميع الكائنات العظيمة والفضل بإفاضة النعم الجسيمة فدل على دلالة عزهم به كما أشار إليه المصنف رحمه الله ثم بقوله والآية تدل الخ فخصها عند عبد الله الذي عرفوه معرفة لا مربية فيها ولا شئ في أن العبادة والمعرفة سبب لعدم الاشرار فان من عرف الله لا يسوى به سواء ولذا ذيلها بقوله وأنتم تعلمون في عنده علم الكتاب عرف الفرق بين هذه الآية وقوله اعبدوا الله ولا تشركوا به والذي سؤل لهم ما ممر النظر للعبادة فقط وقطع النظر عما معها واعلم أنهم اختلفوا في هذه الفاء فذهب الكوفيون إلى أنها اجزائية في جواب شرط تضمنه ما قبلها وذهب البصريون إلى أنها عاطفة كما مر واختار الرضي أنها متعوضة للسببية وانما صرف ما بعده عن الرفع إلى النصيب للتنصيص على ذلك كما فصله (قوله أو بلعل على أن نصب تجعلوا الخ) أي متعلق بلعل واقعا جوابا له وتمة قال في الكشف أو بلعل على أن ينصب تجعلوا التصاب فاطلع في قوله عز وجل لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع إلى موسى في رواية حفص عن عاصم أي خلقكم لكي تتقوا وتحافظوا عقابه فلا تشبهوه بخلقهم ومعناه كما قال قدس سره انه على تشبيه لعل بليت ويرد عليه انه انما يجوز ذلك اذا كان في الترجيح شائبة من التثني لبعدها عن الوقوع وقد مر أن لعل هنا مستعارة للارادة التي ترجح فيها وجود المراد باعداد الاسباب وازاحة الاعذار عن ابن المشابهة وأجيب بأن النصيب هنا للنظر إلى أنهم في صورة المرجو منهم فالعنى خلقكم في صورة من يرجى منه الانتفاء أي الخوف من العقاب المتسبب عنه أن لا تشركوا فقوله لكي تتقوا بيان لحاصل المعنى وأخذ زبدة ما سبق من الاستعارة لاحكام بانها بمعنى كي وفي النصيب تنبيه على تصغيرهم كأن المراد الرابع مستبعد منهم كالمثني واعتراض عليه بأن الجواب لا يدفع الاعتراض فان لعل لا ينصب الفعل في جوابه لابعثي الاصل أعني الترجي ولا بالمعنى المراد أي الارادة فلا فائدة في النظر إلى صورة المرجو منهم اللهم الآن يقال شبه أول الرجا بالتثني صورة واذا دعا على سبيل الاستعارة بالكناية بقرينة لازمة من النصيب ثم استعبر

أو نفي منصوب باضمار أن جواب له أو بلعل على أن نصب تجعلوا نصيب فاطلع في قوله سبحانه وتعالى لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع

الحاقها بالاشياء الستة لاشتراكها في أنها  
غير موجبة والمعنى ان تتقوا لا تجعلوا له  
أنداداً أو بالذي جعل لكم ان اسئلت فيه  
على أنه نهي وقع خبراً

لعل للارادة فيقصد بحسب الواقع والنظر الى حال المتكلم تشبيهه الارادة بالترجي ويقصد ادعاء بالنسبة  
الى حال مخاطب نفسه بالتقوى لا باعتبار النصب لانهم في صورة المعنى منهم أقول هذا كله تعسف  
نشأ من التزام ما لا يلزم وذلك لأن نجم الامثلة الرضى قال كغيره من سائر النجاة ان أهل العربية انما  
اشتروا في نصب ما بعد فاء السببية تقدم أحد هذه الاشياء لانها غير حاصلة المصادرة فتكون كالشرط  
الذي ليس يحقق الوجود ويكون ما بعد الفاء كجزائها على ما حققناه في حواشيه ومنه علمت أن وجهه  
عندهم انما هو عدم تحقق الوقوع في حال الحكم لاستحالة لعدم صحته في الامر المطلوب الذي هو أعظم  
أقسامه كما هنا وهذا متحقق في الترجي والتمني لأن التمني أقوى منه لرسوخه في العدم وأشهر فلذا نصب  
جواب لعل لأن منهم من جعلها ملحقه بليت كالأخشيروا بن هشام لأن التمني والترجي من واحد  
واحد ومنهم من جعلها من ذلك الباب لأنه لا ينحصر فيما ذكر كابن مالك في التسهيل تبعاً للضرورة فلا حاجة  
لما ادعوه سؤالاً وجواباً على الطريقين لأن بناء على أن لعل انما أعطيت حكماً ليت لاشترائهم امعناها  
وليس بالارزاق لأن الالحاق والتشبيه يكفيه عدم التحقق حالاً ويعينه انهم جلاوه على الشرط وهو متحقق  
فيهم مطلقاً ان استشهدا بهم هذه الآية بناء على الظاهر وفيها وجود آخر كما سألني ولذا قال ابن هشام  
في الباب الخامس من المعنى قبل في قراءة حفص لعل أبلغ الاسباب الخ ان أطلع بالنصب عطف على معنى  
لعل أبلغ لأنه بمعنى أن أبلغ فإن خبر لعل يقتضون بأن كثيراً نحو فعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من  
بعض ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد \* ليس عبادة وتفرغ عني \* وبهذين الاحتمالين علم معنى  
قول الكوفيين ان في هذه الآية حجة على النصب في جواب الترجي لعل لعل على التمني (قوله الحاقها  
بالاشياء الستة) وهي الامور والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتفني وقد أجاز بعض النجاة أن  
يلحق بها كل مانع من نفي أو قلة كما قاله الرضى وقد قيل ان المصنف رحمه الله جعلها ملحقاً بالاشياء  
الستة وعدل عما قالوه من الحاقها باليت لما قيل عليه كاعرفته ولعدم مناسبتها للمقام لما فيه من تنزيل  
المرجول عنه عن الحصول منزلة التمني وبعد مخاطبين الذين منهم المؤمنون عن التقوى بعيد وبناءه على  
تخصيص الخطاب بالكفار بضعفه لضعف بناء وفيه بحث يعرفه من يتذكر وقوله لاشتراكها في أنها غير  
موجبة كسر الجيم وفحوا أي مضعون ما بعدهم لم يقع وتحقق في المستقبل غير معلوم فوجه من  
الايجاب بمعنى الاثبات ويقابله السلب وكل ما يدل عليه في الجملة أو جعله واجبا يجوز ما به في أحد  
الازمنة الثلاثة ويقابله ما لا يتعين ولا يتحقق وهو غير الموجب وعلى كل حال يدخل فيه الترجي فسط  
ما قبل من أن غير الموجب عند علماء العربية هو التمني والنهي والاستفهام لا غير فكيف يشترك الستة  
من غير احتياج الى ما ادعاهم من الجواب وقيل المراد لاشتراك أكثرها ان أريد بالايجاب ما ليس بنفي لأن  
الامر ليس فيه نفي حتى يشترك معها في أنها غير موجبة أو لاشتراك الكل ان كان المراد ايقاع النسبة  
والامر ليس فيه ايقاع لأن ايقاع في الخبر لا الانشاء فالامر غير موجب بهذا المعنى وكذا التمني فان  
قلت ان كانت التقوى بالمعنى الثالث لا يناسب ترتيب عدم الشرط عليه لتقدمه وان كانت بالمعنى الاول  
فهي عنه قلت الاتقاء عن الشرط لترتيب عليه عدم الوقوع فيه بالفعل أو هي بمعنى الاتقاء عن  
العذاب مطلقاً كما في الكشف فتأمل (قوله والمعنى الخ) أي لا تجعلوا له شيئاً من جنس الانداد  
كما سألني فلا يتوهم أن المناسب عدم ندواً لا أنداد لأنه يجمع مع جعل الند والذين ثم انه قيل ان  
المصنف رحمه الله جعل لا تجعلوا نفياً منصوباً وذكر في بيان المعنى ما يقتضي كونه مجزوماً وقصده بيان  
حاصل المعنى مع اظهار السببية التي هي شرط لتقدير الناصب ولوجه مجزوماً في جواب الامر جاز  
أيضا اذ لا مانع منه قد بر (قوله أو بالذي جعل الخ) عطف على قوله باعبدوا وعلى قوله بلعل أي  
متعلق بالذي ان جعلته مبتدأ وجه لا تجعلوا خبره كما صرح به بقوله على أنه الخ فالاستئناف بالمعنى  
اللعنوي أي جعله مبتدأ أو بالمعنى الاصطلاحي لأن الاستئناف بسببه وليس هذا معنى ما في الكشف

من قوله أو بالذي جعل لكم أذنه على الاستدلال أي هو الذي حكمكم بهذه الآيات العظيمة والدلائل  
النيرة الشاهدة بالوحدانية فلا تتخذوا له شركاء لأن معناه أنه جعل الذي مرفوعا مدحا على أنه خير  
لمبتدأ محذوف والنهي مترتب على ما تضمنه هذه الجملة أي هو الذي حكمكم بدلائل التوحيد فلا  
تشركو به شيئا ومن فهم أنه بعينه ما في الكشف وأن المصنف رحمه الله غفل عما أراد فقد فهم وقوله  
على تأويل مقول فيه أي مستحق لأن يقال فيه ذلك لأنه وقع قول ومقول قبله كما لا يخفى وهذا تأويل  
مشهور في كل إنشاء وقع في موقع الخبر والقاهرة زائدة في الخبر مشعرة بالسببية لما ذكره وقوله والمعنى  
من حكمكم بالصناد الملهمة أي خاص نوع البشر بما ذكر وفي نسخة حكمكم بالقضاء أي شمل وعلم الناس  
لأن الحرف معناه الإحاطة فعلى ما ذكره المصنف لا يخلو من ركاكة وتكلف والاولى ما في الكشف  
وجعل هذا جزءا شرط محذوف والمعنى هو الذي جعل لكم ما ذكر من النعم الظاهرة المشككة وإذا كان  
كذلك فلا تجعلوا الخ وذكرا المصنف لانه من جملة المحتملات وتأخير المشعر عرجوحيته في الجملة  
لا ينافيه وما قيل رداعليه من أنه في غاية الحسن والرصافة كما يظهر لمن تأمل قوله والمعنى الخ لا دعوى بغير  
بينة وقوله بشرطه بفتح الراء معنى للمجهول وتقديم لله يجوز أن يكون المحصر كما يفيد تقديم بعض  
العمولات على بعض وحققها التأخير لأن عدم التذم مخصوص به تعالى إذا من شئ سواء الاولة نظير  
ونذ وقيل لانه خبر نكرة في الاصل لازم التقديم فأجرى على أصله وفيه نظر (قوله والنذ المثل الخ)  
الماوي يضم الميم وكسر الواو واسم فاعل من ناواه والمراد به كإفسار السارح المعادى وأصله من النوى  
وهو البعد فكأن به أو تجوز به عن المعاداة لأن العدو يتبعه من عدوه ويهوى بعده ومضارقه ولما  
فسر أهل اللغة النذ بالمثل كما قال ابن فضالة وفسره أبو عبيد بالصدق جعله بعضهم من الاضداد أشار  
العلامة في الكشف الى اتحادهما وأنه مثل مخصوص ففهم من أطلق ومنهم من قيد وفي العين النذ  
ما كان مثل الشئ الذي يضاده في أموره ويقال نذ ونذيد ونذيدة وأجازوا في أنذاد أن يكون جعلنا نذيد  
أو نذ كيتيم وأتسم وعدل وأعدل وقال الراغب نذ الشئ مشاركة في جوهره وذلك ضرب من المماثلة  
فإن المثل يقال في أي مشاركة كانت وكل نذ مثل وليس كل مثل نذ وهو من نذ إذا نذر وقرئ يوم التصاد  
أي يذ بعضهم من بعض فهو يوم يشر المرء فالنذ يقال في المشارك في الجوهرية فقط والشكل فمما شارك  
في القدر والمساحة والشبه فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي فيما يشارك في الكمية فقط والمثل  
عام في جميع ذلك انتهى وعلى هذا ينزل كلام المصنف رحمه الله والقدر الكمية وعدى المصنف رحمه الله  
خاص باللام لتضمنه معنى عين والمصنف رحمه الله كثيرا ما يتسارع في الصلات (قوله قال جرير الخ)  
هو من قصيدة أتواها

عفا النسران بعدك فالوحيد \* ولا يبقى لحيته جديد

والجعل التصير القولي أو الاعتقادي وضمته معنى الضم فعاد بالي كقيل والظاهر أنه لا حاجة اليه  
فانه يعتدى بها كثير المماثلة من معنى الرجوع كما قال تعالى ألا الى الله تصير الامور أي أتجعلون أحدا من  
تيم وهي قبيلة معروفة مثلالى مبارزاه عاديا وما منهم من هو نذيد ومثل لذى حسب فكيف بجثلى وأنا  
المعروف بنباهة الحب وتنو بن حسب للتكبر وقيل للتعظيم وقيل الى حال من تيم أو نذ أو استدل  
باليت على أنه المعادى وما في الكشف من أنه أراد أنه كذا في أصل وضع اللفظة والا فلا استعمال قد  
يخالفه واليت ان كان شاهدا لكونه بمعنى المثل مطلقا فظاهر والا فلا دلالة فيه على المعاداة ليس بشئ  
لأن تيم غير قبيلته وما بين قبائل العرب والمناهين منهم من العداوة أظهر من أن تخفى على مثله ولا حاجة  
الى تفسير المعادى عين ذلك شأنه حتى يرجع الى مطلق المثل (قوله وتسمية ما بعده المشركون الخ) ما في  
قوله مازعوا نافية وبالجملة الحالية وفي قوله تساويه إشارة الى معنى النذ كما مر وقوله فتهكم الخ أي شنع  
عليهم بجمعهم بأن جعلوا أنذاد الخ لانه لا يخلو من ركاكة وتكلف والاولى ما في الكشف وقال الفاضل في شرحه انه يشير الى

على تأويل مقول فيه لا تجعلوا والقضاء  
السببية أدخلت عليه لتضمن المبتدأ معنى  
الشرط والمعنى أن من حكمكم بهذه النعم  
الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يشرك  
به والنذ المثل المماثل قال جرير  
أتيتما تجعلون الى نذ

وماتيم لذي حسب نذيد  
من نذيد وذا نذر وناددت الرجل خالفته  
خص للمخالف المماثل في الذات كما خص  
المساوي للمماثل في القدر وتسمية ما بعده  
المنزكون من دون الله أنذاد أو مازعوا أنها  
تساويه في ذاته وصفاته ولا أنها تخالفه في  
أفعاله لانهم لم ياتوا بعبادته الى عبادتها  
وسمواها آلهة شابهت حالهم حال من يعتقد  
أنها ذات واجبة بالذات قادرة على أن تدفع  
عنهم بأس الله وتحميهم ما يريد الله بهم من خير  
فتهكم بهم وشنع عليهم بأن جعلوا أنذاد الخ  
ينسج أن يبيكون له نذ

أنها استعارة تهكمية وقال قدس سره في الرد عليه بل هو إشارة إلى أن هذا الاستعارة تمثيلية وليست  
تهكمية اصطلاحية اذ ليس استعارة أحد الضدين للأخر بل أحد المتشابهين لصاحبه لكن المقصود  
منها التكميم بهم لتعظيم مغزاهم من يعتقد أنها آلهة مثله وفي بعض النسخ لتعظيم منزلتهم الاضداد حيث  
شبهت حالهم بحال المعتقدين أقول الصفحة الثانية صريحة في أنها استعارة تهكمية بالمعنى المشهور  
وتحقيقه أن النذ كما سمته أنها بحسب أصل اللغة ليس النظير مطلقا بل نظير الذي يخالفه وينافره  
ويقارنك معنى ثم توسع فيه فاستعمل لطلق المثل كما في قولهم ليس له ضد ولا نذ فانه انفي ما يستد  
مستد وما ينافيه وهم انما يعتقدون أن آلهتهم تناسبه وتقرب اليه كما قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا إلى الله  
الا أنهم لتمام حقهم نسبوا لبعضها البتوة المقتضية لتمام المشاكاة فان استعير الضد من معناه الاول وهو  
المعادي المبعد للآلهة المفترية عندهم كانت من استعارة أحد الضدين للأخر لان التضاد أعظم من  
الوضعي كالتبشير للانداز في بشرهم بعد ذاب إليهم وعما هو بحسب الموازين المرادة بلا وضع لها كالكلام  
البيان وساتم للجنيل وان نظرا إلى الثاني وأنه بمعنى المثل مطلقا لم يكن بينهما تضاد فيكون من استعارة  
أحد المتشابهين للأخر بدون تضاد منزل مغزاه التناوب فيكون التكميم فيه غير اصطلاحى لانها بحسب  
أحوالهم وأفعالهم مماثلة له تعالى في العبادة لا بحسب الذات وسائر الوجوه الا أنهم لما جعلوها مثلا  
وتصورها بالعبادة دونها وهذه خطة شعاع وصفة حقا في ذكرها ما يستلزم بحقيقة هم والتكميم بهم فيكون  
استعارة أى استعارة قصدها علاقة المشابهة الحقيقية التكميم وهذا معنى غير اصطلاحى عليه  
فالقول به غير متعبه والحق ما قاله الشارح المحقق ومن خرافات بعض المصريين في حراش ومحا كان له  
برزخه بين الفاضلين أنه قال في الرد عليه قدس سره بعد ما حكى كلامه ولا يخفى بعده مع أن الظاهر من  
قوله كانتكم بلفظ النذ انه استعارة تهكمية واستعارة أحد الضدين للأخر فوجد ههنا لان التشابه ليس  
بمطلق بل مشتمل على معنى الضدية على ما تدل عليه الخالفة والمنافرة فاستعمال المثل المقابل القوي  
الخالف فيما يكون بمزول عنه من المثل في بعض ما توهه ويكون استعماله للقوى في الضعيف وهو عين  
الاستعارة التهكمية وقوله أشبهت لبيان وجه الاستعارة في لفظ الانداد وما قيل انه في معناه الحقيقي  
اذ مدار التشبيع عليه ليس بشئ لأن أوصاف المستعار منه معتبرة في لفظ الاستعارة توبه يتم التشبيع  
اتمى والبعرة تدل على البعير وآثار الاقدام تدل على السير وجعل جمع الانداد للتشبيع لأن من  
لأنه كيف يجعلون له أندادا ومن الناس من لم يرض هذا لانهم كانت لهم أصنام كثيرة فجعلوا نظرا  
لواقع وهو أولى وفيه نظر والتكميم من لفظ النذ حيث اخبر على المثل والتشبيع من ابراده جعلا في بطل  
ما قيل انه تسامح والاولى أن يقال تكميمهم بلفظ النذ وشنع عليهم بأن جعلوا أندادا من غير حاجة إلى  
تقدير أو تأويل (قوله قال موحد الجاهلية زيد الخ) إشارة إلى ما ذكر في السير من أنه في الفترة وزمن  
الجاهلية اجتمع زيد المذكور وورقة بن نوفل وعبد الله بن جهم وعثمان بن الحويرث ونذرا وعبادة  
الاصنام وأمور الجاهلية فهداهم الله للحق وقالوا ان هذه أمور باطلة علة فتركوا عبادة الاصنام وخرج  
كل منهم إلى جانب يطلب الدين الحق فلقى زيد أحبار أهل الكتاب بالشام فسألهم عن العقائد والدين  
الحق فدلوهم على مله إبراهيم فدان بها وكان يطمع في أمور الجاهلية ولقى النبي صلى الله عليه وسلم قبل  
أن يوحى اليه وهو زيد بن عمرو بن نفيل بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن ربيعة أخى قصي لأمته  
وأم زيد الجيدة بنت خالد القهية وهي امرأة جده نفيل ولدت له الخطاب فهو قرشي أخو عمر لأمته رضى  
الله عنه ونفيل بنون وقاهم ولا م مضر علم جده وله أشعار في النهي عن أمور الجاهلية منها ما أورده المصنف  
وهو برصه كما ذكره ابن عباس كرجه الله

ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن

نفيل  
أربا واحدا أم ألف رب  
أدين اذا تقسمت الامور  
تركك اللات والعزى جميعا  
كذلك يفعل الرجل البصير

أربا واحدا أم ألف رب • أدين اذا تقسمت الامور

تركك اللات والعزى جميعا • كذلك يفعل الرجل البصير

ألم تعلم بأن الله أنفى • رجلا كان شأنهم التعبير  
وأبى آخرين بترقوم • خبر يومئذ الطفل الصغير  
ومنا المرء بعثيات يوما • كما يترشح الفصن النضير

ومعناه اتضد بنا عبادة الفرب من الاصنام وتثبت الامور على تفزف الاحوال من قسمهم  
الدهر فتقسموا أى تفرقوا فوه مبنى للقاعد ووقع في بعضها مجهول اوله وجسه أيضا أى اذا انقسمت  
الامور وقوض اختيار هذا الامر الى اختيار ربا واحدا أم ألف رب أى كيف ترك ربا واحدا  
واختار اربابا متعددة وهذا كقوله تعالى أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار وقوله ولهذا أى  
لقد التفتيح والتهم والمراد بالالف الكثير لا خصوصيته واللات والعزى صفتان مشهورتان  
سبأى يلتم ما (قوله ومفعول تعلمون مطروح الخ) في الكشف معناه وحالكم وصفتكم أنكم من  
صفة تميزكم بين الصبح والفلسد والمعرفة بدقائق الامور وعوالم الاحوال والاصابة في التدابير  
والدهاء والظطنة بنزل لا تدفعون عنه وهكذا كانت العرب خصوصا كما كنو الحرم من قريش وكثنة  
لا يصلى بنارهم في استحكام المعرفة بالامور وحسن الاحاطة بها ومفعول تعلمون متروك كانه قبل  
وانتم من اهل العلم والمعرفة والتوبيخ فيه كد أى انتم العزافون المميزون ثم ان ما انتم عليه فى امر  
دياستكم من جعل الاصنام لله ائادا هو غاية الجهل ونهاية مضافة العقل وهذا هو الوجه الاول الذى  
ذكره المصنف رحمه الله ومطروح افتعال من الطرح بمعنى الرى والترك وفي نسخة مطروح وهما بمعنى أى  
ترك فبما نسبيا وقصد اثبات حقيقة الفعل مباينة من غير تقدير لمتعلقه فلهذا لازم وأهل العلم  
أصحابه ممن قام به والاهل فى غير هذا يكون بمعنى المستحق والنظر بمعنى الفكر لا الرؤية البصرية والتأمل  
التدبر واعدة النظر مرة بعد أخرى وهو فى الاصل تفعل من الامل وهو الرجاء وأدنى معنى أقل وأقرب  
والعلم يتعدى للمفعولين أو ما يقوم مقامهما كان المفتوحة المتعددة ومدخولها فاعلم اذ بالمفعول فى كلام  
المصنف جنسه لا الواحد حتى يقال انه اشارة الى أن العلم هنا بمعنى المعرفة منه تفعل واحد وقوله  
اضطر عقلكم الخ برفع عقلكم ونسبه لانه يقال ضره الى كذا واضطره اذا ألجأه اليه وليس له منه بد كما  
فى المصباح أى أعلمهم بالضرورة وجود صانع يجب توحيده فى ذاته وصفاته لا يلقى أن يعبد سواه فقط  
ما قيل عليه من أن الاول أن يقول اضطر عقلكم الى التوحيد الصرف وورد الشر فى العبادة لأن  
الكفار قائلون بانفراده بوجوب الذات وإيجاد الممكنات كما قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن  
الله كما صرح به قيل هذا فى قوله وما زعموا أنها نساؤه الخ (قوله أو منوى الخ) المنوى والمقدّر بمعنى فى  
اصطلاحهم الا أنه يلاحظ فى التقديرات جانب اللفظ وفى النية الذهن وقوله وهو الخ أى المفعول المقدر  
قوله أنها الاتماله وهو سادس مفعول العلم كما مر ولما كانت المماثلة عامة لجميع وجوه المشابهة عطف  
عليه قوله ولا تقدر على مثل ما يفعله لانه المقصود بالذات وأثبتته بالآية المذكورة فالواو على ظاهرها  
وقيل انه اجمعى أو الفاصلة لتظهر أن المفعول ليس الجموع والثانى بيان له وسقوطه فى غاية الظهور  
وانما غره كلام الكشف وأشار بقوله أنها الخ كالمختصر الى أن المفعول حذف لاقرينة الدالة  
عليه كما قاله الفاضل البنى وقول الطيى انما حذف على هذا القصد التعميم لتلايقصر على المذكور  
دون غيره ليس غلب الكلام الشين (قوله وعلى هذا القصد به التوبيخ الخ) التوبيخ الانكار  
بمعنى ما كان ينبغي أن يكون فحوا أصبت بذلك ولا ينبغي أن يكون فى المستقبل كما فى التلخيص  
وشروحه والترتيب التعيير والتعجب وهو قريب منه واختلاف فى المراد بقوله هذا قيل المراد على  
تقدير كونه حالا فيشمل الوجهين وفيه مخالفة للكشاف حيث خص التوبيخ بالاول وقبل المراد على  
الوجه الثانى لانه على الاول يمكن ارادة التوبيخ والتقييد فانه لا تكليف الا على من قدر على النظر وقيل  
انما قصر على هذا لان التوبيخ فى الاول أظهر وليس فيه احتمال التقييد والزم مختصرى لما لم يترض

(وانتم تعاون) حال من ضميرة لا تجعلوا  
ومفعول تعلمون مطروح أى وحالكم أنكم  
من اهل العلم والتدبر واصابة الى أى فلو تأملتم  
أدنى تأمل اضطر عقلكم الى اثبات موجد  
للممكنات متفرد بوجوب الذات متعال  
عن مشابهة الخلق أو منوى وهو أنها  
لا تماثل ولا تقدر على مثل ما يفعله كقوله  
سبحانه وقمالى هل من شريككم من  
يفعل من ذلك من شئ وعلى هذا فافهم ود  
منه التوبيخ والترتيب

للتوبيخ في هذا وتعرض له في الأول عكس المصنف رحمه الله صنفه ثم يضاد الاعتراض عليه وذهب بعض  
 أرباب الخواشي الى أنه لو كان المقصد من هذه الحال تقييد الحكم كان المعنى لانهى عن اتخاذ الانداد  
 حال كونهم جاهلين وهو فاسد لأن العالم والجاهل القادر على العلم بيان في التكليف وقبيل الجاهل  
 بالتمكن من العلم احترازاً عن السبي والمجنون وانما يقع هذا على الاخير مع أن الحال مفيدة على أي  
 وجه كان لأن العلم على الوجه الأول مناط التكليف لانه لا يكون الا عند كمال العقل فسكانه قال الله  
 عن الشرك حال وجود أهلية التكليف غيبته فيصبح معنى مفهوم المخالفة وهو أنه لا تكليف عليكم  
 عند عدم الأهلية بخلاف الوجه الاخير لانه قيد الحكم بتمتع العلم بالمفعول وليس مناط التكليف  
 انما مناطه العلم فقط فعلى هذا لا يفيد التقييد معنى صحيحاً بالنظر لمفهوم المخالفة لانه يؤدى الى أنه لانهى  
 عن الشرك عند عدم العلم بأن الانداد لا تمتد له وهو باطل وهو مبني على مذهب الشافعي في مفهوم  
 وعندنا التقييد على الوجهين للتوبيخ قلت كما أنه لما كان التوبيخ معناه كإتمام الانكار في الواقع لانه  
 لا ينبغي أشار العلامة الى أنه ينافي الأول فقط لأن ما هم عليه من دياتهم بعبادة الاصنام أمر منكر  
 مناد على غاية جهلهم ومخافة عقابهم وأما الثاني فمفعوله المقدر وهو عدم المبالاة أو عدم القدرة على  
 مصنوعاته ليس عسكراً في نفسه وانما مقصده الزامهم الخلة أو يقال انه اقصر على بيان التوبيخ فيه لانه  
 الرابع عنده انه يبيانه ويعلم الثاني بالقباس عليه كما يوجب اليه قوله آكد بأفضل التفضل والمذهب رحمه  
 الله لما رآه يزول اليه معنى جعل التوبيخ مشتركاً بينهم ما فوضيما في الكشف أو يسا لانه غير متعين  
 وأما تخصيصه بالثاني وجعله مبني على مذهبه في مفهوم المخالفة فليس بشئ لأن الأول ليس مجرد العقل  
 والادراك الذي هو مناط التكليف كما هو مذهب سلامة الفطرة وغاية الدوام والد كاهل فلو جعل قيدا  
 كما قالوه كان البليد والفز الاجن غير مكلف وهو مما يقل به أحد فساد مظاهر له أدنى بصيرة قوله  
 واعلم أن مضمون الآية (الخ) هذا مأخوذ مما في الكشف الا أنه فيه جعله مقدمة لتفسير الآية  
 والمصنف رحمه الله جعله خاتمة وفذلكة ومراده بسطه ولكل وجهة وفيه إشارة الى أن المقصود من  
 الآية أي من قوله يا أيها الناس الى هنا الامر بالعبادة الدال عليه قوله اعبدوا والنهي عن اتخاذ  
 الشرك الواحد القهار المستفاد من قوله لا تجعلوا الخ وأدرج النبي في النهي لتقارب معنيهما ولانه  
 المراد من النبي لانه خبر بمعنى الانشاء ولانه يعلم بالمقابلة عليه وفي عبارته إشارة الى أن الامر والنهي  
 صريح فيهما وعله الحكم وهو السبب الداعي اليه والمقتضى المستلزم له ليس بصريح وانما يعلم من  
 ترتيب الامر على صفة الربوبية وتعليقه بها فانه يقتضى علمتها وتفقد مرتبة وان تأخر في الذكر ولذا  
 قال المصنف رحمه الله رتب الامر بالعبادة على صفة الربوبية والمراد بالعبادة في قوله اشهدوا بانها الهة  
 لوجوبها الدليل الدال على وجوبها وقوله ثم بين ربوبيته الخ إشارة الى قوله الذي خلقكم الخ وهو وصف  
 الرب مبین له ومثبت له بطريق البرهان وما يحتاجون اليه في معاشهم أي في نعيمهم وحياتهم من الرزق  
 والامور الضرورية كاللبس والسكن والمأكل والمشرب وهو إشارة الى قوله الذي جعل لكم الارض  
 فراشاً الخ والمقالة بزنة اسم الفاعل من آله اذا جعله هي الارض لانهم عليها وهي تحملهم والمقالة بزنة  
 من قولهم أطله اذا جعل عليه ظله وهي كالسقف لامن أطل بمعنى أقبل ودنا كأنه ألقى ظله عليه كما هو  
 لانه معنى مجازي لا يلجأ اليه مع ظهور الحقيقة وهي مدينة في اللغة والاستعمال والمراد بها السماء وقد  
 شاع هذا حتى صار حقيقة فهما وفي الحديث أي أرض تلقى وسما تطلني وقوله والمطاعم الخ إشارة  
 الى ما تضمنه قوله وأنزل من السماء ماء الخ وأدخل المشرب في الطعام فانه يشمل كما في قوله ومن لم يطعمه  
 فانه من وقوله فان الثمرة أعم الخ إشارة الى ما قاله الراغب من أن الثمرة ما به له الشجر ثم عم الكل  
 ما يكتسب وببفتاد حتى قيل الكل تنفع بصدور عن شئ هو ثمرة فيقال ثمرة العلم العمل فيشمل كل رزق من  
 مأكل ومشرب وليس سواء كان من النبات كالنخل والسكان أم لا (قوله ثم لما كانت هذه

لا تقييد الحكم وقصره عليه فان العالم  
 والجاهل المتمكن من العلم سواء في التكليف  
 واعلم أن مضمون الآية هو الامر بعبادة  
 الله سبحانه وتعالى والنهي عن الاشرار  
 والاشارة الى ما هو الهة والمقتضى وبانه  
 أنه رتب الامر بالعبادة على صفة الربوبية  
 اشعاراً بانها الهة لوجوبها ثم بين ربوبيته  
 بأنه سبحانه وتعالى خالقهم وخالق اصولهم  
 وما يحتاجون اليه في معاشهم من القلة  
 والمطلة والمطاعم والملابس فان الثمرة أعم  
 من الطعام والرزق أعم من المأكل  
 والمشرب ثم لما كانت هذه



(الأمور الخ) المراد بالأمور ما خلق من المخلوقات من الأرضين والسموات وما فيها من الأجرام العلوية وما أنعم به على من بها من الأوزان والثمار والأمطار وشهادتها على وحدانيته ظاهرة

وفي كل شيء آية • تدل على أنه الواحد

وقوله رتب عليها التهيئ اشترك في أن اختيار الفاء في النظم لترتيب ما بعد ها على ما حصل قبلها ترتيب المدلول والنتيجة بخلاف قوله أعبدوا الله ولا تشركوا به حيث عطف باو وألغى ذكر الصفات وقد أرشد ما في سابق إلى أن السؤال المورث في العطف غير وارد عليه بعد التأمل في كلامه وما في بعض الحواشي من تحقيق معنى السببية المستفادة من الفاء في قوله فلا تجعلوا حيث ذكرنا أنها معنى موصل إلى التوحيد وأن الذي جعل لكم الآيات إن كان خبرا عن الضمير المحذوف في معنى التخصيص الدال على تفرد الصانع ووحدانيته ولما أفاد الكلام المتقدم معنى التوحيد محلا وتلا رتب عليه التهيئ عن الأثر الذي تعالى ترتيب السبب على السبب تسدير (قوله ولعله سبحانه وتعالى أراد من الآية الأخيرة) وهي قوله الذي جعل لكم الأرض فراشا للخلق وإنما قال مع ما دل عليه الظاهر دفعا لتوهم أن يراد من الآية بمعناها التثبيتي دون ظاهرها فإنه غير صحيح فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي لأنه يفهم منه تلك الخواص بطريق الرمز والاشارة ولذا قال سبق فيه ولم يقل سبق له لأن المسوق له التوحيد والاتهام عن اتخاذ الأنداد ولذا قال بعضهم الأرض وما معها محمول على ما مر لا أنها بمعنى البدن ونحوه فإنه صحيح والمراد أنه ينتقل من العالم الكبير إلى العالم الصغير كما قيل في المثل الشيء بالشيء يذكر ونشبيه الجسم بالأرض لأنه سهل ثقيل مخلوق من عناصرها والنفس بالسما لأنه علوي مفيض للآثار فافضة السماء على الأرض والعقل بالماء لطاقته ونفوذه في كل شيء وأحياته أرض البدن بعد ما كانت هامة فلانزل عليها الماء اهتزت وربت والعقل كما قال الزاغب يقال للقوى المتهيئة لقبول العلم ولعلم المستعداد تلك القوى والقوى وإن كانت نفسانية وبدنية وبعضها متصل ببعض آثارها تظهر على البدن نفسه بالقبض الرباني فسقط ما قيل من أن العقل إنما يقوم بسماء النفس وكذا الفضائل غير قائمة بالبدن فلا يلزم تفسير الماء النازل من السماء بالعقل إذ ليس نازلا منها بل قائما بها وكذا تشبيه الفضائل بالثمرات ثم قال المراد من السماء عالم القدس ومن الأرض النفس ومن الماء القوى وأصول المعارف ومن الثمرات ما يترتب عليها من الفضائل وقوله وازدواج القوى الخ اشارة لما قلناه والقوى السماوية كحرارة الشمس وقوله بقدرته متعلق بقوله المنفصلة (قوله فان لكل آية تطهرا ويطهرا ولكل حكمة مطلعا) أصل البطن الجزء المعروف من الحيوان ويقال له الطهر ثم قيل للجهة السفلى والعليا بطن وظاهر ويقال لما يدل على الجس ويظهر ولما يخفى والحد الحاجر بين الشئين والنهاية والمطلع بضم الميم وتشديد الطاء وقع اللام ثم عين مهمله من اطلع على كذا اقعلى اذا أشرف عليه وعلم به والاطلع مفتعل اسم مفعول وموضع الاطلاع من المكان المرتفع إلى المنخفض كذا في الصباح وقوله ولكل بالتثنية خبر مقدم وحديثه مؤخر ومطلع معطوف عليه ان رفع كما في بعض الروايات ولو أضيف كل لحديثه نصب مطلعا بالعطف على ظهرا كما في أكثر النسخ وهذه العبارة بعض من حديث صحيح روى من طرق شتى بعبارات مختلفة بطول تفصيلها ونشرها فعن الحسن البصري -مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية تطهرو بطن ولكل حكمة ومطلع وروى الطبراني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا حدة ولكل حكمة مطلع ومخرجه صاحب المصايب والطحاوي في الآثار وفي معنى السبعة أحرف أقوال كثيرة ليس هذا محلها وإن تعرض لها بعضهم هنا تكثير الاسود قال البقاعي في كتابه مصاعد النظر ومن خطه نقلت قال الحسن الظهور الظاهر والبطن السر من قول بعض العرب ضربت أمري ظهر البطن والحد الحرف الذي فيه علم الخير والشر والمطلع الامر والنهي والمطلع في كلام العرب العلم الذي يؤتى منه خبر

الأمور التي لا يقدر عليها غيره شاهدة على وحدانيته سبحانه وتعالى رتب عليها التهيئ عن الأثر الذي تعالى ترتيب السبب على السبب تسدير (قوله ولعله سبحانه وتعالى أراد من الآية الأخيرة) وهي قوله الذي جعل لكم الأرض فراشا للخلق وإنما قال مع ما دل عليه الظاهر دفعا لتوهم أن يراد من الآية بمعناها التثبيتي دون ظاهرها فإنه غير صحيح فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي لأنه يفهم منه تلك الخواص بطريق الرمز والاشارة ولذا قال سبق فيه ولم يقل سبق له لأن المسوق له التوحيد والاتهام عن اتخاذ الأنداد ولذا قال بعضهم الأرض وما معها محمول على ما مر لا أنها بمعنى البدن ونحوه فإنه صحيح والمراد أنه ينتقل من العالم الكبير إلى العالم الصغير كما قيل في المثل الشيء بالشيء يذكر ونشبيه الجسم بالأرض لأنه سهل ثقيل مخلوق من عناصرها والنفس بالسما لأنه علوي مفيض للآثار فافضة السماء على الأرض والعقل بالماء لطاقته ونفوذه في كل شيء وأحياته أرض البدن بعد ما كانت هامة فلانزل عليها الماء اهتزت وربت والعقل كما قال الزاغب يقال للقوى المتهيئة لقبول العلم ولعلم المستعداد تلك القوى والقوى وإن كانت نفسانية وبدنية وبعضها متصل ببعض آثارها تظهر على البدن نفسه بالقبض الرباني فسقط ما قيل من أن العقل إنما يقوم بسماء النفس وكذا الفضائل غير قائمة بالبدن فلا يلزم تفسير الماء النازل من السماء بالعقل إذ ليس نازلا منها بل قائما بها وكذا تشبيه الفضائل بالثمرات ثم قال المراد من السماء عالم القدس ومن الأرض النفس ومن الماء القوى وأصول المعارف ومن الثمرات ما يترتب عليها من الفضائل وقوله وازدواج القوى الخ اشارة لما قلناه والقوى السماوية كحرارة الشمس وقوله بقدرته متعلق بقوله المنفصلة (قوله فان لكل آية تطهرا ويطهرا ولكل حكمة مطلعا)

بعلم القرآن والمصدا الذي تصعد اليه في معرفة علمه وفسر في الغريب المطلع ووضع الاطلاع من اشرف  
 فجد ويكون المصدا من أسفل الى المكان المشرف فهو من الاضداد وقيل الظاهر لفظ القرآن والبيان  
 تأويله وقيل الظاهر ما قص من القصص ويطنه ما في القصص من العظة فالخاص أن الظاهر ظاهر الكلام  
 والباطن ما يختص به العلماء مما يحتاج للتأويل والحد غاية ما ينهي اليه من الظاهر والباطن والمطلع  
 الطريق الموصل للحد وهذا مراد المصنف كما يشهد له سياقه يعني أنه سبحانه لم يخاطبنا الا بما يمكن  
 فهمه اما للعامة أو للخاصة الذين يطلعهم على الطريق الموصل للحد وفي عوارف المعارف للسهروردي  
 هذا الحديث محترز لكل طالب ذي همة على أن يصني موارد الكلام وبفهم دقائقه وغوامض  
 أمراره فاذا تجرد عما سواه كان له في قراءة كل آية مطلع جديد وفهم عتيق ولكل فهم عمل جديد  
 يجلب صفاء الفهم ودقة النظر في معاني الخطاب وعمل القلب غير عمل القالب وهويات وغلقات روحانية  
 ومساخرات سرية تكلمها أو باعمل اطعموا على مطلع من فهم الآيات جديد وفهم عتيق وعندى أن  
 المطلع أن يطلع عند كل آية على شهود المتكلمين أو يتجسد له التجليلات بتلاوة الآيات وعن جعفر  
 الصادق رضي الله عنه انه قال قد تجلى الله لعباده في كلامه ولكن لا يصرون وهذا مقام رفيع وقيل  
 ورام مقام آخر يسمى ما بهد المطلع وقد قيل ان لهذا الحديث أيضا ظهرا وبطنا وطلعا وقد جاء  
 في الحديث ان للقرآن ظهرا وبطنا ولبطنه بطننا الى سبعة أبطن وروى الى سبعين بطننا كما في تفسير الفاتحة  
 لانساري رحمه الله (قوله لما قرأوا وحدها آية الخ) اشارة الى أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها لما  
 بينهما من المقابلة الظاهرة والمناسبة الساترة لان فوحيده الله وتوحيده تعالى عليهم الصلاة والسلام  
 توأمان لا ينفك أحدهما عن الآخر والتقرير جعل الشيء قارا كشيء به عن الاثبات وصار حقيقة فيه  
 ولم يذكر وجوب عبادته اما لجهله معطوفا على لا يتجملوا أو لانه مقدم للوحدانية ولازم لها والطريق  
 الموصل هو النظر في الامور الموجبة للعلم بذلك من الانفس والاتفاق المشار اليها بالرب وصفاته وذكره  
 على عقبه لما مر اشارة الى أن التوحيد لا يتفق بدون الاعتراف بنبوته عليه الصلاة والسلام وقيل  
 انه لما أوجب العبادته ونفى الشرك بازالة الآيات والاعتقاد لها لا يمكن بدون التصديق بأن تلك الآيات  
 من عند الله أرشدهم الى ما يوجب هذا العلم وهذا أنسب بالسياق حيث لم يقل وان كنتم في ريب من نبوة  
 محمد صلى الله عليه وسلم بل في ريب مما نزلنا من السماء قال ان الآيات كما نزل الرب تبارك وتعالى لا يمكن  
 هذا اشارة الى أن غاية ما يتوهم الريب دون الانكار فانه معزول عن التوهم فلا يلتفت الى اراحته ولذا  
 لم يقل ان كنتم من ريبين مباينة فيه أي ان كنتم محاطين بالرب يدفع عنكم به هذا الطريق وليس  
 بشيء لان العدول عن جعل ما تزيهنا عقليا مستقلا الى كونه برهاننا سمعيا بأباه السماع لانه لو أريد  
 ذلك قال اعبدا الله ولا تشركوا به كما في غير هذه الآية الواردة بعد الاثبات لانه يضيع حينئذ تفصيل  
 الأدلة الانفسية والآفاقية وتصير لغوا خالية عن اللطائف السابقة تقريرها (قوله وهو القرآن المجز  
 بفصاحته الخ) اشارة الى المذهب الحق في الاحجاز وبذلك بالذال المجبة بعد ما موحدة وكذا بالزاي المجبة  
 بمعنى غلب وقهر ومنه المنسل من عزيز والمنطوق بكسر الميم صيغة مبالغية من النطق وهو البليغ  
 المثير لنطقه والاضمار بالنفاء والحاء المهملة اسكات الخصم بالهجة حتى يسود وجهه وبصير كالنخعة  
 وأصله من فحم الصبي اذا بكى حتى انقطع صوته والمضادة مفاعلة من الضد بمعنى المعادة والمضادة  
 مفاعلة من الضرر والمعاذرة بالزاي المجبة المغالبة والمعاذرة بالراء المهملة الخاصة من المعزة وهي  
 الفضيلة لانه يحصر على تفضيحه خصمه والمصقع البليغ والعرب العرباء الخالص كما مر في أوائل الديباجة  
 وفي كلامه تجنيس حسن ويعرف اعجازه ونفى الرب عنه بعدم قدرتهم وهم أفصح الناس على مضاهاته  
 ومعارضته وهو يقتضي أنه ليس من كلام البشر واما احتمال أنه عليه الصلاة والسلام خلق أفصح  
 الناس حتى لا يقدروا على مثل كلامه أو أنه كلام ملك فغير ضار لعدم تسليم الاول ولذا لم يقل أحد

(وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا  
 فأنا نبوة) لما قرأوا وحدها آية سبحانه  
 ونهالى وبين الطريق الموصل الى العلم  
 بما ذكره عليه ما هو الحق على نبوة محمد صلى  
 الله عليه وسلم وهو القرآن المجز بفصاحته  
 التي بذت فصاحة كل منطق والخطاب من طوب  
 يعارضه من مصانع الخطباء من العرب  
 العربا مع كبرتهم وافرطهم في المضادة  
 والمضادة وتم الله عليهم على المعازة والمعاذرة  
 وعرف ما يعرف به اعجازه ويتبين أنه من  
 عند الله سبحانه ونهالى كما بقية

منهم وكذا الثاني لو نزل عليه لما كان نبيا وقوله والخام من الخ باضافة الاخام الى من كافي  
 أكثر التسخ وقد قيل عليه انه عطف على قوله نبوة ولا وجه له لأن الجملة لا تقوم على الاخام بل بعده  
 وفي بعض النسخ الخامه بالاضافة الى الضمير عطف على فصاحته ولا وجه له أيضا لأن الباء في المعطوف  
 عليه للسببية فالعطف عليه يقتضي أن يكون الخامه لمن طلب معارضته سببا لا مجازة وليس كذلك بل  
 الامر بالعكس فالصحيح أن يقال وأختم بصيغة الفعل المعطوف على بذت وليس بشئ لمن له أدنى تدبر  
 فان دفعه على طرف الختام (قوله) وإنما قال عاترنا الخ) يعني لم يعبر بالافعال بل بالتفصيل المقيد  
 للتزول لانه من أسباب ريبهم وكذا قوله عبيدنا لانهم قالوا لما رأوا نزوله منجما على عادة الشعراء  
 والخطباء لو كان من عند الله جادة واحدة كغيره من الكتب الالهية ولما به البينامك بلا واسطة  
 فرد عليهم بأنه نجم لاجل المصالح والوقائع ويسهل حفظه له عليه الصلاة والسلام ولا تمتة كما يدل عليه  
 قراءة الجمع وقد قيل ان المراد بالعباد الرسل لأن كتبهم نزلت بلغة قومهم قال رب في هذا ريب فيها  
 وفيه نظر فالمعنى ان كان ريبكم هذا فأنواعا بقدر نجم منه وأنه أسهل ومن عجز عنه عجز عن غيره بالطريق  
 الأولى ففي هذا للتعبير إشارة الى منشار ريبهم يتضمن رده على وجه أبلغ وإلى أن المنزل عليه أشرف  
 المخلوقات من الملائكة وغيرهم لانه أخص خلقه وأقربهم منزلة منه وقوله نجما فنجما أى مفترقا ومربعا  
 لأن مثله من الحمال يدل على الترتيب فهو علمته النجوم يا بابا وقد يقرن مثله بالفاء للتصريح بالمراد فهو  
 ادخلوا الأول فالأول والنجم اسم للكوكب ولما كانت العرب توفت بطووع النجوم لانهم ما كانوا  
 يعرفون الحساب وإنما يحفظون أوقات السنة بالأقواس والوقت الذي يصل فيه الاداء نجما تجوزا  
 ثم توسعوا حتى سمو الوظيفة لوقوعها في الوقت الذي يطلع فيه النجم واشتقوا منه فقالوا انجمت النشي  
 اذا وزعته وفترته ومنه ما نحن فيه وما ذكره من أن فعل بالتضعيف يدل على التجميع المعبر عنه  
 بالتكثير كإذ كره الزخشرى وغيره مشهور وقد اعترض عليه بأن التضعيف الدال على ذلك شرطه أن  
 يكون في الافعال المتعدية قبل التضعيف غالبا فهو فحبت الباب وقد بأتى في اللازم فهو موتت الابل  
 والتضعيف الدال على الكثرة لا يجعل اللازم متعديا وما يفيده النقل للتكثير وقد جعلها النحاة  
 كافي الفصل وغيره معنيين متقابلين والاستعمال على خلافه كقوله تعالى لولا نزل عليه القرآن جلة  
 واحدة لا وجه له كونه جلة حسنة وقوله لولا نزل عليه آية فان ادعى أنه يستفاد من التقابل ونحوه  
 كاقبل فلا قرنة هنا وعندى أن هذا المعنى غير التكثير المذكور في النحو وهو التدرج بمعنى الاتيان  
 بالنشي قليلا قليلا كما ذكره في نسل حيث فسره بأنهم يسألون قلب لاقبله من الجماعة قالوا وتطيره  
 تدرج وتدخل ونحوه رتبة أى أتى به رتبة رتبة وهو غير التكثير لاشعاره بخلافه وقد حصره في هذه  
 الامثلة فهو مغاير لما في كتب العربية فلا يخالف ما هنا كلامهم فيه كما هو موهو وحينئذ تكون  
 صيغة فعل بعد كونها للنقل دالة على هذا المعنى اما مجازا أو اشتراكا فلا يلزم اطراده قد بر (قوله)  
 وازاد العبد الخ) يعني أن اضافته لضمير الله الذي هو بصيغة العظمة تعظيما له وتشريفا لقدره لأن  
 الاضافة تكون لتعظيم المضاف أو المضاف اليه أو غيره كما فصل في المعاني والتوسيع من قولهم توبه  
 تنوبها ورفع ذكره وعظمه وفي حديث عمر رضي الله عنه أنا أول من توبه بالعرب أى رفع ذكرهم بالدبوان  
 والاعطاء (قوله) والسورة الطائفة من القرآن الخ) الترجمة تكون بمعنى نقل الكلام من لغة الى  
 أخرى والناسخ ترجان بمعنى مطلق التبايع كافي قوله

ان الثمانين وبلغتها \* قد أوجبت معنى الى ترجمان

وبمعنى التسمية وهو المراد هنا أى المسماة والمقبة باسم مخصوص كسورة الفاتحة أو مشرك كسورة  
 الطلاق وحجم والمراد تفسير سورة القرآن لأن أجزاء غيره من الكتب السماوية تسمى سور أيضا كسورة  
 الامثال في الانجيل قيل به خروج الآيات المتعددة من سورة واحدة أو سورة متفرقة وقد نقض هذا

وأنما قال عاترنا لأن نزوله نجما فنجما بحسب  
 الوقائع على ما ترى عليه أهل الشعر والخطابة  
 بما ريبهم كما حكى الله عنهم فقال وقال الذين كفروا  
 لولا نزل عليه القرآن جلة واحدة فكان  
 الواجب تخديهم على هذا الوجه ازاحة  
 للشبهة والزام اللجة وأضاف العبد الى نفسه  
 تعالى تنوينا بذكره وتبنيها على أنه مختص به  
 منقاد لحكمته تعالى وقرئ عبادنا يريد سجدا  
 صلى الله عليه وسلم وأتمته والسورة الطائفة  
 من القرآن المترجمة

التعريف بآية الكرسي وأجيب بأنه مجرد إضافة لم يصل إلى حد التسمية والتلقب وهو مكبر لأن  
 أكثر السور من قبيل الإضافات كسورة آل عمران وقد وردت تسمية آية الكرسي في الأحاديث  
 الصحيحة واشتهرت على الألسنة فالقول بأنه لم يصل إلى حد التسمية لا وجه له والحق أنه غير وارد رأسا  
 لأن تلقبها بإضافة الآية ينادي على أنها ليست بسورة فلا يرد نقضها وأيضاً المراد أنها طائفة على حدة  
 ليست جزءاً من سورة أخرى إذاً آيات يعتبر فيها الاندراج في غيرها والسور معتبر فيها الاستقلال وهذه  
 غير مستقلة فهي خارجة من غير حاجة إلى التأويل أصلاً والجواب بأن المراد المترجمة في المصاحف يرد  
 أنها بدعة ليست في الامام وما ضاهاه وما يقال من أنه أن أريد بما ذكر تفسير سورة القرآن فلا يناسب المقام  
 لأنه شامل للسورة التي يأتي بها المتحدى فرضاً وليست منه وإن أريد المطلق لا يصح قوله من القرآن غير  
 وارد لأن المراد الأول ولما كان سورة المتحدى لم تقع لم يلتفت إليها وهي داخله فيما يعارض به ادعاء  
 فرضياً كما لا يخفى وقوله أقلها ثلاث آيات المراد به أن جنس تلك الطائفة المسماة بالسورة متفاوتة قلة  
 وكثرة في أفرادها وغاية قلها ثلاث آيات وبهذا يتكشف المقصود في زيادة انكشاف فلا يرد أن هذه القدر  
 يوجب أن لا يصدق التعريف والتفسير على شيء من السور وبه يعلم أيضاً أن تلك الآية على تقدير كونها  
 مسماة بذلك الاسم خارجة عن السورة كما أفاده قدم سره والظاهر من قيود التعريف أن تكون أوصافاً  
 للأفراد لا لاجتماع الجنس والقلة والكثرة من صفات الجنس لكن بالنظر إلى الأفراد ربما كان هذا اللفظ  
 صحيحاً سواء كان في التعريف أو لا فلا يرد ما ذكره على الشارح الفاضل حيث قال إن هذا تنبيه على  
 أن أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لأنه إن أراد أنه يصح ادخاله في التعريف من غير تأويل فغير مسلم لما عرفت أن  
 وان أراد تأويل ما يجعله صفة للأفراد بأن يكون المراد أقل نوعها أو التي لا تكون أقل من ثلاث آيات  
 فقد أشار إليه الشارح بقوله وفيه تأمل والطائفة من الناس جماعة ومن الشيء قطعة وهذا هو المراد  
 (قوله من سور المدينة لأنها الخ) السورة الواحدة من البناء المحيط نقلت لما ذكرنا من كونهم فرقا بينهما  
 فجاءوا الأول على سور يضم فسكون والثاني على سور يضم ففتح وما في القاموس مما يؤيد التسمية  
 بين الجمع فيه نظر لا يخفى وعدل المصنف عما في الكشف من أنها طائفة من القرآن محدودة محصورة  
 على حيالها كالبلد المسورة لما قيل عليه من أنه يقتضي أن تسمى تلك الطائفة سورة تشبهها بالبلد لا سورة  
 تشبهها بجائها وان أجيب عنه بأن السورة أطلقت على ذي السورة كما يطلق الحائط على المحوط في قول  
 العرب للحديقة حائطاً ثم نقل منه إلى الطائفة المذكورة فقلنا مر تباعاً على الجار وفي الثاني نقل فقط  
 وفي الكشف في تقرير ما في الكشف السورة مشتملة على أجزائها اشتمال الكل على أجزائه واحاطة  
 الكل بمفرده وهو أتم الاحاطة ولولا أن تلك الآيات والكلمات منزلة المآل والبيوت في البلد  
 لم يصح هذا التشبيه وهذا الإطلاق على هذا الوجه فصح أن النظر في هذا التشبيه إلى المحاط أولاً  
 واندفع ما عسى أن يحتج في بعض الخواطر أن المناسب على هذا التقدير أن تسمى الطائفة المذكورة  
 المسورة لا السورة لأنها إذا سميت بالمسورة فأين السور ورد بأنه مخالف لما في تقرير الكتاب لأن الاعتبار فيه  
 كون السورة محاطة أي محدودة محصورة لا كونها محيطة بأجزائها بل ما ذكرتم هو بعينه الوجه  
 الثاني إلا أنه أبطل فيه فنون العلم وأجناس الفوائد بالآيات والجل وهو غير وارد لأنه يعني أن آياتها  
 وكالاتها شملت بالمنازل فجميع أجزائها كالبلد المسورة والكل من حيث هو كل مشتمل عليها كالسور  
 والمغايرة بينهما اعتبارية فأنهم من حيث أنها أجزاء مجمعة مدينة وبلد ومن حيث كائنها سور فقوله  
 في الكشف كالبلد المسورة تشبيه الطائفة وهي الكلام وما تركب منها من الآيات وفي قوله المسورة  
 إشارة إلى أنها ذات سور وليس معها شيء آخر يشبهها بالسور فأنهم أن يكون السور الكل المجموع من  
 حيث اشتماله على ما ذكر ومخالفته لتقرير الكتاب كما قيل ليست بظاهرة وأما في الثاني فالانفاظ محبطة

التي أقلها ثلاث آيات وهي ان جعلت واوها  
 أصلية منقولة من سور المدينة لأنها محبطة  
 بطائفة من القرآن

بالمعاني وأين هذا من ذلك والحاصل أن الهيئة الاجتماعية التي لأجزاء السورة بمنزلة السور والآيات بمنزلة بيوت البلد وفي قوله البلد المسورة إشارة إلى المحيط والمحاط به لا المحاط به فقط كما قيل وأما ما قيل على المصنف رحمه الله من أن في كلامه منظر الآن السورة ليست محيطة بطائفة منه بل مشتتة عليها اشتمال الكل على الأجزاء لا النظر على المظروف فهو كما قيل

سارت مشرقة وسرت مغربا • شتان بين مشرق ومغرب

وقوله مفترزة بمعنى مفصلة بميزة عن غيرها بالبداهة والمقطع من فرزت الشيء أخرزه إذا عزلته عن غيره وميزته كما في الصباح وأما إفريز الحائط لطيفه فمغرب رواز وقد عزوه قديما كما في كتاب المغرب ومنه قول أبي نواس في بركة في روضة

بسط من الديباج يضفر فروزت • أطرافها بغير أوز خضر

ومحوزة أي مجمعة وحبالها انفردا عن غيرها والحاصل أنها مستقلة متميزة بجزئيتها (قوله أو محتوية على أنواع الخ) هذا هو الوجه الثاني في الكشف وهو أن السورة اسم للإفراط والمؤثر المحاط بها هو المعاني لأن الإفراط كاللباس والقول بالمعاني وأشار إلى وجه الشبه بقوله احتواء الخ (قوله أو من السورة التي هي الرتبة الخ) الرتبة من رتب الشيء رتوبا استقر ودام فهو راتب وهي كالترتبة والمكانة وعلى هذا شبهت السور بالمراتب المحسوسة لأن القارئ يترقى في تلاوتها واحدة بعد واحدة كما يرقى الصاعد للمراتب العلمية أولها ذات مراتب متفاوتة في الشرف والثواب والفضل والطول والقصر وتفاوت بعض القرآن في مراتبه بحسب ما ذكره ما صرح به في الفقه الأكبر وله تفصيل في شروحه وهو لا يشافي قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا لأن مثل هذا الاختلاف لا يضرب كما سيأتي في تفسير هذه الآية والبيت المذكور من قصيدة للنابغة الذبياني مسطورة في ديوانه أولها

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها • يهدي اليك أوابد الأشعار  
فلتأيننك عداوق وليدفعن • ألف اليك قوادم الأكوادر  
وهط ابن كوزمحمبوا أدراعهم • فهم ورهط ربيعة بن حذار  
ورحط حراب وقد سورة • في المجد ليس غرابها بطار

وحراب رتبة حسان فعال من الحرب بالحاء والراء المهمتين وفي شرح شواهد الكشف أنه روى بالراء المجمة أيضا ولم يذكره أبو عبيدة في شرح ديوانه وقد يفتح القاف وتشديد الدال المهمة وفي بعض شروح الكشف بالدال المجمة وهما علمان لرجلين من بني أسيد وقال الأصمغاني هما البسامك ولا منافاة بينهما وقوله ليس غرابها بطار هو مثل كثر به عن الخطيب وكثرة التمازج حيث إذا وقع الغراب والطير فيها لا يزداد عنها الكثرة غارها وقيل أنه كناية عن رفعة الشأن والمرتبة أي لا يصل اليها الغراب حتى يطار أو لا تصل الإشارة إلى غرابها حتى يطار وهو قوله • ولا ترى الضب تبها يتجعر أي لا غراب بها ولا طارة وهذا أنسب بالبيت المذكور ومثله قول النابغة أيضا ألم تر أن الله أعطى السورة • ترى كل ملك دونها يندب

(قوله لأن السور كالمنازل الخ) إشارة إلى أن الرتبة يجوز أن تكون حسية ومعنوية كما مر وهذا معنى قوله في الكشف لأن السور بمنزلة المنازل والمرتبات يترقى فيها القارئ وهي أيضا في أنفسهم مرتبة طوال وأوساط وقصار أمرين كون السور كالمنازل والمرتبات يترقى فيها القارئ وهي أيضا في أنفسهم مرتبة طوال وقصار وأوساط وثانها ما رفعة شأنها وجلالاتها في الدين والمصنف عدل عنه وجمع الرتب في الطول والقصر والتوسط مع التفاوت في الشرف والفضل والثواب لأن التسمية إنما باعتبار مراتب القارئ

مفترزة محوزة على حبها أو محتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها أو من السورة التي هي الرتبة قال ورحط حراب وقد سورة في المجد ليس غرابها بطار لأن السور كالمنازل والمرتبات يترقى فيها القارئ أولها مراتب في الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة

فيها وأما باعتبار أنها في أنفسها منازل منفصل بعضها عن بعض فيناسب بذلك جمع طولها وقصرها مع تفاوت مراتبها في الفضل وقد وجه قدس سره ما في الكشف بأنه يريد أن الرتبة ان جعلت حاسبة فلائحة السورة يترقى فيها القارئ ويقف عند بعضها أو لانها في أنفسها منازل منفصل بعضها عن بعض متفاوتة في الماويل والقصر والتوسط وان جعلت معنوية فلتفاوت رتبة شأنها ووجلاة محلها في الذين كل واحدة منها رتبة من تلك المراتب ولا يخفى أن صنيع الزمخشري أحسن والمصنف لم يميز الحسنى من المعنوي ففي كلامه تسمي الأأن المراد ما في الكشف (قوله وان جعلت مبدلة الخ) أي ان جعلت السورة مهموزة أبدلت همزها واو اعلى القياس المعروف فهي من السور ونقل الى البعض والقطعة مطلقا وآخر ومما قيل من أنه ضعيف لفظا اذ لم يسمع همزه ولم ينقل في قراءة من السبع أو الشواذ وان أشعر به كلام الازهرى حيث قال أكثر القراء على ترك الهمزة ومعنى لانها اسم ينبت عن قلة وحجارة ويستعمل فيما فضل بعد ذهاب الاكثر ولا ذهاب هنا الا تقدير بالنظر اليها انفسها وفيه أنه قال في الدر المنثور انهم القه قديم وغيرهم يقولون سورة بالهمز وما ذكر ان كان باعتبار الأغلب فسلم لكنه لا يرد هنا والا فاللغة تشهد بخلافه ولا يلزم من كون ذلك أصلها أن يلزمها ألا ترى أن لفظا سائر من السور وقد تختلف عنه ما ذكر (قوله والحكمة في تقطيع القرآن الخ) أي جعل القرآن سوراً مفصلة يشتمل على فوائد وحكم جليلة كافي سائر أفعاله

من عرف الله أزال التهمة • وقال كل فعله لحكمه

فتم افراد الانواع أي جعل كل نوع منها على حدة أو كل أنواع متناسبة في سورة مستقلة وتلاحق الاشكال المراد بالتلاحق وهو تفاعل من الحقوق الاتصال والمقاربة والاشكال يقع الهمزة جمع شكل كضرب وهو ما يماثل الشيء قال الله تعالى وآخر من شكله ويقال الناس أشكاف وآلاف كما قيل • ان الطيور على أشباهها تقع • وتجابوب النظم التثامه واتلافه حتى كان بعضها يجيب بعضها منه وهو استعارة حسنة والترغيب فيه لانه اذا سهل حفظه يرغب فيه وقوله نفس ذلك عنه بتشديد الفاء تفعليل من النفس بالغف وله معان منها الفرج ويقال اللهم سم نفس عني أي فرج عني كرى وهذا منه والمعنى خفف تعبى وأراحه وقوله كالسافر تشبيه للقارئ وقد ورد في الحديث تسميته بالمال المرتحل والبريد مساقعة معلومة وهو معرب بريد دم أي مقطوع الذنب لانه كان يوضع فيه دواب لاتصال العمال والاخبار بسرعة للخفا وتجعل تلك الدواب كذلك لتكون علامة لها ثم سمي بذلك الرسول والمحل والمسافة وهو اثنا عشر ميلا والميل ثلاثة فراسخ والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة وطى البريد قطع المسافة وحذفها بزنة ضربه بها بحسب مهملة وذال مبهمة وقاف أي أتم قراءتها بحجاز من قولهم سكن حاذق أي فاطع كافي الاساس وغيره والحذق في الاصل الذكاء وسرعة الادراك وابتهج بمعنى فرح وسر وقوله الى غير ذلك من الفوائد يتعلق بقدروها متصل بأول الكلام أي في ذلك التقطيع ما ذكر من الحكم مضموما الى غير عما يعلم بالقياس على المذكور ويجوز تعلقه بقوله ابتهج بضمه معنى نشطه وهيبه الى غير ذلك والاقول هو المراد ومن الفوائد أنه أبلغ في اظهار الاجاز وذلك لانه اذا فصل القرآن الى سور تفصيل كلام البلقاء ومع ذلك يجوز ان أقصر سورة منه كان ذلك أبلغ في التهجير كما حوت الإشارة اليه وما ذكر من الفوائد منها ما يتعلق بالمقروء ومنها ما يتعلق بالقارئ ومثله الكتاب وهو غنى عن البيان (قوله صفة سورة الخ) في الكشف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والمضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز أن يتعلق بقوله فأنوا والمضمير للعباد وقد اشهر هنا سؤال في وجه التفرقة بين الوجهين ويجوز رجوع المضمير الى نزلنا والعباد اذا كان الجار والمجرور صفة لسورة ومنه ضمنا على تقدير تعلقه بقوله فأنوا وأول من سأله استاذ الكل العلامة العبد حيث قال مستفتيا علما عصره

وان جعلت مبدلة من الهمزة في السورة الذي هو البقية والقطعة من الشيء والحكمة في تقطيع القرآن سوراً أفراد الانواع وتلاحق الاشكال وتجابوب النظم وتنشط القارئ وتسهل الحفظ والترغيب فيه فانه اذا ختم سورة نفس ذلك منه كالسافر اذا علم أنه قطع خطاً أو طوى بريداً أو الحائط متى صدقها اعتقد أنه أخذ من القرآن خطاً تاماً وفاز بطلانته بمقدودة مستقلة بنفسها قطع ذلك عنده وابتهج به الى غير ذلك من الفوائد (من مثله) صفة سورة أي بسورة كائنة من مثله

بما صورته بأدلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله ويباكم وأله من الحق بصدقته  
واباكم ها أنا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتصق فخص بالنور لا يمتحن ذو غرور  
ينشد بأطلق لسان وأرق جنان

ألا قل لساكن وادى الخبي \* هنيا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء أيضا \* فنحن عطاش وأنتم ورود

فراستهم قول صاحب الكشف أفيض عليه مجال لإلطف من مثله متعلق بسورة الخ حيث جوز  
فى الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره فى الوجه الثانى تأويها فليت شعري ما الفرق  
بين سورة كائنه من مثل ما نزلنا وقاؤا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو تسكعة معنوية  
أو هو تحكم بحت وهذا مستبعد من مثله فان رأيت كشف الرية واماطة البصيرة والانعام بالجواب  
أنبتهم بأجل الاجر والثواب فكاتب جوابه العلامة نفع الدين الجار بردى الا انه ألقى بكلام معقد  
لا يظهر معناه قرده العهد وشنع عليه ثم اتصل لكل منهم ما من من فضلاء ذلك العصر حتى طال الكلام  
فى ذلك وألفت فيه رسائل منقولة تبرز فيها الاشياء والنظائر الخفية وسبأنى ان شاء الله تعالى تحقيق  
ذلك بما لا مزيد عليه (قوله والضمير لما نزلنا الخ) شروع فى بيان الوجوه المذكورة مع الزيادة  
على ما فى الكشف فذكر انه اذا كان ظرفا مستقرا صفة لسورة فالضمير يجوز رجوعه لما أتى  
هى عبارة عن المنزل وللعبء فعلى الأول ذكر فى من ثلاثة أوجه أحدها التبعية ولما كان الامر هنا باتفاق  
من الأصوليين والمفسرين للتبعية اعترض على هذا بأنه يوهىم أن المنزل مثلا والعجز عن اتيان بعضه  
فالمأثله المصرح بها لا تكون منشأ للعجز كما سبأنى وانما قيل يوهىم لأن المراد ان تباعدها ربح بعض  
تمام القرآن مماثل لى فى البلاغة والاسلوب المجز فما قيل فى جوابه انه يدفعه مقام التحدى لوجهه  
لانه لا يدفع الابهام ومن قال هنا ان المراد بكونه باعض مثل ما نزلنا انما مثله فى حسن النظم وغرابة  
البيان من حيث كون مقاصده مقتصرة على ايجاب الطاعات والنهي عن الفواحش والمنكرات  
والحث على كرام الاخلاق والامراض عن الدنيا القانية والاقبال على الآخرة الباقية مع ما فيها  
بما لا عين رأت ولا أدن سمعت لم يحكم حول الصواب اذ لوجه هذه الحقيقة سواء كانت مفسرة أو مقيدة  
كما لا يخفى على من عرف معنى الاجهاز وسبأنى لهذا اتقنه عن قريب والقول بأن التبعية غير صحيح  
لانها لا تكون ظرفا مستقرا ليس بشئ وبرده قوله ومن الناس من يقول وأمثاله كما صرح جوابه  
ولا أدري ما غرضه فيه (قوله وللتبيين الخ) فالسورة المفروضة التى تعلق بها الامر التبعي هي  
مثل المنزل فى النظم وغرابة البيان والمجوز عنه سورة موصوفة بذلك وكونه أمثله فى الاجهاز وعنوان  
السورة يدفع احتمال مماثلة الجميع كما قيل وأما ما قيل من أن قوله بسورة كائنه من مثله يدل على  
التبعية بالتبيين فكيف بناهما على التفسيرية الا أن يقال ان ابتداء التفسير كلمة من من غير نظر لما قبله  
فكلام ناشئ من عدم معرفة أساليب كلام العرب (قوله وزائدة عند الاخفش) فلا يمنع عنده  
زيادتها فى الكلام المثلث والجهل واشترطوا فى زيادتها تقدم نفي أو شبهه سواء كان مجرورا أو مفعولا  
أو معرفة وهو خالفهم فى ذلك كما فى التسهيل والاعتراض عليه بأنه يوافق فيه الكوفيون فصول من  
الكلام وقوله أى بسورة مماثلة الخ قيل انه تفسير للزيادة وبه يتبين التبيين وقيل انه تفسير له على جميع  
الاحتمالات اما على الأخيرين فظاهر وأما على التبعية فلان المراد بكونه بعضا من مثل القرآن  
أن يكون مماثلا فى البلاغة واللام يكن بعضا من مثله (قوله أولعبدنا ومن لا ابتداء الخ) عطف  
على قوله لما نزلنا فاذا رجع الضمير لا بعد لم يحتمل التبعية والتبيين والزيادة وتبين الابتداء كما أنه اذا رجع  
لما لم يحتمل الابتداء أيضا والمراد بكونه لا ابتداء أن مجرورها مبدأ لفعل حقيقة أو حكما سواء كان مكانا  
نحو سرت من البصرة أو زمانا نحو من أول الليل أو غيرها ونحو انه من سليمان ومنع البصريون كونها

والضمير لما نزلنا ومن التبعية أو التبيين  
وزائدة عند الاخفش أى بسورة مماثلة  
للقرآن العظمى فى البلاغة وحسن النظم  
أولعبدنا ومن لا ابتداء

لا بد من الغاية في الزمان وقوله من كونه بشر الخ بيان لحاله وهذا وان لم يرضه المصنف رحمه الله  
 أو رده استيفاء للوجوه المحتملة فلا يرد عليه ما قيل من أنه لا وجه لتخصيص البشر مع أنه معجز للقلوب  
 كما سيأتي في تفسير قوله قل لئن اجتمعت الأنس والجن على أن يأثوا بمثل هذا القرآن الخ والتعدي كان  
 أو لا بمثل القرآن كما في قوله فلما أتوا بحديث مثله ثم يعسر سور في قوله فأثوا بعسر سور مثله ثم يسورة بما  
 ومعنى الاتيان المجي به وله سواء كان بالذات أو بالامر والتدبر ويقال في الخبر والنمر والاعيان  
 والاعراض ثم صار به في الفعل والتعاطي كما في قوله ولا يأثون الصلاة الا وهم كمال الى وأصل فأثوا  
 فأثوا فاعل الاعمال المشهور (قوله والرد في المنزل الخ) أي رجوع ضمير منه الى قوله مما نزلنا  
 أو وجه من رجوعه للعبد مطاقا وإذا كان ظرفا لغيره امتعاضا بقوله فأثوا فلا يكون فيه ترجيح لكون  
 الطرف صفة سورة مستقرا كما قيل لانه اذا تعلق بقوله فأثوا فضمير منه للعبد لا المنزل فكلامه موافق  
 لما في الكشف ويرد عليه ما يرد عليه كما ستراه واعلم أن الزمخشري لما جوز في الوصفية ود الضمير  
 لما للعبد واقتصر على الثاني في تعلقه بقوله فأثوا ورد عليه أنه لم لا يجوز أن يكون الضمير حيث نزلنا  
 أيضا كما جاء ذلك على تقدير كون الطرف صفة كما حكينا ذلك آنفا وأجاب الفاضل المحقق ومن تبعه  
 بأن الامر هذا تهيؤي باعتبار المآقي به والذوق شاهد بأن تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل  
 ورجوع العجز الى أن يوفق منه بشي ومثل النبي في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في  
 البلاغة وأما في الرصيفة فالمعجوز عنه الاتيان بالسورة الموصوفة وهو لا يقتضي وجود المثل بل ربما  
 يقتضي انتفاءه لتعلق أمر التهيؤ به والحاصل أن قولنا انت من مثل المجاسة يثبت يقتضي وجود المثل  
 بخلاف انت يثبت من مثل المجاسة وقد أجيب عنه بوجوه الاول أنه اذا تعلق بقوله فأثوا فن لا ابتداء  
 قطعها لأمهم حتى يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباصع من ذكر  
 المآقي به صريحاً وهو السورة ومن الابتدائية تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن  
 وفيه أن مبدأ الابتدائية ليس هو الفاعل حتى يفحص مبدأ الاتيان بالكلام في التكلم على انك اذا  
 تأملت فالتكلم ليس مبدأ الاتيان بالكلام منه بل للكلام نفسه بل معناه أن يتصل به الاثر الذي اعتبره  
 امتداد حقيقة أو فوهما كالبصرة للخروج والقرآن للسورة فاندفع ما قيل ان المعبر من المبدأ هو  
 الفاعل والمآذي والغاي لذلك الشيء أو جهة تلبس بها ولا يصح شي منها هنا على أن كون مثل القرآن  
 مبدأ مآذيا للاتيان بالسورة ليس بأبعد من كون مثل العبد مبدأ أفعليه وقد قيل على هذا انه فرق  
 بين كون المآذي به عرضاً مقتضياً للمحل وبين أن يكون جوهره لا يقتضيه فانه يجوز أن يقال أثبت  
 من البصرة بكتاب ولا يجوز أن يثبت من البصرة بكلام وبسلام على الحقيقة بل ينبغي أن يقال أثبت من  
 أهل البصرة فلا يقاس بمبدئية القرآن للاتيان بسورة على مبدئية البصرة للخروج لاستدعاء مبدئية  
 القرآن للاتيان بسورة منه أن يكون القرآن متصفا بالاتيان بسورة منه بخلاف الخروج من البصرة  
 فانه لا يستدعي أن تكون البصرة متصفة بالخروج وكأن البصرة لا يجوز أن تكون مبدأ للاتيان  
 بالكلام كذلك لا يجوز أن يكون القرآن مبدأ للاتيان بالسورة الذي هو التكلم بها فخاله من أن  
 المبدأ الذي تقتضيه من الابتدائية هو الفاعل ليس على إطلاقه بل هو على تقدير أن يكون المآذي به عرضاً  
 كالكلام فانصاف المبدئية لازم كما يلزم ذلك اذا رجح الضمير للعبد وليس بشي كما لا يخفى الثاني أنه  
 اذا كان الضمير لما ومن صلة فأثوا والمعنى فأثوا من منزل مثله بسورة فمآذ ذلك المنزل لهذا هو المطلوب  
 لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا والمقصود خلافه كما نطق به الآتي الاخر وفيه أن إضافة  
 المثل الى المنزل لا تقتضي أن يعتبره موصوفه منزلاً ألا ترى أنه في الوصفية ليس المعنى بسورة من منزل مثل  
 القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تهيؤهم عن أن يأثوا من عند أنفسهم بكلام من  
 مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه غيرين ولا ميين الثالث أنها اذا كانت صلة فأثوا فالمعنى اتوا من عند

أي بسورة كائنة من هو على حاله عليه الصلاة  
 والسلام من كونه بشراً أتيا لم يقرأ الكتب  
 ولم تعلم العلوم أو صلة فأثوا والضمير للعبد  
 صلى الله عليه وسلم والرد في المنزل وجه



المثل كافي اتقوا من زيد بكتاب أي من عنده ولا يصح اتقوا من عنده مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهو  
 بين الفساد واعتراض على الوجه الأول الذي ارتضوه بعض الفضلاء المتأخرين بأن قوله أنه يقتضي  
 وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشئ يفهم منه أنه اعتبر مثل القرآن كلاً إذا أجزأه وأرجع  
 التمجيز إلى الاتيان بجزء منه ولهذا مثل بقوله أنت من مثل الحاسة بيت فإن مثل الحاسة كتاب أمر  
 بالاتيان بيت منه على سبيل التمجيز وإذا كان كذلك فلا شك أن الذوق يحكم بأن تعلق من مثله بالاتيان  
 يقتضي وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى بشئ منه وأما إذا جعله مثل القرآن كلياً يصدق على كله  
 وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلم أن الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع  
 العجز إلى أن يؤتى منه بشئ بل الذوق يقتضي أن لا يكون لهذا الكلي فرد غير القرآن والامر راجع إلى  
 الاتيان بفرد آخر من هذا الكلام على سبيل التمجيز ومثله كثير في المحاورات كن عنده باقوتة غنية  
 لا يوجد مثله يقول في مقام التصانيف من يأتي من مثل هذه الباقوتة باقوتة أخرى يفهم منه أنه  
 يدعى أنه لا يوجد فرد آخر من هذا النوع فظهر من هذا أنه لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فأقول أن يكون  
 مثل القرآن موجوداً فلا محذور ومثال بيت الحاسة غير مطابق للفرض لأن الحاسة مجموع كتاب  
 فلا بد أن يكون مثله كتاباً آخر فلا يلزم المحذور وأما القرآن فهو كلي صادق على كله وأبعاضه إلى حد  
 لا يزول عنه البلاغة القرآنية فالفرض منه المفهوم الكلي وهو نوع من الكلام البليغ فرد القرآن  
 وقد أمر بالاتيان بفرد آخر من نوعه بلا محذور وقد تبين هذا القائل عما ذكره وأفرد برسالة زيف  
 ما فيها بعض أهل عصره وقد قيل على هذا الجواب أيضاً أن قوله أن تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود  
 المثل الخ فيه أنه انما يمتثل لو لم يكن المثل فرضاً وهو ممنوع ألا ترى إلى قول الزمخشري أنه لا قصد إلى  
 مثل ونظير هناك وأجيب بأن الذوق شاهد عليه وقوله لا يتق اقتضاه وجود المثل المحقق بل يتق القصد  
 إلى مثل محقق وقريب منه ما قيل من أنه لم لا يتق وجود المثل في زعمهم كما يتقنى على تقدير كون من  
 للتبعض وقيل إن بناء الامر على الجساراة معهم كما أوجب حسب حسابهم كقولهم لو نشاء اقلنا مثل هذا  
 بأباه ما قرر من أنه عبر عن اعتقادهم وانكارهم بالرب إشارة إلى أنه غاية ما يمكن ولذا انكر وصدر بكلمة  
 الشك فانه مبنى على غير تسليمه ولو جرد لا وهو غير وارد لأن بناء جملة على اعتبار وأخرى على آخر تكثيراً  
 للمزايا غير منكر وعندى أن هذا الجواب وإن ارتضاء كثير منهم ليس بسديد لأن الامر تمجيزي عندهم  
 وذكر المثل لا المثل له أدخل في التمجيز وأقوى كذا ذكر الزمخشري في قوله تعالى في هذه السورة  
 فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به حيث قال أنه من باب التبكيت لأن دين الحق واحد لا مثل له وبتبعه المصنف  
 رحمه الله فلنجعل ما نحن فيه كذلك (ثم انه نسخ لي هنا) أن المراد التعدي وتجزيل بلغاء العرب المرتابين فيه  
 عن الاتيان بما يضاهاه يقتضي المقام أن يقال لهم معاشر فصحاء العرب المرتابين في أن القرآن من عند  
 الله اتقوا فقد أقرر سورة من كلام البشر محلا بطراز الابهام ونظمه وما ذكر يدل على هذا إذا كان  
 من مثله صفة لسورة سواء كان الضمير لها أو لا بعد لأن معناها اتقوا سورة تتماثل في البلاغة كائنة  
 من كلام أحد مثل هذا العبد في البشرية فهو مجزول للبشر عن الاتيان بمثله أو اتقوا سورة من كلام  
 هو مثل هذا المنزل ومثل الشئ غيره فهو من كلام البشر أيضاً فاذا تعلق بأقوال ورجع الضمير للعبد فعناه  
 أيضاً اتقوا من مثل هذا العبد في البشرية يتخذ سورة تتماثل في شيء ما ذكرناه من المصود ولو رجع على  
 هذا لما كان معناه اتقوا من مثل هذا المنزل بسورة ولا شك أن من فيه ليست يائنة لأنهم لا تكون لغوا  
 ولا تبعضية لأن المعنى ليس عليه فهي ابتدائية كما ذكره الشيخان والمبدأ ليس فاعلا بل ما ياتى به المثل  
 الذي السورة بعض منه لم يؤمر بالاتيان به فلا يخفى لو من أن يدعى وجوده أولاً والأول خلاف الواقع  
 واقتضاه على الفرض أو زعمهم تعسف لا حاجة إلى ارتكابه بلا مقتض والمثاني لا يليق مثله بالتزويل  
 لأن ما له بأن أتوا ببعض من شئ لا وجود له فهذا ما أشار إليه العلامة وأما القول بأن التخصيص

المذكور ليس بصريح وإنما أخذوه من مفهومه والمفهوم غير معتبر فهو اكتفاء لا تخصيص فبعد من  
السباق بمراحل (قوله لأنه المطابق لقوله الخ) أي يرجوع الضمير للمتل بوجوه منها أنه الموافق  
لنظائره من آيات التحدى لأن المماثلة فيها صفة للمأتى به فكذلك إذا جعل الظرف صفة للسورة  
والضمير للمتل ومن بيانية كما عرفت ومنها أن الكلام فيه لافى المنزل عليه فارتباط آخر الكلام بأقوله  
وترتب الجزاء على الشرط انما يحسن كل الحسن إذا كان الضمير للمتل فانه الذي سبق له الكلام وفرض  
فيه الارتباط قصد اذ ذكر القيد وقع بما ظاهرا صحيح عود الضمير في الجملة مع أنه لو عاد الضمير ترك  
التصريح بمماثلة السورة في البلاغة وهو عمدة التحدى وان فهم من السياق ومعونة المقام فقط  
ما قبل من انما انما ارجع الضمير الى العبد لا يفتك الكلام عن المنزل لأن المراد بالعبد العبد المنزل عليه  
وحاصله كون المنزل بحيث يهجز كل من طوبى بالاتبان بما يداني سورة من سورة من هو على حال من  
أنزل عليه ولا حاجة الى ما أجاب به من أنه أراد بالاتبان انفس كالكال الضمير فان الضمير المقدر في صلة  
الموصول راجع الى المنزل (قوله ولا تخاطبة الجمل الفقير الخ) ووجه الابطال ظاهرا فمما قرره المصنف  
لأن أمرهم بمجملتهم بأن يأتوا بشئ من مثل ما أتى به واحد من جنسهم أبلغ من أمرهم بأن يجحدوا واحدا  
بأنى بمنزل ما أتى به رجل آخر والجمل الفقير بمعنى الناس الكثير جدا من الفقر وهو السفر كأنهم يسترون  
وجه الارض لكثرتهم واستعمله المصنف مجرورا بالاضافة والمعروف في كلام العرب استعماله منصوبا  
على الحال يقولون جاؤا الجاه الفقير وجاء الفقير أى مجملتهم ومنه ما ياباه الادباء وبعده ونه لنهنا كما  
يناه في شرح الدرر وفيه لغات مذكورة في القاموس وقوله بنحو الخ إشارة الى أن المثلية ملحوظة فيه  
وان رجع الضمير للعبد وكونه من أبناء جلدته معناه من جنسهم ونوعهم في البلاغة وأصله أن كل نوع  
متشابه النية وظاهر البدن وهو المراد بالجلدة كما مر وقيل ان صفة المرء بمنزلة جلده في التلبس  
والتزوي وليس المقصود أنهم من قوم واحد بحسب النسب فانه لا دخل له في هذا المقام وفيه نظر (قوله  
ولانه مجزى في نفسه الخ) هذا رابع الوجوه في كلام المصنف بمعنى لو أرجع الضمير اليه أو هم أن اجمازه  
لكونه من أى لم يدرس ولا يكتب ولم يتعلم من غيره علما ومعرفة وقوله ولا تزد الخ أى ردا للضمير الى  
عبدنا يؤهم أنه يمكن صدوره من غيره من العلماء والشعراء وأهل الدراسة وليس بين هذا وما قبله كثير  
فرق فالظاهر اذ راجع فيه وعدتهما وجها واحدا لوجهها خامسا كما قبل فقوله ولا يلائمه الخ وجه آخر  
مستقل هو قعوده بعضهم وجها سادسا والامر فيه سهل (قوله ولا يلائمه قوله وادعوا شهداءكم الخ)  
ادعوا أمر من الدعاء وله معان ذكرها الراغب وهي النداء والتسمية في نحو دعوت ابني محمد والاستعانة  
كقوله تعالى اغمره تدعون والدعاء الى الشئ الخ على قصده وقيل انه فسر هنا بالاحضار والاستعانة  
والمصنف أشار بقوله استعينوا الى أن الثاني هو المختار عنده والظاهر أنه مجاز أو كتابة مبنية على النداء  
لأن الشخص انما ينادى للعضو وليستعان به وفي الأساس دعاء بالكتاب استحضره يدعون فيها ابنا كهيئة  
والتبادر منه اختصاصه بالمتعدي بالباء ويلائمه جهة بعد الالف وتبدل باء كثيرا أى يوافقه ويناسبه  
وأصله من لأم الصدع والشق في الاناء ونحوه إذا أصلحه ووجه عدم موافقة رجوع الضمير للعبد  
لما بعده كما قرره الشراح مما يحتاج الى فضل تأمل كما ذكره المدقق في الكشف لأن المراد أنه ان أراد دعاء  
الشهداء للاستعانة بهم في المعارضة اما حقيقة كما في الوجه الاخير من الوجوه الستة واما تم كما في  
الوجهين الاولين فلانه انما يلائم الامر بالاتبان بسورة من مثل القرآن لا الامر بالاتبان بسورة من  
واحد من أتى آذ لانه لا يستد ادب طائفة فيما هو فعل واحد فكيف ولو استعين بالشهداء في ذلك  
لم يكن المأتى به ما كان مطلوبا منهم وأما إذا أريد به دعاؤهم ليشهدوا بهم بأن ما يدعونونه حق كما في الوجوه  
الباقية فلأن اضافة الشهداء اليهم انما تقع موقعها إذا كان الاتيان بالمثل منهم لامن واحد والا كانوا  
شهداء له فحقهم أن يضافوا اليه وان كان للاضافة اليهم وجه صحة ورجوع الضمير لعبد يؤهم أن دعاءهم

لانه المطابق لقوله تعالى فأتوا بسورة مثله  
ولسا آيات التحدى ولأن الكلام فيه لافى  
المنزل عليه فحقه أن لا يفتك عنه لتسنى  
الترتيب والنظم ولأن مخاطبة الجمل الفقير  
بأن يأتوا بمنزل ما أتى به واحد من أبناء  
جلدتهم أبلغ من أن يقال لهم ليات  
ينحوا ما أتى به هذا آخر مثله ولانه مجزى  
في نفسه لا بالنسبة اليه لقوله سبحانه وتعالى  
قل ان اجتمع الانس والجن على أن يأتوا  
بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثل ولان رده الى  
عبدنا يؤهم امكان صدوره من لم يكن على  
صفته ولا يلائمه قوله تعالى (وادعوا  
شهداءكم من دون الله)

الشهادتين وهذا بآثار ذلك الواحد مثل له لأن ما أتى به مثل المنزل وهذا الإيهام محض بمناطة المعنى  
ونفاسته وترجيح رجوع الضمير للمنزل بهذه الوجوه يقتضي ترجيح كون الطرف صفة للسورة أيضا كما  
قوله السيد وقد أورد هنا مؤيد كثيرة لا طائل تحتها كما قيل من أن عدم الملامة بمنوعة بطوار أن يكون  
الأول ملابا للآيتين بسورة من مثل المنزل إليه والثاني طلبا له من الكل على سبيل الترتيب (قلت فيه بحث)  
لأنه قد أشير فيما سلف إلى أن المراد بالسورة المأق بها سورة تماثل نظام القرآن لأنه هو المتحدى به لا غيره  
سواء رجع الضمير إلى المنزل أو العبد أما في الأول فظاهر مسلم وأما في الثاني فلا لأنه معلوم من السياق  
وعنوان السورة فإطلاق به فيكون حينئذ قوله فأو بسورة من مثله في الوجه الثاني مشتمل على معنى  
الأول مع زيادة ذكر المأق منه ولا يخفى أن الأمر بالآيتين على كل حال واحد وان كان الجميع ظاهرا  
الأنه ليس المراد به آيات بذلك كل فرد فربما أتت إذا ارتابوا أو أتى بمنزله واحد منهم بين أظهرهم فكانهم  
أوابه أجمعون فيجز أن يكون قوله من مثل هذا العبد توسعا للدائرة كأنه قيل آيات واحد منكم  
كأنهم من كان بمقدار سورة ما وقوله وادعوا شهداءكم يعني احضروا بأجمعكم في وقت الآيتين ليتحقق  
بجز الجميع والوا لا تقتضي تزييفا على أن الوجوه يجوز توزيعها على الاحتياط وتعدية بالباء كقوله  
اتقوا يا خ لا يتبادر منه الفعل فهو مؤيد أيضا فتدبر (قوله فانه أمر الخ) أمر بصيغة المصدر  
مرفوع خبر لأن والباء متعلقة به وهو توطيل لعدم الملامة على غير الوجه كما جمعت آياتا وقوله يستعينوا  
بكل من ينصرهم ويعينهم تفسيره بجاصل معناه على كل الوجوه الآتية وقيل معناه ادعوا حاضر بكم  
ليعاونوكم على آيات من المنزل أو يشهدوا بكم أنكم قادرون على آياته والدعاء قيل معناه الحضور  
وقيل الاستعانة والمصنف اختار الثاني وقوله بكل من ينصرهم تعبير عن الشهداء بأي معنى كان لأنه  
جعل الدعاء بمعنى الاستعانة وهي انما تكون من الناصر ومعنى النصرة متحقق في الجميع وقد أشرنا  
سابقا إلى ما فيه فتذكر وجعل أبو البقاء رحمه الله ضمير مثله للانداد وتذكر كنه كنه كنه الانعام ولكونه  
تكلفا محض الظاهر لم يلتفتوا إليه أصلا ثم إن المصنف رحمه الله ترك قوله في الكشف في تفسير قوله من  
مثله ولا قصد إلى مثل ونظير هنالك ولكنه نحو قول التبعه تبرى للبحاج وقد قال له لا حملك على الادهم  
مثل الأمير على الادهم والاشهب أراد من كان على صفة الأمير من السلطان والقدرة وبسطة اليد  
ولم يقصد أحدا يجعله مثلا للبحاج لأنه مع ما فيه من الخفاء وعدم المساس له هنا ليس تحتها فائدة كما يعلم  
من شروح الكشف (قوله والشهداء أجمع شهداء الخ) الشهداء والشهادة الحضور والمشاركة وهي  
تطابق على التحقق بالبصر أو البصيرة وقد يقال لجزد الحضور فهو ما شهدناه له أي ما حضرناه  
فالشهيد كالتشاهد بمعنى الحاضر أو الغائب بالشهادة وهي قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصر أو بصيرة  
من شهدكم ولم يتعين فيها لفظ الشهادة شرعا عند بعضهم وفي المصباح أنه تعبدى والقول بأنها الخبر  
القاطع بناء على ما اشتهر عند الحنفية من تعريفها بأنها أخبار يثق للغير على آخر وقد سالفهم فيه الشافعية  
فقالوا إنها انشاء يتضمن الأخبار بالمشهود به لا أخبار وعزوا الثاني لابي حنيفة وأنكره السروبي  
وقال لا نعرفه وانما هي انشاء عندنا أيضا ولك أن تقول لا خلاف بينهم ما عند التحقيق وإطلاق الشهيد  
والشاهد على الناصر والمعنى مصرح به في اللغة وكذا على الامام وبه فسر قوله ونزعنا من كل أمم شهيدا  
لأن الشهادة تكون بمعنى الحكم كما ذكره الراغب وبه فسر قوله تعالى شهد الله أنه لا إله الا هو والامام  
كل مقتدى بأقواله وأفعاله وتخصيصه بامام الصلاة طارئا في عرف الشرع وبالسلطان في عرف العام  
وقال الراغب الشهيد كل من يعتد بحضوره في الحل والعقد ولذا سميوا وغيره مخلفا كما قال الشاعر

مخلفون وبعض الناس أمرهم • وهم مغيبون في عيائهم ما شعروا

ومن لم يتنظرن هذا قال يحيى الشهيد يعني الامام في اللغة يحمل نظرا لأنه لم يذكر في القاموس مع كال  
احاطة وأعجب منه أنه افتري على صاحب القاموس فانه قال الشاهد من أسماء النبي صلى الله عليه

فانه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم  
ويعينهم والشهداء أجمع شهداء يعني  
الناصر أو القائم بالشهادة أو الناصر أو  
الامام

قوله وتعدية بالباء الخ كذا في التسخيف  
خفاء اه

وسلم واللسان والملاخ والشاهد والشهيد لا فرق بينهما من له بصيرة ولعدم اشتراك هذا كغيره بينه  
 المصنف رحمه الله بقوله وكأنه الخ وليس هذا مخصوصا به بل غاية في الناصر والتوادي بالنون  
 والذال المهملة جمع ناد وهو كالأندى المجلس الفاص أي الممتلئ بأهله والابرام فصل القضاء على وجه  
 الاحكام وأصله قتل الجبل قتلا قويا وقال الراغب المبرم الذي يلج ويشتد في الامر تشبيها به جمع الجبل  
 وفي كلام العوام الابرام يحصل المرام (قوله اذا التركيب الحضور الخ) الحضور مصدر كالحضر  
 المعانية حقيقة أو حكما وهذا تعديل لقوله كأنه أو ليكون الشهيد بالمعاني السالفة والحضور بالذات  
 والشخص ظاهر كما يقال شهدت كذا اذا كنت عنده وبالصور هو العلم لانه حصول الصورة أو الصورة  
 الحاصلة عند العقل أو في العقل وهذا كما في قوله لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون أي تعلمون والشهيد  
 فعيل بمعنى فاعل لانه حاضر ما كان يرجوه في حياته من السعادة الابدية أو بمعنى مفعول لان الحور العين  
 تحضره أو الملائكة تكثر بجماله وتبشيرا بالرضوان كما قال تعالى تنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا  
 تحزنوا والمعروف فيه أنه من قتل في حرب الكفار وكانت مقامته اعلاء لكلمة الله وهو شهيد الدنيا  
 والآخرة فان لم يقاتل لوجه الله وقتل فهو شهيد الدنيا وأما شهيد الآخرة فهو الغريق والمبطون ونحوه  
 مما ورد في الحديث وتسميته شهيدا لان له أجره عند الله كما فعل في كتب الحديث وقوله ومنه الخ من  
 تعضية أي مما أخذ من هذه المادة للدلالة على هذا المعنى وقيل انه اسمية أي لاجل أن هذا  
 التركيب الحضور ذاتا أو تصورا قبل الخ لانه حضر ما يرجوه من النعيم فهو من الحضور بمعنى التصور  
 أو الملائكة عنده حضور فهو بمعنى مفعول من الحضور الذاتي (قوله ومعنى دون أدنى الخ) دون  
 يكون ظرف مكان في الامكنة المتفاوتة والمتقاربة كعند الأتة بني عن دقوا واشخطا ولذا قيل انه مقلوب  
 عن الدنو كما ذكره الراغب ولا يخرج عن الظرفية الا نادرا كقوله

ألم تريا أني جيت حقيقتي • وبشرت حدث الموت والموت دونها

برفع دون والى ما ذكر من الدنو أشار المصنف رحمه الله بقوله أدنى مكان كما في الكشف وغيره  
 فيين دون والدنو مناسبة معنوية واشتقاق كبير من غير حاجة لادعاء القلب فيه بل لا يصح لاستوائهما  
 في التصرف وأدنى أفعل تفضيل بمعنى أقرب وأخر المصنف رحمه الله هنا قول الزمخشري ومنه الشيء  
 الدون وهو الذي الحقير لما سبأني ولم يتر كه كما فهم لان الدنو ليس مأخوذا من دون اذ كل منهما أصل  
 والدني مهموز وليس من تركيب دون بوجه من الوجود لانه غلة عما ذكر وعن أن الدني في كلام  
 الكشف كفتي معتل لا مهموز وأما دني المهموز كرى فمادة أخرى وهما مادتان مختلفتان اقلتا  
 كما في سائر كتب اللغة والذي غزه ما في شرح الكشف الشريفي وهو معترض أيضا (قوله ومنه  
 تدوين الكتب الخ) تبع فيه الزمخشري والذي حقق في كتب اللغة كما في كتاب المغرب أن التدوين  
 مأخوذ من الديوان وهو فارسي معرب الا أنه لما شاع قديما تلاعبوا به فصرقوه وقالوا دونه تدوين  
 والديوان بكسر الدال وفتحها الدقير ومحله ومنه ديوان الشعر وأصله أن كسرى أمر الكتاب أن يجتمعوا  
 في مكان للعباب فلما اجتمعوا اطلع عليهم فقرأى سرعة كتابتهم وحسابهم فقال ديوانه أي هؤلاء  
 يجانين أو شياطين على أنه جمع ديوان على قياس الفارسية ثم سمي به موضعهم ومنه ديوان الحق للمعشر فلما  
 استعمله العرب كثيرا أطلقوه بكلامهم ونصرت فوافيه كما هو دأبهم فقوله لانه ادنا ما الخ لا وجه له الا سكت  
 وقد نبه على هذا في بعض الحواشي (قوله ودونك الخ) إشارة إلى أن أصله خذ من دونك وقال الرضي  
 دونك بمعنى خذ وأصله دونك زيد برفع ما بعده على الابتداء فاقصر من الجملة على الطرف وكثر استعماله  
 فصار اسم فعل بمعنى خذ وعمل عمله وقوله من أدنى مكان أي أصله خذ من أدنى مكان وأقربه ثم عم لكل  
 أخذ كما صرح به النحاة فلا منافاة بينهما وقوله ثم استعمل للترتيب الخ الضمير راجع لدون في أول كلامه  
 لا لما قبله وفي الكشف ومعنى دون أدنى مكان من الشيء ومنه الشيء الدون وهو الذي الحقير ثم قال يقال

وكانه معنى به لانه يحضر النوادي وتبعم  
 بمحضه الامور اذا التركيب الحضور اما  
 بالذات أو بالتصور ومنه قيل للمقتول  
 في سبيل الله شهيد لانه حضر ما كان يرجوه  
 أو الملائكة حضوره ومعنى دون أدنى  
 مكان من الشيء ومنه تدوين الكتب لانه  
 ادناه البعض من البعض ودونك هذا أي  
 خذ من أدنى مكان منك ثم استعمل للترتيب  
 فقبل زيد دون عمرو أي في الشرف ومنه  
 الشيء الدون ثم اتسع فيه فاستعمل في كل  
 تجاوز حد الى حد وتخطى أمرا الى آخر

قوله بل لا يصح لاستوائهما في التصرف كذا  
 في التسمي التي بأيدينا وفي التعليل بالاستواء  
 شيء والظاهر لعدم استوائهما وكذا عبارة زاده  
 وليس أحدهما مقابلا للآخر لاستوائهما  
 في التصرف وهو وجوب أن يكون كل واحد  
 منهما لغة أصلية اه وتعاليل المنى لا المنى  
 بعيد تأمل اهم معصمه

هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ودونك هذا أصله خذ من دونك أي من أدنى مكان منك  
فاختصر واستعملت تفاوت في الاحوال والرتب فقبل زيد دون عمرو في الشرف والعلم ومنه قول من  
قال لعدوه وقدرا أم بالثناء عليه أم نادون هذا وفوق ما في نفسك واتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز  
حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم قال قدس سره قوله ويقال الخ بيان لاستعمال دون بمعنى أدنى  
مكان على حقه الأصلية وقبل هو إشارة إلى استعماله في الخطاط محسوس لا يكون في ظرف كقصر  
القائمة فهذا أول توسع فيه ثم استعماله لتفاوت في المراتب المعنوية تشبيها بالمراتب الحسية وشاع استعماله  
فيها أكثر من استعماله في الأصل ثم اتسع في هذا المستعار فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد ولو بدون  
تفاوت والخطاط وهو في هذا المعنى مجاز في المرتبة الثانية على ما وجهناه وفي المرتبة الثالثة على هذا  
القول وبالجملة هو بهذا المعنى قريب من أن يكون بمعنى غير كأنه أداة استثناء انتهى وهذا زبدة  
ما في الكشف وشروحه ولا فرق بينه وبين كلام المصنف رحمه الله في التفسير بسبب في اللفظ دون المعنى  
وقول الشريف وشاع استعماله الخ إشارة إلى أن الجاهل المشهور ينزل منزلة الحقيقة حتى يبنى عليه تجاوز  
آخر مرتبة أو مراتب كما تفرده أهل المعاني والاستعارة هنا يجوز أن تكون اصطلاحية ولغوية على أنه  
مجاز مرسل ثم أنه في الكشف قدم ذكر الدون بمعنى الذي والخصيس على التجوز فيه والمصنف رحمه  
الله أخره وجهه مما استعمل للرتب فترجم بعضهم أنه رخصني لما في الكشف ولم يقنع به حتى قال إذا  
تأملت تبين لك أن مراد المصنف في هذا المقام الإشارة إلى أن ما في الكشف خبط وخلط في  
تقريره ولم يدرك أن الذي خبط ابن أخت حالته لأن العلامة قدّمه لأن النحاة وأهل اللغة قالوا إن دون  
إذا كان نظير فالاستعارة لا تفرق حتى أبطلوا قول الأخفش إن دون في قوله تعالى ومنادون ذلك  
مبتدأ بأنه يخرج للتزبدل على ما هو مرجوح وهو غير لائق وعلى الظرفية لا تدخله آل ومعناه حينئذ  
أدنى مكان وإذا كان بمعنى خسيس لم يستعمل قط ظرفا ويعترف باللام ويقطع عن الإضافة كما في قوله  
إذا ما علا المرء رام العلاء • ويقنع بالدون من كان دوناً

قالوا ليس لهذا فعل وقيل أنه يقال دان يدون منه • وما ذكر علم أن ما في القاموس من أنه يقال هذا  
رجل من دون ولا يقال دون مخالف للنقل والسمع وأن من اعترض به لم يصب وكلامهم صريح في أنه  
حقيقة في هذا المعنى كما في الصحاح والاساس فذكره معه لا شرا كه ما في المادة وتناسبهما في المعنى لأنه  
من مجازاته والمصنف رحمه الله لما رآه مناسبا لتفاوت الرتب جعله منه فيحتاج حينئذ إلى أن يقال أنه  
لما كثر استعماله صار حقيقة عرفية فيه فألحق بأسماء الاجناس في تشكيده وتعريفه • (تنبيه) • وقع  
في الكشف في بعض المواضع تفسير دون بقوله فضلا ولم يتعرضوا له وفي كتاب الموازنة لأبي الحسين  
الآمدي في شرح قول أبي تمام

الود للقريب ولكن عرفه • للابعد الاوطان دون الاقرب

هذا ما خطي فيه وقد قيل أنه أراد بقوله دون الاقرب فضلا عن الاقرب أي فكيف الاقرب وهذا  
وان كان مذهب الناس حيث يقولون أرضي بالقليل دون الكثير وأقنع بقرص من شعير دون  
ماسواه وهو صحيح معروف قلت هذا فاسد لأن معنى دون في اللغة التفسير عن الغاية وأما ما نأولوه فهو  
معنى به وموضوعها دوع ودون لا تتضمن هذا المعنى ولا تؤدبه انتهى (قوله أي لا يتجاوز والـ) تفسير  
للا يتجاوز تبين منه أن دون دالة على تخطى حكم وهو ولاية المؤمنين إلى أسر وهو ولاية الكافرين وقد قيل  
ان يتجاوزا لله ويتجاوز المؤمن المراد به غير الله وغير المؤمنين لكن لما كان في ذلك تجاوزا عما هما أضعف  
اليه عبر عايلزم عنه تسامحا وولاية بفتح الواو وكسر هاء المعنى الموالاة والمصادقة وقابل من في النظام  
بالي إشارة إلى أنها ابتدائية كما سيأتي ثمه واصبة بصيغة التصغير كما هو معروف هو أمية بن أبي الصلت  
الشاعر الجاهلي المشهور أحد من وحد الله تعالى في زمن الفترة وترك الشرك وهذا ابتداء شعره وهو

قال سبحانه وتعالى لا يتخذ المؤمنون  
الكافرين أولياء من دون المؤمنين أي  
لا يتجاوز ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين  
وقال أمية  
بأنفس مالان دون الله من وافي

قوله ولكن عرفه هو كذلك في جميع النسخ  
التي بأيدينا وفي الدواوين ولكن عفو اه  
معجزة

بأنفس مالت دون الله من وافي • وما للسمع نبات الدهر من راق  
وهو شاهد على كون دون تدل على تحطى حكم لاخر ومعناه مالت ان تجاوزت عن الله وحفظه من وافي  
أى حافظ بيق ما يضر لتؤنبات الدهر مصائبه التي تحدث فيه كأنه يلدّها كما قبل  
اللبلة حبلى لست تدري ما تلد • وهي استعارة رائعة شائعة كما قلت  
نبات الزمان مصيباته • وفيها الكريم شديد النبات  
وكفانها مثل دفن لها • ودفن النبات من المكرمات

وقد شبهها بعد التشبيه بالنبات بالحيات على طريق الاستعارة المكنية وأثبت لها السمع تخيلاً وكذا  
الرقبة على نهج قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وهي في الذروة العليا من البلاغة وأشار  
المصنف رحمه الله بقوله غير إلى أنها قريبة من أدوات الاستثناء كما ستره وقد مرّت الإشارة إليه أيضاً  
(قوله ومن متعلقة بادعوا الخ) قد ذكر الشيطان في تعلق من دون الله ستة أوجه ثلاثة على تعلق من  
بالشهداء وثلاثة على تعلقها بادعوا وهي خمسة معنى كما سيأتي وقد اختلفا في ترتيبها فقدم الزمخشري  
تعلقه بالشهداء لتبادره بقرينه وقيل لما فيه من إبقاء الشهادة على معناها الحقيقي وآخر ثالث الأول  
لجواز التعلق فيه بادعوا فربط بما بعده وما قبله ويقع في محزه وهذا أيضاً دار على معنى الشهيد من  
كونه بمعنى الحاضر والمعين والناصر أو من يؤذى الشهادة كما مرّ وسيتبين لك كل في محله والمصنف رحمه  
الله عكس ترتيب الكشف رعاية لتقديم ما هو أقرب وأقوى عنده بحسب المعنى والنبات لك هذه الوجوه  
أولاً مراعى لترتيب الكشف ثم تنزل كلام المصنف عليه فتقول أنهم قالوا إن الأمر على الوجهين  
الأولين لتسليم على الثالث والرابع للاستدراج وعلى الأخيرين للتبكي والتعجيز والتطرف على الثاني  
لغومعه ولشهداء كم لأنه يكفه راحة الفعل وعلى البواقي هو مستقر حال فعلى أول ثلاثة التعلق  
بالشهداء ومعناه ادعوا الذين اتخذتم آلهة من دون الله وزعم أنهم يشهدون لكم يوم القيامة بأنكم  
على الحق وعلى الثاني ادعوا الذين يشهدون لكم بين يدي الله ودون بعضي قدّم كما في بيت الاعشى  
وفي أمرهم بالاستظهار بالجناد في معارضة المهزّنهم إلى الغاية وعبر عن الأصنام بالشهداء أمر شجاع  
للتهمّين بكبر معقدهم في نفعها لهم بالشهادة أي هؤلاء عدتكم ولا ذك فادعوا هذه العظيمة النازلة  
بكم وادعوا بعضي أحضر واسكنية أو مجاز عن الاستظهار والاستعانة قبل والمعنى استظهِروا  
في معارضة القرآن وادعوا أصنامكم الذين تزعمون أنهم يشهدون يوم القيامة لا الله أو بين يدي الله  
أنكم على الحق وقال قدس سره دون على الأول بعضي التجاوز ظرف مسة تزال محاد عليه الشهداء  
أي الذين اتخذوهم آلهة تجاوزين الله في اتخاذها كذلك وزعم أنهم شهداء لكم يوم القيامة ومن  
استدابة وما قبل من أن المعنى ادعوا أصنامكم الخ بين الفساد بعض ما في شرح الهدى مما سمعته آنفاً  
فأد وقد توره الحفيد بأن قوله لا الله في أكثر النسخ منصوب فهو معطوف على أصنامكم وهو مفعول  
ادعوا فيلزمه تعلق من دون بادعوا والمذهب خلافة ولذا قبل الصواب رفعة عطفاً على فاعل يشهدون  
بغير تأكيد للفاصل أي يشهدون كائنين في تجاوز الله ومن بعض في والسكان في التجاوز فاعل بعضي  
تجاوزين الله في حق الشهادة أي متباعدين عنه في صفته وهو بحسب المعنى استثناء منقطع من فاعل  
يشهدون وهو ضمير الأصنام ولأن تقول أنه على نصب معطوف على اسم أن فاعل أي أنهم يشهدون  
منفردين عن الله إذ المراد بالتعلق التعلق المعنوي لا الصناعي كما مرّ (يق) أنه قبل أن الله يشهد أيضاً  
كالأصنام في زعمهم كما مرّ جوابه والذي في الكشف في تفسير الآية لا يفهم منها أصلاً لأن من دون  
الله متعلق بالشهداء لا بما ذكره في تأويله والجواب عن الأول أنه اعتبر مع الله قيد القرد لا مطلقاً أو يقال  
أنهم وإن استشهدوا الله فهو لا يشهد لهم وما في الكشف بيان لما صدق عليه من الأصنام ومن دون  
الله من كلام القائل لامن النظم ومثل الوجوه المتعلقة بالشهداء ما أشار إليه الزمخشري (١) بقوله  
ادعوا شهداء كم من دون الله أي من دون أوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم أنتم عثملة على

أي إذا تجاوزت وقاية الله فلا يقبل غير  
ومن متعلقة بادعوا

(١) قوله ما أشار إليه الزمخشري بقوله  
ادعوا شهداء كم الخ الذي في الكشف  
أو ادعوا شهداء كم من دون الله أي من دون  
أوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم أنكم  
أنتم عثملة وهذا من المسألة وإرثاء العنان  
والأشعار بأن شهداءهم وهم مداره القوم  
الذين هم وجوه المشاهد وفرسان المقاتلة  
والمناقلة تأتي عليهم الطباع وتجميع بهم  
الإنسانية والانفوسة أن يرضوا لانفسهم  
الشهادة بصحة القاسد اليقين عندهم فساد  
واستقامة الحال الجلي في عقولهم حالته اه  
قد تفرق بالمعنى وكذا يقال فيما نقله عن  
الحفيد آخر القولة اه معصية

ارشاد العنان والايحاء الى أن شهداءهم وهم ما هم تأبى بهم الاثمة وتجمع بهم الجبهة عن الشهادة بما هو بين  
 الفساد لظهور بطلانه أى ادعوا رؤساءكم يشهدون أنكم أتيتكم بمثل القرآن متجاوزين أولياء الله  
 المؤمنين فانهم لا يشهدون فمن دون الله حال من فاعل الشهادة وعلى الاستثناء هو منفصل كما مر وقدّر  
 المضاف على هذا للمقابلة فإن أولياء الله في مقابلة أولياء الاصنام وهو استدراج لغاية التبيكيت أى تركا  
 الزامكم بشهادة الحق الى شهدائكم المعروفين بالذب عنكم فانهم لا يشهدون لكم أيضا لأن ظهور أمر  
 الاجتزاء بأبي اخفاءه والطرف مستنقز ومن ابتدائية وعلى ما مر من كون دون بمعنى قدام هو مستعار  
 من معناه الحقيقي وهو أدنى مكان فقالوا من قبله تبعضية كما سيجي في سورة الاعراف قال الفاضل  
 المحقق في شرحه هنا كلمة من الداخلة على دون انما هي بمعنى في كافي سائر الظروف غير المتصرفه وهى التى  
 لا تكون الانصوبة على الظرفية أو مجرورة عن خاصة وقد يقال انها اذا تعلقت بادعوا تكون لا ابتداء  
 الغاية لأن الدعاء ابتدئ من دون الله واذا تعلقت بالشهادة على معنى يشهدون بين يدي الله فالتبعيض كما  
 سيجي في تفسير قوله تعالى من بين أيديهم ومن خلفهم أن قولهم جلس بين يديه وخلفه على معنى في لانه  
 ظرف ومن بين يديه ومن خلفه للتبعيض لأن الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئته من الليل أى  
 في بعض الليل وظاهر كلام الدماميني في شرح التسهيل أنها زائدة وهو مذهب ابن مالك والجمهور على  
 أنها لا ابتداء الغاية ولم ينقل عن النجاة التبعيض والظرفية فصياد كره نظر وأما على الثلاثة الأخر التى  
 تعلق فيها بادعوا فأولها على أن المعنى تجاوزوا المؤمنين وادعوا رؤساءكم لا يشهدوا لكم أنكم أتيتكم عنده  
 وهم لا يشهدون وهذا هو الثالث الذى أشار اليه في الكشف بقوله ويجوز تعلقه بالدعاء في هذا  
 الوجه الأخير ولا يجوز تعلق من دون الله بادعوا في الوجهين الأولين بمعنى لا تدعوا الله وادعوا  
 أصنامكم أو ادعوا بين يدي الله أصنامكم للاستظهار بهم في المعارضة أما على الثاني فلأن الدعاء  
 للاستظهار وانما هو في الدنيا لا بين يدي الله في القيامة وأما على الأول فقليل لانهم فوهوا أنهم لودعوا  
 الله لا عانهم فيصل غرضهم من المعارضة وهذا منقوض بالوجه السادس وقبل لأن إخراج الله عن  
 حكم الدعاء انما يصح اذا فسر الشهداء بما يتناوله كالحاضرين وأما اذا قيل ادعوا شهداءكم من دون  
 الله وأريد بالشهداء الاصنام فلا بد من دخول حيثنذا لآ ترى أنك اذا قلت ادعوا من دون زيد العلماء  
 لم يصح الا اذا كان زيد من العلماء وهذا منقوض بالوجه الثالث حيث أريد بالشهداء أشرفهم  
 ورؤسائهم الذين لا يدخل فيهم أولياء الله كذا في شرح الفاضل وقال قدس سره انما لم يجوز تعلقه  
 بالدعاء في الأولين لفساد المعنى فان دعاء الاصنام لا يكون الاتهما ولو قيل ادعوا الاصنام ولا تدعوا  
 الله ولا تستظهروا به فانه القادر عليه انقلب التهمك امضا اذا دخل لإخراج الله عن الدعاء في التهمك  
 وكذا المعنى لأن يقال ادعوا بين يدي الله في القيامة للاستظهار بها في المعارضة التى في الدنيا ولم يجوز  
 في التعلق بالشهادة كون الشهيد بمعنى الحاضر لانه لا معنى لادعوا من يحضركم بين يدي الله ولانه تعالى  
 والمؤمنين حاضرون فلا يصح إخراجهم عن حكم الحضور وثانيها على أن المعنى ادعوا شهداءكم من الناس  
 وصحوا دعواكم متجاوزين الله في الدعاء غير مقتصرين على قولكم الله يشهد أن مدعانا حق كما يقوله العاجز  
 عن اليقظة فالامر لبيان انقطاعهم وأنهم لا متشبث لهم وهو حال من فاعل ادعوا وان اعتبر الاستثناء  
 فهو منقطع وثالثها على أن المعنى ادعوا كل من يحضركم سوى الله القادر فالاستثناء متصل وهذا آخر  
 الستة وهو أرجحها وهو كقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الخ والامر للتجيز والارشاد (أقول)  
 هذا زبدة ما في سبل الأفكار من مصاد أو ابد الاقطار وفيه بحث من وجوه الأول أن الشرف ادعى  
 أن ما قاله التفاتاني بين الفساد ولا وجه له كما مر سواء رفع الله أو نصب على أنه لو عطف على الاصنام  
 أيضا لافاد فيه لما سمعته من أن التعلق معنى وما عطف على الاصنام الشاهدة بلا النافية هو غير

شاهد فيقول المعنى الى تقييد الشهادة بغير اية وأي فساد فيه ولو جعلت لاجبى غير صحيح أيضا الثاني  
 أن قول المصنف ان الاصنام بزعمهم تشهد أيضا لوجهه لأن ما ذكرتمكم بهم ولذا أخرج الله من  
 شهدائهم لا لانهم لا يزعمونه بل لانه لا ماس له بالمقام وقوله ان ما في الكشف لا يناسب الا به ليس  
 بشئ وانما خفي عليه لانه فسر الشهادة بما اتخذوه آلهة من دون الله وليس في اللفظ ما يدل عليه فورد  
 عليه ما فهمه حتى احتاج في دفعه لما تكلفه ووجهه أنهم انما عبدوا الآلهة لانها تقر بهم وتقر بهم  
 الى الله انما يكون في الآخرة اما بتركيبهم عنده وهو عين شهادة أنهم على الحق أو رجاء العفو عنهم وهم  
 لا يعترفون بأنهم عصاة فلزم من عبادة آلهتهم التقريب ومن التقريب التركيبة فهذا تفسيره بل لازم  
 معناه وبين ان تعلق الجارية باعتبار قوله تشهد الخ جملة مفسرة للشهادة وهذا مما ينبغي التيقظ لانه  
 في غاية اللطف والدقة الثالث المراد بالشهادة على الثالث عصبتهم الحامون لحي ضلالهم لانهم من شأنهم  
 الشهادة لهم وترويح أباطيلهم فجعل ما بالقوة بمنزلة ما هو بالفعل وان كان ممثلا استدراجا وهو المراد  
 بارخاء العنان الرابع قوله قدس سره لفساد المعنى الخ رد لما قاله الشارح المحقق الآن قوله انه اذا قيل  
 لهم ادعوا الاصنام ولا تدعوا الله انقلب التكم امتحانا غير مسلم لانه أي تهكم وتحميق أقوى من أن  
 يقال لهم استعينوا بالجماد ولا تلتفتوا فتعرب العباد وهو ظلمات بعضها فوق بعض وقد أطلقنا الكلام  
 لأن أكثر ما قيل ليس فيه شفاء لا صدور وان كان هذا أيضا ثمة مصدور (قوله والمعنى وادعوا  
 الى المعارضة الخ) هذا آخر الوجوه في الكشف وهو أرجحها ولذا قدمه المصنف رحمه الله وهو  
 موافق معنى لقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتوا بمثله  
 ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وعلى هذا الشهادة اجمع شهد بمعنى حاضر وقوله أو رجوتهم الخ هو  
 الوجه الثاني والشاهد فيه معنى الناصر والمعين ومن المتعلقة بادعوا في ما ابتدائية واحضارهم  
 للاستعانة بهم في المعارضة بأن يشاركوهم في الاتيان بمثله على زعمهم وقال رجوتهم دون أعانكم لأن  
 اعانة شهدائهم انما هي بحسب رجائهم وزعمهم والامر للتبجيح والارشاد وهو المناسب لمقام التحدى فلذا  
 كان أرجح ومن دون الله بمعنى متجاوزين الله فهو بمعنى غير الاستثنائية كما مر تحقيقه وقوله من انكم  
 الخ بيان لقوله من حضركم أو رجوتهم وقيل انه على البدل وغير الله منصوب على الاستثناء  
 أو بدل من من الموصولة وعلى كل حال فهو متعلق بادعوا بمعنى وما قيل من أن ما ذكره المصنف رحمه الله  
 يدل على تعلق الجارية بالشهادة وهو مناف لمذاهب الا أن يقال انه بيان لمحصل المعنى غنى عن الرد ولم  
 يذكر المصنف رحمه الله الملك واقصر على قوله من انكم وجنكم متابعة لما صرح به في النظم كما سمعته  
 ولانه معصوم لا يفعل غير ما يؤمر فلا يتوهم منه ذلك حتى يصرح به فلا حاجة الى أن يقال المراد  
 بالجن كل مستور عن الحس فيدخل فيه الملك كما قيل والحق أنه مجزئ للملك أيضا كما صرح حوايه وأما  
 قول المصنف رحمه الله تعالى في نفسه برقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن لعلم له لم يذكر الملائكة  
 لأن اتيانهم بمثله لا يخرجهم عن كونه مجزئاً فقد رده في القرائد وسبأ في تفصيله ثمة (قوله فانه  
 لا يقدر على أن يأتي بمثله الا الله) على سبب مبين ليكون المعنى ما ذكرناهم وأعوانهم لا محالة عاجزون  
 عنه وضمير انه للشأن فتأمل (قوله أو وادعوا من دون الله شهداء الخ) هذا هو الوجه الثالث في كلام  
 المصنف رحمه الله وتعلقه بأمر ادعوا ومن فيه ابتدائية وقد مر بيان الغارف فيه والشاهد فيه معنى  
 معية الشهادة المعروفة والمعنى ادعوا من فصائلكم ورؤسائكم من يشهد لكم بأن ما أتيتكم به مما له  
 ولا تدعوا الله للشهادة بأن تقولوا الله شاهد وعالم بأنه مثله فانه علامة العجز والانقطاع عن اقامة البيئة  
 والمعنى ادعوا غير الله للشهادة لكن استشهدا غير الله بالمعنى الحقيقي واستشهدا به بقولهم الله شاهد  
 فدعوتهم للاستشهاد لا للاستظهار والمقصود بيان أنهم لم يبق لهم تشبث أصلا وضمير انه للشأن وبما  
 قرأناه عرفت أن ما قيل هنا من أنه لا يعد في هذا الاحتمال أيضا أن يكون من دون الله بتقدير من دون

والمعنى وادعوا الى المعارضة من حضركم  
 أو رجوتهم معونته من انكم وجنكم  
 وآلهنكم غير الله فانه لا يقدر على أن يأتي  
 بمثله الا الله سبحانه وتعالى أو وادعوا من  
 دون الله شهداء يشهدون لكم بأن ما أتيتكم به  
 مثله



أولياته لا وجه له هنا والمهوت المنهبر المدهوش لا تقطاعه واليدن العادة كاليدان وفي شرح ديوان المتنبى للواحدى الدين العادة ورواه الخوارزمي بكسر الدال الاولى كانه أراد أنه معزب دين وليس في كلامهم فعل بكسر الفاء انتهى (قوله أشهد انكم الذين اتخذتموه من دون الله أولياء أو آلهة الخ) هذا أول الوجوه في الكشف وهو الرابع هنا وشهد انكم بجرور في النسخ ولذا رمت همزة بصورة الياء فهو معطوف على ادعوا في قوله بادعوا يعني أن من متعلقة بشهد انكم وما بعده هو الخامس وهو ثاني الوجوه في الكشف وقد مر تحقيقه ما والفرق بينهما ما وحال الطرف فيه - ما فلا حاجة لاعادة هنا وتفسير الشهاد بالآلهة هنا وما عليه وتوجيهه والامر للاستظهار تهكما والعامل الشهادة انفسه أو مادل عليه واحلاق الشهاد على الآلهة لزعمهم أنهم شهداء وشفعاء لهم عند الله اذا اولهم واتخذوه آلهة دون الله وقد وقع في النسخ اختلاف هنا في أكثرها شهداء انكم الذين اتخذتموه بالجزيدون با وفي بعضها أي الذين اتخذتموهم بزيادة أي التفسيرية قيل وهو الصواب وعليه دون لتجاوز ظرف مستقر حاله مادل عليه شهداء وهو اتخذتموه وفي بعضها أو بشهاد انكم الذين الخ بالياء الجارة في أوله قيل وهو على الأول يحتمل عطفه على قوله شهداء يشهدون ويحتمل دون وتعلق من بادعوا على حاله والتفاوت باعتبار المشهود به وهو الماثلة في الأول وما زعموه مما ينفعهم يوم القيامة في الثاني ويحتمل أن يعطف على قوله ادعوا ويدل عليه النسخة الثانية غير أن تعلق من بشهد انكم باعتبار تضمنه معنى الاتخاذ وتقديره ففعوله أعني أولياء بعيد جدا اذا لو لم يلهذ التضمن السابق العلم بأنهم اتخذوا وما زعموا شهادته أولياء أو آلهة ولا ينبغي عليك أنه لا يكتفى في انتقال الذهن الى هذا المراد إلا أن المصنف رحمه الله نبع الكشف في هذا التوجيه (أقول) لا ينبغي ما فيه من العدول عن جادة الصواب أما ما تقدمناه من أن الصواب الاتيان بأي التفسيرية فسقوطه ظاهر لأن الذين على النسخة الأخرى عطف بيان مفسر لما قبله وهو غنى عن البيان وقوله انه متعلق بالاتخاذ تعسف تبين وجهه عما قصصناه عليك أولا في شرح كلام الزمخشري وبهذا الظهور لا سقوط ما بعده لا يتناهى على غير أساس فإل النسخ كلها الى معنى واحد كما لا ينبغي (قوله أو الذين يشهدون انكم الخ) قدم من بيانه ما ينبغي عن تحمل مؤنة التكرار وفيه وقوله من قول الاعشى الخ أي يكون من دون معنى قدام من قبيل ما اشتهر في كلام العرب كما في بيت الاعشى والاعشى شاعر معروف جاهلي وهو أفضل من العشا وهو نوع من ضعف البصر يمنع الرؤية ليلا واسمه ميمون بن قيس بن جندل وهو من بكر بن وائل أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومدحه بقصيدة لكن سبقت شقوته فلم يأت له وقتته مشهورة والبيت المذكور من قصيدته في ديوانه مدحهم بأرجل يلقب بالهاتق واسمه عبد الحليم ابن حنتم بن شداد وأولها

أرقت وما هذا السهاد المورق • وما بي من سقم وما بي معشوق  
(ومنها) فقد أقطع اليوم الطويل بفتية • مما سمع تسقى والخباء مروق  
ودنا بالطيب صفراء عندنا • لجس النداحي في يد الدرع مفتق  
وساق اذا شئتنا كبس بشعر • وصهباء زباد اذا ماترق روق  
ترك القذى من دونها وهي دونه • اذا ذاقها من ذاقها ينطق

وروى وهي فوقه وذواقها بدل دونه ومن ذاقها والقذى بفتح القاف والدال المجبة معشوق في قليل من تراب ونحوه يقع في العين أو الشراب ويرسب في الاناء والكأين والحقائق تفعل من المطلق وهو التدقيق والتصويت باللسان أو بعض شفته من لذتها وقد فسر بكل منها هنا وترك بضم التاء الفوقية من الرؤية البصرية وفيه ضمير مؤنث مستتر يعود للصهباء وهي الخمر في البيت الذي قبله كما سمعته آنفا وهكذا فسر في شرح ديوانه وما في شرح الزمخشري هنا بما علقه به من الشراح من أنه يصف الزجاجة

ولا تستشهدوا بآله فانه من دين المبهوت  
العاجز عن إقامة الحجج أو شهداءكم الذين  
اتخذتموه من دون الله أولياء أو آلهة  
وزعم أن ان شهداءكم يوم القيامة أو الذين  
يشهدون لكم بين يدي الله على زعمكم من  
قول الاعشى  
ترك القذى من دونها وهي دونه  
لعيونكم

قوله وقوله انه متعلق بالاتخاذ الذي تقدم  
وعليه دون للتجاوز ظرف مستقر حال عامله  
مادل عليه شهداء وهو اتخذتموه فهو نقل  
بالعنى اه معجزة

قوله واسمه عبد الحليم الخ في نسخ عبد الرحيم  
وفي التمام وس وكعظم أقرب عبد العزى  
ابن حنتم لأن حصانا غصه في خذه كالطاقة  
أو أصابه سهم فمكوى بجملته اه وفي  
العجاج والحق بكسر اللام اسم رجل من  
ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر  
الذي قال فيه الاعشى  
وبات على النار السدا والحقاق  
ولعل الصواب ما في التمام اه معجزة

بغاية الصفا وأنهم تزيين القدي قدامها والحال أنها قدام القدي والضمير في ذاتها باعتبار ما فيها على  
قياس قولك شربت كأسا والاول باعتبار نفسها حذوا فيه حذوا والكشف وهو تبع الانهري في قوله  
لا يريد أن هذا القدي وانما يريد أن يصف صفاء الزجاجة ويبالغ فيه وعليه ففيه تجوز واستخدام لطيف  
لكن يأباه أنه لم يسبق للزجاجة ذكر في هذا الشهر وانما الضمير فيها للصها بمعنى الخمر وهو وصف لها  
أيضا بغاية الرقة والصفا حتى كأن ما تحتها فوقها وما خلفها قدامها والتبكيث التفرغ والقلبة بالجهة  
وقريب منه ما قبل انه الاسكات والتهمك الاستهزاء وهو المراد وله معان أخر وهو في قول الجاسي  
سرى الليلة الظلماء لم يتهمك بمعنى لم يخطئ والتهمك في غير هذا التندم وقيل معنى لم يتهمك لم يميز عليهم  
والتهمك التكذب على ما فصل في شروح الجاسية وقد مر بيان ما هنا قد ذكر (قوله وقيل من دون الله الخ)  
بتقدير مضاف يقابل أولياء الاصنام كما يقابل الله أصنامهم والامر كما مر لا رخاء العنان والاستدراج  
الى غاية التبكيث أي تركنا الزامكم بشهادة لا يميلون لاحد الجانبين كما هو العادة واكتفينا بشهادة انكم  
المعروفين بما وتكتم من الفحشاء والرؤساء فان شهدوا لكم قبلنا شهادتهم مع أنهم لا يفعلون ما يشهد  
العقل بخلافه بل لوغ امر الاجماع الى حد لا يخفى فالشهادة بمعنى الرؤساء وهو ناظر لتفسيره بالامام  
والطرف حاله معلوم والوجه مستعار من الجارية للرؤساء والمنشاهد جمع مشهود وهو المجلس الذي  
يشهده الناس ويحضره الكبار قبل ولما لم تقم قرينة على هذا التقدير ولا ضرورة فيه ضعفه المصنف  
رحمه الله تعالى وقيل لانه يؤذن بعدم شمول التحدى لثلث الرؤساء وليس بشئ وقد قيل ان  
تخصيص التريض بهذا الوجه مع ظهور ضعف غيره من الوجوه لا وجه له وهذا الوجه مشترك  
بين التعلق بادعوا بالشهادة عند الزمخشري وبما قصصناه عرفت استيفاء المصنف لجميع الوجوه وان  
قبل انه ترك سادسها فتنبيه (قوله أنه من كلام البشر الخ) أي في أنه والجواب بطرد تقديره مع أن  
وأن كما لا يخفى أي ان كنتم صادقين في أنه من كلام البشر أوف أنكم تقدرون على معارضته فافعلوا  
أو فأتوا بمقدار أقصر سورة منه وهذا معنى قوله ان جواب ان الشرطية محذوف لدلالة ما قبله عليه  
وهو جواب الشرط الاول وليس الجواب المتقدم جوابا لهما ولا متنازعا فيه كما لا يخفى وذكر التنازع  
هنا لغو من القول فان قلت لم يذكر قياسا سبق ادعائهم أنه من كلام البشر بل ارتباهم وشكهم فيه  
والشك من قبيل التصور الذي لا يجري فيه صدق وكذب بلا شك والقول بأن المراد ان كنتم صادقين  
في احتمال كونه من كلام البشر لا يدفع السؤال لان الاحتمال شك مع ما فيه من التكلف وكذا ما قبل  
من أنهم كانوا منكربين لانه من كلام الله لكن نزل انكارهم منزلة الشك لانه لا مستند له فلا صدق بكلمة  
الشك وكذا القول بأنهم عالمون بأنه كلام الله لكنهم يظهرون الرب فقيل لهم ان كنتم صادقين  
في دعوى الرب فها هو اما يصلح الرب كاقصر سورة قلت المراد من النظم الكريم والله أعلم الترفي  
في الزام الحجة وتوضيح الحجة فالمعنى ان ارتبتم فأتوا بنظير ليزول ريبكم ويظهر لكم انكم أصبتم فيما خطر  
على بالكم وحينئذ فان صدقت مقالتكم في أنه من تزي فأتوا بظهورها ولا تخافوا فان قلت لم يقل فان ارتبتم  
وهو أظهر وأخصر قلت عدل عنه لا بلغيته بدلالته على تمكنهم وانعما سهم فيه وما قبل من أن تقدير  
الجواب كلام فخوى لا يرضاه أهل المعاني وقد جعلوا نحو قوله

كأنك كالليل الذي هو مدركي • وان قلت أن المتأني عنك واعم

من المساواة كلام واه وغفلة عن أن الممنوع تقدير جوابه ان الوصلية وهي لا تكون بدون واو  
ولأن الجواب بعينه فيما ذكر تقدم فلا يحتاج لجواب وما هنا ليس كذلك (قوله والصدق الاخبار  
المطابق) أي الصدق الواقع صفة للمتكلم وفي الصدق والكذب مطلقا لانه مذهب مشهورة كما بين  
في كتب المعاني وثبوت الواسطة بينهما وعدمها المبني على الخلاف ظاهر وأصحها أنه مطابقة الواقع  
وهو نفس الامر وقد يعبر عنه بالخارج وان كان قد يخص بالمحسوس والمراد بقوله الاخبار المطابق للمخبر

وفي أمرهم أن يستظروا بالجناد في معارضة  
القرآن العزيز غاية التبكيث والتهمك  
وقيل من دون الله أي من دون أوليائه  
يعني فعفاء العرب ووجوه المشاهد يشهدوا  
لكم أنما أنتم به مثله فان العاقل لا يرضى لنفسه  
أن يشهد بعبث ما انضح فساد به وبان اختلافه  
(ان كنتم صادقين) أنه من كلام البشر  
وجواب محذوف دل عليه ما قبله والصدق  
الاخبار المطابق

قوله معنى قوله ان جواب الخ غير لفظ  
الشاك اه معصية

عنه في الواقع وتركه لظهوره (قوله وقيل مع اعتقاد الخبير) على زنة اسم الفاعل أي الصدق يتحقق  
 بمطابقة الواقع واعتقاد الخبير أنه مطابق له اعتقاداً ناشئاً عن دلالة يقينية أو عن امارة ظنية بناءً على أن  
 الاعتقاد يطلق على ما يشمل العلم والظن الراجح ويحتمل أنه بيان لطريق الاطلاع على اعتقاده الخفي  
 فاعتباره في الصدق باعتبار ما يظهر من حاله بالوجه المذكور والظاهر أن هذا مذهب الجاحظ إلا أنه يرد  
 على المصنف حجة أن الاستدلال بالآية المذكورة أقساماً ومذهب النظام كما في المفتاح وغيره من كتب  
 المعاني لقوله بأنه المطابق للاعتقاد فقط فإنه تعالى كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم وإن طابق  
 الواقع وفي شرح التلخيص لابن السبكي أن ابن الجاحظ رحمه الله جعل هذه الآية دليلاً للجاحظ وتبعه  
 المصنف لأنها تصلح له ولذا قيل أنه اتجه على السكاكي أنه يجوز أن يكون التكذيب لأن الصدق مطابقة  
 الواقع مع الاعتقاد وأنه لا وجه لترك المصنف التعرض لمذهب النظام مع أنه أقرب إلى الحق لأنه لم يطل  
 فيه انحصار الخبر في الصادق والكاذب وقال بعض الفضلاء مبنًى ما ذكره المصنف على أن مطابقة الواقع  
 معتبرة في مفهوم الصدق بالإنزاع لكثرة الأدلة عليها فلما كذب الله المنافقين علم أنه اعتبر مع ما شئ آخر  
 وهو مطابقة الاعتقاد فتأمل وقال الراغب الصدق والكذب أسلمهما في القول ما ضبا كان أو مستقبلاً  
 وعدا كان أو غيره ولا يصح كونان بالقصد الأول في القول إلا في الخبر دون غيره من أصناف الكلام  
 ولذا قال تعالى ومن أصدق من الله حديثاً وقوله أنه كان صادق الوعد وقد يكونان بالعرض في غيره  
 كالاستفهام لأن في ضمنه خبراً والصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه معاً ومقتضى الخضم شرط من ذلك  
 لم يكن صدقاً بل إما أن لا يوصف بالصدق وإما أن يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقتين  
 مختلفتين كقول الكافر من غير اعتقاد محمد رسول الله فإن هذا يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه  
 كذلك ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله للضمير وللوجه الثاني أن كذب الله المنافقين حيث قالوا أنك  
 رسول الله فقال والله يشهد أن المنافقين لكاذبون انتهى (قوله ورد بصرف التكذيب الخ) قد  
 قرع سمعك فيما مضى أن الشهادة وقولك أشهد بك ذاهل هو إنشاء متضمن للاخبار وأخبار صرف وقول  
 المصنف رحمه الله أن الشهادة اخبار ظاهر في الثاني والوجه ورواها أنها إنشاء قالوا أن المشهود به  
 خبر ولذا قيل في قوله تعالى والله يشهد أن الكاذب راجع للمشهود به في زعمهم وصرفه تحويلة  
 بالعدول عن الظاهر من علمته بقوله المصنف أن الكاذب راجع للمشهود به في زعمهم وصرفه تحويلة  
 وليس كذلك في الواقع فيطبق على مذهب الجمهور وفي المطول ما قيل من أنه راجع إلى قوله يشهد أنه  
 خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ إلا لا نسلم أنه خبر بل إنشاء وقيل عليه أنه يتضمن الاخبار وإن كان  
 إنشاء لكن المحقق قصد من جعل التكذيب راجعاً إلى صريح مدلول يشهد بنعم أنه خبر فإن  
 قلت قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم يدل على أن شهادتهم كانت اخباراً  
 عن علم قلت العلم المعبر في الإيمان مشروط كما قيل بالرضا والتسليم وهم لا يصدقون بقولهم تشهد  
 ذلك لأنه الذي ينجيهم لا التصديق الخالي عنه ولا يفتي عليك أن قول المصنف ما كانوا عاينين بأي ما ذكر من  
 الجواب فينبغي دفعه بطريق آخر فإن قلت إذا كان المكذب في تسمية الاخبار الخالي عن الاعتقاد  
 شهادة لانها في اللغة ما يكون عن علم واعتقاده يكون غلطاً كقولك خذ الثوب مكان خذ الكتاب  
 لا كذا بالكذب راجع لما تضمنه من الخبر وهو موافاة ما نطقوا به لما في قلوبهم قلت هذا وإن توهمه  
 بعضهم لا وجه له فإن الشهادة تدل على العلم والتحقق سواء كان بطريق الوضع أو دلالة الفعوى وسواء  
 كان خبراً صريحاً أو إنشاء يلزمه خبر آخر فإذا لم يكن كذلك كان كذباً والتكذيب راجع لمدلوله  
 فجعله غلطاً غلط ثم انه قيل على المصنف أن كلامه ظاهر في تقرير مذهب الجاحظ في اعتبار المطابقتين وما  
 استدلل به عليه هو دليل النظام على أنه مطابقة الاعتقاد فقط إلا أنه لم يرد رده بل أراد الرد على  
 الراغب حيث اختار ما يشبه مذهب الجاحظ واستدل عليه بدليل النظام فرده بما رده الجمهور على

وقيل مع اعتقاد الخبير أنه كذلك عن دلالة أو  
 امارة لأنه سبحانه وتعالى كذب المنافقين في  
 قولهم انك رسول الله عالم يعتقد وامطابقته  
 ورد بصرف التكذيب إلى قولهم تشهد  
 لأن الشهادة اخبار عما علمه وهم ما كانوا  
 عاينين

النظام فانه قال اما الصدق فانه يحسن مطابقة الخبر الخبر عنه السك حقيقته وقامه ان يتحقق فيه ثلاثة  
اشياء وجود الخبر عنه على ما أخبر عنه واعتقاد الخبر فيه ذلك عن دلالة أو امارة وحصول عبارة مطابقة  
لها فاقى حصل ذلك وصف بالصدق المطلق ومتى ارتفع ثلاثه اوصف بالكذب المطلق ومتى حصل اللفظ  
والخبر عنه والاعتقاد بخلافه صح أن يوصف بالكذب الاتزام على كذب المناقذين في اخبارنا  
لرسول الله لما كان اعتقادهم غير مطابق اقوالهم فاذا قال من اعتقد أن زيد في الدار زيد في الدار ولم  
يكن فيها صح أن يقال صدق اعتقاده أو كذب الآن كلامه مناد على أنه يعتبر في الصدق مطابقة  
الواقع كالجهور وانما يعتبر المطابقين في السكامل بحيث لا يشوبه كذب بوجه ما وظاهر أنه اذا اتفق  
الاعتقاد لا يكون كذلك فيجوز أن يتصف بالكذب بحسب الاعتقاد أنه غير مطابق للواقع وقد اعترف  
بهذا الجمهور في جواب النظام كما في التلخيص وشروحه و مراد الراغب بآراءه الآية ذكر شاهد على أن  
الكلام يوصف بالكذب باعتبار أن اعتقاد الخبر أنه غير مطابق للواقع لأن الاستدلال على أن مطابقة  
الاعتقاد معتبرة في أصل الصدق كطابقة الواقع فظهر أن الرذ في قول المصنف ورد الخ غير واقع موقعه  
لأنه انما هو رد للنظام لا للراغب فتدبر وأخرج رأسك من ربة التقليد وتك بعروة الانصاف والرأى  
السديد (أقول) ما أطال فيه من التصاف مع أنه ظاهر السكاف غير صحيح في نفسه وماتله من تفسير  
الراغب مسطور في غيره من كتبه وقد نقلناه بلفظه في المفردات لبتم بنور البيان فنقول المذهب  
الثلاثة مشهورة فلا فائدة في الاعادة والذي نقله عن الراغب من الامور الثلاثة المعتبرة فيه ترجع الى  
مطابقة الواقع والاعتقاد كإثباته لئلا فان الامر الثالث وهو مطابقة العبارة لا يرد في المطابق بالفتح  
شيأ وانما يفيد تغاير المطابق والمطابق كما لا يخفى فذهب الراغب بعينه مذهب الجاحظ من غير فرق فيرد  
عليه ما يرد عليه من غير شبهة وليس مذهب رابعا كما توهمه الا أنه انما صرح باعتبار الامرين كما الجاحظ  
ان أراد اعتبارهما في حقيقته فبابه من اطلاق الصدق على ما فيه أحدهما يجوز وان أراد  
اعتبارهما في كماله فالاطلاق الآخر حقيقة وكلامه كالترقيق بين المذاهب والظاهر هو الاول  
ولو سلم أنه مذهب آخر فالمنصف لم يعترضه فكيف يذكر في كلامه الرذ عليه من غير دليل ولا قرينة  
ومثله تعمية والغاز لا اختصار وإيجاز فاعرفه (قولهم لما بين لهم ما يعترفون به الخ) في الكشف  
لما أرشدهم الى الجهة التي منها يعترفون أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به حتى يعترفوا على حقيقته  
وسره و امتياز حقه من باطله قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم ما تنفون وبان لكم أنه  
مجهوز عنه فقد صرح الحق عن محضه ووجب التصديق فآمنوا وخافوا العذاب المعذون كذب انتهى  
وهو تفسير لهذه الآية اجمالاً على وجه يتبين به ارتباطها بما قبله وانظر بعلمها الى ذلك أشار  
المصنف أيضاً مع تغيير ما في التعبير اعني اختصاره فإيتعرفون به هو والجهة أي الطريقة التي منها تعترف  
واحد ويتعرفون اتماماً على يعرفون معرفة قوية لأن صيغة النفعل تكون للمبالغة لا زيادة البنية  
كما صرحوا به أو المراد ما يطلبون معرفته والوصول اليه وعلى هذا اقتصر شرح الكشف لأن  
صيغة النفعل تأتي للطلب الحديث نحو تعجل الشيء اذا طلب محله كاستجلبه ومنه ما في الحديث ليس  
منامن لم يتغن بالقرآن عند بعضهم أي ليستغن به ويطلب الغنى كما ذكره النصة في معاني أبنية الافعال  
وقوله وما جاء به في محمل نصب أو جر لصفة عطفه على أمر وعلى الرسول فان عطف على الرسول فهو من  
قبيل أعجبني زيد وكرمه وأمر الرسول وان كان عاماً لكل ما جاء به ولغيره من أمور فاقصود منه هنا  
ما جاء به لانه المناسب لما قبله مع ما فيه من البلاغة ولذا اختار شرح الكشف فان عطف على  
الامر وأريد به صدقه في مقادير وأريد بما جاء به القرآن الذي ليس من جنس كلام البشر فليس منه  
لما قصد من الفرق بين الامرين الآن الاول أرجح رواية ورواية لما عرفته فلا وجه لمن لم يرض به الا  
امتثال خالف تعرف وقوله وميز لهم الحق عن الباطل أحسن من قوله في الكشف امتياز حقه من

(فان لم تعلموا ولن تعلموا فافقهوا والشارع  
وقودها الناس والنجارة) لما بين لهم  
ما يعترفون به أمر الرسول صلى الله عليه وسلم  
وما جاء به وميز لهم الحق عن الباطل

باطله لا يام الاضائة أن في أمره باطلا وان كانوا أو لوه بكونه حقاً عن كونه باطلا أو المراد بباطله ما هو  
باطل على زعم الكفرة والرسول في كلامه أنسب من النبي أيضاً ومعنى الفذلك كما مر أجال يقرب  
من النتيجة ويضاهيهم من قولهم فذلك يكون كذا وهو إشارة إلى توجبه الفاء في النظم ووقوعها موقع  
تفريع النتيجة وحاصل المعنى على تفصيله وما يقتضيه وهو مما توريه ما في الكشف وأجاد فيه وقوله  
وعجزتم جميعاً إشارة إلى العموم المستفاد من خطاب المشافهة كما مر وأما ذكر الشهداء فلا مدخل فيه  
بل هو بالتخصيص أنسب فلا وجه لذكره وقوله يساويه أو يدايه أي يقاربه في البلاغة والاسلوب  
والمساواة وان كانت يجب الأصل في الكمية فالمراد بها المشابهة التامة بقدر متعاقبه وما ذكر  
إشارة لتعميم المماثلة وأنه لا يشترط فيها المساواة وقد صرح الراغب بعموم المثل لجميع وجوه الشبه  
القرينة والبعيدة وقيل المداناة من حاق اللفظ وصرحه لأن المشبه به يكون أقوى في وجه الشبه  
وأما تعليق الانقضاء بعدم الاتيان بما يساويه فلا يستفاد منه بل ينشأ التعليق بالعجز عن الاتيان بما يدايه  
وليس بشئ الماعرفته (قوله ظهر أنه مجزئ والتصديق به الخ) يعرف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم  
من التصديق الدال عليه قوله فأولوا الخ والفذلك من قوله فان لم تفعلوا الخ وهذا إشارة إلى أن جزاء  
الشرط بحسب الظاهر وهو قوله فاتفقوا الخ كناية عما يلزمه من ظهور عجزهم والزامهم الحجة الموجبة  
للإيمان به وبما جاء به كما صرح به عقبه ولا تغدير في الكلام عند الشيعين خلافاً لمن فهم من كلام  
المصنف رحمه الله تغديره الجزاء جلة خبرية والزمخشرى تغديره جلة انشائية لا اختلاف في وقوع الانشاء  
جزاءهم من أوجب تأويله بما أتوا به خبر المبتدأ ومنهم من لم يوجه لعدم الحمل المقضي له فلما لم تكن  
هذه الانشائية في موضع الجزاء محققة لا تتفاء الارتباط انفتح باب التقدير فقد راء المصنف ما يصلح  
الجزائية انقضاء فاجعل المذكور لازماً له مترتباً عليه كما أشار إليه بقوله فآمنوا الخ وليس قوله ظهر من  
تمة الشرط لعدم عطفه ولا بد من قوله مجزئ والجزاء فآمنوا وقوله فاتفقوا منزلة منزلة وقال قدس  
سره قول الزمخشرى قال لهم الخ بيان لما ل المعنى ونبيه على أن فاتفقوا النارية عن التصديق  
وترك العناد وقد فوههم أن مراده أن تعالى رتب على ذلك الارشاد تكمة لآله شرطيتين احدهما محذوفة  
الجزاء والاخرى محذوفة الشرط فقوله فاذا لم تعارضوه الخ معنى قوله فان لم تفعلوا وقوله فقد صرح الخ  
جواب لهذا الشرط المحذوف وقوله فآمنوا معنى قوله فاتفقوا وهو جزاء الشرط مقتضى رأى اذا صرح الحق  
عن محضه فآمنوا وليس بشئ لأن فاتفقوا جواب فان لم الخ وقوله فاذا لم تعارضوه ايما إلى أن ان وقعت  
موقع اذا وانما للاستقرار دون مجزئ الاستقبال كما يحى واذا جعلت قوله فقد صرح الحق عن محضه الخ  
هو الجزاء كان ماله إلى ما قاله المصنف وسأق له تمة عن قريب (قوله فعبر عن الاتيان المكيف الخ)  
أي كان الظاهر أن يقال فان لم تأتوا بـ ورة من مثله فعبر عن الفعل الخاص وهو الاتيان المقيد بسورة  
من مثله بالفعل المطلق عن المتعلق السابق بحسب الظاهر لا يجوز ايجازاً القصير حيث أوقع الفعل وحده  
موقع الاتيان المقيد بسورة من مثله وهو مؤدلعناه لانه المراد منه والفعل كما قاله الراغب أعم من سائر  
أخوانه من الصنع والابداع والاحداث كما فصله والمكيف اسم مفعول من كيفت الكيفية التي هي أحد  
الاعراض المعروفة وفسرها في المصباح بالهيئة والصفة وهي لفظة مولدة من كيف الاستقهاية  
كالكمية من كم فان قلت ليس المراد بالفعل المنقضي في لم تفعلوا مطلق الفعل بل الاتيان المقيد بقدر  
السباق والسباق فلو قال فان لم تأتوا الخ فهم المراد قلت فيما عبر به ايجازاً وكناية أبلغ من التصريح  
وأخصر مع ايمام نقي الاتيان بالمثل وما يدايه وغيره باعتبار ظاهره وان لم يكن مراداً (قوله ايجازاً)  
عدل عما في الكشف من قوله والفائدة فيه أنه جار مجرى الكتابة التي تعطين اختصاراً ووجازة تغنيك عن  
طول المكثي عنه ألا ترى أن الرجل يقول ضربت زيداً في موضع كذا على صفة كذا وشقته ونكثت به  
وبعد كفيات وأفعالا فتقول به ضربت ما فعلت ولو ذكرت ما أتيت به لطلال عليك الخ وقد اختلفوا

رتب عليه ما هو كالفذلكة وهو أنكم  
إذا اجتمعتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن  
الاتيان بما يساويه أو يدايه ظهر أنه مجزئ  
والتصديق به واجب فآمنوا واتقوا  
العذاب المعدل كذب فعبر عن الاتيان  
المكيف بالفعل الذي يتم الاتيان به وغيره  
ايجازاً

كما قال قدس سره في معنى جريانه مجرى الكتابة فقبل أراد بالكتابة الضمير المبني على الاختصار ودفع  
التكرار لكنه مختص بالاسماء وهما عن فعل مخصوص بالفعل للاختصار ودفع التكرار وهو  
في الافعال بمنزلة الضمير في الاسماء وقيل أراد بالكتابة ما يقابل الجواز لا إطلاق اللازم من الفعل وإرادة  
ملزومه وهو الاتيان بالسورة الا أنه حينئذ كتابة لا جارية مجراها واعتذر له بأن الملازمة ليست متساوية  
لأن الفعل أعم مطلقاً وحصول الانتقال منه بمعونة المقام فلذا أجرى مجراها وفيه أنه لا يدح في كونه  
كتابة حقيقة كما إذا جعل الفعل مطلقاً كتابة عنه مقيداً بفعل مخصوص وقوله تغيبك عن طول المكث عنه  
يؤيد القول اذ ليس معنى هذه الكتابة على الوجازة الآن يقال المراد بها المعنيين معا ولو قيل يجوز أن  
يحذف متعلق الاتيان أو يجعل هو مطلقاً كتابة عنه مقيداً بماتعلق به فلا استطالة يدفع القول بأن يجاز  
القصر أبلغ والثاني بأن الاحتراز عن التكرار أولى لأن ما ذكره أخصر وأظهر عما تكلفه وقالوه  
(أقول) الكتابة في مصطلح البيان غير خفية وعند النحاة وأهل اللغة كما فصله نجم الأئمة الرضوي في المبنيات  
هي أن يعبر عن شيء معين لفظاً كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه أمثالاً لهم على سماع كجاني  
فلان وأنت تريد زيداً أو كيت وذيت وكذا وكذا أو بشاعة المعبر عنه كهن للفرج أو للاختصار كالضمائر  
أو لنوع من الفصاحة ككثير الرمال للضمياف والمكثي عنه يكون لفظاً مجرداً أو مراداً به معناه كقوله  
كان نعله لم تلبسوا ثيابكم وألفاظ الأوزان إذا عرفت هذا فمما ذكره الشريف تبعاً لغيره هذا نظر  
لأن الكتابة لا تختص بالضمائر عند أحد فالجمل عليها غير ظاهر والتساوي في الملزوم بأن يكون اللازم  
لازم مساوياً لم يشترط أحد وكان قوله لا يدح الخ إشارة لهذا وفيما أيد به القول نظر أيضاً لأن الاختصار  
غير مشروط في الكتابة اللغوية كالأصطلاحية وأدعاء الأكرية غير مسلم والقول بأنه قد يكون كذلك  
لا يجدي نفعا لاستوائهم ما فيه فقولك فلان ليس بأطول من زيد وكذا أنا وبعض الكتابات الاصطلاحية  
يجاز كاصراً حوايه والجواب بأن المراد المعنيين معاً فيه استعمال المشترك في معنييه وهو في الاصطلاحين  
أبعد فالأولى أن يقال أراد الأعم الذي اصطلاح عليه أهل العربية كما جمعت آفاقاً من شموله للكتابة  
البيانية (قوله وزل لازم الجزاء منزلة الخ) هذا صريح فيما قد مناه من عدم التقدير على كل تقدير  
والمراد أنه ترتب وجوب الايمان وترك العناد على مجزهم بعد الاجتهاد التام وانقضاء النار لازم له وهو دفع  
لما يتوهم من أن انقضاء النار لازم وواجب مطلقاً من غير توقف على هذا الشرط فمما في تعليقه باتقاء  
ذلك الاتيان أو أن الشرط سبب للجزاء وملزوم له وليس عدم الاتيان بما ذكر سبباً للاتقاء ولا ملزوماً له  
فكيف وقع جزاءه فأجاب بأنه كتابة عن ظهورها بهما مقتضى التصديق والايمان به أو عن الايمان  
نفسه وقيل أنه جعل في الكشف الاتقاء عن النار كتابة عن ترك العناد والمصنف جعله كتابة عن  
الايمان وكلاهما حسن إلا أنه في الكشف جعل ترك العناد نتيجة للاتقاء عن النار فاجتمع عليه  
أنه ليس ذلك المكرر الملزوم وإرادة اللازم كتابة بل العكس وإن أجيب عنه بما فصلوه وفيه بحث  
(قوله تقرير المكث عنه) بيان لوجه بلوكة الكتابة وأنها اختيرت هنا لا لغيره كقوله تقرير المعنى أي تبيينه  
وتبيينه لأنه كائناً الشيء بيانية لما بينهما من التلازم والتحويل وهو التفتيح مع الانذار والتعريف لأنه  
إذا ثبت اتقاء النار بترك العناد فقد أقيم العناد مقام النار كما في قوله تعالى فاصبرهم على النار لأن  
معناه ما أكثر عصيانهم وهو من أبلغ الكلام كما قاله المروزي رحمه الله وفيه نصريح بالوعيد  
وأنهم يستحقون النار وما يقربونهم القتر منهم مع ما فيه من الإيجاز فإن الجزاء الحقيقي كما قاله تقريره  
ظهر أنه مجز وأما التصديق به واجب فأما ما أطول من قوله فاتقوا النار لأن الصفة لا تدخل لها  
في الجزاء والكتابة كما لا يخفى وقيل الإيجاز من ترك ذكر العناد وإقامة النار مقامه فإن أصل  
المعنى فاتقوا العناد الذي مهيأ أمره عذاب النار وقيل إن قوله مع الإيجاز قيد للاخبار أو للجموع

ونزل لازم الجزاء منزله على سبيل الكتابة  
تقرير المكث عنه وتمويل لأن العناد  
ونصر بما بالوعد مع الإيجاز

وهو رد لما في الكشف حيث جعل الایجاز وجهاً مستقلاً وهو لا يصلح له ان لم يوجه بأن الوسايط التي  
صرح بها في ارتباط الجزأين بالشرط مرادة بحسب المعنى وان لم تقدر في العبارة ويرد عليه أنه لو قيل  
فاتركوا العناد كانت تلك الوسايط مرادة أيضاً فلا ييجاز بحسب الكتابة الآن يوجه بما قيل من أنه  
أريد به الكتابة مجموع المعنيين من اتقاء النار وترك العناد معاً فيكون مؤثراً ويشمل الایجاز كل  
كتابة أريد بها معنيها جميعاً (أقول) هذا برهنته مأخوذة من شرح الكشف الشرعيني وقد عرفت أنه  
لا يجزى في كلام المصنف وجه الله لأنه لا يوافق فيه اقتدره جزاء وجوباً كاملاً ولو وافقه لم يكن لذكره وجه  
أيضاً سواء كان مستقلاً أو بطريق التبعية والمعية والحجب من هذا القائل أنه ذكر هذا بعينه في شرح  
قوله معجزاً أسرع مائتي ما قدمه بين يديه وبالله هدم من قدم وقد عرفت أيضاً أنه يرد على الزنجشري  
أنه إذا كان ترك العناد لازماً كان اطلاق الاتقاء عليه تعبيراً بالملزوم عن اللازم فيكون مجازاً لا كتابة وإذا  
عدل عنه المصنف روجه الله وان كان غير مسلم كما فصله قدس سره وسيأتي تحقيقه (قوله وصدر  
الشرطية بان الخ) أي هذه الجملة الشرطية جاءت على خلاف الظاهر ومقتضى الحال كما أشار إليه  
بقوله والحال أي وظاهر الحال المناسب للمقام والسياق وكون ان الموضوع للشرط قيد الشك وإذا  
الظرفية المضمنة معنى الشرط تقتضي الجزم والقطع عما اتفقوا عليه فاذا خرج كل منهما عن مقتضاه فلا  
يدل من وجه والمراد بالوجوب في كلام المصنف روجه الله الجزم والقطع فهو بالمعنى اللغوي وفي المصباح  
وجوب الحق يجب وجوباً وجبة لازم وثبت وهو قريب مما سترناه به وما قيل من أنه عبر عن الوقوع  
المقطوع بالوجوب جراً على ما بين المتكلمين من أن الوجود مسبق بالوجوب فمال يجب لم يوجد عما  
لا حاجة اليه ولا بقيد التفسير بل التعقيد ومقابلته بالشك تغني عن الشرح وأصل الشك المستفاد من  
أدائه وحقيقته من المتكلم فان اعتبر حال المخاطب فعلى خلاف الأصل كما أشار إليه بقوله أو على حسب  
ظنهم وقوله فان القائل الخ لتعليل لاقتضاء المقام الجزم وعدم الشك وقوله ولذلك الإشارة اما لاقتضاء  
الحال أو لانه تعالى لم يكن شاكاً وان كان غير محتاج الى التعليل لان المراد اظهارة نكته الاعتراض وقيل  
معنى لذلك لعله بما هم أي بنى الاثبات ولا يخفى أنه لا حاجة الى الاستدلال على أنه تعالى لم يكن شاكاً  
فالوجه أن يصرف الى تصدير الشرطية بان أي لذلك التصدير بنى اتيانهم فقاينته نفي الشك الذي  
نوهه عن ساحة سلطانه عليه ذلك أن تقول ان تفعلوا معطوف على لم تفعلوا انتهى ولا يخفى عليك أن  
جعل الإشارة للتصدير وان صح في غاية البعد وأما العطف الذي ارتضاء فمفسر صحيح بحسب العربية  
ولا بحسب المعنى ولذا لم يلتفتوا له مع ظهوره وهي جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وفيها كما في  
الكشف نوع من الایجاز ودليل آخر على اثبات النبوة بالخفا من الاخبار بغيب لا يعلمه الا الله (قوله  
تسليمهم) منصوب مفعول له وتعليل لقوله وصدر الشرطية بان أي انه كلام القوي العزيز العليم  
بجميع الكائنات قبل وقوعها علماً حضوراً باجرام اعتراضها عن الشك فاطمأنهم بمثل استزاد منه وتحقيرهم  
كما يقول الوائى بالظلمة لخصمه ان غلبت لم أبق عليك وتحققوا لهم لشكهم في المتيقن الشديد للوضوح  
وهو على هذا يحقل أن يكون استعارة تبعية تهكمية حرفية كما قيل ولا مانع منه ويحمل الحقيقة والكتابة كما  
في غيره مما جاء على خلاف مقتضى الظاهر وقوله أو خطا بالخ أي عبر بذلك نظر الحال المخاطب لا القائل  
كما في الوجه السابق وفي الكشف يساق القول معهم على حسب حسابهم وطمعهم وأن العجز عن  
المعارضة كل قبل التأمل كالمشكوك فيه لديهم لانكاههم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام أي أن  
هذا الكلام بعد قوله وان كنتم في ريب فلا فاصل فلم يجدوا له التأمل حتى يحصل لهم التحقق وانما قال  
لم يكن محققاً ولم يقل كان مشكوكاً لانهم لما لم يحصل بحال التأمل لم يحصل الشك أيضاً ولذا قال الزنجشري  
كالمشكوك اذا الشك انما يكون بعد التصدي للتفحص عن حال الشيء لكنهم لما كانوا متسكين على  
فصاحتهم واقتدارهم على أفانين الكلام كان يحجزهم بالقياس الى ظاهر حالهم كالمشكوك فيه لديهم كما قال

وصدر الشرطية بان الذي للشك والحال  
يتنفي اذا الذي للوجوب فان القائل سبحانه  
وذا لم يكن شاكاً في عجزهم ولذا لا تنفي  
ايتانهم معترضاً بين الشرط والجزاء كما  
يهم أو خطا بما هم على حسب ظنهم فان  
العجز قبل التأمل لم يكن محققاً عندهم

تعالى لو نشاء اقلنا مثل هذا وفيه رمز الى أنهم لو تأملوا لم يشكوا قائل (قوله) ونفعوا لجرهم (الخ)  
 جزم بمعنى مجزوم كدرهم ضرب الامير بمعنى مضروب وهذا تعبدل وبيان ان كون العامل الجازم هذا  
 لم لا ان الشرطية لانه لما اجتمع عاملان وعمله ما لا يجوز اذ لا يتوارد عاملان على معمول واحد وهو  
 الثاني لانه واجب الاعمال الا في ضرورة أو شذوذ أو وجود مانع متصل بالفعل كنون التأكيذ والافات  
 وهي مختصة بالمضارع كالختصاص حرف الجز بالامم فكانت جديرة بأن تعمل فيه العمل الخاص به  
 ولانها لا تنفصل عنه الا نادرا بخلاف إن ولا نها تنقلبه الى المضى فلما أثرت في معناه لقوتها أثرت في لفظه  
 وصارت معه كفعل واحد ماض فلم يفعل بمعنى ترك وحرف الشرط حينئذ داخل على المجموع فبمعنى  
 محل فعله ولا يلغى وليس هذا من التنازع في شيء وان تخيل مشابهته له لأن ابن هشام في كتبه كغيره صرح  
 بأن التنازع لا يكون بين حرفين لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب العمولات (أقول) كذا  
 في شرح الكشف وفي شرح أوضح المسالك ما نصه اجاز ابن العلي التنازع بين الطرفين مستند بقوله  
 تعالى فان لم تفعلوا الآية فقلنا تنازع إن ولم في تفعّلوا ورد بان ان تطلب متبنا ولم تطلب منفيا وشرط  
 التنازع الاتحاد في المعنى الا أن أباعلى الفارسي أجاز في التذكرة كانه نقله عنه الشاطبي فعمل في هذا  
 يصح أن يقال الجازم هنا أيضا ان فالخاص ان له جازمة للمضارع وان جازمة للمحل لكثرة عملها فيه  
 في نحو ان جئتني أكرمك فتوفر حظهما من العمل كما أشار اليه المصنف بقوله ولانها الماصية ماضيا  
 صارت كالجز منه وحرف الشرط كذا داخل على المجموع أي مجموع لم والفعل فعملها المحلى فان قلت  
 هل المحل للفعل وحده أو للجملة أو للم مع الفعل كما هو ظاهر كلام المصنف قلت هذا مما بصّر حوايه  
 وفيه اشكال لانه ان كان للفعل وحده لم يوارد عاملين في نحو الذرة وان لم يقم وان كان للجملة يرد  
 عليه أنهم لم يمتدوها من الجمل التي لها محل من الاعراب وان كانت للم مع الفعل فلا نظيره وعلى  
 كل حال فاقسام لا يتخلو من الاشكال وقد أطال فيه شارح المغني بما لا مجال له فيجوز (قوله) وإن كلا  
 في نفي المستقبل (الخ) وقد فرق بينهما بوجوه كالاختصاص بالمضارع وعمل النصب ونقل عن بعضهم  
 أنها قد تجزم ولا يقتضي نفي لن التأيد ولا غيره من طول مدته أو قلتم اخلافا لبعض النصارى في ذلك وليس  
 أصلها لأن لا جمع نادرا كما في قوله

يرجى المصنف ما لأن يلاقى • ويعرض دون أن يسره المطلوب

ولاحظة فيه لاحظة أن زيادة أن فيه وقد ورد عليه أن لن تضرب كلام تام وأن مع الفعل اسم مفرد غير تام  
 وقد قيل ما يتم به معه تعسف أهون منه القول بأنه أصله فلما غير لفظه غير معناه وصار لجزء النفي وقيل  
 أصله لا فائدة له فوننا ولما كان هذا كذا تكلفا بغير طائل لم يرتضه المصنف رحمه الله وقال انه مقتضب  
 أي من قبل وضع ابتداء هكذا وأصل معنى الاقتضاب الاقطاع (قوله) والوقود بالفتح ما وقع به النار  
 (الخ) المشهور عند النحاة الفرق بين فعمل وفعمل بالفتح والضم فالشأن مصدر والاول اسم لما يفعل به  
 وقال بعض النحاة قد يكون مصدر أو حكي عن سيبويه في الفاظ وهي الولوغ والقبول والوضوء والظهور  
 وزاد الكسائي الوزوع وغيره المفعول بمعنى التعب وبه قرئ في سورة ق قصص برصعة والمشهور في  
 المفتوح أنه اسم فيه معنى الوصفية كالضارورة وقد قرئ بالضم هنا في الشواذ وهي قراءة عيسى بن عمر  
 والهمداني وقال ابن عطية الضم والفتح محكيان في الخطب والمصدر فان كان اسما لما يوقد به فلا حاجة  
 الى التأويل والاحتمال على التمام مبالغة كرجل عدل أو بالتجوز فيه أو في التشبيه أو بتقدير مضاف  
 في الاول كذا ووقودها وفي الثاني كاحترق وقيل فيه نظري لان الابقاد غير الاحتراق ولذا قيل  
 فيه مسامحة لانه يقال اتقدت النار ولا يقال احترقت بل الاحتراق أثره وقرب منه والامر به  
 سهل وحكى المصنف عن سيبويه أن من العرب من جعل المفتوح مصدرا والمضمر اسما على عكس  
 المشهور وقوله عالبا يعني فصيحاً يقال انه عالبة وعلاوية وهذه اللفظة أعلى أي أفصح وأصله كما قيل من عليه

وقد فعلوا جزم بل لانها واجبة الاعمال مختصة  
 بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها الماصية  
 ماضيا صارت كالجز منه وحرف الشرط  
 كذا داخل على المجموع وكأنه قال فان تركتم  
 الفعل ولدك ساع اجتماعهما ولن كذا في نفي  
 المستقبل غير أنه أبلغ وهو حرف مقتضب  
 عند سيبويه والتقدير في إحدى الروايتين  
 عنه وفي رواية الأخرى أصله لأن وعند  
 الفراء لا فائدة له فوننا والوقود بالفتح  
 ما وقع به النار وبالضم المصدر وقد جاء المصدر  
 بالفتح قال سيبويه وجمعنا من يقول وقدت  
 النار ووقودا عالبا والاسم بالضم وأصله مصدر  
 يعني به كما قيل فلان غرقوه ووزن بالده  
 وقد قرئ به والظاهر أن المراد به الاسم وان  
 أريد به المصدر فلهي حذفت مضاف أي  
 وقودها احتراق الناس



نجد وأعله انصاحه أهله بالنسبة لاهل تهامة وقوله والاسم بالضم عطف على قوله المصدر بالفتح ثم أشار  
الى تاويل المصدر بأنه مجوز فيه كما يقال غرقومه وهو ظاهر (قوله والجارية الخ) جعل المصنف رحمه الله  
فعالة بالكسر جعله على شخصين شاذاً وقال ابن مالك في التسهيل انه اسم جمع لغلبة وزنه في المفردات  
وهو الظاهر (قوله والمراد بها الاصنام الخ) أى انه تعالى قرنهم بها في الدنيا بتقديره كذلك وفي الآخرة  
لتفضيهم فيه عذاب روحاني وجسماني والمكانة أصلها المكان وهو محل الكون ثم تجوز بها بالقرب  
والقبول كما يقال له مرتبة ولكاتبهم باللام وفي نسخة بالباء والضمير للكبائر ولا يصح أن يكون  
لانهم شفعاء عنهم والشفيع له مكانة عند المشفوع عنده وحسب جهنم حطبها الذي يحسب فيها أى  
يطرح ويرى كالصبيان والتعبير به هنا في موقعه وما قيل من أن الحطب الحطب وهو يبق في النار زماناً  
ممتداً بخلاف الوقود وهو لا يبق في النار ويشتعل كالكبيرة والحارقة وليس  
كذلك بل هو ما يوقد ويحرق مطلقاً فلا حاجة لما تكلفه في جوابه ونضرهم بما يرجى نفعه أشد  
لأنهم ونضرهم بالخاء المهمله ايضا هم في الحسرة وهي أشد ألم والحزن والندم على ما فات فلا فيه  
ووقع في بعض النسخ كما في الكشف تخسرهم بالخاء المهمله من الخسران وهو ظاهر وقيل ان المصنف  
رحمه الله أشار بقوله عذبوا بما هو منذ الخ الى تعذيبهم الجسماني بقوله أو ينقيض الخ الى الروحاني فقد  
جمع لهم بين نوعي العذاب (قوله وقيل الذهب والفضة الخ) لان الذهب والفضة يسمى حجراً كما في  
القاموس وهو في العرف مختص بمالم يصنع ويسبك واعداه بالكسر الهمزة مصدر بمعنى جعلها معدنة  
ومختدة لهم وما أورده المصنف على هذا التفسير من أنه غير مخصوص به ولا لوجوده في ما نفي الزكاة من  
غيرهم قد أجيب عنه بأن هذا التعذيب غير ذلك لانه بايقادها وجعلها بقدرته مما يشتعل كالخشب  
وتعذيب ما نفي الزكاة بها باجتماعها وكبهم لانهم لما تداوا وبجمعهما كان آخرد وانهم الكي كما قال  
تعالى فتكوى بها جباههم الآية وشان ما بينهما ولعل هذا أحسن مما قيل من أن جمع المال مع منع  
الزكاة هو معنى الكثرة وهو في الكفار أكثر وأشد لغلظهم ولا شبهة في أن اغترار المسلمين بالذهب والفضة  
ليس كاعترارهم والتخصيص اتمام من اللام في قوله أعدت للكافرين أو من الكافرين لأن ترتيب الحكم  
على الوصف يشعر بعلية مأخذه كما مر (قوله وقيل حجارة الكبيرة الخ) مرضه وأخره لضعفه  
عنده لانه تخصيص بقدر دليل وغير مناسب للمقام كما استمعته وتبع فيه الزمخشري وقيل عليه ان القرينة  
العقلية قائمة عليه لانه لا يتقدم الحجارة غير مع أنه الثابت في التفسير المأثورة دون غيره فانه أخرج  
مسنداً في السنن وصححه روايته عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم الطبراني والحاكم والبيهقي  
وابن جرير وابن المنذر وغيرهم ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآخرة حكم الرفع  
باجماع المحدثين وقد رجع كثير من المفسرين وعلموه بأنه أشد حرأوا أكثر التباها وأسرع ايقاداً مع تن  
رجحه وكثرة دخله وكثافته وشدة التصاقه بالابدان فلتخصيصه وجه بل وجوه رواية ودراية (قوله  
اذا الغرض تهويل شأنها الخ) بيان لان هذا التفسير مناف لما سبق له الكلام والتهويل أشد التخويف  
وأعظمه والتفاقم بالقام والقاف العظم ويخص في الاستعمال بالمكروه وكونه منافاه غير مسلم  
لمعرفته مما في الكبيرة من الالم الذي ليس في غيره وكما تكون مدة النار في ذاتها تكون في ما تدتها  
الموقود بها ولانه يلتصق بأبدانهم فيكون أشد عذاباً بهم مع أنه يعذبهم لأن يكونوا حطب جهنم كما قال  
تعالى سرايلهم من قطران وقوله فان صح هذا الخ قد عرفت أن المحدثين صححوه فلا يبق في الشك فيه وما  
أوله من قوله ان الاجار الخ لا يخفى بعده فانه يجعل الحجارة مشبهة بالكبيرة وليس في العبارة ما يبدل  
عليه وأبعد منه ما قيل ان المراد انها تتقد بنفسها لاحتراق الناس والاصنام ايقاداً لامر الله تعالى  
والكبيرة بكسر الكاف قال ابن دريد هو الحجارة الموقد بها ولا أحسبه عربياً صحواً قال غيره انه  
معرب والكبيرة الاجر الباقوت أو الذهب (قوله ولما كانت الآيات مدنية الخ) هذا ملخص ما في

والجارية وهي جمع حجرات كما في الجمع جمل  
وهو قليل غير منقاس والمراد بها الاصنام  
التي تحتوها وقرنوا بها أنفسهم وعبدوها  
طمعاً في شفاعتها والانتفاع بها واستدفاع  
المصائب لمكاتبهم ويدل عليه قوله سبحانه  
وتعالى انكم وما تعبدون من دون الله  
حصب جهنم عذبوا بما هو منذ الخ  
عذب الكاذبون بما كذبوا وينقيض ما كانوا  
يتوقعون زيادة في تخسرهم وقيل الذهب  
والفضة التي كانوا يكثرونها ويفترون بها  
وعلى هذا لم يكن لتخصيص اعداد هذا  
النوع من العذاب بالكمار وجه وقيل حجارة  
الكبيرة وهو تخصيص بقدر دليل وإبطال  
لامه صوداذا الغرض تهويل شأنها وتفاقم  
أبها بحيث تتقد بما لا يتقد به غيرها والكبيرة  
تتقد به كل نار وان ضعفه فان صح هذا عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما فله عنى به  
أن الاجار كلها تلك النار كجارية الكبيرة  
لسائر النيران ولما كانت الآيات مدنية نزلت  
بعدها نزل بمكة قوله سبحانه وتعالى في سورة  
التحریم ناراً وقودها الناس والجار ووجه  
صح تعريف النار ووقع الجملة صلة فانها  
يجب أن تكون قصة معلومة

الكشاف وهو توجه التعريف النار هنا وتذكيرها في تلك الآية ووقوع جملة وقوده بالناس والمجاعة  
 صله وهي كما ذكره الصلة وأهل المعاني لا بد أن تضمن قصة معهوده معلومة للمخاطب لأن تعريف  
 الموصول بما في صلتها من العهد كما صرح جوابه فإن المنكر نزل أولاً معهوده بصفته فلما نزلت هذه بعد جاء  
 معهوده اعترف وجعلت صفته صله وقد اعترض عليه كما قاله الشريف بغيره بوجوه منها أن جماع  
 هذه الآية وآية التحريم من النبي عليه الصلاة والسلام وهو لا يفيد العلم لأنهم لا يستعدون حقيقته  
 ورد بأن كرههم بالسمع كاف من غير حاجة للجزم به ومنها أن الصفة كالصفة لا بد من كونها معلومة  
 الاتساب للموصوف لقولهم الصفات قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها صفات فيعود السؤال  
 في ما روي قوله الخ ورد بأن الصفة والصفة يجب كونها معلومة للمخاطب لكل سماع وما في التحريم  
 خطاب للمؤمنين علموه بسماعهم منه عليه الصلاة والسلام فلما سمعوا الكفار أدر كوامنه ما روي موصوفة  
 بتلك الجملة فجعلت صله فيما هو طوبى له ولما ورد أن النار وصفها في الآيتين متحدة فلم يختلف لفظها  
 أجاب بأن آية التحريم مكينة عرف الكفار منها ما روي موصوفة بما ذكر فلما نزلت آية البقرة بالسيدة  
 عزفت إشارة إلى معرفتها أولاً ورد بأن سورة التحريم مدنية بلا استثناء وإنما هو قد صرح جوابه ثم وأيضاً  
 قد مر ما يدل على أن هذه مكينة وتلك مدنية لقوله يا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا فمما و أيضاً  
 اتساب الجملة إلى المتكر إذا كان كما مر معلوماً للمخاطبين المؤمنين بسماعهم منه عليه الصلاة والسلام  
 كان معهود الخفة أن يعرف وأجيب بجواز كون تلك الآية في التحريم وحدها مكينة وما هنا  
 يدل على عدم الاتفاق على خلافه وما مر من علقمة لم ير قرضه كما مر وأجيب من الآخر بقصد التفتين  
 وإرادة التهويل بالتذكير والإشارة إلى الحضور في الأذهان بالتعريف ولا يخفى بعده وعدم مطابقتها  
 لكلامه فلعله لا يشترط العلم في صفات التكرات حتى يلزم كونها معهودة ولذا قالوا وصف التكرات  
 للتخصيص والمعرفة للتمييز فليس المنكر الموصوف معهوداً باعتبار اتساب صفته إليه بخلاف المعرف  
 (أقول) أما كون سورة التحريم وجميع آياتها مدنية فجميع عليه وقد صرح جوابه في هذه الآية بمقصودها  
 ومثله هو قيني فلا حاجة لما ذكر من الجواب ولذا نسب بعضهم إلى مخشوش هنا إلى السهو وأما من شأ  
 ما ذكره من الاستسالة والاجابة فبني على أمرين كون الصلة يجب كونها معلومة معهودة وكون  
 الصلة كذلك وهو مما صرح جوابه إلا أن ابن مالك لما قال في التمهيل الصلة معروفة للموصول فلا بد  
 من تقدم الشعور بها على الشعور بمعناه قال أبو حيان في شرحه المشهور عند التصديق تقييد الجملة  
 الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلتها معهودة كقوله  
 واذ تقول للذي أنعم الله عليه وقوله

الأيها القلب الذي قاده الهوى \* أفق لا أقر الله عينك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافق صلتها كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يصدق تعظيم الموصول  
 فتبهم صلتها كقوله

رأيت الذي لا كاه أنت قادر \* عليه ولا عن بعضه أنت صابر

انتهى وفي شرحه لناظر الجليس مثله وقال قياس الصفات كلها أن تكون معلومة لأن الصفات لم يؤت  
 بها العلم بالمخاطب بشئ يجهل به بخلاف الأخبار ومن هنا عرفت أن الفرق بين المعرفة والتكرار ظاهر وأما  
 الفرق بين الصفة والصفة فلم يصف من الكدر ولذا أمر قدس سره بعد ما مر بالتأمل ثم أن الظاهر الفرق بين  
 كون الشئ معلوماً وكونه معهوداً وأن العهد أخص من العلم لأنه علم سبق له معرفة بين المتكلم والمخاطب  
 كما قال تعالى وأوفوا بعهده إذا عاهدتم ولا أضمره الراغب في مفرداته عبارة الشئ حالاً بعد حال  
 فالأمر في الصفة علم ما للمخاطب أو ما ينزل منزلته والام تكن مخصوصة ولا موضحة وفي الصلة كونها  
 معهودة أو منزلة منزلتها وما كانت أحوال الأسرة لا تعلم في الدنيا بغير السماع وسماع أهل اللسان من

المؤمنين لما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام عن ربه يحدث عندهم في آتول وهله علم بذلك مع باعتبار  
وقوعها مفسدة ولكونها غير معلومة لهم تلك الصفة قبل ذلك كرهانكرت فاذا ذكرت مرة أخرى كانت  
معهودة عند المؤمنين وغيرهم فلا بد من سبق ذكر سواء كان بآية مكتبة أو مدنية فذكر زولها أولاً ولذا  
قبل كونها مكتبة كما به عن سبق ذكرها لكونه نصف لوجهه وأما كونه لا يشترط العلم في صفات التكررات  
فخالف لما صرح به الثقات ولا يخالفه كما توهم ما في الكشف في سورة الانعام في تفسير قوله قل هل  
شهداء كم الذين يشهدون حيث قال فان قلت هل قبل قل هل شهداء يشهدون ان الله حرم هذا  
وأى فرق بينه وبين المقر قل المراد أن يحضروا شهداءهم الذين علم أنهم يشهدون لهم وينصرون  
قواهم وكان الشهود لهم بقلادتهم ويشقون بهم ويعتقدون بشهادتهم ليدوم ما يقومون به فيحق الحق  
ويبطل الباطل فأضيف الشهداء لذلك وجب ما لا يدل على أنهم شهداء معروفون موسومون  
بالشهادة لهم وبصورة مذهبهم انتهى وسبق ما ينتميه ثمة (قوله هيت لهم) الاعداد والعتاد  
احضار الشيء قبل الحاجة اليه وهو عدة وعيد ومنه الاستعداد وقوله والجله استئناف الخ هذا  
مما أهمله الزمخشري وفي شرح التفتازاني لا يحسن الاستئناف والحال وعندى أنها صلة بعد صلة  
كما في الخبر والصفة فان آيت بناء على أنه لم يسطر في كتاب فليكن عطفاً بقوله العاطف لكن عطف وبشر  
على لفظ المبني للمفعول عليه بقوى جانب الاستئناف (أقول) في الدر المنصور الظاهر أن هذه الجملة  
لا محل لها لكونها مستأنفة جواباً لما قال لمن أعذت وقال أبو البقاء محلها نصب على الحال من النار  
والعامل فيها اتقوا قيل وفيه نظر لانهم أعداء للكافرين اتقوا لم يتقوا فكيف يكون حالاً  
والاصل في الحال التي ليست مؤكدة أن تكون مستقلة فالاولى أن يكون استئنافاً ولا يجوز أن يكون  
حالاً من ضمير وقوده لأنه جامدان كان اسماً للعطف وان كان مصدراً خيفة الفصل بين المصدر ومعموله  
بالخبر وهو أجنبي منه وقال السجستاني أعذت للكافرين من صلة التي تقوله واتقوا النار التي أعذت  
للكافرين قال ابن التباري وهذا غلط لأن التي وصلت بقوله وقوده الناس فلا يجوز أن يوصل بصلته  
ثانية بخلاف التي قلت ويمكن أن لا يكون غلطاً لانا لنسلم أن وقوده الناس والحالة هذه صلة بل أما  
معتضة لأن فيها تأكيداً وأما حال وهذا الوجهان لا ينعنيهما معنى ولا صناعة (أقول) ما قالوه من أن  
تعدد الصلة غير جائز غريب منهم فان الامام المرزوقي قال في شرح قول الهذلي

بازي التي تهوى الى كل مغرب \* اذا اصفر ليط الشمس حان انقلابها

يجوز أن تتم الصلة عند قوله مغرب ويكون اذا اصفر كلاماً آخر يصلح أن يكون صلة بانه راده كان المراد  
بازي التي تفعل ذا وهو هو بها الى المغرب وتعمل ذا أيضاً وهو انقلابها بالعشبات لكنه لو عطف عليه  
بالواو كان أحسن وأبين ويكون هذا كقولك زيد الذي يشرب يأكل نيام يصلح وحرف العطف يحدف  
من أشتاء المسلات اذا نالت والصفات كثيراً انتهى يعني أن تعدد الصلات والصفات كثيراً بعاطف  
وبدونه لأنه حذف حقيقي فانت تراه كيف أثبت كثرة بدون اختلاف فيه ونأهيك به فقول الفاضل أنه  
لم يسطر في كتاب سهو كان ذلك في الكتاب مسامواً وقوله ان عطف وبشر يقوى الاستئناف ان كان  
استئنافاً فمخرجه بآله وجهه والا فلا لأن السؤال مما يتعلق بالنار فوجه لعطف وبشر عليه الاستئناف  
وفي كون الخبر أجنبياً ترد لبعض الفضلاء سائق (قوله وفي الآتين دليل الخ) وقع في نسخة ما يدل  
بدل دليل وما قيل عليه من أنه ليس في الآية أمر يدل عليها من وجوه بل أمور تدل عليها إلا أن يقال  
لم يتعلق من وجوه بالدلالة بل هو بيان لما ليس بشئ لأن محصلهما التحدي على وجه الجزم وهو أمر دال  
عليها بالطرق المذكورة وبغير الدليل يصح أن يطلق عليه أنه دليل والامر فيه سهل وظاهر كلامهم أن  
الدلالة المذكورة من الثانية فقط وبكل وجهة ويظهر وجه ما اختاره المصنف والتحدي من قوله  
فأوابسورة والتحريض والخ من قوله وادعوا شهداءكم وقوله بالتقريع الخ معلق بقوله التحريض

(أعذت للكافرين) هيت لهم وجعلت عدة  
لعدائهم وقرئ أعذت من العناد بمعنى العدة  
والجله استئناف أو حال بأضمار قد من النار  
لا الضمير الذي في وقوده وان جعلته مصدراً  
لفصل بين ما بالخبر وفي الآتين دليل على  
النسبة من وجوه الا قول ما فيها من التحدي  
والتحريض على الجذب وبذل الوسع في المعارضة  
بالتقريع والتهديد

والتقريع اللوم الشديد وقدمت بيان مأخذه والوعيد من قوله فانفقوا الخ وكون السورة أقصر سورة  
مع تكبيرها لانه أقل ما يصدق عليه وعجزهم مع تهالكهم أدل دليل على ذلك والمهج جمع مهجة والمراد  
بهم النفس هنا والجللاء بالكسر والمذكر الوطن والرحمة عنه (قوله والثاني تضمنها الخ) هذا من  
قوله ولن تفعلوا النبي ما في المستقبل حالا وقد تحقق انتفاؤه وهذا وان كان من الآية الثانية لا يمكن  
لما كان المراد من ولن تفعلوا الايمان بتلك السورة وهو انما يتضح بقرينة الآية الاولى نسبة اليها ما وقد  
اعترض عليه بأن عجز طائفة مخصوصة لا يدل على عجز كل من عداهم في المستقبل فصدق الاخبار انما  
يعلم بعد اقراض الاعصار كلها وجوابه يعلم بما ذكره من اشتغالهم بالفصاحة وكونهم فرسان ميدان  
البلاغة الذين لا يمكن أن يداينهم أحد في ذلك فاذا عجز مثلهم علم عجز غيرهم قطعا وانما كونه خطاب  
مشافهة مختصا بالموجودين فاذا اقترضوا علم صدقه فليس بشئ ولما ورد عليه أنه لا يلزم من عدم العلم  
بشيء عدمه دفعه بقوله فانهم لو عارضوه الى آخره (قوله سيما والطاعنون فيه الخ) الطعن هو القدر  
في الشيء باسناد ما هو معيب اليه بزمه والذب بمعنى الدفع ويرد عليه أنه حذف لام سيما وأتى بالواو  
بعدها وقد نص النحويون على عدم جوازها وأنه خطأ وفي شرح التسهيل للدماميني بعد ما ذكر أن سى  
بمعنى مثل وما زائدة أو موصولة وما بعدها أولى بالحكم وليس بمستثنى خلافا للنحاس والزجاج والفارسي  
 وغيرهم من أهل العربية ووجهه أنه يخرج عما قبله من حيث أوليته بالحكم المتقدم وبقي الالاميا  
بخصيف الياء وما يوجد في كلام المولدين من قولهم سيما يحذف لا يوجب حذف الالف في كلام من لا يجهج بكلامه وسى  
أبو حيان ما يوجد من كلام المولدين من قولهم سيما يحذف لا يوجب حذف الالف في كلام من لا يجهج بكلامه وسى  
منصوب على أنه اسم لا انتهى (أقول) هذا يحصل ما ذكره في باب الاستثناء وما ذكره من الخطئة سبقه  
اليه كثير من النصارى لكنه غير مسلم أما حذف لافتح حكاة الرضى وقول الدماميني أنى لم أقف عليه لا يسمع  
مع نقل الثقة وأما وقوع الجلة المقترنة بواو الحال بعده فقد قال ابن الصائغ ومن خطه نقلت أنهم منعوه  
وقد وجدت في كلام السخاوى في شرح المفصل ما يقتضى جوازها قال واذا وقعت الجلة بعد لاسيما  
كقولك فلان مستحق لكذا لاسيما وقد فعل كذا لاسيما كلفه لسى عن الاضافة كرمي يود والجلة في موضع  
الحال انتهى وهو في غاية الظهور وأى مانع من حذف لام القرينة الدالة عليها وقد ذكرنا وقوع  
الحال بعدها وجوزوا في ما أن تكون ككافة كما صرح به المعترض ومع هذا كيف يكون مثله خطأ  
ومن هنا علمت أن قوله قدس سره في شرح قول صاحب المواقف لاسيما والهم قاصرة قوله والهم قاصرة  
جمله مؤولة بالطرف نظر الى قرب الحال من طرف الزمان فصح وقوعها صلة لما وهذا من قبيل الميل الى  
المعنى والاعراض عما يقتضيه اللفظ بظاهرة أى لا مثل انتفاءه في زمان قصور الهم انتهى تكلف  
بارتكاب ما لا يليق بالعربية ولبعض الناس هنا كلام ترك خبر من ذكره (قوله والثالث أنه  
عليه الصلاة والسلام الخ) يعنى أنه عليه الصلاة والسلام قد علم من حاله أنه أعقل الناس وأصدقهم  
لهجة فاذا بالغ في دعواه المعارضة من غير ما لا علم بيقينه لمعية ما عنده وهذا الاستدلال مبنى على  
ظاهر الحال لا برهان عقلى حتى يقال عليه أن عدم شك المدعى في دعواه لا يصير دليلا على صحة مدعاه  
لجواز أن يكون جزمه غير مطابق للواقع كما نوهم ونحوه ما قيل انه انما يدل على صحة نبوته لو ثبتت  
عصيته عن الخطا وهو فرع ثبوت نبوته فاثباته بمصادرة والمصنف رحمه الله تبع الامام فيه وصاحب  
الكشاف لم يعترض له بذلك قدبر وقوله قد حض بدال وبجاءه مهمل وضاد مهج مرفوع أو منصوب  
وهو انما مضارع دحض يدحض كسأل يسأل بصيغة المبني للفاعل أو مضارع أدحض مضربه مبني  
للفاعل أو المفعول والجهة الداحضة الزائدة يقال أدحض فلانا في حجة فدحض وأدحضت حجة  
ودحضت وهو استعاره من دحض الرجل وهو زلها ثم شاع حتى صار حقيقة فيما ذكر وقوله دل على  
أن النار مخلوقة معدة الآن كون النار والجنة موجودتين الآن مذكور في كتب الكلام مقتر

وتعليق الوعيد على عدم الايمان بما يعارض  
أقصر سورة من سور القرآن ثم انهم مع كثرتهم  
واشتهارهم بالفصاحة وتهالكهم على المضادة  
لم يصدوا المعارضة واتجهوا الى جلاء الوطن  
وبذل المهج والثاني تضمنها الاخبار عن  
الغيب على ما هو به فانهم لو عارضوه بشئ  
لا متنع خفاؤه عادة سيما والطاعنون فيه  
أكثر من الذين عارضوه في كل عصر والثالث  
أنه عليه الصلاة والسلام لو شك في أمره لما  
دعاهم الى المعارضة بهذه المبالغة مخافة أن  
يعارضوا قد حض حجة وقوله تعالى أعذت  
لكافرين دل على أن النار مخلوقة معدة  
الآن لهم

والخالف فيه المعتزلة والكلام فيه مشهور في الكلام وليس المراد بالدليل البرهان القطعي كما عرفت بل ما يتبادر من النظام بعد تحقق انه كلام الله فان الاعداد بمعنى التبيين والاذن انما يستعمل حقيقة فيما وجد وان ورد على ما سيجد كقوله تعالى أعذلهم مغفرة الا أنه خلاف الظاهر فجعل الماضي بمعنى المستقبل الذي يخلق يوم الجزاء لتحقيقه \* (سائفة) \* قوله تعالى أعذت للكافرين كسببتهم أصحاب النار فيه ايما الى أن من يدخلها من المؤمنين لا يخلد فيها ولا يعذب بأشد العذاب لان الطارئ على صاحب الدار ليس مثله في لزوم سكاها وتلبسه بما فيها التطفله عليها كما قيل

فكم أخذ يحوي مفاتيح جنته \* ويقرع بالتطفيل باب جهنم

ففيه تبشير حتى \* وارتباط معنوي بما بعده (قوله عطف على الجملة السابقة الخ) هذا من عطف القصة على القصة وهذا كما قيل \* فيا لها قصة في شرحها طول \* وتحقيقه كما قال قدس سره ان العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد يكون بين غيرها كما يكون بين قصة بين بأن يعطف مجموع جمل متعددة مسوقة لمقصود على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر فيعتبر حينئذ التناسب بين القصتين دون آحاد جملها ونظيره في المفردات الواو المتوسطة في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ليست كالمتقدمة والمتأخرة اذ هي لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع الصفتين الاوليين المتقابلتين ولوا اعتبر عطف الظاهر وحده لم يكن هناك تناسب ثم ان السكاكي لم يتعرض في كتابه لعطف القصة على القصة أصلاً فليست مدون على كلامه تعبيراً عنهم من ذهب الى تقديره معطوف عليه ومنهم من أول الخبر بالطلب وما ذكره لا غبار عليه ولا اشتباه وانما الاشتباه في مثال الزمخشري وهو زيد يعاقب بالقيء والارهاق وبشر عمر باللعن والاطلاق لانه من عطف جملة على جملة لا قصة على قصة فذهب الفاضل في شرح التلخيص الى أن مراده أن القصة فيه الى عطف مضمون جملة على مضمون أخرى يقطع النظر عن الاخبارية والانثائية وقال انه حسن دقيق لكن من بشرط اتفاق الجملتين خبراً وانشاءً لا يسلم صحة ولم يرض به الشريف الرضي وشنع عليه وقال انما أشار بما ذكر الى خصتين متقابلتين فكانت قال زيد يعاقب بالقيء والارهاق فأنشأ وأحاله وما أخسره فقد استبلى ببلية كبرى وأحاطت به سائرته الى غير ذلك مما يناسبه وبشر عمر باللعن والاطلاق فأنشأ حس حاله وما أنجياه وما أربحه الى أشياء أخر مناسبة له (أقول) تبع فيما ذكر صاحب الكشف والظاهر من كلام الزمخشري خلاف مراده أن ينظر الى مضمون الكلام ويقطع النظر عن خواص لفظه في المعطوف والمعطوف عليه ملامع المعنى كما قرره النحاة في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وهذا شئ ثالث غير التأويل لانه في التأويل يجعل الخبر انشاءً وعكسه يضرب من التجوز وهذا باق على حاله واذا جازمته في المفردات فهنا بالطريق الاولى وتبيله في الكشف ظاهر فيه وأما التقدير الذي ارتكبه فيه فبعيد جداً ولذا حال بعض الفضلاء المتأخرين انما ذكر المثال شاهداً على دعوى فيه غرابة فنبهني أن يراعى فيها مطابقة مقصوده حتى لا يبيح للنصم مجال وهم فلا ينبغي حذف بعض الجمل مع أن ملأه الامر كثيراً كما اعترف به فان قلت لوجوزنا هذا لزوم صحة العطف في كل خبر وانشاء ولا فائده لان كل كلام يجوز قطع النظر عن خصوصه قلت لولتزم هذا لا محذور فيه مع أنه قد يقال لا بد له من اقتضاء المقام وكون المتكلم بليغاً يلج خلاف مقتضى الظاهر ووقع في بعض شروح الكشف تسمية هذا بالعطف المعنوي (قوله والمقصود عطف حال من آمن الخ) هذا مبني لأن المراد بالجملة في كلامه معناها اللغوي وهو المجموع لا ما اصططح عليه النحاة والمراد بالفعل أيضاً في قوله لا عطف الفعل بالفعل مع فاعله فانه يطلق كثيراً على الجملة الفعلية خصوصاً اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً وأما كونه حينئذ مجازاً والتأكيد بنفسه بآباء فانما يراعى مثله في كلام البلغاء على أنه غير مسلم كما سيأتي بيانه في تفسير قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً والتبسيط المنع والتعويق والاعتراض الاكتساب ويرد في بعضه في هلال والردى الهلال

(وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات) عطف على الجملة السابقة والمقصود عطف حال من آمن بالقرآن العظيم ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه على ما جرت به العادة الالهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب تشبهاً لاكتساب ما ينبغي وتبسيطاً عن اعتراض ما يردى لا عطف الفعل نفسه

والتنشط التحريك والتحريض وهو ناظر لترغيب كما أن التنبيط ناظر لترهيب وقوله يعطف بالنصب  
لعطفه على يجب والمعطوف على هذا مجموع قوله وبشر إلى قوله فيها خادون أو مضمونه والمعطوف  
عليه من المجموع أو المضمون أيضا الظاهر أنه قوله وإن كنتم في ريب مما نزلنا من قولنا فأتوا الخ كما قاله  
التفتازاني ولا قوله أعدت للكافرين كما قيل حتى يرد عليه أنه جواب سؤال نشأ من قوله فاتقوا الخ  
والمعطوف لا يشارك فيه فيدفع بأنه مع قطع النظر عن السؤال والجواب ونظر الحال المتقابلين وإنما  
اختير هذا القرب ولا يخفى ما فيه وقوله من أمر أو نهى الظاهر أن يقول من إنشاء كما لا يخفى (قوله أو على  
فاتقوا الخ) عطف على قوله على الجملة بأعادة الجواز لما في حذفه من خفاء العطف وقد ضعف هذا  
بوجهين الأول أن فاتقوا جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه لأنه أمر بالمشارة مطلقا  
لا على تقدير أن لم تفعلوا والثاني أنه يلزمه عطف أمر مخاطب على أمر آخر وهو أن يلحقن إذا صرح  
بالنداء وقد قيل أنه ممنوع ورد بقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا واستغفر لي ذنبيك فهو جاز حيث  
لا لبس كما سيأتي (قوله لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه الخ) توجيه لهذا الوجه بما يدفع ما ورد عليه مما مر  
أيضا وفيه إشارة إلى ما قدمه من أن الجزاء وهو فاتقوا أقيم مقام لازمه وهو ظهرا أنه مجزى والتصديق  
به واجب فأمثله واتقوا العذاب المحدث كذب فللمناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه أن كلا  
منهما يقتضيه الكلام فهو من عطف أحد المقضيين لشيء على الآخر وقرب منه ما قيل من أن  
تبشير المصدقين كذا في المنكرين مترتب على عدم معارضة الكفرة إذ حينئذ ثبت كون القرآن مجزى  
ويصدق صدق النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تصديقه سببا للإشارة ونيل الثواب كما أن إنكاره كان  
سببا للاندثار والعقاب وأيضا ما آل المعنى فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من جنس حال أعدائكم  
فأقسم وبشر مقامه تنبيه على أنه مقصود في نفسه أيضا لا مجرد غيظهم فقط وهذا القدر من الربط  
المعنوي كلف في عطفه على الجزاء وإن لم يكف في جعله جزاء ابتداء لأنه قبل أن فيه انشكاك النظم  
والاستدعاء وإن سلم لا يدفع السؤال لأن الكلام في صحة التركيب وصلاحيته ما عطف لكونه جوابا  
كالمعطوف عليه ومجزى وما ذكر لا يتم به المراد وذكر بشر وإرادة واتقوا ما يغيظكم الخ لا يصح حقيقة  
ولا مجازا ولا كتابة رسائي ما فيه وما قيل من أن المقصود هنا العطف اللفظي الذي يحصل به التشاكل  
لا المعنوي المشرك في الحكم وهو تطوير ما قالوه في قولهم أنت أعلم وما لك مما لا ينبغي أن يحمل بساحة التزويل  
وفي كلام السفاقي ما هو أغرب وأعجب وحاصل ما ذكر من التوجيه بعد ظهور اتفاقهما  
في الانشائية وعدم المانع اللفظي أن ما ذكر من المانع المعنوي مدفوع فان اتقوا النار وعبدوا وادار  
لمن أعماه الله عن ساطع نور الإحراز وبشر الخ وعدلن آمن بهو بينهما أتم مناسبة بحسب المعنى إلا أنه  
ينبوعن الجوابية إذ لا يرتبط به قولك إن لم تفعلوا فبشر الخ ولا يخفى انشكاكه لكن تبشير من سواهم  
باختصاصه بالجنة منضم حرمان هؤلاء منها فيصير التقدير أن لم تفعلوا فاتقوا النار ولينعم على غيرهم  
ويحرموا واتحاد الفاعل ليس باللازم وإن حسن فقد يقتضي التابع كما في رب شاة ومضطها وهذا  
معنى ما مر في التوجيه وزادوا عليه أنه إذا نظر لما آل المعنى اتحاد الفاعل وصار تقديره اتقوا عثرة  
ما يغيظكم وقوله أنه لا يدل عليه بطريق من طرق الدلالة ممنوع فانه يدل عليه التزاما فيجوز أن يكون  
كتابة أو مجازا وفي المعنى أنه قد علم أنهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنة ومعناه  
تبشير هؤلاء المحدثين بأنهم لاحظ لهم في الجنة وهذا جواب عن الإرادة الأولى وهو بعينه ما ذكره  
المصنف رحمه الله هنا أولا وأما الثاني فقبل أن في كلام المصنف جوابه أيضا بأنه إنما يلزم إذا انفار  
مخاطبا الأمرين صورة ومعنى وهو هنا ليس كذلك لأنهما متحدان معنى فان المراد بالذين آمنوا الذين  
هجزوا عن المعارضة فصده قوه وآمنوا كما أشار إليه بقوله ولم يخاطبهم الخ فلما اتحد معنى صح العطف من  
غير تصريح بالنداء ولا يخفى ما فيه من التكلف والتبرع بما لا يملك لمن لا يقبل فان ما ذكره ليس في كلام

حتى يجب أن يبط - لعله ما يشاء كله من  
أمر أو نهى فيعطف عليه أو على فاتقوا  
لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التصدي ظهروا  
بإجازة وإذا ظهروا ذلك فمن كفر به استوجب  
العقاب ومن آمن به استحق الثواب وذلك  
يستدعي أن يخفف هؤلاء مو يشتر هؤلاء

المصنف ما يدل عليه بل هو صريح في خلافه ثم ان قوله تفاسير مخاطبا الا مرين صورة ومعنى غير صحيح  
فالظاهر ان يقول اذا تغير معنى واتحد اصوره لانه محل الالباس المقتضى للتصريح بالنداء والحق ان  
المصنف لم يعرض له لانه غير لازم اذا تغير معنى وصورة كافي قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا  
واستغفر لي ذنبيك وما نحن فيه كذلك لان الاول جمع والثاني مفرد وسيأتي نصريحهم بجواز  
واختار صاحب الايضاح عطفه على انه ومقدر ايه بدجلة أعدت وقيل انه معطوف على قل مقدر اقبل  
يا أيها الناس وأورد عليه أن قوله مما تزلزلنا على عبدنا لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم لا يتكلف  
وقد تكلف بأنه أجرى على طريقة كلام العظماء أو التقدير قل قال الله الخ وقيل يقدر قل قبل فان لم  
تفعلوا ثم انه قيل ان الانسب في توجيه العطف على فاقنوا أن يقال ان جزاء الشرط المذكور  
في الحقيقة فاقنوا على المختار فاقم انقوا مقامه لتسكتة فالمعنى ان لم تأتوا بسورة فاقنوا وبشر يا محمد  
الذين آمنوا منهم بالجنة أي فليوجد منهم الايمان ومنك البشرى فالذين آمنوا وضع موضع الضمير أي  
وبشرهم بالجنة ان آمنوا وفيه حث لهم على الايمان ويجوز أن يكون على نحو قول القائل يا زيد ان  
تعرف صفة الكتابة فاكتب لي هذا الكتاب وأعط أجرة كتابه على أن يكون المراد أعط باعدي الخ وهو  
بحر احل ما قالوه وما ذكره آخرهما يقتضى منه العجب ولولا أن بطن في السواد وبال ضربت عنه صفحا  
(قوله وانما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام الخ) الخطاب في أصل وضعه يكون لمعين فعلى هذا هو  
الرسول وهو الأصل المتبادر ولذا قدموه وقد يترك الخطاب لمعين ويجعل لكل من يقف على الحال  
لتسكتة كالتحويل والتعظيم وغيره ما يليق بمقامه فان كان الضمير موضوعا لجزء في موضع كلى كما ارتضاء  
المحققون فهو مجاز والافتي كونه حقيقة أو مجازا كلام ليس هذا محله وعلى العموم فهو كل من يقوم  
مقامهم من العلماء أو كل من يقدر عليه من أمته ووافقه قراءة بشر مجهولا ولما خاطب الكفار بالانذار  
يقوله واقنوا ولم يخاطب المؤمنين بالبشارة وجهه بأنه لتفخيم شأنهم فان من حدث له ما يسهه قد ينادى  
لاعلامه وقد يرسل اليه الخبر والثاني فيه تعظيم له كما لا يخفى ومن قال انه لتغير الاسلوب لم يأت  
بشيء وانما كونهم أحقاء بالبشارة فالظاهر أنه على التعميم ويحتمل تخصيصه لان من بشره مثل البشير  
النذير حقيق بذلك لانه لا يشتر من لا يستحق لاسما والآخر له رب الارباب ويحتمل أنه أنذرهم لعدم  
قبولهم ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بخلاف غيرهم من المصدقين المذعنين للحق ثم ان  
النكات لا تتراحم كما قيل فاقسم لكل محل ما يليق به فان للزبد - لما ليس للفقير فقد يكون الخطاب  
تعظيما كتخصيص الرئيس بعض جلسائه بالخطاب وقد يكون تحقيرا ولذا عطف خطاب الملوك من ترك  
الادب فلا وجه لما قيل من ان الله اذا خاطبهم بالبشارة كان التعظيم فيه أقوى والايذان بأنهم أحقاء بأن  
يشروا أظهر والمصنف رحمه الله غير عبارة الكشف فوقع فيما وقع (قوله وايذا نأبأ بهم أحقاء الخ)  
الايذان الاعلام والاحقاء بالتدريج حقيق بمعنى قوى الاستحقاق وجدير به ويهتوا مضارع مجهول  
من هتأ بكذا والمراد به هنا البشارة أيضا وهي في العرف قول دال على أن ما سره قد سره كالتنشئة  
بالاعباد والاولاد كما في قول المتنبي \* اغا التهنئات للاكفاء \* وقوله فيكون استئنافا منه لانه لا يصح  
غيره أولا يظهر كالحالية وهو استئناف نحوي وقيل سيأتي بتقدير سؤالي أي لمن أعدت وما أعد  
لغيرهم وهو تكلف لا حاجة اليه وانما كون الواو استنافية في هذا أو فيما قبله فلا وجه له وقيل توجيه  
العطف أن يجعل وبشر الذين الخ بمعنى أعدت الجنة للمؤمنين والاولى أنه خبر بمعنى الامر اتوافق  
القرءان ولا حاجة داعية لما ادعاه فان قلت الايذان بكونهم أحقاء بما ذكرنا حصل توصيف  
المبشرين بالايمان والعمل الصالح والخطاب بالبشارة لا ينافي ذلك التوصيف قلت أمر الرسول صلى الله  
عليه وسلم بشارته من اتصف بما ذكره على تحقيق تلك الصفة فيهم وكونهم أحقاء بذلك حينئذ أظهر  
(قوله والبشارة الخبر السار الخ) هذا هو الصحيح وقيل انه في اللغة مطلق الخبر لكنهم اغلبت في الخبر

وانما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام  
أو عالم كل عصر أو كل أحد يقدر على البشارة  
بأن يبشرهم ولم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب  
السكرة تفخيمًا لأنهم وايذا نأبأ بهم أحقاء  
بأن يبشروا ويهتوا مضارع مجهول  
ويشروا على البناء للمفعول عطفًا على أعدت  
فيكون استئنافا والبشارة الخبر السار  
فانه يظهر أثر السرد في البشارة

وقال الراغب البشارة ظاهر الجلد والادمة باطنه وفي كلام ابن قتيبة عكسه وتبعه بعض الفقهاء وبشرته  
 أخبرته بشارته بوجهه وذلك أن النفس إذا سرت انتشر الدم فيها انتشار الماء في البحر فينبط  
 الوجه وغضونه وإذا سعى الناس السرور بسطا وقالوا في أمثالهم البسط صدق وورد في الحديث  
 فاطمة منى يساطى ما يساطها فليست بعامة كما ينوهم (قوله) ولذلك قال الفقهاء (الخ) قيل عليه أنه غير  
 عبارة الكشف وهي البشارة الاخبار بما يظهر سرور الخبير به ولم يصب فيه لأن كون الخبير غافلا عما  
 أخبر به معتبر في مفهومها وهو يفهم من عبارته دون عبارة المصنف فإن الخبر النافع يوصف بأنه سار  
 سواء أحدث في الخطاب السرور أو لم يحدث ثم أنه يعتبر في مفهومها قيد آخر أهله الزمخشري وتبعه  
 المصنف وهو كون الخبر صادقا بالبشارة هي الخبر الصدق السار الذي ليس عند الخبير علم به وفي شرح  
 تلخيص الجامع أمّا الصدق فلا أن البشارة اسم خبر يفيد تغيير بشرة الوجه للفرح وهو لا يحصل إلا  
 بالصدق وإن حصل فلا يتم بدونها وأما اشتراط جهل الخبير به فلا أن تغيير بشرة الوجه للفرح لا يحصل  
 بما علمه قبله لمشاهدة وقوعها وفي فتح القدير فهو محاذ كره المعترض وفيه أنه أو رد على اشتراط الصدق في  
 البشارة أن تغيير البشارة كما يحصل بالأخبار السارة صدقا كذلك يحصل بها كذبا وقد أجيب عنه بما ليس  
 بقيد والموجه فيه نقل اللغة والعرف انتهى (أقول) لا فرق بين كلام المصنف والزمخشري وكل منهما  
 يدل على عدم علمه بما أخبر به التزاما لأن العاقل لا يطلب الأخبار بما علمه وتحققه وليس المحل محل فائدة  
 الخبر وأما الصدق فاعلم يتعروض له هنا لأنه مشترك بين البشارة والأخبار والكلام في تقرير ما يفرق  
 بينهما وأما الصدق فقد قال الجنائز في أصوله أنه من الباطن فأنها في أصل وضعها للاصفاق ولا يلتصق  
 الخبر بالخبريه مالم يكن صادقا ولو ذكر بدونها شمل الصادق والكاذب فإن كل خبر فيه احتمال الصدق  
 والكذب وما ذكره المصنف رحمه بهيمة في الهداية وأحكام الجصاص على أنهم لم يعملوا على الأول  
 بتغيير البشارة بكلامه علم منه أنه لم يسبق له علم به على أن استيفاء جميع القيود ليس بالأمر الغير الفقهاء  
 فلا يضر إهمال بعض منها حواله على محله وأهله (قوله فرادى) فيه إشارة إلى أنهم لو أخبروه جميعا معا  
 عتقوا كلهم وفرادى جمع فرد على خلاف القياس وقيل كأنه جمع فردان وفردى مثل سكرارى  
 في جمع سكران وسكرى والاثني فردة وفردى كما في المصباح وقوله ولو قال من أخبرني الخ هذا ما عليه  
 أكثر الفقهاء وخالفهم الامام مالك رحمه الله تعالى فقال لو قال من أخبرني عتق الأول فإن المراد  
 بالأخبار البشارة كما يشهد به العرف والجمهور واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أراد أن  
 يقرأ القرآن غضا طريا كما أنزل فليقرأه بقراءة ابن أم عبد فأنشد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما الخبراء  
 بذلك فسبق أبو بكر رضي الله عنه وكان سباقا إلى كل خير فأخبره بذلك ثم أخبره عمر رضي الله عنه فكان  
 رضي الله عنه يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر فدل على الفرق بينهما اللغة وعرفا (قوله) وأما قوله تعالى  
 فنشرهم بعذاب أليم (الخ) أي هو من استعمال ما وضع للخبر السار في الخبر المورث للألم والحزن إن لم نقل  
 بأنه موضوع لمطلق الخبر كما مر وهو على الوجه الأول في كلام المصنف رحمه الله استعير فيه أحد الصدين  
 وهو التبشير للآخر وهو الوعيد والاقذار والعذاب الأليم قرينة لها وعلى الثاني وفيه تسكب العبران  
 هو نوع من خلاف مقتضى الظاهر يقال له التنويع وهو ادعاء أن المسمى نوعين متعارفا وغير متعارف  
 على طريق التخييل ويجرى في مواطن شتى منها التشبيه كقوله

نحن قوم ملحن في زى تناس \* فوق طيرها اشخص الجبال

ومنها أن ينزل ما يقع في موقع شئ بدلا عنه منزلة بلا تشبيه ولا استعارة كما في الاستثناء المنقطع وما  
 يضاهيه سواء كان بطريق الحمل كما في قوله فحجة بينهم ضرب وجميع أو بدونه كما في قوله فأعتبوا بالصميم  
 وحيث أطلق التنويع فالمراد به هذا وقد جعلوا أمثاله أساسا وقاعدة له وليس هذا من المجاز لا كطرفه  
 مرادهم ما حقيقتهما ولا تشبيهما لأن التشبيه يعكس معناه ويفسده ومنه يعلم أنه لا يصح فيه الاستعارة

ولذلك قال الفقهاء البشارة هي الخبر الأول  
 حتى لو قال الرجل لعبيده من بشرني بقدر  
 ولدى فهو حرة فأخبروه فرادى عتق أولهم  
 ولو قال من أخبرني عتقوا جميعا وأما قوله  
 تعالى فنشرهم بعذاب أليم فعلى التهكم  
 أو على طريقة قوله



أيضا لا يتناهم اعلى التشبيه وقد صرح به الشيخ في دلائل الاجازة فقال اعلم أنه لا يجوز ان يكون  
سبيل قوله \* اعاب الاغامي القاتلات لهابه \* سبيل قولهم عتابه السيف وذلك لان المعنى في بيت أبي  
تمام أنك تشبه شيئا بشي للجامع بينهم ما في وصف وايمس المعنى في عتابه السيف على أنك تشبه عتابه بالسيف  
ولأن أن تزعم أنه يجعل السيف بدل من العتاب ألا ترى أنه يصح أن تقول مداد قلعه قاتل **كسم**  
الاغامي ولا يصح أن تقول عتابه كسابيف اللهم الا أن يخرج الى باب آخر ليس غرضهم بهذا الكلام  
تزييد أنه قد عاتب عتابا خشنا مؤلما ثم أنك اذا قلت السيف عتابه خرجت به الى معنى حادث وهو أن  
تزعم أن عتابه قد بلغ في ايلامه وشدة تأثيره مبلغا صار له السيف كأنه ايمس بسيف انتهى وقد بسطنا  
في محل آخر وليس الشيخ ابا عذرة فانه مصرح به في باب الاستثناء من كتاب سيويه وغيره وقد  
نبه عليه السكاكي أيضا في قسم الاستدلال وفصله العلامة الزمخشري في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع  
مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم كما سبق في ان شاء الله تعالى ثمة وانما حقه قناه هنالان كثيرا من  
المصنفين لما لم يعرفوه اضطرب فيه كلامهم فثارة تراهم يجعلونه تشبيها وثارة استعارة حتى ان بعض  
أرباب الملوأشي اعترض هنا على المصنف رحمه الله في عطفه بأو وقال ان الراغب جعلها مشبها واحدا  
والمصنف غير كلامه فأن خطا فيه فكان كما قبل

اذا محاسن اللاتي أدل بها \* كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر

ومن لم يقف على مراده من قال الفرق بين الوجهين في كلام المصنف ان الثاني لا تم **كسم** فيه وخطب  
بعضهم في الفرق بينهما ما خطب عشوا فلا فائدة في ذكر كلامه (قوله نحية بينهم ضرب وجيع) هو من  
قصيدة طوية للعروبن معديكرب ذكرت بينهما في العلاقات وأولها

أمن ربحانة الداعي السميع \* تؤزقني وأصحابي هجوع

وسوق كنيبة دلفت لاخرى \* كان زهاء هارأس صليح

وخيل قد دأغت لها بحيل \* نحية بينهم ضرب وجيع

اذا لم نستطع شيئا ندعه \* وجاوزنا الى ما نستطيع

(ومنها)

وصله بالزجاج فكل أمر \* سمالك أو سموت له ولوع

الخ

والخيل معروفة ولا راحة لها من لفظها والجمع خيول وتطلق على البراذين والعرباب وينجز بها عن  
الفرسان كثيرا وفي الحديث يا خيل الله اركبي وسميت خيلا لاختيارها والمراد هنا المعنى المجازي  
ودلفت بمعنى دنوت وقت مقابلتهم للعرب من دلف اذا أنصب فهو بمعنى شنت الفأرة والنحية ما يحيي به  
أحد المتلاقيين الاخر كالسلام ونحوه وجعل الضرب هنا نحية لما عرفت وأضافه للبين توسعا أي  
ما يقع بينهم من النحية ويحتمل أن يكون البين بمعنى الفراق يجعل الضرب بمنزلة سلام الوداع بينهم وهو  
حسن (قوله من الصفات الغالبة الخ) الصالحة في الاصل دونت الصالح اسم فاعل من صلح الشيء  
صلحا وصلا خلافا فندم غلب على ما ذكره المصنف رحمه الله فأجروه بحري الاسماء الجامدة  
في هدم جريه على الموصوف وغيره من أحكام أسماء الاجناس الجامدة كما في البيت المذكور والخطيئة  
بالهاء والطاء المهملة من مفرق في آخره همزة واسمه جرول بن أوس بن حرملة بن مخزوم بن مالك  
الغفاني والخطيئة من خطاؤه اذ الطمة لقب به لقصره وحقارة منظره وقيل لأن رجله كانت محطوة  
أي لا أخص له وقيل غير ذلك وكان أدرك خلافة عمر رضي الله عنه ولم يسلم وبني لا طائفة من قبيلة  
طي والبيت المذكور من شعره وهو

كيف الهجاء وما تنفك صالحة \* من آل لا يظهر الغيب تأتيني

جاءت لهم مضر العليا بمجدهم \* وأحرزوا مجدهم حيننا الى حين

أحمت رماح بني سعد اقواءهم \* مراعي الحمر والظلمان والعين

\* نحية بينهم ضرب وجيع \*  
والصالحات جمع صالحة وهي من الصفات  
الغالبة التي تجري مجرى الاسماء كالحسنة  
قال الخطيئة  
كيف الهجاء وما تنفك صالحة  
من آل لا يظهر الغيب تأتيني

بشكل أجود كالسر حان مطرد \* وشطبة كعقاب الدجى تردى  
مستحبات زواياها بحفاظها \* حتى رأوه من دون الأطنان

والمراد بالصالحات العطية الحسنة وتأنيهاً خبيرتك وبظهور الغيب منه ليق به أى ملتبسة بظهور الغيب  
والظهور مقصود مبالغة أو هو استعارة بمعنى خلف الغيب وفيه مبالغة أيضاً وسبب هذا التسمية أن زيد  
الخليل الطائي أمره فأطلقه منه أوس بن حارثة بن لام الطائي فبعد ما من عليه دعاء بعضهم إلى هجاء  
أوس ورغبه فيه فأبى وقاله وهذا هو الأصح المذكور في شرح ديوانه وفي كامل ابن الأثيران النعمان  
دعا بجعله من حلل المخلوق وقال للوفود وفيهم أوس احضروا في غد فاني ملئ هذه الحلة أكسركم  
فلما كان الغد حضر الأوسا فقبل له في ذلك فقال ان كان المراد غيري فأجل الأشياء أن لا أحضر  
وان كنت المراد فسأطلب فلما أوتوا النعمان لم يروا وسأطلبه وقال احضروا معنا ما خفت فحضر  
وخلعه عليه فحده بعض قومه فقال للمطينة اهجه ولك ثلثمائة من الإبل فقال ( قوله وهي من  
الاعمال ما سوفه الشرع الخ ) التسوية تفعل من ساغ الشيء اذا سهل دخوله في الخلق قال تعالى  
ولا يكاد يسهفه ثم تجوزيه عن الإباحة وعدى بالتضعيف فقال سوفته أى أجمته لما في الإباحة من  
التسهيل وشاع حتى صار حقيقة فيه ولا قيل لولا كتنى المصنف بقوله ما حسنه الخ كنى اذا تحسین  
بدون التسوية فلا يدخل فيه المباح ولذا قال شراح الكشف هي ما يصلح لترتب الثواب لكنه ذكره  
للتوضيح لانه كالجنس وما بعده كالفصل وعدل عن قول الزمخشري الصالحات كل ما استقام من  
الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة لا ينسأه على الاعتزال في الحسن والقبح العقليين كالايجنى  
ولذا خصه بالشرع وقوله وتأنيهاً الخ الخصلة والخلة بمعنى الخاء فبها معنى الفعلة الواحدة الا أنهم غالباً  
فيما يحمده والعطف بأوان كانهما مترادفين لجواز التأويل بكل منهما وادارته اذا التاء فيه ليست للنقل الى  
الاسمية لانه قد وصف به والمراد أنه نقل من تركيب جرى فيه على خصلة أو خلة ( قوله واللام فيها  
للجنس ) زاد في الكشف انها اذا دخلت على المفرد كان صالحاً لان يراد به الجنس الى أن يحاط به وان  
يراد بعضه الى الواحد منه واذا دخلت على المجمع صلح أن يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى  
الواحد منه لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جنس الجنس  
لا في وحدانه والمصنف رحمه الله لم يتعرض لهذا التفصيل ولم يذكر أحد وجه تركه وهو يحتمل أنه  
لقصد الاختصار فقط ومخالفته كما وقع في بعض الحواشي وسبق عنك عن قريب فاللام هنا للجنس  
لانه أصل معناها الوضعية اذا لم يكن عهد والاستفراق انما يفهم من المقام بمعونة القرائن ثم انه اذا  
فهم منه وأريد فهل بين استفراق المفرد والجمع فرق أم لا فان قيل استفراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة  
قلنا ان استفراق المفرد أشمل وان قيل يتناول واحد واحد واثبات والفرق بينهما في النفي ظاهر  
على ما فصل في شرح التلخيص والمفتاح ولما حسب الكشف فيه كلام يحتاج لشدة التأمل وسأني ان  
شاء الله تحقيقه في آخر سورة البقرة فان قلت اذا كان الجمع المقوف باللام يصلح لأن يراد به الجنس كله  
وأن يراد بعضه لا الى الواحد المراد بالصالحات خيفة اذا لا يجوز أن يراد به جنس الجمع مطلقاً والا  
له كنى الأقل من الاثنين والثلاثة ولأن يراد بالجنس كله اذا لا يتأتى أن يأتي به كل واحد ولو قصد  
التوزيع عاد المخذود وهو أنه يكتفى من كل واحد أعمال ثلاثة بل أقل منها على انقسام الاتحاد على  
الاتحاد قلت ليس المراد الاقل ولا الكل على ما ذكر بل ما بينهما ما هي جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر  
الى جاله فيصنف باختلاف أحوال المكلفين من الغنى والفقر والقامة والسفر والصحة والمرض فمضى  
قوله عملوا الصالحات أن كل واحد عمل ما يجب عليه على حسب حاله وفيه ثابتة توزيع كما تقرر الشريف  
في شرحه وحاصله أنه للاستفراق بأن يعمل كل ما يجب عليه منها ان وجب قليلاً كان أو كثيراً فدخل  
فيه من أصله ومات قيل أن يجب عليه شيء أو وجب شيء واحد ومشبه ليس توزيعاً بالمعنى المشهور وهو

وهي من الاعمال ما سوفه الشرع وحسنه  
وتأنيهاً على تأويل الخصلة أو الخلة  
واللام فيها للجنس

انقسام الاتحاد على الاتحاد كركب القوم خبرواهم فانه يعلق ايضا على مقابلة اشياء بأشياء أخذ كل  
 منها ما يخصه سواء الواحد الواحد كافي المثال المذكور أو الجمع الواحد كدخل الرجال مساجد محلاتهم  
 أو العكس كلبس القوم ثيابهم ومنه قوله تعالى فاعلموا وجوهكم وأيديكم وسماء قدس سره شائبة  
 التوزيع عن اعتراض على قوله ان قصد التوزيع عاد المحذور بأنه توزيع بالمعنى الثاني بغير محذور فقد غفل  
 عن مراده أو تغافل فاذا عرفت هذا فما في الكشف هنا مخالف لما تقر في الاصول وما في عليه من  
 الفروع من أن الالجنسية اذا دخلت على الجمع تسلبه هي الجمعية بذليل مسئلة لا تزوج النساء  
 ولا تشتري العبيد لاستزماها عدم الفرق بين المفرد والجمع المحلى باللام وقد فرق بينهما فان قيل لهم  
 لا فائدة يستند في الجمعية التزموا أو فوا لواقع أولانم أدخل عليه ألامع أنها تسلب المفرد الافراد أيضا  
 فاطاهر أن المصنف رحمه الله اعلم بما في الكشف هنا مخالفة بحسب الظاهر لما تقر في الاصول  
 والاستعمال (قوله وعطف العمل على الايمان مرتبا) بصيغة اسم الفاعل والحكم هو البشارة على  
 ظاهر كلام المصنف وهي وان تقدمت لكن تعليق الحكم على المشتق وما في معناه بشعر بأن مبداءه على  
 وسببه فهي متقدمة بالذات كما مرارا أو كون الجنة المبشرين بهم وقوله اشعار بالانصب على أنه  
 عمله للعطف أي عطفه لادعلا مبادر وفي تفسير السمرقندي هذه الآية حجة على من جعل جميع  
 الطاعات ايمانا حيث أثبت الايمان بدون الاعمال الصالحة لعلها عليه فان قيل انكم تقولون ان  
 المؤمنين يجوز دخولهم الجنة بدون الاعمال الصالحة والله تعالى جعل الجنة مفعلة بشرط الايمان  
 والاعمال الصالحة فيكون ما قلتم خلاف النص وهو سؤال المعتزلة قيل البشارة المطلقة بالجنة شرطها  
 اقتران الاعمال الصالحة بالايمان ونحن لا نجعل لاصحاب الكفار البشارة المطلقة بل ثبت بشارتهم مقيدة  
 ببنية الله تعالى وجاز أن يكون العمل الصالح عمل القلب الاخلاص في الايمان فلا تبيح حجة على خروج  
 الاعمال وهذا معنى قول المصنف السبب في استحقاق هذه البشارة الخ ولم يرد أن الايمان المجزأ لا ينبغي  
 ولا أن الاعمال فوجب الثواب بل ان الجمع بينهما مقتضى لتفضل الله بمقتضى كرمه وتركه لخلافه كما عليه  
 أهل السنة وقوله عبارة عن التصديق هو مصدر حقه اذا صدقه كافي القاء وس فعطف التصديق عليه  
 تفسيرى واقرار المتكسر شرط كما مر فلا منافاة بينه وبين ما مر في تفسير قوله يؤمنون بالغيب كما فهم  
 (قوله ولذلك قلنا ذكرنا منفردين الخ) أي لكونهما كالاس والبناء لا لكونه لا غناء الخ لان الظاهر  
 حينئذ أن يقول ذكرنا بالافراد وهو ظاهر لان العمل لا يعتد به بالايمان والاس لا يناسب انفراد والغناء  
 بفتح الغين المجبة والمذاق النفع والفائدة وهذا مصراع وقع موزونا اتفاقا وقد قيل على هذا ان الايمان  
 موجب للنجاة من العذاب المخلد البتة فان أراد أنه لا ينبغي مطلقا منوع مع أن جنس العمل الصالح  
 كذلك وان أراد مقيدة بقيد فكذلك وجوابه ظاهر ان تدبر (قوله وفيه دليل على أنها خارجة الخ) قيل  
 ان أراد خروجه عن معنى الايمان المنجى في الشرع فمنوع وان أراد خروجه عن الايمان الأقوى  
 فقليل الجدوى وليس النزاع فيه مع أن الظاهر حله على المعنى الشرعى ما لم يصرف عنه صارف وهذا  
 ذهول عما مر ثم انه أي صارف أقوى من العطف المقتضى للمغايرة اذ لوجه لعطف الشيء على نفسه  
 ولا الجزم على كنهه ومنه كاف فلا يرد عليه شيء مما في بعض الحواشي وفي قوله الاصل اشارة الى أنه قد يقع  
 العطف على خلاف الاصل لتسكتة كافي عطف جبريل على الملائكة وهو أشهر من أن يذكر وأصل أن  
 لهم بأنهم لم تعد البشارة بالباء فحذفت لا طراد حذف الجار مع أن وأن بغير عوض لظواهر ما بالصلة  
 ومع غيرهما فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين مشهور وفي محله بعد الحذف قولان فقبل نصب  
 ينزع الخافض كما هو المعروف بأمنائه وقيل جزلان الجار بعد الحذف قديقي أنزه نحو الله لا فعلن بالجز  
 مع هذا المزة وقصرها كما بينه النجاة لكنه هامة صور (قوله وهو مصدر جنة اذا ستره الخ) الجن يفتح  
 الجيم وتشديد النون ومدار بمعنى لا ينفك عنه ووصيف الشجر بأنه مظل لاظهاره في الستر فيه

وعطف العمل على الايمان مرتبا  
 عليهما اشعارا بأن السبب في استحقاق هذه  
 البشارة مجموع الامرين والجمع بين الوصفين  
 فان الايمان الذي هو عبارة عن التصديق  
 والتصديق أس والعمل الصالح كالبناء عليه  
 ولا غناء بأس لبناء عليه ولذلك قلنا ذكرنا  
 منفردين وفيه دليل على أنها خارجة عن  
 معنى الايمان اذ الاصل أن الشيء لا يعطف  
 على نفسه ولا على ما هو داخل فيه أن لهم  
 منه صوب ينزع الخافض وافضاء الفعل اليه  
 أو مجرور باضماره مثل الله لا فعلن والجنة  
 المزة من الجن وهو مصدر جنة اذا ستره  
 ومدار التركيب على السقمى بم الشجر  
 المظلل لا تناف أعنه

والالتفاف اتصال بعضها ببعض كأنهم تلف وقوله للبالغة تعديل للتسمية بالمرأة دون المصدر والصفة  
ومنه الجن لمقابل الانس لاستنارهم عن العيون وكذا الجنون لستره العقل والجن للترس وغيره (قوله  
كان عيني الخ) هو من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سليمة يدح بها مدوحه هرم بن سنان المشهور وأولها  
إن الخليل أجد البين فافترقا \* وعلق القلب من أسماء ما علقا  
وفارقت برهن لانكالكه \* يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا  
كان عيني في غري مقتلة \* من النواضع تسقى جنة مصفا  
(ومنها) إن تلقى يوما على عدائه هرما \* تلقى السماحة منه والندى خلعا  
(ومنها) وليس مانع ذى قربي ولا رحم \* يوما ولا معدما من خباط ورعا  
(الخ) وهو شاهد لاطلاقه على الشجر بدون الارض وقد يطلق عليهما وقال الراغب الجنة كل بستان ذى شجر  
يستربأ شجاره الارض وقد تسمى الاشجار الساترة جنة وعليه جل قول زهير وفي الكشف الجنة البستان  
من النخل والشجر المتكاثف المظلل بالتفاف أغصانه قال زهير الخ وعيني فيه تنية عين بمعنى الجارية  
والقرب الدلو الكبير والمقتلة بصيغة المفعول من تفعليل القتل بمعنى الناقة التي كثر استعمالها حتى سهل  
انقيادها والنواضع جمع فاضح وهو البعير الذى يستقى عليه ويستعمل في اخراج الماء من الآبار  
والسحق يضمنين جمع سحق وهي التخلط الطويلة المرتفعة جدا وخصها الاستباحة لكثرة الماء فهي أرفع  
وأبلغ هنا فقوله بعض الادباء انه حشوا الاجل الصافية لافائدة فيه لا وجه له وقال شراح الكشف  
انه بالغ في تذراف الدموع فاختر القرب وهي الدلو العظيمة وشاءا تنبيهه على دوام الانسكاب بتعاقبها  
في الجي والذهب اذ لا تزال تصب واحدة وترسل أخرى وذكر المقتلة لانها تخرج الدلو بلائى ووصفها  
بأنها من النواضع المقتزاة على هذا العمل وأورد الجنة الدالة على الكثرة والالتفاف والنخل المفتحة لكثرة  
السقى لاسيما السحق منها والمعنى كافى شرح الديوان أنه يقول لما بنيت منهم لم املك دموعى فكأنهم من  
كثرة تسيل من دلوى ناقة مذلة لا عمل لا تريق شأما على الدلو بل تخرجها تامة مملوءة وقال قدس سره  
كان الظاهر أن يقول كان عيني غري بمقتله لكنه أتى بكلمة في كأنه يدعى أن ما نصب من الغرين نصب  
من عينيه ولم يزد على هذا فكأنه تجريد كافى قولهم في الله كاف وبه صرح الطيبي ولا يخفى أن التجريد  
لا يصح فيه بأداة التشبيه لانه من التشبيه البليغ عندهم والتصريح بالتشبيه فيه لا نظيره ومن  
الخيالات ما قيل هنا من أن المراد بالنخل الطوال خيالات قامات الاحبة فكان عينيه تسقى تلك الخيالات  
فتأمل وتحمل (قوله ثم البستان لما فيه الخ) معطوف على قوله الشجر والبستان يطلق على الارض التي  
فيها الاشجار وعلى الاشجار وحدها وورد في شعر الاعشى بمعنى النخل خاصة كما ذكره الجواليقي في كتاب  
العرب وقد عثرته العرب قديما واستعملته بهذين المعنيين وأصله بالفارسية بوى ستان وبوى الرائحة  
الطيبة وستان بمعنى المكان والناحية تخفف بحذف الياء والواو وخص بأرض الاشجار التي تعطر  
بروح التميم وطيب الازهار ثم عرّب ونقل بهذا المعنى ثم توسعوا فيه فأطلقوه على الاشجار نفسها  
وقوله بعض المتأخرين انه من اللغات المشتركة فانه في العربية أرض ذات حائط فيها اشجار وفي الفارسية  
مركب من كلمتين ومعناه التركيبي ناحية الرائحة وقد وهم فيه صاحب القاموس حيث قال انه معرب  
بوستان انتهى وهم من ابن أخت خالته ظاهرا ان عنده أدنى شبهة من الانصاف وليس الحامل عليه  
الاحبة الخلاف ومثل البستان في معنييه الجنة فتطلق على الارض بأشجارها وعلى الاشجار وحدها  
كما ذكره المصنف رحمه الله وعدل عن قول الزمخشري الجنة البستان من النخل والشجر لما فيه من  
الابهام والاقتصار على أحد معنييه لا لما قيل من أنه قصد الرذيلة حيث استشهد بالبيت على تسمية  
البستان بالجنة وأعجب منه متابعة الشراح له انتهى وقال قدس سره أطلق الشاعر الجنة على  
النخل ولا يشافيه قول الزمخشري الجنة البستان الخ اذ لا يعلم منه أنها نفس الاشجار أو الارض التي

للمبالغة كأنه يستربأ تحت سترة واحدة  
قال زهير  
كان عيني في غري مقتلة  
من النواضع تسقى جنة مصفا  
أي غفلا طولا ثم البستان لما فيه من  
لاشجارا تسكنة المظلة

فيها أو مجموعهما وفيه نظر لانه بين البستان بقوله من الثفل والشجر يعني ما أريد به من أحد معنييه  
فان قيل من انصالية لا يائية فاركتاب لما هو في غاية البعد من غير احتياج اليه وقوله لما فيه الخ بيان  
للمناسبة في اطلاقه أو للعلاقة فان كان اسما للأرض فقط في اطلاق الحال على المحل وان كان للمجموع  
ففي اطلاق الجزء على الكل وفيه محتمل لهما والمنكثفة بمعنى المتلاصقة المتلفة ككثرتهم استعار  
من الكثافة المقابلة للطاقة والرقية يقال ماء كثيف وشجر كثيف كما قال أمية

وتحت كثيف الماء في باطن الثرى \* ملائكة تنحط فيه وتصدر

(قوله ثم دار الثواب لما فيه الخ) دار الثواب هي الدار الآخرة وهي في مقابلة الدنيا التي هي دار  
التكليف والنار التي هي دار العقاب وهو منقول اليها لانه حقيقة شرعية وهو المتبادر منها حديث  
ذكرت وبين المناسبة بينه وبين المنقول عنه بوجهين والجنان بالكسر جمع جننة بمعنى أرض ذات  
أشجار وحدائق أو أشجارا ولما فيها من النعيم الذي لا عين نظرت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر  
عما هو مغيب ومستر عن الناس فلا سميت جننة لاستتار ما فيها وان كانت موجودة كالجنات وافنان  
يكون جمع قن بمعنى غصن وجمع قن بمعنى ضرب وفروع وهذا هو المراد هنا والغالب فيه جمعه على فنون  
والجننة من الانماء الغالبة على الدار الآخرة لأن غلبتها لم تصل الى حد العلية لانها تعرف وتشكر  
وتجمع وتوصف بأسماء الاشارة في نحو ذلك الجنة وانما سميت بهذا المعنى لانها كما تطلق على المجموع  
تطلق على أيا كان منها وعلى القدر المشترك بينهما ولولا لم تصح الجمعية هنا والى هذا أشار المصنف رحمه  
الله بقوله ووجهها الخ وأيده بالنقل عن سبعة المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما فاقبح الجنان على  
مراتب متفاوتة بحسب استحقاق أفعالهم او تفاوت رتبهم في الشرف كالانبياء عليهم الصلاة والسلام  
وهو ظاهر والعمال جمع عامل والمراد به من عمل الصالحات من خيرة خلقه وفيما نقله عن ابن عباس رضي  
الله عنهما من أنها سبع اشارة الى وجه اختيار جنات فانه جمع فله على الصحيح كما مر على جنات كما قيل  
وما نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنكروا السبوطي رحمه الله وقال انه لم يوجد في شيء من كتب  
الحديث قيل وفي قوله أفنان الخ اشارة الى أن تنوع كبريات التلويح ويحتمل أن يكون للتعظيم أي  
جنات لا يكفنه وصفها (قوله واللام تدل على استحقاقهم الخ) يعني أنها الام استحقاق والله تعالى  
لا يجب عليه شيء فهو جاز على عوائد احسانه وفضله في الاثابة بوعده الذي لا يخلفه وقوله لا لانه ليس  
لبيان معنى اللام الموضوع في الموضع لطلب الاستحقاق بل لبيان أنه مراد منه أحد فرديه والضمير المضاف  
اليه ذات راجع لما هو رد لما في الكشف من اشارة لهذا المذهب المعترلة القائلين بأن الثواب مستحق  
لذات الايمان والعمل على ما تقر في الأصول وقد مر قول المصنف رحمه الله في تفسير قوله المكمم تقولون  
أن العبد لا يستحق بعبادته ثوابا وهو كما جبرأ أخذ لا يجزى العمل (قوله ولا على الاطلاق بل بشرط  
أن يستقر الخ) فيه تسامح والمراد أنه يموت على الايمان لأن تحلل الردة لا يمنع دخول الجنة وهو ما اتفق  
عليه لما ترويه والاشاعة فان حصول المراتب الآخرة مشروط بالموت على الايمان بلا خلاف  
وقيل انما الخلاف في التصديق والاقرار اذا وجد من العبد هل يصح أن يقول أنا مؤمن من حق ولا يقول  
أنا مؤمن ان شاء الله كما هو مذهب الحنفية الماتريديّة لانه ان كان للشك فهو وكفر وان كان لا حالة الامور  
الى منسيته تعالى أو للشك في العقوبة والمآل لافي الحال أو للتبرك والتبري من تركية نفسه فالأولى  
تركه لايهاه الشك وخلاف المراد أو ينبغي أن يقول كما ذهب اليه الاشعرية لأن العبرة بالخاتمة وهذه  
المسئلة تسجي مسئلة الموافقة عندهم كما سألني ان شاء الله تعالى (أقول) روى الماتريديّة اسند لا لما  
قالوه حديثا هو من قال أنا مؤمن ان شاء الله فليس له في الاسلام نصيب وهو حديث موضوع باخفاق  
المحدثين كما فعله في كتاب اللآلى المصنوعة في الاحاديث الموضوعية وقد صرح عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن من تمام ايمان العبد أن يستغنى أو رده الجوز فاني وصححه وأبطل به ما خالفه وقال الاستغناء

ثم دار الثواب لما فيه الخ الجنان وقيل  
سميت بذلك لانه ستر في الدنيا ما أعظمه الله  
من أفنان النعم كما قال سبحانه وقه الى قد  
تعلم نفس ما أخفى لهم من قزاعين وبعدها  
وتشكروا لان الجنان على ما ذكره ابن عباس  
سبع جنّة الفردوس وجنة عدن وجنة  
النعيم ودار الخلد وجنة المأوى ودار  
السلام وعليون وفي كل واحدة منها  
مراتب ودرجات متفاوتة على حسب  
تفاوت الاعمال والعمال واللام تدل  
على استحقاقهم اياها لاجل ما ترويه  
عليه من الايمان والعمل الصالح لا لانه فانه  
لا يكافئ النعم السابقة فضلا عن أن يقتضيه  
ثوابا جزاء فيا يستقبل بل يجعل الشارع  
ومقتضى وعده تعالى ولا على الاطلاق بل  
بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن

في الايمان سنة في قال انا ومن قبله قل ان شاء الله وهو ليس استثناء شك ولكن عواقب المؤمنين مغيبة عنهم ثم اورد حديث جبر رضي الله عنه وهو انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر من قوله يا قلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك مع احاديث أخر استدلت بها على منية الاستثناء وبطلان ما يخالفه والعلامة ابن حنبل رحمه الله تأليف مستقل فيه ليس هذا محلا لاستيفاء ما فيه (قوله فاولئك حيث اوعى الله لهم الخ) هذه الآية تدل على أن الموت على الكفر محبط للعامل ولا خلاف فيه لاحد كما اتفق عليه شراح الكشاف هنا وانما الخلاف في احباط الكفار بدون التوبة وفي شرح الكشاف للفتاوى قال الامام القول بالاحباط باطل لان من أقر بالايمان والعمل الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كفر بعده استحق العقاب الدائم ولا يجوز وجودهما جميعا ولا اندفاع أحدهما بالآخر اذ ليس زوال الباقي بطريق الطاري أول من اندفاع الطاري بقيام الباقي والمخلص أن لا يجب عقوبة لا ثواب المطيع ولا عقاب العاصي وأجيب بمنع عدم الاولوية فان الطاري اذا وجد امتنع عنه مع الوجود ضرورة امتناع الوجود والعدم ووجوده مستلزم عدم الباقي أعني العدم بعد الوجود وهو ليس بحال وبأنه منقوض باتناء الشيء بطريقان ضد كالحركة بالسكون والياض بالسواد وأيضا الاحباط مما نطق به الكتاب فكيف يكون باطلا واعتراض عليه بأن مراد الامام أن ابطال حكم أحدهما بحكم الآخر ليس أول من الآخر لا ابطال الذات بالذات الا أنه اذا بطل الاصل بطل الحكم المترتب عليه ثم ان مراده أن القول بالاحباط مطلقا كما في الكشاف باطل فلا ينافي في نطق الكتاب به فيما هو مخصوص أو موقوف وليس هذا كله كلاما محمداً في أراد تهذيبه وتحريره فليست رسالة الاحباط التي حررها ثم ان احباط الاعمال بالكفر مطلقا مذهب أبي حنيفة استدل بالآية قوله ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ومذهب الشافعي أنه لا يكون محبطا الا بطلون على الكفر اقول نعم ما في فية وهو كافر فيحمل المطلق على المقيد على أصله وقوله له لا يقيد الخ أي استغنى تلك الآيات اذالة على الاحباط بالشرك المقتضى اعدام استحقاق الجنة (قوله أي من تحت أشجارها الخ) الصادقة الالهية جارية بانخفاض مكان المياه الجارية كما قيل فالسبل حرب للمكان العالي فلو لم يرد بالجنة الأشجار فذلك مع ما فيه قريب في الجملة وان أراد بها الارض فلا بد من التأويل بتقدير مضاف أي من تحت أشجارها أو يعود الضمير اليها باعتبار الاشجار استخداها مأوى وقيل ان تحت بمعنى جانب صريح بن عطية وقال هو قولهم دارى تحت دار فلان وضعفه بهضمه وقال ابن الصائغ رحمه الله لما كانت تجري من تحت الاشجار المظلمة فسل من تحتها أو أنهم لما سقوا صدق أنهم باجرت من تحتها وقال صاحب التفسير معناه من تحت أشجارها أو منازلها ويحتمل أن منابه لمن تحت الجنات وقد قال أبو البقاء من تحت أرضها فلا وجه لمنع ابن الجوزي له وقال أبو علي من تحت غارها وهو بعيد وقال القرطبي من تحت أوامر أهلها كقوله وهذه الانهار تجري من تحتي (قوله كما ترأها جارية تحت الاشجار الخ) عدل عن قوله في الكشاف كما ترى الاشجار المناسبة على شواطئ الانهار الى ما هو أظهر وان وجه بأنه قصه تشبيه الهيئة بلا هيئة فلا يضره تقديم بعض المقدرات على بعض أو تأخيرها والشاغل مهموز لا آخر كل ساحل وزنا ومعنى وجعه شواطئ ومسروق بزنة المفعول علم لمسروق بن الابدع التابعي ومسروق بن المزيان المحدث وما روى أن صحيح أخرجه ابن المبارك وهذا في الزهد وابن جرير والبيهقي في البعث والاخذ وكافي المعصاح شق من تعطيل في الارض والائتمؤيد لكون المعنى تجري من تحت أشجارها (قوله واللام في الانهار للجنس الخ) اللام عبارة عن ال المعروفة بتفسير الجوزي في الكشاف أي غير منظور فيه الى استغراق وعدمه كما هو مقتضى مثل أهل الناس الذين ارادهم أي الجيران المعروفان من بين سائر الاجهار وكان عمل للعموم في المقام الخطابي ولا قل مما هو مقتضى في المقام الاستدلال

قوله سبحانه وتعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس ما كان له وما كان له من جزاء الله وقوله تعالى كنبيه عليه الصلاة والسلام ان أشركت أبسطن علك وأشباه ذلك والله سبحانه وتعالى لم يقدم هنا استثناء بها (تجربى من تحتها الانهار) أي من تحت أشجارها كما ترأها جارية تحت الانهار المناسبة على شواطئها وعن مسروق أنهار الجنة تجري في تحتي أشجارها

فه تستعمل من غير نظر الى الخصوص والعموم كما في المثال وكافي هذه الآية وهو كثير أيضا وهو  
 رد على الطبيب رحمه الله حيث قال في نقر بر معنى الجنس هنا قول الزمخشري أنه للحاضر في الذهن  
 أنت تعلم أن المتن لا يكون حاضرا في الذهن الآن يكون عظيم الخطر معقودا به الهم أي تلك الانهار  
 التي عرفت أنها النعمة العظمى واللذة الكبرى وأن الرياض وإن كانت آتق شي لا تنهيج النفس حتى  
 تكون فيها الانهار فإن أحد المي يتطرق ما ذكره في العهد الذهني كما اتفق عليه أهل المعاني والعربية وكيف  
 يتأتى ما ذكره في نحو إدخال السوق واشتر الملم وانما غرضه فيه قوله الحاضر في الذهن وهو انما قصده به  
 بيان الفرق بينه وبين المنكرة وانما بينهما عليه لأن من أبواب الحوائشي من لم يتنبه له فاتبه فيه وانما  
 ذكره الزمخشري تنكته لذكره لا لتوجيه التعريف وهذا هو الذي عناء الفاضل الشريف بقوله العهد  
 التقديري ولما كان الجنس يطلق في كلامهم على ما يشمل الاستغراق والحقيقة اوضحه المصنف رحمه  
 الله بقوله كافي قولنا فلان يستأن في الماء الجاري وما قبل هنا من أنه يحتمل الاستغراق على أن المعنى  
 تجري تحت الاشجار جميع أنما بالجنة فهو وصف لدار الثواب بأن أشجارها على شواطئ الانهار  
 وأنها رها تحت ظلال الاشجار أبرد من مياه الجنان لمن رزقه الله ذكاء الجنان (قوله أول العهد  
 والمعهود الخ) الآية المذكورة من سورة القتال وهي مدينة على الاصح وقيل انها مكية ولهذا قال  
 الشيخ بهاء الدين بن عقيل رحمه الله هذا يتوقف على تقدم نزول آية القتال على هذه وقد قال عكرمة أن  
 البقرة أول سورة نزلت بالمدينة ولذا قال الفاضل المتنازلي انما يصح هذا الوقت سبقها في المذكر ومع  
 ذلك فلا يخفى بعد مثل هذا العهد وتبعه الفاضل الشريف قدس سرته وفي حواشي ابن المصنف هذا  
 انما يتنشى على تقدير أن يكون فيها أنما الآية السابقة في القول هذه الآية وهو قول الفاضل وسعيد  
 ابن جببر في أنها مكية وانما على قول مجاهد انها مدنية فانما يتنشى على تقدير أن يكون فيها أنما الخ  
 سبقت في القول هذه الآية والآسن الذي يتغير كما سأل وتلك المصنف رحمه الله الوجه الثالث في  
 الكشف وهو أن الالف واللام فيه عوض عن الاضافة لما فيه مما سأل في تحقيقه (قوله والنهر بالغف  
 والسكون الخ) قد كثر مثله في فعل الذي منه حرف سلق واختلف النسخة فيه فقبل انه لغة ولا يختص به  
 بل يكون في غيره كنفس ونفس وذهب للبغداديين الى أنه اتباع وهو مقيس فيه وأيد بأنه سمع من بعض  
 بني عقيل فهو في نحو ولو كان لغة فقلت الواو الفاء تم تقلب لمرورها وفيه كلام في خصائص ابن جني  
 وقال الزمخشري ان الفتح فيه أفصح وهو في الاء بمعنى الشق فأطلق على المشقوق وهو المكان ولذا  
 فسره المصنف بالجري والجدول أصغر الانهار كالقناة والبصر أعظمها وقوله كالنيل والفرات هما  
 نهران عظيمان مشهوران وهو يحتمل أن يكون تقيلا للنهر أو للجريان لم نقل انه مخصوص بالمخ كما هو  
 المشهور في الاستعمال قال الراغب اعتبر من البصرة تارة ما لوحته فقبل ما بجري أي ملح وأجبر الماء ملح فار  
 وقد عاد ما الأرض بجري وادنى • الى مرضى أن أجبر المشترب العذب

وقال بعضهم البصر يقال في الأصل للملح دون العذب وجريان تغليب وقوله والتركيب للسعة أي أصل  
 معنى نمر دائر على السعة يقال انهر النهر إذا اتسع ويرد عليه النهر بمعنى الزير فانه لم يلاحظ فيه معنى  
 السعة اللهم الا أن يقال انه ذير بلا يغ كما تفسر به الراغب فقيه سعة معنوية (قوله والمراد بها ماؤها الخ)  
 ضميرها للأنهار المذكورة في النظم أو المفهوم من المقام والاظهار هنا قد ير المضاف كما في نحو أسأل  
 القرية من مجاز القصر والمقصد تراثا صياها أو ماء كما هو ظاهر عبارة المصنف رحمه الله فتأنيث تجري  
 رغبة للمضاف اليه القائم مقامه أو رعاية للفظ الجمع لانه مؤنث ان كان مجازا للمجاورة أو لذكر الرجل  
 وإرادة الحال أو الاسناد مجازي من غير تجاوز في الطرف ولا تقدير كما في اسناد الانحراج الى الأرض  
 لانه كونهم لا للصرح قبل ولا اسناد الجري فلا تنم باركنة خاصة فمرها الخاصة وهي أن أنهار الجنة  
 ليست الا المساء لجريها من غير أخذ ود ولا يخفى أنه انما يتنشى على أحد التفسيرين ولو تميز هذا كان

كافي قولنا فلان يستأن في الماء الجاري  
 أو له همد والمعهود هو الانهار المذكورة  
 في قوله تعالى فيها أنهار من ماء غير آسن الآية  
 والنهر بالغف والسكون الجري الواسع فوق  
 الجدول ودون البصر كالنيل والفرات  
 والتركيب للسعة والمراد بها ماؤها على  
 الاضمار والجاري أنفسها واسناد الجري  
 اليها مجاز كافي قوله سبحانه وقطاع  
 وأخرجنا الأرض أنقالها

كلامه في مجراه (قوله صفة ثانية لجنات الخ) ذكر فيها ثلاثة أوجه وزكرها عباس بن أبي المقداد في الحضر  
الذي في الكشف وإذا كانت صفة فهي في محل نصب وسيندلم يعطف للإشارة إلى استتلال كل من  
الجلتين في الوصفية لأنهم ما صفة واحدة وإذا كانت خبر مبتدأ مقدر فقدره هم أي الذين آمنوا  
الخ أو هي أي الجنات وفي شرح الفاضل التقنازاني ولا يقدّر شأن أي هذا اللفظ بل هي أو هو بمعنى  
القصة أو الشأن (وهنا بحث) وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إنما تجعل صفة أو استثناء فاعتبار  
الضمير هو المبدأ يمكن بدون اعتبار الحذف كذلك ورد بأن الربط المعنوي حاصل إذا جملة عبارة عن  
الشأن الذي هو مبتدأ فلا فرق بين الشأن وبين هي ومثله في عدم الاحتياج إلى العائد ما ذكره النحاة  
في قولهم مقول زيد منطلق وفيه نظر وسيأتي ما فيه في سورة يس وما ورد من التقدير نقله في الكشف  
عن بعض الشراح ومرضه لأنه خلاف الظاهر وما قبل من أنه على الخبرية إنما يقال أنه لا يجب  
كون الظاهر محمولاً على المبتدأ أو يجب لكن يكون ذلك تحقيقاً أو تأويلاً من تسويد وجهه أو طمس  
بما لا حاجة إليه وقبل أنه على هذا التقدير صفة مقطوعة ولم يتبناه شرح الكشف مع جلاله قدرهم  
فاعتراضوا عليه بأن تعود إلى الجملة المحذوفة المبتدأ فإن جعلت صفة أو استثناء فاعتبار  
مستدركاوان جعلت ابتداء كلام كاف فليس كذلك بل حذف ومنهم من تمسك في دفعه بأن تقديرهم  
يقوى الاستئناف وتقدر هي بقوى الوصفية وما يتوجب منه ما في شرح التقنازاني فإنه قال لا يحتاج  
الجملة التي هي خبر عن لفظ الشأن إلى عائد كضمير الشأن وتقديره هي على أنه ضمير القصة لا يصح لأنه  
يخص بجملة العمدة فيها مؤنث فالواجب تقدير ضمير الشأن به انتهى ولا يخفى ما فيه لأن قطع التعت  
الذي منعونه نكرة وهو بوجه خلاف الظاهر حتى منعه بعض النحاة وإن كان الأصح خلافه وكون  
تقدير هي مشروطاً بما ذكره عما ذكره أهل المعاني الآن الأصح خلافه كما في شرح التسهيل وسيأتي  
تفصيله في محله وأما ما قبل من أن المقدّر ضمير الشأن لا ضمير الذين آمنوا والجنات لأن كلاماً ظرف زمان  
لنصبه على الظرفية فلا يصح أن يكون خبراً عن جملة وتقدير المبتدأ على تقدير كونه كلاماً ابتداءً  
غير وصف ولا استئناف استحساناً مراعاة لجزالة المعنى وليس بالآزم فهم لأن كلاماً وحده ليس خبراً بل  
متعلق بقالوا كما سيأتي والجملة خبر وما ذكره لا يفني شيئاً وأجازوا البقاء ككون هذه الجملة جالا  
من الذين آمنوا من جنات لوصفها المقرب لها من المعرفة وهي كما قال أبو حيان حال مقدرة لأنهم وقت  
التبشير لم يكونوا امرؤوقين على الدوام والأصل في الحال الماضية (قوله أوجلة مستأنفة كأنه الخ)  
قدرة تبعه الآن محشري سواء لاعتقوا كالبجنة فقوله تعالى وأهم فيها أزواج الخ زيادة في الجواب ولو قدر  
أهم في الجنات لذات كما في هذه الدار أم أم وأزيد كان أصح وأوضح والاستئناف أرجح الوجوه عندهم  
كما ذكره صاحب الكشف وغيره وهذا مبني على أن معنى من قبل من قبل في الدنيا وهو قول مجاهد  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما وافقنا لما قلناه في الاستعارة على معنى رزق الغداة كرزق العشي  
وذهب أبو عبيدة إلى أن معناه يخلف الثمرة الجنية مثلها والخلد يقتضين البال والقلب والنفس وكل  
منها صحيح هنا وأزعم برأي مجته وعاءهم مملوءة مجبوراً إذا أزاله وفي قوله وقع الخ استعارة تبعية  
أو ممكنة كأنه جعل ما خطر السامع من التردد عما يقع في الدار الدنيا من القبار ونحوه كما يقال لما  
لا شبهة فيه لأخبار عليه فقوله أن يحترج ومثله في اللطف قول ابن سينا الملك

كست فؤادي من حبه • ولجنته كانت المكسمة

(قوله وكما نصب على الظرف الخ) قال النحاة أنها منصوبة على الظرفية بالاتفاق وناصبها قالوا والذي  
هو جواب معنى وجاءتها الظرفية من جهة ما فأنها أمام مصدرية وأسم نكرة بمعنى وقت وكونها شرطية  
ليس بالوضع وإنما طرأ عليها في الاستعمال لأن ما المصدرية التوقيفية شرط من حيث المعنى فلذا  
احتاجت لجلتين مرتبة أحدهما على الأخرى ولا يجوز أن تكون مباشرة كما قبله في المفتي وشرحه

(كلاماً رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي  
رزقنا) صفة ثانية لجنات أو خبر مبتدأ  
محذوف أو جلة مستأنفة كأنه لما قيل أن  
أهم جنات وقع في خلد السامع آثارها مثل  
غبار الدنيا أو أجناس أخر فأنحى بذلك  
وكما نصب على الظرف



وأما فادتهم التكرار فقدم في قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه ولما كان معنى الشرطية طارعا عليها لم يختلفوا في عاميها كما اختلفوا في عامل الاسماء الشرطية هل هو الجزاء أو الشرط ورجح الرضى أنه الشرط ولم يرجمه هنا كما قومه بعضهم وقال فان قيل يجب الفرق بين كلما وكلمات الشرط في الحكم بأن العامل في كلما الجزاء والعامل في غيرها الشرط قلنا قد فرق الرضى بينهما بأن كلما ضافة للجملة التي تليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف بخلاف كلمات الشرط وفيه كلام ذكرناه في حواشي الرضى ليس هذا محله ومما فصلناه لك عرفت أن ما قيل من أن كلما مركب من كل وما الشرطية فلذا صار أداة تكرار ليس برضى ورزقا مفعول ثان لرزقوا لانه يتعدى لمفعولين فيقال رزقه الله ما لا يعنى أعطاه وليس مفعولا مطلقا مؤكدا للعامة لانه بمعنى المرزوق أعرف والتأسيس خير من التأكييد وتكميله للتوسيع أو للتعظيم أى نوعا لا يذا غير ما ترفونه وقد جوزوا فيه المصدرية وكونه مفعولا مطلقا والاول أرجح (قوله ومن الاولى والثانية للابداء الخ) لما منعوا تعلق حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد حقيقة وجوزوا غيره مما تعلق به وقد اختلفا لفظا ومعنى كررت يزيد على الطريق أو اختلفا معنى لالفاظا نحو ضربته بالعصا بسبب عصيانه أو عكسه نحو ضربته لتأديبه بسبب سوء أخلاقه وما في الآية بحسب الظاهر يترامى مخالفتها لذلك أشاروا الى دفعه بأنه غير مخالف لما ذكر لانه لا يخالفه الا اذا تعلق به من جهة واحدة ابتداء من غير تبعية وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشاف هو كقولك كلما كأت من بستانك من الرمان شيئا أحد تلك ثمره من ثمره موقع قولك من الرمان كأنه قيل كلما رزقوا من الجنات من أى ثمرة كانت من تفاحها أو رمانها أو غيرها أو غير ذلك رزقا قالوا ذلك في الاولى والثانية كلناهما لا ابتداء الغاية لان الرزق قد ابتدئ من الجنات والرزق من الجنات قد ابتدئ من ثمرة وتزليه منزلة أن تقول رزقني فلان فيقال لك من أين فته قول من بستانه فيقال من أى ثمرة رزقك من بستانه فتقول من الرمان وتحريره أن رزقوا جعل مطلقا مبتدأ من ضمير الجنات ثم جعل مقيدا بالابتداء من ضمير الجنات مبتدأ من ثمرة وقززه ثمرة لأنه لما قومه أن حرفي الجر فيهما ومن ثمرة متعلقان برزقوا وهما بمعنى ولفظ واحد ومما تقر عندهم أنه لا يجوز مثله الأعلى الابدال والتبعية ولا مجال له هنا فدفعه بوجهين وبالغ في تقرير الاول وصرح بأنهما لا ابتداء الا أن الاولى متعلقة بالرزق المفهوم من رزقوا مطلقا والثانية بمقيدا بكونه من الجنات فليس مما منع في شيء لانه اعتبر فيه الفعل أولا مطلقا ثم قيد بقيد سؤال ثم قيد ذلك الفعل بالمقيد بقيد آخر يقتضيه سؤال آخر فالتضح ايضا حاتا بأن كل واحد من الفعل المطلق والمقيد بالمقيد الاول يصح ابتداءه من المقيد بالمقيد الذي تعلق به والثمرة على هذا النوع فانه لا يصح الابتداء من فردا لا يكون بعضه مرزوقا وهو ركن جذا وكلا الطرفين على هذا الوجه لغويا لا اشتباها والمصنف رحمه الله ذهب الى الاطلاق والتقييد مع جعلهما ما بين متداخلتين وحينئذ فتمت العلاقة ما متعقد فلا يلزمه المذخور المذكور لما قاله بل لشيء آخر وهو أن الشيء الواحد لا يكون له مبدآن ولذا قال وأصل الكلام ومعناه الخ ولا يخفى أنه لا وجه له لأن المبدأ كما مر معنا ما يتصل به الامر الذي اعتبر له امتداد محقق أو متوهم وللشيء اتصالات شتى كما صاله بالسكان في نحو سرت من البصرة والزمان في من أول يوم وبالفاعل وبالمفعول المأخوذ منه بل للمكان المحدث المربع مثلا ابتداء من كل حدة من حدوده الاربعة فالابتداء في منها كافى وفي من ثمرة كفى كافي اعطى من المال وكل لي من الصبرة اذ لم ترد التبعية ألاترأى لو قلت ما قرأت النحو من كتاب سيبويه من المبرد من أول سنة كذا صبح بالمرية فاذا لم يتعد المتعلق للمانع صناعي ولا معنوي فارم كتاب المصنف للتأويل من غير داع لا يخلو من الظل ولذا قيل انه لم يقف على مراد المخشري ونوهم من تقديره السؤال أنه ظرف مستقر عنده وسألتى لسانا كلام فيه وقد قيل عليه أيضا أن المشهور ان من الابتدائية والتبعية لغوان والتبيينية مستقرة وهذا مخالف له وفيه بحث لان

ورزقا مفعول به ومن الاولى والثانية  
للابتداء واقضان موقع الحال

ما اذعاه وان سبق اليه غير مسلم والظاهر خلافه فيكني لتصحیح الابتدائية فيهما اختلاف المبدأ ثم ان  
قول الشر يفيد تعاقبه من الشراح انه لا مجال للتبعية والابدال في الآية الكريمة فيه ان المغرب  
جوز فيه أن يكون بدل اشتمال ولا حاجة الى الضمير لظهور الارتباط مع أنه مخصوص بابدال المفردات  
وقال في البحر من في قوله منها ابتداء الغاية وفي من ثمرة كذلك لأنه بدل من قوله منها أعيد معه حرف  
الجزء وكلتا هما متعلق برزقوا على جهة البدل وهذا البدل من بدل الاشتمال (قوله كل حين رزقوا رزقوا  
الخ) اشارة الى أن ما مصدرية حينية ومهزوزة اشارة الى أن الرزق بمعنى المرزوق مفعول به ومبتدأ  
يكسر الدال على زنة اسم الفاعل ولو فتح صح فزيد الرزق بكونه مبتدأ من الجنات وابتداء منها  
بابتدائه من ثماتها وهو ظاهر وقوله فصاحب الحال الخ اشارة الى أن الحال متداخلة وقد قبل عليه  
انه لا وجه لعمل الثمرة بمبدأ أم بدئية الرزق لامبدأ نفسه فالوجه أن يجعل الحال مترادفة وفائدة أن  
كون الجنات مبدأ الرزق يحتمل أن يكون باعتبار غير الثمرة عما فيها فالثانية تعين المراد الا أنه على ما ذكره  
يظهر كونه قيد للمقيد بخلافه على الترادف وفي قوله واقعتان موقع الحال مساحطة ظاهرة لان الحال  
متعلق بالمار والجرور وهما لا الحرف والمستكن بتشديد النون اسم فاعل يقال اكن واستكن اذا  
استروا الخفيف من السكون بعيد واعلم أن الظاهر أن جعل المتعلق الواحد في حكم المتعدد لا يختص  
بصورة التقيد والاطلاق بل يجري في كل ما يشبهه بحسب التأويل كافي قوله لم أر رجلاً أحسن في  
عينه الكحل منه في عين زيد فان في تعلقت بأحسن فهم حالان معناه زاد حسن الكحل في عين زيد على  
حسنه في عين غيره فهو بحسب التأويل متعدد وله نظائر أخرى ليس هذا محلها وانما المراد التنبيه على أنه  
ليس مخصوصاً بما ذكر كما هو منه كلام الكشف وشروحه فتدبر فان قلت لم أسأل عن قوله من ثمرة  
وبين في الجواب تعلق الطرفين وأي حاجة الى ذكر متعلقين حتى يحتاج الى التأويل ولو قيل كما رزقوا من  
غيرها فاد ما ذكر من غير ارتكاب لمثقة التأويل وتكرار من واجهاز التنزيل بأي زيادة ما يجوز للتأويل  
قلت الذي لاح لي بعد التأمل الصادق أن تعليق الرزق بعمله ونفعه بغيره منكرة يقتضي عمومها لكل ما فيها  
كما قال تعالى ولهم فيها من كل الثمرات ولولا ذكرهما لم يند هذا النظم مع ما فيه من الايضاح بعد  
الاهتمام والتفصيل بعد الاجمال الذي هو أوقع في القلوب واليه أشار العلامة بما ذكره من السؤال  
والحاصل أن تعلق منها بغيره لا يحتاج لغيرها لان فيها كل ما تشتهى النفس وتعلق من ثمرة بغيره  
أن المراد بيان المأ كقول على وجه يشمل جميع الثمرات دون بقية اللذات المعلومة من السابق واللاحق  
وفيه اشارة أيضاً الى أن عامة ما كقولهم الثمار والقوا كذا لانهم لا يعمهم فيها جوع ولا نصب يحوجهم  
الى قوت به قوام البدن وبدل ما يتجمل ومن هنا خطر بالبال أن المصنف رحمه الله لم يعدل عما في  
الكشاف غفلة عن مراده بل اتملانه فهم منه أنه اراد توضيح المعنى وتفسيره لا توجيهه التعلق التحوي  
وتقريره أو بيان أنه لا حاجة داعية له اذا جعلت من فهمها ابتداء ثبته لانه يجوز تخريجها على وجه آخر  
أسهل منه وأما تخصص السؤال بقوله من ثمرة لانه سؤال نشأ من تكرار من فيه (قوله ويحتمل أن  
يكون من ثمرة الخ) هذا هو الوجه الثاني في الكشف وهو أن تكون من الاولى ابتداء ثبته كما فهم من عدم  
تعرض المصنف رحمه الله لها والثانية في قوله من ثمرة مهيئة للمرزوق الذي هو مفعول ثان والتطرف  
الاول لغو والثاني مستقر وقع حالاً من التسمية لتقدمه عليها والثمره يجوز جعلها على النوع وعلى  
الجنس الواحد ولم يلتفتوا الى جعل من الثانية تبعيضية في موقع المفعول ورزقوا مصدر مؤن كدله عليه  
مع أن الاصل في من الابتداء والتبعيض ولا يعدل عنهما الا لدواع قوى كما مر في قوله تعالى أخرجهم من  
الثمار رزقوا لكم وقوله كافي رأيت منك أسدا صريح في أن من التجربة بدينية وقد قبل عليه انه  
حينئذ نفوت المباعدة المقصودة في التجربة لان الاجمال والتفصيل يفيدان المبالغة في التفسير لا الصفة  
التي قصد بالتجريد بلوغها الغاية في السكال والصحيح أنها ابتداء ثبته أي رأيت أسدا كائناً ما كان ذلك

وأصل الكلام ومعناه كل حين رزقوا  
مرزوقاً مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمرة  
قيد الرزق بكونه مبتدأ من الجنات وابتداء  
منها بابتدائه من ثمرة فيها فصاحب الحال  
الاول رزقوا صاحب الحال الثانية ضميره  
المستكن في الحال ويحتمل أن يكون من ثمرة  
بياناً

ومن قال جعل هذا البيان على ذلك المنهاج مبني على أن من البيانية عنده راجعة إلى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التجربة بأن يتزعزع من الغاطب أسد ومن الثمرة رزق لم يأت بشئ يعتد به ألا ترى أنه جعل البيانية قسما للابتدائية وأنه لا قرينة على انتزاع الرزق من الثمرة بل هي نفسها رزق وقد تبين فيه من قال ليت شعري إذا حل من على البيان لم يجعل من التجربة مع أن البيان يجعل المين على المين أظهر فإن رزقا تفسره الثمرة فليس من التجربة بشئ والقول بأنه لا منافاة بين التجربة والبيان مقتضى إلى البيان (أقول) هذا محصل ما قاله الشراح وسيأتي في أول سورة آل عمران تفصيله والذي جعلهم على الاعتراض هنا أن المين لما اتحد مع المين في الجملة لم يكن أبلغ من جملة عليه في نحو زيد أسد مع أن عبد القاهر وغيره من أهل المعاني صرحوا بأن التجربة أبلغ من التشبيه البليغ والجواب عنه أن من البيانية تدخل على الجنس المين به لكونه أعم وأعرف بالمعنى الذي وقع فيه البيان وهما ما عكس وجعل الشخص جنسا مينا به ومنزهة عنه ما هو الأعم الاعرف كان أبلغ عزاء به من التشبيه البليغ ولو كان معكوسا فلو قلت رأيت منك أسدا جعلت زيدا جنسا شاملا لجميع أفراد الاسد وخاصة بل أهم وأشمع لا انتزاعك الجنس منه وهذا لا يتزعمه الجملة في أنت أسد ولو قيل رأيت زيدا من أسد ورد ما ذكره قدس سره وغيره وليس مما نحن فيه وكذا في نحو رأيت منك عالما في التجربة غير التشبيه وهذا مسرحة نظر العلامة وهو دقيق أتيق فلا حاجة إلى جعله مبنيا على رجوع من البيانية إلى الابتدائية ولا إلى الجواب عما أورد على التفازاتي بأن مراده بالبيانية ما تكون للبيان وإن كان فيها معنى الابداء وبالابتدائية التي لصرف الابداء فيصير جعله قسما له على أنه لو سلم لم يقدنا شيئا لأن مذهب القاضي رحمه الله كما صرح به في منهاجه أن جميع معاني من ترجع للبيانية عكس مذهب الزمخشري ثم إن من الابتدائية يكون المبتدأ فيها مغايرا للمبتدأ منه نحو سرت عن البصرة ولا دخلها غالباً إلى المكان ونحوه تدل على أنه مائل فيه وعلى الغاية التي هي مبنى التجربة مع أن بيانه قاصر على أحدهما غير شامل لنحو رأيت منك عالما وادعاء عدم بلاغته ظاهر السقوط بخلاف كلام للقوم والرضي جعل من فيه تعليلية ولكل وجهة (قوله تقدم الخ) رد لما قيل من أنها كيف تكون للبيان وليس قبلها ما تبينه بأنه مبني على جواز تقديم المين على المين وأنه يكفي تقدمه ولو تقدرا كاذب اليه كبر من النجاة وإن منعه رضعه آخرون وأما جعله على تقدير البيان ظرافة وامتعاظا برزقوا فوهم لانفاقهم على أن من البيانية لا تكون الا ظرافة مستقرا كما هو معروف عند النجاة وبه جزم السعد في مواضع من شرح الكشف كما سيأتي (قوله وهذا إشارة الخ) أي لفظ هذا وهو دفع لما يتوهم من أنه كيف يكون هذا المرزوق عين ما في الدنيا أو ما تقدمه في الجنة وقد فني وأكل بأن الإشارة إلى النوع والمعنى أن نوع هذا هو المتحد وكون هذا وضع للإشارة إلى المحسوس والامور الكلية لا تحس ليس بكنى مع أنه يكتفي إحساس أفرادها كافي للمشال المذكور ومن الناس من ذهب إلى وجود الكلي في ضمن أفرادها على ما فيه أو إشارة إلى الشخص وفيه تقدير أي مثل الذي رزقنا أو يجعل عينه مبالغة وقد رجح كونه إشارة إلى عين الثمرة بأن هذا إذا لم يذ كر معه الوصف يكون إشارة إلى المحسوس دون الكلي وفي قوله العين المشاهدة إيهام وجرى به يقتضات مصدر جرى الماء جريا وجرى بنا ووقع في نسخة بدل جريته جمع جري والاولى واستحكم بمعنى قوى وتم يقال أحكمته فاستحكم إذا تفتته (قوله جعل عمر الجنة من جنس عمر الدنيا الخ) هذا معنى ما في الكشف وقد قبل عليه أنه جسد لولم يقل أدار أي مالم يألمه ففرغته طبعه فان بطلانه ظاهر فان لكل جسد لذة والحديث المعاد مثل في الكراهة وليس بشئ وقد وقع مثله في شرح المفتاح وذكروا أن كون النفس تحب ما ألفته وهو يفتنى تذكره معارض لما اشتهر كافي المنسل كره من معاد وقد جمع بينهما بإبان الأول في باب استناب وتطلب زيادته والثاني في باب ليس كذلك وقد وقع التصريح به في كلام

تقدم كافي قولك رأيت منك أسدا وهذا إشارة إلى نوع ما رزقوا كقولك مشيرا إلى نهر جار هذا الماء لا ينقطع فانك لا تدعى به العين المشاهدة منه بل النوع المعلوم المستتر بتعاقب جريانه وإن كانت الإشارة إلى عينه فالعنى هذا مثل الذي رزقنا ولكن لما استحكم الشبه بينهما جعل ذاته ذاته كقولك أبو يوسف جعل عمر الجنة من جنس عمر الدنيا قبل النفس الله أول ما ترى فان الطباع مائلة إلى المألوف مستفزة عن غيره

النصام والشعر أقديماً ألا ترى قوله

لكل جديد لذة غير أننى • وجدت جديد الموت غير لذيذ

ردى حديثك ما أملاست مستحماً • ومن عجل من الانفاس ترديدا

يستكره الخبر المعاد وقد أرى • خبر الحبيب على الاعادة أطيبا

يحاول على ترداده فـكـانه • سجع الجمل اذا تردد أطربا

وقول المعزى

وقول ابن سهل

ومثله كثير في كلامهم فلا وجه لما أورده الفاضل والقياس على الحديث المعاد قياس مع الفارق فإنه معاد بعينه وما نحن فيه ليس كذلك والحق أنه مختلف بحسب الاحوال والمقامات ألا ترى أن أبا عمرو بن العلاء نظر الى فتى عليه ثياب مشهورة فقال له يا بني من المروءة أن تأكل ما تشتهي وتلبس ما يشتهي الناس ونظمه الثعالبي في كتاب المروءة فقال رحمه الله تعالى

إن العيون رمتك اذا جأتها • وعليك من شهر الثياب لباس

أما الطعام فكل لنفسك ما شئت • واجعل ثيابك ما شئت الناس

وهذا الاجاز شابه دفع الاعتراض (قوله وتبين له امرية الخ) قد علمت ما فيه وأنه ظاهر الاندفاع وان قيل في دفعه أيضا انه جيد في غير الطعام فإن التجربة والوجدان شاهدان عدل بأن ما لم يسهده منه وان حسن شكله لا يشاره عاقل لاحتمال ضرره وقيل انه في بادى النظر وقبل التجربة والمزية الفضيلة ولا يتي منه فعل الا انه ذكر في حواشي الجوهرى أنه يقال أمرية عليه أى فضله وفي الأساس عزيت عليه وتقزيت فضله وكنه التهمة حقيقة أو غايتها أو وجهها والمشهور الاقول الا ان ابن حلال قال في كتاب الفروق كنه الشئ على قول الخليل غايته ويقال هو في كنهه أى في وجهه قال

وان كلام المرء في غير كنهه • لكاتبيل تهوى ليس فيها انصاها

وقال ابن دريد كنه الشئ وقته يقال أقيته في غير كنهه أى في غير وقته ويكون الكنه لا قدر أيضا يقال فعل فوق كنه استحقاقه فليس الكنه من الحقيقة في شئ والناس يظنونهم ما سواه انتهى وهو لا فعل له أيضا وأقيته بعض القويين فقال يقال منه كنهه وقوله كذلك أى غير ألوف (قوله أوفى الجنة الخ) عطف على قوله في الدنيا أى من قبل هذا الرزق أو المرزوق في الجنة يعنى أن ما كولات الجنة متحدة الشكل متفاوتة اللذة والطعم فإذا قدم اليهم شئ آخر منها طعمه مكررا والطعام يعنى المطعم يعنى الماء كقول مطلقا في تناول الثمار وغيرها ففيه اثبات للشئ بما هو أعظم منه أو يخص بالثمار بقية المقام ولا حاجة الى أن يقال انه التمثيل فإن العصفه لا يوضع فيها الثمار لانه غير مسلم والعصفه يفتح الصاد المهملة وسكون الحاء المهملة كالفصحة الآتية جمعه مصداق وقوله كما حكى عن الحسن الخ أثر أخرجه ابن جرير عن يحيى بن كثير بهذا اللفظ وقوله روى الخ أخرجه أيضا ابن جرير وقفا وفي المستدرک من حديث ثوبان مرفوعا لا يقرع رجل من أهل الجنة من ثمرها شيئا الا خلق الله مكانها مثلهما وقال انه صحيح على شرط الشيخين وقوله فلعلهم الخ لا يأتى هذا قوله من قبل لأن معناه قبل هذا الزمان أو الوقت وعلى تفسير المصنف من قبل الرزق أو المرزوق الذى أشار اليه بقوله من قبل هذا لأن قبل مبنية على الضم لحذف المضاف اليه الذى هو هذا ونية معناه وان لم يتخلل بينهم زمان وليس معنى رزقنا أكلنا تقدم الرزق على الاكل وعلى الاثر الاقول هو متشابه الصورة مختلف الطعم وعلى الشان متشابه الصورة والطعم فتأمل (قوله والاقل أظهر الخ) أى كون المراد بالقلبية في الدنيا أولى من كونها بما تقدم في الآخرة لان كلما تفيد العموم وعلى الشان لا يتصور قولهم لذلك في أول ما قدم اليهم ويفوت موقع الاستئناف المبني على السؤال على وجه التشابه بينهما وان قيل ان الاظهر تقدمه القلبية لما يشمل قبلية الدنيا والآخرة وقال المصنف أظهر ولم يقل ان التفسير هو الاول كما قاله الرنخشري لأن هذا وجه ظاهر أيضا حتى قيل انه يتجه على الاول أنه يلزم فيه انحصار الجنة في الانواع

وتبين لها منية وكنه التهمة فيه اذ لو كان  
بجسم لم يعلم خلق أنه لا يكون الا كذلك أوفى  
الجنة لان طعامها متشابه الصورة كما حكى  
عن الحسن رضى الله تعالى عنه ان أحدهم  
يؤتى بالعصفه فأكل كل منها ثم يؤتى بأخرى  
فصراها مثل الأولى فيقول ذلك فتقول  
الملائكة كل فاللون واحد والطعم مختلف  
أو كما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال  
والذى نفس محمد بيده ان الرجل من أهل  
الجنة ليتناول الثمرة ليلأكلها فاهى وأصله الى  
فيه حتى يدل الله تعالى مكانها مثلها فلعلهم  
اذا رآوها على الهيئة الاولى قالوا ذلك  
والاقل أظهر لجهالة قوله على عموم كلامه فانه  
يدل على ترددهم هذا القول

الموجودة في الدنيا والآلئق أن يوجد فيها ذلك مع غيره من الأنواع التي لا عين رأت ولا أذن سمعت كما ورد في الحديث وقال السبوطي أيضا عندى أن الثاني أرجح لأن فيه توفيقا بمعنى حديث تشابه غمار الجنة وموافقة لقوله بعده متشابهاته في رزق الجنة أظهر وأعادته إلى المرزوق في الدارين لا يفتنى ما فيه من التكاف كما سبأنى وقوله كل مرة رزقوا منصوب على الظرفية فإن مرة معناه فعلة واحدة وليس باسم زمان لكنه شاع بمعنى وقت واحد فأعطى له ولما أضاف إليه حكم الظرفية كما قاله المرزوقى (قوله والداعى إلى ذلك الخ) الداعى هو المقتضى لظهور ما ذكر في ذهن من قولهم هذا الذى الخ كأنه دعاء للعضو وفرضه في كل مرة من مرات تناولهم وفرض استغرابهم أى عده غريبا عيىبا عدا مفراطا وتبعهم بحميم وحامهم حلة افتخارهم وابتهاجهم بآطه السرة بما وجدوه بين الرزقين والتشابه البليغ في الصورة أمثال التشابه النوعين المستلزم تشابه ما صدق عليه وألتشابه الفردين على ما مر من تفسيرى هذا فسقط ما قبل من أنه يقتضى أن يكون قواهم هذا الذى رزقنا من قبل من التشبيه البليغ وأصل معناه هذا مثل الذى رزقنا من قبل كما فى الكشاف وهو مخالف لقوله وهذا الشارة لنوع ما رزقوا لأنه ليس مبنيا على المبالغة في التشبيه إذ معناه هذا نوع ما فى الدنيا والتفاوت مع التشابه منشأ للاستغراب والتعجب كما لا يفتنى فلا وجه لما قيل من أن جعل التشابه البليغ داعيا لما ذكر ظاهر وأما التفاوت العظيم ففى مدخله فى ذلك خفاء وان وضحه بما يؤول إلى ما ذكرناه وهذا إشارة إلى سبب قولهم هذا لتم الفاشدة فمن قال أنه لا حاجة إليه لم يصب وقد نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنهم يقولونه على سبيل التعجب وفى الاستغراب ليعلمه ومن الغريب ما قيل من أن هذا الإشارة إلى اعترافهم بأعادة أشجار الدنيا وغمارها كأعادة أنفسهم فيكون تعجبهم من قدرته تعالى أو إلى أن أرض الجنة قيعان تنبت فيها أعمال الدنيا كما ورد فى الأثر فقرة التعجب مما غرسوه فى الدنيا ولا يفتنى بعده (قوله اعترض يقتر ذلك الخ) كذا فى الكشاف وفى شرح القاضى له هذا على تخوير الاعتراض فى آخر الكلام والاكثرون يسمونه تذيلا والعلامة يجعل الاعتراض شاملا للتذيل كما يعرفه من تتبع كلامه فلا يرد الاعتراض عليه بأن الاشبه أنه تذييل وهو أن يعقب الكلام بما يشمل معناه فكيدوا ولا يحل لهم الاعراب ولا مشاحة فى الاصطلاح وإياهم أنه اصطلاح القوم كما قاله ابن المصنف غير مسلم وهذا إذا كان ما بعده جملة مستأنفة بناء على جواز اقترانه بواب يسمونها الواو الاستئنافية وقد جوز فى هذه الجملة أيضا الاستئناف والحالية بتقدير قد وكلام النفاة لا يابأ لأن تقدير قد مع وأوحالية فى الماضى كثير وإنما كان هذا مقتررا ومزكا كما لما قبله الماصح به المصنف رحمه الله أنفا من أنه يدل على التشابه البليغ صورة ويلزم من تقريره تقريره فتذكر (قوله والضمير على الأول الخ) أى الضمير المفرد المجزوف وقوله به على أول التفسيرين المذكورين آنفا وهو أن يراد بقوله من قبل فى الدنيا ما رزقوا فى الدارين ولا ضارة فيه قبل الذكر لالة مجموع قوله هذا الذى رزقنا من قبل على ما رزقوا فى الدارين على هذا الوجه كما مر تقريره وهذا معنى قوله فى الكشاف فإن قلت الام يرجع الضمير فى قوله وأوابه قلت إلى المرزوق فى الدنيا والآخرة جبه عالان قوله هذا الذى رزقنا من قبل انطوى تحته ذكر ما رزقوه فى الدارين والحاصل أنه جواب عن سؤال هو أن التشابه يقتضى التمدد وتوجب ضمير به ينافيه بأنه راجع إلى موحدا اللفظ متعددا المعنى وهو الجنس المرزوق فى الدنيا والآخرة جميعا كأنه قبل أن يأتى ذلك الجنس متشابه الأفراد وأوردوا عليه أن المرزوق فيها جميعا غير مأنى به فى الآخرة وأجيب بأن المعنى أوابه فى الدارين لا فى الجنة وجميعا فى سلكا تغليباً وأن المراد من الاتيان اتصافه ولا يفتنى أنه تعسف والذى ارتضاه فى الكشاف أن المراد من المرزوق فى الدنيا والآخرة الجنس الصالح التناول لكل منهم إلا المقيد بهما وقال أبو حيان ما ذكره الزمخشري غير ظاهر الآية لأن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الضمير عائدا على مرزوقهم فى الآخرة فقط لأنه هو المحدث والمشبه بالذى رزقوه من قبل ولأن هذه الجملة انما جاءت بحمد ثابها عن الجنة

كل مرة رزقوا والداعى لهم إلى ذلك فوط  
استغرابهم وتبعهم بما وجدوا من التفاوت  
العظيم فى اللذة والتشابه البليغ فى الصورة  
(وأوابه متشابه) اعترض يقتر ذلك والضمير  
على الأول راجع إلى ما رزقوا فى الدارين  
فانه مدلول عليه بقوله هذا الذى رزقنا من  
قبل

وأحوالها وكونه مخبر عن المرزوق في الدنيا والآخرة أنه متشابه ليس من حيث الهيئة لا يشكلف اد  
 (قوله وتظيره قوله تعالى ان يكن غنيا الخ) الذي نقر في كتب الغريبة أن الضمير الذي مع أو يفرد  
 لأنها لا أحد الشيتين إلا أنها إذا كانت للأباحة يجوز في الضمير بعدها الأفراد والتنبيه لأن الأباحة ملاحز  
 فيها الجمع بين الأمرين صارت أو فيها كالواو فتقول جالس الحسن أو ابن سيرين وباحته ويجوز وباحته  
 وعلى هذا قوله في سورة النساء كروا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ان  
 يكن الخ وقد قال أرباب الحواشي تبعاً لشرح الكشاف ان التنظير بهذه الآية لما نحن فيه باعتبار  
 ارجاع الضمير باعتبار المعنى دون اللفظ فإنه عكس ما نحن فيه إذ في الضمير فيهما نظر المادل عليه  
 الكلام من تعدد الخدين مع أن مرجعه أحد الأمرين غنياً أو فقيراً أو ضمير يمكن مفرد والمعنى يكن  
 المشهود عليه غنياً وفقيراً فترى أفراد الضمير ثلاثيهم أن أولويه بالنسبة إلى ذات المشهود عليه فبني  
 على أنه باعتبار الوصفين أي المشهود عليه وغيره وفيما نحن فيه أفراد الضمير مع أن ظاهر المرجع اثنان  
 وفي التنظير في مع أن ظاهر المرجع واحد ولأن تقول أنه لأباحة لما ذكرناه نظيره من غير أن تكاب  
 لما ذكرناه كما أفرد ضمير به ثم عقب بما يدل على التعدد من قوله متشابهاً أفراداً أيضاً في النظر ضمير يمكن  
 باعتبار المشهود عليه وعدده ما بعده في المعطوف وضمير من غير حاجة للدول عن الظاهر إلا أن يقال  
 أنه من تلقى الركبان فإنه انما يحتاج للتأويل بعد مجيء أو قد بر (قوله أي يجنسى الغنى والفقير) فالضمير  
 راجع لما دل عليه المذكور وهو جنس الغنى والفقير لا إليه والواحد ويشهد له أنه قرئ فالتاء أولى بهم  
 كذا قاله المصنف رحمه الله في سورة النساء وفيه كلام سيأتي فإن أردته فارجع إليه (قوله وعلى الثاني  
 على الرزق الخ) أي ضمير به على تقدير كون معنى من قبل هذا في الجنة راجع إلى الرزق والمضى أو أوا  
 بالمرزوق في الجنة متشابهة الأفراد ولما كان التشابه في الصفات وصفات ما في الجنة مغايرة لما في الدنيا  
 كما قال ابن عباس رضي الله عنه أنها لا تشبهها وإنما يطلق عليها أسماءها أحبب بأن الصورة من جلة  
 الصفات فكما يصح إطلاق الاسم يصح إطلاق التشابه لأنه لا يشترط فيه أن يكون من جميع الوجوه  
 وحينئذ يحتمل هذا أن يكون على الحقيقة والجاز كما يطلق على صورة الفرس أنها فرس والسؤال وارد  
 على الاحتمالين كما يشهد له قوله بين ثمرات الدنيا والآخرة وقبل أنه ظاهر على الاحتمال الأول ولا  
 وجه له غير النظر لظاهر ما ذكر وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البيهقي وغيره (قوله  
 هذا وان لا ية محلاً آخر الخ) أي الأمر هذا أو هذا ظاهر أو خذ هذا فاهم الإشارة في محل رفع أو نصب  
 ويحتمل أن يكون ها اسم فعل بمعنى خذ وذات فعله من غير تقدير لكنه مخالف للرسم أي أن الآية  
 تحتمل تفسيراً آخر بأن يكون ما رزقوه قبل هو الطاعات والمعارف التي يستلزمها أصحاب القنطرة  
 والعقول السليمة وهذا جزاءها ما يشابه لها في ما ذكر من اللذة كالجزء الذي في ضده في قوله ذوقوا ما كنتم  
 تعملون أي جزاءهم فالذي رزقنا مجاز مرسل من جزائه ونوابه بإطلاق اسم السبب على المسبب أو هو  
 استعارة بتشبيه الثمار والقوا كما بالطاعات والمعارف فيما ذكر وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله  
 وقوله في ضده ذوقوا ويؤيده ولا ياباه كما قبل قوله من قبل لأنه في الجنة لا في الدنيا حتى تثبت له القسمة لأن  
 الجزؤ في هذا الذي رزقنا وعلق القلبية به حتى آخر صيغة يجعل تقدمه فيه واستحقاقه بمنزلة تقدمه  
 كما يقول الرجل لمن أحسن له أني استغنيت حين قصدتك وأما تقدير المضاف وان كان أظهر فلا يحتمل  
 عليه ما قاله المصنف لا بتعسف ولا حاجة إلى ما تكلف من جعل الرزق مجازاً عن الاستحقاق أو يقال  
 هو من تسمية موجب الشيء باسمه فإنه لا يسمي ولا يفتى من جوع وإنما جعل المصنف رحمه الله التشبيه  
 معنوي ياتي الشرف لافي الصورة لأن المعارف والأعمال أعراض لاصورتها وشرف أمور الجنة كلها  
 مما لا شبهة فيه فن قال لأن لم تشابه مستلزمات الجنة للأعمال في الشرف لم يصب والمراد بالطبقة في قوله  
 لعل الطبقة المرتبة والمنزلة مستعارة من طبقات البيت وانقصر وأصل الطبقة الشيء على مقدار شيء آخر

وتظيره قوله تعالى ان يكن غنياً وفقيراً  
 فإنه أولى بهما أي يجنسى الغنى والفقير  
 وعلى الثاني إلى الرزق فإن قيل التشابه هو  
 التماثل في الصفة وهو مفقود بين ثمرات  
 الدنيا والآخرة كما قال ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما ليس في الجنة من أطعمة الدنيا  
 إلا الاسماء قلت التشابه بينهما حاصل في  
 الصورة التي هي مناط الاسم دون المقدار  
 ولطم وهو كاف في إطلاق التشابه هذا وان  
 للآية محلاً آخر وهو أن مستلزمات أهل الجنة  
 في مقابلة ما رزقوا في الدنيا من المعارف  
 والطاعات متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتها  
 فصحت أن يكون المراد من هذا الذي رزقنا  
 أنه نوابه ومن تشابه ما أعاناه ما في الشرف  
 والمنزلة وعلق الطبقة فكون هذا في الواحد  
 نظيره قوله ذوقوا ما كنتم تعملون في الواحد

كالعطاء كما في المباح (قوله عما يستقدر من النساء الخ) يستقدر بمعنى يكره ولما كان القدر قد يختص  
 بالنفس ولذا قال الأزهري رحمه الله القدر النفس الخارج من بدن الإنسان عطف عليه قوله ويذم عطا  
 نفسه بالتضعف المراد منه وقوله عما الخ متعلق بقوله مطهرة في النظم وقوله كالحيض الخ بيان لعمومه لكل  
 ما يذم به والدون والذنس بمعنى الوسخ والطبع بالسكون الجبلية التي خلق الله الإنسان عليها والطبع بالفتح  
 الذنس مصدر وشئ طبع كدنس وزناومعنى والطبيعة الخلق ومزاج الإنسان المركب من الأخلاق  
 وذنس الطبيعة بمعنى فساد الجبلية فسود الخلق عطف تفسيرى له وهو أمر مغاير له ووقع في نسخة بدل  
 الطبيعة الطبع وهما بمعنى هنا لا بمعنى الذنس فالحيض مثال للقدر الحسى كالذناس والمذى وغيره مما  
 لا يكون لأهل الجنة وذنس الطبيعة والطبع أن لا يجتنب ما تأباه الطباع السليمة كالقبور والنجس  
 وسوء الخلق كبداءة اللسان ونحوه مما يذكرها العاشرة والأزدواج وقوله فإن التطهير الخ لف ونشر على  
 وجهه يشفع به ما يرد على ما قرره من أنه يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والجواز ولذا قال الفاضل في شرح  
 الكشف معنى تطهيرهن عاذراً كأنهم منزّهة عن ذلك مبرأة منه بحيث لا يعرض لهن لا التطهير الشرعى  
 بمعنى إزالة النجس الحسى أو الحكيمى كما في الغسل عن الحيض يلزم الجمع بين الحقيقة والجواز في إطلاق  
 التطهير تشبيه الذنس والطبع بالأقدار والأحداث وتبع فيه المذهب في الكشف حيث قال إن شيوخ  
 الاستعمال في عرف العامة والخاصة في القسمين يدل على أنه للقدر المشترك حقيقة فلا نسلم أنه حقيقة  
 في الطهارة عن النجاسات وما يشبهها من المستقذرات الحسية وفيه بحث لأنه في عرف الشرع حقيقة في  
 إزالة النجاسة الحسية أو الحكمية كالجناية وفي اللغة وعرف الاستعمال يتبادر الذهن منه إلى الطهارة  
 عن النجاسة وهى تدل على أنه مجاز في التراهة عن قدر الأخلاق وذنس الطباع فالظاهر أن المراد  
 بالتطهير التنزيه والخلق وأنه يشمل القسمين بعموم الجواز أو بالجمع بين الحقيقة والجواز على رأى المصنف بلا  
 تكلف ولذا قال الراغب التطهير يقال في الأجسام والأخلاق والأفعال جميعاً فيكون عاماً لها  
 قرينة مقام المدح لا مطلقاً منصرفاً إلى الكمال وكما التطهير إنما يحصل بالقسمين كما قيل فإن المعهود  
 من إرادة الكمال إرادة أعلى أفرادها لا الجميع (قوله وهما الفتان فصيحتان) يعنى أن صفة جمع المؤنث  
 السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجوعاً مؤنثاً فتقول النساء فعلت  
 وفعلن ونساء فأتت وفاتت ونظير الظاهر الجمع وتأويله بالجماعة وقوله يقال النساء فعلت وفعلن قال في  
 المفصل عن أبي عثمان المازني العرب تقول الأجداع أنكسرت لأن في العدد والجدوع أنكسرت وما  
 ذلك بضربة لازب وفي شرحه لابن يعيش أنهم يؤثرون الجمع الكثير بالناء والقليل بالنون وفيه أقوال  
 أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث لمعنى الجماعة والكثرة ذهب في معنى الجمعية في القلة  
 والناسخ حرف مختص بالتأنيث فجاءت علامة فيما كان أذهب في معنى الجمعية والنون فيما هو أقل حظاً  
 في الجمعية لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصاً وانما ترد على ذوات صفتها التأنيث (والذى عندي) في ذلك  
 أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد من ذلك جواز تصغيره على أنظفه كالجبال ومنها جواز  
 وصف المفرد بكبرية أعشار ومنها عود الضمير عليه مفرداً كقوله تعالى إن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم  
 مما في بطونه فلما غلب على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لثلاثتهم فيها  
 الأفراد وقال الرضى جمع ضمير جمع القلة وهو النون لأنك لو صرحت بعدد القلة أى من ثلاثة إلى عشرة  
 كان يميز جمعاً نحو ثلاثة أجداع وجعل ضمير جمع الكثرة ضمير الواحد المستكن في نحو أنكسرت  
 لأنك لو صرحت بعدد الكثرة لما فوق العشرة كان يميز مفرداً نحو ثلاثة عشر جذاً وفيه كلام في  
 حواشى الرضى (قوله وإذا العذارى بالذخان تقنعت الخ) هو من قصيدة لسلطان بن ربيعة الضبي

حلت غماض غرة فاحتلت \* فلما وأهلك بالوفا طالت

الحامى أولها

(ومنها)

(ولهم فيها أزواج مطهرة) عما يستقدر من  
 النساء ويذم من أحوالهن كالحيض والدون  
 وذنس الطبيعة وسوء الخلق فإن التطهير  
 يستعمل في الأجسام والأخلاق والأفعال  
 وقرئ مطهرات وهما الفتان فصيحتان يقال  
 النساء فعلت وفعلن وهن فاعلة وفواعل  
 قال  
 وإذا العذارى بالذخان تقنعت  
 واستجلت نصب القدر وفات

وهناك نازلة كفت وفارس \* نزلت فتاتي من عطاء وعلت  
واذا العذاري بالمدح تنقعت \* واستجبت نصب القدور فلت  
دارت بارزاق العضاة مغالتي \* تدين من قمع العشار الجلت

وهي قصيدة مشهورة ذكر بعضها في الحاشية قال المزيوني انه عدد خصال الخبر الجموعة فيه بعد ان  
نبه على انه لا يقوم مقامه أحد والعذاري جمع عذراء وهي البكر وأصلها عذاري بتشديد الياء فالياء  
الأولى مبدلة من المدة قبل الهمزة كما تبدل في سريال فيقال سرايل ثم حذفت إحدى الياءين وتقلب  
الكسرة قصبة تخفيفاً فانقلب الياء ألفاً يقول اذا أبصر الناس صبراً على دخل النار حتى صار  
كالقناع لوجهها التأثير البرديها لم تصبر على ادراك القدور بعد تهيتها ونصبها فسوت في الملة بفتح  
الميم وهي الرماد قد رما تعل نفسه اياه من اللحم لتكن الحاشية والضرم منها لاجل جاد الزمان راشداً  
السنة على أهلها حسنت وجواب اذا في البيت بعده وخص العذاري بالذكر كرافط حياهن وشدة  
انقباضهن وتصونهن عن كثير مما يذلل فيه غيرهن وجعل نصب القدور وهو استجبت على الجواز  
والسعة ويجوز ان يكون المراد استجبت غيرها بنصب القدور وفي نصبها خذف وتنقعت من الغناح  
وهو ما يترتب على الرأس وعلت فعل ماض من الملة بالفتح ومعناه ظاهر وقد قرره في الكشف بما لا مزيد  
عليه والشاهد في قوله تنقعت بافراد عذاري واستشهد له دون الجمع لانه المحتاج للثبات بحري  
ذلك على الظاهر كما أشار اليه والافراد على تأويل الجماعة والمعنى جماعة أزواج مطهرة لان الألف  
خصوصاً في جمع العائلات الذل أو الكثرة فعلى ونحوه وجماعة لفظ مفرد وان كان معناه الجمع (قوله  
ومطهرة بتشديد الطاء الخ) معطوف على مطهرات في قوله وقرئ مطهرات وفي الكشف وقرأ يزيد بن  
علي مطهرات وقرأ عبد بن عمر مطهرة بمعنى مطهرة وفي كلام بعض العرب ما أحوجنى الى بيت الله  
فأطهر به أطهرة أى فأنطهر به فطهرة فهو في هذه القراءة بتشديد الطاء المفتوحة ويصدها ما مكسورة  
مشددة أيضاً وأمله مطهرة فأدغم الطاء فيه في الطاء به بدليها والفعل أطهر وأصله تطهر فلما أدغمت  
التاء في الطاء اجتنبت همزة الوصل والمصدر أطهرة بفتح الطاء وضم الهاء المشددة تين وأصله تطهرة  
فأدغم واجتنبت له همزة الوصل وهو معروف في كتب الصرف (قوله والزواج يقال للذكر والأنثى  
الخ) ويكون أيضاً أحد المزدوجين وله ما عا والمراد الأول والأصح ما ذكر ويقال زوجة في الناس  
في لغة قليلة وقوله أبان من البلاغة لامن المبالغة وان صح وهو دفع لما يلوح في بادي النظر من أن تلك  
أبان منها لا شعارة بان الطهارة ذاتية لا بفعل الغير لان الطاهر هو الله ولا يكون ذلك الا بخلق الطهارة  
العظيمة وما يقع عليه العظيم عظيم كما قيل \* على قدر أهل العزم تأتي العزائم \* (قوله فان قيل الخ) يعني أنه  
يكفى في صحة الاطلاق الاشتراك في بعض الصفات ولو في الصورة فظن من الصفات أيضاً وقد قيل عليه انه  
معنى على أن فقد فوائد الشيء ولو ازمه تستلزم رفع حقيقته ولا وجه له والقول بأن تسمية ثم الجنة بأسماء  
نعم الدنيا على سبيل الجاهل والاستعارة لم يقل به أحد من أهل اللغة والعربية وقوله لا تشاركها في تمام  
حقيقته غير مسلم أيضاً مع أنه مخالف لما قد مر من قوله ان التشابه بينهما حاصل في الصورة التي هي مناط  
الاسم فانه صريح في أن اطلاق اسم النار على أمثالها من القواكه المطعومة حقيقة وهذا مخالف له  
وقد وقع ما يشبه هذا لبعضهم حيث قال اسم أن أمور الآخرة ليست كما يزعم الجهال فأنكر عليه غاية  
التكفير حتى جزم ذلك الى التكفير (قلت) كون أمور الآخرة ليست كما مور الدنيا من جميع الوجوه  
هي الاشبهة فيه كما أشار اليه سيد البشر صلى الله عليه وسلم بقوله ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ثم انه اذا  
أشبه شيئاً بشيء بحسب الصورة والمنافع الا أن بينه وبينه تفاوتاً عظيماً في اللذة والحرم والبقاء وغير ذلك  
فاذا رآه من لم يره قبله ولم يعرف له اسماً أطلق عليه اسم ما يشابهه قبل أن يعرف التفاوت حتى معرفته  
هل قال ان ذلك الاطلاق حقيقة نظر الصورة وظاهر الحال أم لا نظر الواقع فالظاهر أنه حقيقة عند

فالجمع على اللفظ والافراد على تأويل الجماعة  
ومطهرة بتشديد الطاء وكسر الهاء جمع في  
مطهرة ومطهرة أبليغ من طاهرة ومطهرة  
لأنه ما بأن مطهر طاهرين وليس هو الا الله  
عز وجل والزواج يقال للذكر والأنثى وهو  
في الأصل لسانه قرين من جنسه كزوج الخلف  
فان قيل فائدة المطعوم هو التغذي ودفع  
ضرر الجوع وفائدة المنكوح التوالد وحفظ  
النوع وهي مستغنى عنها في الجنة قلت  
معانيم الجنة ومعناها ما أحوالها انما  
تشاؤن فأنظرها الى نورية في بعض الصفات  
والاعتبارات وتسمى بأسمائها على سبيل  
الاستعارة والتمثيل ولا تشاركها في تمام  
حقيقته حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتفيد  
عن قولها



من لم يعرفه وعند من عرفه مجاز استعارة أو مشاكلة ألا ترى أن من رأى بعض أنواع القراصم  
الرومية لم يعرفها فسمها ناقة لانها مثل صورة تلك التسمية عنده وعند من سمعه من أهل جلده  
حقيقة وعند غيره مجاز وتظهر جبريل عليه السلام إذا أتى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل  
فأطلق عليه الإنسان من رآه ولم يدرك أنه ملك فهو حقيقة وإذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم فهو مجاز  
هذه والقول بأنه لا يعرفه أهل العربية لا وجه له وليس هذا ما قاله بعض المتصوفة فإنه سمى في دسم  
وهذا عرفت كلام المصنف رحمه الله وأن أول كلامه لا يعارض آخره ومن لم يذكر لم يعرف (قوله والخلافة  
والخلود في الأصل الثبات الخ) في شرح الكشاف هذا مذهب أهل السنة وهو عند المعتزلة  
الدوام وهو أمر لغوي لا يدخل للمذهب فيه فمراده أن المعتزلة قالوا إن ذلك حقيقة التي لا يعدل عنها  
بغير ادعاء لينها عليه ما ورد في الآيات والأحاديث من خلود فسقة المؤمنين وغيرهم يقول - حقيقة  
المحسنت الطويل دام أولم يدم فتفسيره في كل مكان بما يليق به فان قلت قوله في الكشاف والخلد  
الثبات الدائم والبقاء اللازم الذي لا ينقطع قال الله تعالى وما جعلنا البشر من قبل الخلد الخ معارض  
أقوله في الأساس خلد بالمكان وأخذ أطال به الإقامة وما بالدار الأصم - خوالد وهي الأثافي وخلد في  
السجن وخلد في النعيم بقى فيه أبدا خلودا وخلدا وخلده وأخلده ومن المجاز فلان مخلد للذي أبطاعه  
الشيء والذي لا يقطع له سن لا خلده على حاله الأولى وثباته عليها ولذا قيل أنه مما يعضى منه العجب  
وفي بعض شروح الكشاف أن ما في الأساس دليل لأهل السنة قلت لا خلاف في استعماله المطلق  
الثبات دام أولم يدم وللدوام والبقاء الطويل المنقطع وإنما الخلاف في أي الحقيقة الذي يحمل عليه  
عند الإطلاق ويفسره لأنه الأصل الرابع الذي العدول عنه بغير ادعاء في قوة الخطأ عند أهل اللسان فما  
في الكشاف يدل على أنه - حقيقة في طول مدة الإقامة مطلقا وهو أن صدق على الدوام وغيره المتبادر  
منه أكمل فرديه وهو الدوام وقد نقل عنه أنه من الأسماء الغالبة فيه وهو معنى شرعي فيحصل  
عليه عند الإطلاق ولذا استدلل بالآية فلا يعارضه ما في الأساس كما لا يخفى وهو في غير الإقامة مجاز  
وإن كان فيه معنى الثبات وقوله الأثافي يخفض الباء ونسبديها الأبحار التي توضع عليها القدر  
وسميت خوالد لانها تبقى في الديار بعد ارتحال أهلها وقوله وللجزء الخ معطوف على مقول القول  
وهو خبر مقدم وقوله خلد بضم خين بزنة حسن مبتدأ مؤخر وهو القلب الذي يبقى الإنسان حيا مادام  
لأنه أشرف الأجزاء الرئيسة وقوله الذي يبقى الخ وإن صدق على غيره لا يلزم إطلاقه عليه لأن القياس  
لا يجري في اللغة (قوله لغوا) قيل عليه لما كان استعماله في غيره مجازا مشهورا يكون التأيد لدفعه  
ومثله كثير في كلام البلغاء فكيف يكون لغوا ويدفع بأن المراد أنه زائد على التأسيس القائل به من غير  
زيادة فتدبر (قوله والأصل ينهيهما الخ) أي القاعدة المقررة تدل على هذا النسبي لأن المجاز  
والاشتراك لا يرتكب إلا بدليل لاحتياجهما للقرينة فإذا وضعه لهما على العموم يحمل عليه  
واستعمال العام في بعض أفراد من حيث أنه فرد منه لم يقصد بخصوصه ليس مجاز كما توهمه بعضهم  
ولا يختص أيضا بالتواطئ فما قيل أنه من باب استعمال الكل في الواحد من جزئياته كقولك  
أقبت اليوم أنسا فأتريده زيد أعبر صحيح وقوله كاطلاق الجسم للإنسان وفي نسخة على الإنسان فإنه  
باعتبار أنه جسم حقيقة وباعتبار أنه إنسان مجاز محتاج للقرينة كما تقرر في الأصول وقوله مثل قوله  
وما جعلنا البشر من قبل الخلد هو في أكثر النسخ وسقط من بعضه ما هو مثال لما نحن فيه ورد لما في  
الكشاف وغيره من الاستدلال به على إرادة الدوام لتعيينه للثني لأنه لم يرد على أنه بخصوصه معناه  
الحقيقي بل على أنه عام أريد به خاص بقرينة كما أشار إليه بقوله لكن المراد الخ (قوله عند الجمهور لما  
يشهده من الآيات والسنة) الدالة على أبدية أهل الجنة فيها وهو رد على الجهمية الذاهبين إلى أن الجنة  
والنار يقنيان وأهلها ما بهد فتع أهل الجنة بقدر أعمالهم وعذاب أهل النار بقدر سيئاتهم وفي تفسير

(وهم فيها خالدون) داعون والخلد والخلود  
في الأصل الثبات المديد دام أولم يدم ولذلك  
قيل للأثافي والأبحار خوالد وللجزء الذي  
يبقى من الإنسان على حاله مادام حيا خلدا  
ولو كان وضعه للدوام مكان التقييد  
بالتأيد في قوله تعالى خالدين فيها أبد القروا  
واستعملك حديث لا دوام كقولهم وقف مخلد  
بوجوب اشتراك أو مجاز أو الأصل ينهيهما  
بخلاف ما لو وضع للدائم منه فاستعمل فيه  
بذلك الاعتبار كاطلاق الجسم للإنسان  
مثل قوله تعالى وما جعلنا البشر من قبل  
الخلد لكن المراد به الدوام ههنا عند الجمهور  
لمآبته من الآيات والسنة

الامر قندي الذي دعاهم الى هذا انه تعالى وصف نفسه بأنه الاول والاخر والاولية تقدمه على جميع  
 المخلوقات والاخرية تأخره ولا يكون الابداء مساواة ولو بقيت الجنة وأهلها كان فيه تشبيه بين  
 الخالق والمخلوق وهو محال ولأنه تعالى لا يخلو من أن يعلم عدد أنفاس أهل الجنة أم لا والثاني جهل  
 والاول لا يتحقق الابداء انما هو بعد فنائمهم ولنا أن هذا النص وغيره دال على الخلود والتأيد  
 وعنده العقل لانهم ادركوا سلام وقدس لا خوف ولا حزن لا هلا والمرة لا ينابئ بعيش يخاف زواله كما قيل  
 والابوس خير من نعيم زائل \* والكفر حريمة خالصة فجزاؤه عقوبة خالصة لا يشوبها نقص ومعنى  
 الاول والاخر ليس كما في الشاهد لانه صفة كمال ومعناه لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له في ذاته من غير  
 استناد الى غيره فهو واجب الوجود مستحيل العدم وبما الخلق ليس كذلك فلا يشبهه شيء من خلقه وعلمه  
 تعالى لا يتناهي في متعلق مما لا يتناهي الى آخر ما فصله (قوله فان قيل الابدان مركبة الخ) لما قرر أن  
 الخلود بمعنى الدوام هنا كما قررناه لك أو رد شبهة ترد عليه ودفعها وانبه على أنها ساقطة لانها في غاية الضعف  
 في آخر كلامه فلا يرد عليه ما قيل من أنه لا حاجة هنا للسؤال والجواب لا يتناهي على أصل فلسفي غير  
 مناسب للمقام وما ذكره إشارة الى ما قرره الاطباء من أن تكون البدن من رطوبة معها حرارة تؤثر فيها  
 بالتفريق والتغذية رد دفع الفضلات فاذا دام التأثير كثر التحلل فتضعف الحرارة بنقصان مادتها كضعف  
 نور السراج بقلة الدهن ولا تزال كذلك حتى تنفد الرطوبة الغريزية فتقطع الحرارة أيضا والمراد  
 بالكيفيات المتضادة الامتزجة والكيفية معروفة والضدان أمران وجوديان متعاقبان على موضوع  
 واحد بينهما خلاف أو غاية الاختلاف والاستحالة للتغير والانتقال من شيء الى آخر بتبدل صورته كاستحالة  
 الخمر خسلا والمتضادة كذلك لانفسكاله وهو تفرق الاجزاء وانفكالك بعضهما من بعض بانفصال ما يربطها  
 ويكون سببا لبقائها فاذا ازم هذا كل بدن لزم عدم وجوده واستحالة بقاءه وخلوده كما هو مذهب الجهمية  
 وقوله في الجواب بعيد هائلا على أنه تعالى اذا أحيانا بعد الموت أعادها بعينها لا بأشكالها على ما عرف  
 في الكلام وقوله به ثورها أي يعرض لها ويتعاقب عليها بأن يعرض لها التغير وتبدل الاحوال (قوله  
 بأن يجعل أجزاها الخ) هذا هو اعتدال المزاج الذي ذكره الاطباء وقالوا انه مأخوذ من التعادل  
 الذي هو التكافؤ لامن العدل في القسمة أي التساوي في القوي لافي المقدار قالوا لانه قد يوجد الشيء  
 مغلوبا في مقداره غالبا في قوته فيمكن وجود المزاج الحاصل من المتساوي المقدار المختلف الكيفية وقيل  
 الذي امتنع وجوده هو المتكافؤ في المقدار والكيفية معا لانه لا يكون حينئذ غالبا فاسر الممركب  
 على التماسك والمتفرق فليس يستدعي كل التفرق والتلاشي والميل الى مركزه وقوله بمقاومة بالقاف والميم  
 مضاعفة عن القياس وفي المصباح يقاومه أي يقوم مقامه وفي نسخة بدلته بمقاومة بالقاف والتاء المتناهية  
 القوية من قواهم تفسدت الشبان اذا اختلفا وتفاوتا في الفضل تباعا في نفسه تضاوتا بضم الواو وكاف  
 المصباح أيضا والفتحة ان متقاربان معنى لان المراد أن كيفيتهما متباينة وقواها متساوية والقوة كما مر  
 سبب التغير والتأثر من آخر في آخر \* (قائدة) \* التفاوت تفاعل بضم العين وهي الواو مصدر بمعنى  
 المفاعلة وفي أدب الكاتب انه يجوز فيه كسر الواو وفتحها على خلاف القياس ولا نظيره وقوله  
 متعاقبة من العناق وقوله متلازمة عطف تفسيره وكذا ما بعده وقد قيل عليه ان محصل كلامه أنه  
 يلتزم وجود مركب من العناصر على اعتدال حقيق ولا يقع بذلك بل يدهى كونه محسوسا مشاهدا  
 وفيه أنه اذا أعاد تلك الاجزاء بحيث تكون المقادير الحاصلة من الكيفيات الاربع في تلك الاجزاء متساوية  
 بحسب احكام محالها ومتفاوتة في أنفسها بحسب الشدة والضعف حتى يحصل منها كيفية عديدة الميل  
 الى الطرفين المتضادين وتكون على حاق الوسط بينهما فلا محالة في ضرورة هذا المزاج الحاصل من  
 تفاعل تلك الكيفيات المتكافئات في المقدار والكيفية معا من اجامعت لا حقيقيا ومثل هذا المزاج  
 وان وقع الاختلاف بين العنقلاء في امكان وجوده لا خلاف لأحد في امتناع وجوده في زمن يسير

فان قيل الابدان مركبة من اجزاء متضادة  
 الكيفية معترضة للاستحالات المؤدية الى  
 الانفصال والافلال فكيف يعقل خلودها  
 في الجنان قلت انه سبحانه وتعالى بعيدا  
 بحيث لا يعثرها الاستحالة بان يجعل  
 اجزائها متلازمة متقاومة في الكيفية متساوية  
 في القوة لا يتغير شيء منها على حالة الاخر  
 متعاقبة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض  
 كما يشاهد في بعض المادان هذا وان قياس  
 ذلك العالم واحواله على ما تجده وتراه  
 من نفس العقل وذهب البصيرة

لسرعة التحلل أو لسرعة نفث الأجزاء لانه لا يكون جزء غالب فاسر للركب على التماسك والتعذر  
لنداعبه الى التفرق والبل الى المركز كما في شرح المواقف ومثبت بالبرهان امتناع بقاء وجوده كيف  
يمكن اعادته وخلوده فقله كما يشاهد الخ ان كان مثالا لعدم الانفكاك فليس لكنه لا يبيد وان كان لوجود  
المعدن الحقيقي فلا وهو جواب جدي والحق عنده هو قوله هذا الخ (قوله واعلم الخ) لم يذكر الملائكة  
لانهم ليست من المعظم عنده لان المراد به بقاء الشخص أو النوع أو أفعالها في المسكن تغلبا كما  
جعل البيت لباسا في عكسه وفي المعظم إشارة الى لذات أنكر كالاصوات الحسنة لم يلتفت اليها والملائكة  
يكسر الميم وقصها ما يقوم به الشيء وقوله كل نعمة الخ إشارة الى أن قوله وهم فيها خالدون تكميل في غاية  
الحسن ونهاية الكمال لأن النعم وان جلت والترفة وان عظم لا يسم ويكمل اذا تصور زواله وانقطاعه  
وقوله منقصة بالغين المجبة والمصاد المهمة أي كثرة وقوله غير صافية الخ تفسيره والشوب الخلط  
وقوله ليس فيه شائبة مأخوذة منه ومعناه ليس فيه شيء مختلط به وان قل كما قيل ليس فيه عذبة ولا شبهة  
فهو فاعله بمعنى مقعولة كعبشة راضية قال في المصباح كذا استعماله ولم أجده في اللغة وقال الجوهري  
الشائبة واحدة الشوائب وهي الأذناس والافذار وقوله بشر المؤمنين بها أي بالجنات وهو ظاهر  
وأبهي أفعل تفضيل من البهاء وهو الحسن أي أحسن والمراد بقوله مثل أنه ذكر ما عايناه في الصورة  
بما عرفوه في الدنيا لانه على صورته وان كان أجمل وأعظم لانه وليس المراد أنه تشبيهه أو مجاز كما مر  
تقريره في قوله وأقوابه متشابهة وما قيل من أن البشارة على طريقة أهل الشرع والتعجيل على طريقة  
الحكام فانهم يقولون المراد بالجنات التي تجري تحت الانهار والازواج ورزق الثمرات لذات عقلية  
شبيهة بالحسيات ولو قال المصنف رحمه الله أو مثل كان أوضح تصف لاحاجة اليه لما قرأنا ذلك (قوله  
لما كانت الآيات السابقة الخ) قيل ان هذه الآية جواب عن قول قوم من الكفرة لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم أما يستحي ربك أن يخلق البعوض والذباب ونحوهما مما يصغر في نفسه ولا يخفى ما فيه  
أو قالوا أما يستحي ربك أن يذكر البعوض والذباب وما لولا الأرض يأفنون من ذلك فقال تعالى جوابا  
لهم ان الله لا يستحي الخ وقال الزجاج انها متصلة بقوله فلا تخجلوا الله أنداد أي لا يستحي أن يضرب  
مثلا لهذه الأنداد وقال القراء ليس في البقرة ما يكون المثل لجوابه فعلى هذا هو إيراد كلام لا ارتباط  
له بما قبله وهذا وان جاز لكن الانسب بكل آية أن ترتبط بما قبلها وتناسبه بوجه ما ولذا ذهب المصنف  
رحمه الله تعالى الى بيان الارتباط بأنه لما وقع قبله تمثيل أي بما فيه على أنه واقع في محزه وأنه ليس  
بمتكرره في مرتبة عما ذكر من أول السورة الى هنا أو بعضه فتدبر والمراد بالتمثيل في كلامهم هنا  
التشبيه مطلقا سواء كان في مفرد أو مركب على وجه الاستعارة أولا مثلا ولا ولا يخص شيء حتى يرد  
عليه أنه كيف يرتبط بما لم يذكر في بعض الوجوه والحاصل أنه ذكر لنا سببه هذه الآية وارتباطها  
بما قبلها ووجهين الأول ما أشار اليه بقوله الآيات السابقة متضمنة الخ يعني أنه سبق في النظم تمثيلان  
وأما وردت على مطلق التشبيه كما بيناه في أثناء ذكر فرق الناس كما يعلم من تقريره سابقا والثاني ما في ذكر  
الكتاب وأنه من عند الله من غير ريب وان ارتاب فيه بعض العقول القاصرة بسبب ما وقع فيه من  
التمثيل ببعض أمور ظاهرها حقير رتبة لا وجهها التوهم أنه لا يليق بالكتب السماوية أو بعظمة الربوبية  
ففي الأول بما تضمن توضيحه وتوسيته وهذا هو الوجه الأول في الكشف وفي كلام المصنف الى قوله  
وأبضا الخ واستراعا على علم (قوله عقب ذلك بيان الخ) جواب لما وذلك إشارة الى الآيات السابقة  
وذكر آثاره بالذكور وعقبه بمعنى أورد بعده في عقبه متصلا به وقوله بيان متعلق بعقب مضاف  
لحسنه وفي نسخة جنسه بجيم ونون وما هو الحق معطوف على قوله حسنه في محل حر وقوله والشرط  
بالجز عطف على حسنه أو على ما الموصولة أو بالرفع معطوف على قوله الحق والضمائر الثلاثة المتصلة  
راجعة للتمثيل على كلا التقديرين وهو عائد الموصول فلا تفكيك فالقول بأنه ركب ركبك ومن قال

واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية  
مقصورا على المساكن والمطاعم والمناكح  
على ما دل عليه الاستقراء وكان ملائكة ذلك  
كله الثبات والدوام فإن كل نعمة جلية  
إذا خارت خاف الزوال كانت منقصة غير  
صافية من شوائب الآل لم يشتر المؤمنين بها  
ومثل ما أعد لهم في الآخرة بأبهي  
ما يستلذ به منها وأزال عنهم خوف الفوات  
بوعدها لولا دليل على كمالهم في النعم  
والسرور (ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا  
قمارهوضة) لما كانت الآيات السابقة  
متضمنة لأنواع من التمثيل عقب ذلك بيان  
حسنه وما هو الحق والشرط فيه

المعنى أنه أورد عنيهما ما يدل على حسن القليل وعلى النقي الذي هو أى القليل حتى لا جمل ذلك الشيء وذلك الشيء شرط في قبول القليل عند أهل اللسان على أن يكون قوله والشرط عطف على قوله وما هو الحق وفيه ركاكة التفكيك والظاهر أنه راجع إلى ما وضعه راجع إلى القليل وكذا ضربه وقوله والشرط عطف على قوله الحق أى ويان الشيء الذى ذلك الشيء حتى للقبيل أى ثابت ولازم له وشرط في قبوله عند العقلاء والبلغاء وذلك أن يكون القليل على وفق الممثل له فقد أطال بغير ما تلى وأنى بما لا وجه له لمعرفته وحسنه لأنه تعالى مع عظمتها وبالغ حكمته لما لم يتركها أكثر منه دل على حسنه أولاً لما قال لا يستحيى دل ذلك على حسنه لأن القبيح من شأنه أن فاعله يستحي منه وهذا على نسخة وستأني الأخرى وحقه أن يكون جارياً على نهج السداد كما يدل عليه قوله فيعلمون أنه الحق وشرطه أن يكون على وفق الممثل له فقط لأن المقصود به الكشف عن حقيقة ورفع حجاب الشبهة عنه وإبرازه عياناً وقوله المشاهد المحسوس قدم فيه المشاهد على المحسوس وان قيل إن الظاهر العكس لأن المشاهد يستعمل كثيراً بمعنى المتيقن فلذا أورد بعده المحسوس ليتبين المراد به (قوله وهو أن يكون على وفق الممثل له الخ) الظاهر أن الضمير راجع لما الموصولة وأن الشرط معطوف على الحق فيكون الحسن مذكوراً عنه ولورجع لكل ما ذكرنا تأويله بالمدكور يكون شاملاً للحسن وهو الاحسن وحسنه بإبرازه في صورة المشاهد المحسوس والحق فيه أن يكون على نهج السداد وكونه على وفق الممثل له على ما بينه المصنف من شرطه وهذا على النسخة المشهورة وهي أن حسنه بجاء وسين مهملة بينهما نون من الحسن ضد القبح على ما في أكثر النسخ وعليه أبواب الحواشي وفي بعض النسخ جنسه بجيم وسين مهملة بينهما نون وهو الجنس اللغوي العرفي لا المنطقي المقابل للنوع والجنس مستفاد من تشكيك من لا نون التكررة موضوع للجنس لا للفرد المنتشر على الأصح ويان ما هو الحق له معناه بيان الذى القليل حتى له من المعنى الممثل له وهو هنا ككفر الكافر وفسقه المدلول عليها بقوله وأما الذين كفروا وقوله وما يضل به إلا الفاسقين وقال الرازي فإن قلت مثل الله آلهتهم بيت العنكبوت والذباب فأين تنبئها بالبعوضة فنادوها قلت لأنه كانه قال إن الله لا يستحي أن يضرب من مثل آلهتهم بالبعوضة فنادوها فنادوها بالعنكبوت والذباب وفي تبين الشرط وهو أن يكون على وفق الممثل الخ من هذه الآية يحمل قائل انتهى (أقول) لا يخفى فيه فانه مع مخالفة النسخ المعروفة المألوفة لا وجه له لما ذكره في تفسير الحق والحق ما مر ثم ما أشار إليه من أن أخذ ما ذكره من التظلم فيه خفاء حتى لا أنه يدفع بالنظر الصادق الموقوف بالعناية والممثل الأول في كلام المصنف رجه الله اسم مفعول والثاني اسم فاعل والاول ما ضرب له المثل والثاني هو الضارب نفسه (قوله ليساعد فيه الوهم العقل وبصالحه الخ) إشارة إلى ما ذكره أهل المذاهب من أن الوهم قوة جسمانية للانسان بما يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فإذا حكمت على المحسوسات كان حكمها صحيحاً وإذا حكمت على غير المحسوسات بأحكامها كان كاذباً والنفس منجذبة إلى الوهم والحس لسبقهما إليها فهي مسخرة لهما حتى إن أحكام الوهميات ربما لم تتميز عندها من الأوليات لولا دافع من العقل أو الشرع والمراد بمساعدة الوهم للعقل أن العقل وهو قوة النفس بما تدرك المعاني والكليات سواء كانت محسوسة الجزئيات أو لا إذا ذكره عن أدركه وضرب له الوهم مثلاً يجوز في يحكيه وشبهه به فقد دأب عن أنه من أفراد الموجودات في الخارج وبذلك يتبين أنه محسوس مشاهد وأنه لا بأس لحاله من حله أخذها من خزائنه الوهم قتيبن بذلك وثبت تحققه في نفس الأمر وهذا معنى مساعدة الوهم له ومعنى مصالحته أنه ما يدرك كل واحد منهما ما مغاير لما يدرك الآخر لا ذلك الوهم لما يتزع من الجزئيات المحسوسة والعقل للمعاني والكليات فبإدعاء أن أحدهما عين الآخر تصالحا على الاشتراك فيه عند النفس التي قضت بذلك والمراد بحجبها كاذباً أنها تحجب عما كاذب المعقول بالمحسوس أى تكثر منه فكانها تحجب وتأنفه وهذا مما لا غبار عليه فقط بما تلى من أن عدم

وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تليق بها القليل في العظم والصغر والخسة والشرف دون الممثل فان القليل انما يبارى اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل وبصالحه عليه فان المعنى الصريح انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه الميل إلى الحسن وحجب الحقائق ولا تشاعت إلا مثال في الكتب الالهية وفشت في عبارات البلقاء وإشارات الحكماء فيمثل الحقير بالحقير كما تلى العظم بالعظيم وان كان الممثل أعظم من كل عظيم

مساعدة العقل انما هو في بعض الاحكام العقلية مثل أن بعض الموجودات غير متجزئة الوهم لا تفهم بالمحسوسات حكم حكما تخييليا بأن كل موجود متميز وأما في المعارف الممثلة لها في القرآن كوهن اتخاذ أولياء من دون الله فليس بظاهرها أنه مما ينافي فيه الوهم العقل وان سلم التسارع فتقبله باتخاذ العنكبوت بيته لا نسلم أنه ينفي التزاع فيه فالاولى الاقتصار على أن المعنى الصرف له خفا فان مثل بالمحسوس صار ظاهرا وارتفعت عنه الشبهة (قوله كما مثل في الانجيل الخ) تمثيل لوقوعه في الكذب السماوية لا لدفع الانكار كما قيل في قول الزمخشري والعجب منهم كيف أنكروا ذلك وما زال الناس يضربون الامثال وادع ضربت الامثال في الانجيل لما أورد عليه من أن المتكبرين إذ ذاك هم وود أو مشركون وهم لا يعبثون حقيقة الانجيل وان قيل في دفعه ما قيل وما ذكرنا إشارة الى ما في الانجيل من قوله لا تكونوا كمثل يخرج منه اديق الطيب وعكس النخالة كذلك أنتم تخرج الحكمة من أفواهكم وتبثون الغل في صدوركم وقوله قلوبكم كالحصاة التي لا تنضجها النار ولا يابنها الماء ولا تنفها الريح وقوله لا تشبهوا الزناير فقلد غمكم أي لا تتخالطوا السفهاء فيستقروكم كذا أورد في التفسير الكبير وقوله غل الصدر أصل الغل الحقد على الناس والمراد به هنا ما يحقد المرء مما لا يجب الاطلاع عليه والمراد أنهم يقولون ما لا يفعلون وهو تشبيه لطيف وجهه اخراج الدقيق وابقاء النخالة فهو كحفظ ما لا ينبغي حفظه والنخالة بالضم معروفة وشبه القلوب القاسية بالحصاة وصرح بوجه التشبه فيه وهو ظاهر وليس تشبيهها بالعضرة ابلغ كما توهم لان الحصاة اقرب الى هيئة القلب واشد اكنتا زامتها مع ما فيها من الايمان للتحقير والزناير جمع زبور وهو معروف (قوله وجاء في كلام العرب الخ) مثل أولابا في الكتب الالهية وقد تم لتقد هذا تاو شرفا ثم أتبعه بما اشتهر في كلام العرب وشهرته بين العقلاء والبلغاء من غير تكبر في المحقرات وغيرها مما يدل على أنه مطلقا مقبول وقوله أسمع من قراد أسمع أفضل تفضيل من السماع والقراد بالضم والتخفيف ما يلصق بالابل ونحوها من الهوام وقال المبدئي أنها تسمع أخفاف الابل من مسافة بعيدة فتجوز لا استقبالها وهذا بناء على زعمهم فيما اشتهر بينهم فلا وجه لما قيل ان ذلك بالاها من لابل السماع كما لا يخفى وقوله أطيش من فراشة أي أخف وفي مثل آخر أضعف من فراشة والمراد ضعف البنية والادراك ذكرهما المبدئي فن قال ان المصنف رحمه الله غير قول الزمخشري أضعف من فراشة فأحسن لانها مثل في الطيش لافي الضعف لم يصب مع ما فيه من الضعف وقوله أعز أخرج أعز أفضل تفضيل من العزة بمعنى التدور وقلة الوجود لامن العزضة ذلك والمخ الدماغ والدهن في داخل العظام ويتجوز به عن المقصود من الشيء والبعض سبأ في تفسيره (قوله لا ما قالت الجبهة من الكفار الخ) قيل ليس في الظاهر شيء يعطف عليه هذا الكلام فالتعجب أن يقال ان ضرب المثل جائز عليه تعالى لا يمنع كما قالت الجبهة من الكفار من ان الله تعالى أعلى من أن يضرب المثل بما ذكر وقيل انه لا يخالو عن تكافؤ والظاهر أن يقول رد ما قالت الجبهة ليكون على لقوله عقب ذلك وقيل انه معطوف على قوله أن يكون على وفق الممثل له يعني ما هو الحق في التمثيل والشرط له أن يكون على وفق الممثل له لا ما يفهم مما قالت الجبهة انه ينبغي أن يكون مناسبا لحال الممثل بزنة اسم الفاعل ولا يخفى أنه لا حاجة اليه مع قوله دون الممثل فلو قيل انه معطوف على مقدريه فهم مما قبله أي والحق هذا لا ما قالت الخ كان أظهر فيه من ماذكر من غير تكلف وقوله الله سبحانه وتعالى أعلى وأجل مبتدأ وخبره قول قوله قالت الخ (قوله وأيضا لما أرشدكم الخ) هذا هو الوجه الثاني وهذه الشرطية معطوفة على الشرطية السابقة وهي قوله لما كانت الآيات والارشاد الدلالة على الخبر وقوله وحى منزل هو من قوله مما نزلنا على عبدنا وقوله ذلك الكتاب الخ ووعد من كفر به فان لم تفعلوا الخ ووعد من آمن بقوله وبشر الذين آمنوا الخ وظهور أمره الواقع في الخارج من نفي الريب والاشارة اليه وقوله شرع الخ جواب لما والفرق بين الوجهين

كما مثل في الانجيل غل الصدر بالنخالة والقلوب القاسية بالحصاة ونحطاطية السفهاء بالزناير وجاء في كلام العرب أسمع من قراد وأطيش من فراشة وأعز من مخ البعوض لا ما قالت الجبهة من الكفار الممثل لله حال المناقبة في مجال المستوقدين وأصحاب الصليب وعبادة الاصنام في الوهن والضعف بيت العنكبوت وجعلها أقل من الذباب وأحسن قدرامنه الله سبحانه وتعالى أعلى وأجل من أن يضرب الامثال ويذكر الذباب والعنكبوت وأيضا لما أرشدكم الى ما يدل على أن التكدي به وحى منزل ورتب عليه وعبد من كفر به ووعد من آمن به بعد ظهور أمره شرع في جواب ما طعنوا به فيه فقال تعالى ان الله لا يستحي أي لا يستتر لضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحي أن يمثلهما لمقارنتهما

أنه في الأول لتقوية التمثيلات والاستعارات السابقة ويسانها والذب عنها وفي هذا هو التقوية المتخذة به وثأى ما يزيل الريب عن المنزل لأنه لما ذكر الذباب والعنكبوت ضحكك اليهود وقالوا هذا لا يشبه كلام الله وعلى الأول هو مربوط بما ذكر من أول السورة الى هنا ويقولون ان الذين كفروا الخ وهو متعلق على هذا بقوله وان كنتم في ريب الخ كأنه لما نفي فوهم الريب فيه عقبه بذكر بعض ما أوقعهم في غيهم وغيا به ريبهم وقيل انه ذكر وجهين الأول منهما مبنى على أنها مربوط بصفة المنافقين وتمثيلهم تارة بمسودة نار وتارة بأصحاب صيب حتى به لبيان حسن مطلق التمثيل الداخل فيه تمثيل المنافقين بما ذكره من دخول أواسيا والثاني على أنها مرتبطة بآية التحدى بالقرآن ذكرت لذات الطعن فيه بعد ثبوت الجحازة وقال الطيبي على هذا انظم الآية بما قبلها انظم قوله ان الذين كفروا سواء الخ في كونهم ساجدة مستطردة كما قاله الامام وقيل انه اشارة الى مناسبة وضع هذه الآية هنا ولم يوضع في سورة العنكبوت أو الخ مقب المثل المستنكر لانه جواب عن شبهة أوردت على اقامة الخجة على حقبة القرآن بأنه مجز فكان ذكرها هنا أنسب ووجهه أنه من الريب الذي هو في نهاية الاضمحلال وقد تقدم ما هو من باب المثل وفيه استطراد والاستطراد من أدق وجوه الارتباط وسيأتي بيانه (وهنا بحث مهم) وهو أنهم لم يذكروا أن المقصود من هذه الآية الرد على من ارتاب بسبب ضرب الله العظيم الامثال المحقرة بأنه لا ضير في ذلك فان اللازم فيها انها مناسبة الممثل به للممثل لاني أوردته وحسنه واطفه بكشف المعقولات وجلوته على منة المحسوسات مكسوة بحلل اللطائف ودقائق البلاغة حتى تشاهدها الفطرة الوفاة والبصيرة النفاذة ولا غبار على هذا انما الكلام في أن النظم كيف يدل على ما ذكره المصنف هنا فانه مما خفي على كثير من الناس حتى أنكروه ولم يرفعه ما يشفي القليل وتوضيحه أنهم لما قالوا أما يستحي الرب الخ أجيبوا بنفي الاستحياء من ضرب كل مثل حقير وقيل ويفهم منه أنه لا قبح فيه وأما حسنه وعلو مرتبته فيفهم من نفس المثل لأن كل أحد من أهل اللسان يعرف أن ما شبهه مودعه بمضربه سار في البلدان وسائر على كل لسان للطف لفظه ومعناه وهذا الشهرة غنى عن التصريح به ألا ترى الى قوله في كثرة الاغتراب

لا أستقر بأرض قد مررت بها \* كأنني بكرم عن سار في مثل

(قوله والحياة انقباض النفس الخ) اشارة الى أن للنفس عوارض نفسانية وهي كفيات تعرض للنفس تبعاً لانفعالات تحدث لما يرتسم في بعض قواها من المنافع والمضار فيوجب تغيراً في البدن ويلزمها حركة الروح والدم الصافي النير اما الى خارج دفعة كما في حال الغضب الشديد أو قليلاً قليلاً كما في حال الفرح واللذة المعتدلين أو الى داخل دفعة كما في الفزع الشديد أو قليلاً قليلاً كما في الغم الضعيف ولذا قال الحكماء الغم جهاد فكري أو الى داخل وخارج كما في الخجل فانه انقباض النفس انكفافها العارض من ادراك ما لا تريد وحينئذ تعرض للقلب ما يهيج حرارته الغريزية والنفس تكون بمعنى الروح الحيواني أو الدم الصافي في القلب وحركته لما مر فلذا يهيج منه الوجه ويتجوز فيه فيطابق على أنهما الخجل حتى تطرف القائل

أبدى صفيه لك تقصير الزمان فني \* خذا الربيع طلوع الورد من تجل

وفي الكشف والحياة تغير وانكسار يعتري الانسان من تخوف ما يعاب به ويذم وتفصيل تحقيقه كما في ذريعة الشريعة للامام الراغب ان الحياة انقباض النفس عن القبايح وهو من خصائص الانسان يرتدع به عما تنزع اليه الشهوة من القبايح وهو مركب من جبن وعفة ولذا لا يكون المستحي فاسقاً ولا الفاسق مستحيماً والمستحي شجاعاً ولذا يجمع الشعراء في المدح بين الشجاعة والحياة كقوله

يجري الحياة الغض في قسماتهم \* في حين يجري من أ كفه الدم

ومنى قصده الانقباض فهو مدح للصبيان دون المشايخ ومنى قصده ترك القبح فمدح لكل أحد

والحياة انقباض النفس عن القبح مخافة  
الذم وهو الوسطين الوقاحة التي هي الجبراة  
على القبايح وعدم المبالاة بها

وبالاعتبار الاول قيل الحياء بالافاضل قبيح وبالاعتبار الثاني قيل ان الله يستحي من ذى الشبهة في الاسلام ان يذهب. وأما الغل الخفية النفس لفرط الحياء ويحمد في النساء والصبيان ويذم بانفاق من الرجال والوقاحة مذمومة بكل انسان اذهى انصلاح من الانسانية وحقيقة بها الجاح النفس في تعاطي القبيح واشتقاقها من حافر وقاح أى صلب ولذا قال الشاعر وأجاد

يا ليتني من جلد وجهك رقعة \* فأقدمتها حافر الاشهب

اتمنى والحاصل أن هنا أمور ثلاثة حياء وخجلا ووقاحة ومغايرة الوقاحة لهما ظاهرة لانهم اعدم الاتهام وكف النفس عن القباح وأما الوقاحة في قوله

وطالما قالوا ولم يكذبوا \* سلاح ذى الحاجة وجه وقاح

فجواز عن الالحاح في تحصيل المرام وليس عذوم مطلقا وانما الكلام في الفرق بين الحياء والغل فعلى ما ذكره الراغب رحمه الله هما متغايران وان تلازما لأن الغل حيرة واقعة بعد الحياء وأيضا الحياء يذم ويحمد من الرجال بخلاف الغل والثلاثة ملكات وكيفيات نفسانية وانما كان الحياء بمعنى انقباض النفس محمودا من الصبيان لانه يدل على العقل الفريرى وأما في الرجال فيذم لدلالته على قوة الشهوة والهوى المنازع للعقل قدبر (قوله والغل الذى هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا) هذا لما زاده على الكشف لأن الحياء لما كان وسطا توقف معرفته على معرفة طرفيه فلذا ذكرهما والمراد بانحصارها تحجيرها ودشمت لفرط الحياء كما مر من الراغب وقوله مطلقا فسر في الحواشى بأنه سواء كان الفعل قبيحا أو لا وسواء كان ذلك الانحصار لاجل مخافة الذم أو لا ومع ذلك جعل الحياء وسطا ولا يخفى ما فيه فانه حينئذ يكون أعم من الحياء لانه مقيد بما ذكر ويخالف ما قاله الراغب ولا يخفى أنه لا يكون الاقيا يذم والمراد ما يذم عادة سواء يذم شرعا أم لا كأنفلات الريح واطاها أن الغل أخص من الحياء فانه لا يكون الا بعد صدور أمر زائد لا يريد به القائم به بخلاف الحياء فانه قد يكون مما لم يقع فيه ترك لاجله وقوله في القاموس وغيره من كتب اللغة خجل استحياء بناء على تسامحهم في أمثاله ثم انه في الكشف قال انه لم يرد بما ذكر تعريف الحياء فقد يكون لاحتمال من يستحي منه بل هو الاكثر لكنه لما كان أمرا وجدانيا غنيا عن التعريف من حيث الماهية محتاجا الى التبيين لدفع ما عسى يعرض له من الالتباس نبه على أنه الأمر الذى يوجد في تلك الحالة وهو كذا الحكم في تعريف سائر الوجدانيات من العلم والادراك وغيرهما فليحفظ هذا الأصل فقد زل لاهماله كثير من حذاق العلماء وتبعه الشارح المحقق وفيه أن قوله انه وجداني غنى عن التعريف لبداهته والتعريف يكون للنظريات مسلم في الافراد الجزئية بالنسبة لمن قامت به وأما الماهية الكلية فليست كذلك وهي المقصودة بالتعريف فما ادعى من غفلة الحذاق عنه مما أصابته عين الكمال ولا حاجة الى أن يقال انه عرف ليبنى عليه كيفية جواز اطلاقه عليه فعلى وأما الاعتراض عليه بأن قوله قد يكون لاحتمال من يستحي منه لا يعلم الا بعد معرفة الحياء فهو دورى وأن ما ذكر خشية لحياء لانهم اخوف يشعرون بتعظيم الخشعى ومعرفة به فساقت لانه بدى عنى عنده ولأن الخشية لا تغاير الحياء من ككل الوجوه كما يعلم من كلام الراغب (قوله واشتقاقه من الحيوة الخ) في الكشف واشتقاقه من الحياة يقال حي الرجل كما يقال ذسى وحشى وشطى الفرس اذا اعتلت هذه الاعضاء جعل الحي المايعة من الانسكا سار والتغير منه كس القوة منتقص الحياة كما قالوا هلك فلان حياء من كذا واطات حياء ورأيت الهلاك في وجهه من شدة الحياء موزاب حياء وجد في مكانه خجلا وهذا ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بعينه والنساء فتح النون والقصر عرق يخرج من الورل ويستبطن الفخذين ثم يبر بالرقوب ومنه المرض المعروف بعرق النساء ومعنى حشى اعتل حشاه بأن أصابه الربو وهو مرض معروف يعلم منه النفس والحشاهما انضمت عليه الضلوع وهو قريب من الجوف معنى والافعال الثلاثة من حشى وحشى برز علم والحيوة في

والغل الذى هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا واشتقاقه من الحيوة

قول المصنف واشتقاقه من الحيوة رسم في جميع النسخ بواو بعد الباء كما ترسم الصلوة ونحوها  
كذلك فتقرأ ألفا وقبلها واو واظنا وخطا بوزن نغمة ولم يدل اثلا باتبس بحية واحدة الحيات وهو  
خطا منه غره فيه ما وقع في القاموس فان هذه اللفظة لم تثبت الاشدوذا فلا وجه لجعلها أصلا وان  
لم نقل باختصاصها بالعلم وفي تصريح ابن عصفور المعنى بالممنوع كون العين باء واللام واو ونحو حيوت  
لا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل فاما الحيوان وحيوة فتشاذان والاصل فيها ما بين وحية فأبدلوا  
من احدى الباء بن واو وزعم المازني أن هذا مما جاء عنه ياء ولامه واو وهو فاسد الى آخر ما فصله  
(قوله فانه انكسار يعترى الخ) وهذا مما لم يترص أحد من شراح الكتابين لاماطة لثام الخفاء عنه  
رها أنا أفيد لك ما به شفاء الصدور فأقول بتحقيقه أن أبنية الافعال وصيغها الهامان كما عده والهايا  
في مفصلات العربية وأصلها أن تكون لوجود أخذ الاشتقاق والمعنى المصدري في الفعل وقد عجي  
لغير ذلك كما في رأسه وجلده اذا أصاب رأسه وجلده وللزالة كما في قشره اذا أزال قشره وللاخذ منه  
نحو ثلثه اذا أخذ ثلثه وقد تكون لاصابة آفة بأصله سواء كان معنى أو عينا وان خصه في التسهيل بالناني  
كقسي اذا اعتل نساء وهذا معنى مستقل ويجوز ارجاعه للزالة أو للاصابة أو للاخذ منه لانه ينقص  
بنقص قوته ويؤيد الاول غيبه في الكشف بقوله هلا فلان حيا كما يؤيد الاخير قوله منتقص الحياة  
اذا عرفت هذا فقول انكسار الخ يعني به أن الحياة تبعها اقوى نفسانية كالحساس ونحوه فاذا استصا  
انسان كانت قواه المحركة له لا تقباضاها منكسرة عما يريد ولهذا أشار العلامة الكرماني في شرح  
البخاري فقال الحياة الخوف من الحياة خوف المذمة وقال الواحدى قال أهل اللغة الاستصاء الحياة  
لان استصاء الرجل من قوة الحياة فيه لشدة علمه بواقع الذم والعيب والحياة من قوة الحس وهو عكس  
ما قاله الزنجشیری ولقد أجاد المصنف رحمه الله في صنيعه حيث فسر الحياة أولا ثم أتى في بيان اشتقاقه  
بما فسر به الزنجشیری تبعا للقاعدة وقایما الى اتحادهما والانكسار اتماما لواقع انكسار بالمعنى  
المشهور أو بمعنى الرجوع والانزاع فانه شاع بهذا المعنى كما قال بعض المتأخرين  
لقد كسر الشتاء قدوم ورد • فان الورد شركته قويه

فانه انكسار يعترى القوة الحيوانية فيردّها  
من أفعالها قبل سبي الرجل كما قيل نسي  
وحشي اذا اعتلت نساء وحشاء واذا  
وصف به الباري سبحانه وتعالى كما جاء في  
الحديث ان الله يستحي من ذي الشبهة  
المسلم أن يعذبه ان الله حي كريم  
يستحي اذا رفع العبد يديه أن يردّها صفرا  
في يضع فيها ما جبر

وهذا من المتن الالهية والفرائد التي لا يعتبر بها نظرك في غير هذا الكتاب (قوله واذا وصف به الباري  
الخ) في شرح التأويلات للسمرقندي اختلف أهل الكلام في اضافة الحياة الى الله تعالى فتعال قوم  
بجوازها لوروده في الآية والحديث لانه قد يحمد منه ما لا يحمد من الشاهد كالكبر والحياة محمود فهو  
أحق بالاطلاق وقبل لا يجوز لانه انقباض القلب وانزواؤه لما به ووه أو لخوف العجز وهو محال في  
حقه تعالى فلا يجوز الا بتأويل كما سبق ولما كان في الآية منقبض عنه وهو لا يقتضي انصافه بظاهرها  
أتى بالحديث الصريح فيه فقال كما جاء في الحديث الخ والحديث الاقل أخرجه البيهقي في الزهد عن  
أبي رضى الله عنه وابن أبي الدنيا عن سلمان رضى الله عنه والنسائي أخرجه أبو داود والترمذي  
وحسنه والحاكم عن سلمان وصححه بدون قوله حتى يضع فيها خيرا والحاكم عن أنس بهذه الجملة  
والشبهة بفتح فسكون صدر شاب يشيب شيئا وشيبة ويطلق على اللحية الشائبة أيضا وكلاهما محتمل في  
الحديث والمسلم بالجر يدل من ذي معنى صاحب أو صفته وأن يمد به بأن المصدرية بدل احتمال ما قبله أى  
يستحي من تعذيبه وقوله ان الله الخ حديث آخر ولم يعطفه لقصد التمهيد وحسب ثلاثيات فعل  
من الحياة بمعنى مستحي وقوله يستحي الخ جملة مفسرة لا محل لها من الاعراب واذا رفع الخ يدل على  
استحباب رفع اليدين في الدعاء كما يستحب مسح الوجه بهما أيضا كما أثبت ابن حجر في فتاواه الحديثية  
ورفعهما نحو السماء لانهما قبل الدعاء تعبدان وان كان الله تعالى منزعا عن المكان والجهة وقبل  
وجهه للقبلة كما في شرح العقائد العصبية وفيه كلام ثمة وقوله صفرا بكسر الصاد المهملة وسكون  
الفاء ثم راء مهملة بمعنى خال لاشئ فيه مأخوذ من الصغير وهو الصوت الخالي من الحروف يقال صفرا



بصفر كتب اذ اخلافه وصفر وأصفر بالالف لغة فيه ولم يقل صفرين لأن البدين كثنى واحد ولأنه  
يستوى فيه الواحد المذكور وغيره لأنه مصدر في الأصل وفي الكشف هو جاز على سبيل التثنية مثل  
ترك تخيب العبد وأنه لا يرد فيه صفر من عطائه لكرمه بترك من يترك رداً المحتاج إليه حياة منه وفي  
الاتصاف لقائل أن يقول ما الذي دعاه إلى التأويل الآية مع أن الحياة الذي يحشى نسبة ظاهره إليه  
تعالى مسلوب في الآية كقولنا الله تعالى ليس يحس ولا جوهر ولا عرض في معرض التزييه والتقدس  
وأما تأويل الحديث فستقيم لأن الحياة فيه مثبت له تعالى ويحاسب بأن السلب في مثله انما يطرأ على  
ما يمكن نسبة إلى المسلوب عنه اذ مفهوم سلب الاستحياء عنه في شيء خاص بثبوته في غيره فالحاجة  
داعية إلى تأويله وانما يتوجه السؤال لو كان مسلوباً مطلقاً وقال العلامة فان قيل يرد عليه النقض  
بقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم وما اتخذ الله من ولد وهو بطم ولا بطم وأما ما قلنا ان كانت  
ايجابات ورد السؤال عليها وان كانت مسلوباً لم لا يكون قوله لا يستحي سلباً فانه قول في الحياة اوصف مذمة  
كما يقال للفاضل فيما لا ينبغي لحياته ولا يكون مذمة الا اذا كان عما من شأنه الحياة فهو كمال  
له وسلبه عنه نقص وفي العرف لا يسلب الحياة الا عن هومن شأنه فلذا احتاج للتأويل بخلاف ما في  
الآيات الاخر وايضا هو تقدير يرجع نفسه إلى القيد فأثبت أصل الفعل أو ما كانه لأقل فاحتاج  
إلى التأويل كما اذا قيل لم ياد ذكر اولم يأخذه نوم في هذه الليلة وليس بعرض فارتد الذات (قوله فلما راد  
به الترك اللازم للانقباض الخ) اشارة إلى ما مر من أن الانقباض النفساني والتغير عما لا يحوم حول  
خطا رقدسه فلا بد من تأويله والتجوز فيه بما يصح نسبته إليه تعالى كما في غيره من أمثاله فأول بما ذكر  
وقوله في الاتصاف ان كلام الزمخشري يدل على أن التأويل انما يحتاج إليه في الحديث دون الآية  
وهم يعرفونه من عنده انصاف لأن قوله وكذلك معنى قوله ان الله لا يستحي الخ ينادى على خلافه  
ولكن لكل جواد كبرياء والعجب من بعض الناس اذ قال انه أوجسه وقوله اللازم يقتضي أنه مجاز  
مرسل لاستعماله في لازم معناه كالرحمة والغضب وقوله سابقاً ترك من يستحي ولا حقاً لما فيه من  
التنكيل يقتضي أنه استعارة تبعية سواء كانت تمثيلية أو لا كما مر بتحقيقه ويدفع ان لم يقل يجوز الا امرين  
عنده وأن هذا اشارة بأنه ليس مجازاً عن مطلق الترك حتى يكون كذلك بل عن ترك ما شئ من الاستحياء  
فنسبه تركه تعالى لها لحقارتها بترك العظيم سفساف الامور استكفافاً عنها كترك المشي في السوق  
وأطلق اسم التشبيه على المنسب وذكره اللازم لأن كل مجاز مرسل كان أو استعارة يقتل فيه  
من المألوم إلى اللازم غاية أن يكون المزوم في الاستعارة بطريق التشبيه مبالغة لدعائه أنه منه فلذا  
اختاروه هنا وما قبل من أن هذا تكلف لأن الحياة ليس معناه حقيقة الترك حتى يشبه به تركه تعالى  
تخيب العبد الخ خبط غف عن البيان (قوله ونظيره قول من يصف الخ) هو من قصيدة للمعتبي  
مدح بها ابن العميد أولها

نسبت وما أنسى عتاباً على الصد \* ولا خفرا زادت به حيرة الخلد  
(ومنها) كفانا الربيع العيس من بركاته \* فخافته لم تسمع حداً سوى الرعد  
اذا ما استحيين الماء بعرض نفسه \* كرعن بسبب في اناء من الورد

وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن الزمخشري بناء على ما رواه ابن جني في شرحه من أنه استحيين بمعنى حاتين  
من الاستحياء وبسبب في هذه الرواية بسبب مهمل مكسور وقوباء موحدة ساكنة ومثناة فوقية وهو الخلد  
النقي المدبوغ ومنه النعال السنية واستعير هنا المشاعر الابل لتقائها وليتها قال يقول اذا مرت هذه  
الابل بالماء والغدران التي غادتها السيول لكثرة اصارت كأنها تعرض نفسها على الابل فتشرب  
منها وكأنها مستحيية منها لكثرة ما تعرض نفسها عليها وان كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة  
ولكنه جرى مثلاً وكرعن بمعنى شربن وأصله للجبان يدخل أكارعه حين يخوض المياه ليشرب منها

فالمراد به الترك اللازم للانقباض كما أن  
المراد من رحمة وغضبه اصابة المعروف  
والمكروه اللازم من لعنهم ما ونظيره قول  
من يصف ابلا  
اذا ما استحيين الماء بعرض نفسه  
كرعن بسبب في اناء من الورد

بضمه ثم عم الشرب وجعل الموضوع المتضمن للماء لكثرة الزهر فيه كأنه اناء من ورد والمعنى أنه يصف  
 كثرة مياه الامطار في طريقه وأنه أينما ذهب رأى الماء يجري فكأنه يسي لجليل عرض نفسه عليها فالابل  
 تستحي من رده فانه سائل لا يرد مثلهم ان كثرة عرض نفسه عليها فتكرع فيه بمشافر كالبت والارض  
 المنبتة للازهار كأنها من الورد بمنى ماء وقال أبو الفضل العروضي في شرحه المصنعي ما صنع برجل اذ عي  
 أنه قرأ على المتنبي ثم يروي هذه الرواية ويفسر هذا التفسير وقد صحت روايتنا عن جماعة منهم  
 الخوارزمي والشعواني وغيرهما اذا ما استحيين بجم وباء موحدة استعمل من الاجابة وكر عن شيب  
 بشين مكسورة ومثناة مخفية ساكنة وباء موحدة والاستحياء بالعرض اشبه والمعنى أن هذا يعرض  
 نفسه وذال الشيب والكركع يشيب أن شرب الابل الماء فتعوت مشافرها وشيب شيب اسم صوت  
 في شربها كما في قول ذي الرمة • تداعين باسم الشيب في تنم • وقال الواحدى ليس ما قاله ابن  
 جني يعبد عن الصواب والكركع في الماء بالسبب أحسن لأن مشفر الابل يشبهه في صوته ولينه بالجلود  
 المدبوجة بالقرط كما في قول طرفة

وخذ كقرطاس الشاي ومشفر • كبت اليماني قد لم يجزد

وانما عدل به عن الترك لم فيه من التمثيل  
 والمبالغة

يقول تكرر فيه بمشافرها التي هي كالبت وهو صحيح وشيب في حكاية صوت الابل عند الشرب صحيح  
 لكن لا يقال كرم الابل في الماء بشيب اذا شربته فالبت هنا أولى انتهى (قلت) اذا جاء من راقه  
 بطل نهر معقل فان ابن جني وناهيته يروي ديوان المتنبي عنه وقد وافقت الرواية هنا الدراية فالحق  
 ما قاله كما أشار اليه الامام الواحدى ولذا رجحه العلامة ونظيره من غير نظر الى الرواية الاخرى التي  
 عليها لا يكون نظير اوجه والتفسير باستعماله الاستحياء حيث لا يتصور معناه الحقيقي لاسناده الى الابل  
 واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله يصف ابلا فلا يرد عليه أن اللازم هنا ~~كس~~ ما في القرآن فان  
 الاستحياء ثمة من الفعل ولازمه الترك وهنا من الترك ولازمه الفعل أى شرب الماء كما قيل مع أنه يصح  
 أن يراد باستحيين ترك الانصراف عنه واستحيين فيه كقرأته من قرأ يستحي بهاء مكسورة وباء ساكنة  
 كما روى عن ابن كثير وهي لغة عجم وبكر كما فصل وجهه في اللغة والتصريف فقلت فيه حركة الباء الاولى  
 الى الماء الساكنة فالتى يا أن ساكنة فخذت أولها واسم الفاعل منه مسخ والجمع مستحيون ومستحيين  
 ونبي في البيت أموراً أخرى ولما أتت أدبية تركها خوف الملل (قوله) وانما عدل به عن الترك (الح) أى  
 عدل عن الترك الدال على المراد بالصراحة والمطابقة الى ما ذكر من الاستحياء المحتاج للتوجيه لانه  
 استعارة وتمثيل وهي تدل على اثبات الشيء بغيره وتقرر مع ما فيه من المبالغة والبلاغة على ما تقرر  
 في المعاني وهذا صريح في أنه ليس بمجاز مرسل كما مر وقيل أن في كلامه احتمالات منها أن قوله لما فيه  
 من التمثيل إشارة الى أنه استعارة اتمثلة بمر كبة صرح فيها بما هو العمدة من الاستحياء وجعل  
 بواقي الالفاظ منوية كما سبق أو استعارة تبعية والتمثيل بمعنى مطلق التشبيه ومنها أن قوله فالمراد به  
 الترك اللازم للانشياض الخ ايماء الى جواز كونه مجازاً مرسل من باب اطلاق اسم المازم على اللازم  
 وفيه نظر ثم انه قبل أن في هذه العبارة خلافاً لوجهها عدل اليه عن الترك قال المثل العدل أن تعدل  
 الشيء عن وجهه تقول عدلت فلان عن طريقه وعدلت الدابة الى موضع كذا وتعديته بالباء اذا  
 قصد به معنى التسوية قال الجوهري عدلت فلاناً فلاناً اذا سويت بينهما فالجمع بين الباء وعن جمع  
 بين الضب والنون ولا يخفى أن هذا انما يرد عليه اذا جعل للتعدية ولاداعى له غير محبة الاعتراض  
 واقتضت بأذيال النقص فالبناء اتماً طرفية أى انما عدل في النظام أو التعبير أو سببية أى انما عدل عن  
 الاصل بسبب ما ذكر وهو أظهر من أن يخفى على مثله نعم ما قيل هنا من أن الباء للتعدية والضمير  
 راجع الى التعبير المدلول عليه بالقرينة أى جعل التعبير عادلاً ومجازاً عن الترك بمعنى أنه لم يقع به بل  
 بالاستحياء ولا يجوز أن يرجع الى الاستحياء لفساد المعنى يرد عليه ما ذكر مع ما فيه من التكلف

المراد من التعبد بغير فائدة وقوله من التثليل هرفت معناه وما قيل في شرحه انه بمعنى الاستعارة  
الغشبية وبه يظهر ان المستعار في الاستعارة الغشبية قد يكون لفظا مفردا لا على امور متعددة  
كما زعموا فلا تغفل تبرز بما لا يخلو من لا يقبل فتذكر (قوله وتحتل الآية خاصة أن يكون مجيئه  
على المقابلة) المراد بالمقابلة هنا معناها اللغوي لا ما ذكر في البديع أي مجيئه في هذه الآية لا الحديث  
ونحوه لما شاكله لما وقع في كلامهم من قولهم أما يستحي رب محمد أن يضرب من لا بالباب والعنكبوت  
وفي الكشف ما جاء على سبيل المقابلة وطباق الجواب على السؤال وهو فن من كلامهم بديع  
وطراز عجيب منه قول أبي تمام

من مبلغ أذناه يعرب كلهما \* أنى بنيت الجار قبل المنزل

وشهد رجل عند شرح فقال انك لا سبط الشهادة فقال الرجل انها لم تجعده في فقال لله بلادك وقبل  
شهادته فاذى سوغ بناء الجار وتجميع الشهادة مراعاة المشاكلة ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار ولولا  
سبوط الشهادة لا منع تجميعها وهو كما قاله الشارح المحقق يعني أن المشاكلة في غير الاستعارة وظاهر  
أنه ليس بحقيقة لكن وجه التجوز فيه غير ظاهر وإذا قال فن بديع وطراز عجيب وظاهر كلامهم أن  
يجوز وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابلة ذالجهة التجوز والجواز ولا خفاء في أنه يمكن في بعض صور  
المشاكلة اعتبار الاستعارة كأن يشبه انقباض الشهادة عن الحفظ وتأنيها عن القوة الذاكرة بتجميع  
الشعر لكن الكلام في مطلق المشاكلة سيما في مثل قوله \* قلت اطعموا جبة وقصا \* فالمراد بالصيغة  
التي جعلت علاقة هنا الصيغة الحقيقية أو التقديرية والمتصاحبان مدلول اللفظين في الخيال لا اللفظان  
نفسهما في الذكر كما قيل لأن الصيغة المذكورة بعد الاستعمال والملاقة معصية للاستعمال فلا بد  
من تقدمها مع أن المتأخر الصيغة الحقيقية لا التقديرية والصيغة كما تكون تحقيقا تكون تقديرية كما  
أنها تكون بين الشيء ومشاكلة وبينه وبين ضده كما في قوله من طالت لحيته تكسح عقه ومنها أيضا ما له  
علاقة أخرى على كلام فيه ذكرناه في رسالة مستقلة وما قيل من أن المشاكلة واطمة بين الحقيقة والجواز  
وأن العلاقة فيها شبه الصورة كما تطلق الفرس على صورتها مما لا يلتفت إليه لظهور فساده (قوله  
وضرب المثل اعتماله الخ) اعتماله بمعنى عمله واختراعه من عند نفسه لا بمعنى التكلم به مطلقا كما يقوله  
من يورد مثالا في كلامه والاعتمال باللام كما وقع في كثير من النسخ مبالغة في العمل لأن صيغة  
الاعتمال ترد كثيرا لذلك ولما كان المتعرج للمثل أنى بأمر بديع شبه عن يجتهد في الصناعة ويتأني فيها  
وقبل أنه ليس بسديد لأن الاعتمال هو العمل لنفسه كما صرح به في الأساس وهو لا يلائم قوله من ضرب  
الخاتم فإنه أعم من كونه لنفسه وغيره فالخصوص بنفسه هو اضطرابه كما روى أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اضطرب خاتما من ذهب ثم ألقاه ثم أخذ من ورق نقش فيه محمد رسول الله والسديد اعتماده  
بالدال المهملة كما في بعض النسخ كما في الكشف وهو القصد إليه وصنعه من ضرب اللبن وضرب الخاتم  
ولا يبعد أن يكون ما في الكتاب من تحريف الناسخ وسبأ في هذا في بس (أقول) تباع في هذا الفاضل  
التفتنا في شرحه هنا في عليه تخطئة الناسخ وأيسر في الأساس ما فهمه والذي فيه انما هو تفسير  
الاعتمال والعمل بالاجتهاد ولا يعمل لنفسه ويستعمل غيره ويعمل رأيه ويعمل في حاجات الناس أي  
يعنى اجتهد وأنشد سيبويه رحمه الله

إن الكريم وأيك يعمل \* إن لم يجد يوما على من يتكل

الخ ولولم أن الاعتمال هنا العمل بنفسه لأن العمل يأتي لذلك كما تكمل وأذهن واتخذ فالمصنف توسع  
فيه فاستعمل المقيده مطلقا ومنه كثير سهل وما فسر به اضطرب في الحديث لا ينافيه وفسره في النهاية  
بأمر يضربه والحديث المذكور وان روى عن علي رضي الله عنه منسوخ بآخره كما صرح حوايه  
وقد فسر الاعتماد هنا بالذكور والقصد إليه ويجعل مضربه معناه على ورده وذكر المدقق في الكشف أنه

وتحتل الآية خاصة أن يكون مجيئه على  
المقابلة لما وقع في كلام الكفرة وضرب  
المثل اعتماله من ضرب الخاتم

إشارة إلى اظهار المناسبة بين الموضوع الأصلي وهو الاعتقاد المألوف وبين ما استعمل فيه مناسبة وأشار  
 إلى أن فيه معنى الجعل ولهذا يجوز تعديته إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وأما أخذه من ضربك أي  
 مثلك على معنى أن يمثلهم مثلا كما ذكره في سورة يس فلم يذكروه لانه مرجوح ههنا وفيه إشارة  
 إلى أن المضرب والمورد في أمثاله تعالى لا يفتقران وأنه تعالى ضربه أشد لأنه شبه المضرب بالمورد وأنه  
 متناول للنسبية التنبيلي والاستعارة التنبيلية فاشبهه كانت أولا (قوله وأصله وقع شيء على آخر) أي  
 معنى المضرب الحقيقي هو ايقاع شيء على شيء وهل يعتبر قصد الإيلاء فيه أولا فيه كلام لهم وقال  
 الراغب المضرب ايقاع شيء على شيء وضرب المثل من ضرب الدرامم وهو ذكر شيء أثره يظهر في غيره  
 فهذا مجاز متفرع على مجاز آخر ملحق بالمعقولة لاشتهاره وهو - حقيقة عرفية وقوله وأن بصلتها مخفوض  
 الخ في الكشف أن استحياء يكون متعديا بالحرف وبنفسه وعلى الأقل أقصر المصنف درجة الله تعالى  
 للراغب أمالانه الأفعى أولا لأن الآخر عنده من الحذف والإيصال وحينئذ فعل المصدر أما نصب  
 أو جر على الخلاف المشهور وعلى الثاني نصب قطعاً وما قبل من أن يستحي إذا كان بمعنى يترك استغنى  
 عن حرف الجر لأن الترك يعتدي بنفسه فان كان بمعنى المصنف يجب نقضه بالحرف فغلبه عن أن المجاز  
 الضائف لا أصل له في التمدية يجوز فيه النظر لأصله ولغناه المجازي كما قررناه في محله فقدر (قوله وما  
 إيهامية تزيد النكرة إيهاماً الخ) بمعنى أن إيهاماً بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد الإيهام وسقط طريق  
 التقيد وتعدى مع ذلك معنى آخر كالتحقير في نحو أعطاه شيئاً ما والتعظيم في نحو لا مرتاجد قصر الله  
 والتنويع في نحو اضربه ضرباً ما وهذا إيهامية تقع على الإيهام فهي على هذا اسم يوصف به كما يكون  
 موصوفاً وبه صرح النحاة كابن هشام وغيره وقال أبو البقاء إنهم أنكروا موصوفة فقد رصفوا وجعل  
 بعوضه بدلاً من غيره جعلها صفة لها وإليه ذهب القراء والزجاج وتعلب فبادل من مثلاً وجعلها  
 الزمخشري في المفضل زائدة وهو مذهب بعض النحاة فيها كافي الدر المنصور فليس بين كلاميه منافاة  
 ومعارضة كما توهم فان قلت يستحي ما ل معناه يترك كما ترفعلي العموم يصبر المعنى أن الله لا يترك أي  
 مثل كان فيقتضي أن جميع الامثال مضروبة في كلامه وليس كذلك قلت ليس المنى مطلق الترك بل  
 الترك لأجل الاستحياء فالعنى لا يترك مثلاً ما استحياء وان تركه لا مر آخر أراد ومن هنا يظهر لك أنه  
 استعارة ووجه عدم اتفانهم لكونه مجازاً مرسلاً كما مر (قوله أو مزيدة للتأكيده الخ) لما توهم أن  
 الزائدة حشو واقول لا يلحق بالكلام البليغ فضلاً عن المعنى بجملة الإيجاز دفع بأنه انما يكون كذلك لو لم  
 يقدأصله وليس كذلك فالمراد به ما لم يوضع المعنى براديه وانما وضع ابقوى الكلام وبفيدة وثاقفة فلا  
 يكون لغوا وإذا سمع في القرآن صلة ولم يطلقوا عليه الزائدة تأنيداً وان كانت زائدة باعتبار عدم تغير أصل  
 المعنى بها واستشكل ببعض الحروف الماضية للتأكيده مثل ان واللام حيث لم تعد صلة فان اشترط عدم  
 العمل انتقض بلام الابتداء حيث لم تعمل وزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف  
 الصلة لتزيين اللفظ وإقامة الوزن والسمع وزيادة القصاحة وقيل عليه أن من الزائدة بعد النفي تفيد  
 الاستغراق كما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى ما سبقكم بها من أحد من العالمين فقد تغير بها  
 أصل المعنى فيخالف ما ذكره المصنف وغيره وليس بوارد لأن النكرة في النفي تفيد الاستغراق وتضمنه  
 فقد كان الكلام دالاً عليه ومن أ كدنه ولم تغيره ولذا اشترط في زيادتها على الأضغ تشكيكاً بمجروها  
 وسبق النفي عليها وهو مسبوق بهذا الاعتراض وأشار العلامة في شرح الكشف إلى الية والى دفعه بأن  
 ما وضع للتأكيده بقصد جعله لفظاً ومعنى جراً منه فعنى قولنا ان زيدا قائم قيام زيد ثابت محقق ولذا دفع  
 به الاتكاز وجعل نظير الحص بين الأجر والمساءير بألواح الباب التي تعد جراً منه ولا يتفجع به فيا قصد  
 منه بدونها والرائد لم يقصد به ذلك فهي كالضمة التي ليست جراً منه وانما تفيد وثاقفة وهو باعتبار المراد  
 وضعاً مهمل ومثابه غير المهمل والتأكيده هنا اقل من لا فيكون بمعنى حقاً أو الجلة فيكون بمعنى البتة

وأصله وقع شيء على آخر وأن بصلتها مخفوض  
 المحل عند الخليل باضمار من منصوب بإفشاء  
 الفعل اليه بعد حذفها عند سبويه وما  
 إيهامية تزيد النكرة إيهاماً ما وما عاوتست  
 عنها طرق التقيد كقولك أعطى كتاباً ما أي  
 أي كتاب كان أو مزيدة للتأكيده كالتحقيق في  
 قوله سبحانه وتعالى في بارحة من الله ولا  
 نعتي بالمزيد للفظ الضائع فان القرآن كله  
 هدى ويان بل ما لم يوضع المعنى براد منه  
 وانما وضعت لان تذكرة مع غير هادفة قبله  
 وثاقفة وقوة وهو زيادة في الهدى غير  
 فادح فيه

كما في شرح الكشف فان قلت هل هي كلمات غموية أم لا قلت صرح بعض شراح الكشف بأنها ليست بكلمات اصطلاحية حقيقة وقيل انها كلمات لانها ألفاظ موضوعية بمعنى في غيرها وهو القوة والوثاقة التي افادتها لما ذكر معها ولا يخفى أن الواضع لم يضعها لما ذكره ولا لم يكن بينهما وبين ان ولام التأكيد ففرق فعد هاهنا قاسم فتدبر (قوله عطف بيان لئلا الخ) على هذا المعنى ان الله جل وعلا لا يستحي من ضرب أي مثل أراد حقيرا كان أو لا لكون النكرة في سياق النفي فلا يرد عليه أن عطف البيان للتوضيح ولا يتم لا يستحي أن يضرب مثلا بدون بعوضة اذ لا استحياء من ضربه إلا أن يقال ان التنوين للتعظيم ولم يتعرض للبديهة لأن البدل هو المقصود بالنسبة عندهم وليس بظاهر هنا وهذا يرجع أبو حيان على كونه عطف بيان لأنه لا يكون في التكرار عند الجمهور وكون البدل هو المقصود بالنسبة ليس على ظاهره ففي نصب بعوضة وجوه من الاعراب تسعة وهي أن تكون صفة لما أو بدلا منها أو عطف بيان ان قبل مجوارزه في التكرار أو بدلا من مثلاً أو عطف بيان له ان قبل ما زائدة أو مفعولا ومثلاً حال أو منه وما على نزع الخافض والتقدير ما من بعوضة فافوقها كما نقل عن القراء والقاصص معنى إلى كما في قوله بأحسن الناس ما قرأنا إلى قدم • ولا حال محب واصل يصل

أو مفعول ثانياً أو أول (قوله أو مفعول ليضرب ومثلاً حال الخ) قال في شرح الفاضل التفات إلى لا خفاء في أنه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة إلا بضم مثلاً إليه فسميته مثل هذا مفعولاً ومثلاً حالاً لا بعيد جداً ونوعه كونه حالاً ومائة غلط ظاهر فان مثلاً هو المقصود وانما يستقيم لوجه بعوضة حالاً ومثلاً صفة له مثل أن نألفه قرأنا عرياً (قلت) لا غلط فيه فان الحال قد تكون هي المقصودة بحسب المعنى والصناعة كما ذكره في نحو ما شئت فاعا فان المسؤول عنه القيام ولولا لم يقد الخبر فقد وطأت له الخبرة ولكن الكلام في صحة تقديمها كما استرأه مفسران شاء الله تعالى ثم انه اذا نصب مفعولاً واحداً يكون بمعنى بين ويذكر كيف يقال انه لا معنى لقوله يضرب بعوضة الا بد كمثل لا قتأمل (قوله أو هما مفعولاً لتضمنه معنى الجمل الخ) ليس المراد بالتضمن هنا المعنى المصطلح بل اللغوي وهو كون الجمل في ضمنه لانه جعل مخصوصاً ولذا عده النحاة من الافعال التي تنصب المبتدأ والخبر بحسب وان ضعهوه ولذا أخرنا وعلى هذا القول قبل لا بد من أن يكون أحده مفعوليه لفظاً مثل وقيل لا يشترط ذلك كقولهم ضربت الطير لينا ومثلاً المفعول الثاني وبعوضة الأول وجوز المعرب عكسه وصح التنكير لحصول الفائدة إذ القديمة إلى أصغر صغير فاندفع قول الطيبي انه أبعد الوجه لندرة يحيى مفعولي جعل نكرة إذا أصلهما المبتدأ والخبر وإذا قال المدقق في الكشف انه ليس بشئ لأن البعوضة خافقها فيه معنى التعميم والوصف أيضاً لانه بمعنى صغير أو أصغر أو كبير وقيل عليه انه يقتضي الصحة ولا يدفع الندرة وفيه ما لا يخفى ان له نظراً (قوله وعلى هذا فنحتمل ما وجوهاً أخر الخ) قراءة الرفع كما قاله ابن جني حكاهما أبو حاتم عن أبي عبيدة عن ربيعة والطاهر أن مثله ليس بالرى كما يوحي إليه قول صاحب الاتصاف لا يجوز أن يذهب القاري في القراءة إلى ما يختاره بل يعتقد على ما يرويه الثقات فانه يروهم أن الرفع لم يروها عن الثقات والمراد أن مجموع هذه الاحتمالات مخصوصة بالرفع بحسب انظار فلا يرد عليه ما قيل من أنه صريح في أنها لا تنحتمل الموصولة على قراءة النصب وليس كذلك فقد ذكر ابن جرير انه على قراءة النصب يجوز أن تكون ما موصولة حذف صدر صلتها فان قيل انه لا وجه له أجيب بأن له وجهين أحدهما أن ما لما كانت في محل نصب وبعوضة صلتها أعربت بأعرابها كما في قوله

فكني يا فضل على من غيرنا • فان غيرنا أعربت بأعراب من والعرب تفعل ذلك في من وما خاصة نعرب صلتها بأعرابها والثاني أنه على تقدير ما بين بعوضة إلى ما فوقها حذف بين ونصب بعوضة لا قامته مقامه ثم حذف إلى اكتفاء بالقصاء على حذفهاهم أحسن الناس ما قرأنا فقدم أي ما بين قرن إلى قدم على أن في صحة ما ذكرنا لا أن اعراب الصلة بأعراب الموصول اما بتبعيته كالبديهة مثلاً أو بدونها

وبعوضة عطف بيان لمثلاً أو مفعول  
ليضرب ومثلاً حال تقدمت عليه لانه تكرة  
أو هما مفعولاً لتضمنه معنى الجمل  
وقرئت بالرفع على أنه خبر مبتدأ وعلى هذا  
فنحتمل ما وجوهاً أخر أن تكون  
موصولة حذف صدر صلتها كما حذف  
في قوله اما على الذي أحسن وموصوفة  
بصفة كذا ان ومثلاً بالنصب بالبديهة  
على الوجهين

وعلى الأول لا يصح كونه صلة والثاني لا نظيره ونصب بعوضة على الظرفية في غاية البعد فلا وجه له  
 أو وجهه منزل منزلة العدم عندهم ولذا قال في الاتصاف أنه غير مستقيم وهذا وجه ترك المنصف رحمه  
 الله والضمير في قوله قرئت الآية أول بعوضة فتذكر ضميرانه لتأويله بلفظ أول رعاية الخبر وعلى كون  
 ما موصولة أو موصوفة هي في محل نصب على أنها بدل من قوله مثلاً وبعوضة عليها خبر مبتدأ أي الذي  
 هو بعوضة والجملة صفة أو صلة حذف صدرها مع عدم طولها كما في قوله تعالى عما على الذي أحسن  
 في قراءة أحسن أفعل التفضيل المرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قليل في غير رأي الموصولة  
 وقيل إن ما على هذه القراءة أيضاً محتمل النفي والتقدير حينئذ ما بعوضة فافوقها ستمائة فحذف الخبر  
 لدلالة لا يستحي عليه (قوله واستفهامية هي المبتدأ الخ) وهذا استفهام انتكاري مؤكدا للرد  
 كما في المثال المذكور وقال في الاتصاف أنه غير مستقيم لأن مثله يقع للتبعية بالادنى على الأعلى  
 كما يقال هو يعطى الأموال فالدينار والديناران وهم أنكر وا ضرب المثل بالذباب فلا يستقيم أن تكون  
 البعوضة فافوقها في الصغر أو العكس كذلك وقال في الانصاف لو تأمل حق التأمل لم يرده هذا لأن  
 المسلوب عنه تعالى أن يستحي من ضرب أي مثل كان فافوقه لا يستحي من ضربها حتى  
 ينكر ولا يلزم أن يراعى ما ذكر من الانتكار للتبعية الذي ذكره بل أنكر على من سمع أمراً كذا تردد  
 في بعض جريته ونظيره بما يلي بما ذهب من المائل فادى دينار ليس كالمثال الذي ذكره المغرض  
 والحاصل أنه تعالى له أن يمثل بما يكون على وفق الممثل في العقارة وغيرها فبالحقيرة والاحقر حتى  
 لا يمثل بها هو حقير وقال طيب الله ثراه في الانصاف يشعر بأن ما بعوضة الخ من باب التذليل  
 وأنه يؤكده معنى العموم في قوله أن يضرب مثلاً وبعوضة فافوقها للاستيعاب والشمول كقوله  
 تعالى لهم رزقهم فيها بكرة وعشياً سواء اعتبرت الصغر والكبر أو لا والذي يفهم من كلام المنصف  
 رحمه الله أن التفسير الأول لقوله فافوقها من باب الترقى كقوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود  
 ولا النصارى والثاني من باب الأولوية كقوله تعالى فلا تفلأهـ ما أفـ ولا تهرهما وإلى الأول أشار  
 بقوله أبلغ وأعرف فيما وصف به وإلى الثاني بقوله كأنك قلت فضـ لا عن الدرهم والدرهمين وقال  
 الفاضل العيني لسان جارا لله بقوله على شئت القواني من معادنها فاذكره حتى أبلغ ومساواة باطل  
 للجمع لأن الكفار أنكر وا ضرب المثل بالذباب والعنكبوت لحسبهما في أنفسهما وبعوضة  
 فافوقها أقل وأحقراً استنكره فاذ اجاز أن لا يستحي من ضرب المثل بهما فبالأولى أن لا يستحي من  
 ضربه بما هو أكبر منهما فنبه بجواز ضرب الأدنى على ضرب الأعلى وكون البعوضة فافوقها أكبر  
 في العقارة من يئمه (أقول) تحقيقه أن نفي الأدنى يدل على نفي الأعلى بطريق الدلالة لأن الترقى في النفي  
 ينفي الأعلى ثم نفي الأدنى مثل فلان لا يستحي أن يعطى سائله الدرهم ولا الفلاس وفي الإثبات بآيات  
 الأدنى ثم إثبات الأعلى مثل فلان يعطى سائله الدرهم بل الدينار فبما نحن فيه نفي الاستحياء من ضرب  
 المثل بالبعوضة فافوقها مما هو أصغر من الذباب والعنكبوت فدل على عدم الاستحياء من ضرب المثل  
 بالذباب والعنكبوت بالطريق الأولى لأنهما أكبر من البعوضة ونفي الأعلى أدنى من نفي الأدنى ومنشأ  
 الشبهة في النفي والإثبات عدم الفرق بين الترقى في النفي والإثبات فسقوط ما مر من القول والقياس غير  
 محتاج إلى دليل (قوله والبعوض فعول من البعض الخ) يعني أن البعوض فعول صفة بمعنى المقطوع  
 ولذا سمي في لغة هذيل نخوش والنخوش كل ما يقطع عنه الجرح اليسير لكنه مخصوص بالوجه وهذه  
 المادة كما سئل على ذلك كالبعوض وهو كالقطع لفظاً ومعنى وكذا العنكبوت السيف القاطع والبعض  
 بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وضاد مجمة كما يكون اسماء داما مقابلاً لكل يكون مصدراً  
 كالقطع لفظاً ومعنى وقد تأنط الموطوع في قوله

بالسلة حطر رحلى \* فيها بشر محمل

واستفهامية هي المبتدأ كأنه لما  
 ود استيعادهم ضرب باقه الامثال قال  
 بعده ما البعوضة فافوقها حتى لا يضرب  
 به المثل بل أن يمثل بما هو أجزر من ذلك  
 وتفسيره فلان لا يمثل بما يلي بما يرب ما دينار  
 وديناران والبعوض فعول من البعض  
 وهو القاطع كالبعوض والعنكبوت على هذا  
 النوع كالتخوش (فافوقها) عطف على  
 بعوضة

## فأذهب الجزر ردى \* وأذهب البعض كل

وأراد بالرد النوم وبالبعض لسع البعوض ففيه مع التورية الأيم سام وحسن التقابل (قوله أو ما ان جعلت اسما الخ) يعني أن هذه القاء عاطفه ترتيبية بحسب الرتبة على كلام معني فافوقها من الترتيل والتبرق وظاهره أن صحة العطف على ما جار على جميع وجوه الاسمية سواء كان موصولا أو موصوفاً واستفهاما وقد صرح به من قال ما لاولى ان كانت صلة أو ايم امية وقلنا ان الابهامية حرف فالثانية معطوفة على بعوضة وان كانت ما لاولى اسما سواء كانت موصولة أو موصوفة أو استفهامية فالثانية معطوفة عليها ومجملها محلها من الرفع والنصب السابق وقيل انه ليس على اطلاقه بل هو مخصوص بما اذا كانت اسما موصولا أو موصوفاً على رفع بعوضة أما اذا جعلت اسما ميم - ماصفة لثلاث فلا يحتمل قوله فافوقها العطف عليه وظهور الحال أطلق المقال وقيل أيضا انه على تقدير الاستفهام لا يصح العطف أيضا لان بعوضة خبره فيصير ما فوق البعوضة بعوضة فالتعميم والاطلاق ليس بصحيح فتدبر (قوله ومعناه ما زاد عليه في الجنة الخ) في الكشف فافوقها فيه معنيان أحدهما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت فيه مثلا وهو القلة والحقارة نحو قولك لمن يقول فلان أسفل الناس وأنه لهم هو فوق ذلك تزيد هو أبلغ وأحق فيما وصف به من السفالة والندالة والثاني فافوقها في الجمل الخ وإلى هذين المعنيين أشار المصنف رحمه الله لأنه عكس ترتيبه لأن الثاني يتبادر من الفوقية والخصرية قدومه لما سبق في فالمراد على الاقل بالفوقية الزيادة في حجم الممثل به وهو ترقى من الصغير للكبير وعلى الثاني الزيادة والفوقية في المعنى الذي وقع التمثيل فيه وهو الصغير والحقارة فهو تنزل من الخفير للاحقار قبل والاول أوفق بسبب نزول الآية والثاني أقضى لحق البلاغة وفيه نظر والذي ارتضاه المدقق في الكشف ان ما قدمه الزمخشري وجعله المصنف ثانياً أولى واليه ميل المحققين قال وهو الحق لانه المعنى الذي سبق له الكلام ولانه المطابق للمبالغة وأما الحمل على الثاني فلا يظهر وجهه الا اذا خص بمورد النزول وأنه كان في نحو الذباب والعنكبوت أو يجعل البعوضة عمود التحقير وكلاهما غير ظاهر وهذا الوجهان على المشهورة وأما على قراءة الرفع فان جعلت ما موصولة ففيه الوجهان وان جعلت استفهامية فقد أضحى حق الايضاح وبين أن المعنى فافوقها في الجمل بقوله ما دينارود ديناران وحينئذ يتعين هذا المعنى لأن العظم مبتدأ من البعوضة اذ ذلك فافهم (أقول) وكون الثاني أبلغ وأوفق بسبب النزول مسلم وأما انه على الثاني لا بد من التخصيص أو جعل البعوضة عمود التحقير فلا لانه لو قصد التعميم وتسوية الصغير والكبير في صحة التمثيل وحسن موقعه كان حسنا ظاهرا كما لا يخفى كانه قبل في الرد عليهم للعلم الخبير أن يمثل بكل صغير وكبير بحسب مقتضى الحال من غير تكبير وكأنه لهذا لم يترج عليه غيره من الشراح وغير المصنف رحمه الله الترتيب فتدبر (قوله كانه قصده رد ما استكروه) أي عدوه منكر او ان لم يكن كذلك كما يقال استنقبه واستجبه له وقد عزي هذا البعض الساف كفتادة فالمراد بما فوقها ما هو أكبر جنة كالكب والجار وهو رد على الجهلة القائلين ان الله أجعل من أن يضرب الامثال بالمحقرات من الذباب والعنكبوت وليس قوله كانه إشارة الى ضعف هذا الوجه لما مر لانه عبر بذلك أيضا في الوجه الاسترجيح قال قبل هذا كانه لما رداستعبادهم الخ لانه توجيهه بما سمعته آنفاً فن قال في حواشيه هنا قوله فافوقها ترقيا من البعوضة الى ما هو أكبر منها فان الكفار لما استكروا ضرب المنسل بالذباب والعنكبوت وكان يتصور أن يتحقق ما هو أحقر منه - ما أصغر كان المناسب في رد كلامهم أن يذكر ذلك الاحقر والاصغر ليترقى منه الى ما ذكره من الذباب والعنكبوت فيقال لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فضلاً عما يقولونه لم يطبق مفاصل الكلام ولم يقرب من المرام فافهم (قوله وتظيره في الاحتمالين الخ) المراد بالاحتمالين ما فسر به ما فوقها وقوله أوفى المعنى عطف على قوله في الجنة وهو الوجه الثاني والمراد بما فوقها فيه الاصغر

أوما ان جعلت اسما ومعناه وما زاد عليها في الجنة كالذباب والعنكبوت كانه قصده رد ما استكروه والمعنى أنه لا ينبغي ضرب المنسل بالبعوض فضلا عما هو أكبر منه أوفى المعنى الذي جعلت فيه مثلاً وهو الصغير والحقارة كتناحها فانه عليه الصلاة والسلام ضرب مثلاً للدينيا وتطهير في الاحتمالين

الاحقر وقوله بكنها أي بكنهاج البعوضة إشارة إلى ما ورد في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام  
لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء وهو حديث صحيح أخرجه  
الترمذي عن سهل بن سعد وقد درج ابن المظري رحمه الله في قوله في تأنيده المشهورة

فقد ضاع عمر ساعة منه تشتري • بل السما والأرض أية ضبيعة

أي تفق هذا في هوى هذه التي • أي الله أن تدعى جناح بعوضة

وقوله ما روى أن رجلا بعى الخ حديث صحيح رواه مالك والبخاري ومسلم والحديث تناسله في الكشف  
وهو عن الأسود قال دخل شاب من قرين على عائشة رضي الله تعالى عنها وهي عني وهم يصحسون  
فقال ما يصححكم قالوا فلان خنزير على طناب فطاط فكدت عنقه أو عينه أو تذهب ففالت  
لا تفنكوا إلى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يشاك شوكه فافرقها إلا كتبت له  
بها درجة ومحبت عنه بها خطيئة وقوله ما أصاب المؤمن الخ رواه ابن الأثير في النهاية إلا أن فيه المسلم  
بدل المؤمن وقال الطبري لم أقف له على رواية وقال الحافظ العراقي لم أقف عليه بهذا اللفظ والطناب  
بضمين وسكون الشافعي يكون مفردا فيجمع على أطناب كعنفق وأعناق ويكون جمعاً أيضاً كما في المصباح  
وهو الحبل الذي تشد به الخيمة ونحوها والطناب ضم الفاء وكسر هاءيت الشعر وقوله يشاك شوكه  
الجهول تصيبه شوكه وهي ما يدق ويصلب رأسه من النبات والشوك تكون اسمها هذه ومصدرها جمع  
أصابته يقال شاك يشوك شوكا وشوكا وفي شرح الكشف أنها هنا مصدر واسم معنى لا عين ولو أراد  
العين لقال بشوكه والتظن فيه بأنه يقال شاك الرجل فهو مشوك إذا دخل في جسمه شوك لا وجه له ثم  
ما ذكر به يدجب الظاهر لكثرة الحذف والأبصار والتضيق بفتح النون وسكون الناء المجهة آخره باء  
موحدة بمعنى العضة والقرصة ويقال خبط الخلة تخبط إذا عضت (قوله أما حرف تفصيل بفصل الخ)  
الكلام في الخطوط بل الذيل وليس هذا محل تفصيله وحاصل ما عليه المحققون أنها حرف لام اسم كايوهمه  
تفسيرهم أياهم ما ولم يذهب إلى أحدهما يعتد به من أهل العربية فنقله والقول بأنه عبر بعضهم  
بالكلمة عنها الشبهة لا وجه له ولذا صرح المصنف رحمه الله بغيرتها وأبست حرف شرط أيضا عند المحققين  
والأزهر ما وقع الفعل بعدها بل متضمنة له في الشرطية ولذا لم يفتأ القائل غالباً ومن قال أنها حرف  
شرط أراد هذا فاضاقتها لادني ملازمة وتفيد مع هذا أن كيد ما دخلت عليه من الحكم ووقع في كلام  
النساء كما نقله أبو حيان في شرح التسهيل أنها حرف اخبار يفيد معنى الشرط وكانهم أرادوا به أنها  
في أصل وضعها وضعت لتأكيده خبرية تقع بعدها وتكون لتفصيل بمحل تقدمها صريحاً ودلالة  
أو لم تقدم لكنه حاضر في الذهن ولو تقدرا ولما كان هذا خلاف الظاهر في كثير من موارد استعمالها  
جعل الرضى وكثير من المحققين أغلبيا وقالوا تفسيرويه لها بجمها يمكن من شيء ليس المراد به أنها  
مرادفة لذلك الاسم والفعل لأنه لا نظير له بل المراد أنها لما أفادت التأكيده وتضمن الوقوع في المستقبل  
كان ما لم معناها ذلك ولما أشعرت بالشرطية قدر شرط يدل على تحقق الوقوع وهو وجود شيء متافى الدنيا  
إذا لم يتصل بعينه فمعلق عليه محقق ولذا قدر بعضهم الشرط الذي أشعرت به أن يكون مانعاً لأنه إذا وجد  
مع المانع فبعدمه هو أولى وأحرى (قوله أي هو ذهاب لا محالة الخ) لا محالة بفتح الميم والبناء  
على الفتح بمعنى لا بد وهو أبلغ منه لأنه بمعنى لا محالة فيه أصلاً قال الاحكام المرزوقي يقولون في موضع لا بد  
لا محالة ويقال حال حول لا وجه له أي استال وما فيه حائل أي حيلة انتهى وفيما ذكره سيدي به إشارة  
إلى أنها موضوعة للتأكيده كما يؤيد الكلام بقوله -م البتة ولا بد لأنه يدل على ثبوته وازومه وذلك  
لتحقيق وجوده على ما لا بد منه وهو وجود شيء متافى الدنيا وضميرانه في كلام المصنف رحمه الله راجع  
للذهاب والعزيمة كالعزم ما يجزم به ويدعى إيجابه ومنه ما ورد في الحديث عزيمة من عزمان الله  
قال ابن شميل أي أمر واجب أو حبه الله ولما كان أصل الكلام هو ما يمكن من شيء وهو ما مبتدأ  
والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن فعل شرط والقضاء لازمة له تلبه غالباً حين قامت أمام مقام المبتدأ

ما روى أن رجلا بعى خنزير على طناب فطاط  
ففالت عائشة رضي الله تعالى عنها سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم  
يشاك شوكه فافرقها إلا كتبت له بها درجة  
ومحبت عنه بها خطيئة فإنه يحتمل ما يجاوز  
الشوكه في الالم كالخسور وما زاد عليها  
في القصة كتبت الخلة لقوله عليه الصلاة  
والسلام ما أصاب المؤمن من مكره فهو  
كفارة لخطايا حتى تحبب الخلة (فاما الذين  
آمنوا فليعملون أنه الحق من ربهم) أما حرف  
تفصيل بفصل ما أجمل ويؤكده ما به صدر  
ويضمن معنى الشرط ولذلك يجاب بالقضاء  
قال سيدي به أما زيد فذهب أي هو ذهاب  
يكن من شيء فزيد ذاهب أي هو ذهاب  
لا محالة وأنه منه عزيمة وكان الأصل دخول  
القضاء على الجملة لأنها الجزاء لكن كرهوا  
إيلاءها حرف الشرط



والشرط لزومها القاء ولو في الاسم إقامة اللازم مقام المطلوب وإبقائه لازماً في الجملة ومن أراد تفصيله  
فليست حواشي المطول والرضى وقوله كرهوا الخ أي وقوع القاء بعد حرف في معنى الشرط من غير  
فصل والمعروف فخلل جملة الشرط بينهما ولذا قال فادخلوا الخ وعدى ادخل إلى مفعولين بنفسه وقد  
يتعدى إلى الثاني بعل فيقال مثلاً أدخلوها على الخبر والمراد به وشغل خبره به وكون ما يلي أمامه مبتدأ  
ليس يلزم لكنه كثير فيه وفي الرضى أنه يقدم على القاء من أجراء الجزاء المقبول به فهو قائم بالقيم فلا تقهر  
والطرف والحال وعدد أموراً يصلحها وفيه كلام ذكرناه في حواشي الرضى وشرح التسهيل (قوله وفي  
نصير الجلتين به الخ) ضمير به لا تأب اعتباراً أنه لفظ وحرف والاحاد هنا بمعنى الحمد والمدح العظيم المتضمن  
لأنه بموقع مرضى منه كما قال في الأساس من الجواز أحدث منه به رضيته والارض رضيت سكاها وفي  
بعض شروح الكشاف الاحاد الحكم يلزم كونهم محودين كالكفار للحكم بالكفر وقال السعد أحدث  
فلا توجد منه محموداً وجاؤنه فحدث جواره والحمد والثناء مفهوم من نفس الجلتين ولكن لما أفادت  
أماناً كيداً وتحققه علم منها ذلك أيضاً من أول الامر وهي تفصيل لما دل عليه قوله إن الله لا يستحي  
الخ من أنه وقع فيه اختلاف بين التحقيق والارتباب (قوله والضمير في أنه للمثل أولان يضرب الخ)  
أي ضمير أنه في قوله تعالى يعلمون أنه الحق للمثل أو لضربه المفهوم من أن يضرب لأنه موقول به وعود  
الضمير للمثل أقرب ولذا تقدم المصنف رحمه الله وجوز فيه أيضاً أن يعود لترك الاستصحاب المفهوم مما مر  
وللقرآن (قوله والحق الثابت الخ) الحق خلاف الباطل وهو في الأصل مصدر حق يصح من بابي  
ضرب وقتل إذا وجب وثبت وقال الراغب أصل الحق المطابقة والموافقة ويقال على أوجه فالأول  
الموجد للشيء بحسب مقتضى الحكمة ومنه الله هو الحق والثاني الموجد بالفتح على وفق الحكمة ومنه  
فعل الله حق والثالث الاعتقاد المطابق للواقع والرابع الفعل والقول الواقع بحسب ما يجب وقد مر  
ما يجب في الوقت الذي يجب وليس بين هذا وبين ما قبله فرق غير التعميم فلنذكره كأن أحسن وإلى ما ذكر  
أشار المصنف رحمه الله بقوله الثابت الخ وقوله لا يسوغ إنكاره بمعنى لا يصح ويحوز من ساغ الشيء  
إذا سهل تناوله ودخوله في الخلق فاستعمل للصحة والجواز وشاع حتى صار حقيقة فيه والاعيان  
الذوات والجواهر والثبات بمعنى المقررة المحسوسة والصائبية بمعنى المصيبة إلا أن فعله مزيد من  
أصاب الرأي فهو مصيب والافعال مصيبة لاصائبية ولذا فسره في بعض الحواشي بالموافقة للغرض  
يشير إلى أنه استعارة من قولهم أصاب السهم الهدف وصابه إذا وصل إليه وفيه نظر وفي الأساس  
من الجواز أصاب في رأيه ورأى مصيب ومصاب وتعريف الحق للمبالغة كأنه تلك الحقيقة والجنس  
أو للعصر الإضافي لما قالوه وإحكامه يقتضي الثبوت فلذا قالوا ثوب محقق أي محكم التمسك كما  
في الأساس والعامة تقول ثوب محقق بمعنى منقوش وفي الفصول القصار قبض فضله محقق وبرد مجده  
محقق (قوله كان من حقه الخ) القرين المقارن وعطف يقابل قسمه على بطابق قرينه تفسيره  
لأن القرين والقسم بمعنى والمطابقة المراد بها المقابلة بالمعنى اللغوي أو البدعي وهو الجمع بين  
معنيين متقابلين في الجملة كقوله يحيى ويميت وهو هنا يعلمون ولا يعلمون لتقابل السلب والإيجاب فيه  
أي لم يقبل أما الذين كفروا فلا يعلمون حتى يقابل قسمه بل عدل عنه لما ذكر من المبالغة في المدح  
والذم المذكورين لأن هذا يدل على أن قولهم هذا القسط جهلهم على طريق الكتابة التي هي أبلغ من  
التصريح لاثبات المدعى بينة بينة كما أشار إليه لأن الاستهزاء بالعدم العلم والافتكار وكل منهما  
يدل على الجهل دلالة واضحة ومن يقل للمساكين الشذا كذب رائحة الطيب ولذا قال المصنف رحمه  
الله دليلاً واضحاً قبل ولم يقل نعماً الذين آمنوا فيقولون الخ إشارة إلى أن المؤمنين اكتفوا بالخضوع  
والطاعة من غير حاجة إلى التكلم والكافرون لم يثبتهم وعنادهم لا يطبقون الأسرار لأنه كخفاء  
الجور في الخلفاء أو يقال يقولون لا يدل صريحاً على العلم وهو المقصود والكافرون منهم الجاهل

فادخلوا الخبر وعوضوا المبتدأ عن الشرط  
لفظاً وفي تصدير الجلتين به إجماع لاص  
المؤمنين واعتداد بعلمهم وذم بليغ للكافرين  
على قولهم والضمير في أنه للمثل أولان  
يضرب والحق الثابت الذي لا يسوغ  
إنكاره بعم الأعيان الثابتة والأفعال  
الصائبة والأقوال الصادقة من قولهم  
حق الأمر إذا ثبت ومنه ثوب محقق أي  
محكم التمسك (وأما الذين كفروا فيقولون)  
كان من حقه وأما الذين كفروا فلا يعلمون  
أي بطابق قرينه ويقابل قسمه لكن لما كان  
قولهم هذا دليلاً واضحاً على كمال جهلهم  
عدل إليه على سبيل الكتابة

والعناد وقوله يقولون الخ أشمل وأجمع وهذا هو الأول وأتى بعبارة الرب في الأول إشارة إلى أنهم يعترفون بحقيقة القرآن وبما أنتم الله به عليهم من النعم التي من أجلها أنزل هذا الكتاب وهو المناسب لقوله نزلنا على عبدنا وأما الكفرة المنكرون للمناسبة لجلاله تعالى المتخذون غيره من الأرباب فالله هو المناسب لحالهم وما قيل من أن ما نسب إلى الكفار أشد من عدم العلم لدلائله على أنهم يستحقون ونسبوا القول بأنه من الله إلى السفة غير متجبه على أن ما ذكره يتوقف على كون قولهم عن مكابرة فالظاهر أنه لا يصح لا يعلمون وإن صح فوجه آخر وإنكار خلافه مكابرة ظاهرة قدس دبر وقال كالبرهان لأنه ليس برهاناً حقيقياً (قوله يحتمل وجهين الخ) في الدر المنصور للتحفة في ماذا استة أوجه الأول أن يكون ما سم استهفام وذالهم إشارة خبره والثاني أن يكون ذال اسم موصول وهو وإن كان بحسب الأصل اسم إشارة لكنه يكون اسماً موصولاً في هذا المحل فقط والعائد محذوف تقديره إرادته فقول المصنف والمجموع خبر فيه تسمح ظاهر فيه ملاحظة المعنى فلا يوههم فيه الغفلة عما ذكرنا وأخبر بالمعرفة عن النكرة هنا يشاء على مذهب سيدي به رجه الله في جواز في أسماء الاستهفام وغيره يجعل النكرة خبراً عن الموصول وما قيل من أنه يتعين مذهب سيدي به بالاتفاق في ماذا غير مسلم لأن الرضى نقل فيه الخلاف أيضاً والثالث أن يغلب ما قيل بكونها اسماً واحداً للاستهفام ومحلها نصب على أنه مفعول مقدم والرابع أن يجعل مجموعهما اسماً موصولاً كقوله دعى ماذا علمت سأنتقيه أي الذي علمت والخامس أن يجعلها اسماً واحداً نكرة موصوفة وقد جوز هذا في المثال المذكور والسادس أن يجعل ما سم استهفام وذا زائدة وهو ضعيف والمعتبر في هذه الآية الوجهان المذكوران في الكتاب (قوله والا حسن في جوابه الرفع على الأول الخ) وجه الرفع أن جملة السؤال حينئذ اسمية ترفع الاسم الواقع في الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف في ما سبقه في الاسمية لفظاً وعلى الثاني ماذا مفعول مقدم لجملة السؤال فيه فعلية فينصب بفعل مقدر ليتطابقاً وهذا هو الأصل الرابع ويجوز عكسه كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله والا حسن لأنه المطابق لمقتضى الظاهر وقد ردد على خلافه لنكتة ولذا قال بعض المحققين أن نحو قوله تعالى خالق السموات لا ينبغي أن يشك في فاعله فالمناسب لحالهم التردد بلادة الكفار وعنادهم فإنه إذا تحقق خلق السموات لا ينبغي أن يشك في فاعله فالمناسب لحالهم التردد في نفس الخلق وقيل تقديره فعلية في جواب من أحسن في الاستعمال وما خالفه لنكتة لقصد التصر والتخصيص أو التأكيد بالاسمية وتفصيله في حواشي المطول والمفتاح وقد أطبقوا على أن ماذا صنعت إذا كان جملة اسمية يجاب بالاسمية وما قاله قدس سره في شرح المفتاح في الفصل والوصل من أن الفعل في ماذا صنعت مستند للمخاطب وليس فيه معنى الفاعلية بخلاف من قام وماذا أعناه لا يتخلو من الكدر لأن كون الاستهفام بالفعل أولى يختص بصورة الفاعلية فإن تقدير قولك من ضربت أضربت زيدا أم همرا والفرق بين ماذا صنعت وماذا أعناه حتى يجاب بالاسمية في الأول وبالفعلية في الثاني تحكم بحيث كما في الحواشي الحسنية ولنا فيه كلام حاصله أنه غفلة عن مراده قدس سره لأن المطابقة المعنوية كما قرره في من السائب أن يجعل المحكوم عليه في السؤال والمحكوم به فيه كذلك في الجواب لأن المحكوم عليه معلوم لأسائل والمطلوب له انما هو الخبر وهو مصب الفائدة فإذا كان ضمير من وماذا فاعلا في السؤال فهو مستند إليه معلوم له في ما سبقه الجواب إذا حكم عليه سواء كان فاعلاً أو مبتدأ الآن الفاعلية يربحها كون الاستهفام بالفعل أولى وإذا كان مفعولاً فلا يطابقه الجواب إلا بجعله مفعولاً والجملة في السؤال والجواب فعلية قطعاً وإذا اشتغل الفعل بضميره وجعل ذام موصولاً خبر الما ومبتدأ خبره ما فلا يطابقه الجواب إلا بكونه فيه كذلك ولا يتأتى بغير الاسمية بأن تقول الذي صنعت كذا وكذا مصنوع لأنك لو أتيت بها فعلية كان مفعولاً لا محكوماً عليه ولا به فتقوت المطابقة المعنوية فالفرق بين ماذا صنعت وماذا أعناه كالصريح في الظهور فإن فهمت فهو نور على نور والتحكم

تف على اعراب ماذا

ليكون كالبرهان عليه (ماذا أراد الله بهذا مثلاً) يحتمل وجهين أن تكون ما استهفامية وذال بمعنى الذي وما بعده صلتها والمجموع خبرها وأن تكون ما مع ذال اسماً واحداً بمعنى أي شيء منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله والا حسن في جوابه الرفع على الأول والنصب على الثاني ليتطابق الجواب السؤال

بهتان وفور وقال الشارح الفاضل هنا في شرح قوله في الكشف وقد جوزوا عكس ذلك انه يعني اذا  
اتفق المسائل والخبر على الفعل وكان السؤال عن المتعلق بخلاف مثل قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا أنزل  
ربكم قالوا أساطير الاولين فانه بالرفع لانه في المعنى نفي الانزال أي هذا الذي تزعم أنه منزل هو أساطير  
الاولين فلا يصح تقدير الفعل كما ينبغي بتحقيقه وتفصيله وقال بعض الفضلاء بعد ما أورده المدعي هنا  
أن الأحسن في الجواب الرفع وهذا ليس بجواب بل رد لما اعتقدوه والجواب أن تعطيه ما يطلبه من  
ثم انه لا جواب لقوله ماذا أراد الله بهذا مثلاً لانه استفهام انكاري ونفي ان يكون مراد الله فيه ومن  
حقه نفي أن يكون منه تعالى فعلى هذا لا يصح أن يكون بضم به كثيراً جواب ماذا أراد الله  
وأيضاً ماذا أراد الله مذكور على سبيل النفي فلا يطلب له جواب ولذا لم يلتفت اليه في الكشف  
(أقول) قد سمعت ما تعرف به الحق الحقيق بالقبول هنا وما ذكره الفاضل غير مسلم لأن اللازم النظر  
الى حال السؤال بحسب الظاهر ثم تطبيق جوابه عليه سواء كان مقول قول أم لا على أنا نقول ما قاله غير  
موافق لما نحن فيه فانه كيف يتفق على الفعل ومرادهم في الحقيقة انكار صدور المثل المذكور  
عن الله وهو يستلزم انكار كونه مراد الله كما لا يخفى وما ذكره المعترض لا يحصل له فأنهم لم يدعوا أن قوله  
يضل به جواب حقيقة كما سأتق في تحقيقه فلا يلتفت الى القيل والقال فماذا بهد الحق الا الضلال  
(قوله والارادة نزوع النفس وميلها الخ) عطف الميل على النزوع للتفسير فانه يقال نزوع بمعنى اشتاق  
وميل كما يقال نزوع عن الامر اذا كنت عنه وأمسك بلا خلاف بين أهل اللغة فيه وانما الخلاف  
في المصدر فانه سمع فيه أيضاً نزاعاً ونزوعاً فهل يختلف المصدر فيه أم لا وليس هذا محل وأصل  
معنى الميل الانعطاف ثم صار حقيقة عرفية في المحبة والقصد وهو المراد هنا وقوله بحيث الخ  
متعلق به وجعل الميل للنفس على الفعل جعلها متوجهة لايقاعه والكلام في الارادة من جهتين من  
جهة معناها اللغوية ومن جهة المراد بها في لسان الشارع في وصف الله تعالى وألعبدتها وقول  
المصنف رحمه الله نزوع النفس الخ بيان معناها اللغوية قال الراغب الارادة منقولة من راد يروء اذا  
سعى في طلب شيء وهي في الاصل قوة مركبة من شهوة وخاطر وأمل وجعلت اسم للنزوع النفس الى  
الشيء مع الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ثم تستعمل مرة في المبدأ وهو نزوع النفس الى الشيء  
وتارة في المنتهى وهو الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل اه فاقبل هنا من أن كون ارادة  
الحق من اللفظ من هذا القبيل فيه بحث والظاهر أن الارادة في الآية من هذا القبيل انتهى ليس بشيء  
لأن الارادة فيما ذكره مجرد القصد وهو استعمال آخر وسواء قلنا انه مشترك فيه أو مجاز صار حقيقة  
عرفية لا يرد نقضاً على الآخر وكذا ما قبل به ونقل ما في شرح المواقف من انه يصدق على الشهوة  
وهي غير الارادة فان المصنف بصدد تحقيق أصل معناه اغنى لا ما ذكره المتكلمون وما اذعاه من مغايرة  
الشهوة للارادة ليس كذلك فان بينهما ما هو ما وخصوصاً كما صرح به الصدر في رسالة اثبات الواجب  
وهو المفهوم من كلام الراغب وقد قالوا ان الارادة قد تتعلق بنفسها بخلاف الشهوة التي هي توقان  
النفس الى الامور المستلذة فانها لا تتعلق بنفسها وانما تتعلق بالذات واذا ذكرت متعلقة بنفسها كانت  
مجازاً عن الارادة كما قبل لمريض ما شتهى فقال أشتهى أن أشتهى يعني أريد أن أشتهى والانسان قد  
يريد شرب الدواء البشع ولا يشتهي به وقد يشتهي الطعام اللذيذ ولا يريد اذ علم أن فيه هلاكاً فقد وجد كل  
منهما بدون الآخر وقد يجتمعان في شيء واحد فينبغي ما عموماً وخصوصاً بحسب الوجود وقوله  
ونقال للقوة الخ قد مر تحقيق معنى القوة فتذكره وقيل الارادة في حقنا عبارة عن ميل النفس الذي  
يعقبه اعتقاد يقع في المراد وأما لزوم تنوع من الارادة لانه ارادة جازمة بعد نوع تردد سابق  
والارادة لا تقتضي سبقه وقال الامام لا حاجة الى تعريف الارادة لانها ضرورية فان الانسان يدرك  
بالبدية التفرقة بين ارادته وعلمه وقدرته وألمه ولذاته ثم حدها بأنها صفة تقتضي رجحان أحد طرفي

والارادة نزوع النفس وميلها الى الفعل  
بحسب ميلها عليه وتقال للقوة التي هي  
مبدأ النزوع



أهل السنة ولذا قال المصنف رحمه الله والحق إشارة إلى بطلان ما سواه فهي صفة ذاتية قديمة وجودية زائدة على العلم ومغايرة ولقدرة وقوله بوجه الخ احتراز عن القدرة فانهم لا تخصص الفعل ببعض الوجوه بل هي موجودة للفعل مطلقا وليس هذا معنى الاختيار كما توهم وقد أورد على المصنف أن الإرادة عند الاشاعة الصفة المخصصة لاحد طرفي المقدور وكوثر انفس الترجيح لم يذهب اليه أحد وفي شرح المواقب الإرادة عند الاشاعة صفة مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع فالميل الذي يقولونه لا تنكره لكنه ليس إرادة بالاتفاق ولو كانت نفس الترجيح الذي هو من صفات الافعال كانت صفة حادثة وليس مذهب أهل السنة والجواب بأنه تعريف لها باعتبار التعلق ولذا قيل إنها على الأول مع الفعل وعلى الثاني قبله وأنه تعريف لإرادة العبد لا وجه له أما الأول فلأنه لا يكون مغاير لما بعده وأما الثاني فالسياق والسباق مناد على خلافه وكذا القول بأن المراد بيان معنى الإرادة مطلقا سواه كانت إرادته الله أو إرادة العبد وأجيب منه قوله أن وقوع الإرادة بمعنى الصفة المخصصة لا يستلزم عدم وقوعها بمعنى التخصيص نفسه وبعد كل كلام فكلالة هنا لا يظهر وجهه فليحذر (قوله وتخصيصه بوجه دون وجه) أي مقدور الفعل والترك والوجه المذكور حسنة أو قبحه ونفعه أو ضرره وما يحويه من زمان ومكان وما له من ثواب أو عقاب وقوله وهي أعم الخ مأخوذ من كلام الراغب والمراد بالميل الترجيح والتفضيل كونه عنده أفضل مما يقابل له لأن الاختيار أصل وضعه اقترال من الخير وقد استعمله المتكلمون بمعنى الإرادة أيضا لأنه قيل أنه لم يرد هذا المعنى في اللغة ولذا قال القاضي ابن العزني تفسير قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار ليس الاختيار هنا بمعنى الإرادة كما يقول المتكلمون أنه فاعل بالاختيار وفاعل مختار فانه معنى حادث ويقابله الإيجاب عندهم فلا ينبغي أن يجعل عليه القرآن والاختيار في اللغة ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره وهو أخص من الإرادة والمشيئة وفي الحكم خارا شيئا واختاره انتقاء وفي التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلا ومختار يكون اسم فاعل ومفعول وهذا إما تفسير لإرادة الله كما مر أو لمطلق الإرادة الشاملة لإرادة العبد وعلى هذا لا يرد عليه اختيار أحد الطريقين المستويين وأحد الرغبةين المتساويين للمضطر لا كما لا نسلم ثم انه اختيار على هذا ولا حاجة إلى أن يقال انه خارج عن أصله لقطع النظر عنه فتدبر (قوله وفي هذا استحقار واستبدال) أي تحقير وتنقيص له والاستبدال عنه ولا أي تحقير وفي نسخة استحقاف بدل استحقار وهما بمعنى وفي الكشف وفي قولهم ماذا أراد الله به ذلك مثلا استبدال واستحقار كما قالت عائشة رضي الله عنها في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يا أبا جهم لا ينبغي أن يقول المصنف رحمه الله وفي هذا معناه في لفظ هذا الواقع في النظم الكريم لأن اسم الإشارة يستعمل للتصغير كقوله أبعل هذا بالرحى المتعاقس وكقوله تعالى أهد الذي بيننا وبينهم الرسول لا كما يكون للتعظيم بحسب اقتضاء المقام ويجوز جعل الاستحقار من مجموع ماذا الآن الاستهزام قد يقصد به ذلك أيضا كما يقال من أنت وقد يجوز بعضهم في قول المصنف وفي هذا أن يكون هذا الإشارة إلى التركيب وعبارة الكشف محقة لولم يمثل بقول عائشة رضي الله عنها فله على هذا كما قيل بعيد ذلك أن تقول أن المصنف رحمه الله أسقط الحديث المذكور وهذا لا اختصار وهو نزع حسن لا يبعد عن مقاصده (قوله ومثلا نصب على التمييز الخ) في الكشف مثلا نصب على التمييز كقولك إن أجاب بجواب غث ماذا أردت به هذا جوابا وبأن حمل سلا حارديا كيف تنفع بهذا سلاحا وذكر أبواب الحوائشي هنا تبعاً للفاضل التفاتاً إلى هنا في شرحه أنه كثرت الكلام التمييز عن الضمير وقد يكون عن اسم الإشارة وتعامها بنفسه ما من جهة أنه يمنع إضافته ما وذلك إذا كانا مبينين لا يعرف المقصود به ما مثل باله رجلا وباله مقاصد وباللث من ليل ونم رجلا واشباه ذلك والعامل هو الضمير واسم الإشارة فقد جوزوا أعمالهما كما في سائر الاسماء الجامعة المهمة الثابتة بالتسوية ونحوه أما إذا كان المرجع والمشار إليه معلوماً كما في قولنا جاءني زيد لله درهم رجلا

وتخصيصه بوجه دون وجه أو معنى بوجه  
هذا الترجيح وهي أعم من الاختيار فانه  
يمل مع تفضيل وفي هذا استحقار واستبدال  
ومثلا نصب على التمييز

وبالرجاء في الخطاب امين وقال الله عز وجل لا اومن قائل ولقيت زيدا قال الله سبحانه واسمع هذا  
 سلاحا للتمييز من التسمية وهو نفس المنسوب اليه كما في قوله **كفى** زيد رجلا وويلم أيام الشباب هيبة  
 وأمثال ذلك ومعلوم أن هذا في الآية إشارة إلى المثل وفيما أورد من المثالب إلى الجواب والصلاح  
 فالتمييز في معان النسبة وهي نسبة التمجيد والانسكار إلى المشار إليه (أقول) هذا برئته مأخوذ من  
 قتره نجيم الأئمة الرضى في باب التمييز وفيه بحث لانهم قالوا التمييز **بكون** لفرد أو نسبة والمعامل  
 في الأقل المميز ولو جامدا وفي الثاني أحد طر في النسبة وهذا الكلام فيه انما الكلام في أن تمييز المفرد  
 يكون بعد تمام الاسم المميز ومعنى تمامه أن يكون على حال لا يمكن اضافته معها وذلك إما بضافته  
 أو كونه فيه شئين أو ما يشبهه من فون تنسية وجمع لانه اذا تم شابه الفعل التام بضافته فيشبه التمييز بعده  
 المفعول فلذا انصبه وعمل فيه وعلى هذا اقتصر أكثر النحاة والرضى زاد عليهم أن الاسم قد يكون بنفسه  
 تاما لا بشئ آخر وذلك في شيئين الضمير واسم الإشارة اذا تعين المقصود به ما بذكر مرجع الضمير والمشار  
 اليه كإفصاحه ونقصه الشارح الحق هنا ولا يخفى أن اسم الإشارة لا ينفك باعتبار الوضع عن أن يشاوبه  
 إلى معلوم الذات بقريته لازمة لفظية فهو جاء هذا الرجل أو حالية لتعين المشار اليه حسا وانما سمى  
 به محالاً من سماء لا يفهم منه بلا قريته فليس في الإيهام كعشرين الذي لا ينفك عن الإيهام وضعا  
 وإيهام هذا انما هو للذهول عن القرينة ولذا ذكر الدماميني في شرح التسهيل أن بعض النحاة قال إن  
 ما قاله الرضى غير مرضي وفيه كلام ليس هذا محله فليحذر (قوله أو الحال كقوله الخ) قال أبو البقاء  
 من أحوال من اسم الله أو من هذا أي مثلاً أو بمنزلة أي المعنى على الأقل مثلاً وعلى الثاني بمنزلة  
 وهذا هو الظاهر وقوله كقوله هذه ناقة الله لكم آية ظاهر فيه ولذا قال الشارح المحقق الحال من اسم  
 الإشارة بأن يكون هو ذا الحال وأما العامل فهو الله على ولا حاجة إلى جعل العامل اسم الإشارة وذو  
 الحال الضمير المحرور أي الذي في أشير اليه مثلاً وعلى هذا فالقبول بقوله هذه الخ في مجزوات الحال اسم  
 جامد والافتقار إلى العامل في الحال اسم الإشارة مثل هذا بعل شينا وهو رد على من قال إن العامل  
 فيه اسم الإشارة كقوله أبو جحان رحمه الله في البحر وابقاع مثلاً تميزاً أو حالاً من هذا به بأنه إشارة  
 إلى المثل لا إلى ضرب المثل على ما هو أحد محقق الضمير في أنه الحق ولكن بيان لاية وانما أتى بتظهير الثاني  
 لوقوعه جامداً على خلاف قياس الحال ولما كان التمييز جامداً في الـ **كفى** لم يمتثل له فاقول بأنه يحتمل  
 أن يقال انه جعل آية حالاً أو تمييزاً عن ضمير لكم فأكفى به في تمثيلهما بعدد جذا فافذا لم يلتفتوا اليه  
 (قوله جواب ماذا الخ) قدم في النظم الضلال على الهداية مع سبق الرحمة على الغضب وتقدمها  
 بالرسالة والشرف لأن سؤالهم ناشئ من الضلال مع أن كون ما في القرآن سبباً للضلال أحوج للبيان لأن  
 سببته للهدى في غاية الظهور فالاهتمام ببيانه أولى ثم إن فيجاء ذكره المصنف رحمه الله أموراً (منها) أنه جعل  
 ماذا **ك** جواباً والعلامة الزمخشري لم يلتفت اليه لانه كائناً تعصف بصان منه ساحة الانحياز إذ  
 الاستفهام ليس باقياً على معناه حتى يكون له جواب وكونه محكيًا ومقول القول يأتي الجواب غاية الإبا  
 كافي قوله تعالى أساطير الأولين فإن المقصود به ابطال اعتقادهم فلذا تعين رفعه لأن وجوب المطابقة  
 مخصوص بما إذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السؤال منه كإمارة تقريره وأجيب بأنه على  
 تقدير كون الاستفهام للانسكار ومعناه ليس في ضرب الامثال بالمحضرات فائدة بعينها جعل جواباً وذا  
 له بأن فيه فائدة وأي فائدة وهي اضلال كثير وهداية كثير وقريب منه ما قبل من أنه لا يفهم من كلام  
 المصنف أن الاستفهام غير باق على حقيقته وانه للاستقصاء فقط لحوار إرادة الاستفهام والاستقصاء بها  
 أو يقال الجواب لرفع الاستقصاء والمصنف رحمه الله تعالى ليس أباعدرة هذا وقد سبقه اليه خبره  
 كائني على النارسى حيث قال في كتاب القصصيات فإذا ليس فقول أراد لانه استوفى مفعوله وهو ماذا  
 أو ضميره المقدر وقوله يضل الخ على وجهين اما جواب عن سؤالهم على المعنى لا على اللفظ أو صفة مثلاً

أو الحال كقوله هذه ناقة الله لكم آية  
 (يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً) جواب ماذا

والجواب وما يضل الخ على المعنى انتهى فنجح الى تعيين الجوابية او ترجيحها كما أشار اليه المصنف رحمه الله بتقدمها (ومنها) أن حق الجواب على وجهي ماذا كما تر أن يكون باسم مرفوع أو منصوب وجوابه ما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وضع الخ وهو غنى عن البيان وقوله أي اضلال كثير بالرفع في النسخ اقتصارا على أربع الوجوهين وأظهرهما وفي بعض المخطوئتين أنه يجوز فيه الرفع والنصب على الوجهين وفيه نظر ظاهر (ومنها) أنه قال كافي أكثر النسخ المتداولة اضلال كثير واهداء كثير وفي بعضها هدى كثير وهداية كثيرة وأورد على الأولى أنها خلاف الصواب لاتفاق أهل اللغة على أنه لا يقال أهدى من الهداية بل من الهدية فلا يصح منها الأفعال والازدواج غير مقبوس وان قلنا أنه مشاكلة وهي من الجواز (قلت) قال ابن عطية في غير هذه السورة قرئ يهدي بضم الياء وكسر الدال وهي ضعيفة وقال أبو حيان سكت القراء هدى لازما بمعنى اهتدى فإذا ثبت ما حكاه لم تكن ضعيفة لأنه أدخل على اللازم حمزة التعدي انتهى والقراءة وان كانت شاذة ثبت بها اللغة فثبت ما في بعض النسخ وان كان غريبا نادرا وقد نقله وأقره في الملتقط فلا وجه لانتكاره الا عدم الوقوف على مثله في خبايا لزوايا واعلم أن ما ذكرنا من جوابي الحقيقة للاستفهام ولا لانكاروا الاستفهام لان جواب الأول أنه أراد به التذكير وبراذا لم يقل في صورة المحسوس ليعرف في الأذهان وجواب الثاني نظر الظاهر الحال أنه جهل ناشئ من عبي البصيرة فنزل ما يؤل اليه الأمر فنزلته وأوقع في موقعه وغيره ما يوجب كفاية معناه ولذا جعل له أبوعلى في معنى الجواب وهذا ما وعدنا في فاعرفه (قوله وضع الفعل موضع المصدر الخ) إغادة الفعل للحدث وهو الوجود بعد العدم من دلالة على الحدث المقارن للزمان والمراد بالتجدد الاستمرار في المستقبل وهو ما يقال له استمرار تجددى والمضارع يستعمل له كثيرا كما صرح جوابه ومنه علم اختيار المضارع هنا على الماضي ولذا قبل المراد بالتجدد كثرة كما يشعر به الفعل ولما كان السؤال دالا على عدم الفائدة ناسب في الرد عليهم الدلالة على كثرة الفائدة المترتبة عليه فقط ما قبل عليه من أنه ان أراد بالتجدد الحدث كان تكرارا بلا فائدة وان أراد الحصول شيئا فليس يلزم للفعل ولا داخل في مفهومه كافي حوائج المطول للشرح لأنه يفهم من خصوصية الحدث واقتضاء المقام وهو المراد ولذا عبر المصنف رحمه الله بالأشعار والمراد أنه عبر بالمضارع ليدل على أن الاضلال والهداية المذمومة كورين لا يزالان يتجددان ما يتجدد الزمان لما مر وليس المراد أنه عدل الى لفظ الفعل المضارع للثلاث ما بالتجدد والحدث لتكون الفعلين المذمومين في تأويل المصدر كافي فموضع المعنى خير من ان تراه كما فهم تشبها بظاهر قوله وضع موضع المصدر لان المراد أنه عدل عما مر حق الجواب من الايمان بالاسم الذي هو مصدره هنا سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو في هذا الفعل بله لما ذكرنا أنه جرد الفعل فيه عن الدلالة على غير المعنى المصدرى لأنه لو كان كذلك انسخ عن الحدث والتجدد كما لا يخفى وقيل أنه وضع الفعلان موضع الفعل الواقع في الاستفهام مبالغة في الدلالة على تحققهما فان ارادتم ما دون وقوعهما بالفعل وتجاوبا عن نظم الاضلال مع الهداية في سلك الارادة لا يهاه تساويه ما في التعلق وليس كذلك فان المراد بالذات من ضرب المثل هو التذكير والاهتداء كافي قوله تعالى وتلك الامثال فضرهم الناس وما يعقلها الا العالمون وأما الاضلال فعارض وهذا سلك آخر في العدول عن مقتضى الظاهر وهو مع تكلفه بأباه السياق لأن التمثيل اذا لم يكن للاضلال لا يصلح لوقوعه في موقع الجواب ولذا قدم من وافته قدبر (قوله أو بيان للجهلتين المصدرتين باما الخ) عطف على قوله جواب ماذا الخ وهذا اختاره في الكشف من أن الجهلتين المصدرتين باما تشعلان على أمرين أحدهما أن كلا الفريقين موصوفين بالكثرة وثانيهما أن العلم بكونه حق من الهدى الذي يزداد به المؤمنون نورا الى نورهم والجهل بموقعه من الضلالة التي يزداد بها الجهال خبطا في ظلمته وقوله يضل به الخ يزيد ما تضمنه الجملتان وضوحا وفي الكشف ان هذا كما سيأتي

أي اضلال كثير واهداية كثير وضع الفعل  
موضع المصدر لا لشعار بالحدث والتجدد  
وأما الجملتين المصدرتين باما

في القتال نوع من الكلام يسمى في البيان بالتفسير وائس المراد به أنه يجري مجرى عطف البيان خلفاً  
في الأول يحتاج الى ابصار فانه يكون استثناء جارياً مجرى الاعتراض تمام البيان كما نحن فيه ويكون  
عطف بيان أيضاً ومنه يعلم ان جعله جواباً ماذا على معنى اضلالاً كثيراً وهدى كثيراً والعلة ول الى الفعل  
لارادة التبعيد ليس بشيء وفيه تكلف يصان عنه النظم اه وهو رد على المصنف رحمه الله كما بيناه لك أولاً مع  
ما يعلم منه الجواب عنه أيضاً قد ذكر (قوله وتسهيل بأن العلم يكونه - قالح) التسهيل والاسجبال  
كتابة السجل وهو في العرف الكتاب الحكمي فأريد به لازمه وهو الحكم والجزم وقوله وبيان معطوف  
على قوله هدى ويجوز عطفه على قوله تسهيل والأول أولى وأقرب وأصل معنى البيان الكشف والمراد  
أنه اظهرا لما هو مقصود منه كقوله تعالى هذا بيان للناس وهدى وبعده هدى مبالغة لانه أثره ومنه  
جاء وقوله الحسن مورد به يقتضى أنه من المثل وقد تبع فيه الزمخشري وقال في الكشف اشارة الى أنه  
غير مرضي ليس المثل بعناء المصطلح بل أعم وكون المورد بعناء المفرد خلاف الظاهر والمراد بالاضلال  
فقد الطريق المستقيم وقوله فسق وفي نسخة فسوق أى خروج عن تلك الطريق وفيه اشارة الى دخول  
ما بعده في البيان (قوله **كثرة كل واحد من القيلين** الخ) يعنى أن الأمرين المتقابلين اذا وصف  
أحدهما بالكثرة التبادر وصف مقابله بالقلة وتحققه أنه اذا كان كذلك فلا خفاء فيه فاذا وصفنا  
بالكثرة لا يتحقق أن تكون كثرة ما بالنسبة لشيء آخر أو لكل في نفسه بقطع النظر عن غيره أو بنسبة كل  
منهما لا آخر فعلى الأول لا محذور فيه كما أن العشرة والعشرين كل منهما يتصف بالكثرة نظر النسبة  
وكذا على الثاني فان المقدارين الكثيرين كثيران في نفسه ما وان قل أحدهما ما بالنسبة للآخر  
واتباعاً على الثالث فلا يصح لانه اذا كان كل منهما كثيراً بالنظر لمقابلته يلزم اتصاف كل منهما بالقلة والكثرة  
من جهة واحدة وأنه اذا قيل هذا أكثر من ذاك لم يكن ذاك اقلاً فاذا قيل انه أيضاً أكثر منه كان قليلاً  
كثيراً معاً وهو باطل الا ان يكون مختلف الزمان فها ذكره المصنف تبعاً للزمخشري ان كان دفعاً لهذا  
فالمراد أن كثرة بالنظر له في نفسه لا بالنظر لمقابلته فلا محذور فيه كما صرح به في قوله بالنظر الى أنفسهم  
لا بالقياس الى مقابلهم وان كان المراد أن المهديين من كل طائفة وفي كل عصر أقل من غيرهم لقلة  
الاخبار وكثرة الاشرار في كل عصر وقطر **كما يوتى اليه قوله** فان المهديين قليلون بالاضافة الى أهل  
الاضلال فحصل الجواب بعد تسليم أنه كذلك أن قلتهم بالنسبة لاضدادهم لا تنافي أكثرهم في أنفسهم بقطع  
النظر عما سواهم فان أريد دفع المناقاة أساساً ولو بحسب الظاهر فحمل الكثرة على الكثرة المعنوية فيجمل  
كثرة الخصائص القطيعة بمنزلة كثرة الذوات الشريفة كما قيل

ولم أر أمثال الرجال تفاوت • لدى المجد حتى • ذأف بواحد

ولكون هذا خبر متبادر من الكثرة لا سيما وقد ذكر معها **كثرة الحقيقة** فانها ظاهرة - معاً على غلط  
واحد وذلك ان بعض الفضلاء انه في غاية البعد وان كان ما علق به من أن النظر الى المعنى يوجب وصف  
أهل الضلال بالقلة لا وجهه عند من تدبر قول المصنف رحمه الله كثرة الضالين من حيث العدد (قوله كما  
قال سبحانه وتعالى وقليل من عبادى الشكور الخ) قيل انه لا يدل على ما قصد فأن الشكور المبالغ في الشكر  
الا أنه تبع في هذا الزمخشري حيث قال فان قلت لم وصف المهديون بالكثرة والقلة صفتهم وقليل من  
عبادى الشكور وقليل ما هم الناس كابل مائة لا يتجدد فيها راحلة وجدت الناس اخبرته قل الخ وقد  
قبيل في جوابه ان الشكور هو المتوفر على أداء الشكر بقلبه واسانه وجوارحه في كل أوقاته فيكون  
واضلاً الى المرتبة الرابعة من الهداية كما مر في الصفحة وهم قليل بالاضافة الى عداهم يعنى أن المهديين  
أقارب وهو لا نوع منهم وقد وصفوا بالقلة بالنسبة لمن عداهم ومثله يكفى في التمثيل فلا وجه لانكاره فتأمل  
(قوله قبل اذا عدوا الخ) هو من قصيدة طويلاً لا متنى يمدح بها على بن يسار التميمي وأولها  
أقل فعلى به **أكثرهم** • وهذا الجدية نلت أولم أقل جد

وتسهيل بأن العلم يكونه حقا هدى وبيان وأن  
الجهل بوجه ابراهه والازكار لحسن مورد  
ضلال وفق وكثرة كل واحد من  
القيلين بالنظر الى أنفسهم لا بالقياس الى  
مقابلهم فان المهديين قليلون بالاضافة الى  
أهل الضلال كما قال سبحانه وتعالى وقليل  
من عبادى الشكور ويحتمل أن يكون كثرة  
الضالين من حيث العدد وأثرة المهديين  
باعتبار الفضل والشرف كما قال  
• قليل اذا عدوا كثيراً اذا عدوا •



سأطلب - حق بالقتال ومشايخ • كأنهم من طول ما التفتوا مرد  
ثقال اذا لا قوا خفاف اذا دعوا • قليل اذا عدوا كثيرا اذا شدوا

الى اخر القصيدة وشهرة شعره وديوانه تغني عن بيانه وثقال جمع ثقل كخفاف جمع خفيف وحقيقة  
الثقله معروفة والمراد به هنا ثقل وطأهم على الاعداء اذا لا قوههم كما أن المراد بجمعة هم اسراهم الى  
الحرب اذا دعاهم لها من يتصرو به يستعين بهم ودعوا بضم الدال والعين مجعول دعاء اذا ناداه للحرب  
وشدوا بفتح الشين المجعول من شد للحرب وفي الحرب اذا قاتل وحمل على أعدائه وأصل شد شد من  
باب ضرب اذا قوى وشد شد أو ثقته ومنه شد الرجال كثابة عن السفر وشد الحرب منه أيضا لأنه  
صار حقيقة عرفية فيه وفي بعض ألفاظ هذا البيت تقديم وتأخير في الديوان لا تغير المعنى كبير  
تغيير (قوله ان الكرام كثير في البلاد وان الخ) هو من قصيدة طويلة لا يجي تمام مدح بها عبد العزيز الطائي  
ن أهل حصن وأولها كافي ديوانه

يا هذه أفسري ما هذه بشر • ولا الخرائد من أترابها الاخر  
قالوا أنبكي على رسم فقات لهم • من فاته العين هدى شوقه الاثر  
ان الكرام كثير في البلاد وان • قلوا كما غيرهم قل وان كثروا  
لا يدع منك من دهماتهم عدد • فان جلهم بل ككلمهم بقدر

ومنها

الى آخر القصيدة جعل البكاء على رسم الابهة من الكرام ثم بنى عليه التخصيص الى المدح أو الاقتضاب  
منه البكاء كما فعله في الكشف ومعنى البيت ان الكرام كثير في الدنيا باعتبار رفعتهم وقياسهم مقام الكثير  
في الغناء والفائدة وان كانوا قليلا بحسب العدد كما أن غيرهم يعكس ذلك فبعضه شاهد لا لطلاق الكثير  
على القليل ككثرتهم المعنوية وهو المراد في هذا التوجيه وقل كافي الرواية المعروفة بضم الضاف  
وتشديد اللام اختلف فيه شراح الكشف فقل انه جمع قليل ككثير وقيل انه مفرد وارضاء ابن  
الصائغ فهو في الاصل مصدر قل - يقل - قلة وقلا كذلك يذل ذلة وذلا وهذا هو الظاهر بحسب العربية  
ولعله على الجمعية جمع أقل كعز وغر لا قيل على ان أمه قليلة بضمين كذير ونذر خفف وأدغم كما قيل  
لان قواعدا الصنف تأباه فانهم قالوا ان أول المثليين في كلمة اذا تضرع ليجوز ادغامه بشرط منها أن لا يكون  
جمعا على وزن فعل بضمين كسرر وذال لثلاثين بضمين بضم فسكون كحمر جمع أحر وما كان  
الجواب الاخير على التثنية وتسليم القلة ظاهرا كان الشعر مناسبا له حيث وصف فيه الكرام بالقلة  
في أنفسهم من حيث لعدد وبالكثر من حيث المرتبة وغيرهم بالعكس فلا وجه لما في الانتصاف من  
أن الانتصاف يهبط الى البيت غير مستقيم لان معناه ان الكرام وان كانوا قليلا فالواحد منهم كالجميع  
في النفع والانتصاف بالعكس ليعرض أيديهم عن الجود وان تيمم صاحب الانتصاف وبقي هنا كلام في شرح  
الكشاف للطيب رأيت ان تركه أهم من ذكره وقد مر ما يرشدك الى أن تقديم المؤمنين في قوله تعالى  
فأما الذين آمنوا فليست لهم كما قيل

فقلنا هاتيك نعمي أعما • ولا تبتئس ان المهم المقدم

وان تقديم الضالين بعده في قوله بصل به كثيرا الخ مقتضى المقام فان سؤالهم ناشئ من الضلال وكون  
ما في القرآن سببا للضلال أحوج الى البيان وقيل لما كان سوق الكلام لبيان ضلال الكفرة كان تقديم  
حال المؤمنين وكونهم على الحق أدخل في تحقيق ضلالهم وأعون عليه وماذا بعد الحق الا الضلال فهو  
جار على مقتضى الحال لكن لما كان السباق في بيان حال الكفرة بالغ في ذمهم وأطنب في مشالهم  
وهذا لم أر من تعرض له ولا يخطئ ما فيه قد بر (قوله أي الخارجين عن الايمان الخ) قال الراغب فسق  
فلان خرج عن حجر الشرع وذلك من قواهم فسق الرطب اذا خرج من قشره وهو أعم من الكفر  
والفسق يقع بالقليل والكثير من الذنوب لكن تعرف في الكبار ويقال للكافر فاسق لخروج وجهه عن

وقال  
ان الكرام كثير في البلاد وان  
قلوا كما غيرهم قل وان كثروا  
(وما يضل به الا الفاسقين) أي الخارجين  
عن حد الايمان كقوله تعالى ان الفاسقين  
هم الفاسقون من قوله هم فسقت الرطبة  
عن قشرها اذا خرجت

مقتضى الفطرة والعقل قال تعالى أفن كان مؤمنا كن كان فاسقا وقال ابن الاعرابي لم يسمع الساسق في وصف الانسان في كلام العرب وانما قالوا فسقت الرتبة عن قسرها انتهى وفي الدر المنثور زعم ابن الانباري انه لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسق وهذا مجيب منه وقد قال رؤبة يذهبن في نجد وغورا الخ (أقول) الظاهر أنه يعترض على ما ذكر بأنه كيف ينكر هذا مع وروده في الاشعار القديمة كثيرا لا سيما وقد جاء في أفصح الكلام ولذا عده مجيبا والعجب عن لم يقف على المراد وحده عن طريق السداد فان هذا مما اتفق عليه أئمة اللغة وقد عده ابن فارس في فقه اللغة بابا والعجب من صاحب الزهرانة نقله عنه وتبع هذا المعرب وليس غفلة منه وانما هو تغافل كما قيل  
ليس الغبي يسبد في قومه • لكن سيدهم هو المتغابي

قال ابن فارس رحمه الله في معرفة الالفاظ الاسلامية كانت العرب في جاهليتهم على ارض من آباءهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقوانينهم فلما جاء الله تعالى بالاسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع الى مواضع أخرى ودمتها حتى قال ولم يعرفوا الفسق الا قولهم فسقت الرتبة اذا خرجت من قسرها فجاء الشرع بان الفسق الاغشاش في الخروج عن طاعة الله تعالى انتهى وهكذا حاله غيره من أهل اللغة من غير تردد فيه وحاصله أنه خروج الاجرام وبروز الاجسام من غير العقلاء من كون لاخر من حيز الى حيز فقلنا الشرع في الاسلام الى خروج العقلاء من الناس عن الطاعة وشاع بعد ذلك حتى صار حقيقة عرفية لغوية ومنه يتبين رؤبة فانه ليس شاعرا جاهليا مع أنه في خروج الابل وهي لا تعقل أيضا فلم يخرج عن الوضع وبما أحسنه منه الفريسيقة للفاخرة والفاسقية لعامة كانت معروفة في العهد الاول وأما الفسقية للمعوض فلم يرد في كلام العرب ولا أدري ما أصلها وبعض المتأخرين توهمها منسوبة للفسق فقال

هيجوت فسقيتكم عامدا • لانها في الاله أصلية  
• ليس في فسق جمعتم بها • فحق أن تدعى بفسقية

(قوله قال رؤبة الخ) هو رؤبة بن الهجاج الاجر المشهور وهو شاعر اسلامي بليغ يستدل بكلامه ورؤبة براءمه هذه مضمومة يلها همزة ساكنة ثم ياء موحدة وهاء تانيث ويجوز ابدال همزته واوا لسكونها بعد ضمة وقوله في أدب الكاتب انه بالهمزة لا غير مما خطي فيه وقد يقال مراده أن هذه مادة الاصلية فلا خطأ فيه وهو علم منقول فأصله من رأب الشيء اذا أصله والبيت من أرجوزة طويلة له وهو  
يذهبن في نجد وغورا غائرا • فواسق من قصدها جوارا

وهو من صفة فوق وابل سائرة في المفازة والتجد ما ارتفع من الارض وبه سميت بعض بلاد العرب والمراد الاول والقور بالفتح ما انخفض منها وغائر صفة له من انخفضه مؤكدة كليل الابل وقوله يذهبن لنون وفواسق بمعنى خراج والقصدها بمعنى الطريق المستقيم ويكون بمعنى الارادة وجوارا من جازع الطريق اذا انحرف عنها وصرف فواسق وجوارا لضرورة أي ان الابل تسعد وتهبط اذا عدلت عن جادة السبيل (قوله والفاسق في الشرع الخ) يعني انه نقل لكل خروج عن طاعة الله فيشمل الكفر والكبيرة والصغيرة لكنه اختص في العرف والاستعمال بتركيب الكبيرة فلا يطلق على الاخرين الا نادرا بقرينة ويدخل في أمراقه نبيه أيضا بطريق الزوم والدلالة اذا لفرق بينهما وفي الامر بالشيء انتهى عن ضده أو على أن المراد بالامر واحد الامور وهو ما جاء من قبل الله مطلقا والكلام في الكبيرة والاختلاف فيها مشهور وروايتي والمراد به ما كان شيعنا من المحرمات ويدخل فيه الاصرار على الصغيرة لانها أكبر كبيرة على ما اشتهر فلا حاجة الى ان يزداد فيها هنا أو الاصرار على الصغيرة قيل ولما ذكر كان أحسن والتغابي بالمجبة التغافل من غير غفلة كالتجاهل لمن يظهر الجهل وليس بجاهل من الغباوة وهي ضد الفطنة وقسم ارتكاب الكبيرة ومافي حكمه الى ثلاثة أقسام وفسر الاول بان

وأصل الفسق الخروج عن القصد قال رؤبة  
• فواسق من قصدها جوارا •  
والفاسق في الشرع الخارج عن أمر الله  
سبحانه وتعالى بارتكاب الكبيرة وله درجات  
ثلاث الاولى التغابي وهو أن يرتكبها  
أحيانا مستقبها أحيانا

يرتكب الكبيرة في بعض الاحيان مع علمه بجرمتها وقبحها شرعا لكنه لغلبة الهوى وتزينه لها كمن لم يعلم قبحها فيشبه الغبي. ولذا كان متغيا (قوله والثانية الانهمك الخ) الانهمك في الامر الجسد فيه والولع والتعبد به. ولذا فسر به قوله أن يعتاد الخ وقوله غير مبال بها يعني به انه لكثرة ارتكابها واعتيادها لا يخاف وبالله والاطعن بها يقال لا بألبسه ولا بألبى به أى لأهنته ولا أكثر له قالوا ولا بد. تعمل الامع التني كغيرها وهذا وان كان مستقبها الا أنه لعدم المبالاة كان غير مستقيم لها فلذا لم يذكره وأما ارتكابها أحيا ما مع عدم المبالاة فتناذر لان عدم المبالاة يقتضي الاعتياد غالباً فلا يرد عليه ان ثمة درجات أخر (قوله والثالثة الجحود وهو الخ) يقال بجحده حقه وحقه بجحده وجحودا اذا أنكره ولا يكون الا من علم من الجاحديه كما صرح به أهل اللغة وانكار الامور الدينية عندنا كما قاله ابن الهمام يكون كفا اذا علم من الدين بالضرورة وأعلم المنكر بثبوته وخلق في العناد فانه يكفر لظهور أماره التكذيب وعند الشافعية قال النووي في الروضة ليس تكفير بجاهد الجمع عليه على اطلاقه بل من جحد مجعاً عليه فيه نص وهو من الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام كالسلافة ونحوهم الخ ومجدهم ما فهو وكافر ومن جحد مجعاً عليه لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصاب ونحوه فليس بكافر ومن جحد مجعاً عليه ظاهر الا ان نص فيه في الحكم تكفيره خلاف انتهى فلا خلاف بيننا وبينهم في هذه المسئلة فاما راد بجحدها بجحدها حرمتها فلا يستقبها ولا يلبى بها ويكون ما جحد ما ذكرناه وعلى هذا يحمل كلام المصنف رحمه الله وتركه له علم به وتصريحه به سابقاً في قوله يؤمنون بالغيب كما مر فما أورد على المصنف رحمه الله من أن مرتكب الكبيرة المستصوب لها ليس كافراً مطلقاً غير وارد ولا حاجة لما تكلفه في دفعه فتدبر (قوله فاذا شارف هذا المقام الخ) مشاركة الشيء القرب منه وأصله من الشرف وهو المكان المرتفع فكانه يطلع على محل عال لينظر ما يريد فيقرب منه والتخطي فعل الخطوة وهي نقل القدم والخطط جمع خطوة بكسر الخاء المهملة وتشديد الهمزة قبلها تأنيث المكان الذي ينزل فيه المسافر ولم ينزله أحد قبله يقال اختط وخط عليه اذا حفره وحدده لنفسه ثم صار معنى الحفرة مطلقاً وجمعه خطاط بكسر ثم فتح برزغ غيب والمقام هنا معنوي كالمرتبة والمرتبة والمراد به الاتصاف بما ذكر من تحليل الحرام واستحسان القبيح واستصوابه والريقة بكسر الراء المهملة وسكون الباء المؤدبة بعد هاء فاء وهاء جعل فيه عروة تشد به البهائم والاسير ويجمع على في العنق ليقادهم ساقيها اذا خلعت أي طرحت أو قطعت لم ينقد فلذا جعل خلغ الريقة وقطعها عبارة عن عدم الطاعة والانقياد كما في قول المصنف رحمه الله خلغ ربيعة الايمان من عنقه وهو كناية واستعارة تمثيلية أو ممكنة وتمثيلية مما ذكر فان قلت ليس كل استصواب لكبيرة كفر اعلى أنه انما يكفر الجاحد اذا جحد ما مر مما علم من الدين بالضرورة أو كان في حكمه لا اذا شارف الجحود فكلام المصنف رحمه الله غير صواب والصواب ترك المشاركة قلت هذا مما يلوح في بادى النظر فاذا رقت على مراد المصنف رحمه الله عرفت انه فاعسه فان أردت تحقيق ذلك فاصح لما يتلى عليك واعلم أن المشار اليه بهذا المقام هو مقام الجحود لما علم من الدين بالضرورة وما يقوم مقامه مما يدل عليه التكذيب وخلع ربيعة الايمان والدخول في الكفر لا تصاف بهما يصير به كافراً عند أهل السنة لان قوله خلغ الخ جواب اذا فهو مرتب على مجموع مشاركة مقام هذا الجحود وتخطي مجال هذا المقام وخططه والضمير المضاف اليه الخطط راجع للمقام لا للشخص كما يقع في بعض الاوهام وتخطي تلك المجال ان لم يكن يتجاوزها فهو بالدخول فيها بغير مزية ولا شك حينئذ في كفره وقوله لا تصاف بالتصديق مناد بتصديقه لمن ألقى السمع وهو شهيد وانما ذكر المشاركة لتصوير الحال وبيان ترتب النتائج على الثاني وتأدية الانهمك الى الاستحلال وتعبيره بالريقة ايماء بقبحه من نقض العهد وحباله وخلع ربيعة الاسلام من العنق مما ورد بانه في الحديث الشريف (قوله لا تصاف بالتصديق الخ) قيل انه

والثانية الانهمك وهو أن يعتاد ارتكابها  
غير مبال بها والثالثة الجحود وهو أن  
يرتكبهم مستصوباً بالجاهل فاذا شارف  
هذا المقام وتخطى خططه خلغ ربيعة الايمان  
من عنقه ولا يلبس الكفر وما دام هو  
في درجة التغابي أو الانهمك فلا يسلب  
عنه اسم المؤمن لا تصافه بالتصديق الذي  
هو معنى الايمان

يدل على أن الإقرار ليس بركن من الإيمان بل شرط لاجراء أحكام الدنيا عليه كالصلاة عليه ودفعه  
 في مقابرنا ونحوه ولا بد من أن يكون إقراره أيضا على وجه الاعلان للمسلمين بخلاف ما إذا كان لا تمام  
 الإيمان فانه يكون بمجرد التكلم والخلاف في القادر على التكلم لا العاجز كالانحس ثم اختلف أهل  
 التحقيق في المراد بالتصديق هنا هل هو المنطقي وهو الادعاء والقبول أو هو أمر آخر أخص منه ولذا قال  
 بعض المحققين المعترف بالإيمان التصديق الاختياري ومعناه نسبة الصدق الى التكلم اختيارا وبهذا  
 القيد يتأز عن المنطقي فانه يخلو عن الاختيار وذهب بعض المتأخرين الى أنه بعينه المنطقي فأيضا أنه  
 نوع منه بالمعنى اللغوي والتصديق والتسليم واحد كما يعلم من كلام كبار الصحابة وعلماء الأمة وتفصيله  
 في الكلام وقد مر به من قبله وقوله لقوله تعالى وان طائفتان الخ دليل على أن اسم المؤمن لا يسلب عن  
 لم يشارف الجحد فان الاقتتال كبيرة وقد أطلق على المقتتل انه مؤمن ولو كان باغيا فقال قاتلوا التي تبغى  
 حتى تنفي الخ وحتى تقتضي الامتداد في البقي وهو انهم مالك فلا يرد عليه أنه لا دلالة فيها على أن اسم  
 المؤمن لم يسلب عن انهم ملك فانه بمجرد القتال لا يتحقق الانهم مالك (قوله والمعتزلة لما قالوا الخ) اختلف  
 المعتزلة بعد اعتبارهم العمل في الإيمان هل المراد بالعمل الطاعة مطلقا أو الفرض فذهب بعضهم الى  
 الاول وبعضهم الى الثاني وعلى الإيمان العمل فقط أو مجموع الثلاثة ونزوله منزلة المؤمن انه يحكم له  
 بحكم الإيمان من التناكح والتوارث والدفن والصلاة عليه وغير ذلك وتزليه منزلة الكافر في استحقاقه  
 الذم والتضيدي في النار وعدم قبول شهادته ومشاركته للمؤمن فيعاذ كروفي أصل التصديق والكافر  
 في عدم الطاعة وفيما ذكر وأول من أظهر التفرقة بين المنزلتين وأصل بن عطاء حين اعتزل مجلس الحسن  
 كما تقر في محله (قوله وتخصيص الاضلال الخ) التخصيص مأخوذ من الحصر وترتبه على الفسق  
 من تعليقه بالمشقة كما مر من اقتضائه العلمية المقدمة على المأمول رتبة ومرتبيا بصيغة المفعول حال من  
 الاضلال وقيل انه يجوز فيه أن يكون بصيغة اسم الفاعل حالا من الفاعل المقتدر للتخصيص وهو الله  
 تعالى وهو تكلف لا حاجة اليه وان جاز والضمير في قوله على انه لا فسق وما بعده يدل على أن الفسق  
 هنا بمعنى الكفر لانه يطلق عليه كما مر وان شاع في الكافر حتى اخذ من بهما عرفا والفاصل منصوب  
 على انه مفعول يضل لانه استثناء مفرغ وأعجب معنى هيا فالتحق جعلهم مستعدين لخلق الله فيهم الضلال  
 وأدى بهم بمعنى أوصلهم الى الضلال به أي بما ذكر من المثل وبه سقط في بعض النسخ وأدى متعد  
 بنفسه والمصنف رحمه الله عدا بالباء ففي كل من الفسق والميل سببية باعتبار كما أشار اليه بقوله لأن  
 كفرهم الخ وأصرارهم بالباطل مضمون معنى تصريحهم به ولذا عدا بالباء والمعروف تعديه على  
 وقوله صرفت أشبه باعتبار الامور المذكورة وتلك قول الزمخشري ان اسناد يضل مجازي الى السبب  
 لا يثنائه على الاعتزال مع ما يرد عليه من أن التصريح بالسبب في قوله به بأبدا لأن يقال انه تعالى  
 تبييض بضر به المثل تسبيحا قريبا مع ما فيه مما يعلم من شرح الفاضل التفتازاني وقوله وقرئ يضل على  
 البناء للمفعول أي في هذا وفيما تقدم وكذا قرئ يهدي أيضا وكان عليه أن يذكره لا يرد عليه ما قبل  
 من أنه لم يوف هذه القراءة حقا وان قيل انه سكت عنه لعله بالقرينة قائل (قوله صفة الفاسقين)  
 وجوز فيه القطع وأن يكون مبتدأ خبره جـ له أولئك ووجه تقريره للفق أن الخروج من العهدة  
 خروج من الإيمان وأصل معنى النقص يكون في الحبيل ونقصه الابرام وفي الحائط ونحوه ونقصه  
 البناء وظاهر كلام الراغب انه في العسقد والعهد حقيقة فله ملحق بالحقيقة لشبوعه فيه وقد جوز  
 في قول الزمخشري من أين ساغ استعمال النقص في ابطال العهد أن يكون شاع بالشين المحجمة وعين  
 مهملة وأن يكون بسين مهملة وغين محجمة والطائفت جمع طائفة وهي ما ينطاف بعضها على بعض من بناء  
 أو جبل وقوله واستعماله الخ في الكشف فان قلت من أين ساغ استعمال النقص في ابطال العهد  
 قلت من حيث تسميتهم العهد بالحبيل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين

لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين  
 اقتتلوا والمعتزلة لما قالوا الإيمان عبارة  
 عن مجموع التصديق والاقرار والعمل  
 والكفر تكذيب الحق وبجوده جعلوه قسما  
 ثالثا نازلا بين منزلتي المؤمن والكافر  
 ثالثا نازلا بين واحد منهما في بعض الاحكام  
 لمشاركته كل واحد منهما في بعض صفات  
 وتخصيص الاضلال بهم من باطل صفة  
 الفسق يدل على أنه الذي أعدهم للاضلال  
 وأدى بهم الى الضلال به وذلك لان كفرهم  
 وعدواهم عن الحق وأصرارهم بالباطل  
 صرفت وجود أفكارهم عن حكمة المثل الى  
 حقارة المثل به حتى رخصت به جهالتهم  
 وازدادت ضلالتهم فانكروه واستنزوا به  
 وقرئ يضل على البناء للمفعول والفاصل  
 بالرفع (الذين يتقضون عهداته) صفة  
 للفاسقين للذم وتقرير الفسق والنقص فسخ  
 التركيب وأصله في طائفت الحبيل واستعماله  
 في ابطال العهد من حيث ان العهد يستعار  
 له الحبيل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين  
 بالآخر

ومنه قول ابن السبكي رضي الله عنه في بيعة العقبة بأمر رسول الله أن ينشأ بين القوم حبلا ونحن  
 قاطعوها فنخشي أن الله عز وجل أعزك وأظهرك أن ترجع إلى قومك وهذا من أسرار البلاغة  
 ولطائفها أن يسكنوا عن ذكر النسي المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على  
 مكانه ونحوه قول عالم يعرف منه الناس وشجاع يقتصر إقراره قال قدس سره يريد بيان الاستعارة  
 بالكناية وما يكون قرينة عليها وقد اتفقوا على أن في مثل أظفار المنية ويد الشمال استعارة بالكناية  
 واستعارة تخييلية لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارة بين وفي أن قرينة الاستعارة بالكناية هل  
 يلزم أن تكون تخييلية البتة وإن مثل لفظ الأظفار واليد هل هو مستعمل في معنى مجازي أم لا  
 والاشبه بل العراب ما أشار إليه المصنف وهو أن المستعار بالكناية في أظفار المنية هو لفظ السبع  
 المذكور كناية بذكر شيء من لوازمه كالأظفار وهو مسكوت عنه صريح لكنه في حكم المذكور وهذا  
 قد سكت عن الجبل ونسبه عليه بذكر النقص حتى كأنه قيل قبل ينقضون جبل الله أي عهده والنقض  
 استعارة تخريرية نصر يحبه حيث شبهه بباطل العهد بباطل تأليف الجسم وأطلق اسم المشبه به على  
 المشبه لكنهما انما جازت وحسب بعد اعتبار تشبيه العهد بالجبل فهذا الاعتبار صارت قرينة على  
 استعارة الجبل للعهد وبهذا ظهر أن الاستعارة المحسنة قد وجد بدون التخييلية وإن قرئتها  
 قد تكون استعارة تخريرية وأما في مثل أظفار المنية فالهفوفون على أن الأظفار ليس مستعملا في معنى  
 مجازي محقق وهو ظاهر ولا يتوهم كما زعم صاحب المفتاح بل هو في معنى لكن إثباته للمنية استعارة  
 تخريرية بمعنى جعل الشيء الذي ليس هو فقرينه الاستعارة بالكناية ههنا استعارة تخريرية وهذا  
 القوم فيها مبدولة في المعاني وابن التبيان كسر الباء على الصحيح وصوب المرزوقي الفتح ثم قال  
 والبيت استشهاد لاستعارة الجبل للعهد صريحاً القامع لنقضه (أقول) فيه بحث من وجوه الأول  
 أن مقتضى كلام العلامة والشارح أن المكينة انما تصح أو لا من اذاعه تشبيه المذكور بالمكينة عنه  
 قبل ذلك فعليه كيف يستعارة الشمال والشمال لم تشبه قبل ذلك بالإنسان ولم يهده فيها ذلك وقطاعه  
 كثيرة وفي الكشف ما شاع تشبيهه قبل إقراره بالتخييل يجعل كناية وإن أريد بصورة التخييل معنى آخر  
 فإن لم يهده ذلك يجعل ما جعل في مثله تخريرا لاستعارة مكية كافي ثم الله على قلوبهم ثم الثاني أنه قال  
 استفدنا من هذا أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون تخريرية بل قد تكون تخريرية كما استعارة  
 النقص لا بطلان العهد ويرد عليه أنه لم لا يكون مستعملا في معناه الوضحي وكون الجبل استعارة  
 بالكناية يقتضي ذلك وكذا الافتراض والاعتراف واستعارة الجبل للعهد تأتي استعارة النقص لا بطلان  
 ومن قال استعارة النقص لا بطلان انما جاءت بعد استعارة الجبل للعهد فقد عكس الأمر وقد قيل إن  
 كلام صاحب الكشف يحتمل أن يكون النقص بعد إثباته للعهد كناية عن بطلانه كما أن نشب مخالب  
 المنية كناية عن الموت وأن يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام افادة بطلان العهد أو في الظاهر  
 ابطال العهد ولا يخفى أن جعل القرينة مطلق التخييل أقرب إلى الضبط الثالث لو كان النقص مجازا  
 عن ابطال العهد لزم أن يكون ذكر العهد مستدركا فالوجه أن يقال بمعنى الابطال فقط الرابع أن  
 قوله والبيت استشهاد الخ لا معنى له فإن كلام ابن السبكي كلام مشهور كما ذكره أرباب السير فأما بيت هنا  
 ولت أن تجيب عن الأول بأن مراده اشتراطه فيما كان التخييل فيه مستعملا في معنى غير حقيقي فإنه  
 لا يكون من رواده ولو ازمه حتى يدل عليه فاذا هده قبل ذلك تشبيهه به يصح الانتقال إليه بمجرد ذكر  
 لفظ كان معناه لازمه والا فلا وعليه ينزل كلامهم وعن الثاني بأنهم استعملوا كثيرا النقص بمعنى  
 ابطال العهد وإن لم يذكر معه العهد كافي الأساس فالظاهر إجماعهم على ما تقر قبل ذلك وعن الثالث بأن  
 العهد خارج عن معناه خروج البصر عن العمى في قولهم العمى عدم البصر اذ لا يصح مع العمى ولا عهد  
 مع النقص وعن الرابع بأنه وقع كذا في النسخ وهو هو من طغيان القلم وما أتت في بعض النسخ

الذين بالتون بدل التاء وكتب عليها بعضهم أي حديث البين أي الحديث الذي نحن بصدده المحدث بلفظ  
بين في قوله أن يتناوب بين القوم الخ ولا يخفى تكلفه من غير داع ولعل الاعتراف بالخطأ أحسن من هذا  
الصواب (قوله فان أطلق مع لفظ الجبل الخ) بأن قيل يتقضون جمل اقه يكون الجبل استعارة  
تصريحية والتعريض ترشيح وانما عبر بالجبل للاشارة الى أن الاستعارة المكتبة حقيقة فلا يقال انه  
لم يصادف محزه واستعمل أطلق مع الترشيح وذكر مع التخييل للتعريض ولا يخفى حسن الاطلاق مع الجبل  
والذكر مع العهد وقيل لأن التعريض لما كان في الاول ترشيعا كان مطلقا على معنى ومستهلا فيه  
ولما كان ههنا قرينة للاستعارة كان تابعا له فكان له لم يطلق على معنى بل انما ذكر ليتقضى الى متبوعه  
والمراد بالروادف الموازن ولا يخفى أن كلام المصنف راجع الى ما قرره في الاستعارة بالكناية بمحمل  
لما يحتمل غيره وقيل انه يشعر بأن الاستعارة بالكناية هي اللازم المذكر كورسمى استعارة لاستعارته  
للمشبه وبالكناية لانه كناية عن النسبة وهما ثبات الجبلية للعهد وهو قول رابع ذهب اليه في الكشف  
وحمل كلام الكشف عليه فقوله الى ما هو من روادفه ضمير هو راجع الى التقض المستعار لما يرادفه  
من الابطال المستلزم لأن العهد جمل بطريق الكناية وقيل انه عائد الى ذكر التقض مع العهد لا الى  
التقض كما توهم وقيل ان الظاهر ان يقال وهو العهد فتكلف في توجيهه والمعنى ان ذكر التقض كان  
رمزا الى ما يتبع ذلك الذي هو العهد بان جمل بطريق المبالغة في التشبيه فتأمل  
(قوله والعهد الموثق) قال الراغب وثقت به اعتمدت عليه وأوثقته شددته وما يشد به وثاق والوثاق  
والميثاق عقد يوثق به بين الموثق والاسم منه قال تعالى فلما آتوه موثقهم أو هو مصدر أو اسم موضع  
الوثوق قاله هذا للوصية واليمين لانها تعهد وتحفظ وللمنزل كما ذكره الجوهري والتاريخ أي للزمان  
المؤرخ به كما يقال فعل على عهد فلان كذا والتاريخ قيل انه معرب ما روي عن حساب الشهر والايام  
وقيل انه عربي وهو الاظهر اذ في الاول بعد ظاهر وقوله وهذا العهد أي المذكر وهذا اما العهد  
المأخوذ بالعقل لانه تعالى لما خلقه فيهم كآته أخذ عليهم العهد وصاهم بالنظر في دلائل التوحيد  
وتصدق الرسل اذ العقل كاف في ذلك وأما وجوب النظر فيه فهل يجب عقلا أو شرعا فمختلف فيه  
على ما تقر في اصول ثم وثقه بالرسال الرسل وانزال الكتب واظهار المعجزات فوجب الايمان بجميعه  
قال الراغب العهد المأثور بحفظه ضربان عهد مأخوذ بالعقل وعهد مأخوذ بالرسال الرسل والمأخوذ  
بالرسال مبنى على المأخوذ بالعقل ولا يصح الابعده ومعه وقد حلت الآية عليهم وقال الامام المراد  
بهذا الميثاق الحجة القائمة على عبادة المذلة لهم على صحة توحيدهم وصدق رسوله فعلى هذا يلزم الذم لانهم  
نقضوا ما أبرمه الله تعالى من الادلة التي كروها عليهم في الانفس والاتفاق وأودع في القول من دلائلها  
وبعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانزل الكتب مؤكدا لها والناقضون على هذا الوجه جميع  
الكفار وقوله تعالى وأشهدهم على أنفسهم اشارة الى آية واذا أخذ بك من بني آدم الآية فاشهادهم  
على أنفسهم خلق العقل فيهم واقامة الحجج وسيأتي بيانها وقوله أو المأخوذ بالرسال الخ يعني المراد  
بالعهد ما عهد اليهم في الكتب السابقة من أنه اذا بعث اليهم صدقوه فيكون المراد بالناقضين أهل  
الكتب والمنافقون منهم ويؤيده أن المشركين بالامثال كما روى ابن حبان أخبار اليهود ومناقله  
من أن اليهود المذكورة في القرآن ثلاثة عهد أخذ على جميع بني آدم بالعقل والحجة كما مر وعهد أخذ  
على الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالتبليغ وأن لا يتفرق مدعاهم في التوحيد وعهد أخذ على العلماء  
أن لا يكتموا ما علموه هذا ليس تفسير الآية لأن عهد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا تصح ارادته  
اذ لا تقض منهم بل المراد الاول وهو أحد الوجهين السابقين ويصح ارادة الاخيرة بأن يكون المراد  
بالعلماء علماء أهل الكتاب كاليهود والناقضين الكفار والمنافقين منهم واعلم أنه على التفسير الاول  
للعهد الظاهر أنه مجاز بان تشبه الحجج والبراهين التي اقتضاها العقل بالعهود والمواثيق فكيف يكون

فان أطلق مع لفظ الجبل كان ترشيعا للعبارة  
وان ذكر مع العهد كان رمزا الى ما هو من  
روادفه وهو أن العهد جمل في ثبات الوصلة  
بين المتعاهدين كقولنا نجام بغير  
أقرانه وعالم يقرن منه الناس فان فيه  
تقبيها على أنه أسد في تصانعه جبر بالنظر  
الى اقاربه والعهد الموثق ووضعه لما من  
شأنه أن يراعى ويتعهد كالموصية واليمين  
ويقال للدارين حيث انما تراعى بالرجوع  
اليها والتاريخ لانه يحفظ وهذا العهد اما  
العهد المأخوذ بالعقل وهو الحجة القائمة على  
عبادة المذلة على توحيدهم ووجوب وجوده  
وصدق رسوله صلى الله عليه وسلم عليه أول  
قوله تعالى وأشهدهم على أنفسهم على أنفسهم أو المأخوذ  
بالرسال على الامم بأنهم اذا بعث اليهم رسول  
مصدق بالمعجزات صدقوه واتبعوه ولم يكتموا  
أمره ولم يخالفوا حكمه واليه أشار بقوله  
تعالى واذا أخذ الله ميثاق الذين أوفوا الكتاب  
وقطعوه وقبل عهد الله تعالى ثلاثة عهد  
أخذ على جميع ذرية آدم بأن يقرروا ربوبيته  
وعهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين  
ولا يتفرقوا فيه وعهد أخذ على العلماء  
بأن يبينوا الحق ولا يكتموه

استعارة مكتبة الله الآن ~~يكون~~ من قبيل فأذاقه الله إياها الجوع والخوف فتأمله فانهم سكنوا  
 عنه (قوله الضمير للعهد الخ) الميثاق دفعال وهذا الوزن في اللفظ كثير صرح به في التوضيح  
 ومعهما الكثير العر والعطاء ويكون مصدر أيضا عند الزحشرى وأى البقاء كبلاد ومعاذ بعض  
 الولادة والوعد وأتمكره بعض النحاة حتى أن ابن عقيل وابن عطية أو لا قول الزحشرى بأنه واقع  
 موقع المصدر كعطاء بمعنى إعطاء ويكون اسم آلة كضرب ومرقاة ومرآة ومحراب وهذا الميزكره  
 النحاة أيضا لكنه وقع ألفاظ منه مستعملة لذلك وهو قريب لأن مفعول بالكسر من أوزانها فكتاته  
 اشباعه ولا مانع منه وقد جعله عليه عنا بعض أرباب الحوائش وفي الكشف الضمير في مثاله للعهد  
 وهو ما وثقوا به عهد الله من قبوله وإزاهه أنه سيم ويجوز أن يكون بمعنى توثيقه كما أن الميلاد  
 والمعاذ بمعنى الوعد والولادة ويجوز أن يرجع الضمير إلى الله أى من بعد توثيقه عليهم أو من بعد  
 ما وثق به عهد الله من آياته وكتبه واتخاذ ربه وفي الكشف فإن قيل قد فسر العهد بالموت وهو الميثاق  
 واحد ولهذا فسر موثقا من الله بما وثق به من الله تعالى فإن رجع الضمير إلى العهد كان المعنى من  
 بعد ميثاق الميثاق وهو غير ظاهر أجيب بأن العهد لما سمي بمر كذا في القول أو ما أخذ الله عليهم من  
 التصديق صار بمعنى المعاهد عليه فجاز أن يضاف إليه الميثاق وهو ما يقع به الوثيقة من التزامهم  
 القبول على أن ميثاق الميثاق غير متنع فانه ناكده وذلك أن ما ذكر في قوله سيم من الحجج على وجوده  
 وقدرته وحكمته وجوده ميثاق وتأييده بالحجج السمعية وإرسال الرسل ميثاق الميثاق ثم الأولى  
 أن يرجع الضمير إلى الله تعالى (أقول) كونه أولى ظاهرا إذ ليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه المحتاج  
 إلى التأويل المذکور وقد خفي على بعضهم ولم يلتفت إلى عود الضمير إلى المضاف إليه وهو خلاف  
 القسج المعروف لانه انما هو في غير الإضافة اللفظية وأما ما فطره كثير وما نحن فيه كذلك لانه مصدر  
 أو قول بمشتق كما أشار إليه فيكون كقولنا أجبني ضرب زيد وهو قائم وجهه أنه سفي في الانفصال  
 فالاعتراض لم يفهم كلامه (قوله ما وثق الله به عهد) أخر الزحشرى هذا الوجه قبل لأن الثاني أبلغ  
 في الذم وهو المراد من قوله يتقضون عهد الله على ما صرح به نفسه فان نقضهم العهد الذي أحكموه  
 بالقبول والالتزام أشنع من نقضهم العهد الذي لم يحكموه ولكن أحكمه الله ثم الوجه الثالث لأن  
 الأحكام وإن كان مطلقا لكن المقام بعين ما هو اللائق له وقوله بمعنى المصدر ومن لا ابتداء من الكلام  
 فيه (قوله يحمل كل قطعة لا يرضاها الله سبحانه وتعالى الخ) حله المصنف على العموم والزحشرى  
 خصه فقال معناه قطعهم الأرحام وموالات المؤمنين وقيل قطعهم ما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام  
 من الوصلة والاتحاد والاجتماع على الحق في إيمانهم ببعض وكفرهم ببعض وقدر رجح الوجه الأول  
 من وجهي التخصيص بأن الظاهر أنه توصيف للفاسقين بأنهم يضيعون حق خلق الله بعد وصفهم  
 بضيع حق الله تعالى وتضييع حقه تعالى بنقض عهده وتضييع حق خلقه بقطعهم أرحامهم وقيل  
 أنه لا منافاة بين كلام المصنف رحمه الله تعالى والكشاف لأن قوله الذين ينقضون متصل بقوله  
 الفاسقين وهو ما يظهر وضع موضع المضمر وهم الطاعنون في التمثيلات التنزيلية وحيث لا يحصل  
 أما أن يراد بهم المشركون فالمراد بقطع الأرحام عداوتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأما أن يراد بهم  
 أهل الكتاب فالمراد قطعهم ما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة لا إيمانهم ببعض وكفرهم  
 ببعض وأما عام في جميع الفقه فلهذا يحمل على ما قاله القاضي رحمه الله ويدخل فيه أحد الفريقين على  
 البديل دخولا وليا بشهادة سياق الكلام انتهى وفيه نظر وقوله وترك الجماعات المفروضة كالجاعات  
 لأنها سبب لالفة بين المؤمنين التي من الله بها في قوله لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم  
 والله أعلم بينهم وقوله فانه بقطع الخ لتبديل لقوله وسائر الخ فانه يشمل الشر والرفض المتعلق  
 بالفاعل في نفسه كترك الصلاة ولا قطع فيه ظاهر وهذا مع ظهوره تردد في معناه بعضهم وفي القطع

(من بعد ميثاقه) الضمير للعهد والميثاق  
 اسم لما يقع به الوثيقة وهي الأحكام والمراد  
 به ما وثق الله به عهد الله من آياته والكتب  
 أو ما وثقوا به من الالتزام والقبول ويحمل  
 أن يكون بمعنى المصدر ومن لا ابتداء  
 فان ابتداء النقص بعد الميثاق (ويقطعون  
 ما أمر الله به أن يوصل) يحمل لكل قطعة  
 لا يرضاها الله سبحانه وتعالى كقطع الرحم  
 والأعراض عن موالات المؤمنين والتفرقة  
 بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكتب  
 في التصديق وترك الجماعات المفروضة وسائر  
 ما فيه رفض خيرا وتعاطي شرفه بقطع  
 الوصلة بين الله وبين العبد المقصودة  
 بالذات من كل وصل وفصل

والتوثيق ترشيح للمكنية (قوله والامر هو القول الطالب للفعل) اسناد الطالب مجازي وحقيقته  
 الدال على الطلب والامر يكون بالمعنى المصدرى فالقول على ظاهره ومعنى الصيغة فالقول بمعنى  
 المقول ونعميم الطالب يشعل المذوب وهو حقيقة فيه ضد بعض الشافعية واشتراط الاستعلاء  
 الاعم من العلوم مذهب الجمهور والكلام عليه مبسوط في كتب الاصول (قوله وبه سمى الامر الذي  
 هو واحد الامور) أي نقل الامر الطلي الى الامر الذي يصدر عن الشخص لانه يصدر عن داعية  
 تشبه الامر فكانه مأمور به اولانه من شأنه أن يؤمر به وهو الذي أشاء اليه المصنف رحمه الله تعالى  
 بقوله فانه الخ كما سمى الخطب والحال العظيمة شأنه وهو مصدر في أصل اللغة بمعنى القصد سمى به ذلك لانه  
 من شأنه أن يقصد وليس الكلام على هذه الاقوال عما هي مناقات كتب الاصول سكفت مؤتته وانما  
 الكلام في واحد الامور والاوامر فان أهل الاصول قالوا ان الامر بمعنى القول المخصوص يجمع على  
 اوامر وبمعنى الفعل والنأن على أمور ولا يعرف من وافقهم الا الجوهري في قوله امره بكذا أمرا  
 وجمعه أوامر وأما الأزهرى امام أهل اللغة فقال الامر ضد انتهى واحد الامور وفي حكم ابن سيده  
 لا يجمع الامر الا على أمور ولم يذكر الصلة ان فعلا يجمع على فواعل وفي شرح البرهان ان قول  
 الجوهري غير معروف وان الاوامر صريح بوجوه الاول أنه جمع أمر بالمدحوزن فاعل وصح أنه اسم  
 أو صفة لما لا يصدق وهو مجاز لان الامر الشخص لا القول ولم يقولوا ان هذه الصيغة مجازة كيف  
 يخرج عليه كلامهم مع نصريحهم بأنهم اجمع أمر الثاني أنه مجاز جمع أمرة وهي الصيغة وفيه ما مر وعن  
 ابن سيده أن الأمرة مصدر كالمغاية وعليه خرجت هذه الصيغة وفيه نظر الثالث أنه جمع الجمع جمع على  
 أفعل ككلب وهو على أفعل كالكلب ورد بأن أوامر ليس أفعال بل فواعل بخلاف أكاب  
 وأجيب بأنه يجوز أن يكون أفعال أبدلت حمزته واوا كواوادم وهو قياس مطرد وفي شرح  
 المحمولى انه لا يتم في التواهي وكونها جمع ناهية مجازاتكاف وكذا كونه لشاكلة الاوامر فانه  
 يستعمل مفردا قاتل (قوله وان يوصل الخ) تركل احتمال الرفع بتقدير هو ان يوصل لتكافؤ افظا  
 وفي ورجع البديل من الضمير الجور وافظا لقربه ومعنى لان قطع ما أمر الله بوصله أبلغ من قطع  
 وصل ما أمر الله به نفسه وهو ظاهر واحتمال النصب بالبدلية من محل الجور والنصب بنزع الخافض  
 أي من أن يوصل لاداعي له سوى كثير الدواد وقيل انه مفعول لاجله أي لان يوصل أو كراهة  
 أن يوصل (قوله باليمن عن الايمان) بالنهي عنه وغيره والاستهزاء بالحق من الامثال المنزلة وغيرها  
 والوصل كطلب جمع وصلته وقوله التي الخ بيان لكون قطعها افسادا في الارض والحل على جميع  
 هذه الامور أولى (قوله الذين خسروا الخ) قال الفاضل في شرح الكشاف انه اشارة الى أنهم جعلوا  
 بمنزلة التاجر ين على طريق الاستعارة المكنية حيث استبدلوا شيئا بشي آخر وقال الطيبي يشير  
 الى أن تلك الاستعارة التي سبقت في قوله يتفنون عهدا فقه من به صديقه متضمنة للاستبدال  
 المستعارة البيع والشراء استعارة قوله اشقوا والذلة بالهدى ولذا ذيل بقوله أو اقل هم الخاسرون  
 فان الخسران لا يستعمل الا في العبارة حقيقة فتكون قرينة للاستعارة المقطرة شبه استبدال النقص  
 بالوفاء المستلزم للعقاب بالاشتراء المستلزم للخسران (أقول) هذا من خبايا دافنه فانه جعل فيه التضيلية  
 نفسها مع قرينتها مكنية وأثبت لها تضيلية أخرى فيكون في الجملة الاولى مجازا يرتفع بل بمراتب  
 اذا كانت مكنية في العهد تضيلية في النقص كما مر ثم جعل مجموع الجملة مكنية تضيلية وأثبت تضيلية  
 آخر فأنظر فانه من مصر البلاغة قلابة ثم عا به غير صاحب الكشاف فقد درأ به ولعلك ترد عليك ما يشي  
 الغليل فيه والباقي في كلام المصنف رحمه الله داخل على المتروك كما سيأتي تحقيقه ثم ان الخسران يكون  
 باضاعة رأس المال كله أو بعضه وبالضرر وعدم الفائدة فاهمال العقل الخ بمنزلة اضاغة رأس المال  
 والاقتناص الصيد وهو معطوف على العقل أو النظر ولم يذكر القطع والوصل مع ذكره في النظم

والامر هو القول الطالب للفعل وقيل  
 مع العلق وقيل مع الاستعلاء وبه  
 سمى الامر الذي هو واحد الامور تشبها  
 للمفعول به بالمصدر فانه مما يؤمر به كما  
 قيل له شأن وهو الطلب والقصد يقال  
 قبل له شأن اذا قصدت قصده وأن  
 شئت شأنه اذا قصدت قصدك على أنه  
 يوصل بمقتل النصب وانخفض على أنه  
 بدل من ما أو ضميره والنسب أحسن لفظا  
 ومعنى (ويستدون في الارض) باليمن  
 عن الايمان والاستهزاء بالحق وقطع الوصل  
 التي بها نظام العالم وصلاحه (أو اقل هم  
 الخاسرون) الذين خسروا باهمال العقل  
 عن النظر واقتناص ما يفيدهم الحياة  
 الابدية واستبدال الانكار والاطعن في الآيات  
 بالايمان بها والنظر في حقائقها والاقتباس  
 من أنوارها واشتراء النقص بالوفاء والقصد  
 بالصلاح والعقاب بالنواب



والكشف لا ندراجة في الفساد كما يعلم من تفسيره وعبر الاستبدال في الانكار والطعن وبالاستعارة  
 في النقص والفساد للتفنن وقيل لان الاستبدال فيه مبالغة لتركهم ما في أيديهم الى غرة ليست  
 في الاشتراء لانه يعبره عن الرغبة وفيه نظر (قوله استخبار فيه انكار وتجب الخ) الاستخبار طلب  
 الخبر بالجواب كما أن الاستفهام طلب الفهم منه والفرق بينهما ما أن الاستخبار لا يقتضي عدم العلم  
 بخلاف الاستفهام فلذا يستعمل الاول في حقه تعالى وان كان كل منهما قد يستعمل بمعنى الآخر فان  
 قلت الاستخبار لا ينبغي لو من أن يكون معنى حقيقة الاستفهام أو مجازيا والانتكار والتجب  
 والتجب من معانيه المجازية فعلى الاول يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعلى الثاني يلزم الجمع بين معنيين  
 مجازيين وكلاهما مما يتنجس ولذا قيل الاولى أن يقول استخبار بمعنى التوبيخ والتجب اذ ليس هو  
 في الحقيقة استخبار (قلت) ذكر سيوريه أن رأيت بمعنى أخبرني وقالوا طائفة في باب التعليق انه معنى  
 مجازي فدلالته على التجب ونحوه اما تجوز على تجوز لشهرة الاستفهام في معنى الاستخبار حتى كان  
 حقيقة فيه وان كان في رأيت أشهر أو أن دلالاته على ذلك بطريق الاستتباع والقرين لان حاق اللفظ  
 فلا يحد ور فيه والقائل غفل عن قوله والمعنى أخبروني ولا مانع من ادعاء الحقيقة فيه وتجب وقع  
 في نسخة موافقا لما في الكشف وفي أخرى تجب قبل والاولى أولى لما في التفسير أن كيف تكون  
 للتجب فهو انظر كيف يفترون على الله أي تجب يا محمد وللتجب أي الحمل على التجب كما هنا ومنهم من  
 فسر التجب هنا بمعنى أنه يتجب منه كل عاقل يطلع عليه والا فحقيقته محالة عليه تعالى ولا ينبغي أن  
 التجب اذا أطلق عليه تعالى كما في حديث تجب ربكم يكون بمعنى الاستعظام كما صرح به في الكشف  
 في غير هذا الحمل لان العجب روعة تفتتري الانسان عند استعظام الشيء وهو محال عليه تعالى فيراد به  
 غايته والانكار بمعنى أنه كان الواجب أن لا يكون وقد يكون بمعنى أنه لا يكون وكلام الكشف مشعر  
 بأنه بالمعنى الثاني ولكن مراده أنه لا ينبغي أن يكون بل ينبغي أن لا يكون لقوة الصارف عنه كما تكون  
 المحالات لا تنضم اليها في أنفسها ولهذا اضاف الى الانكار التجب كما فعل المصنف رحمه الله والعجب  
 لا يكون الاما وقع فمع ذكر لم يبق في كلامه احتمال آخر لكنه شدد في انكاره فلا عبرة بتوهم خلافه  
 (قوله بانكار الحلال التي يقع عليها على الطريق البرهاني الخ) في الكشف بعد ما ذكر أنه لانكار  
 والتجب حال الشيء تابعة لانه فاذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحلال فكان انكار حال  
 الكفر لانهم اتبع ذات الكفر وورد فيها انكار الذات الكفر وثباتها على طريق الكفاية وذلك أقوى  
 لانكار الكفر وأبلغ ونحوه أنه اذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها وقد علم أن كل موجود  
 لا يتفك من حال وصفة عند وجوده ومحال أن يوجد بصفة من الصفات كان انكارا لوجوده على  
 الطريق البرهاني اه وفي المفتاح كيف تنكفرون الخ المعنى التجب ووجه تحقيق ذلك هو أن  
 الكفار في حال صدور الكفر عنهم لا بد أن يكونوا على إحدى الحالتين اما عالين بالله واما جاهلين به فلا  
 ثالثة فاذا قيل لهم كيف تنكفرون بالله وقد علمت أن كيف للسؤال عن الكفر ولا كفر من به اختصاص  
 بالعلم بالصانع والجاهل به انساب الى ذلك فاذا في حال العلم بالله تنكفرون أم في حال الجهل به ثم اذا قيل  
 كيف تنكفرون بالله كنتم أمواتا فاحيا كم ثم يميتكم ثم يحييكم وصار المعنى كيف تنكفرون بالله  
 والحال حال علمهم هذه القصة وهي أن كنتم أمواتا فاحيا كم الخ صير الكفر بعد شيء عن العاقل فصار  
 وجوده منه مظنة التجب ووجه بعده هو أن هذه الحالة تأتي أن لا يكون لعاقل علم بأن له صانعا  
 قادرعا لما حيا سمعها بصيرا موجودا غنيا في جميع ذلك عن سواه قد بما غير جسم ولا مرض حكيم خالقا  
 منعه امر سلا للرسول باعنا ميثيما معا قبا وعلمه بأن له هذا الصانع يأتي أن يكفر وصدور الفهم عن  
 القادر مع الصارف القوى مظنة تجب وتجب وانكار وتوبيخ فصم أن يكون قوله تعالى كيف  
 تنكفرون الخ تهيئا وتوبيحا وانكارا اه والحاصل أن كيف للسؤال عن الحال على طريق

(كيف تنكفرون بالله) استخبار فيه انكار  
 وتجب لكفرهم بانكار الحلال التي يقع  
 عليها على الطريق البرهاني لان صدور  
 لا يتفك من حال وصفة فاذا أنكر أن يكون  
 لكفرهم حال يوجد عليها استلزم ذلك  
 انكار وجوده فهو أبلغ وأقوى في انكار  
 الكفر من أن تنكفرون



أموانا وأما ما ذكر من لزوم الجمع بين الحقيقة والجاز فليس بوارد لانه امانت قلب في تلك أو استعمال للامانة في مطلق عدم الحياة ولا يتعين فيها الاستعارة المصطلحة فيكون معنى امتنا اثنتين قد ثبت انما عدم الحياة مرتين كما أشار اليه الشريفي في شرح المفتاح في تحقيق قوله ضيق فم الركية وسبأني في محله والعناصر الاربعة معلومة وكذا الاغذية والاخلط جمع خلط كقوله يعني مخلوط أو المخلط وهي الدم والصفر والبلغم والسوداء المخلصة من الغذاء ولذا أخرها في الذكر وقوله بمخلط الارواح الخ إشارة الى حدوث الارواح وان اختلف في أنه قبل البدن أو حال حدوثه واتصاله بما قبله باعتبار المرتبة الاخيرة ولو عطف بشم باعتبار غيرها جاز وأجال جمع أجل وتقضي النقض وها (قوله أولا) وال (الخ) قال السدي أي ثم يحييكم في القبر ثم يرجعون اليه ترجعون في الآخرة فان ثم لانه مقب على سبيل التراخي قد دل على أنه لم يرد حياة البعث فان الحياة حينئذ يقارنها الرجوع اليه تعالى بالحساب والجزاء ويتصل به من غير تراخ والمصنف رحمه الله أشار الى دفعه بقوله بعد الحشر فيها زيكم الخ فليس على هذا الرجوع للعصاب بل للعقاب والثواب وهو بعد بمدة طويلة فان قلت لانه بين الامانة واحياء القبر كما في الحديث ان الميت يسمع صوت نعال أهله في القبر حين الاحياء قلت بينه وبين الامانة زمان ليس بين الامانة الاولى والاحياء وهي مدة تجهيزه والصلاة والدفن والتراخي أمر نسبي ثم انه قيل لم لا يجوز أن يراد مطلق الاحياء بعد الامانة الشامل للاحياء في القبر والنشور فان الفعل وان لم يدل على العموم فلا يلزم أن يكون للمرة غاية الامر أن الاحياء من لشدته ارتباطها واتصالها في الانقطاع عن أمر الدنيا وكون القبر أول منزل من منازل الآخرة عبر عنهم بلفظ واحد وحينئذ لا يرد السؤال بأنه لم ترك ذكر أحد الاحياء من وأن الاحياء ثلاث ولم قال امتنا اثنتين وأحييننا اثنتين ولا يرد عليه أن ثم تأباه لعدم التراخي بين امانة الدنيا واحياء القبر لما مر والجواب أن الفعل لا يعم كما بين في الاصول فالوعم لكان مجازا ولا قرينة عليه ولو سلم عرومة لشمل جميع الحياة بعد الدنيا فلا يصح قوله ثم اليه ترجعون فتأمل وأما الكلام على الاحياء اثنتين فيما أتى ثمة وقوله بعد الحشر راجع الى التفسير الاول وقوله أو تنشرون الى الثاني وقوله فما أحب كفركم مرتبط بقوله أخبروني وقوله مع علمكم بحالككم هذه إشارة الى أن مجموع الجمل حال موثر بالعلم فلا حاجة الى تقدير قد ولا يضرب اختلاف أزمنتها كما استرأه عند تصريح المصنف رحمه الله به (قوله فان قيل ان علموا أنهم الخ) فان قلت عدمهم الاول وحياتهم محقق عند كل أحد فكيف صدر بان التي للشك وكيف يترتب على علمهم هذا عدم العلم بذلك حتى تتعقد هذه الشرطية قلت الشك عندهم باعتبار الاسناد اليه تعالى لا باعتبار نفسه أو أنه نزل عليهم لعدم الجري على مقتضاه منزلة غير المحقق ولعدم تحققهم الاول لم يتحققوا الثاني أو ان وصلية وفي الكلام تقديم وتأخير أي هم لم يعلموا الحياة الاخرى وان علموا الاولى أو القضية اتفاقية نحو ان كان الانسان ناطقا فالجوارح ناطقة وأجاب بأن تمكنهم من العلم منزل منزلة العلم لاسيما وقد نبههم على ذلك بذكر خلقهم الاول الذي هو النموذج القدرة المدالة على الاعادة بالطريق الاولى وقوله ليس بأهون عليه لم يقل الاعادة أهون عليه على وفق النظم قيل لا يحتاج الى التأويل بأهون بالنسبة ومن غفل عنه قوله هنا وقيل انه اشعار بأنه يكفي في المطلوب فتأمل (قوله أو انطاب مع القبيلين) في نسخة القبيلتين والاوى أصح وهو معطوف على قوله مع الذين كفروا السابق في تفسير كيف تكفرون والمراد بالقبيلين المؤمنون والكافرون وتبيين دلائل التوحيد بقوله اعبدا واريكم الخ والنسبة بقوله وان كنتم في ريب الخ والوعيد على الكفر بقوله فان لم تفعلوا الخ والنعم الامامة بقوله الذي خلقكم والذين من قبلكم الخ والخاصة قبل في قوله يا بني اسرائيل الخ وقيل في قوله كنتم أمونا باعتبار ما في ضمها من حياتهم فرادى فرادى وقيل هي الحياة الثانية الابدية لانها تخص الانسان ولأن تقول المراد به الايمان والعلم على تفسير الحياة به واستقباح الكفر في قوله كيف تكفرون الخ ليتضح المؤمنون عن الكفر وتنزجر الكافرون (قوله مع أن المعدود عليهم

عناصر وأغذية واخلط وبلغم ومضغاً مخلقة وغير مخلقة (فأحياكم) يخلق الارواح ونفخها فيكم وانما عطفه بالفاء لانه متصل بما عطف عليه غير مترخ عنه بخلاف البواقي (ثم يحييكم) عند تقضي آجالكم (ثم يرجعون) بالنشور يوم تفتح الصور أو لا وال في القبور (ثم اليه ترجعون) بعد الحشر فيجازيكم بأعمالكم أو تنشرون اليه من قبوركم للعقاب فما أحب كفركم مع علمكم بهالتسليم هذه فان قيل ان علموا أنهم كانوا أمونا فأحياءهم ثم يحييهم لم يعلموا أنه يحييهم ثم اليه يرجعون قلت تمكنهم من العلم بما لما نصب لهم من الدلائل منزل منزلة تعلمهم في اراحة العذريسي أو في الآيات تنبيه على ما يدل على صحته ما هو أنه سبحانه وتعالى لما قدر على احيائهم أو لا قدر على أن يحييهم ثانية فان بداه الخلق ليس بأهون عليه من اعادته أو انطاب مع القبيلين فانه سبحانه وتعالى لما بين دلائل التوحيد والنسبة ووه هم على الايمان وأوعدهم على الكفر كد ذلك بأن عذبتهم النعم العامة والخاصة واستعج صدر الكفر منهم واستبعده منهم مع تلك النعم الجارية فان عظم النعم يوجب عظم معصية النعم فان قيل كيف تعد الامانة من النعم اقتضية للشكر قلت لما كانت وصلية الى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال الله سبحانه وتعالى وان الدار الآخرة لهي الحيوان كانت من النعم العظيمة مع أن العبد ودايمهم نعمة هو المعنى المنتزع من القصة بأسرها كما ان الواقع حالها هو العلم بها لا كل واحدة من الجمل فان بعضها ماض وبعضها مستقبل وكلاهما لا يصح أن يقع حالا

قوله والوعيد الخ لم يبين الوعد وهو بقوله وبشر الذين آمنوا الخ ومقتضى الحال أن يبينه

نعم الخ) اشارة الى ما في الكشف من توجبه وقوع الماضوية حالاً بدون تدبّر ان الواليد قد دخل على كنتم  
 أمواتاً وحده بل على قوله كنتم أمواتاً الى ترجعون كأنه قيل كيف تكفرون وتكفرون وهذه حالكم  
 أنكم كنتم أمواتاً فطفأ في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة ثم يحياكم بعد الموت  
 ثم يحاسبكم ثم أجاب عن أنه كيف يكون الجموع حالاً وفيه الماضي والمستقبل وكلاهما لا يصح أن  
 يكون حالاً حاضرهما الحال الذي وقع بأنه هو العلم بالقصة كأنه قيل كيف تكفرون وأنتم عالمون به هذه  
 القصة وبأزله وأثرها وحاصله على ما قرره الشارح قدس سره أنه ليس بمناقض في الجملة الماضوية حالاً  
 فيحتاج الى قد بل الواليد الحالية كالواليد العاطفة لقصة على أخرى وكون مجموع القصة - لا يمان - رتبة  
 والمعتبر في الحال المقارنة زمان وقوع العامل لا الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم للقطع بقوله  
 جامز في السنة الماضية وقد ركب وسجي - زيدر كـ وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين فان قيل  
 ينبغي أن لا يشترط في الماضي قد وأن لا يشترط في المضارع التجرد عن حرف الاستقبال وأنه يصح جئت  
 وقام الامر بدون اضمار قد وسجي - زيدر كـ لصحة المقارنة والحضور وقت الفعل على أن قد انما تفيد  
 التقريب الى الحال الذي هو زمان التكلم لا زمان وقوع العامل بل بعـ تفيد التباعد كما في قولك جاء  
 زيد قبل هذا بـ وبل دهور وقد ركب الامير - قلت اشترط التعليق بقديت عـ بالحضور حال وقوع  
 العامل من جهة كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله بالماضي لا يفيد  
 المقاربة وان كان العامل أيضاً ماضياً بل ربما يوهـ أنه ماضٍ بالنسبة اليه سابق عليه واشترط التجرد  
 عن علم الاستقبال لمثل ذلك وليكون محابصاً للحاضر فليتأمل اهـ والحاصل أن معنى قوله لم تقرب  
 الماضي من الحال أي من حال وقوع العامل لا حال التكلم فتقاربه وهذا صريح به المحققون من النواة  
 وكلامه هذا سالم من الطعن بخلاف ما وقع له في شرح التلخيص فانه كلام محتمل تبع فيه الرضى  
 وليس أقول سار غزاه الفمر - وأما قول أبي حيان أن ما ذكره الرخشي تعسف وان الجملة الاولى فقط  
 حالية وما بعدها مستأنف وأن الماضي يقع حالاً بدون تقدير قد فخالف للمعقول والمنقول ولا عبرة  
 بتأيد بوقف القراء على الجملة الاولى فان الوقف لا يلزم أن يكون تاماً والتسليم بمجمله واهـ وحاصل  
 الجواب أنها لا يصلح الاصل الى النعمة العظمى نعمة والثاني أن الجموع نعمة لا كل واحد منها وانما ذكرت  
 لبيان جملة حالهم ولتوقف البعض عليها (قوله أومع المؤمنين خاصة الخ) عطف على قوله مع الكفار  
 أومع القبيلين وعلى هذا جعل الامر المذكور لا لسان وزاد تقريراً تقدم المنة عليهم في قوله وبشر الخ  
 وحمل الموت على الجهل والحياة على العلم مجازاً كما اشهر التجوزية قال الرخشي

لا تفتحن الجهول برزخه - فذل الذي توثبه كفن

ليكون محتصاً بهم ولذا خسر الرجوع بالرجوع للثواب والتمتع وعلى الوجه الذي قبله يصح حمله على  
 ذلك مع الاستدلال وأما على الوجه الاول فتبين الاستدلال والانسكار حينئذ يجمعى أنه لا يكون ذلك  
 وهذا مأخوذ من قوله في التيسير ويجوز أن يكون الخطاب للمسلمين والمعنى كيف تكفرون فسم الله  
 عليكم وقد كنتم أمواتاً بالكفر أو بالجهل فأحياكم بالايان أو العلم وهما متعديان والمصنف رحمه الله  
 جعها في قوله العلم والايان وعم لان فهم من لم يتدنس بالكفر أصلاً فان قلت على ما في التيسير يكون  
 الكفر كفران التمس وهو يتعدى بنفسه تقول كفر النعمة وتقبض الايمان يتعدى بالباء تقول كفر بالله  
 وما في الآية من الثاني فكيف يصح تفسيره بالاول قلت أجيب عنه بالمتع فانما يتعدى بالباء قال  
 تعالى وينعمة الله هم يكفرون وفي كلام الراغب اشارة اليه ولو سلم فباب التضمن والجواز غير مسدود  
 (قوله والحياة حقيقة في القوة الحساسة الخ) هذان قولان مذكوران في الكلام فالصحيح نسخة  
 أو العاطفة ووقع في بعضها الواو بدلها واطلاقها على النمو والعلم ونحوه مجاز وعلاقته اما المشابهة أو ما  
 ذكره المصنف رحمه الله وكونها من طلائعها ظاهر لانها لا تكون الا بعد كفاي الجنين والموت بازائها

أومع المؤمنين خاصة لتقرير المنة عليهم وتبديد  
 الكفر عنهم على معنى كيف يتصوره منكم  
 الكفر وكنتم أمواتاً أي جهلاً فأحياكم بما  
 أفادكم من العلم والايان ثم يميتكم الموت  
 المعروف ثم يحياكم الحياة الحقيقية ثم يميتكم  
 ترجعون فينبئكم فالاعين رأت ولا أذن  
 سمعت ولا خطر على قلب بشر والحياة حقيقة  
 سمعت ولا خطر على قلب بشر والحياة حقيقة  
 في القوة الحساسة أو ما يقتضيهما وبها معنى  
 الحيوان حيواناً مجازاً في القوة الزامية لانها  
 من طلائعها ومقتضى ما تم اوفيه بالجنس  
 الانسان من الفضائل كالعقل والعلم والايان  
 من حيث انها كما لها ونمايتها والموت بازائها  
 يقال على ما يقابلها في كل مرتبة قال  
 سبحانه وتعالى قل الله يحييكم ثم يميتكم  
 وقال علموا أن الله يحيي الارض بعد موتها  
 وقال أومن كان ميتاً فأحييناه ورجعنا له نوراً  
 يحيي به في الناس

أى مقابل لها مقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد والحق من أسمائه تعالى وحجته صفة انصافه بالعلم  
والقدرة فتكون مطلقة عليه باعتبار غايتها أو صفة أخرى ذاتية تقتضى ذلك فتكون استعارة وقوله  
اللازمة لهذه القوة فينازاد فينا لانها لا تلزم في غير الانسان وهو سوى والازوم في البعض يكفى لصحة المجاز  
ورجع يكون لازما ومصدره الرجوع ومنه تداء ومصدره الرجوع وعلى اللغة الثانية قرئ يرجعون بمعنى ولا  
وعلى الاخرى قرئ معلوما (قوله بيان نعمة أخرى مرتبة على الاولى الخ) الاولى هي الاحياء الاولى  
والثاني مع ما تخال بينهما من الموت والثانية هي المعش والبقاء في الدنيا والآخرة أما البقاء في الدنيا  
فلا يكون الا بالبقاء في نفسه وهو مقترب على الخلق ومتأخر عنه وهو ظاهر وأما البقاء الاخرى  
فبالنظر في المخلوقات من الانفس والآفاق والتمكن منه مع تركه في انصف بالاول في النعيم ومن  
انصف بالثاني يهين سرمد في عذاب الجحيم والمخلود مقترب على البعث والجزاء متأخر عنه من غير تردد  
وعبارة المصنف رحمه الله ناطقة بهم هذا وصرح بالبقاء المطلق وأدرج في الانتفاع الانتفاع الذي  
والاستدلال فمن غفل عنه اعترض بان ترتيب هذه النعمة على الاولى لا يصح لانه يقتضى التأخر واخر  
الاولى لا يحصل الا في الآخرة فكيف تتأخر عنه النعم الدينية وايضا هذه النعمة خلق ما يتوقف عليه  
بقاؤهم فيلزم تقدمه على البقاء بلا مزية فيقدم على الاحياء الثانية لتأخره عن البقاء الاول فلا يتصور  
ترتيبها على الاولى واجاب بان الترتيب بالنظر الى القصد دون الوجود فان الاولى لما كانت هي المقصودة  
بالذات والثانية لاجلها اصح اعتبار الترتيب القصدى وهو لا ينافى التقدم الوجودى وقوله مرتبة بعد  
أخرى اشارة الى تكرار الاحياء في الآيات السابقة وأغرب من هذا من قال المراد بالارض ما يشتمل  
ارض الجنة فصم الترتيب فان قلت لا يستفاد من الآيات الاولى الاحياء وهم وخلقهم دون كونهم  
قادرين قلت هم ملوم من دلالة الغورى لانهم لو لم يكن لهم قدرة لم يستحقوا الوعد وينكر عليهم ترك  
السييل الواضح (قوله ومعنى لكم لاجلكم وانتفاعكم الخ) يعنى ان اللام للتعليل والانتفاع كما يقال  
دعاه وفي ضده دعاه عليه والاستنفاع طلب النفع وقوله بوسط أو بغير وسط دفع لما يحظره بالبال  
من أن كثيرا منها ضار كالسباع والحشرات وبعضها لا فائدة له أصلا كالهوام بأنها كلها نافعة  
اما بالذات كالما كور والمركوب وغيره وما يترامى منه خلافة فهو نافع لنا باعتبار نسيبه للمنافع غيره  
الآثرى السباع الضارية ثم لا تتخذ منها الترياق الى غير ذلك مما اذا تأمل العاقل عرف ذلك (قوله  
لاعلى وجه الغرض الخ) اذا ترتب على فعل أثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وغرضه يسمى  
فائدة ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية له ففائدة الفعل وغايته متعديان بالذات ومختلفان  
بالاعتبار ثم ذلك الاثر المسمى بهذين اللمعين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقيام  
الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله على غائية فالغرض والعلة الغائية متعديان  
بالذات ومختلفان بالاعتبار وان لم يكن سببا لاقدام كان فائدة وغاية فقط والغاية أعم من العلة الغائية  
اذا تم هذا فنقول أفعال الله تعالى بترتيب عليها حكم ومصالح ومانع راجعة الى مخلوقاته وليس ثبوت  
منها غرض له وعلة غائية لفعله واستدلوا على ذلك بوجهين أحدهما أن من كان فاعلا لغرض فلا بد  
أن يكون وجود ذلك الغرض أولى بالقياس اليه من عدمه وان لم يصح أن يكون غرضا فيكون الفاعل  
حينئذ بفعله مستفيد تلك الاولوية ومستكملا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال انما يلزم  
الاستفادة والاستكمال اذا كانت المنفعة راجعة الى الفاعل وأما اذا رجعت الى غيره كالا حسان  
الى المخلوقات فلا لانا نقول ان كان احسانه وعدم احسانه اليهم متساويين بالنسبة اليه تعالى لم يصح  
الاحسان أن يكون غرضا وان كان الاحسان أوج وأولى به لزم الاستكمال والثاني من الوجهين أن  
غرض الفاعل لما كان سببا لاقدامه على فعله كان ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا لها من غيره

واذا وصف بها الباري تعالى أريد به  
انصافه بالعلم والقدرة اللازمة لهذه القوة  
فيها أو معنى قائم بذاته يقتضى ذلك على  
الاستعارة وقرأ يعقوب ترجعون بفتح التاء  
في جميع القرآن (هو الذي خلق لكم ما في  
الارض جميعا) بيان نعمة أخرى مرتبة  
على الاولى قائم بخلقهم - أحياء قادرين مرة  
بعد أخرى وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم  
وسمى به معاشهم ومعنى لكم لاجلكم وانتفاعكم  
في دنياكم باستنفاعكم بهم في مصالح أبدانكم  
بوسط أو بغير وسط ودنياكم بالاستدلال  
والانتفاع والتعريف لما يلائمهم من لذات  
الآخرة والآمال على وجه الغرض فان  
الفاعل لغرض مستكمل به بل على أنه  
كالغرض من حيث انه عاقبة الفعل وموداه

besturdubooks.wordpress.com



وقيل استوى اليه كالسهم لان القصد الى الشيء يناسب الاستواء ويترب على القصد فيه له به التسوية  
لاستيلاده وهو ظاهر وأمر التعدية معلوم مما مر وجعل الزخشي الاستواء حقيقة في الاعتدال  
والاستقامة ثم نقل مجازا الى القصد المستوي من غير ميل الى شيء آخر ثم شبه بذلك القصد الذي في  
الاجسام ارادته تعالى خلق السماء من غير ارادة الى شيء آخر واستعملها لفظ الاستواء فهي  
استعارة صريحة متبعية مقربة على مجاز أو مجاز في المرتبة الثانية كذا قرره القطب في شرحه وظاهر  
كلام المصنف يخالفه فانه جعل الاعتدال ليس هو معناه الحقيقي (قوله والمراد بالسما الخ) فسر  
بالاجرام بناء على أن الارض بعناها الظاهري فان كانت بمعنى جهة السفلى يكون مقابلها بمعنى جهة  
العلو وقيل عليه أن الجهات كيف تتحدد من علو وسفل ولم يكن سما ولا أرض وأوجب بأنه يمكن  
في التحدد جسم واحد محيط بالكل كرى وكان موجودا وهو العرش على أنه كما يجعل اليوم فرضيا  
يكن أن تجعل الجهات كذلك أي بأن يكون اثبات الجهات العلوية والسفلية والايام السنة والاربعه  
قبل خلق السماء بنيا على التقدير والتشيل ومن قال انه لا حاجة اليه اذ المراد ما يسمى الآن بالسفل  
والعلو يعرف أنه عين التشيل مع أنه أحوج به اليه الايام وأما ما قيل انه لا حاجة الى جعلها بمعنى  
جهات العلوية فتفسير الاستواء بالارادة فستري عدم توجهه (قوله وثم له تفاوت ما بين الخلقين  
الخ) اعلم أن خلق السماء وما فيها والارض وما فيها باعتبار التقدم والتأخر وردت آيات فيه وآحاديت  
متعارضة ولم تزل الناس من عهد العصابة الى الآن تستعجب ذلك ويتوهمونها ولهم في التوفيق  
طرق شتى سذيفة لا بما لا مزيد عليه ونبين الحق منهم مستعدين منه التوفيق فاصنع باذن القبول لما أقول  
اعلم أنه تعالى قال في هذه السورة ثم استوى الى السماء وقال في سورة السجدة أنكم لتكفرون بالذي  
خلق الارض في يومين الى قوله وجعل فيها راسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام  
سواء الساتين ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها قالتا اتينا  
طاعتين فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سما أمرها وقال في النازعات أم السماء بناها  
رفع سمكها فسواها وأغش ليلها وأخرج ضحاها والارض بعد ذلك دحاها أخرج منها ماءها ومرعاها  
والجبال أرساها مناعلكم ولا نعمكم فاقضت الآيات الاول تقدم الارض والاخيرة تأخرها وقد  
روى الحاکم والبيهقي بإسناد صحيح عن معبد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عباس رضي الله عنهما  
فقال رأيت أشياء تختلف على في القرآن قال هات ما اختلف عليك من ذلك قال أسمع الله تعالى يقول  
أنكم لتكفرون بالذي خلق الارض حتى بلغ طانعين فبدأ بخلق الارض في هذه الآية قبل خلق السماء  
ثم قال في الآية الاخرى أم السماء بناها ثم قال والارض بعد ذلك دحاها فبدأ بخلق السماء في هذه  
الآية قبل خلق الارض فقال ابن عباس رضي الله عنهما ما أخلق الارض في يومين فان الارض خلقت  
قبل السماء وكانت السماء دخان فواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الارض وأما قوله والارض  
بعد ذلك دحاها يقول جعل فيها جبلا وجعل فيها أنهارا وجعل فيها شجرا وجعل فيها بهيمة وأتاهم في  
أن قوله أخرج منها ماءها يدل أو عطف بيان لدحاها بمعنى بسطها مبين لما مراد منه فيكون تأخرها في  
هذه الآية ليس معنى تأخر ذاتها بل معنى تأخر خلق ما فيها وتكميله وترتيبه بل خلق القنع والانتفاع به  
فان البعدية كما تكون باعتبار نفس الشيء تكون باعتبار جزئه الاخير وقده المذكور كما لو قلت بعثت  
الملك رسولا ثم كنت بعثت فلا بالنظر ما يبلغه فبعث الثاني وان تقدم لكن ما بعث لاجله متأخر عنه  
فجعل نفسه متأخرا وقد أشاروا الى مثله فالفضل للمتقدم واذا جاءهم الله بطل منهم عقل فان قلت  
كيف هذا مع ما رواه ابن جرير وغيره وصححه عن ابن عباس أيضا رضي الله عنه ما أن اليهود أنتم  
النبي صلى الله عليه وسلم فدأته عن خلق السموات والارض فقال خلق الله الارض يوم الاحد  
والاثنين وخلق الجبال وما فيها من المنافع يوم الثلاثاء وخلق يوم الاربعاء الشجر والماء والمداين

والمراد بالسماء هذه الاجرام العلوية وأوجها  
العلو وشم له لتفاوت ما بين الخليطين وفضل  
خلق السماء على خلق الارض كقوله تعالى  
ثم كان من الذين آمنوا لا للآخر في الوقت  
فانه يخالف ظاهر قوله تعالى والارض بعد  
ذلك دحاها فانه يدل على تأخر دحا الارض  
التقدم على خلق ما فيها من خلق السماء  
وتدويرها الآن تستألف بدحاها متقدرا  
انصب الارض فلا آخر دل عليه أنتم اند  
خاتما مثل تعرف الارض وتدبر أمرها بعد  
ذلك كنه خلاف الظاهر

والعمران والخراب فهذه أربعة فقال تعالى قل أنتم كنتم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين  
وتجعلون له أنداد ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها  
في أربعة أيام سواء للسائل وخلق يوم الخميس السماء وخلق يوم الجمعة النجوم والشمس والقمر والملائكة  
فانه يخالف الأول لاقتضائه خلق ما في الأرض من الاشجار والانهار ونحوها قبل خلق السماء قلت  
الظاهر رحمه الله على أنه خلق فيها مادة ذلك وأصوله وحده اذ لا يتصور العمران والخراب قبل خلق  
السماء فعلقه عليها قرية لذلك فلا تعارض بين الحديثين كما أنه ليس بين الآيات اختلاف ولا اذيل  
لابد على تقدير حمل ثم على التراخي في الوقت هنا من التأويل اما في المخلق بحسبه على التدبير أو في المخلوق  
بارادة مادته اذ لا شبهة في أن جميع ما في الأرض لم يخلق قبل السماء كما نشاهد من فلا تنطبق مخالفة بين  
الآيتين ومثله لا يكون بالرأى فاما أن يؤخذ من الحديث أو يكت عنه والمصنف رحمه الله ذهب الى  
تقدم خلق السماء على الأرض وهذه الآية تنافسه فقال ان ثم للفرقة في الرتبة المنزلة منزلة التراخي  
الزمانى كما في قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا فان اسم كان ضمير يرجع الى فاعل فلا اقبح وهو  
الانسان الكافر وقوله فلن رقبة أو اطعام في يوم ذى مسغبة يتبادر اقربة أو مسكينة اذ متربة تفسر بالعقبة  
والترتيب الظاهري يوجب تقديم الايمان عليهم ولكن ثم هنا التراخي في الرتبة مجازا وتثبت بأنه يخالف  
الآية الاخرى المصرح فيها بالبعدية وبينه بأنهم اتدل على تأخر دحو الارض أى بسطها وتهيئتها  
المقدمة على خلق ما فيها وأشار الى تأويله بما ذكره ولا يخفى تكلفه وبهذه وأنت في غيبة عنه بما مر  
وقيل الجواب بأن تقدم خلق جرم الأرض على خلق السماء لا ينافي تأخر وجودها عنه ليس على ما ينفى  
لان ثم تدل على تأخر خلق السماء عن خلق ما في الأرض من عجائب الصنائع حتى أسباب اللذات  
والآلام وأنواع الحيوانات حتى الهوام على ما ذكرنا عن مجزئ خلق جرم الأرض وسيد كرفي جسم  
السجدة ما يدل على تأخر ايجاد السماء عن خلق الأرض ودحوها جميعا حتى قبل ان خلق الأرض وما  
فيها في أربعة أيام ثم خلق السماء وما فيها في يومين وكثر ذلك في الروايات ولا يفيد حمل ثم على تراخي الرتبة  
الا أن يقول على رواية ايجاد السماء مقدمة على ايجاد الأرض فضلا عن دحوها على ما روى عن مقاتل  
والارنى أن يحام حول تأويل قوله تعالى والأرض بعد ذلك دحاها ولا يخفى ما فيه فان ما استبد به هو  
المروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو الحق كما مر وليس المراد بدحوها الا تمسكهم بل مخلوقاتها  
كما عرفت ومنهم من أزل البعدية بالبعدية الرتبة وأنه كما يكون في ثم يكون في افظ بعد كما ذكره جلا  
ثم تقول وبعد ذلك كسيت وكسيت ولا حاجة اليه أيضا (قوله عدلتهن وخلقهن الخ) العوج يصح فيه هنا  
الفتح والكسر كما ساقى في السكف والقطور الشقوق وهذا من قبيل ضيق فم الركبة وهو ظاهر من كلامه  
بلامرية اذ خافها كذلك يقتضى أن الم تكن بخلافه وجوز في ضمير الجماعة أن يرجع الى السماء بناء على  
أنها جمع سماء أو سماء لتأويله بالجمع وهو الاجرام أو يرجع اليها وجمع باعتبار الخبر أو يعود الى المتأخر  
كما احتملات يأتى بيان الأربع منها (قوله والا فهم يفسر ما بعده) قال في الكشف ان هذا هو  
الوجه العربى لان الجمعية لم تثبت التأويل خلاف الظاهر ويتعين على هذا أن يكون سبع سموات عجزا كما  
يعلم من معناه وبه صرح في غير هذا المثل فلا يرد عليه ما قبل ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة قياسا  
في واضح منها ضمير الشأن ويسمى ضمير الجهول والقصة ومنها الضمير المرفوع بنم وبشر وما جرى  
مجراه والضمير المجرور ورب العائد على عيظه والمرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير  
المجهول خبره مفسر له والضمير الذى أبدل منه مفسره وفي هذا الاخير خلاف منهم من أجازوه ومنهم  
من منعه وعليه أبو حيان هنا ولهذا اعترض على قول الزمخشري اذ فهم من كلامه أنه يدل وكذا اعترض  
عليه اذ جوز في قوله تعالى فلما رآوه عارضاً في الاحقاف كون الضمير عائدا الى العارض وهو تمييز  
أحوال وشالقه في شرح التسهيل وفيه نظر وقال الطيبي الضمير في سواهن اذا رجع الى السماء على

(فقد قرأه) عدلتهن وخلقهن معونة من  
العوج والقطور ومن ضمير السماء ان  
فشرت بالاجرام لانه جمع أو هو في معنى الجمع  
والا فهم يفسره ما بعده كقولهم به رجلا

قوله باعتبار الخبر على أنه لا خبر هنا



المعنى كل سبع سموات حالان فسر سواهن كائنة سبع سموات وإذا كان منها كان سبع سموات نصبا على  
 على التمييز نص عليه في السجدة وفي نصب سبع خمسة أوجه البدل من الضمير المبهم أو العائد إلى السماء  
 أو مفعول به والتقدير سوى منهن وهذا يناسب زيادتها على السبع وأن سوى فيه معنى صير في نصب  
 مفعولين وقيل أنه لم يثبت أو حال مقدرة وقوله أو تفسيرا أي تمييز والارصاد جمع رصد وهو معروف  
 وكونه مشكوكا عند أهل الشرع وأشار المصنف رحمه الله إلى جوابه على تقدير صحة بقوله وإن صح الخ  
 أي العدد مختلف إلا أنه ان ضم إلى ما قاله أهل الشرع الكرسي والعرش لم يبق بينهم خلاف قال السيد  
 في خطبة المواقف سبع سموات هي الأفلال السبعة السيارة والنجمان الآخران بسمان عرشا وكرسيا  
 انتهى وهو فائق حسن ركوز العدد لا يدل على ثبوت الزائد مثله أصولية في مفهوم العدد دل هو معتبر  
 أو لا وفيه خلاف مشهور بينهم (قوله وهو بكل شيء عليم) فإن قلت عليهم من علم وهو معتد به فكيف  
 تعدى بالباء فإن كان الله عليم بتعدى مفعوله فالتعدي باللام فقط قلت قالوا إن أمثلة المبالغة خالفت  
 أفعالها لأنها انتهت أفعال التعديل لما فيها من الدلالة على الزيادة فأعطيت حكمه في التعددية وهو أنه  
 إن كان فعله متعديا فإن أفهم علما أو جهلا تعدى بالياء فهو علم به وأجهل به وعليم به وجهول به والا  
 تعدى باللام فهو أضرب لزيد وفعل لما يريد والتمدى بما يتعدى به فعله فهو أضرب على النار وهو  
 صبور على كذا وفيه نظائر لا يقال رحيم به ولو تعدى الكلام لوجدت ما يحذفه (قوله فيه تعليل كانه  
 قال الخ) الضمير في فيه ليس راجعا إلى قوله وهو بكل شيء عليم بل إلى الكلام المعلوم من السياق والمقصود  
 بيان ارتباط هذه الجمل بما قبلها سواء كانت حالية أو معترضة تذييلية فإن نظرا لا آخر الكلام كان علة  
 لما قبله فانه لما أوجد هذه الأشياء العظيمة الدالة على قدرة عظيمة كماله على أتقن الوجود وأحسنها وأعماها  
 كان إيجادها دليلا على علم شامل للجزئيات والكليات قبل وقوعها فإن الصانع إذا بنى بناء عظيما ونحوه  
 لابد من تصور قبل إيجاده وبهذا استدل في علم الكلام على شمول علمه لجميع المعلومات وقالوا الأفعال  
 المقتضية تدل على علم فاعلمها ومن أفكر في بدائع الآيات السماوية والأرضية وفي نفسه وجد دلائل حكم  
 تدل على كمال حكمة صانعها وعلمه الكامل كما قال تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين  
 لهم أنه الحق والنتيجة تصلح بعد تقريرها لتعليل الدليل ولكل من مقدّماته كما يقول تغير العالم لحدوثه العالم  
 متغير لحدوثه ولا خفاء في مثله فلا يرد عليه ما قيل إن علمه خلق ما خلق على هذا النمط ليس لكونه عالما  
 بل لكونه عالما قادرا وأنه لا يصح عطف التعليل على الدعوى وإن بين كونه تعليل واستدلالا فافهم وعلمه  
 بالسكنة مأخوذ من صيغة المبالغة والنمط الطريقة وكونه عالما بوجهه وحكمه مأخوذ من اتقانه  
 ورجته من الانفع فإن قلت كلام المصنف رحمه الله يقتضي أن نظام العالم هو الأصل الأكمل الذي لا يمكن  
 شيء فوقه كما قال الغزالي ليس في الامكان أبدع مما كان وفي الفتوحات له تفصيل قلت أنكر العلماء هذا  
 وقالوا إن الله قادر على أن يوجد عالما آخر أكمل من هذا وأحسن وأعظم كما هو مذهبنا ومعتزلة بغداد  
 ذهبوا إلى وجوب الأصل في الدين والدنيا بالنسبة إلى كل شخص ومعتزلة البصرة إلى وجوب الأصل في  
 الدين فقط والفلاسفة إلى الأصل بالنسبة إلى الكل من حيث هو كل النظام العالم ونحن لا نرى بشيء منها  
 (قلت) مراده أنها أصل أو كمال بحسب ما نشأه فعله ويصل إليه فهو لنا لا بمعنى أنه ليس في مقدور  
 الباري ما هو أبدع منها كما هو رأي الفلاسفة لأن العقيدة أن كلاما مقدورا أنه ومعلوماته لا تنهاى  
 كما صرح به حجة الاسلام في عقيدته وأما ما نقل عنه فقد قيل أنه دسية أو غفلة واعترض عليه وعلى  
 المصنف بعض أرباب الحواشي وقد سمعت توجيه كلام المصنف وبه صرح ابن الهمام في المسيرة وأما  
 كلام الغزالي فله وجه وجهه لأن الله علم بإيجاد العالم على هذا النظام الخاص الذي اقتضت الحكمة  
 أكلية فبعد تقديره في علمه الأزلي يكون خلافه مستعالا لا يلزم الجهول فهو مستحيل بالعرض لا بالذات  
 ومثله يصح إطلاق عدم الامكان عليه بالانكاف فلا تغتر بتشريع بعضهم عليه وللعلماء في هذه المسئلة

(سبع سموات) بدل أو تفسيرا فإن قيل أليس  
 أن أصحاب الارصاد اثبتوا تسعة أفلال  
 قلت فيما ذكره مشكوك وإن صح فليس في  
 الآية ثبوت الزائد مع أنه ان ضم اليها العرش  
 والكرسي لم يبق خلاف (وهو بكل شيء  
 عليم) نسبة لتعليل كانه قال وليكون عالما  
 بكيفية الأشياء كلها خلق ما خلق على هذا النمط  
 الأكمل والوجه الانفع واستدلال بأن من كان  
 فعلة على هذا النسق العجيب والترتيب لا يبق  
 كان علمها فإن اتقان الأفعال واحكامها  
 وتخصيصها بالوجه الاحسن الانفع لا يتصور  
 الا من حكمه عليهم رحيم

فأليف مستقلة والكلام فيها كثيرا ككتبتنا منه هنا هذا القدر (قوله وازاحة لما يحتلج في صدورهم من الخ)  
 اشار بقوله يحتلج الى ضعفه لان الاختلاج حركة ضعيفة وقوله وانما لم يباشرا كلها بمعنى عناصرها  
 الاصلية لها وقوله تعالى قل يحبسها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم فان فيها ذكر عموم العلم  
 لاثبات المعاد وقوله مبينة في نسخة مبينة أي مترتبة علم اودهذا وجه آخر لارتباط وقوله قابله  
 للجمع أي على أصل من قال ان الاعداد تغريق الاجزاء لا اقناؤها وتعاقب الاجتماع والافتراق والموت  
 والحياة مبني على شمول الموت للعدم الاول فلا يرده عليه أنه لا تعاقب بينها بل تعاقب الاجتماع بالافتراق  
 وتعاقب الحياة بالموت بدون العكس كما قيل وكون القبول ذاتيا هو المتبادر وأما احتمال اشتراطه بشئ  
 آخر فلا دليل عليه وقوله فانه عالم يصح فيه العكس والفتح بتقدير فهمي أنه وسد الحماجة بالفتح  
 بما يحتاجون اليه وفي قوله جلت بمعنى عظمت ردفت بمعنى أنها دقيقة طباقا بدعي ونسكين وهو بعد  
 حرف العطف لغة لانه معها يشبه كلمة واحدة مضمومة العين فيجوز تركيبها للتخفيف كما يقال عضد  
 وعضد وهو مطرد فيهما (قوله تعدد انعمة ثالثة الخ) الاولي نعمة اليجاد والباس الحياة والثانية  
 خلق ما في الارض من السم والذات والطاعات والعبادات والثالثة خلق آياتنا وتكريرها بما جعله هو  
 وذريته افضل من الملائكة بجميع المخلوقات وقوله واذ طرف الخ المراد بالنسبة الاولى نسبة الجملة  
 المضاف اليها وبالثانية نسبة العامل الذي تعلق به ولذلك لم يضافها للجملة كما أن حيث في ظروف  
 المكان كذلك فلزم اضافتها للجملة الاعلى سجيل الشذوذ ولا تقتضيه الجملة المضاف اليها اشبهت  
 الموصول المنقولة الصلة فتشابه ما وان كان في اذلة أخرى وهي النسبة الوضعية لوضعها على حرفين  
 وقوله واستعملنا للتعليل والمجازاة أي أصل وضعها في النظرية ولكن قد استعملنا لذلك واتفقوا على  
 أنه لا ف وتشرع رب وأن التعليل راجع لاذو المجازاة لاذ لا انه المعروف اذ لم ترد اذا للتعليل واذ للشرط  
 أما العكس فمقرر لان اذ وردت كثيرا كقوله تعالى ولما خلقكم اليوم اذ ظلمت انكم في العذاب مشركون  
 أي لا جلي ظلمكم اذ ليس زمان الظلم زمان الاشترار فهو معنى حقيق لها أو مستفاد من المقام قوله لان  
 مفصلان في العربية وكذا ورود اذ شرطية كثيرا لكن لا يجوز في ما في الدعوى ذلك أن يجعله راجعا  
 له ما صاعلا ان اذ اوضح بل سائر الظروف تستعمل للتعليل عند الزحشرى لاستواء مؤدى التعليل  
 والظرف في قولك ضربته لاساءته وضربته اذا اساء لانه اذا ضربته في وقت اساءته فاعترض به فيه  
 لوجود اساءته فيه فأجرى مجرى التعليل كما اشار اليه الزحشرى في سورة محمد وارتضاء شراح المفتاح  
 وكذا اذ تستعمل شرطية مع زيادة ما معها وهي مجازة ونقل في جمع الهوامع أنها تكون شرطية بدون ما  
 أيضا فقال ولا يجوز ولا يجوز بحيث واذ مجردتين من ما أو أجازة القراءات على ان وأخواتها ورد  
 بأنه لم يسمع فيها ما الا قرونتين ينتهي فكانه نفسه هنا فضال عنها وواف وتشر فان اذ هي التي  
 تستعمل للتلخيص واذ هي التي تستعمل للمجازاة ولا يعرف وجود اذ للمجازاة الا اذا للتعليل وقد  
 سألتني الخطيب عند كتابته على هذا المحل فأجبت بذلك انتهى ووقع في عبارة المفتاح اذ شرطية  
 وخرجها عليها الشارحان المحققان فأحفظه فانه من النوادر (قوله وبغيتا تشبيها بالموصولات الخ)  
 هذا أحد مذهبي للتحاة في مثله قال السيرافي في شرح الكتاب اذ مبنية على السكون والذي أوجب  
 بناءها أنها تقع على الأزمنة الماضية كلها وهي محتاجة الى الايضاح فصارت بمنزلة الذي المحتاجة الى  
 الصلة انتهى وهذا بناء على أن هذه البناء لا تقتصر في شبه الحرف بل تكون لمشاكلة غيره من المبنيات  
 واليه ذهب الزحشرى وابن الحاجب كما فصله في الاشياء المحموية ومن غفل عنه رده (قوله ومعلوم  
 النصب ابدأ بالظرفية الخ) هذا مذهب بعض القضاة وفي المظني ان لها أربعة استعمالات أحدها أن  
 تكون ظرفا وهو الغالب والثاني أن تكون مفعولا به فهو قوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم  
 والغالب في أوائل الآيات من التنزيل ذلك بتقدير اذكر وبعض المعربين يقول فيه انه ظرف لا ذكر

وازا حة لما يحتلج في صدورهم من أن  
 الابدان بعد ما تبددت ونفقت أجزاؤها  
 وانما لم يباشرا كلها كيف تجتمع أجزاؤها كل  
 بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ عن منها ولا  
 ينضم اليها ما لم يكن معها فيعاد منها كما  
 كان وظنير قوله سبحانه وتعالى وهو بكل  
 خلق عليم واعلم أن صحة الحشر مبنية على  
 ثلاث مقدمات وقد برهن عليها في هاتين  
 الآيتين أما الاولى فهي أن مواد الابدان  
 قابله للجمع والحياة وأشار الى البرهان عليها  
 بقوله وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم  
 فان تعاقب الافتراق والاجتماع والموت  
 والحياة عليها يدل على أنها قابله لها بعدتها  
 وما بالذات يأتي أن يزول ويتغير وأما الثانية  
 والثالثة فانه عالم بها وجميع أفعاله قادر على  
 جمعها واحياها وأشار الى وجه اثباتها بما به  
 سبحانه وتعالى قادر على ابدانهم وابداء ما هو  
 أعظم خلقا وأجرب صنعا فكان أقدر على  
 اعادةهم واحياهم وأنه تعالى خلق ما خلق  
 خلقا متواليا محكما من غير تفاوت واختلال  
 صراحي فيه مصداقهم وسد حاجاتهم وذلك  
 دليل على تناسخ عالمه وكما حكمت به جلت  
 قدرته ودقت حكمته وقد سكن نافع وأبو  
 عمرو والكافي الهام من مخوفه وهو وثيقها  
 له بضم (واذا قال ربك للملائكة اني جاعل  
 في الارض خليفة) تعدد انعمة ثالثة تم  
 الناس كلهم فان خلق آدم وكرامه وتفضيله  
 على ملائكته بأن أمرهم بالسجود انعام بهم  
 ذريته واذ طرف وضع زمان نسبة ماضية  
 وقع فيه أخرى كما وضع اذ الزمان نسبة  
 مستقبلية يقع فيه أخرى ولذلك يجب  
 اضافتها الى الجمل كحيث في المكان ونسبا  
 تشبيها لها بالموصولات واستعملنا للتعليل  
 والمجازاة ومحلها النصب ابدأ بالظرفية  
 فانها من الظروف الغير المنصرفه لما ذكرناه

محدوفا وهو مباح حتى لا يتضاهى أن الأمر بالذكر في ذلك الوقت وليس كذلك بل المعنى في ذكر الوقت نفسه والثالث أن تكون بدلان المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم إذا تبتذت والرابع أن يكون مضافا إليها اسم زمان نحو يومئذ وبعد اذ هديتنا وزعم الجمهور أنها لا تقع الا ظرفا ومضافا إليها وأما اذا قال جوهري أنها لا تخرج عن الظرفية وجوز بعض النحاة جزمها بمعنى وقوعها مبتدأ وخبر ومفعول لا بدلان مجرور انتهى (وهنا بحثان) الاول ان قول المصنف رحمه الله ومحلها نصب أبدلوا في مذهبهم من المذهب لانهم اتكفوا في محل جزم في نحو يومئذ كثيرا بالاتفاق وكذا تعليلية فان الظروف الغير المتصرفية دخل عليها بعض حروف الجزاء والمنع فيها النصب على المفعولية والرفع في هذه على الفاعلية ممنوع بالاتفاق ولا وجه للتردد في وجهه لان المفعول شبيه بالظرف لكونه فضلا ولذا نصب توسعا بالاتفاق أيضا الثاني أن ما عدا في المعنى وهما فاحشا سلموه وليس يوارد لان الظرفية يكفي في حصة الظرفية المفعول نحو وميت السيد في الحرم كما سبأ في الانعام وقوله لما ذكرناه هو أنها رخصت زمان النسبة (قوله وأما قوله تعالى واذكر آياتنا) جواب ما يرد عليه من أنه هذا بدل من المفعول ولا يصح أن يكون ظرفا لان الذكر ليس في ذلك الوقت فأجاب بقدر الحادث وهو ظرف له قائم مقامه في الدلالة على معناه لانه يحل محله حتى يلزم كونه مفعولا به ثم ان تقدير الحادث اما مضافا أي حادث أعي عاد وهو رده عليه الصلاة والسلام أو مفعولاً أي وحادثه ومنهم من قدره صفة لا نفي عاد ولا يفتي ركا كنهه والظاهر تقدير امر ثم ان في كلامه نظر الم فيه واعليه لانه اذا قدر حادث أو نحوه فهو العاقل فيه لا اذ كان جعل عاملا باعتبار وقوع المفعول فيه كما تم في تقدير فائدة جديدة فتأمل واستدل على تقدير اذ كره بأنه ورد مصرحاً به في آيات كثيرة وأما تقدير اذ خلقكم فتقبل انه غير محمول لان ابتداء خلقكم لم يكن وقت ذلك القول بل قبله وليس يوارد لانه يعتبر وقتا متبعا لاحين القول ومنهم بفتح الميم ابن المثنى وهو أبو عبيدة القنوي النحوي كما صرح به القرطبي رحمه الله لا المحدث وقوله هذا مردود في غاية الضعف عند النحاة وعلى تقدير اذ وتعلقه بقا لايكون مفعولاً على صلة الذي وعلى تقدير اذ كره يكون من عطف القصة على القصة أو عطف على بشر وما بينهما اعتراض أو على أمر مقرر ونحو ذلك هذه النعم واذكر الخ (قوله والملائكة جمع ملائكة على الاصل كالشمال جمع شمال) وهي ربح الشمال ولا خلاف في أن أصل ملائكة وقد جاء على الاصل في قوله واست لا نسى ولكن الملائكة تنزل من جوار السماء يصوب

وإنما الخلاف في وزنه فقال ابن كيسان ورنه فعال والهمزة زائدة وهو من مل لك ومادته مثل على القوة وبه يشعر قيل الرخن شري بشمال وان احتل أن يريد الشبه الصوري من غير نظر الى زيادة وأصله كما هو مراد المصنف رحمه الله بدليل ما صرح به من القلب وقوة الملك ظاهرة والمشهد وراثة ملائكة مقول مألك وبه قال الكسائي والليث والزهري من الالوكة بمعنى الرسالة وأما ألا فتعني أرسل فلم يشهر فان ثبت فهو أولى لاسمه من القلب ويكون مصدر اميلا يستعمل بمعنى المفعول أو جعل موضع الرسالة مبالغة وقد كثر في الاستعمال ألكني بمعنى أرسلني وقال ابن الأنباري رحمه الله أصله ألكني فحوت كسر الهاء مزة الى اللام وحذفت لانتفاء الساكنين وقد نقله الازهرى رحمه الله أيضا واذا ثبت ألا فتعني غنية عن ثبوت ألا فتعني وخدمته لامن الالوكة لان كثرة استعماله تأتي على القلب وعلم منه أن هذا القول ليس بضعيف كما توهم شارحو كلام ابن الحاجب وهو الذي ارتضاه المصنف رحمه الله ولا جعله مقولاً ولا ينافي هذا قوله على الاصل لان أصله حينئذ مألك ولو جمع لقليل ما لك كما رتب لك بعد القلب صار أصلاً ثانياً ونسجتهم رسلاً لارسالهم الى الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالذات والى الامم بواسطة وتأنيت الجمع لانه بمعنى الجماعة (قوله واختلاف الناس في حقيقة الملائكة) مذهب الملايين أنهم أجسام لطيفة نورانية قابلة للتشكل لان الانبياء عليهم الصلاة

وأما قوله تعالى واذكر آياتنا اذا قدر فوجهه فعلى تأويل اذ كره الحادث اذ كان كذا الخذف الحادث وأقيم الظرف مقامه وعامله في الآية قالوا واذكر على التأويل المذكور لانه جاء مع مفعول لا صريحا في القرآن كثيرا أو مضمر دل عليه مضمون الآية المتقدمة من مثل وبدأ خلقكم اذ قال وعلى هذا فالجمله معطوفة على خلق لكم داخله في حكم الصلة وعن معمر أنه من زيد والملائكة جمع ملائكة على الاصل كالشمال وجمع شمال والتامة تأنيث الجمع وهو مقول جمع شمال والالوكة وهي الرسالة لانهم وسائط بين الله تعالى وبين الناس فهو اسم رسل الله سبحانه وتعالى أو كالملائكة رسل الله واختلاف الناس في حقيقة الملائكة بعد اتفاقهم على أنها ذوات موجودة قائمة بأنفسها فذهب أكثر المسلمين الى أنها أجسام لطيفة قادرة على التحول بأشكال مختلفة متبدلين بأن الرسل كانوا يرسلهم كذلك وقالت طائفة من النصارى هي النفوس الفاضلة البشرية المتأخرة للابدان وزعم الحكماء أنها جواهر مجردة عن المادة للنفوس الناطقة في الحقيقة

منسجمة الى قسمين شأنهم الاستغراق في معرفة الحق سبحانه وتعالى والتزهد عن الاشتغال بغيره كما وصفهم في محكم تنزيله فقال سبحانه وتعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون وهم العابون والملائكة المقربون (١٢٠) وقسم يدبر الامر من السماء الى الارض على ما سبق به القضاء وجرى به القلم الالهي

لا يصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وهم المديرات أمر الله سم سماءية ومنهم أرضية على تفصيل أثبت في كتاب الطوال والمقول لهم الملائكة كلهم لعموم اللفظ وعدم التخصص وقيل ملائكة الارض وقيل ابليس ومن كان معه في محاربة الجن فانه سبحانه وتعالى أسكنهم في الارض أولا فافادوا فيها فبعث عليهم ابليس في جنس من الملائكة فدمرهم وفرقه في الجزائر والجلال وجاعل من جعل الذي له مفعولان وهما في الارض خليفة عمل فيهما لانه بمعنى الاستقبال ومعتقد على مسند اليه ويجوز أن يكون بمعنى خالق والخليفة من يختلف غيره وينوب منابه والهام فيه للبالغة والمراد به آدم عليه الصلاة والسلام لانه كان خليفة الله في أرضه وكذلك كل نبي استخلفه الله في عمارة الارض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمرهم فيهم لا الحاجة به تعالى الى من ينوبه بل لقصور المختلف عليه عن قبول قبضه وتلقي أمره بغير وسط ولذلك لم يستني مدك كما قال سبحانه وتعالى ولوجدها ملكا فجعلناه رجلا ألا ترى أن الانبياء عليهم الصلاة لما فاقت قوتهم واشتعلت قريحتهم بحيث يكاد زيتها ييضو ولم يسه نار أرسل اليهم الملائكة ومن كان منهم أعلى رتبة فله بلا واسطة كما كلم موسى عليه السلام في الميقات ومحمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وتلق بذلك في الطبيعة أن العظم الماهج عن قبول الغذاء من اللحم ما بينهما من التباعد جعل البارئ تعالى يحكمته بينهما ما بالضرور المناسب لهما لماخذ من هذا وعلى ذلك أو خليفة من سكن الارض قبله أو هو ذريته لانهم يخلفون من قباهم أو يخلف بعضهم بعضا وافراد اللفظ اما للاستغناء بذكره عن ذكر فيه كما استغنى بذكر أبي القيلة في قولهم مضر وهاشم

والسلام كانوا ربيهم في صور مختلفة وأما قول النصاري فبرده هذه الآية لانها قبل خلق البشر والحكما قالوا انها مجردات عن النفوس البشرية وهي العقول العشرة والنفوس الفلكية التي تحرك الافلاك وقوله منسجمة راجع الى القول الاول بقريته أن الحكماء لا يقولون بهذا ولا عبرة بقول النصاري فانه باطل والملائكة المقربون هم الكروبيون وقوله والمقول لهم أي في هذه الآية جميع الملائكة لعموم اللفظ وعلام التخصص وقيل القرينة على تخصيص ملائكة الارض كونهم مجمعون خليفة فيها وقوله فبعث عليهم ضمن معنى ساط فلذا تعدي بعلى وفي نسخة اليهم (قوله وجاعل من جعل الذي له مفعولان الخ) بين معناه ومعهم عمله من كونه مستقبلا معقدا على ما هو معروف في النحو واذا كان معنى خالق فله مفعول واحد وفي الارض طرف متعلق به قيل معناه حينئذ بعد التباين التي اني جاعل خليفة من الخلائق أو خليفة بعينه كائنا في الارض فان خبر صار في الحقيقة هو الكون المقدر العامل في الطرف ولا ريب في أن ذلك ليس بما يقتضيه المقام وانما الذي يقتضيه هو الاخبار بجعل آدم خليفة فيها كما يرب عنه جواب الملائكة فاذا قوله تعالى خليفة مفعول ثان والطرف متعلق بجاعل قدم على المفعول الصريح للتشويق الى ما آخره محذوف وقع حالا بما بعده لكونه نكرة وأما المفعول الاول فمحذوف تعويلا على القرينة الدالة عليه كما في قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيساما ولا ريب في تحقق القرينة هنا ما ان جعل على المحذوف محذوف وقوع المحكي فهو واضح لوقوعه في أثناء ذكر الله كانه قيل اني خالق بشر من طين وجاعله خليفة في الارض وأما ان جعل على أنه لم يحذف هناك بل في الحكاية فالقرينة جواب الملائكة وهذه قسمة لا طائل تحتها كما هو دأبه فانه على الوجه المرضي عند المحققين لانه اذا قيل للمستولى على محل اني مول عليه آخره فادب بغيره فان كان ذلك الغير معالوما بالشخص على ما جوزه وان يكون المراد بالخليفة معيننا فلا معنى لجعل المستخلف كائنا في الارض بداهم الاستخلافه فيها وان لم يكن معينا فقد أشاروا الى جوابه بأنهم يعلمون أن العصبة من خواصهم فيطابقه الجواب عن غير حذف وتقدير ولم يجوز لا دم ذكر الى الآن فهل هذا الانعسف (قوله والخليفة من يخلف غيره الخ) انما جعل الهام فيه للبالغة لا لاطلاقه على الواحد المذكر فلو جعلت الهام لتأنيث لمازلا لاطلاقه على الجماعة كما يقال فرقة باعثة وضمير استخلفهم راجع الى آدم ومن ذكر من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا الى كل شيء يقال انه جميع باعتبار المعنى وقوله لانه كان خليفة الله الخ أي اول خليفة فلذا خص هنا وقوله لا الحاجة بعني ليس استخلافه تعالى كاستخلاف غيره فان شأن الغير أنه انما يستخلف لغيره أو يحجز بل لقصور المختلف عليه كالسلطان بأمر خاصته بتبليغ أو أمره للعامة وبأمرهم تارة بالذات وأخرى بالواسطة وهذه حكمة أنه لو جعل ملكا خليفة لكان رجلا وقوله بحيث يكاد زيتها الخ شبه قلوبهم بالمصباح وذواتهم بالمسكة وما أودع فيهم من القوة القدسية بزيت من شجرة مباركة لاشرقية ولا غريبة ففضي من غير نار اشتد امانه ثم أوضح ذلك بالضرور وهو مضوم الاول والثالث والثاني مجمع وهو عضو مفرد ليس له صلاحية العظم لكنه أصل من باقي الاعضاء البنية قال الاطباء المنفعة في خلقه أن يحسن اتصال العظام بالاعضاء البنية بأن يتوسط بينهم ما فلا يكون الصلب واللين قد تركزا بلا واسطة فيتأذى اللين بالصلب خصوصا عند الضربة والسقطة والمصنف ذكر أنه لا مداد وهو أمر ظاهر وقوله أو هو ذريته الخ في جعل مضر وهاشم مما استغنى به فيه تارة قال القرافي قد ينقل العلم الموضوع لمعين الى ما لا ينهض من ذريته كريمة ومضر وقيس انتهى فليس من الاستغناء بل هو منقول للجملة الآن يقال في الاول كان كذلك ثم غلب في الاستعمال حتى صار حقيقة وحينئذ لا يكون فيه نقل الاجسب التقدير ولذا قيل بينهم ما فرق لان مضر وهاشم اسماء قبيلة بخلاف الخليفة ورد بأنهم ما من الاعلام الغالبة والتفصيل بالنظر الى أصل الاستعمال قبل الغلبة فلا اشكال في كان الجيب لم يفهم الاحتراض فان محله أن علم أبي القيلة يطلق عليهم وهذا ليس

يعلم بل وصف وتظهره ما ساقى من اطلاق فرعون على قومه واعترض عليه بأنه ليس أبالهم  
 فلا يطلق ككا اطلاق القبط بل في أن يقول انه ليس بشرط لوجود العلاقة فتأمل وفي  
 الكشف انه استشهد لأن ما نحن فيه ليس من ذلك القبيل لأن آدم جاز أن يعبره عن الكل لا وضعه  
 الدال عليه والمضى كما أن الاستغناء هــ ا لـ لأن أبالقبيلة أصلهم الجامع كذلك هم ورثوا الخلافة منه  
 بخلافه الأصل الجامع هـ وقوله أو على تأويل من يخالفكم أي بلفظ عام شامل للقليل والكثير ويعلم  
 من قوله السابق أعلى رتبة أن موسى عليه الصلاة والسلام أفضل الانبياء بعد نبينا عليه الصلاة والسلام  
 وقد تردد بعضهم في نفيه له على ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويكتفي تخصيصه على سائر التوجيهات  
 أوليته فيها وعلى القول بشمول الخليفة لذريته يظهر قول الملائكة من يفسد بلا تأويل وعلى غيره لانه  
 منشوهم وأصلهم وقوله أو خافوا يخالفكم خلق بالحاء المعجمة والفاء وجوز فيه أيضا الغاء وقوله بأن بشر  
 بوجوده الخ قبل عليه ليس هذا مقام البشارة لانه ليس بسائر عليهم نظر اليهم على ما يفسد عنه قوله  
 ونحن نسبح بحمدك وتأويله بالخبر بأباهـ بية تعظيم المحمول فتأمل وقوله واطه سار فضله الرابع قيل  
 هو أحسن من قول الزمخشري صيانة لهم عن اعتراض الشبهة في وقت استخلافهم لأن ذلك ليس من  
 شأنهم يسألهم اغما هو للتعب كاسيأتي وفيه نظرا له سيدكره بعينه وعلى هذه الوجوه ان كانت  
 الملائكة الملائكة الارض فقولهم لم تجعل الخ ظاهرا وان كانت الجميع فالقائل امامهم أيضا لان  
 سكان الارض مثلهم فيما ذكر أو بعضهم واسند الى الجميع كما يقال بنو فلان قتلوا قتيلا والقاتل بعضهم  
 لأن ما وقع بينهم كان صدر من جميعهم (قوله تعجب من أن يستخلف الخ) انما جعله على التعجب لأن  
 الانكار لا يليق بهم فصرف لما يليق وقد استدل به الحشوية على عدم عصمة الملائكة عليهم الصلاة  
 والسلام فأشاروا الى ردّه بهذا وقيل كان الظاهر المطابق لما قبله ان جعل فيها خليفة من يفسد وانما عدلوا  
 عنه صرفا للتعجب الى جعل المفسد في الارض مع قطع النظر عن كونه خليفة فكأنهم قالوا ان أصل  
 جعلهم في الارض مستبعد فأنى الخلافة ولذا في هذا المعنى وذاهبه على الزمخشري والمصنف وغيره  
 صرفوا التعجب الى استخلافهم (قلت) ما ذكره المصنف وغيره هو معنى النظم ومقتضى رتبته على ما قبله  
 من غير رتبة وهو المراد على كل حال وما ذكره القائل في كنهه لا عدول في التعبير عن مقتضى الظاهر  
 لا تنافيه وقد أشار المصنف الى تنبيه لهذه النكته بقوله فيما ساقى لا تقتضي الحكمة ايجاد فضلاء عن  
 استخلافه وقيل أيضا ان هذا في كونه تعليم الامارة لأن مقتضاه أن يكون الاستفسار والاستخبار  
 مطلوباً منهم ويكونوا أذنين في السوال والجواب فيناسب مقابلاتهم بالاستفسار لا التعجب وليس  
 بوارد لأن قوله وليس باعتراض يبين أن المنوع فيه الاعتراض والاستفسار والتعجب لا ينافيه فتأمل  
 ثم انه ليس مشاورة لانه تعالى غنى عن العالمين لكن تلك الامارة ترشد الامارة لشبهها بها وكذا  
 ترشد الاخبار بعمان شأنه أن يسر فسقط الاعتراض على البشارة السابق أيضا وقوله أو يستخلف  
 مكان أهل الطاعة الخ الطاعة تستفاد من قوله ونحن نسبح بحمدك الخ كما ان العصية من سفك الدم  
 والاستكشاف طلب الكشف وبمعنى غلب والغاء جعله اغوا (قوله وليس باعتراض  
 على الله الخ) عطف على تعجب وعلى وجه الغيبة أي طريقة في الذم وان لم تكن غيبة حقيقة وهو  
 حرام ومكرمون أي معصومون وقوله وانما عرفوا ذلك اشارة الى ما روى عن السدي رحمه الله تعالى  
 ان الله تعالى لما قال لهم ذلك قالوا وما يكون من ذلك الخليفة قال يكون له ذرية يفسدون في الارض  
 ويقتل بعضهم بعضا وهذا أصل الوجوه ولذلك قدمه فان اطلاعهم على ذلك من اللوح يرد عليه ان  
 في اللوح ايضا ثمر في بني آدم وحكمة خلقهم فلما أخذوه منه لم يبق شبهة وان كان مدفوعا بان الله منهم  
 عن النظر الى جميع ما فيه فانهم لا يعلمون الا ما يرون وكذا الاستنباط لا يمنع عرق الشبهة فانه يقال  
 كيف ارتكز في حقهم فان قيل بان أخبرهم الله به أو رأوه في اللوح رجع الى الاول وان قيل بان خلق

أرعى تأويل من يخالفكم أو خلقا يخالفكم  
 وفائدة قوله هذا للملائكة تعليم المشاورة  
 ونظمهم شأن المحمول بأن بشر بوجوده  
 سكان ملكوته واقبه بالخليفة قبل خلقه  
 واطه ارفضه الرابع على ما فيه من المفسد  
 يسألهم وجوابه وبيان أن الحكمة تقتضي  
 ايجاد ما يفسد خبره فان ترك الخبر الكثير  
 لاجل الضرر القليل شرك كبير في غير ذلك  
 (قالوا) تعجب من أن يستخلف لعمارة  
 الدماء تعجب من أن يستخلف لعمارة  
 الارض واصلاحها من يفسد فيها  
 أو يستخلف مكان أهل الطاعة أهل المعصية  
 واستكشاف عما خفي عليهم من الحكمة التي  
 جهزت تلك المفسد والغتها واستخبار عما  
 يرشدهم وينجح شبهتهم كسوال المتعلم معلمه  
 عما يحتج في صدره وليس باعتراض على الله  
 سبحانه وتعالى ولا طعن في بني آدم على وجه  
 الغيبة فانهم على من أن يظن بهم ذلك اقوله  
 سبحانه وتعالى بل عباد مكرمون لا يسبقونه  
 بالقول وهم بأمره يعملون وانما عرفوا  
 ذلك باخبار من الله سبحانه وتعالى أو تلقى  
 من اللوح أو استنباط مما ركز في عقولهم  
 ان العصية من خواصهم أو قياس لاحد  
 الثقلين على الآخر

فيهم بهانه علما ضروريا فان كان بان لا يصح فردا تما سواهم فهو خلاف الواقع أو نونا مطلقا وان عصم  
بعض أفرادهم كالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو المراد صرح لكن لا يلائم قوله لا علم لنا الا ما علمنا مع ان  
غاية ما يلزم من علمهم باختصاص العصمة بهم علمهم بصدور الذنب المطلق لا خصوصية الفساد وسفك  
الدماء والمطلوب هـ فذا دون ذلك الا ان يقال وجه الاستنباط ماسيا في من أنهم علوا عصمتهم ورأوا  
تأليف الانسان يقتضي القوة الشهوية والغضبية المستنزعة للفساد والسفك أو أنهم علوا ذلك من  
تسميته خليفة لان الخلافة تقتضي الاصلاح وقهر المستخلف عليه وهو يستلزم أن يصدر منه فساد اما  
في ذاته بمقتضى الشهوة أو في غيره من السفك ووجه القياس أنهم علوا حال مثلهم في التناكح  
والتماسل فقا سواهم عليهم وقوله والسفك الخ هو من فقه اللغة وما ذكره من ابن فارس وقال المهدوي  
لا يستعمل السفك الا في الدم وقبل ان السفك والسفح يستعملان في نشر الكلام والقدرة عليه  
وبين قراءة الجهول وأشار في ضمنها الى أن من يجوز فيها أن تكون موصولة موصوفة وترك  
ما في الكشف من أنه قرئ بضم الفاء وكسرهما (قوله حال مقررة لجهة الاشكال الخ) أي جملة  
حالية مقررة ومؤكد كدلالة السؤالهم لدفع ما عرض لهم من الشبهة ولما تراه من ظاهر هذا الكلام  
انه اعتراض دفعه بأن المقصود منه الاستفسار وكما أن هذه الجملة مقررة لسؤال دافعة أيضا لاحتمال  
الاعتراض فانهم اذ انزهوه أكمل تنزيهه عاوا أنه لا يصدر عنه مالا تقتضيه الحكمة فلا يراد أن في كلام  
المصنف رجوعه الى تصريحه بأن قوله هـ هذا ناشئ من اعتراض الشبهة وقد عرفت أنه لا يطبق بشأنهم  
فالصواب أن يقال انه حال مقررة لجهة الاستفسار عن حكمة الاختلاف خالبا عن اعتراض الشبهة  
في موافقته الحكمة فان قلت ان ابن مالك قال في شرح الالفية ان كانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة  
لزم الضمير وترك الواو فهو الحق لا شبهة فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه وقال ابن هشام وتنتفع الواو  
في المؤكدة ووجهه ان واو الحال عاطفة بحسب الاصل والمؤكدة لا يعطف على المؤكدة لما بينهما من  
شدة الاتصال وقد صرح به أهل المعاني أيضا قلت وليس يعلم فانهم صرحوا بخلافه أيضا كما في شرح  
التسهيل ان جملة وأنهم معرضون في قوله تعالى ثم توأمنهم الا قلبه لا منكم وأنتم معرضون حال مؤكدة  
وقد ينزل المؤكدة منزلة المفارباتكونه أو في شأنية المراد فيقرن بعاطف ونحوه كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
وعطف التفاضل على العجب بضم فـ يكون تفسيره وقوله وكانهم علوا الخ يعني يعلم ضروري  
خلق فيهم أو اخبار كما مر وشهوة بسكون الهاء نسبة الى الشهوة وقوله الى الفساد وسفك الدماء  
لف ونذكر مرتب ان خص الفساد وقوله ونظر واليه أي الى كل من الشهوة والغضبية فان مقتضاها  
ما ذكر وليس في هذا طعن في الملائكة باسناد سوء الظن اليهم فانه استخبار وقوله لا تقتضي الحكمة  
ايجادها انما عبر بالايحاء لانه أبلغ من الاختلاف مع دلالة الاختلاف عليه التزاما فلا يقال ان هذا  
يقتضي تفسيره جاعل الخ في وفيه ما مر ثم أشار الى أن كلام القوتين لها افراط وتقريب مذموم وحق  
وسطهما مذهب محمود ومطواعة صيغة مبالغة والتساو المبالغة للتأنيث ومقرنة معتادة فالعفة  
وسط القوة الشهوية والشجاعة وسط الغضبية وافراطها تهود وتقريبها جبن ومجاهدة الهوى بترك  
الشهوات ثمرة العفة والانصاف في المعاملات كذلك وقبل انه ثمرة الشجاعة والتركيب من اجزاء  
مختلفة يفيد قوة تقصر عنها الاتحاد المفردة الغير المركبة كما رآك الجزئيات بالقوى الظاهرة والباطنة  
التي خلت عنها الملائكة كما سيأتي ولما ورد أنه كان ينبغي بيان ذلك أشار الى انه ينبغي اجمالا بقوله  
ان أعلم الخ لما فيه من احاطة علم آدم عليه الصلاة والسلام كما سيأتي وترك قول الزمخشري كفى  
العباد ان يعلموا أن افعال الله تعالى كما هي حسنة وحكمة وان خفي عليهم وجه الحسن والحكمة لانه أورد  
عليه انه ان أراد أن من شأنهم أن يعلموا ذلك ولو بعد حين لما فيه من القوة العقلية فليس بكاف في ترك  
التعجب وان أراد أنهم كانوا يعلمون ذلك فليس بعلمهم ولا في العبارة ما يدل عليه وفيه نظر لان

والسفك والسبك والسفع والشن أنواع  
من الصب فالسفك يقال في الدم والدمع  
والسبك في الجواهر المذابة والسفع  
في الصب من أعلى والشن في الصب عن  
قوى القسرية ونحوها وكذلك السن وقرئ  
يسفك على البناء للمفعول فيكون  
الراجع الى من سواه جعل موصولا  
أو موصوفا محذوفا أي يسفك الدماء فيهم  
(وفهم نسج بجملة ذلك وقد سلك حال  
مقررة لجهة الاشكال كقولك أنت حسن  
الى أعدائك وأنا الصديق المحتاج والمعنى  
انت خاف عصاة وفهم معصومون أحقاء  
بذلك والمقصود منه الاستفسار عما رجحهم  
مع ما هو متوقع منهم على الملائكة  
المعصومين في الاختلاف لا العجب والتفاخر  
وكانهم علوا أن الجعول خليفة ذو ثلاث  
قوى عليها مدار أمره شهوية وغضبية  
تؤديان به الى الفساد وسفك الدماء وعقلية  
تؤدي به الى المعسرة والطاعة ونظر واليه  
مفردة وقالوا ما الحكمة في استخلافه وهو  
باعتبار تينك القوتين لا تقتضي الحكمة  
ايحياء فضلا عن استخلافه وأما باعتبار  
القوة العقلية فخص نعيم ما يتوقع منها سلبا  
عن معارضة تلك المقاسد وغفلوا عن فضيلة  
كل واحدة من القوتين اذا صارت مهذبة  
مطواعة للعقل مقررة على الخير كالعفة  
والشجاعة ومجاهدة الهوى والانصاف  
ولم يعلموا أن التركيب يفيد ما تقتصر عنه  
الاتحاد كالأحاطة بالجزئيات واستنباط  
الصناعات واستخراج منافع الكائنات  
من القوة التي تعمل الذي هو المقصود من  
الاختلاف واليه أشار تعالى اجمالا بقوله

تنزيه الله وتقديسه عن كل نقص يدل على أنه لا يصدر عنه إلا الأفعال الحسنة الجارية على وفق الحكمة  
ثم أنه أتى بهم هذه الجملة مؤكدة لانها في جواب السؤال الذي يستحسن تأكيده وقيل لتزييلهم منزلة  
المنكر لما اعترضوا من الشبهة التي لا ينبغي ان تعرض ويستفسر عنها وأعلم فعل مضارع وما مفعوله  
وهو الظاهر وما اتمام موصولة أو موصوفة والعائد محذوف أي تعلمونه وقال أبو البقاء وغيره انه اسم  
تفضيل استعمل بمعنى عالم غامض يحمل جر بالإضافة أو نصب بأعلم ولم ينون لعدم انصرافه وضعف بأن  
فيه جعل أفعال بمعنى قابل وهو خلاف الظاهر وأن فيه عمل اسم التفضيل بمعنى الفاعل والجهور  
لا يثبتونه وقيل انه على باب والمفضل عليه محذوف أي أعلم منكم وما منصوبة بفعل محذوف دل عليه  
أفعل أي أعلم ما لا تعلمون لان أفعال لا ينصب المفعول به (قوله) والتسبيح تبعيد الله سبحانه وتعالى عن  
السوء الخ وفي نسخة تنزيه الله عن سوء وتبعيده عنه أي الحكم بقرائته وبعده والتلفظ بما يدل عليه  
وكذلك التقديس وقد روي هذا التقدير عن النبي عليه الصلاة والسلام وزاد القرطبي فيه على  
وجه التعظيم وقوله وكذلك التقديس يفهم منه ترادفهما قال الراغب السبع المتر السريخ في الماء  
أو الهواء يقال سبع سبحا وسباحة واستعيرت الجيوم في الغلاف وجرى الفرس والتسبيح تنزيه تعالى  
وأصله المتر السريخ في عبادته وفي الكشف ان الزمخشري جعلهما مترادفين أصلا ونقلا  
والاشبه تغايرهما وان رجعا الى نفي النقصان بالنظر في التسبيح الى أن العارف أي المستطاع في التنزيه  
ولم يتركه فانه على حسب المعرفة وفي التقديس الى أن الذات الكاملة التي لا يمكن ان تتصور بما يدانيها  
إها الطهارة عن كل سوء أطلق عليه لفظ دال عليه أو لم يطلق لوجه في الاقول العارف وفي الثاني  
المعروف وفي قولهم هذه الطهارة اذ جعلوا احفظ الدماء نهاية الافساد وقابلوه بالتقديس الذي هو نهاية  
التنزيه وترقوا من العرفان الى المعروف وحاصله أن التسبيح تنزيهه عما لا يليق به والتقديس تنزيهه  
في ذاته على ما يراه لا تقابله فهو أبلغ ويشهد له أنه حيث جع بينهما أخر نحو سبح قدوس (قوله)  
وبحمدك في موضع الحال) نقل عن الزمخشري ان الباء لاستدامة العصبية والمعية لاحداثها وهو  
حسن وفي الكشف أي نسبح حامدين لك وملتجئين بحمدك لانه لو انعامك علينا بالتوفيق والالطف  
لم نتكبر من عبادتك وهذا كما في الحديث سبحانه وبحمده لان المعنى وبحمدك نسبح وازداده الحمد  
اما الى الفاعل والمراد لازمه مجازا من التوفيق والهداية أو الى المفعول والمعنى ملتجئين بحمدك فالك  
كذا إذا فادما الكرماني في شرح البخاري وأراد المصنف والعلامة الاقول وبه تعلم معنى كلامهم ويندفع  
ما يتوهم من أن الحمد لم يقل أحدان معناه التوفيق والالهام وقوله تداركوا الخ وهذا كما قال داود  
عليه الصلاة والسلام يا رب كيف أقدر أن أشكرك وأنا لا أصل الى شكر نعمتك الا ينعمت بك بمعنى  
أقدرك وتوفيقك والله أشار محمود الوراق بقوله

إذا كان شكرى نعمة الله نعمة • على له في مثلها يجب الشكر  
فكيف بلوغ الشكر الا بفضل • وان طالت الايام واتسع العمر  
فان من بالنعمة عم سرورها • وان من بالضراء أعقها الاجر

وقال الغزالي رحمه الله ان داود عليه الصلاة والسلام لما قال ذلك أوحى الله اليه اذا عرفت هذا فقد  
شكرتني وروى اذا عرفت ان النعم منى رضى بذلك منك شكرا (قوله) تظهر نفوسنا من الذنوب  
لاجلنا لما كان التقديس والتسبيح مترادفين بحسب الظاهر مع أنهم ما متعديان بغير حرف وقد قيل  
أنهم ما متعديان باللام أيضا فسرهم بما يفيد تعديته بنفسه كما هو المعروف ويندفع به التكرار أي يظهر به  
أنفسنا فالتسبيح لله والتقديس لهم وظاهر قوله واللام مزيدة أنه لم يرض تعديه بها وانما ضعه لانه  
خلاف الظاهر وقيل التسبيح التباعد بعدى بنفسه وباللام وكذلك التقديس فاللام في ذلك في المعنى  
متعلق بالفعلين وكذا الحال أعني بحمدك وفائدة الجمع بين التسبيح والتقديس وان كان ظاهرا كلامه

(قال اني أعلم ما لا تعلمون) والتسبيح تبعيد  
الله سبحانه وتعالى عن سوء والتقديس  
وكذلك التقديس من سبع في الارض والماء  
وقدس في الارض اذا ذهب فيها وأبعد  
ويقال قدس اذا طهر لاقطع طهر الشيء  
مبعده عن الاقدار وبحمدك في موضع  
الحال أي ملتجئين بحمدك على ما أهمتنا  
معرفتكم ووقفنا التسبيح الى أنفسهم ونقدس  
ما أوهم اسناد التسبيح الى أنفسهم ونقدس  
لأنهم نفوسنا من الذنوب لاجلك كأنهم  
لأنهم نفوسنا من الذنوب لاجلك كأنهم  
قابلوا الفساد المفسر بالشرك عند قوم  
بالتسبيح وسفلت الدماء الذي هو أعظم  
الافعال الذميمة بظهر النفس عن الآثام  
وقيل نقسك واللام مزيدة

ترادفهما أن التسبيح بالطاعات والعبادات والتقديس بالمعارف والاعتقادات وقيل عليه أن ما هنا  
أولى فأن توسط الحال بين العاملين والجل على التنازع في ذلك وتخصيص التسبيح بالعبادات والتقديس  
بالمعارف بلا دليل بعيد وقيل الأولى أن يفسر بانافة تسك لاجلك واستحقاقك لا لاجلنا من طمع نواب  
أو خوف عقاب (قوله) أما بخلاف علم ضروري (بما فيه الخ) هذه المسئلة أصولية دائرة على الاختلاف  
في واضح اللغات هل هراقة أو البشر وفي كفيته وهو مفصل في أصول الفقه مع أدلته وما عليه وماله  
ومذهب الأشعرى أن الواضع لها كما هو واقع ابتدأ مع جواز حدوث بعض أوضاع من البشر كما يضع  
الرجل علم ابنه واستدل بهذه الآية وقالت المعتزلة الواضع من البشر آدم أو غيره ويسمى مذهب  
الاصطلاح والثالث مذهب التوزيع بأن وضع الله بعض ما والباقى البشر وأشار المصنف إلى الأول  
وطريق المعرفة بوضع الله لها أنه خلق في آدم علما ضروريا باسماعه أياها وخلق علم ضروري بأن هذا  
معنى هذا ورده أبو منصور بأن الضرورى إما بديسى أو مدرك بالحواس ولو كان كذلك لشاركهم  
الملائكة فيه فلا بد أن يكون بالهام أو بارسال ملك لم يكلفه الاتباء والروع بضم الراء والعين المهملة  
القلب والذهن والعقل والفرق بينهما أن الأول يكون بدون مباشرة الاسباب والثاني تكون معه فهو  
أعلى من الأول أو مغاير لأن الإلهام لا يكون ضروريا ولأنه بغير القاء لفظ قنائل (قوله) ولا يقتصر  
إلى سابقة اصطلاح الخ) لأن الاصطلاح يكون بالشكام ويرجع الكلام إليه فائتا أن يدور أو يتسلسل  
ولو سلم توقفه عليه فيجوز أن يعرف القدر المحتاج إليه في الاصطلاح بالترديد والقرائن كما يشاهد  
في الأطفال (قوله) والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالبا) دفع لما أورد عليه من أن خلق ذلك العلم  
والإلهام ليس تعلما إذا العهد وفيه أن يكون بالقاء الاقفا فيفتقر إلى سابقة اصطلاح فدفعه بأنه  
فعل يترتب عليه العلم مطلقا فلا يراد به أن هذا مقسك المنكرين لكون الاسماء معللة من الله (قوله)  
ولذلك يقال علمته فلم يعلم) هذا أيضا مما اختلف فيه فأن المطاوع هل ينطق عن مطاوعه مطلقا أو في بعض  
المواد أو لا ينطق أصلا فعلم هل يستدعى التعلم أولا فقليل يستلزمه لقوله تعالى من يهدي الله فهو  
المهتدى ونحوه وقيل لا يستلزمه لقوله تعالى ونحو فهم فما يريدهم الاطفيا لأن التوضيف حصل  
ولم يحصل له كما خوف نافع فعلى الأول تكون القاء في نحو أخرجه فخرج للتعقيب في الرتبة  
لأن الزمان ولا يصح أخرجه فما خرج الاجازا وعلى الثاني تكون القاء للتعقيب ويكون أخرجه  
فما خرج حقيقة واختار السبكي التفصيل فقال يقال علمته فاعلم ولا يقال كسرتة فأنكسر والفرق  
أن حصول العلم في القلب يتوقف على أمور من الماد والمعلم فكان علمته موضوعا للتعريف الذي من العلم فقط  
لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسرة فأن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار  
وتفصيله في شروح ابن الحاجب (قوله) وآدم الخ) اختلف في آدم هل هو عرى من الادمه أو من  
أديم الارض لأنه خلق من تراب فوزنه أفعول وأصله آدم بمزة فبأدلت الهمزة الثانية ألفا لكونها  
بعد دقة أو أجمي ووزنه فاعل بفتح العين وهو وزن بكترى الاسماء الالهية كما زررشا الخ بالسين  
والهاء المجتمعتين علمين وقد يستعمل في أسماء الآلات كقالب ونحوه وبذلك جاء على آدم بالواو لا آدم  
بالهمزة وإن اعتذر عنه الجوهرى بأن الهمزة إذا لم يكن لها أصل جعلت واوًا فإنه غير مسلم منه  
وإذا كان أجمي لا يجزى فيه الاشتقاق حتى قال أبو عبيدة أن من أجرى الاشتقاق فيها كن جمع  
بين الضب والنون ولا كلام فيه إذا اشتقاقه من تلك اللغة لأن فعله ومن غيرها لا يصح والتوافق بين اللغات  
بعد جدنا نعم قد يذكر في ذلك إشارة إلى أنه بعد التعريف الحقوه بكلامهم واعتبروا فيه اشتقاقا  
تقدير بالعرف وزنه والزائد فيه من غيره لحدث أطلقوا عليه ذلك تسجعا فرادهم ما ذكر واشتقاقه  
من الادمه بضم فسكون وهى السمة ولا يشافى ذلك كونه من أجمل البشر ومنهم من فسرها بالبياض  
أو الادمه بفتحين وهى الاسوة والفسدوة وأديم الارض ما ظهر منها ولا يلزم من كون أصله ذلك أن

(وعلم آدم الاسماء كلها) أما بخلاف علم ضروري  
بما فيه أو القاء في روعه ولا يقتصر إلى سابقة  
اصطلاح لتسلسل والتعليم فعل يترتب  
عليه العلم غالبا ولذلك يقال علمته فلم يعلم  
وآدم اسم أجمي كما زررشا الخ واشتقاقه  
من الادمه أو الادمه بالفتح بمعنى الاسوة  
ومن أديم الارض



يكون لونه ترابيا لا ترى النبات على لطافة ألوانه بخلاف لو قامن الارض وأخبا فاجبى مختلفين والادم والادمة الموافقة والالفة مأخوذ من ادام الطعام ووجه كونه نعتا ماضيا وادريس من المدرس لكثرة دراسته للعلوم وكذا يعقوب من العقب بجيشه عقب اسحق وابليس من الابلاس وهو البأس من رحمة الله وعلى هذا فهو عربي واختاره ابن جرير وقال انه منع صرفه لانه لا نظير له في الاسماء وأورد عليه أن هذا لم يعد من موانع الصرف مع أنه تظاير كغريز واصليت وفيه نظر (قوله لما روى عنه عليه الصلاة والسلام الخ) قال السيوطي أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن جرير وغيره وقه در الفاضل

الناس كالارض ومنها هم • من خشن المس ومن لين  
جلمد ترى به أرجل • واعمد يجعل في الاعين

(قوله والاسم باعتبار الاشتقاق الخ) هذا بالنظر الى المذهبين اشتقاقه من الومع بمعنى العلامة أو من السمو وهو العلو لرفعه سماء من حضيض الجهل الى ذروة التعقل والمراد بالعرف العرف العام والمخبر عنه الاسم والمخبر الفعل والرابطة الحرف وفي الاصطلاح يطلق على ما ذكره وعلى ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل الكنية والقاب والمعنى المصطلح لانعم ارادته هنا لانه محدث بعد نزول القرآن فالمراد اما الاول (٢) وهو العلامة اذ المطلقا المبينة بقوله من الالتقاط الخ والمراد بالصفات والافعال معناه المغوى فهو اعلم من الثاني قال الامام وقيل المراد بالاسماء صفات الاشياء ونعوتها وخواصها لانها علامات دالة على ماهياتها فجاز ان يعبر عنها بالاسماء وفيه نظر لانه لم يعهد إطلاق الاسم على مثله حتى يفسر به النظم والظاهر ان المراد الثاني قال الامام المراد أسماء كل ما خلق من اجناس المحدثات من جميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها اليوم اولادهم من العربية والفارسية والزنسية وغيرها وكان ولد آدم يتكلمون بهذه اللغات فلما مات آدم وتفرقت اولاده في فواحي العالم تكلم كل واحد منهم بلغة معينة فطالط المدة تسوا سائر اللغات (قوله والمعنى أنه سبحانه وتعالى خلقه من اجزاء مختلفة الخ) بمعنى أنه لا يلزم من معرفة الدوال من حيث هي دوال معرفة دلولا لها وأشار به الى جواب سؤال وهو أنه بتعليم الله ولوعلمهم لاجابوا السؤال وايضا معرفة جميع الاشياء لا يمكن ولم تقع فأجاب بأن تعليمه لما خلق فيه من القوى الجسمانية الظاهرة والباطنة التي أعطته استعدادا ليس فيهم لادراك الجزئيات والكلمات والمخيلات والموهومات التي يقتدر على معرفتها ومعرفة خواصها وضبط اصولها وقوانينها لاجزئياتها الغير المتناهية (قوله الضمير فيه للمسميات المدلول عليها الخ) قال الشارح المحقق انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع ضمير عرضهم وينتظم أن يؤول في اسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا الى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانبياء بالاسماء فيما ذكره بعد التعليم وظاهر كلامه أن اللام عرض عن المضاف اليه كما هو مذعب الكوفيين وقد نفى ذلك في قوله تعالى ان الخليم هي المأوى ولم يقل به في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فوجب أن يحمل على ما ذكرنا في جنات تجري من تحتها الانهار وان كان ظاهرا بباريته على خلافه أو يقال ليس كل ما يذكره من المحتملات مختار اعنده وفيما ذكرنا إشارة الى الرد على من زعم أن الاسم عين المسمى وأن عود ضمير عرضهم الى الاسماء باعتبار أنها المسميات مجازا على طريق الاستخدام (أقول) هذا الكلام وان وقع من علة الشرح هنا لكنه ليس بمحذور لان المعرف بالالف واللام العهدية في معنى المضاف اضافة عهدية اذ لا فرق بين قولك رأيت الامير وأمير البلد وليس الخلاف متصورا فيه انما الخلاف في محل يكون المضاف اليه ضميرا في مقلم محتاج الى الرباط كما صرح به ابن هشام في شرح بانث سعاد حيث قال بعد ما فصل المسئلة ثانيا به أن عن الضمير في فهو حسن الوجه من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف اليه ورجعنا فوهم من كلامهم الثاني وقد استعجز ذلك الزمخشري حتى جوزنا بها عن المضاف اليه المظهر في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء

لما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه سبحانه وتعالى قبض قبضة من جميع الارض سهلها وحزنها فخلق منها آدم فلذلك يأتي نبوه أخيافا أو من الادم أو الادمة بمعنى الالفة تعسف كاشتقاق ادريس من المدرس ويعقوب من العقب وابليس من الابلاس والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلا ليرفعه الى الذهن من الالتقاط والصفات والافعال واستعماله عرفا في اللفظ الموضوع له معنى سواء كان مركبا أو مفردا مخبرا عنه أو خبرا أو رابطة بينهما واصطلاحا في المفرد الدال على معنى في نفسه غير معتبر بأحد الازمنة الثلاثة والمراد في الآية اما الاول أو الثاني وهو يستلزم الاول لان العلم بالالتقاط من حيث الدلالة متوقف على العلم بالمعاني والمعنى أنه سبحانه وتعالى خلقه من اجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعدة لادراك أنواع المدركات من المعقولات والحسوس والمخيلات والموهومات وألهمه معرفة ذات الاشياء وخواصها واسماها وأصول العلوم وقوانين الصناعات وكيفية الآتها ثم عرضهم على الملائكة الضمير فيه للمسميات المدلول عليها

(٢) قوله فالمراد اما الاول لم يذكر في النسخ التي بأيدينا مقابل اما وقد ذكره الشارح بقوله أو الثاني وهو يستلزم الخ وفي زاده والمراد بلفظ الاسماء المذكورة في الآية اما المعنى الاول وهو ما به هم منه باعتبار اشتقاقه أو الثاني وهو المعنى العرفي اه وقد طوّل النفس في هذا المحل فراجع اه

ولا أعلم أحدا قال بهذا قبله وقال الرضى لا تعرض اللام عند البصريين في كل موضع شرط فيه الضمير  
كاملة وجهة الصفة والخبر والوصف المشتق منه ويجوز في غيره كقوله • طائفي لحاف الضيف  
والبرد برد • أي وبرد يبرده فلا ينبغي أن يعتد ما نحن فيه منه ولا كل محل من مسائل الخلاف بين  
البصريين والكوفيين وهذا مما غفلوا عنه فاعرفه لترى ما في كلام الشارح مع جلالة من الخلل  
ولو قال المصنف رحمه الله بدل قوله إذا التقدير أو التقدير لكان الأول وجهاً مستقلاً معناه عود الضمير  
على ما يفهم من الكلام إذا الاسماء لا بد لها من سميات والتظاهر أن معنى عرضها أخبارهم عاينوا  
من العقلاء وغيرهم إجمالاً وسؤالهم عما لا بد لهم منه من العلوم والصنائع التي هم انظام معاشهم  
ومعادهم إجمالاً والأولالة تفصيل لا يمكن علمه لغير الله فكأنه قال سأرجد كذا وكذا فأخبروني بما لهم  
وما عليهم وما أسماء تلك الأنواع من قولهم عرضت أمرى على فلان فقال لي كذا فلا يرد أن السميات  
أعيان ومعان وعرض الأعيان ظاهر فكيف عرضت المعاني كالسرور والحزن والعلم والجهل  
ولا حاجة إلى ما قبل أن المعاني في عالم الملكوت متشكلة بحيث ترى وهذا مثل عالم المثال الذي أثبتوه  
وقال أنه قامت الأدلة على اثباته وأنه صنف فيه رسالة ونقل عن عبد الغفار القوسي أن المعاني  
تجسم ولا يمنع ذلك على الله وتذكر كبر الضمير المخصوص بالعقلاء لا جعه كما قيل لتعليمهم (قوله  
وقرى عرضت الخ) قال قدس سره انما يجعل الضمير للسميات المحذوف من قوله وعلم آدم الاسماء  
لأن اعتبار ذلك المحذوف انما كان لا جمل ضمير عرضهم وأما على تقدير عرضها أو عرضت فيصح عود  
الضمير إلى الاسماء فلا يعتبر حذف السميات ثم مضافاً إليه بل هنامضا فالتلا يكون نزاع الخذف قبل  
الوصول إلى الماء فليست أمه وأورد عليه أن ما ذكره صحيح في ضمير عرضها دون عرضت لأنه ضمير جمع  
المؤنث والاسماء ليس كذلك فلا بد من رجوعه إلى السميات فيعتبر بالضرورة حذفها ثم مضافاً إليه فانه  
نزاع للخذف بعد الوصول إلى الماء اه (أقول) هذا بناء منه على أن ضمير من يختص بالنسوة العقلاء وقد  
صرح الدماميني في شرح التسهيل بخلافه ومثله بقوله تعالى خلقهن بعد قوله ومن آياته الليل  
والنهار والشمس والقمر ولو كان كما زعم هذا المفسر لزمه تغليب المؤنث على المذكور (قوله تنكب  
لهم وتنبيه على عجزهم) إشارة إلى أن الأمر هنا فيجوزي والتبكيث غلبة المحصم بالجهة ولا يصح أن يكون  
للتكليف في هذا المحل حتى ينبغي على مسئلة تكليف ما لا يطاق المختلف فيها كما مر إذا علم من لم يعلم  
غير يمكن وقيل أنه غفله عن قوله أن كنتم صادقين والالماؤهم لزوم التكليف بالمال على تقدير  
كون الأمر للتكليف فإن المعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده وفيه نظر وقوله والانباء الخ قال  
الراغب البأخبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن وانضمينته معنى الخبر بقول أنبأه بكذا  
كقولك أعلمته بكذا اه فتقول المصنف رحمه الله يجزى مجزى كل واحد منهما أي يستعمل استعماله  
في التعدي بالباء تارة وبنفسه أخرى والأفصل معناه مطلق الأخبار كما هنا فانه تعالى غنى عن الأعلام  
أي إيجاد العلم (قوله في زعمكم أنكم أحق الخ) هو لبيان ترتب الجزاء على الشرط أي أن كنتم  
صادقين في أنكم أحق بالاستخلاف أو في أن استخلافهم لا يليق فأثبتوه ببيان ما فيكم من شرائطها  
السابقة وقوله قمتينوا كذا في التسع وسقط من بعضها وتبين يكون متعدياً كين يعني أظهر ولازماً  
يعني انضج كافي القاموس وهو هنا متعدي أي فأرضوا لأن وأثبتوا مدعاً كالمذكور قال قدس سره  
فان قلت هذا ينافي ما سبق من أنهم عرفوا ذلك بأخبار من الله أو من جهة اللوح أو نحو ذلك فانه  
صريح في كونهم صادقين قلت المراد بذلك مجزى كون بني آدم من يصدر عنهم الفساد والقتل  
فان قلت فوجه ارتباط الأمر بالانباء بهذا الشرط وما معنى أن كنتم صادقين فيما زعمتم فأنبؤني باسماء  
هؤلاء قلت معناه أن كنتم صادقين فيما زعمتم من خلوصهم عن المنافع والأسباب الصالحة للاستخلاف  
فتعدا عنهم العلم بكثير من خفيات الأمور فأنبؤني بهذه الاسماء فانهم باليست في ذلك الخفاء ولقوة

إذا التقدير أسماء السميات المحذوف المضاف  
إليه دلالة المضاف عليه وعوض عنه  
اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبان  
العرض للسؤال عن أسماء المعروضات  
فلا بد من كون المعروض نفس الاسماء سيما  
أن أريد به الانضاط والمراد به ذوات الأشياء  
أو مدلولات الانضاط وتذكر كبره لتغليب  
ما استقل عليه من العقلاء وقرى عرضت  
وعرضها على معنى عرض سمياتهن  
أو سمياتها (فقال أنبؤني باسماء هؤلاء)  
تنكب لهم وتنبيه على عجزهم عن أمر  
الخلافه فان التصرف والديبر وأطامة  
المعدلة قبل تحقق المعرفة والوقوف على  
مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق  
محال وليس بتكليف بل ككون من باب  
التكليف بالمحال والانباء أخبار فيه  
أعلام ولذلك يجزى مجزى كل واحد منهما  
(ان كنتم صادقين) في زعمكم أنكم  
أحق بالاستخلاف أمه منكم لا يليق بالحكيم  
قمتينوا

هذين القولين ذهب كثير من المفسرين الى أن المعنى ان كنتم صادقين أنى لا أخلق خلقا الا أنتم أعلم  
منه وأفضل. الا أنه لا دلالة في الكلام عليه (أقول) نقل الحافظ السبكي أنه ورد أنهم قالوا  
لن يخلق الله خلقا أكرم عليه منا ولا أعلم أخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما والحن  
البصرى وقتادة والريعي بن أنس فالتقدير ان كنتم صادقين في قول ذلك ومشي عليه الواحدى  
رجه الله فخارته والتفسير المأثور وهو أحق بالاتباع وأما قوله لا دلالة في الكلام عليه فنمى  
فان قوله ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك يدل على أفضليتهم وتزويده الله وتقديسه أو تقديسهم أنفسهم  
يدل على كمال العلم أيضا ثم ان جوابه الاول لا يدفع السؤال فالظاهر في دفعه أن علمهم بذلك لا يقتضى  
علمهم بأنه مخالف للحكمة فتأمل وأيضا المناسب أن يأتى بدقائق الامور التي تفضلكم عليهم  
لا يظواهرها كما ذكر وقال ابن جرير الاول أن يقدر ان كنتم صادقين في أنى ان جعلت خليفة غيركم  
أفسد وسفل الدماء وان جعلتكم فيها أطعمهم واتبعتهم أمرى فانكم اذا كنتم لا تعلمون أسماء هؤلاء الذين  
عرضتم عليكم من خلقي وهم مخلوقون موجودون تزويهم وتعبأبونهم فأنتم عما هو غير موجود من  
الامور التي ستكون أخرى بأن تكونوا غير عالمين فلا تالونى ما ليس لكم به علم فاني أعلم بما يصلحكم  
ويصلح خلقي ثم انه اعترض على اسناد هذا الزعم اليهم بأنه يفضي الى تجوزهم صدور ما يخالف  
الحكمة عنه تعالى وهم أجل من ذلك ولذا حل السؤال في أن يجعل على الاستخبار لا الانكار وفيه نظر  
(قوله وهو وان لم يصرحوا به لكنه لازم مقالهم) قبل مثل هذا التركيب واقع في عباراتهم وظاهره غير  
مستقيم وغاية ما يمكن فيه أن يقال الواو زائدة كما في • وكنت وما ينهني الوعيد • وان من حروف  
الزوائد والمعنى وهو غير مصرح به فيصح الاستدلال (أقول) هذا التركيب خرجوه كما قال النارج  
الحق في سورة التيساع في قول الزمخشري لأن عرض الدنيا وان كان عاجلا قريبا في الصورة الا أنه  
فان كل مبتدأ اعتب بان الوصلية يوفى في خبره بالا ولكن الاستدراكية مثل هذا الكتاب وان صغر  
حجمه لكن كثر علمه لما في المبتدأ باعتبار تتيده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له  
واشغاله على مفروض وجعل بعض الفضلاء الخيم مقدرا والقائل غفل عن هذا لان ان الوصلية  
لا تأتى بدون الواو فاذ كره خطأ واستدلاله بالشعر ليس في محله وقوله لكنه لازم مقالهم الاول لازم  
لقوله ونحن نسبح بحمدك الخ والثاني لقوله أن تجعل الخ ويجعله لازما لما قالوه لأنهم صرحوا به  
واعقدوه سقط ما مر من الاعتراض بأنه لا يليق اسناده اليهم وعلم أن المصنف رحمه الله ليس بغافل عنه  
والغافل من اعترض عليه وما ذكره من أن التصديق وحسب كذا التكذيب يكون لما يتضمنه الكلام  
وان كان انشاء ظاهر (قوله اعتراف بالهجز والقصور الخ) اشارة الى أن الكلام ملقى لعالم بفائدة  
الخبر ولازمه لا بد من أن يقصده به بعض لوازمه وهو هنا اعترافهم بهجزهم وقصورهم عن ادراك  
حكيمته الاتوفيق منه وهو ظاهر وقوله واشعار الخ وجهه أن نفيهم شامل لاحوال آدم وخلاقته  
ومن لا يعلم شيئا لا يعترض عليه بل يسأل عنه ولا ينافي هذا ما مر من أنه تعجب لان التعجب انما يكون عند  
خفاء السبب وأما احتمال أن يكون اعتراضا وهذا توبة ورجوع عنه فبعد وظهر ما خفي عنهم علم  
من تعجزهم اجالا وتلويا بما بان نعمة من يعلم ذلك وشكر النعمة يفهم من قوله علمنا فانه اعتراف بنعمة  
تعالى لهم واعتقل بالعين المهمة والمنشأة الفوقية واللام بمعنى جبر في الاصل والمراد به هنا أشكل  
وتصح قراءته مجهولا ومعلوم (قوله وسبحان مصدر كقفران الخ) قدم معنى التسبيح وسبحان قبل انه  
اسم مصدر لافعله وأما سجع المشدد فآخوذ من سبحان الله كهلل أى قال سبحان الله ولا اله الا الله وقبل  
انه مصدر سجع لافعله وهو سجع مخففة بمعنى نزهة وقدس قال الراغب والسبح والقدوس من أسمائه  
تعالى وليس في كلامهم فعول بالضم سواهما وقد يقتضيان ككلوب وسهور والسجدة التسبيح ويقال  
للغزوات التي يسبح بها سجدة اه وهو مصدر لا ينصرف أى لازم النصب على المدح والثناء وكان المصنف

وهو وان لم يصرحوا به لكنه لازم مقالهم  
والتصديق كما يتطرق الى الكلام باعتبار  
منطوقه قد يتطرق اليه بغرض ما يلزم مدلوله  
من الاخبار وبهذا الاعتبار يعزى الانشآت  
(قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمنا) اعتراف  
بالهجز والقصور واشعار بأن سواهم كان  
استفسارا ولم يكن اعتراضا وأنه قد بان لهم  
ما خفي عليهم من فضل الانسان والحكمة  
في خلقه واظهار انهم كثر علمه بما عزوهم  
وكشف لهم ما اعتقل عليهم ومراجاة الادب  
بتقويض العلم كله اليه سبحانه وتعالى وسبحان  
مصدر كقفران ولا يكاد ينعمل الا مضافا  
منه وبما صار فعله كما اذا قلنا قد أجرى على  
للتسبيح معنى التزويده على الشؤد في قوله

أقم بكاداشارة الى ما نقل عن الكسائي أنه يكون منادى فيقال يا سبحان الله وأما قوله أجرى علما للتسبيح أي علم جنس للمعنى كما قالوا شغوب للشمية ونحوه فالتجربة فتابع فيه الزنجشري في الفصل حيث قال سمو التسبيح سبحان وقال ابن الحاجب في شرحه قبل هذا ليس مستقيم لأن سبحان ليس اسما للتسبيح لانه مصدر سبج ومعنى سبج قال سبحان الله فدلوه فظا ومدلول سبحان تنزيه وهو معنى لا لفظا قتيبن أنه ليس علما للتسبيح وأجيب بأنه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان كذلك وأما اذا ورد فلا إشكال والذي يدل على أنه علم قوله • سبحان من علقمة الفاخر • ولولا أنه علم لوجب صرفه لان الالف والنون في غير الصفات اشاعت مع العلية ولا يستعمل سبحان علما لاشاذا أو كراسته ما لم يضافا واذا كان مضافا فليس يعلم لان الاعلام لا تضاف لتعريفها وقيل ان سبحان في البيت على حذف المضاف اليه يعني سبحان الله وهو مراد للعلم به وقيل انه مضاف لعلقمة ومن زائدة والمراد التكميم به وهو في قوله سبحانه ثم سبحانا نعزبه • وقبلنا سبج الجودي والجد

مصرف عند سيبويه رحمه الله للضرورة اه والحاصل أن القول بعلية لا داعي له الاستعماله ممنوعا من الصرف وهو مع شذوذه يجوز تخريج على وجوه آخر وقد سمع خلافا واذعى سيبويه رحمه الله تعالى انه ضرورة مقابل بالمثل وقال ابن يعيش رحمه الله سبحان علم واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة لا تصرف فان أضفته بصيغة معرفة بالاضافة وقوله يا سبحان فلهذا بناء على أنه فعل اما تخفف أو شدد على الخلاف نفسه فان لم يكن له فعل بدرجة ما هو بمعناه واذا أضيف فليس يعلم خلافا للزنجشري ولا حاجة الى القول بأنه تكرر وأضيف اذ لم يعمد تكرار اعلام الاجناس لانها في المعنى تكررة وعليها للضرورة وقد بنا بالالف واللام في قوله • سبحانك اللهم ذا سبحان • وفيه شذوذ آخر لخروجه عن النصب على المصدرية (قوله سبحان من علقمة الفاخر) هو من قصيدة للاعشى وسببها أنه لما فاخر علقمة بن علاثة ابن عمه عامر بن الطفيل العامرين وكان علقمة كراما ثيبا و عامر عاهرا سفيها قاطلا لبحرها المقتله (٢) فهاب سكاهم العرب أن يحكموا بينهم ما بشئ فأباهم من قطنة بن سنان فقال انما كركبي البعير تقعان معا وتنهضان معا قالوا فأبنا البمين قال كلا كالبمين فأما ما سئنا لا يجسر أحد أن يحكم بينهما ثم ان الاعشى وصل الى علقمة مستنجرا فقال أجيرك من الاسود والاحمر قال ومن الموت قال لا فأتى عامرا فقال له مثل ذلك فقال ومن الموت قال نعم قال وكيف قال ان مت في جوارى وديتك فبإخ ذلك علقمة فقال لوعلمت ان ذلك مراده لهان على فركب الاعشى فاقه ووقف في نادى القوم وأنشدهم قوله بهجوه علقمة يرتفع عليه عامر أي فضله

شأنك من قبله أطلالها • بالسطح فالجزع الى حاجر حتى اذ بلغ الى قوله في القصيدة

يا عجباً للدهر اذ سوبا • كم ضاحك منه ومن ساخر  
ان الذي فيه تماريقا • بين السامع والناظر  
ما جعل الجدة الظنون الذي • جنب صوب اللجب الماطر  
مثل الفراق اذا ما جرى • يقذف بالبوصى والماهر  
أقول لما جاء في نغره • سبحان من علقمة الفاخر  
علقم لانسفه ولا تجعل • عرضك للوارد والصادر

الح

والفاخر بالخاء اتوقية ذو النفر وقيل أراد سبحان الله على معنى التعجب ولا شاهد فيه لما مر ومحتفل انه بناء لانه لما أراد به التعجب اجراء مجرى اسم الفعل في البناء (قوله ونصير الكلام الخ) يعني انهم لما نزهوا لا يلبق بالحكمة دل على أن الاختلاف لا ينبغي السؤال عنه وأنهم غير عالمين بما فيه من الحكم

سبحان من علقمة الفاخر  
ونصير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال ولذلك جعل مفتاح التوبة فقال موسى عليه الصلاة والسلام سبحانك تبت اليك وقال يونس عليه الصلاة والسلام سبحانك اني كنت من الظالمين (الملك أنت العليم) الذي لا يخفى عليه خافية (الحكيم) المحكم لبدعانه الذي لا يضل الا ما فيه حكمة بالغة وأنت فصل وقيل تأكيد للكاف كما في قوله صررت بك أنت وان لم يجز صررت بأت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذا سبحان يا هذا الرجل ولم يجز يا الرجل وقيل مبتدأ أخبره ما بعده والجملة خبر ان

(٢) قوله المقتله يعني بالفضل وقوله تقعان معا يعني على الارض كما صرح بذلك في سورة الاسراء اه معجمه

قوله الجدة الظنون قال الجوهري الجدة بالضم البئر التي تكون في موضع كثير الكلا قال الاعشى وصاق البتين الا انه روى اذا ما طما بدل اذا ما جرى وقد نهى عليه في سورة الاسراء وفسرنا بالبوصى ما لها من وقال أيضا الظنون البئر لا يرى فيها ماء أم لا ويقال القليلة الماء واستشهد بالبيت أيضا وقد وقع فيه بعض تغيير في سورة الاسراء والرواب ما هنا اه معجمه

الخفية وهو يشبه التوبة لأن السؤال لما لم يلق أشبه الذنب ووجه ذكره مع التوبة الأشهر بالعدو  
 في ارتكاب الذنب بأنه لا يمتنع له أو تزيهه عن رذائل الكرم وتنفير العليم الذي لا يخفى عليه خافية  
 أخذه من صيغة المبالغة وتفسير الحكيم بالحكم سيأتي ما فيه في بديع السموات والأرض وأنت ضمير فصل  
 والخلاف في أنه لم يحمل من الأعراب أم لا مشهور وإذا كان تأكيداً فهو معرب محلا بأعراب متبوعه  
 وقوله أعلمهم فسر باعتبار المال والأفهوم مراد به الأخبار المترتبة عليه العلم ولذا عذري بالباء ولو كان  
 بمعنى العلم لتعدى بنفسه (قوله وقرئ قلب الهمزة بيا وحذفها بكسر الهاء فيها) ضمير حذفها  
 جوز فيه أن يعود إلى الهمزة لأن قلبها يتضمن حذفها لكن المعهود في مثله التعبير بالقلب وإلى الباء  
 المنقلبة عنها لأنه بعد القلب يصير كالامر المقتل الآخر في حذف آخره كإرم وقوله فيها أي في قلب  
 الهمزة وحذفها ونقلها عن حزة (قوله أني أعلم غيب السموات والأرض الخ) فيه إيجاز بديع لأنه كان  
 الظاهر أعلم غيب السموات والأرض وشهادتهم ما أعلم ما كنتم تدون وما كنتم تكتمون وما ستبدون  
 وتكتمون فاقصر على غيب السموات والأرض لأنه يعلم منه شهادتهم بالطريق الأولى وكذلك اقصر  
 من الماضي على المكتم لأنه يعلم منه البادي بالأولى وعلى المبدى من المستقبل لأنه قبل الوقوع خفي  
 فلا فرق بينه وبين غيره من خفياته ثم أنه قبل لا بد من بيان النكتة في تغيير الالاء لوجوب حيث لم يقل  
 ما تكتمون وأعلمها أفادة استقرار الكتمان فإن المعنى أعلم ما تبدون قبل أن تبدوه وأعلم ما تكتمون على كتمان  
 وهذا مبنى على أن كان للاستمرار وهو مجاز لا قرينة عليه وفيها غشية عنه (قوله استحضار لقوله أعلم  
 الخ) إنما كان استحضاراً لرضه للتفاضل وإن كان لا تعلمون أو جز وأتمم اللهم إذا خصناخني من مصالح  
 الاختلاف فغشيتك ككون أشمل وقال الطيبي رحمه الله إنما قال أبسط ولم يقل بيان لأنه لا معلوم أنه  
 تعالى لانهية لها وغيب السموات والأرض وما تبدونه وما يكتمونه قطرة منه لكنه فيه نوع بساط لما أجل  
 فيه فإن قلت ما تبدونه وما يكتمونه ليس منسباً فيهما لا يعلمون قلت المراد اندراج الأول في الثاني  
 لا العكس كما أشار إليه بقوله فإنه تعالى أعلم الخ أو يقال إن قوله أعلم ما لا تعلمون كناية عن شمول علمه ويدل  
 عليه قوله قال ألم أقل لكم فإنه يقضى سبحانه بعينه أو بمساويه أو مقاربه ووجه التعريض بظاهر  
 ومتصددين بمعنى منتظرين (قوله استبطنهم أنهم أحقاء الخ) ليس المراد بالاستبطن الاختفاء عن  
 الله الذي يعلمون أنه لا تخفى عليه خافية بل عدم التصريح به والرضاء به في ونحن نسبح بحمدك وقوله  
 وأسرهم ابليس من المعصية الخ قال ابن عطية وجاء تكتمون على الجماعة والكاتب واحد منهم على  
 عادة العرب في الاتساع كما إذا جنى بعض قوم جنابة يقال لهم أنتم فعلتم كذا والفاعل بعضهم  
 وقوله والهمزة الخ الإنكار في معنى النفي والجدد بمعنى النفي ونفي الثبات (قوله تدل على شرف  
 الإنسان ومزية العلم الخ) لأنه قدّم عليهم في الاختلاف وبين أن وجه تقديمه علمه وقوله وأن التعليم  
 الخ توجه أسناده إليه بظاهر وأما عدم إطلاقه عليه أتماعاً على القول بالتوقيف فظاهر لأنه لم يرد إطلاقه  
 عليه وأتماعاً على القول بعدمه خصوصاً في الصفات فإن شرطه أن لا يوجههم نقضاً وفيه ذلك لأنه معروف  
 فيما يحترف به ولا عبرة بأنه أطلق على الله مع علم المكوث ولا بأن بعض الحكماء والمفسرين أطلقوا العلم  
 الأول على الله (قوله وأن اللغات توقيفية الخ) هذا أحد المذاهب السابقة وارتضاء المصنف رحمه  
 الله تعالى وخالفه في المنهاج وقوله بخصوص هو بناء على أن المراد بالاسم المعنى العرفي والعموم بناء  
 على المعنى الاشتقائي وقيل عليه أنه على العموم لا يدل على تعليم جميع أنواعه وبه تسلك الخلقون  
 ولا يخفى أنه إذا أريد جميع أنواعه أثبت المراد لدخول الألفاظ فيه وكلها صريح فيه وقوله وتعليمها  
 الخ جواب عن قول الخالف أن التعليم بمعنى الإلهام فلا يلزم التوقيف أو أنها كانت لغات سكان  
 الأرض قبله فلهذا (قوله وأن مفهوم الحكمة الخ) معنى قوله زائد أن كان بمعنى مشتق على  
 معناه مع زيادة فيكون ذكره بعد التبرق في الإثبات ولا يكون تكراراً وهو المتبادر لكن كان ينبغي أن

(قال يا آدم أتيتهم بأسمائهم) أي أعلمهم وقرئ  
 بقلب الهمزة بيا وحذفها بكسر الهاء فيها  
 (فلا أتياهم بأسمائهم) قال ألم أقل لكم أني أعلم  
 غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون  
 وما كنتم تكتمون استحضار لقوله أعلم  
 وما كنتم تكتمون استحضار لقوله أعلم  
 ما لا تعلمون لكنه جاء به على وجه أبسط  
 ليكون كالحجة عليه فإنه تعالى أعلم ما تكتمون  
 عليهم من أسرار السموات والأرض وما ظهر  
 عليهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة  
 اهـ من أحوالهم الظاهرة والباطنة  
 علم ما لا يعلمون ونفسه تعريض بعائيتهم  
 على ترك الأولى وهو أن يوقفوا مترصدين  
 لأن بيناهم وقيل ما تبدون قوله  
 أن تجعل فيهم من نفسك فيماتون  
 استبطنهم أنهم أسقاء بالخلقة وأنه سبحانه  
 وتعالى لا يخفى خلقاً أفضل منهم وقيل  
 ما أظهرها من الطاعة وأسر ابليس منهم  
 من المعصية والهمزة لأنك دخلت حرف  
 الجدة فأفادت الإثبات والتقرير وأعلم  
 أن هذه الآيات تدل على شرف الإنسان  
 ومزية العلم وفضله على العباد وأنه شرط في  
 الخلافة قبل العصاة فيها وأن التعليم يصح  
 أسناده إلى الله تعالى وإن لم يصح إطلاق  
 العلم عليه لاستصاصه عن يحترف به وأن  
 اللغات توقيفية فإن الأسماء تدل على الألفاظ  
 بخصوص أو عموم وتعليمها طاهر في ألقائهم  
 على التعليم مزيله معانيها وذلك يستدعي  
 سابقة وضع الأصل حتى أن يكون ذلك  
 الوضع من كان قبل آدم فيكون من  
 الله سبحانه وتعالى وأن مفهوم الحكمة  
 زائد على مفهوم العلم والالتفات قوله أنك  
 أنت الإلهام الحكيم

يفسر الحكيم بالعالم بالاشياء الموجد لها على الاحكام كما قال الراغب الحكمة منه تعالى معرفة الاشياء  
 واجبا لها على غاية الاحكام لا بما فسر به سابقا فانه يقتضى المغايرة وان كان يستلزم العلم وان اراد أنه  
 صفة أخرى زائدة على العلم مرتبة عليه فهو ظاهر وقيل قدمه ليشمل بقوله وعلم الخ (قوله وان علوم  
 الملائكة الخ) يعنى جميعهم والالم يخالف كلام الحكماء أما ان كان المطلب مع الجميع كما مر فظاهر وأما  
 اذا كان مع البعض فلا فرق فصكم في عالم الملكوت وانما يدل على ذلك لانه أعلمهم بما لم يكن عندهم  
 علمه فزادوا علما وأراد بالحكماء الاسلاميين بدليل استدلالهم بالآية وهي وما لنا الا له مقام معلوم أى  
 مرتبة في العلم لا بتجاوزها (قوله أفضل من هؤلاء الملائكة) لم يقل أفضل من الملائكة لان الآية انما  
 تدل على أفضليته على المذكورين فان كان الجميع مذكورا فهو أفضل منهم وان كان البعض فلا يثبت  
 على تفضيله عليهم وأما قوله لانه أعلم منهم والاعلم أفضل فقول عليه ان اراد أنه أعلم منهم على الاطلاق  
 فلا يثبت لاندل الاعلى أعليته بما أعلم به وان اراد اعلم في الجملة فلا يثبت التقرير وكذا كون الاعلم أفضل ان  
 اراد أفضل مطلقا فغير مسلم وان اراد من جهة العلم فلا يثبت التقرير أيضا ولو كان اعلم أفضل من العلم  
 لزم أفضلية جبريل على نبينا عليهم الصلاة والسلام والقول بأنه ليس بعلم والمعلم هو الله لا وجه له وكذا  
 آية قل هل يستوى الغائبون على تفضيل العالم على الجاهل لا على من سواه وقد قيل في الجواب ان  
 التفضيل شرعا معلوم انه اما بالعلم أو بالعمل وقد فضل علم آدم عليه السلام على علمهم فلم أنه أفضل منهم  
 مطلقا والذين لا يعلمون عام شامل للعابدين وغيرهم فدل على ذلك قدس (قوله وانه سبحانه وتعالى  
 بعلم الاشياء قبل حدوثها) لانه تعالى علم آدم عليه الصلاة والسلام قبل خلقه وما فيه من المصالح والحكم  
 وغير ذلك قبل وجوده (قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) غير الاسلوب فقال أولا واذ  
 قال ربك وهذا واذ قلنا بضمير العظمة لانه في الاول ذكر خلق آدم واستخلافه فناسب ذكر الربوبية مضافة  
 الى حسب خلقه وانه هنا المقام مقام أمره بناسب العظمة وأيضا السجود للعظيم فلما أمر بفعله فغيره اشار  
 الى كبريائه الغنية عن التعظيم ونحوه في التعبير ما مر من قوله للملائكة أنبؤني ليكون مجزهم عنده أعظم  
 عليهم وقال لا دم عليه الصلاة والسلام أنبئهم تطفاه واظهار الفضل عليهم (قوله أمرهم بالسجود)  
 يعنى أن الامر في هذه الآية منجز والقائه التعيينية في قوله فسجد واظهاره في عدم تراخي سجودهم عن  
 الامر وهذا يقتضى أن يكون بعد التعليم والابناء وقوله اعترافا لعلة السجود وأداء لحقه اذ علمهم ما لم  
 يعلموا حتى الاستاذ على من علمه حق تعظيم حتى قيل لو جاز السجود لخلقوا لاستحقاقه المعلم علمه ومن  
 قال الامر فاقروا استدلت بدم ابليس على ترك القور ولادليل عليه سوى الامر وأجيب بأن دليل القور  
 ليس مطلق الامر بل القاء قيل وعلى هذا لا يصح قوله اعترافا بفضل وأداء لحقه اعترافا قالوه لكن  
 التحقيق أن القاء الجزائية لاندل على التعقيب من غير تراخ كما في التلويح فتأمل (قوله وقيل  
 أمرهم به قبل أن يسوى خلقه الخ) فيكون أمر غير تمييزي وحكمة الامتحان لهم ليعلم الطبع من  
 غيره وليظهر فضله حين سألوا عنه وهذا أيضا في التفسير الكبير والصغير رحمة الله تعالى أشار الى  
 عدم ارتضائه ولم يشر الى جواب استدلاله بالآية وهو أن القاء الجوابية لا تقتضى التعقيب كما في قوله  
 تعالى اذ أودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فانه لا يجب السعي عقبه ومنهم من أول هذه  
 الآية بأنها لا تعارض الاخرى اذ ليس فيها ما يقتضى وقوعها بعد الانباء لطفها بالواو ومنهم من  
 رأها لكراهة بعد الانباء ظاهرة في التأخر فقال ان الامر بالسجود وقع مرتين مرة عقب خلقه ومرة بعد  
 انبائه ووضعه بعضهم وادعى آخرون أنه مشهور وأما ما قيل ان المراد بنفخ الروح في هذه الآية التعليم  
 لما اشتهر أن العلم حياة والجهل موت فبعد (قوله والاعطف عطف الطرف على الطرف الخ) والمراد  
 العامل المقدر وهو اذ كرمكم أريد أخلقكم أى المذكر الحادث وقت قوله لانه لا شك انى جاعل والآخر  
 عند أمرهم بالسجود فان لم يقدر في الاول بقدر في هذا أطاعوه فسجدوا ولا يطفدون تقدير لان

وأن علوم الملائكة وكالاتهم تقبل الزيادة  
 والحكماء منعو ذلك في الطبقة العليا منهم  
 وسجلوا عليه قوله سبحانه وتعالى وما لنا الا له  
 مقام معلوم وان آدم أفضل من هؤلاء  
 الملائكة لانه أعلم منهم والاعلم أفضل  
 اقله تعالى هل يستوى الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون وانه سبحانه وتعالى يعلم  
 الاشياء قبل حدوثها (واذ قلنا للملائكة  
 اسجدوا لآدم) لما أنبأهم بالاعتماد عليهم  
 ما لم يعلموا أمرهم بالسجود له اعترافا بفضل  
 وأداء لحقه واعتذارا عما ظالوا فيه  
 وقيل أمرهم به قبل أن يسوى خلقه فانه من  
 سبحانه وتعالى فاذا سويته وتخت فيه من  
 رضى فقوله الساجدين امتنا فالهم واظهارا  
 لفضله والاعطف عطف الطرف على الطرف  
 السابق ان نصيبه بمضمر والاعطف بما يقدر  
 عاملان به على الجملة المتقدمة

الطرف الأول منه وبسبب شدة بقاءه فلا يصح عطفه عليه لأن قولهم ذالليس وقت أمرهم بالسجود بل مقدم عليه ولا يرد هذا على الأول كانوا هم قائل لما قدره خبرا قال انه على هذا من عطف القصة قبل الثلاثين عطف الخبر على الانشاء ورد بأنه فاسد لأن كتبنا خبرية بل لأن مضمون هذه القصة نعمة رابعة مستقلة فتاسب أن يعطف على مضمون القصة السابقة التي هي أيضا نعمة مستقلة فتأمل وبأسرها يعني جميعها وأصله ما ربط به الاسير فاذا سلم به فقد سلم جميعا (قوله والسجود في الاصل نذل مع نظامن) أي انخفاض ولو بالاختصاص وغيره كافي الشعر المذكور وهو لزيد الخليل لما أغار على بني عامر فقتل منهم وأسر وقال

بن عامر هل تعرفون اذا بدا \* أبا مكنف قد شدة عقد الدوائر  
بجمع نضال البلق في جحرانه \* ترى الا كم فيه سجد اللحوافر  
وجمع كمثل الليل مر تجز الوغي \* كثير حواشيه سربيع البوادر  
أبت عادة للورد أن تذكره القضا \* وحاجة رعي في غير بن عامر

ومعناه أن خيله لكثرة ما لا ترى البلق منها فيها وأنها تحفر الا كم والروابي التي تحتها الشدة عدوها فاعلمها لانخفاضها كأنهم اجهدت لحوافر خيله وهو شاهد له = ونه يعني مطلق الانخفاض لأمع التذلل لانها لا تعقل فتذل إلا أن يكون ادعاء والتذلل أعم من الذل وخيل مذلة أي سملة وهو بعيد وقيل المراد أنك تجد خيلنا تستعلي على الاماكن المرتفعة ولا تستعصى عليها فكانها مطيعة لها والاكمل بالسكون للتخفيف جمع أكمة وهي المرتفع من الارض وليس تسكينها ضرورة وسجد اجمع ساجد والحوافر جمع حافر وهو في الفرس وهو معروف (قوله وقلن له اسجد ليلي فأسجد) هو لاهرابي من بني أسد وقيل هو من شعر لجيد بن ثور وأوله = فقدن لها وها أيا خطاه = وقلن الخ يزوي بالواو بالقاء واسجد بوزن أكرم بقطع الهزة بمعنى طأطأ رأسه ليركب وقال ابن فارس في فقه اللغة ان العرب لا تعرف السجود الا بمعنى الطأطأة والاختصاص تقول اسجد الرجل اذا فعل ذلك وأما في الشرع فوضع الجبهة على الارض قصد العبادة فلا يكون حقيقة الا لأنه المعبود حتى قال الامام رحمه الله تعالى انه لغيره تعالى كفر فلذلك أولوه هنا ان يريد به معناه الشرعي بأن السجود لله وادم عليه السلام جعله قبله وجهه له كالكعبة واعترض عليه بأنه لو كان لله ما استعجب عليه من اذ لا فرق بين = كون آدم عليه الصلاة والسلام قبله وغيره وبأنه لا يدل على تفضيله عليهم وقوله أريتك هذا الذي كرمت على يدل عليه ألا ترى أن الكعبة ليست بأكرم عن سجد اليها كالنبي صلى الله عليه وسلم فتعين كونها سجدة تحية ولا أن تقول تخصيصه بجعله جهة لها دونهم يقتضي ذلك وسأقي في كلامه ما يدفعه أيضا فتأمل (قوله أوسيبا لوجوبه) كما جعل الوقت سببا لوجوب الصلاة والبيت سببا لوجوب الحج ثم بين وجه = كونه قبله وسببا على وجه يقتضي تعظيمه بقوله فكانه تعالى الخ أي أنه خلقه في أحسن تقويم وجعل فيه مثالا لمن كل موجود في العالم الروحاني وهم الملائكة العقل والعبادة ومن الجسماني التركيب من العناصر فكان ذريعة أي وسيلة الى تكميل علمهم بآياتهم ومشاهدتهم لحكمته في مخلوقاته وتبميز بعضهم عن بعض بعرفة المطيع من غيره فاللام على كونه بمعنى القبله بمعنى الى كما في قول حسان رضي الله تعالى عنه أليس أول الى آخره وهو حاضرة على رضي الله تعالى عنه وقوله

ما كنت أحسب هذا الامر منصرفا \* عن هاشم ثم منها عن أبي حنن

والسنن جمع سنة وعلى الثاني للسببية كافي قوله تعالى أقم الصلاة لولك الشمس وأغوذج قال في القاموس انهن (٢) والصواب غوذج بفتح التون وهو مثال الشيء معرب غنونه أو غوذذ أو غوذذان وأصل معناه صورة تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منه حاله ولم تعرف به العرب قد يما وتبع فيه الصاغاني وتبعه هنا بعض أرباب الحواشي وأيس كذلك قال في المصباح المنير الاغوذج بضم الهمزة مثال الشيء معرب

بل القصة بأسرها على القصة الاخرى وهي نعمة رابعة عدتها عليهم والسجود في الاصل نذل مع نظامن قال الشاعر \* ترى الا كم فيها سجد اللحوافر وقال \* وقلن له اسجد ليلي فأسجد = يعني البعير اذا طأطأ رأسه وفي الشرع وضع الجبهة على قصد العبادة والمأمورية اما المعنى الشرعي فالسجود له بالحقيقة هو الله سبحانه وتعالى وجعل آدم قبله يسجد لهم تفخيما لشأنه أوسيبا لوجوبه فكانه سبحانه وتعالى لما خلقه بحيث يكون اغوذج للمبدعات كلها بل الموجودات بأسرها ونسبة لما في العالم الروحاني والجسماني وذريعة للملائكة الى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات ووجه الى ظهور مراتبها من المراتب والدرجات أمرهم بالسجود تذلا لالامار أو اياه من عظيم قدرته وباهر آياته وشكر المائز = هم عليهم بواسطته فاللام فيه كاللام في قول حسان رضي الله تعالى عنه

أليس أول من صلى اقتبلكم

وأعرف الناس بالقرآن والسنن

أوفي قوله تعالى أقم الصلاة لولك الشمس

قوله فقدن لها وها في الصحاح ولوهم الجمل

الضم الدلول قال ذو الرمة يصف ناقته

كانها جمل وهم وما بقيت

الا نصيرة والالواح والعصب

والاثنى وهمة اه

(٢) قوله قال في القاموس انه لمن كتب عليه

تعبوه وردوه وقالوا هذه دعوى لا تقوم

عليها حجة فخازالت العلماء قديما وحديثا

يسنة ملونه من غير تكبر حتى ان الزمخشري

وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في الدعوات اغوذج

والنوروى في المتاج عبر به في قوله أغوذج

التمائل ولم يعقبه أحد من الشراح اه

بمعنى باختصار اه معجبه

وان أنكره الصالحان ومنهم من جوز أن يكون المصنوع له آدم عليه الصلاة والسلام حقيقة وأن  
 السجود للصالحين إنما منع في شرعنا ويجوز أن لا يكون كغيره في شريعة من قبلنا وجعل عليه قول  
 الزمخشري يجوز أن يختلف باختلاف الأحوال والأوقات وقيل أنه مخالف لإجماع المفسرين وإنما تركه  
 المصنف وقبه نظر (قوله وأما المعنى الأقوى وهو التواضع الخ) معطوف على قوله أما المعنى الشرعي  
 فالمراد به مطلق الانخفاض ولو بالانحناء وكانت التحية بالانحناء فلا بد من السلام أبطله بالسلام فصار حراما  
 نص عليه النعماني والفقهاء قال القرطبي رحمه الله اختلف الناس في كيفية سجود الملائكة لآدم  
 عليه الصلاة والسلام بعد اتصافهم على أنه ليس بسجود عبادة فقال الجهم وركن بوضع الجباه على الأرض  
 كسجود الصلاة لأنه المتبادر منه لأنه كان تكريما لا دما عليه الصلاة والسلام وطاعة لله وكان آدم عليه  
 الصلاة والسلام لهم كالقبة لنا وقال قوم لم يكن بوضع الجباه بل كان يجزئ تذلل وانقياد ثم اختلف  
 القائلون بالأول فقيل كان ذلك السجود خاصا بآدم عليه الصلاة والسلام لم يجز لغيره وقيل كان جازما  
 بعده إلى زمان يعقوب عليه الصلاة والسلام لقوله وخرأله سجدا وكان آخر ما أجمع من السجود للصالحين  
 والاكثر على أنه كان مباحا إلى عصر نبينا صلى الله عليه وسلم وقد نقله القائل أولا بأنه مخالف لإجماع  
 المفسرين وهو عجيب منه (قوله أو التذلل والانقياد الخ) لا الانحناء وضمير عاشم وكالهم راجع إلى  
 آدم عليه الصلاة والسلام وبنية الفهوم من الكلام لا إلى الملائكة كما يتوهم إذ لا يصح إضافة المعاش  
 إليهم والمراد منه حيثئذ أمر الملائكة بالسجود في أمورهم فإن بعض الملائكة حفظه وبعضهم موكل  
 بالرزق ونحو ذلك (تبينه) من لم يعرف اللغة يستغرب أمجد بن زينة أكرم الله نفسه  
 قتل له أسجد لابي قاصدا • كما ذكره المصنف رحمه الله وهو كثير في كلامهم كافي أدب الكاتب ولكنهم  
 اختلفوا فيه هل بينهم مذكور أم لا وفي شرحه لابن السيد وغيره مجده معروف وأمجد يعني الغنى وقد فسره  
 قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا لم يؤمر وبالدخول على جباههم وإنما أمر وبالدخول وبجمل أنه  
 حال مقدرة وقال أبو عمر والسجود عند العرب الانحناء قيل ومنه قوله تعالى اسجدوا لآدم فإنه سجود  
 تحية بمعنى الانحناء وقال ابن حيوة القسري يقال سجد إذا وضع جبهته على الأرض وسجد وأسجد إذا  
 طأطأ رأسه وانحنى وأسجد آدم النظر قال كثير

أعزك من أن ذلك عندنا • وأسجد عينيك للصيود بن راجح

انتهى فالسجود في أصل اللغة يكون بمعنى الركوع (قوله أبي واستكبر) استتفاف جواب لمن قال  
 ما فعل وقال أبو البقاء أنه في موضع نصب على الحال أي آياستكبرا والاباء الامتناع باختيار رأي  
 مع تمكنه من الفعل فهو أبلغ منه وإن أفاد فائدة ولذا صح بعده الاستثناء المفرغ والاستكبار بمعنى التكبر  
 وقدم الاباء عليه وإن كان متأخرا عنه في الرتبة لأنه من الأحوال الظاهرة بخلاف الاستكبار فإنه  
 نفسي وأصل معنى التثني تكلف الشئ ثم تجوز به عن الصلح بغير ما فيه وقوله من أن يتخذ  
 وصلة الخ راجع إلى جعله قبله وقوله أو يعظمه بناء على أنه تحية وقوله أو يتخذ الخ راجع إلى الوجه  
 الأخير وهو ظاهر (قوله في علم الله أو صار الخ) انما آيات آية بما ذكرنا لم يحكم بكفره قبل ذلك  
 ولم يجوز منه ما يقتضيه فاما أن يكون التعبير بكان باعتبار ما سبق من علم الله بكفره وتقديره ذلك وقيل  
 كان بمعنى صار وهو مما أثبت بعض النحاة ورد ابن قورق وقال تركة الأصول ولأنه كان الظاهر حينئذ  
 فكان بالتمام والظاهر أنه على بابها والمعنى وكان من القوم الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خلق  
 آدم فيكون كقوله كان من الجن أو كان في علم الله وقوله باستقباحه بيان لكفره متعلق به على الوجهين  
 وقيل أنه متعلق بصار أي تحول وانقلب حاله إلى الكفر بسبب استقباحه وانكاره كفره فكيف  
 استقباحه وأنه رد على الراغب في قوله أنه ليس معنى صار الماضي باعتبار زمان الاخبار أو لأن الكفر  
 لما أحبط ما قبله صار كانه كافر قبل ذلك وهو تكلف لا دليل عليه وقوله والتوسل به في نسخة أو وهو

وأما المعنى الأقوى وهو التواضع لا آدم تحية  
 وتطعية كسجود أخوة يوسف أو التذلل  
 والانقياد بالسعي في تحصيل ما ينوط به  
 معاشهم ويتم به كالأهم والكلام في أن  
 المأمورين بالسجود الملائكة كهم أو طائفة  
 منهم ماسبق (ففسدوا الإلهي أبي واستكبر)  
 امتنع عما أمر به استكبارا من أن يتخذ  
 وصلة في عبادة ربه أو يعظمه ويتلقاه بالتحية  
 أو يتخذ منه ويسمي فيما فيه خبره وصلاحه  
 والاباء امتناع باختيار والتكبر أن يرى  
 الرجل نفسه أكبر من غيره والاستكبار طلب  
 ذلك بالتثني (وكان من الكافرين) أي في  
 علم الله تعالى أو صار منهم باستقباحه أو  
 تعالى إياه بالسجود لا يجوز أن يؤمر بالتضع  
 منه والافتعال لا يجوز أن يؤمر به قوله أما خبر  
 للفتن والفتن لا يجوز أن يسجد لما خلقت  
 منه جوابا لقوله ما منعك أن تسجد لما خلقت  
 يدي استكبرت أم كنت من العالين



إشارة إلى كونه قبله وفيه نظر ثم إن جواب الراغب مبني على اعتبار زمان التكلم والاختيار وكذا من قال معترضا على المصنف رحمه الله كان اعراضا على كون المذكور بعده واقعا في وقت من الاوقات الماضية أي وقت كان وذلك محقق في كونه لانه كفر وقت ابائه وهو ما ض بالنظر إلى قوله كما أشار إليه في الكشف وشرحه في سورة ص وقوله لا يترك الواجب فانه لا يوجب الكفر في ملتنا ولم يعلم إيجابه قبل ذلك وفيه نظر (قوله والاية تدل على أن آدم الخ) قيل عليه هذا إذا كان السجود له أما إذا جعل قبله فلا دلالة عليه وكذا إذا كان تحية كالسلام وأوجب بأن جعل الكعبة قبله يدل على كونها أفضل البقاع فجعل آدم قبله دون غيره يدل على كونه أفضل وقيل انه مأخوذ من التعليم لانه المعروف فيه فالانصب جمعه مع فوائد الآية وقوله ولومن وجه لانه لا يلزم التفضيل من كل الوجوه اذ قد يفسلون بالقرب ونحوه وعليه يحمل ما يقع من تفضيلهم والخلاف فيه مشهور وقال نخر الاسلام انه لا طائل فحتمه والاحسن الكف عنه وما ذكره المصنف رحمه الله فيه إشارة إلى هذا وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وقوله وأن ابليس كان من الملائكة لانه استثناء منهم ودخوله في الامرين يدل على ذلك وقد نقل عن ابن عباس وغيره وكونه منقطعاً ونحوه خلاف المتبادر في قوله ولم يصح يعني على الاتصال المتبادر وأما قوله كان من الجن ففسق الآية فتنا في هذا بحسب الظاهر فأولها المصنف رحمه الله بأنه منهم فعلا لأنواعا كما قال الشاعر نحن قوم بالجن في زى تاس . لكنه استبعد بأنه رتب على كونه من الجن فعلمهم بقوله ففسق وبأنه غيظا لماسد كرم في تفسير الآية من انها دالة على أن الملائكة لا تعصى البتة فهو حقي في أصله وقال علم الهدى يحتمل أن يكون المعنى أنه صار من الجن بعدما كان ملكا بأن مسح كما مسح بعض بني آدم قرده وهو قول ثالث غريب ومارواه عن ابن عباس رضي الله عنهما من أن الملائكة نوعان نوع محمرون ونوع ليسوا كذلك يناسب قوله فيما سيأتي ولعل ضرر بل من الملائكة الخ وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله ولن زعم انه لم يكن من الملائكة الخ) لما تعارضت النصوص فاقتضى بعضها كون ابليس من الجن وبعضها كونه من الملائكة احتاجوا إلى التأويل في أحد الطرفين فاخترنا المصنف أنه من الملائكة والزحشرى أنهم من الجن فأشار إلى ضعفه بالتعبير بالزعم وهم يقولون انه جنى سبته الملائكة فأقام معهم قلبوا عليه لكنهم وشرفهم فالاستثناء متصل أيضا قيل لأن المعبر بالدخول في الحكم لا في حقيقة اللفظ فن قال ان الاستثناء متصل ان كان من الملائكة ومنقطع ان لم يكن منهم لم يصب وهذا رد على السعد وغيره وليس بوارد قال القرافي في العقد المنظوم النجاة وأهل الاصول يقولون المنقطع المستثنى من غير جنسه والمتصل المستثنى من جنسه وهو غلط فيهما فان قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم يديكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم من جنس ما قبله وكذا قوله لا يذوقون فيها الموت الا مرة الأولى وهو منقطع فبطل الحدان وكذا وما كان مؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ والحق أن المتصل ما حكم فيه على جنس ما حكمت عليه أولا ينقبض ما حكمت به ولا بد من هذين القيدين فحقى انحراف أحد هاتين ومنقطع بأن كان غير الجنس سواء حكم عليه بنقبضه أولا فحورأيت القوم الا فرسا فالمنقطع نوعان والمتصل نوع واحد ويكون المنقطع كنقبض المتصل فان نقبض المركب بدم أجزاءه فقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت منقطع بسبب الحكم بغير النقبض لأن نقبضه اذا قرع فيها وليس كذلك وكذلك الآن تكون تجارة لانها لا تؤكل بالباطل بل بحق وكذلك الاخطاء لانه ليس له القتل مطلقا والالكان ما حاققتنوع المنقطع الى ثلاثة أنواع الحكم على الجنس بغير النقبض والحكم على غيره به أو بغيره والمتصل نوع واحد فها هو الضابط فاشحن فيه منقطع ان لم يكن منهم فتأمل (قوله أو الجن كانوا أيضا ما مورين الخ) قيل الفرق بينهما بين الوجه الاول ان التغليب في الاول على ابليس فقط وفي هذا على الجن المطلق الداخل فيه ابليس وكان يحتمل أن يكون الثاني من قبيل دلالة النص لولا قوله والضمير في فسجدوا راجع إلى القبيلين وعلى التفاديير يكون الاستثناء متصلا

لا يترك الواجب وحده والاية تدل على أن آدم أفضل من الملائكة المأمورين بالسجود له ولومن وجه وأن ابليس كان من الملائكة واللام يتناوله أمرهم ولم يصح استثناءهم ولا يرد على ذلك قوله سبحانه وتعالى الا ابليس ولا يرد على ذلك قوله سبحانه وتعالى الا ابليس كان من الجن الجواز أن يقال انه كان من الجن فعلا ومن الملائكة نوعا ولا أن ابليس كان من الملائكة ضرا

مبحث شريف في تحقيق الاستثناء المتصل والمنقطع

لامنقطعا (أقول) الظاهر أن المصنف رحمه الله أراد الوجه الذي ذكره الامام بقوله أو يقال انه أمر بلفظ غير مذكور في القرآن لقوله تعالى إذا أمرتكم بعضي أنه يقتضي أن يكون مأمورا صريحا لا خيفا فيكون مقدرا وهو وقتنا للجن اسجدوا وقوله فانه اذا علم الخيان للقرينة الدالة عليه فالفرق بينه وبين الاقول عموم الامر للجن والدلالة على ذلك بلفظ مقتدر فليس من التغليب في شيء وأمر الضمير ظاهر حينئذ (قوله وأن من الملائكة من ليس بمعصوم الخ) عطف على أن ابليس وهو مبني على ما ارتضاه من أنه ملك قال علم الهدى زوال العصمة عن أفراد الملائكة بتحقيق المعصية منهم جازا اذا انعلق به عاقبة جيدة لا وخيمة بخلاف الانبياء عليهم الصلاة والسلام عندنا وسيأتي الكلام عليه في قصة هاروت وماروت وفي التيسير وأما وصف الملائكة بأنهم لا يعصون ولا يستكبرون فدليل تعدد العصيان منهم ولولا تصور لما صرح به لكن طاعتهم طبع وعصيانهم تكلف وطاعة البشر تكلف ومتابعة الهوى منهم طبع ولا يستنكر من الملائكة صدور العصيان مع قصة هاروت وماروت (قوله ولعل ضربا من الملائكة الخ) قال ابن اسحق الجن اسم للملائكة أيضا لاجتنانهم أي استتارهم عن أعين الناس وهذا معنى قول المصنف يشملهما أي بحسب الاشتقاق وأصل اللفظة وقال تعالى وجعلوا بينه وبين الجنة نسيا فغير بالملائكة وورد مثله في كلام العرب قال الاعشى في سليمان عليه الصلاة والسلام

وسفر من جن الملائكة نعة • قيا ما لديه يعملون بلا أجر

وقبل الجن مصنف من الملائكة لا تراهم الملائكة مثلنا وقوله كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما ما لانه قال ان من الملائكة ضربا يتوادلون يقال لهم الجن أي يطلق عليهم الجن من اطلاق العام على الخاص فيكون كقوله يشملهما بلا فرق فلا يرد عليه ما قيل ان ما ذكره سابقا عنه أن الجن ضرب من الملائكة وأن ابليس من ذلك الضرب وما ذكره ههنا أنه من صنف الجن المقابل لصنف الملائكة منهم يشابهه فأن هذا من ذلك وقوله فلذلك صح عليه التغير يعني بعد تسليم كونه من الملائكة فلا يرد عليه ما قيل في التغير نظرا فان صفة تغير حاله لا تقتضي عدم مغايرة الملائكة بالذات بل هو على تقديره أظهر وقوله كما أشار إليه هذا بناء أيضا على تفسيره السابق بأنه كان منهم فضلا فلا يرد عليه أن هذه الآية لا تدل على أنه من جنسهم (قوله لا يقال كيف يصح ذلك) أي عدم المخالفة بينهم بالذات وما ذكره عن عائشة رضي الله تعالى عنها حديث صحيح رواه مسلم وقوله لانه كالتشبيه لجواب للسؤال المذكور ولم يقل انه تمثيل حتى يرد عليه انه اخراج للنصوص عن ظاهرها كما يذهب إليه الباطنية وكثير من المعتزلة كما هوهم لان المفهوم من قوله فان المراد بالنور الخ أنه امر حقيقي وأنه اشارة الى اتحاد ما ذمهم ما بالجنس واختلافها بالعوارض فهو مشابه للتشبيه في تصوير مدعى واظهاره وتكميل معنى رجوع وجذعة بمعنى حديثه قسبة يقول من يريد الرجوع لامر مضى ان شئت أعدتها جذعة وأورد عليه أنه يدل على أن الجن من نار مخلوقة بالدخان كما صرح به المصنف وغيره الآن يقال المراد بصفاتهما صفاتهما بحسب ظاهرا للجنس وهو لا يشافي اختلاطها به في الواقع (أقول) معنى المروج لفة الخلط خارج بمعنى مختلط به فسر الرغب باختلاطه اتماما باعتبار اختلاط بعضه ببعض حال اشتعاله أو باعتبار اختلاطه بالاجزاء النارية التي فيها الحرارة والاحراق الذي هو سبب التأذي والانتقاد وهو المراد فانما الص من يكون نورا محضا واختلاطه به يكون مارجا فلا يرد عليه شيء وتفسيره النور بالجواهر المضى ما حترأ عن الضوء فلذلك يطلق على الله دونه وان كان أبلغ من وجه آخر كما مر والمراد بالنصوص الآيات لا الاحاديث فان فيها ما يخالفه كما في التأويلات مثل ما روي أن تحت العرش نهرا اذا اغتسل فيه جبريل عليه الصلاة والسلام وانتفض يخلق من كل قطرة منه ملك وفيه أيضا ان الله خلق ملائكة من نار وملائكة من النج الى غير ذلك مما يدل بحسب الظاهر على خلقها من غير النور (قوله ومن فوائد الآية استباح الاستبكار الخ) عدها من

فانه اذا علم أن الاكابر مأمورون بالتذل لا أحد والتوسل به علم أن الاصاغر أيضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلين فكانه قال فسجدوا مأمورون بالمعصود الا ابليس وأن من الملائكة من ليس بمعصوم وان كان الغالب فيهم العصمة كما أن من الانس معصومين والغالب فيهم عدم العصمة ولعل ضربا من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات وانما يخالفهم بالعوارض والصفات كالبرية والقسمة من الانس والجن يشملهما وكان ابليس من هذا الصنف كما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلذلك صح عليه التغير عن حاله والهبوط من محله كما أشار إليه بقوله عز وجل الا ابليس كان من الجن فقتل عن أمر ربه لا يقال كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه الصلاة والسلام قال خلقت الملائكة من النور وخلق الجن من نار من نار لانه كالتمثيل لما ذكرنا فان المراد بالنور الجواهر كالتشبيه لما ذكرنا كذلك غير أن ضوءها أكثر المضي والنار كذلك غير ان سبب ما يبعثه مغمور بالدخان محذور عنه بسبب ما يبعثه من قسط الحرارة والاحراق فاذا صارت هذه مصفاة كانت محض نور ومتى تكثرت عادت الحالة الاولى جذعة ولا تزال تزايد حتى ينطفئ نورها ويضي الدخان الصنف وهذا أشبه بالصواب وأوفق للجمع بين النصوص والعلم عند الله سبحانه وتعالى ومن فوائد الآية استباح الاستبكار وأنه قد يقضى بصاحبه الى الكفر والجن على الاثبات لا صوره وترك الخوض في سره وأن الامر لا وجوب

الفوائد لان فيها اشارة لما اليها ولا يمدل عليها الا ترى ان الآية لا تمل على مطلق الاستسكار ومطلق الامر وكذا الدلالة على الوجوب انما تعلم من قوله انصبت امرى ونحوه مما هو خارج عنها فلا يرد ما قيل ان كفر الميس ليس مخالفة الامر بل لاستقباح امره وهو كفر قتله وكذا دلالتهم على ان الكافر حقيقة من علم الله موته على الكفر وهو مأخوذ من قوله من الكافر من اذا المراد به انه في علمه الا ترى كذلك وهذه مسئلة الموافقة ومعناها ان العبرة بالايان الذي يوافق العبد عليه أى يأتي متصفا به في آخر حياته وأول منازل آخرته ومن فروع هذه المسئلة انه يصح أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله وحيث أطلقت مسئلة الموافقة فالمراد به ما ذلك وهي مما اختلف فيها الشافعية والحنفية والاشعرية والماتريدية والسبكي فيهما تأليف مستقل وينبغي عليها مسئلة الاجباط في الاعمال بالردة وقوله اذا العبرة بالخواتم وفي نسخة بالخواتم بالياء والقياس الاول لا يجمع خاتمة وروى في الحديث الصحيح الاعمال بالخواتم وهذا مما جوزه بعض الصحابة في جمع فاعل بالاشباع (تنبيه) مسئلة الموافقة من اتهام المسائل وفصلها النسبي في شرح التمهيد فقال ما حاصله ان الشافعي رحمه الله تعالى يقول ان الشقي شقي في بطن أمه وكذا السعيد فلا تبدل في ذلك ويظهر ذلك عند الموت واقام الله وهو معنى الموافقة والماتريدية زعمهم انه يقولون بمحو موافقه ما يشاء ويثبت فيصير السعيد شقيا والشقي سعيدا الا أنهم يقولون من مات مسلما محمدا في الجنة ومن مات كافرا محمدا في العذاب باتفاق الفريقين فلاثرة للتحلاف أصلا الا أن يقال ان من كان مسلما وورث أباه المسلم اذا مات كافرا رذما أخذه على بقية الورثة المسلمين وكذا الكافر وبطل جميع أعماله والمتقول في المذهب خلافه فيثبت لاثرة الا أنه يصح منه أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله بقصد التعليق في المستقبل حتى لا يكون شكافي الايمان حالا ولا حاجة لتأويله والماتريدية يمنعون ذلك مطلقا (قوله السكني من السكون الخ) يعني أن اسكن أمر من السكني بمعنى اخذ المسكن لامن السكون بمعنى ترك الحركة ولذا ذكر متعلقه بدون في الا أن مرجع السكني الى السكون وتأكيده ضمير اسكن المستتر بأن لا يلزم العطف على الضمير المتصل بلا فصل وهو متنع في فصيح الكلام وصحة أمر الغائب بصيغة افعل للتعليل مثل أنا وزيد فعلنا وإشاره على اسكنا للاشباع بالاصالة والتبعية هكذا قاله قدس سره يعني أن السكون والسكني من أصل واحد وأن المقصود هنا هو الثاني والجنة مفعول به لان معناه اخذ الجنة مسكنا وأما اذا كان من السكون فهو مفعول فيه فيجب انظهار في لانه ليس بمكان مبهم وأن التأكيده ليصح العطف اذ شرطه الفصل سواء كان تأكيده أو غيره وزوجان اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة واسكن أمر للمخاطب المذكر فلا يصح جعله مأمورا به ولذا اقدر فيه بعضهم ولا يسكن زوجك وجعله من عطف الجمل لانه لا يصح هنا حلول المعطوف محل المعطوف عليه والمجوز له قال هو ليس بالزوم كما يصح تقوم هند وزيد بلا خلاف وجعله تغليبا بل تغليبين لانه غلب فيه المخاطب على الغائب والمذكور على المؤنث الا أن في هذا التغليب خفاء مع أنه يلزم فيه تغليب المؤنث على المذكور في نحو تقوم هند وزيد اذ معنى السكون والامر موجود فيه - ما حقيقة والتغليب من الجواز فاما أن يلزم أنه قد يكون مجازا غير أقوى بأن يكون التجوز في الاستدأد أو يقال انه أقوى لان صيغة هذا الامر للمخاطب وقد استعمت في الامر منه فتأمل ثم ان المذكور في المعاني أن التأكيده لا يقرر بالنسبة ونحوه ولم يذكر من فوائد تصحيح العطف ولا ضمير فيه لانه أمر لفظي تكفل به النحو وقد جوز في هذا الامر أن يكون من السكون أيضا لكنه من جرح لنا فانه لقوله حيث شئنا واحتياجه الى التجوز ونكسة التغليب ما ذكره من الدلالة على التبعية وأما كون نصبه على أنه مفعول معه ففيه نظر ظاهر مع أنه ليس بالزوم سلك أحد الطريقين المتساويين ثم ان الامر والتمهي في هذه الآية منسوخان بقوله ابطوا (قوله والجنة دار الثواب الخ) أي التي لا يقع الثواب الحقيقي الا فيها وكون التعريف للعهد لانها معلومة لهم ولغيرهم لانها المتبادرة عند الاطلاق والسبق

مسئلة الموافقة

وأن الذي علم الله من حاله أنه يتوفى على الكفر هو الكافر على الحقيقة اذا العبرة بالخواتم وان كان يحكم الحال مؤمنا وهو الموافقة النسبية الى شجنا أبي الحسن الاشعري رحمه الله تعالى (وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة) السكني من السكون لانها استقرار وليت وأنت تأكيده السكون ليصح العطف عليه وانما لم يخاطب بها أولا تنبيه على أنه المقصود بالختم والمعطوف عليه تبع له والجنة دار الثواب لان اللام للعهد ولا معهود غيرها

ذكرها في هذه السورة وهذا هو المعروف عند المفسرين وأما القول الآخر فخرج وروح ولا عبادة بقوله  
 في التأويلات الاحوط والاسلم هو الكف عن تعيينها والقطع به قال القرطبي رحمه الله حتى من بعض  
 المشايخ أن أهل السنة مجمعون على أن الجنة الخلد هي التي أهبط منها آدم عليه الصلاة والسلام فلا معنى  
 لقول الخائف كيف يطلب شجرة الخلد وهو في دار الخلد لمكسه بأن يقال كيف يطلب شجرة الخلد  
 في دار الفناء وكأنه فهم من قوله سكن أنها عارية مستردة فطلب حبس البقاء وهي النار ووجوده في دار  
 وبعضهم نفي وجودهما كما بين في الأصول فأقولها هنا بأعني المعنوي وهو البستان وأول الالهباط وهو  
 النزول من العلو على سبيل القهر بخلاف النزول فإنه أعم كما قاله الراغب فيجوز الانتقال من أرض إلى  
 أخرى كما في الهبط وامصرا وفلسطين بكسر الفاء وقصها ككورة بالشام وقرية بالعراق وعلى الثاني  
 ما في التفسير قالوا هذه الجنة كانت بستانا بين فارس وكرمان من أرض فارس وعلى الأول كلام المصنف  
 رحمه الله ولذا قال أوبين الخ فلا يرد عليه ما قيل إن الأولى طرح أو من المين لما في التفسير وقيل أنه كان  
 بعدن وقوله امتحانا لا دم عليه السلام إذ كان سببا لهذه القصة \* (تنبيه) قول المصنف دار فواب  
 يقتضي أن في الجنة تكليفها والمشهور خلافه كما فصله ابن فورك فقال فيها أقوال فذهب قوم إلى أنه  
 لا تكليف فيها أصلا وما أوهم خلافه فقول وما ذكر عن آدم إنما هو نعيم ففضل من الله وذهب آخرون إلى  
 أنها لا تكليف فيها بعد الحشر وقبله فيها ذلك وبه يجمع بين الآيات وإنما دار دعوة ونعيم والديار دار تعب  
 ونصب وعلى هذا كان سرعورة آدم واجبا عليه فأعرفه (قوله واسعارافها) صفة مصدر محذوف أي  
 أكلارغدا والارغدا الهنيء الذي لا عناء فيه وقال الليث أن يأكل ما شاء متى شاء فيكون حيث  
 شئت كما تفسره والرافة والرفية بمعنى الخصب اللين وقيل أنه حال بتأويل راغدين مرفقين (قوله  
 أي مكان من الجنة شئت الخ) قبل حيث للمكان المهم ففسر بالعموم قرينة المقام وعدم المرجح ولم يجعله  
 متعلقا بما سكن مع أنه أظهر من جهة المعنى لوقوع الفاصل وفيه نظر لأن التكريم في الأكل من كل ما يريد  
 منها لا في عدم تعيين السكنى ولأن قوله فكلام من حيث شئت في محل آخر يدل عليه وكذا ما بعده من قوله  
 ولا تقر بأهذه الشجرة ومنه تعلم حال ما قيل إن الأولى تعليقهم ما معنى وجعله من التنازع وتوسيع  
 الأمر بعدم حصره في مأكل وكول مخصوص حتى قيل والأزاحة الإزالة وكما وسع الأمر ضيق النهي  
 والقائمة للحصر بمعنى السابقة يقال فاتح كذا أي سبقني وسبق الحصر كناية لطيفة عن عدمه (قوله  
 فيه مبالغات تعليق النهي بالقرب الخ) أي مبالغة من وجوه منها أن النهي عنه الأكل منها فنهى عن  
 قرب الشجرة لما كوله منها ومنها أن العصيان مع كونه مرتباً على الأكل رتبة على القرب ومنها أن  
 الظاهر أن يقال قسماً ثم تغير بالظلم الذي يطلق على الكائن ولم يكف بأن يقول ظالمين بل قال من الظالمين  
 على ما تقر وسيأتي أن شاء الله تعالى أن قولك زيد من العالمين أبلغ من قولك زيد عالم بلعله عريضا في العلم  
 أباعن جحد وكذا تكرر في الانتهاء تدل على الدوام ومن غفل عن هذا قال كأنه أطلق الجمع وأراد التثنية  
 لأن المبالغة هنا بطريقتين أحدهما تعليق النهي بالقرب كما بينه وثانيها ما جعله سببا لكونه مأمراً  
 الظالمين أي يقول الأولى لما صنعت اعتبارات جعلت أكثر من واحدة وضمير تحريمه وعنه بالقرب اه  
 وقيل لا تقرب بفتح الراء نهى عن التلبس بالفعل وبضمها بمعنى لا تدن منه وضمير يأخذ لليل ومجامع  
 القلب أي أطراف ما يحيط به وقوله كما روى الخ وهو حديث أخرجه أبو داود وعن أبي الدرداء رضي الله  
 عنه مرفوعاً وقال المبدئي معنى يخفى عنك معانيه ويصم أذنيك عن سماع مساويه كما قال الشاعر  
 وكذبت طرفي فيك والطرف صادق \* وأسجعت أذني فيك ما ليس يسمع

(قوله وجعله الخ) أي القرب وفسر الظلم بظلم نفسه بالمعصية امتثاله على تجوز مثله أو أنه قبل النبوة  
 أو ليس في دار التكليف أو بمعنى نقص الحظ أن لم يكن كذلك لأن الظلم يكون بمعنى نقص الشيء من حقه  
 كما أشار إليه الراغب رحمه الله وأورد عليه أنه مخالف لقطعه فيما سبق بكون النهي المذكور للتحريم

ومن زعم أنهم لم يخلقوا قال انه بستان  
 كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان  
 خلقه الله تعالى امتحانا لا دم وجعل  
 الالهباط على الانتقال منه إلى أرض الهند  
 كما في قوله تعالى الهبط وامصرا (وكلا  
 ما رغبنا) واسعارافها صفة مصدر  
 محذوف (سبب شئت) أي مكان من الجنة  
 شئت وسع الأمر عليها الأزاحة للعدو  
 في تناول من الشجرة المنهى عنها من بين  
 اعتبارها القاتلة للحصر (ولا تقر بأهذه  
 الشجرة فتسكونا من الظالمين) فيه مبالغات  
 تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقتضات  
 تناول مبالغة في تحريمه وجوب  
 الاجتناب عنه وتبيينها على أن القرب من  
 الشجرة وورث داعية ومبالغة أخذ بجامع  
 القرب وطلبه عما هو مقتضى العقل والشرع  
 كما روى جيلنا النبي بمعنى ويصم فنبغي أن  
 لا يجوز ما حول ما حرم الله عليهم ما تخافه أن  
 يتعاقبه وجعله سببا لأن يكونوا من الظالمين  
 الذين ظلموا أنفسهم بأن تكاتب المعاصي  
 أو أنه من حظه ما لا يتيان بما يتل بالكرامة  
 والتعظيم فان الفاتحة ضد السببية سواء جعلته  
 للعطف على النهي أو الجواب له

بناء على الظاهر المتبادر (قوله تفيد السببية سواء جعلته الخ) يعني أنه إما مجزوم بحذف النون  
معلوف على تقريره فيكون منها عنه أو على مذهب الكسائي فإنه يجوز لا تكفر تدخل النار وكان على  
أصل معناها أو منصوب بحذفها على أنه جواب لنهي كقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيهل والنصب باضمار  
أن عند البصريين وبالفاء نفسها عند الجري وبإلحاقه عند الكوفيين وكان حينئذ يعني صار (قوله  
والشجرة الخ) وقيل هي الجنة وقيل الخلعة إلى غير ذلك والاولى عدم القطع والتعيين كما أن الله لم يعينها  
باسمها في الآية ولا يترتب على تعيين الشجرة ثمرة والشجر له ساق وقيل كل ما تفرع له أغصان وعبدان  
وقيل أهم من ذلك لقوله تعالى شجرة من يقطين وقوله من أكل منها أحدث أي تفرط ولا حدث في الجنة  
(قوله وقرئ بكسر الشين الخ) قال الشين وجهه الله قرئ الشجرة بكسر الشين والجيم وابدأها  
بأصم فتح الشين وكسر هاء القرباء منها خجرا وبقيّة القراءات ظاهرة (قوله أصدرزلتم ما عن الشجرة  
الخ) في الكشف وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتم ما عنها وعن هذه مناهي في قوله تعالى وما فعلته  
عن أمري وقوله يهون عن أكل وعن شرب قال العلامة يعني لما كان عن ههنا للسببية فأصل  
الكلام أن يقال فأزلتم ما عنهما فاستعمال عن لأنه ضمن معنى الإصدار كقوله وما فعلته عن أمري أي  
ما فعلته بسبب أمري وتحقيقه ما أصدره من اجتهدى ورأى وإنما فعلته بأمر الله اه ضمن  
الفعل معنى الإصدار وعلق به عن التعليق مع بقاء معنى الجواز في الجملة لأن الماعول إذا برز فعلته  
فقد تجاوزها ومثله قول بعض العرب يصدر عن رأي أي أن رأيه سبب لما يصدر عنه من الأفعال لا غير  
فأعرفه فإن بعض الناس لم يعرف معناه وسبأني في محله وقوله وجله ما على الزلة قيل يعني يجوز أن يكون  
من قولك زل الرجل إذا أتى زلة وأزله غيره جل على ذلك فيكون الضمير للشجرة والمعنى فجله ما  
الشيطان على الزلة بسبب ما وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتم ما عنها وبهذا التأويل عدى بمن وقيل أنه  
إشارة إلى أن في الإصدار عن الشجرة تجوزا بتزليل السبب منزلة الفاعل يجعل الشجرة التي هي سبب الزلة  
فاعلا مصدرها كالسكين للقطع ومنه يعلم أن ما يقال أن طريق التضمن أن يجعل الفعل المضمّن في الماضي  
حال ليس بلازم وقوله ونظيرة عن هذه في قوله في الكلام مقدر أي عن في قوله أو موجودة في قوله الخ  
أي ما أصدرت فسله عن اجتهدى ورأى وإنما فعلته بأمر الله (قوله وأزلهم ما عن الجنة بمعنى  
أذهبها) من قواه زل عني كذا إذا ذهب وأصل معناه كما قال الراغب استرسال الرجل من غير قصد  
يقال زلت رجلاه زلا والزلّة المكان الزلق وقيل للذهب من غير قصد زلة واليه أشار المصنف بقوله أن زل  
يقتضي عثرة وقوله وبعضه الخ لم يقل يدل عليه لاحتمال عوده إلى الشجرة بتقدير مضاف أي عن  
محلهما أو تجوز ولا ينافي هذه القراءة قوله فأخرجهم ما سبأني في تفسيره ولا يعارضه قراءة ابن  
مسعود رضي الله عنه فرسوس لهما الشيطان عنهما أي عن الشجرة لأنها شاذة مع أنه يصح عود الضمير  
إلى الجنة بتضمن الإذهب ونحوه وقوله ومقامته أيهما ما إلى لكان الناصحين أي مقامته على  
ذلك أو بقوله ذلك وسبأني تفسيرها وقد قالوا أول مخلوق كذب وحسد ابليس (قوله واختلف في أنه  
تمثل لهما فقاو لهما الخ) أي تمثل في صورة غيره فكلهما بما عاذا كرم من الكلمات أو ألقاه بطريق  
الوسوسة من غير تصور وتكلم كما هو الآن وقيل الأمر في قوله أخرج يحتمل أن يكون لاداءته كافي قوله  
كونوا حجارة وهو بعيد (قوله قام عند الباب فناداهما) اعترض عليه بأنه لا يصح مع قوله فرسوس  
لهما الشيطان إذا الوسوسة الصوت الخفي وله أن يقول أنه أصل معناها كما سبأني وقد تستعمل للكلام  
على وجه الفساد مطلقا (قوله بعض اتباعه) قواه الامام بأنها كما نعرفه وعرفان عداوته وحينئذ  
فيستحيل أن يقبل قوله وقيل عليه كأنه لم يتأمل قوله تعالى وناداهما ربهما إلى قوله أن الشيطان لكان  
عدو مبين فإنه صريح في مباشرة الشيطان نفسه وفيه نظر وقوله والعلم عند الله إشارة إلى ما قال أبو  
منصور وجهه الله تعالى ليس لنا البحث عن كيفية ذلك ولا نقطع القول بلا دليل (قوله أي من

والشجرة هي الجنة أو الكرمة أو التينة  
أو شجرة من أكل منها أحدث والاولى أن  
لا تعين من غير فاطح كالم تعين في الآية لعدم  
وقوف ما هو المقصود عليه وقرئ بكسر  
الشين وقرئ بكسر التاء وهذا بالياء  
(فأزلهم الشيطان عنها) أصدرزلتم ما  
عن الشجرة وجله ما على الزلة بسببها ونظيرة  
عن هذه في قوله تعالى وما فعلته عن أمري  
أو أزلهم ما عن الجنة بمعنى أذهبها  
وبعضه قراءة حذرة فأزلهم ما وهما  
مستقاربان في الماضي غير أن زل يقتضي عثرة  
مع الزوال وأزله قوله هل أدلك على شجرة  
الخلد وملك لا يلي وقوله مانها كما ركبها عن  
هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا  
من الخالدين ومقامته أيهما ما إلى لكان  
الناصرين واختلف في أنه تمثل لهما فقاو لهما  
بذلك أو ألقاه إليهما على طريق الوسوسة  
وأنه كيف توصل إلى أزلهم ما بعد ما قيل  
له أخرج منها فأنك رجيم فقبل أنه منع من  
الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل  
مع الملائكة ولم يمنع أن يدخل للوسوسة  
ابتلاء لآدم وحواء وقيل قام عند الباب  
فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة قد دخل ولم  
تعرفه الخنزيرة وقيل دخل في قسم الجنة حتى  
دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فأزلهم ما  
والعلم عند الله سبحانه وتعالى (فأخرجهم ما  
كما كافيه) أي من

قوله أو بقوله ذلك في بعض النسخ التصريح  
به اه

الكرامة والتعظيم) اختصار هذا التفسير لخصته على كل من الاحتمالين المذكورين في مرجع ضمير عنها  
وأما تفسيره بالجنة فمخصوص بعوده الى الشجرة وهو ظاهر وقيل أخرجهما من لباسهما الذي كانا فيه  
من نور أو حلة أو ظفر لانهما لما أكلامنها تهاافت عنهما (قوله خطاب لآدم عليه الصلاة والسلام وحواء  
الخ) في الكشف والصحيح أنه لا آدم وحواء والمراد هما وذريتهما الخ واستدل بالآية المذكورة  
لعمري الخطاب فيها لهما والقصة واحدة وبعضكم لبعض عدو حكيم فيما بين الذرية وليس المراد التعادي  
بينهما وبين ابليس بل فيما بين بني آدم لقوله تعالى فمن اتبع هداي الخ حيث قسمهم الى المؤمنين والكافرين  
وبين ما لكل فريق من الجزاء وقوله وجمع الضمير الخ ظاهره أنه لتعريفهما منزلة البشر كلهم بهذا الاعتبار  
لاشمول الخطاب لهم ولذلك تراد قول الزمخشري والمراد الخ لانه وان ارتبط به ما بعده كإفروه شراره  
وقد نظننا ولكنه لا ما عا في الاعلى القول بأن خطاب المشافهة يشمل المهذوم قائل (قوله أولهما  
وابليس) معطوف على قوله لآدم ولما اقتضى هذا الابطاط معهما وقد طرد منها قبل ذلك وجهه بأنه  
منع من دخولها على وجه التكرمة لامن دخولها للوسوسة أو مسارقة أو أن المأمورية ليس هو هو وطهم  
من الجنة بل من السماء التي هي أعم فيشمل ذلك ابليس لغرض وقد رجع هذا بعضهم لانه تفسير السلف  
كجاءه وابن عباس رضي الله عنهما ولا يلزمه تكلف يجعل الخطاب شاملا للمهذوم والحال مقدرة  
وفي التفسير أن أمر ايهطوا وينتظمهم ولا يلزم أن يكون دفعة واحدة حتى يرد عليه ما قيل ان ابليس خرج  
قبل ذلك وهو مخالف للظاهر وقيل لهما والحيلة وهذا يقتضي كون الحيلة عاقلة واستبعد الامام حكاية  
الدخول في فهم الحيلة بأنه لم يتمثل حيلة ابتداء ولم عوقبت الحيلة مع أنها ليست عاقلة وهذا الامر تكوي في  
فلا يستلزم أن عاقلة فتأمل (قوله حال استغنى فيها بالواو عن الضمير الخ) قبل الاكتفاء بالضمير في الجملة  
الاسمية ضعيف لا يليق بالنظم الممجز ولذلك جعل بعض المهر بين هذه الجملة استثنائية ووجه بأن الجملة  
هنا موقوفة بالفراد لان بعضكم لبعض عدو بمعنى متعادين كما أشار اليه المصنف رحمه الله ومثلهما يستغنى  
فيه بالضمير عن الواو أو أن هذه الحال دائمة والحال الدائمة لا تكون بالواو فلا حاجة الى التأويل  
(أقول) التحقيق ما ذكره أبو السعد دل في كتاب البديع من أن الجملة الحالية لا تخلو من أن تكون  
من سببي ذي الحال أو أجنبية فان كانت من سببية لزمها العائد والواو تقول جاء زيد وأبوه منطلق وخرج  
عمر ويده على رأسه الا ما شذ من نحو قلته فوه الى في وان كانت أجنبية لزمها الواو نائبة عن العائد وقد  
يجمع بينهما نحو قدم عمر وبشر فام اليه وقد جاءت بلاوا ولا ضمير قال

ثم اتصفتنا بجبال الصغد معرضة • عن اليسار وعن أيما تاجدد

جبال الصغد معرضة حال • وبقي قسم ثالث وهي أن تكون صفة ذي الحال نحو ولهم وأنتم  
معرضون وكلام الصفا يدل على أنه يجوز فيها الوجهان باطراد وما نحن فيه ان كان الخطاب لهما  
ولا ذرية فهو من هذا القسم لصدر التعادي منهم حتى من آدم عليه الصلاة والسلام بعداونه لبعض  
أولاده كما يعلم من قصة قابيل وهابيل وكذا على الوجه الآخر فليكن تطبيق كلامهم على هذا حيث  
جوزوه تارة ومنعوه أخرى وأما التأويل بالمقدرة فليس بشئ لأن كل حال موقوفة وواقعة موقوفة  
ألا ترى أن قوله الى في بمعنى مشافهة مع أنهم ضعفوه وكذا الفرق بين الدائمة وغيرها فاحفظه وهذه  
الحال مقدرة ويصح أن تكون مقارنة على الوجه الثاني فان قلت كيف يقيد الامر بالتعادي وهو منتهى  
عنه فانك لو قلت لاحد قم ضاحكا وانت تنه عن الضحك لم يصح قلت الامر كذلك اذا كان تسكيفا أما  
اذا كان تكميلا كما في قوله كوفوا فرقة خاسئين فلا ولذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الجن كلهم  
مأمورون بالهبوط وقد قيل انهم غير مكافين وأما قول أبي حيان رحمه الله ان الفعل اذا كان مأمورا  
به من يستند اليه في حال من أسوأه لم تكن تلك الحال مأمورا بها الا النسبة الحالية نسبة تقييدية  
لا اسنادية فلو كانت مأمورا بها لم تكن تقييدية فليس بشئ لان المنظور اليه في الكلام القيد فاذا قيل

الكرامة والتعظيم (وقلنا ايهطوا) خطاب  
لآدم عليه الصلاة والسلام وحواء لقوله  
سبحانه وتعالى قال ايهطوا منها جميعا وجمع  
الضمير لانهما أصلا الانس فكانت ما الانس  
كلهم أولهما وابلليس أخرج منها ثانيا بعد  
ما كان يدخلها للوسوسة أو دخلها مسارقة  
أو من السماء (بعضكم لبعض عدو) حال  
استغنى فيها عن الواو بالضمير والعنى  
متعادين بيني وبينكم على بعض

• (تحقيق شريف في الجملة الحالية) •

صل قائما ومستترافهم وأمر به بلا شك ومخالف ذلك يحتاج الى التأويل وقوله بتضليله قيل ان كان  
الشیطان داخل فيه فهو ظاهر وأما على تقدير التخصيص بآدم وحواء فباعتبار أن يراد به ما ذر بهما  
من التبعوز كاطلاق تميم على أولادهم أو يكتفى بذكرهما عنهم وفيه نظر لأن معناه بظلم بعضكم بعضا  
بسبب تضليل الشيطان وهذا ان لم يكن على خروجه أظهر فليس الاحتمال الا آخر أو لى به منه (قوله  
موضع استقرار الخ) يعني أنه اما اسم مكان أو مصدر ميمي ولم يترج على كونه اسم زمان وان احتمل اللفظ  
لأنه يتكرر مع قوله ومتاع الى حين وكذا الاحتمال كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر ملكهم عليه وجاز  
نصرفهم فيه كما ذكره الماوردي لأنه خلاف الظاهر مع احتياجه الى الحذف والايصال (قوله تمتع الخ)  
المتاع البلغة مأخوذ من تمتع النهار اذا ارتفع والمتاع الانتفاع الممتد وقته ولا يختص بالحقير وقد  
يستعمل فيه والى حين متعلق بمتاع أو به ويستقر على النزاع ان كان مصدرا وقيل انه في محل رفع صفة  
لمتاع والحين مقدار من الزمان طويلا وقصيرا (قوله يريد به وقت الموت أو القيامة) استشكل الثاني  
بأن المتاع القنع بالعيش وليس بعد الموت تمتع وأجيب بأن المراد به حصول الثواب والعقاب وتمتع  
الكافر بهم على التغلب أو يجعل ابتداء القيامة من الموت لأن من مات فقد قامت قيامته أو جعلت  
مقدمات النقي من جلته ولا يخفى أن التفسيرين حينئذ واحد وأجعل السكنى في القبر تمتعا في الارض  
قيل وهو أقرب ولا يخفى أنه اذا فسر لكم بأنه لكل أحد احتياج الى التأويل اما اذا فسر بأنه لمنكم  
ولجميعكم فلا اشكال فتأمل (قوله استقبلها بالاخذ والقبول والعمل بها) قال الراغب يقال لى  
فلان خيرا وشرا ويقال لقبته بكذا اذا استقبلته به قال تعالى ولقاهم نضرة وسرورا وتلقاهم كذا قال  
تعالى وتلقاهم الملائكة وقبل التلقى لغة الاخذ فالعمل خارج عنه فكيف أدبر فيه فقال الطيبي مشبرا  
الى دفعه انه مستعار من التلقى بمعنى استقبال بعض الناس من يعز عليهم اذا قدم بعد غيبته وهو يكون  
بأنواع الاكرام والكرام الكلمات الواردة من الحضرة الالهية العمل بها فعلى رفع الكلمات يكون استعارة  
أبضا يجعلها كلها مكرمة لكونها سبب العفو عنه وقوله وبلغته اشارة الى ما لى المعنى بعد التجوز  
والقول الاول هو الاصح المأثور عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره والثاني أخرجه البيهقي وقوله  
ويحمدك قال الكرماني أى وسبحك بحمده أى بتوفيقك وهذا بتك لا يحولى وقول فى فيه شكره على  
هذه النعمة والاعتراف بها والتفويض الى الله والواو فى ويحمدك اما للحال واما لطف الجملة سواء  
قلنا اضافة الحمد الى الفاعل والمراد لازمه مجازا وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية أو الى  
المفعول ويكون معناه سبحت ملتبساً بحمديك وقبل الواو زائدة وفى الاساس تلقينه استقبلته  
وتلقينه منه من اقبته الشئ فلقاه منه قيل واغالم يجعل من هذا مع ظهوره حيث استعمل بمن يرتب  
عليه الاخذ والقبول والعمل وسائر ما يدخل فى استقبال الرجل أعزته وأحباه فعلى هذا يكون من  
به حال من كلمات يعنى أن التوبة انما ترتب على التلقى ترتباً ظاهرا الا اذا كان بمعنى الاستقبال المقضى  
للأكرام بالقبول والعمل ولذا قال وسائر ما الخ فان من جلته قبول المستقبل ومن غفل عن مراده قال  
فيه بحث لأن الترتيب المذكور انما يتأتى بعد صحة استعمال اللفظ فى المعنى الذى هو فيه وهو غير ظاهر  
فكيف يصح جعل الترتيب جهة لصحة الاستعمال فالصواب أن يقال لأن تلقى الكلمات لا يترتب على  
الاهتمام بل تراخ بخلاف الاستقبال فان ابتداءه وهو الاضطرار للكلمات حصل عقيب بلا تراخ وكذا  
ما قيل الاظهر أنه لم يلفظ اليه لأنه لا يمتثل لقراءة رفع كلمات وبعض هذه القراءات مفسر لبعض وعلى هذه  
القراءات لم يؤت للفصل ومعناها كالتقراءات الاخرى لأن بعض الافعال يكون اسنادها الى الفاعل  
كاسنادها الى المفعول من غير فرق نحو نالتى خبرونات خيرا ومنه تقول اقبى زيد واقبى زيد قال  
قدس سره ثم ان التعبير بالتلقى فيه نكتة غير بالغة الجواز هي الابعاء الى ان آدم كان فى ذلك الوقت  
فى مقام البعد لأن التلقى استقبال من جامن بعيد وتصدير هذه الجملة بالفاء ظاهر وعلمنا ان العلم

بتضليله (ولكم فى الارض مستقر) موضع  
استقرار واستقرار (ومتاع) أى تمتع (الى  
حين) يريد به وقت الموت والقيامة (فتلقى  
آدم من ربه كلمات) استقبلها بالاخذ والقبول  
والعمل بها حين علمها وقرأ ابن كثير ينصب  
آدم ورفع الكلمات على أنهم استقبلته وبلغته  
وهى قوله تعالى ربنا انظرننا أنفسنا الآية  
وقيل سبحانه اللهم وحمدك وتبارك اسمك  
وتعالى جسدك لاله الا أنت ظلت نفسى  
فاغفر لى انه لا يغفر الذنوب الا أنت

المجهول أو من العلم المعلوم (قوله وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال يا رب الخ) هذا الحديث أخرجه  
الحاكم في المستدرک وغيره وصححه ويذكر معنى قدرتك وبلى وقع بداهته في بعض التفسير وقوله  
أراجعي قال قدس سره اسم فاعل أضيف إلى المفعول وأنت فاعله لا عقده على الاستفهام أو مبتدأ  
وأما نسخة زين المشايخ وقيل عليها السماع أراجعي بتشدید الياء فعملها على سهو القلم أقرب من أن  
يجعل راجعي جمعاً مضافاً إلى ياء المتكلم واقعاً خبراً أنت أي أنت راجعوني إلى الجنة كما في قوله  
ألا فارحوني يا الله محمد وعلى التسخين وقوع الجمله الاسمية جزاء الشرط محل بحث انتهى (أقول)  
هذا المعنى يصح شرحه بالكشاف وجمله ما قاله ما ذكره الشارح المحقق فان صحت الرواية به فلها عندى  
وجه بديع أشار إليه الرضى وتفصيله على ما قال الجعفرى في شرح الرأية أن بنى ربوع يزيدون على  
ياء الضمير ياء أخرى مله لها جلا على هاء الضمير المكسورة بجمع الاضمار والخفاء كما زادوها على  
ياء الخطابية نحو قوله رمتيه فأصبت وما أخطأت أرميه ونقل عن سيده رحمه الله قريبا منه فتدوله  
خملها الخ مردود وقوله محل بحث مردود أيضا لانه كيف يتردد في صحة وقوع الجمله الاستفهامية  
جزاء وهو في القرآن أكثر من أن يحصى كقوله أ رأيت أن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى قال  
الرضى هل لا تقع في الجزاء بدون الفاء أبداً بخلاف الهمزة وأسماء الاستفهام فانه يجوز معها الوجهان  
والهمزة في الجزاء عند التحقيق متقدمة على الشرط فتقول ان جئتني أنكر منى ما له أن جئتني  
أنكر منى من لم يحققه قال انه مخالف لما في شرح التلخيص من تجوز وقوع الجزاء طلبيا نحو ان جاءني  
زيد فأكرمه الآن يفرق بين الامر والاستفهام وقوله في الحديث من روجك معناه من روح خلقتها  
والإضافة للتعظيم كما ذكره الراغب ثم ذكر ان الكلام والكلمة من الكلام وهو الجرح والتأثير وفي قوله  
المدرك بأحدى الحسنتين تسبح أى المدرك أثره والكلام والجراحة لف ونشر مرتب (قوله رجع  
عليه بالرحمة وقبول التوبة الخ) التوبة اذا أسندت إلى العبد فعنها الرجوع عنه مع الندم والعزم على  
عدم العود إليه كما أشار إليه المصنف رحمه الله في كلامه لان الغاصب مادام الغصب في يده أو ذمته  
والاستحلال ولم يذكره المصنف رحمه الله دخوله في كلامه لان الغاصب مادام الغصب في يده أو ذمته  
لا يقال انه رجع وإذا أسندت إلى الله فعنها قبول التوبة والعفو عن الذنب ونحوه أو التوفيق لها ولما  
كانت الفاء للتعقيب وقد روي أنهم ما بك ما تأتي سنة ونحوه مما يدل على خلافة أشار إلى جوابه بقوله وأما  
رتبه الخ فاما ان يريد أن ما قبله وهو تلى الكلمات بالقبول والعمل بها هو عين التوبة أو مستلزم لها  
وقبول التوبة مترتب عليه فهي لجزء السببية أو أن التوبة لما دام عليه ما يصح التعقيب باعتبار آخرها  
اذ لا فاصل بينهما ولا حاجة إلى ما قبل انه كان منتظرا لقبولها فترتب ذلك على آخرها فظاهره وليس  
في الكلام حذف حتى تكون الفاء فصيحة كما توهم وقوله وهو الاعتراف ذكر ضمير التوبة مراعاة  
للنحو (قوله واكتفى بذكر آدم) عليه الصلاة والسلام يعنى لم يقل عليه ما لان النساء مع يعنى عنهن ذكر  
المتبوع وترك التصريح أحسن وفسر التوبة في الثواب بالرجوع إلى المغفرة لانه أوفق بعننا ما للفوى مع  
استلزامه لانه عانى الأثر والكثرة من صيغة المبالغة وذكر الرحمة احسان على احسان (قوله كثر  
لأن كيدا الخ) ولذا لم يعطف وحسنه أنه رتب على الاول غير ما رتب على الثاني وهو وقوع من البدع يسمى  
الترديد وقد يعاد المبنى عليه تأ كيدا وتذكر كبره اطول الفصل كما سيأتى في آل عمران في فلا تصببهم فمن  
قال التكرار في الكلام التام خصوصاً بعد الفصل بالاجنبي المحض لأن كيدا بعيد جداً ولذا عطف  
الزخمشرى عليه ما ذكر من النكتة بالواو لم يصب وقدم على هذا التوبة والتلق لفرط الاهتمام بصلاح  
حاله وفراغ باله والاخبار بقبول توبته والتجاوز عن هفوته وإزالة ما عسى تشببه به الملائكة عليهم  
الصلاة والسلام وقد فضل عليهم وأمر بالاجود له فان كان كذلك في المحكى فلا كلام فيه والا  
فالحكاية تراعى فيها تلك النكت أيضاً فلا يرد عليه شئ كما توهم (قوله أولاً اختلاف المقصود الخ)

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال  
يا رب ألم تخلفني يس ذلك قال بلى قال يا رب  
ألم تنفخ في الروح من روحك قال بلى قال  
يا رب ألم تسبق رجعتك غصبتك قال بلى  
قال ألم تسكني جننتك قال بلى قال يا رب ان  
تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة قال  
تبت وأصل الكلمة الكلام وهو التأثير المدرك  
ثم وأصل الكلمة السمع والسمع كالكلام  
بأحدى الحسنتين السمع والسمع كالكلام  
بأحدى الحسنتين (فتاب عليه) رجع عليه  
والجراحة والحركة (فتاب عليه) رجع عليه  
بالرحمة وقبول التوبة وانما رتبته بالفاء على  
تلى الكلمات لتضمنه معنى التوبة وهو  
الاعتراف بالذنب والندم عليه والعزم  
على أن لا يعود إليه واكتفى بذكر آدم لان  
حقاً كانت تعالى في الحكم ولذلك طوى  
ذكر النساء في أكثر القرآن والسنة انه هو  
الثواب (الرجاع على عبادته بالمغفرة أو الذي  
يكثر اعانته على التوبة وأصل التوبة الرجوع  
فأذا وصف بها العبد كان رجوعاً عن  
المعصية وإذا وصف بها البارى تعالى أريد بها  
الرجوع من العقوبة إلى المغفرة (الرحيم)  
المبالغ في الرحمة وفي الجمع بين الوصفين وعدم  
التأنيب بالاحسان مع العفو (قلنا أهبوا  
منها جميعاً) كثر لئلا كيدا ولا اختلاف  
المقصود فان الاول دل على أن هبوطهم إلى  
دار بلية يتعادون فيها ولا يخادون والثاني  
أشعر بأنهم أهبوا للتكليف في اهتداهم  
الهدى فجا ومن ضل هلك



قاله من السابق ليس لانه نأ كيد بل لتباين الغرضين من الجنتين وهو من جهات الفصل ثم بين التغاير  
بينهما بأنهم ذكر اهاباطهم اولا للتعدادى وعدم الخلود فالأمر فيه تكويين وناية اليمتدى من يمتدى  
ويضل من يضل فالأمر فيه تكليفي اذ لم يكن لهم تكليف قبله بغير المنع من الشجرة وعبر في الاول بدل  
لانه منطوقه فالتعدادى والابتلاء من قوله بعضكم الخ وعدم الخلود من قوله الى حين وفي الثاني بأشعر  
لانه من غري الكلام اذ لم يصرح فيه بتكليف وانما أخذ من تعقيبها بالقاء واهتدى الهدى اما على  
الحذف والابصال أى الى الهدى أو على تضمينه فعل الهدى أو سلك الهدى ونحوه (قوله والتنبية  
على أن مخافة الاهاباط الخ) الامران هما ما ذكر مع الاول من التعادى وزوال الخلود وما ذكر مع الثاني  
من التكليف معنى فكان ينبغي أن لا يخالفوا خوف الاهاباط لاحد هذين الامرين فكيف يجيبهما  
قولهم يعد الامر لعطف فاما يأتينكم على الاول فيكون المعاقب به هو الاهاباط المترتب عليه جميع هذه  
الامور والحازم بالحاء المسئلة والزاى المجمة الضابط لاموره المستوفى فيها وقوله ولكنه نسي الخ  
اقتباس لبيان عذره بأنه نسي ما أمر به ولولم ينس تخلف من الطرد المترتب عليه ما ذكر وقوله وان كل  
واحد توضيح لما صوب بيان له في نفسه (قوله وقيل الاول من الجنة الخ) وهو ضعيف لانه بأباه قوله  
في الاول ولكم في الارض مستقر الخ ولأن الظاهر اتحاد مرجع الضمائر ثم وما قاله الامام من أنه  
لما ن الله عليهم ما بالقبول وبما فهم الاعادة الى الجنة فيبين أنه أمر محتوم وقضاء مبهم فهو حسن ولا ذكر  
للسماء هنا وأما ما قيل ان التوبة انما صدرت وهو في الارض فلا خفاء في ضعف ترتبها على الهبوط  
الى السماء الدنيا بالقاء فقيل انه ليس بذلك اذ لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام تاب بعد الهبوط بل الظاهر  
من قوله فتلقى حيث عطف بالقاء الدالة على عدم تراخيه عنه أنه عليه الصلاة والسلام تاب قبل الهبوط  
لانه تدريجي فلو تأخرت عنه التوبة لتأخر عن الامر المذكور زمانا وجميعا حال من فاعل اهبطوا  
أى مجتمعين سواء كان في زمان واحد أم لا وهذا هو الفرق بين جاؤا جميعا و جاؤا معا فان الثاني يقتضى  
اتحاد الزمان بخلاف الاول وقد وهم في هذا بعضهم نعم قد يفهم من سياق الكلام في بعض المقامات  
ولذا قال المصنف رحمه الله في تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كما هم أجمعون في سورة الحجر انه أكد بكل  
للاسلطة وبأجمعين للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين دفعة فلا يقال انه متاف لكلامه قتأمل وقيل انه  
تأكد مصدر محذوف أى هبطوا جميعا وانما أتى بالضمير المنفصل في قوله أنتم أجمعون لانه لا يصح  
تأ كيد الضمير المتصل بألفاظ التأ كيد قبل تأ كيد به بالضمير المنفصل وهو وان اختص بالنفس والعين وجوبا  
فانه يحسن في غيره بالقياس عليه فلا يقال انه اشتبه عليه التأ كيد بأجمعين بالتأ كيد بالنفس وقوله  
كانزى كناية عن ظهور وضعفه بحيث يغنى ادراكه عن بيانه (قوله الشرط الثاني الخ) الشرط الثاني  
هو من الشرطية ومنهم من أعربها موصولة والقاء تدخل في حيزها لتضمينها معنى الشرط ووجهه مع  
جوابه جواب الاول ومنهم من قدر جواب الاول محذوفا ومنهم من قال الجواب لهما والاصح  
ما ذكره المصنف رحمه الله واذا زيدت ما التأ كيد به على ان الشرطية أكد الفعل بعدها بنون  
التأ كيد لان التأ كيد أولا وطأ ذكره ثانيا ولذا قال المصنف رحمه الله ولذلك الخ مع ان الشرطية  
لا يوزن كذا في الاكثر وانما يكثر في الطلب والقسم ثم انه هل هو على سبيل الوجوب حتى انه لا يخالف  
الافى ضرورة أو شدوذ كقوله اما ترى رأسى حاكى لونه أو هو الحسن الشائع قولان للعادة  
اختار المصنف رحمه الله الثاني لان الاصل عدمه فاذا رجع اليه لا ينبغي أن يقال انه ضرورة (قوله  
وانما جى بمجرى الشك الخ) لما كان الظاهر اذ قال الرخصى انه لا يذ ان بأن الايمان بالله والتوحيد  
لا يشترط فيه بعثة الرسل وانزال الكتب وأنه ان لم يبعث رسولا ولم ينزل كتابا كان الايمان به ونوحه به  
واجبا لما ركب فيهم من العقول ونصب لهم من الادلة ومكنهم من النظر والاستدلال يعنى أنه لو لم يكن  
طريق العقل كافيا لكان اتيان الكتاب والرسول واجبا فلم يكن يصح الايمان بكامة الشك فلما

عقلا

أني بها أذن أنه ليس بواجب فتعين الوجوب بطريق العقل وهذا على أصول المعتزلة وأما عندنا  
فلا وجوب على الله فوجه كماله أن ظاهره إذا قطع بالوقوع بل إن شاء هدى وإن شاء تركه لكن لما علم من  
فضله ورحمته أنه كماله أن يعايناه إلى رجحان الوقوع وهذا معنى كلام المصنف رحمه الله فهو ردة عليه  
لا يثبتنا على التصديق والتعجب العقليين وقيل إن الهدى الخاص بآزال الكتب والارسل ليس  
بواجب عند المعتزلة أيضا فلا ردة فيه قتال وقيل إن أن اذ اقترنت بما لا تقتضي الشك واعترض عليه  
بأن المفهوم منه أن ما يحتمل في نفسه لكونه غير واجب عقلا من مواقع ان وهو ينافي ما مر في قوله تعالى  
فان لم تفعلوا وفيه نظر ومن متعلق بآتيانكم لأن الخبر كماله منه (قوله وكرر لفظ الهدى الخ) النكرة  
إذا أحدثت معرفة فهي عين فكان الظاهر الاضمار لكونه ليس بكنى وهي هنا غير لأن الأول الهداية  
الحاصلة بالرسول والكتب والثاني أعم لأنه شامل لما يحصل بالاستدلال والعقل وليس هذا مبنيا على  
مذهب المعتزلة كما نوهم وقيل أنه جعل الهدى أولًا بمنزلة الامام المتبع المقتدى به ثم ذكره مضافا إلى  
نفسه وفيه من التعظيم ما لا يكون لو أتى به معزًا باللام وإن كان ذلك سبيل ما يكون نكرة ثم يعاد فكيف  
لو اكتفى عنه بالصغير وهذا وجه وجبه للعدول من غير احتياج إلى مخالفة القاعدة وهو من قول الطيبي  
أنه وضع الظاهر موضع المظهر للعلية لأن الهدى بالنظر إلى ذاته واجب الاتباع وبالنظر إلى أنه أضيف  
إلى الله إضافة تشريف أخرى وأحق أن يتبع وهذا موافق لقوله والذين كفروا في مقابلة من اتبع  
هداي فالقابل له حكم المقابل وقوله ما أتاه الخ بيان للعموم السابق (قوله فلا خوف عليهم  
فصل الخ) خوف مبتدأ وعليهم خبره أو عاملة عمل ليس والأول أولى وقرئ بالرفع وترك التنوين  
لنية الإضافة بالفتح والخوف الفزع مما يـ<sup>كون</sup> في المستقبل فيكون قبل وقوعه متفقيه يدل  
على نفي الوقوع بالطريق الأولى وليس المراد نفي الخوف بالكلية بل نفيه عنهم في الآخرة كما سيأتي  
وقوله ولا هم عن يعقوب عنهم محبوب نفس للحرز وهو ضد السرور مأخوذ من الحرز وهو ما غلظ من  
الأرض فكانه ما غلظ من الهم ولا يكون إلا في الأمر الماضي عند بعضهم فيقول حينئذ أني ليعزني  
أن تذهبوا به وفخره بعله بذلك الواقع وقيل أنه والخوف كلاهما في المستقبل لكن الخوف استعارة  
للفقد مطلوب والحرز استعارة لغير الموت محبوب كما في أني ليعزني الآية وقبل لا خوف عليهم من  
الضلالة في الدنيا ولا حرز من الشقاوة في العقب وقد تم انتفاء الخوف لأن انتفاء الخوف فيها هو آت  
أكثر من انتفاء الحرز على ما فات ولذا صدر بالنكرة التي هي أدخل في النفي وقدم الضمير إشارة إلى  
اختصاصهم بانتفاء الحرز وأن غيرهم يحزن والظاهر عموم نفي الخوف والحرز عنهم لكن يخص بما بعد  
الدنيا لأنه قد يلحق المؤمن الخوف والحرز في الدنيا فلا يمكن الحمل على ذلك وعلى جعله كناية كما قال  
المصنف رحمه الله لا يتي وجه له إذا قتل (قوله نفي عنهم العقاب الخ) لأن نفي الخوف كناية عن  
نفي العقاب ونفي الحرز كناية عن إثبات الثواب وهي أبلغ من الصريح وأكد لأنها إثبات الشيء ببينة  
كما تقر في محله (قوله وقرئ هدى الخ) أي بإبدال الالف باو فامها وهي لغة هذيل في كل  
مقصود أضيف للنساء لأنه يكسر ما قبلها في الصحيح فأو بالياء التي هي اختصارها فظة على ذلك  
ولا يعملون ذلك في ألف التثنية وهذه قراءة جدد وابن اسحق وهي شاذة (قوله عطف على فن  
تبع الخ) قبل وأمرنا الأول إشارة إلى قوله أهل الهدى بخلاف أهل الكفر ثم اعتذر عن جمع ضميرهم  
بأنه إشارة إلى كثرتهم في الغناء ولا يفتي أنه تكلف بارد لا داعي له لأن من مفرد اللفظ مجموع المعنى  
وليس المقام يقتضي ملاحظة هذه النكت وقوله قسم له فيه نظر لأن من لم يتبع شامل لمن لم تبلغه  
الدعوة ولم يكن من المكلفين فالعدول عن الظاهر له لاخراج أمثالهم ومن الناس من أغرب  
فقال هو أبلغ من قوله ومن لم يتبع هداي وإن كان التقسيم اللفظي يقتضيه لأن نفي الشيء على وجوه  
كعدم القابلية لخلقته وعقله وعدم تركه فأبرز في صورة ثبوتية مزيلة لباقي الاحتمالات التي يتقدمها

وكرر لفظ الهدى ولم يضر لانه أراد  
بأنه أعم من الأول وهو ما أتى به الرسل  
واقضاء العقل أي فن يتبع ما أتاه من أعباء  
فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلا  
من أن يجعل بهم مكره ولا هم عن يعقوب  
عنهم محبوب فيعزوا عليه فتلطف على  
المتوقع والحرز على الواقع نفي عنهم العقاب  
وأثبت لهم الثواب على أكد وجهه وأبلغه  
وقرئ هدى على لغة هذيل ولا خوف بالفتح  
(والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك  
أصحاب النار هم فيها خالدون) عطف على  
من يتبع إلى آخره قسم به كانه قال ومن لم  
يتبع ل كفووا بآياته وكذبوا بآياته أو كفروا  
بآيات جناتنا وكذبوا بها لسانا فيكون  
الضمان متوجهين إلى الجنات والجحور

الثاني اه فانظر ما بين اقل كلامه وآخره من التناظر وأصحاب النار سكان النار ويراد بهم الكفار في الاكثر كما يخص صاحب بالوزير وهو اما جسد صاحب على خلاف القياس أو جسد صاحب الذي هو جسد صاحب أو عتقه وإذا أطلق الكفر تبادر منه الكفر باقائه فان أريد هنا ظاهر وباطنا متعلق بكذبوا وان لم يرد تنازع القائلان الجمار والجرور فالكفر بالاثبات انكارها بالقلب والتكذيب انكارها باللسان فلا تكرار (قوله والآية في الاصل العلامة الظاهرة) قال الراغب هي العلامة الظاهرة وحقيقتها كل شيء ظاهر هو ملازم لشيء آخر لا يظهر مظهره ففي أدرك مدرك الظاهر منه علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدرك بذاته اذ كان حكمه حاسوا وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات ففي علم ملازمة العلم للطريق المتبع ثم وجد العلم علم أنه وجد الطريق وكذا اذا علم شيئا مصنوعا علم أنه لا يتبعه من صانع اه وفي أصلها ووزن ساسته أقوال فذهب سيبويه والخليل أن أصلها آية بفتحها قلبت ياءها الاولى الفاصلة كما وانفتح ما قبلها على خلاف القياس لانه اذا اجتمع حرفا لاء أهل الآخر لانه محل التغيير نحو جوى وهوى ومثله في الشذوذ غاية رواية ومذهب الكسائي أن وزنها آمية على وزن فاعلة فكان القياس أن تدغم كدابة الا أنه ترك ذلك تحفة فاحذفوا عينها كما خففوا (٢) كمنونة ومذهب القراء أنها فاعلة بسكون العين من ثابا القوم اذا اجتمعوا وقالوا في الجمع آيات فظهرت الياء والهمزة الأخيرة بدل من ياء ووزنه أفعال والالف الثانية بدل من همزة هي فاء الكلمة ولو كانت عينها واو والقوافي الجمع آواء ثم انهم قلبوا الياء الساكنة الفاعلة على غير قياس لان حرف العلة لا يقلب حتى يتحرك وينفتح ما قبله وذهب بعض الكوفيين الى أن وزنها آمية كنبقة فاعل وهو في الشذوذ كذهب سيبويه والخليل وقيل وزنها فاعلة بضم العين وقيل أصلها آية فتقدمت اللام وأخرت العين وهو ضعيف فهذه ستة مذاهب لا يخلو واحد منها من شذوذ قال ابن الانباري في الزاوي وفي آية القرآن قولان فقيل انها بمعنى العلامة لانها علامة لا تقطاع الكلام الذي بعدهم والذي قبلها قال لاحوص

ومن رسم آيات عفون ومزل • قديم به فيه الا حاصر محمول

وقيل لانها جماعة من القرآن وطائفة من الحروف قال أبو عمرو ويقال خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم وهو باعتبار الاكثر الاغلب فلا يرد عليه أنها تكون كلمة واحدة كدهاتين كما قيل وفيها قول ثالث وهو أن تكون سميت آية لانها سبب يتعجب من اجهازه كما يقال فلان آية من الآيات اه وقول المصنف رحمه الله من حيث انها تادل اشارة الى القول الاول وقوله لكل طائفة اشارة الى الثاني فكان عليه أن يميز بين القولين ولذلك اترض عليه بأنه لم يصب في خلطهما وقوله واشتقاقها من أي بتشديد الياء عينه ولا مية ياء وقوله لانها ثابن أيمن أي بالتشديد أيضا قيل معناه شيء مثل عنه بأي أي جوابه أي تميز أمر اجهز ولا من آخر التيسر هذا هو المراد وقيل ان العبارة أيمن أي بالمد أي شخصا من شخص وشيئا من شيء لان الآتي بالمذهب في الشخص وفيه نظر وقوله أو من اوى اليه لانها بمنزلة المنزل الذي يأوى اليه القارئ فحينها واو وقوله وأصلها آية على القول الاول وأوية على القول الثاني وكونها على خلاف القياس لما مر والآيات اما آيات افسران أو مطلق الدوال وهو ظاهر اه كن التكذيب بأباه الا بأن ينزل المعقول منزلة الملقوظ ولذا أخره المصنف رحمه الله منه والمكة أنى البراذين (قوله وقد غسكت الحشوية بهذه القصة على عدم عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام) الحشوية بسكون الشين وفصحها قوم غسكوا بانظروا فذهبوا الى التجسيم وغيره وهم من الفرق الضالة قال السجكي في شرح أصول ابن الحاجب الحشوية طائفة ضلوا عن سواء السبيل وعينت أبصارهم يحجرون آيات الله على ظاهرها ويعتقدون أنه المراد مما وبذلك لانهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدوا هم يتكلمون كلاما فقال ردوا هؤلاء الى سلك الحلقة فمسيبوا الى سلكهم حشوية بفتح الشين وقيل مما وبذلك لان منهم الجسمة أوهمهم والجسم حشوية على هذا القياس فيه الحشوية

والآية في الاصل العلامة الظاهرة وتقال للمصنوعات من حيث انهم اعدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته ولكل طائفة من كلمات القرآن المتخيزة عن غيرها بفصل واشتقاقها من أي لانها ثابن أيمن أي أو من اوى اليه وأصلها آية أو أوية كثيرة فأبدلت عينها الفاعلة على غير قياس أو آية أو أوية كرمكة فاعلت أو آمية كقائلة فحذفت الهوزة تخفيفا والمراد بآياتنا الآيات المستقلة أو مابعدها والمعقولة (تنبيه) وقد غسكت الحشوية بهذه القصة على عدم عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام من وجوه

(٢) قوله كما خففوا كمنونة والاصل كمنونة بتشديد الياء وضعفوا هذا القول بأن بناء كمنونة أثقل فيكون التخفيف الطول الكلمة بخلاف بناء آمية فلا وجه للتخفيف بالمحذف فيه بل حذف اللادغام اه زاده وقوله فكان القياس أن تدغم كدابة لعله باعتبار أن الاصل آية ياءين متقويتين قتاتل وقوله في الحقيقة بعد وقبل طائفة يجوزون الخ كذا في جميع النسخ وظاهر أنه غير محذور اه

الاول أن آدم عليه الصلاة والسلام كان  
والظالم ملعون لقوله تعالى ألعنة الله على  
الظالمين والثالث أنه تعالى أسند اليه  
العصيان والنهي فقال وعصى آدم ربه فغوى  
والرابع أنه تعالى لقنه التوبة وهي الرجوع  
عن الذنب والتندم عليه واخماس اعترافه  
بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى اياه بقوله  
وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من  
الخاسرين والسادس من يكون ذا كبيرة  
والسابع أنه لو لم يذنب لم يجز عليه ما جرى  
والجواب من وجوه الاول أنه لم يكن نبيا  
حينئذ والمسمى مطالب بالبيان والثاني  
أن النهي للتنزيه وانما معنى ظالم او خاسرا لانه  
ظلم الله وخسر حظه بترك الاول له وأما  
اسناد النهي والعصيان اليه فسيأتي الجواب  
عنه في موضعه ان شاء الله تعالى وانما امر  
بالتوبة تلافيا لما فات عنه وجري عليه  
ما جرى معانية له على ترك الاول ووفاء  
بعاقبه له لا لانه قبل خلقه والثالث أنه  
فعله ناسيا لقوله سبحانه وتعالى فتسى ولم نجد  
له عزما ولكنه عوتب بتركه التحفظ عن  
أسباب التيسان وتعلله وان حط عن الامة  
لم يحط عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
لعظم قدرهم كما قال عليه أفضل الصلاة  
والسلام أخذ الناس بلا الانبياء ثم الاولياء  
ثم الامثال فالامثال أو أدى فعله الى ما جرى  
عليه على طريق السببية المستدرة دون  
المواخذة كتناول السم على الجهل بشأنه  
لا يظن انه باطل بقوله تعالى ما نها كاربكا  
وقامهما الاتيين لانه ليس فيه ما يبطل  
على أن تناوله حين ما طاله ابيدس قلعل مقالة  
أورث فيه ميلا طيبه ما ثم انه كف نفسه عنه  
مراعاة لحكم الله تعالى الى أن نسي ذلك  
وزال المانع ففعله الطبع عليه والرابع أنه  
عليه الصلاة والسلام أقدم عليه بسبب  
اجتهاده أخطأ فيه فانه ظن أن النهي للتنزيه  
أو الاشارة الى عين تلك الشبهة فتناول من  
غيرها من نوعها وكان المراد بها الاشارة الى  
النوع كما روى انه عليه الصلاة والسلام أخذ  
جريرا وذهبا يده وقال هذان حرام على

يسكون الشين نسبة الى الحشو وقيل المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي تعذر  
اجراؤها على ظاهرها بل يؤمنون بما أراد الله مع جزمهم بأن الظاهر غير مراد وفيه وضوح التأويل الى  
الله وعلى هذا فاطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لانه مذهب السلف اه وقيل طائفة يجوزون أن  
يخطب الله تعالى بالمهمل ويطلقونه على الذين قالوا الذين يتلى من الكتاب والسنة وهو المناسب هنا  
اه والانبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يجوز عليهم الكفر ونحوه الكذب في التبليغ بلا خلاف  
وأما غيرهما فالكبار يمنع صدور ما عنهم عدا بعد النبوة عند الجمهور والالحشوية وهو مراد المصنف  
وأما صدور ما سوا أو خطأ في التأويل بعد النبوة فجوزهم قروم واختار خلافه وأما قبل النبوة فذهب  
الجمهور الى أنه لا يمنع صدور الكبار عنهم ومنعه بعضهم وأما صدور ما سواهم عدا والجمهور  
الا الجباني وأما ما واخترنا ما قال الامام في حصة كسرة لقمة وقال الجاحظ يجوز أن يصدر عنهم  
غير ما غار خشيعة بشرط أن فيه واعليها فينتهوا عنها وتبعه كثير وبه أخذ الاشاعرة وذهب كثير  
من المفسرين الى أنهم معصومون من الكل قبلها وبعد ما سواهم عدا والقلب اليه أميل والعصمة  
ملكه يحفظها الله فيمنع عما يليق بالطبع (قوله الاول أن آدم عليه الصلاة والسلام كان نبيا الخ)  
أي قبل اه باطلة لانه خاطبه والخطاب منه خاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والنهي عنه قرب  
الشبهة وكونه عاصيا لأن المظاهر من النهي التحريم وجعله ظاهرا بقوله وقام من الظالمين والظلم  
التعدي وهو مخصوص بالكبار وقوله والظالم ملعون جراءة عظيمة كان الاولي تركها والظلم في الآية  
المذكورة المراد به الكفر فلا دليل فيها وقوله أسند اليه العصيان والنهي وهو الغواية والضلال وهو  
كبيره وتلقين التوبة يقتضى أنها كبيرة بحسب الظاهر وكذا الخسران وعقوبته بالابعاد ونحوه  
(قوله الاول أنه لم يكن نبيا الخ) لانه ليس له أمة ولم يؤمر بتبليغ ولئن سلم فالنهي تنزيهي والخسران  
والظلم بعينه اللغوي وما سيأتي هو أنه تعظيم للزلة وزجر لا ولادته وأمره بالتوبة لتلافي التقصير وتهذيب  
أتم تهذيب وأما ما جرى عليه فليس للاهانة بل لتحقيق الخلافة الموعود بها ولئن سلم أنها كبيرة والنهي  
تحريمي فانه صدر منه وهو ناس فلا يعتد بنبأه وبعد صغيرة في حقه لأن التسيان وان حط عن الام  
لم يحط عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل لانهم ولذا يعاتب الرئيس فيما لا يعاتب به غيره وقال الجنيد  
حسنات الابراوسيات المقربين وقيل ان التسيان لم يرفع عن الامم السالفة مطلقا وانما هو من  
خصائص هذه الامة كما ورد في الحديث العصية (قوله أشد الناس بلاء الخ) هذا الحديث أخرجه  
الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه لكن ليس فيه ثم الاولياء وأخرجه الحاكم بلطف الانبياء ثم العلماء  
ثم الصالحون وقال القشيري ليس كل أحد أهلا للبلاء ان البلاء لا رباب الولاء فأما الجانب فيتجاوز  
عنهم ويحلى سيلهم لالكرامة محلهم ولكن لحقارة قدرهم (قوله وأدى الخ) عطف على قوله عوتب  
جواب آخر عن أنه اذا كان ناسيا وقلت انه عوتب عليه لما مر فلم يجرى عليه ما جرى فذكر أن جريانه لانه  
تعالى قدر تسيبه عنه فضره في الدنيا ولوعده له ضره في الدارين كما كل السم حامدا أو جاهلا ووجه  
السؤال أن ما ذكر من المقاسمة على أمر الشبهة لا يتصور معه التسيان وجوابه ظاهر ولكنه قيل عليه  
انه انما يتوجه لو كان بينهما عهد طويل وفي الحديث ما يخافه الا أن يقال ان الحديث لم يصح عنده  
(قوله والرابع أنه عليه الصلاة والسلام أقدم عليه الخ) بمعنى أنه أخطأ في اجتهاده اذ ظن أن النهي  
تنزيهي أو أن الاشارة الى فردعين فأكل من غيره فان الاشارة قد تكون للنوع كما في الحديث  
المذكور وهو حديث صحيح في الاربعة وقوله وانما جرى اشارة الى جواب ما قيل كيف يكون تنزيها  
وقد وصف بالظلم وجري عليه ما جرى فقال انه تعظيم أي تعظيم وتقويف من جنس الخطيئة وان لم  
يكن هذا خطيئة فان قلت هذا لا يوافق أن المجتهد يثاب على الخطا وقبه ايجاب أن يجتنب أولاده  
الاجتهاد قلت لا دلالة له على ذلك لانه ليس اجتهاد في محله كالأول واجتهاد صحابي بحضرة النبي صلى الله عليه

ذكورا متى حل لانها وانما جرى عليه ما جرى فخطيئة ليجتنبها أولاده وفيها دلالة على أن الجنة شلوقة وأنما في جهة عالية وسلم

وسلم فأخطأ فتأمل ووجود الجنة مصرح به في الآية وعلوها مأخوذ من الهبوط والمعتزلة خالفوا في وجودها وقبول التوبة بفضل منه وقد وعده من لا يخاف المعاد لا وجوباً كما زعم المعتزلة وقوله وأن غيره لا يخلد الخ بناء على حمل الخلود على التأييد بالقرائن وإفادة مثل هو فائله المحصر ولأن نقول أنه ليس بناء على هذا بل لما ذكر القرآن يقين وخص الخلود بأحد همدل على أنه ليس صفة لغيرهم وهو الظاهر من قوله مفهوم فافهم (قوله لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة الخ) هذا الإشارة إلى ارتباط الآية بما قبلها ويزيد بها رابطاً ذكر بني إسرائيل بعد المكذبين ودلائل التوحيد من قوله يا أيها الناس اعبدوا ربكم الخ ودلائل النبوة أن كنتم في ريب الخ والمعاد من قوله فاتقوا النار الخ وقوله وعقبا تعدد النعم أن قرئ بالتخفيف فتعداد فاعله وإن شدد فتعداد منصوب بترج الخافض أو بضميمة التصيير ونحوه فن قال الصواب بتعدد النعم استتم ذاورم وكلامه بين في الارتباط وخاطب الخ جواب لما واقتفاً الخ أي اتباع الدلائل لأنهم أعلم بها من غيرهم فكان ينبغي أن يكونوا أول من آمن به عليه الصلاة والسلام (قوله أي أولاد يعقوب الخ) يعني أن الابن وإن كان مختصاً بالولد المذكور لكنه إذا أضيف وقبل نبوة الانبياء المذكور والآباء وهو معنى عرني فيكون في معنى الأولاد مطلقاً وإسرائيل اسم يعقوب عليه الصلاة والسلام وبني جمع ابن شبيه بجمع التكسير لغير مفردة وإذا الخ في فعله تا التأييد فهو قالت بنو فلان وقد أعرب بالحروف وهل لامة يا لانه مشتق من البناء لأن الابن فرع الأب ومبنى عليه أو واولقوله البتة كالآبوة والاختوة قولان الصحيح الأول وإذا اقتصر المصنف عليه وأما البتة فلا دلالة فيها لأنهم قالوا الفتوة ولا خلاف أنهم من ذوات الياه إلا أن الاختصار رجع الثاني لأن حذف الواو أكثر واختلاف في وزنه فقيل بن يفتح العين وقبل بن يسكونها وهو أحد الاسماء العشرة التي سكنت فاؤها وعوض من لامها همزة الوصل وقوله مبنى أيه يجوز أي متولد وكل ما يحصل من فعل أحد يتسبب فهو ولده فيقال أبو الحرب للمعرب والقصيدة ونحوها بنت الفكر وهو من النسبة إلى الآلة مجازاً والاتساق في الحقيقة إلى المفكر فلذلك عطف على ما هو مثال للمنسوب إلى الصانع وجعل إسرائيل لقباً لاشعاره بالمذح لانه بمعنى صفوة الله أو عبد الله وأيل في لغتهم معنى الله (قوله أي بالتفكير فيها الخ) الذكر بكسر الهمزة والفتح بمعنى واحد ويكونان باللسان والجنان وقال الكسائي هو بالكسر للسان وبالضم للقلب وصدا الأول الصمت وصدا الثاني التسيان وعلى العموم فاما أن يكون مشتركا بينهما أو موضوعا للمعنى عام شامل لهما والظاهر الأول فأشار المصنف إلى أن المراد التصور والتفكير في النعمة وأن المقصود من الأمر بذلك الشكر والقيام بحقوقها كما تقول أنتذكر أحسانى لك فإن المراد هنا وقت حقه فذلك عطف عليه القيام بشكرها عطفاً تفسيرياً فلا يرد عليه ما قبل الذكر هنا قلبي والمطلوب به هو القيام بشكرها أيما إلى أنها من النعم الجسم التي لا مانع للعاقلة عن القيام بشكرها إلا الغفلة عنها ولذا هاب هذه الحقيقة على المصنف رحمه الله عطف القيام بشكرها على التفكر فيها كأنه أدرجه في معنى الذكر وفيه من التكلف ما لا ينبغي وهو بعينه مراد المصنف رحمه الله (قوله والتقييد بهم) وفي نسخة وتقييد النعم بهم يعني بالوصف بقوله التي الخ والظاهر أن المراد بالنعمة وهي المنعم بها مطلق النعم الإلهية العامة لكل مخلوق كعبت الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلق القوى والرزق ولكن قيدت في النظم بهم ولم تطلق أو نعم بأن يقال أنعمت بها على عبادي أو تخص بغيرهم بأن يقال على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ليكون أدعى لشكرهم لأنها لم تخص بهم بل بما حملهم الحسد والغيرة على كفرانها وما قبل أنه جل النعمة ههنا على النعمة التي أنعم بها على آباءهم جل لكلامه من غير دليل على ما لم يرد (قوله وقيل أرادهم ما أنعم الخ) هذا هو الذي ارتضاه الزحشرى والمصنف رحمه الله تعالى ضعفه لأن السياق يشافيه فإن قوله وآمنوا بما أنزلت لا يتصور في حق آباءهم مع أنه قيل عليه أن فيه جمعاً

وأن التوبة مقبولة وأن متبوع الهدى سأمون العاقبة وأن عذاب النار دائم والكافر فيه مخلد وأن غيره لا يخلد فيه بغيره وم قوله تعالى هم فيها خالدون واعلم أنه سبحانه وتعالى لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد وعقبا تعدد النعم العامة تقريراً لها وتأكيداً فيها من حيث أنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له ومن حيث أن الأخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة عن لم يعلمها ولم يارس شيئاً منها أخباراً بالغيب معجز تدل على نبوة المخبر عنها ومن حيث اشغالها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادر على الإبداء مخاطب أهل العلم والكتاب منهم وأمرهم أن يذكروا نعم الله تعالى عليهم ويوفوا بعهوده في اتباع الحق واقتفاء الحجج ليكونوا أول من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وما أنزل عليه فقال (يا بني إسرائيل) أي أولاد يعقوب والابن من البناء لانه مبنى أيه ولذلك نسب المصنوع إلى صانعه فيقال أبو الحرب وبنت الفكر وإسرائيل لقب يعقوب عليه الصلاة والسلام ومعناه بالعبرية صفوة الله وقيل عبد الله وقرئ إسرائيل بحذف الياه وإسرائيل بحذفهما وإسرائيل بقلب الهمزة ياء (أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) أي بالتفكر فيها والقيام بشكرها والتقييد بهم لأن الإنسان غير حسي ودالطبع فإذا نظر إلى ما أنعم الله سبحانه وتعالى على غيره حله الغيرة والحسد على الكفران والسطو وإن نظر إلى ما أنعم الله به عليه حله حب النعمة على الرضا والشكر وقيل أراد بها ما أنعم الله به على آباءهم من الانجاء من فرعون والفرق ومن العفو عن الخطايا والعمل وعليهم من ادراهم من محمد عليه الصلاة والسلام

بين الحقيقة والجهار حيث جعل قوله عليكم مراداه ما أنتم عليهم وعلى آباءهم فينبغي أن يحمل على حذف أو اعتبار معنى جامع بأن يجعل الخطاب لجميع بني إسرائيل الحاضرين والغائبين وقوله ما أنتم الله به إشارة إلى حذف العائد على الموصول وأورد عليه أن الانعام على الآباء انعام في حق الأبناء بواسطة ولا يخرج بذلك عن كونه انعاما حقيقة في حقهم حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والجهار فيحتاج في دفعه إلى ارتكاب حذف أو معنى جامع أو تغليب كما توهم والحاصل أن المعنى أني أنعمت عليكم بأن شرفكم بالشرفين التام والطاريف الذي أعظمه الله لكم من أن شرف الأنبياء صلى الله عليه وسلم وجعلتكم من جلة أمة الدعوة فخصه بالذكر لالة السباق عليه فلا يرد عليه أنه لا دلالة لانعام على الخاص فتأمل وعائد الموصول محذوف أي أنعمت بها فان قيل شرطوا في حذفه إذا كان مجرورا أن يجر الموصول بمثل ذلك الحرف ويصدم متعلقها وهو مفقود هنا قيل أنه انما حذف هنا بعد أن صار منصوبا بحذف الجار اتساعا فبقي أنعمت كما قيل في كالذي خاضوا وفيه نظر وقراءة أذكروا بالدال المهملة المشددة مذكورة في الصرف ودرجاء معنى وصلا وحذفها حيث لا لفتاء الساكنين وقوله وهو مذهب من لا يحرزك الباء المكسورة أي لفته واحترز بالمكسور وما قبلها من نحو محبى (قوله بالآيمان والطاعة) متعلق بأوفوا أو بهدى أو بهما على التنازع وكذا قوله بحسن الآثابة (قوله أوف بهدى) مجزوم في جواب الأمر آثابه نفسه أو بشرطه قدر وقوله والعهد يضاف إلى المعاهد والمعاهد الخ يقال أوفى ووفى مخففا ومشددا بمعنى وقيل يقال أوفيت ووفيت بالعهده وأوفيت المكمل لا غير واللغات الثلاث وردت في القرآن كما ينسب المعرب وجاء أوفى بمعنى ارتفع نحو رجاء أوفيت في علمه ومعناه هنا أتممت وكملت ويكون ضد القدر والترك والعهد حفظ الشيء ومراعاته وسمي به الموثق لازوم مراعاته وقال الطبري رحمه الله إن الرخصى قال فيما سبق أن العهد الموثق وعهد إليه في كذا إذا أوصاه ووثقه عليه واستعده منه إذا اشترط عليه واستوثق منه فاللذان بهذا المقام الشافى فيكون المراد بالعهد بالاستعده من آدم في قوله فآثابا يأتى بكم الخ لتنظيم الآيات وفي كلامه أشعار به اه وإضافته إلى كل منهما لأن مدلوله نسبة بين شيئين فيصح إضافته لكل منهما كما يضاف المصدر تارة إلى فاعله وتارة إلى مفعوله قيل ولا خفاء في أن الفاعل هو الموفى فان أضيف إلى الموفى مثل أوفيت بهدى ومن أوفى بهده فهو مضاف إلى الفاعل وإن أضيف إلى غيره مثل أوفيت بهدى فالى المفعول ففى أوفوا بهدى أو ف بهدى كم تكون الإضافة إلى المفعول فلذا قال بما عاهدتوني من الآيمان والقيام الطاعة أوف بما عاهدتكم من حسن الآثابة ولا يستقيم غير هذا إذ لا معنى لقولك أوف أنت ما عاهد عليه غيرك فآيتوهم أن المذكور في الكتاب مبنى على رعاية الأولى والانسب ليس بشئ اه وهذا رد على الرخصى ومن تبعه كالمصنف رحمه الله ومن جعله أنسب وهو صاحب الكشف ورد بأنه إن فسر الإيفاء بتمام العهد تكون الإضافة إلى المفعول في الموضعين وهو مختار بعض المفسرين وإن فسر برعايته تكون الإضافة الأولى للفاعل والثانية للمفعول كما ذكره العلامة والمصنف رحمه الله فالمعترض قصر في النظر حيث قصر معنى الإيفاء على الاتمام ومبنى الكلام على معناه الآخر ومن الناس من ظن أن كلام المصنف رحمه الله مخالف لكلام الكشف ولم يصب وقيل إنهم ربما جوهذا التوجيه على جهله مضافا فيه ما على نهج واحد لأن الأصل والاكثر الإضافة إلى الفاعل فلا يعدل عنه إلا لصارف وهذا لا صارف في الأول لأنه تعالى عهد إليهم بقوله يأتى بكم الخ وفى الثانى صارف إذ لا عهد منهم وما عترض به مدفع بأن العهد المعلق على فعل المعاهد يكون الوفاء به من المفعول بالآيمان بالمعلق عليه ومن الفاعل بالآيمان بالمعلق وإذا ثبت جعل أداء المعلق عليه وفاء بالعهده فليكن أوفوا المشاكلة أوف اه ولا يخفى ما فى الكلام من الاختلال سؤالا وجوابا أما السؤال فلأن قوله لا معنى لقولك أوف أنت ما عاهد عليه غيرك ليس مثالا لما نحن فيه وانجمله ناله ما عاهدك

وقرى أذكروا والأصل اقتلوا ونعتى بالسكان  
الباء وقتل واسقاطها درجاء وهو مذهب من  
لا يحرزك الباء المكسورة ما قبلها (وأوفوا  
بهدى) بالآيمان والطاعة (أوف بهدى) كم  
بحسن الآثابة والعهد يضاف إلى المعاهد  
والعاهد دولعل الأوف مضاف إلى الفاعل  
والثانى إلى المفعول فانه تعالى عهد إليهم  
بالآيمان والعمل الصالح ينصب الدلائل  
وانزال الكتاب ووعدهم بالآواب على  
حسناتهم

عليه غيرك ولا شبهة في صحته وأما قوله ولا خفاء في أن الفاعل هو الموفى فكلية حتى أريد بها باطل  
 لأنه إذا سلم أن العهد نسبة بينهما فكل منهما موفى وموفى قال في الكشف فسر العهد بالمعاهد عليه  
 وأضافه إلى من له لامن هو به وذلك لأن المعاهدة وإن كانت بين اثنين إلا أن المعاهد عليه مختلف  
 من العبد والالتزام ومن الله الأكرام أما إذا كان شيئاً واحداً اختلف تعلقه كالعطاء بالنسبة إلى  
 المولى والمولى أو اتخذ كائناً أو اتفق على سفر ونحوه فلا يفتقر المعنى بين الاضامتين إذ لا أولوية من  
 الجانبين وفيما نحن فيه أضافته إلى من قام به أولى أن صح المعنى عليهم ما والا فالقول عليه جائز ولهذا  
 أضيف في الآية إلى من هو له لأنه لما طلب الوفاء ووعده الأبقاء كان المناسب إثباتها مفسرة  
 بما عاهدتوه وهو الإيمان في والطاعة في أو الإيمان بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم والكتاب المحجوز وهو  
 مقتضى النظم وما عاهدتكم عليه من حسن الثواب على التقديرين وقيل رفع الأصار والاخلال على  
 الثاني اهـ وأما ما ذكره الجيب من تفسير الوفاء فليس في كلامهم إشارة إليه على أن العهد بمعنى  
 والتوبة معنى آخر يطبقه والكلام في الثاني وقد يختلف فاعل المعنيين وإن كان بينهما مناسبة  
 فهو أجبني ضربك زيدا فتأمل (قوله وللوفاء بهم معارض مريض الخ) ضمير بهم العاهد لله  
 وعهدنا يكون كلتي الشهادة وحقق الدماء أول المراتب باعتبار الظاهر المشاهد الذي يترتب عليه  
 أحكام الشرع فلا ينافي أن الأول الحقيقي لها النظر في دلائل التوحيد وموهبة العلم بالوحدة والتبوة  
 مع أن هذه غرة لها منزلة منزلتها (قوله وآخرها منا الاستغراق الخ) لا يحنى ما في الاستغراق  
 مع الصبر من الإيثار والتوبة وقوله بحيث يغفل عن نفسه أي يغفل كل مستغرق أو كل واحد منا  
 والآن الظاهر تغفل عن أنفسنا (قوله وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ) روى ابن  
 جرير بسند صحيح وكذا ما بعده لكن في سنده ضعف والأصار جمع أصرو وهو مشقة التكليف وكون هذه  
 وسائط ظاهراً لأن اتباع محمد صلى الله عليه وسلم شامل لغیر كلتي الشهادة (قوله وقيل كلاهما مضاف إلى  
 المفعول الخ) قيل هذا ما أشار إليه الزحشرى ثانياً بقوله ومعنى وأوفوا بعهدى وأوفوا بما عاهدتوه  
 عليه من الإيمان في والطاعة في وقوله والتزام الطاعة ألحقهم لفظ التزام لأن الطاعة بالفعل قد يعوق  
 عن فعلها عائق ويعدو أفياء وهو ظاهر وقد خفي هذا مع ظهوره على بعضهم وقوله وقرئ أوف  
 بالتشديد وهي قراءة الزهري (قوله وخصوصاً في نقض العهد) دلالة السياق عليه ولا خصه  
 الزحشرى وإن كان الأولى الاطلاق (قوله وهو أكدي في إفادة التخصيص الخ) هذا من مسائل  
 الكتاب وهو مما اختلفوا فيه واضطربت أقوالهم وهذا إذا كرر زيد ما قالوه على وجه مسترفع  
 فيه يد البيان نقاب الاشكال فأقول قال سيبويه في باب عقده لهذه المسئلة فقال في قوله الأمر  
 والنهي يختار فيهما التخصيص في الاسم الذي يبنى عليه كما اختير في باب الاستفهام ثم قال وذلك قولك زيدا  
 اضربه وزيدا امرربه ومثل ذلك أما زيد فاقتله فانك إذا قلت زيداً فاضربه لم يستقم أن تجعله على  
 الابتداء ألا ترى أنك لو قلت زيداً فطلق لم يستقم أن شئت نصبت على شيء هذا تفسيره وإن شئت على  
 تقدير عليك زيداً ومن ذلك قوله \* وقائلة خولان فانكح قناتهم \* وقال أبو الحسن تقول زيداً فاضرب  
 قاله عامل اضربه بعده والنساء معلقة بما قبلها وأعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وأما قوله الزانية  
 والزاني فمفعول على اضماعاً إذا ذكر لكم حكمه لا على حد وقائلة خولان الخ وقد قرئ والسارق  
 والسارقة وهو في العربية على ما ذكرته لك من القوة هذا محصل كلامه وقال السباني في شرحه  
 إذا قدمت الاسم وأخرت الفعل كنت في ادخال الفاء بالخيار إن شئت أدخلتها وهي بمنزلة في جواب  
 أما وإن شئت أخرتها وذلك قولك زيداً فاضرب وزيداً فاضرب فإذا قلت زيداً فاضرب فقهه اضربه اضرب  
 زيدا وإذا أدخلت الفاء فلا حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدماً فلما قدمت الاسم أخرت فعلاً  
 وجعلت الفاء جواباً له وأعمت ما بعده الفاء في الاسم عوضاً من الفعل المحذوف وتقديره تأهب فاضرب

والوفاء بهم معارض مريض فتأمل مراتب  
 الوفاء منها هو الاتيان بكلمة في الشهادة  
 ومن الله سبحانه وتعالى حقن الدم والمال  
 وآخرها منا الاستغراق في بحر التوحيد  
 بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره  
 ومن الله سبحانه وتعالى الفوز بالقاء الدائم  
 وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهم ما أوفوا بعهدى في اتباع محمد صلى  
 الله عليه وسلم أوفوا بعهدكم في رفع  
 الأصار والاخلال عن غيره أوفوا بأداء  
 الفرائض وترك الكبار أوفوا بالمغفرة  
 والثواب أوفوا بالاستقامة على الطريق  
 المستقيم أوفوا بالكرامة والنعم المقسم  
 فيها النظر إلى الواسطة وقيل كلاهما مضاف  
 إلى المفعول والمعنى أوفوا بما عاهدتوه في من  
 الإيمان والتزام الطاعة أوفوا بما عاهدتكم  
 من حسن الأمانة وتفصيل العهدين  
 في سورة المائدة قوله تعالى وأقد أخذنا  
 ميثاق بني إسرائيل إلى قوله ولا دخلتكم  
 جنات تجري من تحتها الأنهار وقرئ أوف  
 بالتشديد للمبالغة (واباى فارهبون)  
 فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض  
 العهد وهو أكدي في إفادة التخصيص من  
 أبا لهعبد للمنافية مع التقديم من تكرير  
 المفعول والفاء الجزائية الدالة على تضمن  
 الكلام معنى الشرط كأنه قيل إن كنتم واهين  
 شيئاً فارهبون

زيد أو ما أشبهه فلما حذفته قدمت زيد ليكون عوضا من المحذوف وأعملت فيه ما بعد الفاء كما عملت  
 ما بعد الفاء في جواب إماميما قبلها فإذا قلت زيد فاضربه فهو على تقدير بن أحد هـ ما اضرب زيدا  
 فاضربه والثاني عليك زيد فاضربه وأما قوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فهذه عند  
 سيبويه مبنية على ما قبله كأنه قال وبما يقص عليكم السارق والسارقة ثم قال فاقطعوا فجعل الفاء  
 جوابا للجملة وهذا يحصل مذهب سيبويه ومحل الكلام مخصوص بما إذا اقترن الفعل بالفاء وكان  
 طلبيا والمنصوب ينتصب بالفعل الذي بعدها إذا لم يشتغل بضمير لكن بطريق النيابة عن فعل مدلول عليه  
 في قوة المذكور فالفاء عاطفة بحسب الأصل وهي الآن زائدة وإن اشتغل بالضمير فلا تكلف فيه حينئذ  
 وفي الكشاف وإياي فارهبون فلا تنقضوا عهدى وهو من قولك زيدا رهبته وهو أوكد في إفاضة  
 الاختصاص من إياي لعبد اه وقال قدس سره في شرحه ان مثل زيد اضربت يفيد اختصاصا فإذا  
 نقل إلى الاضمار على شريطة التفسير مثل زيد اضربه ودان القرينة على ان المحذوف يقتدر مخرجا كان  
 أوكد في إفاضة الاختصاص لأن الاختصاص عبارة عن إثبات ونفي فإذا تكرر الإثبات صار أوكد على  
 أن الإثبات اللاحق يمكن أن يعتبر على وجه الاختصاص وقد يقال تقدم المعمول صورة دال عليه  
 بقرينة كونه تفسيرا للسابق وإن لم يكن هنالك شيء من أدوات الحصر وحينئذ يستكثر الاختصاص  
 فيصير أوكد وكذا الكلام فيما إذا كان الفعل أمرا أو نهيًا مثل زيد اضرب وزيد الاضرب وقد  
 يؤكّد الاختصاص بدخول الفاء في مثل زيد فاضرب وعليه بل اقله فاعبد أى ان كنت عابدا فقله  
 فاعبد وذكر المصنف في قوله تعالى وربك فكبر واختص ربك بالتكبير ودخلت الفاء بمعنى الشرط كأنه  
 قيل وما كان فلا تدع تكبيره أى مهما يكن من شيء فلا تترك وصفه بالكبرياء وقريب منه ما يقال إن  
 مثله على حذف أما وقد يجعل الفعل مشغولا بالضمير فهو زيد فاضربه وعليه قوله وإياي فارهبون  
 وينبغي أن يكون أوكد من الأوكد إذ تقدّره عند المصنف ومهما يكن من شيء فإياي فارهبون فتكرر  
 التعلّق تأكيده للاختصاص وتعلّقه بالشرط العام الذي هو وقوع شيء مما تأكيده على تأكيده  
 (وهنا مباحث) الأول أن إياي فارهبون ليس على شريطة التفسير لامتناع توسط الفاء بين الفعل  
 والمفعول وما لا يعمل لا يفسر عاملا ودفعه أن أصله إياي ارهبون زحلت الفاء لشغل حيز الشرط  
 الثاني أنه لا حاجة إلى جعلها جزائية مع ظهور العطف الذي اختاره في الافتتاح ولا يقدح فيه اجتماعها  
 مع واو العطف ونحوها لأنها العطف المحذوف على ما قبله وهذه الفاء لعطف المذكور على المحذوف  
 ووجه التغاير أنه بمعنى ارهبوني رهبة بعد رهبة أو الأولى بطريق الاختصاص والثاني بدونه أو أن رتبة  
 المفسر بعد المفسر وهذه كلها تعصفات فلذا ترك العطف ومنهم من وفق بين مسلكي الشيعين بأنها  
 عاطفة بحسب الأصل وبعد الحذف زحلت وجعلت جزائية وكلام المفتاح صريح في خلافه فانظره  
 وتأخير الفعل موقوف إلى القرينة وأما على تقدير تأملا فلا بد منه ونقل عن المصنف أنه قال في إياي  
 فارهبون وجوه من التأكيده تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه  
 ومعطوفا تقديره إياي ارهبوا فارهبون أحدهما مضمير والثاني مظهر وما في ذلك من تكرير الرهبة  
 وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون اه محصلا (وأنا أقول)  
 قد سمعت كلام المتقدمين في هذه المسئلة ومحصلا أن الفاء فيه زائدة وأنه إذا ذكر فيه الضمير فهو من باب  
 الاضمار على شريطة التفسير وأنها عاطفة على فعل طلبى مقدّر والفعل الطلبى يتضمن معنى الشرط كما  
 في نحو أسلم تدخل الجنة أذ معناه ان تسلم تدخل الجنة ولا يجوز وإجرام جوابه وأما اتحاد الشرط  
 وجوابه والمعطوف والمعطوف عليه فعلى حذف قوله فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله  
 ورسوله وهو مما يفيد تحقق الفعل وتقرره على أبلغ وجهه وأكده وقد يستلزم ذلك الحصر لأنه أبلغ  
 في التحقق ويؤيده هنا تقدم المعمول معنى وإن لم يكن مقدما لفظا كما في إياه يسط الرزق فإذا ذكره



الموفق هو الحق الذي ساعده التوفيق والعجب من المعترض عليه أنه نقل عن الزمخشري في آخر كلامه  
 كما جئت ما هو صريح فيه فانه صرح أولاً بالمعطف ثم جعله في آخر كلامه شرطاً له ويقول له  
 ايلاً أعني فاسمى يا جاره ولذا لا تشبهه سيدي به رجاءه بوقوع الفاء في خبر الموصول ومنه يعلم أنه  
 لا فرق بين تقدير آتاه تقدير ان لانه ليس تقدير حقيقة وليس للشجيين في هذا رأى سوى بيان وجه  
 ما ذكره النحاة وبوضوح لطافته ومن لم يفهم هذا أورد هنا كلاماً لا طائل تحته ومنهم من جعل كلام  
 المصنف رحمه الله محالة الكلام الزمخشري ثم انه يفيد التخصيص على أبلغ وجه وأكده لما عرفت  
 وكونه أبلغ من البالتعبد بظاهر (قوله والرهبة خوف مع تحرز) في الكشف قبل الرهبة خوف مع  
 تحرز والالتقاء مع حزم فالأول للعبادة والثاني للامعة والشبهة بمواقع الاستعمال أن الالتقاء  
 التحفظ عن الخوف وأن يجعل نفسه في وقاية منه والرهبة نفس الخوف فافتقروا للمناسبة أن يحافوا  
 المحذور ثم يحفظوا أنفسهم عن الوقوع فيه فلذلك قدم الامر بالرهبة وعقب الاول عن ذكر النعمة  
 والوفاء بعد المنعم لأن عظم الجرم بحسب عظم النعمة المكفورة وعظم من وجهه بالخالفه والثاني من  
 الايمان المفصل بالتميز على محمد صلى الله عليه وسلم لأن التقوى نتيجة الايمان المقتضية اذا كان التصديق  
 عن طمأنينة سواء كانت عبائية أو برهانية أو بيبانية (قوله والآية متضمنة للوعد والوفاء الخ) الوعد  
 في قوله تعالى أوف بعهدكم والوفاء بالعهد في آيى فارهيون وجوب الشكر في قوله اذكروا نعمتي لانه  
 بمعنى اشكروا والوفاء بالعهد بظاهر وكونه لا يخالف الا انه من حصر الرهبة وانما قال في الاول  
 متضمنة لانه ليس بصريح بخلاف ما بعده وهو ظاهر (قوله افراد للايمان بالامر به الخ) لما أمر أولاً  
 بالوفاء بالعهد والمراد به الايمان والطاعات كما مر افرد به بعد ذلك بالامر وفي تكراره حديثه وإشارة  
 الى أنه العمدة المقصود منها (قوله وتقييد المنزل بأنه الخ) إشارة الى أنه حال مقيدة وما أنزلت عبارة  
 عن الكتب السماوية والعهود وقوله من حيث بيان وتعليل لتدقيقه بأنه مطابق لعمته الواقع فيها ولما  
 لم ينسخ كالتقصص والمواظع وبعض المحرمات كالكذب والزنا والربا وهذا الاختفاء فيه انما الخفاء  
 فيها نسخته شره متناقضه بأنه مطابق لها باعتبار أنه كان مقتضى الزمان ومصلح تلك الامم وقد انتهى ذلك  
 وانتهى ينتهي باتهام زمانه فكان البيان الاول كان مؤقته والموقت يدل على حدوث خلافه فليس بداه كما  
 يتوهمون وقوله وفيما يخالفها الخ عطف على قوله في القصص **كأنه** قبل مطابق لها فيما وافقه من  
 القصص الخ وفيما يخالفها من جزئيات الخ ولما كانت المطابقة مع المخالفة مشكلة بحسب الظاهر بين  
 وجهها بقوله من حيث الخ (قوله لو كان موسى عليه الصلاة والسلام حياً الخ) خصه لانه أعظم أولى  
 العزم شريعة وكذا وهذا الحديث أخرجه الامام أحمد وأبو يعلى في مسنده من حديث جابر بن عبد  
 الله رضى الله عنه ما وسببه أن مروى الله عنه استأذنه صلى الله عليه وسلم في أشياء كتبها من التوراة  
 ليرأها فيزداد بها علماً وهو يدل على النهي عن قراءتها وحسب اذا جرح بحرف قمت سينه والافهى  
 ساكنة ما لم يضطر شاعر وقيل عليه ليس معنى الحديث ووجهه ما ذكره واللام يكن جهة فضيلة فانه عام  
 شامل لجميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان كل نبي متقدم لوبقى حياً الى زمان المتأخر لما وسعه الا  
 اتباعه لنسخ شريعته بل معناه عموم الرسالة الذي هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم فلا يبع أحد بعده  
 الاتباعه صلى الله عليه وسلم ولا يخفى أن عموم الرسالة يقتضى عدم العمل بغير شريعته صلى الله عليه  
 وسلم ووجهه أن شريعته أكمل الشرائع المقضى ذلك لكونها ماسك النظام وهو المراد فتأمل  
 وتنبه خبر تقييد (قوله بل يوجب ذلك عرض الخ) لما فيها من الاعلام به والتصديق له ولما علم من  
 الكلام أنه بطريق التعريض والتلويح لا التصريح انه دفع ما قيل بأنه لو أوجب له لكان حق النظم فلا  
 تكونوا بالفاء التعريضية لا الواو ولذلك ذكر التعريض هنا مع أنه سيأتى في الجواب فافهم والتعريض  
 أن يذكركم والى المراد منه شيء آخر كقول المحتاج جئتكم لا نظراً الى وجهكم الكرم والغرض الاستعطاف

(قوله بأن الواجب أن يكونوا الخ) هو جواب سؤال سابق بسطه تقديره كيف جعلوا أول من كفر  
 وقد سبقهم إلى الكفر به مشركو العرب وكذا ما فائدة التفسير بالاولية والكفر منهي عنه بكل حال  
 فأجاب بأنه تعريض كافٍ عبارة عن أن الواجب أن يكونوا أول من آمن به وأنه بيان لزيادة فهمه  
 وشناعته ونسبه لكفر من بعدهم من أولادهم فمنهم من أن يستنوا سنة سيئة فان قلت كيف يجب  
 أن يكونوا أول من آمن به وقد سبقهم جمع من أهل مكة بين ظهرانيهم حتى قيل انه من تكليف ما لا يطاق  
 قلت الاولية اما بالنسبة لقوم مخصوصين أو مطلقه وعلى الاول لا اشكال فيه لان المعنى أول من اليهود  
 أو من غير أهل الكتاب أو من قومه كم لانكم تعرفونه كما تعرفون أنباءكم أو أول من آمن بجماعته من  
 التوراة أو مثل أول المؤمنين السابقين أو انه مشاكسة لقولهم فان يكون أول من يتبعه والمراد آمنوا  
 به وان كان عامافه ويعنى السابق وعدم التخلف كافٍ قوله تعالى ان كان لرحمن ولدا قلنا أول العابدين أى  
 فأنما سبق غيرى فهو عبارة عن المبادرة والسبق (قوله ولا نهم كانوا أهل التفرار الخ) عطف على ذلك  
 وهو على وجوب الايمان به والعلم بأنه لما في كتبهم والاستفتاح طلب القبح والنصرة عليهم وكانوا  
 يقولون لا مشركين سيظهرني نعمة كذا وكذا فاختاركم معه وقتلكم فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به  
 والمبشرين بكسر الشين وقصها فان قلت هذا الكلام يقتضى رجوع الضمير إلى الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وقوله فيما سأتى فان من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدق به يقتضى رجوعه إلى القرآن والظاهر  
 ما في الكشاف ولا نهم كانوا المبشرين بزمان من أوحى إليه والمستفتحين على الذين كفروا به وكانوا  
 يعدون انبأه أول الناس كلهم فلما بعث كان أمرهم على العكس قلت العلم بأن الرسول ومجهزاته  
 المؤدى إلى الايمان به يقتضى الايمان بالقرآن لانه أعظم معجزاته فهذا بيان لحاصل المعنى وفيه إشارة إلى  
 أن الايمان بما أنزل لا يكون بدون الايمان بما أنزل عليه ولا صعوبة فيه كما توهم مع أن عود الضمير إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم صحيح فيكون في أول كلامه إشارة إلى وجه وفي آخره إلى آخر لانه قبل ان الضمير للقرآن  
 وقبل محمد صلى الله عليه وسلم انبوت ذكره بذكر الانزال وهو قول أبي العالبيه وقيل لما حكم وهو التوراة  
 فان فيها نعت محمد صلى الله عليه وسلم وعلمه الزاج (قوله وأول كافرين وقع خبرا عن ضمير الجمع الخ) انما  
 أوله لان أفعال التفضيل اذا أضيف إلى نكرة تجب المطابقة بين تلك النكرة وما جرى عليه أفعال التفضيل  
 تقول هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال لانه والموصوف واحد بالعدد لان المعنى على  
 تفضيل ذلك الواحدان فضلا واحدا واحدا وافتضيل ذلك الفردين ان كان التفضيل على اثنين اثنين  
 وحاصل المعنى في زيد أفضل رجل زيد رجل أفضل من كل واحد واحد من الرجال وتحقيقه ان أفعال  
 التفضيل اذا أضيف إلى المفضل عليه فان أريد التفضيل باعتبار الذات لم يكن بد من أن يكون المضاف  
 إليه متعددا معنى ظاهر الدخول في المفضل عليه كما تقول زيد أفضل القوم ولو قلت أفضل قوم لم يستقم  
 اذ لم يعلم دخوله فيه فلهذا وجب أن يكون معرفة وان أريد التفضيل باعتبار العدد المطابق له أضيف  
 إلى النكرة المقصودة بالعددان واحد او واحد وعلى هذا لو أضيف إلى مجرد العدد لم يعلم الجنس ولم  
 تمكن الاضافة اليهما معا ولو أضيف إلى المعرفة لا تبس بالمعنى الاول فأضيفت إلى النكرة الدالة على  
 العدد وكان فيه توفير لحق الجنسية دلالة لهما على ما لا أن أحد هما مقصود أصلا والاخر تبع وكذا  
 الحكم في أى استفهاما بشرط ان الاضافة إلى معرفة أو نكرة فافهمه فانه مما اشبهه على كثير فلا بد من  
 التأويل اما في الاول أو في الثاني بأن يقتدر موصوف مفرد لفظا مجموع معنى كقريش أو يقول الاول  
 بلا يمكن كل واحد منكم بتعميم النفي (٣) كما يقول في الاثبات فهو كسائر حله وقيل لانهم لاتفاقهم على  
 الكفر عداوا كشخص واحد وأن الاصل لا يمكن واحد منكم أول كافر وقدم تأويل الثاني على الاول  
 لان في تأويل الاول ارتكاب التأويل قبل الحاجة اليه ولانه ظاهر في نفي العموم والمقصود عموم النفي  
 فيصتاج إلى تأويل آخر كما قال الشارح المحقق انه لتعميم النفي وادخال كل بعد اعتبار النفي يعنى أصله

بأن الواجب أن يكونوا أول من آمن به  
 ولا نهم كانوا أهل التفرار الخ بمجهزاته والعلم  
 بشأنه والمستفتحين به والمبشرين بزمانه  
 وأول كافرين وقع خبرا عن ضمير الجمع تقدير  
 أول قريش أو بني إسرائيل لا يمكن كل  
 واحد منكم أول كافرين كقولك كساعة

(٣) وقوله بتعميم النفي الخ لعل المراد بتعميم  
 شبه النفي وهو النفي لانه الموجوده متاوبعده  
 أن يكون من تحريف التامخ بدل تكراره  
 اه معجته

لا يكن واحد منكم ثم أتى بكل وأورد عليه أنه لا حاجة للجمعية التي هي بتقدير كل فالأول أنه لعدم  
السبب بالقرينة كافي قوله لا يجب كل محتال فخور فان قلت كيف صح لا يكن كل واحداً أولاً وأولية  
واحد منهم تنافي أولية الآخر قلت قد عرفت أن الأولية ليست حقيقة بل بالاضافة أو موقوفة كما مر  
وهذا على مذهب الجمهور والقائلين بوجوب المطابقة في الوصف ومن قال بعدم الوجوب لا يقول  
(قوله قلت المراد به التعريض لا الدلالة على مناطق به الظاهر الخ) فعلى التعريض أول الكافرين غيرهم  
كما أن الجاهل في المثال غيره وكلامه هنا يقتضي أن معنى التعريض أن أول الكافرين المشركون  
فلا يتبعونهم والتعريض الأول هو أنه ينبغي أن يكونوا أول جماعة آمنوا بالمعندهم من أسباب الأولوية  
والأولية فلا تكرار في التعريضين فتأمل أو أن المفضل عليه كفرة أهل الكتاب بقرينة أن الخطاب معهم  
أو بقدر الكلام مثل وهو ظاهر وذهب بعضهم إلى تقدير لا تكونوا أول كافر وآخره وقيل أول زائد  
وهو بعيد (قوله أو عن كفر عامه) فالضهير لما معكم وعلى الأول لما أنزلت وما ذكر من أنهم إذا  
كفروا بما به صدقه فقد كفروا به قبل عليه انما يتم ولو كان كفرهم به أنه كذب كله وأما إذا كفروا بأنه كلامه  
فعلى واعتقدوا أن فيه الصادق والكاذب فلا ولهذا كل هذا الوجه مرجوحاً وقد ينوهم أنه  
جواب ثالث عن الأشكال المعنوية وليس بذلك لأنهم ليسوا أول كافر بالتوراة في المعنى بل المشركون  
قبلهم وانما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقرآن اهـ ويرد عليه أن كفرهم به لا يتوقف على اعتقاده كذب  
كله بل إذا اعتقدوا أن فيه كذباً لزم الكفر بكله ضرورة أن بعضه يصدق بعضاً وأنه إذا كذب بعضه نطرق  
لاحتمال إلى الباقي فكيف يصدق ما معهم فالوجه في مرجوحية هذا أنه واقع في مقابلة آمنوا  
بما أنزلت فيقتضي انحصار متعلق الكفر والايمان وأما قوله لأنهم ليسوا أول كافر بالتوراة الخ فساقت  
لأنه ليس معناه أول كافر بالتوراة مطلقاً بل أول كافر بها وهي معه وعنده وليس غيرهم كذلك وهو ظاهر  
والمراد بالمعينة معرفتهم بها وقراءتهم لها وعلمهم بها كما يقال صاحب كتاب وأهل كتاب ولذا قيل معنى كونه  
معهم اعتقادهم له وإذعانهم لقبوله لا يجوز ذلك الاقتران الزماني فيختص بأهل الكتاب ولا يتناول المشركين  
من الأعراب فلا يرد ما قاله الفاضل ورد أيضاً بأنه لا فرق بين لزوم الكفر والتزامه ومن لزم الكفر لا يسمى  
كافراً مشركاً كونه ليسوا كافرين بالتوراة وإن لزمهم الكفر بهما من الكفر بالقرآن من حيث لا يدرون  
بخلاف بني إسرائيل لأنهم بانكار القرآن التزموا انكار ما في التوراة (قوله أول أفعال لأفعال الخ)  
قال المرزوقي في شرح الفصح كان ذلك عاماً أول لا يتون لأنه لا ينصرف في المعرفة والاعتراف جميعاً  
لكونه أفعال صفة ولذا كان مؤتبه أولى وأما اجازتهم الأولية فلأنهم يستعملونها مع الآخرة كثيراً  
والحكم على الأول بأنه أفعال قول البصريين وقاؤه وعينه وار وهو نادر مثل ددن والهمزة من الأولى  
تبدل زوماً والاجتماع واو من الأولى مضبوطة وأصله ووي وقال الدردي أول فوعل وليس يافعل  
فقلبت الواو الأولى همزة وأدغمت واو فوعل في عين الكلمة اهـ وكون وزنه فوعل أن أراد إذا كان  
اسماً لأن باب أفعال نادر له وجه وحيد في مخالف وزن الكلمة وإن أراد مطلقاً يطلعه منع صرفه وقولهم  
أول من كذا وقوله لأفعل له فوعل ومما قد عرفت على هذا وول والمراد لأفعل له محقق فانه يجب تقديره  
ومنهم من قال انه وأل والاصل أول وقيل من آل والاصل فيه أول فقلبت الهمزة فـهـ واو وأدغمت  
في الواو الأخرى وهو ظاهر وأل بمعنى تبادر آل بمعنى رجع وقوله غير قياسي لأن قياسه تحقيقه  
بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفها (قوله ولا تستبدلوا بالايمان به الخ) في الكشف  
والاشتراء استعارة للاستبدال كقوله تعالى اشتروا الضلالة بالهدى وقوله كما اشترى المسلم اذ تنصراً  
وقوله \* فاني شربت الحلم بعدك بالجهل \* يعني ولا تستبدلوا بآياتي غشاً ولا فالفن هو المشتري به  
وفي شرحه المحقق يعني استعارة حقيقة مبنية على تشبيه استبدال الرئاسة التي كانت لهم بآيات الله  
بالاشتراء وحرث في الفعل بالبيعة كافي الآية لأنه وقع التعبير عن المشتري بالتمسك بخلاف ما في  
الاشتراء الحقيقي فلذا جعل قرينة للاستعارة وجعله في الكشف غير بداهة من وجه ترشيداً من آخر

فان قيل كيف نفيوا عن التقدم في الكفر  
وقد سبقهم مشركو العرب قلت المراد به  
التعريض لا الدلالة على مناطق به الظاهر  
كقولك إنما أنا فقلت بجهل أو لا تكونوا  
أول كافرين أهل الكتاب أو عن كفر عامه  
فان من كفر بالقرآن فقد كفر بما به صدقه  
أو مثل من كفر من مشركي مكة وأول أفعال  
لأفعل له وقيل أصله أو أول من وأل فأبدلت  
همزته واواً تخفيفاً غير قياسي أو أول  
من آل فقلبت همزته واواً وأدغمت (ولا  
تستبدلوا بآياتي غشاً قليلاً) ولا تستبدلوا بالايان  
بها والاتباع لها حظوظ الدنيا

وهو غريب في اجتماعهما وإضافته من الخفاء ذهب أكثر شراحه إلى أن المراد أن هذه المتعارفة لفظية  
 كإطلاق المرسل على الآتية لما أنه استبدال مخصوص استعمال في المطلق لا معنوية فمبنية على التشبيه  
 إذ حيث تقع الرئاسة في مقابلة المشتري والآيات في مقابلة الثمن عكس النظم والقبيل بالآية في مجز  
 إطلاق الاشتراء على الاستبدال ومنه قيل يجوز أن يكون من باب القلب في التشبيه كما في قوله اغا السبع  
 مثل الر باورذ بأنه على تقدير التشبيه لا يكون ههنا الانشبيه استبدال الرئاسة بالآيات بالاشتراء  
 وتشبيه الرئاسة لكونها مطلوبة عنده مرغوبة بالمشتري وتشبيه الآيات لكونها مبدولة في مثل الرئاسة  
 بالثمن ولم يقع قلب في شيء من التشبيهات الثلاث لأن معناه أن يجعل المشبه به مشبها بالعكس فان قلت  
 فعلى ما ذكرتم فلم عبر عن الرئاسة بلفظ الثمن قلت للإشارة إلى أنها تقتضي أن تكون وسيلة مبدولة  
 مصروفة في ذيل الما رب لمرغوبة مطلوبة بيدل ما هو أعز الأشياء أعنى الآيات المضافة إلى من هو  
 منيع كل خير وكال وفيه تفرع وتجهيل قوى حيث جعلوا الاشراف وسيلة إلى الاخس واغراب لطيف  
 حيث جعل المشتري ثمنا بإطلاق لفظ الثمن عليه ثم جعل الثمن مشتري بايقاعه بدل ما جعل ثمنا بدول  
 البناء عليه ولا يخفى ما في هذا كله من التكاف وجعله مجازا من سلاصتها كما ذهب إليه أكثر  
 الشراح أقرب الوجوه الثلاثة فان قيل الاشتراء بمعنى الاستبدال بالايان بها الغايصع اذا كانوا مؤمنين  
 بها ثم تركوا ذلك لظهورهم الديونية كما في اشتروا الصلاة بالهدى قيل بناء على أن الايمان بالتوراة  
 ايمان بالآيات كما أن الكفر بالآيات كفر بالتوراة فينتحق الاستبدال والاستبدال مأخوذ من التعبير  
 عنها بالثمن كما ترث ان المصنف رحمه الله اختار التعميم لتناسبه لما بعده وذكر تفسيرين آخرين على  
 التخصيص (قوله بالايان واتباع الحق الخ) ما هو كالبدي التمسك كورة لاقتضائها بالايمان  
 واتباع الحق وليست بمبادئ حقيقة لانه فلذا أحتم الكاف والرهبة بمعنى الخوف مقدمة التقوى وعموم  
 الخطاب لجميع أهل الكتاب لانهم كلهم مأخوذون بالايمان به وإطلاق أهل العلم عليهم سابقا بالنسبة إلى  
 من ليس له كتاب فلا يخفى في هذا ما مر من جعلهم أعلم ونحوه وقوله أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه  
 جعلها منتهاى ترتيبها على الخوف كما مر ولان لها عرض عريض هي منتهاى باعتبار بعضها وقيل عليه  
 ليست التقوى مطاقا لمنتهاى السلوك بل منتهاى المرتبة الثالثة منها وفيه نظر (قوله عطف على ما قبله  
 واللبس الخ) لم يعبه لانه يجوز عطفه على النهى الاول والاخر وليس من باب ضرب وليست عليه  
 الامر وابسته بالتشديد فاللبس وفيه لبس وليس بالضم اذا لم يكن واحدا والباء اتمام له أى معذبة لان  
 الصلة كانت تعمل بمعنى الزائد فتعمل بمعنى المعذبة أو الاستعانة أى لا يتجهوا إلى الحق متبسا مشتها غير  
 واضح بسبب باطلهم وروح الاول بأنه أكثر ولاداعي للعدول عنه وانما حال وقد يلزمه لانه يتصل عنه  
 كثيرا وهو فوطئة لاستعماله في الاشياء وإشارة إلى أنه مجاز ووصف الباطل باختراعهم بيان للواقع  
 والالباس كما يكون بادخال ما ليس منه يكون بتأويله وكتمه وقوله والمعنى الخ إشارة إلى أن الباء فيه صلة  
 وقوله بسبب إشارة إلى أنه الاستعانة وأخره لانه مرجوح (قوله كأنهم أمروا بالايمان وتركوا الضلال)  
 الامر بالايمان في قوله وآمنوا وتركوا الضلال في قوله ولا تشتروا الخ أو المراد به الكفر وأدركه تحت  
 الامر دلالة عليه وان كان منها عنه والاضلال للغير تاما بالتلبس أو الاخفاء وهو ظاهر (قوله أو  
 نصب باضمار أن على أن الواو للجمع الخ) يحذف على قوله جزم والواو بمعنى مع ونسبي واو الجمع وواو  
 الصرف لانها مصروف بها الفعل عن العطف لا يفسر انتهى لما توجه إلى الجمع جواز افراد أحدهما  
 بدون الآخر لا مانع من قول انتهى عن الجمع لا يدل على جواز افراد ولا على هدمه وقد يكون ذلك بقرينة  
 وهي هنا عطفية لجمع كل منهما فان قلت اذا كان كذلك فما فائدة الجمع قلت لما كان كل منهما منها عنه  
 ثم راعى الجمع دل على أنه م جموعون بينهم ما قضي عليهم الجمع بين تخلف قبيحين فان قلت ليس الحق  
 بالباطل ملزوم لكن ان الحق فكيف ينهى عن الجمع بينهم قلت الملازمة بين اللبس والكنه ان المطلقين

فانهم وان جلت قلبية مستزلة بالاضافة إلى  
 ما يفوت عنكم من حظوظ الآخرة بتروك  
 الايمان قبل كان لهم رئاسة في قومهم  
 ورسولهم وهذا يامنهم فخافوا عليهم والوا تبعدوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختراروها  
 عليه وقيل كانوا يأخذون الرشاخيترون  
 الحق ويكتمونه (واياي فائقون) بالايمان  
 واتباع الحق والاعراض عن الدنيا ولما  
 كانت الآية السابقة مشتملة على ما هو  
 كالبدي لما في الآية الثانية فصلت بالرهبة  
 التي هي مقدمة التقوى ولان الخطاب بها  
 لماعم العالم والمقلد أمرهم بالرهبة التي هي  
 مبدأ السلوك والخطاب بالثانية لما يخص أهل  
 العلم أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه (ولا  
 تلبسوا الحق بالباطل) عطف على ما قبله  
 واللبس الخلف وقد يلزمه جعل النهى منتهاى  
 بقره والمعنى لا تخطئوا الحق المنزل بالباطل  
 الذي تحت عونه وتكتمونه حتى لا يميز بينهما  
 أو لا يتجملوا الحق متلبسا بسبب خط الباطل  
 الذي تكتمونه في خلاه أو تذكرونه في تأويله  
 (وتكتموا الحق) جزم داخل تحت حكم النهى  
 كأنهم أمروا بالايمان وتركوا الضلال ونهوا  
 عن الاضلال بالتلبس على من جمع الحق  
 على أن الواو للجمع أى لا يتجهوا إلى الباطل  
 بالباطل وكتمان

والله بنى هناشي مخصوص وكتبت الحق شي آخر لا ملازمة بينهما (قوله) وبعضه أنه في مصنف ابن مسعود رضي الله عنه الخ) لأن الحال مقارنة والمقارنة والمعية بمعنى ولا نهما ليست داخل تحت النهي فيها ما وان كان بينهما فرق وقوله وأنتم تكفون إشارة إلى أن الحال المستدرة بالمضارع لا تقترب بالواو فإذا وردت كذلك بقدر المبتدأ يصح ذلك وفي الكشف أن كلام الزمخشري يدل على أن المضارع المثبت يجوز أن يقع حال مع الواو وكثر هذا المعنى في هذا الكتاب وذكره الجوهري وغيره وليس للمانع دليل يعتمد عليه وقد ورد في التنزيل وقد تعلم أن رسول الله وان اعتذرت عن ذلك بأن حرف التحقيق أخرجه عن شبه المضارع فلا وجه لاعتراض المترض اه وما كالمعنى حينئذ كاتين وجوز على هذه القراءة عطفها على جملة النهي بناء على جواز عاطف الخبر والانشاء وقوله وفيه اشعار أي في التنبيه بالحالية وهو جار في المعية أيضا لأنه شوق قولك لاني إلى وأنا صديقك القديم ولأن الإشفاق إذا كان له صلة لا يقيح وقوله عالين الخ إشارة إلى أن الجملة حالية وأن مقوله مقدرا مأخوذا بمأقوله وقوله إذا جازاهل قد يعذر به في تقييد النهي المقصود منه زيادة تقييد حالهم (قوله) يعني صلاة المسلمين الخ) يريد أن الام في الصلاة والزكاة والركعة لا عهد والاشارة إلى المعين ويجوز أن يجعل للجنس والدلالة على أن صلاة غير المسلمين ليست بصلاة من تحتهم بها والقروع أعمال الجوارح والاصول الايمان وقديمه بعض القروع كالصلاة وبقية الخمسة أصولا لأنها أعظم شعائره فهي فرع من وجه أصل من آخر فلا ينشأ في هذا حديث بنى الاسلام وقوله وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بها أي بالقروع وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وبعض الحنفية وغيرهم يقول ليسوا بمخاطبين بها ولا خلاف في عدم جواز الادامحال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء بعد الاسلام وانما الخلاف في أنهم يعاقبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد (قوله) والزكاة من زكاة الزرع إذا غل الخ) الزكاة في القصة النماء والظهاره وتقلت شرعا لاخراج معروف فان نقلت من الأول فلا نها تزيد بركتها وألأنها تكون في المال النامي وان نقلت من الثاني فلما ذكره المصنف رحمه الله ويظهر مخفف ومشدد وهو لازم وكثيرا ما يستعملونه منه ديا كما هنا قال في شرح المفتاح تضمينه معنى الافادة وفيه كلام في شفاء الغليل فانظره (قوله) أي في جماعتهم الخ) هذا هو الظاهر حتى استدلت به بعضهم على وجوب الجماعة والمصنف رحمه الله استدلت به على تأكدها وأفضليتها وتظاهر النفوس يعني نفوذهم على العبادة إذا اجتمعوا وواظها رشوك الاسلام وكثرته ويجوز جعل المعية على الموافقة وان لم يكونوا معهم والفتن بالقضاء والذال الهمة المشددة المنفرد وهو حديث مرفوع أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما (قوله) وعبر عن الصلاة بالركوع احترازا عن صلاة اليهود فانها لا ركوع فيها فهو من التعبير عن الكل بالجزء كما تسمى سجود أو المراد به مطلق الخضوع والانقياد كما في البيت المذكور (قوله) لا تذلل وروى لاتهمين (٢) يفتح النون وهو للاضبط بن قريع وهو شاعر أموي وقوله

لكل ضيق من الامور سه \* والمسا والصبيح لا يقام معه  
لاتهمين الفقير علك أن \* تركع يوما والدر قد رفعه  
وصل حبال البعيدان وصل السحيل وأقص القريب ان قطعة  
واقبل من الدهر ما تألذه \* من قزعينا بعيشه نفعه  
قد يجتمع المال غير آكله \* وبأصل المال غير من جمعه

وعلك اغة في لعلك والركوع يعني الانحطاط عن الرتبة ويلزمه الذلة والخضوع (قوله) تقرير مع توبيخ وتنجيب الخ) قال المحقق تقرير عندهم الحل على الاقرار والالقاء اليه والتحقيق والتثبيت وكلاهما مناسب هنا وأنت قلت للناس تقرير بالمعنى الاول بأن يقر بأنه لم يقل ذلك وفي قوله هل ثوب الله فار

وبعضه أنه في مصنف ابن مسعود رضي الله عنه وتكفون أي وأنتم تكفون بمعنى كاتين وفيه اشعار بأن استقبح اللبس لما يصبه من كتمان الحق (وأنتم تعلمون) عالين بأنكم لا تدرون كاتين فانه أقيح إذا جازاهل قد يعذر (واقبلوا الصلاة وآتوا الزكاة) يعني صلاة المسلمين وزكاتهم فان غيرهما كلاسلة ولا زكاة أمرهم بقروع الاسلام بعد ما أمرهم بأصوله وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بها والزكاة من زكاة الزرع إذا غل الخ) فان أخرجها يستجلب بركة في المال ويغفر للنفس فضيلة الكرم أو من الزكاة بمعنى الطهارة فانها تطهر المال من الخبث والنفس من البخل (واركعوا مع الراكعين) أي في جماعتهم فان صلاة الجماعة تفصل صلاة الفرد بين وعشرين رجة لما فيها من تظاهر النفوس وعبر عن الصلاة بالركوع احترازا عن صلاة اليهود وقيل لركوع الخضوع والانقياد لما يلزمهم الشارح قال الاضبط السعدي لا تذلل الضعيف علك أن

تركع يوما والدر قد رفعه  
(أتأمرون الناس بالبر) تقرير مع توبيخ وتنجيب

(٢) قوله وروى لاتهمين رواه كذلك الاشعري وكتب عليه الصبان البيت من المتسرح لكن دخل في متفعلن أوله انظر بالراء به دخينه فصار فاعل كما قاله الدماميني واشعري وبديله بقية القصيدة فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ

والبر التوسع في الخوف من البر وهو القضاة الواسع ثم شاور كل خير وذلك في البر ثلاثة بر في عبادة الله سبحانه وتعالى وبر في مراعاة الآداب وبر في معاملة الناس (وتدعون أنفسكم) وتركونهم من البر كالنسيان وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في أحبار المدينة كانوا يأمرسون سراً من تصوم باتباع محمد صلى الله عليه وسلم (١٥٤) ولا يتبعونه وقيل كانوا يأمرسون بالصدقة ولا يتصدقون (وأنتم تتلون الكتاب)

تسكت كقولهم وأنتم تعلمون أي تتلون التوراة وفيه الوعيد على العناد وترك البر ومخالفة القول بالعمل (أفلا تعقلون) فيصنعكم فيصنعكم كمنه أو أفلا تعقلون لكم ينتمكم عما تعلمون وخاتمة عاقبت والعقل في الأصل الحس سمي به الإدراك الانساني لأنه يحس به عما يقع ويعقله على ما يحسن ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك والآية تأمسية على من يعط غيره ولا يعط نفسه وسوء صنيعه وخيب نفسه وأن فعله فعل الماحل بالشرع أو بالأحق الخالي عن العقل فإن الجامع بينهما تأتي عنه شكيبته والمراد بها حيث الواظ على تركية النفس والاقبال عليه بالأكمل لتقوم فيقيم غيره لا يمنع القاسق عن الوعة فإن الإخلال بأحد الأمرين المأ. ويرجع لا يوجب الإخلال بالآخر (واستعينوا بالصبر والصلاة) متصل بما قبله كأنهم لما أمروا بما شاق عليهم لما فيه من الكلفة وترك الرئاسة والأمراض عن المال وجلبوا بذلك والمعنى استعينوا على حوائجكم بانتظار التبع والفرج وكلا على الله سبحانه وتعالى أو بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات لما فيه من كسر الشهوة وتصفية النفس والتوسل بالصلاة والاتصاف بها فأنها جامعة لأنواع العبادات النفسية والبدنية من الطهارة وسر العورة وصرف المال في سائر التوجه إلى الصكبة والعكوف للعبادة وإظهار الخشوع بالجوارح وإخلاص القلب بالقلب ومجاهدة الشيطان ومناجاة الحق وقراءة القرآن والتكلم بالشهادتين وكف النفس عن الاطمين حتى تجابوا إلى تحصيل المأرب وجبر المصائب روى أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ويجوز أن يراد بها الدعاء (وانها) أي الاستعانة بهما أو الصلاة وتخصيصها بآية التفسير التي أظم شأنها واستجمعها ما ضربها من الصبر أو بوجه

بالمعنى الثاني وأمر الناس بالصبر ليس موجبا عليه في نفسه بل لمقاومته بالنسيان المذكور والبر الخبير الواسع ومنه البر ضد البصر وتساوله كل خبر بمعنى إطلاقه عليه لا إرادته منه وقوله كالنسيان اشادة إلى أن تكون استعارة تبعية مبنية على تشبيه ترككم أي أنفسكم عن الخبر بالنسيان في الغفلة والاهمال لأن نسيان الرجل نفسه محال وبررت بالقبح بمعنى أتيت بخير وبالكسر ضد العقوق (قوله تسكت الخ) يعني ليس الحال ههنا أيضا للتقيد بل للتبكي وزيادة التقيج (قوله فيصنعكم فيصنعكم الخ) يعني أن مفعوله مقدراً ونزلة اللازم وإليه أشار بقوله أفلا تعقلون لكم واستدل به هذه الآية على القبح العقلي ورد بأنه وثب التوبيخ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب فهو دليل على خلافه وفرق بين التوجيه الأول والثاني بحسب المعنى بأن في الأول نفي ادراك قبح الصنيع وفي الثاني نفي ادراك أنه لا يفيق في فعل القبيح مع نفي قوة هذا الإدراك وقوله والعقل في الأصل الحس من شدة العقال كما أشار إليه الفاضل

قد عطفوا العقل أي وثاق • وصبرنا والصبر من المذاق

(قوله والاية ناعية الخ) أصل النعي رفع الصوت بذكر الموت ونعي عليه شهواته شهواتهم قال الانزهرى فلان نعي نفسه بالقوا حش إذا شاهرها بتعاطيها ونعي فلان على فلان أمراً إذا أظهره ونفسه مرفوع تأكيد للضمير المستتر وسوء صنيعه مفعول ناعية وخبت مطوف عليه وأن فعله فعل الماحل بناء على تقدير مفعول يعقلون وما بعده على تنزيهه منزلة اللازم وفي الجماع شديد الشكبة أي النفس لا ينقاد وأصلها الحديثة في فم الفرس وقوله لتقوم أي لتقوم نفسه بها فيقيم غيره وقوله لا يمنع القاسق عن الوعة هذا مما يقرر في الفروع لأن النهي من المنكر لازم ولو لم تكن كفة فإن ترك النهي ذنب وارتكابه ذنب آخر وإخلاله بأحد ههما يلزم منه الإخلال بالآخر وأما آية لم تقولون ما لا تفعلون فمخصوصة بسبب النزول وهو أن المسلمين قالوا لو علمنا أحب الأعمال إلى الله لبذلنا فيه أموالنا وأفانزل الله ذلك وفيه نظر لأن التأويل الجاهل في هذه الآية يجري فيها لأنه ليس النهي عن القول بل عن عدم الفعل المقارن له قاتل (قوله متصل بما قبله الخ) يشير إلى أن الخطاب لبني إسرائيل أيضاً لا لجميع المسلمين كما قيل لتفكيك النظم وقوله والمعنى استعينوا الخ فمعنى الصبر الانتظار والصوم لأنه صبر عن المفطرات والاستعانة به لما فيه من كسر الشهوة والتصفية وأما الاستعانة بالصلاة فلما فيها ما يقرب إلى الله قرباً يقتضي الفوز بما يطلب والاطمين الأكل والجماع وحتى تجابوا متعلق باستعينوا وقوله من الطهارة الخ إشارة إلى ما قاله الراغب رحمه الله تعالى من أن الصلاة جامعة للعبادات كلها وزائدة عليها لأن ما يندل المال في السائر وضوءه كل كذا وللزوم مكان كلاً على كاف وبالتوجه للكعبة كالخروج منه كراهة ووسولة كالتشهادتين ولما دفعه الشيطان كالجهاود ولا مسالمة عن الاطمين كالصوم وتزيد بالخشوع ووجوب القراءة وغيره وجوز في الصبر أن يراد به الصبر على الصلاة وسبب آتي في كلام المصنف إشارة إليه (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه أحمد وأبو داود وحزبه بجاء مهملة وزاي مجهزة وباء موحدة بمعنى أهمه ونزل به وضبطه الطيب وغيره حزنه كضربه بالنون من الحزن بمعنى أحزنه أي حصل له حزننا وفي الدر المنثور قبل الغضة معذبة للفعل فحوشرت عينه وشترها الله وهذا على قول من يرى أن الحركة تعدى الفعل وقوله فزع إلى الصلاة أي قام لها ملتجئاً إليها قال المبرد في الكامل الفزع في كلام العرب على وجهين أحدهما الزعر والآخر الاستجداد والاستصراخ وهو المراد هنا ويكون فزع بمعنى أعاث (قوله وانها أي الاستعانة الخ) لما ذكر الصبر والصلاة كان المتبادر أن يقال انهم ما فعل الصبر إنما للصلاة والاستعانة فان فسر الصبر بالصبر على الصلاة فرجوع لضمير إلى الصلاة أشبه لأنهم اذكورة لفظاً وأقرب والمقصود نفسها والافعال الاستعانة ليكون أشمل وما يقال من أن الاستعانة في نفسه ليست بكبيرة لا طائل تحته فإن الاستعانة بالصلاة أخص من

فعل الصلاة لانها اداءها على وجه الاستعانة بها على الخواصج أو على سائر الطاعات لا يجبر ارها ذلك  
وقوله أو وجهه ما أمر والحق فالصبر راجع الى المذكورات الأمور بها والمنهي عنها ومنتهى عليهم  
ظاهرة ولما كان الكبر عظم الاجسام بين أن المراد لازمه وهو مشقة عمله وأشار الى أنه مستعمل بهذا  
المعنى (قوله أي الغيبين الخ) الخبت المظلمة من الارض ويراد به التواضع والخشوع والخضوع  
والخشوع متقاربان بمعنى الضراعة والتذلل وأكثر ما يستعمل في الجوارح والضراعة أكثر ما يستعمل  
في القلب ولذلك روي اذا ضرع القلب خشت الجوارح كذا قال الراغب والمصنف رحمه الله فرق بين  
الخشوع والخضوع والخشعة بفتح الخ الرمل المتطامن أي المنخفض في الارض (قوله أي يتوقعون  
لقاء الله الخ) اللقاء مقابلة الشيء ومصادقته معا ويشال للادراك بالجلس وملاقاة الله تعالى آثار رؤيته  
عند المجوزين لها واليه أشار المصنف رحمه الله رداء على الزمخشري بقوله لقاء الله أو عبارة عن القيامة  
وعن المصبر اليه أو نيل ثوابه وعقابه وهو معنى قول المصنف رحمه الله ونيل ما عنده وليس عنة تفسيرها  
فان كان بمعنى الرؤية أو نيل ما عنده فالظن بعناء المعروف ان جل الرجوع اليه على نيل الثواب أيضا  
فيكون تأكيده ولا يصح حله على التشور والمصير الى الجزاء فانه متيقن فان فسرت الملاقاة بالمحشر  
والرجوع عطلق الجزاء احتاج الى حمل الظن على اليقين وأيده بقراءه ابن مسعود رضي الله عنه فعملون  
وبين وجهه بأن الظن الاحتمال الرابع والمتيقن كذلك لما فيه من الرجحان فأطلق الظن على المتيقن  
المستقبل بجامع الرجحان وأن كلامهم ما متوقع أي منتظر قبل الوقوع ومعنى التضمين كونه في ضمنه  
لا الاصطلاح وقال قدس سره لا تراعى في امتناع لقاء الله على الحقيقة لكن القائلين بجواز الرؤية  
يجعلونها مجازا عن حيث لا مانع وأملن لم يجوزها في تفسيرها بما يتناسب المقام فكفاء الثواب خاصة  
أو الجزاء مطلقا والعلم المحقق الشبهة بالمشاهدة والمعاشية فان حمل الظن على التوقع والطمع ففي  
ملاقاة لقاء الثواب ونيل ما عنده الله من الكرامة لتأهوا أن لا قطع بذلك وان حمل على اليقين أو قرئ  
يعلمون بدل يظنون فغداها ملاقاة الجزاء فانه مقطوع به عند المؤمن لان التردد في يوم الجزاء كفر لا يصلح  
أن يذكر في معرض المدح كما هنا لكن لا يخفى أن الرجوع الى الله المفسر بالشور أو المصير الى الجزاء  
بما لا يكتفي فيه الظن بل يجب القطع فظف قوله وأنهم اليه راجعون على أنهم ملاقوا ربهم ووجب تفسير  
الظن باليقين البتة اللهم إلا أن يشترط له عامل أي ويعاين مع أنه خلاف الظاهر وقبل فيه بحث لأن  
العلاقة في هذا الجواز كانت المشابهة كان استعارة ولا وجه له ههنا لانها تاما تنصرف بحجة أو ممكنة  
فالو كانت نصري حجة لاستعمل اليقين مكان الظن وقد عكس هنا ولو كانت ممكنة لزمتها التضييلية وهي  
منتهية وهذا عجيب منه فان الظن مستعمل في اليقين لما مر وقد ذكر المشبهة فهي نصري حجة بلا شبهة  
وكان التسكتة في استعارة الظن المباعدة في ايهام أن من ظن ذلك لا يشق عليه فكيف من يقينه وقوله  
لتضمين باللام في نسخة إشارة لوجه التجوز كما مر وقوع في بعض الخواصج بالكاف وقال في معناه كما أن  
الطلاق الناق على التوقع طريق التضمين لا الحقيقة وفيه نظر (قوله قال أوس بن حجر الخ) قال  
السيوطي حجر بن عيينة كما ضبطوه وان اشهر فيه خلافة وهذا شاهد لكون الظن بمعنى العلم لقوله  
مستيقن وهو من قصده أوها

تسكت بعدى من أمة صائف \* فبك بأعلى ثوب والخائف

قال شارح ديوانه تسكت بغير بنون وكاف وراهمهلة وبرك بكسر الموحدة وراهمهلة وثوب  
والخائف كاهأما كن ومنها بعد أبيات يصف صياد ارمى جوارحهم بسهم

فأهله حتى اذا أن كانه \* معاطى يد من جنة الماء غارف

فسيرهم ماراشه بمناء كب \* أوام ظهارة فوأعجم شائف

فأرسله مستيقن الظن أنه \* مخالط ماتحت الشرا سيف جائف

ما أمر وأمرها ونها عنها (الكبيرة) التضييلية  
شاقة كقوله تعالى **كبر على المشركين**  
ماتدعوهم اليه (الأعلى المشايخ) أي  
الغيبين والخشوع والاختبات ومنه الخشعة  
للمرء المتطامنة والخشوع بالجوارج والخشوع  
ولذلك يقال الخشوع أنهم ملاقوا ربهم  
بالقلب (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم  
وأنهم اليه راجعون) أي يتوقعون لقاء الله  
سجانه وتعالى ونيل ما عنده أو يتيقنون  
أنهم يحشرون الى الله سبحانه وتعالى  
فيجازهم ويؤيده أن في مصنف ابن مسعود  
يعلمون **وأن الظن لما سلبه العلم**  
في الرجحان أطلق عليه بتضمين معنى التوقع  
قال أوس بن حجر  
فأرسله مستيقن الظن أنه  
مخالط ماتحت الشرا سيف جائف

وانما تمثّل عليهم ثقلها على غيرهم فان  
نفوسهم مناضة بأمانها متوقفة في مقابلتها  
فما يستحق لاجل مشاقها ويستلذ بعبادته  
متابعها ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام  
وجعلت قرة عيني في الصلاة (يا بني اسرائيل  
اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم) كثره  
للتاكيد ولذا كبر التفضيل الذي هو اجل  
الذم خصوصا وربطه بالوعيد الشديد فخوفا  
لمن غفل عنها وأخل بحقوقها (وأني فضلتكم)  
عطف على نعمتي (على العالمين) أي عالمي  
زمانهم يريد به تفضيل آباءهم الذين كانوا في  
عصر موسى عليه الصلاة والسلام وبعده  
قبل أن يغربوا عما منحهم الله تعالى من العلم  
والإيمان والعمل الصالح وجعلهم أنبياء  
وملوكا مقسطين واستدل به على تفضيل  
البشر على الملأ وهو ضعيف (واقوا يوما)  
أي ما فيه من الحساب والعذاب (لا تجزي  
نفس عن نفس شيئا) لا تقضي عنها شيئا من  
الحقوق أو شيئا من الجزاء فيكون نصيبه على  
المصدر وقرئ لا تجزي من أجر أعني اذا أغنى  
وعلى هذا تعين أن يكون مصدرا وإرادة  
منكر مراعٍ تنكير النفسين للتعظيم والاقطاط  
الكلي والجلالة صفة ليوما والعائد فيها  
محذوف تقديره لا تجزي فيه ومن لم يجوز  
حذف العائد المجزور قال اتبع فيه حذف  
عنه الجار وأجرى مجرى المفعول به ثم  
حذف كما حذف من قوله أم مال أصابوا

(٢) قوله فنفسه منصوب بنزع الخافض الخ  
ظاهراً أن التلاوة عن نفس باظهار الخافض  
لا ينزعه كما يقول وليس معناه غيره اهـ  
مصححه

أن زائد ما أي حتى بلغ الحمار هذا الوقت والمعاطي المتناول أي حتى اطمأن وصار في الماء بمنزلة المعاطي  
الذي يتناول منه والمناكب أربع ريشات تكون على طرف المنكب واللؤام عدد ملتئم من الريش  
فيكون بطن قطة الى ظهر أخرى والظهار ما جعل من ظهر عسيب الريشة والشائف اليابس ورواه  
الجوهري فقلب سهما ريشه بمنناكب \* ظهرا ولؤام فهو وأعجف شارف  
قال يقال لهم سهم شارف اذا وصف بالعتق والقدم والظهار ما جعل من ظهر عسيب الريشة وقد قيل ان  
المراد البازي والرواية مأمرة والشراسيف أطراف الاضلاع تشرف على البطن وجائت بالجيم أي  
طاعن الى الجوف وقيل في الاستشهاد به نظرا لاحتمال أن يريد بيقن ماهو مظلون غيره (قوله والالم  
تنقل عليهم الخ) يعني من غزن على شيء خف عليه وكذا من عرف فيه فائدة عظيمة كما تزي بعض العمال  
اذا زيدت أجرته ولذا جعلها النبي عليه الصلاة والسلام لاستلذاذهم بها قرة عينه وهو حديث صحيح سيأتي  
في آل عمران وقوله كثره الخ أي كثر ما ذكر من الذم ومما معه للتاكيد وهو ظاهر وتذكر التفضيل أي  
التصريح به بعد ما تقدم أيضا ضمنا في انزال الكتب المستلزم لبعثة رسل منهم عليهم الصلاة والسلام  
وبين التكتة فيه بناء على أن الذم عليه واحد فيهما لا احتياجه الى البيان أمان فسرته النعمة السابقة  
بما أنتم به على الاولاد وهذا جماع على الآباء كما اختاره فهو ظاهر فلا يقال الاول أن يذكر لانه مختاره  
(قوله أي عالمي زمانهم الخ) يعني ليس المراد هنا بالعالمين ما سوى الله ليلزم تفضيلهم على الملائكة وعلى  
نبينا صلى الله عليه وسلم وأمته بل أهل زمانهم لأن العالم اسم لكل موجود فيحصل على الموجودين بالفعل  
ولا يتناول من قبلهم ولا من بعدهم ولو سلم عوده على المعهود في استعماله فلا يلزم التفضيل من جميع  
الوجوه كما ترون ومنه علم وجه ضعف الاستدلال به على تفضيل البشر والمقسط العادل (قوله وهو  
ضعيف) يريد أن الاستدلال بالآية ضعيف لعدم ظهوره فلا يشافي أنه مذهب أهل السنة وأنه  
صحيح في نفسه كما سيأتي (قوله ما فيه من الحساب والعذاب) يعني أنه ليس بظرف اذ ليس المقصود  
الاتقاء فيه بل مفعول به واتقاء بمعنى انتقاء ما فيه مما يجزى الظرف عبارة عن المظروف أو وكاية  
عنه لازومه والاتقاء يقع على مامعه محذور سواء كان فاعل الضرر أو وقته أو سببه فيقال  
اتق زيدا واتق ضربه واتق يوم محجي فيه فليس تفسيره بما فيه لانه ليس حقيقة بل لأن الاتقاء من هذا  
الزمان لا يمكن لانه آت لا محالة فالقدوره انتقاء ما فيه بالعمل الصالح والمراد بالحساب قيل حساب  
المنافسة لا حساب العرض لانه واقع لا محالة وفيه ظن (قوله لا تقضي عنها شيئا الخ) جري يكون  
معنلا ومهموزا ومعناه على الاول قضى وهو متعدي بنفسه مفعوله الاول وبين للثاني فنفسا (٢)  
منصوب بنزع الخافض أي عن نفس وشيئا مفعول به أو مفعول مطلق قائم مقام المصدر أي جرائما وعلى  
الثاني يكون معناه تغنى وهو لازم شيئا مفعول مطلق لا غير ويرد متعديا بمعنى كفى وقيل انه غير  
مناسب هنا وفيه ظن (قوله وإرادته منكر الخ) أي تنكير شيء ونفس الدال على العموم في الشافعي  
والمتنوع وفيه ليقيد اليأس الكلي الامن رحمه الله وهذا اليأس ان كان يأس بني اسرائيل  
المخاطبين فلا كلام فيه وان كان عاما فاما أن يفسر بظاهر النظم اعتمادا على ما بعده فيقول بلأوله أو  
للتخويف فان المعنى في الحقيقة هو الله فلا يرد عليه أنه تبع فيه الكشف وهو مذهب المعتزلة المنكرين  
للاشاعة في العصاة كما سيأتي فانهم استدلووا بهذه الآية (قوله ومن لم يجوز حذف العائد المجزور الخ)  
يعني به الكسائي رحمه الله والمجوز سيبويه والاختصار وليس عدم التجوز مطا قبل فيما لم يتعين فيه  
حرف الجزر ويصير بعد الحذف ملتبسا والافق قد اتفقوا على جوازه في قوله تعالى أنسجد لم تأمرنا  
أي تأمرنا به أي بأمرنا فلا حاجة في الحذف حينئذ الى الإجراء مجرى المفعول به كذا في الرضى  
وقد جوز فيه وجه آخر وهو أن يكون التقدير يوم لا تجزي غذف المضاف وهو يدل من يوم الاول وهذا  
على مذهب الكوفيين وقوله أم مال أصابوا هو من شعر قال ابن السكيت انه للعرث بن كلفة يعاتب



بن عمه على أنه لم يجيبوا كتاباً أرسله لهم وقال غيره أنه لبعض الأعراب وأوله  
الأبلغ معاتيق وقولي \* بنى على فقد حسن العتاب  
وسل هل كان لي ذنب إليهم \* هو منه فأعتهبهم غضاب  
كتب إليهم وكتبوا مرا \* فلم يرجع إليهم جواب  
فأدري أغيرهم قضاء \* وطول العهد أم مال أصابوا  
فمن يك لا يدوم له وفاء \* وفيه حين يغترب انقلاب  
فهدي دأبهم وودى \* على حال إذا شهدوا وغابوا

وانما قال أم مال أصابوا لأن الغنى في أكثر الناس بغير الأخوان كما قال أبو الهول  
في صديق له أيسر فلم يجده كما يجب

لئن كانت الدنيا آتاك ثروة \* فأصبحت فيها بعد عشر أخا يسر  
لقد كشف الأثر منك خلاصاً \* من الأوم كانت تحت ثوب من الفقر

وهذا معنى قوله تعالى في الحديث أن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر (قوله أي من النفس الثانية الخ)  
يشير إلى أن المختار أن يرجع الضمير إلى النفس العاصية لا إلى قوله ولا هم ينصرون فإن الضمير فيها للنفس  
العاصية وكذا لا يؤخذ منها عدل على الظاهر وليدوا في ما ذكر في موضع آخر ولا يقبل منها عدل ولا  
تنفعها شفاعته ولأنه حيث أريد هذا المعنى أضيفت الشفاعته مثل فانتفعهم شفاعته الشافعين وما يقال  
في ترجيع الوجه الثاني أن المقصود نفي أن يدفع أحد عن أحد فنفي جميع ما يترقى في ذلك من الطرق  
أي في الإعطاء لنفس الحق وهو الجزاء أو بدله وهو الفدية أو ترك الإعطاء مع اللطف وهو الشفاعته  
أو القهر وهو النصر غاية أنه لم يراع في الذكر الترتيب وغير في طريق النصر الأسلوب حيث لم يقل ولا  
هي أي النفس الجازية تنصرها أي الجزية مردود وكذا ما قبل من أنه إشارة إلى أن هذا الطريق  
يستحيل بحيث لا يصح أن يستند إلى أحد وأنه لا خلاص لهم بهذا الطريق البتة لما في تقديم المسند إليه  
من تقوى الحكم مردود بأن المقصود بسوق الآية نفي اندفاع العذاب وعدم الخلاص لأنه المناسب  
لوجوب الاتقاء وانما نفي الدفع بالعرض مع أن عود ضمير لا يؤخذ منها إلى الثانية في غاية الظهور وحل  
ولا هم ينصرون على ما ذكرنا فتم لو قيل أن القبول أو عدمه انما يكون حقيقة من الشفيع  
لأنه منوع له لكان شياً ١٥ وهذا رد على قول المصنف رحمه الله وكأنه أريد بالآية نفي الخ لكنه دفع  
بأن الآية زالت لا تقايط اليهود من أن آباءهم يخلصونهم فالمقصود من سياقه نفي الدفع لا الاندفاع  
وكون ضمير لا يقبل منها شفاعته رجوعه فلا ولي غير ظاهر ليس كذلك بل أظهر وأما ما ذكره من تغيير  
الأسلوب وما معه فإعز على قراء المعاني لا تكلف فيه مع أنه لا يرد على المصنف بوجه لأنه أشار  
لمرجوحية تأخير موته بذكره فكانه فن جعله اعتراضاً عليه ألزمه ما لم يلتزمه وانما هو وارد على الكشف  
(وبني وجه ثالث) اختاره الكواشي وهو رجوع الضمير الأول إلى النفس الأولى والثاني إلى الثانية على  
الف والنشور ولا تفكيك فيه لاتضاحه وقال الطيبي رحمه الله أنه من الترتي ولذا اختير تفسيره فيجزي  
بتقضى لا يتقضى كأنه قيل إن النفس الأولى لا تقدر على استخلاص صاحبها من قضاء الواجبات  
في تدارك التبعات لأنها مشغولة عنها بأشغالها ثم ان قدرت على نفي ما كان بشفاعة لا يقبل منها وان زادت  
عليه بأن ضمت معها الفداء لا يؤخذ منها وان حاولت الخلاص بالقهر والقلب فأنى لها ذلك ١٥ ولا يرد  
عليه أنه ياباه تأخير الشفاعته في نظيره وأن مساقي الآية ياباه مع ما فيه ظهوره وقوله وكون الشفيع  
مأخوذاً من الشفيع ظاهر (قوله ينعون من عذاب الله تعالى والضمير الخ) أصل معنى النصر المعونة  
وهي تكون بدفع الضرر كما هنا ولما أرجع الضمير إلى النفس الثانية وهي واحدة وثمة أشار إلى أنه  
ليس عائد إلى النفس المتكررة من حيث كونها العموم بل بالنفي في معنى المتكررة كما قبل بل إلى ما تدل

(ولا يقبل منها شفاعته ولا يؤخذ منها عدل)  
أي من النفس الثانية العاصية أو من  
الأولى وكأنه أريد بالآية نفي أن يدفع  
العذاب أحد عن أحد من كل وجه محتمل  
فأنه إما أن يكون قهراً أو غيره والاول  
النصرة والثاني إما أن يكون مجانباً أو غيره  
والاول أن يشفع له والآخر أن يجزي عنه أو غيره  
ما كان عليه وهو أن يشفع له والشافعة من  
وهو أن يعطى عنه عدلاً والشفاعة من  
الشفيع كان المشفع له كان فرداً في نفسه  
الشفيع شفعاً بغير نفسه إليه والعدل  
الفدية وقبل البدل وأصله التسوية بمعنى به  
الفدية لأنها ستريت بالمقدي وقرأ ابن  
كثير وأبو عمرو ولا تقبل بالباء (ولا هم  
ينصرون) ينعون من عذاب الله تعالى  
والضمير ينادت عليه النفس الثانية المتكررة  
الواقعة في سياق النفي من النفوس المتكررة  
وتد كبره بمعنى العباد والانس والنصر  
أخص من المعونة لا اختصاصه بدفع الضر

هي عليه من النفوس الكثيرة حتى ان هذا يكون من قبيل ما تقدم ذكره معنى بدلالة لفظ آخر ثم استظهر  
 أنه لما عاد الضمير الى النفوس كان المناسب من لاهم فأجاب بأنه لتأويل النفوس بالعباد أو الاناسي  
 كما تقول ثلاثة أنفس بالتامع تأنيث النفس لتأويل انفس بالانخاص أو الرجال (قوله وقد غسكت  
 المتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة الخ) خصه بأصحاب الكبائر لانه محل النزاع ولا خلاف في قبول  
 الشفاعة لامة طبعين في زيادة الثواب ولا في عدم قبولها للكفار ووجه الاستدلال ما فيه من العموم  
 كما مر وكون الخطاب للكفار والآية نازلة فيهم لا يدفع العموم المستفاد من اللفظ وقد دفع بأن مواقف  
 القيامة كثيرة وزمانها واسع ولا دلالة في الكلام على عموم المواقف والاقوات ولولم فقد خص شيء  
 بالواجب من فعل أو ترك وشفاعة بالشفاعة للكفار وأهل الكبائر حيث قبلت للمؤمنين في زيادة الثواب  
 مع شمول اللفظ اياها انظر الى نفسه والعام الذي خص منه البعض ظني فيخص بغير أهل الكبائر ونحوه  
 وفي بعض الحواشي ان القاضي أجاب عنه بأن النصرة منع مع قوة فلا يلزم من نفي النصرة نفي من ينفعهم  
 على طريق آخر وأورد عليه أن الاستدلال بقوله لا يقبل منها شفاعة لا بقوله ولاهم ينصرون ونحو لا تجود  
 في تفسير القاضي سوى أن الآية مخصوصة بالكفار والآيات والاحاديث الواردة في الشفاعة لأهل  
 الكبائر (قوله تفصيل لما أجله الخ) الظاهر من التفصيل ذكر جهة أقسامه وهنا يريد ذكر أعظم  
 أنواعه وعطفها على الكل اعتناء بشأنه حتى كأنه مغاير له ولذا قيل الأولى أنه معطوف على أني فضلتكم  
 على العالمين وأنه مبدأ التفضيل وقوله وأصل آل الخ كون أصله أهل قول البصريين واستدل له  
 بتفسيره على أهل ورد بأنه تصغير أهل وأن أبدال الهاء القاء وهمزة ثم التمام بعهدي الكثير والجواب  
 بأن الأهل مؤنث لا يفتض لان المبدل كذلك بل الجواب أنه لم يسمع أو يزل وسمع أهل ولو لم يكن أصله  
 كذلك لوجد مصغره فانه مما يصغر في الجملة ولا يرد أن اختصاصه بأولى الاخطار يمنع فانه قد يرد  
 للتعظيم ويكون للتقابل وهو لا ينافي الشرف مع أنه قد يكون وضيعا بالنسبة لغيره والتعظيم انما هو  
 للبضاف اليه وقال الكسائي رحمه الله أصله أول قال وسمعنا اعرايا فصيحيا يقول أو يزل في تصغيره  
 ولاداعي اقول نطلب فله أصلان لمعنيين وعن غلام نطلب الأهل القرابة كان لها تابع أولا والاكل القرابة  
 بتابع والاشتقاق مع الثاني لان الرجل يؤل الى أهله فهو أخص من الأهل ولذا لم يستعمل الا في  
 الاشراف وقوله استعمال مصغره للاكتفاء بأهل عنه ولان تصغير التعظيم فرع التصغير وقد امتنع  
 والاصل أن يكون لكل مجاز حقيقة وان لم يجب وقيل انه جرى فيه تخصيصان من حيث انه لا يضاف  
 الى البلاد والحرف ونحو ذلك فلا يقال آل مصر آل الاسلام وآل البيت وآل التجارة كما يقال أهلها  
 ولا يضاف من العقلاء الا لمن له خطر ما دنييا أو دينيا وزاد بعضهم اشتراط التذكير فلا يقال آل فاطمة  
 فان أرادوا الله أكثرى غسما والافتقار ودفي كلام العرب على خلافه فأضافوه الى الضمير والظاهر  
 غير العاقل كقوله

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آت

وقال الفرزدق

فجوت ولم عين عليك طلاقة \* سوى زيد القريب من آل أعوجا

وأعوج فرس مشهور وأضافه عمرو بن أبي ربيعة الى مؤنث فقال \* أمن آل نعم أنت غادم بكرة  
 وقال الاخفش مع آل المدينة وأهل المدينة وهذا كله مما ذكره الثقات فان قلت كيف يخص  
 بالاضافة وهي لا تلزمه كما يقال هم خير آل قلت المراد أنه اذا أضيف لا يضاف الا اليهم أو المراد بالاضافة  
 اللغوية وهي الانتساب وفي الدر المنصور هو من الاسماء اللازمة للضافة معنى لا لفظا وفيه نظر  
 (قوله وفرعون الخ) العمالة أولاد هلم بن لاو ذبن سام بن نوح قيل وبشبه أن يكون مثل فرعون  
 وقصر وكسرى في هذا المعنى بعدما كان علم شخص صار علم جنس ولذا منع من الصرف ولكن جمعه  
 باعتبار افراد مثل الفرعنة والقيصرة والاكسرة فدل على أنه علم شخص يسمى به كل من يملك  
 ذلك وضعا ابتدائيا وفيه أنه يقتضي ان علم الجنس لا يجمع وليس كذلك لانه يقال في أسامة أسامات

وقد غسكت المعتزلة بهذه الآية على نفي  
 الشفاعة لأهل الكبائر وأجيب بأنها  
 مخصوصة بالكفار والآيات والاحاديث  
 الواردة في الشفاعة ويؤيده أن الخطاب  
 معهم والآية تركت رد الماسكات اليهم  
 تزعم أن آباءهم تشفع لهم (واذ نجيناكم من  
 آل فرعون) تفصيل لما أجله في قوله اذكروا  
 نعمتي التي أنعمت عليكم وعطف على نعمتي  
 عطف جبريل وميكائيل على الملائكة  
 وقرئ أنجيكم ونجيكم وأصل آل أهل  
 لان تصغيره أهل وخص بالاضافة الى  
 أولى الخطر كالانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 والملائكة وفرعون لقب لمن ملك العمالة  
 ككسرى وقصر للكي القوس والروم

قوله والموسى الخ يظهر أن كونه فعل إذا كان من موسى وأما إذا كان من موسى كما يقول فهو فعل وذكره في الصحاح في الماتن وطول النفس فيه اه معصمه

كما شرحوا به ولم يقل انه نكرة صاعية في معنى بهذا الاسم لأن منع صرفه ونحوه في نفسه قتال (قوله واعتزهم اشتق منه تفرعن الرجل اذا غنا وتغير) وفي الكشف ومن ملح بعضهم قد جاءه موسى الكلوم فزاد في الخ بمعنى نفسه وهكذا دأبه في الكشف اذا ذكر شيئا من كلام نفسه وقد روي في ديوانه في وصف خزان قوله

في عصرنا لبنيك فضل باهر \* مانال ابسره بنو ايامه  
طهرتهم فرعا كما طهرتهم \* أصلا فازوا طهرهم بتمامه  
وأخو الكتابة لا يوجد خطه \* حتى ينال القط من أقلامه  
والكرم ليس ينال حسن نغوه \* الا على التفتيح من كرامه  
والورد ليس يفوح طيب ريحه \* الا اذا انفصت عرا أكامه  
وكتابك المختوم ليس واضح \* معناه الا بعد فض ختامه  
وأخو اللطام عن الذراع مشهر \* فالكم يشغله وان لطامه  
وابن الوغى مالم يسلم حسامه \* عن نغمة لم ينتفع بحسامه  
قد جاءه موسى الكلوم فزاد في \* اقصى تفرعته وفرط عرامه  
كلوه وهو يريد أن يقتصر من \* شيء يرى من قصاص كلامه

والموسى ما يحاق به من موسى رأسه خلقه فعلى ويؤت والكلم فعل من الكلم وهو الجرح ولو قال التكلم لكان ايمامه أقوى وفي الأساس تفرعن النبات قوى والعرام بالهمزة المضمومة الشدة وهذا كناية عن الختان وبه القوت والقوة وقد سها فيه بعضهم فقال انه كناية عن خلق العانة وخص من الفراعنة اثنين لشهرتهما ووقوعهما في التنزيل وقوله وكان بينهما ما أى بين الفرعونين موسى ويوسف وكون اسمه الوليد هو المشهور ولا وجه لتعيين أحدهما وقوله وقرئ أنيحيكم قبل الذي في الكشف قرئ أنيحيكم ونحييكم فالظاهر أن ما في الكتاب تحريف منه وفيه نظر لانه ذكره غيره أيضا (قوله يغفونكم الخ) أصل السوم الذهاب للطلب ثم انه استعمل للذهاب وحده مرة وللطلب أخرى وهو المراد وجعله كناية متعلية مغلون وقد عتدنا لواحد والخسف بمعنى الاهانة والذل (قوله أقطعه فانه الخ) أقطعه بمعنى أقطعه وأشدّه ولما كان في إضافة سوء الى العذاب ايمام أن منه ما ليس بسوء فسر به بما ذكره والتفضيل مأخوذ من اطلاق المصدر عليه وجعل ماعدا ما بالنسبة اليه كما لم يسوء (قوله حال من الضعير في نحييكم الخ) كون الحال من شيتين خلاف الأصل وليس ههنا من التنازع حتى يقال انه لا يجري في الحال الا يلزم هنا تعدد العامل في الحال لأن آل فرعون وان كان معمول من بهب الظاهر لكنه معمول نحييكم بواسطة من في الحقيقة (قوله بيان يسومونكم الخ) قد جوز في هذه الجملة الحالية والبديلية والاستئناف وما ذكره المصنف رحمه الله هو الوجه الاخير كأنه قيل ما الذي ساموهم اياه فقال يذبحون الخ وأما قوله في المعنى ان عطف البيان لا يكون جملة فلا ينافيه لانه ليس عطف بيان اصطلاحى مع أن أهل المعاني لا يسألونه وأما ما وقع في سورة ابراهيم بالمطف فلان البيان قد عتد لكونه أو في المراد كأنه جنس آخر في عطف اهذه النكتة أو يفسر سوء العذاب فيها بالتكاليف الشاقة عليهم غير الذبح والقول في قماران ويلزم العطف فان قلت على الأول لم اعتبر المغايرة هناك ولم تعتبر هنا قبل السر فيه أنه وقع قبله وذكرهم بأيام الله وهو مقتضى التعداد والتفصيل وما هنا ليس كذلك وما ذكره عن فرعون ورؤياه رواء ابن جرير وكان رأى نارا أقبلت من بيت المقدس حتى اشمئت على مصر وأحرقها فعبده بملود يفعل ذلك فأمر بما فعل وكان أمراقة قدرا مقدورا ومعنى يستحيون يمتنعون في الحياة أى يذبحون الانبأ دون الاناث (قوله محنة ان أشير الخ) يعنى البلاء مطلق الاختيار فيكون بالمحبوب والمكره فذللكم ان أشير به الى صنيع قوم فرعون من السوم وماعه فبلا بجمعى محنة

واعتزهم اشتق منه تفرعن الرجل اذا غنا وتغير وكان فرعون موسى مصعب بن ريان وقبل ابنه ولبس من بقايا عاد وفرعون يوسف عليه السلام ريان وكان بينهما أكثر من أربعمائة سنة (يسومونكم) يغفونكم من سامه خبثا اذا أولاه ظلا وأصل السوم الذهاب في طلب النى (سوء العذاب) أقطعه فانه قبيح بلاضافة الى سائر السوم مصدرا يسوء ونصبه على المفعول ليسومونكم والجملة حال من الضعير في نحييكم أو من آل فرعون أو منها جميعا لأن فيها ضمير كل واحد منهما (يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) بيان ليسومونكم ولذلك لم يعطف وقرئ يذبحون بالتخفيف وانما فعلوا بهم ذلك لأن فرعون رأى في المنام أو قال له الكهنة سيولد منهم من يذهب بملككم فميرد اجتمع ادهم من قدراته شيا (وفي ذلكم بلاء) محنة ان أشير بذكركم الى صنيعهم ونعمة ان أشير به الى الانجاء وأصله الاختيار ولكن لما كان اختبارا لله تعالى عباده تارة بالحننة وتارة بالنجاة أطلق عليهم ما ويجوز أن يشار بذلكم الى الجملة ويراد به الامتحان الشاق بينهما (من ربكم) بتسليمهم عليكم أو يمت موسى عليه الصلاة والسلام ويوفقه لتخليصكم أو بهما (عظيم) صفة بلاء وفي الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خير أو شر اختبار من الله سبحانه وتعالى فبلاؤه أن يشكر على مسائه ويصبر على مضاره ليكون من خير المختبرين

(واذ فرقناكم البحر) فلقد بناه الله على بناء التمسك كثير لان المسالك (١٦٠) كانت اثني عشر ممدد الاسباط (فأنجيناكم واغرقنا آل فرعون) أراد به فرعون وقومه وقرى قزقنا على بناء التمسك

واقصر على ذكرهم العلم بأنه كان أولى به وقيل شخصه كما روى أن الحسن رضى الله تعالى عنه كان يقول اللهم صل على آل محمد أى شخصه واستغنى بذكره عن ذكر اتباعه (وأنت تنظرون) ذلك أو غرقهم وأطباق البحر عليهم أو انفلاق البحر عن طريق يابسة مذكلة أو بفتحهم التي قد فها البحر إلى الساحل أو ينظر به ضحك بعضا روى أنه تعالى أمر موسى عليه الصلاة والسلام أن يسرى بيني اسرائيل فخرج بهم فصحبهم فرعون وجنوده فصادفهم على شاطئ البحر فأوحى الله إليه أن اضرب بعصا البحر فصر به فظهر فيه اثنا عشر طرية بابا انسلكوا منها فقالوا يا موسى تخاف أن يغرق بعضنا فلا نعلم ففتح الله سبحانه وتعالى فيها كوى قرا أو أوتسما معا حتى عبروا البحر ثم لما وصل إليه فرعون وراة منفلقا اتهم فيه هو وجنوده فالتطم عليهم وأغرقهم أجمعين واعلم أن هذه الواقعة من أعظم ما أنعم الله سبحانه وتعالى به على بني اسرائيل ومن الآيات المبهمة إلى العلم بوجود الصانع الحكيم وتصدق موسى عليه الصلاة والسلام ثم أنهم اتخذوا الجبل وقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهره ونحو ذلك فهم يعزل في القطة والذ كما وسلامة النفس وحسن الاتباع عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم مع أن ما توارث من معجزاته أمور نظرية دقيقة مثل القرآن والتعدي به والفضائل المجمع فيها الشاهدة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم تدركها الاذ كيا واخباره عليه الصلاة والسلام عنهم من جلة معجزاته على ما رتق ربه (واذ وعدنا موسى أربعين ليلة) لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون وعد الله موسى أن يعطيه التوراة وضرب له بمقانا ذا القعدة وعشر ذى الحجة وعبر عنهم باللبالي لانها غرر الشهور وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزرة والكسائي واعدنا لانه سبحانه وتعالى وعده الوحي ووعده موسى الجبى للمبقات إلى الطور

وان أشير به إلى الانجاء فعمدة وان أشير به إلى مجموع ما ذكره الله شامل لعنبيه وكذا قوله في تفسير من ربكم إشارة إلى هذه الوجوه الثلاثة ووجه التنبية المذكور ظاهر والتعريف بفتح الباء (قوله فلقد بناه الخ) في بابكم أوجه أولها الاستعانة والتشبيه بالآلة فتكون استعانة بتعبية في معنى بابه الاستعانة واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله حتى حصلت فيه مسالك بدلوكم فيه وهو تكليف والثاني السببية الباعثة بمنزلة الام واليه أشار بقوله أو بدبب انجائكم والثالث المصاحبة فيكون ظرفا مستقرا واليه أشار بقوله أو لم يسببكم كافي البيت المذكور وهو لابي الطيب المتنبى من قصيدة وقبله كان خبرنا كانت قدما • تسقى في حقهم هم الحليبا فزت غير نافرة عليهم • تدوس بنا الجاهم والثرى

يصف خيله بأنها ألقت الحروب فلا تنفر من القتلى وأنها كرام كانت تسقى الحليب لان العرب كانت تسقى الخياد منها خاصة والترب عظام الصدر واحدتها ربة وقوله قزقنا على بناء التمسك فيه نظره لم يحا في نزلنا (قوله أراد به فرعون وقومه) يعنى أنه كنى بالفرعون عن فرعون وآله كما يقال بنى هاشم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم بمعنى هذا الجنس الشامل لآدم وقوله واقصر على هذا وجه آخر لانهم اذا عذبوا بالاعراف كان مبدأ العناد ورأس الضلال أولى بذلك فالظاهر عطفه بأو وقوله وقبل الخ يعنى أن آل هاشم معنى شخص وهو ثابت في اللغة ولكنه ركبك اذا حاجه إليه (قوله ذلك أو غرقهم الخ) الإشارة بذلك إلى جميع ما ذكر والطرق اليابسة بيان للواقع اذا دلالة للنظم عليه ثم انه بين الوجه الاخير بما روى والبحر المذكور هو القلزم وقبل النيل وكوى بكسر الكاف وضما جمع (قوله واعلم أن هذه الواقعة الخ) يشير إلى أن قوم موسى عليه الصلاة والسلام مع ما ظهر لهم من الآيات المحسوسة صدر منهم ما صدر وقوله فهم في معزل في القطة الظاهر عن الغفلة وحسن الاتباع مبتدأ خبره مع أن الخ وهو اثبات لفضل هذه الامة عليهم الا أن معجزاته عليه الصلاة والسلام ليست كلها نظرية بل منها محسوسات كثيرة كسبح الماء وتكثير الطعام وشن القمر إلى غير ذلك فاعل المصنف رحمه الله لا يسلّم نواترها وانما كان اخبارهم بذا معجزاته من الغيب اذ هو لم يقرأ الكتب فيطلع عليها وفي قوله وأنتم تنظرون فجوزاى وأبأوكم ينظرون فجعل نظر آباءهم تبيينه كالحسوس (قوله لما عادوا إلى مصر الخ) تبس في هذا الكشف وعود موسى عليه الصلاة والسلام وبني اسرائيل لم يذكره أحد قال بهاء الدين بن عقييل في تفسيره لم يصريح أحد من المفسرين والمؤرخين بأنهم دخلوا مصر بعد خروجهم منها وانما كانوا بالشام ولم يأت موسى عليه الصلاة والسلام لامي عاد الا بطور يئسا وهو من أرض الشام لا مصر وقال ابن جرير ان الله أودعهم أرضهم ولم يردهم إليها وانما جعل مسكنهم الشام (قوله وعد الله موسى عليه الصلاة والسلام أن يعطيه التوراة الخ) ضرب بمعنى عين والفرق بين الميقات والوقت الميقات ما قد رايه مل فيه عل والوقت أهم كذا أن في جمع البيان أمره بأن يصوم ذا القعدة وعشر ذى الحجة ويحيى على الطور فذهب واستظف هرون عليه الصلاة والسلام على بني اسرائيل ومكث في الطور أربعين ليلة وأنزات عليه التوراة في ألواح من زبرجد وكانت المواعيد ثلاثين ليلة ثم تمت بعشر كافي سورة الاعراف وهو بحسب الاسرة أربعين وقوله لانها غرر الشهور وعلة التخصيص الدليل بالذكر (قوله لانه تعالى وعده الوحي ووعده موسى عليه الصلاة والسلام الجبى الخ) لما كانت المواعيد مفعلة من الجانبين بينهما بأن الله تعالى وعده الوحي وموسى عليه الصلاة والسلام الجبى للمبقات وكثيرا ما يسلك الزمخشري هذه الطريقة أعنى جعل المفعلة بالنسبة إلى كل من المشار كين شيئا آخر وعلى تقديره فأربعين طرفا وحينئذ هل المداخلة كانت فيها كلها أو في أولها أو في العشر الاخير منها أو بعد انقضائها على ما في الاعراف واستشكل بأن أربعين اما مفعول فيه أو به لا مبيل إلى الأول لان المواعيد لم تقع فيها ولا الثاني لانه بدون تقدير لا معنى لمواعيد مفعول فيه أو به لا مبيل إلى الأول لان المواعيد لم تقع فيها ولا الثاني لانه بدون تقدير لا معنى لمواعيد

نفس الزمان وعلى تقدير مضاف فاما انية تدرا الامران ولا تقدر لتقدير مضامين في العربية لشيء واحد  
مثل اخذت زيدا أي ثوبه وفرسه أو واحد منهما ولا يصح لان المواعدة لم تتعلق به فقط لان الوحي موعود  
من الله لان موسى عليه الصلاة والسلام والهي بالعكس وانما يصح في قراءة وعدنا أي وحى أربعين الخ  
وأجيب بوجهين أحدهما أنه على حذف مضاف يكون من الجانبين وينحل الى الامرين أي ملاقات  
أربعين والملاقاة من الله الوحي ومن موسى عليه الصلاة والسلام للاستماع وثانيهما أنه على اعتبار  
التفكيك في وعدنا الى فعلين متعلق كل منهما بشئ أي وعدنا وحى أربعين ووعدنا موسى مجيئها فبأي  
الزيدان عمر أي باع زيد من عمر ومناعه وباع صاحبه منه مناعه وان لم يكن هناك مفاعلة واعتراض بأن  
الملاقاة لا تصح من الجانبين ولما سلم يعود الكلام الى تعلقهما بأربعين ويطلب ما ذكره من كون المواعدة  
هو الوحي والهي واستماعه وما أورده نظير التفكيك لا يصح فانه انما يتفكك الى بايع زيد وعمر أو بايع رجل  
آخر عمر كما تقول ضرب الزيدان عمر والكلام في أن يتعلق فاعل بفاعله ومفعوله على أن يكون  
الصادر من كل منهما شيئا آخر مثل بايع زيد عمر بأن يبيع زيد شيئا وعمر شيئا وليس كذلك بل معناه  
أن يصدر عنهما دفع متقابلة ومشاركة في البيع والشراء بأن يبيع واحد ويشتري آخر وأجيب بأن  
المراد الملاقاة بين موسى وملائكة الوحي عليهم الصلاة والسلام أو بينه وبين ما يشاهد من الآثار  
واستماع الكلام وفهمه وتعلقهما بأربعين بأن تقع في جزء منها أو ما هو غزلة الجز كما بعده من غير  
تراخ وما ذكر من كون المواعدة الوحي والهي والاستماع حاصل المعنى لا بيان الاعراب والمناقشة  
واحدة نعم التفكيك وتظهر ليس بشئ وقد يجاب بأن أربعين مفعول لا به تحقيقا أو توسعا والمفعول به  
مترولة أي جرى بينه وبين موسى عليه الصلاة والسلام مواعدة متعلقة بالأربعين بأن تقع في جزء منها  
تحقيقا أو تقدير او هو لا ينافي أن يكون المواعدة من كل جانب شيئا آخر وذلك أن المواعدة لا تقتضي  
الأمر أو احدا مشتركا بين الفاعل والمفعول الاول مثل واعدت زيدا القتال أو امرين لكل واحد  
منهما تعلق بالطرفين مثل واعدته الأكرام ووعدني القبول ولا يصح الاقتصار على واعدته الأكرام  
لان المواعدة تقتضي التعدد من الوعد والمفاعلة استعمال آخر شائع وهو أن يكون من أحد الطرفين  
فعل ومن الآخر مقابلة مثل بايعت زيدا على أن منك البيع ومنه الشراء فيصح واعدنا موسى عليه  
الصلاة والسلام الوحي ووعدنا موسى عليه الصلاة والسلام الهي وهو تفكيك لا تقدير ولا اشكال فيه  
وفيه نظر لان المواعدة لم تقع في الاربعين تحققا ولا تقدير ابل قبلها ولان الاشكال في أنه كيف يصح  
واعدته الأكرام ووعدني القبول من غير أن يكون في الاول منه وعد وفي الثاني منك قبول وهو  
مقتضى المفاعلة فالظاهر وعده ووعدني ففاعل بمعنى فعل والكلام في أنه على أصله واختلافه من  
الطرفين يضره مثل جاذبه الثوب والعنان فان أريد أن المعنى عليه من غير تقدير مفعول فهو المعنى  
الاول ولعل أربعين مفعول به باعتبار ما يليق من الاحوال الصالحة لتعلق الوعد به فيكون من  
الطرفين وعد الا أنه من الله الوحي وتقبل التوراة ومن موسى عليه الصلاة والسلام الهي والاستماع  
وكذا الكلام في أمثاله واما أن يذكر المذهب الثاني مثل جاذبه الثوب ونازعته الحديث ويراد  
تعلق الفعل في كل من الطرفين بشئ آخر أو يطلق فاعل ويراد من طرف أصل الفعل ومن طرف مقابله  
فأنا يرى من ههنا ما ذكره الشارح المحقق ولا طر بعد عطر عروس الآن انكاره المفاعلة  
بأن تكون من طرف فعل ومن آخر قوله الذي ارتضاء كسبه ومناحه بعاجلت المريض وغيره بتزويل  
القبول منزلة الفعل حتى كأنه وقع من الطرفين لا يسمع منه مع ورود في كلام العرب وتصرح الائمة به  
وتحريجه على أحسن وجوه القبول وفي شواهد امرئ القيس

فلما تازعنا الحديث واسمعت • هصرت بغصن ذي شمار يخيم بال

مع أن ما ارتضاء ليس يبعد منه فتأمل وفي الدوا المصون قال الكسائي واعدنا موسى عليه الصلاة

والسلام انما هو من باب الموافاة وليس من الوعد في شيء وانما هو من قولك موعدك يوم كذا وموضع كذا وقال الزجاج واحدنا بالالف جسد لان الطاعة في القبول بمنزلة الموافاة فمن اقره وعد من موسى عليه الصلاة والسلام قبول واتباع جفري مجرى الموافاة وكذا قال مكي رحمه الله (قوله من بعد موسى عليه الصلاة والسلام أو مضيه) وفي نسخة أي مضيه يعني ان الصغير راجع لموسى عليه الصلاة والسلام من غير تقدير مضاف اكتماء بقرينة الاستعمال فان الشخص اذا مات يقال بعد فلان من غير تقدير أو يقدر والمعنى واحد وقيل عليه ان اتخذ العجل الهامن بعد موسى عليه الصلاة والسلام يقتضي ان يكون موسى عليه الصلاة والسلام متخذ الهام قبل ذلك كما لا يخفى على العارف بسياق الكلام فلذا اقتصر في الكشف على التوجيه الثاني انتهى ولا يخفى أن بعد من بعد اذا تعلق بفعل ونحوه تقدير اذ البعدية في التلبس به ولا يقدر فيه مضاف لانه مفهوم من غوى الكلام كما اذا قلت جاء زيد بعد عمرو والمقصود تعاقبهما في الجي وكقوله تعالى ثم بعثنا من بعده رسلا وقد لا يراد ذلك ولا يصح نحو سافرت الى المدينة بعد مكة وقد لا يقصد وان صح لكون المقام لا يقتضيه لصرف القرينة عنه فهو اتخذوا المحارب بعد النبي عليه الصلاة والسلام فالمراد بعد وقوع ما أضيف اليه فانظر الى ما يليق بكل مقام ولا تلتفت الى خرافات الاوهام وقيل معناه ان الصغير اما أن يرجع الى موسى عليه الصلاة والسلام حينئذ يقدر مضاف أو الى مضى موسى عليه الصلاة والسلام المقهور من غوى الكلام والهام فعول اتخذ المحذوف اقيام القرينة اذ لا يذم على مجردة وقوله باسرا كحكم تفسير لفظ اذ قد يراد به الشرك والعقوبات وأصل معناه اندراس آثار الديار بالبي (قوله لبي تشكروا الخ) عدل عن قول الزمخشري ارادة أن تشكروا لانه مبني على الاعتزال وجواز تخلف ارادة الله اذا الشكر لم يقع منهم فان وقع التفسير بنحوه من أهل السنة فالمراد بالارادة مطلق الطلب ولا نزاع في أن الله تعالى قد يطلب من العباد ما لا يقع (قوله يعني التوراة الجامع الخ) اذا كان الكتاب والفرقان واحدا وهو التوراة فالعطف لان تغفار الصفات كتغفار الذات يصح فيه العطف كما مر في قوله

(ثم اتخذتم العجل) إلهًا ومعبودًا (من بعده)  
من بعد موسى عليه الصلاة والسلام أو مضيه  
(وأنتم ظالمون) بأشراككم (ثم عفوًا عنكم)  
حين تبتم والعفو محو الجرمية من عفا إذا  
درس (من بعد ذلك) أي لكي تشكروا عفو  
(عليكم تشكرون) الكتاب والقرآن يعني  
(وإذا أنينا موسى الكون) كونه كتابًا منزلًا وحجة  
التوراة الجاهل مع بين كونه كتابًا بالقرآن  
يفرق بين الحق والباطل وقيل المبطّل في الدعوى  
مجهزاته الفارقة بين الحق والباطل وقيل الفارق  
أو بين الكفر والإيمان أو النصر الذي فرق بينه  
بين الحلال والحرام أو قوله تعالى يوم الفرقان يربيه  
وبين عبده كقوله تعالى يوم الفرقان يربيه  
يوم بدر (عليكم تهتدون) لكي تهتدوا  
بتدبر الكتاب والتفكر في الآيات (وإذا قال  
موسى لقومه يا قوم انكم ظالمون أنفسكم  
بأخذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم)  
فاتعزوا على التوبة وارجعوا إلى من  
خلقكم يربأ من التفاوت ويميز بعضكم عن  
بعض بصور وهيات مختلفة وأصل التركيب  
لخالص الشيء عن غيره إما على سبيل  
التفصي كقولهم يرى المريض من مرضه  
والمديون من دينه أو الإنشاء كقوله سمع را  
الله آدم من الطين

الى الملك القرم وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم

وان فسر بما يغايره كالمجرات فهو ظاهر وان فسر بالنصر الفارق بين المتقابلين وهو هنا بافراق البحر فلا كلام أيضا (قوله بافتخاذاكم العجل الخ) فان قلت اتخذا ما أبدل فيه الهزئة كما في اثنتين وهي لغة رديئة كما سبأني قلت قال ابن الخصاص ان اتخذا ما أبدل فيه الواو تاء لان فيه لغة يقال وخذنا الواو فجاء على هذه اللغة وقال الفارسي رحمه الله ان التاء الاولى أصلية لان العرب قالوا اتخذا بكسر الخاء بمعنى أخذ قال تعالى لخذت عليه أجرا واتخذت يعدى لواحد وقد ينعدي لاثنتين (قوله فاعزوا على التوبة والرجوع الخ) قوية بنى اسرائيل اما ان تكون الرجوع والقتل مغاير لها قال العطف بالفاء فظاهر واما ان تكون الرجوع والقتل معهما واحدة فلا إشكال أيضا الا أنه قيل انه مجاز لا إطلاق التوبة على جزئها كما أنها في الاول مجاز واما أن تكون جعلت لهم عين القتل فيقول قوبوا بعزمو البصم التقرير ومنهم من جعله تفسيرا وهو قد يعطف بالفاء (قوله بريأ من التفاوت) يشير الى أن البارئ أحص من الخالق كما في هو الله الخالق البارئ المصور وفي الكشف البارئ هو الذي خلق الخلق بريأ من التفاوت ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ومتميزا بعضهم من بعض بالاشكال المختلفة والصور المتباينة فكان فيه تفرع عما كان منهم من ترك عبادة العالم الحكيم الذي برأهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة بريأ من التفاوت والتنافر الى عبادة البقرة التي هي مثل في الغباوة والبسالة في أمثال العرب ألبس من نور حتى عرضوا أنفسهم لسخط الله ونزول أمره بأن يهلك ما ركبه من خلقهم ويستر ما نظم من صورهم وأشكالهم حين لم يشكروا النعمة وقال الطيبي معنى التفاوت عدم التناسب فكان بعضهم يفتقر بعضها ولا يلحقه ومعنى التميز التفرق فاليد متميزة عن الرجل لكن ملائحة لها من حيث الصغر والكبر والغلط والدقة كقوله أعطى كل شيء خلقه انتهى فالتمييز بين الاعضاء بعضها من بعض فن قال ان قوله

بميراضها في أكثر السمع ولا يخفى ما فيه والاولى ما في بعض النسخ بعضكم لم يأت بشئ وانما قال لقومه  
 مع قوله يا قوم لرفع احتمال أن يكون ناداهم بذلك استعطا فالهم وان كانوا أجنب وظلمهم أنفسهم  
 بتقصي ما لهم عند الله وضررهم وأصل التركيب للتلوص ويلزمه التميز المذكور وقوله أو تقوبوا الخ  
 إشارة إلى الوجه الآخر وقوله بالضعف بالوحدة التخصية وانتهاء المجبة والمعنى الموهلة وهو قتل الانسان  
 نفسه وفي الأساس مجمع الشاة بفتح الجيم والقفا ومن الجواز ضعه الوجه اذا باغ منه الجهد وعلى هذا  
 فالقتل حقيقة والمراد أن يقتل كل أحد نفسه وقتل الانسان نفسه وان كان ليس جائز في شرعنا  
 لم ينع عنه فاذا كان بأمره لا تخبرين لا مانع منه وعلى الأخير بعضهم يقتل بعضا وعلى ما بعده مجاز  
 وهو ظاهر لكن قال بعضهم انه تفسير لبعض أرباب الخواطر ولا يجوز أن يفسر به هنا لأن المراد هنا  
 القتل الحقيقي بالاتفاق والعبدة كالكتابة جمع عابد (قوله روي أن الرجل الخ) المراد يعضه ولده  
 وولد ولده لأنه كالجزء منه وقريبه بالباء الموحدة تظاهر وفي نسخة قرينه بالنون أي صديقه وقوله فلم  
 يقدر المضي أي عليه والنجابة تشبه السجاية ولا يتباصرون من البصر بمعنى الرؤية ونزلت التوبة أي  
 أوحى اليه بقبولها (قوله للتسبيب الخ) في الكشف الفاء الاولى للتسبيب لا غير قال الطيبي يعني  
 الفاء للتسبيب لا للعطف التعقيبي كقوله الذي بطيرا الذباب فيغضب عرو وقال العلامة منهم من تقبل  
 من قوله لا غير أنها ليست للعطف وليس كذلك بل هي لتمام معار المعطوف عليه انكم ظلمتم الخ وكان  
 المصنف تركه لهذا وقيل ان المانع من العطف لزوم عطف الانشاء على الخبر وكون النجاسة للتعقيب  
 مروجيه (قوله فتساب عليكم متعلق بمحذوف الخ) يعني أن الفاء هنا فصية وهي اما جواب شرط  
 مقدرا وعاطفة على مقرر وسميت فصية لافصاها عن المحذوف او لكون قائلها فصيحيا وعلى تقدير  
 كونه من كلام موسى عليه الصلاة والسلام لا الالتفات فيه وقد ورد في جواب الشرط كما هو القاعدة  
 فيه اذا اقترن بالفاء وان جعلت دعائية لا حاجة الى تقديرها (قوله وعطف على محذوف الخ) انما  
 كان الالتفات للتعبير عنهم بالقوم في كلام موسى صلى الله عليه وسلم وهو من قبيل الغيبة وانما ذكر لفظ  
 البارئ في التقدير الثاني دون الاول للاشارة الى أن الضمير راجع اليه بخصوصه لدخوله في التوبيخ  
 وكان الظاهر الى ولا كذلك في الشرط لانه عائدا اليه اذ هو من كلام موسى عليه الصلاة والسلام  
 ولما لم يكن المعطوف عليه مذكورا جعل الالتفات في المعطوف لظهوره فلا يرد عليه أن الالتفات  
 ليس فيه بل في المعطوف كما يقتضيه قواعد المعاني مع أنه قال بعده ان الالتفات في المقدور لا وجه له  
 وهذا مع وضوحه خفي على من قال ان المراد الالتفات من التكلم الى الغيبة في كتاب حيث لم يقل قتبنا  
 وقد قيل على الاول ان حذف الجواب وفعل الشرط وحده مع لا وارد في كلام العرب واما حذف  
 الاداء والشرط وابقاء الجواب فلا يرد أنه ابا على الفارسي رحمه الله ذكره في الحجة في تفسير قوله تعالى  
 فيه حمان بالله والزخشرى ثقة فلا عبرة عن أنكره وقوله وذكر البارئ الخ هو محصل ما مر عن  
 الكشف وقوله مثل في القباوة لأن من أمثال العرب أبلد من نور وفك التركيب بمعنى البنية الانسانية  
 بالقتل عوقبوا بذلك لجهلهم بما فيه من حكمة بارئها فامر وايدج أنفسهم كما تذبج البقر (قوله  
 الذي يكثر توفيق التوبة الخ) أصل معنى التواب الرجاء فهو في العبد الرجوع عن الذنب وفي الله  
 الرجوع بلفظه الى العبد وتوفيقه لذلك والاحسان بقبوله والسكرته مأخوذة من المبالغة ويبالغ  
 في الانعام الخ هو معنى الرحيم وقوله توفيق التوبة الاضافة لامة أو هو من قبيل مكر الابل (قوله  
 لاجل قولك أولم نفرلك) لما كان الايمان يتعدى بنفسه أو بالباء كما مر لا باللام وجهه بأن اللام ليست  
 للتعدي بل لتعليق أو صلة به بتضمنه معنى الاقرار لانه يتعدى لامقر به بالباء ولا مقره باللام فلا يرد  
 عليه ما قيل الاولى أن يقول لن نذعن لك اذا المتعدي باللام هو الاذعان وأما الاقرار فتعديته بالباء فلا بد  
 من تأويله بالاذعان (قوله وهي في الأصل مصدر قولك جهرت الخ) ظاهره أنه حقيقة في رفع الصوت

أو تقوبوا (فاقلوا أنفسكم) غاما  
 لتوبتكم بالضعف أو قطع الشهوات كما قيل  
 من لم يعذب نفسه لم ينعها ومن لم يقتلها  
 لم يحيا وقيل امرؤا ان يقتل بعضهم بعضا  
 وقيل امرؤا لم يعبد الجهل أن يقتل العبد  
 روي ان الرجل كان يرى بعضه وقريبه  
 فلم يدرك المضي لامر الله سبحانه وتعالى  
 فيه فأرسل الله ضياءه وسجاية سوداء  
 لا يباصرون فأخذوا يقتلون من الغداة  
 الى العشي حتى دعا موسى وهرون فكشفت  
 السجاية ونزلت التوبة وكنت القتلى يعين  
 ألفا والفاء الاولى للتسبيب والثانية  
 لانه قيب (ذلكم خير لكم عند بارئكم)  
 من حيث انه طهارة من الشرك او ولة الى  
 الحياة الابدية والهجاء المرمية (كتاب  
 عليكم) متعلق بمحذوف ان جعلته  
 من كلام موسى عليه الصلاة والسلام لهم  
 تقديره ان فعلتم ما أمرتم به فقد تاب عليكم  
 وعطف على محذوف ان جعلته خطايا من  
 الله تعالى لهم على طريق الالتفات كأنه  
 قال فذعنتم ما أمرتم به فتتاب عليكم بارئكم  
 وذكر البارئ وترتيب الامر عليه اشعار  
 بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغباوة حتى تركوا  
 عبادة خالقهم الحكيم الى عبادة البقر التي  
 هي مثل في الغباوة وان لم يعرف حق  
 منعهم حقيق بان يسترد منه ولذلك أمروا  
 بالقتل وفك التركيب (انه هو التواب  
 الرحيم) الذي يكثر توفيق التوبة أو قبولها  
 من المذنبين ويبالغ في الانعام عليهم (واذ قلتم  
 يا موسى ان تؤمن لك) لاجل قولك أولم  
 نفرلك (حتى ترى الله جهرة) هيانا وهي  
 في الأصل مصدر قولك جهرت بالقراءة  
 اتمعت المعاني ونصها على المصدر لانها  
 نوع من الرؤية أو الخيال من الضاعل  
 أو المفعول



تجوزيه عن المعاشية بجماع الظهور فيها وقال الراغب رحمه الله انه يقال الظهور الشيء بانفراط حاسة  
 البصر أو حاسة السمع أما البصر فتجوز رأيه جواراً أو رأفاً للهجرة وأما السمع فتكفوله سواء منكم من أسر  
 القول ومن جهره وإذا كان حالاً من القاعل فمعناه ما بين وإذا كان من المقول فمعناه ظاهر (قوله  
 وقرئ جهره بالفتح) أي بفتح الهاء قال ابن جني في المختار قرأ سهل بن شعيب السهمى جهره ووزع  
 في كل وضع محر كاره مذهب أصحابنا في كل حرف خلق ساكن بعد فتح لا يحرك الا على أنه لغة فيه كلهم  
 والنهر والشعر والشعر ومذهب الكوفيين أنه يجوز تحريك الثاني لكونه حرفاً حقيقياً سامطراً كالبحر  
 والبحر وما أرى الحق الامعهم وكذا سمعته من عقيل وسمعت الشجرى يقول أنا محموم بفتح الحاء  
 وقالوا اللهم يردون الدم وقالوا سارحوه بفتح الحاء ولو كانت الفتحة أممية ما صحت اللام أصلاً انتهى  
 وظاهر كلام المصنف رحمه الله على الاول فانه يقتضى أنه لغة فيه لا قياس وقوله فتكون حالاً أي من  
 القاعل (قوله والقائلون هم السبعون الخ) وفيه قولان ذكرهما الامام الاول أن هذا كان بعد أن  
 مكلف عبدة الجبل بالقتل بعد رجوع موسى عليه الصلاة والسلام من الطور وعبر بنو عجلهم وقد  
 اختار منهم سبعين خرجوا معه الى الطور والثاني أنه كان بعد القتل وقبض بني اسرائيل وقد أمره الله  
 أن يأتي بسبعين رجلاً معه فلما ذهبوا معه قالوا له ذلك وما في شرح المقاصد من أن القائلين ليسوا  
 مؤمنين لم يقل به أحد من أئمة المفسرين لكن قوله ان تؤمن صريح فيه خصوصاً على التفسير الثاني  
 قتال واختلفوا في سبب اختيارهم وقوله فقبل كان حين خرج الى الميقات لمشاهدة وأما هو عليه  
 ويضربوا به وهذا هو الميقات الاول وقيل انه اختارهم بعد الاول لعندروا من ذلك وكلام المصنف  
 رحمه الله يحمل فيه (قوله لفرط العناد والتعنت الخ) التعنت سؤال ما لا يلبق وجعل الرؤية مستحيلة  
 لانه في ذاتها كذلك بل لانهم طلبوها من جهة على ما اعتادوا بإحاطة البصر وهو مستحيل وهو رد  
 للمعتزلة في استدلالهم هذه الآية على استحالة الرؤية مطلقاً ويدل على ذلك عقابهم وقولهم الايمان بان  
 لتقوية النبي وتأكيد ما كان عليه من معنى وأنتم تنظرون معنى تنظرون الى الجهات لتروا في هذا رؤية تامة  
 (قوله فانهم ظنوا أن الله الخ) هذا رد على المعتزلة اذا استدلوها على استحالة الرؤية للتكفير بطلها  
 لأن التكفير ليس له ذليل لما في طلبها من الاشعار بالتجسيم ونعطيهم الامكان بما لا يكون وكون الرؤية  
 واقعة في الدنيا لبعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام كما في المعراج مذهب كثير من الصلف والخلاف  
 في الوقوع والامكان مبسوط في الكلام وقد مر تفسير الصاعقة وأنها صفة شديدة تطلق على النار  
 التي معها أو ما أطلقها على جنود الملائكة عليهم السلام فجازوا الحيس موت من يمر بقرية ولا تراء  
 وقوله ما أصابكم تقدير للمفعول وما أصابهم هو الصاعقة فملى المعنى الاول هي مرتبة وعلى غيره المرق  
 أثرها من مقدمات الهلاك وبسبب الصاعقة متعلق بموتكم والبعث كما يطلق على الاحياء يطلق على  
 ايضاً التناثر وأرسال الشخص فلذلك قيدها (قوله نعمة البعث الخ) يعني المراد بالنعمة الاحياء ونعمة  
 الايمان التي كفروها بقولهم ان تؤمن الخ وما عطف على نعمة البعث وقوله لما الخ اشارة الى أنه  
 على الثاني لتعليل لاخذ الصاعقة ويصح تعليله بالاول بالتأويل (قوله في التوبة الخ) لانهم لما أمروا  
 بقتال الجبارين واقتنعوا واولوا اذهب أنت وربك فقاتلا ابنتاهم الله بالتوبة أربعين سنة كما سبأ  
 ولكن لطف الله بهم بإطلاق الفحام والمن والسوى والترجيح بين التوبة المثناة والراء المهمة  
 والجيم والباء الموحدة والياء والنون لفظاً يوناني استعمله الاطباء وفسروه بطل يقع على بعض الثبات  
 وفي الدر المنصون انه يقال طرحين بالطاء والسما في بضم السين وتخفيف الميم والنون والقصر واحده  
 سحابة أو يستوى فيه الواحد والجمع طائر معروف وقيل السوى ضرب من العسل وقال ابن عطية  
 انه غلط وخطئ فيه لانه ورد في شعر العرب ونص عليه أغمة الفتحة وقوله الى الطلوع أي طلوع الشمس  
 (قوله على ارادة القول الخ) أي قلنا لهم كلوا الخ ووجه الاختصار أنه لما قصر معنى الظلم على

وقرئ جهره بالفتح على أنها مصدر كغلبة  
 أو جمع جاهر كالكتابة فتكون حالاً  
 والقائلون هم السبعون الذين اختارهم  
 موسى عليه السلام للبعثات وقيل عشرة  
 آلاف من قومه والمؤمن به أن الله الذي  
 أعطاك التوراة وكل ذلك أو لك نبي (فأخذتكم  
 المصاعقة) لفرط العناد والتعنت وطلب  
 المستحيل فانهم ظنوا انه سبحانه وتعالى  
 ينسب الاجسام وطلبوا رؤيته رؤية  
 الاجسام في الجهات والاحياء في الجهات  
 وهي محال بل الممكن ان يرى رؤيته منزلة  
 عن الكيفية وذلك لأنه فوضين في الآخرة  
 ولافراد من الانبياء في بعض الاحوال  
 في الدنيا قبل جاءت نار من السماء فأحرقهم  
 وقيل صيحة وقيل جنودهم ووجهها  
 نفروا صفتين مبينين وما وليه (وانتم تنظرون)  
 ما أصابكم أنفسه أو بأثره (ثم بعثناكم من بعده  
 موتكم) بسبب الصاعقة وقيل البعث  
 لانه قد يكون عن انحاء أو نوم ~~كقوله~~  
 تعالى ثم بعثناهم (اعلمكم تشكرون) نعمة  
 البعث أو ما ~~كقوله~~ لما رأيتهم باسم الله  
 بالصاعقة (وظلنا عليكم القمام) حضرة الله  
 سبحانه وتعالى لهم الصحاب يظلمهم من  
 الشمس حين كانوا في التوبة (وانزلنا عليكم  
 المن والسوى) الترجيح بين المعاني قبل  
 كان ينزل عليهم المن مثل الثلج من القبر  
 الى الطلوع وبعث الجنود عليهم السماي  
 وينزل بالليل عود نار يسبرون في ضوءه  
 وكانت ثيابهم لا تنسخ ولا تبلى (كلوا من  
 طيبات ما رزقناكم) على اعادة القول



(١) قوله كلباً زادني القاموس وكرهه  
هـ

(وما ظلمونا) فيه اختصار وأصله قتلونا  
بان كفر واهذه النعم وما ظلمونا (ولكن كانوا  
أنفسهم يظلمون) بالكفران لانه لا يخطأهم  
ضرره (واذ قلنا ادخلوا هذه القرية) يعني  
بيت المقدس وقيل أريحا أمر وابه بعد التيه  
(فكلموا منها حيث شئتم رغدا) واسعا  
ونصبه على المصدر والحال من الواو  
(وادخلوا الباب) أي باب القرية أو القبة  
التي كانوا يصلون اليها فانهم لم يدخلوا بيت  
المقدس في حياة موسى عليه الصلاة  
والسلام (سجدا) متطامنين مخبتين  
أو ساجدين لله سبحانه وتعالى شكريا على  
انجاسهم من التيه (وقولوا حطة) أي  
مستلنا حطة أو أمرنا حطة وهي فعلية  
من الحط كالحلقة وقرئ بالنصب على الأصل  
بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة أو على انه  
مفعول قولوا أي قولوا هذه الكلمة وقيل  
معناه أمرنا حطة أي أن نخطئ في هذه القرية  
ونقيم بها (تقفر لكم خطاياكم) بسجودكم  
ودعائكم وقرأنا قاع بالياء وابن عامر بالياء  
على البناء للمفعول وخطايا أصله خطائي  
كخضائع ففقد سيبويه انه أبدلت الياء  
الزائدة همزة لوقوعها بعد الالف واجتمعت  
همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت الفاء  
وكانت الهمزة بين الفين فأبدلت ياء وعند  
الخليل قدمت الهمزة على الياء ثم فعل بها  
ما ذكر (وسيزيد المحسنين) نوابا جعل  
الامثال توبة للمسي وسبب زيادة الثواب  
للمحسن وآخر جسه عن صورة الجواب الى  
الوعد ايها ما بان الحسن بصد ذلك وان لم  
يفعله فكيف اذا فعله وأنه يفعله لا محالة

(٣) قوله وعليه يتزل كلام الخ هو الما يتزل  
على الاول لا على هذا هـ معجمه

مفعول مخصوص اقتضى ثبوته على وجه آخر فقد رايكون معطوفا عليه وأريحا كلباً (١) قرية  
قريب بيت المقدس وقوله بعد التيه أورد عليه أنه تبع فيه الزخشرى وقوله تعالى في سورة المائدة  
يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم الى قوله فانها محرمة عليهم أربعين سنة الخ صريح  
في أن الامر بدخول القرية كان قبل التيه والقصة واحدة بالاتفاق وما قيل انهم امروا بالدخول  
مرة أخرى قبل التيه دل على ذلك ما في المائدة من ترتيب التيه على عدم امتثالهم لهذا الامر فخرج عدم  
نقله أورد عليه أنه يفهم منه أنهم امتثلوا الامر المذكور في سورة البقرة وقوله فبدل الذين ظلموا الخ  
يأباه (قوله أي باب القرية الخ) اختلف المفسرون في أنهم هل دخلوا القدس في حياة موسى عليه  
الصلاة والسلام أم لا فان قيل بدخولهم فلا يحمل الباب على باب القبة المطل بما ذكر وان اختبر أنهم  
لم يدخلوا فان حمل تبديل الامر على عدم امتثاله لا يمنع من حمل القرية على بيت المقدس أيضا لان  
المعنى انهم أمروا بالدخول فلم يدخلوا ولا حاجة الى حمل الامر على الامر على لسان يوشع كاقبل وأما قوله  
في المائدة ادخلوا عليهم الباب فالمراد به باب قريتهم كما صرحوا به وأيضاً قد ذهب المصنف رحمه الله الى  
أن الامر بالدخول كان بعد التيه ومعنى سجداً ساجدين شكر على انجاسهم من التيه فيكون الامر  
بالدخول سجداً بعد موت موسى عليه الصلاة والسلام فلا يصح صرف الباب عن باب بيت المقدس الى  
باب القبة بالتعليل المذكور وقيل ان كونهم لم يدخلوا بيت المقدس الخ لا ينفي الا كون الباب باب  
بيت المقدس لا باب أريحا ليقين كونه باب القبة وقيل يدفع هذا بأنه اكتفى بذكر بيت المقدس عن ذكر  
أريحا لكونها قرية قريبة منه فتأمل وقوله متطامنين إشارة الى أنه جعنا للغوى وما به سده إشارة  
الى أنه جعنا الشرى والقبة قبة كانت لموسى وهرون عليهم الصلاة والسلام بعد ان فيها وجعلت قبلة  
وفي وصفها لعمري في القصة لا يعلم الا الله فلذلك تركها وقيل انه يتعين كون الباب باب القبة  
ان كلن الامر منزلاً على موسى عليه الصلاة والسلام وهو للفقور ولا يكون الامر في التيه بالدخول بعد  
الخروج منه (قوله أي مستلنا حطة الخ) أي انه خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الحال وأمرنا  
أي شأنك يا ربنا أن نخط عنا ذنوبنا وقوله أي قولوا هذه الكلمة إشارة الى قول أهل اللغة ان مفعول  
القول يكون جملة أو مفرداً أي يذهب لفظه كما في يقال له ابراهيم ولا عبرة بقول أبي حنبل رحمه الله انه  
يشترط فيه أن يكون مفرداً أي بمعنى جملة فهو قلت شعراً فني قال لا وجه أن يقدر له ناصب ليكون  
مفعول القول جملة لم يصب وفعله ممنوع من الصرف للعلية الجنسية والتأنيث ويصح صرفه لمشاكله  
موزونه ومنه يعلم أن المشاكله ليست مجازاً وقوله وقيل معناه الخ أي شأننا هذا وضعفه لان ترتيب  
المفردة عليه غير ظاهر وان قيل معناه ان نخط فيها رحاً لنا ممثليين لا أمرنا مع أن تغزيل هذا القول  
حينئذ يحتاج الى تكلف وقرئت في السبعة بالياء والياء مع البناء المعجول فيهما وقوله وابن عامر بالياء  
هكذا في النسخ الصحيحة وفي نسخة بهاء وهي تحريف من التماسخ والباسقون بالذون وبناء المعلوم  
(قوله وخطايا أصله الخ) فيه أقوال الاول قول الخليل ان أصلها خطائي ياء بعد ألف ثم همزة لانها  
جمع خطيئة كصيغة وصحات فلوزكت على حالها لوجب قلب الياء للهمزة كما تقرر في التصريف  
فقد مدت ثلاثاً بجمع همزتان فصار خطائي فاستثناة كسرة بعد هاء فقلبها فحقة والياء ألفاً  
فصارت خطا آية همزة بين الفين فقلب الهمزة ياء لا يجمع أمثال لانها من جنس الالف فوزنه  
فعالي وفيه أربعة أعمال والثاني أن أصله خطائي بهمزة متقلبة وأصلية فأخروا الاولى لتصير  
المكسورة طرفاً ففتنة قلب ياء فتم فقصوا الاولى فانقلب الياء بعدها ألفاً وأبدلت ياء لوقوعها  
بين الفين كما مر فحقة خمس تغييرات والاول أقوى والثالث قول الفراء انه جمع لخطية كهديبة وهذا  
وعليه يتزل (٣) كلام المصنف رحمه الله وخضائع بالصاد المجهمة جمع خضيفة وهو صوت بطن الدابة  
أنى به مجرد بيان الوزن (قوله جعل الامثال الخ) أي قوله هم حطة لامثال الامر وكونه توبة

على الذين ظلموا) كره مبالغة في تقييد أمرهم  
 وأشاعرا بأن الانزال عليهم لظلمهم بوضع غير  
 المأمور به موضعه أو على أنفسهم بأن تركوا  
 ما يوجب نجاتهم إلى ما يوجب هلاكها (رجزا  
 من السماء كما كانوا يفسقون) عذابا مقدرا  
 من السماء بسبب فسقهم والرجز في الأصل  
 ما يعاقب عنه وكذلك الرجس وقرئ بالضم وهو  
 غنة فيه والمراد به الطاعون روى أنه مات به  
 في ساعة أربع وأربعين ألفا (واذا نسق  
 موسى أقوم) لما عاشر في التيه (فقلنا  
 اضرب بعصاك الحجر) اللام فيه لا عهد على  
 ملو روى أنه كان حجرا طوريا مكنه بجعله معه  
 وكان يقع من كل وجه ثلاث أعين تسيل كل  
 عين في جدول إلى سبط وكانوا سبعة آلاف  
 وسعة العسكرية اثني عشر ميلا أو حجرا  
 أهبطه آدم من الجنة ووقع إلى شعيب عليه  
 الصلاة والسلام فاعطاه إياه مع العصا  
 أو الحجر الذي تزيهه لما وضعه عليه ليقتل  
 وبراء الله به ما رموه به من الأدرة فاشار إليه  
 جبريل عليه السلام بحمله أول الجنس وهذا  
 أظهر في الحجارة قيل لم يأمره أن يضرب حجرا  
 بغيره ولكن لما قالوا كيف بنا لو أفضينا إلى  
 أرض لا يحجارة بها حمل حجرا في مخلاته وكان  
 يضربه بعصاه إذا نزل فينجر ويضربه بها إذا  
 ارتحل فيببس فقالوا ان فقد موسى عصاه  
 مننا عطاها فوحي الله سبحانه ونهال إليه  
 لا تفرع الحجر وكله بطعك لعلهم يستعبرون  
 وقيل كان الحجر من رخام وكان ذراعا  
 في ذراع والعصا عشرة أذرع على طول  
 موسى عليه الصلاة والسلام من أس الجنة  
 ولها شعبتان تنقدان في الظلمة (فانفجرت  
 منه اثنا عشرة عينا) متعلق بمحذوف  
 تقديره فان ضربت فقد انفجرت أو فضررت  
 فانفجرت كما صر في قوله سبحانه وتعالى قتاب  
 عليكم

(٢) قوله وهو الحشيش اليابس في القاموس  
 الخلى مقصورة الرطب من النبات واحدة  
 خللة أو كل بقلة قطعها الجمع أخلام والخللة  
 بالكسر ما وضع فيه اه (٣) وقوله أي الحجر هذا على نسخة لا تفرع الحجر وفي نسخ

يؤخذ من قولوا وقوله وسبب زيادة الشواب أي كان الظاهر عطفه على جواب الأمر وإخراجه عن  
 الجواب لوجود السين المانعة منه ولذا لم يجزم وأثر هذا الطريق ليسد على أنه يفعل ذلك البتة وأنه  
 يستحقه وان لم يمثل فكيف إذا امتثل (قوله بدلوا بما أمروا به الخ) لما كان هذا محتاجا إلى التأويل  
 إذا لزم أنما يتوجه عليهم إذا بدلوا القول الذي قيل لهم لا إذا بدلوا قولا غيره أشار المصنف رحمه الله إلى  
 أن فيه تقدير أو معناه بدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولا غيره فبدل بعدد ما فعلوا من أحدهما بنفسه  
 والآخر بالياء وتدخل على المتروك وقال أبو البقاء يجوز أن يكون بدل محولا على المعنى تقديره فقال  
 الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم وغيرت لقولا وقيل تقديره فبدل الذين ظلموا قولا بغير الذي قيل  
 لهم فحذف الحرف وانتصب بنزعه ومعنى التبدل التغيير كأنه قيل فغيروا قولا بغيره لأنهم قالوا بدل حطة  
 حنطة أو غيره استنزاه والابدال والتبدل والاستبدال جعل الشيء مكان آخر وقد يقال التبدل  
 التغيير وان لم يأت بيده وقد فرق بين بدل وأبدل بأن بدل بمعنى غير من غير إزالة المعين وأبدل يقتضي إزالة  
 المعين إلا أنه قيل أنه قرئ عسى ربنا أن يبدلنا بالتشديد والتخفيف وهو يقتضي اتحادهما وقوله طلب  
 ما يستنون كالحنطة (قوله كره الخ) يعني كره ظلمهم ورتب الحكم على ما هو كالمتنقش أشعارا بعينه  
 وقوله أو على أنفسهم عذبي الظلم يعني التضخم معنى التعدي وهو عطف على مقدرا أي لظلمهم مطلقا  
 أو على أنفسهم وقوله عذابا مقدرا يعني أن من السماء متعلق بإفظ مقبر راصفة رجرا لامتداد بانزل  
 وجوزة العرب وهو صاعقة ونحوها وقوله بسبب فسقهم إشارة إلى أن ما صدر به والرجز كالرجس  
 المستقدر المكروه وورد في الحديث الطاعون رجزونه فسر هنا لأن أول وقوع الطاعون فيهم كما قيل  
 (قوله لما عاشر في التيه الخ) لما اجتمع في حين لأجواب لها واختلاف في الحجر على ثلاثة أقوال فقيل  
 لم يكن معينا وقيل كان معينا وقيل كان غير معينا ابتداء ثم تعين بعد الدخول إلى أرض لا يحجر فيها  
 وقوله طوريا منسوب إلى الطور لأنه أخذ منه والمكعب كالربيع لفظا ومعنى ومنه الكعبة والمراد  
 بكل وجه جوانبه الأربع دون الأسفل والأعلى والالزم زيادة العيون وقصة الحجر وفراره بثوبه  
 معروفة مذكورة في حديث الأصول الأقره فاشار إليه جبريل عليه السلام بجعله لأن فيه شأنا  
 ومجزلة والأدرة بضم الهاء مزة وسكون الدال المهملة والراء انتفاخ الخصية وكبرها ورجل آدم بالمد  
 وقوله كيف بنا يعني كيف حالنا النازلة بنا وأفضينا أي وصلنا والخللة بكسر الميم الكيس الواسعة تعلق  
 في رأس الفرس لياكل ما فيها من حب أو حشيش أو تبن وأصلها ما يوضع فيه الخلى وهو الحشيش اليابس  
 (٢) وقوله كره أي الحجر (٣) في نسخة كلها التأويل بالخنزير والرخام بخام مجعته جرم معروف وقوله ذراعا  
 في ذراع أي مضر وبافيه فيكون مربعا كما يعلم من المساحة والعصا عشرة أذرع الخ غير قول الكشاف  
 في الحجر كان ذراعا في ذراع وقيل كان من أس الجنة الخ فقيل أنه سهل لأنه صفة العصا لا الحجر وقيل  
 أن العبارة أس من الأساس وما بعده لا يلائمه فاحذفه المصنف رحمه الله هو الصحيح وكونه من أس  
 بالمدرواية وقيل من العرش (قوله متعلق بمحذوف الخ) هذه هي القاء القصيدة التي في قوله  
 قالوا خراسان أقصى ما يرادينا ثم انفجرت فقد جئت خراسانا

وهي جواب شرط مقدرا وعطف على محذوف أو هما اجازتان طرق لهم وعلى الأخير لا كثرون  
 قال المحقق ووجه فصاحتها أنها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع  
 ذوق لا يمكن التعبير عنه لكن في حذف قد بعض نقصان وأما ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة  
 على أن الأمور قد امتثلت من غير توقف وظهر أثره وعلى أن المقصود بالامر هو ذلك الانزال والضرب  
 نفسه والإيماء إلى أن السبب هو أمره لأفعل موسى عليه الصلاة والسلام فأنما هو في مثل هذه الصورة  
 خاصة اه فالوجه العام أن يقال أنه لتعينه وإفصاح الكلام عنه كأنه مذكور وتسميته أفصح  
 لإفصاحها عن المقدور ودلالته عليه أو لفصاحة المتكلم أو الكلام الذي هي فيه فالاستنار بجازي

وردة أوجيان تقدير الشرط بأن حذف أداته وفعله لم يسمع وأنه لا بد من إظهاره في الجواب المضي  
 وإذا كان ما مضى فليس هو الجواب بل دلالة نحو أن جئتني فقد أحدثت اليك أي لم تشكر وهذا كما  
 نفسا مع أن معناه غير صحيح ورد بأن المراد تفسير المعنى لا الإعراب وفي المعنى أن هذا التقدير  
 يقتضي تقدم الاختيار على الضرب الآن يقال المراد قد حكمتنا بترتب الانفجار على ضربك فتأمل  
 وقوله فضرب فاضهرت الفاء الأولى سببية والثانية فصحية وقيل أنه حذف من المعطوف عليه الفعل  
 ومن المعطوف الفاء والمذكور هي الفاء الأولى وهو تكلف لا داعي له وفي عشرة ثلاث لغات كسر  
 الشين ونقصها وسكونها (قوله كل أناس كل سبط) السبط في بني إسرائيل كالقبيلة وما مر من شذوذ  
 اثبات همزة أناس انما هو مع الالف واللام كالأناس الإبلية وأما بدونه فاشاف فصيح والمشرع أمّا اسم  
 مكان أي محل الشرب أو مديرمي بمعنى الشرب وظاهر كلام المصنف رحمه الله الأول وكما مقول  
 قول مقدّر رأي قتلناهم كما هو وحذف القول شائع سائغ وفي قوله التي يشربون منها إشارة إلى أن الجلة  
 صفة عينا والعائد مقدّر (قوله يريد به الخ) جعل الرزق بمعنى الرزوق وفعله إلى الطعام نظر إلى كذا  
 وإلى الماء نظر إلى الشرب ولا قرينة على الأول إلا أن بلاط ماسبق من انزال المن والسوى ولعدم  
 التعرض له في هذه القصة فسر بعضهم الرزق بالماء وجعله مما يؤكل بالنظر إلى ما ثبت منه ومثروا  
 بحسب نفسه ولم يرضوه لأنه لم يكن أكلهم في التسم من زرع ذلك الماء وغارر ولا نه جمع بين الحقيقة  
 والجاز ولا يندفع بكون من لا ابتداء إلا أن ابتداء الأكل ليس من الماء بل مما ثبت منه بل الجواب أن  
 من لا يتعلق بالفعليين جيبا وانما هو على الحذف أي كذا من رزق الله واشربوا من رزق الله فلا جمع وعائد  
 ما رزقهم محذوف أي منه أو به كذا حال المحقق وقيل عليه أنه مما يقتضي منه العجب لأنه انما يكون جمعا  
 بين الحقيقة والجاز ولو قيل كذا واشربوا من الماء وأريد به الماء وما ثبت منه أما إذا قيل رزق الله  
 وأريد به فردان أحدهما الماء والآخر ما ثبت منه فأي هذا من الجمع بين الحقيقة والجاز وهذا هو منه  
 فإن من فسر رزق الله بالماء وجعل الإضافة للتعهد لا يكون عنده شاملا لما يلخصه بأحد فرديه  
 ولو كان عبارة عنهما لزم الجمع أيضا إذ لا يصح تعلقه بذكر الإجمالية ثمولة للشرب فيعود المحذور  
 وليس هذا من التنازع على تقدير متعلق الآخر كما هو لأن المقدّر ليس هو عين المذكور فتأمل (قوله  
 لا تعدوا حال افسادكم الخ) قال الراغب العتي والعتي يتقاربان نحو جسد وجذب إلا أن العتي  
 أكثر ما يقال في الفساد الذي يدرك حسا والعتي فيما يدرك حسا ونقل عن بعض المحققين أن العتوانما  
 هو الاعتداء وقد يكون منه ما ليس بفساد فالحال غير مؤكدة والزحشرى لما فسر العتوانما بفساد  
 حل النهي على النهي عن التمداد في الفساد ولما كانا على التمداد في الفساد نهيا عما كانوا عليه كقوله  
 تعالى لا تأكلوا الرابضاء فامضاعة فالحال مؤكدة وقبل المعنى أطلب منكم أن لا تتمدوا في حال  
 افسادكم فليست الحال مؤكدة (٢) كما هو وفي قوله وقيل عليه أن التمداد في الفساد لا يكون إلا في حال  
 الفساد فليست الأموكدة الآن يقال مراده جعل مفسدين بمعنى متمدين في الفساد لا تعدوا بمعنى  
 تتمدوا وأما قوله وانما يقبده الخ فقال الطبري رحمه الله إن المقام ناب عنه لأن الآية واردة في قوم  
 مخصوصين وفيه نظر (قوله لما أمكن أن يكون من الاجزاء الخ) أراد بما يحلق الشعر النورة  
 وفي كتاب الاجزاء أنه حجر خفيف يحلق الشعر وقته وبما ينقر من الخلل وفي نسخة عن وهو الحجر  
 الباعض الذي يعدل عنه معنى فيه بالخاصة وبما يجذب الحديد المغناطيس وقوله لم يمنع أن يخلق الله  
 حجرا الخ مبنى على كون الحجر معينا ولا ينبغي أن يقول أن يخلق الله في طبيعة أي حجر كان وجذب  
 لما تحت الأرض لا ينافيه انفصاله عنها كما هو وأورد عليه أن اختلاف حاله بحسب الاوقات ونوقته  
 على الضرب ونحوه يقتضي خلاف هذا وان فتح هذا الباب لتوجيه الطوارق سلبا باب المعجزات  
 (قوله وبوحده أنه لا يختلف) أي يريد بوحده ذلك لأنه متعدد فاما أن يراد أنه لا يختلف أو يراد به

ورق عشرة عشر الشين ونقصها  
 وهما الغتان فيه (قد علم كل أناس) كل سبط  
 (مشرجه) عنيهم التي يشربون منها (كلاوا  
 واشربوا) على تقدير القول (من رزق الله)  
 يريد به ما رزقهم الله من المن والسوى وما  
 العيون وقيل الماء وحده لأنه يشرب  
 ويؤكل ما ينبت به (ولا تعدوا في الأرض  
 مفسدين) لا تعدوا حال افسادكم وانما  
 قيسده لأنه وان غلب في الفساد قد يكون  
 منه ما ليس بفساد كقوله الظالم المعتدي  
 بقره ومنه ما يتضمن صلاحا رجيا كقتل  
 الخضر عليه السلام الغلام ونزقه الغدة  
 ويقرّب منه العت غير أنه يغلب فيما  
 يدرك حسا ومن أنكر أمثال هذه المعجزات  
 فلغاية جهله بالله سبحانه وتعالى وقلة تدبر  
 في عجائب صنعته فإنه لما أمكن أن يكون  
 من الاجزاء ما يحلق الشعر وينقر من الخلل  
 ويجذب الحديد لم يمنع أن يخلق الله حجرا  
 يسخره لجذب الماء من تحت الأرض  
 أو لجذب الهواء من الجوانب ويصير ماء  
 بقوة التبريد ونحو ذلك (واذ قلتم يا موسى  
 ان تصبر على طعام واحد) يريد به ما رزقوا  
 في التيه من المن والسوى وبوحده أنه  
 لا يختلف ولا يتبدل كقوله لهم طعام  
 مائدة الامبرواحد يريدون أنه لا يتغير ألوانه  
 (٢) أي لان الحال المؤكدة لا تكون  
 الامتزة لمضوء الجلة الاسمية على  
 ما صرح به في الفصل بل هي حان مبنية  
 لان الفساد أعم من العتي من هاتين نسخة  
 قال في آخرها قوبلت على خط المؤلف  
 حفظه الله اه مصححه

الوحدة النوعية وقبل انهم كانوا يطبخونهم ما معاف صبران طعاما واحدا وقبل انه كان قبل نزول الساي  
 وأجوابا لهم بمعنى كرهوا وفلاحة بقشيد الامع في حرائن من فليح الارض شقها والعكس بكسر  
 العين وسكون الكاف والراء المهملة الاصل وقبل العادة ونزعو بمعنى اشتاقوا يقال نزع الى أهله  
 اذا اشتاقهم وقوله سلخ الخ بيان للمعنى لانه طلب مخصوص وفسر يخرج يظهر ولما كان الاظهار  
 يكون من الخفاء والعدم عطف يوجد عليه تفسيره وقوله ربك أيضا فوه اليه لمزيد اختصاصه به بالقرب  
 والمناجاة ولفظ الرب هنا أصاب محزه وقوله واقامة القابل وهو الارض لانها قابلة للانبات بالبذر  
 فلا يقال الاولى اقامة المحل مقام الفاعل مع عدم محته لان المنبت هو الله بالبذر أيضا (قوله تفسير  
 ويسان وقع موقع الحال الخ) جعل من الاولى تبعيضية والمفعول مقدر رأى شيئا وأما اذا جعل بدلا فلا بد  
 من اتحاد معنى من فيهما كاذكره أبو حيان والكلام فيه ظاهر ووجه ترتيب النظم أنه ذكر أولا  
 ما يؤكل من غير علاج نازو ذكر بعده ما يعالج به مع ما ينبغي له ويقبله فانظم على أتم انتظام في الوجود  
 وقراءة قنابا ضم أقيس لانه المعهود في مثله كزمان وتفاسح وفوموا بمعنى اخبروا (قوله أتبذلون  
 الذي هو أدنى الخ) أدنى ان كان معتلا من الدنوا ومقابل من الدون فعلى الثاني ظاهر وعلى الاول  
 مجازا استعير فيه الدنوب بمعنى القرب المكاني للنسبة كما استعير البعد للشرف فبمعنى المحل وبمعنى الهمة  
 أو هو هموز من الدناءة وأبدت فيه الهمة ألفا كما قرئ به في الشواذ فان قلت مقتضى كونهم لا يصبرون  
 على طعام واحد أنهم طلبوا ضم ذلك اليه لاستبدال به قلت قبل انهم طلبوا ذلك وخطأهم فيما يستبدلون  
 اشارة الى أنه تعالى اذا أعطاهم ماسألوهم عن المن والسوى فلا يجتمعان وقبل عدم الاكتفاء بهما  
 يحتمل وجهين أن لا يريدوا كلهما في كل يوم بل يأكلون في بعض الايام وغيرهما في آخر وحينئذ  
 يتحقق الاستبدال في الايام الاخر وأن يريدوا كلهما مع غيرهما وحينئذ الاستبدال متحقق لانه كان  
 أولا المن والسوى وثانياهما مع غيرهما والكل بفار الجزء وهو تكاف (قوله المخدروا اليه الخ) يشير  
 الى أن الهبوط لا يمتنع بالنزول من المسكن العالي الى الاسفل بل قد يستعمل في الخروج من أرض  
 الى أرض مطلقا وقوله قرئ بالضم أي بضم الهمة والباء من باب نصر ثم بين أصل معنى المصر ان كان  
 عربيا بمعنى الحد ومنه اشتري الدار بمصورها أي حدودها ثم سميت به البلاد العظيمة لاشغالها على ذلك  
 فان كان نكرة فالمراد ابطوا من التيه الى العمران لان ما طلبوه فيه وان أريد به بلدة معينة فاما مصر  
 فرعون التي خرجوا منها وفي التيسير الاظهر أنهم لم يؤمروا بهبوط مصر فرعون فانه تعالى قال يا قوم  
 ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم يعني لا ترجعوا الى مصر فلم  
 يرجعوا اليها وان ملكوها بل المراد مصر من أمصار الارض المقدسة وقد أشرنا الى ما يؤيد مساقا  
 (قوله وانما مصره الخ) يعني أن فيه العلية والتأنيث فاما أن يصرف لسكون وسطه كما تقر في النحو  
 أولنا وبه بالمكان ونحوه مما هو معروف في أعلام الاماكن وقوله ويؤيده أنه الخ أي مكتوب بغير  
 الالف فلا يريد أن الشكل حدث بعد العصر الاول فان قلت في شرح المفضل أنهم متفقون على وجوب  
 منع الصرف في ماء وجور فلو كانت الهمة لا أثر لها في الساكن الوسط لكان حكمهم ماء وجور حكم  
 هند في منع الصرف وجواز فليما تفاضل على اعتبار الهمة في الساكن الوسط قلت قال الشارح  
 المحقق انه لم يعتد بالهمة لوجود التعريب والتصرف فيه وفيه نظر ومصراتهم ابن نوح وهو أول من  
 اختطها فسميت باسمه (قوله أحيطت بهم الخ) في الكشف جعلت الذلة محيطة بهم مشتقة عليهم  
 اء والا حاطة الاخذ بجوانب الشيء واشتماله عليه وفعله حاط وأحاط ويكون لازما وهو المعروف فيه  
 قال تعالى ولا يحيطون بشيء من علمه ويحيطون به أيضا وقد غفل عنه كثير فوقعوا قوما  
 وفي نهج البلاغة أحاط بكم الاحصاء وفسره الشارح يجعله محيطا وفي لسان العرب حطت قومي  
 وأحاطت الحائط وحوط حائطاه وحوط كرمه نحويطا أي بني حوله حائطا فهو كرم محوط اء

ولذلك أجروا وضربوا واحدا لانهم ما معاطعام  
 أهل التلذذ وهم كانوا فلاحا قذروا الى  
 عكرهم واشتموا ما ألغوه (فادع لتاركك)  
 سله انساب عاتك اياه (يخرج انا) يظهر لنا  
 ويوجد ويرزقه بانه جواب فادع فان دعونه  
 سبب الاجابة (مما تنبت الارض) من  
 الاسناد المجازي واقامة القابل مقام  
 الفاعل ومن للتبعيض (من يظلمها وقتلها  
 وفومها وعدسها وبصلها) تفسير ويان وقع  
 موقع الحال وقبل بدل باعادة الجار  
 والبقيل ما أنبتته الارض من الخضور  
 والمراد به اطاييه التي توكس كل والفوم  
 الحنطة ويقال للخبز ومنه فوموا اذا  
 التوم وقرئ قنابا بالضم وهو لغة فيه (قال)  
 أي الله أو موسى عليه السلام (أتستبدلون  
 الذي هو أدنى) أقرب منزلة وأدون قدرا  
 وأصل الدنوا القرب في المكان فاستعير للنسبة كما  
 استعير البعد للشرف والرفعة فقبل بعيد  
 المعنى بعيد الهمة وقرئ أدنا من الدناءة  
 (بالذي هو خير) يريد به المن والسوى فانه خير  
 في اللذة والتفنع وعدم الحاجة الى التيه  
 (ابطوا مصرا) المخدروا اليه من التيه  
 يقال ابطوا أدى اذا نزل به وهبط منه اذا  
 خرج منه وقرئ بالضم والمصر البلد العظيم  
 وأصله الحديقين الشدين وقبل أراد به العلم  
 وانما صرفه لسكون وسطه أو على تأويل  
 البلد ويؤيده انه غير مشون في مصيف ابن  
 مسعود وقبل أصله مصراتهم فغرب (فان لكم  
 مأسألتهم وضربت عليهم الذلة والمسكنة)  
 أحيطت بهم احاطة القبة بمن ضربت عليه  
 أو أنه قتلهم من ضرب الطين على الحائط

والبحر قد حاطه بجران دجلته \* ببحر وكفل بحرية ذف الدورا

وحاطه بمعنى حفظه متعدد وتعدى الجواز بما يستأنس به وقال المحدثي ~~هكذا~~ واوقعت العبا به في التسخ وفي شرح المفتاح كان الظاهر أحاطت بدل أحبطت لأن اللفظة محبطة بهم لا محاطة وغاية ما يمكن أن يقال أنه قصد أمرين زائدين على الكشف الأول القلب فعني أحبطت بهم أحبطوا بها لكن قلب المطابقة المفسر والتبسيه على الاستعارة الثاني المبالغة في اثباتهم ما بحيث يكونان محبطين بهم من وجه ويكونون محبطين من آخر وأحبطت من الحذف والإيصال والباء في بهم السببية للتعدية واحاطة مصدر الجهل بمعنى المحاطة فإن نحو القبة إذا ضربت على شيء تكون مقتصرة عليه لا تتجاوزها فهي محبطة ومحاطة فاستعير الضرب المعدي بعلى للتسبب بجامع كمال الاختصاص وعدم التجاوز والقرينة الاستناد إلى اللفظة والمسكنة واستعيرت القبة ونحوها للذلة والمسكنة بجامع الجهتين المذكورتين ودل على الاستعارة ذلك لازم المستعار منه وهو الضرب المعدي بعلى لكن المقصود هذه الاستعارة والاولى تابعة لها كما اختاره في الكشف كما في نقضون عهد الله فالمعنى جمعات الذلة محاطة بهم كحاطة القبة عين فيها فانها محاطة بهم ومحيطة صورة فكذا الذلة فاقصر المصنف رحمه الله على ذكر المحاطية لانها خفية محتاجة للبيان والآخرى مفهومة من القبة (أقول) الاحاطة متعدية كما هو وتكون من أحطت الحائط ولا مخالفة بينه وبين ما في الكشف ولا حاجة إلى ما ذكره هذا القائل من التعديقات التي لا طائل تحتها والظاهر أنه حقيقة أو بتضمن الجعل فتعدى إلى الذلة بنفسه وإلى المحاط بهم بالباء فيفسد التركيب انها محبطة لا محاطة كما سيأتي في آل عمران ثم إن الظاهر أن هنا مسلكين أحدهما أنه شبه تثبت الذلة عليهم بضرب القبة الثابتة على المضروب عليه ووجه الشبه الاحاطة والشمول وهذا ما في المفتاح حيث قال المستعار منه ضرب الخمية وما شأ كلها وأنه أمر حسي والمستعار له التثبيت وأنه أمر عقلي والثاني أنه شبه عموم الذلة لهم بإحاطة القبة ووجه الشبه الاحاطة الداخلة في مفهومها أو اللزوم وهذا ما ارتضاه غيره والتصرف يصح أن يكون في الضرب وحده فتكون تبعية تصرفية ويصح أن يكون في الذلة فتكون مكنية وتخييلية أو مكنية والضرب بمعنى الاحاطة على حدة نقضون عهد الله ويصح أن تكون غنيلية أيضا وقال الشارح المحقق أن في الذلة استعارة بالكناية حيث شبهت بالقبة أو بالطين يعني أنه أمام ضرب الخمية أقامها أو من ضرب الطين بالحائط فضربت استعارة تبعية لتحقيقية لمعنى الاحاطة والشمول لهم أو اللزوم واللصوق بهم لا تخيلية وهذا كما مر في نقض العهد وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كونهم -م اذ لا متصاغر من فها يقال المراد أن الاستعارة إما في الذلة تشبيها بالقبة فهي مكنية وإثبات الضرب تخييل وإما في الفعل أعني ضربت تشبيها للصاق الذلة ولزومها بضرب الطين على الحائط فتكون تصرفية تبعية عملا يرتضيه علماء البيان وقيل عليه أنه منه عجيب فانه رده هنا وارتضاه في آل عمران وشرح التخصيص وأنه هو الموافق لكلام الجمهور من أهل المعاني وما ذكره من كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية لم يصرح جوابه كما مر (أقول) انه بعد ما قال هنا هذا قال في آل عمران انه على تشبيه المسكنة بالقبة استعارة بالكناية ثم اثبات الضرب لها عليهم تخيلا وتشبيه احاطتها بهم واشتمالها عليهم بضرب القبة استعارة تبعية وأما اعتبار كونه كناية كما في قبة ضربت على ابن الحشر \* فوهم فاسد اه فوقع بين كلاميه تناقض من وجهين وهو في الملمين رده على العلامة في حواشيه (وقد جال في خلدي) انه ليس بغافل عما تعرضوا به وأنه ليس بذلك لانه لا يصلح في النظم بل ان عبارة الكشف لا تحتمل لانه قال هنا جعلت الذلة محبطة بهم مشفلة عليهم فهم كما يكون في القبة من ضربت عليه أو ألصقت بهم حتى لازمهم ضربه لا لزب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه اه فصرح بأن التصرف في ضرب يستلزم

أن يكون مجازاً تبعاً وبصح أن يجعل ما بعده مكسبة على حد يثقفون عهداً وليس من التخييل المعروف  
فانه لا يرضى أهل المعاني فيه التجوز وانما هذا ضرب آخر والقطب أرجعه الى العروف ويلزم من  
الاحاطة أو اللصوق الانصاف فيه ~~كون~~ كناية وقال العلامة في آل عمران ضربت عليهم الذلة لأنها  
ثقفوا كما يضرب البيت على أهله فهم ساكنون في المسكنة فاستعمل الضرب في معناه الحقيقي اذ جعل  
المسكنة مسكنهم فصعج على عبارته على التخييل والكتابة المعروفين وحينئذ يدل المعنى المجازي على ذاتهم  
صراحة فلا حاجة الى جعله كناية فاعرف هذا فانه خفي على الناظرين فيه وقوله احاطة القبة مصدر  
ايمان النوع ووقع في نسخة مثل احاطة القبة فاعترض عليه بأن الصواب اسقاط لفظ مثل وفيه نظر  
فتأمل وقوله مجازاة على لقوله ضربت (قوله رجعوا به الخ) لم يذكر صاحب الكشف ورجعه  
الفرطى وغيره قالوا ياؤا انقلبوا ورجعوا به أي لزمه ذلك ومنه أبو يعقوب على أي أقر بها  
والزمها نفسي وأصل في اللغة الرجوع يقال بالكذا أي رجعه به وقال أبو عبيدة والزجاج ياؤا  
بغضب احملوه وقيل استحقوه وقيل أقرؤا به وقيل لازموه وهو الوجه يقال بؤاته منزلاً فقبوا  
أي أزمته فزعمه وقوله أو صاروا أحقاء عدل عن قولهم استحقوه لمأنيه من المبالغة ولانه يظهر تعديه  
بالياء وقوله وأصل البؤاء بالمذاق والضم ويصح فيه بؤه كضرب كافي السخ ومن الراغب أخذ  
قال أصل البؤاء مساواة الأجزاء خلاف النبوة الذي هو مساواة الأجزاء يقال مكان بؤاء اذ لم يكن نايياً  
ثم استعمل في كل مساواة فيقال هو بؤاء فلان أي كفوؤه ومنه بؤه نعل كليب وفلية بؤاء مقعده من النار  
وليس المضروب عليهم الذلة الخ اليهود الذين كانوا في زمن موسى عليه الصلاة والسلام ولا الذين كانوا  
في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم بل المطلق لأن قتل النبيين عليهم الصلاة والسلام وقع من بعضهم لكنه  
أسند الى الجميع كما مر وقوله ذلك إشارة الى معنى أنه وإن كان مفرداً أشير به لجمع ما مر به وأوله بالسابق  
والمدكور وهو (قوله بأنهم كانوا يكرهون الخ) قال بسبب كفرهم إشارة الى أن الباطنية داخله  
على المصدر الموقول ولم يعبر به مع أنه أخصر تنبيهاً على أنهم جمعوا بين الثبات على أصل الكفر والدوام  
عليه وما تجدد منه والاباء أمما المعجزات مطاقاً وآيات الكتب المتولة كما ذكره المصنف رحمه الله وقصة  
آية الرجم وانكار اليهود له ما معروفه وسنأتي وقوله وقتلهم الانبياء الخ ذكر في مطاعن القرآن  
السؤال بالتناقض بين هذه الآية وشبهها وقوله انما تنصرون لنا والذين آمنوا وأجيب بأن مقتولين  
من الانبياء والامور ودبصرهم الرسل عليهم الصلاة والسلام ولوسلم أنهم رسل كما وقع في آية أخرى  
النصرة بقلبة الحجة ألا خذ بنارهم كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الله تعالى قدر أن يقتل  
بكل نبي سبعين ألفاً وكل خليفة خمسة وثلاثين ألفاً فتأمل (أقول) ذهب في التأويلات الى أن  
المقتول انبياء لا رسل وذهبوا له أفكاه اجاء كم رسول الى قوله فريفا كذبتم وفريفا تقتلون وأجيب  
عنه بأجوبة أحسنها عندي أن المراد به الرسل المأمورون بالقتال لأن أمرهم بالقتال وعدم عصمتهم  
لاتليق بالعز من الحكيم فلا يعارض هذا قوله كتب الله لا غلبن أنا ورسلي وشعباً شين مفتوحة وعين  
مهله ساكنة وباء تخنية وألف مقصورة وهو نبي قتل قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بشرية وبنيينا  
صلى الله عليه وسلم فنشروه قومه بالمشاور وفي بعض النسخ شعباً وهو من تحريف التسخ فان شعباً عليه  
الصلاة والسلام لم يقتل بل لحق بمكة بعد هلاك قومه ومات بها فان قيل انه جمع النبي على نبيين وهو  
فعل بمعنى فاعول وقد صرحوا بأنه لا يجمع جمع مذكر سالم وأنه همز في القراءة المتواترة وقد روى أن  
رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله بالهزمة فقال لست بنبي الله يعني مهموزاً ولكن نبي الله  
بغير همزة فأنكر عليه ذلك وقد منع بعضهم عن إطلاقه عليه صلى الله عليه وسلم عساكم هذا (قلت)  
أما الأول فليس يمتنع عليه اذ قيل انه معنى فاعول ولوسلم فقد خرج عن معناه الاصل ولم يلاحظ فيه هذا  
اذ يطلقه عليه من لا يعرف ذلك فصحه باعتباره المعنى الغالب عليه وأما القراءة في السبعة مهموزاً

مجازاة أهم على كسر ان النعمة واليهود  
في غالب الأسماء أدلاء ساكنين اتماء الى  
الحقيقة أو على التكلف مخافة أن تضاعف  
جزية هم (وبأوا بغضب من الله) رجعوا به  
أو صاروا أحقاء بغضب من ياء فلان بفلان  
اذا كان حقيقاً بأن يقتل به وأصل البؤاء  
المساواة (ذلك) إشارة الى ما سبق من  
ضرب الذلة والمسكنة والبؤاء بغضب (بأنهم  
كانوا يكرهون بآيات الله ويقتلون النبيين  
بغير الحق) بسبب كفرهم بالمعجزات التي من  
جلتها ما عند عليهم من فاق الجبر والظلال  
القمحام وانزال المن والسوى وانفجار  
العيون من الخجر أو بالكتب المنزلة  
كالأنجيل والفرقان وآية الرجم والتي فيها  
نعت محمد صلى الله عليه وسلم من التوراة  
وقتها هم الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم  
قتلوا شعباً وذكراً وبنيي وغيرهم

مع النهي المذكور فأجيب عنه بأن أبازيد حكى نبات من الارض اذا خرجت منها فخرج لهم أن معناه  
 يا طريد الله فنهاه عن ذلك لاجلهم ولا يلزم من صحة استعمال الله في حق نبيه صلى الله عليه وسلم الذي  
 برأه من كل نقص جواز من البشر فتأمل (قوله بغير الحق عندهم الخ) اشارة الى جواب ما قيل ان  
 قتلهم لا يمكن أن يكون بحق فما الفائدة فيه فقبل انه ليس للاحتراز بل لازم بخود دعوت الله سبحانه  
 وذ كر تشبه ما عليهم والذي ذكره المصنف رحمه الله تبع فيه الزمخشري وهو لا يخلو من شبهة لان القفال  
 قال انهم كانوا يقولون انهم كاذبون وان مجزاتهم غويهات وبقولهم بهذا السبب وبأنهم يريدون  
 ابطال ما هم عليه من الحق وارتضاء بعضهم ولذلك زاد في الكشف فلو سلوا أو نصفوا من أنفسهم لم  
 يذكروا وجهه ليقولوا به القتل عندهم والحق رفع معر فاهنا ومنه و في آية أخرى فالتعريف اما  
 للجنى أى بغير حق أصلا أو للعهد أى بغير الحق الذي عندهم وفي مقدمهم وكلام المصنف رحمه الله  
 يحتملها وفي الكشف التنكير في آل عمران للتعميم والتعريض بأنهم حول نبيها صلى الله عليه وسلم  
 بالقتل وله ذالم يقل وكانوا يقتلون فلما نسب أن يقال بغير حق من الحقوق لتلايهم أنه لو كان حقا  
 عندهم لما استحقوا زيادة الذم وقيل انه لمتقين (قوله أى جرهم العصيان والتلادى الخ) يعنى  
 أن ذلك اشارة الى السبب المذكور والباب مبيية لبيان سبب السبب ايضا خلا لاسحقاقهم ذلك وانما  
 كذا الاول لانه مظنة الاستبعاد بخلاف مطلق العصيان والاعتداء أصل معناه تجاوز الحد في المعاصي  
 كالتملادى لكن عرف في ظلم الغير كما ذكره القرطبي رحمه الله ومراد المصنف رحمه الله تعالى معناه  
 الاصلى وفي قول الزمخشري بسبب عصيانهم واعتدائهم لانهم انهم مكروا فيها ما غلبوا به على العرفي  
 فلا يقال ان الانهم مالوا القلوب والعصيان من الاعتداء ولذلك غير المصنف رحمه الله تعالى عبارته كما  
 توهم وكونها صغارا بالنسبة لما قبلها وهو ظاهر وأهى في نفسها صغيرة لا لاطلاق مطلق المعصية عليه اذ  
 المعتاد في الحرم العظيم أن يعين فتأمل والاشارة بذلك لتقصيه أولانه مما يحده العقل خصوصاً من أهل  
 الكتاب (قوله وقيل كرا لاشارة الخ) هذه الاشارة على تفسيره راجعة الى الكفر بالآيات وما بعده  
 فلا تكرار وعلى هذا راجعة الى ضرب الذلة وما معه فهي مكررة والمقصود بيان سبب آخر وانما لم  
 يرتضه لانه خلاف الظاهر ولأن مقتضى الظاهر حينئذ العطف لاتحاد الموضوع وتناسب المحمولين  
 (قوله وقيل لاشارة الى الكفر والقتل الخ) الفرق بين هذا وبين الوجه الاول ليس الاختلاف معنى  
 الباطن فيها معنى على الاول سببية وعلى هذا المعنى ولذا قيل ينبغي أن يقدم هذا على قوله وقيل كرا الخ  
 ويكتفى بقوله وقيل الباطن المعنى أن ذلك الكفر والقتل كائن مع العصيان والاعتداء وقد  
 كان كافيا في السببية فكيف وقد انضم اليه غيره وضعفه لمناقبه من عدم الارتباط أيضا (قوله وانما  
 جوزت الاشارة الخ) الاصل في اسم الاشارة والضمير اذا كانا مفردين أن يرجع الماهو مطابق لهما  
 سكنهما ما قد بهر بهما عن متعددين أو بل المذكور ونحوه مما هو مفرد لفظا مجموع معنى وهو في اسم  
 الاشارة كثير وقد يجرى ذلك في الضمير جلا عليه ولذا قال وتظيره واسم الاشارة هنا المعتد في سائر  
 الوجوه فهذا توجيه لها كما لا للاخبار فقط والشعر المذكور لرؤية قال المصنف رحمه الله تعالى انه  
 في صفة بكرة وحشية وقال ابن دريد انما هو في صفة أنان وهو من قصيدة له مشهورة أولها

وقام الاعيان خاوى الخشترق \* متنبه الاعلام لماع الخفق

وقبله قودثمان مثل أمرا س الابقى \* فيها خطوط من سواد وبلق

كانه في الجلد تولىع البهق \*

وروى أن أباعيد رحمه الله قال لرؤية ان أردت الخطوط فقل كأنه أوالسواد والبلق فقل كأنه ما فقل  
 أردت كأن ذلك وبلق وأصل البلق سواد وبياض وأراد به البياض فقط أو هو معطوف على خطوط  
 والتولىع اصطلاح البلق والتلوين وسيأتى في قوله تعالى عوان بين ذلك وقوله والذي حسن ذلك

بغير الحق عندهم اذ لم يروا منهم ما يعتقدون به  
 جواز قتلهم وانما جعلهم على ذلك انما باع  
 الهوى وحب الدنيا كما أشار اليه بقوله (ذلك  
 جماعه واد ك كانوا يعتقدون) أى جرهم  
 العصيان والتلادى والاعتداء فيه الى الكفر  
 بالآيات وقتل النبيين فان صغار الذنوب بسبب  
 يؤدى الى ارتكاب كبارها كما أن صغار  
 الطاعات أسباب مؤدية الى تحزى كبارها  
 وقيل كرا لاشارة لانه على أن مالهقهم كما  
 هو بسبب الكفر والقتل فهو وبسبب  
 ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله  
 سبحانه وتعالى وقيل لاشارة الى الكفر  
 والقتل والباطن معنى مع وانما جوزت الاشارة  
 بالمفرد الى شيئين فصاعدا على تأويل ما ذكر  
 أو تقدم للاختصار وتظيره في الضمير قول رؤية  
 بصف بكرة  
 فيها خطوط من سواد وبلق  
 كأنه في الجلد تولىع البهق  
 والذي حسن ذلك أن تشبيه المضممرات  
 والمبهمات بوجه أو تأنيها للبت على الحقيقة

لا يخفى حسن موقع ذلك هنا يعني أن تنسب أسماء الاشارة والموصولات والضمائر وجعلها وتأنيها ليس على قانون أسماء الاجناس والالقبيل في اذاد وان مثلابل هي موضع صيغ آخر فحوزوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها ولهذا جاء التعبير بالذي من الجمع من غير تأويل بحسب بعض النحاة وبعضهم يقولون بحسب ما هنا (قوله بر يديه المتدينين الخ) المؤمن اذا أطلق يتبادر منه من أخلص الايمان والمصنف رحمه الله جعله أعم من أن يكون عواطا للقلب أو لا يصح قوله من آمن منهم ومن ظن أنه انما يصح على تخصيصه بالمتألفين كما فعل الزمخشري فقد سها وقوله وقبل الخ نقله ذاعن سفيان قال المراد المتألفون ولذلك قرئهم باليهود والنصارى ثم بين حكم من أخلص الايمان منهم واختاره الزمخشري وسيأتي وجه تضعيفه (قوله تهودوا) أي دخلوا في دين اليهود وهو ان كان عرييا في الاصل من هاد لان الاشتقاق المذكور من الاسم بعد النقل كتنصرو وهاد يعني تاب أو بمعنى سكن ومنه الهوادة وان كان معزبا فهو معزب يهودا بذا لمعجبة وألف مقصورة فعزب وغيره والنصارى ان كان جمع نصران بمعنى نصراني فهو على القياس كندمان ونشوان ونشاي ونشاي والياء حيث شذله بالغة كما يقال للاجر أخرى اشارة الى أنه عريق في وصفه وقيل انما للفرق بين الواحد والجمع كزنج وزنجي وروم ورومي ونصران بمعنى نصراني وادري في كلام العرب وان أنكره بعضهم كقوله

ترام اذا دار العشي محققا \* ونصبي ليه وهو نصران شامس

وكذا ورد نصرانية في مؤنثه أيضا كقوله \* كما سجدت نصرانية لم تحنف \* وقيل النصراني جمع نصرى كهمري ومهماري وألفه للتأنيث ولذا لم يتون نصران بمعنى فاصري به لانهم نصر والمسيح أو لنصر بعضهم لبعض فلا يرد عليه أن فاعلا لا يجمع على فعلى كما هوهم وقيل ان عيسى عليه الصلاة والسلام ولد في بيت لحم بالمقدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ اثنتي عشرة سنة عادت به الى الشام وأقامت بقرية يقال لها ناصرة وقيل نصرايا وقيل نصرانة وقيل نصران فسمى من معهما باسمها ان كان نصران أو نصرانة أو أخذ لهم اسم من اسمها ان لم يكن كذلك وقال السيرافي النصراني جمع نصرى كهمري ومهماري حذف احدى يايه وقلت الكسرة فتحمة للتخفيف فقلت الياء ألفاها ذاعن الخليل وعند سيبويه رحمه الله انه جمع نصران لانه جاء في المؤنث نصرانة قال

فكلتا هما خرت وأسجدت رأسيها \* كما سجدت نصرانة لم تحنف

واذا كان المؤنث نصرانة فالذكر نصران اه ثمان قوله ضربت عليهم الذلة الخ استطراد بعد ذكر النعم التي يجب شكرها وهو مما ينهمم للشكر لو خامة عاقبة الكفران وفي كتب الفروع اختلف في تفسير الصابئة فمذهبهم عبدة الاوثان وانهم يعبدون النجوم وعند أبي حنيفة رحمه الله ليسوا بعبدة أوثان وانما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة وعليه بني الاختلاف في النكاح ثم اختلف في لفظه فقبل غير عربي وقيل عربي من صبا بالهمز اذا خرج أو من صبا معتل بمعنى مال غر وجهم عن الدين الحق وميلهم الى الباطل فقراءة الصابئين بالياء اما على الاصل أو الابدال للتخفيف وكونهم بين النصارى والمجوس وقع في غيره بين اليهود والمجوس وفي آخر بين اليهود والنصارى والمراد أن ما يدعون به مشابه لهؤلاء القريتين أو أن دينهم وقع بين زمانى الدينين وهو الظاهر واختلف في قبلتهم فقبل الكعبة وقيل مذهب الجنوب وقيل انهم موحدون يعتقدون تأثير النجوم ويقرون ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقبلهم من المانوية (قوله من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ الخ) وجه التخصيص قوله وعمل صالحا فان من لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح وانما لم يلتفت الزمخشري الى هذا الوجه لانه رأى أن الصابئين ليسوا من أهل الكتاب فلم يصح أن يقال من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ والمصنف رحمه الله تعالى لما نقل كونهم على دين أمكن له هذا التفسير وظاهره أن المراد من كان منهم من هؤلاء الفرق على دين صحيح لم ينسخ وقبل المراد بالدين في قوله الدين الذي

ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع (ان الذين آمنوا) بالسنة بر يديه المتدينين بدین محمد صلى الله عليه وسلم المخلصين منهم والمتألفين وقيل المتألفين لا تخراطهم في سلك الكفرة (والذين هادوا) تهودوا يقال هاد وتهود اذا دخل في اليهودية ويهودا تعبري من هاد اذا تاب سمو بذلك لما تابوا من عبادة الجبل واتما معزب يهودا وكنتم سموا باسم اكبر اولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام (والنصارى) جمع نصران كالنداءى والياء في نصراني للمبالغة كما في أخرى سموا بذلك لانهم نصر والمسيح عليه السلام أولانهم كانوا معه في قرية يقال لها نصران أو ناصرة سموا باسمها ومن اسمها (والصابئين) قوم فسموا باسمها أو من أصل دينهم بين النصارى والمجوس وقيل هم عبدة دين نوح عليه السلام وقيل هم عبدة الملائكة وقيل عبدة الكواكب وهو ان كان عرييا فن صبا اذا خرج وقرأ نافع وحده بالياء اما لانه خفف الهمزة وأبدلها ياء أو لانه من صبا اذا مال لانهم مالوا عن سائر الاديان الى دينهم أو من الحق الى الباطل (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا) من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ



بَسَبَّ إِلَهُ مَحْكُومًا كَانَ أَوْ لَا فَيَتَنَاوَلُ الْمُنَاقِقَ وَالْمُخْلِصَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ وَالْمَرَادُ نَسْخُ ذَلِكَ الدِّينِ كُلِّهِ  
 أَوْ بَعْضُهُ كَمَا فِي شَرِيْعَتِنَا أَوْ مَعْنَى قَبْلِ أَنْ يَنْسَخَ أَنْهُ قَبْلَ النِّسْخِ وَفِيهِ تَطَرُّ وَجَعَلَ الْإِيمَانَ بَالِقَةِ كِتَابَةٍ عَنِ  
 الْإِيمَانِ بِالْمَبْدَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ كِتَابَةً عَنِ الْمَصَادِ (قَوْلُهُ عَامِلَةٌ تَضِي شَرْعَهُ) هُوَ مَعْنَى قَوْلُهُ  
 وَعَلَى صَالِحِ مَا أَيْ عَامِلًا بِهِ قَبْلَ النِّسْخِ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمُوَافِقُ لِسَبَبِ التَّنْزِيلِ وَهُوَ  
 أَنَّ سَلَامَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسَنَ حَالِ الرِّهْبَانِ الَّذِينَ يَجْعَلُهُمْ فَقَالَ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَوْ أَنَّ هُمْ فِي النَّارِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مَاتَ عَلَى دِينِ عَيْسَى  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِالسَّلَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ فِي قَبْرِهُ عَلَى خَيْرٍ وَمَنْ سَمِعَ فِي يَوْمٍ فِي فَقَدْ هَلَكَ ذَكَرَهُ الرَّائِغُ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ هُوَ مَحْتَبَرٌ صَاحِبُ الْكُشَافِ وَضَعْفُهُ بِعَدَمِ الْمُنَاقِقَةِ لِسَبَبِ التَّنْزِيلِ وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ  
 خِلَافَ الظَّاهِرِ وَفِيهِ تَطَرُّ وَعَلَى هَذَا ظَاهِرٌ أَدْنَى مِنْ أَخْلَصِ إِيْمَانِهِ فِي زَمَانِهِ الْإِلَاقَةِ بِهِ فَلَهُ أَجْرُ الْخِ وَقَوْلُهُ فَلَهُمْ  
 عَائِدَةٌ عَلَى مَنْ بَاعْتَبَارَهُ مِنْهُ بَعْدَ مَا عَادَ عَلَيْهِ بِإِعْتِبَارِ قَطْعِهِ وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا الْغَمَلِ خِلَافَ فِي عَكْسِهِ  
 وَالْمَصْحُوحُ جَوَازُهُ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ الْخِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ أَعْمَالُ يَسْتَعْمِلُونَ ذَلِكَ بِمَعْصُومَةٍ كَرَمَةٍ تَعَالَى  
 وَلَكِنْ تَسْمِيَتُهُ بِأَجْرِ الْعَدَمِ تَخْلُفُهُ (قَوْلُهُ هَيْئَتُ الْكُفَّارِ الْخِ) هَذَا يُؤْخَذُ مِنْ تَخْصِصِهِمْ مِنْ بَنِي الْخَوْفِ  
 عَنْهُمْ وَتَقْدِيمُ الْخَيْرِ وَخَصَّهُ بِالْآخِرَةِ لِأَنَّهُ تَنْذِيرٌ فِيهِ ذَلِكَ وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَلَا يَحْتَلُونَ أَحَدَهُ وَلَمَّا  
 كَانَ الْخَوْفُ أَشَدَّ مِنَ الْحُزْنِ خَصَّهُ بِالْكَفَّارِ فَلَا يَقَالُ لَمْ يَخْصَ الْخَوْفُ بِالْكَفَّارِ وَالْحُزْنُ بِالْمُقْصَرِينَ وَلَا  
 وَجَعَلَ التَّخْصِصَ بِهِمْ وَلَا قَاتِلَ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَضِيعُ لِأَنَّهُ عِنْدَ حِفْظِ أَمِينٍ (قَوْلُهُ وَمَنْ  
 مَبْتَدَأُ الْخِ) جَوَازُهُ فِي مَنْ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَخَيْرُهُمَا قَبْلَهُ خِلَافَ هَلْ هُوَ الشَّرْطُ أَوْ الْجُزْءُ وَهُمَا وَأَنْ  
 تَكُونَ مَوْصُولَةً مَبْتَدَأُ الْخِ خَيْرُهُمَا أَوْ بَدَلُ مَنْ أَسْمَاقَ وَقَوْلُهُ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ الْخِ خَيْرُهُمَا وَيَجُوزُ دُخُولُ  
 الْفَاءِ فِي خَيْرِ الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُوفِ بِفَعْلٍ أَوْ طَرَفٍ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَكِنْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنْ اخْتَلَفَ  
 فِي جَوَازِ دُخُولِهَا فَخَوْفُهُمْ وَمِنْهُمُ آخَرُونَ لِأَنَّ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى أَسْمَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّ لَهَا مَصْدَرًا الْكَلَامُ  
 وَغَيْرُهُ

أَنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا • يَلْقَى فِيهَا سَاجِدًا ذَرَا وَطْئًا  
 ضَرُورَةٌ أَوْ مَوْثُلٌ وَوَدَّ بَأْنَهُ وَرَدَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ الْآيَةَ وَقَدْ لَزِمَ مِنْ اسْتِنَاعِهِ  
 فِي الشَّرْطِ الْحَقِيقِيِّ اسْتِنَاعُهُ فِي الشَّيْءِ بِهِ وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْقَاءَ زَائِدَةٌ وَرَدَّ بَأْنُ مَنْ لَا يَقُولُ بِزِيَادَةِ الْقَاءِ فِي مِثْلِهِ  
 وَبَأْنُ الْخَبَرِ قَدَرٌ وَهَذَا مَعْلُوفٌ عَلَيْهِ لَا يَلِهُ وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي تَخْتَارُهُ أَنَّهُمَا بَدَلُ مَنْ  
 الْمَعَاطِفُ الَّتِي بَعْدَ اسْمٍ أَنْ يَصِحَّ إِذَا ذَاكَ الْمَعْنَى وَكَانَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِينَ أَسْنَوُا مِنْ غَيْرِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْ  
 آمَنَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ وَقَالَ الشَّارِحُ الْحَقِيقِيُّ مَا ذَكَرَ مَنْ كَوْنُ مَنْ مَبْتَدَأُ خَيْرُهُمَا فَلَهُمْ يَشْعُرُ  
 بِأَنَّهُ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً إِذَا الشَّرْطِيَّةُ خَيْرُهُمَا الشَّرْطُ مَعَ الْجُزْءِ لَا الْجُزْءُ وَحْدَهُ وَفِيهِ تَطَرُّ وَقَوْلُهُ مَنْ كَانَ  
 مِنْهُمْ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْدِيرِ الْعَائِدَةِ وَلَيْسَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَيْرَانِ تَضَمُّنٍ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ بَلْ تَضَمُّنُ الْمَوْصُولِ  
 الْأَوَّلِ حَتَّى يَقَالُ أَنَّ النِّصَاةَ لَمْ يَقُولُوا لَمْ يَنْصَحُوا دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ تَضَمُّنُ الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَعْنَى الشَّرْطِ  
 وَأَنْ قَالَ بِهِ جَارَاقَتُهُ مَعَ أَنَّهُمْ صَرَحُوا بِهِ فِي الْمَوْصُوفِ نَحْوَ أَنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَقَرَّرُونَ مِنْهُ فَانْهَ سَلَاةَ كَيْفِمْ وَلَا  
 فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالتَّسْبِيَةِ وَهُوَ يَدُلُّ بَعْضُ لَانْتِزَاعِهِمْ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الذُّوَاتِ  
 وَلَا يَلِزَمُ اتِّحَادُهُمْ فِي الصِّفَاتِ (قَوْلُهُ وَإِذَا أَخَذْنَا مِمَّا شِئْنَا كَلِمَةً الْخِ) لَمْ يَقُلْ مَوَاقِفُكُمْ لِأَنَّهُ كَانَ عَهْدًا  
 وَاحِدًا وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الْمِشَاقِ هَلْ كَانَ قَبْلَ رَفْعِ الطُّورِ بِالْإِقْبَادِ لَوْ سِيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَبُولُ  
 مَا يَأْتِي بِهِ ثُمَّ لَمْ تَقْصُودْ رَفْعَ فَوْقَهُمْ الطُّورَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمْ الطُّورَ يَشَاقُهُمْ أَوْ كَانَ مَعَهُ وَالطُّورُ  
 كُلُّ جَبَلٍ أَوْ جَبَلٍ مُنْتَبِطٍ وَهُوَ سَرِيَانِي مُعَرَّبٌ وَقَوْلُهُ كَبُرَتْ عَلَيْهِمْ أَيْ شَقَتْ وَظَلَمَتْ بَعْضُ جَعَلَهُ فَوْقَهُمْ مَرْتَفَعًا  
 مِنْفَصَلًا عَنِ الْأَرْضِ كَالظُّلَّةِ قَبْلَ فَكَاةِ حَصَلُ لَهَا بَعْدَ هَذَا الْقَسْرِ وَالْإِلْهَامِ قَبُولُ وَإِذَا عَانَا خَيْرًا  
 أَوْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأَمِّ السَّابِقَةِ مِثْلَ هَذَا الْإِيمَانِ وَبَرْدُهُ مَا فِي التَّسْبِيَةِ عَنِ الْقِفَالِ أَنَّهُ لَيْسَ جَبَرًا عَلَى  
 الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْجَبْرَ مَأْطَبُ الْإِخْتِيَارِ وَلَا يَصِحُّ مَعَهُ الْإِسْلَامُ بَلْ كَانَ أَكْرَاهًا وَهُوَ جَائِزٌ وَلَا يَسَبُّ الْإِخْتِيَارَ

مَبْدَأُ قَبْلَهُ بِالْمَبْدَا وَالْمَعَادِ عَامِلًا بِمَقْصُودِ  
 شَرْعِهِ وَقَبْلِ مَنْ آمَنَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفَرَاءِ بِإِيمَانِهِ  
 خَالِصًا وَدَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ دُخُولًا صَادِقًا (فَلَهُمْ  
 أَجْرُهُمْ عَزَّ وَجَلَّ) الَّذِي وَعَدَهُمْ عَلَى إِيْمَانِهِمْ  
 وَعَلَهُمْ (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)  
 حَسْبُ الْخَفَافِ الْكُفَّارِ مِنَ الْعِقَابِ وَيَحْزَنُ  
 الْمُقْصَرُونَ عَلَى تَضَمُّنِ الْمَعْرُوفَةِ نَوَيْتِ النَّوَابِ  
 وَمَنْ مَبْتَدَأُ خَيْرُهُمَا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ وَالْجَزْءُ خَيْرُهُمَا  
 أَوْ بَدَلُ مَنْ أَسْمَاقَ وَخَيْرُهُمَا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ  
 وَالْفَاءُ تَضَمُّنُ الْمَسْتَدِ السَّعَةِ فِي الشَّرْطِ  
 وَقَدْ مَنَعَ سَبُورَهُ دُخُولَهُ فِي خَيْرَانِ مِنْ جَيْتِ  
 أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةُ وَرَدَّ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنَّ  
 الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا  
 فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ (وَإِذَا أَخَذْنَا مِمَّا شِئْنَا كَلِمَةً  
 بِاتِّبَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْعَمَلِ  
 بِالْتَّوْرَةِ) وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ (حَتَّى أُعْطِيْتُمْ  
 الْمِشَاقَ) رَوَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 لَمَّا جَاءَهُمْ بِالتَّوْرَةِ قَرَأَ وَأَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكَالِيفِ  
 الشَّاقَّةِ كَبُرَتْ عَلَيْهِمْ وَأَبُو قَبِيلِهِمَا فَأَمَّا جَبْرِيلُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَطَعَ الطُّورَ فَظَلَمَهُ فَوْقَهُمْ حَتَّى  
 جَلَّوْا (خُذُوا) عَلَى أَرَادَةِ الْقَوْلِ (مَا أَتَيْنَاكُمْ)  
 مِنَ الْكِتَابِ (بِقُوَّةٍ) بِجِدِّ وَعَزِيَّةٍ

كالجار بجمع الكفار وأما قوله تعالى لا كراه في الدين وقوله تعالى أفأنت تكفر بالإنسان حتى يكونوا  
 مؤمنين فقد كان قبل الأمر بالقتال ثم نسخ به وقوله على إرادة القول أي قلنا خذوا وقائلين خذوا وقوله  
 بجدة وعزيمه أي على تحمل مشاقه وهو حال (قوله ادرسوه الخ) يشي إلى أنه يحتمل الذكر للساق  
 والقلبي والاعم من حوا وما يكون كاللازم لهما والمقصود منهما معنى العمل وفي نسخة وتفكر واوى أخرى  
 أو تفكروا (قوله لكي تتقوا الخ) قد مر تفصيله والمراد هنا أن تعلمكم تتقون أن كان تعليل القول  
 خذوا أو أراد كراهي كان على حقيقة لانه راجع اليهم ويجوز منهم التبري وان كان تعليلنا المقدر يكون  
 تعليلنا فعل الله وهو وان يجوز بالحكم كما مر لكن تأويله بالارادة بناء على مذهب المعتزلة في جواز تحلفها  
 عن المراد كما مر ويجوز أن يتعلق به على تأويله بالطلب فالتخصيص ليس بذل ويجوز أن يتعلق إذا أول  
 بالارادة بخذوا أو بضاع على أن يكون قيد الطلب لا لطلب فتنال (قوله ثم نؤيتم الخ) يفهم منه أنهم  
 امتثلوا الأمر ثم تركوه وأصل الاعراض الادبار المحسوس ثم استعمل في المعنوي كعدم القبول والخبر  
 عن أحوالهم انتهى عند قوله بعد ذلك كما قاله الامام رحمه الله والفضل الزيادة في الخبر والافعال  
 الاحسان تفضل الله هناك كان على من سبق منهم فهو بقوله التوبة وان كان على من خلفهم من  
 الخطابين بنعمة الاسلام والقرآن وارسل محمد صلى الله عليه وسلم واليه أشار بقوله أو محمد صلى الله  
 عليه وسلم وقوله يدعوكم الخ راجع الى الفضل والرحمة وقبل أنه لف ونشر ولا دليل عليه والخبر ان ذهاب  
 رأس المال أو نقصه واليه أشار بتفسيره بالمغربين والمراد هلاكهم بالانهم مال في المعاصي وهو ناظر الى  
 تفسير الفضل بالتوفيق للتوبة وقوله أو بالخطب الخ ناظر الى قوله أو محمد صلى الله عليه وسلم الخ (قوله  
 ولو في الاصل الخ) اختلف في لولا هل هي مركبة من لولا المتاعبة ولا الناقبة فتكون نفي يقتضي  
 الاثبات أو كلمة بسيطة وضعت لامتناع شيء لوجود آخر وان الاسم الصريح أو المؤول الواقع بعدهما  
 مبتدأ يجب حذف خبره مطلقا أو اذا كان كونا عاما أو فاعل فعل مقدر كوجود ثبت والكلام عليه  
 مبسوط في النحو وما ذكره المصنف رحمه الله هو مذهب البصريين والخبر عندهم واجب الحذف على  
 المختار ولكنكم جوابها ويكرر دخول اللام عليه اذا كان موجبا وقيل انه لازم الا في الضرورة وقوله  
 لدلالة الكلام بيان لمصحح حذفه ولسد الخ بيان لموجبه (قوله اللام موطنه للقسم الخ) قيل انه هو  
 والصواب واللام لتقدير القسم أي والله لقد علمتم اذ اللام الموطنه ما تدخل على شرط فافعه القسم  
 في جزائه ليعمله جوابا للقسم نحو والله اني أكرمتهني لقد أكرمتهك ولك أن تقول ان هذا اصطلاح للنحاة  
 والمصنف رحمه الله يجوز به من اللام الواقعة في جواب قسم مقدر لانه لولا لاهم يعلم أن في الكلام قسما  
 مقدر افتقد مهده في الجواب ولذا انسمى مهدة ومؤنة وسبأ في كلام الزمخشري نحوه وقيل انه اللام  
 ابتداءية وعلمت هنا بمعنى عرفت يتعدى لواحد أي عرفت أصحاب السبت وما أحلتناهم من النكال فلو  
 شئنا لقلعنا بكم مثله (قوله والسبت مصدر سبت اليهود الخ) تعظيمهم له بترك العادة والاشتغال بالعبادة  
 بالانقطاع الى الله فالعنى على ما قال القرطبي في يوم السبت ويحتمل أن يريد في حكم السبت فالعنى  
 في تعظيم يوم السبت قبل والاول قول الحسن والثاني هو الاحسن لان الاعتداء والتجاوز على ما ذكر  
 لم يقع في يوم السبت بل وقع في حكمه الا أن يقال انهم فعلوا ذلك زمانا فلم ينزل عليهم عقوبة فاستبشروا  
 وقالوا قد أحل لنا العمل في السبت فاصطادوا فيه كما روى فيصح جعل يوم السبت ظرا لا اعتداء وقوله  
 وأصله القطع لقطع الاعمال فيه وقيل انه من السبوت وهو الراحة والدعة قيل في قوله مصدر سبت  
 اليهود نظرا فان هذا اللفظ واشتقاقه موجود قبل فعل اليهود اللهم الا أن يريد هذا السبت الخامس  
 المذكور في الآية ولا وجهه فانه كان في زمن موسى عليه السلام ونسبة العرب ليهاب هذه الاسماء  
 حدث بعد عيسى عليه السلام وأسماءها قبل ذلك غير هذا وهي التي في قوله

أول أن أعيش وأن يموت • بأول أو أباهون أو جبار (٢)

(واذكروا ما قبله) ادرسوه ولا تنسوه أو تفكروا  
 فيه فانه ذكر بالقلب أو اعلموا به (العلم تتقون  
 لكي تتقوا المعاصي أو رجا منكم أن تكونوا)  
 متقين ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول  
 المحذوف أي قلنا خذوا واذا كراهي ارادة أن  
 تتقوا (ثم نؤيتم من بعد ذلك) أعرضتم عن  
 الوفاء بالميثاق بعد أخذه (فأول فضل الله  
 عليكم ورحمته) بتوفيقكم للتوبة أو بمعونة  
 صلى الله عليه وسلم يدعوكم الى الحق  
 ويهديكم اليه (لكنتم من الناس من)  
 المقبولين بالانهم مال في المعاصي أو بالخطب  
 والضلال في فترة من الرسل ولو في الاصل  
 لا امتناع الشيء لا امتناع غيره فاذا دخل على  
 لا أفاد اثباتا وهو امتناع الشيء لثبوت غيره  
 والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ خبره  
 واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد  
 الجواب مسده وعند الكوفيين فاعل فعل  
 محذوف (واقعد علمت الذين اعتدوا منكم  
 في السبت) اللام موطنه للقسم والسبت  
 مصدر سبت اليهود اذا عظمت يوم السبت  
 وأصله القطع

(٢) جبار كغراب ويكسر يوم الثلاثاء  
 قاله الجحداه معجمه

أوالتالى دبارفان أفييه \* قوتس أو عروبة أو شبار (١)

(قوله أمر وأن يجزوه للعبادة الخ) قبل أن موسى عليه الصلاة والسلام أراد أن يجعل يوماً خالصاً للطاعة وهو يوم الجمعة فخالقوه وقالوا نجعله يوم السبت لأن الله تعالى لم يخلق فيه شيئاً فلما اختاروه وتركوا سائر الأعمال وافقه عن الاصطبياد والعمل وأيلة قرية واسم بيت المقدس إيليا والخرطوم كزبور ماض عليه الحنكان (قوله وشرعوا فيها الجدول) وفي نسخة اليها قال المحقق قبل معنى شرعوا اظهروا من شرع من الدين كذا بين ولا يخفى بعده وقبل جعل الجدول كالشارع المنتهى اليه وليس من اللغة والاحسن أشرعوا من شرع الباب الى الطريق وأشرعته وشرع المنزل إذا كان بابه على الطريق التافذ اه (أقول) في مفردات الراغب أشرعت الرمح قبله وقبل شرعته فهو مشروع اه فالصواب أنه منه ومعنى شرعوا الجدول جمع جدول وهو القناة جعلوها متصلة بهم وأوجهة لها من غير تفسير ولا تكلف وقيل من قولهم شرع باباً الى الطريق أى فقهه كما نقل عن الخليل رحمه الله (قلت) وفي هذه الآية دليل على تحريم الخيل في الامور التي لم تنشر كالربا وبها احتج مالك رحمه الله تعالى على ذلك إذ لا يجوز عنده قال الكواشي وجوزها أكثرهم ما لم يكن فيها ابطال حق أو احقاق باطل وأجابوا عن تمسكهم بأنها ليست حيلة وانما هي عين المتهى عنه لانهم انما منعوا عن أخذها وفيه نظر وفي الكشف فذلك الحيل في الحياض هو اعتدائهم قيل ذكره تصحيح الظرفية في السبت للاعتداء وتركه المصنف رحمه الله لأنه مستغنى عنه إذا لمعنى في حكم السبت فتأمل (قوله جامعين بين صورة القردة والخسوة الخ) اشارة الى أنهم ما خبرنا اذ لو كان الظاهر الاول والثاني صفة لقردة لقليل خاسئة وأما جعله كما في ساجدين على تشبيههم بالعقلاء أو باعتبار أنهم كانوا عقلاء فلا حاجة اليه ولأن القردة خاسئة ذليلة فلا حاجة لتوصيفها به فيكون المراد اذ لا عند الله اذ قد توههم أن المسيح يكنى في عقوبتهم وقردة جمع قرد كقبيلة وديكة وفتح القاف وكسر الراء مثله والخسوة الصغار أى الذلة والطرود ويكون متعدياً ولا زماً ومنه قولهم للكلب اخساً وقيل الخسوة والخساء كما في نسخة مصدر خسا الكلب بعد وأما ذكر الطرد فلا استيفاء معنى الخسوة لا بيان المراد والالكان الخاسي بمعنى الطارد وفي القاموس الخاسي من الكلاب والخنازير المبعذ لا يترك أن يدن من الناس (قوله قال مجاهد الخ) فيكون المقصود منه تشبيههم بالقردة والخنازير كقوله

إذا أنت لم تعش ولم تدر ما الهوى \* فكن حجراً من يابس الصخر جلدا

كما يقال أنت لا تقبل التعلم فكن حجراً أى اذهب وكن شبيه حمار والامر مجاز عن التخلية والترك والخذلان كما في قوله عليه الصلاة والسلام اصنع ما شئت وقد قرره العلامة في تفسيره قوله تعالى ليكفروا بما آتيناهم وليمتنعوا ولكن قال ابن جرير وغيره ان قول مجاهد رحمه الله تعالى خلاف الصحيح المشهور عن المفسرين من أنه مسخ حقيقى وكافوا اذ اسبوا اليهود قالوا لهم يا اخوة الخنازير وليس تحويل الصورة بأعظم من انشائها (قوله كونوا ليس بأمر اذ لا قدرة لهم عليه الخ) هذا ابتداء على أنه مسخ حقيقى ولم يبينه لشهرته وظهوره من النظم والامر عليه ليس تكليفاً بل تكوينا كما في قوله تعالى كن فيكون وهو مجاز أيضاً أى لما أردنا ذلك صار من غير امتناع ولالبت وفيه اظهارة عظمتهم ونفاذ أمرهم ومشيئته وقوله بغيرهم يحتمل ابدالها بغيرها (قوله فجعلناها أى المسخنة) المفهومة من السياق وجوز رجوعه لكتبونهم وصبروتهم قردة والنعكال واحد الانكال وهو القيود ونكل به فعل به ما يعتبر به غيره فيقتنع عن مثله قاله الراغب (قوله لما بين يديها وما خلفها لما قبلها الخ) يعنى أن المراد بما بين يديها من يأتى بعدها كما يقال فلان بين يديك أى بأيتك وبما خلفها من يتقدمها فكانه قال نكالا للآتين والماضين فظرف المكان اسمعير الزمان وما أقيمت مقام من اما تحقير الهم في مقام العظمة والكبرياء وأول اعتبار الوصف فان ما يعبر بها عن العقلاء اذ أريد الوصف ومعنى قوله في زبر الاوين أى ذكرى كتبهم أنه

(١) دبار كغراب وكتاب يوم الاربعاء وشبار ككتاب يوم السبت جمعه أشبر وشبر الكسر فاه الجهد اه مصححه

أمر وأبان مجزوه للعبادة فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود عليه السلام واشتغلوا بالصيد وذلك أنهم كانوا يكتنون قرية على الساحل يقال لها أيلة وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر الا حضرتها وأخرج خرطومها فاذمضت تفرقت فخرروا حياضاً وشرعوا فيها الجدول وكانت الحيتان تدخلها يوم السبت فيصطادونهم يوم الاحد (فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين) جامع بين صورة القردة والخسوة وهو الصغار والطرود قال مجاهد ما مسخت صورهم وأمكن قلوبهم فقلوا بالقردة كما مثلوا بالجار في قوله تعالى كن مثل الجار يحمل أسفارا وقوله كونوا ليس بأمر اذ لا قدرة لهم عليه وانما المراد به سرعة التكوين وأنهم صاروا كذلك كما أراد بهم وقرئ قردة بفتح القاف أى المسخنة وخاسين بغير همز (فجعلناها أى المسخنة أو العقوبة) نكالا عبرة تتشكل المعتبر بها أي غنعه ومنه الذم لكى للقييد (لما بين يديها وما خلفها) لما قبلها وما بعدها من الامم اذ ذكرت حالهم في زبر الاوين واشتهرت قصتهم في الآخرة

تكون تلك المسخنة فاعلموا بها وارجعت الفاء لان جعلها تسكالا للقرية بين جميعها انما يتحقق بعد القول  
 والمسح (قوله أو ما صرهم الخ) وهذا ظاهر والتوجيه للطريقة وما جاز فيه أيضا لان اللفظ يفي عن  
 القرب وكون الجهة مدائية بلهية من أضف اليه اليد وقد رجحوا هذا التفسير وقالوا انه هو المنقول  
 عن السلف كابن عباس رضي الله عنهما (قوله أو ما صرهم الخ) هذا هو الصحيح من النسخ ووقع في بعضها  
 بخضورها ويحضرها وكله من النسخ وهذا أيضا منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما والطريقة  
 مكانية حينئذ والظاهر أن المراد من القرى أهلها وأن ما يعني من أيضا وقبل انما على هذا الوجه عام  
 للعقلاء وغيرهم وأبلغ من الأول لما انضم اليه من الآثار وغيرها ولا فرق بين هذا والذي بعده الا  
 بالقرية والابدية (قوله أو لاجل ما تقدم عليهم من ذنوبهم الخ) فتكون اللام للتعليل وهي في الوجه  
 السابقة صلة لتسكالا قبل التسكال على هذا معنى العقوبة لا العبرة أي جعلنا المسخنة عقوبة لاجل ذنوبهم  
 المتقدمة على المسخنة والمتأخرة عنها يعني السبب والبقاء لا الصدور والحدوث ولا يخفى أن قوله تعالى  
 أن المراد ما يكون بعد المسخنة بحسب الثبات والبقاء لا الصدور والحدوث ولا يخفى أن قوله تعالى  
 وموعظة للمتقين لا يلائم هذا المعنى فلذا لم يرضه اه وقيل عليه ان ضمير عليها في قول المصنف ما تقدم  
 عليها للمعصية المعهودة وما تأخر عن الهاء لا معنى لرجوع الضمير من العقوبة فانهم ما بقوا مكافئين الا على  
 قول مجاهد رحمه الله ويوافقه ما في التيسير قيل ما بين يديهم ما تقدم من سائر الذنوب قبل أخذ السجك  
 وما خلفها ما بعدها وقيل هو عبارة عن كثرة الذنوب المحيطة بهم أولا وآخرا وقال أبو العلية رحمه الله  
 فجعلنا عقوبة لما مضى من ذنوبهم وعبرة لمن بعدهم فخراد المصنف وغيره بما تأخر من سائر الذنوب  
 العقوبة على ذنوب غيرهم ويعضد ترك التخصيص بتأخير البيان بقوله من ذنوبهم واللام في المتقين  
 للتعليل أيضا فما اعترض به غير واحد وما وجهه وجه بارد وأورد على المصنف رحمه الله ان معنى هذا  
 التفسير على أن التسكال بمعنى العقوبة كما أشار اليه في الكشف فكان المصنف رحمه الله غافل عنه أو تقول  
 يلحق القيد المذكور في قوله تشكك فيه لكن ياباه نفسه بقرينه اه ولا يخفى ما فيه من التكاف  
 وتفكيك الضمائر فالحق ما ارضاه الفاضل به صاحب الكشف (قوله أو لاجل هذه انقصة الخ) هذا  
 ملخص ما في الكشف لكنه هذه ما قبله من الاختلال الباعث الى القيل والقال وحاصله أن  
 القصة لم تقص على ترتيبها المتبادر اذ كان الظاهر أن يقال قال موسى عليه الصلاة والسلام اذ قتل  
 قاتله تنوزع في قاتله ان الله يأمر بذي بقره هي كذا وكذا وأن يضرب ببعضها ذلك القاتل فيها ويحضر  
 بقاتله فيكون كيت وكيت وأجاب المصنف رحمه الله بأنه فذلك بعضها وقدم لاستقلاله بنوع من مساوئهم  
 التي قصد نفيها عنهم وقد وقع في النظم من ذلك التركيب والترتيب ما يضا فيه في بعض القصص وهو  
 من المقابول لقبول تضمنه نكاه وفوائد وقيل انه يجوز أن يكون ترتيب نزولها على موسى عليه الصلاة  
 والسلام على حسب تلاوتها بأن يأمرهم الله بذي بقره ثم يقع القتل فيؤمر واضرب بعض بها لكن  
 المشهور خلافه (أقول) الحق أن قصة البقرة لما كانت متضمنة لامور عجيبة وآيات باهرة ولذا سميت  
 السورة بها أراد تعالى ذكرها مرتين على وجه يتضمن كل من الذكرين فواتد ومقاصد يخرجها عن  
 التكرار وزاد ذلك بأن حذف من كل ذكر وطوى فيه ما يدل عليه الاخر على طريقة الاحتياط حتى  
 يتأسس الكلام ويرتبط النظام وبأخذ بعضه بحجز بعض فطوى من الأولى بعضها اذ تقدم ذكره قال  
 موسى عليه الصلاة والسلام وقد قيل قيل وقع فيه التنازع ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة تضربوه  
 ببعضها فحيوا ويحضر بقاتله قالوا اتخذوا ذنبا لعلهم يذبحوا بقرة وتقرى قربان لا يستمزه  
 فيه فذكرا الاستمزه ناشرا لما طوى وأضرب في قوله فقلنا اضربوه ببعضها حين ثبت القصة فقلنا  
 اذبحوا بقرة موصوفة بما عرفتم فاضربوه ببعضها يعني الخ وهذا معنى قول الكشاف كل ما قص  
 من قصص بني اسرائيل انما قص تعدد الما وجد منهم من الجنائيات وتقرى بها لهم عليها والمأجدة ذنوبهم من

أو لما صرهم من ذنوبهم ومن بعدهم أو لما يحضرها  
 من القرى وما تبعها أو لاهل تلك القرية  
 وما حو إليها أو لاجل ما تقدم عليها من  
 ذنوبهم وما تأخر منها (وموعظة للمتقين) واذ قال  
 من قومهم أو لئلا يتقوا معها (واذ قال  
 موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا  
 بقرة) أول هذه القصة قوله سبحانه وتعالى  
 واذ قلتم نضاً فادار آثم فيها

الآيات العظام وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقرير وان كانتا متصلتين متحدثين  
 فالاولى لتقريرهم على الاستهزاء وترك المسارعة الى الامتنال وما يتبع ذلك والثانية لتقريرهم على قتل  
 النفس المحرمة وما يتبعه من الآية العظيمة وانما قدمت قصة الامر بذي البقرة على ذكر القتل لانه  
 لو عمل على عكسه لكانت قصة واحدة ولذهب الغرض في ثنية التقرير واقدروا عيت نكتة بعد  
 ما استوفيت الثانية استئناف قصة برأسها وان وصلت بالاولى دلالة على اتحادهما بضمير البقرة لبايها  
 الصريح في قوله اضربوه ببعضها حتى تبين أنهم ما قصتان فيما يرجع الى التقرير وثنية باخراج الثانية  
 مخرج الاستئناف مع تأخيرها وانما قصة واحدة بالضمير الراجع الى البقرة وتوضيح مراده على هذا  
 المتوال مما لا يربطه وان لم يمتد اليه كثير من الفصول حتى قبل لولا الفل والتقديم لم يحصل الغرض  
 فان قتل النفس بغير نفس والاختصاص فيها من قبيل ما سبق من الاعتداء في السبت فان في كل منهما ما  
 اوتى كتاب المنهي بخلاف الاستهزاء بأمر الله وورادفه وما فعله المصنف رحمه الله أدق مما ذكره  
 الزمخشري وبالقول أحق ويمكن أن يناقش فيما ذكره جمع توقف ثنية التقرير على فلك الترتيب فانه  
 يحصل تكرير التذكير وموقع ما في القصة من الجنايات فتأمل (قوله وهو الاستهزاء بالامر الخ)  
 لما سبق من قوله استخفافا به فلا يرد عليه أن المنقول عنهم في قوله اتخذنا هزوا واحدا على الاستهزاء  
 لا الاستهزاء بالامر وقرئ بينهم (قوله وقصته الخ) في الكشف كان في بني اسرائيل شيخ موسر فقتله بنو  
 أخيه ليرثوه وطرحوه على باب مدينة ثم جاؤا بطالبون بدية الخ وقيل عليه الصواب بنوعه كافي  
 التفسير وكما قال بعد ذلك قتلى فلان وفلان لابني عمه ومنهم من غير العبارة الى قتل ابنه بنو أخيه  
 ليرثوه أي الشيخ ويدفعه ما في آخر القصة ولم يورث قاتل بعد ذلك لانهم لم يقتلوا المورث أي الشيخ فقبل  
 ضمير يرثوه للابن ويكون قتل الابن بعد موت الشيخ ورد بأنه لا معنى لذكر الشيخ حينئذ اذ صارت القصة  
 انه كان رجلا موسر فقتله بنو عمه ليرثوه واعتذر له بأن الشيخ كان مشهورا بينهم بالغنى وهو يقتضى غنى  
 ابنه الموجب للطمع وقيل المعنى قتل ابن الشيخ بنو أخى الشيخ ليرثوا الشيخ اذا مات ويدفعه قضية لم يورث  
 قاتل بعد ذلك وانهم جاؤا بطالبون بدية والمصنف (٢) رحمه الله قصدا صلاحه فغيره لما ذكر وقوله  
 بدمه ظاهر في أنه بعد موت الشيخ وفاء فقتل فصيحة أى خات فقتل ابنه والمراد بالميراث ميراث الشيخ  
 لعدم تصرف ابنه فيه وذكر الشيخ لبيان سبب قتل ابن عمهم فتأمل والبقرة الاتى والذكر الثور ومن  
 بشر الارض شاة بالحرث وقيل عام لذلك والذى واستدل بالآية على أن الذبح فيها أحسن من  
 الصحر بخلاف الابل (قوله اتخذنا هزوا الخ) الاتخاذ كالتمثيل والجعل يتعدى الى مفعولين أصلهما  
 المبتدأ والخبر وقرئ بالتام خطا بالموسى عليه الصلاة والسلام وبالياء فالضمير لله أى أخبرك أن رجلا  
 قتل فتأمرنا بذي بقرة ان لم يكن ذكرا لحياء بضرها أو أيا يكن ذلك فانت تستهزئ بنا ولما كان  
 لافراده وكونه اسم معنى لا يقع مفعولا ثانيا للضمير الجمع بدون تأويل أشار الى تأويله بقوله مكان هزوا  
 الخ فهو وانما بقدر مضاف أى مكان أو أهل أو يجعل الهزوة بمعنى الهزوة تسمية للمفعول به بالصدر  
 أو يجعل الذات نفس المعنى مبالغة فهو رجل عدل ويرجع مكان هزوا الى المبالغة فيه بطريق الكتابة  
 وقوله استبعاد الماتاله واستخفافا به تعطيل اقلوا اتخذنا والاستبعاد والاستخفاف مأخوذان من  
 الاستفهام أى أتستعزبان أن جوابك لا يطابق سؤالنا ولا يلحق ولا يخفى أنه يشهر بالاستخفاف فلا يتوهم  
 أنه يأباه اتعيادهم فانه بعد العلم بأنه جد وعزيمة وقرئ بالضم على الأصل والتسكين للتخفيف وابدال  
 الهزوة المضموم ما قبلها واو على القياس كما قرئ كفوا وكلاهما من السبعة (قوله لان الهزوة في مثل ذلك  
 الخ) أى مقام التبليغ والارشاد والجواب عارضة اليه من القضية بخلاف مقام الاحتقار والتكلم مثل  
 فبشرهم بعذاب أليم والهزوا ليس هو المزح والفرق بينهما ما ظهر فلا ينافي وقوعه من الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام وقوله جهل وسفه عطف تضيير لان الجهل كما قال الراغب له معان عدم العلم واعتقاد

وانما فككت عنه وقدمت عليه لاستقلاله  
 بنوع آخر من مساوئهم وهو الاستهزاء  
 بالامر والاستخفاف في السؤال وترك المسارعة  
 الى الامتنال وقصته انه كان فيهم شيخ  
 موسر فقتل ابنه بنو أخيه طمعا في ميراثه  
 وطرحوه على باب المدينة ثم جاؤا بطالبون  
 بدمه فأمرهم الله سبحانه وتعالى أن يذبحوا  
 بقرة ويضربوه ببعضها ففعلوا  
 (قالوا اتخذنا هزوا) أى مكان هزوا وأهله  
 أو هزوا بآباء والهزوة نفسه لقرط الاستهزاء  
 استبعاد الماتاله واستخفافا به  
 واستعمل عن نافع بالسكون وخص عن  
 عاصم بالضم وقلب الهزوة واو (قال أعوذ  
 بالله أن أكون من الجاهلين) لان الهزوة  
 في مثل ذلك جهل وسفه  
 قوله والمصنف الخ عبارة المصنف عن العبارة  
 المعينة قبل التي قال فيها ما قال اه معصية

الشيء بخلاف ما هو عليه وفعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاد صحيحاً أو فاسداً وهو المراد هنا (قوله نقي عن نفسه ما روي به على طريقة البرهان الخ) يعني طريقة الكليات حيث نقي عن نفسه أن يكون داخل في زمرة الجاهلين وواحد منهم لأن أن يكون من الجاهلين أبلغ من أن يكون جاهلاً لأن معناه كائن من زمرة معروفة بذلك الوصف وأن يكون جاهلاً أبلغ من أن أجهل فينبغي أن الهزؤ في هذا المقام جهل وأما لا أجهل فكيف أهزؤ ولذا صدق بالاستعانة لاستظهاره وعده قطعياً شديداً يستعاض منه بآله كما هو المعروف من إرادته في إنشاء الكلام وقوله ادع الخ أي سله لا جلتنايين لنا فيسبب مجزوم في جواب الأمر أي يظهر لنا ما هي (قوله أي ما حالها وصفها وكان حقه الخ) قال المحقق ما ~~كان~~ كون سؤاله عن مدلول الاسم أو حقيقة المسمى أو وصفه مثل ما زبد وجوابه الفاضل والكريم أو نحو ذلك كما صرح به الزنجشيري والسكاكي والأولان معلومان قعين الثالث لأنهم سمعوا المصنف من أحياء الميت ليست من جنسها فتجبوا وسألوا عن حالها ومنه ما كان معينة كما هو رأي البعض فظاهر لأنه استفسار لبيان الجهل والافلحان التعجب وفهم أن مثلاً لا يكون الامعنا وقد تقر في بعض الأذهان أن كلمة ما إنما تكون سؤالاً عن الاسم والحقيقة وأن السؤال عن الصفة إنما يكون بكيف أو أنى فزعوا أن ما هنا أقيمت مقام كيف أو أنى إياها إلى أنها كأنها نوع أو فرد مخصوص لها أو صاف خارجة عما عليه جنس البقر اه ملخصاً وقول المصنف رحمه الله ما حالها الإشارة إلى أنه قد يشترط به عن الوصف ولذا قال غالب السكتين ~~بشيء~~ من العدول عن الغالب فقوله كان حقه أن يقولوا أي بقرة لأن أيا يستلزمها عناية بأحد المتشاركين في أمر يعمهما وكيف للسؤال عن الحال لكنهم لما رأوا ما أمر وأبدعوا لحياء الميت بضره ببعضه لم يوجد بها أي بتلك الحال شيء من جنسها سألوا عن الحال بما يشترط به عن الحقيقة في الغالب لعدم مثله وزاد قوله أنه يقول إشارة إلى أنه من الله لا من عند نفسه ولا فاض ولا بكر صفة بقرة واعتراض لا بين الصفة والموصوف فهو مررت برجل لا طويل ولا قصير أو خبر مبتدأ محذوف أي هي وكثرت لوجوب تكريرها مع الخبر والتعنت والحال ولا يجوز عدم التكرار إلا في ضرورة خلافاً للمبر دوا بن كيسان كقوله

قهرت العدا المستعينة بعصبة \* ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والفارض السنة الهرمة من فرض بمعنى قطع احتمال أن فرضت سنها وأقطعها الأرض بالعمل أولانها من فريضة البقر في الزكاة فهو أسلامي والبكر ما لم تحمل أو ما ولدت بطناً واحداً وما لم يطررها لحمل وأصل الماذنيدل على الاولية كما ذكره المصنف رحمه الله وهو ظاهر والفتنة الحديثة السن كافتة في النساء وفرضت بفتح الراء وضعا (قوله نصف الخ) النصف بفتحين المرافة المتوسطة السن فهو من قبيل المشفر والعوان قال الجوهرى النصف في سنهما من كل شيء وإنما ذكره لدفع فهم أنها جنين أو جفرة وقوله نواع الخ هو من شعر للرماح وهو

ظلمات كنت أعهدن قدما \* وهن لدى الإقامة غير خون

حسان مواضع النقب الاعالي \* غراث الوشح صامنة البرين

طوال مثل أعماق الهوادي \* نواعم بين أيسكار وعون

والهوادي الظباء ويقر الوحن والتواعم اللينة المسس وذلك وان كان مفرداً أشبه به متعدد موزون بما ذكر كما مر ولذا صرح اضافته بين اليه لأنه لا يضاف إلا متعدد (قوله وعود هذه الكتابات الخ) قيل لا خلاف في أن ظاهر اللفظ في أول الأمر بقرة مطلقه ولا في أن الامتنال في الآخر إنما وقع معينة وإنما هو في أن الأمور به في أول الأمر معينة وأخر البيان عن وقت الخطاب أو بهمة لحقها التغيير إلى المعينة بسبب كثرة سؤالهم ذهب بعضهم إلى الأول وتسكاباً أن الضمائر في أنها بقرة كذا وكذا المعينة فكذا في السؤال قيل ورجحه المصنف خلافاً للزنجشيري ولذا قدمه وذكر متمسكاً فأنه وعبر فيه

نقي عن نفسه ما روي به على طريقة البرهان  
وأخرج ذلك في صورة الاستعانة استظهاراً  
(قوله ادع لنا ريك يبين لنا ما هي) أي  
قالوا ادع لنا ريك يبين لنا ما هي (قوله أي  
ما حالها وصفها وكان حقه أن يقولوا أي  
ما حالها وصفها وكان حقه أن يقولوا أي  
بقرة هي أو كيف هي لأن ما يشترط به عن  
الجنس غالباً لكنهم لما رأوا ما أمر وأبدعوا  
لحياء الميت بضره ببعضه لم يوجد بها أي  
بذلك الحال لم يوجد بها أي بـ (قوله أنه  
ما لم يعرفوا حقيقته ولم يروا مثله) قال أنه  
يقول أنها بقرة لا فاض ولا بكر (قوله لا صفة  
ولا فتنة يقال فرضت البقرة فرداً من  
الفرس وهو القطيع كأنها فرضت سنها  
وتركب البكر للاولية ومنه البكرة  
والباكرة (عوان) نصف قال  
نواعم بين أيسكار وعون \*  
(بمعنى ذلك) أي ما ذكر من الفارض والبكر  
ولذلك أضيف اليه بين فإنه لا يضاف إلا إلى  
متعدد وعود هذه الكتابات وأجاء  
تلك المعاني على بقرة بدل على أن أراد  
بها معينة ويلزم تأخير البيان عن وقت  
الخطاب

بالدلالة وفي الآخر بالزعم ولم يذكر له متسكا وأجيب عما ذكره بأنهم لما توجبوا من بقرة مبيته بضرب  
بعضها مبيت فصيما ظنوها معينة خارجة عما عليه صفة الجنس فساءلوا عن حالها ووصفتها فوقعت الضمائر  
للعينة بزعمهم فبينما الله تشديدا عليهم وان لم تكن من أول الامر معينة ولا ينبغي أنه خلاف الظاهر  
المتبادر (قوله ومن أنكر ذلك زعم أن المراد به بقرة من شق البقر الخ) شق بالكسر أى من جانبها  
ونوعها من غير تعيين وفي الأساس خذف من شق الباب أى عرضه ولا تخفى أن المأمور به غير معينة  
بحيث يحصل الامتنال بذيح أى بقرة كانت تمسك بظاهر اللفظ لقوله عليه الصلاة والسلام لواءا ترضوا  
أدنى بقرة فذبحوها لكفهم وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهم ما لكن لفظ المروى لو ذبحوا أى  
بقرة أرادوا الأجر أنهم ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم ثم أخرجه سعيد بن منصور بزيادة صحيح  
عن ابن عباس رضى الله عنهم ما موقفا وبه يشعر قوله فافعلوا ما تؤمرون قبل بيان اللون وقوله  
ثم انقلب الخ جواب عن تلك القائلين بالتعيين بأنه دل عليه السياق ووقع الاتفاق على أنه لم يرد  
أمر متجدد غير الأول يكون به امتثالهم وانما الامتنال بالامر الأول فلم أن لا يكون مذكورا وأن  
يكون أمر اذبح المعينة لظهور أن الامتنال لم يقع إلا بالمعينة وتقريره انما لا يجعل نسخ الامر الأول  
وانتقال الحكم الى المخصوصة مبنيا على ارتفاع حكمه بالكيفية حتى يحتاج ايجاب المخصوصة الى أمر  
متجدد بل على أنه كان متناولا لها واغترها معنى حصول الامتنال بأى فرد كان فارتفع حكمه في حق  
ما عداها وبقي الامتنال بذبحها خاصة فكان ذبحها امتثالا للامر الأول ولم يكن هذا منافيا لنسخ الامر  
الأول في الجملة ولا موجب للكون المراد به أولا ذبح المعينة ويلزمه النسخ حيث ارتفع الاجزاء بأى فرد  
كان والتخصيص في عبارته بمعنى التقييد لا القصر ولا الاصطلاح لانه مطلق لا عام وقوله والخ  
جوازهما أى جواز تأخير البيان عن الخطاب فان الممتنع تأخيره عن وقت الحاجة على الصحيح وليس  
هذا منه فانه لا دليل على أن الامر هنا للفقور حتى يتوهم ذلك وكذلك النسخ قبل الفعل جائز بل واقع  
كأن حديث فرض الصلاة خمسين في المعراج وقد نص عليه السهيلي في الروض وانما الممتنع النسخ  
قبل التمكن من الاعتقاد بالاتفاق وقبل التمكن من الفعل عند المعتزلة وفيه نظر وأيده بتقريرهم  
بالتأدي وزجرهم عن المراجعة قبل بيان اللون وكونها سلسلة غير مذكورة وقوله وما كادوا يفعلون وقيل  
انه دليل على أنه اختار القول الثاني ولم يجعل الحديث دليلا لانه خبر واحد لا يعارض الكتاب وان كان  
صريحا فيه (قوله فافعلوا ما تؤمرون أى ما تؤمرون به بمعنى ما تؤمرون به الخ) تأكيد لا أمر وتبيينه  
على ترك التمتنع وقوله ما تؤمرون به إشارة الى أن ما موصولة والعائد محذوف قال المحقق قد يتوهم  
انه مثل لا تجزى نفس عن نفس شيأى حذف الجارة والجرور دفعة أو تدريجا وأنه من قبيل التدريج  
حيث حذف الباء أولا ثم الضمير والظاهر من العبارة أنه من قبيل حذف المنصوب من أول الامر  
لأن حذف الجارة قد شاع في هذا الفعل وكثرت استعمال أمرته كذا حتى لحق بالافعال المتعدية الى  
مفعولين وصار ما تؤمرون في تقدير ما تؤمرونه ولذا جعل ما تؤمرون به هو المعنى دون التقدير وانما  
جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أى المأمور به بمعنى المأمور به فقليل جدا وانما كثرة في صيغة  
المصدر اه وهذا الأخير هو معنى قول المصنف رحمه الله أو أمركم الخ وما فيه آخره وهو يخالف قول  
الطبري رحمه الله أن الامر لا يستعمل إلا بالباء وقوله

أمرتك الخ فافعل ما أمرت به \* فقد تركت ذامال وذاتشب

قيل قاله عباس بن مرداس وقيل خفاف بن نديّة وقال الأحمدي رحمه الله أرى من (٢) الشعراء  
شاعرا يقال له الاعشى غير الاعشى المشهور وهو من بني فهم حلفاء بني سليم وهو القاتل  
يادار أسماء بين السفع فالرحب \* أقوت وعنى عليهما ذاهب الحقب  
انى حويت على الاقوام مكرمة \* قدما وحذرى ما تنقون أبى

ومن أنكر ذلك زعم أن المراد به بقرة  
من شق البقر غير مخصوصة ثم انقلبت  
مخصوصة بسؤالهم ويلزمه النسخ قبل  
الفعل فان التخصيص ابطال للتصديق الثابت  
بالنص والخ جوازهما ويؤيد الرأي الثاني  
بظاهر اللفظ والمروى عنه عليه الصلاة  
والسلام لو ذبحوا أى بقرة أرادوا الأجر أنهم  
ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم  
وتقريرهم بالتأدي وزجرهم عن المراجعة  
بقوله فافعلوا ما تؤمرون به من قوله  
بمعنى ما تؤمرون به من قوله  
أمرتك الخ فافعل ما أمرت به  
أو أمركم بمعنى ما أمركم

(٢) قوله أرى من الشعراء في نسخ ان من  
الشعراء اه

وقال لي قول ذي علم وتجربة • بسالفات أو الدهر والحطب  
أمرتك الرشداً فاعمل ما أمرت به • فقد تركك ذا مال وذا نسب (٢)

أي أمرتك بالخبر دليل ما أمرت به وذا مال أي ذا ابل ومائته لأنه يخص به في كلام العرب والنسب المال الاصيل وهو اسم يجمع الصامت والناطق والنسب بين مائة ومائة بعد النون وروي بسيف مسملة ( قوله القفوع نفع الصفرة ) أي خلوصها وأصل معناتها البياض يقال أبيض ناصع وأريد به هنا مطلق الخلوص والخلصة شدة السواد وليس المراد بالنا كيد هذا التأكيدي الاصطلاح بل النعت المؤكد كالمس الدابر وقوله في استاده الى اللون الخ يعني أنه صفة سببية ولونها فاعل لا مبتدأ كما يتبادر الى الوهم كذا قيل ولا مانع منه وقد جوز أبو البقاء رحمه الله وتكون الجملة صفة ثم لا يصح جعله فاعل صفراء لأنها واكتسابه التانيث من المضاعف اليه خلاف الظاهر ونسب صفة صفراء وجوز كونه صفة لونها وهو بعيد لفظاً ومعنى وإنما أورد ذلك على صفراء فاقعة لما فيه من المبالغة لأنه من قبيل جد جده وحق حنونه حيث أثبت لونها صفرة وهو ظاهر ( قوله وعن الحسن رحمه الله سوداء شديدة السواد الخ ) لا يخفى أنه خلاف الظاهر والصفرة وان استعملتها العرب بهذا المعنى نادراً كما أطلقوا الاسود على الأخضر لكنه في الابل خاصة كقوله جالات صفراء سواد الابل تشوبه صفرة وتأكيده بالقفوع تنافيه لانهم قالوا اسود حالاً وأمرقاً وأيضاً ناصعاً وأخضر ناصراً وأيضاً قافعاً ففرقوا بينها بالاداء وصف وهذا هو المشهور في اللغة الا أنه قال في كتاب المعنى يقال أصفر قافع وأمرق قافع ويقال في الالوان كلها قافع وناصع اذا خلطت له فضله لا يرد ما ذكره وكون الاصفر بمعنى الاسود قاله أبو عبيد رحمه الله في غريبه وابن قتيبة واستشهد به بما ذكر وقال البصري في كتاب التنبهات فيه غلطان أحدهما أن الابل لا توصف بالسواد وإنما يقال حمرانهم وصف النعم والسود منها مذمومة والثاني أن الزيب أسود وأصفر والذي ذكره الاعشى الثاني وقال أبو يوسف رحمه الله الاصفران الورس والزيب ولكنه سمع قول الاصمعي الالوان عند العرب لوانان أبيض وماسوا أسود فله فهم لأن عنده الالوان كلها ترجع لما ذكره وقال أبو رياس هو غلط وأين هماغن قول ذي الرمة

وجيد ولبات نواضع وضع • اذا لم يكن من نفع حارثة صفراء

( قوله قال الاعشى الخ ) هو من قصيدة يمدح بها قيس (٢) بن معد يكرب وضمير منه يعود له وهو مدكور في قوله قبله

ان قيساً قيس الفعالي أبا الاشعث استأصده لشعوب

وتلك مبتدأ وخيلي خبره ومنه حال أي حاصلة من الممدوح والركاب التي تركب واحداً ثم اراحلة ولا واحد لها من لفظها والتشبيه بالزيب علم في الوصف بالسواد وكون البعض من الزيب أصفر وأمرق لا يدفع ذلك وحل الصفرة في البيت على الظاهر وجعل كالزيب خبراً عن الاولاد يعني أنها صفراء ولادها سود احتمال بعيد لا يحسن الا بالعاطف أي وأولادها كذا قيل وذاعلى مافي الكشف وفيه نظر لأنه اذا جعل الجملة صفة له فربسببية لا يتأتى فيه الوار ولا مانع منه نعم رده الاول مسموع وكذا ما قاله من أنه على هذا القول استعيرت الصفرة للسواد وكذا قافع لشدة السواد وهو ترشيح ويجعل سواده من جهة البريق واللحمان ولا يخفى ما فيه من التكلف وقوله لانهم من مقدماته اذا لاكثر في النبات والثمار أنها سود بعد اصفرارها فيكون اطلاق الاصفر على الاسود باعتبار ما كان عليه من قال في تفسير قوله من مقدماته انه صار بالاشرة اليه فيكون مجازاً باعتبار ما بول اليه فقد سها فتأمل وقوله نفعه صفرة قبل فهو من ذكر المحل وارادة الحال والسرور الفرح يحصل النفع ونحوه كدفع الضرر ونفعهما ولسته ما يعني الا هجاب لازمه له غالباً مجاز وأخذ من السر لانه انشراح في الصدر ولذته في القلب

(٢) قوله الرشداً كذا في جميع النسخ  
وكانهم يرويه أخرى اه معناه

( قالوا ادع لتبارك بين لنا ما لونها قال انه  
يقول انها بقرة صفراء قافع لونها ) القفوع  
نفع الصفرة ولذلك تؤكد به فيقال أصفر  
قافع كما يقال اسود حالاً وفي استاده الى  
اللون وهو صفة صفراء ملازمة بها فقل  
ما كيد كانه قيل صفراء شديدة الصفرة  
صفرتها وعن الحسن سوداء شديدة السواد  
وبه فسر قوله سبحانه وتعالى جالات صفراء  
قال الاعشى

تلك خيلي منه وتلك ركايب  
من صفراء ولادها كالزيب  
ولعله عبر بالصفرة عن السواد لانها من  
مقدماته وأولان سواد الابل تملوه صفرة  
وفيه نظر لان الصفرة بهذا المعنى لا تؤكد  
بالقفوع ( نسر الناظرين ) أي تعجبهم  
والسرور أصله لذته في القلب عند حصول  
نفع أو توقعه من السر ( قالوا ادع لتبارك  
بين لنا ما هي ) تكرر السؤال الاول  
واستكشاف زائد

(٢) قوله يمدح بها قيس الخ في شواهد  
الكشاف يمدح بها الاشعث بن قيس وذكر  
منهاستأيات اه معناه



قوله مصدر في القاء ومن أنه اسم مصدر  
اهـ صححه

فقدوة كالمس ومن قرأ السرور بالفتح مصدر مسر والسر بالضم فقد نفع وأتى بما لا فائدة فيه وما هي  
ما استفهام عن الحال كما ترخبراً ومبتدأ والجملة في محل نصب يبين لأنه معلق عنهم وأجاز فيه ذلك لشبهه  
بأفعال القلوب والمعنى يبين لنا جواب هذا السؤال وكونه تكريراً يجب الظاهر وهو معنى أنه كثر  
عبارة لأنه سؤال عن الموصوف بالأوصاف السابقة طلباً لزيادة البيان وقوله اعذار عنه أي عن  
تكرير السؤال قيل وقيد السؤال بالاول تنبيهاً على أن السؤال الثاني يخالف الاول لأنه عن  
اللون والاول مطلق وجهه مكرراً كما في الكشف لأن اللون من جملة الصفات وداخل فيها ومنه يعلم  
وجه تقييده بالاول لأنه مثله في الاطلاق فلا يرد ما قيل أنه لا وجه له واستكشاف زائد على التوصيف  
وجهه مضافاً إليه على معنى أمر زائد بخلاف الظاهر (قوله إن البقر الخ) قال الواحدى رحمه  
الله البقر جمع بقرة أي اسم جنس جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء ومنه يجوز أن يكونه وتأتي به  
شوخل منقعر والنخل باسقات وقال القرطبي رحمه الله التشابه مشهور في البقر وفي الحديث فتن  
كوجوه البقر أي يشبه بعضها بعضاً والباقر اسم جمع كالطامل والسامر ويجمع أيضاً على باقور وبواقر  
كأنه جمع باقرة وأباقر جمع على خلاف اللفظ (قوله ويتشابه بالياء والتاء الخ) في الدر المنثور تشابه  
تسامين على الاصل وتشبه بتشديد السين والباء من غير ألف والاصل تشابه وتشابهت وتشابهة  
ومتشابه ومتشبه على اسم الفاعل من تشابه وتشبه وقرئ تشبه ماضياً وفي معناه أي رضي الله عنه  
تشابهت بتشديد السين قال أبو حاتم هو غلط لأن التاء لا تدغم إلا في المضارع وهو معذور في ذلك وقرئ  
تشابه كذلك لأنه بطرح تاء التأنيث ووجهها على اشكالها أن يكون الاصل أن البقرة تشابهت فالتاء  
الاولى من البقرة والثانية من الفعل فلما اجتمع مثلان أدغم نحو الشجرة تماثلت مع أن جعل التشابه  
في بقرة وكيف إلا أنه يشكك أيضاً في تشابه من غير تأنيث لأنه كان يجب ثبوت علامة التأنيث إلا أن  
يصاله على حذف قوله • ولا أرض أبقل إقبالها • وابن كيسان يجوز في السعة (قوله إلى  
المراد بجمعها أو إلى القائل) بيان لتعلقه المحذوف وقوله وفي الحديث لولم يستنوا لما بينت لهم آخر الابد  
قال العراقي لم أقف عليه وقال السيوطي أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما  
مرفوعاً معضلاً وأخرجه بنحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعاً مرسلاً وابن أبي حاتم عن أبي هريرة  
رضي الله عنه مرفوعاً موصولاً قال المحقق لولم يستنوا لما بينت أي البقرة يريد كونه المعنى انما لم يتدبروا  
إلى البقرة وكلمة ان شاء الله تسمى استثناء لصرفها الكلام عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث  
التعليق على ما لا يعلم الا الله وآخر الابد كناية عن المبالغة في التأيد والمعنى إلى الابد الذي هو آخر  
الاقوات وليس إطلاق الاستثناء على ان شاء الله والشرط اصطلاح الفقهاء لأنه يسقط لزوم ما يعتقده  
الحالف فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجب النقص قبله كما قيل لأنه ورد في الحديث وفي القرآن  
في قوله تعالى إذا قسموا البصر منكم فاصبروا ولا يستنوا قال في الكشف ولا يقولون ان شاء الله فان  
قلت لم سمي استثناءً وانما هو شرط قلت لأنه يؤدي مؤدى الاستثناء من حيث ان معنى قولك لا يخرج  
ان شاء الله ولا يخرج الا ان يشاء الله واحد فتأمل (قوله واحتج به أصحابنا الخ) وجهه ان الاهتداء علق  
بمشيئة الله فلا يقع بدونها وان الله قصه مقرر له ووقع في الحديث ما يؤيده وليس ذلك الا لحدوثه  
فيستوى في ذلك جميع الحوادث اذ لا فائز بالفرق فلا يرد أنه من كلام اليهود فكيف يكون حجة  
وان كون الهداية بالارادة لا يقتضي أن جميع ما عداها كذلك وفيه نظر لأنه ان أراد أنه لا فائز  
بالفصل من أهل السنة فلا يجدي وان أراد مطلقاً فانه نوع لأن المعتزلة لا يقولون بوقوع القبح بآرادته  
والهداية أمر حسن فتأمل ثم انه مبني على ترادف المشيئة والارادة وفيه خلاف أيضاً (قوله  
وان الامر قد ينقل الخ) رد على من قال من المعتزلة ان الامر هو الارادة ووجهه أنه أمرهم بذبحها  
ثم ارضى بتعليق الاهتداء بذبحها على ارادته فلما كانت عينه لم يرتض تعلقه ببعده ووقعه وفيه نظر لأنه

وقوله (ان البقر تشابه علينا) احتذار  
عنه أي ان البقر الموصوف بالتعوين والصفرة  
كثير فاشتبه علينا وقرئ ان البقر وهو اسم  
لجماعة البقر والاباقر والبواقر ويتشابه بالياء  
والتاء وتشابه بطرح التاء وادغامها في السين  
على التشديد والتأنيث وتشابهت مخففاً  
ومشدداً وتشبه بمعنى تشبه وبشبه بالتذكير  
ومتشابه ومتشابهة ومتشبه ومتشبهة  
(وانا ان شاء الله لم يتدبروا) الى المراد بجمعها  
أو الى القائل وفي الحديث لولم يستنوا لما  
بينت لهم آخر الابد واحتج به أصحابنا على  
ان الحوادث بآرادة الله سبحانه وتعالى  
وان الامر قد ينقل عن الارادة

انما يتم أن لو أراد بالاهتداء الاهتداء إلى المراد بالامر وقد فسر بغيره أيضا مع أن اللازم من الفرض المذكور أن يكون المأمور به وهو ذبح البقرة مراداً ولا يلزمه الاهتداء إذ يجوز أن يكون لتلك الإرادة حكمة أخرى وقوله للشرط أراد به التعليق وهو يطلق عليه وعلى أدائه وعلى الجملة الأولى (قوله والمعزلة والكرامية الخ) عطف على فاعل اخرج وتقدم ضبط الكرامة فراجع وجهه أن دخول كلمة ان عليها يقتضي الحدوث لانه علق حصول الاهتداء على حصول مشيئة وهو حادث فكذلك مشيئته محسنة ولا يلزم القضاة وحاصل الجواب أن اللازم حدوث التعليق ولا يلزمه حدوث نفس الصفة وتفصيله في الكلام (قوله أي لم تذلل للكراب الخ) الكراب بالكسر انارة الارض للحرث وتذلل بمعنى تستعمل له ولا ذلول صفة بقره ولا بمعنى غير قيل فكأنها اسم على ما صرح به السخاوي لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيها بدها ويحتمل أن تكون حرفاً كما تجعل الابعث غير في مثل لو كان فيها ما آله الا الله مع أنه لا فاعل باسميتها أما الثانية فخر زيدا كيد النبي وهو لا ينافي الزيادة مع أنه يفيد التصريح بعموم النبي اذ بدونها يحتمل في الاجتماع ولذا تسمى المذكرة وصرح بأن الله عين صفات ذلول اشارة الى أن تشير معنى "لكونه صفة للمنى" فيصح في العطف عليه لا الزيادة لتأ كيد النبي وفيه دفع لما ذهب اليه البعض كالكواشي من كون تشير حالاً اه وفيه أن قوله ان الابعث غير لم يقل أحد باسميتها ليس كاذر فقد صرحوا بخلافه وكون لا زائدة قبل انه ليس بشئ لانه يلزم منه صحة الوصف بغير تكرير لا مع أنه مخصوص بالشعر والتصريح بعموم النبي لا يقتضيه ثم ان الحالة يجوزها غير الكواشي من بقره لانها مذكورة موصوفة أو من الضمير في ذلول والاعتراض على الزيادة غير وارد لانها زيادة لازمة كما صرح به الرشي مع أن ابن كيسان وغيره أجازا مانعه كما مر ثم ان وصف ذلول بناء على ما ارتضاه بعض النحاة من أن الصفة يجوز وصفها كما صرح به السمين فلا يراد ما قيل ان ذلولاً من صبيغ الصفة فيمتنع أن تقع موصوفاً والاهتداء قلب الارض للزراعة من أثره اذا هيئت والحرث الارض المهيأة للزراعة قاله الواحدى (قوله وقرئ لا ذلول بالفتح الخ) في الكشف وقرأ أبو عبد الرحمن السلي السابى لا ذلول بمعنى لا ذلول حساك أى حيث هي وهو نقي لذها ولان توصف به فيقال هي ذلول ونحوه قولك مررت بقوم لا يجبل ولا جبان أى فيهم أو حيث هم بمعنى أنه قرئ بفتح اللام على ان لا نقي الجنس والخبر محذوف والجملة صفة ذلول كناية عن نقي الذل عنها كما يقال الذليل من حيث هو كناية عن اثبات الذل له والذل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين واذ نقضاً وبالضم ضد العز وقيل ان تشير خبرها والجملة معترضة بين الصفة والموصوف ربما اختارها المصنف أبلغ وأما ما قيل من أنه بعيد من حيث المعنى والأولى أن يقال انه نقي نظر الصورة لا لأن الرضى نقل أنه يبنى مع لا الزائدة فهذه أولى ونحو مررت برجل لا يجبل ليس من قبيل الآية فليس بشئ وقوله ونسقى من أسقى أى قرئ نسقى ضم حرف المضارعة من أسقى بمعنى سقى وبعض أهل اللغة فرق بينهما بأن سقى لنفسه وأسقى لغيره كاشيته وأرضه (قوله سلمها الله سبحانه وتعالى من العيوب الخ) أى أنه من السلامة من العيوب أو من الكفة في العمل أو أن لو نها خالص لا يخالط صفته لون آخر فيكون قوله لا شية فيها أو كيد الله وأهلها عطف على فاعل سلمها وأخلص مبنى للجهول أى جعله الله خالصاً ولو قرئ على المعلوم صح وعطف وأخلص بأوهو الظاهر ووقع في بعض النسخ بالواو وكأنه تحريف من الناسخ (قوله لا لون فيها الخ) شبه مصدر وشيت الثوب أشبه وشياً خذف فاؤه كعدة وزنه ومنه الوائى للجمام قيل ولا يقال له واش حتى يغير كلامه ويؤثره ويقال نوراً شبه وفرس أبلق وكبس أخرج ونيس أبرق وغراب أبيض كل ذلك بمعنى البهجة وشية اسم لا وفيها خبرها وقال أبو حيان نوراً شبه للذى فيه باهجة ليس ما خوذاً من الوشى لاختلاف المادتين (قوله الآن جئت بالحق أى بحقيقة وصف البقرة الخ) الآن عند المحققين من أهل اللغة والنحو لازم البناء على الفتح ولا يجوز تجزئته من الالف واللام واستعماله على خلافه لمن قال الملقى وهى تقتضى الحال وتخلص المضارع له وقال بعضهم هو الغالب وقد جاء

والام يمكن للشرط بعد الامر معنى والمعزلة والكرامية على حدوث الارادة واجب بأن التعليق باعتبار التعليق (قال انه يقول انها بقره لا ذلول تشير الارض ولا تسمى الحرث) أى لم تذلل للكراب وسقى الحرث ولا ذلول صفة لبقرة بمعنى غير ذلول ولا الثانية من زيادة لتأ كيد الاول والفسلان صفات ذلول كأنه قيل لا ذلول مشيرة وساقية وقرئ لا ذلول بالفتح أى حيث هي كقولك مررت برجل لا يجبل ولا جبان أى حيث هو ونسقى من أسقى (مسألة) سلمها الله سبحانه وتعالى من العيوب أو أهلها من العمل أو أخلص لونها من سلم له كذا اذا خالص له (لا شية فيها) لا لون فيها يخالف لون جلدها وهى فى الأصل مصدر وشاء وشياً وشية اذا خلط بلونه لوانا آخر (قالوا الآن جئت بالحق)

قوله السلي التابى ليس التابى فى الكشف اه معجزة

حيث لا يمكن أن يكون الحال نحو فلا أن باشر وهن إذا الامر نص في الاستقبال وادعى بعضهم اعرابه  
 لقوله • كأنهم ما ملأنا من لم يتغيرا • يريد من الآن لجره وهو يحتمل البناء على الكسر وهو معرفة لتضمنه  
 معنى آل التعريفية كسحر ولذا بنى وأما المذكورة فهي زائدة وفيه قول آخر والكلام مبسوط فيه  
 في العربية وقوله أي بحقيقة وصف البقرة أي أن الحق هنا معنى الحقيقة وهي اما حقيقة الوصف  
 والبيان التام الذي تحققناه البقرة لا المقابل للبطل حتى يتضمن أن ما جاء به قبل كان باطلا وأحقيقة  
 البقرة نفسها البيان منحصرا بها وقال أبو حيان رحمه الله حيث معنى نطقنا بالحق الذي لا أشكال فيه  
 وقبل الحق بمعنى الامر المقضي أو اللازم وقراءته الآن بالاستعانة بالتقريرى إشارة الى استبطائه  
 وانتظارهم له وهذه مع اثبات واولوا وحذفها كما في الجبر (قوله فيه اختصار الخ) فيل أنها قام  
 فصحة عاطفة على محذوف مثل ضرب فانجبرت ورد بأن الاختصار لظهور المراد لا لآباء الفاء عنه  
 ولذا قيل فيه اختصار ولم يقل يتعلق بمحذوف إشارة الى أنه ليس من قبيل الفاء القصيدة لأن شرطها  
 أن يكون المحذوف سببا للمدح أو الذم كوروا التحصيل ليس سببا للمدح بل الأمر به وليس بشئ لأنه متوقف  
 عليه ومثله بعد من الأسباب ولا ينافيه كون الأمر سببا آخر وهو ظاهر (قوله لتطويلهم وكثرة  
 مراجعاتهم الخ) إشارة الى نكتة التعبير بكاد هنا والجملة بكسر العين وسكون الجيم القسمة من البقر  
 والقبضة بالعين والصاد المجتمعتين مرعى واضح فيه اعتبار وقوله اليقيم وأوه هو الصحيح ووقع في بعضها  
 تحريفات تكلف بعضهم لتوجيهها ما لا حاجة اليه ومل جلد ها وقع في نسخة مسكها بفتح فسكون  
 وهو عنفاء ويكبر بفتح الباء في السن وشئت صارت شابة (قوله وكاد من أفعال المقاربة الخ) كاد  
 موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجاؤه وهو خبر بمحض يقرب خبرها وخبرها  
 لا يكون إلا مضارعا لا على الحال لتأكيد القرب واختلاف فيها فقبيل هي في الاثبات نفي وفي النفي  
 اثبات وأنه إذا قيل كاد زيد يخرج فمعناه ما خرج وهو فاسد لأن معناه مقاربة الخروج وهو مثبت وأما  
 عدمه فأمر عقلي خارج عن مدلوله ولو صح ما قاله لكان قارب ونحوه كذلك ولم يقل به أحد وقيل هي  
 في الاثبات اثبات وفي النفي الماضي اثبات وفي المستقبل على قياس الأفعال فكأن هذه الآية ورد  
 بأن المعنى وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا وفعلهم بعد ذلك مستفاد من قوله فذبحوها فالصحيح أنها  
 في الاثبات والنفي كغيرها من الأفعال وللشيخ عبد القاهر هنا كلام لطيف سيأتي تفصيله في سورة النور  
 (قوله ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون الخ) قيل فيه اشكال لأن الظاهر أن قوله وما كادوا يفعلون حال  
 من فاعل فذبحوها فتجب مقارنة مضمونه لمضمون العامل فلا يصح القول باختلاف وقتيهما والجواب  
 أنهم صرحوا بأنه قد يقيمه بالماضى فان كان مثبتا قرن بهدلتقر به منه وان كان منفيما لم يقرن به لان  
 الاصل استمرار النفي فيفيد المقارنة وهذا لا يدفع السؤال لأن عدم مقاربة الفعل لا يتصور مقارنته  
 للفعل هنا فلا يحصل للماد كره سوى التطويل بلا طائل فالذي ينبغي أن يقول عليه أن قولهم لم يكذبوا  
 كذا كناية عن تعسره ونقله عليهم وتبرئتهم به كما يدل عليه كثرة سؤالهم ومراجعاتهم وهو مستقر باق قال  
 ابن مالك رحمه الله في شرح التسهيل قد يقول القائل لم يكذبوا يفعل ومراده أنه فعل بعسر لا بسهولة  
 وهو خلاف الظاهر الذي وضعه اللفظ وفي التسهيل وتأنى كاداعلاما بوقوع الفعل عسيرا ولبعضهم  
 هنا كلام محتمل طويل الذيل (قوله خطاب الجمع لوقوع القتل فيهم الخ) وأدق قلتم نفسا معطوف على  
 إذا قال موسى ونفسا بمعنى شخصا حقيقة وقيل أنه مجازا وتقدر ذانفس واسم المقتول عاميل بن  
 شراحيل وقوله لوجود القتل فيهم إشارة الى أنه مجاز حيث أسند الى الكل ما صدر من البعض كما  
 صرح به الزمخشري في سورة مريم في قوله تعالى ويقول الانسان أنذامات لسوف أخرج حيا قال لما  
 كانت هذه المقالة موجودة فيمن هو من جنسهم صاع اسنادها الى جميعهم كما يقولون بنو فلان قتلوا  
 فلانا وأما القائل رجل منهم لكن قال بعضهم لا يحسن اسناد فعل أو قول صادر عن البعض الى الكل

أي بحقيقة وصف البقرة وحققنا لنا وقري  
 الآن بالمدح على الاستعانة بهم والان بحذف  
 الهمزة والقاء مركبا على اللام (فذبحوها)  
 فيه اختصار والتقدير فخصوا البقرة المنهونة  
 فذبحوها (وما كادوا يفعلون) تطويلهم  
 وكثرة مراجعاتهم أو لحرف الضميمة في  
 ظهور القائل أو إظهار أنها الذروي أن شيئا  
 صالحا منهم كان له عجلة فأقربها الغيبة وقال  
 اللهم اني استودعكها الابن حتى يكبر فتبنت  
 وكانت وحيدة تلك الصفا فساوموها  
 اليقيم وأوه حتى اشتروها بمل جلد ها ذهب  
 وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة دنانير وكاد من  
 أفعال المقاربة وضع لا توافي خبر حصولها  
 دخل عليه النفي قبل معناه الاثبات مطلقا  
 وقيل ماضيا والصحيح أنه كسائر الأفعال  
 ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون قوله  
 فذبحوها باختلاف وقتيهما إذا المعنى أنهم  
 ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالهم  
 وانقطعت نملاتهم ففعلوا كالضطر المبالا  
 الى الفعل (وأدق قلتم نفسا) خطاب بالجمع  
 لوجود القتل فيهم

الاذا صدر عنه بظاهرتهم أو رضاهم وليس كما قال فان ما ذكرناه من الاثنين ليس كذلك وقد ناقض  
 هذا القائل نفسه في مواضع كثيرة نعم لا بد لاسناده الى الكل من نكتة وهي اما كون الصادر عنه  
 اكثرهم أو كونه رضاهم أو غير ذلك فتأمل (قوله اختصمتم في شأنها اذا المتخاصمان الخ) أصل  
 اذا رأت تدارأت تفاعل من الدرع وهو الدفع فاجتمعت التاء مع الدال مع تضارب مخرجهما أو أريد  
 الادغام فقلبت التاء دالا وسكنت للدغام فاجتلبت همزة الوصل للتوصل الى الابتداء بها فبقى  
 اذا رأتهم وهذا مطرد في كل فعل على تفاعل أو تفاعل فاعل أو فعل فاعل أو فعل فاعل أو فعل فاعل أو فعل فاعل  
 أو ضاد نحو اطار واطاهر واطاهر واطار يعني أنه مجاز عن الاختلاف والاختصاص أو كتابة عنه  
 لكون معناه الحقيقي وهو التدافع من الدرع وهو الدفع من روادف الاختصاص ولوازمه أو هو في معناه  
 الحقيقي أعني تدافعت وفيه وجوه الاقل أن البعض منك بطرح قتلها أي النفس على البعض فكل  
 من الفريقين طارح ومطروح عليه فكل منهما من حيث أنه مطروح عليه يدفع الآخر من حيث أنه  
 طارح الثاني أن طرح القتل في نفسه دفع له و لكل من الطارحين دفع قتل طارحه ما تدافع من  
 غير احتياج الى أن يعتبر بعد الطارح دفع المطروح عليه الطارح وفيه نظر لأن هذا لا يكون  
 تدافعا لأن معناه دفع كل منهما الآخر لا دفع كل منهما القتل مثلا وانما يصح مثل هذا في المتعدى مثل  
 طارحنا الكلام وطارحناه الثالث أن كلام من الفريقين يدفع الآخر عن البراءة الى التهمة فكل  
 منهما دافع ودفع وهو معنى التدافع كذا قال الشارح المحقق وكلام المصنف رحمه الله يحتملها  
 الا أنه قيل أنه ترك الأخير ليمرّج عليه لبعده وقد قيل فيما نظره أنه ليس بشئ لأن الاعتبار في تفاعل  
 مجزئ الاشتراك والاجتماع في أصل الفعل وبه يفارق فعل فان فيه خصوصية الاسناد الى أحدهما  
 والابقاع على الآخر والعجب من هذا القائل أنه اعترف به فيما مر في قوله تعالى واذا وعدنا موسى  
 أربعين ليلة (أقول) هو رد على العلامة حيث قال أو تقول طرح القتل هذا على ذلك وطرح ذلك  
 على هذا والطرح في نفسه دفع فيكون الدفع بينهما ومحصل نظره أن التفاعل لازم وما ذكره مأخذ  
 القتل فيه لا يصح الا اذا كان متعديا فالرد لم يصادف محله فاما أن يلزم أنه متعدي أو يقال ان في الكلام  
 تقدير أي طرح بعضكم على بعض القتل فاذا رأت لان الدرع بعد الطرح له أو جعل كتابة عنه فلا يلزم  
 ما ذكره فتأمل وقوله اذا المتخاصمان أي اذا الفريقان المتخاصمان فلا يقال الصواب بينهما أو ترك  
 التثنية كافي للكشاف وفيها متعلق به على تفسيره بالخاصم واذا كان حقيقة ففي سببية وقيل الدفع من  
 دفع عليه أي طرح أو من دفع عنه وعلى الاول أمّا أن يوجد الدفع من أحدهما بأن يطرح عليه غيره  
 فيدفعه المطروح عليه فالثاني دافع والاول طارح لا دفع اذا دفع انما يكون بعد الطرح وهو على طريقة  
 دناهم كما دناؤه فتأمل (قوله مظهر لا محالة) أخذه من التعبير بالاسمية وبناء اسم الفاعل على المبتدا  
 المقصد لتقوى الحكم وتفسيره بالانظهار لوقوعه في مقابلة الالتم وقوله واعل مخرج الخ أي مع أنه ماض  
 الآن وهو لا يعمل قبل لانه كما جاء حكاية الحال الماضية جاء حكاية الحال المستقبلية وان كان الاول  
 أشهر وفيه نظر لانه لا داعي هنا الى اعتبار الحكاية والاستقبال والحال لا يراه في حال التكلم بل  
 حال الحكم الذي قبله وهو التدارؤ وهو بالنسبة اليه مستقبل فانظروا وجهه وقوله والضمير لنفسه يعني  
 وهي مؤنثة فذكر التأويل المذكور والجملة معترضة للتقرير وقيل حالية أي والحال أنكم تعلمون ذلك  
 (قوله أي بعض كان) هذا هو الظاهر اذا فائدة في تعيينه ولم يرد به نقل صحيح والاصغر ان القلب  
 واللسان والحبب بالفتح والضم ثم السكون أصل الذنب وهو أول ما يخلق وآخر ما يبلى كما ورد  
 في الحديث (قوله يدل على ما حذف الخ) قال المحقق يعني أن حذف ضربه المعطوف على قلنا  
 شائع مقر في الفاء الفصيحة في نفي وهما قد حذف الفاء الفصيحة مع المعطوف عليه والمعطوف  
 وانما كانت فصحة بدلالة قوله تعالى ككذلك يعني الله الموق مع الإشارة الى أن حياة القليل

(فاذا ماتم فيها) اختصمتم في شأنها اذا  
 المتخاصمان يدفع بعضهم بعضا وتدافعتم بأن  
 طرح كل قتلها عن نفسه الى صاحبه وأصله  
 تدارأت تدافعت التاء في الدال واجتلبت لها  
 همزة الوصل (واقه مخرج ما كنتم تكلمون)  
 مظهر لا محالة وأعل مخرج لانه حكاية  
 مستقبل كما أهل باسط ذراعيه لانه حكاية  
 حال ماضية (قلنا اضربوه) عطف على  
 اذا رأت وما بينهما اعتراض والضمير لنفس  
 والتذكير على تأويل الشخص أو القليل  
 (بعضها) أي بعض كان وقيل بأصغرهما  
 وقيل بلسانها وقيل بفخذها يعني وقيل  
 بالاذن وقيل بالحبب (كذلك يعني الله  
 الموق) يدل على ما حذف وهو ضربه  
 لحي

كانت بعض خلق الله من غير تأثير للضرب وقيل عليه انه غفلة عن أن ذلك انما يكون على تقدير أن يكون مذكورا وما قبله له محذوفا وأما إذا حذف فاعلمنا كالذي نحن فيه فالفاء سببية محضة وهذا يترامى في بادئ النظر لانها انما سميت فصحة لانها عن المحذوف وهو متاقي حذفها وعند التأمل ليس بشئ لانه امان يريد أنها لو ذكرت كانت فصحة أو أنها في قوة المذكورة هنا فيصح تسميتها فصحة لأن كذلك اشارة الى مدخولها أي مثل هذه الحياة الحاصلة بالضرب والاشارة الى المذكور بل المحسوس فلو لا تفرقها منزهة لم يصح ذلك فتأمل ومثل هذه الاعتبارات لا يجزئها (قوله والخطاب مع من حضر حياة القتل الخ) قيل يعني يكون الكلام خطابا معهم وضيميرهم لكم ولعلكم لهم لاحرف الخطاب في كذلك فانه خطاب لمن يتلقى الكلام فالانطب ذكروه بعد تعقلون (أقول) هذا بناء على أن الخطاب المتصل بالاشارة يقع لمن يجري معه معنى الكلام وانما أفرد مع كونهم جماعة اكثفاء بخطاب واحد منهم كما نقله في شرح التسهيل عن ابن الباذش أو بنو ابل فربق وضوءه وعلى هذا يجري فيه الالتفات وقيل انه خطاب لمن يلقي اليه الكلام فلا يجري فيه الالتفات وقد وقع من العلامة ابراهيم فيه تارة ومنه أخرى بناء على المسامحة ومن غفل عن هذا قال كان حقه أن يؤخر هذا عن قوله لعلكم تعقلون لئلا يتوهم أن المراد الخطاب في كذلك فانه لا يصح خطابا لمن حضر حياة القتل لانهم معدومون وقت الخطاب بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام ثم انه على هذا التقدير لا بد من تقدير القول قبل كذلك أي وقتنا لهم أو قلنا بدوننا واستئنا فاجل خلاف الوجه الثاني فانه ينتظم بدونه بل يخرج معه عن الانتظام فتأمل والخطاب على الثاني مع كل من يقف عليه (قوله لكي يكمل عقابكم الخ) أوله لأن كونهم يعقلون أمر محقق لا في صورة المرجو لكن جعلوا لعدم الجري على موجب العقل كأنهم لم يعقلوا ولو قدر له مفعول ولم ينزل منزلة اللازم لم يخرج الى هذا التأويل فالمراد اما العقل الكامل أو أثره الذي هو العلم ولك أن تجعل قوله أو تعلمون الخ اشارة الى تقدير المفعول لكن تأخير قوله أو تعلمون بأناه والتقريب بالذبح وأداء الواجب بامتنال الامر واليتم هو صاحب البقرة والتوكل من أيه كما مر وكذا الشفقة والطالب القوم الطالبون لمعرفة القتائل وقصة عمر رضي الله عنه مذكورة في سنن أبي داود والنجية الجيدة من الابل ويقال لراكها نجاب وكون المؤثر هو الله لأن مس عضويت بأثر مثله كيف يكون سببا للحياة بين موتين وقوله ومن أراد في نسخة وأن من أراد وهذا مما يشير اليه باطن النص مع ملاحظة المعنى لأنه تفسير مستقل كما أشار اليه فيما مضى والعدو النفس وشبه القوة الشهوية بالبقرة لكثرة أكلها وعدم ادراكها لما فيه نفع وشره العصابة كسر الشين وتشديد الراء خيانتته وحله على ما لا يليق ويجوز فتح الشين والراء المحففة بمعنى الحرص والاول أولى وهذا مع ما بعده مأخوذ من قوله لا فارض ولا بكر وكونها محبة راتقة من قوله تسر الناظرين وقوله لاسميتها أي علامة معنى لاشية لأن اللون الخالف يكون علامة لما فيه وليس معنى آخر كما توهم وقوله فصحا الخ من حياة القتل وتكلمه وحمل التداري على ما بين العقل والوهم لانه ينافر دأما وهو ظاهر (قوله القساوة الخ) أي القسوة معناها الحقيقي البس والكثافة والصلابة ثم تجوزها عن عدم قبول الحق والاعتبار فالاستعارة في قسوة تعبية تصرحية وان شئت قلت تمثيلية كما مر قبل شبهت حال القلوب في عدم الاعتبار والانعاط بالقسوة ولا اعتبار هذه الاستعارة حسن التفرع بقوله فهي الخ بخلاف ما اذا جعل القلوب استعارة بالكناية والقسوة قرينة فانه لا يحسن بل لا يستقيم قولك يتقضون عهد الله فهو كالحبل وأوثق وذلك لأن استعارة الحبل أصل والنقض تبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه الامر بالعكس كما في تقرير الرياح الرياض وبالجمله فالاستعارة وقعت في الحال والتعقيب صريح التشبيه في الذات فلا وجه لما يقال ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس

والخطاب مع من حضر حياة القتل أو نزول الآية (و يريكم آياته) دلالة على كمال قدرته (لعلكم تعقلون) لكي يكمل عقابكم وتعلموا أن من قدر على احياهم نفس قدر على احياهم لانفس كماها أو تعلمون على قضيتهم ولعله سبحانه وتعالى انما لم يحبه ابتداء وشرط فيه ما شرط لما فيه من التقرب وأداء الواجب ونفع النسيم والتنبه على بركة التوكل والشفقة على الاولاد وأن من حق الطالب أن يقدم قرينة والتقرب أن يفترى الاحسن ويغالي بيقته كما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه ضحى بنجاسة اشتراها بثمانمائة دينار وأن المؤثر في الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى والاسباب أمارات لا أنزلها ومن أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعى في اماتته الموت الحقيقي فطريقه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها أثره العبا ولم يلحقها ضعف الكبر وكانت محبة راتقة المنظر غير مذلة في طلب الدنيا مسالة عن دنسها لاسميتها من مقابها بحيث يصل أثره الى نفسه فصحا حياة طيبة وتعرب عما به يتكشف الحال ويرتفع ما بين العقل والوهم من التداري والتزاع (ثم قست قلوبكم) القساوة عبارة عن الغلظ مع الصلابة كما في الحجر وقساوة القلب مثل في نبوه عن الاعتبار

فالتشبيه مترتب على عرفان حالها وأنه حامل على التشبيه المؤدى إلى الاستعارة (أقول) فيه بحث فانه  
انما توجه ما ذكره اذا شبهت القلوب بالجارية كما في الممثل به فان العهد شاع استعارة الجبل به كما مر  
لو أريد تشبيهها بالاجرام الصلبة الشاملة للمعادن وغيرها فتوجه صحة التفرع بل انكلف اذا المعنى أنها  
صار كالمصلب فهي كالمصلب ما يكون منه ولا يرد عليه شيء وبه يدفع أيضا التشبيه الواردة في التشبيه  
(قوله) وثم لاستبعاد القسوة (الح) قال العلامة ثم موضوعه للتراخي في الزمان ولا تراخي ههنا اذ قسوة  
قلوبهم في الحال لا بعد زمان فهي محمولة على الاستبعاد مجازا الذي يعد من العاقل القسوة بعد تلك الآيات  
كقولك له احبك قد وجدت مثل تلك القسوة ثم لم تنزهها ومن الناظرين في الكتاب من جعل هذا على  
التباعد في الرتبة وليس بذلك فان معناه ان مدخول ثم اعلى كما في قوله ثم استوى والمراد ههنا أن  
مدخوله ابعده عن الوقوع وقوله من بعد ذلك مؤكدا للاستبعاد أشدنا كيد ثم ان منهم من جعل  
الاستبعاد أخوذا من الكلام لا مدلول ثم والامر فيه سهل وما ذكر من الفرق بين التفاوت في الرتبة  
والاستبعاد ليس بشيء لانه بعد رتبتي أيضا لانه لم يعتبر في الثاني العلو وهذا لا طائل تحته وهو شبه التراجع  
اللفظي ولذا لم يلتفت إليه الشارح المحقق ثم انه قيل انه التراخي في الزمان لانهم قسب قلوبهم بعد مدة  
حتى قالوا ان الميت كذب عليهم وأنه عبارة عن قسوة عقوبهم وقوله فانهم لما توجب الخ إشارة إلى  
وجه الاستبعاد كما مر (قوله والمعنى أنها في القسوة الخ) عبر بمثل إشارة إلى أن الكاف هنا اسم  
معطوف عليه أشد معني أزيد أو التقدير مثل ما هو أشد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأيده  
بقراءة مجرورا بالقصة لعدم صرفه ولذا وقع في نسخة بالجر وفي أخرى بالفتح وقسوة قال أبو  
حسان مجرول عن المبتدأ أي قسوته وأشد معطوف على قوله كالجارية عطف مفرد على مفرد  
كما تقول زيدا على سفر أو مقيم ولا حاجة إلى تقدير ان مخذري أو هي أشد (قوله وانما لم يقل أفسى الخ)  
يعني أن فعل القسوة مما يصاغ منه أقل وهو أخصر وقد ورد كقوله

كل خصانة أرق من الخمر ريق أفسى من الجلود

وهو وان كان من العيوب لكنهما باطنة لا ظاهرة فلا يتبع صوغه منه كما توهم فلا حاجة إلى التوصل  
إليه بأشدة فأجاب بأن أشد أبلغ من أفسى دلالة على الزيادة بالمادة والهيئة فبدل على اشتداد القسوتين  
في المفضل والمفضل عليه أو أن المراد بأشدة ليس التوصل بل التفضيل في الشدة ووقم الأول لانه  
الانصب المتبادر ويمكن أن يقال انه لظهوره الحق بالعيوب الظاهرة وهو حسن وأما الاعتراض بأن  
أشد محمول على القلوب لا على القسوة فليس بشيء لأن أصله قسوتهم أشد فقول (قوله) والتخير الخ)  
لما كانت أوتستعمل للشك وهو عليه تعالى محال دفعه بأنه للتخير وهو يكون في التشبيه كما يكون  
بعد الامر كما مر أو لترديد يعني أن الشك ليس راجعا إلى الله بل إلى من يعرف حالهم فانه يمكنه أن يشبههم  
بالجارية أو أشد منها فالشك بالنسبة إلى المخاطبين بالنسبة إلى المتكلم قال العلامة وهذا يؤدى إلى  
تجوير أن تكون معاني الحروف بالقياس إلى السامع حتى تستعمل اذا تحقق المخاطب وهذا اخراج  
للالفاظ عن أوضاعها فانها انما وضعت ليعبر بها المتكلم عما في ضميره ولو جعلت بمعنى بل لكان أحسن  
وقيل انها للتوبيخ أي بعضهم كالجارية وبعضهم أشد وقيل معنى الترديد تجوير الامر من قطع  
النظر عن الغير (قوله) لتعليل للتفضيل الخ) عدل عن جعله بياناً للتفضيل كما في الكشف لانه يقتضى  
الفصل ومراده أنها ساجلة حالية مشهورة بالتعليل ومثله كثير وأما قول الشارح المحقق يريد أنه بيان  
وتقدير من جهة المعنى وأما بحسب اللفظ فعطف على جملة هي كالجارية وأشد فلا يظهور وجهه وقوله  
تعالى وان من الجارية الخ وارد على نهج التعميم دون الترقى كل حين الرحيم اذ لو اريد الترقى لقل وان منها  
لما يشق فيخرج منه الماء وان منها لما يتفجر منه الانهار وفائدة استيعاب جميع الانفعالات التي على  
خلاف طبيعته وهو أبلغ من الترقى وكان المصنف رحمه الله غافل عن هذا حيث جمع بينهما في البيان

وتم لاستبعاد القسوة (من بعد ذلك) يعني  
احياء القلب أو جميع ما عدا من الآيات  
فانهم لما توجب ابن القلب (فهي) كالجارية  
في قسوتها (أو أشد قسوة) منها والمعنى أنها  
في القسوة مثل الجارية أو أزيد عليها أو أنها  
مثلها أو مثل ما هو أشد منها قسوة كالحديد  
غذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه  
وبعضه قراءة الاعمش بالفتح عطفا على الجارية  
وإنما لم يقل أفسى لما في أشد من المبالغة  
والدلالة على اشتداد القسوتين واشتمال  
المتفعل على زيادة أو التخيير والترديد يعني  
أن من عرف حالها شبهها بالجارية أو بما هو  
أفسى منها (وان من الجارية لما يتفجر منه الماء  
الانهار وان منها لما يشق فيخرج منه الماء  
وان منها لما يبط من خشة الله) تعليل  
للتفضيل والمعنى أن الجارية تتأثر وتنفعل  
فان منها ما يشق فينبع منه الماء ويتفجر  
منه الانهار ومنها ما يتردى من أعلى الجبل  
اتقيا الماء أراد الله به قلوبهم ولا لاتأثر  
ولا تتفعل عن أمره والتفجر التفتح بفتح

وقدم الثاني فقال فان منها ما ينشئ فينبع منه الماء ويتغير منه الانهار وهذه نكتة جليلة في الترفي  
والتهميم ينبغي التنبه لها ( قوله والخشبة مجاز عن الانقياد الخ ) اطلاق الاسم المألوف على اللازم  
وحينئذ فالظاهر تعلق من خشية الله بالافعال السابقة ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل  
والحياة في الحجارة أما عند القائل بأن اعتدال المزاج والبنية شرط الحياة فظاهر وأما من لا يقول به  
فإن الهبوط والخشبة على تقدير خلق العقل والحياة لا يصلح بيانا لكون الحجارة في نفسها أقل قسوة  
ثم مبنى كلامه على عدم التغير أو التفارق بين الامر والارادة وقيل قلوبهم انما تمنع عن الانقياد  
لامر التكليف بطريق القصد والاختيار ولا تمنع عما اراد بها على طريق القسر والالاء كما في الحجارة  
وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالاولى حل الكلام على الحقيقة اه ما قاله الشارح المحقق ومنه نعلم أن متابعة  
المصنف رحمه الله فيما بناء على مذهب الاعتزال لا ينبغي وفيه بحث ( قوله وعبد على ذلك الخ ) أى  
على ما مر من قسوة القلب ونحوها وقوله وقرأ ابن كثير الخ قال الجعبري قرا ابن كثير بالياء المثناة  
التحسية والباقيون بالقوقية ووجه الغيبة مناسبة فذبحوها وما كادوا يفعلون وهم يعلمون ووجه  
الخطاب مناسبة واذ قلتم نفسا فاذا رأتهم فيها وتكفون ويرىكم آياته اعلمكم تعقلون ثم قست قلوبكم  
لا أقطعون لانه للمؤمنين اه وكذا في التيسير وغيره ولذا قيل ان المصنف رحمه الله اخطأ  
في النقل الا أن الطيبي قال قرا ابن كثير ونافع ويعقوب وأبو بكر بالتاء الفوقانية والباقيون بالياء  
فكانت المخالفة في خطف فقول المصنف رحمه الله ضمها الى ما بعده لان الخطاب غيرهم فهو فيكم  
الغيبة وقيل ضمها الى ما بعده يعني قوله أن يؤمنوا وما بعده من الضمائر العائدة لليهود والباقيون  
بالتاء ضمها الى ما قبله لا الى قوله أقطعون لانه خطاب للمؤمنين وما بعده اخبار عن اليهود في قال ضمها  
الى ما بعده يعني أقطعون فقد أخطأ وعكس الترتيب ( قوله الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
الخ ) وقيل هو لرسول والجمع للتعظيم وفيه نظر وقوله أن يصدقكم وفي نسخة أى فسرهم بالتصديق  
فاللام زائدة ومثله يندرج الفعل ولذا فسره الزمخشري بصدقوا لكم الايمان والوجه الثاني  
جعلها للتعليل بتقدير مضاف أى دعوتكم لان الايمان لله لا لهم وقوله يعنى اليهود قبل هو في قوم  
مخصوصين منهم علم الله عدم ايمانهم فأبسه منه فلو عين كان أولى وقيل المراد جنس اليهود ونفى الايمان  
عن الجنس يكفي فيه تحققة في بعضه وانما فسر به ليصلح جعل السالفين فريقا منهم وان كان احداث  
الايمان لا يتصور الا من المعاصرين وردبانه أخطأ لانه ظن أنه على تقدير بيان يؤمنوا يقوم مخصوصين  
لا يصح جعل السالفين فريقا منهم وكان له لم ينظر الى تفسير قوله منهم بطائفة من أسلافهم ( قوله طائفة  
من أسلافهم ) قال العلامة في شرح الكشف اعلم أن المراد بقوله أن يؤمنوا لكم اليهود الذين  
كانوا في زمنه صلى الله عليه وسلم لانهم الذين فيهم الطمع وأما فريق منهم فاختلف فيه بعضهم قال المراد  
من كان في عهد موسى عليه الصلاة والسلام لانه تعالى وصفهم بأنهم يسمعون كلام الله لانهم أهل  
المقات فكلام الله حينئذ كلامه في الطور وقد حرّفوا فيه ما لا يتعلق بأمر محمد صلى الله عليه وسلم  
كما نقل عن السبعين وبعضهم قال الفريق من كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الله هو  
التوراة وسماعه كما يقال لا أخذنا منه يسمع كلام الله اذا قرئ عليه القرآن وتحرّفها تحريف صفة  
النبي صلى الله عليه وسلم وآية الرجم هذا حصل كلام الامام فليت شعري لما فسر المصنف رحمه الله  
كلام الله بالتوراة وتحرّفها بما مرّ من ذهب الى أن الفريق من أسلافهم والظاهر أن ضمير منهم يرجع  
الى ما يرجع اليه ضمير يؤمنوا فان قلت فعل هذا المعاندون بعضهم وعناد البعض لا ينافي اقرار السابقين  
قلت انما ينافي لو لم يكن السابقون مقلدين لهم اه وردبانه ظن أن نفسهم الفريقين سلف منهم  
اضرورة وقوع التحريف منهم وليس كذلك كما ترى وقوله يعنى التوراة اشارة الى أن السماع ليس  
بالذات كما مر في أحد القولين وقوله كنع محمد صلى الله عليه وسلم فانه روى أن من صفاته فيها أنه

قوله بالتاء الفوقانية مع قوله بالياء كانه من  
تحريف التسخ وصوابه العكس اه معجبه  
وكثرة والخشبة مجاز عن الانقياد وقرئ ان  
على أنها الخشبة من التقيلة ويلزمها اللام  
الفارقة بينها وبين ان الساقية وهي مط بالضم  
( وما الله بغافل عما تعملون ) وعبد على ذلك  
وقرا ابن كثير ونافع ويعقوب وأبو  
بكر بالياء ضمها الى ما بعده والباقيون بالتاء  
( أقطعون ) الخطاب لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم والمؤمنين ( أن يؤمنوا لكم )  
أن يصدقكم أو يؤمنوا لاجل دعوتكم يعنى  
اليهود ( وقد كان فريق منهم ) طائفة من  
أسلافهم ( يسمعون كلام الله ) يعنى التوراة  
( ثم يحرفونه ) كنع محمد صلى الله عليه

أيضاً ربعة فقروه بأسمر طويل وغيروا آية الرجم بالتسخيم ونسويد الوجه كما في البخاري وأصل  
التحريف من الانحراف والميل ومنه قلم محرف لميل أحد شقيه أي يميلونه من حال إلى حال أخرى بتبديله  
أو تأويله وقوله أو تأويله عطف على المعنى كأنه قال يغيرون كلامه أو تأويله وقيل يسمعون بمعنى  
يقبلون والافلا فائدة له وفيه نظر (قوله وقبل هؤلاء من السبعين الخ) هذا ما رواه الكلبي رحمه الله  
من أنهم سألوا موسى عليه الصلاة والسلام أن يسمعهم كلامه تعالى فقال لهم اعتدلوا والبسوا الثياب  
النظيفة ففعلوا فأسمعهم الله كلامه ~~لكن~~ الصحيح أنهم لم يسمعوا بغير واسطة وأنه مخصوص بموسى  
صلوات الله وسلامه عليه ولذا مرضه المصنف رحمه الله وعلى هذا التحريف زيادة ما ليس فيه وإنما قال  
من السبعين لأنهم كلهم لم يفعلوا ذلك قبل وما ذكره شاهد على فساده حيث علقوا الأمر بالاستطاعة  
والنهي بالثبته وهما لا يتقابلان وكأنهم أرادوا بالأمر غير الموجب على معنى افعلوا إن شئتم وإن شئتم  
فلا تفعلوا ولا يذهب عندك أن ما ذكره مناقشة في ترجمة كلامهم لا يجدي نفعا وقوله ولم يبق لهم فيه  
رية أخذه من التعبير بالعقل وقوله أنهم مقترون مبطلون إشارة إلى تقدير المفعول وأن ذلك لم يكن  
منهم عن نسيان أو جهل بل عند صرف لا يطمع في ضده (قوله ومعنى الآية الخ) مقدمهم بفتح  
الدال جمع مقدم أشار به إلى أن المراد بالسلف المتقدم بالذات لا بالزمان ولذا قاله بالسلف والجهل  
وقوله فافعل هو الصحيح وفي نسخة فافعلك وقبل أن هذا صبي على التأويل الأول وقوله وأنهم  
كفروا الخ على الثاني (قوله بمعنى منافقهم) في الكشف وإذا لقوا يعني اليهود الذين آمنوا قالوا  
آمننا قال منافقوهم آمنا بأنكم على الحق وأن محمد أصلي الله عليه وسلم هو الرسول المبشّر وإذا خلا  
بعضهم الذين لم ينافقوا إلى بعض إلى الذين نافقوا الخ قال المحقق جعل ضمير لقوا الجنس اليهود كما  
في أن يؤمنوا وخص ضمير قالوا بالمنافقين منهم أو اعتبر حذف المضاف لقيام القرينة ولم يجعل الشرطية  
عطفاً على يسمعون لأن هذه الملافة والمداولة والتعزب إلى المناقق وغير المناقق لم تكن تخص الفريق  
السامع من المحرفين فلم يصح جعل الضمير لهم ولا يفتي أن ضمير قالوا للبهض الذين لم ينافقوا فلذا كان جعل  
البعض الذي هو فاعل خلا على غير المنافقين أحسن وأوفق بمراعاة النظم حيث وقع فاعل الشرط والجزاء  
شيئاً واحداً ثم جوز أن يكون ضمير قالوا للبهض الذين نافقوا وهم رؤساء اليهود يقولون ذلك لاتباعهم  
وبقائهم الذين لم ينافقوا قصد الإظهار والتصلب في اليهودية تفاقم اليهود والاستفهام في افتخارهم  
على الأول للعقاب والانكار على ما كان يصدر عن المنافقين من التحدث بمعنى ما كان ينبغي أن يقع  
ذلك وعلى الثاني لانكار أن يصدر عن الاعقاب تحدث فيما يستقبل من الزمان بمعنى لا ينبغي أن يقع  
وضمير افتخارهم الأول للأعقاب والثاني للمؤمنين ٨١ والمصنف رحمه الله لم يرتض ما فيه وجعل ضمير  
لقوا للمنافقين من أهل الكتاب آمنوا بلسانهم خوفاً من القتل والسبي وهم يضررون الكفر وقد قالوا  
نخلص المؤمنين من الأعقاب وكان حق المصنف رحمه الله أن يذكر قوله بمعنى الخ قبل قوله الذين لئلا  
يتوهم أنه تفسيره بأن يكون إيمانهم مجرد اللسان وهو فاسد لكن القرينة فائحة على دفعه وما في  
الكشاف صرف عن الظاهر كما مر ولذا لم يرتضه المصنف قبل وهو أدق وبالقول أحق وأما القرينة  
على تخصيصهم بالمنافقين فلما حكى عنهم كما مر مثله عن المنافقين في وصفهم قتائل وقوله بأنكم على الحق  
الخ بيان للمعلق الذي قدروه فان كان مقدراً في المحكي فلم ينطو عليه لمساعدة قلوبهم المستنهم وقوله  
أي الذين لم ينافقوا الخ وكذا المراد ببعض المنتظم الشرط والجزاء وقوله أو الذين نافقوا عطف على  
الذين لم ينافقوا وحل الأول على التقرير والثاني على الانكار ظاهر ومعنى فتحين وعلم وعرف وهو  
منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ومنه الفتح على القارئ وقيل فيه وجوه أخرى وقوله فيناقون  
الفريقين أي المسلمين واليهود فان منهم بعد ما أبدوا كتم لا بدائهم وإظهار أنهم لم يبدوا وهو محض  
تفاق معهم أيضاً (قوله ليحبوا عليكم الخ) إشارة إلى أن المصنف لا يبرمادة وقوله بما أنزل ربكم

وآية الرجم أو تأويله فيفسرونه بما يشتمون  
وقيل هؤلاء من السبعين المختارين سمعوا  
كلام الله حين كلم موسى بالطور ثم قالوا  
سمعنا الله يقول في آخره أن استطعتم أن  
تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا وإن شئتم  
فلا تفعلوا (من بعد ما علقوه) أي فهموه  
بمعولهم ولم يبق لهم فيه رية (وهم يعلمون)  
أنهم مقترون مبطلون ومعنى الآية  
أن حبار هؤلاء موافقهم كانوا على هذه  
الحالة فافعلك بفتحهم وجهاً لهم وأنهم  
انكفروا وحرفوا قلوبهم سابقة في ذلك  
(وإذا لقوا الذين آمنوا) يعني منافقهم  
(قالوا آمنا) بأنكم على الحق وأن رسولكم  
هو المبشّر في التوراة (وإذا خلا بعضهم  
إلى بعض قالوا) أي الذين لم ينافقوا منهم  
عاجين على من نافق (أفتخذونهم عافين الله  
عليكم) بما بين لكم في التوراة من نعم  
محمد صلى الله عليه وسلم أو الذين نافقوا  
لأعقابهم إظهاراً للتصلب في اليهودية  
ومنعاً لهم من إبداء ما وجدوا في كتابهم  
فيناقون الفريقين فلا استفهام على  
الأول تقرير وعلى الثاني انكار ونهي  
(إحاجوكم به عند ربكم) ليحبوا عليكم  
بما أنزل ربكم



معنى به وفي كتابه معنى عند ربكم وقد أوضحه بقوله جعلوا الان معنى عند الله في حكمه كما قال عند  
 أبي حنيفة ومبنى الوجه غير الاخير على أنه في الدنيا وقبل عليه أنه لا وجه حينئذ للجمع بين به وعند  
 ربكم الا أن يجعل الثاني بدلا أو ظرفا مستقرا بمعنى ليحاجوكم بما قلتم حال كونه في كتابكم مكان  
 ينبغي التعرض له ومن فسر يوم القيامة فزمن هذا (قوله وفيه نظر) لانهم يعلمون أنهم يوم القيامة  
 محجوبون حتى تؤولوا لم يحدثوا وقيل في جوابه ان العالم بذلك علما وهم لا يجيبهم ولا يحججهم يوم  
 القيامة من الله لا تنافي احترازهم عن كونهم محجوبين من الخصم ولا يحجج مافيه والاخفاء بمعنى  
 اخفاء مافتح الله ولا يدفعها أي المحاجة وقال بعض المتأخرين انه يتوجه عليه أنه ان أراد أن الاخفاء  
 لا يدفعها في نفس الامر فلم ولكن لا تنفع به لجواز أن يعقد ذلك اليهودي دفعها بالاخفاء وان أراد أنه  
 لا يدفعها عنده فمنوع لجواز أن يدفع محاجتهم يوم القيامة وظهور الاسرار والخفيات يوم القيامة  
 لا يقتضي محاجتهم فتدبر وقوله أفلا تعقلون ان كان من كلام اللادين دفعه ما ذكر أو لا مفعول له  
 وهو أبلغ وان كان خطابا للمؤمنين فعدم الطمع في إيمانهم باعتبار بعضهم أو للجنس كما مر فتأمل أولا  
 يعلمون قرئ بالياء والتاء (قوله ومن جملتها اسرارهم الكفر الخ) يعني أنه عام وما مر داخل فيه دخولا  
 أوليا فلا حاجة الى تخصيصه كما وقع في بعض التفاسير وقوله جهلة الخ هذا التفسير به باعتبار المراد منه  
 والا فالإي هو الذي لم يعلم الكتابة قيل وان كتب نادرا وتفسيره الاول ناظر الى الكتاب بمعنى اللغوي  
 وهو الكتابة والثاني الى أنه بالمعنى العربي وأنه المعهود دينهم وهو التوراة والاي اما منسوب الى الامة  
 لانه كما خرج من بطنها أو الى أمة العرب أو الى أمة القرى لانهم لا يكتبون غالبا وقوله فيطالعو الان  
 من لم يكتب لا يقرأ في المعارف فلا يراد عليه أن من لا يكتب يجوز أن يقرأ فيحتاج الى التكلف في توجيهه  
 (قوله استثناء منقطع والاماني الخ) كونه منقطعاً على هذه الاحتمالات ظاهرة لجهة وضع لكن موضع  
 الا يقال من الماني أي قدر والتمني تقدير الشيء في النفس ويكون عن تخمين وظن ودوية ولما كان  
 أكثره لا يصح إطلاق على الكذب ولانه يقدر أيضا في النفس وكذا القراءة لان القارئ يتصور  
 ما يؤوله وللأمانى تفاسير منها الاكاذيب وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد هنا ومنها  
 الشهوات وهو المراد بقوله أو مواجيد الخ ومنها القراءة قال حسان رضي الله تعالى عنه يرفى عثمان  
 ابن عفان رضي الله تعالى عنه ويذكر قصته في الدار

تمنى كتاب الله أول ليلة • تمنى داود الزبور على رسل

ورسل بكسر فسكون بمعنى تؤدة ورجينة ولله قبل مضاف الى ضمير القاصد لابتداء التأنيث للوحدة على  
 ما في بعض النسخ يعرف ذلك بالتأمل ويؤيده أن ابن الانباري وغيره أشد غماحه  
 وآخره لاقى حام المقادير • ولم يروا آخرها والمقادير كان أصله المقادير وفي الاساس المقادير الامور  
 تجري بقدر الله ومقدوره وتقديره واقداره وتقديره والمواعيد القارعة الكاذبة استعارة حسنة  
 (قوله وقبل الاما يقرؤن الخ) اشارة الى ما مر وقوله وهو لا يتناسب بناء على المشهور ومن أن الامي هو  
 الذي لا يقرأ ولا يكتب واعتراض عليه بأنه فسر الامي بالذي لا يعرف الكتابة والزنجشري بالذي  
 لا يحسن الكتابة وهذا لا يقتضي أنه لا يقرأ لجواز أن يتلقى من الافواه ما يقرؤه كما شاهدته في كتب  
 ولا يصح الجواب بأنه يراد به ما يقابل القارئ مطلقا وعليه استعمال الفقهاء لانه هنا بالمعنى اللغوي  
 ولو سلم أنه لغوي فلا يطابق نفسه وما قيل ان الامي ربما يقدر على كتابة كما روى في البخاري ومسلم أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم صلح الحديبية أخذ الكتاب وايسر يحسن الكتب فكتب هذا ما قاضي  
 عليه محمد بن عبيد الله الخ وهذا القدر لا يضر في التسمية بالامي ولذا فسر الزنجشري بماتر غير مسلم  
 فانهم آووا الحديث المذكور بأن كتب بمعنى أمر بالكتابة وأن كون النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يكتب متفق عليه وان ذهب بعضهم الى هذا ولا بن حجر فيه كلام طويل ليس هذا محلّه ثم ان التمني على

في كتابه جعلوا محاجتهم بكتاب الله وحكمه  
 محاجة عنده كما يقال عند الله كذا ويراد  
 به أنه في كتابه وحكمه وقبل عند ذكر ربكم  
 أو بما عند ربكم أو بين يدي رسول ربكم  
 وقبل عند ربكم يوم القيامة وفيه نظر  
 اذا اخفاء لا يدفعها (أفلا تعقلون) اما من  
 تمام كلام اللادين وتقديره أفلا تعقلون أنهم  
 يحاجوكم به فيجب وزكم أو خطاب من الله  
 سبحانه وتعالى للمؤمنين متصل بقوله  
 أقسطه من والمعنى أفلا تعقلون حالهم وان  
 لا مطلع لكم في إيمانهم (أو لا يعلمون) يعني  
 هؤلاء المنافقين أو اللادين أو كل عام أو إياهم  
 والمخزفين (أن الله يعلم ما يستر من الكفر واعلامهم  
 ومن جملتها اسرارهم الكفر واعلامهم  
 الايمان واخفاء مافتح الله عليهم واظهار غيره  
 وتخريف السكام عن مواضعه ومعانيه  
 (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب) جهلة  
 لا يعرفون الكتابة أو التوراة (الأماني)  
 ويتحققوا ما فيها أو التوراة (الأماني)  
 استثناء منقطع والاماني جمع أمية وهي  
 في الاصل ما يتدبره الانسان في نفسه من  
 منى اذا قدر ولذلك تطلق على الكذب وعلى  
 ما يتخلى وما يقرأ والمعنى ولكن يعتقدون  
 اكاذيب أخذوها قلبا من الهزئين  
 أو مواجيد فارغة سمعوا منهم من أن  
 الجنة لا يدخلها الا من كان هودا وأن النار  
 لن تمسهم الا بما معدودة وقبل  
 الاما يقرؤن قراءة عارية عن معرفة المعنى  
 وتدبره من قوله  
 تمنى كتاب الله أول ليلة  
 تمنى داود الزبور على رسل  
 وهو لا يتناسب وصفهم بأنهم أميون

هذا معنى القراءة المطلقة وهو المراد في البيت وأما أفادة كونها عارية عن المعنى فمن مجموع الكلام  
لأنك إذا قلت فلان لا يعلم من الكتاب الا قرأته دل على أنه لا يفهم معناه فحاصل الله من قرئته  
المقام غير مسلم وأما نقض البيت لهذا المعنى فعمل كلام لان الفارسي الامام عثمان رضي الله  
عنه فكيف نعرف قرأته عن معرفة المعنى اللهم الا ان يراد بيان أنه يعي لمجرد القراءة وهذا من قوله  
التدبر ولعل المصنف رحمه الله انما قال لا يناسب دون لا يصح لما رواه ولا شبهة في عدم مناسبه (قوله  
ما هم الا قوم الخ) أي أنه استثناء مفرغ والمستثنى محذوف أقيمت صفته مقامه وقوله وقد  
يطلق الظن الخ كانه جواب أن فيهم جازمين فقال انه يطلق على ما يقابل العلم البقيني عن دليل قاطع  
سواء قطع بغير دليل أو بدليل غير صحيح أو لم ينقطع (قوله أي تحسر وذاك ومن قال الخ) قال ابن عباس  
رضي الله عنه سما الويل العذاب وقيل شديد وقيل هو للتقبيح وقيل كلمة تحسر وتقيح وقيل الاله لان  
أو النصيحة أو حدوث الضر وعلى كل حال فهو مصدر لا دعاء عليهم ولا فعل له وأما وال فمضارع كما قال  
أبو حيان وأما أنه واد في جهنم أو جبل فيها فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق صحيحة  
السيوطي فلا ينبغي أن يقال ومن قال الخ والمصنف أوله على تقدير وروده عنده بأن معنى الويل  
واد في جهنم أنه واد يستحق أن يقال لمن فيه ويل له ومعنى قوله ينبؤ أي ينبؤ الويل من جعل له  
في جهنم ذلك المكان فجعل الويل متبوعا على حد قوله ينبؤا الدار والايان مجازا ونسب فيها لجهنم  
فانهم مؤمنة ومن لم يفهمه قال كذا في أكثر النسخ والروايات فيه كافي بعضها ووجه التنبؤ أنه سماه  
بصفة من فيه فالعلاقة الحالية والمحلية ولما كان مية أو هو نكرة غير موصوفة بين الموصوفين وهو أن  
المقصود به الدعاء وقد حول عن المصدر المنسوب ومثله يجوز فيه ذلك لانه معنى غير محبوس كايين  
في التصور وأما إذا كان علم واد ولو مجازا فظاهر (قوله ولعله أراد به الخ) انما جعله عليه لانه لو كان التوراة  
ولو محرفة لم يحتاجوا الى قولهم هذا من عند الله اذ التصريف بعد وقوعه غير معين فهم لا يحتاجون  
الى أن يقال لهم ذلك وقوله تأكيذا الخ مثل قوله فيه ونظر بعينه لنفي الجواز ويقول الخ شري فيه  
في بعض المواضع تصوير الخال وهو ناظر الى قوله من عند الله لان التوراة أنزات مكتوبة من السماء  
والاشتراف بمعنى الاستبدال ودخول الياء على غير الثمن من الكلام فيه (قوله عرضا من اعراض  
الدنيا الخ) عرض بالعين المهملة ما لا يثبت له قال تعالى يتفنون عرض الحياة الدنيا ومنه استعار  
المتكلمون العرض لما يقابل الجوهر قاله الراغب وقوله الى ما استوجبوه الخ قيل كان الظاهر اعتبار  
قلته بالنسبة الى ما فات عنهم من حظوظ الآخرة كما تر قلت بل الظاهر ما ذكره لانه الانسب بتفريع  
قوله الخ ولانه أسلم من التكرار قتل وما فيما كتبت وما يكسبون فتعمل الموصولة والمصدرية  
والثانية أرجح لفظا ومعنى لعدم تقدير العائد ولأن مكسوب العبد حقيقة فعله الذي يعاقب ويناب  
عليه قاله الشارح المحقق وقيل عليه سبيبة الفعلين فهم من قوله قول للذين يكتبون الكتاب لأن  
ترتيب الحكم على الشيء يدل على سببته فلو جعل على هذا الزم التكرار والتعقيق أن العبد كما يعاقب  
على نفس فعله يعاقب على أنزله لافضائه الى حرام آخر وهو جناس يفضي الى اضلال الغير أو كل  
الحرام فلما بين أول استحقاقهم العقاب بنفس الفعل بين استحقاقهم لبارز ورتبه عليه بالفاء (قلت)  
الامر في مثله سهل استغفمه لانه انما يكون تكرار الو كان الاول صريحا مع أنه لما اعتبر المكتوب  
والمكسوب احتاج الى أن يذكر منه الاثر وهو توطيل للمسافة وكذا لو أريد ذلك من المصدر لانه قد  
يراد به الحاصل به مع أنه لا يتوجه ما قاله الا اذا ذكر المكسب أما اذا ذكر معه المكسب لم تعميم فلا  
(قوله المس اتصال الشيء بالبشرة الخ) قال الراغب المس كاللحم لكن اللحم قد يقال لطلب الشيء  
وان لم يوجد قال الشاعر ألمه فلا أجده والهمس يقال فيما يكون معه ادراجة السمع  
وكفى به عن التكاح والجنون والمس يقال فيما ينال الانسان من الادي ١١ ومنه أخذ المصنف رحمه

(وانهم الا يظنون) ما هم الا قوم يظنون  
لا علم لهم وقد يطلق الظن بازاء العلم على  
كل رأى واعتقاد من غير قاطع وان جزم  
به صاحبه كاعتقاد القادر والرائع عن الحق  
لشبهة (قوله) أي تحسر وذاك ومن قال  
انه واد أو جبل في جهنم فمعناه أن فيها  
موضع يتبع فيه من جعل له الويل ولعله سماه  
بذلك مجازا وهو في الاصل مصدر لا فعل له  
واغما غما لا ابتداء به نكرة لانه دعاء للذين  
يكتبون الكتاب يعني المحرف ولعله أراد  
بما كتبه من التأويلات الزائفة (بأيديهم)  
تأكيد كقولك كتبه بيدي (ثم يقولون)  
هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا كي  
هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فانه  
يحصلوا به عرضا من اعراض الدنيا فانه  
وان جل قابل بالنسبة الى ما استوجبوه من  
العقاب الدائم (قوله لهم عما كتب أيديهم)  
بدهي المحرف (وويل لهم عما يكسبون) يريد  
الرشا (وقالوا لن نؤمننا النار) المس اتصال  
الشيء بالبشرة

الله كما هو عادته والمراد بتأثر الحاسة بلوغ أثره إلى القوة الحاسة بسماع صوت أو ادراك لملاسة أو خشونة ونحو ذلك وكأنه ذلك أطلق على الأذى لتأثيره فيمن يصيبه وأما ما قيل أنه يلزم من كلام المصنف رحمه الله أن يكون المس أبليغ من الإصابة وقد صرحوا بأنه أدنى درجات الإصابة حتى قالوا في قوله تعالى إن تمسكم حسنة تسوهم وإن نصبتكم سيئة فترسوهم أن المس ينبغي أن أدنى مراتب الإصابة ويدل على أن أدنى إصابة خير تسوهم وأما النسر والسيئة فالتأثير هم الإصابة منه والوصول التام بحيث يعتد به لا يقال لودل المس على ما ذكرنا جامع بينه وبين الوصف بالعظيم في قوله تعالى لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم لا ناقول لأمع في ذلك الجمع للدلالة المذكورة بل هو مقول لما قصد من المبالغة في تعظيم العذاب وتفتيح شأنه كأنه يقول إن فظاعته بلغت إلى درجة لم يبق فرق بين مسه وإصابته فيه فعل أدنى درجته فعل أولها الآن في قوله رب اني مسني الضر لدلالة على أن في المس شدة تأثيره وأنه أبليغ من الإصابة والمس للمس كافي الجوهري وأما المس فلم يجده نجار على معنى استعمال آلة للمس فلا دلالة فيه على ما ذكره اه فليس بشئ لأن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى كلام الراغب أمام أهل اللغة الذي أخذها من مجازيها كما جعت وما نقله من الفرق بين المس والإصابة والذي ذكره بين المس والمس والمس وشتان بينهما وأما الفرق بين المس والإصابة فهو أن المس اتصال أحد شيئين بآخر على وجه الاحساس والإصابة كما قال الراغب أصلها من إصابة السهم ثم اختلفت بالتأنيب كما قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم وأصاب جاء في الخبر والنسب قال تعالى إن تصيبك حسنة تسوهم وإن تصيبك مصيبة وقال بعضهم الإصابة في الخبر اعتبارا بالصوب أي المطر وفي الشر اعتبارا بإصابة السهم وكلاهما يرجعان إلى أصل اه ومنه يعلم أن الإصابة أبليغ من المس لانه وإن اعتبر فيه التأثير لكن تأثير هذا لما كان كالمطر أو السهم كان أقوى وأشد وأما ذكر أبواب عليه الصلاة والسلام المس في مقام الإصابة فلشدة صبره حتى استهان بما أصابه ثم أن الإصابة إذا كانت فصل المصيبة فذكرها مع السبب أقوى وأنسب وإن كانت بمعنى النزول به مطلقا فتستعمل لكل منهما فكل مقام مقال فانهم وقوله ألسه فلا أجده مصراع من مجزؤ الوافر والظاهر أن المصنف لم يقصد الشعر والالفاظ وألسه أو ألسه أو أشار إليه ووكله إلى التبع (قوله محصورة قليلة) يعني أن التوسيف به مؤول بالقله واللام بقدر ذكره فان قلت هذا يخالف قوله في الكهف في تفسير برنين عددان وصف السنين به يحتمل التفسير والتقليل قلت لا مخالفة بينهما وتحقيقه ما في محكم ابن سيدة أن عددان فيها جعله الزجاج مصدرا وقال المعنى تعدد عددان قال ويجوز أن تكون نعنا السنين والمعنى ذوات عدد والقائدة في قولك عددان في الأشياء العددية أنك تريد تو كيد كذا الشيء لانه إذا قل فهم مقدارهم ومقدار عدده فلم يخرج إلى أن يعددوا إذا كثر احتياج إلى العدد فالعدد في قولك صحت أياما معددا تريد به الكثرة ويجوز أن يؤكده عدد بمعنى الجماعة في أنها خرجت عن معنى الواحد هذا قول الزجاج والأيام المعدودات أيام التثنية وهي ثلاثة أيام وإنما قلل بمعدودة لأنها ناقصة قولك لا تصح كثره ومنه وشرويه بمن ينحس دراهم معدودة اه ومنه نعم أنه عدد كافي قد يكفي به عن القلة كما هنا وقد يكفي به عن الكثرة وقد يحتملها فما قيل إن عدددا ذكره المناسبة رؤس الآي غفلة عما حققناه ومعدودة صفة الجمع وهو مؤنث ولا كلام فيه إنما الكلام في معدودات وسيأتي (قوله روى أن بعضهم قالوا الخ) قالوا هذا حين دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ومعه المسلمون فتركت هذه الآية وعدد عبادة الجبل لأن آباءهم عبده فجعل الله ذلك مدة لعقاب اليهود ولولا على غير ذلك من الذنوب وهذا برزهم الفاسد في انكارهم الخلود (قوله خبرا ووعدا الخ) همزة أتخذتم للاستفهام التوبيخ مقطوعة وهمزة الوصل سقطت للدخول كقوله أمطني البنات ومعنى العهد قدمز والمراد به هشام على ما قال في التأويلات الخبر أي هل عندكم خبر عن الله تعالى أنكم لاتعذبون أبدا لكن أياما معدودة فان كان لكم هذا فهو لا يخلف عهده وفسر قتادة رحمه الله هنا

يجب تأثر الحاسة به والمس ك الطالب  
له وذلك يقال ألسه فلا أجده (الأيام  
معدودة) محصورة قليلة روى أن بعضهم  
قالوا تعذب بعدد أيام عبادة الجبل أربعين  
يوما وبعضهم قالوا مدة الدنيا سبعة آلاف  
سنة وإنما تعذب مكان كل ألف سنة يوما  
(قل) أتخذتم عند الله عهدا (خبراً ووعداً)  
بما ترضون

العهد بالوعد مستشهد بقوله تعالى ومنهم من عاهد الله ان لا يقاتلوا الله ورسوله والمؤمنين  
 رحمه الله جمع بينهم ما تنبأ على أن من فسر بالخبر أو ادخل خبر الموعود كما صرح به في آخر كلامه ووقع  
 في نسخة أو بدل الواو إشارة إلى أنهم ما عنيان وتفسيران للسلف وان تقاربا فلا وجه لما قيل إن الصحيح  
 الأول ولا ما قيل أنه لا وجه لتخصيص العهد بالوعد مع عمومه والقراءة بالظاهر على الأصل وبإدخالها  
 ناء وادغامها فيهما هو ظاهر (قوله جواب شرط مقدرا الخ) والفاء فصحة وقد بعضهم الشرط  
 بأن كنتم اتخذتم ببناء على أنه ماض وحرف الشرط لا يفهم معنى كان وفيه خلاف معروف قال الحق أي  
 ان كنتم اتخذتم اذ ليس المعنى على الاستقبال فان قلت فلا يصح جعل فان يخلف الله جزاء لا متاع  
 السببية والترتيب ليكون له المحض الاستقبال قلت ذلك ليس يلزم في الفاء الفصيحة كقوله  
 فقد جئناكم اساناه ولو سلم فقد ترتب على اتخاذ العهد الحكم بأنه لا يخلف العهد فيما يستقبل من الزمان  
 فقط كما في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله قبل عليه الاظهر أنه دليل الجزاء وضع موضعه أي ان كنتم  
 اتخذتم عند الله عهدا فقد فجوت لانه ان يخلف عهده وأما ما ذكره من أنه لا يلزم في الفاء الفصيحة انما يتم  
 لو لم يجعل جزاء شرط اذ لا فرق بينه وبين غيره من الاجزى وما ذكر من ترتب الحكم فيه ان اتخاذ العهد  
 في الماضي والحكم حين النزول فكيف يتم الترتب وأيضا لا وجه للتعليل بكون له المحض الاستقبال فان  
 السببية بين الشرط والجزاء بحسب الوجود ففقد مواء كان عدم الخلف في المستقبل أو الماضي بل  
 اذا كان ذلك بحسب الماضي يكون الجزاء بعد ارتباطا من الشرط كما لا يخفى ثم انه لا وجه لتفريق  
 السؤال على تقدير كان ثم ان المعبر بين الشرط والجزاء اللزوم لا السببية والترتيب فكان حقه أن  
 يقترن السؤال هكذا هذا لا يصلح جزاء لعدم شرط صحته وهو أن يكون مرتباً على الشرط أو لازماً له  
 ومخالفة الفاء الفصيحة في ذلك لم نجد له ولعل وجه ما ذكره في الاستقبال ما يصرح به في قوله  
 تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله من أن يباعث والعلة لا يترتب عليه أمر مستقبل منفصل عنه  
 يعني عرفاً والشرط كذلك سبب للجزاء وعلة له فتأمل وهذا أحد مذهبين في الفاء التي في جواب  
 الاستفهام فتذكر (قوله وفيه دليل الخ) قيل عليه العهد ظاهر في الوعد بل حقيقة عرفة فيه وهو  
 المراد هنا فلا دليل على نفي الخلف في الوعد وهو مذهب أكثر الاشاعرة وأما أنه مصادرة وأنه ينبغي  
 تبديل محال بغير واقع فلا يرد ما ذكره (قوله أم معادلة لهزمة الاستفهام الخ) إشارة إلى ما في أم  
 من الوجهين كونها متصلة للمعادلة بين شيئين يعني أي تهذين واقع وأخرجه مخرج المقرد فيه وان كان  
 قد علم وقوع أحدهما وهو قوله على الله ما لا تعلمون والذا وقع في نسخة آخرهما والتقرير أي الحل على  
 الاقاربه أو تنبيته لتعينه ولها شروط مفصلة في النحو ويجوز أن تكون منقطعة غير عاطفة بمعنى بل  
 والهمزة والتقدير بل أقولون والاستفهام للانكار لوقوعه منهم واليه أشار المصنف رحمه الله وقيل  
 انها تقدير بل وحدها بدون الهمزة فتعطف ما بهد ها على ما قبلها واستدل بقوله سم ان لنا ابلا أم شاء  
 بنصبهما ونحوه ولو قدرت الهمزة لرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ولا يصح فيها الاتصال في المثال عدم  
 تقدم الاستفهام فتأمل والتقرير التوبيخ والتقرير هنا بمعنى التثبيت (قوله بل اثبات الخ)  
 بل حرف جواب كبرونم الا أنها تقع جواباً للنفي متقدمة سواء دخله استفهام أم لا فيكون إيجاباً له نحو  
 ما قام فتقول بل أي قد قام وقوله السبت بكم فالواو وليذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 لو قالوا نعم كفروا وأما قوله

وقرأ ابن كثير ونقص بالظاهر اذال  
 والباقيون بادغامه (فليس يخلف الله  
 عهده) جواب شرط مقدرا أي ان اتخذتم  
 عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده وفيه  
 دليل على أن الخلف في خبر محال (أم تقولون  
 على الله ما لا تعلمون) أم معادلة لهزمة  
 الاستفهام بمعنى أي الامرين كائن على سبيل  
 التقرير بل لم يقع وقوع أحدهما أو منقطعة بمعنى  
 بل أقولون على التقرير والتقرير (بل)  
 اثبات لما نفوه من مساس النار لهم زماناً ما يد  
 ودرأطويلا على وجه أعم ليكون كالبرهان  
 على بطلان قواهم وتخصيص بجواب النفي

أليس الدليل يجمع أم عمرو \* وإياها فذل البناء اداني  
 نعم وترى الهلال كما أراه \* ويعلموها النهار كما علماني

قبل ضرورة وقيل نظر إلى المعنى لأن الاستفهام اذا دخل على النفي قرره فمأله ابن عباس رضي الله  
 عنهما نظرا إلى الظاهر وبلى هذا ولقولهم لن نغسنا النار أي بل نغسكم أبداً دليل قوله هم فيها خالدون

قاله الزمخشري وقوله أبدأ في مقابلة قوله أياما معدودة وهو تقدير حسن ولا فرق بينه وبين كلام المصنف رحمه الله خلافا لمن فهمه وهي بسيطة وقيل أصلا بل فزيت عليها الألف وقوله على وجه أعم يعني أنه لكل مكسب لما ذكر من اليهود وغيرهم ليكون كالبرهان على الثبوت في حقهم وأيضاً هم أثبتوا عذاب أيام وهو أثبت الخلود الأعم منها فلا يتوهم أن المعنى بل تمسككم أياماً معدودة فإنه فاسد لفظاً ومعنى (قوله سيئة قبيحة الخ) هو فعله كسب سيئة أعلّاه وهي فيما يقصد بخلاف الخطيئة لكونها من الخطأ والكسب جلب النفع فهو هنا استعارة تهكمية وقيل أنه عبر بالكسب لاختصاصه الرشا المذمومة وأنه حقيقة على زعمهم أنه نافع لهم وأكل وجهه وقد في قوله قد يقال للكثير أو لتحقيق فلا يقال المواب اسقاطها (قوله أي استوت عليه وشملت الخ) مزوجه الاستعارة ومعنى استوت غلبت عليه وعمت ظاهراً وباطناً وقلبه وهذا لا يتصور في غير الكافر والألف كجاهد وغيره فسروا الخطيئة بالشرك وهذا رد على الزمخشري إذ فسرها بالكبيرة بناء على مذهب المعتزلة في أن صاحب المخلد وزاد قوله وأقرار أسانه رعاية للمذهب المختار في الإيمان المنجي كما مر (قوله وتحقيق ذلك الخ) ومنه يعلم وجه ذكر كسب السيئة وتقديرها ومن لم يتب له قال كان يكفي من أحاطت خطيئته عنه وقوله مستحسناً بصيغة الفاعل ومنه يعلم وجه آخر على طريق الإدماج لاطلاق الكسب عليها كما مر وقوله وتأخذ بجميع الخ كان الظاهر أخذت أو تأخذ بذيل الفاء وقراءة الجمع وقلب الهمزة ياء وإدغامها ظاهراً لكنهم استحسنوا قراءة الجمع لأن الأحاطة لا تكون بشئ واحد وقيل ولذلك فسرها المصنف رحمه الله تعالى بقوله استوت وشملت مع أن الخطيئة وإن كانت مفردة لكنهما أضافتا متعذدة كقوله وإن تعدوا نعمت الله مع أن الشئ الواحد قد يحيط كالحلقة فتأمل (قوله ملازموها الخ) الصفة وإن شئت القليل والكثير لكنهما في العرف يختص بالكثرة والملازمة ولذا قالوا لو حذف من لا في زيد أنه لم يحسنه لم يحسن والخلود لما كان معناه لغة مطلق اللبث الطويل سواء الخلود المعروف وغيره فإن كانت الخطيئة بمعنى الكبيرة فالخلود بالمعنى الأول وإن كانت الشرك فالشأن فلا دلالة لها ولا لما قبلها من قوله فويل الخ على ما ذكر لاحتمالها لهذا وقيل لأن تحريف كلام الله وأخذ ما ذكر كقوله لا كبيرة وقيل المراد بما قبلها بل من كسب الخ فإن المعنى بل تمسككم أبداً وهو خطأ لأنهم ما آتوا واحدة وقيل أنه لا معنى له ولعله محرف عن تلبها أي تقع بعدها وهذا عذر أقيع من الذنب ويجرد الويل لا يدل على الخلود وهذا لا ينافي ما سبق في تفسير قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون من الدلالة على أن عذاب النار دائم لأنه بواسطة ما يشهد له من الآيات والآثار في معنى الخلود وهذا بناء على مجرد مدلول لغة أو جواب جدي فافهم (قوله جرت عادته سبحانه الخ) قال الطائي رحمه الله في دخول الفاء في الأول دون هذا قال السخاوي قد يقول من دخل داري فأكرمه عدم دخول الفاء يقتضي إكرام كل من دخل لكن على خطر أن لا يكرّم والذي دخل مع الفاء يكرّم حقيقة الخ وهو كلام محتمل (٢) لا يحصل له وقيل ذكر الفاء فيما سبق وتركها هنا لأن موضع التأكيد لأن الوعيد مظنة الخلف دون الوعد وقيل أنه إشارة إلى سبق الرحمة فإن النجاة قالوا من دخل داري فأكرمه يقتضي إكرام كل داخل لكن على خطر أن لا يكرّم وبدونها يقتضي إكرامه البتة فتأمل وقيل أنه إشارة إلى ما سبب العذاب عنه بخلاف دخول الجنة فإن الأعمال لا تنفي بسببه وقوله يدل الخ لأن الأصل في العطف المفارقة ولا داعي إلى التأويل والأقوال مسكوت عنه وهو يقتضي دخوله فيه (قوله أخبار في معنى النهي الخ) لا يضار برفع الرأى المشددة والمقصود والنهي كما فيما نحن فيه وبين وجه أبلغه بأن النهي أو المأمور كأنه سارع إلى ذلك فوقع منه حتى أخبر عنه بالخال أو الماضي أي ينبغي أن يكون كذلك فلا يرد عليه أنه لا يتناسب المقام لأن حال المنع عنه على خلاف ذلك قائم وأب أن يقال لما فيه من الاعتناء بشأن النهي عنه وتأكد طلبه حتى كأنه استل وأخبر عنه ووجه التجوز فيه سيأتي ويؤيده قراءة

والخطيئة تغلب فيما يقصد بالعرض لأنها من الخطأ والكسب استعجاب النفع وتعلقه بالسيئة على طريقة قوله فبشرهم بـ ذاب أليم (وأحاطت به خطيئته) أي استوت عليه وشملت جلّه أحواله حتى صار كالحطاط بها لا يخلو عن شئ من جوانبه وهذا إنما يصح في شأن الكافر لأن غيره إن لم يكن له سوى تصديق قلبه وأقرار لسانه فلم يخط الخطيئة به ولذلك فسرها السلف بالكفر وتحقيق ذلك أن من أذنب ذنباً ولم يقطع عنه استجزه إلى معادودة مثله والآن حاله فيه وارتكاب ما هو أكبر منه حتى تستولي عليه الذنوب وتأخذ بجميعها فليس يبربطه ما زاد إلى المعاصي مستحسناً أياها معتقداً أن لادّة سواها مفضالين يغنيها عنها مكذباً لمن ينصحه فيها كما قال سبحانه وتعالى ثم كان عاقبة الذين أسأوا السوأى أن كذبوا بآيات الله وقرأ نافع خطيباً أنه وقرأ خطيبته وخطبته على القلب والادغام فيها (فأولئك أصحاب النار) ملازموها في الآخرة كما أنهم ملازمون أسباجاً في الدنيا (هم فيها خالدون) داخون أو لا يشون لبساطاً طويلاً والآية كما ترى لا حجة فيها على خلود صاحب الكبيرة وكذا التي قبلها (والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون) جرت عادته سبحانه وتعالى على أن يشفع وعده بوعده لترجي رحمة ويخشي عذابه وعطف العمل على الإيمان يدل على خروجه عن معناه (وأخذ تأمينا في بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله) أخبار في معنى النهي كقوله سبحانه وتعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وهو أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهى سارع إلى الانتهاء فهو يخبر عنه وبعضه قراءة لا تعبدوا وعطف قولوا عليه فيكون على إرادة القول

(٢) قوله وهو كلام محتمل يعلم اختلاله مما نقله بعد عن النخاسة أذهبا كسبه وفي بعض النسخ حذف عدم وهو زيادة في الخلال اه متبعه

لا تعبدوا بالجزم وعطف الامر لان الانشاء يعطف على مثله وغير عبارة الزمخشري لما فيها وانما اول  
بانهى لانه لو كان خبر الزم تخلف اخباره لانهم وقع منهم عبادة غير الله وتقدر القول أى قائلين أو قلنا  
وأما تقدير أن تضعيف لانها لا تحذف قياسا الى مواضع ليس هذا منها وبعد حذفها جواز فى الفعل  
الرفع والنصب وبهم ما روى بيت طرفه فى معلقته وهو

ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوعى \* وأن أشهد الذات هل أنت مخدّى

وعلى هذه القراءة فهو مصدر وتقول بدل من الميثاق أو مفعول به يحذف حرف الجز أى بأن لا أو على  
أن لا وقيل انه جواب قسم دل عليه الكلام أو جواب الميثاق نفسه لان حكم القسم وعلى قراءة  
التأني فى الآية التقاطع فى لفظ الجلالة وتعبدون وغيب بتشديد الباء جمع غائب ويصح تحذف فيها بفتحتين  
لانه جمعه أيضا وجوز فيه أن يكون حالا وجعل أن تفسرية وتقدير تحسنون بناء على أنه خبر وأحسنوا  
بناء على أنه انشاء والجمله مفعولة على تعبدون ويصح تعلقه باحسانا أيضا لانه يتعدى بالباء الى يقال  
أحسنتم به واليه وقيل عليه انه حينئذ مصدر مؤكد وحذف عامله ممنوع وفيه نظر ومنهم من قدر  
استوصوا واحسانا مفعول له والوالدان تشبيه والدانه يطلق على الأب والام وتغليب وقال الخطيب  
انه لا يقال فى الامر والفتحين التغليب واليتامى وزنه فعلى كسارى وألفه للتأنيب وهو جمع ينيب  
كندم ونذامى ولا ينقاس واليسم أصل معناه الانفراد ومنه الدرّة التنيبة وقيل الابطاء لابطاء البرعنة  
وهو فى الاداميين من قبل الالباء وفى اليتامى من قبل الامهات وفى الطيور من جهتها ووجهه ظاهر  
وقيل انه يقال فى الادميين لمن فقدت أمه أيضا (قوله وممكن مفعيل الخ) اشارة الى أن الميم زائدة  
وهو أصح القواين لانه من السكون كان الفقرا سكنه أى جعله ساكنا والفرق بينه وبين الفقير معروف  
وساكنى (قوله أى قول احسانا الخ) أى فيه قرأت احسانا بضم فسكون مصدر وصف به مبالغة وحسنا  
بفتحتين صفة وقيل هو مصدر أيضا كحزن وحسن بضمين بضم السين لا تبايع الحياء وحسن  
واختلف فى وجهه فقيل هو مصدر كرجى قال أبو حيان هو غير مقبوس ولم يسمع فيه فقيل هو صفة  
كجلى وقيل مؤنث فعل واستعمل منكر ابدون من على خلاف القياس مثل كبرى وصغرى قال  
وان دعيت الى حسنى ومكرمة \* وقوله تخلق وارشاد أى مافيه دلالة على حسن الخلق والمعاملة أو ارشاد  
الى السداد (قوله على طريقة الالتفات أو اهل الخطاب الخ) لان ذكر بنى اسرائيل انما وقع بطريق  
الغيبة والخطابات انما هى فى حيز القول وفائدة الالتفات التعريف والتوبيخ كانه استحضروهم وو بفتحهم  
وتم للاستبعاد كما مر وقال السمين هذا انما يحكى على قراءة لا يعبدون بالغيبة وأما على قراءة الخطاب  
فلا الالتفات ويجوز أن يكون أراد بالالتفات الخروج من خطاب بنى اسرائيل القدماء الى خطاب  
الحاضرين فى زمنه عليه الصلاة والسلام وقد قبل ذلك فيكون الالتفات على القراءتين (أقول) كون  
الالتفات بين خطابين لا خلافا فهم لم يقل به أهل المعانى لكنه وقع مثله فى كلام بعض الادباء وهذا غير  
الالتفات المصطلح عليه فجعل الاول فى حكم الغيبة لانه محكى وهذا ابتداء كلام أقرب منه مع أنه خلاف  
الظاهر وأما على التغليب فلا الالتفات فيه وفيه نظر (قوله الاقلية لانكم) المشهور فيه النصب لانه  
موجب وروى عن أبي عمرو وغيره الرفع فقيل الاصفة بمعنى غير وهو يوصف بها المعارف والنكرات  
بخلاف غير وقيل لا يوصف بها الا النكرة والمعرفة بلام الجنس لانه فى قوة النكرة وقال المبرد شرطه  
صلاحية البدل فى موضعه وقيل انه عطف بيان وفيه نظر وقيل انه مبدأ خبره محذوف أى لم يقولوا  
وقيل انه مؤكّد للضمير المرفوع أو بدل منه وجاز لانه فى معنى النفي وردبانه ما من اثبات الا ويمكن تأويله  
بمعنى وفيه نظر ومنكم صفة قليلة والمراد بهم الانحصاص وقال ابن عطية يحتمل القلة فى الايمان  
أى لم يبق الايمان قليل وهو بعيد جدا والمراد على التغليب انه ليس يدع منكم لانه يدين آباءكم  
(قوله قوم عاد نكم الاعراض الخ) يؤخذ كونه عادتهم من الاسمية الدالة على الثبوت وهل هذه

وقيل تقديره أن لا تعبدوا فلما حذف  
أن رفع كقوله  
ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوعى  
وأن أشهد الذات هل أنت مخدّى  
وبدل عليه قراءة أن لا تعبدوا فيكون بدلا  
من الميثاق أو مفعولا محذوف الجار وقيل  
انه جواب قسم دل عليه المعنى كأنه قال  
حلفناهم لا تعبدون وقرأ نافع وابن عباس  
وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالتمام حكاية لما  
نوطبوا به والباقر بن البلاء لانهم غيب  
(وبالوالدين احسانا) متعلق بمضمر تقديره  
وتحسنون أو وأحسنوا (وذى القرى  
واليتامى والمساكين) عطف على الوالدين  
واليتامى جمع ينيب كندم ونذامى وهو قليل  
وسكن مفعيل من السكون كان الفقير  
أسكنه (وقول الناس حسنا) أى قولا  
حسنا وسما حسنا المبالغة وقرأ حزة  
والكسافى ويعقوب حسنا بفتحتين وقرأى  
حسنا بضمين وهو لغة أهل الجاز وحسنا  
وحسنى على المصدر كبشرى والمراد به مافيه  
تخلق وارشاد (وأقيموا الصلوة وآتوا الزكوة)  
يريدهم ما فرض عليهم فى ملتهم (ثم قوليت)  
على طريقة الالتفات أو اهل الخطاب مع  
الوجودين منهم فى عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومن قبلهم على التغليب أى  
أعرضتم عن الميثاق ورفضتموه (الاقلية  
منكم) يريد به من أقام اليهودية على وجهها  
قبل التسخير ومن أسلم منهم (وأنت معرضون)  
قوم عاد نكم الاعراض عن الوفاء والطاعة

الجله معترضة أو حالية معينة أو مؤقتة والمؤكد هل يجوز افتراضها بالوأو ولا وكلها أقوال وقال  
الطبي رحمه الله قوله وأنتم قوم عادتمكم الاعراض بشي إلى أنه من الاعراض والتذليل كما سيجي  
في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون وقيل لا يجوز أن تكون الواو لتصل لأن التولى  
والاعراض واحد يعني والحال المؤكدة لا تفصل بالوأو وهذا يرد على إطلاقهم في الاسمية كما مر وروى  
صاحب التصير عن أبي علي رحمه الله الحال مؤكدة في قوله تعالى ثم توليتهم مدبرين لأن في وليتهم دلالة  
على أنهم مدبرون وقال الراغب وأنتم معرضون حال مؤكدة إذا جعل شيئا واحدا وقيل إن التولى  
والاعراض مثل ما أخذ من سلوك الطريق وإذا اعتبرنا حال سالك الطريق المنهج في ترك سلوكه فله  
حالتان أحدهما أن يرجع عوده على يده وذلك هو التولى والثانية أن يترك المنهج ويبأخذ في عرض  
الطريق والمتولى أقرب أمر من المعرض لأن من قدم على رجوعه سهل عليه العود إلى سلوك المنهج  
والمعرض حيث ترك المنهج والأخذ في عرض الطريق يحتاج إلى طلب منهجه فيعسر عليه العود إليه  
وهذا غاية الذم لأنهم جمعوا بين العود عن السلوك والاعراض وقيل إن التولى قد يكون لحاجة  
تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد والاعراض هو الانصراف عن الشيء بالقلب اه وهو تحقيق  
بدعي وفي كلام المصنف رحمه الله لعمدة منه وكذلك في قوله ورد فضخوه عطاء على أعرضهم عن الميثاق  
على أنه نفسية إشارة إلى اعتبار الانصراف بالقلب في مفهوم الاعراض فتدبر والمعرض في كلامه  
خلاف الطول وقوله ومن أسلم منهم أي من اليهود مطلقا سواء قام على اليهودية قبل النسخ أو لا قتال  
(قوله على فهو ما سبق) أي من توجب له الخطاب والتأويلات في لا تعبدون لأن أخذ الميثاق بالزوال  
التوراة وقبوله أي أحكامها المشتركة بين السلف والخلف وقوله بعضا منصوب بنزع الخافض أي  
بعض والأجلاء الإخراج من الديار والمساكن (قوله وإنما جعل قتل الرجل غيره الخ) قال  
المحقق جعل غيره لرجل نفسه أما في لا تخرجون أنفسكم فصرحنا وأما في لا تسفكون دماءكم  
بأن قتل الغير بمنزلة قتل النفس لترتب القصاص يمكن اعتبار مثله في الإخراج لما يطلقه من العار  
والهغار اه وقيل لأنه يؤدي إلى أن يفعل به مثل ذلك وهو بعيد فالجوز في محلين وبوجهين أما  
أن المتصل به دينا ونحوه أطلقت عليه النفس بملافة الملازمة والاتصال أو جعل قتل الغير قتلا لنفسه  
لتسببه بالقصاص وقيل أنه مراد المصنف رحمه الله تعالى ولم يتعرض له لظاهره وانتهام وجهه  
مما ذكره وقيل إن المصنف رحمه الله تعالى خص صورة القتل بالتوجيه فلما منه أن الإخراج لا يحتاج إليه  
رذاعلى الكشاف نظرا إلى أن قتل الإنسان نفسه لا يكون في العادة فلا حاجة إلى أخذ الميثاق عليه  
بخلاف الإخراج عن دياره فإنه معروف فلا داعي لصرفه عن ظاهره فظاهر أن جعل غير الرجل نفسه إنما  
هو في تسفكون لا في تخرجون ومن زعم أن ذلك في الثاني صريح دون الأول فقد عكس الأمر الظاهر اه  
وهذا التجمل فاسد لأن الإخراج بمعنى الأجلاء والتحق لا يتصور بين الإنسان ونفسه بل الإخراج إذا يقال  
خرج زيد ولا يقال أخرج نفسه وبعد فقره وأن الجوز في النفس وهي مصرح بها في الثاني دون الأول  
لا تبق شبهة فيما ذكره الشارح المحقق نعم وجه التصريح في الثاني بالنفس دون الأول لازم ونسكتنه أنه  
لو ترك لكان تخرجونكم وهو ممنوع في العربية وقيل على الشارح أيضا أن قتل الغير يفضي  
إلى قتل نفسه فيصح عذره قتلا لنفسه وإخراج الغير لا يفضي إلى إخراج النفس فكيف يصح عذره  
إخراجها وليس بوارد لأن إخراج جنسهم عار عليهم يفضي إلى حقوق ذلك العار عن إخراج أيضا  
فيجعل اللازم مفضيا إلى لازم آخر وهو ظاهر (قوله وقيل له معناه الخ) وهو على هذا مجمل أيضا على  
منوال البطون القرآنية وأما قوله في الحقيقة فليس المراد به مقابل المجاز بل معناه العرفي وهو  
الافتقار وليس المراد بالحقيقة مصطلح الصوفية كما قيل ويردى بمعنى يهلك وقوله يصرفكم عن الحياة  
الأبدية يعني من لذاتها لأنهم مخلدون في النار أيضا وأن حياتهم كالحياة وقوله فانه الجلاء الحقيقي

وأصل الاعراض الذهاب عن المراجعة  
إلى جهة العرض (وإذا أخذنا من أنفسكم  
لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم  
من دياركم) على فهو ما سبق والمراد به أن  
لا يتعرض بهضهم بعضا بالقتل والأجلاء عن  
الوطن وإنما جعل قتل الرجل غيره قتل نفسه  
لأنه به نفسا أو دينيا أو لأنه يوجب قصاصا  
وقيل معناه لا تتركوا ما يجب سفك دماءكم  
وأخرجكم من دياركم أو لا تفعوا ما يوجب  
ويعرضكم من الحياة الأبدية فانه القتل  
في الحقيقة ولا تقترنوا ما تمنعون به من الجنة  
التي هي داركم فانه الجلاء الحقيقي

يعني ان غيره ليس جلا بالنسبة اليه وفي الفصول للقصار ليس التي جلاء الاوطان بل البعد عن  
رياض الجنان (قوله ثم أقررت بالميثاق واعترفت بلزومه) أي خلفا بعد ذلك يعني أخذ منكم الميثاق  
والتمتوه فالأقرار ضد الجحد ويتعدى بالباء ويحتمل أنه بمعنى إبقاء الأمر على حاله أي أقررت بهذا  
الميثاق ملتزما والمصنف رحمه الله تعالى غافل عن هذا ولذا اعتداه بالباء كذا قيل وليس بشئ لأن إبقاء  
الشيء على حاله من غير اعتراف به لا يلائمه قوله وأنتم تشهدون واتبعه في الإنبات سواء كان باللسان  
أو بالقلب وضد الإنكار فيتعدي بالياء أيضا كما ذكره الراغب ووجه كونه تأكيداً كيداً أن المعنى أقررت  
أقراراً ملزماً كما تلزم الديانة وهذا مما يؤيد ويؤكد ويدفع احتمال أن يكون الأقرار ذكر أمر آخر  
الكنه يقتضيه فهو احتراز دافع للاحتمال وهو لا ينافي التأكيد كما توهم وإذا كان الأقرار أقرار  
السلف واستناد لهؤلاء مجازي بأن أسند إليهم ما وقع من آبائهم فليس فيه تغليب كما توهم أنه من قبيل  
يخرج منهما الأول والمرجان فانه وجه آخر والشهادة من الخلف فهو على هذا من عطف جملة على أخرى  
وعلى الأقل حال على سبيل التعميم (قوله استبعدا لما ارتكبه بعد الميثاق) مقرر تقرير الاستبعاد وما  
بينه وبين التراخي الرئوي وقوله وأنتم مبتدأ الخ في الكشف ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون يعني  
أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرين تنزيلا لتغير الصفة منزلة تغير الذات كما تقول رجعت بغير الوجه  
الذي خرجت به وقوله تقتلون بيان الخ ولما كان الأخبار باسم الإشارة لا يقتضي المقابلة وحمل  
الظاهر على الضمائر لا يقتضي ذلك كما إذا قلت ها أنا ذا قائما أو نازدا وضارب فلا عدول فيه عن  
مقتضى الظاهر اعترض عليه أبو حيان بأن المشار إليه بقوله أنتم هؤلاء المخاطبون أو لا فليسوا قوما  
آخرين ألا ترى أن التقدير الذي قدره الزحشرى من تقدير تنزيل تغير الصفة منزلة تغير الذات لا يتأتى  
في نحوها فإذا قاما ولا في أنتم هؤلاء بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغير وقال الحلبي لم يتضح لي صحة  
البراد عليه وما بعده عنه لأنه لم يفهم مراده فالحق أنه اعترض قوياً وكلامه لا يخلو عن خفاء وقد  
أشار إليه شراحه وحاولوا توجيهه فقبل كل من حق الظاهر ثم أنتم بعد ذلك التوكيد في الميثاق نقصتم  
العهد تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم أي صفتكم الآن غير الصفة التي كنتم عليها  
فأدخل هؤلاء وأوقع خبر الانتم ووجه قوله تقتلون أنفسكم جملة مبنية مستقلة ليفيد أن الذي تغير هو  
الذات بعينها أي ما عليهم بشدة وكأنه أخذ الميثاق ثم تساهلهم فيه وقلة المبالاة وقوله رجعت بغير الوجه  
الذي خرجت به يعني ما أنت بالذي كنت من قبل وكان ذلك ذهب بك وحي بغيرك وفي الحديث دخل بوجه  
غادر وخرج بوجه كافر اه والمصنف رحمه الله تعالى لم يمثل بما مثل به في الكشف لكن لا فرق بينهما  
كما توهم لأن قوله أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا مع أن الظاهر أن يقول أنت فعلت كذا كانه قد رقى  
نفسه أنه صار شخصاً آخر ثم أن قوله وأنتم تشهدون على الوجه الثاني خطاب لمن أدرك زمن النبي صلى  
الله عليه وسلم من اليهود وأنتم هؤلاء كذلك فاذعاً المقابلة في المحمول بحسب الذات لا بخلو عن كدر  
وان كان خطا بالكل وأنتم كذلك فالمقابلة حقيقة والجل محتاج إلى التأويل وقوله باعتبار ما أسند  
إليهم يعني أنتم المعبر عنه المأخوذ عليهم الميثاق وباعتبار ما سيجي معنى هؤلاء وقيل أراد بالاول اسناد  
الأقرار والشهادة لأنهم ما يوجبان القرب والثاني قتل أنفسهم الخ لأن المعاصي توجب البعد (قوله  
أما حال والعامل فيهما معنى الإشارة) ويسمى عاملاً معنوياً الكونه في معنى الفعل وهذا كقولهم ها أنا  
ذا قائماً قال أبو حيان رحمه الله تعالى والمقصود من حيث المعنى الأخبار بالحال وأما على البيان  
فكانه لما قيل ها أنتم هؤلاء قيل ما شأننا فقبل تقتلون الخ والجله لا محل لها من الأعراب وأما أنه  
تأكيد فهو على أن يجعل بدلاً عما قبله أو عطف بيان والمراد بالتأكيده معناه اللغوي وهو مطلق  
التقوية بالتكرير وأما جعله موصولة فهو مذهب البصريين في جميع أسماء الإشارة قائم تكون عندهم  
أسماء موصولة كما قال الجمهور في ماذا صنعت انه بمعنى ما الذي صنعت والصحيح خلافه ولأنه يصير أيضاً

(ثم أقررت) بالميثاق واعترفت بلزومه (وأنتم  
تشهدون) فوكيد كقولك أقررت لأن شاهداً  
على نفسه وقيل وأنتم أيهم الموجدون  
تشهدون على أقرار أسلافكم فيكون اسناد  
الأقرار إليهم مجازاً (ثم أنتم هؤلاء) استبعاد  
لما ارتكبه بعد الميثاق والأقرار به  
والشهادة عليه وأنتم مبتدأ هؤلاء خبره  
على معنى أنتم بعد ذلك هؤلاء الناقضون  
كقولك أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا نزل  
تغير الصفة منزلة تغير الذات وعندهم باعتبار  
ما أسند إليهم حضوراً باعتبار ما سيجي عنهم  
غيباً وقوله تعالى (تقتلون أنفسكم) أما  
وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم) أمان  
حال والعامل فيهما معنى الإشارة أو بيان  
لهذه الجملة وقيل هؤلاء تأكيداً كيداً والخبر هو  
الجملة وقيل بمعنى الذين والجملة صلته  
والجموع هو الخبر وقرئ تقتلون على  
التكثير



من قبل \* أنا الذي سمعني أي حيدر \* وهو ضعيف وفي الآية وجوه آخر مبسطة في الدر المنصون وروى يحيى السبنة عن السدي أن الله تعالى أخذ العهد على بني إسرائيل في التوراة أن لا يقتل بعضهم بعضا ولا يخرج بعضهم بعضا من ديارهم وأما عبد الأمة وجدته من بني إسرائيل فاشتره بما قام من غنمه واعتقوه (قوله حال من فاعل يخرجون الخ) الاثم الذنب والعدوان التعدي بالنظم ووجه القراح بالحذف أنه اجتمع تآن فحذف أحدهما بالتخفيف وهي اما الاولى واما الثانية على اختلاف أو قلبت ظاهرا وأدخمت وهو ظاهر ومعنى المظاهرة المعاونة مأخوذ من الظاهر للاستناد اليه (قوله روى الخ) قال الطيبي رحمه الله العرب النازلون يترقبان يودونهم بنو قريظة مصغرا والنضير كاميرا ومشركون وهم قبيلتان الاوس والخزرج وكانت بين الاوس والخزرج محاربات فاستخلف الاوس قريظة والخزرج النضير ليكنوا معهم في حروبهم ولم يكن بين فرقي اليهود محاربة ولا قتال وانما كانوا يقاتلون مع حلفائهم فكانوا اذا أسروا من اليهود احدث جمع كل من الفريقين ما يفديه به من المشركين فاذا كانوا مع الحلفاء قتل اليهود بعضهم بعضا وأخرجهم من ديارهم وخربوا ما اذا وضعت الحرب أوزارها أعطوا فداء من أسروهم فاذا قيل لهم في ذلك قالوا ان القتل والاخراج لأجل حلفائنا وهو مخالف لما عهد في التوراة ولذلك نفادهم لاننا ما به كما مر فأحلوا بعضا وحرموا بعضا ومعنى اتيانهم حال كونهم أسارى اما حقيقة واما اتيان خبرهم ونحوه وقوله وقيل الخ هذا خلاف الظاهر وهو من التأويل (قوله أسرى وهو جمع أسير الخ) قرئ أسرى وأسارى بفتح الهمزة وضمة اما أسارى فلانهم حلوا أسرا على كسلان فجمعهم كسالى كما حلوا كسلان عليه فقالوا كسلى كذا قال سيويه ووجه الشبه أن الاسر والكسل كل منهما أمر غير اختياري وقيل أنه مجموع كذا ابتداء من غير حمل كما قالوا في قديم قدامي والاصل فيه الفتح والضم ليزداد قوة وقيل أسارى جمع أسرى جمع أسير فهو جمع الجمع والفتح لغة عالية ولا فرق بين أسرى وأسارى وقيل من كان في الوثاق فهم أسارى وغيره أسرى وهو مأخوذ من الاسر وهو الرابط الذي يشده وفاداء وفداء بمعنى وقيل فداء بالمال وفاداء أعطى فيه أسير امثله واللغة تخالفه وقيل فداء بالصلح وفاداء بدونه والقدر بالكسر يندوب قصر والاكثر مع اللام قصره فهو فدى لك وبالفتح مقصور لا غير وهو يعتدى لغيره لئلا يقر بنفسه والثاني بالياء (قوله متعلق الخ) اشارة الى رد ما قيل أنه متعلق بجميع ما تقدم لانه محتاج الى تكلف والمراد أنه حال منه وخص الاخراج ببيان حرمة قيل لما فيه من الجلاء والنفي الذي لا ينقطع شره الا بالموت والظاهر أنه اظهر مناقاته لفاداتهم فيناسب تفريع قوله أقتومنون الخ وقوله وما بينهم اعتراض قيل عليه الجملة المعترضة لا محل لها من الاعراب وقد جعل قوله تظاهرون عليهم حالا وبينهما مناقاة ولا وجه له لأن المراد بالمعترضة جملة وان يأتوكم أسارى وأما جملة تظاهرون على الحالية فهي قيد للخروج مذ كور بذكره وهو ظاهر (قوله والضمير الخ) فيه وجوه من الاعراب أحدها أنه ضمير شان والجملة بعده خبره ولا يحتاج الى رابط وقيل خبره محرم واخراجهم نائب فاعله وهو مذهب الكوفيين وانما ارتكبوه لأن الخبر المصمل ضمير امر فوعلا يجوز تقديمه على المستداف لا يقال قائم زيد وهو عند البصريين جائز وما ذكره ممنع لأن ضمير الشأن لا يفسر بمفرد والثاني أنه ضمير مبهم يفسر بده وهو اخراجهم وهذا بنا على جواز ابدال الظاهر من الضمير والثالث أنه راجع الى الاخراج المفهوم من يخرجون واخراجهم بدل منه أدعطف بيان له وضعف بأنه بعد عوده الى الاخراج لا وجه لاداله منه (قوله أقتومنون الخ) الاستقهام لانكار والتوبيخ على التفریق بين أحكام الله والعهد كان بثلاثة أشياء ترك القتل وترك الاخراج ومصاداة الاسارى فقتلوا وأخرجوا على خلاف العهد وفداء بقتناء وقيل الموافيق أربعة فزيد ترك المظاهرة وما في الكشف من أنه قيل لهم كيف تقاتلونهم ثم تفدونهم فقالوا أمرنا بالفداء وحرم علينا القتال ولكنا نسبحي من حلفائنا بدل

(تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان) حال من فاعل يخرجون أو من مفعوله أو كليهما والتظاهر التعاون من الظاهر وقرأ عاصم وحزة والكسائي بجذف إحدى التاءين وقرأ باطهارهما وتظاهرون بمعنى تظاهرون (وبين يأتوكم أسارى فنادوهم) روى أن قريظة كانوا حلفاء الاوس والنضير حلفاء الخزرج فاذا اقتتلا عاون كل فريق حلفاءه في القتل وتخربوا الديار واجلاء أهلها واذا أسرا أحد من الفريقين جعلوا حتى يفدوه وقيل معناه ان يأتوكم أسارى في أيدي الشياطين تصدون لانقاذهم بالارشاد والوعظ مع تضييعكم أنفسكم كقوله تعالى أنا مروء الناس بالبدن ونسبون أنفسكم وقرأ حزة أسرى وهو جمع أسير يخرج ويرجى وأسارى جمعه كسكى وسكارى وقيل هو أيضا جمع أسير وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزة وابن عامر تفدونهم (وهو محرم عليكم اخراجهم) متعلق بقوله وتخرجون فربما متكم من ديارهم ومليينهم ما اعتراض والضمير للشان أو مبهم ويفسره اخراجهم أو اجمع الى ما دل عليه وتخرجون من المصدر واخراجهم بدل أو بيان أقتومنون بعض الكتاب يعني الفداء (وتكفرون بعض) يعني حرمة المقاتلة والاجلاء

على أنهم لا يكرهون حرمة القتال فاطلاق الكفر عليه على فعل ما حرم أمالانه كان في شرعهم كفرا  
أو أنه للتخليط كما أطلق على ترك الصلاة وضوءه ذلك في شرعنا (قوله الأخرى في الحيوة الدنيا الخ)  
قال الراغب خزي الرجل لحقه انكسار من نفسه أو غيره فالذي من نفسه الحياء المقرط ومصدره  
الخزاية والذي من غيره كذلك والهوان مصدره الخزي أي ليس جزاء فاعله منكم لا بمن حالته وهم  
في الدنيا إلا الفضيحة وفي الآخرة إلا العقاب والجزاء يطلق في الخير والشر وقبل عليه أن القتل  
ليس خزيًا على تفسيره الآن يكون خزيًا للذوار بهم وذو بهم أو أن ما ذكره أصل معناه ثم عم واجلاء  
النضير إلى أربابها وأذرعها وقوله على غيرهم قبل عليه أنه صريح في أنهم غير منضمين في قرينة  
والنضير وما ذكره سابقا وكذلك ما نقل عن الطبري يخالفه فالصواب ما في المغازي أنهم كانوا  
قريبين من قينقاع فضع القاف وتثبت النون وهما حلفاء الخزرج والآخر النضير وقرينة وهم حلفاء  
الأوس فتأمل وقوله وأصل الخزي أي أصل هذه المادة يقطع النظر عن خصوص المصدر وقبل عليه  
أن الخزي لا يستعمل في الاستحياء وإنما المستعمل فيه الخزيه كما مر من الراغب وذكره المروزي  
وغيره والدينام أخوذ من دنايدنو ويأوه منقلبة عن واو فرقا بين الاسماء والصفات وإنما كان عساكنهم  
أشد لأنه كفر بكتاب الله بعد ما علموا خلافه ووجه القراءة بالخطاب والغيبة ظاهر والقراءة المنسوبة  
إلى عاصم شاذة والذين كان بمعنى التصيير فظاهر وإن كان بمعنى الرجوع فلا نسب معذبون في الدنيا  
وفي القبور وقوله بالآخرة أي بجزائها ومن قال بحياتهم أراد الحياة المفيدة بها إشارة إلى الهجاز  
في اشتروا والباء داخل على المتروك (قوله بنقض الجزية الخ) أقول عدم تخفيف عذاب الكفار وقع  
في سور ثلاث البقرة وآل عمران والنحل وقد صرح فيها بأن العذاب الذي لا يخفف عنهم عذابهم بعد  
دخول جهنم الخالد لا قضاء الحكمة والعدل الرحمان عدم الاستواء فيه وأن يجعل على مقداركهم  
فلا يكون عذاب من لم يؤذ ولم يسارزه بالعداوة بل اعتقد رسالته وأحبه وإنما كفر بالحمد للسان الحجة  
الجاهلية كابي طالب كعذاب غيره على مراتبهم في الكفر والأيذاء فجعل عذاب الأول خفيفا بالنسبة لمن  
عداه أو تخفيفه في البرزخ قبل محن محين لا يتأني عدم تخفيفه بعد دخول دار الخلود كما قال تعالى  
أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينعفون  
فلا يتأني القضاء بتخفيفه أولا الذي سيذكره المصنف رحمه الله في الزلزلة كما يقرأ في أول نظرة ومنهم  
من فسر التخفيف بتخفيف العذاب الديني والآخرى الشامل للغزى والنصر يدفع الجزية ولم يتعرض  
لدفع العذاب لأنه يفهم من ثني تخفيفه بالاولى وقوله أي التوراة لم يقل جملة واحدة كما في الكشف  
لأنه لا دلالة للنظم عليه وما فيه بيان للواقع (قوله وقضينا الخ) قالوا كان بين موسى وعيسى عليه  
الصلاة والسلام أربعة آلاف نبي وقبل سبعون ألفا كانوا على شرع موسى صلى الله عليه وسلم  
ومعنى ترى متتابعين واحدا بعد واحد وأصله ونرى واتبعه الأول في كلام المصنف من الأفعال  
والثاني من الأفعال قبل يقال قفاه يقفوه قفوا أي اتبعوه وفضله غير تخفيف أي اتبعوه من القفا  
ولما كان عدم بيان إرداف موسى عليه الصلاة والسلام يجمع من الرسل معاصر أدام يقل وقضينا  
بالرسل فإن المراد منه تخفيف كل منهم لموسى عليه الصلاة والسلام بالذات وليس كذلك بل قيل قضينا  
من بعده بالرسل على تضمين قضينا معنى جئنا من بعده بالرسل مقتفين أثره ومنبعين شرعته فن قال أصل  
الكلام قضينا موسى صلى الله عليه وسلم بالرسل فترك المفعول به وأقيم من بعده مقامه لم يصب وكذا  
تفسير المصنف رحمه الله التوقيف بالارسل تبعًا للزحشرى غير صواب وهذا التحصيل لا وجه له لأن  
التوقيف إنما محسوسة كأن يمشي على أثره أو معقولة كاتباع شرعته وكل من ذلك لا دلالة له على المعية  
كما يقال لا تم اتبعوا آياتهم وتفسيره بالرسل بعده مما وقع لغير المصنف بيان لأن المراد أن إرسالهم بعده  
لأن حياته فالأقدام على خطته هؤلاء المفعول من غير داع وارتكاب التضمين من فضول الكلام

(فما جزاء من يفعل ذلك منكم الأخرى  
في الحياة الدنيا) كقتل بني قريظة وسيم  
واجلاء بني النضير وضرب الجزية على  
غيرهم وأصل الخزي ذل يستحي منه  
ولذلك يستعمل في كل منهما (ويوم القسامة  
يردون إلى أشد العذاب) لأن عساكنهم أشد  
(وما الله بغافل عما تعملون) تأكيده للوعيد  
أي الله سبحانه وتعالى بالمرصاد لا يقفل  
عن أفعالهم وقرأ عاصم في رواية المفضل  
تردون على الخطاب لقوله منكم وابن كثير  
ونافع وشعبة عن عاصم وبه قوب يعاملون  
على أن الضمير ان (أولئك الذين اشتروا  
الحياة الدنيا بالآخرة) آثروا الحياة الدنيا على  
الآخرة (فلا يخفف عنهم العذاب) بنقض  
الجزية في الدنيا والعذاب في الآخرة (ولا هم  
ينصرون) بدفعهما عنهم (وقضينا من  
موسى الكتاب) أي التوراة (وقضينا من  
بعده بالرسل) أي أرسلنا على أثر الرسل  
قوله سبحانه وتعالى ثم أرسلنا رسلنا تترى  
من القضا فحذبه من الذنب

وقوله أتبعه به في نسخة آتبعه أباه كافي الكشف وهو الظاهر وفي الأولى إشارة إلى أنه لا يتعدى  
لفعلين وقوله ذنبه من الذنب بفتحين كذنب الرطبة (قوله المهجرات الخ) تفسير الينبات بالانجيل  
بدون الآيات خلاف الظاهر وإذا أخره وقوله بالعبرية في الكشف بالسريانية وغيره المصنف  
رحمه الله وأجاد وفي القاموس عيسى عليه الصلاة والسلام اسم عبراني أو سرياني وجهه عيسون بفتح  
السين وقد تضم وعيسين بفتحها وقد كسر والتسبة إليه عيسى وعيسوي وقوله وعيسى  
بالعبرية أشوع بكسر الهمزة والمهجمة معرب ومعناه السيد وقيل المبارك وأفرده عيسى عليه الصلاة  
والسلام لغيره عنهم لكونه من أولى العزم وصاحب كتاب وقيل لأنه ليس متبعاً للشرعة موسى  
عليه الصلاة والسلام وأضافه الهاردا على اليهود اذ زعموا أنه أباً (قوله ومريم بمعنى الخادم الخ)  
لأنها تذرهم الخدمة بيت المقدس والوزير بالكسر من الرجال من يكثر محادثة النساء ومجالاتهن فمن  
يكثر من النساء من مخالطة الرجال كذلك فسمي به من يتخذه من النساء لأن شأنه ذلك فلا مغارة بين  
كونها بمعنى الخادم وكونها وزير النساء ولا حاجة إلى ما قيل أنها سميت بذلك تقليداً كما يسمى الأسود  
كافوراً فإنه غفلة عن معنى كلامه وسيأتي ما يحققه وقال الأزهري المريم المرأة التي لا تحب مجالسة  
الرجال وكأنه قيل لها ذلك تشييراً لها بمرم البتول والشعر المذكور لرؤية من أرجوزة مدح  
بها السفايح (٢) وبعده

خليل أهواء الصبا تنتمه • هل يعرف الربيع الخليل أرمعه • عفت عوافيه وطال قدمه  
وضليل كنسريب مبالغة ضال صفة زير والتندم التندم فاعل ضليل على الاستناد المجازي كنهاره  
صائم (قوله ووزنه مفعول اذ لم يثبت فاعل) هو أتما غير عربي عزته العرب بعدما كان بمعنى الخادم  
أو العابدة ونقل المعنى يناسبه كما مر أو مشترك بين اللاتين ومعناه بالعبرية غير معناه بالعربية فهو  
حينئذ مفعول لا فاعل لأن فاعل لم يثبت في الآية أو نادراً قلنا به كما اختاره الصاغاني في الذيل  
وقال أنه محافات سيويه ومنه صهيده للصلب واسم موضع وهو بالصاد المهملة والضاد المعجمة ومدن  
على القول بالصالة صميمه وضهايا بالضم وهي المرأة التي لا تحيض أو لا تدب لها وقال ابن جني صهيده  
وعن صنوعان فلا دلالة فيهما وإذا كان مفعول فهو أبضاً على خلاف القياس إذا القياس إعلاءه  
بنقل حركة الياء إلى الراء وقلها ألقا نحو مباع ولكنه شذ كما شذ مدني ومن يد واذا كان من رام مريم  
المختص بالثني فالقياس كسر بانه أيضاً والأيدي القوة ومنه أخذ أيدي على فعل وأيد على أفعل (قوله  
بالروح المقدسة كقولك حاتم الجلود) يعني أن الأصل ذلك لكن أضيف الروح إلى القدس تنبيهاً على  
زيادة الاختصاص به لأن من شأن الصفة النسبة إلى الموصوف فإذا أضيف إليه ما يكون الموصوف  
منسوباً إلى الصفة فيزيد معنى الاختصاص كحاتم الجلود بإضافة الموصوف إلى مبدأ صفة مبالغة  
في ثبوته أو اختصاصه به واشتهاره والإضافة معنوية بعد تنكير العلم وبدونها عند الرضى وليس المعنى  
أن الجلود بمعنى الجواد مبالغة والموصوف مضافاً إلى صفته كما توهم والقدس التقديس ومعناه  
التطهير وروح القدس جبريل عليه الصلاة والسلام قال تعالى قل نزله روح القدس لنزوله بالقرآن  
والوحي الذي تطهر به النفوس من دنس الهوى والروح إذا أطلق على جبريل عليه الصلاة والسلام  
لا يؤنث ويعناه المعروف بذكر ويؤنث وحظيرة القدس الجنة وقيل الشريعة وقوله روح عيسى  
عليه الصلاة والسلام الخ أتماطه أرمه من مس الشيطان فسيأتي تحقيقه في آل عمران وأما كرامته على الله  
وتعظيمه بإضافته إليه فظاهر والمراد بالأصلاص أصلاص الرجال والطوامث النساء التي تحيض  
ومريم لم تحض قط كما رواه الثقات وأطلق الروح على الانجيل لأنه أطلق على الوحي الذي به الحياة  
الابدية وإطلاقه على الاسم الأعظم لأنه كل روح في أحياء الموتى والاسم الأعظم فيه كلام لعل التوبة  
تنفض إليه والقدس بضم الدال وتسكن وبهم مقارئ (قوله هوى بالكسر هوى إذا أحب الخ)

(٢)

في السبوطى زيادة أو النصور

(٢) آتبعه عيسى ابن مريم الينبات (المهجرات)

الواضحات كاحياء الموتى وبراء الاكسه

والابرص والاخبار بالمغيبات أو الانجيل

وعيسى بالعبرية اشوع ومريم بمعنى الخادم

وهو بالعربية من النساء كالزير من الرجال

قال رؤبه

قلت لزيير لم تصله مريمه

وزنه مفعول اذ لم يثبت فاعل (وأيدناه)

وقوتناه وقرئ أيدناه بالمد (روح القدس)

بالروح المقدسة كقولك حاتم الجلود ورجل

صدق وأراد به جبريل وقيل روح عيسى

عليه الصلاة والسلام ووضعها به لظهوره

عن مس الشيطان أو كرامته على الله

سجانه وتعالى ولذلك أضافها إلى نفسه تعالى

أولاً لأنه لم تضعه الاصلاب ولا أرحام الطوامث

أو الانجيل أو اسم الله الاعظم الذي كان

يجي به الموتى وقرأ ابن كثير القدس بالاسكان

في جميع القرآن (أفكلاماً جاءكم رسول

بما لا تهوى أنفسكم) بما لا تحبه يقال

هوى بالكسر هوى إذا أحب وهوى بالفتح

هو بالضم إذا حبه

فهو من المحبة كعلم يعلم ومصدره هوى بالقصر ومن السقوط من باب ضرب ومصدره الهوى بالاضم  
وأصله فعول فأعل هذا هو المنهور وقال المروزقي في شرح أشعار هذيل معنى هوى انقض انقضاء  
النجم والطائر وكان الاصمعي يقول هوى العقاب اذا انقضت لغير الصيد وأهوت اذا انقضت للصيد  
وحكى بعضهم أنه يقال هوى بهوى هوى يا فتى الماء اذا كان القصدم من أعلى الى أسفل قال  
هوى الدلو أسهل الرشاء \* وهوى بهوى هوى يا فتى الماء اذا كانت من أسفل الى أعلى قال أبو كبير  
واذا رميت به الفجاء رأيت \* بهوى مخارمها هوى الاجدل

(٢) قوله كما هو القياس أى قياس جميع  
أجزاء الجملة المعطوفة كما هي عبارة ابن  
هشام والمخشي نصرف فيها اهـ

ووسط الهمزة بين الفاء وما تعلقت به  
فويخالفهم على تعميم ذلك بهذا وجهين  
شأنهم ويحتمل أن يكون استئنافا والفاء  
للعطف على مقدور (استكبرتم) عن الإيمان  
واتباع الرسل (فقرىقا كذبتم) كرمي  
وعيسى عليهم السلام والفاء للسببية  
أو لتفصيل (وفريقا تقتلون) كزكريا ويحيى  
وأنما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال  
الماضية استحضار الهاء في القوس فإن الأمر  
فطبع ومراعاة للقواصل أولدلالة على  
أنكم بعد فيه فأنكم تحومون حول قتل  
محمد صلى الله عليه وسلم لولا أنى أعصمه منكم  
ولذلك هرعوه ومعه من الشاة

اهـ والهوى المحبوب ويكون في الحق وغيره وإذا أضيف الى النفس فالمراد به الثاني في الاكثر (قوله  
ووسط الهمزة بين الفاء وما تعلقت به الخ) قال ابن هشام رجع الله في المعنى الهمزة لتكون أصل  
أدوات الاستفهام لها تمام الصدر فإذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم قدمت على العاطف  
تنبيه على أصالتها في التصدير وأخواتها متأخر عنه كما هو القياس (٢) فحوفه ليلك هذا مذهب  
سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة منهم الزنجشري فزعموا أن الهمزة في محلها الاصل وأن العطف على  
جملة مقدره ينهوا بين العاطف وردبأنه تقدير مالا حاجة اليه وأنه لا يتأني في كل موضع وإن كان  
الزنجشري خالفه في مواضع كثيرة ومن عرف معنى كلام الزنجشري عرف أنه قول من لم يصل الى  
العمدة وقال الشارح المحقق اختلف كلامهم في الواو والفاء ونم الواقعة بعدهمزة الاستفهام تفصيل  
عطف على مذكور قبلها لا مقدر بعدها دليل أنه لا يقع في أول الكلام وقيل بالعكس لأن الاستفهام  
صدر الكلام والمصنف يجعله في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذلك يعجب مقتضى المقام  
ومساق الكلام ولا يلزم بطلان صدرة الهمزة إذ لم يتقدمها شيء من الكلام الذي دخلت هي عليه  
وتعلق معناها بضمونه غاية الأمر أنها فوسطت بين كلامين متعاطفين لا فائدة انكار جمع الثاني مع  
الأول ولو وقع بعده مترخيا أو غير مترخا وهذا امر ادمن قال انهاه قيمة مزيدة لتقرير معنى  
الانكار أو التقرير أى مقجمة على المعطوف مزيدة بعد اعتبار عطفه ولم يرد أنها أصل اهـ ومعنى كلام  
المصنف رجع الله أن قوله تعالى كلما جاءكم نسب عن قوله تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب ولهذا  
دخلت الفاء عليه والتقدير نحن أنعمنا عليكم بعشرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانزال الكتب  
لتشكروا تلك النعم بالتقوى بالقبول فكم كنتم بأن كذبتم فريضا الخ كقوله تعالى وتجبون رزقكم أنكم  
تكذبون ثم أدخل بين السبب والمسبب همزة التوبيخ والتعجب لتعكسهم فيما يجب عليهم وإن لم تعطف  
على ما قبلها بل على مقدره في مستأنفة والتقدير أفعلتم ما فعلتم فكما الخ وما فعلتم أتم عبارة عما ذكر  
بعد الفاء فيكون العطف للتفسير وأما غيره مثل أكرمتم النعمة واتبعت الهوى فتكون حقيقة  
التعقيب (قوله والفاء للسببية أو لتفصيل الخ) لأن ما ذكرنا من استكبارهم عن اتباعهم وإن أريد  
باستكبار أظهر التكبر بفعل مالا يليق فهو تفصيل له والاول أولى ولذا قدم وتقتلون بمعنى قتل آباؤكم  
فأسند اليهم للرضاء والحق مدحهم وعبر بالمضارع حكاية الحال الماضية واستحضار الصور وأما  
انقطاعها واستنظامها وأما كونه لرعاية القواصل ولذا قدم مفعوله فوجهه أنه من قبيل المشاكلة  
للافعال المضارعة فيما قبله فلا يقال إن التعبير عن الماضي بالمضارع لرعاية القواصل مما لا يوجد  
في كتب العربية لكنه لا يبعد عن الاعتبار (قوله أولدلالة على أنكم بعد الخ) أى بعد ما مضى والمراد  
الآن قبل وقوله تقتلون تغلب لدخول محمد صلى الله عليه وسلم في هذا القرن وليس مخصوصا وقوله  
لولا أنى أعصمه يدل على أنه أراد بالقتل أعم من القتل بالفعل والعزم عليه وهو تكلف لا حاجة اليه لانه  
عليه الصلاة والسلام قتل بالسم حقيقة ويصح استقبال تقتلون بالنظر الى ما قبله من التكذيب وفيه  
أن قتل النبي صلى الله عليه وسلم بالسم لنيل مرتبة الشهادة لم يكن وقت نزول الآية فلا يفيد الحل عليه  
دفع التكليف وقصة السحر وسم اليهود له شاة وأكله منها مذكورة في الصحيحين وسنأتي الاولى

في المعتقدين (قوله مغشاة بأغطية خلقية) فهو جمع أغلف وسكونه على الأصل كاحر وجرده هو  
ذو الغلظة الذي لم يحنو يقال قلفة (١) وقلفة أيضا والمعنى أن قلوبنا لا يصل اليها ما نقول فنفهمه لانها  
منعت منه لما خلقت عليه وهذا كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا اليه وأصله غلف بضم  
اللام جمع غلاف وكتب فسكن للتخفيف وقرئ على الأصل في الشواذ والمراد أنها أوعية العلم  
المملوءة به وحينئذ فلا نفي ما نقول لانه ليس من المعلوم أو أنه منها ولا كنهنا لاجابة لها فيه اذ عندها  
ما يكفيها فالتفاسير ثلاثة وقوله بل لعنهم الله الخ ردله وبينه المصنف رحمه الله على التفاسير الثلاثة  
واللعن الطرد عن رحمة الله ومعنى خذلان الله اهتم بكفرهم أنه تعالى جعلهم كفارا غير مستعدين لقبول  
الحق وأنه بفضله تعالى واحداه فيهم وقد غير عبارة الزمخشري المبنية على مذهبه وبقية كلامه ظاهر  
(قوله فأيما قليلا الخ) وما مر يد لنا كيد معنى القلة لانافية لان ما في حيزها لا يتقدمها ولانه  
وان كان بمعنى لا يؤمنون قليلا فضلا عن الكثير لكن ربما يوهم لاسيما مع التقديم أنهم لا يؤمنون قليلا  
بل كثيرا واتما المصدرية فلا مجال لها وانما لم يجعل قديلا من صفة الاحيان كما في قليلا ما يشكرون  
لانهم لم يؤمنوا قط نعم اذا كانت القلة بمعنى العدم فهو محتمل كذا قبل وقد جوز في قليلا أن يكون حالا  
أي يؤمنون حال كونهم جميعا قليلا أي المؤمن منهم قليل وقد نقل عن ابن عباس وقتادة وجوز كون  
ما نافية ايضا بناء على جواز تقدم ما في حيزها عليها وهو مذهب الكوفيين وأما منع المصدرية على أن  
المصدر فاعل قليلا أي قليلا ايمانهم فلانه لا ناصب اقللا بخلافه في قوله تعالى كانوا اقليل من الليل  
ما يجتمعون ولو قدر كانوا نصح لكنه خلاف الظاهر وأما كونه منعه للزمان فجوز السمين وقال انه  
صفة لزمان محذوف أي فزما قليلا ما يؤمنون وهو كقوله آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه  
النهاروا كفروا آخره وأما قوله انه محتمل على تقدير ان القلة بمعنى العدم فركب لانه يصير المعنى  
يؤمنون زمانا معدوما ولا يحصل له (قوله وقيل أراد بالقلة العدم) ضعفه لانه خلاف الظاهر وقال  
أبو حيان ان القلة بمعنى النقي وان محتمل لكن في غير هذا التركيب لان قليلا لا تصب بالفعل المتيقن فصار  
تطهير قليلا أي قياما قليلا ولا يذهب ذاهب الى أنك اذا أثبت بفعل مثبت وجعلت قليلا صفة لمصدره  
يكون المعنى في المتيقن الواقع على صفة أو هيئة انتفاء ذلك المتيقن رأسا وعدم وقوعه بالسلبية وانما الذي  
نقل النحويون انه تقدير أراد بالقلة النقي المحض في قولهم أقل رجل يقول ذلك وقيل يقوم زيد فعملها هنا  
على ذلك ليس بصحيح ورد بأنه قال به الواقدي قبل الزمخشري فانه قال أي لا قليلا ولا كثيرا كما تقول  
قلما يفعل كذا أي ما يفعله أصلا (قلت) ما ذكره أبو حيان قوي من حيث الدليل فانه لا معنى لتأكيده  
الفعل بمصدره مني ولا تطهيره (قوله مصدق لما معهم من كتابهم الخ) لم يجعل ما معهم مصدقا للكتاب  
وان كان يتبادر أنه أقوى لازما هم لان القرآن مجزئ بالبحجاز على أنه من عند الله فاذا طابق ما قبله  
دل على أنه صدق وعلى الحالية فذو الحال نكرة لكنها تخصصت بالوصف ولا بضر احتمال أن الظرف  
لغير متعلق بجاء ولو جعل حالا من الضمير المستقر في الظرف لكان أقرب وأما ما قيل ان تقييد الجيء  
بالحال أنسب فلا وجهه وجعل جواب لما محذوف وهو مختار الزجاج وتقديره كفروا أو كذبوا به  
واستهانوا بجيشه وذهب القراء أن لما الثانية مع جوابها جواب لا لا ولي وضعف بأن انتفاء لا تقع  
في جواب لما ولو جوز وقوعها زائدة لما لا تنجيب عنها الا يقال لما جاء زيد لما قد بدأ كرمك وذهب  
المبرد الى أن كفروا جواب لما الاولى والثانية مكررة لطول الكلام وقبل ان الفاء مانعة منه وفيه  
نظر وقيل انه جواب لهما وأما جعل فلجنة الله جوابا وما بينهما اعتراض فبعد (قوله يستفتون  
على الذين كفروا أي يستنصرون الخ) أصل الفتح ازالة الاغلاق المحسوسة كفتح الباب ويستعمل في غيره  
كفتح المشكلات وفتح القضية لفصلها ولذا قبل فتاح بمعنى حاكم والفتح الظاهر المزبل للموانع واقصاها  
عما ظفر به والاستفتاح طلب الفتح والنصر وأصله في المدن ونحوها ثم فاستفتون بمعنى يستنصرون

(١) قوله ويقال قلفة وقلفة بمعنى بضم  
فككون وبالفتح كفي القاموس

معجمه

(وقالوا قلوبنا غلفت) مغشاة بأغطية  
خلقية لا يصل اليها ما جئت به ولا تفهمه  
مستعار من الاغلف الذي لم يحنو وقبل  
أصله غلف جمع غلاف تخفف والمعنى في  
أنها أوعية العلم لا تسمع علم الا وعنه ولا تفي  
ما نقول أو نحن مستفتون بما فيها عن غيره  
(بل لعنهم الله بكفرهم) رد لما قالوه والمعنى  
أنهم اخلفت على النطرة والتمكن من قبول  
الحق ولكن الله خذلهم بكفرهم فأبطل  
استعدادهم وأنهم لم تأب قبول ما تقوله لنحل  
فيه بل لان الله خذلهم بكفرهم كما قال تعالى  
فأتاهم وأهمى أبصارهم وهم كمرة ملعونون  
فمن أين لهم دعوى العلم والاستغناء عنك  
(فقليل ما يؤمنون) فأيما قليلا يؤمنون  
وما مر يد لنا كيد ثبت وجعلت قليلا صفة لمصدره  
يكون المعنى في المتيقن الواقع على صفة أو هيئة انتفاء ذلك المتيقن رأسا وعدم وقوعه بالسلبية وانما الذي  
نقل النحويون انه تقدير أراد بالقلة النقي المحض في قولهم أقل رجل يقول ذلك وقيل يقوم زيد فعملها هنا  
على ذلك ليس بصحيح ورد بأنه قال به الواقدي قبل الزمخشري فانه قال أي لا قليلا ولا كثيرا كما تقول  
قلما يفعل كذا أي ما يفعله أصلا (قلت) ما ذكره أبو حيان قوي من حيث الدليل فانه لا معنى لتأكيده  
الفعل بمصدره مني ولا تطهيره (قوله مصدق لما معهم من كتابهم الخ) لم يجعل ما معهم مصدقا للكتاب  
وان كان يتبادر أنه أقوى لازما هم لان القرآن مجزئ بالبحجاز على أنه من عند الله فاذا طابق ما قبله  
دل على أنه صدق وعلى الحالية فذو الحال نكرة لكنها تخصصت بالوصف ولا بضر احتمال أن الظرف  
لغير متعلق بجاء ولو جعل حالا من الضمير المستقر في الظرف لكان أقرب وأما ما قيل ان تقييد الجيء  
بالحال أنسب فلا وجهه وجعل جواب لما محذوف وهو مختار الزجاج وتقديره كفروا أو كذبوا به  
واستهانوا بجيشه وذهب القراء أن لما الثانية مع جوابها جواب لا لا ولي وضعف بأن انتفاء لا تقع  
في جواب لما ولو جوز وقوعها زائدة لما لا تنجيب عنها الا يقال لما جاء زيد لما قد بدأ كرمك وذهب  
المبرد الى أن كفروا جواب لما الاولى والثانية مكررة لطول الكلام وقبل ان الفاء مانعة منه وفيه  
نظر وقيل انه جواب لهما وأما جعل فلجنة الله جوابا وما بينهما اعتراض فبعد (قوله يستفتون  
على الذين كفروا أي يستنصرون الخ) أصل الفتح ازالة الاغلاق المحسوسة كفتح الباب ويستعمل في غيره  
كفتح المشكلات وفتح القضية لفصلها ولذا قبل فتاح بمعنى حاكم والفتح الظاهر المزبل للموانع واقصاها  
عما ظفر به والاستفتاح طلب الفتح والنصر وأصله في المدن ونحوها ثم فاستفتون بمعنى يستنصرون

على المشركون بالنبي صلى الله عليه وسلم أي يطلبون من الله أن ينصرهم به قال تعالى إن تستنصروا فقد جاءكم الفتح روى السدي رحمه الله أنهم كانوا إذا اشتد الحرب بينهم وبين المشركون أخرجوا التوراة ووضعوها أيديهم على موضع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اللهم إنا نأله بك بيق نيك الذي وعدتنا أن تبعه في آخر الزمان أن تنصرنا اليوم على عدونا فينصرون قال السدي للطلب أو هو بمعنى يقتضون أي يعرفون من الفتح في العلوم والسبب زائدة للمبالغة كأنهم اقتضوا بعد طلبه من أنفسهم والنبي بعد الطلب أبلغ وهو من باب التبريد جردوا من أنفسهم أشخاصا وألوههم الفتح كقولهم استجمل كأنه طلب المجتهد من نفسه وقيل يستفتون بمعنى يستنبطون عنه هل ولام مودعة كذا وكذا نقله الراغب وغيره وما قيل أنه لا يعتدي بعلى لا يسمع عجزا لتشهي وما عرفوا كتابة عن الكتاب المتقدم وكفروا به أي جحدوه مع علمهم به وهذا أبلغ في ذمتهم كقوله تعالى وجمدا بهم واستيقنتها أنفسهم وكفروهم بما جاءهم من عند الله كفر بمن جاءه أيضا فلذا العنوا وطردوا وجهه وكافوا من قبل يستفتون حال تقدير قد (قوله فتصكون اللام العهد ويجوز الخ) أي المراد بالكافرين اليهود والتعريف للعهد تقدم ذكرهم أو المطلق فالتعريف جنسي ويدخل فيه اليهود أول داخل لانهم المقصودون بالسياق وهو كتابة إيمانية لأن الامة اذا علمت الكافرين كلهم لزم كون اليهود ملعونين لأن كفرهم أشد من كفر غيرهم كذا قال الطيبي رحمه الله وأطال فيه وفيه تأمل لأن المكثي عنه من أفراد المعنى الحقيقي والجواب أن المراد بهم بخصوصهم وليس العامة دلالة على بعض أفرادهم بخصوصه فادعى أنهم متى ذكر الكفر خطر وبالبال كما يقال إن يذم لم أرقبها الا نذكرتك ونحوه قوله

إذا الله لم يسق الا الكرام \* فسق وجوه بني حنبل

وهو دقيق والتعبير بالمظهر للدلالة على أن وجه لعنهم كفرهم وقيل لأن من أهل الكتاب من أسلم وفيه نظر (قوله ما نكرة بمعنى شيء الخ) وفاعل ينس المسترعا نداء لها واشترى من الاضداد فهو هنا بمعنى باع لأن أنفسهم مبذولة في الباطل كالمبيع وهو الظاهر ولذا اقتصر عليه الزمخشري وقدمه المصنف رحمه الله وهو استعارة كإمر أو هو بمعنى المنة وهو البناء على ظنهم أو دعواهم وقيل أنه الصواب لأنه كيف يدعى أنهم ظنوا ذلك مع قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فاذا علوا مخالفة الحق كيف يظنون نجاتهم بما فعلوا ولا يصح أن يراد بالعقاب الديني كترك الرياسة لأنه لا يشتري به الانفس ولعدم محتمل كفي الكشف وصرح به أبو حيان أو ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم فكانهم اشتروها والاشتراء استعارة كإمر وقيل أنه مجاز عن التخليص والنجاة في بئس ما وقعما كلام طويل فذهب القراء إلى أن ما ينس شيء واحد كجدة فلا محل لما ذهب الا خفف إلى أنها في محل نصب على التمييز وهي نكرة وجلة اشتروا صفتها وفاعل ينس ضمير يعود لما كإمر والمخصوص أن يكفر والتأويل بالمصدر والتقدير ينس هو شيئا اشتروا به كفرهم ويجوز على هذا حذف المخصوص بالذم وجعل اشتروا صفة وان يكفروا بدل من المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أن يكفروا وذهب الكسائي أن ما يميز بعدهما ما أخرى موصولة مقتدرة اشتروا صلتها وهي المخصوص بالذم والتقدير ينس شيئا الذي اشتروا الخ وأن يكفروا خبر مبتدأ مقدر وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن ما في محل رفع وهي فاعل ينس وهي معرفة تامة والمخصوص محذوف أي شيء اشتروا وذهب بعضهم إلى أن ما موصولة بمعنى الذي فاعله وان يكفروا هو المخصوص وقيل ما مصدرية والتقدير ينس اشتروا بهم وهو المخصوص بالذم وفاعلها ضمير والتقدير محذوف وقيل هو فاعل ورد ومنه علم جلة وجوه الاعراب فيها (قوله هو المخصوص بالذم) قيل هذا انما يصح لو قال كفروا بلغة الماضي اظهروا أن ما باعوا أنفسهم واستبدلوا به ليس كفرهم في المستقبل وقيل أنه مما يقضى منه العجب لأنه انما يتوجه لولم يتعين أن يكون المخصوص بالذم المناط فيه هو العاقبة فبايعوا به أنفسهم أو شروها باعته ادهم هو كفرهم الذي يكون لهم في الخاتمة (قوله طلبا لما ليس لهم

(فما جاءهم ما عرفوا) من الحق (كفروا به) حسدا وخوفا على الرياسة (قلعة الله على الكافرين) أي عليهم وأتى بالمظهر للدلالة على أنهم لعنوا كفرهم فتصكون اللام العهد ويجوز أن تكون الجنس ويدخلون فيه دخولا أوليا لأن الكلام فيهم (ينس ما اشتروا به أنفسهم) ما نكرة بمعنى شيء مميزة لفاعل ينس المسترعا واشترى واصله وبعثه وبعثه باعوا المسترعا واشترى واصله وبعثه باعوا أنفسهم ما اشتروا بظنهم فانهم ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا (أن يكفروا بما أنزل الله) هو المخصوص بالذم (بغيا) طلبا لما ليس لهم وحسدا

• (مبحث ينس ما وقعما) •

الخ) فيه بيان وجه التعبير عن الحسد بالبغى الذى هو فى الأصل بمعنى الطلب ويجوز أن يكون البغى بمعنى  
الظلم كذا قاله المحقق لكنه قدّم ما أخره الزمخشري ولكل وجه وأورد عليه أن بغي بمعنى حسد مصدره  
البغى وبمعنى طلب مصدره البغاء بالضم وبمعنى فجر مصدره البغاء بالكسر فالمصنف والزمخشري  
لم يسيما فى الجمع بين البغاء والبغى هنا والمصنف رحمه الله زاد قدّم الطلب على الحسد بحيث لم يبق  
احتمال لوجه تفسيره (أقول) كون البغى بمعنى الطلب مطلقا أو تجاوزا لحدّ في جميع معانيه عما أشار  
إليه أهل اللغة كل راغب وغيره لكن أنواعه تختلف ففى طلب زوال النعم هو الحسد وفى طلب التجاوز على  
الغير ظلم وفى طلب الزنا جور وأشهر باختلاف المصدر إلى اختلاف أنواعه ومثله كثير يعرفه من تتبع  
اللغة والذى غرّم فى ذلك ظاهر كلام التيسير من غير ما عان للنظر فيه (قوله) أنه يكفر وادون اشتروا  
لفصل) ردّ لما فى الكشف من جعله على لا شتر وأنه يلزم عليه الفصل بينه وبين المعلن بأجنبى وهو  
المخصوص بالذم لانه مبنيّ أو هو أجنبى من متعلقات الخبر كما صرح به النحاة وردّه صاحب الكشف  
بأن المعنى على ذم الكفر الذى أوثر على الإيمان بغيا لا على ذم الكفر المعلن بالبغى وأما الفصل فليس بأمر  
أجنبى وردّ بأن المخصوص بالذم وان لم يكن أجنبيا بالنسبة إلى فعل الذم وفاعله لكن لاختفاء فى أنه  
أجنبى بالنسبة إلى الفعل الذى وصف به تميز الفاعل والقول بأن المعنى على ذم ما باعوا به أنفسهم  
حسد أو هو المكفر لا على ذم ما باعوا به أنفسهم وهو الكفر حسد التحكم اه وأما الجواب بأن  
المميز والمميز والصفة والموصوف كالشئ الواحد فلا فصل بأجنبى وأن يشار الكفر بغيا وعنادا أدخل  
فى الذم من إيتار الكفر الناشئ من البغى إذ لا يتبين حينئذ كون الإيتار عنادا لاحتقال أن يكون لوجه  
يحتج به استحقاق الذم فالفرق واضح وحديث الحكم مضطرب لاحتماله أن كفرهم ليس حسد ابل  
لامر آخر كاعتقاد أن ذمتهم لم ينسخ فخاصة للمعقول والمنقول لكن انما يلزم الفصل بأجنبى إذا كان  
المخصوص مبنيّا بضمه أو ما لو كان خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة على أحد الوجهين فيه فلا  
وأما القول بأنه على لا شتر ومقدرا فكلام آخر لا يصلح للجواب كما توهم ومنهم من أعرب بغيا حالا  
ومفعولا مطلقا الفعل مقدّر وأن ينزل جوزه فيه أن يكون مفعولا من أجله للبغى وأن يكون على اسقاط  
الخاص المتعلق ببغيا أى على أن وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى تعلقه بقوله حسدوه ومن  
فى من فضله لا ابتداء صفة أو موصوف محذوف أى شيئا كأننا من فضله وهو الوحى (قوله) فبا وبغضب الخ  
فى الكشف فصاروا أحقا بغضب مترادف لأنهم كفروا ببغى الحق صلى الله عليه وسلم وبغوا عليه  
وقيل كفروا بجمعه صلى الله عليه وسلم بعد عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل بعد قولهم عزير ابن الله  
وقيل دل على الاستحقاق العطف بالفاء على اشتروا إلى ساقته وفيه دلالة على تضاعف الجرعة على قوله  
بغيا فصح استحقاق ترادف الغضب وهذا اختار الوجه الأول فى جهة استحقاق ترادف الغضب وقوله  
بغضب حال أى رجوه واملتبسين بغضب وعلى غضبه وهذا يشاء على تفسير الغضبين كما ينوه وقيل هما  
واحد وقيل عليه أنه غفلة عن اعتبار الاستحقاق فى مفهومه بانه لانه معناه صاروا أحقا كما مر دلالة  
الفاء على سببية الاشتراء للاستحقاق لا على الاستحقاق والفرق واضح وأيضا انه يقتضى دخول باؤا فى  
صلة ما وصفته وقمه مع التعلل فى المعنى عدم العائد إلى ما فالظاهر أن الفاء فصحة والمعنى فإذا كفروا  
حسد على ما ذكر باؤا أى صاروا أحقا بغضب أو رجوه واملتبسين بغضب كما سبق فى تفسيره وبأوبغضب  
من الله فلا ينبغي أن يجزم بالحالية وهذا كله على طرف النظم أما الأول فلان بامعناه رجوع الاستحقاق  
والاستحقاق انما فهم فيما مر من السياق وهما من الفاء فالغفلة من المعترض وأما الثانى فلان المعقب  
بأنه لا يحتاج إلى رابط فيما بل يكفى فى أحدهما كما ذكره فى الذى بطير الذباب فيغضب زبدولا تعمل  
فى المعنى لأنهم ذموا على ما استحقوا به الغضب المترادف وقوله للكفر والحسد بيان للغضبين الأخوذ  
بما قبله لترتبه على جميع ما مر ومن غفل عن هذا قال انه ملائم لما اختاره من كون بغيا على يكفر وادون

وهو على يكفر وادون اشتروا الفصل (أن ينزل  
الله) لأن ينزل أى حسدوه على أن ينزل الله  
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالضعيف  
(من فضله) يعنى الوحى (على من يشاء من  
عباده) على من اختاره للترسالة (فباؤا  
بغضب على غضب) للكفر والحسد على من  
هو أفضل الخلق وقيل لكفرهم بجمعه صلى  
الله عليه وسلم بعد عيسى عليه السلام أو به  
قوله عزير ابن الله

اشترى والعجب من الرخصى أنه بعد جعله على اشتروا قال هنا لانهم كفروا بنبي الحق صلى الله عليه وسلم وبفروا عليه وهو برهان قاطع على قوة ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى وضعف ما وجه به والعجب من ابن أمية فان هذا العلاقة بما عرفناه تقرير على ما قبله فيما يفسد غضبين من غير ملاحظة القلبية السابقة مع أن المشتري عن الكفر فان المخصوص داخل فيه والاختلاف السابق ليس إلا أمر لفظي كما هو (قوله مهيئ براديه الخ) مهيئ اسم فاعل أصله مهون فاعل وقوله براديه إشارة إلى أنه اسناد مجازي للسبب ولا ملام لهم وتقديم الخبر على التكرار الموصوفة المتضمنة للاختصاص يقتضي أن أهانة العذاب للكفار لا للعصاة لانه لا يظهرهم ولذا لم يوصف به عذابهم في القرآن وأما قوله من تدخل النار فقد أخزته فالمراد به القضية بالدخول وهو غير هذا (قوله بيم الكسب المنزلة بأسرها الخ) فيه دلالة على أن ما معنى الذي تشبه العموم لانه تعالى أمرهم أن يؤمنوا بما أنزل الله فلما آمنوا ببعض دون البعض ذمهم على ذلك فلو لا العموم لما حسن هذا الذم وفيه نظر (قوله حال من الضمير) أما بتدويرهم يكفرون أو بناء على جواز دخول الواو على المضارع وهو مذهب الزمخشري كما مر ولم يجعله معطوفا على ما قبله والتعبير بالمضارع لحكاية الحال والاستثناء كما قيل لأن الحال أدخل في رد مقالتهم أي قالوا ذلك مع مقارنته لما يشهد بطلانه (قوله وروا في الأصل مصدر الخ) في الموازنة للآمدى رحمه الله وروا ليست من الأضداد انما هو من المواراة والاستقراء استرغفك فهو وروا خلقا كان أو قد اما إذا لم تروا لم تشاهده فاما إذا رآته فلا يكون وروا واما قال لبيد

(الكلام على وروا)

أليس وروا أن تراخت منق • لزوم العصا حتى عليها الاصابع

بمعنى أليس أمي لانه قاله قبل أن يشاهده وكذلك قوله تعالى وكان وروا هم ملك يأخذ كل سفينة غصبا الآية قالوا انه كان أمامهم وصح ذلك لانهم لم يعاينوه ولم يشاهدوه اه وهذا لا ينافي قول المصنف رحمه الله تعالى ولذلك عدم الأضداد لان معناه أنه لما أطلق على خلق وقد أم وهما ضدان عدضا تسما على عادة أهل اللغة وان كان موضوعا للمعنى شامل لهما لانه مصدر بمعنى السرفه كما لا شك فيه يستعمل بمعنى السائر وقد يستعمل بمعنى المستور ولذا قال في القاموس هو من الأضداد أو لا وقبل انه مضاف الى الفاعل مطلقا لان الرجل يورى ما خلقه على من هو قدامه وما قدامه على من هو خلقه (قوله وهو الحق الضمير لما ورواه الخ) في الدر المنصور وهو الحق مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب على الحال والعامل فيها قوله يكفرون وصاحبها فاعل يكفرون وأجاز أبو البقاء أن يكون العامل الاستقراء في قوله بما ورواه أي بالذي استقر ورواه وهو الحق اه وناجيه بعض المتأخرين فقال الحق المعروف بالحقيقة الحقيقية بأن يخص باسم الحق على الإطلاق حال من فاعل يكفرون واعتراض بأن صاحبها ما الموصولة لا فاعل يكفرون فهذا غفلة منهما ومن الناس من أجاب عنه بأن الجملة الحالية المقترنة بالواو لا يلزم أن يعود منها ضمير الى ذى الحال نحو جاز يد الشمس طاعة أي مقارنا لطلوعها وهذا صحيح أيضا إذا التقدير يكفرون بغيره مقارنين لحقيقته ومعترفين بها والمعتراض بعدم الضمير غافل أيضا لان مصداقا حال من هذه وهي من جملتها ومعهم فيها ضمير لهم أيضا ولكن لتأخره وتقدم ضمير منها يتبادر عدم ارتباط الحال بهم ولا يفتي أنه على تقدير صحته تكلف في النظم من غير داع فلا بد لدول عن الظاهر من مقتض ذلك أن تقول انه اذا كان حالا من الواو يكون المعنى وهم مقارنون لحقيقته أي عالمون بها كقوله قد تبين لهم الحق وهو أبلغ في الذم من كفرهم بما هو حق في نفسه مع أن قوله بعد ذلك في تقرير المعنى يكفرون بالقرآن والحال أنه حتى مصدق لما آمنوا به بنافيه وقوله والمراد به القرآن قبل الظاهر أن بقول القرآن والافتحيل كما قال الواحدى ولعل تخصيصه لاقتضاء المقسم اذ هو الذي علم لنا تصديقه وقال الشارح المحقق وهو الحق حال مما ورواه وتعرف الخبر لزيادة التوبيخ والتجھيل بمعنى أنه خاصة هو الحق الذي يشارن تصديق كتابهم ولولا الحال أعنى مصداقا لم يستقم الحصر لانه في

(ولا يكفر من عذاب مهيئ) براديه  
اذ لا لهم بخلاف عذاب العاصي فانه طهرة  
لذنوبه (واذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله)  
بمعنى الكسب المنزلة بأسرها (قالوا أنؤمن بما  
أنزل علينا) أي بالتوراة (وبمعنى يكفرون  
بما ورواه) حال من الضمير في قالوا ورواه  
في الأصل مصدر رجعل ظرفا ويضاف الى  
الفاعل فبراديه ما يورى به وهو خلقه والى  
والفعل فبراديه ما يورى به وهو قدامه ولذلك  
عدم الأضداد (وهو الحق) الضمير لما ورواه  
والمراد به القرآن



مقابله كتابهم وهو حق أيضا وقيل الاحسن أن يقال لا حصر بل اللام للاشعار بأنه مسلم الانصاف بالحقية معروف بها كقوله \* ووالد العبد \* كما مر بل لا يصح الحصر هنا تخصيصه بالقرآن لأن الانجيل حق مصدق للتوراة وانما ذكر الحصر في شروح الكشف لأنه لم يخصه بالقرآن (قوله حال مؤكدة الخ) لأن كتب الله تعالى يصدق بعضها بعضا فالصدق لازم لا يتنقل وموافقته للتوراة نزوله على حسب ما فيها فانكاره انكار ما فيها فلا بد عليه أن الكفر بالقرآن انما يستلزم الكفر بما يصدقه أن لو كفر رايه وقالوا انه كذب كله وأما اذا كفر رايه بانه كلام الله واعتقدوا بان فيه الصادق والكاذب فلا (قوله فلم تقتلون أنبياء الله الخ) الفاء جواب شرط مقدر رأى ان كنتم آمنتم فلم الخ وما استفهامة حذف ألفها وحذف من الاوّل الشرط ومن الثاني الجواب على طريق الاحتياط وقيل انه جواب الشرط المذكور وبناء على جواز تقديمه وأما كون ان نافية لخلاف الظاهر وتقتلون مستقبلي بمعنى الماضي قال القرطبي رحمه الله لما ارتفع الاشكال بقوله من قبل جاز أن يؤتى بالمستقبل بمعنى الماضي وكذا عكسه كقول الخطيب

شهد الخطيب يوم يلتقي ربه \* أن الوليد أحق بالعذر

فشهد بمعنى يشهد وهذا أصوب مما قيل فان قيل المدعون هم اليهود المعاصرون والقائلون للأنبياء عليهم الصلاة والسلام من قبل هم الماضون على أن تعييد المضارع بقوله من قبل لا يستقيم قلنا هو حكاية للحال الماضية كانه قيل فلم كنتم تقتلون ومعنى تؤمن بما نزل علينا جنس اليهود من المعاصرين والماضين فإيمانهم وفعلهم فعلهم والاعتراض عليهم اعتراض عليهم وقد يجاب بأن المعنى فلم ترضون بقتلهم الآن وفي تعلق من قبل يقتلون بعض نبوة عنه لما فيه من أن حكاية الحال مع قوله من قبل لا تنق وأما النبوة التي ذكرت فقير مسلمة لتعلقه بالقتل لا بالرضا ومن الناس من يجوز حمل كلام المصنف رحمه الله على هذا وفيه نظر وحسنه في الكلام تغليبان تغليب المعاصر على آياتهم في الخطاب وتغليب آياتهم عليهم في استناد القتل فتأمل وفي قوله عازمون عليه ما مر من الجمع بين الحقيقة والجاز قد ذكره (قوله الآيات التسع) في التيسير الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد البيضاء وقلق البحر وتغيير الماء من الحجر وقالة المصنف رحمه الله في الاسراء أيضا وقيل الاظهر أن يراد بالبينات الدلائل الدالة على الوحدة (قوله ثم اتخذتم العجل) قبل لفظ ثم أبلغ من الواو في التبريع لانها تدل على أنهم فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات وذلك أعظم ذنبا وقوله إلها يعني ان نصب العجل باتخاذهم والمعمول الثاني محذوف وقد يتعدى اتخذوا واحد نحو اتخذت مع الرسول سيديلا (قوله بعد محي موسى عليه الصلاة والسلام الخ) قد مر ما فيه ثم انه أورد عليه أنه كان الظاهر أن يكون المراد مجيئه بالبينات الا أنه مشكل من حيث أن تغيير الماء منها وهو لم يكن قبل اتخاذهم العجل وكان هذا منشا الخلق على الجي من الطور والقول بأن قوله الى الطور متعلق بالمصدرين على سبيل التنازع لا بالثاني وحده لا يخفى ما فيه من التكلف بل عدم العصة ولا فرق بين الجي الى الطور والذهاب اليه وانما الفرق بين الجي منه والذهاب اليه وأما الاشكال المذكور وفأمره صعب (أقول) اذا جعل مجيئه على مجيئه بالبينات لا يلزم أن يكون المراد جميعها بل مجنس ما وقع منها مع أنه لو تعين فكيف ارتضى ادخاله فيها على ما نقل عن التيسير (قوله حال بمعنى اتخذتم العجل ظاهرا الخ) قبل المراد بالاعتراض التذييل لأن المعارضة هي التي اعترضت بين كلام أو بين كلامين متصلين بمعنى والتذييل ما يؤكده تمام الكلام ومنهم من يجوز الاعتراض في آخر الكلام فلا بد عليه والفرق بين أن يكون حالا وبين أن يكون اعتراضا أن الحال لبيان هيئة المعمول والاعتراض انما كد الجملته تمامها ومن ثمة قال في الحال وأنتم واضعون العبادة غير موضعها وفي الاعتراض وأنتم قوم عادتمكم الظلم أي اسفروتم عليه وعبادة العجل نوع منه وأيضا الجملته الحالية مقيدة لاهم مطلق

(مصدق لما سمعهم) حال مؤكدة تنفي رد مقالهم فانهم لما كفروا بما وافق التوراة فقد كفروا بها (قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل ان كنتم مؤمنين) اعتراض عليهم بقتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام مع ادعاء الايمان بالتوراة والتوراة لا تنسخه وانما أسنده اليهم لانه فعل آياتهم وأنهم راضون به عازمون عليه وقرأنا فاع وحده أنبياء الله مهموزا في جميع القرآن (واقدا جاءكم موسى بالبينات) يعني الآيات التسع المذكورة في قوله تعالى ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات (ثم اتخذتم العجل) أي إلها (من بعده) بعد محي موسى أو ذهابه الى الطور (وأنتم ظالمون) حال بمعنى اتخذتم العجل ظاهرا (وأنتم بعبادته أو بالاخلال بآيات الله تعالى أو اعتراض بمعنى وأنتم قوم عادتمكم الظلم



تفعل حيث لم يبلغ شراب \* ولا حزن ولم يبلغ سرور

وفي المثل أشرقتي مالم أشرب أى أذعيت على مالم أفعل وقيل معناه جواب الجمع وأوصينا جواب  
خذوا وفيه تشويش وقوله حبه إشارة الى تقديره مضاف وأما ان المراد انتقاش صورته في قلوبهم  
فيأباه اشربوا وقيل أيضا انه لاحاجة الى التقدير اذ جعل الجمل نفسه مشربا بأبلغ وقيل الاشرب  
حقيقة لان موسى عليه الصلاة والسلام برد الجمل عبر وجعل برادته في ماء وأمرهم بشربه فن كان يحب  
الجمل ظهرت برادته على شفتيه وهذا وان نقل عن السدى رحمه الله بعيد ( قوله بيان لمكان الاشرب  
الخ ) دفع لما يتوهم على تقدير المضاف أنه لاحاجة الى ذكر القلوب اذ الحلب لا يكون الا فيه بأنه لما أسند  
الى الجمع أشربوا بيان محله وذكر المحل المتعين يفيد مبالغة في الاثبات لأن القلوب هي المشربة كما أن  
البطون ليست هي الآكلة ( قوله مجسمة وحلولة ) وفي نسخة أو حلولة وقيل انه سهولان القول  
بالتجسيم لا يكتفى بدون القول بالحلول وفيه نظر لانهم اذا كانوا مجسمة يجوزون أن يكون جسم من  
الاجسام إلا هو وكذا اذا كانوا حلولة يجوزون حلولة فيه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفي بعض  
التفسير يبعد من جم غفير من العقلاء أن يعتقدوا بمصنوعه على هيئة البهائم الهامع أنهم رأوا  
مارأوا وشاهدوا ما شاهدوا من موسى عليه الصلاة والسلام ففعل السامري ألقى اليهم أن موسى  
عليه الصلاة والسلام له طلسمات يفعل بها ما يفعل فرقي عليهم ذلك وأطعمهم في أن يصيروا مثله وهذا  
ليس بشئ مع ما ترى من عبادة الاصنام وقوله بئس ما الخ قدم ما يبينه ( قوله ايمانكم ) في الكشف  
واضافة الامر الى ايمانهم تهكم بمعنى استناده اليه تهكم وكذلك اضافة الايمان اليهم أما الثاني فظاهر  
كما في قوله ان رسولكم الذي أرسل اليكم تصغيرا واستزادا ولالة على أن مثل هذا لا يليق أن يسمى ايمانا  
الا بالاضافة اليكم وليس المراد أنه استعارة تهكمية فليست كذا قيل يعني ليس المقصود تهكمية كفرهم  
بما في التوراة ايمانا على طريقة التكم المعروفة بل سبق على مدعاهم وأسند اليه الامر والايمان  
انما يأمر ويدعو الى عبادة من هو غاية في العلم والحكمة فالأخبار بأن ايمانهم بأمر بعبادة ما هو في غاية  
البلاغة غاية التهكم والاستهزاء سواء جعل يأمر به بمعنى يدعو اليه أولا وسواء قصد السبب الباعث مجازا  
كما يتوهم أولا كما هو الحق ( قوله تقرر للقدح الخ ) يعني ليس الشك من المتكلم اما عدم مطابقة  
للواقع ان اعتبر حال القائل أولا استحالة علمه تعالى ان اعتبر حال الامر وأن المعنى قل لهم عنى  
فليس بهم كانوا هم اذ هو التشكيك ان قيل بأنه قد راي في الالفاظ حال مخاطب بها كما مر وأنه من  
ارضاء العنان والغرض اقيام الحجة وترتيب القياس كقوله ان كنت قلته فقد علمته والتقدير ان كنتم  
مؤمنين بها فبئس ما أمركم به ايمانكم أى فقد أمركم ايمانكم بالباطل لكن الايمان لا يأمر بالباطل فاذا  
لستم مؤمنين أى لكن اللازم باطل فاللزام مثله وقوله فبئس ما إشارة الى أن الجواب مقدّر بدلالة  
ما قبله لأن المتقدم جواب ودان قيل يجوز تقديمه لانه ان كان جامدا لا بد له من الفاء واذا جاء حذفها  
تصرف ( قوله ان كانت لكم الدار الآخرة الخ ) الدار الآخرة هنا الجنة قال الراغب الخالص كالصافي  
الآن الخالص هو ما زال عنه شوبه بعد أن كان فيه والصافي لا يعتبر فيه ذلك وقد يقال لما لا شوب فيه  
ثم ان الخالص ولا م الاختصاص يقتضى انفرادهم بها وقد فسره الراغب بالافراد أيضا فقله  
خاصة بمعنى خالصة لكم ومن دون الناس مؤكده لما قال أبو حيان انه متعلق بخالصة ودون  
نستعمل للاختصاص وقطع الشبهة يقال هذا لى دونك أو من دونك أى لاحق لك فيه وقد تأتى في غير  
هذا الاختصاص في المنزلة أو المكان أو المقدار فن اعترض على المصنف رحمه الله بأن كلامه  
يقتضى أن الاختصاص مستفاد من خالصة وهو انما استفيد من دون لم يصب وقوله خاصة أى ذات  
اختصاص فالصفة للنسبة والافاظاظهر مخصوصة والذي في اللغة الخاصة خلاف العامة ( قوله على  
الحال من الدار ) وانجز لكم بناء على محيى الحال من اسم كان وهو الاصح ومن لم يجوز الحال من اسم

وفي قلوبهم بيان لمكان الاشرب تقوله  
انما يأكلون في بطونهم نارا ( بكفرهم )  
بسبب كفرهم وذلك لانهم كانوا  
مجسمة وحلولة ولم يروا جسمها أعجب منه  
فتمكن في قلوبهم ما سؤل لهم السامري ( قل  
بئس ما يأمركم به ايمانكم ) أى بالتوراة  
والخصوص بالذم محذوف نحو هذا الامر  
أو ما يعمه وغيره من قبائحهم المهدودة في  
الآيات الثلاث الزاما عليهم ( ان كنتم مؤمنين )  
تقرر للقدح في دعواهم الايمان بالتوراة  
وتقديره ان كنتم مؤمنين بها ما أمركم به  
القبائح ورخص لكم فيها ايمانكم بها  
أو ان كنتم مؤمنين بها فبئس ما يأمركم به  
ايمانكم بها الان المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى  
الاما يقتضيه ايمانه لكن الايمان بها لا يأمر  
به فاذا لستم مؤمنين ( قل ان كانت لكم الدار  
الآخرة عند الله خالصة ) خاصة بكم كما قلتم  
ان يدخل الجنة الا من كان هو داو نصابها على  
الحال من الدار ( من دون الناس ) سائرهم  
أو المسلمين واللام للعهد

\*( استعمال دون ) \*

كان بناء على أنه ليس بفعل جعلها سالما من الضمير المستكن في لكم والكلام فيه مبسوط في شروح  
الكشاف ولما كانوا من الناس فسرهم بسائرهم أي باقهم من عداهم فأطلق الجنين وأريد بعضهم  
أو اللام لله هدم والمراد المسلمون أو من عداهم (قوله لأن من أيقن الخ) قيل عليه أن كل واحد منهم  
غير موقن بدخول الجنة فإن المتيقن لهم أنه لا يدخلها غير اليهود ولا يلزم منه ذلك كما أن المتيقن أن المسلمين  
دون الكفار يدخلون الجنة ولا يتيقن كل مسلم أنه يدخلها قبل العذاب فالظاهر أن يقال المراد بقوله  
إن كنتم صادقين الصدق في دعوى أنهم أبناء الله وأحبوه فإن من اعتقد ذلك بأمن العذاب وهذا  
أيضا غير متجه إذ لم يجز لما ذكره ولم تقم عليه قرينة هنا فينبغي أن تفسر خاصة بأنها خاصة  
من الكدرو العقاب واشتاق يتعدى بنفسه ولذا قال اشتاقها وقد يتعدى بالي وقبل يتضمن التزاع  
وقوله وأحب التخلص قال الراغب المحبة داعية إلى الشوق والشوق داع إلى محبة لقاء المحبوب ومحبة  
لقاءه داعية لسلوك السبل إليه ولا طريق له سوى الموت فيمتحن لذلك (قوله كما قال عيسى رضي الله  
عنه لا أبالي سقطت على الموت أو سقط الموت على) أخرجه ابن عساکر في تاريخه كما نقله السبوطي  
وفي الكشاف إن عليا رضي الله عنه طاف بين الصفيين في غلالة فقال له ابنه الحسن ما هذا بزي  
المحاربين فقال يا بني لا يبالي أبول على الموت سقط أم عليه سقط الموت لكنه قال في ربيع الأبرار خفق  
على رضي الله عنه نعا سألته حرب الجبل فقال له مسلم بن عقيل بن أبي طالب أتتحقق نعا سألني مثل هذا  
الوقت يا أمير المؤمنين فقال اسكت يا ابن أخي فإن علك لا يبالي أرفع على الموت أم وقع الموت عليه وإن  
أعمل يوما لا بعده وقد أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه قصة أخرى فلا يقال إنه حينئذ  
لا يناسب المقام لأن عدم ميله إلى الله رضي الله عنه ليس لاشتياقه إلى الجنة بل لعلمه رضي الله عنه  
أنه لا يموت في ذلك الوقت وسقوطه على الموت مباشرة لأسبابه المقضية إليه مع علمه بأسقوط الموت  
عليه مفاجئ له (قوله وقال عمار رضي الله عنه بصفيين الخ) صفيين بصاد مهملة مكسورة وفاء  
مكسورة مشددة موضع قرب الرقة على شاطئ الفرات وكانت وقعة صفيين سنة سبع وثلاثين في غزوة  
صفر بن علي كرم الله وجهه ومعاوية رضي الله عنه وفيها استشهد عمار بن ياسر الصحابي رضي الله عنه  
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية فقال ذلك في وقت  
الحرب لأنه علم أنه يستشهد وتلا في روحه في حظيرة القدس النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي  
الله عنهم فاشتاقت لذلك ونادى به فرحا وقال حذيفة بن اليمان الغساني وهو محتضر يشاهد الموت جاء  
حبيب أي الموت وقبل أراد لقاء الله على فاقة أي احتياجي إليه ثم قال لا أفلم من قد ندم يريد أني تخنيت  
فلما جاء ما ندمت فعمم وقال لا أفلم الخ وهذا يحتمل الدعاء أيضا قال أبو الحسن تقول العرب لا أفلم من  
ندم يريدون من ندم فلا أفلم وهذا أخرجه ابن سعد في طبقاته وصححه وقوله سيما معلق بقوله اشتاقها  
وحذف لام سيما وهو لم يسمع من العرب وتقدم ما فيه وقوله لا يشاركه فيها غيره يعني من المسلمين فلا يرد  
أن اليهود لا يتعاون أن غيرهم لا يدخل الجنة كيف وهم معترفون بأن آدم ونوحا وغيرهما ممن لم تتسخ  
شريعتهم يدخلون الجنة (قوله وإن يتنوه أبدا الخ) أبدا هنا للاستغراق ولا حاجة إلى القول  
بأن إن للتأيد وإن قبل به والمراد الاستغراق لئلا أعماهم في الدنيا خلا قالان فإن انه مخصوص بهد  
الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينافي ذلك تخنيهم له في النار إذ نادوا يا مالك ليقتل عينا ربك وبقولون  
يا ليتنا كانت القاضية (قوله ولما كانت اليد العامة الخ) اختصاص اليد بالإنسان المراد به أنها  
على وجه مخصوص من القدرة على العمل به من غير ابتداء لها بالوطء عليها فلا يرد عليه أن لها ثم يدا  
وللقديد كيد الإنسان في الأكل واليه أشار بقوله عامة صنائعه فلا يرد على ما سطره ولقد  
كرمنا بني آدم من الأكل باليد أنه يوجد في الفرد ثم إن اليد الجارحة المخصوصة وتستخدم في النعمة  
لتسليمها عن وفي القدرة لذلك وإن أطلقت على قدرة الله مع تفرقه عن الجارحة كقوله خلقت يدي

قوله وفي الكشاف إن عليا الخ لفظه كان  
على رضي الله عنه بطوف بين الصفيين الخ اه  
(فتنوا الموت إن كنتم صادقين) لأن من  
أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقها وأحب  
التخلص إليها من الدار ذات الشوائب كما  
قال علي رضي الله تعالى عنه لا أبالي سقطت  
على الموت أو سقط الموت على وقال عمار  
رضي الله تعالى عنه بصفيين الآن ألقى  
الجنة محمدا وحزبه وقال حذيفة بن  
احضر جاء حبيب علي فاقة لا أفلم من قد ندم  
أي على التقى سيما إذا علم أنها سألته لا يشاركه  
فيما غيره (ولن يتنوه أبدا) قدمت أي بهم  
من موجبات النار كالنار كالكفر بمحمد صلى الله  
عليه وسلم والقرآن وتجويز التوراة وما  
كانت اليد العامة مختصة بالإنسان آلة  
أقدرته على عامة صنائعه ومنها أكثر منافعه  
عبره عن النفس تارة والقدرة أخرى

وتطلق على الذات أيضا كقولهم ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أي أنفسكم وفي كونه من إطلاق الجزم  
على الكل كلام سباني وقد يكفي بالعلم باليد عن جميع الاعمال والبدن في معناها الحقيقي وهو  
المراد هنا قال الواحدى بما قدمت أيديهم أي بما قدموه وعلموه فاضاف ذلك إلى البدن لأن أكثر  
جنايات الانسان تكون بيده فيضاف إلى اليد كل بناء وان لم يكن للبدن فيه مدخل وظاهر  
كلام المصنف رحمه الله بخالفه ولذلك اعترض عليه ومما وصله عاندها مقدرا ومصدرية وأيديهم  
فاعل مقدور رفعه (قوله اخبار بالغيب الخ) قيل وفيها أيضا دليل على اعترافهم بنبوته صلى الله  
عليه وسلم لانهم لو لم يتقنوا ذلك ما امتنعوا من التقى (قوله فان التقى ليس من عمل القلب الخ) دفع  
لما ردد من انه كيف يكون مجزئ مع انه لا يمكن ان يعلم انه لم يتقن أحد اذ هو أمر قلبي لا يطلع عليه بأنه  
ليس أمر قلبيا بل هو ان يقول ليت ونحوه مما يؤدى مؤذاه ولو سلم انه أمر قلبي فهو مذكور على  
طريق المحاجة وظاهر المجزئ فلا يدفع الا بالظاهر والتلفظ كما اذا قال رجل لامرأته أنت طالق ان  
شدت وأحببت فانه يعاقب بالاخبار لا بالاثمار وهذا معنى قوله ولو كان بالقلب وهذا على التسليم فلا  
رد عليه ان التقى بحجة حصول الشيء كما صرح به المحققون ولا أنه يعارض قوله في تفسيره إلا ما في  
الامنية ما يدرك في النفس كما مر (قوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه البيهقي رحمه  
الله تعالى في الدلائل عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما ما مر فوعا بالفظ لا يقولها  
رجل منهم الا غص بريقه وأخرجه الترمذي والبخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ما مر فوعا  
والفظه لو أن اليهود تنووا الموت لما نوا وهذا يدل على عمومته لجميع اليهود في جميع الاعصار وهو  
المشهور الموافق لظاهر النظم وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما ما موقوف فلو تنووا يوم  
قال لهم ذلك ما بقي على وجه الارض يهودى الامات وهذا يدل على تخصيصه بعصره صلى الله عليه  
وسلم ومن فيه ولذلك اختلف فيه المفسرون وقوله لفص بريقه كناية عن الموت لأن الغصة والشرق  
وقوف الطعام والشراب في الحلق بحيث لا يجرى وعند الموت لا يجرى لأن ان ريق فجعل عبارة عنه  
فان قيل لا وجه لاصل السؤال لانه تعالى أخبر بأنهم لن يتنوه ولا شك في خبره قلنا القصد الى اثبات  
انه اخبار عن الغيب لينتبت كونه مجزئ حتى يثبت أنه كلامه تعالى فلو أثبت صدقه بكونه كلامه تعالى  
لكان مصادرة فان قيل عدم نقل عنهم الموت الى الآن لا يدل على عدم عنهم أي اقبل الخطاب مع  
المعاصرين وقد انقرضوا ولم يتنوا وفيه نظر ووجه التهديد اقامة الظالمين مقام ضياعهم ودعوى  
ماليس لهم هو قولهم لن يدخل الجنة الا من كان هودا (قوله من وجد بقله الخ) لان الوجدان يكون  
بالاحساس ويتعدى لواحد والعقل والعلم فيمتد لواحده كعرف ولاثنين كعلم فقوله الجارى صفة  
مقبدة وتشكير الحياة لانه أراد بها فرداى فردونى وهو حياة الدنيا وقيل التشكير للتحقير أى الحياة الدنيا  
وهو المطابق لقراءته أي رضي الله عنه بالتعريف لانه للمعهود المعروف منها وقال أبو حيان انه على  
تقدير مضاف أو صفة أى طول حياة أو حياة طويلة ولو لم يقدر لصح المعنى بأن يكونوا أحرص على أى  
مقدار منها ولو قلنا كيف بغيره وقوله ومفعولاهم وأحرص أى لفظهم وهو الضمير المتصل  
واقط أحرص وفي نسخة هم أحرص بدون واو على الحكاية بنصب أحرص وروى عنهم (قوله محمول  
على المعنى الخ) يعنى لما كان لافعل حالات منها الاضافة ومنها جبر الفضل عليه من عطف الحالة  
الثانية على الاولى لتوهم أنه وارد عليها وقيل على قوله أحرص من الناس الاولى أحرص من باقى  
الناس فانه بعض من المضاف اليه بخلاف مجرور من فانه غيره الا ترى الى صحة قرائناز يد أفضل  
من الجن ولا يقال أفضل الجن اه وأجيب بأن مدخول من التفضيلة يجوز أن يكون كلا كما قال  
صاحب الاقيده تقول زيد أفضل من القوم ثم تحذف من وتضيفه والمعنى على اثبات من وفيه نظر  
(قوله وافرادهم بالذكر الخ) يعنى أنهم داخلون في الناس فنصبهم بالذكر اما لشدة حرصهم أو لتوخي

وهذه الجملة اخبار بالغيب وكان كما أوجب  
لانهم لو تنووا لنقل واستهرفان التقى ليس  
من عمل القلب يعنى بل هو أن يقول ليت كذا  
ولو كان بالقلب لقوا واتمنا وعن النبي  
صلى الله عليه وسلم لو تنووا الموت لفص كل  
انسان بريقه فان مكانه وما بقي على  
وجه الارض يهودى (واقعه عليهم  
بالظالمين) تهديد لهم وتنبية على أنهم ظالمون  
في دعوى ماليس لهم وتنبية عن هوامهم  
(وتعجبهم) أحرص الناس على حياة من  
وجد بقله الجارى مجرى علم ومفعولاهم  
وأحرص وتشكير حياة لانه أراد فرد من  
أفرادها وهى الحياة المتطاولة وقري باللام  
(ومن الذين اشركوا) محمول على المعنى  
وكانه قال أحرص من الناس على الحياة ومن  
الذين اشركوا وافرادهم بالذكر للمبالغة فان  
حرصهم شديد اذ لم يعرفوا الا الحياة العاجلة  
والزيادة في التوخي والتفريع فانه لما زاد  
حرصهم وهم مقرون بالجزاء على حرص  
المتكبرين دل ذلك على علمهم بأنهم صائرون  
الى النار

• (مبحث فعل التفضيل) •

اليهود بأن حرصهم هذا يدل على خلاف مدعاهم (قوله ويجوز أن يراد وأحرص من الذين الخ) يعني حذف أفعال المعطوف على الأقل ودل عليه به كرمثه لعله والوجه الثالث أن يكون الجواز والمجور وخبراً مقدماتاً مبتدأ محذوف وجهه بوصفه والموصوف إذا كان بهض اسم مجرور عن أوفي مقدم عليه حذف نحو مناظرة ومنافاة أي فريق ظعن وفريق أقام وعلى الأقل المراد بالذين أشركوا المشركون المعروفون غير اليهود وقيل هم الجحوش وعلى الثالث اليهود لأنهم مشركون لقولهم عزير ابن الله وانما يفسره به ليرتبط الكلام ببعضه البعض والجملة على هذا في رفع صفة المبتدأ وعلى ما قبله مستأنفة لا محل لها من الاعراب وأما القول بأن من الذين مبتدأ التأويله بعض الذين فقد علم حاله محاصر (قوله حكاية لودادتهم ولو بمعنى ليت) أي حكاية لما يورد لانه وان لم يكن قولاً ولا في معناه لكنه فعل قلبي يصدر عنه الاقوال فعول معاملة لها وكان الظاهر أن يعمر وهذا بناء على أن لواتي للتمني ليست مصدرية وإنما على القول بأنها مصدرية فلا يحتاج إلى اعتبار الحكاية وكونها للتمني مذهب ذهب إليه الزمخشري وقيل هو لوالشرطية أشربت معنى التمني وقال ابن مالك وجه الله هي المصدرية وقال قول الزمخشري قد تنجي في معنى التمني نحو لو تأنيتي فحدثني بالنصب أن أراد أن الأصل وددت لو تأنيتي الخ حذف فعل التمني دلالة لوعليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فصحيم وإن أراد أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع وقوله لقوله يود أي هولاء كذا ذلك ومنه تعلم أن التجوز في المشاكفة قد يكون في الهيئة فقط وقد مر نظيره (قوله كقولك حلف بالله ليعملن) كان الأصل لا فعلن لكن لما كان حلف ماضياً جاء ما بعده على نهجه قال في البدع اعلم أنك إذا أخبرت عن ميم حلف بها فقلت فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بلفظ الغائب كأنك تخبر عن شيء كان تقول استخلفته ليقوم والشأن أن تأتي بلفظ الحاضر تريد اللفظ الذي قبل له استخلفته ليقوم كأنك قلت له ليقوم والثالث أن تأتي بلفظ المتكلم فتقول استخلفته لا قوم ومن ومنه قوله تعالى قالوا اتقوا الله أنبيئته وأهله بالنون والتاء والياء ولو كان تقاسموا أمر الم يجوز فيه الياء لانه ليس بفائب اهـ (قوله الضمير لا حدهم الخ) يعني ضمير هو راجع لا حدهم وبرز حزه خبره في محل نصب ان كانت ما حجازية وفي محل رفع ان كانت تميمية والباء زائدة في الخبر وان يعمر فاعل اسم الفاعل أو راجع للضمير المقهور من يعمر وان يعمر بدل منه وفيه ضعف للفصل بين البديل والمبدل ولا بدال من غير حاجة اليه وهذا معنى قوله أو لما الخ أو يهـ كون ضمير التعمير وهو عائد على أن يعمر البديل وفي مثله يعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة وهو معنى قوله أو بهم الخ والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن ذلك مفسر متى مة مقدم مفهوم من الفعل وهذا مفسر بالبديل وفيه خلاف تقدم وقد جوز فيه أن يكون ضمير فصل تقدم مع الخبر وأن يكون ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبرز حزه خبره وفي زيادة الباء في مثله كلام أو فاعل بناء على جواز تفسير ضمير الشأن بمفرد وهو مذهب الكوفيين قال السيرافي في شرح الكتاب كان الفراء يجهز أذهب الزيدان وأهل البصرة لا يجهزونه ودخول الباء على كل خبر مني مـ طرد من أمهات من لا يجهز ألبته ما هو بذهب زيد إذا جعل ضمير الأمر لانه انما يفسر بجملة ولا يكون في أمهات الباء فاحتج عليه بقوله تعالى وما هو ببرز حزه من العذاب أن يعمر وأن يعمر بدل منه أو هو ضمير التعمير الذي تقدم عليه الفعل اهـ (قوله وأصل سنة سنوة الخ) لام سنة محذوفة فقبل أصلها هاء وقبل وأولاه مع في جمع سنات وسنوات وسنفيه وسنة وسنات وسنات وقوله والزحمة التبعية فهو معتد وقال السمين سنة ملته العرب لازماً ومعناباً (قوله فيجاء بهم) يعني أن معنى ابصاره تعالى مجازاتهم بالاعديب كما تقول ان بعضي قد رأيت ما صنعت لثم ديدنه ونحوه (قوله نزل في عبداً بن صوريا الخ) قال العراقي لم أقفله على سنده وأورده التعليق والبغوي والواحد في أسباب النزول بلا سند وعبد الله بن صوريا كبريان أحبار اليهود قيل انه أسلم ثم كفر

ويجوز أن يراد وأحرص من الذين أشركوا  
تحذف أحرص دلالة الأول عليه وأن يكون  
خبر مبتدأ محذوف صفة (يودادتهم)  
على أنه أريد بالذين أشركوا اليهود لأنهم  
قالوا عزير ابن الله أي ومنهم ناس يودادهم  
وهو على الأقل بيان لزيادة حرصهم على  
طريق الاستئناف (لو يعمر ألف سنة) حكاية  
لودادتهم ولو بمعنى ليت وكان أصله لو أهر  
فاجرى على النسبة لقوله يود كذا حلف  
باقبله فعلن (وما هو ببرز حزه من العذاب  
أن يعمر) الضمير لا حدهم وأن يعمر فاعل  
من حزه أي وما لا حدهم عن ببرز حزه  
من العذاب تعميره أو لم يدل عليه يعمر  
وأن يعمر بدل منه أو بهم مـ وأن يعمر  
موضع وأصل سنة سنوة أقولهم سنوات  
وقيل سنة كجملة أقولهم سائته وتسنت  
الفعل إذا أتت عليها السنون والزحمة  
التبعية (واقه بصير بما يعملون) فيجاء بهم  
(قل من كان عدواً لجبريل) نزل في عبداً بن  
ابن صوريا سأل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن نزل عليه فقال جبريل فقال ذلك  
عدو ناعادنا ما أرادوا شدة هاء أنزل على  
نينا أن بيت المقدس سيفرجه فتنصر فبعثنا  
من يقتله فرأى يابل فدفع عنه جبريل وقال  
ان كان ربكم أصراً لا تكلم فلا يلبسكم  
عليه

وبمختصر يضم الباء وتسكين الظاء والمختارة الفوقية المفتوحة للتركيب المزجي وأصله بوخت بمعنى ابن  
ونصر كبقته مشدداً سمعته وجد عنه قنب اليه وهو الذي خرب بيت المقدس وقتل بني اسرائيل وقبله  
بجاعة وثمان وثلاثين سنة بمختصر آخر مؤرخ به في الكتب القديمة وهو من ملوك الكلدانيين ذكره  
في شرح المحيط وقوله فيهم تقتلونه أي قبأى - بسبب يحل لكم قتله ( قوله وقيل دخل عمر رضي الله  
عنه مدارس اليهود الخ ) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن الشعبي  
وله طرق أخرى فهو أقوى من الأول والمدارس بيت اليهود الذي يدرسون فيه كتبهم جمع مدارس كما  
وقع في بعض نسخ الكشاف وفي النهاية المدارس صاحب مكتب اليهود ومفعول ومفعول من أبنية  
المبالغة والمدارس أيضاً البيت الذي يدرسون فيه ومفعول قريب في المكان اه وقد قدمنائه يكون  
مصدراً أيضاً لثلاث استعمالات أشهرها الوصفية والغصب بالكسر معروف والسلام مصدر بمعنى  
السلامة والنجاة وقوله كما تؤولون أي من الملائكة المقربين وانما قال عمر رضي الله عنه لئن لم أفي  
كلامهم من اثبات الجبهة فانهم بحجة كما مروه وتسلمي اذ لا شك منه رضي الله عنه ( قوله  
ولا تهم أكفر من الخير ) قال المبدئي قولهم هو أكفر من حار وهو رجل من عاد يقال له حار بن مويلع  
وقال الشريفي هو حار بن مالك بن نصر الأزدي كان مسلماً وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض أربعة  
فراصع ولم يكن يبيد العرب أخصب منه فيه من كل الثمار فخرج بنوه يصيدون فيه فأصابتهم صاعقة  
فهلكوا فكفروا وقال لأعيد من فعل هذا بيني ودعا قومه إلى الكفر فرفضوا فاهلكوا الله وأخر  
واديه فضرب به المثل في الكفر وقال ألم تر أن حارثة بن بدر يضي وهو أكفر من حار  
والحارث مثل في البلادة وتعريف التعم يحتاج إلى فطنة وقيل لأن صاحبه بعلقه ثم يرحمه وفي المثل أيضاً  
أخر من جوف حار لانه اذا صيد لم يلق في جوفه ما يفتق به وقيل المراد كل جاهل لأن الكفر من  
الجهل والبلادة ولا شيء أبذل من الحمار قبل وهذا أنسب لعدم الطباق بين الجمع في الكتاب والأفراد  
في المثل وقيل قول عمر رضي الله عنه محمول على هذا المعنى وأضرابه من العتاة وجهه نظر إلى  
الاصل وقولهم جوف العير من تبدل لفظاً بالخر للخرقة فقد يدلون في الاعلام لا غرض كقول أمية بن  
خلف لعنه الله لا يكره رضي الله عنه يا أبا فضيل والامثال يحتمل فيها ضرب من التخصيف وفيه أنه  
مخالف لكلام القوم فانهم صرحوا بأن الامثال لا تغير كما مروه وقوله سبقه بالوحى أل فيه لاهداي بوحى  
مطابق لما قاله ولعمري رضي الله عنه آراء من الوحي موافقاً لها وقد ذكرها المؤرخون والمحدثون منها  
ما هنا ( قوله وفي جبريل ثمان لغات الخ ) هذا علم ملك ممنوع من الصرف للعلمية والتعريب  
المزجي على قول وقد تصرف فيه العرب على عادتهم في الاسماء العجمية على ثلاث عشرة لغة أشهرها  
وأفصحها جبريل كقنديل وهي قراءة أبي عمرو ووافع وابن عامر وحفص عن عاصم وهي لغة الحجاز  
الثانية كذلك لأنهم ابفتح الجيم وهي قراءة ابن كثير والحسن وتضعف القراءة لها بأنه ليس في كلامهم  
فعليل ليس بشيء لأن الاعمى اذا عزب قد يطقونه بأوزانهم وقد لا يطقونه مع أنه سمع سميريل اطائر  
الثالثة جبرئيل كسلييل وبهاقرأ حمزة والكسائي وهي لغة قيس وقيم الرابعة كذلك لأنها بدون ياء  
بعد الهمزة وتروى عن عاصم الخامسة كذلك لأن الامم مشددة وتروى عن عاصم أيضاً وقيل انه اسم  
الله في لغتهم السادسة جبرائيل بالف وهمزة بعد هاء مكسورة بدون ياء وبهاقرأ عكرمة السابعة مثلاً  
مع زيادة ياء بعد الهمزة الثامنة جبرائيل بيا من بعد الالف وبهاقرأ الاعشى التاسعة جبرال العاشرة  
جبريل بالياء والقصر وهي قراءة طلحة بن مصرف الحادية عشرة جبرين بفتح الجيم والنون الثانية  
عشرة كذلك لأنهم بكسر الجيم الثالثة عشرة جبرائيل وفي الكشاف جبرائيل بوزن جبرائيل قال  
الشارح العلامة من عادة المصنف رحمه الله تعالى بل أهل العربية قاطبة أنهم اذا أرادوا أن يبينوا  
وزن كلمة يدلون همزتها بالعين كافي الفصل في لغات كائن كائن بوزن كائن الخ فاعرفه ومعنى جبرائيل

والا فيهم تقتلونه وقيل دخل عمر رضي الله تعالى  
عنه مدارس اليهود يومافاً لهم عن جبريل  
فقالوا ذلك عدونا يطلع محمد على أسرارنا  
وانه صاحب كل خيف وعذاب ومكائيل  
صاحب الخصب والسلام فقال وما منزلت ما  
من الله قالوا جبريل عن عيسى ومكائيل عن  
يساره وبينهم ما عداوة فقال لئن كانا تكلمنا تقولون  
فليس بعده قون ولا نتم أكفر من الجبر ومن  
كان عدواً حده ما فوه وعدوا لله ثم رجع عمر  
فوجد جبريل قد سبقه بالوحى فقال عليه  
السلام والسلام لقد وافقك ربك يا عمر وفي  
جبريل ثمان لغات قرئ من أربع في الشهادة  
جبرئيل كسلييل قراءة حمزة والكسائي  
وجبريل بكسر الراء وحذف الهمزة قراءة  
ابن كثير وجبرئيل كجبرئيل قراءة عاصم  
برواية أبي بكر وجبرئيل كقنديل قراءة  
الباقين وأربع في الشواذ جبرئيل وجبرائيل  
كجبرائيل وجبرائيل وجبرين ومنع صرفه  
للجسمية والتعريف ومعناه عبد الله

قوله والقصر لعل مراده ما في القاموس من  
أنه يفتح الباء ولا تنكر مع الأولى والثانية  
وفيه أيضاً زيادة على ما فافراجه اه  
معجزة

قبل عبادة الله وجبر عبد وابل اسمه تعالى كما أن إسرائيل صفوة الله (قوله البارز الأول الخ) في الكشف  
الضمير في نزله للقرآن ونحو هذا الاضمار أعني اضممار ما لم يسبق ذكره فيه لغاية إشارته صاحب حيث  
يجعل لقرط شهرته كأنه يدل على نفسه ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته وهو التبريل  
في قوله نزله وفسر في الكشف نزله بحفظه وفهمه فقال معنى التبريل المسند إلى جبريل هو التصديق  
والفهم كأنه جعله نازلاً بالقلب حالاً فيه والا فالنزل حقيقة هو الله فهو مجاز لانه انتقال من اللازم إلى  
المزوم وكلام المصنف ليس بصريح فيه فيجوز أن يكون نزل بمعنى ما الحقيق لكن كان مقضى الظاهر عليك  
فزاد القلب لانه القابل الأول ومحل الفهم والحفظ بناء على أن الادراك به والمدرك فيه على ما ورد  
في لسان الشريعة وأهلها لا يقولون بأبواب الحواس الباطنة فلا يرده عليه أنهم قالوا لحفظ الصور  
الجزئية الخيال وحافظ المعاني الجزئية قوة في مؤخر الدماغ تحمي الحافظة وحافظ المعاني الكلية العقل  
المفاسد على النفس بأمر الله تعالى وكان الظاهر أن يقول على قلبي لأن القائل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لكنه حكى ما قال الله وجعل القائل كأنه الله لانه سفير محض والحكاية تابعة في انه روى حال  
الأمر بالقول فحكى لفظه كما تقول قل أقومك لا يهينوك قال القرزقي

ألم تر أني يوم جوسريقة \* دعوت فنادتني هبدة مالبا

وقبل ثمة قول آخر مضمّن والتقدير قال يا محمد قال الله لي من كان وقبل الضمير في نزله للقرآن فإن  
جبريل عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على قلبك والحفظ والفهم معاً انما أخذها حرف الاستعلاء  
لذلك لانه على أن المنزل يأخذ بجميع قلبه وهو مرتبط بقوله بسم الله الرحمن الرحيم وما وقع فيه ما غير  
أجنبي لانه كلمة مقرّر لكفرهم وانكارهم المنزل على نبي صلى الله عليه وسلم وإن ذلك لشدة شكيتهم  
وفرط عنادهم ولا يخفى ما فيه وإن تابعه في بعضه الطبع وقوله بأمره الخ أصل معنى الاذن في الشيء  
الاعلام بإجازته والرخصة فيه وإذا أسند إلى الله تقدير أمره وإرادته لقوله تعالى الا يطاع بأذن الله  
وليس بضارهم شيئاً إلا بأذن الله وكذلك اتيسره وقبل أن اذن الله بكونه في علمه أيضاً وكلها معان  
مجازية والعلاقة فيها ظاهرة وأما ما قيل أن قوله بأمره أن أريد بالتبريل معناه الظاهر وقوله  
بتيسره أن أريد به التحفيظ والتفهيم فلا وجه له وقوله من فاعل نزله والضمير المستتر فيه لجبريل عليه  
الصلاة والسلام وقبل أنه لله والفعول ضمير جبريل والحال منه أي ما أدناه أو معه اذن الله  
(قوله والظاهر أن جواب الشرط فانه نزله الخ) يعني أن من حق الشرط أن يكون سبباً للجزاء وهنا  
عداوة جبريل عليه الصلاة والسلام ليست سبباً لنزله القرآن فوجه بأنه ليس بجواب في الحقيقة بل  
هو سبب الجواب أقيم مقامه ومعناه من كان عدواً لجبريل عليه الصلاة والسلام فلا وجه لعداوته لانه  
نزل بالقرآن على قلبك مصداقاً لما بين يديه الخ فلما أنصفوا أحبوه فتنزل القرآن سبب لعدم فوجه عداوته  
أو معناه من كان عدواً لجبريل عليه الصلاة والسلام فلما عداوته وجه لانه نزل عليك بالقرآن وهم  
كارهون له فتنزله سبب لتوجه عداوتهم كما يقال ان عاد الفلان فقد آذيت أي فهو محق في عداوته لتأذيه  
وحقيقة أن تقدير الكلام ان عادوه فاعاقل المصنف يقول لا وجه لعداوته وأهلها وجه فالبسيطة  
في الحقيقة لذلك القول المقدّر فيكون سبباً للاخبار بمضمون الجزاء كما في قوله تعالى وما بكم من نعمه فمن  
الله وقبل التقدير من كان عدواً لجبريل عليه الصلاة والسلام فليت غيظاً فانه نزل على قلبك أي من  
عداؤه هلك بعداوته لانها دائماً تزيد لنزوله على قلبك وقول المصنف رحمه الله تعالى في هذا الوجه  
محذوف إشارة إلى أنه لا حذف في الأول بل تجوز بعلاقة السببية أو أن المحذوف فيه في قوة المذكور  
لوجود ما يقوم مقامه لقوله قبله لا حذف الخ فالمدكور كأنه جواب وفي هذا غير نائب عنه بل علمه واعلم  
أن كون على قلبك سكاية كلام الله انما هو على التوجيهين الأولين دون هذا فكتبه ومنه يعلم نكتة للحكاية  
دقيقة وأما كون من استغها ما لا استبعاداً والنهيد وما بعد تعليل له بخلاف الظاهر (قوله أراد

(قانه نزله) البارز الأول لجبريل والثاني للقرآن  
وانما عداوة غيره مذكور يدل على غفلة شأنه كأنه  
لتعيينه وفرط شهرته لم يمتدح إلى سبق ذكره  
(على قلبك) فانه القابل الأول لا وحى ومحل  
الفهم والحفظ وكان حقه على قلبي لكنه جاء على  
سكاية كلام الله تعالى كأنه قال قل ما تكلمت به  
(بأذن الله) أي بأمره وتيسيره حال من فاعل  
نزله (مصداقاً لما بين يديه) وهذا وحى وبشرى  
لله (مؤمنين) أو حال من مفعوله والظاهر أن  
جواب الشرط فانه نزله والمعنى من عادى  
منهم جبريل فقد خلع ربة الانصاف أو كفر  
بجامعه من الكتاب بعد اذ انما انزلوه عليك  
ما لوحي لانه نزل كتاباً بعد ما قال الكتاب المتقدمة  
محذوف الجواب وأقيم عليه مقامه أو من  
عاداه فالسبب في عداوته أنه نزل عليك  
وقبل محذوف مثل فليت غيظاً أو أنه عدو لله  
أو أماناً عدوه كما قال (من كان عدواً لله  
وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل فأن الله  
عدو للكافرين) أراد



بعداوة الله مخالفة عناده أو معاداة المقربين  
من عباده وصدر الكلام بذكره تفخيما لشأنهم  
كقوله والله ورسوله أختي إن رضوه  
وأفرد الملوك بالذكر لفضلهما ~~كأنهما~~  
من جنس آخر والتنبية على أن معاداة الواحد  
والكل سواء في الكفر واستحلاب العداوة  
من الله تعالى وأن من عادى أحدهم فكأنه  
عادى الجميع إذا لموجب عداوتهم ومحبتهم  
على الحقيقة واحد ولأن الحاجة كانت فيهما  
ووضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنه  
تعالى عاداهم لكفرهم وأن عداوة الملائكة  
والرسل كفر وقرأ نافع ميكائيل كيكاعل  
وأبو عمرو ويعقوب وعاصم برواية خصص  
ميكال كيعاد والباقيون ميكائيل بالهمزة  
والياء بعدها وقرئ ~~ميكال~~ كيكعل  
وميكيل كيكعل وميكال (ولقد أنزلنا إليك  
آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون) أي  
المتردون من الكفرة والفسق إذا استعمل  
في نوع من المعاصي دل على عظمه كأنه  
متجاوز عن حده نزل في ابن صوريا حين قال  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما جئتكم بشيء  
تعرفه وما أنزل عليكم من آية فتنبعك (أو كلما  
عاهدوا عهدا) الهمزة للانكار والواو  
للعطف على محذوف تقديره أكفروا بالآيات  
وكلما عاهدوا وقرئ ~~بكون~~ الواو على  
أن التقدير إلا الذين فسقوا أو كلما عاهدوا  
وقرئ عاهدوا وعهدوا (بئس فريق منهم)  
نقضه وأصل التبدل طرح لكنه يغلب فيما  
يفسح وإنما قال فريق لأن بعضهم لم ينقض  
(بل أسكنهم لا يؤمنون) رد لما يتوهم  
من أن الفريق هم الاقلون وأن من لم ينبد  
جهارا فإفهم مؤمنون به خفاء (والساجد  
رسول من عند الله مصدق لما معهم)  
كعيسى ومحمد عليهما السلام (بئس فريق  
من الذين أوتوا الكتاب كآب الله) يعني  
التوراة لأن كفرهم بالرسول المصدق لها  
كفرهم فيها بصدقه وبذلما فيه من وجوب  
الايمان بالرسول المؤيد بالآيات

بعداوة الله مخالفة الخ) لما كان معنى العداوة المعروف المقصود به الاضرار لا يتصور هنا جعله مجازا  
عن المخالفة عنادا وهذا ظاهر في قوله ورسوله وأما في الملائكة فبمعنا لفظه ما جازا به وفيه تظفر  
وقريب منه تفسير الهبة بارادة الطاعة أو المراد معناه الحقيقي بالنسبة للرسل والملائكة وذكره لقرائه للتخمين  
والتمويل لعداوتهم لأن من عاداهم فقد عادى الله وسيأتي تحقيقه في محله وعداوة الله عقابه أشد  
العقاب كافي الكشف (قوله وأفرد الملوك بالذكر الخ) أي ليدل على فضلهم ما حتى كأنهم مالبا  
من جنس الملائكة لا اختصاصهم بما يزاو فضائل ولأن التفابير في الوصف بغيره التفابير في الذات كقوله  
فان تفق الانام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال  
وقوله والتنبية الخ لأن الافراد بالذكر يقتضي ذلك كما اذا قلت من أهان القوم وزيد أو عمر أو أخته  
اقتضى ترتب الجزاء على اهانة أفرادهم لا على المجموع فقط وقوله اذا لموجب الخ أي في نفس الامر  
وهذه وجوه ونكت مستقلة ولذلك قال ولأن الحاجة الخ بالواو ولكنه أعاد اللام للبعد فلا يقال الظاهر  
أن يقال أول التنبية ولا يتأنيبه ما سبق من قول اليهود أن ميكائيل محبوب لأن الحب والرهبة منه  
وجبريل عليه الصلاة والسلام عدو لأن الحسف والعداب منه فتأمل ولأن الواو بمعنى أو لأن ما ذكر  
لا يدل على أشرفيتهما وقوله ووضع الظاهر الخ مبنى هذا في الكلام التعليق بالمشق وأن الجزاء مرتبط  
بمعاداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع وقوله كيكاعل قدم ابدال الهمزة عينا في الوزن  
وقرئ ميكيل كيكعل وميكال بدون همزة وياء (قوله أي المتردون من الكفرة  
والفسق الخ) لما كان الفسق يطلق على المعاصي والكفر أشدها وكان في النظم مخالفة للظاهر حينئذ  
دفعها بأن المراد المتردون في الكفر لما روي عن الحسن رحمه الله أن الفسق إذا استعمل في نوع  
من المعاصي كفر أو غيره وقع على أعظمه لأنه في الأصل الخروج عن المعتاد فيه وقد استعمل هنا  
في الكفر فيعيد ما ذكره إليه أشار بقوله كأنه متجاوز الخ وما ذكر في سبب النزول يدل على أن المراد بهم  
اليهود لا ابن صوريا وحده كما قيل لأن صيغة الجمع تأباه فالتعريف للعهد أو المراد الجنس وهم داخلون  
فيه دخولاً أو لياقتنم السياق والسباق وحديث ابن صوريا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
(قوله الهمزة للانكار الخ) قيل جعله عطفاً على محذوف إذا لجمال للعطف على الكلام السابق  
وتوسط الهمزة لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة ولم يجعل قراءة ساكن الواو على أنها أسكنت اسكان  
الهاء في وهو لأنه لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة بل حلت على أنها أو العاطفة للفعل بعدها أعني  
بئس المقيد بالطرف وهو كالموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميل إلى جانب المعنى وإن كان  
فيه مسخ اللام الموصولة كأنه قيل الا الذين فسقوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام  
لا سيما مع تقدم معموله (أقول) قوله لا لجمال للعطف برده عليه أنه اذا قرئ بالسكون فهي عاطفة على  
ما قبلها فالتفريق بينهما وقوله أنه مبطل مع المعنى يقتضي أن العربية لا تناءد عليه وليس كذلك  
فإن أُل تدخل على الفعل ابتداء في الضرورة كقوله صوت الحمار الجدد وبالتبعية في السعة كثيرا  
كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الاغنياءهم في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وسيأتي  
تحقيقه فهذا غفلة عن هذا وقيل أو هنا بمعنى بل الاضرائية واتصاب عهدا كما على أنه مصدر غير جار  
على فعله والاصل معاهدة ويؤيده قراءة عهدوا أو على أنه مفعول به يتضمن عاهدوا معني أعطوا  
(قوله نقضه الخ) التبدل نقض العهد وأصله طرح ما لا يعتد به كالتعل البالية وقوله فيما يفسى أي ما من  
شأنه ذلك لعدم الاعتداده والا فهذا القيد لم يذكره أهل اللغة وقد عدم الاعتدال صريح به الراغب  
رحمه الله وقد فسر ظهر يا عيسى يا فلان منشأ الوهم وقوله تعالى بل أكثرهم لا يؤمنون يحتمل عطف  
المفرد بجمع لا يؤمنون حالاً من أكثر ومن الضمير المضاف اليه بمعنى يبنذون العهد ولا واعتقادا  
(قوله رد لما يتوهم من أن الخ) يعني أن الفريق يطلق على الكثير والقليل والثاني هو المبتدأ ومنه

فلماذا ضرب عنه فهو اما اتقاني أو ابطاني وعلى الثاني المراد بالاكثر ما يشمل غير النابذين وقوله  
 كالقرآن يشمل الانجيل وفي نسخة وهو القرآن خص بالذكور المناسبة الواقعة في هذا المقام والنسخة  
 الاولى أولى وجعل نبذ بعض التوراة نبذ الهام وهو ظاهر واذا فسركاب الله بالقرآن ورد أن النبذ  
 يقتضي تقدم الاخذ بهم لم يأخذوه أصلاً فأشار الى دفعه في الكشف بقوله كتاب الله القرآن نبذوه  
 بعد ما لم يلقه بالقبول يعني أن النبذ وراء الظاهر يقتضي سابقة الاخذ في الجملة وهذا في حق التوراة  
 ظاهر وانما النقص في التوراة وفي حق القرآن بالعكس أي تركه ظاهراً وانما النقص في أخذه فجعل أخذه هو  
 لزوم التلقي بالقبول وترك التوراة هو الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم قبل والمصنف رحمه الله أشار  
 الى دفعه بقوله مثل لا عراضهم الخ يعني أن النبذ ليس حقيقة بل هو استعارة تشبيهية أريد به الاعراض  
 فلا حاجة الى أن يقال جعله لزوم التلقي الخ بل لا وجه له وليس شيء لانه حينئذ تجوز النبذ من عدم  
 القبول اللازم له وهو ظاهر وانما التقييل فلم ينص المصنف رحمه الله على أنه بالنبذ بل في قوله وراء ظهورهم  
 وقد قال الزمخشري في تفسيره أيضاً وراء ظهورهم مثل تركهم واعراضهم عنه مثل عارضيه وراء  
 الظاهر استغناء عنه وقوله الالتفات اليه اهـ فهذا غافل عن معنى كلامهم فتأمل نعم لو جعل الجميع تشبيهاً  
 لكان له وجه وقال الطيبي رحمه الله شبه تركهم كتاب الله واعراضهم عنه بحالة شيء يرمى به وراء الظاهر  
 والجامع عدم الالتفات وقوله المبالة ثم استعمل هنا ما كان مستعملاً هناك وهو النبذ وراء الظاهر  
 فاذا جعل كتاب الله على التوراة كان كناية عن قلة مبالاتهم فقط لان النبذ الحقيقي لم يكن منهم ولهذا قال  
 بين أيديهم يقرؤنه الخ والجل على القرآن لا يأتى حقيقة النبذ فهو كطوبى بل العباد (قوله أنه تعالى  
 دل بالآيتين الخ) جل اليه ودعني معظمهم فان أريد باليهود من كان منهم سواي ثبت على ذلك وأولاهم  
 أربع فرق كما قال المصنف رحمه الله وان أريد من لم يرجع عنها فهم ثلاث فرق كما قال الراغب فلا مخالفة  
 بينه وبين المصنف رحمه الله كما فهم وبق منهم من لم ينبذها ولم يؤمن كالمعتزين بنبوته محمد صلى الله عليه  
 وسلم الا أنهم خصوصاً بالعرب وأبو عيسى اسرائيل وفرقة آمنوا بجوسي صلى الله عليه وسلم وما نوا قبل نزول  
 التوراة اذ لا يصدق عليهم ما ذكر وقس على ذلك (قوله عطف على نبذ الخ) هذا مما قاله بعض المعربين  
 كآبي البقاء وليس بظاهر لانه يقتضي كونها جواب لما واتباعهم هذا ليس مترتباً على مجي الرسول صلى  
 الله عليه وسلم بل كان قبله فالاولى أن تكون معطوفة على جملة لما وقيل انه مراده ولكن لما كانت الجملة  
 هي الجواب والشرط قيد لها عبر به تسجيما وقيل انها معطوفة على مجموع ما قبلها عطف القصة وقيل  
 على أشربوا وما موصولة وعاندها محذوف أي تلوه وقيل نافذة وقال ابن العربي انه غلط فاحسن  
 وتلوه على ثلث لحكاية الحال الماضية وهو اما من تلاه بمعنى قرأ أو تبعه واليهما أشار المصنف وهو ظاهر  
 وجوز في الشياطين وجوها وقوله قيل الخ يؤيد الاول (قوله أي عهد الخ) في الكشف أي على  
 عهد ملوك وفي زمانه يعني أن على معنى في وفي الكلام مضاف مقدر وفي القرائن ان تلوه ضمن معنى  
 الام لا فعدى بعلى وقيل ضمن معنى الاقراء والتسخير جعل الشيء مسخراً أي منقاداً واوراده  
 الاستعمال بغير أجر (قوله وعبر عن السحر بالكفر الخ) يعني أن كفر بمعنى سحر مجازاً للزومه وانما كونه  
 كفراً فنظراً لآية والاحاديث كقوله عليه الصلاة والسلام من أتى كاهناً أو عزافاً أو ساحراً فصدقه  
 بما يقول فقد كفر قال المصنف رحمه الله اتفق السلف على وجوب قتل الساحر ونص بعضهم على  
 كفره واختلف الفقهاء في حكمه فمن أبي حنيفة رحمه الله انه يقتل ولا يستتاب والمرأة تجلس حتى  
 تتركه فجعل حكمه حكم المرتد ولم يجعله الشافعي رضي الله عنه كافراً كما قال في الروضة يحرم فعل السحر  
 بالاجماع وأما تعلمه وتعليمه فقيده ثلاثة أوجه الصحيح الذي قطع به الجمهور وانهم ما جازمان والثاني  
 مكرهان والثالث مباحان ومن أراد تفصيل الكلام فيه فليراجع أحكام القرآن فالكلام المصنف  
 محل تأمل وفهم على من اعتقد تأثيره فانه كفر بالاخلاق وسخطاً قبل ان يتركه فيكون العمل به

وقيل ما مع الرسول صلى الله عليه وسلم  
 كالقرآن (وراء ظهورهم) مثل لا عراضهم  
 عنه رأوا بالاعراض عارضيه وراء الظاهر  
 لعدم الالتفات اليه (كانهم لا يعاون) أنه  
 كتاب الله يعني أن علمهم به رصين يقين ولكن  
 يتجاهلون عناداً واعلم أنه تعالى دل بالآيتين  
 على أن جل اليهود أربع فرق فرقة آمنوا  
 بالتوراة وقاموا بحقوقها كقومي أهل  
 الكتاب وهم الاقلون المدلول عليهم بقوله  
 بل أكثرهم لا يؤمنون وفرقة جاهروا بنبذ  
 عهودها وتخطى حدودها تترداً وفساداً وهم  
 المعنيون بقوله نبذ فريق منهم وفرقة لم  
 يجاهروا بنبذها ولكن نبذوا الجاهلهم بها وهم  
 الاكثرون وفرقة عسكروا بظواهرها ونبذوا  
 لخصه عالمين بالمال بغيا وعناداً وهم  
 المجاهلون (واتبعوا ما تلو الشياطين) عطف  
 على نبذ أي نبذوا كتاب الله واتبعوا كتب  
 السحرة التي تقرأها أو تتبعها الشياطين من  
 الجن والانس أو منهما (على ملك سليمان)  
 أي عهده وتتنو حكاية حال ماضية قبل  
 ما نوا بترقون السمع ويضمون الى ما سمعوا  
 أكاذيب ويلقونها الى الكهنة وهم  
 يدونونها ويعلمون الناس وفشا ذلك في عهد  
 سليمان حتى قيل ان الجن يعلمون القريب وان  
 ملك سليمان تم بهذا العلم وانه تسخره الجن  
 والانس والريح له (وما كسر سليمان)  
 بـ كـ كذب لمن زعم ذلك وعبر عن السحر  
 بالكفر ليدل على أنه كفراً وان كان نبياً  
 كان معصوماً منه (ولكن الشياطين  
 كفروا) باستعماله وقرأ ابن عامر وحزرة  
 والكسائي ولكن بالتخفيف ورفع الشياطين

كفر أو عده من الكفار لا ينافيه لأن الشر لم يمتها وإن كان أعظمها وبما ذكرناه يعلم أنه غير مسلم وعصاة  
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام منه فعمل من تبرئة سليمان عليه الصلاة والسلام منه مع عدم الفارق  
وإن كان إذا شددت أعلت وإذا خففت ألفت على ما تقر في النور (قوله اغوا واضللا) هذا  
ما أخذ من أسناده اليهم وذمهم وأما تعليمه ليعرف فيجيب فلا يقتضي الكفر كما قال أبو نواس  
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه وقوله وبالجملة حال الخ هذا  
أحد أقوال فيها وقيل إنها حال من الشياطين ورد أبو الباقم رحمه الله بأن لكن لا تعمل في الحال  
وفي الدر المنثور أنه ليس بشئ لأن لكن فيها رائحة الفعل فتأمل وضمير يعلمون عائده اليهم وأما إذا رجع  
إلى الذين اتبعوا فهي حال من فاعل الذين اتبعوا أو استثنائية والمراد بالتقرب إلى الشيطان العزائم  
والرقى التي يقولون أنهم ما تسخرها لهم وقوله لا يستتب أي يتم كما مر يعني لا يوجد إلا من النفوس  
الخامسة الخبيثة فلا يلبس بين السحر والمجزة والكرامة كما استدله به من قال أنه لاحقية له والعصم  
خلافه وأما الحبل فكثيرة معلومة ومن أرادها فعليه بكتاب عبون الحقائق ولا تسمى سحرا  
خفية بل تجوز المشابهة له لأن أصل معنى السحر في اللغة ما لطف وخبى سببه ولذا سمي الغذاء سحرا  
بالفتح لغفائه ولطف بحجاريه ومنه وهو رمضان قال البيهقي \* ونسهر بالطعام وبالشرب \* وأما قوله  
أنه غير مذموم فرد بأن النورى وغيره نصوا على تحريمه وما يقال أنه غير مذموم مطلقا بل إذا فعل  
لامر لا وجه له (قوله عطف على السحراخ) إن كانا شأ واحد افتقاره باعتبار من تلقى منه وإن كان  
الثاني أقوى فأفاده بالذكر لقوته وقوله منه متعلق بأقوى أي أقوى من ذلك النوع الآخر وقيل  
أنه صفة نوع لا متعلق بأقوى لفساد المعنى وليس بشئ وإنما أنزل الملك لكثر السحر في ذلك الزمان  
حتى ظن الجهلة أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مجزأهم من هذا القبيل فأزلا لا بطل ذلك  
(قوله وما روى الخ) روى سند بن داود عن الفرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن نافع قال  
سأرت مع ابن عمر رضي الله عنهما فلما كان آخر الليل قال يا نافع انظر هل طلعت الجراء قلت لا مرتين  
أو ثلاثا ثم قلت طلعت قال لا مر حبابها ولا أهلا قلت سبحان الله فجم سامع مطيع قال ما قلت  
إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الملائكة  
قالت يا رب كيف صبرت على بن آدم في الخطايا والذنوب قال انى ابتليتهم وعافيتهم قالوا لو كانا مكانهم  
ما عصيناك قال فاختاروا ما يمكن منكم فلم يألوا جهدا أن يختاروا فاختاروا هاروت وماروت ففلا فأتاني  
الله عليهم ما الشبق قلت وما الشبق قال الشهوة وبغيات امرأة يقال لها الزهرة فوقع في قلوبهم ما  
جعل كل واحد منهم ما يخفى عن صاحبه ما في نفسه ثم قال أحدهما لا تسحر هل وقع في نفسك ما وقع  
في قلبي قال نعم فطلبها لاني ففالت لا أمكنها كما حتى تعلماني الاسم الذي تعرجان به إلى السماء  
وتهبطان فأياهم سالها أيضا فأبنت ففلا فلما استطيرت طمسها الله كوكبا وقطع أجنتها ثم سألا النوبة  
من ربهم ما خفيهما وقال ان شئت أعدتكما في الدنيا فإذا كان يوم القيامة رددتكما إلى ما كنتم عليه  
فقال أحدهما لصاحبه ان عذاب الدنيا يقطع ويرزول فاختار عذاب الدنيا على عذاب الآخرة فواضح  
الله اليهما أن اثنا بابل نخسف بهما فمافهما من كوسان بين السماء والأرض بعد أن إلى يوم القيامة قال  
المحدثون وجميع رجاله غيره وثوقهم لكن قال خاتمة الحفاظ الشهاب ابن حجر أخرجه أحمد في مسنده  
وابن حبان في صحيحه وأن له طرقا كثيرة يجمعها في جزء من دركاد الواقف عليها يقطع بصحتها الكثرة  
وقوة مخارجها وقال بعضهم بلغت طرفة نيفا وعشرين لكن أهل الكلام اتفقوا على عصمة الملائكة  
عليهم الصلاة والسلام وطعنوا في هذه القصة وعدوها من المحالات لمسخ الإنسان كوكبا كما ينو  
في كتبهم والمصنف رحمه الله حاول التوفيق بينهما فتميلات كقصة يسأل وسلامان وحرير عطفان وغير  
ذلك مما وضعه المتقدمون إشارة إلى أن القوى لو ركبت في تلك العت رويها الله وما جانه الحق

(يعلمون الناس السحر) اغوا واضللا  
والجملة حال من الضمير والمراد بالسحر  
ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان  
عما لا يستعمل به الإنسان وذلك لا يستتب  
إلا بتيسره في الشرارة وخبث النفس  
فإن التماس شرط في الضمان والتعاون  
وهذا غير السحر عن النبي والولي  
وأما ما يجب منه كما يفعله أصحاب الحيل  
بعبوة الآلات والأدوية أو يريه صاحب  
خفة اليد فغير مذموم ونسبته سحرا على  
التجوز أو ما فيه من الدقة لأنه في الأصل  
لما خفى سببه (وما أنزل على الملكين) عطف  
على السحر والمراد بهما واحد والعطف  
باعتبار الاعتبار أو به نوع أقوى منه أو على  
ما تساو وهو ما لا مكان أنزل تعليم  
السحر ابتلاء من الله للناس وعبارة بين  
المجزة وما روى أنه ما مثل لابن مريم وركب  
فيها الشهوة فتعرضا لامرأة يقال لها زهرة  
فخملتا معاً إلى المعاصي والشرك ثم صعدتا  
إلى السماء بآلاتهما منهن ما فحكي عن اليهود  
وأعبله من رموز الأوائل وحله لا يخفى على  
ذوى البصائر وقيل رجلا من عبادة الملكين  
باعتبار صلاحهما وبؤيده قراءة الملكين  
بالكسر

وقيل ما أنزل نبي معطوف على ما كثر سليمان  
تكذيب للمعروف في هذه القصة (بيابل)  
نظرف أو حال من الملكين أو الضمير في أنزل  
والمتشهور أنه بلد من سواد السوء  
(هاروت وماروت) عطف بيان للملكين  
ومنهم من يفهمها العلية والعلية ولو كان من  
الهوت والمرت بمعنى الكسر لانصر فاومن  
جعل ما نافية أبداً من الشياطين بدل  
البعض وما بينهما اعتراض وقرئ بالرفع  
على هاروت وماروت (وما يعلمان من  
أحد حتى يقولاننا نحن قننة فلا تكفر)  
فمعناه على الأول ما يعلمان أحدا حتى  
ينصحا ويقولاننا نحن أتينا من الله  
من تعلم منا وعمل به ~~كفروا~~ من تعلم  
وقوى عمله ثبت على الإيمان فلا تكفر  
باعتقاد جوارحه والعمل به وفيه دليل  
على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير  
مختلور وإنما المتبع من اتباعه والعمل به وعلى  
الثاني ما يعلمان حتى يقولاننا مفتونان فلا  
تكن مثلنا (فيتعلون منهما) الضمير لما دل  
عليه من أحد (ما يترقون به بين المرء  
وزوجه) أي من السحر ما يكون سبب  
تفريقهما (وما هم بضارين به من أحد  
إلا ماذن الله) لأنه وغيره من الأسباب غير  
مؤثرة بالذات بل بأمره تعالى وجعله وقرئ  
بضاري على الإضافة إلى أحد وجعل الجار  
جزأ منه والفصل بالتسرف (ويتعلون  
فايضروهم) لأنهم يقصدون به العمل أولان  
العلم يجوز في العمل غالباً (ولا ينفعهم) إذ مجرد  
العلم به غير مقصود ولا نافع في الدارين وفيه  
أن العز عنه أولى

السفلى بالعلوى ونحوه وقيل أراد بهما النفس والبدن تعرضاً لامرأة وهي الروح فخملها على  
المعاصي ثم تنبت بمحبتها لما هو خير فصعدت السماء وزهرة بضم الزاي وفتح الهاء كتودة قال  
وأية تطبيق لطالع الزهرة كذا في أدب الكاتب وتسكينها ما ملن أو ضرورة وهو نجم معروف وعلى  
القول بأنهم مارجلان لا اشكال ولم يجئ مصدر لفعل يفعل على فعل بالكسر الاسمر وفعل ~~وكسر~~  
اللام قراءة ابن عباس رضي الله عنهما وأبي الاسود والحسن والجه وور على خلافها (قوله وقيل  
ما أنزل نبي الخ) وماروت وماروت بدل من الشياطين على قراءة التشديد والنصب وأما على قراءة الرفع  
فهو منصوب على الذم وهو بدل بعض ومن فسرهما بقبيلتين من الجن يكون عنده بدل كل وقيل أنه  
بدل من الناس أي يعلمان الناس خصوصاً هاروت وماروت وأما ما يعلمان على جعلها نافية ففي التفسير  
الكبير أن قوله حتى يقولان كقولك ما أمرت فلانا بكذا حتى قلت له إن فعلت كذا ضربت بك أي ما أمرته به  
بل حذرت عنه وهذا مع ما ترى يدفعه قوله فيتعلون منهما وقيل إن هاروت وماروت مع تعلمان السحر  
وحذاقته ما فيه كأنما على الصلاح وانما غرضه ما من التعليم بوقيه فلا يعلمان أحدا حتى ينصحا ويحذراه  
وهذا هو مراد من قال إنهما ملكان والباء في بيابل بمعنى في وهو علم أرض ممنوع من الصرف وماروت  
وماروت بدل من الملكين أو عطف بيان وقيل بدل من الناس بدل بعض أو كل لا طلاقه على ما فوق  
الواحد وعلى قراءة الرفع فهما خبر مبتدأ محذوف أو بدل من الشياطين وعدم صرفهما للعلية والجهة  
ولو كان من الهوت والمرت ومعناه في اللغة ~~كسر~~ لانصر فاود عوى أي أنهما معدولان عن هاروت  
ومارت والعدل لا يختص بأوزان لأوجه لهما وقوله أبداً من الخ وعلى هذا القول فهو السبايلكن  
وتركه لظهوره وانما لم يدل على ما من الملكين كما قيل لأن ما بعده بآباءه ومن لم يتب لمراه اعترض عليه  
بما لا وجه له (قوله فمعناه على الأول الخ) المراد بالآول أنهم ما ملكان والثاني أنهم مارجلان ويتبع ذلك  
وجوه الأعراب وكونه كقراء علم بما فيه (قوله وفيه دليل على أن تعلم السحر الخ) للفرق بين العلم  
المجرد والعمل ولوم اعتقاد التأخير وفيه إشارة إلى أن الاجتناب واجب احتياطاً ~~وكما لا يحرم~~  
تعلم الفلسفة للمنصوب للذب عن الدين برذ الشبه وان كان أغلب أحواله التحريم كذلك تعلم السحر  
إن فرض فسق في صقع وأريد تبين فساد لهـم ليرجعوا إلى الحق وهو لا يشافي إطلاق القول بالتحريم  
فاعرفه وقوله الضمير لما دل عليه من أحد من الناس وليس أحدهما في معنى الجماعة ليصح عود  
ضمير الجمع إليه كما سيجي لقوله فلا ~~كسر~~ بالافراد وأما عود ضمير الجمع إلى التكرار الواقعة في سياق  
النفي فليس بقوى (قوله وقرئ بضاري الخ) ما ذكره المصنف رحمه الله بهينه كلام ابن جني في المحتسب  
وقصه بعد ما قال إن من أقبح الشاذ حذف الذون هنا وأمثل ما يقال فيه أن يكون أراد ما هم بضاري  
أحد ثم فصل بين المضاف إليه والمضاف بحرف الجر وفيه شيء آخر هو أن هناك أيضاً من في من أحد  
غير أنه أجرى الجار مجرى جر من الجرور فكانه قال وما هم بضاري به أحد وفيه ما ذكرنا هـ وقال  
التفتازاني رحمه الله نعم قال ابن جني هذا من أبعد الشواذ وذلك أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه  
بالطرف الذي هو به ثم جعل المضاف إليه هو الجار والمجرور جميعاً ولا يصح أن تكون من مقصدة  
لأن كيد معنى الإضافة كاللام في لا أبالة لأن هذه إضافة لفظية ليست بمعنى من هـ وأيضاً من هذه  
لاستغراق النفي وليست هي المقدرة في الإضافة فالأولى تجريجها على أن نون الجمع تسقط في غير الإضافة  
كأن قوله الحافظ وعورة العشرة كذا ذكره ابن مالك في التسهيل وأما اعتراض الطيبي رحمه الله  
بأنه انما يجوز في المعرفة بال فابن مالك غير قائل به لأنه ورد بدونه كتوله

ولسنا إذا تأنون سلماً بدعي لكم غير أنا نسال

أي بعد عيكم قاله أبو حيان وهذا أقرب مما تكلفوه إذ جعل الجار جزأً والإضافة إلى الجار والمجرور محال  
به هـ مثله وأقرب من هذا كله أن يقال إن فيه مضافاً مدرالفظاً ولذا ترك تنوينه لذكره بعده كتوله

باتيم نيم عدى في أحد الوجوه وفي الدر المنصور كلام هنا تركه أولى وكذا ما قاله الشارح المحقق أيضا  
 قدبر (قوله أى استبدل الخ) إشارة الى أن اشترى استعارة كإصر وقوله ولا يظهر الخ سواء كانت  
 علم متعدية لمفعول أو مفعولين قبل قد خفي الاحتمال الآخر الظاهر ولا يبعد أن يقال انه إشارة  
 الى جواز حذف مفعول العلم بقرينة ما سبق أى علموا أنه بضربهم ولا يقعهم وحينئذ لن اشترى جواب  
 قسم محذوف ولم يدرك أنه إشارة الى قول الفراء في هذه الآية الذى ذكره أبو البقاء ان هذه اللام موطئة  
 للقسم ومن شرطية في محل رفع بالابتداء وما له في الآخرة من خلاق جواب القسم قال الحلبي فاشترى  
 على القول الأول صلة وهى هذا خبر اسم الشرط وجواب الشرط محذوف لانه اذا اجتمع شرط وقسم  
 ولم يتقدمها ذو خبر أجيب سابقها غالباً وقد يجاب الشرط مطلقاً ولم يرتضه الزجاج وأما الاعتراض  
 عليه بأنه مخالف لكلام الجمهور وانما الموطئة لام لقد علموا فائشئ من قوله التدبر (قوله نصيب)  
 قال الزجاج الخلاق النصيب وأكراسه عماله في الخير ويكون للشر على قلبه والخلاق بهكون بمعنى  
 القدر والمربى كافي قوله

فما لبيت لدى الشاخصات • وما لك في غالب من خلاق

وليس هنا مانع من ارادته وقوله يحتمل المعنيين أى كونه بمعنى الظاهر وكونه بمعنى باعوا (قوله  
 يتفكرون فيه الخ) جواب عن اثبات العلم في قوله وقد علموا ونفيه بقوله لو كانوا يعملون لما بينهما  
 من التناقى بأنه أريد بالثبوت علمهم بالمستبدل والمنفى تفكيرهم فيه أو علمهم بقبه يقيناً أو علمهم به اقبيته  
 ولما كان المستبدل من عدم النصيب في الآخرة يستلزم علمهم به عانى أو له بأن الثبوت علم بالقوة أو اجمالى  
 أو من غير جزم ولا يخفى ما فيه من التكافى فاذهب اليه الزمخشري أقرب (قوله وقيل الخ) هذا  
 ما ارتضاه الزمخشري وهو وجه فالمراد لو كانوا يعملون بعلمهم تنزيلاً لعلمهم منزلة العدم على نهج  
 وما ربيت اذ ربيت قال المحقق فان قيل انما يتوجه السؤال لو كان متعلق العلم في موضع الاثبات  
 والمنفى واحداً وليس كذلك فان الثبوت هو العلم بأن من استبدل كتب السحر وأثرها على كتاب الله تعالى  
 فانه لا نصيب له في الآخرة والمنفى هو العلم بسوء ما فعلوه من استبدال كتب السحر وإثارة على أنفسهم  
 قلنا ما ل الامر من واحد وتقرير الجواب أن المنفى ليس هو العلم بما ذكره العمل بموجب العلم كانه  
 قيل لو كانوا يعملون بموجب علمهم ويجرون على مقتضاه وجواب لو محذوف أى لا ترد عوا عن تعلم  
 السحر وإثارة على نفسه أو لكان خبر الهم (قوله جواب لو وأصله لا تيبوا مثوبة الخ) لما أورد هنا أن  
 الاسمية لا تصلح جواب لو ألقا فلا طباق الحاجة على أنه لا يكون الانفعالية ما ضوية وأما معنى  
 فلان خبرية المثوبة لا تقيد بإيمانهم واتقائهم ولا فتى باتقائهم ما فالأولى أن الجواب محذوف أى  
 لا تيبوا وأورد على قوله لتدل على ثبات المثوبة أن الاسمية انما تدل على ثبوت مدلولها وهو كون  
 المثوبة خيراً لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا مما يثبت لوقبل المثوبة لهم وأجيب بأنها ما ضوية تقدير اذا الأصل  
 لا ثابهم الله مثوبة فعديل الى المثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم وهو استقرارها على تقدير الايمان  
 والتقوى أو أن ثبوت الخير للمثوبة يقتضى ثبوتها كذا قال المحقق وقيل عليه انه لم يرد في كلام  
 العرب جواب لوجه الاسمية فالخلق أنها لام ابتدائية والجملة مستأنفة وجواب لو محذوف أو هى للفتى  
 لا جواب لها وما ذكره تكافى تأباه العربية وقوله والجزم بخبريتها وجهه بأنه لما عدل عن الفعلية المعلقة  
 بالشرط تعليقاً شافى الجزم حصل الجزم بها وفيه بحث لانه كيف يجزم به وقد جعل جواب الشرط  
 الامتناعى الدال على عدمه فكيف الجزم فان قيل انه ليس بجواب حقيقة بل قائم مقامه فهذا  
 تطويل للمسافة بلا طائل فالخلق ما تقدم وقوله وحذف المفضل الخ هذه نكتة لطيفة لكن قال  
 أبو حيان الحق أن خبر هنا صفة لاسم تفضيل وهو أقرب ثم ان التنى على الله محال فجعله المعترلة

(ولقد علموا) أى اليهود (من اشترى) أى  
 استبدل ما تلو الشياطين بكتاب الله  
 ولا يظهر أن اللام لام الابتداء علقوا  
 عن العمل (ما له في الآخرة من خلاق)  
 نصيب (وليس ما شروا به أنفسهم)  
 يحتمل المعنيين على ما مر (لو كانوا يعملون)  
 يتفكرون فيه أو يعملون فجه على التعيين  
 أو حقه ما يتبعه من العذاب والمثب لهم  
 أو على التوكيد القسمى العقل الفرزى  
 أو العلم الاجمالى بفتح الفعل أو ترتب العقاب  
 من غير تحقيق وقيل معناه لو كانوا يعملون  
 بعلمهم فان لم يعمل بما علم فهو كمن لم يعلم  
 (ولو أنهم آمنوا) بالرسول والكتاب (واتقوا)  
 بترك المعاصى كتب كتاب الله وأتباع السحر  
 (اثوبة من عند الله خير) جواب لو وأصله  
 لا تيبوا مثوبة من عند الله خيراً عما شروا به  
 اسمية لتدل على ثبات المثوبة وركب الباقى جملة  
 وحذف المفضل عليه اجلالاً للمفضل من  
 أن ينسب اليه وتشكير المثوبة لان المعنى  
 لئن من الثواب خير وقيل لولتقى والمثوبة  
 كلام مبتدأ

وقرى ثنوية كشورة وانما هي الجزاء ثوابا  
ومثوبة لان الحسن ينوب اليه (لو كانوا  
يعلمون) ان ثواب الله خير مما هم فيه  
وقد علموا ~~الكنه~~ كنه جهلهم لتترك التدبر  
او العمل بالعلم (يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا  
راعنا وقولوا انظرنا) الرعى حفظ الغير  
لمصلحته وكان المسلمون يقولون للرسول  
عليه السلام راعنا أي راقبنا وتأن بتأفيا  
تلقنا حتى نفهمه وسمع اليهود فافترضوه  
وخطبوه به مريدون نسبته الى الرعن اوسبه  
بالكلمة العبرانية التي ~~كانوا~~ كانوا يتأبون  
فيها وهي راعنا فنهي المؤمنين عنها وأمرها  
بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التلبس وهو  
انظرنا بمعنى انظر اليكنا وانظرنا من نظره اذا  
انظره وقرى انظرنا من الانظار أي  
أهملنا لحفظه وقرى راعنا على لفظ الجمع  
للتوقير وراعنا بالتسوين أي قولنا  
وعن نسبة الى الرعن وهو الهوج لما شابه  
قولهم راعينا ونسب السبب (واسمعوا)  
وأحسنوا الاستماع حتى لا تنفقوا الى  
طلب السرعة أو واسمعوا سماع قبول  
لا كسماع اليهود أو واسمعوا ما أمرتم به  
يجد حتى لا تعودوا الى ما نهيت عنه  
(وللكافرين عذاب أليم) يعنى الذين  
تهموا بوالرسول عليه السلام وسبوه (ما يؤد  
الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين)  
نزلت تكذيباً لجمع من اليهود يظهرون مودة  
المؤمنين ويرعونهم وهم يودون لهم الخير والود  
محبة الشيء مع غيره ولذلك يستعمل في كل  
منهما ومن للتبيين كما في قوله تعالى لم يكن الذين  
كفروا من أهل الكتاب والمشركين (أن ينزل  
عليكم من خير من ربكم) مفعول يودون  
الاولى من مودة للاستغراق والثانية للابتداء  
وقسر الخير بالوحي والمعنى أنهم يحسدونكم  
به وما يحبون أن ينزل عليكم شيء منه وبالعلم  
وبالنصرة وامل المراد به ما بهم ذلك

بمعنى الارادة المتخلفة عن المراد وغيرهم قوله بأنه شبه بحال يبقى العارف به انتقامهم ولا ينجى موقع  
التسوية ~~بمعنى~~ به من الاله فيفيد أن شيئا من المثوبة خير مما هم عليه (قوله وقرى ثنوية الخ) اختلف  
في وزن ثنوية فثقل مفعولة وأصلها مثوبة فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين  
وهي من المصادر التي جاءت على مفعولة كمفعولة نقله الواحدى وقيل مفعولة بضم العين نقلت الضمة  
الى ما قبلها فهي مصدر ميمي ويقال مثوبة يسكون الشاؤم ففتح الواو وكان من حقها أن تمل ف يقال مثابة  
كقائمة الا أنهم صححوها كما قالوا في الاعلام مكروزة وقرأها أبو السعال وقتادة كشورة ومعنى مثوبة  
ثواب وجزاء من الله وقيل رجعة الى الله والمصنف رحمه الله أشار الى أن المعنى الاول راجع الى الشاؤم  
لرجوع الحسن الى الله أي الى جزائه واحسانه وقوله أن ثواب الله الخ اشارة الى تقدير مفعولة وأنه  
لم ينزل منزلة القاصر وقوله لتترك التدبر بناء على تأويله يعلمون قبله ينفكرون وقوله والعمل اشارة  
الى ما حكاه بقيل (قوله الرعى حفظ الغير لمصلته الخ) سواء كان الغير عاقلاً ولا وقوله وكان المسلمون  
الخ هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وقوله تلقننا من التلقين وقوله  
فاقرصوه أي عدوه فرصة مريدون نسبته الى رعى الغنم أي أنت راع لاني وهم حيث تذيبقون البشاء  
أو يخلصونها للتلبس أوسبه معطوف على نسبته لان هذه الكلمة في لغتهم كلمة سب ونهى المؤمنين عنها  
يعلم منه أنه لا يجوز أن يطلق عليه صلى الله عليه وسلم ما يؤهم نقصاً ولو على وجه بعيد وفي لغة أخرى  
وانظرنا قرى بالوصل والقطع من الثلاث والمزيد فان كان من نظر البصر تعذى بالى على الحذف  
والايصال وان كان من نظره بمعنى انتظره فهو متعد بنفسه والانتظار التاني والامهال وراعونا بضمير  
الجمع للتعليم بناء على ما أثبتته الفارسي فيه وان قال الرضى أنه لا يكون الا في المتكلم نحو فعلنا وراعنا  
بالتسوين من الرعونة وهي الهوج بوزن الضرب أي الحق الناشئ عنه أفعال وأقوال تدل على السفه  
والصيغة للنسبة أي ذارعونته لابن دنامر وقوله لما شابه الخ متعلق بقوله فهو أي هم وأعن ذلك  
لما شبهه قول اليهود الذي هو سب في لغتهم ولقصدهم الرعونة أو التحقير بأنه راع وقيل أنه متعلق بقوله  
ذارعن أي انما نسب ذلك القول الى الحماقة لما شابه الخ ولا وجه له (قوله وأحسنوا الاستماع الخ)  
انما أولوه لانه لا فائدة في طلب السمع من السمع فالمراد اما أحسنوه حتى لا يحتاج الى قواكم له ذلك  
ونحوه أو المراد اقبلوا قولي هذا وغيره والسمع يكون بمعنى القبول كما في سمع الله لمن حده أو واسمعوا  
ما أمرتم به هنا وهو قوله انظرنا والجذب كسر الجيم الاجتهاد والمراد بالكافرين اليهود الذين سبوه بهذه  
الكلمة ولم يجعل على العموم ودخلهم فيه أولى لان الكلام مع المؤمنين فلا يصلح قوله وللکافرين  
الخ أن يكون تذييلاً لالتعريف للعهد وفيه تحريض للمؤمنين على ترك ما ذكر وذاذ قوله مودة المؤمنين  
وان لم يكن في التظلم لان من ودلهم الخير فقد أحبهم (قوله والود محبة الشيء مع غيره الخ) قال الراغب  
الود محبة الشيء وتعنى كونه ويستعمل في كل واحد من المعنيين على أن التقى يتضمن معنى الود لان التقى  
هو منتهى حصول ما قوده اه فاشار الى أنه يكون مجموعهما ويستعمل لكل منهما على الانفراد  
ثم انه هنا اما أن يراد به المحبة فقط كما أشار اليه بقوله بعد وما يحبون ويصح أن يراد به المجموع ونفيه مستلزم  
نفيه ما عدا ذلك لمحبة بدون الود كما قاله الراغب ويلزم أيضاً من محبة الشيء جوارحه فنهى عن معارضا  
على المصنف رحمه الله انه لو كان كذلك لكان المناسب أن يقول ما يجب لان تقى الود لا يستلزم تقى المحبة مع  
أن ما ذكره ليس في كتب اللغة فقد غفل وقوله ومن للتبيين كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل  
الكتاب والمشركين ولا زائدة لتأكيد النفي وفيه اشارة الى تضعيف ما قبل انهم اللتيه يرض (قوله ومن  
الاولى من مودة الخ) وهي وان لم يلها نفي فالتنى الاول منسحب عليها فيكتفى مسدوداً ولا حاجة الى ما قبل ان  
التقدير يود أن لا ينزل خير وخير نائب الفاعل وقوله يحسدونكم به أي يسيبه وبالعلم وبالنصرة معطوف

على بالوحي وقوله يصعدونكم بيان للواقع أيضا لا تفسير للنظم لأن عدم مودتهم ناشئ عن الحسد وقوله  
 للاستغراق أي التأكيد الاستغراق فإن السكر في سياق النفي عامة (قوله يستبته ويعلم الخ) يستبته  
 ناظر إلى تفسير الخبر بالوحي ويعلم الحكمة ناظر إلى قوله بالعلم وينصير ناظر إلى قوله بالنصرة وفيه  
 إشارة إلى أن المراد بالخبر والرحمة واحد فهو من وضع الظاهر موضع المظهر وكذا أقيم الله مقام ضمير  
 ربكم لأن تخصيص من يشاء بالرحمة يناسب الألوهية كما أن انزال الخبر يناسب الربوبية وعدم الوجوب  
 مستفاد من قوله من يشاء وهذا رد على الحكيم في قوله هم إن النبوة بتصفية الباطن وعلى المعتزلة  
 في قوله هم بوجوب الأصلح على الله لأن الواجب إما عبارة عما يستحق تاركه الذم كما قال بعض المعتزلة  
 أو عما تركه بخلاف الحكمة كما قاله بعض آخر أو ما قدر الله تعالى على نفسه أن يفعله ولا يتركه وإن كان تركه  
 جائزا كما اختاره بعض الصوفية والمتكلمين كما يشير به ظواهر الآيات والاحاديث مثل قوله تعالى  
 ثم إن علينا حسابهم والاول باطل لأنه تعالى مالم يعل على الإطلاق والمتصرف في ملكه كيف يشاء  
 فلا يتوجه إليه الذم أصلا على فعل من الأفعال بل هو المجرى في كل أفعاله وكذا الثاني لا مانع إجمالا  
 أن جميع أفعاله تتضمن الحكم والمصالح ولا يبيح علما بحكمته والمصلحة فيه على أن التزام رعاية  
 الحكمة والمصلحة لا يجب عليه تعالى لا يستلزم ما يفعل وهم يثبتون وكذا الثالث لأنه ان قيل بامتناع  
 صدور خلافه عنه تعالى فهو ينافي ما صرح به في تعريفه من جواز الترك وإن لم يبق له فأت معني  
 الوجوب اذ حيث يكون محصلا أنه تعالى لا يتركه على طريق جرى العادة وليس ذلك من الوجوب في شيء  
 بل يكون إطلاق الوجوب عليه مجرزا اصطلاح (قوله نزل الخ) واتظاهرها مع ما قبلها لأن النسخ  
 بخبر منها من الفضل العظيم ولأن ما نسخ بخبر من الخبر (قوله والنسخ في اللغة إزالة الصورة الخ) قال  
 الراغب النسخ إزالة شيء بشئ يعقبه كسح الشمس الظل والظل الشمس والشيب الشباب قتارة يفهم منه  
 الإزالة وتارة يفهم منه الإثبات وتارة يفهم منه الأمران ونسخ الكتاب إزالة الحكم بحكم يعقبه قال  
 تعالى ما ننسخ من آية الخ قبيل عناء ما نزيل العمل بها أو نخرها ولم نزلها ونسخ الكتاب نقل صورته المجردة  
 إلى كتاب آخر وذلك لا يقتضي إزالة الصورة بل يقتضي إثبات شئ في مادة أخرى كإيجاد نقش الخاتم  
 في شئوع كثيرة اه فأشار إلى معنى الإزالة والإثبات معا أولا ومثله بنسخ الظل للشمس فإن صورة  
 الضوء زالت عنه إلى غيره والراغب جعله مثلا للإزالة فقط وهو أظهر وأيسر من الإضافة إلى المقول  
 كما توهم والظاهر أن الصورة فيهما واحدة فما قيل إن الصورة المثبتة أهم من الصورة الأولى وغيرها  
 خلاف الظاهر وقوله والنقل أي نقل الكتاب باستنساخه أو نقل الشئ من مكان إلى آخر وهو أخص  
 من الزوال فإنه إعدام صفة وهي التحيز واحدات أخرى أماء طف على إثباتها أو على نسخ الظل فعلى  
 الأول عطفه عليه لأنه داخل فيه كما ذكره الراغب وإنما خصه لما يتوهم فيه من الإزالة كما أشار إليه  
 وعلى الثاني ففيه إثبات محقق للصورة الأولى في الثانية ولا تتقالها كلها زالت عنه والاول أولى  
 وعلى ككل ففهم منها الإزالة والإثبات لأن هذا ليس معنى مستقلا كما عرفت ولخفاه قيل المتبادر  
 منه أن ضمير منها للإزالة والنقل وليس كذلك كما يدل عليه ما بعده والتناسخ من النقل لأنه عندهم  
 انتقال الروح من بدن إلى آخر وليس المراد به مناسخة الموارث كما قيل وقوله ومنه لأنه ليس فيه  
 إزالة صورة وإثباتها والنقل وقع في بعض النسخ دون بعض وهي أولى لأنه لا يناسبه ما بعده إذ نسخ  
 الرجح مثال للإزالة ونسخ الكتاب مثال للإثبات فتأمل وعلى كل حال فإن كلامه لا يخلو من الكدر  
 (قوله ونسخ الآية بيان انتهاء التعبد الخ) إشارة إلى ما ارتضاه بعض الأصوليين من أنه بيان انتهاء  
 ما ذكره لرفعهم وقال خمس الأئمة أن النسخ بالنسبة إليه تعالى بيان لمدة الحكم الأول لرفع وتبديل  
 وبالنسبة إلى التبديل وأشار إلى أقسامه الثلاثة من منسوخ الحكم والثلاثة ومنسوخ أحدهما

(والله يختص برحمته من يشاء) يستبته ويعلم  
 الحكمة وينصير لا يجب عليه شيء وليس  
 لاحد عليه حق (والله ذو الفضل العظيم)  
 اشعار بأن النبوة من الفضل وأن حرمان  
 بعض عباده ليس لفريق فضله بل لتبنيه  
 وما عرف فيه من حكمته (ما ننسخ من آية  
 أو نزلها) نزلت لما قال المشركون أو اليهم  
 ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينههم  
 عنه ويأمر بخلافه والنسخ في اللغة إزالة  
 الصورة عن الشئ وإثباتها في غيره كنسخ  
 الظل الشمس والنقل ومنه التناسخ ثم استعمل  
 لكل واحد منهما كقولك نسخت الرجح  
 الآخر ونسخت الكتاب ونسخ الآية بيان  
 انتهاء التعبد بقراءتها أو الحكم المستفاد  
 منها أو بهما مجعلا



وتفصيل في الأصول وقوله وانساؤها اذهاجها عن القلوب بان لا يبق في حذوهم وقد وقع هذا فان بعض  
 العصاة أراد قراءة بعض ما حفظه فلم يجد في صدره فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال نسخ البارحة  
 من الصدور (قوله وما شرطية الخ) هذا هو القول الاصح من أن العامل فيها الشرط باعتبار أنها  
 مفعول به لا مطلق كما جوزه بعضهم وهي عاملة في نفسه الجزم باعتبار تضمن معنى الشرط فتكون عاملة  
 ومعمولة من جهتين ومثله جائز وناب جوابها عن الخبر ومن يمانية وقراءة نسخ بالفتح ظاهرة وبالضم  
 من الانساخ والهمزة اما للتعدية أي ما نسخك من آية أو نسخ جبريل عليه الصلاة والسلام والمعنى  
 تأمره بالاعلام بنسخها لانه لا يقدر أن ينسخ شيئا وأن الهمزة لمعنى الوجدان على صفة نحو أجدته أي  
 وجدته محمودا ومعنى نجدناه منسوخة أنا ننسخها على ما سبق به علمنا بذلك فهي في المال موافقة للقراءة  
 الأخرى وهذا رد على من قال أنسخ لم يوجد في اللغة كأي على وأبي حاتم ولم يأت أنسخ بمعنى نسخ ولا  
 يصح فيه التعدية ووجهه وجهين بناء على جواز التعدية وعدمها وخرج ابن عطية التعدية على أنها  
 من نسخ الكتاب والمعنى ما يكتب وينزل من اللوح المحفوظ أو ما يؤخر فيه ونتركه فلا تنزه أي ذلك فعلنا  
 فاعلمنا تأني بغير من المؤخر المتروك أو مثله ورد أبو حنيفة رحمه الله والمحجب من المفسرين والشرح أنهم  
 لم يوردوا ما يصح هذه اللفظة ولعلنا ننظر فيه (قوله نساها الخ) قراءة أبي عمرو وابن كثير بفتح النون  
 الأولى وسكون الثانية وفتح السين وبالهـ همزة الساكنة للجزم بالعطف على فعل الشرط وقرأ غيرهما  
 بالالف في هذه ولم يحذفها للجزم لأن أصلها الهمزة من نسا بمعنى أخر والمعنى تؤخرها في اللوح المحفوظ  
 فلا تنزهها وقيل تؤخرها عن النسخ إلى وقت معلوم وقرئت بالتشديد من النسيان معلومة ومعمولة مع  
 ذكر المفعول وتركه وقوله في النفع والثواب شامل للأخف والأثقل والمساوي وزاد النفع على  
 الكشف ليشمل التبديل إلى الإباحة والقول بأن فيه ثواب الاعتقاد خلاف الظاهر وقوله أو مثلها  
 في الثواب لم يذكره النفع لانه لو كان نفع النسخ من الفائدة وأما كونه مقتضى الزمان وان تساوبا  
 فيها فهو نفع أيضا ولم يعكس لأن المقصود هو النفع فيلزم كون المنسوخ أنفع وقوله أي نس أحد  
 أياها الظاهر نساها أحدا وقوله بقلب الهمزة أي من نساها (قوله والآية دلت على جواز النسخ الخ)  
 لذكره صريحا فيها ولولا أنه جائز لم يكن لذكره وجه وأدوات الشرط من ان وما تضمن معناها في أصل  
 وضعها تدل على احتمال ما دخلت عليه وجواز فلا يرد أن الشرطية لا تتوقف على صدق الطرفين  
 كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين وجواز التأخير أي تأخير انزال القرآن ناسحا  
 أو منسوخا المدلول عليه بقراءة أو نساها على أحد الوجوه والقراءات وقوله وذلك إشارة إلى الجواز  
 أي وجه ذلك أن الوحي للمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة كما ترى من احتياج الصبي إلى غير  
 لباس الشتاء وغير ذلك (قوله واحتج به) وفي نسخة بها على معنى النظم والآية لانه نص على أن لها  
 مثلا أو خيرا فلا تكون أثقل ولا من غير الكتاب لانه لا يماثل شيء ولا دليل فيه لأن المراد بالخبرية والمثلية  
 في الثواب أو النفع لافي الاخفية ولا في النظم وهو ظاهر وقوله والنسخ قد يعرف بغيره أي بقول الشارع  
 هذه منسوخة مثلا وهو جواب عما يقال اذ لم تنزل آية أخرى كيف يعلم نسخ الأولى وتفصيل هذا  
 في أصول الفقه (قوله والمعتزلة على حدوث القرآن الخ) فان تغيره بالنسخ وتفاوته في الخبرية وتأخير  
 النسخ عن المنسوخ كل ذلك مما يستلزم الحدوث فأجاب بأنه في تعلقاته وهي حادثة لافيه نفسه وقوله  
 من لوازمه كان الظاهر من ملزومات الحدوث لانه استدلال بالتغير على الحدوث والاستدلال يكون  
 من الملزوم على اللازم لا العكس اذ يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم بدون العكس فقبل المراد  
 أن التغير والتفاوت من لوازم القرآن وهما مستلزمان للحدوث فقيه طي أو يقال المراد من اللازم  
 ما لا يتحقق بدون ذلك كما يقال فلان لازم بيته أي لم يخرج منه وقد مر هذا في البسطة كما ذكره الشريف  
 قدس سره وحاصله أنه لا تغير في المعنى القائم بذاته انما هو في تعلقه بأفعال المكلفين وقيل لان لم أن التفاوت

وانساؤها اذهاجها عن القلوب وما  
 شرطية جازمة لنسخ منتسبة به على  
 المفعولية وقرأ ابن عامر ما نسخ من أنسخ  
 أي تأمرك أو جبريل بنسخها أو نجدها  
 منسوخة وابن كثير وأبو عمرو ونساها أي نس  
 تؤخرها من النسخ وقرئ نساها أي نس  
 أحد أياها ونساها أي أنت ونساها على  
 البناء للمفعول ونساها بانه سارا المفعولين  
 (نأت بجبر من أومثلها) أي بما هو خير للعباد  
 في النفع والثواب أو مثلها في الثواب وقرأ  
 أبو عمرو بقلب الهمزة (ألم تعلم أن الله على  
 كل شيء قدير) فيقدر على النسخ والبيان  
 بمثل المنسوخ أو بما هو خير منه والآية دلت  
 على جواز النسخ وتأخير الانزال إذا لاصل  
 اختصاص ان وما يتضمنه بالامور المحمودة  
 وذلك لأن الأحكام شرعت والآيات نزلت  
 لمصالح العباد وتكمل نفوسهم فضلا من الله  
 ورحمة وذلك يختلف باختلاف الاعصار  
 والاشخاص كباب المعاش فان الناس في  
 عصر قد يضر في عصر غيره واحتج به  
 من منع النسخ بلا بدل أو يدل أثقل ونسخ  
 الكتاب بالسنة فان الناس هو المأني به بدلا  
 والسنة ليست كذلك والكل ضعيف اذ قد  
 يكون عدم الحكم أو الأثقل أصح والنسخ  
 قد يعرف بغيره والسنة مما أتى به الله وليس  
 المراد بالتفسير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ  
 والمعتزلة على حدوث القرآن فان التفسير  
 والتفاوت من لوازمه وأجيب بأنهم ما من  
 عوارض الامور المتعلقة بالله في القائم  
 بالذات القديم



مستلزم للعدوث لم لا يجوز أن يكون أمور قديمة متفارقة فإن صفاته تعالى قديمة مع أنها متفارقة  
 في الأحكام لا يقال المعتزلة لم يقولوا بالصفات القديمة لأنها قول عدم قولهم بذلك لا يضرنا مع أنهم  
 يقولون بالمعنى بالصفات القديمة وإن نفوها بحسب الظاهر كما حقق في الكلام (بقي أنه لا حاجة إلى هذا)  
 فانهم يدعون حدوث الاقفاط ونحن لا نحتاج لفهم فيه ولا يثبتون الكلام النفسي فهذا انما يحتاج اليه  
 الحنابلة فتأمل (قوله الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد الخ) في الكشف فهو ذلك أموركم  
 ويدبرها ويحريها صاحبها بصلحكم وهو أعلم بما ينبغي لكم به من ناسخ ومنسوخ وهو لا يتضح حق الانصاح  
 الا بعد بيان أن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهو في الحقيقة له ولا متبديله بل قوله وما لكم من دون  
 الله من ولي ولا نصير فلذلك قدمه عليه كذا قيل وفيه أن الخطاب عند صاحب الكشف ليس للنبي  
 صلى الله عليه وسلم وحده بل لكل واقف عليه على حد قوله بشر المشائين كما ينه شراحه في كلامه هذا  
 إشارة اليه ولا حاجة إلى تقديم ما ذكره وسأني ما يرجع والاستفهام حينئذ للتقرير وقول ابن هشام  
 في المغنى الأولى أن يحمل على الإنكار التوبيخي أو الإبطال أي ألم تعلم أنهم المنكر للنسخ مبنى على  
 أن الخطاب المنكرى للشيخ للنبي صلى الله عليه وسلم ولا للعموم فهو لم يصادف محزه وقوله يفعل  
 ما يشاء أي من النسخ وغيره وانما قال كذا دليل لأن المالك للشيء يدور على التصرف فيه والدليل مبين  
 للمسؤول والمبين لا يهتف على المبين وكون هذا النسخ خبر ما نزع آخر أيضا عدم العطف وأما  
 كون أن الله على كل شيء قدير دليل لا أيضا فلا يضر في المقصود (قوله وانما هو الذي يملك أموركم  
 الخ) المحصر يستفاد من قوله دون الله لأنه بمعنى سوى الله وقوله يملك الخ إشارة إلى أن الولي هنا  
 بمعنى المالك والحاكم وما بعده تفسير للتصير وهو الناصر المعين أذ بالنصرة صلاح الأمور وانتظامها  
 وأصل معنى الولاية الاتصال من غير تغلغل شيء آخر أجنبي بينهم ما تم يستعار للقرب في المساكن أو في النسب  
 أو في الدين أو الصداقة والنصرة كما حققه الراغب وقوله والفرق الخ يعني الولي بمعنى الوالي والمالك  
 والنصير المعين والمالك قد لا يقدور على النصرة أو قد يقدور ولا يفعل والمعين قد يكون مالا وقد لا يكون  
 بل أجنبي عنهم فالعموم والنصوص الوجهي ظاهر وبعض الناس توهم من قوله أجنبيا أنه فسر الولي  
 بالقريب فاعترض عليه بأنه لا يليق هنا إذ لا يقال ليس فيهم قريب غير الله (قوله أم معادلة لهمزة الخ)  
 قد جوزوا فيها الاتصال والانقطاع لكنهم رجحوا الثاني حتى قبل يذبح القطع بالقطع فعلى الاتصال  
 والمعادلة التي تكون بمعنى أي الأمرين المعنى ألم تعلموا أنه المالك المطلق الفاعل لما يريد أم تعلمون  
 ونسألون رسوله عما لا ينبغي السؤال عنه كما سألو موسى صلى الله عليه وسلم فقله أم تريدون الخ متوكل  
 بأم تعلمون لأنه لا يقتصر المقترحات الشاقة الأبعد العلم بأن له بأفاد را على إجابة سؤاله ولا ينبغي ما في هذا  
 من التكلف وقد أورد عليه أنها كيف تكون معادلة لله مزمع أن الذي دخل على تفسيره في فاعل تعلم  
 غير داخل في فاعل أم تريدون ومنه لا يجوز في المتعادلين ولو سلم صحت فلا ينبغي بعده وكذا جعلها  
 متعدين لأن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يخصه خطاب لأمته في الحقيقة ووجه في الكشف  
 الاتصال بأن ألم تعلم محمول على الثقة وأمر تريدون الخ الدال على الاقتراح المنافي للثقة معادل له كأنه قال  
 أنتقون بعد العلم بما يجب الوفاق أم لا تتقون وتقرحون كما اقترحت أسلاف اليهود وهو على على  
 الثقة على حصيل المبالغة كما في قوله تعالى فهل أنتم متنون وهذا كما تلخص للاستشرط طريق التخيير والشر  
 وما فهم من الصالح والمناسد ثم نقول له أهدأ تختار أم ذاك اه وهو كلام لطيف ومن هنا تبين أن عموم  
 الخطاب لغیر النبي صلى الله عليه وسلم الذي أشار إليه الزمخشري أولى فإن قلت على المعادلة لا يخلو  
 أما أن تكون معادلة لله مرتين أو للثانية فقط والاول خلاف الظاهر والثاني أقرب لكن قول المصنف  
 فادر على الأشياء بأباه قلت المراد الثاني ولما كان الثاني دليلا للاول كما ترصكان معناه ملا حظا فيه  
 فتأمل قبل وفي عبارة المصنف رحمه الله إشارة إلى أن ما صدرية في موقع المفعول المطلق كما في تفسير

(ألم تعلم) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم  
 والمراد هو وأمنه لقوله وما لكم وانما أفرد  
 لأنه أعلمهم ومبداً أعلمهم (أن الله له ملك  
 السموات والأرض) يفعل ما يشاء ويحكم  
 ما يريد وهو كالدليل على قوله أن الله على كل  
 شيء قدير أربع على جواز النسخ ولذلك ترك  
 العاطف (وما لكم من دون الله من ولي  
 ولا نصير) وانما هو الذي يملك أموركم ويحكم  
 على ما يصلحكم والفرق بين الولي والنصير أن  
 الولي قد يضعف عن النصرة والنصير قد يكون  
 أجنبيا عن المنصور فيكون بينهما عموم من  
 وجه (أم تريدون أن نسألوكم كما سأل  
 موسى من قبل) أم معادلة لله مزمع في ألم تعلم أي  
 ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادر على الأشياء كلها  
 بأمره ويحكم كما أراد أم تعلمون وتقرحون  
 بالنسبة إلى كما اقترحت اليهود على موسى

الكواشي وقال انهم يريدون ان ينسبوا اليه في موضع المفعول به لئلا يواى كالا شياء التي سألها  
 موسى عليه الصلاة والسلام وذلك لان الانكار عليهم انما هو لقساد المقترحات وكونه في العاقبة  
 وبالا عليهم وفيه نظر لان المشبه ان تسألوا وهو مصدر فاطاها ان المشبه به كذلك وقع السؤال انما  
 هو لفتح المسؤل عنه مع أنه لا يحتاج الى تقدير رابط فهو أولى وفي قوله يزيدون بمبالغة كلهم منهم وان  
 ارادة السؤال فضلا عنه ولم يقل كما سأل أمة موسى عليه الصلاة والسلام أو اليهم ودلالة الإشارة الى أن من  
 سأل ذلك يستحق أن يسان الانسان عن ذكره (قوله أو منقطة والمراد الخ) مرأته بمعنى بل والهزة  
 أو بل فقط وانما فسرهما بما ذكرنا ربطهما قبله وينتظم معه لانه لما بين اهم بقوله ما نسخ الى قوله قد يرأه  
 مالك أمورهم العالم بما هو أصل لهم وكبت وكبت وحلهم على الاقرار بقوله ألم تعلم الحارثى مجرى  
 التعليل اقدرته وصاحبه بالثقة فيما هو أصل لهم حتى لا يفتروا عليه على أبلغ وجه وقد عرفت أن  
 الرخصى لا حظ عن الثقة في الاول أيضا فذكر وقوله نزات في أهل الكتاب فالتطاب حيث  
 في ألم تعلم وتزيدون لهم لانهم هم المنكرون للنسخ فلا سعة فهم حيث لا تتوابع وظهور رابطهما بما قبله وهو  
 أقرب مما بعده لخفا ارتباطه بما قبله ولان قوله كما مثل موسى لا يناسبه اذ لا علم لهم باقتراح ثوبه عليه وفيه  
 نظر ولذا أخره وهذا مروي عن مجاهد وما قبله عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله ان تؤمن لرقيق أى  
 لن تصدق بارتقائك في السماء (قوله ومن ترك الثقة بالآيات الخ) فسر به ترك الثقة الى الاقتراح  
 لم يربط بما قبله لانه تذييل له على سبيل التوبيخ والتذليل ما يؤتى به في آخر الكلام بما يشتمل على المعنى  
 السابق فكبداله وقوله الطريق المستقيم تفسيره بسواء السبيل وفسره بوسطه أيضا ولا يضل عن ذلك  
 الا الاصحى وقوله ومعنى الآية الخ إشارة الى أنه خبر المقصود به انتهى والبعده عن المقصود مأخوذ من  
 ضلال الطريق (قوله وقد كثير من أهل الكتاب يعني أحبارهم الخ) انما خصه بالاحبار لقوله من بعد  
 ماتين لان العارفين لذلك انما هم الاحبار فلا يقال انه لا دلالة على هذا التخصص والودادة من عاقبتهم  
 لبلايطة بل دينهم فالمراد بجمعهم وعبر بالكثر لاخراج من آمن منهم وفي الكشف روي أن فخصاص  
 ابن عازر وروى زيد بن قيس ونفر من اليهود قالوا لزيد بن العيمان وعمار بن ياسر بعد وقعة أحد ألم تروا  
 ما أصابكم فلو كنتم على الحق ما هزمتهم فارجعوا الى ديننا فهو خير لكم وأفضل ونحن أهدى منكم سبيلا  
 فقال عمار رضي الله عنه كيف نقض العهد فيكم قالوا لا يدع قال فاني قد عاهدت الله أن لا أكفر بعهده  
 صلى الله عليه وسلم ما عشت فضالت اليهود أمما هذا فقد صبا وقال حذيفة رضي الله عنه وأما أنا فقد  
 رضيت بالله ربنا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالاسلام ديننا وبالقراآن اماما وبالكنعنة قبلة وبالؤمنين  
 اخوانا ثم أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه فقال أصبحتا خير اقنلت الآية وأهل المصنف  
 انما تركه لانه كما قال الحافظ ابن حجر لم يوجد شيء من كتب الحديث وقوله فان لو الخ أى تكون بمعناها  
 في المصدرية لكنها لا تنصب وهذا قول للحنابلة (قوله كفارا مرتدين وهو حال الخ) ويجوز فيه  
 أن يكون حالا من فاعل وذو ارتضى بعضهم أنه مفعول برجعى يصير لانها تنصب مفعولين اذ منهم من  
 لم يكفر حتى يرذ اليه فيحتاج الى التغليب كما في التهود في ملتنا (قوله يجوز أن يتعلق بوز الخ) يجوز فيه  
 وجهين فعلقه بوز على معنى تخبرهم ذلك من قبل أنفسهم وماتهم راء لان التدين وان يتبعه ان يحسد أى  
 حسدا منبعا من أنفسهم وقصوم معنى الظرفية في عند ومن ثم قال من قبل فهو ظرف لقوفهم ما هو  
 منقول عن مكى ورده ابن الشجرى في أماليه بأنه لم يعرف تعدى حسدا ووزن فهو مستقر أى حسدا  
 ووزا كائن من عند أنفسهم وقيل انه مرادهم هنا والتعلق معنوى وهو معمول معموله فكأنه معموله  
 وكثيرا ما يريدون ذلك وقيل انه على الاول لقوم من ابتدائية وعلى الثاني مستقر وكلام المصنف رحمه  
 الله ظاهر فيه وقوله بالغام استفاد من كونه من عند أنفسهم اذ هو ذاتي لهم راسخ كالطبعي وما قبل  
 انه مستفاد من كونه داخليا لأهل الكتاب الى محبة كفرهم أو من التكفير بعينه غير ظاهر وبفسر

أو منقطة والمراد أن يؤمنهم بالثقة به وترك  
 الاقتراح عليه قبل نزات في أهل الكتاب  
 حين سألوا أن ينزل الله عليهم كتابا من السماء  
 وقبل في المنسركين لما قالوا ان تؤمن لرقيق  
 حتى ينزل علينا كتابا نره (ومن يتبدل  
 الكفة بالايان فقد ضل سواء السبيل)  
 ومن ترك الثقة بالآيات البينات وشك  
 فيها واقتراح غير ما فقد ضل الطريق المستقيم  
 حتى وقع في الكفر بعد الايمان ومعنى  
 الآية لا تفتروا قضاوا وسط السبيل  
 ويؤدي بكم الضلال الى البعد عن المقصد  
 وتبدل الكفة بالايان وقرئ تبدل  
 من تبدل (وقد كثير من أهل الكتاب) يعني  
 أحبارهم (لو يردونكم) أن يردكم  
 فان لو تنوب عن أن في المعنى دون اللفظ  
 (من بعد ايمانكم كفارا) مرتدين وهو حال  
 من ضمير الخاطئين (حسدا) عداوة (من  
 عند أنفسهم) يجوز أن يتعلق بوز لا من قبل  
 ذلك من عند أنفسهم ووجه أى حسدا  
 التدين والميل مع الحق أو وجه أى حسدا  
 مانعا منبعا من أصل نفوسهم (من بعد  
 ما تبين لهم الحق) بالمحجرات والنعموت  
 المذكورة في التوراة

العفو بترك العقوبة والصنع بترك الترتيب بالمثلثة أى اللوم والتعير وأصل معناه الامراض بجائبه  
 تبين حسن الترتيب قال الراغب في مفسر دانه الصنع ترك الترتيب وهو أبلغ من العفو اذ قد بعفو  
 الانسان ولا يصنع فن قال ليس هذا معناه لغة وانما حمله عليه بمقتضى المقام لم يصح (قوله وفيه نظر)  
 يعنى أن فاعفوا واصفحوا مقيدان بقوله حتى يأتى الله بأمره قال الامام كيف يكون منسوخا وهو مفعيا  
 بغاية كقوله أعفوا الصيام الى الليل فاذا لم يكن ورود الليل ناسخا لم يكن اتيان الامر ناسخا وأجاب  
 بأن الغاية التى يتعلق بها الامر اذا كانت لا تعلم الاشرع لم يخرج ذلك الوارد من أن يكون ناسخا فيحل  
 محل اعفوا واصفحوا حتى أنسخه لكم قال الطيبي ويؤيده حكم التوراة والانجيل لانه ذكر فيهما انتهاء  
 مدة حكمهما ما راسل النبي الاى صلى الله عليه وسلم قال تعالى الذين يتبعون الرسول النبي الاى  
 الذى يجودونه مكتوباً عندهم فى التوراة والانجيل مع أن ظهوره صلى الله عليه وسلم نسخ لهما والحاصل  
 أن هذا القدر من التقيد لا ينافى النسخ وانما يشافيه التقيد بمعنى تعيين وقت الحكم الاول كآية  
 الصوم واجب أيضا بأن ابن عباس رضى الله عنهم ما لم يعمل الايمان بالامر على امانتهم أو على اقامة  
 الساعة كقوله تعالى أنى أمر الله فلا تستبجلوه واعترض على الطيبي بأنه غفل عما تقرر فى الاصول  
 حيث أنكر بعضهم النسخ وقال الشرع المقتضى مؤقته الى وقت ورود الشرع بعبارة المتأخرة اذ ثبت  
 فى القرآن أن موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشر ابنه مع محمد صلى الله عليه وسلم وأوجبا الرجوع  
 اليه عند ظهوره واذا كان الاول مؤقتا لاسمى الثانى نسخا فأجابوا عنه بأن الانسلاخ أن يشاؤ موسى  
 وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشرع النبي صلى الله عليه وسلم وإيجابهما الرجوع اليه يقتضيان  
 نوقيت أحكام التوراة والانجيل لاحتمال أن يكون الرجوع اليه لانه مفسر أو مقترن بغيره أين يلزم  
 ان نوقيت بل هى مطلقة كما يفهم من التأيد الواقع فيها فيجوز أن يكون نسخا ولم يقولوا ان هذا القدر  
 من التقيد ينافى النسخ اهـ وهذا غير وارد لان الجواب الاول يمنع التقيد وهذا تسليح لا ينافيه  
 أى ولو سلم أنه مقيد فالقيد الذى لا يعلم زمانه تعيينه نسخ لان معنى النسخ كإتمام انتهاء الحكم  
 وآية السيف قاتلوا الذين لا يؤمنون وتفسيره القدرة بالقدرة على الانتقام مع عمومها يرتبط بما قبله  
 ارتباطا تاما والجماع ضرورة هو بمعنى الالتجاء ويكون بمعنى الجلب والخاصة بالخاء المجهلة والقاف  
 مفعلة من الخلق الحسن وهو مستفاد من العفو والصنع والالتجاء بالعبادة لانها تدفع عنهم  
 ما يكرهون كما مر وقراءة تقدموا من قدم من السفر وأقدمه غيره أى جعله قادمافى قريب  
 من الاولى لان الاتهام ضد الاجام وفسر عند الله بوجود ثوابه عنده وقيل الظاهر أن المراد أنه ثابت  
 فى علمه لا يضيع لان عند الله معنى فى علمه كثير فى القرآن يجعل ما فى علمه بمنزلة الموجود المحسوس لتحقيقه  
 ولذا أردفه بقوله ان الله بما تعملون بصير فغير عن علمه بالابصار مع أن من أعمالهم ما لا يصر وهذا  
 هو الداعى لتفسير البصير بالعالم فى الكشف وان قال الثوري انه اشارة الى انى الصفات وانه ليس  
 معنى السمع والبصر فى حقه الاتمنى الذات معلومات خاصة وعلى قراءة التاء فمضمر نعمه لكونه لكفرة فهو  
 وعيد وتهديد لهم وأما على القراءة الاخرى فهو وعيد له ومنين (قوله عطف على وذال) وما بينهما  
 اعتراض بالقاف لان الجملة لا تفرق بالوار والقاف كفى التلويح وقوله والضمير لاهل الكتاب لم يجعله  
 للكثير مع أنه المتبادر كاقبل ليرافق ما بعده من قاتل اليهود وقاتل النصارى ولان الحكم ليس  
 مخصوصا ببعضهم فيجعل الجميع كأنهم قالوه ويدل عليه الآية الاخرى وقالوا كونوا هودا أو نصارى  
 وقوله لعل هذا نوع من اللطف والنشر لطيف المسالك يسمى اللطف والنشر الاجالى قال الحق ولقاتل  
 أن يقول لما كان اللطف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لانه لا يرد السامع بقول كل  
 فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامر ان مقولين وكلمة أو لا تقيد الامقولاته أحد الاصرين والجواب  
 أن مقول الجمع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم هذا بالعينين وبعضهم ذلك

(فاعفوا واصفحوا) العفو ترك العقوبة  
 المذنب والصنع ترك الترتيب (حتى يأتى  
 الله بأمره) الذى هو الاذن فى قتالهم  
 وضرب الجزية عليهم أو قتل قرينة اجلاء  
 النفس وعن ابن عباس أنه مفسوخ بآية  
 السيف وفيه نظر اذ الامر غير مطلق (ان الله  
 على كل شئ قدير) فيقدر على الانتقام منهم  
 (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) عطف على  
 فاعفوا وكأنه أمرهم بالصبر والجلد  
 الى الله تعالى بالعبادة والبر (وما تقدموا  
 لأنفسكم من خير) كصلاة وصدقة  
 وقرئ تقدموا من أقدم (تجدوه عند الله)  
 أى ثوابه (ان الله بما تعملون بصير) لا يضيع  
 عنده عمل وقرئ بالياء فيكون وعيدا  
 (وقالوا) عطف على وذال والضمير لاهل  
 الكتاب من اليهود والنصارى (ان يدخل  
 الجنة الامن) كان هودا أو نصارى لف

بالتعيين ١١ ورد بأن مقول المجموع دخول القريتين لا دخول ذلك الطريق لا غير فالجواب أن رجه  
 ابتداءً وعلى الواو دفع قومه أن شرط الدخول كون الشخص جامعاً لوصفي اليهودية والنصرانية وهذا  
 لا يحصل له فالصواب ما في المغني المذهب أن أو هنالك لتفصيل والتقسيم وهو كما يكون بأو يكون بالواو أيضاً  
 فهي تدل على اجتماعهما في المقسم ولا تنافي في اللف والنشر وقوله بين قولي القريتين وفي بعض كتب  
 المعاني بين القريتين والمالك واحد والثقة بهم السامع لأن اليهود لا يقولون لا يدخل الجنة إلا النصراني  
 ولا عكسه (قوله وهو وجمع هاء الخ) العزو بالذال المجهة الحديثات الساج من الأطباء والابل  
 والخيول واحده عائذ وقيل أنه مصدر يستوي فيه الواحد وغيره وقيل أنه مخفف يهود محذف الياء  
 وهو ضعيف وإذا كان جمعاً فاسم كان مفرداً على من باعتبار رافعه والظهور بالجمع باعتبار هاءها  
 وهو كثير ولما كان تلك راجعاً إلى قوله لن يدخل الخ وهي أمنية واحدة أجاب عنه بأن المشار إليه متعدد  
 وهو ما ذكره أوفي الكلام مضاف مقدر في الأول أوفي الثاني أي كل أمانيهم باطله كنهذه وقيل  
 لا حاجة إلى هذا لأن هذه محتوية على أمان أن لا يدخل الجنة إلا اليهود وأن لا يدخل الجنة إلا النصراني  
 وحرمان المسلمين منها راجعاً أيضاً لقوله متعدد وهو باعتبار كل قائل أمنية وباعتبار الجميع أمان كثيرة  
 وهذا توجب آخر لا يرد على المصنف رحمه الله كما توهم ومن فوائد الاتصاف أن أمانيهم لتأكلها  
 ونكرها منهم عبر عنها بالجمع لأنه قديم به المقصد ذلك كما قالوا معي جياع لأن الجمع يفيد زيادة الاتحاد  
 فيستعمل لملطى الزيادة وهذا من بديع الجوار من نفائس البيان وأمنية أصلها أمنية كالجوبة  
 فأعلت وهو ظاهر وجعل تلك أمانيهم معترضة والمراد بالأمنية الكذب كما مر فلا يقال إن البرهان  
 يكون على الدعوى لا على التقى الانشائي حتى يتكلف بأنه أخلق التقى على دعوى ما لا يكون لشبهه به  
 والبرهان الجلبة انقطاعه وما لاجته فيه كالمعدم كما قيل

من ادعى شيئاً بلا شاهد \* لا بد أن تبطل دعواه

وليس في الآية دليل على منع التقليد فأن دليل المقلد دليل المقلد (قوله بل أثبات لما نفوه الخ) لما كانت  
 على إيجاب الماتني والاستثناء من التقى إيجاب أشار إلى أنه يشتمل على إيجاب وهو دخولهم الجنة ونفي وهو  
 أنه لا يدخل الجنة غيرهم فلي أثبات لما نفوه فكأنهم قالوا لا يدخل الجنة غيرنا فقبل بل يدخلها غيركم  
 فهو رد لما قالوه والوجه الجارحة المخصوصة لأن التوجه والاستقبال به ويطلق على مبدأ كل شيء  
 فهو وجه التمار لا قوله ويقال للذات والقصد والمقصد أيضاً كما قاله الراغب والمصنف رحمه الله أشار إلى  
 أنه هنا أيضاً يصح أن يكون بمعنى الذات من إطلاق الجزء الأشرف على الجميع والقصد والاسلام  
 الانقياد لما قضى الله وقدره وهو الاخلاص فلذا فسر المصنف به هنا مذهب باللام (قوله وهو محسن  
 في عمله الخ) ليس هذا إنشاء على الاعتزال كما توهم أبو حيان رحمه الله فإنه ليس فيه أن من لا يعمل لا يدخلها  
 وقوله الذي وعد له إشارة إلى أنه تفضل من الله والجواب ثم عند بل والوقف عليه وإن قدر يد الخ تكون  
 هذه الجلبة من الجواب ليسانها وإن كان بل أيضاً على هذا جواباً بامسألة فلا يرد ما قاله التحرير ثم أن بل  
 لما كانت رد النبي على الأول أي بقوله من أسلم الخ رداً للآيات فقفط له وقدرني الحزن والخوف في  
 الآخرة لأن المؤمن في الدنيا بين الرجاء والخوف حتى يكشفه الغطاء (قوله أي على أمر يصح الخ)  
 في الكشف وهذه مباينة عظيمة لأن الحال والمعدم يقع عليه ما اسم الشيء فإذا نفي إطلاق اسم الشيء  
 عليه فقد بواخ في ترك الاعتماد به إلى ما ليس بعده وهذا كقولهم أقل من لا شيء قال التحرير إطلاق  
 الشيء على الحال مبني على تفسيره بما يصح أن يعلم ويخبر عنه وهو المنقول عن سيده رحمه الله وقد سبق  
 وأما قولهم أن المعدم الممكن شيء بخلاف المستحيل فبجئت آخر وهذا رد على صاحب الاتصاف إذ قال  
 أن ما ذكره الزحخشري لا يوافق قول أهل السنة والمعتزلة والوفد بقاء والدال المهمة القوم الواقفون  
 أي القادمون ونجوان كعطشان موضع فيه قوم من العرب نصارى سمى نجوان بن زيد بن سببا

بين قولي القريتين كافي قوله تعالى وقالوا  
 كونوا هوداً أو نصارى ثقة بهم السامع  
 وهو وجمع هاء كونه وكوناً وتوحيد الاسم  
 المضموع وجمع الخبر لا اعتبار اللفظ والمعنى  
 (تلك أمانيهم) إشارة إلى الاماني المذكورة  
 وهي أن لا ينزل على المؤمنين خبرين ربه  
 وأن يردوهم كفاراً وأن لا يدخل الجنة غيرهم  
 أو إلى ما في الآية على حذف المضاف أي  
 أماني تلك الامنية أمانيهم والجلبة اعتراض  
 والامنية أفعولة من التقى كالأصوكة  
 والاجوبة (قل هاتوا برهانكم) على  
 احتسابهم بدخول الجنة (ان كنتم  
 صادقين) في دعواكم فأن كل قول  
 لا دليل عليه غير ثابت (بل) أثبات لما نفوه  
 من دخول غيرهم الجنة (من أسلم وجهه لله) وهو  
 من دخول نفسه أو قصده وأراد له العضو (وهو  
 محسن) في عمله (فله أجره) الذي وعد له على  
 عمله (عنده به) ثابتاً عنده لا يضيع ولا ينقص  
 والجلبة جواب من أن كانت شرطية وخبرها  
 أن كانت موصولة والفاء فيها حينئذ تضمن  
 معنى الترتيب فيكون الرد بقوله بل وحده  
 ويحسن الوقف عليه ويجوز أن يكون  
 من أسلم فاعل فعل مقدر مثل بل يدخلها  
 من أسلم (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)  
 في الآخرة (وقالت اليهود ليست النصراني  
 على شيء) وقالت النصراني ليست اليهود على  
 شيء (أي على أمر يصح ويعتد به نزل  
 لما قدم وفد نجوان على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأماهم أحبار اليهود فتناظروا  
 وتنازلوا بذلك

وهذه القصة ذكرها ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله الواو للعال الخ) أي قالوا ذلك  
 وهم من أهل العلم والكتاب ولما كان الحال عن الفريقين وكل فريق فاعل فاعل آخر ولا يعمل فلان  
 في حال جعل الفعل المسند إلى الفريقين واحدا ليصح عمله في الحال والمقصود من الحال هو بعضهم  
 (قوله كذلك مثل ذلك الخ) قيل يعني أن كذلك مفعول قال ومثل قولهم مفعول مطلق والمقصود  
 تشبيه المفعول بالمفعول في المؤدى والموصول وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشبيه والهوى  
 والعصبية يظهر الفرق بين التشبيهين ودفع نوعي اللغوية في أحدهما وفي الكشف وجه آخر وهو أن  
 مثل صفة مصدر معتد وكذلك حال أي قالوا قولاً مثل قولهم جارياً على ذلك المنهاج الصادر عن مجرد  
 الهوى وهذا مطرد في غير القول تقول كذلك فعل مثل فعله وهو في الفارسية أيضاً وتحققه أن كذلك  
 اطرد في تأكيده الأمر وتحققه حتى كأنه سلب عنه معنى التشبيه فقوله مثل قولهم يدل على غائل  
 القواين في المؤدى وكذلك يدل على توافقه ما في الصفات والغايات وما يترتب عليها من الذم وهو دقيق  
 وسياً في تحقيقه في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا والمعطلة بكسر الطاء المستدرة طائفة نفوا الصانع  
 وجعل قولهم شبهة أقوى لأنه أقبح إذا الباطل من العالم أقبح منه من الجاهل وفي إعرابه وجوه مفصلة  
 في الدر المنثور وقوله فان قيل الخ ظاهر أو يقال أنه يريد أن دينه الآن حق وليس كذلك فويجوز عليه  
 (قوله بين الفريقين الخ) فان قلت لم خصهم بالذم دون الذين لا يعملون مع ذمهم قبله قلت المراد توبيخ  
 اليهود والنصارى حيث نظموا أنفسهم في سلك من لا علم له فالواجب تقديره ولا خاصة وأيضاً أنه  
 لا يعتد بالقول من غير مستند وقوله بما يقسم الخ قيل أنه لا إشارة إلى أن حكم يستدعي التعدي بني  
 والباء كما يقال حكم الحاكم في هذه الدعوى بكذا فلا قول بحكمهم فيه والثاني محكوم به وهو محذوف  
 تقديره ما ذكر وفيه أيضاً إشارة إلى أن الحكم بين فريقين يقتضي أن يحكم لأحدهما بحق ولا حق  
 لأحدهما جفلة يعني أنه يمين لكل عقاباً وبكذب كلامهم ما فهمه ويجاز هذا (قوله عام لكل من خرب  
 الخ) وجه ارتباطه بما قبله أن النصارى عطلوا بيت المقدس أو مشركو العرب عطلوا المسجد الحرام  
 لكنه عام في كل من عطل المعابد والمدارس كما في زماننا إذ خصوص السبب لا يمنع العموم فان قيل أليس  
 المشرك أظلم ممن منع مساجد الله أجيب بأن المانع من ذكر الله السامعي في خواب المساجد لا يكون إلا  
 كافر متبالي في الكفر ولا أظلم منه في الناس أو المراد من المانعين الكفرة لأن الكلام فيهم لكن يحمل  
 على عموم الكافر المانع ولا يخص بالمانعين الذين فيهم نزات الآية كما صرح بعموم المساجد مع نزول  
 الآية في مسجد خاص وقوله مريض للصلاة أي معتذراً لها والحد يمين اسم بئر وهي بها مكانها وهي مخففة  
 كدويبة على الأصح ويجوز تشديدها (قوله ثانی مفعولي منع الخ) منع تعدي المفعولين بنفسه  
 تقول منعه كذا وقد تعدي للثاني بمن أو عن فمن ثمة اختلف في إعراب أن يذكروا فليس هو مفعوله  
 الثاني واختاره المصنف رحمه الله والثاني أنه بدل اشتمال من مساجد والثالث أنه على إسقاط الجاز  
 أي من أو عن والرابع أنه مفعول لأجله وهو متعد لاثنين ثانيهما مقتضى إعرابها والعبادة فيها وضوءه  
 أولواحد وهو ظاهر وقيل المقتضى الأول أي منع الناس مساجد الله وقدروه بكرهه أن الخ قال  
 التصريح وليس التقدير من جهة أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعال مقداراً فيصيح حذف اللام لأنه جائز  
 مع أن وان بدون ذلك بل من جهة أن المفعول له إتماماً بقصد بالفعل حصولها أو باعتدال كونه  
 للأقدام على الفعل والذكر في المستقبل ليس واحداً منها وإنما باعتدال كراهة الذم وقد يقال إن ذكر  
 الإرادة أو الكراهة في أمثال هذه المواضع بيان للمعنى لا تحقيق أنها على حذف المضاف (أقول) قال  
 في الكشف التحقيق أنه لا حاجة إلى الأضمار فإن الفرض هو الذي يسوق إلى الفعل ذمها ويترتب عليه  
 وجوده فيكون حاصله سواء كان تحصل ما ليس بحاصل أو إزالة ما هو حاصل كقولك ضربته  
 لتأديبه وضربته بل هو قول في الأول إرادة أن يتأدب وفي الثاني كراهة أن يبقى في الجهل كان اظهاراً

(وهو تلون الكتاب) الواو للعال والكتاب  
 الجنس أي قالوا ذلك وهم من أهل العلم  
 والكتاب (كذلك) ذلك مثل (قال الذين  
 لا يعملون مثل قولهم) كعبدة الاصنام  
 والمعطلة ويختمهم على المكابرة والتشبه  
 بالجهال فان قيل لم يختمهم وقد صدقوا فان  
 كلا الدينين بعد التسخين بشئ قلت لم  
 بقصدوا ذلك وإنما قصد به كل فريق إبطال دين  
 الآخر من أصله والكفر فيه وكتابه مع  
 أن ما لم يسخ منه ما حنى واجب القبول  
 والعمل به (فاقه يحكمهم) فصل (بينهم)  
 بين الفريقين (يوم القيامة فيما كانوا فيه  
 يختلفون) بما يقسم لكل فريق ما يليق به  
 من العقاب وقيل حكمه بينهم أن يكذبهم  
 ويدخلهم النار (ومن أظلم ممن منع مساجد  
 الله) عام لكل من خرب مسجداً أو سعى  
 في تعطيل مكان مريض للصلاة وان نزل  
 في الروم ما غرنا بيت المقدس وخربوه وقتلوا  
 أهله أو في المشركين لما منعوا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يدخل المسجد الحرام  
 عام الحديبية (أن يذكروا فليس هو مفعوله  
 منه قول منع

للمعنى وكذلك اذا قلت منعه دخول الحانة لان يرشد دل على أن المنع لارادته ولو قلت منعه دخولها  
 لان يفسق دل على أن المنع لكرامته ومثله قوله تعالى بين الله لكم أن تضلوا أى بين لاجل ضلالكم  
 الحاصل وازدياده فيما بعد بالاستقرار فلا يراد أن الناصبة للاستقبال فكيف يصح من دون اضمار نعم  
 قد يهوج الى الاضمار ولكنه غير لازم والمعنى لا أعلم ممن منع مساجد الله من العمارة لان داخلها سيد  
 اسم الله على معنى لا باعث له على المنع غير ترقب انصاف الداخل بالذكور فيه مباينة وذم عظيم حيث جعل  
 ترقبه مانعا لان الاستقبال ولم يذكر ثانياً مفعول منع لشبوهه في الدخول والعمارة ونحوهما وهذا  
 أصل عهدك فاحفظه اه والشارح المحقق أشار الى ما فيه ايماء لانه جار على مقتضى العقل والقياس  
 لكن الكلام في قبول أهل العربية وجوبه على من كلامهم فان مثل هذه التديقات وان كانت بدعة  
 كما هو دأبه الا أنه لا بد من مساعدة الاستعمال والبلاغة العربية زهرة لا تحتل الفرق قنامل وقوله  
 بالهدم ناظر الى تخريب بيت المقدس وما بعده ما بعده وجعل التعطيل تخريباً استعارة حسنة ومن  
 الاشارات قول القشيري ومن أعظم من خرب بالشهوات أوطان العبادات وهى نفوس العابدين أو  
 خرب بالاشتغال بالغير أوطان المشاهدات (قوله ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها الخ) دفع لما يتوهم من  
 أن الله أخبرهم بأنهم لا يدخلونها الا خائفين وقد دخلوها آمنين وقد بقي في أيديهم أكثر من مائة سنة  
 لا يدخلها مسلم الا خائفاً حتى استخلصه السلطان صلاح الدين بأن معنى ما كان لهم الخ ما كان ينبغي لهم  
 دخوله الا بخوف وخشية من الله أو أنه كان الواجب والحق هذا الكفر تركوا كفرهم أو ما كان ذلك  
 لهم في حكم الله وقضائه والمقصود وعد المؤمنين باستخلاصه منهم أو أنه خبراً يريد به النهي عن تمكينهم من  
 الدخول فيها اما وجوب بان كان النهي تحريماً أو لانه لم يكن على اختلاف في المسئلة تقولوه وقيل ان في  
 كلام المصنف رحمه الله رداً على الرخصى حيث جعل الوجه الثانى معنى الاول فقال أى ما كان ينبغي  
 لهم أن يدخلوا مساجد الله الا خائفين والمعنى ما كان الحق والواجب الا ذلك لولا ظلم الكفرة وعقوقهم  
 وحاصل الثالث ان معنى ما كان لهم ما كان في حكم الله وقضائه يعنى أن حكم الله أنهم يصيرون بحيث  
 لا يدخلون الا خائفين ولو بعد حين وقد وقع في النسخ التي رأيتها في علم الله يدل في حكم الله وهو هو  
 من النامح لا قضائه وقوع خلاف علمه تعالى وقيل على الاخير لا يعنى أن العبارة انما قيدتهم عن  
 الدخول كما في قوله تعالى وما كان لكم أن تؤذوا والنهي المؤمنين عن التمكين والتظبية وهو حاصل الوجه  
 الاول وهو كله غير وارد أما الاول فلان ما ينبغي يستعمل بمعنى ما يليق ويعدى ما يجوز ويعدى ما يكون  
 والذي في كلام الكشاف غير الذي في كلام المصنف رحمه الله فالذى غرأ اشتراك اللفظ وأما قوله ان ما  
 وقع فيه علم الله هو فليس كما قال فان معنى حكم الله بذلك قضاؤه بوقوعه وهو لا يخاف أيضاً ولا قال  
 الامام يكتفى بتحقيقه في وقت ما ولا دلالة فيه على التكرار ولا الدوام وهذا بعينه جار في علم الله أيضاً وقال  
 السيوطى انه تفسير ما تورع قتادة فكيف يصح ما قاله وكذا ما أورده التحرير فانه مقتضى اللفظ بحسب  
 وضعه لا بحسب ما كفى به عنه قال الطيبي غشى المؤمنون عن تمكينهم من الدخول وهو أبلغ من صريح  
 النهي لان الكتابة أبلغ فافك اذا قلت اصحابك لا ينبغي لعبدك أن يفعل كذا على ارادة النهي للسيد  
 كان أبلغ من النهي له وقال الحصص ان قوله الا خائفين يدل على أن المسلمين يلزمهم منعهم منها والامنا  
 خافوا (قوله واختلف الائمة فيه الخ) قال الشافعى لا يدخل المشرك المسجد الحرام والحرم وقال  
 مالك رحمه الله لا يدخله ولا غيره الا الحاجة وقال الحنفية يجوز له دخول سائر المساجد لا يدخلهم على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده وما ذكر محمول على النهي الترتيبي أو الدخول الحرم بقصد  
 الحج (قوله قتل وسبي أو ذلة الخ) عطفه بأولاهم حالاً لا يمتنع ان اذ القتل والسبي للعرب والذلة بالجزية  
 للذمى وهذا مع ظهوره على من قال الظاهر وذلة وقوله يكفرهم وظلمهم مأخوذ من ترتبه على قوله  
 ومن أظلم الدال على الكفر كما تزوجهم المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض ومثله كثير وقوله

(وسبى في غزاهما) بالهدم أو التعطيل  
 (أو ذلة) أى المانةون (ما كان لهم أن  
 يدخلوها الا خائفين) ما كان ينبغي لهم أن  
 يدخلوها الا خائفين ونحوه فصلان  
 أن يجتروا على تخريبها أو ما كان الحق  
 أن يدخلوها الا خائفين من المؤمنين أن  
 أن يدخلوها الا خائفين أن ينعوهم منها  
 ببطشواهم فصلان في حكم الله وقضائه فيكون  
 أو ما كان لهم في حكم الله وقضائه فيكون  
 وعد المؤمنين بالنصرة واستخلاص  
 المساجد منهم وقد أنجز وعده وقيل معناه  
 النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد  
 واختلف الائمة فيه فجوز أبو حنيفة ومنع  
 مالك وفرق الشافعى بين المسجد الحرام وغيره  
 (لهم في الدنيا تحزى) قتل وسبي أو ذلة بضرب  
 الجزية (وله في الاخرة مذبذب عظيم)  
 يكفرهم وظلمهم (وقد المشرق والمغرب) يريد  
 بهما ناحيتي الارض أى الارض كلها  
 لا يختص بمكان دون مكان

فان منع الخ بيان لارتباط الآية بما قبلها وأورد عليه أنه يقتضي أنها من تنمة الكلام فيمن منع المساجد وهو قول ضعيف والذي وردت به الأحاديث أنها نزلت مستقلة بسبب آخر اختلفت فيه الروايات على خمسة أوجه ذكرت في أسباب النزول وفيه نظر لأن ما كان أنزلها بسبب آخر لا يمنع ذكر مناسبتها لما قبلها وفرق بين المناسبة وسبب النزول (قوله فقد جعلت لكم الأرض مسجدا) هكذا في الحديث الصحيح جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا قال القاضي عياض رحمه الله هذان خصائص هذه الآية لأن من قبلنا كانوا لا يصيبون الأرض في موضع يتقنون طهارته ونحن خصصنا بجزء الصلاة في جميع الأرض إلا ما يتقنا نجاسته وقال القرطبي رحمه الله هذا مما خص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم وكانت الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل انما أبيحت لهم الصلاة في مواضع مخصوصة كالبيع والكثائب وقال الزركشي رحمه الله في كتاب المساجد الظاهر من نظمهما في قرن ما قال بعض شراح البخاري أن الخصوص به المجموع وهو باختصاص أحد جزأيه وهو كون الأرض طهورا وأما كونها مسجدا فلم يأت في أثر أنه منع منه غيره وقد كان عيسى عليه الصلاة والسلام يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة فكانه عليه الصلاة والسلام قال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا لا طهورا ولأن أن تقول أن غيره عليه الصلاة والسلام لم يسبح في الصلاة في غير البيع والكثائب من غير ضرورة فلا يراد صلاة عيسى عليه الصلاة والسلام في أسفاره وقوله أن تصلوا في المسجد الحرام أو الأقصى ذكر الأقصى على سبيل القرض وقد وقع بعده صلى الله عليه وسلم فهو من الأخبار بالغيثات وقيل الأولى للاقتصار على المسجد الحرام ولا وجه لذكر الأقصى (قوله في أي مكان الخ) يعني أن أيما ظرف لازم الظرفية وليس مفعول تولوا فيكون بمعنى أي جهة تولوا حتى يكون منافيا لوجوب التوجه للقبلة فيصير على صلاة المسافر على الراحلة أو على من اشتبهت عليه القبلة وأن تولوا منزل منزلة اللازم فلا يحتاج إلى حذف مفعوله وتقدير فأيما تولوا وجوهكم شطر المسجد الحرام والتولية الصرف من جهة إلى أخرى ونحو معنى على الفتح اسم إشارة للمكان كهناك وجهه الله اتابعني جهته التي ارتضاها للتوجه إليها أمر بها وهي القبلة أو بمعنى ذاته كما مر أي هو حاضر مطلع على عبادتكم وانما أول ذلك لتنزهه عن المكان والجهة وقوله بأحاطته بالاشياء أي بقدرته أو برحمته فاستناد السعة إليه مجاز يعني الأحاطة المذمومة وقوله في الأما كن كما الربط بما قبله (قوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في صلاة المسافر على الراحلة) وأيما ظرف كافى الوجه الذي قبله والمعنى في أي مكان فعلتم أي تولية لأن حذف المفعول به يفيد العموم لأن المعنى إلى أي جهة تولوا وأيما مفعول به على ما شاع في الاستعمال كانوا فانه لم يقل به أحد من أهل العربية كما صرح به التحرير وكذا في القول الآخر أنها في حق من اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى أي جهة أدى إليها اجتناؤه والمسئلة مع لزوم الاعادة وعدم مافصله في الفروع والمراد بالتدارك الاعادة وكونها موطئة لتسريح القبلة طاهرا لانه اذا كان محيطا بكل جهة فله أن يرضى ما شاء منها وتبديل التوجيه إليه يدل على أنه ليس في جهة إذ لو كان لوجب التوجه إليها وقيل هذا أصح الأقوال لأنه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت لما قال اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وفيه نظر (قوله نزلت لما قال اليهود الخ) في بعض الحواشي فالضمير يرجع إلى الثلاثة لسبق ذكرهم ولا تغل لم يسبق ذكر المشركين كما قال الذين لا يعلمون وقرأ الجمهور بالواو وقرأ ابن عامر بتركيها على الاستئناف واستحسنوا عطفها على الجملة التي قبلها لعدم الوجود المذكورة هنا وانما قال على مفهوم قوله ومن أظلم لانها استفهامية انشائية اسمية وهذه خبرية فأشار إلى أنها موقوفة بفعلية خبرية أي ظلم الذين منعوا ظلما عظيما وقالوا أيضا اتخذ الله ولدا فان الاستفهام ليس مقصودا حقيقة ومنه علم وجه عطف تلك الجملة على ما قبلها أيضا ولذا حسن ترك الواو ولوجهه من عطف القصة لم يتجنى إلى تأويل كما مر والاستئناف بياني كما أنه قيل بعد ما عتد من قبائحهم هل انقطع خيط اسبابهم في الافتراء على الله

فان منعهم أن تصلوا في المسجد الحرام أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجدا (فأيما تولوا) في أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة (فتم وجهه الله) أي جهته التي أمر بها فان مكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان أو فتم ذاته أي هو عالم مطلع عما يفعل فيه (أن الله واسع) بأحاطته بالاشياء أو برحمته يريد التوسعة على عباده (طليم) بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في صلاة المسافر على الراحلة وقيل في قوم عبت عليهم القبلة فصولا إلى أنحاء مختلفة فلما أصبحوا تبين خطأهم وعلى هذا خطأ الجنت بدتم تبين له الخطأ لم يلزمه التدارك وقيل موطئة لتسريح القبلة وتنزيهه لعبود أن يكون في تسريح القبلة (وقالوا اتخذ الله ولدا) نزل لما قال اليهود من راي ابن الله والنصارى المسيح ابن الله ومشركو العرب الملائكة بنات الله وعطفه على قالت اليهود أو منع أو مفهوم قوله ومن أظلم وقرأ ابن عامر بغير واو

أم امتد قليل بل امتد فانهم قالوا ما هو أشنع من ذلك (قوله تنزيهه عن ذلك فانه يقتضي التشبيه الخ)  
 اذ الولد حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر والنطفة جسم يتولد من جسم فيلزم تشبيهه بالاجسام  
 أولان الولد يشترك الاب في المشابهة ويشابهه ولذا قالوا ومن يشابه أبه فما ظلم وهذا أقرب وبهينه  
 قول المصنف بعده وأما الحاجة فلانه يقتضي التجسيم والتركيب الهناج الى المادة وقيل لان الابن  
 انما يطلب للحاجة اليه في أن يعاونه ويخافه وسرعة الفناء لانه لازم للتركيب وكل محقق قريب سريع  
 وقوله ألا ترى الخ هذا يشعر بأن ما ادراكوا نفوسا فليكن كما هو مذهب الحكماء والاولى ترك هذا  
 كله وتنزيهه للتزليل عن أمثاله والمصنف رحمه الله يرتكب مثله أحيانا وهو من اصابة الكمال وكون  
 سبحانه للتزنية ظاهر كما مر (قوله رد لما قالوه الخ) اشارة الى أن بل للاضراب الابطال قال الجصاص  
 في أحكام القرآن في هذه الآية دلالة على أن ملك الانسان لا يبق على ولده لانه في الولد باثبات الملك  
 بقوله بل له مافي السموات الخ وهو نظير قوله وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات  
 والارض الا أنى الرحمن عبدا فاقضى ذلك عن ولده عليه اذ ملكه وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
 بمنزل ذلك في الوالد اذ ملكه ولده وسبب صرح به المصنف رحمه الله وقوله واستدل الخ بجهله لكن قوله  
 والمعنى الخ يقتضي أن وجهه أنه خالق لكل وجود فلا حاجة له الى الولد اذ هو وجود ما يشاء منزها عن  
 الاحتياج الى التوالد واللام في له للملك وقيل انها كالتى في قولك لا يضرب بقية نسبة الا ترى المؤثر  
 وقوله منقادون اشارة الى معنى القنوت قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة مع الخضوع وفير  
 بكل واحد منهم في قوله تعالى كل له قاتنون قيل خاضعون وقيل طائعون واختار المصنف الثاني  
 لانه أنسب بالمقام وقوله لم يجانس مكنونه لانه قاهر وهذا مقهور وقوله فلا يكون له ولد بيان لا ارتباطه  
 بما قبله (قوله وانما جاء بما الذي الخ) في الكشف فان قلت كيف جاء بما الذي لغير اولى العلم مع قوله قاتنون  
 قلت هو كقوله سبحانه ما تضركن لنا وكأنه جاء بما دون من تحقير الهم وقصير الشأن قال العريبي  
 كيف غلب غير العقلاء فأتى بلفظ ما مع تغليب العقلاء فيه حيث جوع بالواو والنون فأجاب بانه وقع  
 في الخبر تغليب العقلاء على الاصل وفي المبدأ عكسه لتسكته التحقير وهذا كما يقال ان له مافي السموات  
 والارض اشارة الى مقام الألوهية والعقلاء فيه بمنزلة الجادات وكل له قاتنون الى مقام العبودية  
 والجادات فيه بمنزلة العقلاء وأما كون ما بين العقلاء وغيرهم قائما هو في موضع الابهام فاذا وقع التميز  
 فرق بما ومن وقدر المضاف اليه في كل ما فيه ما لا كل واحد لاخبار عنه بالجمع وقوله كل من جعلوه  
 اله او كذا كل من جعلوه ولذا دلالة التحذير ولذا عليه ووجهه الا ان من زعموه ولذا خاضع له مقر  
 بعبوديته والوجه التسلا في قوله سبحانه الذي نزهه عما يشابه ونحوه يقتضي لعدم الولد وكون  
 مافي الوجود ملكا لا ولدا وكونهم كلهم أو من اتخذوه اخضاعا مقر بعبوديته وقوله واحتج الخ  
 بيانه (قوله مبدعهم ما وتطير السميع في قوله الخ) فعيل يكون بمعنى فاعل كعلم بمعنى مفعول كقبيل  
 وهو يكون من المزيدي بمعنى اسم الفاعل كبديع بمعنى مبدع ذكره بعض أهل اللغة واستشهدوا عليه  
 بالبيت المذكور ولان جميعا فيه بمعنى مسمع اذ الداعي مسمع لاسماع وفي لسان العرب كان الاصحى  
 يشكر فعلا بمعنى مفعول وسيطه قول ابن الاعراب سليم بمعنى مسلم وقال ابن بري قد جاء كثيرا نحو مضمض  
 ومخين ومقعد وقعبد ومنع ونقيع ومحب وحبيب ومطرطوط ومقضب وقضى ومهدي وهدي  
 وموصى وموصى وبريم ومحكم وحكيم ومبدع ومبدع ومفرد وفريد ومسمع ومسمع وموتق وأنيق  
 ومولم وأليم في أخواته اه فقد علمت أن فيه قولين لأئمة اللغة ارتضى كلا طائفة وعلى الثاني  
 ابن دريد في الجهرة والرحشري ما رأى سمعا صفة مشبهة أو من صيغ المبالغة المحقة باسم الفاعل  
 وعليه ابن مالك في التسهيل قال وربما يني فعيل من أفعل وكذا فعيل بالفتح بمعنى مفعول أيضا فيه  
 الخلاف وأخذها من المزيدي المتهدي على خلاف القياس لم يرتضه وقال ان السمع على معناه الظاهر

(سبحانه) تنزيهه عن ذلك فانه يقتضي  
 التشبيه والحاجة وسرعة الفناء لا ترى  
 أن الاجرام الفلكية مع امكانها وقدرتها  
 لما كانت باقية مادام العالم لم يتخذ ما يكون  
 لها كالأول اتخذ الحيوان والنبات اختيارا  
 أو طبعيا بل له مافي السموات والارض  
 ودلاء قالوه واستدل على فساده والمعنى  
 أنه خالق مافي السموات والارض الذي من  
 جلته الملائكة وعزير والمسيح (كل له قاتنون)  
 منقادون لا يجنسون عن مشيئته وتكون  
 وكل ما كان بهذه الصفة لم يجانس مكنونه  
 الواجب لانه فلا يكون له ولد لان من حق  
 الولد أن يجانس والده وانما جاء بما الذي لغير  
 اولى العلم وقال قاتنون على تغليب اولى العلم  
 بعبودية الذاتهم وتكون كل عوض عن  
 المضاف اليه أي كل ما فيه ما يجوز أن يراد  
 كل من جعلوه ولذا له مطيعون مقربون  
 بالعبودية فيكون الزام بعد إقامة الحجة  
 والأية شعرة على فساد ما قالوه من دلالة  
 أوجه واحتج بها النحاة على أن من ملك  
 ولده عتق عليه لانه تعالى في الولد باثبات  
 الملك وذلك يقتضي تناقض ما (يدبح السموات  
 والارض) مبدعهم ما وتطير السميع في قوله



والاستناد مجازي لأن داعي الشوق لم ادعاه صار عمر وميخا لدعونه فقد نسب لكونه سميحاً فأسند اليه  
 السماع كما أسند الرذالي العافي في قوله • اذ اردت في القدر من يستعيرها • على أنه ان ثبت شاذ لا يقاس  
 عليه والمصنف رحمه الله لما صح عنده النقل فيه لم يلتفت الى ما تكلفه مع أنه على ما ذهب اليه يكون من  
 اضافة الصفة الى فاعلها • وقد نفرت في النحوي أنها اذا اضيفت اليه يكون فيها ضمير يعود الى الموصوف  
 فلا تصح الاضافة الى المصاح انصاف الموصوف به انحو حسن الوجه حيث يصح انصاف الرجل بالحسن  
 لحسن وجهه بخلاف حسن الجارية وانما صح زيد كثير الاخوان لا تصافه بأنه متفقون بهم فعلى هذا  
 لا يصح بديع السموات لا متناع انصافه بذلك الا اذا اريد أنه مبدع لها وهذا يقتضي أن يكون على ظاهره  
 وأما ما قيل ان من يقول ان البديع معنى المبدع لا بدعي أنه كذلك بل انه من قبيل المبالغة من باب  
 جد جده وقد اعترف به صاحب الكشف في قوله ولهم عذاب أليم فقال يقال ألم فهو أليم كوسع فهو  
 وجيع ووصف العذاب به كقوله • تحية بينهم ضرب وجيع • وهذا على طريقة قولهم جد جده  
 والالم في الحقيقة للمولم كما أن الجلد الجاد فغير صحيح لأن قول المصنف في الوجه الآخر من ابداع شادي  
 بأن الاول من المزيد وأما ما ذكره في أليم فليس مما نحن فيه في شيء فانه من الثلاث لكن فيه اسناد  
 مجازي فهو وسو آخر (قوله أمن ربحانة الداعي المبيع) تمامه • يؤرقني وأحسبني هجوع  
 وهو مطلع قصيدة لمرو بن معدي كرب ينشوق أخاه اسمها ربحانة أسرها بنو دريد بن الصمة ومنها  
 اذا لم تستطع شياً أفدعه • وجاوزه الى ما تستطيع

والمراد بالداعي الشوق ويؤرقني بمعنى يوقظني من الالة وهو السهر وهجوع بمعنى قيام وجهه وأحسبني  
 هجوع حال وقوله أو بديع الخ ظاهر وهو مختار الرخصى وهو حجة رابعة على نفي الولد لانه أصله  
 ومنشؤه الحاصل بالانفعال المتزعمه ذوالجلال (قوله والابداع اختراع الشيء الخ) فرق في شرح  
 الاشارات بين الصنع والابداع والايجاد والتكوين والاحداث بأن الصنع اليجاد بعد العدم فهو  
 والايجاد عامان والابداع اليجاد من غير مادة ولا زمان فهو أعلى مرتبة من التكوين والاحداث  
 لأن التكوين اليجاد من مادة والاحداث أن يكون مع الشيء وجود زمانى وكل واحد منهما ما يقابل  
 الابداع من وجه والابداع أقدم منهما لأن المادة لا يمكن أن تفصل بالتكوين والزمان لا يمكن أن يحصل  
 بالاحداث لا متناع كونهم ماسبقين عادة أخرى وزمان آخر انتهى وكلام المصنف رحمه الله يقتضي  
 فرقا آخر وهو أن الابداع اليجاد الداعي من غير مادة لانه معنى الاختراع والصنع اليجاد من مادة وهى  
 العنصر الذى فيه صورته كالسرير والخشب والتكوين اليجاد من مادة خلقت عنها صورته الاولى التى  
 هى صورة أخرى في زمان كالاحداث لكن أورد عليه أنه كيف يكون ايجاد السموات لانه مادة  
 وقد كانت دنانا كما صرح به في الآيات وكيف يكون دفعا وقد خلقت في ستة أيام فكأنه حل ذلك على  
 التمثيل المناسبة ما بعد فتأمل (قوله أى أراد شيأ وأصل القضاء الخ) القضاء فصل الحكم في الشيء  
 قولاً وهو ظاهر أو فعلاً وهو ايجاد • ولما كان ذلك يستلزم الارادة أطلق عليها فعلم أنه يستعمل بمعنى  
 اليجاد ويقابله القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك قال ابن السيد قدرة الله وقدره قضاؤه ومنهم من  
 يفرق بين قدر الله وقضائه فيجعل القدر تقديره الاور قبل أن تقع والقضاء انشاذ ذلك القدر وخروجه  
 من العدم الى حد الفعل وهذا هو الصحيح لانه قد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مرتبكهف  
 مائل للسقوط فأمرع المشى حتى جاوزه فقبل له أنقر من قضاء الله فقال أفقر من قضائه نعم الى قدره  
 ففرق صلى الله عليه وسلم بين القضاء والقدر وبين أن الانسان يجب أن يتوفى انتهى (قوله من كان  
 التامة الخ) وهى تدل على معنى الناقصة لأن الوجود المطلق أعم من وجوده في نفسه أو في غيره مع أنها  
 الاصل فلا يقال ان الله كما يفيض الوجود في نفسه للاشياء يفيض الوجود لغيره وهو انما يكون  
 بأن يقول للشيء كن كذا • ووجه التمثيل فيه أنه شبهت الحالة التى تتصور من تعلق ارادته تعالى بشئ من

أمن ربحانة الداعي المبيع  
 أو بديع سمواته وأرضه من يدع فهو بديع  
 وهو حجة رابعة وتقرر بها أن الولد عنده  
 الولد المتفعل بالانفعال ما تعلقه عنه والله  
 سبحانه مبدع الاشياء كلها فاعل على  
 الاطلاق منزوع عن الانفعال فلا يكون والدا  
 والابداع اختراع الشيء لا عن شئ دفعة وهو  
 أبقى من هذا الموضع من الصنع الذى هو  
 تركيب الصورة بالعنصر والتكوين  
 الذى يكون بتفسير وفي زمان غالباً وقري  
 بديع مجرور على البذل من الضمير فله  
 ومنصوب على المدح (واذا قضى أمراً) أى  
 أراد شيئاً وأصل القضاء اتمام الشئ قولاً  
 كقوله وقضى ربك أو فعلاً كقوله تعالى  
 فقضاهن سبع سموات وأطلق على تعلق  
 الارادة الالهية بوجود الشئ من حيث انه  
 يوجبه (فانما يقول له كن فيكون) من  
 كان التامة أى احداث فيحدث وليس  
 المراد به حقيقة أمر وامتنال بل تمثيل  
 حصول ما تعلق به ارادته بلا مهلة بطاعة  
 المأمور المطيع بالوقوف وفيه

المكونات الدال عليها قوله قضى كما مر وسرعة إيجادها إياه من غير امتناع ولا توقف بحال أمر الأمر  
 النافذ تصرفه في الأمور والمطيع الذي لا يتوقف في الامتثال فأطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل  
 في ذلك من غير أن يكون هنا قول وأمر فهو استعارة تمثيلية وذهب بعضهم إلى أنها استعارة تحقيقية  
 تصريحية ورده التحرير وسبأني ما فيه وقوم إلى أنه حقيقة وأن السنة الإلهية جرت بأنه تعالى يكون  
 الأشياء بكامة مكن ويكون الأمور هو الحاضر في العلم والأمور به الدخول في الوجود وكان مراده  
 أن اللفظ موجود حقيقة والافهـذا الأمر شخصي وهو مجاز أيضا ووجه تقريره للأبداع أن هذه  
 السرعة تقتضي عدم التوقف على المادة وكون الولد يقتضي ما ذكرنا جرت به العادة وقوله بفتح النون  
 يعني به النصب والفتح يستعمل في البناء وإذا أضيف إلى الحرف دون الكلمة يراد ذلك أيضا للفرق  
 بين فتح الكلمة وفتح الحرف وقراءة النصب قراءة ابن عامر رحمه الله وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ  
 بعضهم عليه وقال أنه خطأ وهو سوء أدب والرفع على الاستئناف أي فهو يكون وهو ذهب سيدي به  
 رحمه الله وذهب الزجاج إلى عطقه على يقول وأما النصب فقبل أنه روي فيه ظاهر اللفظ صورة الأمر  
 فنصب في جوابه ولو نظر إلى المعنى لم يصح لأن الأمر ليس حقيقة فلا ينصب جوابه ولأن من شرطه  
 أن يتقدم ما شرط وجراء نحو انتنى فأكرمك إذ تقديره انتنى أكرمك وهنا لا يصح هذا إذ يصير  
 التقدير ان يكن يكن فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفعلا ولا بد من تعاريفهما للتلازم كون الشيء  
 سببا لنفسه لكن المعاملة التقضية على التوهم واقعة في كلامهم وقال ابن مالك رحمه الله إن أن الناصبة  
 قد تضمن بعد انما لا فادتم الثاني وقد قالت العرب انما هي ضريبة من الاسد فقطم ظهره بتصب تحطم  
 ولك أن تقول انما منصوبة في جواب الأمر والاتحاد فيه المذكور مردود لأن المراد ان يكن في علم الله  
 وارادته يكن في الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم كن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله  
 ورسوله أي من كانت هجرته علانية فهجرته ثوابا وقولا وكون الأمر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه  
 ممنوع فان كان بلفظ كما ذهب إليه كثير من المفسرين فظاهر ولكنه مجاز عن سرعة التكوين كما مر  
 في كونها قرينة وان لم يصبر ذلك فهو مجاز عن ارادة سرعة التكوين فيكون استعارة تبعية يترتب عليها  
 وجوده سر يعاقل تقديره ان يرد سرعة وجود شيء يوجد في الحال فالتغايير ظاهر ومنه تعلم أن عدم  
 الذهاب إلى التثنية له وجه خلافا لمن رده ثم بين السبب في غلط الكفرة في نسبة الولد بأنه في لسانهم الاب  
 مشترك بين المبدئي الموجد ومعناه المعروف وهذا ملخص من كلام الامام رحمه الله (قوله أي جهلة  
 المشركين الخ) فنفي العلم عنهم على حقيقته وعلى الثاني لتجاهلهم أو لعدم علمهم بمقتضاه والتصديق الاول  
 منقول عن قتادة والسدي والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما ولذا لم يقل المصنف رحمه الله جهلة  
 المشركين وأهل الكتاب ومتجاهلهم أغلبة الجهل في أهل الشرك والتجاهل في أهل الكتاب فافهم وقوله  
 هلا إشارة إلى أن لولا هنا للخصيصة وقد مكون حرف استفتاح فهو لولا فضل الله والكلام معهم  
 انما بالذات أو بانزال الوحي وهو استعجابهم بعدتهم أنفسهم كالملائكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 وما بعده انكار وجوده وهو ظاهر وقوله والثاني وجود أن الخ في نسخة لان وقوله كذلك الخ تقدم  
 الكلام في توجيه الجمع بين كلتي التشبيه وأرنا الله نظير لولا يكلمنا الله وهل يستطيع نظير طلب الآية  
 والحجة وقراءة التشديد شاذة وهي قراءة أبي حيوة وابن أبي اسحق قال الهادي رحمه الله وذلك غير جائز  
 لأنه فعل ماض والتامين المزيدين انما يجيبان في المضارع فندغم اما الماضي فلا وقال الراغب انه جله  
 على المضارع فزادهم ما وجه هذا التقدير لا يندفع الاشكال ولذا قال السقاقي قرأ متشابهاً بادغام التاء  
 فيها وليس في الماضي نا أن تبي احداهما وتندغم الاخرى ووجهت على أن الاصل اشابهت وأصله  
 تشابهت فأدغم التاء في الشين واجتنبت همزة الوصل فحين أدوج القارئ القراءتين السامع أن تاء  
 البقرة هي تاء الفعل فتوهم أنه قرأ تشابهت ولا يظن بابن أبي اسحق أن التامين من الفعل على الادغام

تقريره معنى الابداع وإيما إلى جهة خاصة  
 وهو أن اتخاذ الولد عما يكون بالحوار ومهله  
 وفعله تعالى يستغنى عن ذلك وقوله ابن عامر  
 فيكون بفتح النون واعلم أن السبب في هذه  
 الضلالة أن أبواب الشرافع المتقدمة كانوا  
 يطلقون الاب على الله تعالى باعتبار أنه  
 السبب الاول حتى قالوا ان الاب هو الرب  
 الاصغر والله سبحانه وتعالى هو الاب الاكبر  
 ثم ظلت الجهلة منهم أن المراد به معنى  
 الولادة فاعتقدوا ذلك تقليداً ولذلك كفر  
 قائله ومنع منه مطلقا حسما لمادة الفساد  
 (وقال الذين لا يعلمون) أي جهلة المشركين  
 أوالتيجاهلون من أهل الكتاب (لولا يكلمنا  
 الله) هلا يكلمنا الله كما يكلم الملائكة  
 أو يوحى اليها بأنك رسوله (أو أنينا آية)  
 أو يوحى اليها بالاول استعجاب والذاني  
 جهة على صدقك والاول استعجاب والذاني  
 بخود أن ما أتاهم آيات الله استهانة به  
 وعنادا (كذلك قال الذين من قبلهم) من  
 الأمم الماضية (مثل قولهم) فقالوا أرنا الله  
 جهرة هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة  
 من السماء (تشابهت قلوبهم) قلوب هؤلاء  
 من قبلهم في العمى والعناد وقرئ بتشديد  
 الشين

لأنه رأس في علم النحو أخذ من أصحاب الدؤلى انتهى (قلت) ما كنه الى تحطئة الراوى دون القارئ  
 (قوله اي بطلون اليقين أو يوقنون الحقائق الخ) في الكشف لقوم يصفون فيوقنون أنها آيات  
 يجب الاعتراف بها والاذعان لها والاكتفاء بها عن غيرها قال التحرير انه يعنى لقوم يوقنون ايقاناً  
 صادر عن الانصاف ليكون ادعائهم مقبولاً فيكون ايماناً لان مجرد الايقان بدون اذعان وقبول بل مع اياه  
 واستكبار ليس بايمان بل كانه ليس بايقان والظاهر انه ليس مراده من هذا التأويل بل أن الموقن  
 لا يحتاج الى التبيين ولذا قوله المصنف رحمه الله بأن المراد بالبون لليقين أو الواقفون على الحقائق  
 في غيرها وقبل انه فسر به الايقان المستفاد من الانصاف لان القوم كانوا معاندين وكانوا موقنين لاعتقائهم  
 انصاف فعلى هذا الايقان حقيقى وعلى الاول من وجهى المصنف مجاز والاشارة المذكورة تؤخذ من  
 الكناية والتعريض وقوله ملتبساً اشارة الى أن الظرف مستقر ويجوز تعلقه بأوسلنا وبشيرا ونذرا حال  
 من الكاف وجوز كونه من الحق ونذير بمعنى منذر بلا كلام وهذا مما يؤيد كون بديع بمعنى مبدع  
 كنهه هنا قد يقال سوءه المشاكاة فتأمل (قوله ما لهم لم يؤمنوا الخ) هذا كنه تسليمة لنبى صلى  
 الله عليه وسلم وأما القراءة بالنهى فقيمها عطف الانشاء على الخبر فأتى لانه خبر معنى ان المراد است مكلفا  
 يجبرهم الا ان اذ هو قبل الامر بالقسم ونحوه أو عطف على مقدر رأى فبشر وأنذر وأما قوله نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبع فيه قول الكشف روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ليت  
 شعري ما فعل أبو اوى فنهى عن السؤال قال الطيبي أى ما فعل بهم وفى الحديث يا أبا عبد الله ما فعل النغير  
 أى الى أى شئ انتهى عاقبة أمره فلو قيل ما فعلت بالنغير لم يكف فى الاحتكام بذلك وقال العراقي  
 رحمه الله لم أقف عليه فى حديث قبل ونه ما فعل فانه لم يرد فى ذلك الا أثر ضعيف الاسناد فلا يعول  
 عليه والذي قطع به أن الآية فى كفار أهل الكتاب كالاتى السابقة عليها والثالثة لهما وقد ورد  
 فى الآثر وان كان ضعيفاً أن الله أحياهما حتى آمنابا ولتعارض الاحاديث فى ذلك وضعفها قال  
 السخاوى رحمه الله الذى ندين الله به الكف عنهم وعن الخوض فى أحوالهما وقد التزم بعض الجاهل  
 فى هذا الزمان من الوعاظ البحث عنهم ما لا يسوئى فيه تأليف مستقل ففى أراد فليراجع (قوله  
 أو تعظيم لعقوبة الكفار الخ) يشير الى أن النهى عن السؤال قد يكون لتحويل الامر المسؤل عنه حتى  
 كان السائل لا يقدر على استماع حاله والمسؤل لا يمكنه ذكره كما يكون لتعظيمه أيضاً كما قال  
 وعن المولى فلا تنسل والمتأجج يعنى المشتعل ويخبر مبنى للمجهول (قوله ولعلمهم قالوا مثل ذلك الخ)  
 يعنى أن قوله لن ترضى كناية عن كلامهم لبطان قوله قل ان هدى الله الخ فانه جواب اهم لانهم ما قالوا  
 ذلك الا لزعجهم أن دينهم حق وغيره باطل فأجيبوا بالقصر القلبي أى دين الله هو الحق ودينكم هو  
 الباطل وهدى الله الذى هو الاسلام هو الهدى وما يدعون الى اتباعه ليس بهدى بل هو على أبلغ  
 وجه لاضافة الهدى اليه تعالى وتأكيده بان واعدة الهدى فى الخبر على حد شعري شعري وجعله  
 نفس الهدى المصدرى وتوسط ضمير الفصل وتعريف الخبر وفسر الا هو بالانفاس أى المنعرفة عن  
 الحق والمراد الباطلة (قوله والملة ما شرع الله الخ) فى الكشف الملة والطريقة سواء وهى  
 فى الاصل اسم من أملاط الكتاب بمعنى أمليته كما قاله الراغب ومنه طريق يملول مسلول مع لوم  
 كما نقله الازهري ثم نقل الى اصول الشرائع باعتبار أنها يملها النبى صلى الله عليه وسلم ولا يختلف  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فيها وقد نطق على الباطل كالكفر لملة واحدة ولا تضاف الى الله  
 فلا يقال ملة الله ولا الى آحاد الامة والدين يراد فهم صمد طاهر كنهه باعتبار قبول المأمورين لانه  
 فى الاصل الطاعة والانقياد والاتحاد ما صدقهما قال تعالى دينا قبيلاً ابراهيم وقد يطلق الدين على  
 الفروع تجوزاً ويضاف الى الله والى الاتحاد والى طوائف مخصوصة نظراً للاصل على أن تغاير  
 الاعتبار كفى فى صحة الاضائة ويقع على الباطل أيضاً وأما الشريعة فهى الموردة فى الاصل وهى اسم

(قد بينا الآيات لقوم يوقنون) أى بطلون  
 اليقين أو يوقنون الحقائق لا يستريحون  
 شبهة ولا عناد وفيه اشارة الى أنهم ما قالوا  
 ذلك لخطأ فى الآيات أو لطلب مزيد اليقين  
 وإنما قالوه عتوا وعناداً (أنا أرسلناك  
 بالحق) ملتبساً في دابة (بشيراً ونذيراً)  
 فلا عليك أن أصروا أو كبروا (ولأنهم لم يؤمنوا بعد  
 عن أصحاب الجحيم) ما لهم لم يؤمنوا بعد  
 أن بلغت وقرأنا نافع ويعقوب لا تسأل على  
 أنه نهى للرسول صلى الله عليه وسلم عن  
 السؤال عن حال أبويه أو تعظيم لعقوبة  
 الكفار كما فى الفطاعتها لا يقدر أن يخبر عنها  
 أو السامع لا يصبر على استماع خبرها فنهى  
 عن السؤال والجحيم المتأجج من النار وإن  
 ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع  
 ملة من أسلمهم فأنهم إذا لم يرضوا  
 عليه حتى يتبع ملة من أسلمهم فأنهم إذا لم يرضوا  
 عنه حتى يتبع ملة من أسلمهم فأنهم إذا لم يرضوا  
 ولعلمهم قالوا مثل ذلك فخى الله عنهم ولذلك  
 قال (قل) تعليل الجواب (ان هدى الله هو الاسلام  
 الهدى) أى هدى الله الذى هو الاسلام  
 هو الهدى الى الحق لا ما تدعون اليه (ولأنه  
 اتبع أهواهم) آراءهم الزائفة والملة  
 ما شرع الله تعالى لعباده على لسان أنبيائه  
 من أملاط الكتاب إذا أمليته والهوى  
 رأى يتبع الشهوة

لأن حكم الجزئية المتعلقة بالماضي والمعاد سواء كانت منصوبة من الشارع أو لا لكنها راجعة  
إليه والنسخ والتبديل يقع فيها وتطابق على الأصول الكلية تجوزا (قوله أي الوحي أو الدين الخ)  
الوحي معنى الموحى به وهو إشارة إلى أن العلم معنى المعلوم فانه شاع فيه حتى صار حقيقة عرفية والمعلوم  
يتصف بالحي دون العلم نفسه إلا أن يكون مجازا كما أشار إليه التصرير وأما القول بأن مجي المعلوم  
يسمى مجي العلم فضعفه ظاهر وكذا القول بأن الوحي بالمعنى المصدرى وهو وإن كان علامة  
لأعلامها فممتد بان بالذات كالعلم والتعلم وكله من التكلمات الباردة (قوله مالك من الله من ولى  
ولانصير) هذه اللام هي الموطئة للقسم وهي تقع قبل أدوات الشرط وتكرمع ان وقد تأتي مع  
غيرها فمما أتيتكم من كتاب ولسبة ما يجب القسم معها دون الشرط ولو أجب الشرط هنا لوجب  
القضاء فهذه الجملة جواب القسم فتقوله وهو جواب لئن يخالفه الله الآن يقال مراده انه جواب  
القسم المدلول عليه به فأقامه مقامه لـ كنهه تسمي في التعبير وقيل انه إشارة إلى أنه جواب الشرط  
وذلك انما يجوز اذا قدر القسم بعد الشرط وقد مر مالك جله فعليه ما ضوية أي ما استقرز والاتين كونه  
جواب القسم لوجب القضاء وهو تعسف اذ لم يقل أحد من الصائفة بتقديره مؤخر مع اللام الموطئة  
وتقديره فاعلمة لادليل عليه (قوله يريد به مؤمن أهل الكتاب الخ) خصه بهم لانهم الذين أوتوه  
ويؤمنون ويؤمنون به وقسم حتى التسلاوة وهو منصوب على المصدرية لاضافته ليعصون لفظه عن  
التصريف وتقدر معانيه والعمل به وجعله حالا مقتدرا لانهم لم يكونوا وقت الإتياء كذلك بل بعده  
وهذه الحال مخصصة لانه ليس كل من أوتيته يسلموه فالمراد بالذين المقيد بالحال مؤمنو أهل الكتاب  
بحسب المنطوق وأولئك يؤمنون به خبر بلا تكلف وأما اذا جعل يتلونه خبرا وأولئك يؤمنون به جلة  
مستأنفة فلا بد من تخصيص الموصول بالمؤمنين استعمالا للعامة في الخاص وهذا معنى قوله على  
أن المراد الخ أي على أنه مراده منه بقرينة عقلية ليصح الاخبار عن العامة بما هو لبعض أفرادها وأما  
قوله يريد أو لا يفعله يريد من هذا اللفظ بحسب الدلالة وقيل معنى أعم من الإرادة بالقييد اللفظي  
ومن الإرادة بالاستعمال فلا يراد عليه أن قوله على أن المراد بالموصول مستغنى عنه ولا حاجة إلى  
تكلف أن المراد بمؤمن أهل الكتاب الذين آمنوا بكتابتهم وهم التوراة والإنجيل وقوله المراد  
مؤمنو أهل الكتاب ثانيا المراد به من آمن بنبي الله صلى الله عليه وسلم فانه تعسف وعذر أشد من الذنب  
فانه ليس التكرار لفظا لاجابة اليه وهم أنه يجوز أن يراد غيره وقوله دون الحرفين يشير إلى أن  
هذا يفيد القصر كما في الله يستهزئ بهم كاذب اليه الزمخشري ونفس الكفر بكتابتهم بخبره لانه  
كفر به كما مر وقوله حيث اشتروا الكفر بالآيمان أي اعتبدوا له إشارة إلى أن فيه استعارة ممكنة وأنه  
إيمان إلى ما مر منهم وقوله لما صدق قصتهم الخ بيان لفائدة ذكر ما فيها مع أنه تقدم (قوله كلفه  
بأوامر وفواه) قال الراغب بلى الثوب بلا خلق وبلونه اختبرته كأنى أخلفته من كثرة اختباره له وسمى  
التكليف بلا لانه شاق ولانه اختبار من الله لعباده وأبلى يتضمن أمرين أحدهما تعرف حاله  
والوقوف على ما يجعل من أمره والثاني ظهور وجوده وردائه ورعا قصده بالامران ورعا قصده  
أحدهما فإذا قبل ابتلاء الله فالمراد أظهر وجوده وردائه لا التعريف لانه لا يخفى عليه خافية  
وفي الكشف اختبره بأوامر وفواه واختبار الله عبده مجاز عن عـ كنهه من اختبار أحد الآخرين  
ما يريد الله وما يشبهه العبد كأنه يتخذه ما يكون منه حتى يجازيه على حسب ذلك قال العلامة اختبار  
الله عبده لا يكون بطريق الحقيقة لأن الاختبار حقيقة انما يصح حين خفى عليه العواقب بل هو مجاز  
على طريق القليل شبه حال الله والعبد في عكسه من الامرين الطاعة والمعصية وإرادة الطاعة منه  
بحال المختبر مع المختبر عبر عنها بالاختبار وما في قوله ما يكون استعفاة وفي الامتحان معنى العلم  
أي يتخذه ما يعلم أي شئ يفعل انتهى وحاصله أن مراده التكليف أيضا لكنه بطريق الاستعارة التمثيلية  
وكلام الراغب يشهر بأنه مجاز باعتبار اطلاقه على ما هو الغاية منه وأشار إلى أن يعلم ويبتلى بمعنى اتربه

(بعد الذي جاء من العلم أي الوحي)  
أو الدين المعلوم بنفسه (مالك من الله  
من ولى ولا نصير) يدفع عنك عقابه  
وهو جواب لئن (الذين آتيناهم الكتاب  
يتلونه حتى  
يريد به مؤمن أهل الكتاب  
تسلاوة) براعة اللفظ عن التصريف  
والقدر في معناه والعمل بمقتضاه وهو حال  
مقدرة والخبر ما بعده أو خبر على أن المراد  
بالموصول مؤمنو أهل الكتاب (أو أئمتكم  
يؤمنون به) بكتابتهم دون الجزئين (ومن  
يكفره) بالتصريف والكفر بما يستحقه  
(فأرسلهم بالآيمان) (أي أسرا بيل اذكروا  
الكفر بالآيمان) (أي فضلتكم على  
تعمق التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على  
المعالمين واتقوا بما لا تجزي نفس من نفس  
شيا ولا يقبل منها عدل ولا تندهم شناعة  
ولا فهم نصرون) لما صدق قصتهم بالامر  
بذكر الاسم والقيام بحجة وفواه والحد من  
اضاعتها والخوف من الساعة وأهوالها  
تر ذلك وختم به الصلوة فذلكم القصة  
في النصح واذا أنا بأنه فذلكم القصة  
والقصود من القصة (واذا تبلى إبراهيم وبه  
بكلمات) كلفه بأوامر وفواه والابتلاء  
في الاصل التكليف بالامر الشاق من  
البلاء لكنه لما استلزم الاختيار بالنسبة  
إلى من يجادل العواقب فلو أن تزدفها  
والضمير لإبراهيم وحسن تقدمه لفظا  
وان تأخره

على الاختيار فلهذا يطلق **كاسياتي** في سورة تبارك والمصنف رحمه الله تعالى خالفهم وذهب الى  
أن حقيقة التكليف ولكن تكليف العباد لما استلزم الاختيار ظنوا أنهم ما تراءفان وهذا الوجه له  
لأن أهل اللغة صرحوا فاطبة بأن معناه الاختيار والاستعمال يشهد به شهادة فينه ولم يقل أحد  
بترادفهما إذا الاختيار أعم منه وأما قوله فيمأسياتي عام له معاملة المختبر فيمأسياتي الكلام فيه  
وقوله أحد المتقدمين يعني أضافي اللفظ حقيقة أو حكما نحو أعدلوا هو أو في الرتبة كأنه فعل المؤخر وهو  
ظاهر وقول المخشري وما يشبهه العبد اعتزال خفي ولا تتركه المصنف رحمه الله (قوله والكلمات  
قد تطلق على المعاني فلذلك فسرت الخ) أصل معنى الكلمة اللفظ المفرد وتسمعه عمل في الجمل المفردة  
أيضا وتطلق على معاني ذلك لما بين اللفظ والمعنى من العلاقة وقد فسره قوله تعالى قل لو كان البحر  
مداد الكلمات ربي كاسياتي (قوله فسرت بالنص الـ ثلاثين الخ) هذه الثلاثين جعلها في الكشف  
عشر انتهى في سورة براءة وعشر في سورة الاحزاب وعشر في سورة المؤمنين وسأل سائل وآية براءة  
التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والنهي عن  
المنكر والحافظون لحدود الله وآية المؤمنين قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم  
عن اللغو معرضون والذين هم للزكوة فاعلون والذين هم لقروجههم حافظون الاعلى أزواجهم  
أوما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم لأماناتهم  
وعهدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون وآية الاحزاب ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين  
والمؤمنات والمقاتلين والمقاتلات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والناسحين والناسحات  
والمصدقين والمصدقات والصالحين والصالحات والحافظين قروجههم والحافظات والذاكرين الله كثيرا  
والذاكرات وآية سأل سائل الا المسلمين الذين هم على صلاتهم دائمون والذين في أمورهم حق معلوم  
للسائل والمحروم والذين يصدقون يوم الدين والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ان عذاب ربهم غير  
مأمون والذين هم لقروجههم حافظون الاعلى أزواجهم أوما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى  
وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون والذين هم بشهادتهم قاعون  
والذين هم على صلاتهم يحافظون والمذكور في السور الثلاث ست وثلاثون وهي التوبة والعبادة  
والحمد والسياسة والركوع والسجود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ حدود الله والصلاة  
والخشوع وترك اللغو والزكوة وحفظ الفرج وحفظ الامانة وحفظ العهد والحفاظة على الصلاة  
والاسلام والايمان والقنوت والصدق والصبر والخشوع والصدقة والصوم وحفظ الفرج وكثرة  
ذكر الله ومداد الصلاة واعطاء السائل والمحروم والتصدق يوم الدين والاشفاق من العذاب وحفظ  
الفرج وحفظ العهد وحفظ الامانة والقيام بالشهادة والحفاظة على الصلوات وأنت اذا أسقطت المكرر  
حصل منه ثلاثون (٢) كافي الكشف والمصنف رحمه الله ما نظر الى المكرر وكأنه لاحظ فيه مغايرات  
اعتبارية بقية خارجية فأسقط السورة الثالثة وخالف ما صنعه المخشري ولا يخفى أنه ان كان  
هذا ما تراءف في أحدهما فلا وجه للاخروان لم يكن كذلك فالاولى ترك هذه التكليفات (قوله وبالعشر  
التي هي الخ) هي خمس في الرأس تقربق شعر الرأس في الجانبين وقص الشارب والسواك والخضعة  
والاستنشاق وخمس في غيرها الختان وحاق العانة وتقليم الاظفار وتب الابط والاستنشاء  
وفي التيسير انها كانت فرضا عليه وقوله وبغناسل الحج أي فسرت الكلمات بغناسل الحج وقوله  
وبالكوكب منعاق بفسرت مقدرا أيضا وهجرته عليه الصلاة والسلام كانت من العراق الى الشام  
وقوله على أنه تعالى عام له هو على الوجه الاخير لانه لم يكلف به وجه التجوز فيه ما مر وما بعده  
الامامة ونظير البيت وما معهما ولا وجه لما قيل ان الاولى تأخير قوله على أنه تعالى عام له عن هذه  
لان هذه تكاليف واذا رفع ابراهيم فالمراد بالابتلاء الاختبار مجازا لانه وان مع من جانبه لا يصح من  
الجانب الآخر فعبه عن الدعاء والطلب لان الاختبار لا يتخلو عن الطلب غالبا وفسر الاتمام بتكميل

لان الشرط أحد المتقدمين والكلمات  
قد تطلق على المعاني فلذلك فسرت بالنص الـ ثلاثين الخ  
العايدون الآية وقوله ان المسلمين والمسلمات  
الى آخر الآية وقوله قد أفلح المؤمنون الى  
قوله أولئك هم الراكعون وبالعشر التي هي من  
قتلني آدم من ربه كلمات وبالكوكب والقمرين  
سنة وبغناسل الحج وبالكوكب والقمرين  
وذبح الولد والنار والهجرة على أنه تعالى عام له  
بهم معاملة المتعبرين وبغناسله الآيات  
التي بعدها وقرئ ابراهيم ربه على أنه دعائه  
بكلمات مثل أرني كيف تعبي الموتى  
بكمات هذا البلد آمننا بربك وبما فيه  
واجمل هذا البلد آمننا بربك وبما فيه  
ابن عباس ابراهيم بالالف جميع ما في هذه  
السورة (فاتمهن) فأذا هن كذا وقام بين  
حق القيام بقوله تعالى وابراهيم الذي وفي  
وفي القراءة الاخيرة الضمير لربه أي أعطاه  
جميع ما دعاه

(٢) العدد المذكور في هذه القولة كاه  
غير محترز اه معجمه

الحقوق واستشهد به بقوله الذي وفي لآن التوفية أدا الحقوق واذ رفع ابراهيم وكان الابتلاء به في  
الطلب فظهر أنهم لله بمعنى أجاب به وبصح رجوعه لابراهيم عليه الصلاة والسلام بمعنى أنه أتم ما دعا به  
وأداء على أتم الوجوه والاقول أولى (قوله استئناف أن أضمرت ناصب اذ الخ) أضمر ناصبها  
هو تقدير اذ كرمه وكنه كذا وكذا على أنه مفعول به والمراد اذ كرم الحاد اذ قال وحينئذ فاقول  
بأنهم معمول اذ كرمه وكنه على هذا الجملة قال مستأنفاً استئنافاً بيانياً وأما اذ انعلق يقال فجملة  
حينئذ معطوفة على مجموع ما قبلها عطفت القصة على القصة وجوز أن يكون معطوفاً على نعمتي وجعله  
بياناً على تقدير تعلقه بمقدور وهو أحسن مما في الكشاف اذ جعله بياناً على تقدير تعلقه بقال  
وان تكلف له بأنه يجوز في قولك أعطاه حيناً كرمه أن يكون أعطاه بياناً لا كرمه فكذا قوله  
ان جاء لك حين ابتلاء وفي صحته نظر وجعل قديمتي لواحد وقديمتي لآخرين الاول الكاف والثاني  
اما ما (قوله والامام اسم لمن يؤتم به الخ) قيل انه اسم شبيه بالصفة كالقارورة وفي الكشاف انه على زنة  
الآلة كالأزارم ليؤتم به قال التحرير هو اسم الآلة فان فعلها من صبيغ الآلة كالأزارم والرداء وقيل  
عليه في جعله آلة تنظر لأن الامام ما يؤتم به والأزارم ما يؤتم به فهو مفعولان ومفعول الفعل ليس بالآلة  
لأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل والمفعول في وصول أثره اليه ولو كان المفعول آلة لكان الفاعل  
آلة وليس فليس وفي المقابس اسم الآلة ما يعمل به وما اشق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل  
وصيغته المطردة مفعول ومفعول وما الحق به الهاء تنافي كافي الزمان والمكان وما جاء مضموم الميم والعين  
نحو معط لم يذهبوا به مذهب الفعل ولكن اجعلت اسماء لهذه الواجهة ومنهم من يجعل فعلاً بالكسر  
كالعماد والقباب وأمثالها منه اه وقوله وامامتة عامة الخ كأن الداعي له أنه جعل تعريف الناس  
على الاستغراق لكن كون جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام بعده مأمورين باتباعه فيه نظر لتسخ  
ما بعده من الشرائع لما قبلها كشرعة نبينا صلى الله عليه وسلم بشرعة موسى عليه الصلاة والسلام  
فلو جعل على الجنس لم يرد هذا فكان مراده أنهم مأمورون باتباعه في العقائد وما يضاهاها كما قبل انبياءنا  
صلى الله عليه وسلم اتبع مله ابراهيم (قوله عطفت على الكاف الخ) قيل فيه ان الجواز والمجرور لا يصلح  
مضافاً اليه فكيف يعطف عليه وان العطف على الضمير كيف يصح بدون إعادة الجواز وأنه كيف يكون  
المعطوف مفعول قائل آخر ودفع الاولين بأن الاضافة اللفظية في تقدير الانتهال ومن ذريتي في معنى  
بعض ذريتي وكأنه قال واجعل بعض ذريتي وهو جميع والثالث بأنه عطفت تلقيني كما يقال سأكرمك  
فتقول وزيد أي وتكرم زيدا وتريد تلقينه ذلك ولم يجعله بتقدير أمر أي واجعل بعض ذريتي استعرازا  
عن صورة الامر ودلالته على أنه كأنه واقع البتة وهذا أكثره وقع في كلام أبي حنيفة رحمه الله اذ قال  
انه لا يصح مقتضى العربية والذي يقتضيه المعنى أن يكون من ذريتي متعلقاً بمحذوف أي اجعل من  
ذريتي اما لانه فهم من اني جعلك الاختصاص به وقيل ان التلقيني يقتضي أن يقال ومن ذريتك  
اذ لوضوح مع قوله اني جعلك لم يقل ومن ذريتي وفي الكشاف أصله واجعل بعض ذريتي لكنه عدل عنه  
لا وجه من المبالغة جعله من ثقة كلام المتكلم كأنه متحقق مثل المعطوف عليه وجعل نفسه كالنائب  
عن المتكلم فيه مع ما في العدول عن لفظ الامر من المبالغة في الثبوت ومن مراعاة الادب في التفادي  
عن صورة الامر وفيه من الاختصار الواقع موقعه ما يروق كل ناظر وفي الحواشي عن المصنف رحمه الله  
انه كعطف التلقين وعنه في قوله ومن كفر فاستعنه انه عطفت تلقين وقالوا عيت الادب في الاول تضاداً  
عن جعله تعالى شأنه ملقناً وحاصله أنه في الحقيقة معمول لمقدور والتقدير اجعلني اما ما واجعل من  
ذريتي أئمة بخذف ذلك وأوهم انه معطوف على ما قبله لما ذكر من التمسك فلا يرد عليه حينئذ شيء من  
الشبهة السابقة وقد ذكر هذه المسئلة الاسنوي وغيره في أصوله فقالوا لا يتركب الكلام من كلمات  
متكاملين أجاز بعضهم ومنعه الجمهور والالزام أن من قال امرأتى فقال آخر طالق يقع به الطلاق

(قال اني جاء لآلئنا اساماما) استئناف  
ان أضمرت ناصب اذ كأنه قيل فاذ قال له  
وبه حيناً أي فاجيب بذلك أو بيان لقوله  
ابن قتيبة تكون الكلمات ما ذكره من  
الامامة ونظمه سير البيت ورفع قواعده  
والاسلام وان نصبت بها وجعل من جعل  
معطوفة على ما قبلها والامام اسم لمن يؤتم به  
الذي له مفعولان والامام اسم لمن يؤتم به  
وامامتة عامة مؤيدة اذ لم يفت بعده نبي  
الا كان من ذريته مأموراً باتباعه قال ومن  
ذريتي عطفت على الكاف أي وبعض ذريتي  
كما تقول وزيد اني جواب سأكرمك

ولا قائل به وأتوا كلام من قال بخصته بأن كلامهم ما يضمن في كلامه ما ذكره الاخر بقرينة المقام فهما  
 كلامان ولكن بعدد كلاما واحدا على التسميع ثم انهم ذكروا أن التلقين ورد بالواو وغيرهما من الحروف  
 وأنه وقع في الاستثناء كما في الحديث ان الله حرم شجر الحريم قالوا الا الاذخر يا رسول الله ذكره  
 الكرماني في شرح البخاري وقال انه استثناء تلقيني فان قلت تقدم أن كونه اماما عام لجميع الناس  
 فيقتضي أن جميع ذريته كذلك اذا عطف عليه وليس كذلك قلت يكنى في العطف الاشتراك في أصل  
 المعنى وقيل يكنى حصوله في حق نبينا صلى الله عليه وسلم فتأمل قال الجصاص ويحتمل أن يريد بقوله ومن  
 ذريتي مساواة تعريفه هل يكون من ذريته أم لا فقال تعالى في جوابه لا يزال الخ خوي ذلك معنيين  
 أنه يجعل ذلك اماما على وجه تعريفه مساواة أن يعرفه اياه وامانا على وجه اجابته الى ما سأل لذريته اه  
 (قوله والذرية نسل الرجل الخ) أصلها الاولاد الصغار ثم عمت البكار والصغار الواحد وغيره وقيل  
 انما تشمل الأبا لقوله تعالى أنا نحن الذرية فيهم في الفلك المشعرون يعني نوحا وأبناءه والعصم خلافة وفيها  
 ثلاث لغات ضم الذال وكسر واو قهوا وبها قرئ وفي اشتقاقها أقوال فقيل من ذروت وقيل من ذريت  
 وقيل من ذرا وقيل من الذر فان كانت من ذروت فأصلها ذرو وفعولته واو من زائدة ولا م الكلمة  
 قلبت الثانية ياء تخفيفا فقلب الاول ياء بالاعلال المعروف وكسر ما قبلها وقيل فعلة وأصلها اذروية  
 فأعلت بياض وان كانت من ذريت فوزنها اما فعولته وأصلها اذروية فأعلت أو فعيلة فأصلها اذروية  
 فأدغمت وان كانت مهملة فوزنها فعيلة قلبت الهمزة ياء وأدغمت وان كانت من الذر باتشديد  
 فأصلها فعيلة والياء لاندسبة وضم أوله كما قالوا دهري أو غير السب كقمرية أو فعيلة وأصلها اذروية  
 قلبت الراء الثالثة ياء هربا من ثقل التكرير كما قالوا في تظنيت تظنيت وفي تفضت تفضت أو فعولة  
 وأصلها اذروية فقلب الراء الثالثة وأعلت كما مر وقس عليه حال الفتح والكسر (قوله اجابة الى  
 ملتقى الخ) هذا يقتضي تقدير اجعل في الكلام والافليس فيه ما يدل على الطلب وقوله وأنهم لا يتناولون  
 الامامة والامامة شاملة للنبوة والخلافة والقضاء والامامة المعروفة وهي كلها مرادة على ما قال  
 الجصاص وأدخل فيها الافتاء والشهادة ورواية الحديث والتدريس لانهم غير مؤمنين على الاحكام  
 قال ومن نصب نفسه في هذا المنصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته وهو يدل على أن الفاسق  
 لا يكون حاكما وأن أحكامه لا تنفذ اذا ولي وأنه لا يقدم للصلاة لكن لو قدم واقتدى به صح ولا فرق عند  
 أبي حنيفة بين الفاسق والخليفة في أن شرط كل واحد منهما العدالة وأن الفاسق لا يكون خليفة  
 ولا حاكما ومذهب فيه معروف وما نقل عنه من خلافه كذب عليه وقد أطال في تفصيله وقيل اتفق  
 الجمهور من الفقهاء والمتكلمين على أن الفاسق لا يصلح للامامة ابتداء وان اختلف في أنه لا يصلح لها  
 بقا بحيث لا ينعزل بمرابان الفسق وقال الضرير وجه دلالة الآية على أن الظالم لا يصلح للامامة  
 والخلافة ابتداء ظاهرا وامانته لا يصلح لذلك بحيث ينعزل بالظلم فلا قال وفيه اشكال من وجهين أما أولا  
 فلأن وجه دلالتها انما أن تستفاد من منطوق النص أو دلالاته أو القياس لا سبيل الى الاول لما عرفت  
 أن المراد بالامامة النبوة فلا يتناول منطوقه الخلافة ولا الى الثاني لأن أقل مرتبتها المساواة وهي  
 مفقودة هنا اذا لا يلزم من عصية النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى عصية الادنى منه ولا الى الثالث  
 اذا جامع بينهما وأما ثانيا فلا وجه دلالة الآية على أن الظالم لا يصلح للامامة والخلافة ابتداء وان كان  
 ظاهرا في ذلك فيسفي أن يكون ظاهرا أيضا في الانعزال بمرابان الفسق اذا وجهه في الظاهر للمنافاة  
 بين وصفي الامامة والظلم فالجمع بينهما محال ابتداء وبجواب عن الثاني بأن المناقاة في الابتداء  
 لا تقتضي المناقاة في الرضاء لأن الدفع أسهل من الرفع وبشهادة أن رجلا لو قال لا مرأة مجهولة السب  
 يولد مثله المثل هذه بنى لم يجهز نكاحها ولو قال زوجها وبشهادة أن رجلا لو قال لا مرأة مجهولة السب  
 ان أصر عليه يضرك اقتضى بينهما (أقول) ما ذكره الضرير مرسوم عن السلف كما مر والظاهر

والذرية نسل الرجل فعليه أو فعولة قلبت  
 واوها الثالثة ياء كافي تفضيت من الذر  
 بمعنى التفريق أو فعولة أو فعيلة قلبت  
 هـ وزها من الذر بمعنى الملاقاة وقرئ ذريتي  
 بالكسر وهي لغة (قال لا يزال الخ) عهدي  
 الظالمين) اجابة الى ملتقى وتنبه على أنه  
 قد يكون من ذريته ظالما وأنهم لا يتناولون  
 الامامة لانها أمانة من الله تعالى وعهد  
 والظالم لا يصلح لها وانما يبالها البررة  
 الاتقياء منهم

أنه من المنطوق لانه قال اماما ولم يقل نبيا ونحوه ليشمل كل من يقتدى به فكلام النضر بر لا غير عليه  
برمته (قوله وفيه دليل على عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الكفار) وجه الدلالة أن المعنى  
لا يصلح عهدي الى الظالمين فهو حال الوصول اليه لم يكن ظالما ركونه كذلك مانع منه فلا فرق بينه  
وبين ما قبله والظلم اذا أطلق ينصرف الى الكفار فلا يقال انه انما يدل عليه اذا كان الفسق نوعا  
من الظلم ولم يكن المعنى أنه لا ينال عهدي الظالمين ماداموا ظالمين اذ لو كان كذلك فالظالم اذا تاب  
لم يبق ظالما كيف وقد قال الامامة أبو بكر وعمر وعثمان مع سبق الكفر فتأمل وقوله وأن الفاسق الخ  
أي ابتداء على ما مر وقوله والمعنى واحد ظاهر لكن مقتضى تفسيره بالاخذ في بعض كتب اللغة  
أن يستدل الى العقلاء فيكون غيره مغلوبا (قوله غلب عليها الخ) جعله عالما بالقلبة فتزعمه الام أو الاضافة  
ولو جعل التعريف للعهد لصح (قوله مرجعها ثوب الخ) يعني أن الزائر ينشرون اليه باعيانهم أي  
أنفسهم أو بأعيانهم وأشياءهم ومن يقوم مقام أنفسهم لظهور أن الزائر ربما لا يشوب بل قلما يشوب  
لكن مع استاده الى الكل لاتحادهم في القصد والناس للجنس ولا دلالة له على أن كل فرد يزور فضلا  
عن الثوب وما يقال أن المراد بالاعيان الاشراف حلال للناس على الكاملين أو أن المراد بالثوب  
القصد على ما هو مقتضى الديانة فتعسف ولأن تقول انه مثل قولهم فلان مرجع الناس يعني أنه  
يحق أن يرجع ويلجأ اليه ولا تكلف فيه وان كان من الثوب فلا إشكال وقرأ الاشمس وطلمة مثابات  
بالجاء تنزيل تعدد الرجوع منزلة تعدد محله أو أن كل جر منه مثابة وهذا أوضح وقيل انه باعتبار تعدد  
الاضافات وهو يقتضي أن يصح التعبير عن غلام جماعة بالما لو كين ولا يعرف وفيه نظر وقدر من  
الاتصاف أن صفة الجمع تدل على زيادة المعنى والوصف دون الافراد كقولهم معي جياع وتأوه تأنيث  
البقعة أو المبالغة وهو اسم مكان وجوز فيه المصدرية وسمع مثاب بمعنى مثابة (قوله وموضع أمن الخ)  
قال النحرير فان قيل هذا القدر كاف فيما صدر من كون أمنا بمعنى موضع أمن فلم يضم اليه وبغضف الخ  
قلنا هو بيان لوجه كونه آمنا كأنه قال لأن أهله يسكنون فيه فلا يخطفون ولأن الجاني يأوي اليه  
فلا يتعرض له (قلت) الاظهر أن ما حوله مما هو أقرب الاماكن مخوف فأمنه موهبة وحماية الهمة  
لعدم البغاة وعلى مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وجهه ظاهر ووصفه بأن اسم فاعل مجاز لأن  
الامن هو الساكن والمتجني وكذا ما في الآية اذا جعل بعناء أو جعل كأنه نفس الامن أما اذا جعل  
على حذف المضاف أي موضع أمن فلا يجاز وقوله يجب ما قبله أي يزيله ويحرمه غير حقوق العباد  
والحقوق المالية كالكفارة (قوله على ارادة القول الخ) أي وقتلنا اتخذوا وهو معطوف على  
جعلنا وهو معطوف على اذ كراما قدر عاملا في اذ وقوله أو اعتراض معطوف على مضمرة تقديره نوبوا  
بالثاء المثلثة أي ارجعوا وهو مأخوذ من قوله مثابة واعتراض عليه بأنه لا حاجة الى تهدير المعطوف عليه  
لأن الواو تكون اعتراضية كافي قوله

وفيه دليل على عصمة الانبياء من الكفار قبل  
البعثة وأن الفاسق لا يصلح لادامة وقرئ  
الظالمون والمعنى واحد اذ كل ما لا لا فقد  
قلته (واذ جعلنا البيت) أي الكعبة غلب  
عليها كالتعظيم على الثريا (مثابة للناس)  
مرجعا يشوب اليه أعيان الزوار  
أو أمثالهم أو موضع ثواب ينشرون بحجبه  
واعتقاره وقرئ مثابات أي لانه مثابة كل  
أحد (وأما) وموضع أمن لا يتعرض  
لأهله كقوله تعالى حرما آمنا ويتطهف  
الناس من حوله أو يلمن حاجبه من  
مذاب الآخرة من حيث أن الحج يجب  
فما قبله أو لا يؤخذ الجاني المتجني اليه حتى  
يخرج وهو مذهب أبي حنيفة (واتخذوا  
من مقام ابراهيم معلى) على ارادة القول  
أو عطف على المقدر عاملا لاذ أو اعتراض  
معطوف على مضمرة تقديره نوبوا اليه  
واتخذوا على أن الخطاب لا يمتدح على الله  
عليه وسلم وهو أمر استحباب ومقام  
ابراهيم هو الحجر الذي فيه أثر قدمه  
أو الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا  
الناس الى الحج أو رفع بناء البيت وهو  
موضعه اليوم

ان الثمانين وبلغتها • قد أحوجت هي الى ترجان

ووجهه بأنه قدره لمناسب ما قبله وبلغت معه لأن الجملة المعترضة تقوى ما عترضت فيه وتؤكد كده وبه  
يظهر ذلك وأيضا التخصيص للمقام مصلح انما يكون بعد الرجوع وفيه تأمل وعلى قراءة الامر فان الخطاب  
لهذه الامة لا لغيرهم بدليل سبب النزول الآتي وليس مبنيا على الاعتراض حتى يرد الاعتراض على  
تخصيصه قبل ولا يخفى أن عطف قوله وعهدنا على جعلنا البيت يستدعي جعل واتخذوا معترضة  
ويُدفع كونها معطوفة على ناصب اذ وكون الامر استحبابيا يجمع عليه (قوله ومقام ابراهيم الخ)  
المقام بالفتح موضع القيام وهو الحجر الذي قام عليه في الحقيقة وكان اذا طئه بدين وبصير كالطين مهزلة  
ويطلق على المحلل الذي فيه الحجر توسعا وهو موضعه الذي هو فيه الآن وكان قيامه عليه وقت دعائه  
ووقت رفعه بناء البيت فقوله أو الموضع بيان لوجه تسميته مقاماً أو رفع بصيغة الماضي معطوف على



روى أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بيد  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال هذا مقام  
ابراهيم فقال عمر أفلا تتخذه مصلى فقال لم  
أمر بذلك ثم تغيب الشمس حتى نزلت وقيل  
المراية الامر بركعتي الطواف لما روى جابر  
أنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من طوافه  
عبد الى مقام ابراهيم فصلى خلفه ركعتين  
وقرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى  
ولاشافى رحمه الله تعالى في وجوبه ما  
قولان وقيل مقام ابراهيم الحرم كله وقيل  
مواقف الحج واتخاذها مصلى أن يدعى فيها  
ويتقرب الى الله تعالى وقرأ نافع وابن عامر  
واتخذوا بلفظ الماضي عطفا على جعلنا أي  
واتخذ الناس مقامه الموسوم به يعني  
الكعبة قبله يصلون اليها (وعهدنا الى ابراهيم  
واسماعيل) أمرناهما (أن طهرا بيتي)  
بأن طهرا بيتي ويجوز أن تكون أن مفسرة  
لتضمن العهد معنى القول يريد طهرا من  
الاوثان والانجاس وما لا يليق به أو اخلصا  
(للطائفتين) حوله (والعاكفين) المقيمين  
عنده أو العاكفين فيه (والركع السجود)  
أي المصلين جمع رাকع وساجد (واذ قال  
ابراهيم رب اجعل هذا) يريد البلد  
أو المكان (بلدا آمنا) ذا أمن كقوله  
في عيشة راضية أو آمنا أهله كقولك لبلى  
فانهم (وارزق أهل من الثمرات من آمن منهم  
بالله واليوم الآخر) أبدل من آمن من أهله  
بدل البعض للتخصيص (قال ومن كفر)  
عطف على من آمن والمعنى وارزق من كفر  
فاس ابراهيم عليه الصلاة والسلام الرزق  
على الامامة فنبه سبحانه على أن الرزق  
رحمة دينية تم المؤمن والكافر بخلاف  
الامامة والتقدم في الدين أو مبتدأ متضمن  
معنى الشرط (فأتمعه قلبلا) خبره  
والكفر وان لم يكن سبب التبيين  
لكنه سبب قلبله بأن يجعله مقصورا  
بخطوط الدنيا غير متوسل به الى نيل الثواب  
ولذلك عطف عليه (ثم أضطره الى عذاب  
النار) أي أزاله اليه المضطر لكفره ونضيجه

ماتية به من النعم

فام وصحبه في بعض النسخ رفع بصيغة المصدر عطف على الحج قيل كأنه لاحظ أنه لم يكن لابراهيم عليه  
الصلاة والسلام موضع معين وليس هذا وجه بل وجهه أنه لو عطف ما ضياء على قام اقتضى أنه قام عليه  
في موضعه الآن لرفع البناء مع أنه بعيد عن حائط الكعبة كما يرى بالمشاهدة فيحتاج الى أن يجعله -ل قوله  
أو الموضع لبيان المعنى الثاني الذي يطلق عليه المقام وتلقى حين باثر فتأمل وقوله روى الخ رواه  
ابن مردويه عن ابن عمر رضي الله عنهما وقوله لما روى جابر رضي الله عنه أخرجه مسلم وهي إحدى  
موافقاته الوحي المشهورة وقوله في وجوبه ما أي ركعتي الطواف وقوله واتخاذها مصلى الخ فهو  
ما أخذ من الصلاة بمعنى الدعاء وقوله مقامه الموسوم به أي المعروف به فاما مقام مجاز عن المحل المناسب  
اليه وكذا المحل بمعنى القبلة مجاز عن المحل الذي يتوجه اليه في الصلاة بعلاقة القرب والجواردة (قوله  
أمرناهما الخ) العهد يكون بمعنى الوصية ويجوز به عن الامرة فلا يقال أنه لا ينبغي حينئذ أن يعطى  
بالي ولا حاجة الى التضمن وجعله بمعنى الوحي وقوله بأن طهرا الإشارة الى أن الجمار تمحذوف على  
القياس المعروف أو هي مفسرة لتقدم ما تضمن معنى القول دون حروفه وهو العهد اذ هو شرطها وأما  
دخولها على الامر ففيه خلاف مشهور ومنهم من قدر بأن قلنا تكون داخله على الخبر تقدير  
والطهارة أعم من الطهبة والمعنوية (قوله يريد البلد أو المكان الخ) يعني أن الإشارة أن كانت الى  
ما هو بلد حال الإشارة فالمسؤول الا من وذكر البلد فوطئته وان كانت الى المكان فيكون المسؤول بلديته  
وأمنه وأول أمنا بوجهين أن يكون بمعنى النسبة أي صاحب أمن لمن فيه أو أنه اسناد مجازي  
والاصل آمنا أهله فاستند بالحال للحمل لأن الامن والخوف من صفات العقلاء (قوله عطف على  
من آمن الخ) قال التحرير هو عطف تلقين كأنه قال قل وارزق من كفر أيضا فانه محله وما ذكر من أن المعنى  
وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقرير للفظ والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفا على  
تمحذوف أي أرزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر واجعلني اما ما وبعض ذريتي بلفظ الامر فيحصل  
التناسب ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد اه وهذا يخالف ما أسلفه في قوله  
انما جاعل لكن الاول تقرير لكلام المصنف رحمه الله وهذا بيان لخصاره فهو لا يقول بالعطف التلقيني  
وقد مر فحقه على أحسن الوجوه وقوله فاس ابراهيم عليه الصلاة والسلام الرزق الخ تبع فيه  
صاحب الكشف والاحسن أن يقال أنه تعالى لما قال لا ينال عهدي الظالمين احتراز ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام من الدعاء لمن ليس مرضيا عنده فأرشد الله تعالى الى كرمه الشامل (قوله أو مبتدأ  
متضمن معنى الشرط الخ) هذا محتمل أن يريد أنه موصول تضمن معنى الشرط فدخلت الفاء في خبره  
وهو جعله أتمعه أو اسم شرط لانها أيضا تتضمن معنى حروف الشرط كان وجعله فأتبعه جواب  
الشرط وأما تقدير أنافيه فلا حاجة اليه لأن ابن الحبيب نص على أن المضارع في الجزاء يصح اقترانه  
بالفاء الآن يكون استحضار قول التحرير قد رتب تصح الفاء غير سديد ولما كانت الفاء تفسد  
السببية والكفر لا يصلح لسببية التمتع أشار الى توجيهه بأنه هنا ليس سببا للتمتع بل لقلته وللتمتع الذي  
هو منتج للعذاب والى هذا أشار في الكشف بقوله يجوز أن يكون مبتدأ متضمنا معنى الشرط وقوله  
فأتمعه جوابه أي ومن كفر فانا أتمعه فأضطره فلا يرد ما قيل هو في التنزيل ثم أضطره والاعتذار بأنه  
ذكره بالفاء اجماعا الى أنه من مواقع الفاء ولكن أتى به للتراخي الرتبى غير وارد ضمن مقصودا معنى  
مخصوصا فعدها بالباء (قوله أي أزاله اليه المضطر) كذا في الكشف وقال الطيبي انه استعارة شبه  
حال الكافر الذي أدر الله عليه النعمة التي استنداهم بها قليلا قليلا الى ما به لك بحال من لا يملك  
الامتناع عما اضطر اليه فاستعمل في المشبه ما استعمل في المشبه به وقيل انه قال في الاساس لهذا  
قرنيه وألقى ومن الجازلة الى كذا اضطره اليه وبهذا يظهر أن ما في الكتاب تكلف لاحاجة اليه وفيه  
نظر لأن الكافر ليس مضطرا الى العذاب اذ يمكنه الاسلام فهو مجاز عن كون العذاب واقعا به وقوعا

محقا حتى كانه مربوط به وما في الاساس شي آخر وقيل لاصفة مصدر مقدر رأى متحاذيا قديلا والمراد  
 زمانا قديلا فهو ظرف (قوله وقرئ بلفظ الامر) من الامتناع واضطره أمر بفتح الراء كما هو في نحو شدة  
 وهذه القراءة منقولة عن ابن عباس رضي الله عنهما وكونه على هذه القراءة من دعاء ابراهيم صلى الله  
 عليه وسلم مروى عن السلف كما أخرجه ابن أبي حاتم وقال ابن جني حسن اعادة قال لطول الكلام  
 وللانتقال من دعاء قوم الى دعاء آخر ين ويحتمل أن يكون ضمير قال منه أي فأتبعه يا قادي رازق خطايا  
 لنفسه على طريق التجريد ولم يلتفت اليه المصنف رحمه الله بعده (قوله بادغام الضاد وهو ضعيف) هذا  
 مما تبع فيه الزمخشري وليس بصواب فان هذه الحروف أدغمت في غيرها فأدغم أبو عمر والراء في اللام  
 في تغفر لكم والضاد في الشين في بعض شأنهم والشين في السين في العرش سبيلا وأدغم الكسائي الضاد  
 في الباء في تخلف بهم والذي قاله سيدي به انه هو الاكثر وأصل اضطر اضطر فأبدلت التاء طاء كما بين  
 في الصرف وضم مبنى للمجهول وشفر بمعنى منبت الاهداب وقوله المخصوص بالذم محذوف والجمل  
 للتذليل معترضة في الاثر لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله حكاية حال ماضية الخ) لان الرفع  
 مضى وانقضى قال أبو حيان رحمه الله وفيه نظر لان اذ تخلص الفعل للمضي ولا وجه لبعده ما تم من  
 الحكاية فتأمل والقاعدة جرت مجرى الجوامد ولذا لم تجر على موصوف بمعنى الثابتة مجاز من القعود  
 ضد القيام كما قاله الراغب ومنه قعدك الله في الدعاء لانه بمعنى أدامك الله وثبتك وهو دعاء استعملته  
 العرب في القسم وهو مصدر منصوب على انه مفعول مطلق لا مفعول به وان ذهب اليه بعض النحاة  
 وقول الزمخشري سألت الله أن يعقدك بشعره لكنه صرح بخلافه في الفصل وهو بفتح القاف وروى  
 كسرهما عن المازني وأنكره الأزهري ويقال قعدك الله وهما مثل عمرك الله ينصب الله والجلالة  
 بعدهما واجبة النصب اما على المفعولية أو البدلية وذلك لانهم مصدران كللس والحسيس ومعناها  
 المراقبة فالتقدير أقسم بمراقبتك الله فاقه مفعول أوهما وجهان كالتل والخليل ومعناها الرقيب  
 والحفيظ وهما منصوبان بنزع الخافض أي أقسم بقعدك الله بدل منه لكن قال الدماميني انه لم يرد  
 في السرعة اطلاقهما على الله وفي التذييل قال أبو عبيد يقال قعدك الله بمعنى الله مملك وأشد  
 قعدك كما الله الذي أتمه الله \* (قوله ورفعهما البناء الخ) دفع لما يتوهم من أن الاساس لا يمكن رفعه  
 فأقول بأن رفعه مجاز عن رفع ما عليه من البناء فجعل رفع ما عليها رفعا لها لانها به نعم وتدرى وأنت ضمير  
 الاساس باعتبار القاعدة لكن في عبارته تسامح فان الانتقال الى الارتفاع وانما المرتفع ما عليها فالاولى  
 تركه والسافات بالسين المهملة والقاعدة جمع سانية وهي الصف من اللبن والطير وكل ساف قاعدة لما فوقه  
 فالمراد برفعها على هذا بناؤها نفسها ووجه الجميع على هذا اظاهر وعلى الاول لانها صريحة ولكل حائط  
 اساس وقيل الرفع بمعنى الرفعة والشرف وقواعد جمعها الحقيقى السابق فهو استعاره تمثيلية ولبعد  
 مرثية (قوله وفي ابهام القواعد) يعنى كان الظاهر قواعد البيت لكن التبيين بعد الابهام أبلغ  
 فلذا عدل عن الاخير ومن هنا ابتدأ البيضة متعلقة برفع أو تبعية أو ابتدائية حال من القواعد  
 ولكن في ذلك الكل بيان الجزاء في ضمنه وهو مراد المصنف رحمه الله لانها من البيانية ولا أنها صفة  
 القواعد وقوله واسمى عليه الصلاة والسلام كان بناؤه الخ قيل وفي تأخيرها إشارة الى ذلك وقوله  
 والجمله حال وقيل انه أخبر اسمعيل بتقدير القول فابراهيم عليه الصلاة والسلام بان واسمى عليه  
 الصلاة والسلام داع وروى ذلك عن علي رضي الله عنه وقوله بدعائنا ولتأتمنا أي بقرينة المقام  
 وقيل الاولى قد سمع دعائنا ولم يأتنا (قوله مخلصين لك الخ) أسلم يكون بمعنى أخلص وانقاد ولما كانا  
 مخلصين منقادين أو لها بأن المراد الزيادة في ذلك والذبات واستدلل بهم على الموافاة وفيه نظر  
 والاذعان في اللغة بمعنى الانقياد وأما استعماله بمعنى الفهم فن كلام المرسلين وإذا أريد به ذلك فهو هو  
 حقيقة أو مجاز فيه كلام مترقيق في الهدى الصراط في الفاتحة وهاجر زوجة ابراهيم عليه الصلاة

وقيل لانتصب على المصدر أو الطرف وقرئ  
 بلفظ الامر فيسماعلى أنه من دعاء ابراهيم  
 وفي قال ضميره وقرأ ابن عامر فأتبعه  
 من أمتع وقرئ فقتعه ثم نضطره واضطره  
 بكسر الهمزة على لغة من يكسر حروف  
 المضارعة وأطره بادغام الضاد وهو ضعيف  
 لان حروف ضم شفر يدغم فيها ما يجاورها  
 دون العكس (وبئس المصير) المخصوص بالذم  
 محذوف وهو العذاب (واذ رفع ابراهيم  
 القواعد من البيت) حكاية حال ماضية  
 والقواعد جمع قاعدة وهي الاساس صفة  
 مخالفة من القعود بمعنى الثبات وله مجاز  
 من المقابل للقيام ومنه قعدك الله ورفعهما  
 البناء عليهما فانه يتقاهما من هيئة الانخفاض  
 الى هيئة الارتفاع ويحتمل أن يراد بها  
 سافات البناء فان كل ساف قاعدة ما يوضع  
 فوقه ويرفعها بناؤها وقيل المراد رفع مكانه  
 واطرافه ورفعه بتعظيمه ودعاء الناس الى حبه  
 وفي ابهام القواعد وتبيينها تفخيم لك أنها  
 (واسمى عليه) كان بناؤه الخ جارة ولا يمكنه  
 لما كان له مدخل في البناء عطف عليه وقيل  
 كانا ينيان في طرفين أو على التناوب (ربنا  
 تقبل منا) أي يقولان ربنا وقد قرئ به  
 والجمله حال منهما (يا ربنا واجعلنا مسلمين  
 لدعائنا) (العليم) ياتنا (ربنا واجعلنا مسلمين  
 لك) مخلصين لك من أسلم وجهه أو مستسلمين  
 من أسلم اذا استسلم وانقاد والمراد طلب  
 الزيادة في الاخلاص والاذعان والتببات  
 عليه وقرئ مسلمين على ان المراد أنفسهم  
 وهاجر أو ان الثانية من مراتب الجمع

والسلام والخلاف في الجمع مشهور (قوله واجعل بعض ذرئتنا الخ) قيل انه اشارة الى أن من  
 للتبعية وأنهم في موضع المفعول الاول الذي هو مبتدأ في الاصل وجعل الحرف مفعولا تعسف كما مر  
 مع أن يجي أن من ذرئتي أمة يدفعه والايات يفسر بعضها بعضا والحق جمع أحق وحققه أيضا كما  
 صرحوا به (قوله ويجوز أن تكون من للتبيين الخ) قال النحوي لما كان الانسب في مثل هذا الدعاء  
 أن لا يقتصر على البعض من الذرية جواز كون من للتبيين ولم يقطع به لأن من البينة مع المجرور تكون  
 أبدا من جهة المبين بغيره صفة أو حال ولم يجهد كونها خبرا عنه مثل الرجس من الاوثان بمعنى هي الاوثان  
 ولا يحصى عنه سوى أن يقال المعنى أمة مجمله هي ذرئتنا على التعدي الى مفعول واحد أو على  
 أن يكون أمة مسلمة مفعول جوهل ولذا لم يجعله المصنف رحمه الله مفعولا ثانيا واركتب تقديمه على  
 المبين والفصل بين حرف العطف ومطوفه بالطرف مع ما في ذلك من الخلاف لاهل العربية فالجواز  
 والمجرور كان صفة للنكرة فلما قدم اتصبت على الحال (قوله من رأى بمعنى أبصر أو عرف) فيستدعي  
 بالهمزة الى مفعولين بعد تعديده لواحد وفي الايضاح لابن الحاجب رحمه الله انه لم يثبت رأيت الشيء  
 بمعنى عرفته وانما هي بمعنى علم أو أبصر وتبعه أبو حيان رحمه الله لكن الزمخشري ذكره في المفضل  
 والراغب في مفرداته وهما من النقات فلا عبرة بانكارهما والنسك بضمين وتسكن العبادة والذبح  
 للتعريب ولذا تسمى الذبيحة نسكة والمذابح مناسك قيل وقيد الغاية في كلام المصنف رحمه الله ليس  
 في اللغة وليس كذلك فانه ذكر ما راغب رحمه الله (قوله وفيه اجحاف) بتقديم الجيم أي زيادة تغيير  
 وتبع فيه الزمخشري وليس كما ينبغي لانهم من القرآت المتواترة وقد شبه فيه المنفصل بالمتصل فعمد  
 معاملة نغذ في جواز اسكانه للتخفيف ولما كان النقل هو المستعمل والاصل مرفوضا شبه بالاصلي  
 وقد استعملته العرب كذلك قال

ابن اداوة عبدا قد غلظها \* من ما زعم من ان القوم قد غلظوا

والاختلاف تخفيف الحركة حتى تحق (قوله استنابة لذرئتهما) لما كانت التوبة تقتضي الذنب وهم  
 معصومون على الاصح قبلها وبعدها قوله بما ذكره وبتقدير مضاف أو من اطلاق اسم الاب على  
 الذرية كما يقال تميم للتبيلة وبقية الوجوه ظاهرة وقوله لمن تاب متعلق بالرحيم ولو قال فترحم من تاب  
 كان أولى (قوله ولم يبعث من ذرئتهما الخ) أي من ذرئتهما معا بأن يكون ابن اسمعيل ابن ابراهيم  
 عليهما الصلاة والسلام لا من ذرية كل منهما فان في اولاد اسمحق أنبيا ورسل وقال دعوة ابي ابراهيم  
 في الحديث اقصارا على الاعظم والا فهو دعوة اسمعيل عليهما الصلاة والسلام أيضا ويصح أن يراد من  
 ذرية كل منهما المدعوي في ذلك المقام أما دعوة اسمعيل عليه الصلاة والسلام فظاهرة وأما دعوة ابراهيم  
 عليه الصلاة والسلام فلان اسمحق لم يكن معه فعل له قصد به حاجة من كان من عقبه بواسطة اسمعيل وهو  
 تكلف قيل ويحتمل أن يكون مراد كل منهما ذريته فيكون سائر الانبياء دعوة ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام ومحمد صلى الله عليه وسلم اجابة دعوتهما وقوله صلى الله عليه وسلم أنادعوة ابي ابراهيم من غير  
 ذكر اسمعيل يدل على أن المجاب من الدعوتين كان دعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وفيه نظر وقوله  
 صلى الله عليه وسلم أنادعوة ابي ابراهيم جعله نفس الدعوة مبالغة أو في الكلام مضاف مقدر رأى  
 أنادعوتيه وهذا الحديث رواه الاحام أحمد بن حنبل وشارح السنة عن العرياض عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال سأخبركم بأقول أمرى أنادعوة ابي ابراهيم وبشارة عيسى ورويا أتى التي رأت  
 حين وضعتني فدعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام في هذه الآية وبشارة عيسى عليه الصلاة والسلام  
 في قوله ومبشر ابراهيم بأن من بعدى اسمه أحد ورويا أمة كما رواه الدارمي هي التي رأت حين وضعته  
 وقد خرج لها نور أضاءت له قصور الشام وأمة آمنه بنت وهب بن عبد مناف من بني زهرة وفي  
 الاستدلال برؤياهما يرفع اسلامهما وقوله يقرأ عليهم اشارة الى أن المراد بالآيات آيات القرآن

(ومن ذرئتنا أمة مسلمة الخ) أي واجعل بعض  
 ذرئتنا وانما خصنا الذرية بالدعاء لانهم أحق  
 بالشفقة ولانهم اذا صلحوا صلح بهم الامم  
 وخصنا بعضهم لما أعلمنا ان في ذريتهم ما ظلة  
 وعلمنا ان الحكمة الالهية لا تقتضي الاتفاق  
 على الاخلاص والاقبال الكلي على الله  
 تعالى فانه مما يشوش المعاش ولذلك قيل لولا  
 الحق لحربت الدنيا وقيل أراد بالامة أمة محمد  
 صلى الله عليه وسلم ويجوز أن تكون من  
 للتبيين كقوله وعد الله الذين آمنوا منهم  
 تقديم على المبين وفصل به بين العاطف  
 والمعطوف كما في قوله خلق سبع سموات  
 ومن الارض مثلهن (وأرنا) من رأى بمعنى  
 أبصر أو عرف ولذلك لم يتجاوز مفعولين  
 (مناسكا) متعبدا لتأني الحج أو مذاجنا  
 والنسك في الاصل غاية العبادة وشاع في الحج  
 لمناقيه من الكثرة والبعد عن العادة وقرأ  
 ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو يعقوب  
 أن رافعا سأل في نغذ وفيه اجحاف لأن  
 الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل  
 عليها وقرأ الدوري عن أبي عمرو بالاختلاس  
 (وتب علينا) استنابة لذرئتهما أو عفا فرط  
 منهم ما سهوا ولعلهما قالاهما لانفسهما  
 وارشاد الذرئتهما (انك أنت التواب  
 الرحيم) ان تاب (وبنا وبعث فيهم) في الامة  
 المسماة (رسولهم) ولم يبعث من ذرئتهما  
 غير محمد صلى الله عليه وسلم فهو المجاب به  
 دعوتهما كما قال أنادعوة ابي ابراهيم  
 وبشرى عيسى ورويا أي (تلوا عليهم آياتك)  
 يقرأ عليهم ويلقونهم ما يوحى اليه من دلائل  
 التوحيد والتبوة (وبعاهم الكتاب) القرآن

(١) قوله المجتنبين في زاده انه بالصاد المهملة فانه نقل (٢٤٠) عبارة الصحاح من باب الصاد المهملة بالمعنى المذكور هنا وكذا هو في القاموس

وأما إجماع الصاد فلم يذكروا هذا المعنى في الصحاح ولا في القاموس وفي حاشية السبوطي مكتوب بالصاد المهملة في نسخة قوت عليه لكن وجدت بها من نسخة الشرح عن زكريا انه بالصاد المهملة وليس في قوله لقبه الصواب كنيته كما في السبوطي اه معجمه

(والحكمة) ما تكمل به نفوسهم من المعارف والاحكام (ويزكهم) عن الشرك والمعاصي (انك انت العزيز) الذي لا يقهر ولا يغلب على ما يريد (الحكيم) الحكم له (ومن يرغب عن ملة ابراهيم) استبعاد انكاره لان يكون أحدا يرغب عن ملة الواضحة الفراء أي لا يرغب أحد عن ملته (الامن سفة نفسه) الامن استهناها وأذلها واستخف بها قال المبرد وتغلب سفة بالكسر متعدي وبالضم لازم وبشده ما جاء في الحديث الكبير أن تفسد الحق وتفض الناس وقيل أصله سفة نفسه على الرفع فتصب على التمييز نحو غبن رأيه وألم رأسه وقول جرير وتأخذ بهد بذاب عيش

أجب الظهور ليس له سنام أو سفة في نفسه فتصب بنزع الخافض والمستثنى في محل الرفع على المختار بدل من الضمير في يرغب لانه في معنى الذي (واقصد اصطفاياه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين) حجة وبيان لذلك فان كان صفة العباد في الدنيا مشهودا بالاستقامة والصلاح يوم القيامة كان حقيقا بالاتباع لا يرغب عنه الا سفة أو متسفة أذل نفسه بالجهل والاعراض عن النظر (اذ قال له رب أسلم قال أسلمت رب العالمين) ظرف لا صطفيناه وتعليل له أو منصوب باضمار اذكر كانه قبل اذ ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم وأنه نال ما نال بالمباداة الى الأذعان وإخلاص المبرحين دعاءه وأخطر به الى دلائله المؤدية الى المعرفة الداعية الى الاسلام روى أنه أنزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابن أخيه سلة ومهاجر الى الاسلام فأسلم سلة وأى مهاجر

ومابعد هذه اشارة الى أن المراد الخلق الالهي لئلا يتكبر به ولو أريد ما يشمله ما صح فيكون مابعد هذا الخاص بعد العام (قوله والحكمة الخ) للمفسرين في تفسيرها أقوال متقاربة يجمعها الكتاب والسنة فقيل هي السنة وقيل القرآن وقيل الفقه في الدين وقيل العلم والعمل وقيل كل صواب من القول أو رث صحيحا من العمل والقرينة التطهير وذيلت بالعزيز وهو الذي لا يقهر والحكيم بمعنى الحكم بناء على أن فعلا يعي بمعنى فعل كآمر ولا عزازة تعالى أنبياء عليهم الصلاة والسلام وأزالهم بالحكمة وخبره لما يريد وقوله استبعاد اشارة الى أن الاستبعاد ليس حقيقا بل هو لا انكار والاستبعاد وهو أي الاستبعاد عند الشيء بعد ما هو عين الانكار حاشا لا يرد ما قبل الاستبعاد معنى مجازي كالا انكار ولا يصح الاستعمال في معنيين مجازيين إلا أن يقال معناه الانكار المبق على الاستبعاد لا على الامتناع لأنهما قد دأبا (قوله الامن استهناها وأذلها الخ) استهناها أي عداها مهنة ذليلة فغطف وأذلها تفهيري اشارة الى أنه متعدي وهو القول الاصح وأما اللازم فسمه بالضم بمعنى صار ذات سفة وهو حقيقة وقيل ضمن معنى جهل أي جهل نفسه بخلقه وعلم يعرفها بالتفكير لأن من جهل نفسه لا يعلم شيئا وقيل أهلك واستشهد به وقوعه في الحديث متعديا من غير احتمال آخر وقوله فيه ان تفسد الحق أي فجهله وتفض الناس بالغبن والصاد المجتنبين (١) وكسر الميم وقصها بمعنى تفتقر ومن جعله لازما قال انه منصوب على التمييز وهو يجي معرفة بالالف واللام والاضافة لئلا يكتنه فادر نحو غبن رأيه بالنصب وغبن مجهول من الغبن ورأيه منصوب على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل وكذا ألم رأسه كالم (قوله وقول جرير الخ) كذا في النسخ وهو سلف الشعر لانه لا يبيّن بالانفاق وكذا رأيه في ديوانه وهو في روح النعمان بن المنذر وقد مر من أبو قابوس لقبه (٢)

والشعر فان يهلك أبو قابوس يهلك • ربيع الناس والبلاد الحرام وتأخذ بهد بذاب عيش • أجب الظهور ليس له سنام

ويروي والشعر الحرام وأراد بالربيع طيب العيش وبالبلد والشهر الحرام الامن والاجب المقطوع السنام وهو لا يستقر عليه فأراد ما ذهاب عزهم لأن السنام يكفى به عنه أو كثره اضطرارهم بعده وذباب الشيء بالكسر عقبه أي يبق بعده آسفين من الامن والتخبر والظهور منصوب على التمييز لكن جعله في الفصل من المشبه بالفعول به لان أجب صفة شبيهة فلا ينهض شاهد اعليه وقيل انه أضافه التذكير كالتمييز وقوله على المختار اشارة الى قول آخر انه في محل نصب ونفسه تأكيد له واختلاف فين هل هي موصولة أو موصوفة وجهان (قوله حجة وبيان لذلك الخ) قيل كانه يشير الى أن الجملة حالبة لكن الظاهر أنه اجواب قسم محذوف فتكون الواو اعتراضية لا عاطفة والمقصود ما ذكر وجعلها حالبة لا ينافيه جعلها اجواب قسم لان الحال هو القسم وجوابه واللام لاتعين القسمية لكن لام الابتداء تقتضي استثناف ما بعدها واذ قال ظرف لا صطفينا كانه أريد أنه مذموم وعقل لم يزل مصطقي الى أن فارق الدنيا وقيل انه منصوب بقال أي قال أسلمت اذ قال له رب أسلم وأول الخطاب بالاسلام بالاعطاف والتعظيم من النظر اذ لو أجرى على ظاهره كان وجها مسبوقا بانه واسلام النبي صلى الله عليه وسلم سابق عليه لعصمتهم عن الكفر قبل النبوة وانما جرى ذلك في أوائل غيظه وعلى القول الآخر يجعله في معنى أطع والأمر على ظاهره (قوله مشهودا بالاسقام) والصلاح يوم القيامة الاستقامة الاستمرار على الصلاح فهو وأما ما أخذ من الصلاح أو من الجملة الاسمية المؤكدة (قوله ظرف لا صطفيناه) تقدم بيانه والظروف تفيد التعليل كما مر في تفسير الاسلام بالأذعان لأن معناه الحقيقي لا يصح هنا وأما قوله روى أنها نزلت أي آية ومن يرغب فانه دعاهما الى الاسلام وقال له ما قد علمنا أن الله تعالى قال في التوراة اني باعث من ولد ادم رجلا نبيا اسمه أحمد من آمن به فقهده اهتدى ورشد ومن لم يؤمن به فهو ملعون فقلت الآية تصديقه فقال السبوطي رحمه الله

الله انه لم يجد هذا في من كتب الحديث (قوله التوسعة الخ) قال الراغب رحمه الله التوسعة  
التقدم الى الغير مجابهة كل به مقترنا بوعظ من قولهم أرض واسعة أى متصلة النبات فأصل معناه  
الوصل فهو ضد فساد توسعة إذا فعله ومنه التوسعى عن الامر ومنهم من جعله من باب ضرب وخبر  
بها التوسعة أو لقوله أسلت باعتبار أنه كلمة أو جملة وهذا باعتبار الحكاية ان كان معنى قال أسلت نظرت  
أو عرفت أو باعتبار المحكى فلا حاجة الى ما تكلفه بعض أرباب الحوائش ثم ذكر الخلاف بين البصريين  
والكوفيين في أنه هل يشترط فيه خصوص القول أو يصح في كل ما يؤدى معناه وقوله بالكسر  
أى كسر همزة أن يكون محكيًا بأخبارنا ورجلان ثنية رجل سكنت جميعه لضرورة الشهر وضبة اسم  
قبيلة معروفة والأسماء المذكورة منها ما هو معروف كبنية بن يونس اسرافيل وروين بنضم الراوى وكسر  
الباء وباءونون وقال اليسافى الصحيح فيه رويل باللام ومنها ما هو غير معروف لانهم ليست بعربية فلم  
يقدم على ضبطها من غير نقل والمراد بدين الاسلام الدين الذى به الاخلاص لله والانتقاده وبه يعلم  
أن الاسلام يطلق على غير دينه لكن العرف خصه به والقوة مثلثة الصاد (قوله ظاهره انتهى عن  
الموت الخ) لما كان المطلوب من الشخص والنهى عنه ما هو مقدوره وهما ليس كذلك قال والمقصود  
الخ وهو تحقيق وتصريح بما هو مدلول اللفظ من حيث كون النهى راجعاً الى المقيد الذى هو الحال  
حيث أوقفه خبر كان الذى هو المقصود بالافادة وفي الكشف فلا يمكن موتكم الا على حال كونكم بائنين  
على الاسلام الخ قال التبرير ولا يخفى في أن معنى لا تجبى الا راكبا لا يمكن مجيئه الا على حال الركوب  
واحد لا يتفاوت الابتصرح وتوضيح كما يقال في لانا كل معناه لا يمكن من كل ثم ليس المقصود  
النهى عن الموت في غير حال الاسلام لانه ليس بمقدور مع أنه كائن البتة والقيد وهو المكون على حال  
الاسلام مقدر وقيد الكلام الى النهى عن الانصاف بالقيد والنبات عليه عند حدوث المقيد  
الضرورى وهو الموت لما بين المعنيين من الاتصال والارتباط والجهود على أنه كناية وان احتمل الجواز  
وتقرير الكناية بان طلب امتناع النفس عن فعل الموت في غير حال يراد منه يلزمه طلب الامتناع عن  
كونها على غير تلك الحال عند الفعل ليس على ما يخفى لان أمر الكناية بالعكس وكذا تقررها بأن ههنا  
كناية بنفى الذات عن نفي الحال كما أن قوله تعالى كيف تكفرون كناية بنفى الحال عن نفي الذات  
وذلك لان نفي الفعل المقيد بالحال ليس نفسا للذات بل رجماء تدعى كونه نقبا للحال اه (وفيه بحث) أما  
الاول فانه مبنى على أن الكناية هل هي الانتقال من المزمع الى اللازم أو عكسه وفيه الخلاف المعروف  
وأما الثانى فلانه لم يرد بالذات الا المقيد لامعناها التبادر والقرينة عليه ظاهرة فان قيل اذا كان النفي  
في الكلام المقيد راجعا الى القيد كان مدلول الكلام هو النهى عن كونهم على غير حال الاسلام عند  
الموت ولا حاجة الى ما ذكر قبل اذا كان الفعل مقدورا مثل لا تجبى الا راكبا والنهى هو الفعل في غير  
حال الركوب حتى يمثل ترك الفعل راسا وبالاثبات راكبا والفعل هنا ليس بنهى عنه البتة لعدم الممكنة  
وانما النهى هو الكون على خلاف تلك الحالة فلا امتثال الا بالكون عليها لكنه جعل الفعل شيئا  
بائنهم الذى حقه أن لا يقع فان وقع كان كاهدم كما أنه في مت وأنت شهيد بمنزلة المأور الذى من حقه  
أن يقع (وفيه بحث) لأن كون المقيد غير مقدور كما هنا والقيد غير مقدور كما في لا تصم وأنت صريع  
أو كونه ما مقدورين كما في لا تجبى الا راكبا لا يصرف في وجه النفي الى القيد أو عدمه بل يؤكده  
فما الداعى الى هذه التكلفات ومن هنا علمت تفصيلا آخر في وجه النفي الى القيد فليكن على ذكر منكن  
واتضح لاني معنى كلام المصنف رحمه الله وقوله وروى الخ قال السبوطى رحمه الله لم أقف عليه وفاعل  
فترت أم كنتم شهداء الخ (قوله أم منقطعة الخ) اختلف في أم هذه هل هي متصلة أم منقطعة وهل  
الخطاب للام و أم للام وسبق وإذا كانت منقطعة وهي بمعنى بل الانشائية فهى الاضراب هنا لا انتقال  
أم لا بطلان وهل ما بعده خبر أم مقدرا بالاستفهام على القولين للتمسك فيها واستفهامية مستقلة فعلى

(روى بها ابراهيم بنه) التوسعة هي التقدم  
الى الغير بفعل نفسه صلاح وقربة وأصلها  
الوصل يقال وصاه اذا وصله وفصاه اذا  
فصله كان الموصى يصل فعله بفعل الوصى  
والضعيف بها الله أو اقوله أسلت على تاول  
الكامة أو الجمله وقوا نافع وابن عامر وأوصى  
والاول أبغ (وبعقوب) عطف على  
ابراهيم أى وصى هو أيضا سائبه وفري  
بالنصب على أنه من وصاه ابراهيم (بابي)  
على اضمار القول عند البصريين لانه نوع منه وتطيره  
بوصى عند الكوفيين لانه نوع منه وتطيره  
رجلان من ضبة أخبرانا  
انما رايت رجلا عربيا  
بالكسر وبنو ابراهيم كانوا أربعة اسماء  
واسحق ومدين ومدان وقيل ثمانية وقيل  
أربعة عشر وبنو بعقوب اثنا عشر وروين  
وشعمون ولواى ويهوذا ويشوشون  
وزبولون وزواى ونفتوى وكوداو واشعير  
وبنيامين ويوسف (ان الله اصطفى لكم الدين)  
دين الاسلام الذى هو صفوة الاديان لقوله  
(فلا تخشون الا وانتم مسألون) ظاهره النهى  
عن الموت على خلاف حال الاسلام والمقصود  
هو النهى عن أن يكونوا على خلاف حال  
الحال اذا ما قوا الامم بالنبات على الاسلام  
سكروا لانصل الاوانت خاشع وتغير العبارة  
للدلالة على أن موتهم لا على الاسلام موت  
لاخبرية وأن من حقه أن لا يجعل بهم ونظيره  
في الاصرمت وأنت شهيد وروى أن اليهود  
قالوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت  
تعلم أن بعقوب أوصى بنيه باليوم ودية يوم  
مات فترت (أم) كنتم شهداء أم منقطعة وهي الهزة  
بعقوب الموت أم منقطعة وهي الهزة  
فيها الانكار أى ما كنتم حاضرين اذ حضر

الانقطاع وتقدير الهزيمة فالعنى بل أكنتم شهداء فإذا كان الخطاب لليهود بدلالة سبب النزول لهذا  
تقدمه المصنف رحمه الله فلهذا لا انكار عليهم في دعواهم وصاحب الكشف رده هذا الوجه بأنهم لو شهدوه  
وسموا ما قاله لبنيه وما قالوه لظهر لهم حرصه على مله الاسلام ولما ادعوا عليه اليهودية قال لا بد من ضافية  
لقولهم فكيف يقال لهم أم كنتم شهداء يعني ردا عليهم وانكارا لمقاتلتهم بل ينبغي أن يقال أكنتم  
حاضرين حين رضى باليهودية وبما يحقق دعواكم كانه قول لمن يرى زيدا باقيا أنت كنت حاضرا حين رضى  
وشرب ونحو ولا تقول حين صلى وزكى وأجابوا عنه بوجهين أحدهما أن الاستفهام جئتكم لتقرير رأي  
أنا كنت أو ألتكم حاضرين حين وصى بنبيه بمله الاسلام والتوحيد وأنتم عالمون بذلك فما لكم تدعون  
عليهم اليهودية وثانيهما أنه يتم الانكار عند قوله ما تعبدون من يدي ويكون قوله قالوا الخ بيان  
فساد ادعائهم لادخاله في حيز الانكار كأنه ما لا سؤال فما قالوا له فاجبه بما ذكر ولا تعلق له بما قبله لا اختلال  
النظم واختلال الربط والمصنف رحمه الله اختار هذا الجواب فلم يقل بآورد عليه وهذا اقتصر على  
قوله وقال ولم يذكر ما قالوه فالاستفهام انكارى بمعنى ما كنتم حاضرين ذلك فكيف تدعون وقيل  
وجه الرد عليه ان المعنى ما كنتم حاضرين حين موته ولا تعرفون ما وصى به حيث وصى بخلاف  
ما تدعون فلم تدعون له من غير علم ما يخالف ما ظهر منه وهذا في غاية الوضوح وان خفى على صاحب  
الكشف وشراحه ولا يخفى أنه لا ينزع عرق الشبهة ولو قيل ان قوله اذا قال لبنيه لا تعلق له بالاول ولذا  
أعاد اذ بدون عطف اكان أظهر ولكن كلام المصنف رحمه الله يخالفه قيل ولو ذهب الى أن أم اضراية  
داخله على الخبر بدون الاستفهام لا بطل ما ادعوه به كخلافه لم يحجج الى توجيهه والاضراب عليهم ما  
استقام وجوز على الانقطاع المذكور أن يكون الخطاب للمؤمنين للتعرض على اتباع نبينا صلى الله  
عليه وسلم بآيات بعض معجزاته وهو الاخبار عن حال الانبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام من غير  
سماع من أحد ولا قراءة كتاب والانكار بمعنى أنه لم يكن أى ما كنتم حاضرين ذلك ولا شاهد عدوه ولا سمعوه  
فانما حصل بطريق الوحي فلا يصح تصد الخبر به حيث قد وعى الا قول يصح كون الاضراب لا بطل ما ادعوه  
المأخوذ من سبب النزول لما قبله (قوله أو متصلة بمحذوف تقديره أكنتم غائبين الخ) هذا على كون  
الخطاب لليهود والمقصود الرد عليهم فيما ادعوه من تهود الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدره بما ذكر  
والمراد أن حالكم لا يتناول من الغيبة أو الحضور فعلى الاول كيف تجزمون بما لم تروه وتذكره وعلى الثانى  
فليس الامر كما قلتم بل الثابت خلافه والزمخشري قال تقديره تدعون على الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام اليهودية أم تعلمون كونهم على الاسلام لا اعتراضكم بحضور آياتكم وصية يعقوب عليه الصلاة  
والسلام واعلامهم بذلك قرنا بعد قرن قال التحرير وليس الاستفهام على حقيقة حتى يعترض بأن  
كلا الامرين معلوم التحقيق بل على سبيل الفرض والتقدير والتفويض الى اخبارهم واقراءهم قصدا  
الى تبكيهم والزامهم لقطعهم بالثانى أعنى حضور اسلافهم وفيه ثنى لدعواهم يهودية أنبيائهم عليهم  
الصلاة والسلام فان قيل لا معنى للاسلام الذى عليه يعقوب عليه الصلاة والسلام وبشوه سوى الاذعان  
والقبول للاحكام والاخلاص له تعالى لا التصديق بنبينا صلى الله عليه وسلم وهو لا ينافى اليهودية التى  
ادعوا حتى يلزم من اثباته نفيها قيل لا توحيد لهم لقولهم عزيز ابن الله ولا اسلام لعنادهم واستكبارهم  
وترفعهم عن قبول كثير من الاحكام لاسيما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم (وفيه بحث) فان الاسلام بهذا  
المعنى قطعاً وهم يدعون أن اليهودية من هذا الاسلام وأنهم عليها وليس في هذا المقام ما ينفيه فتأمل  
(قوله وقيل الخطاب للمؤمنين الخ) هذا على الانقطاع وقد تقدم تقريره وقيل هذا مختار الزمخشري  
ولم ير فض المصنف رحمه الله فان الخطاب هنا مع اليهود بقرينة سبب النزول فلا يستقيم أن يخاطب به  
المؤمنون وقد علمت ما في سبب النزول من الضعف وقد اعترض أبو حيان رحمه الله على الوجه الاول بأنه  
لا يعلم أحد من النجاة أجاز حذف الجمله المعطوف عليها في أم المتصلة وانما سمع حذف أم مع المعطوف

قوله والزمخشري قال الخ مبارزة كأنه قيل  
أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء  
اذ - ضريح يعقوب الموت يعني أن أراكم من  
بقى اسرائيل كانوا مشاهدين له اذا أراد بنيه  
على التوحيد وله الاسلام وقد علمت ذلك  
فما لكم تدعون على الانبياء ما هم منه براء  
اه قلته نقلها بالمعنى

يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال فلم تدعون  
اليهودية عليه أو متصلة بمحذوف تقديره  
أكنتم غائبين أم كنتم شهداء وقيل الخطاب  
للمؤمنين والمعنى ما شهدتم ذلك وانما علمتموه

لأن الثواني تحتل ما لا تحتل الاوائل كقوله • فواقه ما أدري أرشد طلابها • أي أم نفي لكن  
سبق الزمخشري إليه الواحد • وقدره أبلغكم ما نسبون إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام من إيصائه  
بديه باليهودية أم كنتم شهداء وذكره ابن هشام في المغني ولم يعقبه • وقال ابن عطية رحمه الله إن أم يعقوب  
الهمزة للاستفهام التوبيخ وهي لغة بجائية ولا تكون إلا في صدر الكلام وحكي الطبري رحمه الله أنها  
تكون في وسطه وشهدا جمع شهيد أو شاهد بمعنى حاضر وحضر يحضر كقعد يقعد وفي لغة حاضر بكسر  
الضاد في الماضي وضعها في المضارع وهي شاذة • وقيل إنها على التداخل وانما جعل إذا الثانية بدلا من  
الأولى بدل اشغال لأنهم لو تعلقوا بقولهم منتظم الكلام (قوله أراده تقريرهم الخ) أي تبييتهم على ذلك  
فليس استفهاما محققا وما عاين يصح إطلاقه على ذي العلم وغيره عند الإجماع سواء كان استفهاما أولا  
وإذا علم أن الشيء من ذوي العقل والعلم فرق شخص من ذوي العلم وما يقربه وبهذا الاعتبار يقال إن  
ما غير العقل واستدل على إطلاق ما على ذوي العقول باطباق أهل العريضة على قولهم من لم يعقل  
من غير تجاوز ذلك حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا بمنزلة أن يقال لذي عقل عاقل فان قيل ههنا  
يجب أن يفرق بين ومالات ما يعقل معلوم أنه من ذوي العلم قلنا لكن بعد اعتبار الصلاة أي يعقل وأما  
الموصول فيجب أن يعتبر بهما مراد به شيء مما يلحق في موقع التفسير بالنسبة إلى من لا يعلم مدلول من  
وليحق وصفه يعقل مفيد أغبر لغو وقد تقرر أن ما يقع سؤاله عن مفهوم الاسم وما هيبة الشيء وعن  
الوصف والوصف في نفسه لا يعقل فإذا كان هو المراد أطلق ما على العقلاء وما في الآية يجوز أن يحمل  
على هذا والمعنى ما معبودكم (قوله المتفق على وجوده) أخذ الاتفاق من جعله الهالهم ولا يأتهم وهذا  
اسم على أبا يعقوب مع أنه من نسل أخيه اسحق بطريق التغليب وهو ظاهر وأما الجدة وهو ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام قد اخل في الآباء لأنه أب حقيقة فلذا لم يذكره المصنف في التغليب عليه والمنتهور  
في علاقة التغليب أم الجزية والكلية فقوله أولاته كالأب وجه آخر المراد به أن الأم يطلق عليه أب  
بدون تغليب لمشابهة للأب في كونهم من أصل واحد وقيامه مقامه في أكثر الأمور وأمر ذلك فيه  
فصح جمع أب وأب بمعنى أب وجدة ومعنى آباء كما يقال عبود لابن الباصرة والجارية والذهب مثلا  
فلا يرد عليه أن المقابلة غير صحيحة لأن المشابهة طريق للتغليب كما صاحبة ويعتذر بأنه اعتبر التغليب  
أولاه علاقة المصاحبة وثانيا بعلاقة المشابهة وعم الرجل سنوويه حديث صحيح أخرجه الشيخان  
والصنوبر بالكسر واحد سنوان وهو اختلان من هرق واحد وقوله هذا بقية آباء أخرجه ابن أبي  
شيبه في مصنفه وغيره بلفظ أحفظوني في العباس فإنه بقية آباء قال الصري رأى الذي بقي من جله آباء  
يقال بقية القوم لواحد بقي منهم ولا يقال بقية الأب للاخ والحاصل أن بقية الشيء من جنسه (قوله  
وقرى إليه أي الخ) في شرح التسهيل قالوا أبون وهو يحتمل وجهين أن يكون أصله أبون ضموا الباء  
للمناسبة الواو ثم حذفت كسرة الواو والتخفيف وهي لالتقاء الساكنين وأن يكونوا استعمالوه ناقصا كما  
كان حالة أفرادها وهو أسهل والشعر المذكور يزيد بن واصل السلي وهو

غزتنا نساء بن عامر • فمن الرجال هو أمانينا  
بضرب كواح ذكر الذبا • ب نسمع لهام فيه رنيننا  
ورى على ككل مزاقة • ترذ الشمال وتعطى اليميننا  
فلما تبين أصواتنا • بكين وفقدنا بالآييننا

وبروى غلاتين أشباحنا والنون في الأفعال للنسوة اللاتي أسرن وفقدنا بتشديد الهمزة أي قلن جعل الله  
آباءنا فداكم وألف الهمزة لطلاق الرواية فلما بانها لا بالواو أو أليك على هذه القراءة مفرد ابراهيم  
بدل منه أو عطف بيان واسم على معطوف على أليك ولم يرض كونه مع بالإضافة فأبدل منه (قوله بدل  
من الخ) والتكررة تبدل من المعرفة بشرط أن توصف واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله كقولك الخ

بالوحى وقرئ حضر بالكسر (إذا قال لنبه)  
بدل من أذ حضر (ما تعبدون من بعدى) أي  
شيء تعبدونه أراد به تقريرهم على التوحيد  
والإسلام وأخذ منيائهم على الثبات عليهما  
وما يسأل به عن كل شيء ما لم يعرف فاذا عرف  
خص العقلاء من إذا سئل عن تعيينه وان  
سئل عن وصفه قبل ما زيد أفضيه أم طيب  
قالوا تعبد الهك وآباءك ابراهيم واسماعيل  
واسحق) المتفق على وجوده والوجه  
وجوب عبادته وعداؤه ميل من آباءه  
تقليدا للأب والجدة أولاته كالأب لقوله  
عليه الصلاة والسلام عم الرجل منوويه  
كما قال عليه الصلاة والسلام في العباس  
رضي الله عنه هذا بقية آباءى وقرئ أليك  
على أنه جمع بالواو والنون كما قال  
ولما تبين أصواتنا • بكين وفقدنا بالآييننا  
أو مفردوا ابراهيم وحده عطف بيان (الها  
واحد) بدل من آباءك كقوله تعالى  
بالتأسية ناضية كاذبة وفائدته التصريح  
بالتوحيد ونفي التوهم الثاني من تكرير  
المضاف لتعذر العطف على الجر ورواها كيد



والبصريون لا يشترطون ذلك فيه وأشار إلى فائدة الابدال بأنها دفع توهم التعدد الثاني من ذكر الاله  
مؤتين وبين وجه تكراره بأنه أجدل لأنه لا يعطف على الضمير الجرد وبدون إعادة الجواز وقوله أو نصب على  
الاختصاص قال أبو حيان الضميرون نصبوا على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا موصولة  
وجعله منه وباعلى السدال الموطنة ونحن له مسلمون حال من القاعل أو المفعول أو منهما لوجود ضميرهما  
أو اعتراضه في آخر الكلام بالأعلام (قوله والامة في الاصل المقصود الخ) لانها من أم بمعنى قصد حال  
الراغب الامة كل جماعة يجمعهم أمر ما مدين واحد أو زمان واحد أو مكان لانهم يؤمن بعضهم بعضاً أي  
يقصده (قوله لكل أجره الخ) وقع في نسخة لكل أجبروه أي أظهر أي لكل أجبروا عليه وأما على  
هذه فالظاهر لكل عمل أجره ولا داعي للعدول عنه وقيل فيه إشارة إلى أن المراد بالاجرا مالها وان  
ههنا قصر المسند على المسند إليه أي لها أجر كسبها لا أجر كسب غيرها ولكم أجر كسبكم لا أجر  
كسب غيركم وسأقي ما فيه وقوله والمعنى الخ بيان لانتظام الكلام معنى مع ما قبله وهو مأخوذ من  
ذكر الكسب دون التسبب بطريق التعريض وأما قلنا فلأنه صفة أو حال أو استئناف (قوله والمعنى  
الخ) في الكشف والمعنى أن أحد الامة معه كسب غيره متقدماً كان أو متأخراً فكأن أولئك لا يتقهم  
الاما كتبوا فكذلك أنتم لا يتقهم الاما كتبتم قيل هذا يشعر بأن لها ما كسبت الخ من قصر  
المسند على المسند إليه أي لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب غيركم وهذا كما قيل في لكم  
دينكم ولي دين أي لا ديني ولا دينكم اه وتحقيقه أن تقديم المسند على المسند إليه مذهب  
السكاكي والخطيب أنه يقيد قصر المسند إليه على المسند في عليك التكالان لا على غير ذلك وصرح به  
الزحشرى في مواضع والسكاكي في احوال المسند وقال في القصر انه من قصر الموصوف على الصفة  
وعند الطيبي ومن تابعه أنه من قصر المسند على المسند إليه وهو عنده من قصر الموصوف على الصفة  
ذكره في التبيان وذكر صاحب الفلك الدائر أنه لا يقيد قصر أصلاً ومذهب بعض المتأخرين أنه يرد لكل  
منهم ما وقال أن قول علي رضي الله عنه • لنا علم وللأعداء مال • ظاهر فيه أكن العكس صحيح وهو  
مستفاد من التقديم أو من معونة المقام والتقديم قرينة عليه قال الظاهر الثاني فيصرف إلى ما يقتضيه  
المقام وفيه نظر والمنه ور كلام السكاكي لكنه قبل عليه أن المسند في لا يها غول هو الظرف والمسند إليه  
ليس مقصوراً عليه بل على جزئه وهو الضمير الراجع إلى خور الجنة وأجيب بأن المراد أن عدم الغول  
مقصود على الاتصاف بنى خور الجنة والحصول فيها لا يتجاوز إلى الاتصاف بنى خور الدنيا وكذا لكم  
دينكم كما في شروح المفتاح فالموصوف الدين والغول أو عدمه ولا يشترط فيه أن يكون ذاتاً موضعية  
الحصول فيها مثلاً فهذه مغالطة نشأت من عدم فهم مراده وأيضاً انه إذا قصر المبتدأ على الجرد وكان  
من قصر الصفة وهو الدين على الموصوف وهم المخاطبون وقد ذهب إلى توجه هذا كثير من وقالوا  
إن الامثلة لا تساعده • منهم العلامة في شرح المفتاح وهو محل تأمل مبسوط في شرح التلخيص وحواشيه  
فما قاله الضرير هنا أن حل على ظاهره يفيد أن التقديم يكون لكل من القصرين لكن كلامه في الطول  
وغيره ينافيه ولأن أن تقول انه بيان لمحصل المعنى وما كمال الجملتين وتحقيقه أنه إذا كانت لقصر المسند  
إليه على المسند يكون المعنى ليس ما كسبت الالهة وليس ما كسبتكم وما كماله أنه ليس لكل  
الاما كسب الأثر الموقوفات ليس العلم إلا يزيد وليس المال إلا للمعروف والمعتقد التشريك والعكس لم  
منه أنه ليس لزيد العلم وليس لعمرو المال لأن كل جملة • من جملة • لعكس الأخرى كما في البيت  
المسبوب على كرم الله وجهه • ولهذا قال يشعر لم يقل يدل أو يصرح ويكون صدر هذه الآية كقوله  
تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وآخرها كقوله تعالى ولا تزوروا زواجرأخرى وعكس هنا المناسبة  
افتقارهم بالآية فان قلت قد وقع في الآيات والاحاديث الانتفاع والتضرر بفعل الغير كقوله تعالى من  
قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن سن سنة سيئة ففعل به وزرها ووزر

أو نصب على الاختصاص (وقيل له مسلمون)  
حال من فاعل تعبد أو مفعول أو منهما أو يجهل  
أن يكون اعتراضاً (تلك أمة قد خلت) يعني  
أبراهيم وبعث وبنيهم والامة في الاصل  
المقصود وسمى بها الجماعة لأن الفرق تأتتها  
(أما ما كسبت ولكم ما كسبت) لكل أجر  
عنه والمعنى أن اتسابكم اليهم لا يوجب  
انتفاعكم بأعمالهم وانما تنتفعون بموافقتهم  
واتباعهم كما قال عليه الصلاة والسلام



من يعمل بها (قلت) قيل انه منسوخ بقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سقى ونقل عن ابن عباس رضى  
الله عنهما وقيل انه من طريق لعدل وأما من طريق الفضل فقد يشاب كما يؤخذ بالسبب وقال  
المصنف رحمه الله في غير هذا الموضع كما لا يؤخذ بذب الغير لا يشاب به - وله ما في الاخبار ان الصدقة  
والحج يتبعان الميت فليكون النأوى كالتائب عنه وكلامه هذا يشير اليه وسيأتي تحقيقه في محله (قوله  
لا يأتي في الناس بأعالمهم الخ) قال العراقي رحمه الله لم أقف عليه وقال السيوطي - خرج ابن أبي حاتم  
من مرسل الحكم بن عتيبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال يا مشركي إن أولى الناس بالنبى  
صلى الله عليه وسلم المتقون فكفونا عما به يميل من ذلك فانظروا أن لا يلقي الناس بحملون الاعمال  
وتلقوني بالدين يا محمد لو أنها فاصد عنكم بوجهي وهذا معناه قال القهري روى الجمهور يأتي بالتحقيق  
فهو وخبر في معنى التمسى كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا وتأتى منى وب على أن الواو للصراف  
والنون للوقاية وقد حذف نون الاعراب أى لا يكن من الناس الا تبيان بالاعمال ومنكم بالانساب  
وأما على رواية التشديد فهو صريح بنى وقوله الضمير الغائب هو بمعنى ضمير الغائب ومترمى الآية  
من القاف والتشديد وقوله نكحوا الخ وقيل انه منسوب على الاغراء أى الزموا له ابراهيم وقيل منصوب  
بنزع الخافض أى يقتدى به ابراهيم (قوله ولا تملكون عما كانوا يعملون الخ) أن أجرى السؤال على  
ظاهره فالجمله حالية مقترنة لمضمون ما قبلها وان أريد به سببه أى الجزاء فهو تذييل لتعظيم ما قبله والجمله  
مستأنفة أو معترضة والمراد تخييب المخاطبين بقطع أطعاهم من الاتباع بمسلمات من معنى منهم  
وانما أطلق العمل لاثبات الحكم بالمطريق البرهاني في ضمن قضية كلية وقيل ان ما ذكره لا يليق  
بشأن التبريل كيف لا وهم منزّهون عن كسب السيئات فمن أين يتم تزعميلها على غيرهم حتى يتصدى  
لسان انتفاعهم وقد علم مما مر سقوطه فان المقصود سوقها بطريق كلّى برهاني فكيف يتوهم ما ذكره  
(قوله فلا تلحقن الباطل الى الحق الخ) أصل معنى الحذف الميل في الرجل وأطلق على الدين الحق  
المائل عن الباطل وهو حال ان كان من ملة فقد كبره تأويلها بالدين أو لكونه فعيل يستوى فيه  
الذكر والمؤنث وهذا اذا كان المقدّر تتبع ظاهره وأما اذا كان المقدّر نكحون ففي معنى الحال من خبرها  
وخبر المبتدأ تردّد وأما اذا جعل حال من المضاف اليه فيجوز بناء على ما ارتضوه من أنه يجوز في ثلاث  
صور اذا كان المضاف مشتقاً عاملاً أو جزأً أو بمنزلة الجزاء في جهة حذفه كما هنا فإنه يصح تأويله و ابراهيم  
بمعنى اتبعوا ماله فيتحذف عامل الحال وذوها حقيقة أو حكماً ولذا من له بقوله ما في صدورهم لأن الصدور  
بعض وهذا مشبه به وقوله وما كان من المشركين اعتراض أو معطوف على الحال للتعريض المذكور  
وحينئذ فهم حال من المضاف اليه الآن يقدر وما كان دين المشركين وهو تكلف (قوله الخطاب  
للمؤمنين الخ) رد على الزمخشري اذ يجوز أن يكون للكافرين فان قوله فان آمنوا الخ يقتضى خلافه  
فيحتاج الى تأويله بأنه داخل في مقول قل أى وقل لهم قولوا ويكون قوله وما أنزل البنا وأردا على عبارة  
الامر دون المأمور كأنهم أمر وأبأن يقولوا هذا المعنى على وجه يليق بهم وهو أن يقولوا وما أنزل  
اليكم أي المؤمنون أو إشارة الى أنهم من أمة الدعوة وقد أنزل الكتاب اليهم أيضاً لكن المناسب أن يقدر  
فيما مر كونوا - له ابراهيم وكلف تكلف وقوله لانه أول بالاضافة اليها أى لم يصل الى المؤمنين علمه  
وخبره الا بعد وصول القرآن أولان الايمان بالقرآن سبب للايمان به والسبب من رتبة التقدم ثم أول  
نزول صحف ابراهيم عليه الصلاة والسلام عليهم باتباعهم كافي نزول القرآن على أمة محمد صلى الله عليه  
وسلم والاسباط جمع سبط كاحمال وحمل وهو في اسرائيل كلقبائل فينا وهو من السبوط وهى  
الاسترسال وقيل انه مقلوب من البسط قال الحلي وقيل للحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تشارذرتيها ثم قيل لكل ابن بنت سبط وكذا قيل له حفيد أيضاً والحفدة والحفد جمع الحفاد والحفيد  
ولد الولد وبه فسر أولاً وثانياً بالاولاد وذريتهم وذراى يجوز فيه تشديد الباء وتخفيفها كأنى وأثنى

وأوافق وأوافق وكذا كل جمع في آخرة بامشدة ذكره الكرماني في شرح البضاري وقوله وهي وان  
 الخ قد أسلفنا لك تجميع هذا التركيب فلا تلتفت الى ما قبل انه تركيب مختلف لظهوره المتبدع من  
 الخبر ولما عن الجواب فلو حذف وان وقوله فهي لكان هو الصواب ولما هنا ظرف بمعنى حين فنذكر  
 (قوله) أفردهما بحكم أبلغ الخ المراد أنه أفرد موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام مع دخولهما  
 في الاسباط بالحكم الأبلغ وهو الايتاء وهو أبلغ من الانزال لانك تقول أنزلت الدلو في البئر ولا تقول  
 آتيتهم الاية لدلالة الايتاء على الاعطاء الذي فيه شبه القليل والتفويض ووجهه ما سبقت من  
 وجوه عديدة ككونهما كتابين عظيمين لم ينزل مثلهما وكثرة ما اشتمل عليه من الاحكام وغيرها  
 وكوقوع التبشير ببيناصل الله عليه وسلم فيها فان قلت كيف يكون الحكم المفردان به هو الايتاء  
 وقد قيل بعده وما أوتي النبيون قلت المفردان به هو اسناد الايتاء اليهما على التعيين وقوله جله  
 المذكورين في نسخة جله بالتسوين والمذكورون بالرفع والمعنى واحد وقوله منزل عليهم من ربهم يحتمل  
 أنه بيان لعلقه بأوتي لأنه بمعنى أنزل أو أنه حال متعلقه ما ذكر وقيل انه خبر ما وقوله فتؤمن بالنصب  
 في جواب النفي (قوله) وأحد لوقوعه في سياق النفي عام الخ الذي في الكشف أن أحدا في معنى الجماعة  
 لانه اسم يصلح ان يخاطب به مستوى فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكور والمؤنث وبشترط أن يكون  
 استعماله مع كلمة كل أو في كلام غير موجب نص على ذلك أبو علي وغيره من أئمة العربية وهذا غير  
 الاحد الذي هو بمعنى أول في مثل قل هو الله أحد فان ههنا من واو من الوحدة فلا يمكن أن يشمل  
 الكثير لما فاته لوضعه ههنا أصلية وليس من الوحدة لاطلاقه على غير الواحد حقيقة واعتبار  
 وحدة نوعية وغيرها ينافي كونهم صرحوا بأنه معنى حقيقي له وليس كونه في معنى الجماعة من جهة  
 كونه نكرة في سياق النفي على ما سبق لبعض الاوهام ألا ترى أنه لا يستقيم لانفراق بين رسول من الرسل  
 الا تقدير عطف أي رسول ورسول واستثنى كاحد من النساء ليس في معنى كاحدة كذا قال التحرير  
 معترضاً على المصنف ومن تابعه وعليه جله أرباب الحواشي وبه انصح وجه القول بأن الهمزة في هذا  
 أصلية وفي الاستبدال من الواو فانه خفي على كثيرين وكان المصنف رحمه الله لذلك جعله بمعنى واحد  
 فلا يمكن تعدده الاعتبار عومه في النفي قال القرافي في الدر المنظوم قال النهاة اذا قلت خذاً أحد  
 هذين فأنه منقلبة عن واو يستعمل في الاثبات واذا قلت ما جاني أحد فأنه ليست منقلبة عن واو  
 ولا يجوز استعماله في الاثبات يعني الامع كل ويشكل بأن اللفظين صورتهم واحدة ولفظ الوحدة  
 تتناوها والواو فيها أصلية فلزم قطعاً انقلاب الالف عنها وأن يكونا مشتقين من الوحدة وأما جعل  
 أحدهما مشتقاً من الآخر فترجيح من غير مرجع وقد أشكل هذا على كثير من الفضلاء حتى أطلقوا  
 الله على جوابه وهو أن أحد الذي لا يستعمل الا في النفي معناه انسان باجاء أهل اللغة وأحد الذي  
 يستعمل في الاثبات معناه الفرد من العدد واذا كان معنى أحد اللفظين غير معنى الآخر في اللغة  
 وضابط الاشتقاق أن تجد بين اللفظين مناسبة في اللفظ والمعنى ولا يمكن أن أحدهما تغاير في الاشتقاق  
 وجهذا يعلم ما هو أحد الذي لا يستعمل الا في النفي وما هو أحد الذي يصلح للنفي والاثبات بأن تنظر  
 ان وجدت المقصود به انسان فهو الذي لا يستعمل الا في النفي وألفه ليست منقلبة عن واو وان وجدت  
 المقصود به نصف الاثنين من العدد فهو الصالح للاثبات والنفي وألفه منقلبة عن واو اه الا أن المصنف  
 جعلهما واحداً وجعل التقدم من عموم النكرة المنقصة وقول التحرير لا يستقيم لانفراق بين رسول بدون  
 عطف غير مسلم عنده أيضاً قال في الاتصاف النكرة الواقعة في سياق النفي فبعد العموم اقطاعاً عما  
 نحو ليسا حتى ينزل المفرد فيهما منزلة الجمع في تناوله الاحاد مطابقة لا كما ظنه بعض الاصوليين من أن  
 مدلولها بطريق المطابقة في النفي كمدلولها في الاثبات وذلك الدلالة على المساهمة وانما لم فيها العموم  
 من حيث أن سلب المساهمة يستوجب سلب الافراد لما بين الاعم والاخص من التلازم في جانب النفي  
 اذ سلب الاعم أخص من سلب الاخص فيستلزمه فلو كان اقطعاً لا اشعاره بالتعدد والعموم وضعاً

وهي وان نزلت الى ابراهيم لكونهم كانوا  
 متعددين بتفصيلها اذا خلت تحت أحكامها  
 فهي أيضاً مثله اليهم كما أن القرآن منزل النبا  
 والاسباط جمع سبط وهو الحافد بريد به حفدة  
 يعقوب أو ايتاء وذرارهم فأنهم حفدة  
 ابراهيم واسحق (وما أوتي موسى وعيسى)  
 التوراة والانجيل أفردهما بحكم أبلغ لأن  
 أمرهما بالاشارة الى موسى وعيسى معيار  
 لما سبق والتزاع وقع فيها (وما أوتي النبيون)  
 جله المذكورين منهم وغير المذكورين  
 (من ربهم) منزل عليهم من ربهم (لا ترق بين  
 أحدهم) كالمودع من بعض النكسر  
 بعض وأحد لوقوعه في سياق النفي عام  
 فاسخ أن يضاف اليه بين (وتجني له) أي لله  
 (مسلمون) مدعون مخلعون

بحث جليل في الفرق بين  
 أحد المستعمل في الاثبات  
 واحد المستعمل في النفي

لما جازد خول بين علمها وقد ساق هذا على أنه معنى كلام المصنف وتبعه العلامة في شرحه والمصنف  
وقد حققنا المقام بما فيه شفاء الغليل فليكن في خزانة فكر لعدة تدفع بها الاوهام (قوله من باب  
التجهيز والتبكيك الخ) ظاهر الآية أنهم ان آمنوا بدين مثل دين آمنتم به فقد اهدوا ولكن الدين  
الذي آمنتم به وهو دين الاسلام والتوحيد ليس له مثل فكيف يؤمنون بمثله فأجاب بأنه من باب  
التبكيك أي الزام الخلف فقد فرض أنهم ان حصلوا ديناً مثل دين الاسلام في العصة فقد اهدوا ولكن  
من الحال تحصيل مثله فاستحال الا هتداء بغير دين الاسلام فبقى الكلام على الاضافة ليكون أبعد أهم  
على الاتباع حيث لم يطلب منهم الايمان بما آمنوا به بل الايمان بما هو حق وعلى ما ينبغي أي بما كان فاذ اجهم  
بهم الفكر على أن ذلك الحق منحصر فيما آمنوا به لم يكن لهم محيص عن الايمان وعلى هذا يكون آمنوا  
متعدداً بالياء ويجري آمنوا مجرى اللازم والياء للاستعانة والآية أي ان دخلوا في الايمان باستعانة شئ  
دخلوا في الايمان باستعانتهم وهو كلمة الشهادة فقد اهدوا أو مثل زائد كقوله تعالى وشهد شاهد من بني  
اسرائيل على مثله أي عليه وقراءة ابن عباس وأبى رضى الله عنهم تدل عليه وقوله كقوله تعالى فأولوا  
بسورة من مثله إشارة إلى أن ذكر المثل فيها أيضاً للتجهيز وسلول الطريق للمصنف ومنه يعلم سقوط ما ذكر  
فيها سابقاً متذكر (قوله وقبل الباء لآلة الخ) أي ليست صلة بل هي للاستعانة وآمنوا بمعنى أوجدها  
الايمان الشرعي ودخلوا فيه من غير احتياج إلى تقدير صلة أي فان دخلوا في الايمان بواسطة شهادة مثل  
شهادتهم قولوا واعتقادوا ذلك طريق للايمان ولا مانع من تعدده كما قبل الطريق إلى الله تعالى بعدد  
أنفاس الخلائق وعلى الوجهين ما موصول عبارة عن الدين أو الشهادة (قوله أو مزيدة الخ) أي الباء  
زائدة وما مصدرية وتوضيحه لله والياء أشار المصنف رحمه الله بقوله ايمانكم وجوز أن يكون قوله آمنا  
بآله الخ بتأويل المذكور أو لقصر أن أولجى صلى الله عليه وسلم أو مثل مقصودة كما في الآية المذكورة  
وقراءة بما آمنتم به بدون مثل قراءة ابن عباس رضى الله عنهم ما وقراءة بالذي آمنتم به قراءة أبي رضى الله  
عنه (قوله أي ان أعرضوا عن الايمان الخ) فصر التولي بالاعراض وقدم الفرق بينهما لئلا يظن الفرق  
لاحتياج اليه وكان بعض مشابهة ما يقوله بالفاظ المتقاربة المعاني اذا اجتمعت اقترقت واذا  
اقرقت اجتمعت وهو منزع لطيف والشقاق والمساواة والخالف والمعاداة واختلف في اشتقاق الشقاق  
فقيل من الشق بالكسر أي الجانب لأن كلامهم في جانب غير الذي فيه الآخر والياء أشار المصنف  
رحمه الله وقيل انه من المشقة وقيل مأخوذ من قولهم شق العصا اذا أظهر العداوة (قوله تسليمة الخ)  
وجه التسليمة فيه ظاهر وقوله وتسكين أي تسكين لروعهم ومثبت لهم وقوله اتمام عام الوعد الخ  
واذا كان من تمامه يفيد أن ذلك كائن لا محالة لعلهم عليه وسماحه ما يقولون المقضى له وأخذ تحقق  
وقوعه من هذا التأكيده مخالفاً للزحشرى من أخذ من السين في فسكفكم الله حيث قال معنى  
السين ان ذلك كائن لا محالة ولو بعد حين لأن السين حرف تنبيه لا دلالة له على التأكيد وقول الشراح  
في توجيهه ان دلالة على التأكيده من جهة كونها في مقابلة لن الدالة على التأكيد النفي قال سيوبه لن  
أفضل نفي سأفعل فيه تأمل والصغير ان مفعولان تقول كفاء مؤنته وأوفى قوله أو وعيد بالتبويح  
لالتريدي فلا يمنع على الكلام على الوعيد والوعد معا (قوله أي صبغنا الله صبغته الخ) الصبغة  
كالبسمة مصدر صبغ الثوب ونحوه وهو معروف ولما كان في الصبغ تزيين للصبوغ ودخول فيه  
وظهور أثره عليه جاز أن يستعار لفطرة والطبيعة التي خلقهم الله عليها لانهم يتزينون بها كما يتزين الثوب  
بصبغة أولها دابة التي هداهم الله بها تلك أوالايمان الذي أظهره الله عليهم كما يظهر أثر الصبغ على  
المصبوغ ويؤيده أن العرب سمت المديانات والانهاف بها صبغة كما قال الشاعر

وكل أناس لهم صبغة • وصبغة همدان خير الصبغ

قالوا على هذه الأقوال هو من الاستعارة التصريحية التعريفية والقربة الاضافة إلى الله والجامع

(فان آمنوا بتبكيك ما آمنتم به فقد اهدوا)  
من باب التجهيز والتبكيك كقوله تعالى فأولوا  
بسورة من مثله أو لا مثل لما آمن به المسلمون  
ولا دين كدين الاسلام وقبل الباء لآلة  
دون التعددية والمعنى ان تعدد الايمان  
بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم فان  
وحدة المقصد لا تأبى تعدد الطرق أو مزيدة  
لأن كسب كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها  
والماضي فان آمنوا بالله ايماناً مثل ايمانكم به  
أو المثل مقصود كما في قوله وشهد شاهد من بني  
اسرائيل على مثله أي عليه وشهدته قراءة  
من قرأ بما آمنتم به والذي آمنتم به (وان تولوا  
فانما هم في شقاق) أي ان أعرضوا عن  
الايمان أو عما تقولون لهم فاهم الا في شقاق  
الحق وهي المناوأة والخالف والمعاداة  
من المضالعين في شق غير شق الآخر  
(فسكفكم الله) تسليمة وتسكين  
للمؤمنين ووعد لهم بالفظ والنصرة على  
من ناوهم (وهو السميع العليم) اتمام  
تمام الوعد بمعنى أنه يسمع أقوالكم ويعلم  
اخلاصكم وهو مجازيكم لا محالة أو وعيد  
للمعرضين بمعنى أنه يسمع ما يدعون ويعلم  
ما يخفون وهو معاقبهم عليه (صبغة الله)  
أي صبغنا الله صبغته وهي فطرة الله تعالى  
التي فطر الناس عليها فانها حلية الانسان  
كما أن الصبغة حلية المصبوغ أو هدانا الله  
هدايته وأرشدنا بحجته وأظهر قلوبنا بالايمان  
تطهيره وسماء صبغة لانه ظهر أثره على  
ظهور الصبغ على المصبوغ وتداخل  
في قلوبهم تداخل الصبغ الثوب

التأثر والظهور والترين قالوا وهذا أنسب من المشاكلة لأن الكلام عام في اليهود والنصارى وتخصيصه  
 بالنصارى لا وجه له وأجيب بأن اختصاص الغمس في المعمودية بالنصارى لا ينافي صحة اعتبار  
 المشاكلة لأن ذلك الفعل كائن فيما بينهم في الجملة وهذا يصححه ولكنه لا يقتضي حسنه ويدفع التكلف  
 عنه وهو مراد المعترض (قوله أول المشاكلة فإن النصارى الخ) هذا راجع إلى الوجه الأخير وهو معنى  
 التطهير لا الوجه كله كما قبل فمعبر عن التطهير من دون الشرك بالصبيغ مشاكلة فإن النصارى كانوا  
 يصبغون أولادهم بماء أصفر يعتقدون أنه تطهير للمولود كالختان لغيرهم فأطلق الصبيغ على التطهير  
 بالآيمان للمشاكلة فإن المشاكلة كما تجرى بين القوانين تجري بين قول وفعل أيضا كما تقول إذا رأيت  
 شخصا يغرس أشجارا اغرس غرس فلان تعني ~~ممكن~~ كرمنا تصطنع الناس تريد حسنه على الكرم والخير  
 وإن لم يجز ذلك الغرس لأنه مشغول به وعليه اقتصر الزمخشري وقال المعنى تطهير الله لأن الآيمان يظهر  
 النفوس والأصل فيه أن النصارى كانوا يصبغون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون هو  
 تطهير لهم وإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا - فافهم المسلمون بأن يقولوا لهم  
 قولوا آمنا بالله وصيغتنا الله بالآيمان صيغة لا مثل صيغتنا وطهرنا به تطهير لا مثل تطهيرنا وأيقول  
 المسلمون صيغتنا الله بالآيمان صيغته ولم نصبيغ صيغتك وإنما جئنا بلفظ الصيغة على طريق المشاكلة الخ  
 وقوله فافهم المسلمون بناء على أن الخطاب للكافرين في قوله قولوا آمنا وقوله أيقول المسلمون بناء على  
 الوجه الأول وهو أن الخطاب للمؤمنين والمصنف رحمه الله لم يذكر هذا التردد لأنه لم يجوز كونه  
 للكافرين كما مر والمعمودية بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الميم الثانية وكسر الهمزة المهملة  
 وبالياء المثناة التحتية المخففة مر معنا وقال الصولي في شرح ديوان أبي نواس أنه معرب عنه وذيا بالذال  
 المعجمة ومعناه الطهارة ويراد بها ما يقدر على ما يلي عليه من الانقياد ثم تفصل بها الحاملات اه (قوله  
 ونصها الخ) أي هو مصدر مؤكد لنفسه محذوف عا له وجوبا وليس ناصبه آمنا كما قبل وقيل أنه على  
 الأعراء بتقدير الزموا أو عليكم وقيل بدل من مله إبراهيم على التنب والبه ذهب الزجاج والكسائي  
 وغيرهما وورده الزمخشري وسبأ في جوابه وقوله لا صيغة أحسن من صيغته إشارة إلى أن  
 الاستفهام انكارى في معنى النفي (قوله تعريض بهم الخ) التعريض استفاد من تقديم نحن  
 المقيد للمصدر وقوله وهو عطف الخ يعني هذه الجملة معطوفة على جملة آمنا وهو يحسب الظاهر يقتضي  
 كون صيغة الله داخل فيها أيضا للأعراء ولا بد لمن مله إبراهيم لما فيه من تفكيك النظم لتخلل  
 الأجنبي على الأعراء بينهم أو توسط ما هو يدل عما قبلها من أجزائها ولذا رده الزمخشري والمصنف  
 رحمه الله أجاب عنه بقوله وإن قال الخ أي من قال به من أئمة العربية يحمل قولهم على أنهم قدروا  
 في هذه الجملة وقولوا نحن له عابدون بقرينة السياق فإن ما قبله قول المؤمنين وتقدير القول سائق شائع  
 فلا يرده عليه أنه تكلف من غير دليل وهذه الجملة معطوفة على الزموا في صورة الأعراء والتقدير الزموا  
 صيغة الله وقولوا نحن الخ أو على اتباعوا مله إبراهيم وقولوا آمنا بدل من عامل مله إبراهيم المقدر أي  
 الزموا أو اتباعوا صيغة الله بدل من مله والبدل من الجملة ليس بأجنبي من بدل بعض أجزائها وقال  
 الطيبي رحمه الله مراد القاضي أن العطف مانع من جعل صيغة الله نصبا على الأعراء فيقدر الزموا صيغة  
 الله وقولوا نحن له عابدون والحق أن كلاما من قوله ونحن له مسلمون ونحن له عابدون ونحن له مخلصون  
 اعتراض وتذييل لكلام الذي عقب به مقول على السنة العباد بتعليم الله تعالى لا عطف وتحريره  
 أن قوله ونحن له مسلمون مناسب لأننا أي نؤمن بالله وبما أنزل على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
 ونسأل له وننقاد لأوامره ونواهي وقوله ونحن له عابدون ملائم لقوله صيغة الله لأننا دين الله فالمصدر  
 كما في ذلك لما سبق وقوله ونحن له مخلصون موافق لقوله لنا أفعالنا وأحكامكم وهو ترتيب آتيق  
 قال الضرير فإن قبل نحن لا نجعله له عطف على آمنا بل على فعل الأعراء بتقدير القول أي الزموا

أول المشاكلة فإن النصارى كانوا يصبغون  
 أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية  
 ويقولون هو تطهير لهم ويدعون نصرانيهم  
 ونصبا على الأعراء وقيل على البدل من مله  
 وقيل على الأعراء وقيل على البدل من مله  
 إبراهيم عليه السلام (ومن أحسن من الله  
 صيغة) لا صيغة أحسن من صيغته (وهن  
 في عابدون) تعريض بهم أي لا تشرك به  
 كشرركم وهو عطف على آمنا وذلك يقتضي  
 دخول قوله صيغة الله في مفعول قولوا ولن  
 نصبا على الأعراء أو البدل أن يصبر قولوا  
 معطوفا على الزموا أو اتباعوا مله إبراهيم  
 وقولوا آمنا بدل اتباعوا حتى لا يلزم فك  
 النظم وتو الترتيب

(قل أحتاجوننا) أحتاجوننا (في الله) في شانه واصطفائه نبينا من العرب دونكم روى أن أهل الكتاب قالوا الانبياء كلهم منافقون كذبت نبيا كنت منا  
 قزئت (وهو يشاوركم) الاختصاص له يقوم دون قوم يصيب برحمته من يشاء من عباد الله (٢٤٩) ولنا أعمالنا ولكم أعمالكم فلا يعد

أن يكرمنا بأعمالنا كأنه ألزمهم على كل  
 مذهب بنصونه اغماؤا وتبكتا فان كرامة  
 النبوة أتا تفصل من الله على من يشاء  
 والكل فيه سواء وإنما فاضة حتى على  
 المستعدين لها بالوالمطوعة على الطاعة والحق  
 بالاخلاص وكان أن تكلم أعمالا رابعيا بعينها  
 الله في إعطائنا أيضا أعمال (ونحن له  
 مخلصون) موحدون مخلصة بالاعتبار  
 والطاعة دونكم (أم يقولون إن إبراهيم  
 واسحق واسحق ويعقوب والاسباط كانوا  
 هودا أو نصارى) أم منقطعة والمهمزة  
 للأنكار وعلى قراءة ابن عامر وجدة  
 والكسافي وحفص بالتاء يحتمل أن تكون  
 معادلة للمهمزة في أفعالنا وتنبأ في أمة  
 الامرين تأتون الحاجة أو أذعاء اليهودية  
 أو النصرانية على الانبياء (لأنتم أعلم  
 أم الله) وقد نفي الامرين عن ابراهيم بقوله  
 ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا واحتج  
 عليه بقوله وما أنزلنا التوراة والانجيل  
 الا من بعده وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعه  
 في الدين وفاقا (ومن أعلم من كتم شهادة  
 عنده من الله) يعني شهادة الله لابراهيم  
 بالخيرية والبراءة عن اليهودية والنصرانية  
 والمعنى لا أحد أعلم من أهل الكتاب لانهم  
 كتموا هذه الشهادة أو منالو كتمان هذه الشهادة  
 وفيه تعريض يكتمانهم شهادة الله لحمد عليه  
 الصلاة والسلام بالنبوة في كتبهم وغيرها  
 ومن للابتداء كما في قوله تعالى ابراهيم الله  
 ورسوله (وما الله بغافل عما تعملون) وعبد  
 لهم وقرى بالبلاء (تلك أمة قد خلت لها  
 ما كبت وأصمكم ما كبتهم ولا تلتعن  
 عما كانوا يعملون) تكرر للمبالغة في التحذير  
 والازير عما استكم في الطباع من الاقتدار  
 بالاتباء والانتكال عليهم وقبل الخطاب فيما  
 سبق لهم وفي هذه الآية لنا تحذير عن  
 الانتدابهم وقبل المراد بالآية في الاول  
 الانبياء وفي الثاني أسلاف اليهود والنصارى  
 (سيعول السفهاء من الناس) الذين

صبغة الله وقولوا نحن له عابدون ولوسم قسيسا ذكرتم أيضا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وكذا بين  
 المؤكد والتأكيدي لا جني لان قوله فان آمنوا وقوله فسيفكفكم الله لا يدخل شيء منه ما في خبر قولوا  
 قلنا لا وجه لارتكاب الاضمار بلا دليل مع ظهور الوجه الصحيح وما ذكر من الفصل وان لم يتعلق  
 بقولوا لفظا فقد يتعلق به معنى فلا فلك للنظم وهو الحق الذي لا يحد عنه قبل وفي عدم فلك النظم بالفصل  
 بين المفعول وبه يدل الفعل العامل تأمل (قوله في شانه واصطفائه نبينا من العرب الخ) قيده دلالة  
 قوله ما أنزل الانبياء بقا وقوله ومن أعلم من كتم الخ لاحقا وقوله على كل مذهب يعني من مذهب  
 أهل الحق في أن النبوة بفضل من الله يختص به من يشاء ومذهب الحكماء من أنها تدرك بالجهادة  
 ونصبة الباطن والظاهر من كدر العقائد والاخلاق والذي يشعر بالاول قوله ربنا وربكم والذي يشير  
 الى الثاني الاعمال وينتونه بالمهمة بمعنى يقصدونه وقوله روى الخ قال السيوطي لم أقف عليه  
 في كتب الحديث (قوله أم منقطعة الخ) يعني ان قرئ أم يقولون بياء الغيبة لا تكون أم الامنقطعة  
 للاضمار عن الخطاب في أحتاجوننا أي بل أنقولون الخ وهو للأنكار بمعنى ما كان ينبغي ذلك وان قرئ  
 بالخطاب فيجوز الاضمار والمعنى ما ذكر ويجوز الاتصال والمراد أنهم سياتيكون بمعنى أنه لا ينبغي ذلك  
 والا فالعلم حاصل بثبوت الامرين وما ذكره من الانقطاع على الغيبة ومنع الاتصال حتى عن بعض  
 الصاغة جواز ذلك اذا قلت أنقوم بآييد أم يقوم عمرو صرح الاتصال وقال أبو البقاء هو جريد وقيل  
 انه اذا لم تكن الغيبة من باب الالتفات كما يقتضيه التوفيق بين القراءتين فان كان فالقراءتان سواء  
 في الاتصال والانقطاع والحاجة اليه لما سمعته وقوله وقد نفي الخ يعني أن الله نفي عن ابراهيم عليه  
 الصلاة والسلام ما دعيتوه وما ذكر بعده من اسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط أتباعه وعلى دينه  
 فكيف يكونون هودا أو نصارى (قوله يعني شهادة الله تعالى لابراهيم عليه الصلاة والسلام الخ) يريد  
 أن الطرفين كلاهما صفة شهادة أي كاشفة من الله كاشفة عن كتمه عن متحققه لم معاومة أنها  
 شهادة الله والمعنى لا أعلم من أهل الكتاب لانهم كتموا الشهادة على التحقيق أولا أعلم من المسلمين  
 لو كتموها على سبيل الفرض فالفعل الماضي في الاول على أصله وفي الثاني التعريض عن تحقق منه  
 الكتمان كما في قوله لن أشرك والاولى جملة على الاعم منها لكن الاول قالوا انه انفق عليه أهل  
 التفسير وهو المروي عن مجاهد وقسادة لكن اختلفوا في المكتوم هل هو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم  
 أو خيرية ابراهيم عليه الصلاة والسلام وأما الثاني فلا يعرف قال أبو حيان رحمه الله ولا يناسب  
 المقام وإنما جملة المصنف رحمه الله على التعريض لانه ليس في الكلام تعرض له وقوله من للابتداء  
 ظاهر وجوز في من الله أن يتعلق بكم أي كتمان من عباد الله وفيه نظر وقوله وقرى بالبلاء قبل انه لم يوجد  
 في شيء من كتب التفسير والقراءات وليس كذلك فانه قرأها السلي وأبو رجاء وابن محيصن كما في اللوامح  
 وهي شاذة خارجة عن الاربعة عشر (قوله تكرر الخ) قدم في هذا النظم بعينه وبيان ما فيه لكنه  
 أشار الى حكمة تكريره أو أن شخص كل معنى ليكون تأسيسا والظاهر الاول ولذا قدمه اذ لا قرينة  
 على الثاني (قوله الذين خفت أحلامهم الخ) السفة في الأصل مطلق الخفة ويطلق على خفة العقل  
 وهو المراد هنا والاحلام جمع حلم وهو العقل واستهوها عن استذلوها والمراد بهم المنكرون لتغيير  
 القبلة عن بيت المقدس الى الكعبة اتاحصا على الطعن أو انكار النسخ وخبره به قبل وقوعه كما يدل  
 عليه قوله سيقول لي وطن نفسه وبعد الجواب له كما في المثل قبل الرمي يراش السهم ونحوه ولأن  
 المنكروه اذا وقع بعد العلم به لا يكون هاتلا كما اذا وقع فجأة وبغته فانه أصعب وقيل انها نزلت بعد  
 تحويل القبلة وقوله والقبلة الخ قال الراغب القبلة في الأصل اسم للعالة التي كان عليها المقابل نحو  
 الجلسة والقعدة وفي المعارف اسم للمكان المقابل المتوجه اليه للصلاة والمراد بالتعارف والعرف  
 عرف اللغة لا عرف الناس حتى يتوهم أنه ليس بلغوى مع وروده في كلام العرب كقوله

خفت أحلامهم واستهوها ٦٣ الشهاب في بالقليل والاعراض عن النظر يريد به المنكرين لتغيير القبلة من المسافقين واليهود  
 والمنكرين وقائدهم تقدم الاخبار به بوطين النفس واعداد الجواب (ما ولاهم) ماصرفهم (عن قلبهم التي كانوا عليها) يعني بيت المقدس والقبلة  
 في الأصل الحال التي عليها الانسان من الاستقبال

أليس أول من صلى لقبلكم \* كما مر والمتوجه بفتح الجيم قبل وأطلق ذلك عليه إشارة إلى أن المكان ليس بمقصود بالذات بل الحالة الحاصلة من التوجه إليه وقوله لا يختص به مكان الخ إشارة إلى أن المشرق والمغرب عبارة عن جميع الامكنة والارتسام بمعنى الامتنال (قوله وهو ما ترضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة من التوجه الخ) عدل عن قول الكشف توجبه لأنه مبني على الاعتزال وبديل قوله من التوجيه إلى التوجه لا احتياجه إلى التوجيه على ما بين في شروحه فالمراد بالصراط المستقيم ما أراد الله وهو التوجه إلى بيت المقدس ثم التوجه إلى الكعبة شرفها الله تعالى (قوله وكذلك إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة الخ) فالمنشبه به كونهم مهدين إلى الصراط المستقيم أو جعل قبلتهم أفضل القبل والمنشبه بهم خبارا قبل وفي فهم أفضلية قبلتنا من الآية المتقدمة تأمل اذ مثلية الحكم الناسخ جائزة ولا يخفى أنه مفهوم من التشبيه لأن معناه جعلناكم خير أمة أخرجت للناس وهو يقتضي ذلك بالقوى فتأمل ثم إنه خالف الزمخشري في قوله وكذلك ومثل ذلك الجعل العجيب جعلناكم أمة وسطا قبل لما فيه من التكلف وارتكاب الختام بلا فائدة وفوات الارتباط بمقابلته بخلاف ما اختاره وهو من قوله التدبر كما ستري قال التحرير يريد أن ذلك إشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده لا إلى جعل آخر يقصد تشبيه هذا الجعل به كما يؤولهم من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطا وإذا تحققته فالكاف مقسم الخاما كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام وتبع فيه العلامة حيث قال يريد أن الكاف منصوب المحل على المصدر وهو إشارة إلى جعل القبلة أي كما جعلنا قبلكم أفضل قبله جعلناكم أمة وسطا وكما تقول وقت سماع هذا الكتاب ذلك إشارة إلى التحويل فقال الاستاذ رحمه الله لا بل هو إشارة إلى الجعل الذي اشغل عليه قوله جعلناكم أمة أي جعلناكم أمة وسطا مثل هذا الجعل العجيب ويرد عليه أنه تشبيه الشيء بنفسه لكنا نقول بالقارسية همجنين كديم وهمجنين ميكنيم وابن اشراف بن بشار في قوله لا ينسبه وسيرد عليك أمثال هذا وفي الكشف يريد أنه لم يشبهه إلى سابق بل إلى الجعل المدلول عليه بجعلناكم وحي بما يدل على البعد تضييما وأصله جعلناكم أمة وسطا مثل هذا الجعل أي جعلنا عجبيا كما شاهدونه والكاف مقسم للمبالغة وهذا الختام مطرد في كلام العرب والعجم لا تكاد نسمع غيره وهو في القرآن كثير وهذا هو الوجه وقال الطيبي في قوله كذلك قال الذين من قبلهم أي جرت عادة الناس على ما شوهد من هؤلاء وقد كنت مع تحقيق أن هذا هو الحق ومقتضى البلاغة برهة التمس ما يحيط عنه لتمام الشبهة إلا أني مع كثرة ما أرفف عليه لم أجده ما يفسح عنه ويورده على المصدر فيه حتى انكشف لي الغطاء عقلا ونقلا ونفيرا أن الشريف قدس سره قال في شرح المفتاح ليس المقصود من التشبيهات هي المعاني الوضعية فقط اذ تشبيهات البلغاء قلما تنفلون من مجازات وكلمات فنقول انما رأيناهم يستعملون كذا وكذا للاستقرار تارة فهو عدل عمر في قضية فلان كذا وهكذا أي عدل مستقر قال الجاسسي

هكذا يذهب الزمان ويقضي العمل فيه ويدرس الاثر

نص عليه التبريزي في شرح الحاشية وله شواهد كثيرة وقال في شرح قول أبي تمام كذا فليصل الخطيب وليصدق الامر \* انه تمثيل والتعظيم وهو في صدر القصيدة لم يسبق له ما يشبه به والاشارة كالضمير ترجع إلى المتأخر فتفيد التعظيم لتفسير بعد الابهام فجعل كلمة عن ذلك وأنه أمر عظيم مقرر فالمراد في هذا ونحوه انما جعلناكم جعلنا عجبيا بدعا هكذا وليست الكاف فيه زائدة كما يؤولهم كلامهم لكنه قطع النظر فيه عن التشبيه واستعمل في لازم معناه فان أريد بالاختتام هذا فلم نرأيت الوزير عاصم بن أيوب قال في شرح قول زهير

كذلك خيمهم ولكل قوم \* اذا مستهم الضراء خيم

قال قال الجرجاني تفسير لفظة كذلك أنها تشبيهة اما خبر مقدم واما خبر متاخر وهي تفيض كلا لأن كلا

فصار عرفا للمكان المتوجه إليه للصلاة (قل لله المشرق والمغرب) لا يختص به مكان دون مكان خاصة ذاتية تمنع إقامة غيره مقامه وانما العبرة بارتسام أمره لا بخصوص المكان (يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم) وهو ما ترضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة من التوجه إلى بيت المقدس تارة والكعبة أخرى (وكذلك) إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة أي كما جعلناكم مهدين إلى الصراط المستقيم أو جعلنا قبلكم أفضل القبل (جعلناكم أمة وسطا)

تتقن وكذلك تثبت ومثله قوله تعالى كذلك نسلكه في قلوب المجرمين فغنى البيت أن هروما وآباءه ثبت لهم  
 حسن الخلق في دفع الملمات إذا تزلت بقومهم وان كانت الأخلاق تتغير عند نزول الشدائد وسلول  
 العظام اه فعلبك بالعض على هذا بالنواجد فانه من بدائع هذا الكتاب وروائه والحمد لله الموفق  
 للصواب وقد ذكر مثله عن ابن الأنباري رحمه الله وما يدل عليه دلالة ظاهرة قوله تعالى كذلك قال  
 الذين من قبلهم مثل قولهم فالوكان كذلك للتشبيه لم يصرح به بمثل ولا حاجة لما ذكر في توجيهه  
 (قوله أي خيار الخ) الخيار جمع خير وهم خلاف الأشرار وقد يكون الخيار اسم من الاختيار  
 وأما الخيار أنواع من الشفاء فوله وظاهره كالكشاف أن الوسط يكون بمعنى الحبر مطلقا كما قالوا خير  
 الأمور الوسط والتعقيب ما قاله السهيلي في الروض أن الوسط وصف مدح في مقامين في التنبؤ لأن  
 أوسط القبيلة أحرقتها وصحبها فوأجد أن لا تصاف إليه الدعوة وفي الشهادة كما هنا وهو غاية العدالة  
 كآفته ميزان لا يعيل مع أحد وظن قوم أن الأوسط الأفضل على الإطلاق وفسروا الصلاة الوسطى  
 بأفضل وليس كذلك بل هو لا مدح ولا ذم كما يقتضيه لفظ التوسط غير أنهم قالوا أنقل من مغل وسط  
 على الذم لأنه كما قال الجاحظ يحن على القلب ويأخذ بالانقاس لأنه ليس بجيد فطرب ولا يردى فيفضل  
 وقالوا أخوال دون الوسط وقوله أوعد ولا قد عرفت وجه اطلاقه عليه أنه لا يعيل إلى طرف ومزكين  
 يفتح الكاف المشددة جمع من كى كصطفين وقوله بالعلم والعمل لأنه الخصال المحمودة وهما أساسها  
 وهو في الأصل المكان الذي تستوي المساحة من جوانبه وهي قياس الأرض ثم استعير للتحال  
 المحمودة لأنها على ما ذكر في الأخلاق لكل منها طرفان مذمومان بالأفراط والتفريط وما بينهما ما هو  
 المحمود كما ذكره ثم أطلق الحال على المحل واستوى فيه الواحد وغيره لأنه بحسب الأصل جامدا لا تعتبر  
 مطابقته وقدر اعي فيه ذلك والثور والوقوع في الشيء بقلة مبالاة من أنها رجع في وقع (قوله  
 واستدل به على أن الإجماع الخ) لأن الله تعالى شهد بعد التهم وقبول شهادتهم ولا يمكن أن يكون ذلك  
 بالنسبة إلى كل فرد فبق ذلك في اجتماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على الضلالة  
 والكلام عليه في الأصول وانثلت بمعنى اختلت من النلم (قوله عليه للبعث) أدرج فيه العلم لأن  
 الشهادة لا تكون إلا من علم أما بالمشاهدة أو بالسماع والاستفاضة وعموما لها معاصر من وغيرهم  
 لعموم الناس (قوله روى الخ) هذا الحديث رواه البخاري والترمذي وقوله وهذه الشهادة الخ  
 جواب عما يقال إن التمهدي يعلى المضرة وشهادتهم على الناس ظاهرة وأما شهادة الرسول صلى الله  
 عليه وسلم فهي لهم لأنها ترزك فأنه ضامن معنى الرقيب المهيمن لأن المزكي مراقب  
 لأحوالهم مقيد بمعرفتها ويصح أن يكون لما كاه ما قبله (قوله وقدمت الصلاة الخ) يعني عليكم  
 لأن المراد بالشهادة الثانية التزكية وهو صلى الله عليه وسلم انما يركب أتمته فقدم ليفيد المحصر وهو  
 من قصر الفاعل على المفعول (قوله أي الجهة التي الخ) اختلاف في الجهة التي كان صلى الله عليه  
 وسلم يتوجه إليها بكة فقال ابن عباس رضي الله عنهما ما جماعة كان يصلي إلى بيت المقدس لكنه  
 لا يستدير الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق آخرون أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى  
 بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس وضعف  
 هذا المأفاه من النسخ مرتين والأصح الأول وقوله أي الجهة التي كنت عليها ليس تفسير للقبلة  
 بل للإشارة إلى أن جعل متعذرا فعملين الأول القبلة والثاني التي الخ بمعنى الجهة التي وليس الموصول  
 صفة للقبلة وهذا مختار الخشري وعكس أبو حيان رحمه الله فقال التي مفعول أول والقبلة مفعول  
 ثان وقال إن المعنى عليه وقيل التي صفة للقبلة والمفعول الثاني محذوف أي ما جعلنا القبلة التي كنت  
 عليها قبله وقيل لنعلم هو الثاني بتقدير مضاف أي ما جعلنا صرف القبلة إلا لعلم المذكور وعلى التفسير  
 الأول التي عبارة عن جهة الكعبة وعليه النسخ وقع مرتين وعلى الثاني العنصرة وضميرينه الأول للنبي  
 الناسخ وعلى الثاني المنسوخ

أي خيار أو وعد ولا مزكين بالعلم والعمل  
 وهو في الأصل اسم المكان الذي تستوي  
 إليه المساحة من الجوانب ثم استعير للتحال  
 المحمودة لوقوعها بين طرفي الإفراط والتفريط  
 كالجود بين الأسراف والبخل والشجاعة  
 بين التهور والخبث ثم أطلق على المتصف بها  
 مستويا في الواحد والجمع والمذكر  
 والمؤنث كسائر الأسماء التي وصف بها  
 واستدل به على أن الإجماع حجة إذ لو كان  
 فيها انقواء عليه باطل لا تثبت به عدالتهم  
 (لتم) كقوله فاشهدوا على الناس ويكون  
 الرسول عليكم شهيدا) عليه للبعث أي لتعلموا  
 بالتأنيل فيما نصب لكم من الحجج وأنزل  
 عليكم من الكتاب أنه تعالى ما يجلي على أحد  
 وما ظلم بل أوضح السبل وأرسل الرسل  
 فبلغوا ونصروا ولكن الذين كفروا جعلهم  
 الشقاء على اتباع الشهوات والأعراض عن  
 الآيات فتشهدون بذلك على معاصريكم وعلى  
 الذين من قبلكم أو بعدكم روى أن الأئم  
 يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء  
 فيطالبهم الله ببينة التبليغ وهو أعلمهم بأمانة  
 التبليغ على المنكرين فيؤتى بأتمته محمد صلى الله  
 عليه وسلم فيشهدون فتقول الامم من أين  
 عرفتم فيقولون علمنا ذلك بأخبار الله تعالى  
 في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق  
 فيؤتى بمحمد صلى الله عليه وسلم فيستدل عن  
 حال أمتهم فيشهد بعد التهم وهذه الشهادة  
 وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول عليه  
 السلام كالرقيب المهيمن على أتمته عدى بعلى  
 وقدمت الصلاة للدلالة على اختصاصهم بكون  
 الرسول شهيدا عليهم (وما جعلنا القبلة التي  
 كنت عليها) أي الجهة التي كنت عليها وهي  
 الكعبة فإنه عليه السلام كان يصلي إليها  
 بكة ثم لما هاجر أمر بالصلاة إلى العنصرة تألفا  
 لليهود أو العنصرة لقول ابن عباس كانت  
 قبلته بكة بيت المقدس الأتمه كان يجعل  
 الكعبة بينه وبينه فالتحيز به على الأول الجعل  
 الناسخ وعلى الثاني المنسوخ



والمعنى أن أصل أمرنا أن نستقبل الكعبة  
وما جعلنا قبلك بيت المقدس (الانعلم  
من يتبع الرسول ممن يتقلب على عقبيه)  
الانعلمن به الناس ونعلم من يتبعك في الصلاة  
اليها ممن يرتد عن دينك ألفا قبله آياته  
أولعلم الآن من يتبع الرسول ممن لا يتبعه  
وما كان لعارض يزول بزواله وعلى الأول  
معناه ما ورد ذلك الى التي كنت عليها الانعلم  
الثابت على الاسلام ممن ينكس على عقبيه  
لقلقه وضعف ايمانه فان قبل كيف يكون  
علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالما قلت  
هذا واشباهه باعتبار التعلق بالحال الذي  
هو مناط الجزاء والمعنى ليتعلق علمنا به  
موجودا وقيل ليعلم رسوله والمؤمنون لكنه  
أسند الى نفسه لانهم خواصه أولتميز  
الثابت من المتزلزل كقوله ليعزقه الخبيث  
من الطيب فوضع العلم موضع التمييز المسبب  
عنه ويشهد له قراءة ليعلم على البناء للمفعول  
والعلم اما بمعنى المعرفة أو معلق لما في من من  
معنى الاستفهام أو مفعوله الثاني ممن يتقلب  
أي لنعلم من يتبع الرسول مقلدا ممن يتقلب  
(وان كانت لكبيرة) ان هي المخففة من الثقيلة  
واللام هي الفاصلة وقال الكوفيون هي  
النافية واللام بمعنى الا والضمير لما دل عليه  
قوله تعالى وما جعلنا القبلة التي كنت عليها  
من الجعله أو التولية أو التحويل أو القبلة  
وقرئ لكبيرة بالرفع فتكون كان زائدة  
(الاعلى الذين هدى الله) الى حكمة  
الاحكام الشائتين على الايمان والاتباع  
(وما كان الله ليضيع ايمانكم) أي ثباتكم  
على الايمان وقيل ايمانكم بالقبلة المنسوخة  
أو صلاتكم اليها لما روى أنه عليه السلام  
لما وجهه الى الكعبة قالوا كيف بين مات  
يا رسول الله قبل التحويل من اخواننا فقلت  
(ان الله بالناس رؤف رحيم) فلا يضيع  
أجورهم ولا يدع صلاحهم ولعله قدم  
الرؤف وهو أبلغ محافظة على الفواصل  
وقرأ الحرميان وابن عامر وخص رؤف  
بالمدة والبقاوتون بالقصر

صلى الله عليه وسلم والثاني لبيت المقدس وقوله والمعنى الخ بيان للثاني وبالله قوله الآتي وعلى الأول  
معناه (قوله الانعلمن به الناس الخ) أي لنعلمهم معاملة المؤمن المتبذل لتظهر حقيقة الحال ونعلم  
وتعلم يصح فيه النون والتاء وهو على القبول أي فعلنا ذلك فعل من يحتقر ومنه يؤخذ جواب آخر عن  
السؤال الآتي وعلى هذا اقتصر الزمخشري في قوله تعالى ولعلم الله الذين آمنوا في سورة آل عمران  
فتصير الاجوبة عن مثل هذا التركيب أربعة وهذا مبني على الثاني أيضا والمراد بمن يرتد أهل مكة  
وقبله آياته ابراهيم واسماعيل علمهما الصلاة والسلام وهي الكعبة وقوله أولعلم الآن أي حين حوت  
القبلة من بيت المقدس الى الكعبة والمراد بمن لا يتبعه أهل المدينة ومن يهذو وذوهم والمراد بالعارض  
موافقة قبلتهم والنكوص الاجرام عن الشيء (قوله فان قيل الخ) يعني أن قوله لتعلم يشعر بحدوث العلم  
في المستقبل وعلمه تعالى أني أجاب بوجود ثلاثة تقدم رابعها أنه على التجوز في الاستدلال أن أسند  
اليه تعالى ما هو مسند الى خواصه المقربين وليس على حذف مضاف أو العلم قديم ومتعلقه حادث  
في الحال فغير منه بذلك باعتبار التعلق لانه الذي يتعلق به الجزاء اذا علم قبله لا يتعلق به جزاء وانما يكون  
بعد وجوده وطاعته أو عصيانه فالتعالى وان كان عالما به دائما الا أن العلم الذي يتعلق به مجازاته انما  
يحصل بعد وجوده وحاصله تخصيص العلم أو هو من اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو التميز  
في الوجود الخارجي عند المخلوقين ويؤيده تعديده عن التمييز وبه فسر ابن عباس رضي الله عنهما  
وقوله ويشهد الخ لان معناها ليعلم الناس ذلك وتميز عندهم وقيل انما يصلح شاهد لما قبله وفيه نظر  
لانه لم يعين فيها العالم اذ ظاهره العموم وأما ما قيل ان نعلم للمتكلم مع الغير فالمراد بيشترك العلم بيني وبين  
الرسول فغيره مناسب لشرى الله مع غيره في شئ واحد كما سبأني ووجه خامس أنه أريد بالعلم الجزاء  
أي لنجازي الطائع والمعاصي وكثيرا ما يقع التهديد في القرآن بالعلم (قوله والعلم اما بمعنى المعرفة الخ)  
فتعدي للمفعول واحد وهو من الموصولة ومن متعلق به كما مر أو بفتح واو بيان لمن ويجوز أن يكون  
على أصله متعديا لاثنتين قامت الجملة المعلقة عنهما مقامهما ومن يتقلب حال من فاعل يتبع أي متبعا عنه  
وبهذا اندفع قول أبي البقاء رحمه الله انه لا يجوز أن تكون من استهامة لانه لا يبقى اقوله ممن يتقلب  
متعلقا لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده ولا معنى لتعلقه بمتبع والكلام دال على هذا التقدير  
فلا يرد أنه لا قرينة عليه فان قيل كيف يكون معنى المعرفة والله تعالى لا يوصف بها قيل ذلك لشيوها  
فيما يكون مسبوقا بالعدم وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك اذا المراد به الادراك الذي لا يتعدي الى  
مفعولين وفيه نظر لانه وقع في نهج البلاغة اطلاق العارف على الله تعالى وذكره ابن أبي الحديد  
في شرعيته وأما السبق بالعدم فلا نسلم أنه من لفظ المعرفة بل ناشئ من معناها لانها كذلك في اللغة وهو  
لا يضرب لان العلم أريد به هنا تعلقه ولذا عبر عنه بالمضارع وتعلقه مسبوق بالعدم فتأمل وقوله متبعا يصح  
دعوه الى الوجهين كما مر (قوله ان هي المخففة الخ) الخلاف في مثله معروف وهذه اللام تسجي الفارقة  
أو الفاصلة لفصلها بين النافية والمخففة وعلى قراءة الرفع كان زائدة وقيل انها خبر مبتدأ محذوف أي  
لهي كبيرة والجملة خبر كان وقوله الشائتين الثبوت مأخوذ من مقابلة قوله ممن يتقلب على عقبيه والافهي  
فعلمية لانقيد الثبوت (قوله أي ثباتكم على الايمان) هذا أيضا مأخوذ من مقابلة لمن يتقلب والا  
فاضاعة أصل الايمان وعدمها لمانع من اعتبارها هنا أو المراد به تصديق مخصوص بقرينة المقام  
(قوله أو صلاتكم) يعني الايمان بمعنى الصلاة بقرينة المقام وهو مجاز من اطلاق اللازم على ما رزومه  
وقد وقع تفسيره في البخاري وقوله كيف بين مات أي كيف يصنع به وهذا حديث صحيح أخرجه  
الشيخان والترمذي والحاكم وأجدع عن البراء بن عازب رضي الله عنه (قوله فلا يضيع الخ) يعني  
ان المواد بالرحمة رحمة يترب عليها ما ذكره كليم الارتباط وقوله وهو أبلغ هو بناء على تفسير الرأفة بأشد  
الرحمة وحينئذ المناسب رحيم رؤف وفيه نظر من وجهين الأول أن فواصل القرآن لا بلا حظها الحرف



الاخير **ص** الجمع كما هنا في رحيم وهم ملون فذلك حاصل على كل حال الثاني ان الرافة حيث وردت في القرآن قدمت ولو في غير الفواصل كما في قوله تعالى رافعة ورجة ورجانية استدعوها في وسط الآية والذي غزه كلام الجوهرى وهو عندى ليس بصواب فان الرافة معناها الشفقة واللاطف والرحمة الانعام وزيئها التقديم كما في الالباس وعليه استعمل العرب قال قيس الرقيات ملكه ملك رافعة ليس فيه جبروت منه ولا كبرياء

فاظهر كيف اوضح معناها بالاقبال ومثله كثير في كلام العرب وقد فصلناه في سورة النور وقوله ربما اشار الى ان قد هنا للتفصيل وتحتل الكثير كما في رباهم ما منصر فان الى التقاب والروح بالضم القلب والتولى اما من الولاية او من ولي جهته (قوله تهم او تشوق اليها) جعل الرضا معنى المحبة والتشوق لانه لم يكن ساخطا لتلك وانما كان الهم تغيرها فكان يشوق الى مراد الله وبوثره على مراده وهذه مرتبة فوق التوكل وقوله لمقاصد دينية اشارة الى ان ماله لم يكن لهوى نفسه واجابته لم تكن الاموافقة حكمه (قوله اصرف وجهك الخ) أى اصرفه عن غيره واقبل به عليه لان الاقبال بالوجه على شئ يقتضى صرفه عن غيره وانما ذكره لانه يتحول عن الجهة الاولى قال الراغب ولى اذا عدى بنفسه اقصى معنى الولاية وحصوله في اقرب المواضع يقال وايت سمى كذا اقبلت به عليه قال تعالى قول وجهك الخ زاد اعدى بعن افظا وتقدير اقتضى معنى الاعراض اه فهو هنا متعذلى مفعولين كما سمعت وعرفت معناه فن قال لا يخفى انه ليس من التولية بشئ من المعين بل هو من قبيل ما ولاهم لم يصب والزمخشرى قال شطر المسجد نصب على الطرف أى اجعل تولية الوجه تلقاء المسجد أى في جهته وسمته وقبل انه يشير الى انه قد ترك احد مفعولى ولى وشرط ظرف بمعنى اجعل وجهك في جهة المسجد ولو كان مفعولا به كما في توليتك قبله لما ذكر شرط بل اقتصر على المسجد وفيه نظر لان وجهه ذكره انه هو المتيقن كما سابق والقار بضم فسكون بمعنى الجانب وقوله ان يتعرضوا اصله يتعرضوا له على الحذف والابصال او منع ان تدخله الكفرة (قوله نحو الخ) هذا هو الصحيح في معنى الشطر قال المبرد في الكامل للشطر وجهان في كلام العرب احدهما النصف والاخر القصد يقال خذ شطر زيد أى قصده ونحوه وذكر الانية (قوله والبعيد بكفيه مراعاة الخ) لاختلاف في ان حاصر الكعبة انما يتوجه الى عينها وانما الخلاف في البعيد هل يلزمه التوجه الى عينها أو يكفي التوجه الى جهتها وهو المختار للفقوى وأدلة كل من الفريقين مبسطة في الفروع والمصنف رحمه الله اختار الثاني واستدل عليه بذكر المسجد دون الكعبة وكذا الشطر وقوله روى الخ أخرجه الشيخان وقوله ثم وجه الخ أخرجه أبو داود في النسخ والمسنوخ عن سعيد بن المسيب مرسل وليس فيه قبل الزوال **ص** كن يؤخذ من الحديث الآتى وسلمة بكسر اللام قال الجوهرى وايس في العرب سلمة بالكسر غيره (قوله وقد صلى عليه الصلاة والسلام بأصحابه في مسجد بنى سلمة الخ) قال البيهقي هذا تحريف للحديث فان قصة بنى سلمة لم يكن فيها النبي صلى الله عليه وسلم اما ما ولاه الذي تحول في الصلاة أخرجه النسائي عن أبي سعيد بن المعلى قال كانعدوا الى المسجد فرزنا يوم ما ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعد على المنبر فقلت لقد حدث أمر فجلست فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية قد نرى تقليب وجهك في السماء الآية فقلت لصاحبي تعال تركع ركعتين قبل أن ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكون أول من صلى فتوارينا فاصبناهما ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى للناس الظهر يومئذ وأخرج أبو داود في النسخ عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون نحو بيت المقدس فلما نزلت هذه الآية مر رجل بنى سلمة فناداهم وهم ركوع في صلاة الفجر نحو بيت المقدس الا ان القبلة قد حولت الى الكعبة فمالوا كما هم ركوعا الى الكعبة وأخرج الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما قال بيغنا الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي

(قد نرى) رعا نرى (تقلب وجهك في السماء) نرصد وجهك في جهة السماء نطلعها للوحى وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع في روعه ويتوقع من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها قبله أى ابراهيم وأقدم القبليين وأدعى للعرب الى الايمان ولخالفه اليهود وذلك يدل على كمال أدبه حيث استظروا لم يأل (فلنولينك قبله) فلنمكنك من استقبالاتها من قولك وايت كذا اذا صيرته والباله أو فلنمكنك تلى جهتها (ترضاها) تحبها وتتشوق اليها المقاصد دينية وافقت مشيئة الله وحكمته (قول وجهك) اصرف وجهك (شطر المسجد الحرام) نحوه وقبل الشطر في الاصل لما انفصل عن النوى من شطر اذا انفصل ودار شطورا أى منفصلة عن الدور ثم سعمل بجانبه وان لم يتصل كاتقطر والحرام المحترم أى يحترم فيه القتال أو ممنوع من الظلة ان يتعرضوا وانما ذكر المسجد دون الكعبة لانه عليه الصلاة والسلام كان في المدينة والبعيد بكفيه مراعاة الجهة فان استقبل عينها حرج عليه بخلاف القريب روى انه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فصرى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم وجهه الى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين وقد صلى بأصحابه في مسجد بنى سلمة **ص** متبن من الناهر فتحول في الصلاة

صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وقت وجوههم  
 إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة اه فقد علمت أن ما ذكره المصنف رحمه الله ليس موافقا للروايات  
 الصحيحة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتحول في صلاته وأن التحول كان في صلاة الفجر (قوله)  
 وتبادل الرجال والنساء صفوفهم الخ) قيل أراد أن الرجال قاموا في مكان النساء والنساء في مكان  
 الرجال قيل والظاهر أن مراده أن بعض الرجال قاموا مكان بعض النساء وبعض النساء قاموا مكان  
 بعض الرجال مثلا إذا قام الامام وصف خلفه صفين صفارجالا وصفانساء فإذا دار إلى جانب اليمين تحول  
 مافي يمين الامام من الرجال إلى خلف لا تباع الامام وتسوية الصفوف فإذا كانوا قريبين من النساء  
 يبعدون من أماكنهن حتى يقوموا مكانهن وكذا التحول من في يسار الامام إلى قدام والنساء اللاتي  
 خلف هؤلاء الرجال ليقفن من وقفن مكان الرجال حتى تستوين مع النساء اللاتي في جانب يمين الامام  
 كما ثبت في الخبر الصحيح وقوله واستقبل الميزاب أي كانت جهتهم مقابلة لميزاب الكعبة وهو معروف  
 وقوله صلى الله عليه وسلم في قوله قول وجهك ثم عني في هذه الآية لما ذكر (قوله)  
 جله الخ) أي اجالا للمقابلة بقوله تفصيلا وقوله لعلمهم الخ قيل عليه هذه القبلة كانت لابراهيم عليه  
 الصلاة والسلام كما مر فلا تخص شريعتنا فالأولى لعلمهم بأن محمدا صلى الله عليه وسلم لا يأمرياطل اذ هو  
 النبي المبشري في كتبهم ولك أن تقول انه انصت فلم تكن قبلته تخفى عاد التوجيه إليها عن بيت المقدس  
 صارت كلها قبلته أخرى ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا حسن أن المراد أنه يغير قبلته من كان قبله إلى  
 أخرى فلا يضره ما ذكر وقوله للفرقيين أي أهل الكتاب والمسلمين وقوله والمعنى ما تركوا الخ لأن عدم  
 الاتباع بمعنى الترك وما قبله يدل على أنه كان عنادا وقوله وقبلتهم ولم تعددت أي قبلته أهل الكتاب  
 اليهود والنصارى لكنهم الجع البطلان لها كالشيء الواحد كما مر في قوله لن نصبر على طعام واحد وقوله  
 انقلب الخ في الاساس تصاب فلان في الامر اذا اشتد فيه ثم ان كون قبلته النصارى مطلع الشمس  
 صرحوا به لكن وقع في بعض كتب القصة أن قبلته عيسى عليه الصلاة والسلام كانت بيت المقدس وبعد  
 رفعه ظهر بولس ودمس في دينهم دسائس منها أنه قال اني لقيت عيسى عليه الصلاة والسلام فقال لي ان  
 الشمس كوكب أحبه يبلغ سلامي في كل يوم فرجوني ليتوجهوا إليها في صلاتهم فنهوا ذلك (بق) الكلام  
 في أن المطالع مختلفة فأي مطلع يعتبر عندهم لم أر من صرح به وفي بدائع الفوائد لابن القيم قبلته أهل  
 الكتاب ليست بوحى وتوقيف من الله بل بمنشورة واجتهاد منهم أما النصارى فلا ريب أن الله تعالى  
 لم يأمرهم في الانجيل ولا في غيره باستقبال الشرق وهم مقرون بأن قبلته المسيح عليه الصلاة والسلام قبلته  
 بنى اسرائيل وهي الصخرة وإنما وضع لهم أشياء خهم هذه القبلة وهم يعتقدون عنهم بأن المسيح عليه  
 الصلاة والسلام فوض اليهم التحليل والتحرير وشرع الاحكام وأن ما حلهوه وحرموه فقد حله هو  
 وحرمه في السما فهم مع اليهود متفقون على أن الله لم يشرع استقبالا لبيت المقدس على رسوله أبدا  
 والمسلمون شاهدون عليهم بذلك وأما قبلته اليهود فليس في التوراة الامر باستقبال الصخرة البتة وإنما  
 كانوا يصيبون التابوت ويصلون إليه من حيث خرجوا فإذا قدموا نصبوه على الصخرة وصلوا إليه  
 فلما رفع صلوا إلى موضعه وهو الصخرة وأما السامرة فاهم يصلون إلى طورهم بالشام يعظمونه  
 ويحجون إليه وهو في بلدة نابلس وهي قبلته باطلا مبتدعة اه (قوله أي ولئن اتبعتم مثلا) قال  
 الخبر بر معنى قوله مثلا أن هذه الشرطية مبنية على الفرض والتقدير والا فلا معنى لاستعماله ان  
 الموضوعه لله تعالى المحتمل بعد تحقيق الافتناء بقوله وما أنت بتابع قبائهم يعني أن كونه من الظالمين  
 لا يخص متابعتهم بل كل من يتبع كذلك وإنما أسند إليه ليعلم غير بالطريق الأولى وأنه ليس المقصود  
 التخصيص بل متابعة الهوى مطلقا كذلك (قوله وأكذبتم ديدنه وبالغ فيه من سبعة أوجه الخ)  
 وفي نسخة عشرة أوجه وكذا ذكرها الشارح التحرير وهي القسم واللام الموطئة له وان الفرضية وان

واستقبل الميزاب وتبادل الرجال والنساء  
 صفوفهم فسمى المسجد مسجد القبلتين  
 (وحيت ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)  
 خص الرسول بالطهات أعظمها له وإيجابا  
 لرغبته ثم عني نصري بما يعوم الحكم  
 وتأكيده لأمير القبلة ونخصه بالآية على  
 المتابعة (وان الذين أنوا الكتاب يعلمون  
 أنه الحق من ربهم) جله لعلمهم بأن عادته  
 تعالى تخصيص كل شريعة بقوله وتفصيلا  
 لتضمن كتبهم أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى  
 القبلتين والضمير للتحويل أو التوجيه  
 (وما الله بقاتل عما تعملون) وعدو وعبد  
 للفرقيين وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي  
 بالياء (ولئن أنبت الذين أنوا الكتاب بكل  
 آية) برهان وحجة على أن الكعبة قبلته واللام  
 موطئة للقسم (ما تبعوا قبلك) جواب للقسم  
 المنجز والقسم وجوابه سادس جواب  
 الشرط والمعنى ما تركوا قبلة قبلته تزيها  
 الحجة وإنما قالوا مكابرة وعنادا (وما أنت  
 بتابع قبلتهم) قطع لا طماعهم فانهم قالوا لو  
 ثبت على قبلتنا لكانت رجوا أن يكون  
 صاحبنا الذي نتظرة تغري الهوط مع ما في  
 رجوعه وقبلتهم وان تعددت لكنهم متعدة  
 بالبطلان ومخالفة الحق (وما بعضهم يتابع  
 قبلته بعض) فان اليهود تستقبل الصخرة  
 والنصارى مطلع الشمس لا يرجي موافقهم كما  
 لا يرجي موافقهم لالتصليب كل حزب فيما هو  
 فيه (ولئن اتبعتم أهواهم من بعد ما جاءك  
 من العلم) على سبيل الفرض والتقدير أي  
 ولئن اتبعتم مثلا بعد ما بان للالحق وجاءك  
 فيه الوحي (لما إذا ان الظالمين) وأكذب  
 تمديدته وبالغ فيه من سبعة أوجه أعظمها  
 للحنى المعلوم ومحرم بضاع على اقتضائه وتحذيرا  
 من متابعة الهوى واستغفارا عما صدور الذنب  
 عن الانبياء

التحقيق واللام في حيزها وتعرف الظالمين والجليلة الاسمية واذا الجزائية وابنا من الظالمين على ظالم  
أو الظالم لا قاداته أنه مقرر محقق وأنه معدود في زمرة من عريق فيه وإيقاع الاتباع على ما جاءه هوا  
أي لا يعضده برهان ولا نزل في شأنه بيان وقبل وعده واحدا منهم مجهولا بعد تعينه بالحق وفيه  
نظر لأن هذا التركيب يقتضي المبالغة لا المجهولية ولولا مخالفته الاستعمال لكان حسنا وعلى هذه  
النسبة مكانه أسقط منها مبالغة ان والتعريف والاهواء وهو ظاهر وتقل في الكشف عبارة المصنف  
من عشرة أوجه وقال هي القسم واللام الموطئة والتعاليق بأن دلالاته على أن أي شيء مفروض من  
الاتباع وقع كفي في كونه من الظلم والاجمال والتفصيل في قوله ما جاء من العلم وجعل الجاني نفس  
العلم وحرف التحقيق واللام في حيزها وتعرف الظالمين الدال على المعرفين فيه وكون الجمل اسمية  
بغيريتها الدال على الاسرار التام والثبات وما في اذ من المبالغة لكونهم اللجواب والجزاء ودلالتهم على  
زيادة الربط ونيف على العشرة ما في قوله من الظالمين للدلالة على أنه اذ من الموسومين منهم وتسمية  
ما ذهبوا اليه أهواء لما فيه من المنع عن الاتباع المؤكد لا وعبد (قوله الضمير لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم الخ) كذا في الكشف واغرض عليه أبو حيان رحمه الله بأن الخطاب في الآيات السابقة  
إلى هنا للرسول صلى الله عليه وسلم فكيف يقال أنه لم يجز له ذكر وقال النحرير أنه ليس بشيء ولم يذكر  
وجهه وفي الكشف فإن قبل هو التفتات لضمادون سبق الذ كر تقريبا أجيب بأن الامر من جازان  
ولكن المقام لما ذكره ادعى اذ لا يحسن الالتفات الا اذا كان مقصودا لانه حينما سبق له الكلام  
عليه ومع ذلك يكون له حسن موقع خصوصا له وهو معنى يدع بقيد اطلاقهم تعريف الالتفات  
بأن يكون التعبير الاول مقصودا فيه مسوقا له الكلام وهذا نظير قوله سم شرط الاستعارة أن يذكر  
المشبه بطريق القصد ليدخل فيه \* قد زور أزاره على القمر \* فاحفظه فانه من خصائص هذا المقام  
والمراد بالعلم ما سبق في قوله ما جاء من العلم وهو الوحي وهذه كلمة مذ كورة قبله وقوله بشهد للاقول  
أي لرجوع الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لانه يتعد جنس المعروف فيها ما يؤيده ما رواه أيضا والمراد  
أنهم يعرفون نبوته لا شخصه صلى الله عليه وسلم كافي الكشف وان كان مراده هذا فان قلت ما ذكره  
عن ابن سلام رضي الله عنه يقتضي أن معرفة الابن دون ما فيها من الاحتمال والمشيبه أقوى في وجه  
الشبه قلت هذا ليس بشرط بل يكفي كونه أشهر كما هنا فان معرفة الابناء أشهر من غيرها وأن معرفة  
ذات الابن وشخصه أقوى في نفسه والاحتمال في كونه حاصل منه في الواقع لا ينافي ذلك واليه أشار  
المصنف رحمه الله بقوله لا يلتبسون الخ وهو الداعي لذكر التخصيص في الكشف (قوله تخصيص  
لمن عاند الخ) في الكشف انه استثناء لمن آمن منهم أو لجهالهم وليس المراد بالاستثناء المصطلح بل  
الاخراج مطلقا قال النصير أي اخرج عن حكم الكتمان لمن أظهر ما علم من الحق وآمن به أو لمن لم يعلمه  
فلا يتصور منه الكتمان لاقتضائه سابقة العلم فاختص الكتمان بغيرهم دون الضميرين الآخرين  
وأوفي قوله أو لجهالهم لمنع الخلو والاعتراض بأن الجهال لا يدخلون في الذين يعرفونه فكيف يصح  
اخراجهم مدفوع بأن اختصاص حكم المعرفة بالبعث لا ينافي عموم الذين آتيناهم الكتاب وتناوله  
بحسب القفل للعارفين منهم والجاهلين وقريب منه ما قيل ان معنى يعرفونه يوجد فيهم العرفان اسنادا  
لفعل البعض الى الكل لا اختلاطهم وارتباطهم وكان المصنف رحمه الله لم يرخص هذا فلذا تركه الى ما هو  
الظاهر المتبادر من النظام (قوله كلام مستأنف الخ) على قراءة الرفع هو مبتدأ خبره الجار والمجرور  
بعده واللام اما العهد اشارة الى الحق الذي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم لم أو الحق الذي كتبه هؤلاء  
أو الجنس وهو يفيد الحصر حيث ذكر كما اشر اليه بقوله لا عالم ثبت كافي قوله الحمد لله والكرم في العرب  
والنسب الى لا بما لوقوع المحكوم عليه نفس الجنس من غير قرينة البعضية أو هو خبر مبتدأ محذوف  
أي هو الحق والجار والمجرور خبر بعد خبر أول وسكت عن بيان التعريف فيه فكأنه محتمل للوجهين

(الذين آتيناهم الكتاب) يعني علمهم  
(يعرفونه) الضمير لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان لم يسبق ذكره دلالة الكلام  
عليه وقبل للعلم والقرآن أو التحويل  
(كما يعرفون آتيناهم) بنسبهم للآل أي  
يعرفونه بأوصافه كعرفتهم آتيناهم  
لا يلتبسون عليهم بغيرهم عن عرضي الله  
تعالى عنه أنه سأل عبدا لله بن سلام  
رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال أنا أعلم به مني يا بني قال ولم  
قال لا في لست أشك في محمداً مني قائما  
ولدي ففعل والدته قد خانت (وان فربما منهم  
ليكتبون الحق وهم يعلمون) تخصيص لمن عاند  
واستثناء لمن آمن (الحق من ربك) كلام  
مستأنف والعهد اشارة الى ما علمه الرسول  
واللام لا العهد والاشارة الى ما علمه الرسول  
صلى الله عليه وسلم أو الحق الذي يكتونه  
أو الجنس والمعنى ان الحق ما ثبت أنه من الله  
تعالى كالذي أنت عليه لا عالم ثبت كالذي  
عليه أهل الكتاب واما خبر مبتدأ محذوف  
أي هو الحق ومن ربك حال أو خبر بعد  
خبر وفري بالنصب على أنه يدل من الاول  
أو فاعول يعلمون

السابقين لكن قيل انه على هذا التقدير اللام للجنس كما في ذلك الكتاب ومعناه ان ما حال من العلم  
 او ما يكتونه هو الحق لا ما يدعون ويرعون وجعل جنسا على الادعاء ولا معنى حينئذ للعهد لان المبدأ  
 متحد منطوقه ومفهومه فيحتاج الى تكلف وقراءة النص منسوبة الى على كثر الله وجهه فان كان  
 مفعول يعلمون فهو من اقامة الظاهر مقام المضمرة للعظيم وان كان بدلا لوجهه ان قوله من ربك حال منه  
 يحصل به ما يغاير له الاول وان اتحد لفظهما وجوز به النص بفعل مقدر كالزم (قوله الشاكين في  
 انه من ربك الخ) فسر المربة بالشك وقال الراغب انها اخص وفسرها بالتدريج في امرين متعلقة  
 بقرينة المقام (وقوله وليس المراد الخ) لان النهي عن شئ يقتضي وقوعه او تزقيته من المنهي عنه وهو  
 لا يتصور هنا لان الكون والوجود ليس مقدورا له حتى ينهي عنه حقيقة كما سأتى تحقيقه في قوله فلا  
 يكن في صدرك حرج منه وهو معنى قوله لانه ليس يقصد واخيارا فاذا جعل كناية وعبره عما يصح  
 النهي عنه فالنهي صلى الله عليه وسلم لا يصدر منه ذلك فاما ان يكون الخطاب لغيره من كما في قوله صلى  
 الله عليه وسلم بشر المشائين الخ وفيه من المبالغة ان المعنى لا ينبغي لكل من عرفه ان يشك فيه كائنا  
 من كان او الامر له والمقصود امته كما في قوله اذا اطلقتم النساء والمقصود النهي عما يقع في الرب  
 والامر بما كتب المعارف المزينة للشك وهو راجع الى الوجهين لما عرفت وهذا معنى ما نقل عن  
 الزمخشري انه نهى عن الاشياء المنيرة للشك لانه ليس بالاخييار وقال في الكشف الاشبه انه اظهر  
 لكونه ليس مظنة للشك حتى كان الشك لا يعترى في مثله الا ان اغض عينا عن الحق وقوله على الوجه  
 الاباح لان النهي عن الكون على صفة ابلغ من النهي عن نفس الصفة فلذلك جاء التنزيل عليه اذ النهي عن  
 الكون على صفة يدل على عموم الاكوان المستقبل والمعنى لا تعترى كل فرد فرد من اكوافك فلا تعتر  
 في وقت يوجد فيه الامتزاز بخلاف قولك لا تعترقه لا يفيد ذلك (قوله ولكل امة قبله الخ) أى المراد  
 بكل اما كل امة اذ لكل منها قبله تخصها والمراد لكل قوم من المسلمين كاهل المشرق والمغرب جهة  
 وجانب توجهون اليه (قوله احذ المفعولين محذوف الخ) تقدم ان ولى بمعنى جعله مستقبلا يتعدى  
 للمفعولين فتضمر هو اما ان يرجع للرب او لكل وضمر هامة فعله الاول وهو عائد الى الجهة وعلى الاول  
 تقديره وجهه لانه يقال وليته الجهة ولا يقال وليت الجهة اياه وعلى الثاني اياه (قوله وقرئ ولكل  
 وجهة الخ) وضمر هو على هذه القراءة لله قطعاً كما انه على قراءة ولاه الكل من غير احتمال آخر وهذه  
 قراءة ابن عامر وقد صعب توجيهها حتى تجرأ بعضهم على ردها وهو خطأ عظيم ووجهها المصنف رحمه  
 الله تعالى للزمخشري على ان اللام زائدة في المفعول المقدم للتأكيده والتقوية فان العامل اذا تأخر ضعف  
 قتراد اللام في مفعوله كما تزداد في مفعول الصفة ورده أبو حيان تعالى ابن مالك بأن لام التقوية لا تزداد في  
 أحد مفعولي المتعدي لاثنتين قالوا لانها اما ان تزداد فيها ما ولا نظيره اوفى أحد هما فيلزم الترجيح من غير  
 مرجح ورده السفاقي وقال ان اطلاق النعارة يقتضي جواز الترجيح من غير مرجح مدفوع هنا بأنه  
 ترجح بتقدمه وقوله أى قدولها أى صار في الجهة التي تليها (قوله فاستبقوا الخيرات الخ) هو منصوب  
 بنزع الخافض أى الى الخيرات قبل ومدلول استبق ليس الاطالع التسابق فيما بينهم ودلالته على سبق  
 غيرهم من جهة أنهم لما أمروا بسبق بعضهم بعضا فسبق غيرهم أولى وهذا بناء منه على أن ضمير استبقوا  
 للمسلمين ولو كان لكل لم يحجج الى تأويل وعلى الاول فالتكثيرة في التعبير به اشارة الى أن ميدان الخيرات  
 هم السابقون فيه لا غير وقوله أو الفاضلات يريد به الفضل وهو التوجه الى عين الكعبة وسعها أقوى  
 ما يمكن ومعنى الاتيان بهم جميعا أن صلاتهم مع اختلاف جهاتهم في حكم جهة واحدة كأنها كلها  
 مسامنة عين الكعبة (قوله أينما تكونوا الخ) أين ظرف مكان واليه اشارة بقوله في أى موضع وتكون  
 للاستفهام وللشروط كما هنا وما زائدة وبات جوابها والمراد بالموافق والخالف ما وافق مقرهم وما خالفه  
 والقصد التعميم لا امكانية الحال وفيما بعده الشمول لجميع أجزائهم مجتمعة ومتفرقة والمخبر بفتح الشين

(فلا تكون من الماترين) الشاكين  
 في أنه من ربك أوفى كتابهم الحق عالمين به  
 وليس المراد به نهى الرسول صلى الله عليه  
 وسلم عن الشك فيه لانه غير متوقع منه  
 وليس يقصد واخييارا بل اما تصديق الامم  
 وأنه بحيث لا يشك به فاعلموا أنه لا  
 باكتساب المعارف المزينة للشك (ولكل وجهة) ولكل  
 الوجهة الاباح (ولكل وجهة) ولكل  
 الوجهة والتسوية بدل الاضافة أو لكل  
 أمة قبله والتسوية وجانب من الكعبة  
 عوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة  
 (هو ووليها) أحد المفعولين محذوف  
 أى هو ووليها وجهه أو الله موليا اياه وقرئ  
 ولكل وجهة بالاضافة والمعنى ولكل وجهة  
 الله موليا اياه والمراد باللام من جهة كيد  
 جبر الضعف العامل وقرأ ابن عامر مولاهما  
 هو ولى تلك الجهة أى قدولها (فاستبقوا  
 الخيرات) من أمر القبلة وغيره مما تال به  
 سعادة الدارين أو الفاضلات من الجهات  
 وهي المسامحة للكعبة (أينما تكونوا من  
 بكم الله جميعا) أى في أى موضع تكونوا  
 موافق وخالف مجتمعا الاجزاء ومنتهى  
 بمشركم الله الى الخيرات للبراءة أو أينما تكونوا  
 من اعماق الارض وظل الجبال قبض  
 من اعماق الارض وظل الجبال قبض  
 أو واحكم أو أينما تكونوا يجعل صلواتكم  
 المتقابلة بأن سبكم الله جميعا ويجعل صلواتكم  
 كأنهم الى جهة واحدة (ان الله على شئ  
 نقي قدير) فيقدر على الامانة والاحياء  
 والجسم

وكسرها والاثبات بهم لمزاتهم بأعمالهم والاثبات يكون في الآخرة أو المراد ما يشمل الجبال والوهاد  
والعمران والخراب والاثبات بمعنى قبض الارواح والوجه الاسترغبي على الاخير في تفسير الاستثناء  
كأمر وقوله في قدر الخ على الوجهين الاولين (قوله ومن حيث خرجت الخ) حيث ظرف مكان لازمة  
الاضافة للجمل واصافتها للمفرد نادرة والظاهر أنه يريد من أي مكان خرجت منه قول فمن حيث  
متعلق بول والقامزائدة كافي وربك فكبر وقبل انه يشعربان من حيث متعلق بخروجت قبلزم عدم اضافته  
الأن شكاف تقدير حيث يكون خرجت ولا يخفى بعده وقبل انه متعلق بول وما بعد الفاء يعمل فيها  
قبلها كما بين في محله الا انه لا وجه لاجتماع الواو والفاء فالوجه أن يكون التقدير افعل ما أمرت به من  
حيث خرجت قول فيكون قوله قول منطوقا على المقدّر ويجوز أن يجعل من حيث خرجت بمعنى أينما  
كنت ووجهت فيكون قول جراهه يعني أنها شرطية العامل فيها الشرط على نحو ما ذكره المصنف رحمه الله  
ولا يخفى أن حيث بدون ما لا تكون شرطية وكذا إذ الا في قول ضعيف للفرع وقالوا انه لم يسمع في كلام  
العرب وقوله وان هذا الامر أي الشأن والحال الدال عليه قوله وقيل ان المراد به التولية  
وأوله اصح تذ كبر في غيره وكذا فسره في الكشف بهذا المأمور به ولو قصد بالامر ظاهره صرح أيضا  
(قوله كثر هذا الحكم الخ) يعني أنه ذكر قول وجهك شطر المسجد الحرام في ثلاث مواضع فاما أن  
يكون كثره اعتناء بشأنه لانه من مظان الطعن وكثرة المخالفين فيه لعدم الفرق بين التسخ والتبذير  
أولاه ذلك في كل محل على وجه قصده غير ما قصد في الاسترغبي وان تراى من اللفظ تكرره ففي  
الاول ذكر بقوله فلنؤاينك قبله ترضاها لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم باتباعه مرضاته وثانيه بعد  
قوله ولكل وجهة لجرى العادة الالهية الخ وهذا بعد قوله وانه للفق الخ لدفع حجج المخالفين وقد بين  
بوجوده آخر مقاربة ولكل وجهة هو مولها (قوله وأن محمد صلى الله عليه وسلم يجمع ديننا  
ويتبعنا الخ) قيل هذا انما يجدي لو لم يكن حكم من أحكام ديننا موافقا لهم وليس كذلك كافي الرجم  
وليس بشئ لأن أنكارهم هذا لا ينافي أنكار غيره أو خص هذا الظهور في كل يوم وكونه في أركان الدين  
والعبادة مع أنهم منكرين للرجم (قوله استثناء من الناس الخ) يعني أنه بدل مما قبله وان جاز فيه  
التصبي على الاستثناء لانه المختار في الاستثناء من كلام غير موجب واليه أشار بقوله الا للمعاندين وقوله  
لا أحد من الناس إشارة الى أن تعريف الناس للجنس الاستغراقي والزمخشرى جعلها الامم حيث قال  
لا أحد من اليهود وقوله أو بدله أي تغيير رأيه ولما كانت الحجّة الدليل المثبت للمقصود ولا يحتج لهم  
أجاب بأن الحجّة ما يقصده الاستدلال سواء كان صحيحا في نفسه أو في زعم فائده فان كان حقيقة لفة  
فهو ظاهر والاستثناء متصل وان لم يكن حقيقة فهو تقلاب فلا يرد أن المذكور وفي صدر الكلام  
ان تناول هذه لم الجمع بين الحقيقة والجاز والام بصح الاستثناء لأن الحكم حينئذ يتيّ الحجّة الحقيقية  
ولا يحصى سوى أن يراد بالحجة المتمسك حقا كان أو باطلا مع أن قوله لم يصح الاستثناء غير مسلم لأن غايته  
أن لا يكون منه الا وقد قبل بانقطاعه في الآية (قوله وقبل الحجّة بمعنى الاحتجاج الخ) الاحتجاج  
المنازعة والمعارضة مطلقا والحجة تستعمل بمعناه كافي قوله تعالى لا حجة بيننا وبينكم أي لا احتجاج  
ومجادلة قاله الراغب فما قبل انه لا فائدة في جعل الحجّة بمعنى الاحتجاج لأن ما كاه الى الوجه الاول ولا  
يتدفع به السؤال الا اذا فسر بالتمسك لوجهه (قوله وقبل الاستثناء للمباغاة في نفي الحجّة الخ) وهو  
استثناء منقطع أيضا لكنه من ثأ كيد الشئ بضده واثباته بنفسه قال الزاج تقول مالك على حجة الا  
الظلم أي مالك على حجة البتة وأمكنك تظلمي ومعناه ان تكن لهم حجة فهي الظلم والظلم لا يمكن أن يكون  
حجة فحجبتهم غير ممكنة فهو اثبات بطريق البرهان وقوله ولا عيب الخ هو من قصيدة للناطقة الذياني أولها

كلمتي لهم بأمية ناصب \* وليل آفاسه بطي الكواكب

والفالول مصدر كالتعود بمعنى الانشلال والكسر وقبل انه جمع فل بالفتح معناه أيضا والقراع الضراب

(ومن حيث خرجت) ومن أي مكان  
خرجت للسفر (قول وجهك شطر المسجد  
الحرام) اذا صليت (وانه) وان هذا الامر  
(الحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون)  
وقرأ أبو عمرو بالباء (ومن حيث خرجت  
قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما  
كنتم فووا وجوهكم شطره) كثر هذا الحكم  
لتمتدح الله فانه تعالى ذكر التحويل ثلاث على  
نظمه الرسول باتباعه مرضاته وجرى  
العادة الالهية على أن يولى أهل كل  
ملة وصاحب دعوة وجهة يستقبلها ويخبر  
بها ودفع حجج المخالفين على ما تبينه وقرن  
بكل عدله معلولها كما يقرن المدلول بكل  
واحد من دلائله تقريرا وتقريرا مع أن القبلة  
لهاشان والتسخ من مظان القسنة والشبهة  
في الحري أن يترك أمرها وما دكرها  
مرة بعد أخرى (لئلا يكون للناس عليكم  
حجة) على لقوله فووا والمعنى أن التولية  
عن الصخرة الى الكعبة تدفع احتجاج اليهود  
بأن المنعوت في التوراة قبله الكعبة وأن  
محمد لا يجحد ديننا ويتبعنا في قبلتنا والمشركين  
بأنه يدعي ملة ابراهيم ويخالف قبلته  
(الا الذين ظلموا منهم) استثناء من الناس  
أي لئلا يكون لاحد من الناس حجة  
الا للمعادين منهم فانهم يقولون ما تقول الى  
الكعبة الامسلا الى دين قومه وجبال بلده  
أو بدله فرجع الى قبله آتاه ويوشك أن يرجع  
الى دينهم وتسمى هذه حجة كفولة تعالى حجتم  
داخضة عند ربهم لانهم يسوقون مساقها  
وقبل الحجّة بمعنى الاحتجاج وقبل الاستثناء  
للمباغاة في نفي الحجّة رأسا كفولة  
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم  
بين فلول من قراع الكتائب  
للعلم بأن الظالم لا حجة له

والكاتب جمع كتيبة بالثناة وهي الجيش المجمع ويسمى هذا النوع في البدع تأكيده المصحح بما يشبهه الذم  
 (قوله وقرئ الأناخ) بالفتح والتخفيف وهي حرف يستفتح به الكلام لينبه السامع الى الاصغاء والذين  
 مبتدأ والقاء زائدة في خبره على الاصح وقوله فان مطاعهم الخ أخذوه وما بعده من التعقيب والتفريع  
 (قوله عليه محذوف الخ) وهو أمرت وقد ردهم مقدما والذين يخشون الله قد ردهم مؤخرا قصد الاختصاص  
 ولأن المحذوف يدل على الاهتمام بالذكور المقضى لتفديدهم لكنهم لم يبين عطفه على ماذا وقوله وارادني  
 بيان معنى اهل لاسخالة حقيقة القرع عليه وقد أسلفنا ما فيه وقوله أو لئلا يكون معطوف على علة  
 أي أو عطف على لئلا يكون وأخره إشارة لرجوع حبيته بعد المناسبة ولأن ارادة الاهتداء انما اتصل  
 علة التلازم بالتوازي لافعل المأمور على ما هو الظاهر في لئلا يكون واراد الاثر المذكور لترجيح  
 المقدور وأبو حيان رحمه الله تعالى قال ان العطف على لئلا هو الراجح قال ولا يضر الفصل بما ذكرناه  
 من متعلقات العلة الاولى وقوله وفي الحديث أخرجه البخاري في الادب والترمذي وكذا ما بعده  
 (قوله متصل بما قبله الخ) اختاف في هذه الكاف ففعل للتعليل وقيل للتشبيه وهو الظاهر ولذا اقتصر  
 عليه المصنف رحمه الله وجهه ظاهر وأوله بالاغنام المذكور ليمتثل النظام وقوله أو بما بعده والتقدير  
 اذ كروني ذكر امثل ذكرى لكم بالارسال المحذوف منه قال أبو البقاء والقاء غير مانعة من عمل ما بعدها  
 فيما قبلها وفيه كلام في النحو وقوله بالارسال إشارة الى أن ما صدر به وذكر الارسال وارادة الاغنام من  
 اقامة السبب مقام المسبب والمناسبة بين القبلة التي هي قبلة آياتهم وارسال رسول منهم تمام على تمام  
 (قوله يحملكم على ما تصيرون الخ) المراد بالتزكية التطهير من النقائص ولما كانت التزكية علة غاية  
 لتعليم الكتاب والحكمة وهي مقدمة في القصد والتصوير وخبرة في الوجود والعمل قدمت هنا وأخرت  
 هنا لرعاية لكل منهما ما أو ما تقدم الآيات ويبينها فان المقصود بها ما يحصل الايمان وهي تخلية  
 مقدمة عليهما وقيل المراد بالتزكية هنا التطهير من الكفر وكذلك فسروه وهذا المراد به الشهادة  
 بأنهم اخيار أركا وذكرا متأخر عن تعلم الشرائع والعمل بها وهو أحسن وقوله بالفكر والنظر قصد  
 للمنتقى منقته والارادة ما يستفاد من النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن فهو جنس آخر فلذا  
 أعيد فعله وقوله بالطاعة إشارة الى أنه ليس المراد به الذكر اللساني وقوله ما أنعمت إشارة الى أن  
 شكره تعالى لواحد بحرف جر ولا خريفه وما أحسن قول الشاعر

ولو كان يستغنى عن الشكر منهم • لرفع شأن أو علمه كان

لما أمر الله العباد بشكره • فقال اشكروني أيها الثقلان

وقوله يجعد النعم إشارة الى أنه من الكفران لقابله بالشكر (قوله يا أيها الذين آمنوا الخ) لما  
 أمرهم بالذكر والشكر وكان ذلك رعا يقصر فيه بين أهم ما يعينهم وخصه بما بالذكر لأن الصبر يشمل  
 كل ترك والصلاة مشتملة على كل عبادة وقوله ومناجاة قرب العالمين عطف على المعراج تفسيرى لانه  
 المقصود من العروج وقوله ان الله مع الصابرين تذييل لما قبله وخص الصبر كما قدمه حقا عليه واذا  
 كان معهم فهو يعينهم عليه وعلى غيره وقوله هم أموات إشارة الى أنه خبر مبتدأ محذوف وكذا  
 أحياء الآن بطلته لاحتل لها من الاعراب لانها جلة مستأنفة وبل اضراية وقيل تقديره بل قولوا  
 هم أحياء فيكون في محل نصب أيضا (قوله ما حالهم وهو تنبيه الخ) حياة الشماء ثابتة في الآيات  
 والآحاديت وقد اختلفوا فيها فذهب كثير من السلف الى أنها حياة حقيقية بالروح والجسد وانكنا  
 لاندر كها ولا نعلم حقيقة الانها من أحوال البرزخ التي لا يطلع عليها وفي الحديث الصحيح ان ارواحهم  
 في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوى الى قناديل تحت العرش وأنهم يعرفون عليهم  
 رزقهم غدوة وغشية وذهب غيرهم وعليه الخشعي والمصنف رحمه الله تعالى الى أنها ليست بالجسد  
 بل روحانية وجميع الاموات وان كانوا كذلك لكن تخصيصهم لمزيد كرامتهم وقرب درجاتهم فكان

وقرئ الأناخ الذين ظلموا منهم على أنه استئناف  
 بحرف التنبيه (فلا تخشونهم) فلا تخافوهم  
 فان مطاعهم لا تضركم (واخشوني) فلا  
 تخافوا ما أمرتكم به (ولا تنم نعمة عليكم  
 ولعلكم تتدنون) علة محذوف أي وأمرتكم  
 لا تخافوا النعمة عليكم وارادني اهتداءكم  
 لا تخافوا علة على مقدرة منسل واخشوني  
 أو عطف علة على مقدرة منسل واخشوني  
 لا تخافوكم منهم ولا تنم نعمة عليكم أو لئلا  
 لا تحفظكم منهم ولا تنم نعمة عليكم  
 يكون وفي الحديث تمام النعمة دخول  
 الجنة وعن علي رضي الله تعالى عنه تمام  
 النعمة الموت على الاسلام كما أرسلنا فيكم  
 وسولا منكم متصل بما قبله أي ولا تنم  
 نعمة عليكم في أمر القبلة أو في الآخرة كما  
 أتممتا بالارسال رسول منكم أو بما بعده أي كما  
 ذكرتم بالارسال فاذكروني (يلو اعليكم آياتنا  
 وبركيتكم) يحملكم على ما تصيرون به أركا  
 قدمه باعتبار القصد أو أخره في دعوة  
 ابراهيم باعتبار الفعل (ويعلمكم الكتاب  
 والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) بالفكر  
 والنظر اذ لا طريق الى معرفته سوى الوحي  
 ويكرر الفعل ليدل على أنه جنس آخر  
 (فاذكروني) بالطاعة (أذكركم) بالثواب  
 (واشكروني) ما أنعمت به عليكم  
 (ولا تكفرون) بجعد النعم وعصيان الامر  
 (يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر) عن  
 المعاصي وحفظ النفس (والصلوة) التي هي  
 أم العبادات ومعراج المؤمنين ومناجاة رب  
 العالمين (ان الله مع الصابرين) بالنص وارجابة  
 الدعوة (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله  
 أموات) أي هم أموات (بل أحياء) بل هم  
 أحياء (واكن لا تشعرون) ما حالهم وهو  
 تنبيه على أن حياتهم ليست بالجسد ولا من  
 جنس ما يحس به من الحيوانات وانما هي  
 أمر لا يدرك بالعقل بل بالوحي وعن الحسن  
 ان الشهداء أحياء عند ربهم تعرض  
 أرزاقهم على ارواحهم

فصل الهم الروح والفرح كما تعرض النار على أرواح آل فرعون غداً وعباد فصل الهم الوجد والآية نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر وفيها دلالة على أن الأرواح جواهر قائمة بأنفسها مغايرة لما يحس به من البدن تبقى بعد الموت دراهم وعليه جمهور الصحابة والتابعين وبه نطق الآيات والسنة وعلى هذا اختصاص الهمم بالقرب من الله ومزيد البهجة والكرامة (وانبأونكم) ولنصيبكم أصابة من يختار لأحوالكم هل تهربون على البلاء وتستسلمون للقضاء (بشيء من الخوف والجوع) أي بقليل (٢٥٩) من ذلك وانما قلته بالاضافة الى

ما وقاهم منه ليخفف عليهم ويربهم أن رحمة لا تفارقهم أو بالنسبة الى ما يصيبهم معانديهم في الآخرة وانما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسهم (ونقص من الاموال والانفس والثروات) عطف على شيء أو الخوف وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه الخوف خوف الله والجوع صوم رمضان والنقص من الاموال الصدقات والزكوات ومن الانفس الامراض ومن الثروات موت الاولاد وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات ولد العبد قال الله تعالى لاملائكة أقبضتم روح ولد عبدي فيقولون نعم فيقول أقبضتم غرة فؤاده فيقولون نعم فيقول الله تعالى ماذا قال عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد (وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا انا لله واننا اليه راجعون) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أولئك تأتي منه البشارة والمصيبة ثم ما يصيب الانسان من مكروه لقوله عليه الصلاة والسلام كل شيء يؤذي المؤمن فهو له مصيبة وليس الصبر بالاسترجاع باللسان بل وبالقلب بأن يتصور ما خلق لاجله وأنه راجع الى ربه ويتذكر نعم الله عليه ليري ما أتى عليه أضعاف ما استردده منه فيؤمن على نفسه ويستسلم له والمبشر به محذوف دل عليه (أو لئن عليهم صلوات من ربهم ورحمة) الصلاة في الاصل الدعاء ومن الله التزكية والغفرة وجمعها للتبشير على كثرتهم وتوقعها والمراد بالرحمة اللطف والاحسان وعن النبي صلى الله عليه وسلم من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته وأحسن عقابه وجعل له خلفاً صالحاً رضاء (أو لئن هم المهتدون) للحق والصواب حيث استرجعوا وأسلموا القضاء الله تعالى

حياة غيرهم ليست معتد بها والروح يفرح بالراحة والسرور (قوله والآية نزلت في شهداء بدر الخ) كذا أخرجه ابن منده وقوله أربعة عشر وقيل سبعة عشر وأسماءهم مسطورة في السير (قوله وفيها دلالة الخ) وجه الدلالة أنه أثبت لهم الحياة وهي ليست بالجسد فحين كونها بالروح وحياة الروح بدون الجسد مستلزمة قيامها بنفسها وهو المذهب الحق خلافاً لما ذهب اليه أعراس والخلاف فيها معروف (قوله ولنصيبكم الخ) لما كان أصل الابتلاء الاختبار وهو على الله غير جائز جعله استعارة تمثيلية شبه أصابتهم بالبلاء الذي يظهر به صبرهم ورضاهم عما قدر الله بفعله المختبر الذي يكلف من اختبره أمر اشاق لم يعلم اطاعته (قوله أي بقليل الخ) القلة تؤخذ من لفظ شيء وتذكيره لانه استعمل في ذلك ولهذا عيب على المتنبي قوله في القلأ فغفوه شيء من الدوران ثم بين أن قلته نسبة بالنسبة لما حفظهم عنه مما لم يقع بهم وقوله وانما أخبرهم به الخ هذا على مقتضى النظم ظاهر اذ عبر عنه بالمستقبل وأما بالنظر الى ما فسر به فشكل لان خوفه تعالى لم تزل قلوب المؤمنين مشحونة به وكذا ما بعده فانها كلها سابقة على نزول الآية واما ان الزكاة والصدقة لا يناسب التعبير عنها بالنقص لانها عبر عنها بالزكاة وهي التبر والزيادة فقد دفع بأنها نقص في الحس والظاهر وان كانت زيادة باعتبار ما يؤول وأجيب بأن الخوف يجتهد بتجديد الانذار فصح الابتلاء به وان كان منه ما هو حاصل عند نزول الآية وكذلك الكلام في المرض وموت الولد وهذه نزلت قبل ايجاب الزكاة وصوم رمضان ومعنى الابتلاء بخوف الله الابتلاء بما يخشى عقاب الله عليه وعطفه على شيء أو لئلا توافقهما في التذكير ولذا قدمه والحديث المذكور أخرجه الترمذي واطلاق الثمرة على الولد مجاز مشهور لان الثمرة كل ما يستفاد ويحصل كما يقال ثمرة العلم العمل واطاقتها الى القلب كناية عن شدة تعلقه به ومحبة له ومعنى استرجع قال انا لله واننا اليه راجعون وقوله وبشر الخ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة أو على مقدراً أي انذار الجاهلين وبشر الصابرين وقوله كل شيء يؤذي الخ حتى الشوك يشاكها والبعوضة تلسع وهو حديث ورد من طرق عديدة (قوله وليس الصبر بالاسترجاع الخ) ما خلق لاجله ومعرفة الله وتكميل نفسه حتى يستعد للبقاء السرمدي ومفعول بشر مقدر أي برحمة عظيمة واحسان جليل بدليل ما بعده (قوله في الاصل الدعاء) اشارة الى ما قال الراغب ان أكثر أهل اللغة ان معنى الصلاة هو الدعاء والتسبيح يقال صليت عليه أي دعوت وزكيت وصلاة الله للمسلمين هي في التحقيق تزكيتهم والمراد بالتزكية محو السيئات وتطهيرها وجمعها للتكثير كما ان التثنية يراد بها ذلك كليلك وسعديك وان كان جمع قلة فان جمع القلة يستعار للكثر ونكتة التعبير به أنهم سمعوا كثيراً من اقلية في جنب عظمتهم (قوله والمراد بالرحمة اللطف والاحسان الخ) قدم معنى اللطف والاحسان الانعام وقوله من استرجع الخ قال الطيبي رحمه الله ما وجدته في كتب الحديث وتعقب بأنه أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في شعب الايمان عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله للحن والصواب حيث الخ) لما كثر أو لئلا لشدة الاعتناء بهم وتخييرهم وأنى بضمير الفصل المقيد للعصر والاعتناء ليس مخصوصاً بل أشار الى أن الخصوص بهم ليس مطلق الاخذاء بل ائتماء مخصوص وهو الاخذاء للتسليم وقت صدمة المصيبة فانهم (قوله علما جليلين الخ) لما ذكر الصبر عقبه بالحج لما فيه من الامور المحتاجة اليه وكونهم بالغلبة لان اصل معناه ما فزع من الجارة مطلقاً فترجمها باللام والشعائر جمع شعبية أو شعارة بمعنى علامة يطلق على ما به سلم به موطنه

(ان الصبي والمرأة) هما علما جليلين بمكة (من شعائره) من أعلام مناسكها جمع شعبية وهي السلامة (فمن حج البيت واعتمر) الحج لغة القصد والاعتماد الإبراء فطلباً شرعاً على قصد البيت وزيارته على الوجهين المخصوصين (فلا جناح عليه أن يطوف بهما)



كما هذا وعلى نفس أعماله واضافتم الى الله لانه جعله ماعلامه مع ما فيه من التعظيم وتغليب الحج  
والعمرة بمعنى اشتراكهما في نوع مخصوص منهما كالاداء لهما معاً ( قوله كان اساف على  
الصفا الخ ) اساف بكسر الهمزة وخفة السين المهملة وألف بعدها فاء ونائلة بنون وألف بـ يـ لها همزة  
مكسورة ولا م الا قول اسم رجل مسمى به صنف على الصفا والثاني اسم امرأة مسمى به صنف على المروة  
قيل ولذا أنت وكانا زينا في الكعبة فمخاضا حجرا ووضعا ثمة ليكونا عبرة فلما تقدم العهد عبدوهما  
وكانوا يتسبحون بهما اذا سعوا ولما كان السعي واجبا أو ركعا عند الاكثر وكان قوله لا جناح يقتضي عدم  
الوجوب كما ذهب اليه بعض الصحابة والمجتهدين أجابوا عنه بما ذكر وفي جامع الترمذي عن سفيان قال  
سمعت الزهري يحدث عن عروة قال قلت لعائشة رضي الله عنها ما أرى على أحد لم يطوف بين الصفا  
والمروة شيئا وما أرى أن لا أطوف بينهما فقالت بئس ما قلت يا ابن أخي طاف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وطاف المسلمون وانما كان من أهل المائة الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة  
فأنزل الله تعالى فمن حج البيت الآية ولو كان كما تقول لكأن فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما قال الزهري  
رحمه الله فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك وقال إن هذا هو العلم ولقد  
سمعت رجلا من أهل العلم يقول انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون ان طوافنا  
بين هذين الجبلين من أمر الجاهلية وقال آخرون من الانصار انما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر بالسعي  
بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله قال أبو بكر بن عبد الرحمن فأراه نزلات  
في هؤلاء هذا حديث حسن صحيح انتهى قال الأكرمانى فان قلت الآية لا تدل على الوجوب فلم جازمت  
به عائشة رضي الله عنها قلت اما أنها استفادت الوجوب من فعله صلى الله عليه وسلم مع انضمام خذوا  
عني مناسكتكم اليه أو فهمت بالقرائن أن فعله للوجوب كما قيل به والسعي ركن عند مالك والشافعي  
وأحمد رحمهم الله وقال أبو حنيفة رحمه الله واجب فلو تركه صحح وجهه ويجوز بالدم وقال النووي رحمه الله  
هذا من دقيق علمها لأن الآية دللت على رفع الجناح عن الطائف فقط فأخبرته عائشة رضي الله عنها  
بأنه لا دلالة فيها لاعلى الوجوب ولا على عدمه وبينت السبب في نزولها والحكمة في نظامها وقد يكون  
الفعل واجبا ويعتد الانسان منع ايقاعه على صفة مخصوصة وذلك كمن عليه صلاة الظهر  
وظن أنه لا يجوز فعلها عند الغروب فسأل عن ذلك فقال له يجب لا جناح عليك ان صليت ما في هذا  
الوقت فيكون جوابا صحيحا ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر اهـ وماتته عن أحمد بن أبي نعيم  
المصنف رحمه الله وخبر أنه للطواف بهما واستدلال ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الآية  
لأن لا جناح بحسب الظاهر يقتضيه ولم يذكر الاستدلال بقوله ومن تطوع خيرا فهو خير له لأن  
تفسير تلك الآية لا يلائمه كما في شروحه ولم يجعل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه أن لا يطوف ناصرا  
لأنها شاذة لا عمل بها مع ما يعارضها ولا احتمال أن لازمة فيها كما يقتضيه السياق ( قوله  
وهو ضعيف الخ ) يعني رفع الجناح وإن تبادر الى الفهم منه عرفا التخير وإن كان مفهوما بحسب  
العقل مجزى عدم الحرمة أو الكراهة فيم الواجب والمنسحب لكنه لا ينافي الوجوب وقوله من شعائر  
الله قرينة على ارادته منه وأما التطوع في اللغة التبرع وقد يقال لفعل الطاعة متعة فهو هذا  
الاعتبار يستدل به لكن تعديته بنفسه تشعر بأن المراد به الاتيان بالفعل طوعا وهو لا ينافي  
الوجوب أيضا وقوله صلى الله عليه وسلم اسعوا أمر بالسعي مع التعليل والتأكيد بأن الله كتب عليكم  
يفيد غاية الوجوب بحيث يفوت الجواز بفراده وهو معنى الركنية وهو حديث صحيح أخرجه أحمد  
والطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه والجواب عما ذكره أنه لا يقتضي الا الوجوب المؤكد  
ولادالة على الركنية قال الحصاص وفي حديث الشعبي عن عروة بن مضر عن الطائي أنه قال أتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم بالمرزلة فقلت يا رسول الله جئت من جبل طى ما زكيت جبلا الاوقفت

كان اساف على الصفا ونائلة على المروة  
وكان أهل الجاهلية اذا سعوا مسجوها  
فلما جاء الاسلام وكسرت الأصنام  
فخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك قرأت  
والاجماع على أنه مشروع في الحج والعمرة  
وانما الخلاف في وجوبه فعن أحمد أنه سنة  
وبه قال أنس وابن عباس لقوله فلا جناح  
عليه فإنه يفهم منه التخيير وهو ضعيف لأن نفي  
الجناح يدل على الجواز لا الدخول في معنى  
الوجوب فلا يذهب عنه وعن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أنه واجب يجزى بالدم وعن مالك والشافعي  
أنه ركن لقوله عليه الصلاة والسلام اسعوا فان  
الله كتب عليكم السعي



عليه فهل لي من حج فقال من صلى منها هذه الصلاة ووقف معها هذا الموقف وقد أدرك عرفة قبل ذلك  
 لا ألوأولها ان قد تم حجه وقضى تقفه فهذا يتقضى كون السعي فرضا من وجهين اخباره بتمام حجه وليس  
 السعي فيه السعي بين يديه ولو كان من فروضه لبيته للسائل لعلمه صلى الله عليه وسلم بجعله بالحكم (قوله  
 أى فعل طاعة فرضا الخ) يعنى أن التطوع فعل الطاعة مطلقا فلا يدل على سننيتها أو المراد أنى بما زاد  
 على الفرض بأن حج أو اعتمر مرة أخرى وعلى القول بسننيتها فهو ظاهر وخبر صفة مصدر محذوف أى  
 تطوعا خيرا أو منصوب بنزع الخافض أى تطوع بخير ويؤيده أنه قرئ به ولذا رجحه بعضهم أو مفعول  
 لتعذبه بتضمينه معنى أى أو فعل وقراءة تطوع بالمضارع والادغام ظاهرة وقوله منيب الخ قال الراغب  
 إذا وصف الله بالشكر فاعلمنا بعبادته على عبادته وجزاؤه لهم وقوله لا يخفى عليه نفسا (قوله  
 ان الذين يكفون الخ) يعنى أنزلنا في التوراة من العلامات الدالة على أمر محمد صلى الله عليه وسلم  
 ثم شرحنافها العلامات الدالة على صحته ثم هديناهم فيها الى طريق متابعتها بوصفها بأنه الذى يصلى الى  
 القبلتين كما هم وهم يكفون ذلك ويلبسون على الناس فيه وفسر الهدى والبيئات والكتاب بما ذكر  
 لأنه الذى يكفونهم ومن بعد دأتما معلق بكفونهم أو أنزلنا وقوله كأخبار اليهود هو كقوله فى الكشف  
 من أخبار اليهود دليل تقيده الكتاب بالتوراة وقبل أنه عدل عنه ايشمل النصارى وليس بشئ وقوله  
 نخصناه معناه شرحنافه وبنائه للاختصاصه فان المذكور فى اللغة الاول وهو المناسب له (قوله  
 أو لئلا يبلغهم الله الخ) لم يأت بالفاء فى هذه الجملة التى هى خبر الموصول قبل لئلا يوهى أن اعلمهم انما هو  
 بهذا السبب اذله أسباب حجة ومعنى اعلمهم الله لهم تبعيدهم عن رجعتهم ولعن اللاعنين دعائهم عليهم  
 وقوله الذين يتأتى اشارة الى التعميم فيه وقال الزجاج اللاعنون هم المؤمنون من الجن والانس  
 والملائكة وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما كل شئ فى الارض والمراد أنهم مستحقون لذلك وقيل انه  
 للاشارة الى أنه ليس على عومه والمراد من قوله بلغهم بلغهم فى الحياة الدنيا وقوله عليهم لعنة الله  
 فيما بعد المات لان أمر الدنيا على التجدد والحدوث وأمر الآخرة على الدوام والثبات فلا تكرار  
 وان لم يغير بينهم ما فالاول بيان لحدوث اللعنة والثانى ابيان استقرارها وبيئاتها (قوله ويبنوا  
 ما بينه الله الخ) يعنى أن المراد بالتبيين تبين ما فى كتابهم من وصف النبي صلى الله عليه وسلم وغيره  
 عما كفوهم فان بذلك توبتهم تتم وعلى ما بعده المراد به اظهار توبتهم ليعلم عنهم من الكفر أى علامتها  
 فبما تديهم أشياءهم من الكفرة وانما ضعه لان مجرد التوبة والرجوع عما كانوا عليه يكتفى  
 فى خلع ربة الكفر ونزع طوق اللعنة ولا يشترط اظهار ذلك لغيرهم من أضرابهم وقوله بالقبول الخ  
 قد مر أن معنى توبة الله قبوله توبة العباد وقوله المبالغ فى قبول التوبة معنى التواب وما بعده معنى  
 الرحيم (قوله أى ومن لم يتب من الكافرين حتى مات) قال الامام ان الذين كفروا عام فلاجسه  
 لخصمه وقال غيره يجب حمله على من تقدم ذكره لان الكافرين اتماما يتوبوا فهو قوله الا الذين تابوا  
 أو عوفوا من غير توبة فهو وقوله ان الذين كفروا فان الكافرين ملعونون فى الحياة والمات وأجاب  
 الامام بأن هذا انما يصح اذا لم يدخل الذين يموتون تحت قوله أو لئلا يبلغهم الله ولم يبلغهم اللاعنون  
 ولما دخلوا استغنى عن ذكرهم فيجب حمل الكلام على أمر مستأنف وقال الطيبي رحمه الله أنه أحسن  
 لان الآية حينئذ من باب التذييل فيدخل هؤلاء فيها دخولا أوليا فالعرف في قوله الذين كفروا على  
 هذا الجنس وعلى الاول للعهد وقوله استقر الخ مر بيانه (قوله وقرئ والملائكة الخ) أى بالرفع  
 هذه القراءة خرجت على وجوه منها عطفه على لعنة بتقدير لعنة الله ولعنة الملائكة فحذف المضاف  
 من الثانى وأقيم المضاف اليه مقامه ومنها رفعه بفعل مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله ومنها جعله  
 مبتدأ محذوف الخبر أى والناس والملائكة يبلغونهم ومنها أن لعنة مصدر مضاف الى فاعله وهذا  
 معطوف على محله وقيل عليه أنه ليس بجائز لان شرط العطف على الموضع أن يكون ثمة طالب ومحرز  
 للموضع لا يتغير وأيضاً اللعنة وان سلم مصدرية فهو وانما يعامل اذا فخل لان والفعل وهما المقصود

(ومن تطوع خيرا) أى فعل طاعة فرضا  
 كان نقلا أو زادا على ما فرض عليه من حج  
 أو عمرة أو طواف أو تطوع بالسعي ان قلنا انه  
 سنة وخبر انصب على أنه صفة مصدر محذوف  
 أو بحذف الجواز وابصال الفعل اليه  
 أو بتعدية الفعل لتضمنه معنى أى أو فعل  
 وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بطوع  
 وأصله يتطوع فأدغم مثل يطوف (فان الله  
 شاكر عليم) منيب على الطاعة لا يخفى عليه  
 (ان الذين يكفون) كأخبار اليهود  
 (ما أنزلنا من البيئات) كآيات الشاهدة  
 على أمر محمد صلى الله عليه وسلم (والهدى)  
 وما يهدى الى وجوب اتباعه والايان به  
 (من بعد ما بيناه للناس) لخصناه (فى  
 الكتاب) فى التوراة (أو لئلا يبلغهم الله  
 ويبلغهم اللاعنون) أى الذين يتأتى منهم  
 اللعن عليهم من الملائكة والنقلين (الا الذين  
 تابوا) عن الكتمان وسائر ما يجب أن يتاب  
 عنه (وأصلوا) ما أسفوا بالتدارك  
 (ويبنوا) ما بينه الله فى كتابهم اتم توبتهم  
 وقيل ما أحدثوه من التوبة ليعوا صفة  
 الكفر عن أنفسهم وبقتدى بهم أضرابهم  
 (فأولئك أتوب عليهم) بالقبول والمفطرة (وأما  
 الثواب الرحيم) المبالغ فى قبول التوبة  
 وإعاضة الرحمة (ان الذين كفروا وما نوا  
 وهم كفار) أى ومن لم يتب من الكافرين  
 حتى مات (أو لئلا يبلغهم لعنة الله والملائكة  
 والناس أجمعين) استقر عليهم اللعن من الله  
 ومن يعتد بلعنه من خلقه وقيل الاول لعنهم  
 أحياء وهذا لعنهم أمواتا وقرئ والملائكة  
 والناس أجمعون عطف على محل اسم الله  
 لانه فاعل فى المعنى كقولك أعجبني ضرب  
 زيد وعمر وأفاعلا فعل مقدر نحو ولعنهم  
 الملائكة

{ بحث شريف فى عمل }  
 { المصدر فى الفاعل المرفوع }

النبوت فلا يصح انحلاله لهما وسيله غيره وقالوا انه مذهب يبيو به رحمه الله لانه يوجب في نحو  
ضرب زيد وعمر وبارفع تقدير ويضرب عمروا **مكن** قال الحلبي ان له طالبا وهو المصدر لانه اذا نون  
يرفع الضاعل فيقال ضرب زيد وفيه خلاف فالبصريون يميزونه والفراء يمتعه لكن قيل انه هو  
الصحيح لعدم السماع وانما قاسه البصريون وقد اتيت العرب فاعل المصدر على محله رفعها كقوله  
مشى الهولك عليها الخيل الفضل \* وهو مفعلة لالهولك على الموضع واذا ثبت في النعت جازي العطف  
اذ لا فرق بينهما واما قوله انه لا يؤقوله فيمنوع وفيه نظر وقوله واضمرا هاقبل الذي كراى بدون  
الذكر لكنه تسع وجهه تفخيمها وتهميلها انه لشدة الخوف منها لا تنقب عن الاذهان (قوله  
لايهلون الخ) يعني انه اتمان الا نظار بمعنى الامهال او من نظره بمعنى انتظاره أى انتظره لم يعتذر  
او انتظر عذره او من نظره بمعنى رآه وهو يعتدى بنفسه أيضا كما في الاساس فصاغ منه الجهول  
وأما قوله لا ينظر اليهم فيبان لانه لا اشارة الى حذف حرف الجر (قوله خطاب عام) ويدخل فيه  
السكوتون فينتظم الكلام فلا حاجة الى جعل الخطاب لهم ووحده نسيها بعد عدم التبرك فهو فرد  
في ألوهيته لا يصح أن يعبد غيره أو يسمى الها وان لم يعبد قال التحرير ولا يخفى أن في قولنا سيدكم سيد  
واحد من تقرير السيادة ونسبها ما ليس في سيدكم واحد فلذا أعيد له ولم يقل واحد ولا اله الا هو نقي  
لكل السواء وبجواب الاستثناء اثبات له ولا ألوهيته لان الاستثناء من النفي اثبات سيما اذا كان بدلا  
فانه يكون هو المقصود بالنسبة وهذا كان البديل الذي هو المختار في كل كلام تام غير موجب بمنزلة  
الواجب في هذه الكلمة حتى لا يكاد تنسب عمل لاله الا الله بالنسبة أو لاله الاياه فان قيل كيف يصح  
أن البديل هو المقصود بالنسبة والنسبة الى المبدل منه سليمة قيل انما وقعت النسبة الى البديل بعد  
النقض بالا فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات وهذا كله  
بناء على أنه بدل من اسم لاله على المحل وقد جعله أبو حيان رحمه الله استثناء من الضمير المستتر في الخبر  
والكلام فيه يحتاج الى تفصيل سيأتى في محله (قوله كالجنة عليها) أى الوحدة لانه لم يقل جنة لانه  
لم يقصده ذلك لما سيأتى من أن الدليل ما بعدها اذ لا شئ سواه بهذه الصفة لان ما سواه اما نعمة  
أو منعم عليه فيفيد الحصر فيه ولا يتوقف ذلك على تقديره فان قيل الكفر والمعاصي وسائر القبايح ليس  
بنعمة ولا منعم عليه قيل هي **كلها** من حيث القابلية والفاعلية وما يرجع الى الوجود والتبنيه نعم  
ومرجع الشر والقبح الى العدم ولهذا يان في علم آخر وقوله خبران آخران أى **كما** أن الله ووجه  
لاه الا هو خبران أيضا وأوليتا محذوف أى هو أو يدلان وقاعل نزلت ان في خلق السموات الخ على  
التأويل فيه وما ذكره أخرجه البيهقي في الشعب (قوله انما جاع السموات الخ) هذا ما عليه الحكماء  
وأما المحدثون فالارض عندهم طبقات بين كل منها والاخرى مسافة عظيمة وفيها مخلوقات على ما وردت  
به الاحاديث فالتسكنة كما قال أبو حيان رحمه الله أن جمعها ثقل وهو مخالف للقياس **كما** أرضون  
ولذا لما أراد الله تعالى ذلك قال ومن الارض مثلون ولم يجمعها ورب مفرد لم يقع في القرآن جمعه لثقله  
وخفة المفرد وجع لم يقع مفرد كالأبواب وفي المثل السائر نحوه وقوله متفصلا بالصلا الملهمة أى  
بعضها منفصل عن بعض ولو قرئ بالمعجمة أى متفاوته لصح ولكن الرواية والدرابضع الاول (قوله  
واختلاف الليل والنهار تعاقبهما الخ) الخلقة بكسرة تكون أن يحذف **كل** واحد الآخر وسد  
سده وقبل أمرهم خلقة أى يأتي بعضهم خلف بعض (قوله أى بنعمهم أو بالذى الخ) اشارة الى  
أن ما اما مصدرية وضمير يتبع حينئذ اما الجري أو البحر لانه لا فاعل له هنا جاع بدليل وصفه بالحق وقوله  
والقصدي الخ يمكن أن يقال ترك ذكر البحر لانه لا الارض عليه والمقصود هنا بيان جري السفن لمخيه  
من المنافع وكون البحر منشأ للسحاب أحد الاقوال كما مر وقوله لانه بمعنى السفينة هذا تركها على  
من ذكره لانه جمع هنا وهو من الألفاظ التي استعملت مفردا وجمعا وقد رتبنا ما تغاير اعتبارى واليه

(خالدين فيها) أى في الجنة أو النار واضمارها  
قبل الذكر تفخيم الشأن وتهميلا أو اكتفاء  
بدلالة اللعن عليها (لا يخفف عنهم العذاب  
ولا هم ينظرون) لا يهولون أو لا يتظنون  
لعتدروا أو لا ينظر اليهم نظرية (والهكم  
الله واحد) خطاب عام أى المستحق منكم  
العبادة واحد لا شريك له يصح أن يعبد  
أو يسمى الها (لا اله الا هو) تقرير للوحدة  
واحدة لان يتوهم أن في الوجود الها  
ولكن لا يستحق منهم العبادة (الرحمن  
الرحيم) كالجنة عليها فانه لما كان مولى  
النعم كلها أصولها وفروعها وما سواه اما  
نعمه أو منعم عليه لم يستحق العبادة أحد  
غيره وهما خبران آخران قوله الهكم  
أوليتا محذوف قبل لما سمعوا المشركون  
تجبوا وقالوا ان كنت صادقات بآية  
نعرف بها صدقك فزت (ان في خلق  
السموات والارض) انما جاع السموات  
وأقرد الارض لانها طبقات متفصلة  
بالذات مختلفة بالحقيقة بخلاف الارضين  
(واختلاف الليل والنهار) تعاقبهما كقوله  
جعل الليل والنهار خلقة (والفلك التي  
يجرى في البحر بما يتبع الناس) أى بنعمهم  
أو بالذى بنعمهم والقصد به الى الاستدلال  
بالبحر وأحواله وتخصيص الفلك بالذكر  
لانه سبب الخوض فيه والاطلاع على عجائبه  
ولذلك قدمه على ذكر المطر والسحاب لان  
متأهما البحر في غالب الامور تأييد الفلك  
لانه بمعنى السفينة

أشار بقوله وضحة الخ قال الراغب رحمه الله الفلك يستعمل للواحد والجمع وتقديرهما مختلفان فان ذلك اذا كان واحدا كان كبناء قفل واذا كان جمعا كان كبناء حجر والقراءة بضم اللام قيل انها لم توجد في شيء من الكتب المعتمدة وقوله على الاصل يعني أنه ليس مغيرا عن السكون لا تباع الفاء كما قالوا في عسر عسر يضمنت فهي لغة واردة على الاصل مبنية لانه أصل الجمع وحينئذ يتحقق تغير بين الجمع والمفرد (قوله من الاول للابتداء الخ) لما كان من قواعدهم أنه لا يتعلق حرف جر بمعلق واحد جعل الاول ابتداءية لان ابتداء نزوله من جهة السماء والثانية لبيان ما الموصولة فتغاير معناه ما بل ومتعلقاهما لأن من البيانية لا تكون الامستقرا وجوز في الثانية أن تكون تبعضية وأن تكون بيانية بدلان من الاول وقوله بالنبات وفي نسخة بالنباتات واحياء الارض بالنبات مجاز معروف (قوله عطف على أنزل الخ) قد خفي أمر العطف هنا معنى ولفظا أما معنى فلان الماء المنزل من السماء والدواب المبنية لاجماع بينهما حتى يعطفا وتقابل السماء والارض غير كاف والعطف على ما بعد الفاء يقتضي نسبة عن الانزال وهو غير ظاهر وأما لفظا فلانه على الاول في حيز الصلة ولا عائد فيه وتقديره لا يجوز لان الجبرور انما يحذف اذا جرت الموصول عنه وهو مفقود هنا مع ما في الاول من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حتى اختار أبو حيان رجه الله انه على حذف الموصول أي وما بات اقيام القرية عليه ولانه يصير آية مستقلة قال وحذف الموصول جائز في كلام العرب حتى فاسه الكوفون وأجيب بأن أحسن من تمة الاول أو المعنى وما أنزل لحياتها فظهر الجامع وعدم الفصل لاحتياج الدواب الى الماء والنبات ولا خفاء في التسبب لان الماء سبب حياة المواشي والدواب من أوجه وسبب بها لان الحركه كفرع الحياة وهي بذلك وجعل عطفه على أنزل أظهر سابقه ولذا لفته على الاستقلال وضميرها للارض وان كان سبأ في حم عسق أن في السماء دواب أيضا لانها غير مشاهدة لهم حتى تكون آية واذا عطف على أحسن فلا حاجة الى تقدير الضمير لان الفاء السببية تكفي في الربط وما ذكره من شرط حذف الجبرور أكثرى لا كفى والحياء القصر والمذاطر والخصب ومهاجها جمع مهب وهو جهة هبوبها وأحوالها من اللين والشد والبرد والحرارة ولا يتشعب من التمهيد أو الانفعال بمعنى يزول وقوله مع أن الطبع الخ يعني يقتضي صعوده ان كان لطيفا وهبوطه ان كان كثيفا ومختراسم مفعول ضميره وأقبله نائب فاعله والضمير للخصب وسعى مصابا لانفسحابه في الجوى والسحب بعضه بعضا أو جزأ (الريح الخ) (قوله يتفكرون فيها الخ) يعني المراد بالهـ قل هنا بقرينة المقام التذكير في هذه الآيات وتدبرها وعبود العقول استعارة مكنية وقوله ويل الخ قال العراقي لم أقف عليه لكن (١) رواه ابن مردويه وابن أبي الدنيا عن عائشة رضي الله عنهما بغير هذا اللفظ وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية ثم قال ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها وقال الاوزاعي التفكر فيها أن يقرأها ويعقلها وقوله حج بها من حج الرقيق من فيه والباء لما فيه من معنى الرمي ووجه الدلالة على التذكير أن من تفكر فيها فكأنه حفظها ولم يلقيها من فيه (قوله والكلام الجميل الخ) محتمل بفتح الميم وأنحاء ما انما يجمع نحو بمعنى جهة أي وجهات مختلفة والمنطقة دائرة عظيمة متناسبة بالبعد عن القطب فلا يمتزجه والقطب رأس القطر من الخائين والاوزاج أبعد بعد من المركز والخصيص يقابله ولا بد منها فوجودها على هذا الخط البديع يدل على أن لها موقعا قادرا كما لا بد منه شيء ولا يعارضه غيره وما ذكره كنه مبنية على مدعى أهل الهيئة وأهل الشرع والظاهر ما بين متكرره وسأكت عنه (قوله اذلو كان معه اله بقدر الخ) هذا برهان التمانع المذكور في الكلام وسأكت تقريره في قوله تعالى لو كان فيه ما آلهة الا الله والظاير بمعنى التمانع وأصله طرد أحدهما الآخر (قوله من الا صنم الخ) فسر الاندادهنا بالامثال دون الاضداد اذ لم يقصد التهمك هنا وقيل انه لا مانع منه لكن ما بعده لا يناسبه فتأمل وهي اما الا صنم أو الرؤساء الذين اتبعوهم وفسر المحبة

وقرى يضمن على الاصل أو الجمع وضحة الجمع غير بضحة الواحد عند المحققين (وما أنزل الله من السماء من ماء) من الاول للابتداء والثانية للبيان والسماء يحتمل الفلك والسحاب وجهة العلو (فأحيى به الارض بعد موتها) بالنبات (وبث فيها من كل دابة) عطف على أنزل كأنه استدل بنزول المطر وتكون النباتات به وبث الحيوانات في الارض أو على أحسن فان الدواب ينمون بالخصب ويهيئون بالحياة والبث النثر والتفريق (ونصريف الرياح) في مهاجها وأحوالها وقرآنزة والكافى على الافراد (والسحاب المسخر بين السماء والارض) لا ينزل ولا يتشعب مع أن الطبع يقتضي أحدهما حتى يأتي أمر الله تعالى وقبل مسخر للرياح فتقلبه في الجوى عن يمينه الله واشتقاقه من السحب لان بعضه يجز بعضا (لايات اقوم بعقولن) يتفكرون فيها وينظرون اليها يصوبون عقولهم وعنه صلى الله عليه وسلم ويل لمن قرأ هذه الآية ولم يحج بها أي لم يتفكر فيها واعلم أن دلالة هذه الآيات على وجود الاله ووحدة ذاته من وجوه كثيرة يطول شرحها مفصلا والكلام الجميل أنها أمور يمكنه وجه كل منها بوجه مخصوص من وجوه مختلفة وأنحاء مختلفة اذ كل من الجائز مثلا أن لا تتحرك السموات أو بعضها كالارض وأن تتحرك بعكس حركاتها وبحيث تصبح المنطقة دائرة مارة بالقطبين وأن لا يكون لها أوج وحضيض أصلا أو على هذا الوجه لبطاقتها وتساوي أجزائها فلا بد لها من موجد قادر حكيم يوجد لها على ما تستدعي حكمته وتقضيته مشيئته متعاليا عن معارضة غيره اذ لو كان معه اله بقدر على ما يقدر عليه فان توافقت ارادتهما فالفعل ان كان لهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وان كان لاحدهما لزم ترجيح الفاعل بلا مرجح وبجز الآخر المنافي لاهيته وان اختلفت لزم التمانع والظاير كما أشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها ما آلهة الا الله لفسدنا وفي الآية تنبيه

على شرف علم الكلام وأدله وحث على البحث والنظر فيه (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا) من الاول اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا وأهل الماراد أنهم وهم ما يشبهه من الله

(١) قوله في صحيفة ٢٦٣ لكن زوايا من مردوية الخ عبارة السبوطي قلت لم يرد في هذه الآية ولا بهذا اللفظ وإنما أخرج عبد بن جبر وابن المنذر وابن مروة في تفسيرهم وابن أبي الدنيا في كتاب التفكير (٢٦٤) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزل على الدابة أن في خلق السموات والأرض

بالتعظيم والطاعة لتلازمهما كما قبل

نعمنى الاله وأنت تظهر حبه \* هذا العمري في القياس بدع

(قوله أى يسوون الخ) هذامه وهم بقرينة قوله أشد حبا والافتشيه لا يقتضى المساواة بل زيادة المشبه به وحب الله مصدر مبنى للفاعل مضاف الى المفعول أو مبنى للمفعول وقوله من الحب بالفتح كحب الخطة وشوهاو واحد حبة وحبة القلب وسطه مستعاره فقوله استعير لحبة أى استعير الحب لها ثم اشتق منه المحبة لأنها أنزلت في صميم القلب وورخت فيه كما يقال رأسه اذا أصاب رأسه وهذا كله مأخوذ من كلام الراغب (قوله ومحبة العبد لله الخ) قال بعض المتكلمين المحبة نوع من الارادة فتعلق بالجائزات فلا يمكن تعلقها بانه تعالى وصفاته وقالت الصوفية العبد يحب الله لذاته وأما حب خدمته وقوابه فترتبة تازلة وقال الامام رحمه الله من حل محبة الله على محبة طاعته ومحبة نوابه فقد عرف أن الله محبوبه لذاته ولم يعرف أن الكمال محبوب لذاته وأما نحن فحب الأتباع عليهم الصلاة والسلام والآل ولاء بجزء انصافهم بصفات الكمال فالحق تعالى المتصف بكل كمال لا يذاته كمال أولى بالمحبة مما سواه ومن أراد تفصيله فلينظر في الاحياء والمصنف رحمه الله لم يعدل عن هذا الا لانه ذلك من خواص الخواص والكلام هنا على العموم وأما محبة الله لله بدفعى بمعنى ارادة الخير له اذ هو مزمع عن الميل المذكور (قوله لانه لا تنقطع محبة الله الخ) اشارة الى أن أشد معنى أدوم وأرسخ لا أكثر قال التحرير أثر أشد حبا على أحب لانه شاع في الاشتد محموية بمعنى فعدل عنه احترازا عن اللبس وهذه نكتة لطيفة في الدول عن أفضل القياسى وأيضا أحب أكثر من حب فلو صيغ منه لتوهم أنه من المزيد وفى الحديث من أحبك كنى ملكا عند انقطاعه وقوله ولذلك كانوا الخ كما قال تعالى فاذا ركبوا فى الفلك دعوا الله مخلصين الآية ومن اللطائف هنا أن باهله كانت لهم أصنام من حيس أى تمر مخلوط بأقط ومن جماعوا فى خط أصابعهم فأكلوا هافضل انه لم ينتفع مشركا بالهته كاستفادهم بها فانهم ذاقوا حلاوة الكفر (قوله ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا الخ) بمعنى ان رأى هنا معنى علم والذين ظلموا من وضع الظاهر موضع الضمير للدلالة على أن اتخاذ الانداد ظلم عظيم وقوله اذا عاينوه اشارة الى أن اذبعنى اذا المضارع بمعنى الماضى ورأى بصرية ولا يبنى أنه اذا كانت اذبعنى اذا فالرؤية فى المستقبل فتأويله بالماضى ثم جعل الماضى عبارة عن المستقبل لتحقيق الوقوع ثم كلف لاداعى له الا المناسبة للفظلة بين اذا والماضى فتأمل (قوله سادسة مفعولى يرى الخ) مما يدل على أنها من الجواب أنه قرئ بكسر الهمزة وقوله لا يتنع الخ مأخوذ من قوله جميعا وبه يرتبط النظم (قوله على أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ) فى الكشف وقرئ ولوترى بالياء على خطاب الرسول أو كل مخاطب أى عن تصح منه الرؤية والمصنف رحمه الله تعالى ترك الثانى مع أنه من الفصاحة بتمكن وهو متعدي الى مفعول واحد وهو الذين ظلموا قال التحرير وينبى أن يكون اذ يرون بدلا منه وكذا اذ تبرا اذ لم يبعد الابدال من البدل وأن القوة فى موقع بدل الاشغال من العذاب وفى جعله بمنزلة المبصر المشاهد بالغة وقيل هو فى معرض التلميل للجواب المحذوف أى لرايت أمر اعظيما لان القوة لله الخ وفيه فصل بالجواب ومتعلقه بين البدل الذى هو اذ تبرا أو المبدل منه وأورد عليه أنه يقتضى جواز تعدد البدل بلا شبهة وإنما التردد فى جواز البدل من البدل مع أنه لم يرد تعدد البدل فى شئ من كتب النحو ولا ضرورة فى هذه القراءة الى جعل اذ بدلا من المفعول اذ يصح ابتداءه على الظرفية مع أن ان على هذه القراءة لا يعين فتحها اذ قرئت بالكسرة أيضا وهو يؤيد ما زعمه من التعليل فتأمل واضمار القول تقديره لقلت ان القوة الخ على أنه جواب (قوله والوالوالحال الخ) رجع الى العطف التاذية الى ابدال رأوا العذاب من اذ يرون العذاب وليس فيه كبر فائدة ولأن الحقيق بالاسم تعظما والاسم متفظاع هو تبرؤهم فى حال رؤية العذاب لاهون نفسه وقيل عليه ان البدل الوقت المضاف الى الامرين والمبدل

واختلاف الليل والنهار لا يأتى لاولى الالباب ثم قال ويل لمن قرأها ظم يتفكر فيها بيه فقد بأصابعه عشرا قبل للأزواجى ما غاية التفكير فمن قال يقرؤهن وهو يعقلهن اه

(يحبونهم) يعظمونهم ويعطيونهم (كحب الله) كتعظيمه والميل الى طاعته أى يسوون بينه وبينهم فى المحبة والطاعة والمحبة ميل القلب من الحب استعير لجهة القلب ثم اشتق منه الحب لانه أصابهم اورمخ فيها ومحبة العبد لله تعالى ارادة طاعته والاعتناء بتصيل مرضيه ومحبة الله للعبد ارادة اكرامه واستعماله فى الطاعة وصونه عن المعاصى (والذين آمنوا أشد حبا لله) لانه لا تنقطع محبتهم لله تعالى بخلاف محبة الانداد فانهم لا أغراض قاسدة موهومة تزول بأدنى سبب ولذلك كانوا يعدلون عن آلهتهم الى الله تعالى عند الشدائد ويعبدون الصنم زمانا ثم يرفضونه الى غيره (ولو يرى الذين ظلموا) ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا باتخاذ الانداد (اذ يرون العذاب) اذا عاينوه يوم القيامة وأجرى المستقبل مجرى الماضى لتحقيقه كقوله تعالى ونادى أصحاب الجنة (أن القوة لله جميعا) سادسة مفعولى يرى وجواب لو محذوف أى لو يعلمون أن القوة لله جميعا اذا عاينوا العذاب اتدموا أشد التدم وقيل هو متعلق الجواب والمفعولان محذوفان والتقدير ولو يرى الذين ظلموا أندادهم لا يتنع لعلوا أن القوة لله كلها لا يتنع ولا يضر غيره وقرأ ابن عامر ونافع ويعقوب ولوترى على أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أى ولوترى ذلك رأيت أمرا عظيما وابن عامر اذ يرون على البناء للمفعول ويعقوب ان بالكسر وكذا (وان الله شديد العذاب) على الاستئناف أو اضمار القول (اذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) بدل من اذ يرون أى اذ تبرا المتبعون من الاتباع وقرئ بالنعكس أى تبرا الاتباع من الرؤساء (ورأوا العذاب) أى رايناه والوالوالحال رقد مضرة وقيل عطف على تبرا (وتنطعت منهم الاسباب) يحتمل العطف على تبرا أو رأوا أو الحال

منه الوقت المضاف الى واحد وليس بينهما وبين ابدال الوقت المضاف الى التبرى مقيد برؤية العذاب  
 كبير فرق وقوله والاول اظهر لاستقلاله في الاستغناء والحالية اما من فاعل تبرأ أو راء واقسكون  
 متداخلة وبابهم للشيئية بتقدير مضاف أي بكفرهم أو الحالية أي ملتبسة وقبل ان المتعدية  
 واستبعدت الحالية بأن تنقطع اليأس في حال تلبسهم بها وفيه نظر (قوله وأصل السبب الخ) قال  
 الراغب في مفرداته السبب الحبل الذي يصعبه النخل وثل هذه القيود بناء على الاكثر فيسأل لا يرد  
 ما قبل ان هذا التقدير مذكور في كتب اللغة والوصل بضم الواو وفتح الصاد المهملة جمع وصلة  
 بسكونها (قوله لو أن لنا كرامة الخ) المراد من الكرامة الرجوع الى الدنيا أي ليت لنا كرامة الى الدنيا قال  
 النهرير هذيان للمعنى وأما بحسب اللفظ فأن لنا كرامة في موضع رفع أي لو ثبت أن الخ وتبرأ مع أن  
 المضرة عطف عليه وانما عطفوا ذلك لأن التبرى منهم في الآخرة لا يضرهم لانهم في شغل شاغل وأما على  
 قراءة مجاهد ففيه اشكال لأن الاتباع اذا تبرؤا في الآخرة لم يكن له هذا التقنى معنى بل ينبغي أن يكون  
 هذان المتبوعين على ما قبل ان حقه أن يقرأ وقال الذين اتبعوا على البناء للمفعول واعتراض بأن  
 هذا يكون تمينا للذي لا يبعد ذلك الآخرة وفيه نظر ووجه النظر أن ذلك الآخرة مشتركة بينهم وأنها بعد  
 ما انقضى الحال لورجعوا الى الدنيا لم يتبعوهم حتى تبرأ الرؤساء منهم فلا يبق مثله في النظم وهو ظاهر  
 (قوله مثل ذلك الاراء الخ) الاراء مصدر أراء أراءه وأرا كما سمع أقاما وأقامة والمعروف في مثله التاء  
 لانهم اعترض عن العين المحذوفة لكن حكمي هذا سيويه قيل واختار مع أنه خلاف المشهور وليوافق  
 هذا كبر ذلك وان كان تأييد المصدر غير معتبر وألان الاراء عرفت في معنى الرياء وهو غير صحيح هنا وجعل  
 المشار اليه مصدر الفعل المذكور بعده لا ما قبله كما مر تحقيقه في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا  
 (قوله يريهم الله أعمالهم الخ) الرؤية هنا يحتمل أن تكون بصرية فتعدي لاثنتين أولهما الضمير  
 والثاني أعمالهم وعلى هذا حسرات حال من أعمالهم وأن تكون قلبية فتعدي لثلاثة مفاعيل ثالثها  
 حسرات وعلمهم وأما متعلق بحسرات بتقدير مضاف أي على تقر بطلهم لأن حسرت تعدي بعلى أو صفة  
 لحسرات والحسرة التندم أو شدة (قوله أصله وما يخرجون الخ) يعني أن هذا التركيب مثل  
 وما أنت علينا بعزير والمعروف فيه قصد اختصاص المستند اليه بالتقوى وثبوت الفعل لغيره لكنه لم يقصد  
 هنا الحسرة وان كان صحيحا لأن أرباب الكبار يخرجون من النار وانما القصد الى التقوى وقد تبع فيه  
 المصنف رحمه الله الزمخشري حيث قال هم بمنزلة في قوله هم يفرشون البلد كل طمرة في دلالة  
 على قوة أمرهم فيما أسند اليهم لأعلى الاختصاص واعتراض عليه في عروس الافراح وقال هي دقيقة  
 اعتزالية لانه لو جعله للاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج بالكفار فيلزم خروج أصحاب الكبار كما هو  
 مذهب أهل السنة والزمخشري أكثر الناس أخذابا لاختصاص في مثله فاذا عارضه الاعتزال فزع  
 منه اه فكان على المصنف رحمه الله أن لا يتبع هواه فيه وان كما نقول من جانبه انه اعتمد على ما يدل  
 على خلافه من النصوص وسأني مثله في سورة المائدة في قوله وما هم بخارجين منها (قوله نزات  
 في قوم حرموا الخ) قيل انه ليس كذلك انما نزات في المذبح كورين آية المائدة بأيها الذين آمنوا  
 لا تحزموا طيبات ما أحل الله لكم وأما هذه فترلت في الكفار الذين حرموا البعائر والسواب  
 والوصائل كما ذكره ابن جرير وغيره بدليل قوله بل تبس ما ألقينا عليه آباءنا كما ذكر في قصة البعائر  
 وخطاب المؤمنين بعده بقوله بأيها الذين آمنوا كما خاطبوا في تلك الآية لانهم مؤمنون فعلا وذلك  
 زهدا وهو وارد غير مندفع (قوله وحللا لا مفعول كوا الخ) في هذه الآية وجوده من الاعراب  
 الاول أن حللا لا مفعول كوا ومن لا بداء الغاية متعلقة بكوا فيسأل للتبعض لأن من التبعضية  
 في موقع المفعول أي كوا بعض ما في الأرض فان قيل لم لا يجوز أن تكون حالا قدم عليه لتذكيره قيل  
 لأن كون من التبعضية ظرا فاستقرأ وكون اللغو حالا لا يقول به النحاة (أقول) أما كون الثاني

والاول اظهر والاسباب الوصل التي  
 كانت بينهم من الاتباع والاتفاق على  
 الدين والأغراض الداعية الى ذلك  
 وأصل السبب الحبل الذي يرتقي به الشجر  
 وقوى تنطعت على البناء للمفعول (وقال  
 الذين اتبعوا لو أن لنا كرامة قسرا منهم  
 كاتبر وأما) لولم تكن ولذا أوجب بالقائه  
 أي ليت لنا كرامة الى الدنيا قسرا منهم  
 (كذلك) مثل ذلك الاراء القطيع (يرم  
 الله أعمالهم حسرات عليهم) ندائمات وهي  
 ثالث مقاعيل يرى أن كان من رؤية  
 القلب والافتخار (وما هم بخارجين من  
 النار) أصله وما يخرجون فعديل به الى  
 هذه العبارة للمبالغة في الخلود والاقنات  
 عن الخلاص والرجوع الى الدنيا (بأيها  
 الناس كوا بما في الأرض حللا) نزات  
 في قوم حرموا على أنفسهم رفيع الاطعمة  
 وحللا لا مفعول كوا

أوصفة مصدر محذوف أو حال مما في الأرض المستقيمة إذ الحلال دل على الأول (ولا تتبعوا خطوات الشيطان) لا تقتدوا به في اتباع الهوى فحرموا الحلال وحلوا الحرام وقرأ نافع وأبو عمرو وحزرة والبري وأبو بكر بتسكين الطاء وهما الغسان في جمع خطوة وهي ما بين قدمي الخطاط وقرئ بضمين وهزمة جعلت ضمة الطاء كأنها عليها ويفتحين على أنه جمع خطوة وهي المزة من الخطوط (أنه لكم عندكم) ظاهر العداوة عند ذوى البصيرة وإن كان يظهر الموالاة لمن يغويه ولذلك سجدوا ليا في قوله أوليا وهم الطاغوت (إنما يأمركم بالسوء والفحشاء) بيان لعداوته ووجوب التحرز عن متابعتها واستعبار الأمر لتزنيته وبعبارة لهم على الشر تسفيهم لأعيانهم ويحقير الشأنهم والسوء والفحشاء ما أنكره العقل واستقصاه الشرع والعطف لاختلاف الوصفين فإنه سوء لا غتمام العاقل به وفحشاء باستباحه إياه وقيل السوء يعم القبائح والفحشاء ما يجاوز الحد في القبح من الكبار وقيل الأول ملاحق فيه والثاني ما شرع فيه الحد (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) كالتخاذل والاداد وتحليل الحزمتين وتحريم الطيبات وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأسا وأما اتباع الجته بما أدى إليه ظن مستند إلى مدرسته شرعي فوجوبه قطعي والظن في طريقه كإيهامه في الكتب الأصولية (وإذا قبل لهم اتباعوا ما أنزل الله) الضمير للناس وعدل عن الخطاب معهم لئلا يدعى على ضلالهم كله التفت إلى العقلاء وقال لهم انظروا إلى هؤلاء الحق ما ذا يجيبون (قالوا بل تبسع ما ألقينا عليه آياتنا) ما وجدناهم عليه نزلت في المشرع كعبن أمر وابتاع القرآن وسائر ما أنزل الله من الحجج والآيات فنجسوا إلى التقليد وقبل في طائفة من اليهود ودعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام فقالوا اتبع ما وجدنا عليه آباءنا لأنهم كانوا أخيرا منا وأعلم وعلى هذا فيم ما أنزل الله التوراة لأنها أيضا تدعو إلى الإسلام

ومن للتبعيض أن لا يؤكل كل ما في الأرض (طيبا) يستطيه الشرع أو الشهوة مما لا يقول به النجاسة فظاهر وأما الأول فليس كما قال فانهم صرحوا بأن من التبعية فيكون مستقرا ولنغوا وسكت عن كونها يائية كأنه ظن أنها لا تتقدم على المين والصحيح خلافه (قوله أوصفة مصدر محذوف أو حال الخ) ومن يجوز فيها الابتداء أو التبعية وقوله أن لا يؤكل كل ما في الأرض ظاهر أنه على سائر الوجوه السابقة فيلتاقل (قوله يستطيه الشرع أو الشهوة) قبل المراد على الأول ما لا شبهة فيه وهو ظاهر وأما على الثاني فبره أن ما ليس كذلك إنما حلال بلا شبهة فلا يمنع منه أو لا يفارح بقيد الحلال ولا يتأتى الجواب بأنه صفة مؤكدة لأن قوله إذا حلال الخ بأياه وهو غير وارد إذا المراد بالحلال ما نص الشارع على حله وهذا ما لم يرد فيه نص وإنما يستدلون بشبهه الطبع المستقيم ولم يكن في الشرع ما يدل على حرمة كسار وضرر (قوله لا تقتدوا به الخ) يعني أن اتباع الخطوات استعارة للاتباع كما يقال هو على أثره وعلى قدمه (قوله وقرأ الخ) يعني أنه قرئ بضم الخاء والطاء وضم الخاء وسكون الطاء وفتح الخاء والطاء وسكون الطاء وضمهم ما والهمزة ووجهها أن فعله الساكن العين السالم إذا كان اسما جاز في جمعه بالالف والتاء ثلاثة أوجه السكون وهو الأصل والاتباع وفتح العين تخفيفا وأما قراءة الهمزة فيها وجهان قبل أنها أصلية من الخطا بمعنى الخطيئة وقيل أن الواو قلبت همزة لأن الواو المضمومة تقلب لها نحو أجوه وهذه لما جاورت الضمة جعلت كأنها عليها والفرق بين الخطوة بالفتح والضم أن الأول مصدر للمزة كالكسرة والثاني اسم للمخطي أي ما بين القدمين كالفرقة للمغروف (قوله ظاهر العداوة) يعني أنه من أبان بمعنى بان وظهر وتعبته وليا باعتبار ما يظهر ويحتمل أنه من باب تحييم السيف (قوله بيان لعداوته الخ) يعني أن هذه الجملة مستأنفة لبيان ما قبله ولذا ترك عطفه ووجوب التحرز لأن ما يأمربه ويرزقه قبيح فلا يرد ما قيل أن التحرز إنما هو من كونه عدوا مينا وقوله واستعبر الخ لدفع ما يترأى من معارضة لقوله أن عبادي ليس لأعليهم سلطان إذا الأمر يقتضي العلو والتسلط ووجه الدفع أن الأمر يستعبر لتزنيته القبائح وسواسه ودفع أيضا بأن الأمر للاستعلاء لا للعلو وبأن المأمورين من أتبع خطواته وهم القارون والمذكور في الآية الأخرى غيرهم وعلى الأول فهو استعارة تبعية وتبعها الرمز إلى أنهم بمنزلة المأمورين لما بين الأمرين من الملازمة وقال الامام أمر الشيطان عبارة عن الخواطر التي تجدها في أنفسنا وفاعلها هو الله تعالى كما هو أصلنا لكن بواسطة القاء الشيطان إن كانت داعية إلى الشر وبواسطة الملك إن دعت إلى الخير وبعض الصوفية والقلاسة يفسر الملك الداعي للخير بالقوة العقلية والشيطان بالقوة الشهوانية والغضبية ثم انهما إن كانا شأنا واحدا فالعطف لتزليل تغاير الوصفين منزلة تغاير الحقيقتين والافعال المر ظاهر (قوله وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأسا) أي ابتداء من غير نظر وما أخذ يقتضيه الدليل وهذا نوطته لما بعده من قوله وأما اتباع الجته الخ وحاصله دفع سؤال وهو أن الجته يدعي عمل يقتضي ظنه الحاصل عنده من النصوص فضلا عن المقلد فكيف يمنع من القول بغير علم والجواب أن الشارع جعل ظنه مناطا للأحكام وعمله كما جعل ألفاظ العقود علامة عليها فحقى ظنه بالوجدان علم قطعي بثبوت ما يسطيه إجماعا بل ضرورة من الدين فقد أفضى به ظنه إلى العلم بالأحكام أنفسها ووجب عليه العمل بمقتضى ظنه لذلك فالطريق ظني والمقصد علم محقق أو علم بوجوب أن اتباع الحكم المظنون بوصله إلى العلم بثبوت من الله تعالى في حقه مع ملة به بأن يقول هذا حكم يجب على أتباعه وما ليس حكما ناسنا من الله تعالى لا يجب على أتباعه والمقدمتان قطعتان فكذا النتيجة أعنى كونه ناسنا من الله تعالى في حقه وإن أردت تحقيق هذا فانظر حواشي العبد والمدرسة بالفتح برنة اسم المكان ما يؤخذ منه الحكم وهو من أفضاظ الأصوليين المولدة (قوله الضمير للناس وعدل عن الخطاب الخ) هذا غفلة عما قاله هناك فإنه فسر الناس بالمتزهدين وهو لا يصح هناك فسرهم اليهود أو المشركون والضمير للناس على طريقة الالتفات ولو كانوا غير الأولين لم يكن هناك الالتفات وألني يعني

(أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يمتدون)  
 الواو للعال أو العطف والهجرة للرد  
 والتجيب أى لا ينبغي أن يكون اتباعهم  
 لهم وهم جهلة لا يمتدون وجواب لو محذوف  
 أى لو كان آباؤهم جهلة لا يفكرون فى أمر  
 الدين ولا يمتدون الى الحق لا تبعوهم وهو  
 دليل على المنع من التقليد لمن قدر على  
 النظر والاجتهاد وأما اتباع الغير فى الدين  
 إذا علم بدليل ما أنه محق كالانبياء والمجاهدين  
 فى الأحكام فهو فى الحقيقة ليس بتقليد بل  
 اتباع لما أنزل الله (ومثل الذين كفروا  
 كمثل الذى ينعى بما لا يسمع إلا دعاء ونداء)  
 على حذف مضاف تقديره ومثل داعى الذين  
 كفروا كمثل الذى ينعى أو مثل الذين كفروا  
 كمثل بهائم الذى ينعى والمعنى أن الكفرة  
 لانهم ما كهم فى التقليد لا يلقون أذهانهم  
 الى ما يتلى عليهم ولا يتأملون فيما يقرء معهم  
 فهم فى ذلك كالبهائم التى ينعى عليها فتسمع  
 الصوت ولا تعرف مغزاه وتحمس بالنداء  
 ولا تفهم معناه وقيل هو غنيلهم فى اتباع  
 آباءهم على ظاهر حالهم جاهلين بحقيقة ما  
 بالبهايم التى تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته  
 أو غنيلهم فى دعائهم الاصنام بالناعى فى نعته  
 وهو التصويت على البهايم وهذا يغنى عن  
 الاضمار ولكن لا يساعده قوله الادعاء ونداء  
 لان الاصنام لا تسمع الا أن يجعل ذلك من  
 باب التمثيل المركب

(١) قوله وهما الارجح فى حاشية السبوطى  
 والارجح فى الآية قول ثالث وهو أنها  
 من الاحتمال وهو حذف جزء من كل طرف  
 أثبت فى الآخر والتقدير ومثل الذين  
 كفروا معك يا محمد كمثل الناعى مع الغنم  
 وهذا الذى اختاره الكرماتى شيخ  
 الزمخشري وقال انه أبلغ ما يكون من الكلام  
 وقد نص عليه سيوطى وقرره ابن طاهر  
 والشاوي وابن خروف وقالوا انه من بديع  
 كلام العرب اه

وجد كما صرح به فى الآية الاخرى وألفه منقلبة عن ياء (قوله الواو للعال أو العطف) لو ان الوصلية  
 فى مثل هذا تقترب بالواو وقال أبو حيان رحمه الله انها لازمة لا يجوز اسقاطها واختلاف فيها فقبل عاطفة  
 على حال مقدرة وقيل حالية وقيل القولان بمعنى لان المطفوف عليه حال فهو عاطفة وحالية وهذا هو  
 الصحيح وبمعينه قول العرب قد قبل ما قبل اصداقا وان كذبا ونحوه والضابط فيها ان تقدرا لا بعد  
 لتقديره الاقرب دلالة وفى الكشف ان الشرط نقل لجزء التسوية وهذا الشرط لا يقتضى جوابا على الصحيح  
 لانه خرج عن معنى الشرطية وانما يقتدرونه توضيحا للمعنى وتصويرا له وأما دلالة الناعى على المنع من التقليد  
 فلزعمهم على اتباع آباءهم ولو كانوا لا يمتدون فاما من يتقن أنه مهتد محقق فلا يدخل فيه وهو ظاهر  
 (قوله على حذف مضاف الخ) اختلف فى هذا التشبيه هل هو مفرق على أنه تشبيه أشياء بأشياء أو تشبيه  
 مركب بمركب وان تقدير المضاف هل هو مبنى على التقريب أم لا فقبل لابد من تقدير المضاف وان كان  
 مركب على ما ينبغي عنه لفظ المثل لان المناسبة تقتضى اضافة المثل أى الحال والقصة فى الطرفين الى  
 المناسبة الواقعة أحدهما موقع الآخر وان لم يكن القصد الاصلى تشبيهه كقوله تعالى مثلهم كمثل  
 الذى استوقد ناراً ومثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ولا يحسن كمثل  
 الا فادعهم - ذان يدفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون التشبيه مركبا غير مفرق فلا يحتاج الى تقدير أو ورد  
 عليه أنهم قد صرحوا فى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما أنزلنا من السماء أنه لا تقدير فيه على  
 التركيب وتابعهم هذا القائل فى قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه بحث ليس هذا محله وإذا قلنا  
 بالتقدير سواء كان لازما فى الوجهين أو فى أحدهما فاما أن يقتدر فى الاول مثل داعى الذين كفروا  
 أو فى الثانى أى كمثل بهائم الذى ينعى وعلى التفریق فالداعى بمنزلة الراعى والكفرة بمنزلة الغنم المنعوق  
 بهم ودعاؤه الكفرة بمنزلة صياح الناعق وعلى التركيب شبهة حال هذا الداعى مع من دعاه فى أنهم يسمعون  
 قوله ولا يفهمونه بمنزلة الراعى الصائح بغنمه وكلام المصنف رحمه الله محتمل لهذا واليه أشار بقوله والمعنى  
 الخ ومغزاه باعين والراى المجتئين أصله محل الغزو والقتال وبجوربه عن المقصود منه يقال هو لا يعرف  
 مغزى كذا أى ما يقصد منه وهذا وجهان من ثمانية أوجه فى الآية وهما الارجح (١) وجوربه  
 الزمخشري أن يراد بما لا يسمع البهايم كما هو الظاهر من كلمة ما والتعقيب التشابيح فى تصويت البهايم  
 وأن يراد الاصم الاصل وتركت المصنف رحمه الله لانه خلاف الظاهر من وجوه والداعى هنا الداعى  
 الى الايمان (قوله وقيل هو غنيلهم الخ) فى الكشف وقيل معناه ومثلهم فى اتباعهم آباءهم وتقليد  
 لهم كمثل البهايم التى لا تسمع الا ظاهر الصوت ولا تفهم ما تحته فكذلك هؤلاء يتبعونهم على ظاهر حالهم  
 ولا يفقهون أنهم على حق أم باطل فشيء حالهم فى اتباع آباءهم بحال البهايم كما أنها لا تتبع الا ظاهرا النداء  
 كذلك هؤلاء لا يتبعون الا ظاهرا حال الآباء وهذا أشد مناسبة لما قبله وفيه احتمال التركيب والتفریق  
 والاول أولى ولا تقدير على هذا التقدير (قوله أو غنيلهم فى دعائهم الاصنام الخ) يعنى أن هذا الوجه  
 فيه احتمالان أحدهما أن يكون تشبيها مفرقا والآخر أن يكون تمثيلا والاحتمال الاول مردود لفقدان  
 التقابل بين المشبه والمشيبه به وعدم صحة قوله الادعاء ونداء لانهم لا يسمعون شيئا والثانى مقبول لعدم  
 ورود ذلك وأورد عليه أنه على التمثيل لا يندفع ذلك لان المراد أن داعى الاصنام لا يرجع من دعائهم الى  
 شئ وإنما أدون حال من البهايم لانهم لا تسمع دعاء ونداء وهى لا تسمع شيئا قط قال تعالى ان تدعهم  
 لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم فاذا لم يوجد فى الممثل ما للممثل به يتناسبه تقوت هذه الدققة  
 لان الواجب فى التمثيل أن يقتدر للممثل ما للممثل به من الحال المتوهمه المنتزعة من أمر ولو اختلف  
 منها شئ اختلف التمثيل اللهم الا أن يجعل التشبيه مركبا عقيب أى مثل دعائهم الاصنام فبما لا جدوى فيه  
 كمثل الناعى بما لا يسمع الادعاء ونداء ورد بأن ما ذكر فى الطرفين لابد أن يكون له دخل فى انتزاع الهيئة  
 والفرق بين المركب الوهمى والمركب العقلى فى ذلك بتخصيص المدخلية وهم وهذه جملة معطوفة على



لما وسع الامر على الناس كفاة  
وأباح لهم ما في الارض سوى ما حرم عليهم  
أمر المؤمنين منهم أن يتصرفوا طيبات  
ما رزقوا ويقيموا بحقوقها فقال (اشكروا  
لله) على ما رزقكم وأحل لكم (ان كنتم  
أيادعبدون) ان صح أنكم تخصونه بالعبادة  
وتقرن أنه مولى النعم فان عبادته لاتتم  
الا بالشكر فان المعلق بفعل العبادة هو الامر  
بالشكر لا تمامه وهو عدم عند عدمه وعن  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى  
اني والانسان والجن في نساء عظيم اخلق ويعبد  
غيري وأرزق ويشكر غيري (انما حرم عليكم  
الميتة) أكلها والاتقاع بها وهي التي  
ماتت من غير ذكاة والحديث ألحق بها  
ما بين من حي والسمك والجراد أخرجهما  
العرف عنها أو استثناء النسر والحرمة  
المضافة الى العين تفيد عرفا حرمة التصرف  
فيها مطلقا لا ما خصه الدليل كالتصرف  
في المدبوغ (والدم والحلم الخنزير) انما خص  
الدم بالذكرا لانه معظم ما يؤكل من الحيوان  
وسائر اجزائه كالتابع له (وما أهل به  
لغيره) أي رفع به الصوت عند ذبحه  
للسنن والاهلال أصله رؤية الهلال  
يقال أهل الهلال وأهلته لكن لما جرت  
العادة أن يرفع الصوت بالتكبير اذا روي سمى  
ذلك اهلالا ثم قيل رفع الصوت وان كان بغيره  
(فن اضطر غير باغ) بالاستثناء على مضطر آخر  
وقرأ عاصم وأبو عمرو وحسرة بكسر النون  
(ولا عاد) سدا رمق أو الجوعة وقيل غير باغ  
على الوالي ولا عاد بقطع الطريق فعلى هذا  
لا يباح للعاصي بالسفر وهو ظاهر مذهب  
الشافعي وقول أحد رحمه الله تعالى (فلا  
ائم عليه) في تناوله (ان الله غفور) لما فعل  
(رحيم) بالرخصة فيه فان قيل انما تفيد قصر  
الحكم على ما ذكره من حرام لم يذكر قلت  
المراد قصر الحرمة على ما ذكره من استحواه  
لا مطلقا أو قصر حرمة على حال الاختيار  
كأنه قيل انما حرم عليكم هذه الاشياء ما لم  
تضطرروا اليها (ان الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشرون به غنا قلبا) عوضا حقيقيا (أو اذك ما يابا) كاون في بطونهم (الا انار)

الجملة الشرعية تقر بما ذمهم به من التقليد وعدم رفعهم رأسا الى اتباع المذم من عند الله بالتأيد وعطفه  
على خبر كان آثامهم يجعل الذين كفروا مظهرا فاء مقام الضمير عدول عن الظاهر وقوله رفع على الذم  
أي خبره بتد المحذوف تقديره هم فان قلت المرفوع على الذم أو المدح وكذا المنصوب نعت مقطوع وهذا  
نكرة لا يصح أن يكون نعتا للذين حتى يقطع قلت سبأني أن النعت اذا قطع لا يشترط فيه ما يشترط اذا  
أجرى كما صرحوا به (قوله أي ما يعقل الخ) وقع في النسخ هنا اختلاف فعلى هذه المراد التعميم  
أي لا يعقلون شيئا مما يعقل ويعقل بجهول وفي نسخة بالفعل وفي نسخة بالعقل والمراد به العقل المكتسب  
لما هو وجب الفطرة والاستعداد (قوله لما وسع الامر الخ) هذا لا ينافي قوله في آية الناس انها  
نزلت الخ لأن خصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ كما بين في الاصول وقوله سوى ما حرم مأخوذ من  
قوله حللا فان قلت قوله أن يتصرفوا طيبات الخ أي يقصدوا بيقضى أنه لم يسبق مع أنه قال أو لا حللا  
طيبات على تفسير الطيب (١) الاقل هناك لا يرد على الثاني فالتخصص بهذا المقام التحري مع القيام  
بالحقوق لا هو فقط (قوله فان عبادته لاتتم الا بالشكر الخ) في نسخة فالحق بفعل العبادة هو الامر  
بالشكر لا تمامه وهو عدم عند عدمه يعني أنه علق العبادة بالشكر بل علق حصرها فيه وتوجده بها به  
وهو يقتضي أن لا يفتك أحدهما عن الآخر فأجاب بأن المراد انما هو وانما يكون بالشكر ولو قيل ان  
الشكر لا يوجد بدون العبادة لانه نوع منها بل هي عين الشكر اذ هو أعم من اللسان والجنان والاركان  
لصح لكن المصنف رحمه الله بناء على المتبادر وهو أن المراد بالعبادة ما يكون طاعة معروفة وبالشكر  
الحمد للسان فتأمل وقوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ أخرجه الطبراني في السنن والديلمي  
والبيهقي ويعبد ويشكر بجهولان (قوله أكلها والاتقاع بها الخ) لما سبأني من أن الحرمة تتعلق  
بأفعال الممككين فاذا علققت بالصين فالمراد تحريم التصرف والانتفاع مطلقا لا ما خصه الشرع  
كالانتفاع بالجلد المدبوغ وألحق بالميتة ما بين أي فصل من حي وهو بعض أعضائه وأما السمك والجراد  
فجنتاهما غير حرام أمالا لان الميتة في العرف ما يذكي اذ لم يذكا وأنه خص بمحدث أحلت لنا ميتتان  
ودمان السمك والجراد والكبد والطحال (قوله انما خص اللحم الخ) قال ابن عطية خص اللحم  
لبدل على تحريم صيده ذكي أو لم يذكي وفيه نظر (قوله أي رفع به الصوت الخ) هذا أصله ثم جعل عبارة  
عما ذبح لغير الله وكون الاهلال أصله رؤية الهلال كما ذكره المصنف رحمه الله وما ذهب اليه كثير  
من أهل اللغة وارتضى في الكشف أن هذه المادة وضعت للأولية فيقولون الهلال لا قول المطر  
والاهلال لا قول ما يبد والقمر ثم قيل أهل الصبي اذا رفع صوته حين الولادة لانه أول ظهوره وسماع  
صوته ثم استعمل في رفع الصوت مطلقا وقوله بالاستثناء أي طلب أن يؤثر نفسه على ذلك المضطر الآخر  
بأن ينقرد بتناوله في ذلك الآخر (قوله سدا رمق الخ) أصل معنى سدا تجاوز ومنه العدوان  
لتجاوز الحد كما أن بني بمعنى طلب ومنه البني لطلب الفساد والخروج على الامام وقد فسرهما  
بهذين المعنيين فاختر المصنف رحمه الله تفسير البني بالبني على الغير بأخذ نصيبه والعدوان بالتجاوز  
ما يرد الرمي والجوع وعلى القول الآخر هو من البني والعدوان كونه خلاف القول الصحيح عند  
الأئمة الأربعة الا في قول للشافعي وأحمد فالابتلاء في قصر الصلاة (قوله المراد قصر الحرمة الخ) يعني  
أنه رد على المشركين في تحريمهم ما أحل الله من السائمة وأخواتها وتحليلهم ما حرم الله من هذه  
المذكورات كأنهم قالوا تلك حرمت علينا لكن هذه أحلت فقيل لهم ما حرم عليكم الا هذه فهو قصر  
قلب هذا معنى الوجه الاول وهو جنى على أنه للكفار فان عاد على المؤمنين في تحريمهم لذيذا لا طعمه  
ورفع الملابس فهو قصر افراد وقوله فن اضطر الخ لتفصيل الحكم وبيانه بأنه محترم في حال الاختيار  
وقوله أو قصر حرمة على حال الاختيار أي أنه يعلم من التفرع المذكور أن الحكم الاول مقيد بحالة  
الاختيار والحصر بالنسبة اليه حقيقي لكنه مخالف للظاهر اذ الحصر في وصف غير مذكور في الكلام  
بعيد ولذا قال الطيبي رحمه الله انه ضعيف وقوله عوضا فسر الثمن به لدخول الباع على ما يقابله وقدمضى



الكلام فيه (قوله أما في الحال الخ) المأكول هنا هو الرشا التي أخذوها في مقابلة ما بذلوه وأكلها مجاز عن أخذها والنار مجاز عنها من إطلاق المسبب على السبب **عكس** ما في البيت فالمراد بالتلبس ملازمة السبيبة لأنه استناد مجازي (قوله أكلت دما الخ) هو لا عرابي تزوج امرأة فلم توافقه فقيل له إن حتى دمشق تهلك التماس سر بها فحملها إليها وقال

دمشق خذنيها وأعلى أن ليلته \* تمزج يهودي نعتيها بلبلة القدر  
أمالك عمر إنما أنت حبيبة \* إذا هي لم تفصل نعتي آخر الدهر  
ثلاثين حولا لا أرى منك راحة \* لهنك في الدنيا الباكية العمر  
أكلت دما إن لم أركبك بضرة \* بعيدة مهوى القرط طيبة النشر

قال التبريزي أجود الوجوه في معناه أنه يدعو على نفسه بأن يقتل له قتيلا فيأخذ دية ويجوز أن يكون المراد أصبا في جذب وحاجة لأنهم كانوا يأكلون الدم في القحط أو يعني بالدم دم الحبيبة وهو سم فلا شاهد فيه وأرعبك بمعنى أخوفك والمراد أسوءك وبعيدة مهوى القرط وهو الحلقة في الأذن كناية عن طول العنق وقيل الحسن طول القامة وقوله أوفى المآل معطوف على في الحال وأكل النار عبارة عن اسراق باطنهم والانهي لا تؤكل حقيقة (قوله ومعنى في بطونهم الخ) لا ينبغي أن البطن ليست ظر فالأكل بل للأكل لأن الأكل المضغ أو التغذية لكن يذكر معه للدلالة على أنه ملؤه وإذا قيل في بعض بطنه فالظاهر ما دون المال ففي كلام المصنف رحمه الله تأمل وقيل أنه بيان لحاصل المعنى وأما التحقيق فهو أنه جعل البطن يتنامى محل الأكل بمنزلة ما لو قيل - هل الأكل في البطن فهو ظرف متعلق يأكل لاحتلا مقدرة على ما في تفسير الكواشي (أقول) قال أبو البقاء الأجود أن تكون حالا مقدرة لأنها وقت الأكل ليست في بطونهم وإنما يؤول إلى ذلك والتقدير ثباته في بطونهم لكن فيه تقدم الحال على الاستثناء وهو ضعيف (قوله كما في بعض بطنكم وتغفوا) يتنامى

فإن زمانكم زمن خبيص \* أي تغفوا عن السؤال (قوله عبارة عن غضبه الخ) لما كان الله يسألهم جعل الكلام على الكلام بما يبرهم فيكون مخصوصا بقراءة المقام ولم يرغبه المصنف رحمه الله وجعله عبارة عن غضبه على طريق الكناية وكذا قوله وتعرض بجر مانهم لأن التعريض نوع من أنواع الكناية وهو مبنى على أن سؤال القيامة لهم من الله وقيل أنه ليس كذلك بل بواسطة الملائكة عليهم الصلاة والسلام وجعل التزكية على الشاء لأنهم لا يبرهم معنى وقوله أليم بمعنى مؤلم مر ما فيه ومعنى اشتراء الهدي بالذل استبداله وقوله بكتفان متعلق بهما (قوله تعجب من حالهم الخ) اختلف في ما أفعل في التعجب فذهب الجوهري إلى أن ما نكرة تامة ومعناها التعجب نفسي ما أحسن زيد أشئ مبرز أحسن وذهب الفراء إلى أن ما استفهامية ضمنت معنى التعجب نحو كيف تكفرون بالله وذهب الأخفش إلى أنها موصولة وفي قوله أنها نكرة موصوفة وعلى هذه الأقوال هي في محل رفع على الابتداء والجللة خبرها وخبرها محذوف إن كانت صفة أو موصولة وبقي الكلام فيه مبسوط في التحز ثم إن التعجب هنا راجع إلى العباد وأن حالهم حقيق بأن يتعجب منها لأن التعجب منشأ الجهل بالسبب وهو في نفسه انفعال فلا يجوز عليه تعالى من وجهين ثم إن الصبر هنا مجاز عن الحرارة على أسباب العقوبة وهو من بليغ الكلام قال الراغب قال أبو عبيد أن ذلك لغة بمعنى الحرارة واحتج بقول أعرابي قال لخصمه ما أصبرك على الله وهذا تصور مجاز بصورة حقيقة لأن ذلك معناه ما أصبرك على عذاب الله في تقديره إذا اجتبرأت على ارتكاب ذلك وإلى ذلك يعود قول من قال ما أبصاهم على النار وقول من قال ما أعلمهم بعمل أهل النار ويصح أن يكون استعارة تمثيلية وقوله كخصيص قولهم الخ يعني قصد التعجب لأنه من الخصصات كالاستفهام أولانه موصوف تقديره وإن كانت موصولة أو موصوفة فهو ظاهر وبقي الاقوال واضحة وكلها بناء على التعجب وجوز فيه وجه آخر وهو

أما في الحال لأنهم أكلوا ما يتلبس بالنار  
لكونهم عاقوبة عليه فكانت أكل النار كفوة  
أكلت دما إن لم أركبك بضرة  
بعيدة مهوى القرط طيبة النشر  
يعنى الدية أو في المآل أي لا يا يكون يوم  
القيامة إلا النار ومعنى في بطونهم مل  
بطونهم يقال أكل في بطنه وأشمل في بعض  
بطنه كقوله  
\* كما في بعض بطنكم وتغفوا \*  
(ولا يكلمهم الله يوم القيامة) عبارة عن  
غضبه عليهم وتعرض بجر مانهم حاله  
مقابلهم في الكرامة والزني من الله  
(ولا يركبهم) لا يبنى عليهم (ولهم عذاب أليم)  
مؤلم (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى)  
في الدنيا (والعذاب بالمغفرة) في الآخرة  
بكتفان الحق للمطامع والأغراض الدنيوية  
(فما أصبرهم على النار) تعجب من حالهم  
في الالتباس بوجبات النار من غير مبالاة  
وما تامة مرفوعة بالابتداء وتخصيصها  
بكتفان قواهم شر أهر ذاتاب  
أو استفهامية وما بعدها الخبر المحذوف  
وما بعدها هائلة والخبر محذوف

(ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق) أي ذلك العذاب بسبب أن الله نزل الكتاب بالحق فرفضوه بالكذب أو الكتمان (وإن الذين اختلفوا في الكتاب) اللام فيه اما الجنس واختلافهم ايمانهم ببعض كتب الله وكفرهم ببعض أولاهم ودوا لاشارة انما الى التوراة واختلافوا بمعنى تختلفوا عن المنهج المستقيم في تأويلها أو خلفوا واختلاف ما أنزل الله تعالى مكانه أي حرفا ما فيها واما الى القرآن واختلافهم فيه قولهم يحصر وتقول وكلام علمه بشروا ساطير الاولين (لنقى شقاق بعيد) لنقى ضلال بعيد عن الحق (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) البر كل فعل مرضى والخطاب لاهل الكتاب فانهم أكثر والخوض في أمر القبله حين حوت وادعى كل طائفة أن البر هو التوجه الى قبلته فرد الله عليهم وقال ليس البر ما أنتم عليه فانه منسوخ ولكن البر ما بينه الله واتباعه المؤمنون وقبل عام لهم وللمسلمين أي ليس البر مقصورا بأمر القبله أو ليس البر العظيم الذي يحسن أن تذهبوا بشانه عن غيره أمرها وقرأ حجة وحفص البر بالنصب (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به بر من آمن بالله ولكن ذا البر من آمن وبؤيده قراءة من قرأ ولكن البار والاول أوفق وأحسن والمراد بالكتاب الجنس أو القرآن وقرأ نافع وابن عامر ولكن بالتخفيف ورفع البر (وأتى المال على حبه) أي على حسب المال كما قال عليه السلام لما سئل أي الصدقة أفضل أن تؤتيه وأنت صحيح شحج تأمل العيش وتحشى الفقر وقيل الضمير لله أولا مصدر والجار والمجرور في موضع الحال (ذوى القربى واليتامى) يريد المحاييج منهم ولم يبدل لعدم الالتباس

أن تكون ما استنفها مية قصد بها التوبيخ وأصبر فعل ماض بمعنى صبره صابر الكنه لم يوجد في اللغة أصبر بهذا المعنى ولذا تركه المصنف رحمه الله (قوله أي ذلك العذاب بسبب الخ) يعني ذلك اشارة الى العذاب والكتاب للجنس والمختلفون هم اليهود القائلون بأن البعض من هذا الجنس حق كالتوراة والبعض باطل كالقرآن وجوز أن يكون اشارة الى كفر اليهود والكتاب لانه يهود أعنى القرآن والمختلفون هم المشركون حيث اختلفوا في شأنه فقرأوه وظاهروا وأما على الاول فلا اختلاف عائد الى جنس الكتاب حيث جعلوه قسما ووصف القوم به يجوز ثم لما كان انزال الكتاب ليس سببا للعذاب قدر قوله فرفضوه الخ للقرينة القائمة عليه لتضع السببية وقيل السببية راجعة الى الحال الذي هو القيد أي وإن الذين اختلفوا (قوله وإن الذين اختلفوا في الكتاب الخ) تقدم اشارة الى أن الجمله حاله وأن اختلافهم بمعنى اختلاف الكتب عندهم وأن الاسناد مجازي وأما اذا أريد التوراة فالذين واقع على اليهود ودهم لم يختلفوا فيها فالمراد باختلافوا اختلفوا عن سبل وطريق الحق فيها وتأخر واقع أو جعلوا ما بدلوه خلفا عما فيها قال الراغب يقال تخلف فلان فلا اذا تأخر عنه واذ جاء خلف آخر واذ قام مقامه ومصدره الخلفة اه ومن لم يقف عليه قال حل الاختلاف على الخلف أو التخلف مما لم يجده في كتب اللغة والتقول تفعل من القول بمعنى الكذب والشقاق بمعنى المخالفة كما مر وقوله بعيد عن الحق بيان لتقدير متعلقه (قوله البر كل فعل مرضى) وفي الكشف الخطاب لاهل الكتاب لأن اليهود تصلى قبل المغرب الى بيت المقدس والتصارى قبل المشرق وفي الكشف أن هذا بحسب أفق مكة وهو يقتضى أن التوجه له ما للقدس وأما كونه مشرقا ومغربا بحسب الافق لانه مطلقا فانظره وذكر القبله هنا استطراد حسن الموقع لانه لما ذكر اختلافهم في الاصول عمه باختلافهم في الفروع ولولا هذا لم يرتبط بما قبله وقوله ليس البر ما أنتم عليه عبارة للكشاف فيما أنتم اشارة الى أنه لم يقصد الحصر والمصنف رحمه الله أشار الى أنه حصر اضافي لا مانع منه (قوله وقيل عام لهم وللمسلمين الخ) فيكون عودا على بد فان الكلام في أمر القبله وطعنهم في النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كان أساس الكلام الى هذا القطع فجعل خاتمة كلية أجل فيها مافصل وانما قال ليس البر العظيم لأن ما يكثر الخوض فيه يكون لا بحالة عظيم الشأن ولانه في نفسه بر وكذلك الجسدال فيه بالحق فيكون بر بالانسيبة الى هذه الانواع التي هي أصول وذلك من نواهيها كذا في الكشف وقال النحرير على الاول حمل البر على اطلاقه والخبر أعنى أن قولوا على تقدير في لانهم لم يزعموا أن جنس البر ذلك بل فيه فتنى وعلى الثاني حمل البر على الكامل الذي كانه البر كله والخبر على تقدير مضاف أي أمر البر أن قولوا والبحث عن ذلك والتزاع فيه وحديث لا يصح في البر بالكلية فتعين الحمل على الكامل اه ومنه يعلم الحاق المصنف رحمه الله افظ أمره بوصفه البر بالعظيم لكن في قوله مقصورا بأمر القبله مقصور بحسب الظاهر اذ كان حقه أن يقول على أمر القبله وكانه لاحظ أنه مقصور على البر بأمر القبله (قوله ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به بر الخ) اشارة الى الوجوه الثلاث الجارية في مثله من التقدير في الاول والثاني أو جعله عين البر باللغة على حد فانه هي اقبال وادباره واليه اشارة بقوله ولكن البار لكنه اشارة الى أن الجوز في الطرف لافي الاستاد وقوله أوفق أي لقوله ليس البر وأحسن اذ سابقة القرينة أولى من لاحقها ولانه تقدير في وقت الحاجة لا قبلها ولأن المقصود بيان البر لا ذبه ومراده أنه أحسن من التقدير الثاني لأن الأخير أبغ وقوله والمراد بالكتاب الخ هذا دليل على ما يرايه في قوله اختلفوا في الكتاب استلام أجزاء الكلام وأما احتمال أن يرايه التوراة لأن الايمان به يوجب الايمان بغيره فبعد (قوله أي على حسب المال الخ) أي في الاحتياج اليه أو في صحته لانه بالمرض يزهد فيه وبؤيده الحديث المذكور وهو حديث رواه الشيخان ونماه وتأمل الغنى ولا تعمل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا ولفلان كذا لكن لفظه أن تصدق بدل أن تؤتيه وعلى الوجه الأخير لتعليل والمراد مختصا وقوله المحاييج يعني الفقراء جمع

بحسب حاج على خلاف القياس وقوله اثنتان أي حسنتان وقوله صدقتك على المسكين أخرجه الترمذي  
والنسائي وابن جرير من حديث سلمان بن عامر (قوله الذي أسكنه الله الخ) الخلة بفتح الخاء الحاجة  
أي جعلته ساء كذا لا يفد رعل الحركه أضعفه أو ساء كما تلجأ إلى غيره وأشار به إلى أن الميم زائدة وأما  
تمكن فلعلها بمنزلة الأصلية والفرق بينه وبين الفقير معروف ولكن المراد هنا الفقير مطلقاً ومفعل من  
صبغ المبالغة ووجه المبالغة فيه ظاهر وابن السبيل المسافر والقاطع يعني به قاطع الطريق وقوله  
يرغب به أي يأتي منها بغية على غير انتظار وأصل معنى رغب سبق وبأد ومنه الرعاف (قوله الذين  
ألبأهم الحاجة الخ) وقيل السائل المستطعم فقيراً كان أو غنياً وعلى ما ذكره المصنف المراد به المحتاج  
الذي يعرف حاجته بسؤاله والمساكين السابق ذكرهم الذين لا يسألون ويعرف حاجتهم بحالهم وإن كان  
ظاهرهم الغنى وهو معنى قوله وإن جاء على فرسه وهذا الحديث أخرجه أحمد وقال عيسى صلى الله  
عليه وسلم إن للسائل حقاً وإن أتاك على فرس مطوق بالذهب وقوله وفي تخليصها أتما إشارة إلى تقدير  
مضاف أو إلى ما يهضم من السائل والرقبة مجاز عن الشخص وقوله أو ابتاع الرقاب أي اشتراها  
وتخلتها وحل الصلاة على المفروضة لتنظيمها مع القرائن (قوله يحتمل الخ) يعني لا يكون القصد إلى  
أداء الزكاة ليكون قوله وفي الزكاة تكرار إبل إلى بيان مصادرها التي هي أهم وأكثر وأبلى أن يكون  
السائلين إشارة إلى الفقراء وبشروط في ذوي القربى واليتامى الفقير والانقضاء لذكر البعض وذكر  
ما ليس من المصارف ولن أوجب حقاً سوى الزكاة أن يتسكن بهذه الآية بقوله تعالى وفي أموالهم حق  
للسائل والمهموم وبالأحاديث الواردة في ذلك وبالاجماع على وجوب دفع حاجة المضطرين وأن يجيب  
عن نسخ الزكاة وجوب كل صدقة بأن المراد الواجبات المقدرة وحديث نسخ الخ أخرجه ابن شاهين  
في الناسخ والمنسوخ من حديث علي كرم الله وجهه مرفوعاً نسخ الإذني كل ذبح ورمضان كل صوم  
وغسل الجنابة كل غسل والزكاة كل صدقة وقال هذا حديث غريب وأخرجه الدارقطني والبيهقي  
فإن قلت هذا لا يناسب ما تقدم من تقييد ذوي القربى واليتامى بالمحاربين لأن ذوي القربى إذا كانوا  
كذلك يلزم النفقة عليهم قلت هو على هذا التفسير لا يقدمه إذ لا يلزم من كونهم كذلك أن لا يكون لهم  
غيره من يجب عليه نفقتهم (قوله والموفون الخ) لم يقل وأوفى كما قبله إشارة إلى أنه أمر مقصود بالذات  
والتقييد بقوله إذا عاهدوا والتأكييد والمبالغة والتثنية (قوله نصبه على المدح الخ) قال ابن السكيت  
في أماليه ومن المدح في التزليل قوله والصابرين في البأساء بعد قوله والموفون بعهدهم أراد عين الصابرين  
ومثله والمقيمين الصلاة بعد قوله والموفون الزكاة اه ذهب إلى أن المقيمين منصوب على المدح وهو أوضح  
ما قبل فيه وفي الدر المنصور في رفع الموفون عطفه على فاعل آمن أو على من آمن أو جعله خبر مبتدأ  
محذوف أي وهم الموفون ونصب الصابرين على المدح وهو في المعنى عطف على من آمن قال القاسمي  
وهو أبلغ ووقع نصبه على المدح في الكتاب أيضاً خافيل معناه تقدير ما يدل على المدح مثل وأخص  
الصابرين أو أمدح الصابرين وحينئذ يكون من عطف الجملة على جملة ولكن البر من آمن بالله وحذف  
هذا المقدار واجب والمشهور بالرفع أو والنصب على المدح هي الصفات المقطوعة ولم نجد ذلك مبيناً  
في الموطوف وإنما أخذناه من هذا الموضع اه من قلة الاطلاع وضيق العطن وهذه المسئلة مسطورة  
في متن الفصل في باب الاختصاص قال وقد جاء منكرة في قول الهذلي

ويأوى إلى نسوة عطل \* وشعنا مراضيع مثل السعالي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والذم والترحم اه وذكر القطع في البذل أيضاً قال في المقتبس  
وأخذاً للقطع في العطف الاختصاص لأن الاعراض عن العطف السلس المنقاد أو هم أن النسائي ليس  
من جنس الأول وهذا معنى الاختصاص اه وقوله لفضل الصبر على سائر الأعمال أي بقيتها غير ما مر  
من الإيمان وأخواته فلا يرد عليه ما قبل إن الإيمان أفضل منه والبأس كثر استعماله في بأس العدو

وقدم ذوي القربى لأن إيتاءهم أفضل  
كما قال عليه السلام صدقتك على المسكين  
صدقة وعلى ذوي رحمة اثنتان صدقة وصدقة  
(والمساكين) جمع المسكين وهو الذي أسكنه  
الله وأصله دائم السكون كالمسكين الدائم  
السكر (وابن السبيل) المسافر سمي به  
للازمة السبيل كما سمي التاطع ابن الطريق  
وقيل الضيف لأن السبيل يرغب به  
(والسائلين) الذين ألبأهم الحاجة إلى  
السؤال وقال عليه السلام السائل حق  
وإن جاء على فرسه (وفي الرقاب) وفي تخليصها  
بمعونة المساكين أو في الأسارى أو ابتاع  
الرقاب امتقها (وأقام الصلاة) المفروضة  
(وأتى الزكاة) يحتمل أن يكون المقصود منه  
ومن قوله واتي المال الزكاة المفروضة ولكن  
الغرض من الأول بيان مصادرها ومن الثاني  
أدائها والحث عليها ويحتمل أن يكون المراد  
بالأول نوافل الصدقات أو حقها فكانت  
في المال سوى الزكاة وفي الحديث نسخت  
الزكاة كل صدقة (والموفون بعهدهم  
إذا عاهدوا) عطف على من آمن (والصابرين  
في البأساء والضراء) نصبه على المدح  
ولم يعطف أفضل الصبر على سائر الأعمال  
وعن الأزهري البأساء في الأموال كالفقر  
والضراء في الأنفس كالمريض (وحين البأس)  
وقت مجاهدة العدو

(أولئك الذين صدقوا) في الدين واتباع  
جامعة للكالات الانسانية بأسرها دالة  
عليها صريحا أو ضمنا فانها بكثرة وتشعبها  
منحصرة في ثلاثة أشياء صحة الاعتقاد  
وحسن المعاشرة وتهذيب النفس وقد أشير  
إلى الأول بقوله من آمن إلى النبيين وإلى  
الثاني بقوله وآتى المال إلى وفي الرقاب وإلى  
الثالث بقوله وأقام الصلاة إلى آخرها  
ولذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظر إلى  
إيمانه واعتقاده وبالنقوى اعتبارا بما شرته  
للتخلق ومعاماته مع الحق واليه أشار بقوله  
عليه السلام من عمل بهذه الآية فقد  
استكمل الإيمان (بأيها الذين آمنوا كتب  
عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد  
بالعبد والأتى بالأتى) كان في الجاهلية  
بين حبيبين من أحبياء العرب دماء وكان  
لأحدهما طول على الآخر فأقسموا للقتل  
الحر منكم بالعبد والذكر بالأنثى فلما جاء  
الإسلام تحاكموا إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فزلت وأمرهم أن يباؤوا ولا تتدل على  
أن لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى كما  
لا تتدل على عكسه فإن المفهوم حيث لم يظهر  
للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم  
وقد ينسأ ما كان الغرض وانما منع مالك  
والشافعي رضي الله تعالى عنهم ما قبل الحر  
بالعبد سواء كان عبدا أو عبدا غيره لما روى  
عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا قتل  
عبدا فجعله الرسول صلى الله عليه وسلم ونفاه  
سنة ولم يقده به وروى عنه أنه قال من السنة  
أن لا يقتل مسلم بذي عهد ولا حر بعبد  
ولأن أبابكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كانا  
لا يقتلان الحر بالعبد بين أظهر العصاة من  
غير تكبير ولا قياس على الأطراف ومن سلم  
دلالة فليس له دعوى نسخ بقوله النفس  
بالنفس لانه حكاية مافي التوراة فلا ينسخ  
مافي القرآن واحتجت الحنفية به على أن  
مقتضى العمد القود وحده وهو ضعيف  
إذ الواجب على التخيير بصدق عاينه أنه  
وجب وكتب ولذلك قبل التخيير بين  
الواجب وغيره ليس نسخا لوجوبه وقرئ

(قوله أولئك الذين صدقوا الخ) جعل الصدق في هذه الأمور بقرينة ما سبق وكما يدل عليه أولئك  
كأمر وعم التقوى ليصح الحصر حقيقة وتهذيب النفس عن الرذائل بفعل الطاعات وترك المنهيات  
ووجه الإشارة فيما ذكر صريح ظاهر وضمن المالم يذكر من أنواعه إلا هذه أهماتها تدل على تأخيرها وقوله  
ولذلك وصف الخ فهو وصف وشمر مرتب وقوله من عمل الخ أخرجه ابن المنذر في تفسيره عن أبي بصيرة  
(قوله كان في الجاهلية بين حبيبين الخ) قال العراقي لم أقف عليه وقال السيوطي أخرجه ابن أبي حاتم  
عن سعيد بن جبير مرسل الطول يقع فسكون الفضل والمراد هنا شرف العشرة وقوله أن يباؤوا قال  
في الشافعي هو أن يتقاصوا في قتالهم على التساوي فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد يقال باؤا فلان  
إذا كان كفوا له يقتل به بأبواه ثم يقال هم بأبواه أي أكفاهم في القصاص والعنف ذوو أبواه وأكثر حتى قيل  
هم في هذا الأمر بأبواه أي سواء وفي النهاية عن أبي عبيدة يباؤوا كيتباؤوا والصواب يباؤوا  
بوزن يباؤوا بهم وزان البواء بمعنى المساواة وقال غيره يباؤوا وصح أيضا بأن حذفوا الهمزة  
للتخفيف ورسم الخط بحقلها هنا (قوله ولا تتدل الخ) ردلن استدلال هذه الآية على ذلك ثم اثبات لمعاد  
بطريق آخر قال التحرير لأنما يسان وتفسير لقوله كتب عليكم القصاص في القتلى فدل على اعتبار  
المرافقة كورة وحريه في القصاص لأنها مفهومها يدل على أن غير الأتى لا يقتل بالأتى وفيه نظر  
أما أولافلان القول بالمفهوم انما هو على تقدير أن لا يظهر لتقييد فائدة وهنا الفائدة أن الآية انما ترات  
لذلك واليه أشار المصنف بقوله وقد ينسأ ما كان الغرض وأما ثانيا فلانه لو اعتبر ذلك  
لزم أن لا تقتل الأنثى بالذكر كقصر إلى مفهوم بالأتى واليه أشار المصنف بقوله كما لا تتدل على عكسه ورفع  
بأنه يعلم بطريق الأولى وأما ثالثا فلانه لا عبرة بالمفهوم في مقابلة المنطوق الدال على قتل النفس كيفما  
كانت لا يقال تلك حكاية عما في التوراة لا يسان الحكم في شريعةنا لانا نقول شرائع من قبلنا لا سيما  
إذا ذكرت في كتابنا حجة وكما مثله في أدلة أحكامنا حتى يظهر الناسخ وما ذكرهنا يصلح مفسرا فلا يجعل  
ناسخا ودليل آخر على عدم النسخ أن تلك أعني النفس بالنفس حكاية عما في التوراة وهذه أعني الحر  
بالحر خطاب لنا وحكم علينا فلا ترفعها وما ذكرنا من كونه مفسرا انما يتم لو كان قولنا النفس بالنفس  
مبهما ولا إيهام بل هو عام والتخصيص على بعض الأفراد لا يدفع العموم سيما والخصم يدعي تأخر العام  
حيث يجمله ناسخا لكن يرد عليه أنه ليس فيه رفع شيء من الحكم السابق بل إثبات زيادة حكم آخر اللهم  
الآن يقال إن في قوله الحر بالحر الخ دلالة على وجوب اعتبار المساواة في الحرية والنسخة المذكورة دون  
الرق والائونة ومنه يعلم مافي قوله انه حكاية مافي التوراة فلا ينسخ مافي القرآن (قوله وانما منع مالك  
والشافعي الخ) هذا رد لما في الكشف أنه جعل مذهب ما أنه لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى فإنه وهم  
محض إذا خلاف لما في قتال الذكر بالأنثى فلذا قال وانما وقوله ولم يقده أي لم يقده قودا ثم أثبت  
بالحديث واجماع الصحابة ثم قاسه على الأطراف إذا قصاص فيها بين الحر والعبد بالاتفاق (قوله  
واحتجت الحنفية به على أن مقتضى العمد الخ) اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد فقال أبو  
حنيفة وأصحابه ومالك وغيرهم ليس للولي إلا القصاص ولا يأخذ الدية إلا برضا القاتل لظاهر هذه  
الآية لانه هو المفروض وقال الأوزاعي واللب والشافعي في أحد قوايه وهو مختار المصنف رحمه الله  
وان قيل إن المتقى به في مذهبهم خلافه أن الولي بالخيار بين أخذ القصاص أو الدية وان لم يرض القاتل  
قال الجصاص ظاهر الآيات إيجاب القصاص دون المال وغير جائز إيجاب المال على وجه التخيير لا الجمل  
ما يجوز به نسخه لأن الزيادة في بعض القرآن فوجب نسخه والتخيير بعد التعيين زيادة كعكسه وهما  
من قبيل النسخ كما سرح به الجصاص وأهل الأصول فقله ولذلك قبل الخ مخالف للراجح في الأصول  
وهو قول عند الشافعية ارتضاء المصنف رحمه الله فلا اعتراض عليه كما قيل وقوله وكذا كل فعل جاء  
في القرآن أي فعل لله ورد فيه فانه مبق للمجهول وللفاعل لتقدم ذكره حقيقة أو حكما ويحتمل أنه أراد

فأعادى به إلى الذنب عدى إلى الجاني باللام وعليه ما في الآية كأنه قيل فعدى عن ٢٧٣ عن جنائته من جهة أخيه يعني إلى الذنب وذكره بلفظ  
 مشعوب وهو مضاف إلى نيت عفا الشيء يعني تركه بل أعفاه وعفا بعدى يعني إلى الجاني وإلى الذنب قال الله تعالى عفا عني الله عني  
 (عن من أخيه شيء) أي شيء من القول لأن حاله لم يغيره العفو كالقول كالتام في إسقاط القصاص وقيل على تركه شيء

كتب حيث ورد وهو الظاهر (قوله شيء من العفو الخ) من أمّا شرطية أو موصولة وقوله من العفو  
 إشارة إلى أن شيء القائم مقام الفاعل المراد به المصدر وهو مصدر نوى فيقوم مقامه أو المراد شيء قليل  
 أو قصاص وهو عفو ومخصوص وعفا غير متعد والمراد بالآخ المقتول أو ولي الدم سواء أستا عطافا  
 بتد كبر أخوة البشرية والدين ونحوهما وعفا بعدى إلى الجاني وإلى الجنابة يعني يقال عفوت عن زيد  
 وعن ذنبه فإذا ذكر تعدى إلى الجنابة باللام وإلى الجنابة يعني فتقول عفوت لزيد عن ذنبه كما في هذه الآية  
 وإنما أقام شيئا مقام الفاعل لما ذكره من أن بعض العفو كالتام في إسقاطه سواء أعضا بعض الورثة  
 أو عفا الوارث عن بعض القصاص فإنه لا يتجزأ (قوله وقيل على معنى تركه شيء مشعوب به) فهو متعد  
 أقيم مفعوله مقام فاعله وقد ورد متعد في كلام العرب بمعنى تركه السرقطي وغيره من أئمة اللغة  
 لكن ضعفه الزحشرى وتبعه المنصف رحمه الله بأنه ليس بثبت وإنما تعدى أعضاه فإن ورد بخلاف  
 اللغة المعروفة فلا ينبغي تخريج القرآن عليها وجعل مثله جرامة على كلامه تعالى ورد بأنه إذا ورد بمعنى  
 تركه ومعنى وقوله أهل اللغة وان لم يشتر فاستناده إلى المفعول الذي هو الأصل في المبنى للجهول يرجعه  
 على استناده للمصدر والذي هو مجاز على خلاف الأصل ولا حاجة إلى القول بأنه تضمنين لأنه لا ينقاس  
 وقوله عن جنائته تقدير لعلقه الآخر وقوله من جهة أخيه إشارة إلى أن من ابتدائية (قوله  
 أي فليكن اتباع الخ) يعني أنه مرفوع على الفاعلية ومنهم من قدره فعليه اتباع أو قال واجب اتباع  
 وقوله وفيه دليل الخ تقدم الكلام فيه وجوابه مبسوط في أحكام القصاص (قوله ذلك أي  
 الحكم الخ) كون الواجب على اليهود القصاص وحده كذا في الكشاف هنا أيضا لكنه ذكر في  
 الأعراف أنهم منعوا من الدية فقط وكان لهم القصاص أو العفو مجانا وسيأتي تفصيله في محله (قوله  
 لا أعافى أحدًا قتل بعد أخذ الدية) أخرجه أبو داود وفي رواية لا أعفى وظاهره أنه لا يقبل من ولي  
 القتل الثاني عضو عن القصاص مطلقا وفيه تأمل (قوله كلام في غاية الفصاحة الخ) لأنهم كانوا  
 يقولون القتل أنقى للقتل ويعدونه أبلغ كلام في معناه وهذا التركيب أبلغ منه وأفصح بوجوه كثيرة  
 كما في شروح المفتاح وقد أشير إلى طرف منها هنا كقوله حيث جعل الشيء محرّما ضده أذ جعل القصاص  
 وهو قتل وموت مكان الضد الذي هو الحياة وقد ردّه هذا صاحب الاتصاف وقال هذا إما وهم  
 أو ناسخ لأن شرط تضاد الحياة والموت اجتماعهما في محل واحد ولا تضاد بين حياة غير المقتص وموت  
 المقتص وليس كما زعم فإن فيها محل الشيء على ضده ولم يكف بهذا القدر بل صرح بالظرفية بأن جعل  
 القصاص مدخول في وفائده أن المظروف إذا حواه الظرف صانه عن التفرق فالقصاص مجتمعي الحياة  
 من الآفات ومعناه أن الحياة الحاصلة بالارتداد أو الحياة العظيمة التي تحصل بشرعية القصاص لا غير  
 فالظرفية مجازية تفيد بحسب الوضع اجتماعهما وما ضدا فيقتضيهما هذا المعنى البديع في نفسه  
 الغريب في مأخذه فلا يرده عليه شيء (قوله وعرف القصاص الخ) يعني أن التعريف للجنس والتنوين  
 للتنويع والتعظيم لأنه يردع القاتل عن القتل فيكون سببا للحياة نفسين أو يمنع أن يقتل غير القاتل  
 كما كان في الجاهلية فصيابه نفوس فعلى الأول فيه ضمائر أي شرع القصاص أو علم القصاص وعلى  
 الثاني فيه تخصيص الحياة بالحياة غير المقتص منه والتوعية أنسب بالأول والتعظيم بالثاني ولذا خصه  
 في الكشف والمنصف رحمه الله لم يعينه لصلاحه لكل منهما (قوله يحتمل أن يكونا خبرين الخ) وقوله  
 صله له أي متعلقا بمتعلقه أو به نفسه لنسبته عن المتعلق أو حالا وقراءة القصص جوز فيها أيضا  
 أن يكون القصص مصدرا بمعنى القصاص وخص الخطاب بأولى الأبواب لما ذكره وقيل لأن الحكم  
 مخصوص بالبالغين دون الصبيان وقوله في المحافظة إشارة إلى أنه من التقوى بالمعنى الشرعي وقوله  
 أو عن القصاص فيكون بالمعنى اللغوي (قوله كتب الخ) تركه العطف في هذا ونظائره لأنه قصد  
 استقلاله أو أن كلامه مقصود بالذات وإن أمن فيها العطف وملاحظة مناسبة بينها وقوله حضر

الأخوة الثلاثة بينهم من الجنسية والاسلام  
 ابرقه ويعطف عليه (فاتباع بالمعروف  
 وأداء السب باحسان) أي فليكن اتباع  
 أو قالوا أمر اتباع والمراد به وصية العافي بأن  
 يطلب الدية بالمعروف فلا يعطف والمعتق عنه  
 بأن يؤدبها بالاحسان وهو أن لا يعطل ولا  
 يبيع وفيه دليل على أن الدية أحد مقتضى  
 العمد والأمر بالاحسان بما أتيا على مطلق  
 العفو وللشافعي رضي الله تعالى عنه  
 في المسئلة قولان (ذلك) أي الحكم المذكور  
 في العفو والدية (تخفيف من ربكم ورحمة)  
 لما فيه من التسهيل والتفخيم قيل كتب على  
 اليهود القصاص وحده وعلى النصارى  
 العفو مطلقا وغير هذه الآية بينهما وبين  
 الدية تيسير عليهم وتقدير الحكم على حسب  
 مراتبهم (فن اعتدى بعد ذلك) قتل بعد  
 العفو وأخذ الدية (فله عذاب أليم)  
 في الآخرة وقيل في الدنيا بأن يقتل لمخالفة  
 لقوله عليه السلام لا أعافى أحدًا قتل بعد  
 أخذه الدية (ولكم في القصاص حياة)  
 كلام في غاية الفصاحة والبلاغة من حيث  
 جعل الشيء محل ضده وعرف القصاص  
 وتكرار الحياة ليدل على أن في هذا  
 الجنس من الحكم نوعان الحياة ضلعا وذلك  
 لأن العلم يردع القاتل عن القتل فيكون  
 سببا حياة نفسين ولأنهم كانوا يقتلون غير  
 القاتل والجماعة بالواحد فتثور الفتنة بينهم  
 فإذا اقتص من القاتل سلم الباقيون ويصير  
 ذلك سببا لحياةهم وعلى الأول فيه ضمائر  
 وعلى الثاني تخصيص وقيل المراد به الحياة  
 الأخرى وخالف القاتل إذا اقتص منه في الدنيا  
 لم يؤخذ به في الآخرة ولكم في القصاص  
 يحتمل أن يكونا خبرين للحياة وأن يكون  
 أحدهما خبرا والآخر صلة له أو حال من  
 الضمير المسكن فيه وقرئ في القصص أي فيها  
 قصص عليكم من حكم القتل حياة أو في القرآن  
 حياة للقلوب (يا أولى الألباب) تدعى العقول  
 الكاملة فاداهم للتأمل في حكمة القصاص

أن يوصي وله سبع مائة درهم فنهه وقال قال الله تعالى ان ترل خير والخير هو المال الكثير وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رجلا أراد أن يوصي فسأله كم مالك فقال ثلاثة آلاف فقالت كم عيالك قال أربعة قالت انما قال الله تعالى ان ترل خير فان هذا الشيء يسير فاتركه لعيالك (الوصية للوالدين والأقربين) مرفوع بكتب وتذ كبر فعلها للفصل أو على تأويل أن يوصي أو الأبياء ولذلك ذكر الراجح في قوله فن بدله والعامل في اذا مدلول كتب لا الوصية لتقدمه عليها وقيل مبتدأ خبره للوالدين والجمله جواب الشرط باظهار الفاء كقوله

من يفعل الحسنات الله يكبرها \*

ورد بأنه ان صح فن ضرورات الشعر وكان هذا الحكم في بدء الاسلام فتسبح بآية الموارث وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لو ارث وفيه نظر لان آية الموارث لا تعارضه بل تؤكد من حيث انها تدل على تقديم الوصية مطلقا والحديث من الاحاد وتلقى الامه بالقبول لا بطقه بالتواتر ولعله احتراز عنه من فسر الوصية بما أوصى به الله من ورث الوالدين والأقربين بقوله يوصيكم الله أو بأبياءه المختصين بهم بنو فريما أوصى به الله عليهم (بالعرف) بالعدل فلا يفضل الغني ولا يتجاوز الثلث (حقا على المتقين) مصدر مؤكد أى حق ذلك حقا (فن بدله) غيره من الاوصياء والشهود (بعد ما سمعه) أى وصل اليه وتحقق عنده (فانما انهم على الذين يدلونه) فانما الأبياء المغيرة والتبديل الاعلى مبدله لانه الذى حاف وخالف الشرع (ان الله سميع عليم) وعيد للمبدل بغير حق (فن خاف من موحد) أى توقع وعلم من قولهم أخاف أن ترسل السماء قرأ حزة والكساف ويعقوب وأبو بكر موصى مشددا (جنفا) بلا بلطافى الوصية (أو انا) نعمد الجنف

أسبابه اشارة الى تقدير مضاف لان الموت لا يحضر وقيل ان المراد به الحضور العلى وفسر الظاهر بالمال الكثير ويطلق على المال قليلا وكثيرا (قوله مرفوع بكتب الخ) وترك تأنيده وان كان غير حقيقى لا بدله من مرجح وقيل الاحسن أن نائب الفاعل الجار والمجرور وهو عليكم والوصية خبر مبتدأ كانه قيل ما المكتوب فقيل هو الوصية وكتب بمعنى قدر وقضى أو جعل وليس تقديره ولا جعله في وقت حضور الموت بل قبله لكان الغرض الذى في ضمنه يكون في ذلك الوقت فلذا قال مدلول كتب ولم يجعله نفس الفعل كما قاله غيره وقريب منه ما قيل ان معنى كتب أوجب والطرف قيد الوجوب لا الإيجاب من حيث الحدوث والوقوع على ما هو مدلول الفعل وما ذكره من أن معمول المصدر لا يتقدم عليه هو المشهور ولكن ذهب بعض المحققين الى جواز تقدم الطرف فحينئذ يتعلق به وهو أنسب معنى (قوله وقيل مبتدأ الخ) وقد بان حذف الفاعل من جواب الشرط لا يجوز ما ذكره من الشعر لا ينضج حمة أما أولا فلان الرواية ليست هكذا بل هي \* من يفعل الخير فالرجح بشكره \* كما قاله المبرد وقال انه لم يسمع في الشعر أيضا وهذا معنى قوله ان صح ولو سلم فهو ضرورة كما ذكره سيوطي رحمه الله فلا يصح تخرجه الآية عليه والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل لكتب بن مالك وقد اختلفت رواية صدره كما ذكرناه وروى أيضا \* من يحفظ الصالحات الله يحفظه \* وعجزه \* والشر بالشعر عند الله سيان \* وروى مثله (قوله وكان هذا الحكم في بدء الاسلام الخ) هذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنه ما ذكره أبو داود في ناسخه وابن أبي شيبة وابن جرير عن ابن عمر رضي الله عنهما وقوله ان الله أعطى الخ أخرجه الترمذى وحسنه والنسائى وابن ماجه وظاهره أن الآية والحديث نسخا لآية الوصية لكن قال الطيبي رحمه الله الحق أن آية الموارث هي الناسخة والحديث مبين لكونها ناسخة لان الحديث لا ينسخ الكتاب (قوله وفيه نظر لان آية الموارث لا تعارضه الخ) وجه عدم المعارضة أنه قال في آية الموارث من بعد وصية يوصون بها أو دين فقرر فيها الوصية ونص على تقدمها مطلقا فكيف تكون معارضة لها حتى تنسخها وأجاب عما قاله المصنف بوجهين الاول أن المشهور الذى تلقته الامه بالقبول له حكم المتواتر عند الحنفية كما عرف والثاني أن الحديث ليس ناسخا بنفسه بل مبين أن آية الموارث نسخت وجوب الوصية للوالدين وأن المراد بالوصية فيها ليس المطلق وذلك لان ناسخة آية الموارث كان فيها خفاء واحتياج الى بيان فيمنها الحديث ولا يلزم من عدم صحة ناسخة خبر الواحد صحة بيان المراد بالآية كما لا يلزم من عدم صحة اثباته لافرضية عدم صحة بيان اجمال الآية التى ثبتت بها الفرضية وهو بحث مشهور على أن قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترل خير الوصية للوالدين متروك الظاهرا لاجماع فلم لا يجوز أن ينسخ مثله بحضر الواحد قداما (قوله وله لاحترازه من فسر الخ) عبر بلعل اشارة الى ضعفه لان الوصية المتبادر منها ما يتعلق بغير أنصاء الورثة وقوله فلا يفضل الغني مبنى على القول بأنه قبل فرض الموارث وقوله ولا يتجاوز الثلث مبنى على القول بأنها لا تعارض آية الموارث (قوله مصدر مؤكد الخ) قال أبو حيان هذا تأنيها للقواعد التحويه لان على المتقين متعلق بجهنم أو صفة له فلا يكون مؤكدا والمصدر المؤكد لا يعمل وهذا وارد اللهم الا أن يجعل معمول لا قدر غير صفة ومنهم من جعله صفة مصدر مقدرا أى ايصاء حقا وقيل انه حال (قوله فن بدله الخ) اساعم من الاوصياء والشهود فسر السماع بالتحقق والوصول ليشمل الاوصياء وقوله حاف من الحيف وهو الظلم وفى نسخة خان من الخيانة وكونه وعيد لانه يستعمل للتهديد بأن يعاقبه على ما علمه منه (قوله أى توقع وعلم الخ) أصل الخوف توقع مكروه عن اماره مظنونة أو معلومة كما أن الرجاء توقع محبوب كذلك ولما كان هنالما معنى الخوف من الميل والانتم سبعا بعد الوقوع ذهبوا الى أنه مستعمل فيما يلزمه من التوقع والفاق الغالب أو العلم فان التوقع وان لم يستلزم الجزم لا يشافيه فجاز الجمع بينهما نعم استعمال التوقع فيما لا جزم فيه أكثر واظهر كما فى أخاف أن ترسل أى اتوقعه وفسر الجنف بالميل خطأ والانتم بنعمد

الجنف أى الجور ليعتبر التقابل وأصل الجنف الميل فى الحكم مطلقا كما قاله الراغب وقوله فأصلح أى  
فعل الصلاح وقوله فى هذا التبديل أى تبديل جورا الموصى لهم بالعدل ولو فسر فلاثم عليه بأعم منه  
لم يكن النفي واقعا موقعه لانه يقتضى أنه مظنة لذلك فتأمل (قوله وعد للمصلح الخ) يعنى أنه بعد نفي  
الاثم لا يبقى للوعد بالمغفرة فائدة وانما أتى به لمناسبة ذكر الائم ولكون ما فعله ينوهم فيه الائم ولو حمل  
على أنه وعده بخفزة ماله من الائم نام لما أحسن فيه لكان أظهر وقوله من جنس ما يؤثم من الافعال  
يعنى ما يوقع فى الائم يقال آثمه اذا أوقعه فى اثم وأما آثمه بالتشديد فمعناه نسبة الى الائم (قوله يعنى  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) ووجه التوكيد يعلم من كونه فرضا على جميعهم فهو محاسنهم به وقوله  
وتطبيب على النفس أى تهليل عليها وفى نسخة للنفس وقيل انه إشارة الى أن المشقة اذا عمت طابت  
وقوله تنازع اليه النفس أى غلب وتشتاق (قوله كما قال عليه الصلاة والسلام الخ) حديث صحيح  
فى البخارى ومسلم عن عبد الله رضى الله عنه قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الشباب من  
استطاع منكم البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء  
والبائة النكاح والوجاه نوع من الخصاص وهو أن ترض عروق الاثنين وتترك الخصيتان كما هما أى يقطع  
شهوة الجماع كما يقطعها الخصاص وهو بكسر الخاء والمد وجوز بعضهم فتحها مع القصر والاخلال  
معطوف على المعاصى وفيما ذكره المصنف رحمه الله إشارة الى أن النكاح للقادر سنة وقيل انه عبادة  
وقوله فعليه بالصوم قال المأزى انه اغراء للغائب وهو شاذ كقوله عليه رجلايس وفى شرح التقريب  
انه ليس منه للخطاب بقوله من استطاع منكم وفى بحث يعلم من شروح الكتاب (قوله  
معدودات الخ) أى اتمان زاد حقيقته أى معينات بالعدد أو يجعل عبارة عن القلة كما مر بحقيقته  
لان القليل يسهل عدده فيعد والكثير يؤخذ جزاؤه من قولهم جلت الدقيق فى الجراب أى صيبته  
من غير كيل (قوله ونصبها ليس بالصيام) أى نصب أياما ليس بالمصدر لما يثزم من الفصل بين  
المصدر ومعموله لكن الرضى جوز له لانه يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله أو ما وجب صومه  
الخ) اختلف السلف هل وجب صوم قبل رمضان فالشهور وهو أحد قولى الشافعى انه لم يجب صوم  
قبله وفى آخر وهو قول أبى حنيفة رحمه الله أول ما فرض صوم عاشوراء فلما فرض رمضان نسخ وقيل  
نسخ صومه بصوم أيام البيض ثم نسخ بره ضان كذا فى شرح البخارى لكنه قيل انه كان قبل  
نزول هذه الآية وانه نسخ بها وقوله أو ثلاثة الخ هى أيام البيض قال الضرير فان قيل كيف يكون  
الناسخ متصلا قلنا الاتصال فى التلاوة لا يدل على الاتصال فى النزول وبناء السؤال على أن النسخ قبل  
العمل لا يجوز والاصح جوازه الآن يقال تناؤه على نسخ ما عمل به مدة مديدة كيف يكون متصلا  
ويجيب بأنه نسخ نوحى غير متلو ثم قرر ذلك بهذا (قوله أو بكما كتب الخ) هذا وما بعده منقول عن القراء  
وذكره أبو البقاء قال أبو حيان رحمه الله وهو خطأ أما النصب على الظرف فانه محل للفعل والكتابة  
ليست واقعة فى أيام لكن متعلقة بها الواقعة فى أيام وأما النصب على المفعولية اتساعا فانه مبنى على  
كونه ظرفا للكتب وهو خطأ وليس بشئ لانه يكفى للظرفية ظرفية المتعلق كما فى يعلم ما فى السموات  
والارض (قوله وقيل الخ) كونه فى الحشر شافا ظاهرا وأما فى البرد مع قصر النهار وعدم غلبة الحرارة فيه  
فلعل مشقة لا مرأى كعسرة تدار له موته ونحوه وقوله لموتان الموتان بوزن البطلان الموت الكثير  
الوقوع والموتان بفتح الواو الجاد ضد الحيوان وفى الحديث موتان الارض لله ورسوله يعنى مواتها  
وفى الأساس وقع فى الناس موتان وموتان بالفتح والضم مع كون الواو ومن الجواز اشتراك الموتان  
ولا تشتراك الحيوان قال الراغب قبل كان قد وجب على من قبلنا صوم رمضان فغير واذا زاد واو فهو  
وهذا قول عهدته على فائه (قوله مرضا يضرم الصوم الخ) هذا هو الصحيح وفى قول للشافعية انه  
يجوز وان لم يضرمه وقوله أو ما كتب إشارة الى أن كلمة على استعارة تبعية شبه تلبسه بالصفة باستعلاء

(فأصلح بينهم) بين الموصى لهم بأمرهم  
على نهيهم الشرع (فلاثم عليه) فى هذا  
التبديل لانه تبديل باطل الى حق بخلاف  
الاول (ان الله غفور رحيم) وعد المصلح وذكر  
المغفرة لمطابقة ذكر الائم وكون الفعل من  
جنس ما يؤثم (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم  
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) يعنى  
الانبياء والائم من لدن آدم وفيه توكيد  
للحكم وترغيب على الفعل وتطبيب على  
النفس والصوم فى اللغة الاسماء عما تنازع  
اليه النفس وفى الشرع الاسماء عن المفطرات  
بباض النهار فانها معظم ما تشتهيه النفس  
(لعلكم تتقون) المعاصى فان الصوم يكسر  
الشهوة التى هى مبدؤها كما قال عليه الصلاة  
والسلام فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء  
أو الاخلال بادائه لاصالته وقدمه (أياما  
معدودات) مؤقتات بعدد معلوم أو قلائد  
فان القليل من المال يعد عدا والكثير من  
هبلان ونصبها ليس بالصيام لوقوع الفصل بينهما  
بل باضار صوم والدلالة الصيام عليه والمراد  
بهم رمضان أو ما وجب صومه قبل وجوبه  
ونسخ به وهو عاشوراء أو ثلاثة أيام من كل شهر  
أو بكما كتب على الظرفية أو على أنه مفعول  
ثان لكاتب عليكم على السنة وقيل معناه  
صومكم كمصومهم فى عدد الايام لما روى أن  
رمضان كتب على النصارى فوقع فى برد  
أو حشد يد فلوله الى الربيع وزادوا عليه  
عشرين كفارة لتحويله وقيل زادوا ذلك  
لموتان أصابهم (فمن كان منكم مريضا) مرضا  
بضرم الصوم ويضرمه (أو على سفر)



الراكب واستبلاه على المركوب يتصرف فيه كيف يشاء وقوله وفيه إيماء إلى أن من سافر أثناء اليوم  
وفي نسخة يوم وفيه خفاء ولذا جعله إيماء وقيل وجهه أنه لما عدل عن الظاهر وهو أوسع أو في سفر  
إلى على مقتضية التمكن التام وكان التمام انما هو بسفر اليوم كله كان فيه إشارة إليه وقوله آخر يروى  
إلى ذلك أيضا قتال والافطار في السفر رخصة وقال أبو هريرة رضي الله عنه انه لو صام في السفر  
لم يصح ولزمه القضاء في الإقامة ثم كما بظاهر الآية (قوله نصف صاع من بر الخ) في الصحبة عن سلة  
رضي الله عنه لما نزلت وعلى الذين يطبقونه كان من أراد أن يفطر اقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها  
فستحتمل الآية في أول الأمر حتى عليهم فمنهم من نسخ بقوله وأن تصوموا وخبركم لكن يعارضه ما في  
صحیح البخاري أيضا أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ليست منسوخة وهي للشيخ الكبير والمرأة  
الكبيرة لا يطيعان أن يصوما فبطعمان مكان كل يوم مسكينا وجمع بأنهم كانت في حق الجميع  
ثم خصت بالعاجز وأورد عليه أن هذا ليس من الجمع في شيء فان منطوق اللفظ لا يبيح له تبيان مفهوم  
من يطبق ومن لا يطبق واعتذر له بأن الآية كانت مفيدة للرخصة للمطيعين ومنطوقا وغيرهم مفهوم  
ثم نسخت بالقسمة إلى المنطوق دون المفهوم وفيه بحث وفي شرح تحرير ابن الهمام ومثنى ابن الهمام  
رحمهما الله على تقديم ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لانه لا يقال بالرأي اذ هو مخالف لظاهر  
القرآن لانه مثبت فجعله بتقدير عرف النبي لا يقدم عليه الا بسمع ولا نطق وقوله وأن تصوموا وخبركم  
ليس نصافي نسخه وأورد عليه أن في هذه الآية تجس قرأت وللشكل معنيان أحدهما يقدرون عليه  
لامع جهده وعسر وبه فسر السني رحمه الله وثانيهما في الجهول يكفونه على جهدهم ومنسوخة وفي  
المعلوم يكفونه على هذا الوجه أيضا فالآية على المعنى الأول منسوخة قطعا من غير احتياج إلى  
تقدير لامع أنه لم يقل بتقدير عاين ابن عباس رضي الله عنهما لكن في قراءة حفصة وعلى الذين لا يطبقونه  
فيصم على هذا المعنى على القول بالشيخ وعلى الثاني ثابتة الحكم عند الجمهور وخلافا لما لاك وعليه يعمل  
القول بنسخ السني السني على أنه لو كان محمل فإورد قول السني ونفيه في القراءة المشهورة تقدر لا وعدمه لكان  
قول السني مقديما (قوله وقرئ بطرقه الخ) كل هذه اللغات فخر بها ظاهرا وانما الكلام في تطبيقه  
هل هو تفعل أو تفعل قال الحريري هو تفعل اذ لو كان تفعا لكان بالواو ودون الياء كما أن تدبر الو كان  
تفعلا كما وقع في الفصل لكان تدورا لانه واوى ولهذا لما أورده زين المشايخ عليه اذ من له وقال اغواني  
عبد القاهر وكذا دابر فيعال ولو كان فعلا لاقبل دوار وذكر المرزوقي أنه تفعل وجاء بالياء تنظرا إلى  
الديار وإنما ظن أن ما نقل عن الزنجشري لا أصل له فان هذه قاعدة مقررة أن قلب الواو ياء اذا كثرت  
كلامهم عاملوها معاملة الأصلية وقد كرر هذه المساعدة ابن جني رحمه الله في كثير من كتبه من غير  
تردد قال في اعراب الحاشية في قول الشاعر

أن لا يخاف جد وجنا قذف النوى \* قبل الفساد إقامة وتديرا

التدبر تفعل من الدار وقباسها تدور لان عينها واو بدلالة قولهم دور غير أنهم لما كثر استعمالهم فيها ديار  
وديرة أنسوا الياء ووجدوا لفظها أطا أحسا وألين مسا فاجتروا عليها فقا لتدبر نادارا وقال حاتم  
تدبره نهال الصهر باد وحاضر انتهى وقال أيضا في قول الرازي \* ان ديموا جادوان جادوا ويل  
هكذا رواء أبو زيد ورواه أيضا ذو موقا أن يكون لما غلبت الياء في الديمة والديم جاءوا بها على  
صورة الياء البتة انتهى فرواية دومه وانقضت أنه فعلا لا فاعلا وذكره نظائر كارباج ورباج وهذا  
عما لا شبهة فيه (قوله وعلى هذه القراءات الخ) أي في هذه القراءات غير المشهورة وهي منقولة عن  
ابن عباس رضي الله عنهما وفيها وجهان أحدهما الوجهين أن المعنى أنهم يكفونه لان الصوم في نفسه  
تكليف والمطبق مكلف به اذ لا يكاف فوق الطاقة وهو بمعنى المشورة والثاني أن ينظر فيه إلى بلوغ  
الجهد والطاقة ولا حظه معنى الكلفة بالفعل ويكون المراد به الشيوخ والعجائز ولا يكون منسوخا

وفيه إيماء إلى أن من سافر أثناء اليوم لم  
يفطر (فعدة من أيام أخر) أي فعله صوم عدة  
أيام المرض أو السفر من أيام أخر أن أفطر  
تخفف الشرط والمضاف والمضاف إليه العلم بها  
تخفف الشرط أي فليصم عدة وهذا على سبيل  
وقرئ بالنصب أي فليصم عدة واليه ذهب  
الرخصة وقيل على الوجوب واليه ذهب  
الظاهرية وبه قال أبو هريرة (وعلى الذين  
يطبقونه) وعلى المطيعين للسياح أن أفطروا  
(فعدة طعام مسكين) نصف صاع من بر أو صاع  
من غيره عند فقهاء العراق وقد عند فقهاء  
الجزيرة رخص لهم في ذلك في أول الأمر لما  
أمره بالصوم فاشتد عليهم لانهم لم يتعودوا ثم  
نسخ وقرأ نافع وابن عباس برواية ابن ذكوان  
بإضافة القدية إلى الطعام وجمع المساكين  
وقرأ ابن عباس برواية هشام مساكين بغير  
إضافة القدية إلى الطعام والباقيون بغير إضافة  
ووجد مسكين وقرئ بطرقه أي يكفونه  
ويقلدونه من الطوق بمعنى الطاقة أو القلادة  
ويطوقونه أي يتكفونونه أو تقلدونه  
ويطوقونه بالادغام ويطبقونه ويطبقونه على  
أن أصلها يطوقونه ويطبقونه من فعل  
وتفعل بمعنى يطبقونه وعلى هذه القراءات  
تتم عمل معنى ثانيا وهو الرخصة لمن يعبه  
الصوم ويجوده وهم الشيوخ والعجائز في  
الافطار والقدية



ثم ذكر المصنف أن المعنى الأخير جار في المشهورة من أطلق الفعل بلغ نهاية طوقه فيه وبما أن تكون  
 الهزيمة للسلب كأنه سلب طاقته بأنه كاف نفسه المجهود فسلب طاقته عند تمام يذله ويكون مبالغة  
 في بذل تمام المجهود لانه مشارف زواله اذ لا حاجة الى تقدير لا كما ذهب اليه بعضهم فقوله فيكون  
 ثابتاً أي غير منسوخ وقوله يصومونه جهدهم وطاقاتهم أي يجهدونهم ومشقة تصدقهم وتعبهم (قوله فن  
 تطوع خيراً) قال التحرير في قوله فن تطوع خيراً مصدر خرت الرجل فأنت خائر وفي قوله فهو خير له اسم  
 تفضيل بمعنى أزيد خيراً ووضيحه هو للتطوع أو لخير المصدريه وحمل التطوع على الزيادة على الفدية لأن  
 التطوع كما ترى يستعمل في غير الواجب وقوله أيها المطيعون على القراءة والمطوقون على الأخرى  
 وجهدتم بمعنى وقد جهدتم طاقكم وكذا قوله من الفدية ناظر الى الوجوه السابقة في صدر الآية  
 وقوله ان كنتم من أهل العلم فمئذ منلة اللازم ولا يقدركه متعلق كالذي قبله (قوله مبتدأ خبره ما بعده)  
 لم يبينه وهو يحتمل وجهين أحدهما أنه الذي أنزل الخ والثاني أنه قوله فن شهد الخ والقائم زائدة في  
 الخبر والربط بالاسم الظاهر والاول أولى لسلامته من التكافؤ وخبر مبتدأ تقديره ذلك أو المكتوب  
 وعلى الاول فاسم الإشارة تقتضي المشار اليه أو لتعظيمه يجعل بعد الرتبة بمنزلة البعد المحسوس (قوله  
 أو بدل الخ) هو على ما ذكره المصنف بدل كل من كل ومنهم من لم يقدروا جعله بدل اشتمال لكن المعهود فيه  
 ابدال المصدر من الطرف فهو ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وهذا عكسه فمأذ كره المصنف أولى  
 (قوله وقرئ بالنصب على ضمارة صوموا الخ) الوجه الاول ظاهر وأما الثاني فأورد عليه أنه يلزم  
 الفصل بين أجزاء الصلاة بأجنبي منها وهو الخبر والأخبار عن الموصول قبل تمام صلته وكلاهما ممنوعان  
 ولذا وقع في بعض النسخ وفيه ضعف والبدل يبعده بعد المبدل منه والفصل بينهما وجوز فيه أن يكون  
 مفعول تعلمون بتقدير مضاف أي شرف شهر رمضان ونحوه (قوله ورمضان مصدر رمض اذا احترق  
 الخ) قال أبو حيان يحتاج في تحقيق انه مصدر الى صحة نقل فان فعلاً نال من مصدر فعل اللازم فان جاء  
 شيء منه كان شاذاً فقوله وجعل علمنا يعني مجموع شهر رمضان علماً لا رمضان وحده قال التحرير  
 والالم يحسن اضافة شهر اليه كالأحسن انسان زيد ولهذا لم يسمع شهر رجب وشهر شعبان وبالجملة فقد  
 أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر  
 ربيع الثاني وفي البواقي لا يضاف شهر اليه ثم في الاضافة لا تغيير في أسباب منع الصرف وامتناع اللام  
 وجوبها على المضاف اليه فيتمتع مثل شهر رمضان وابن داية من الصرف ودخول اللام وينصرف  
 مثل شهر ربيع الاول وابن عباس وتجب اللام في مثل امرئ القيس ويجوز في مثل ابن عباس وعلى هذا  
 فتعوم من صام رمضان من حذف جزء العلم لعدم الالباس كذا قالوا برهتهم (وفيه بحث) من وجوه الاول  
 أن قوله لا يحسن اضافة العام الى الخاص ينافية انهم جوزوه من غير قبح كما ذكره هذا القائل في علم  
 المعاني ونحوه كدنية بغداد وشجر الاراك وأجيب بأنه اذا اشتمل المضاف وعلم أنه من افراد المضاف  
 اليه ولم يكن في ذكره فائدة فهو قبيح كإنسان زيد والاحسن فهو يختلف باختلاف المقام ولا يقع مطلقاً  
 ولذا تراها اذا قلته مثل بانسان زيد واذا جوزته بشجر الاراك والمرجع فيه الى الذوق الثاني ان قوله لم يسمع  
 شهر رجب مما شاع بين المتأخرين وكنت أتردد فيه حتى راجعت الكتب القديمة والكتاب وشروحه  
 فوجدته لا أصل له لأن كلام سيوريه وغيره من النحاة يخالفه قال في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف  
 رحمه الله جواز اضافة شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص بما أوله راغب  
 رجب فادعاهوا اطباقهم عليه غير صحيح وان اشتر ذلك الثالث أن النحاة يعال سيوريه فرقوا بين ذكر  
 الشهر وعدمه فثبت ذكر كرم في العموم نحو شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وحيث حذف فادعاه نحو  
 من صام رمضان قال السهيلي وعلى هذا استعمال رجب ووجهه مذ كور في المفصلات وعليه يكون  
 لا اضافة العام الى الخاص فائدة فلا يقع ولا يكون مثل انسان زيد وقال أبو حيان ما ذكره الزنجشري

فيكون ثابتاً وقد أول به القراءة المشهورة  
 أي يصومونه جهدهم وطاقاتهم (فن تطوع  
 خيراً) فزاد في الفدية (فهو) فالتطوع  
 أو الخير (خبره وأن صوموا) أي المطيعون  
 أو المطوقون وجهدتم طاقكم أو المرخصون  
 في الافطار لينة درج تحت المريض والمسافر  
 (خبركم) من الفدية أو تطوع الخير أو منها  
 ومن التأخير للقضاء (ان كنتم تعلمون) ما في  
 الصوم من الفضيلة وبرائة الذمة وجوابه  
 محذوف دل عليه ما قبله أي اخترعوه وقيل  
 معناه ان كنتم من أهل العلم والتدبر علم أن  
 الصوم خير من ذلك (شهر رمضان) مبتدأ  
 خبره ما بعده أو خبر مبتدأ محذوف تقديره  
 ذلكم شهر رمضان أو بدل من الصيام على  
 حذف المضاف أي كتب عليكم الصيام  
 صيام شهر رمضان وقرئ بالنصب على  
 ضمارة صوموا أو على أنه مفعول وأن  
 تصوموا وفيه ضعف أو بدل من أيام معدودات  
 والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض  
 اذا احترق فأضيف اليه الشهر وجعل علماً  
 ومنع من الصرف للعلمية والان والتون  
 كما منع داية في ابن داية علماً للغراب للعلمية  
 والتأنيث

من أن علم الشهر بمجموع الألفظين غير معروف والعلم بمرضان علم جنس الرابع أن قوله ثم في الإضافة الخ  
تبع فيه صاحب الكشف وهو أخذ من إيضاح ابن الحاجب قال فيه المضاف إليه في هذه الأعلام كلها  
مقدور عليه في عماد أوله معاملته في منع الصرف أن كان فيه علمه أخرى ومنع اللام لأن يكون معنى به  
وفيه اللام كأنهم لما أجروا بعد العملية بجري المضاف والمضاف إليه في الأعراب وهو معرفة قدر والثاني  
علمنا ليكون على قياس المعارف في الأصل الذي أجرى بجراؤه إذ لا تصاف معرفة إلى نكرة فلذلك منع  
صرف قرة في ابن قرة وامتنعت اللام في بنت طابق وإن لم يقع على انفراد علم انتهى **الصلح** النصاة  
صرحوا بخلافه فان ابن داية سمع منه وصرفه كقوله

فلما رأيت السر عراب داية • وعشش في وكره جاش له صدرى

قالوا ولكي وجهة أما عدم الصرف فلصورة الكلمتين بالتركيب ككلمة بالتسمية فكان كطلمة مفردا وهو  
غير منصرف وأما الصرف فلأن المضاف إليه في أصله اسم جنس والمضاف كذلك وكل منهما ما انفرد به  
ليس بعلم وإنما العلم بمجموعهما فلا يؤثر التعريف فيه ولا يكون لمنع الصرف مدخل فيه ومنه يعلم أن ما ذكره  
المصنف رحمه الله فيه قطر من وجوه قد بره وأعلم أن ما ذكره المتأخرون لأصله لاق سيئويه وشراحه  
كاهم أنبتوا أسماء الشهور وجوزوا إضافة شهر إليها بأسرها وقرئ سيئويه بذكرها وعدمه وما ذكره  
من إضافتها إلى ما أوله راء غير راجب لاصحته ومنشأ غلطهم ما في شرح أدب الكاتب من أنه اصطلاح  
الكاتب قال لأنهم لما وضعوا التواريخ في زمن عمر رضى الله عنه وجعلوا أول السنة المحرم فكأنوا  
لا يكتبون في تواريخهم شهر الاعم رمضان والربيعين انتهى فهو أمرا اصطلاحى لا وضعى لقوى وجهه  
في رمضان موافقه القرآن وفي ربيع ثلاثيات بصل الربيع فاحفظه فانك لا تجد في غير كتابنا هذا وقوله  
لارتماضهم أى التهايم وقوله لارتماض الذنوب كذا وقع في حديث مرفوع (قوله من صام رمضان)  
غناه إيماناً واستسباغ غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأورد في الكشف حديث من أدرك رمضان فلم  
يغفر له قال النخعي لا يوجد له تمام فيما اشتر من الكتب ويحتمل أن تكون من استسهامية والمعنى  
ما أدركه أحد فلم يغفر له بمعنى أن كل من أدركه غفر له فيكون كلاماً تاماً انتهى وليس كما قال والحديث  
بقامه معروف أخرجه البزار من حديث عبد الله بن الحرث الزبيدي مرفوعاً ثانياً جبريل عليه الصلاة  
والسلام فقال من أدرك رمضان فلم يغفر له فأبعده الله ثم أبعده قل آمين وقد ذكر الحديث بقامه الحافظ  
ابن حجر في أماليه فقال روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رقى المنبر فقال  
آمين ثلاث مرات فقالوا يا رسول الله ما كنت تصنع بهذا فقال أثنى جبريل عليه الصلاة والسلام فقال رغم  
أنف رجل دخل عليه رمضان فلم يغفر له فقات آمين ثم قال رغم أنف رجل أدرك أبويه أو أحدهما فلم  
يغفر له فقات آمين ثم قال رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على فقات آمين وروى من غير طريق عن  
الدارقطني والبرار والبيهقي ومن فيه موصولة فقول المحقق أنها استسهامية وأنه لم يوجد له تمام بحسب  
منه (قوله حينما نقلوا) أى في الوقت الذى نقلوه عن أسمائها القديمة أى غيروا الأسماء القديمة  
وهي مؤخر وناجر الخ ووجه تسمية هذه مذكور في كتب الأدب مشهور (قوله أى ابتدئ فيه إنزاله  
الخ) لما فهم من النظم أن القرآن نزل في رمضان وليس كذلك بينه بأن المراد أن ابتداء نزوله وقع فيه  
أو أنه نزل بجله فيه إلى سماء الدنيا ثم تجسم أو المراد أنزل في شأنه والحديث المذكور أخرجه أحمد  
والطبراني (قوله والقاه لوصف الخ) قال السمين القاء زائدة على رأى الاختصا وليست هذه القاء  
التي تزداد في الخبر لتشبيه المبتدأ بالشرط وإن كان بعضهم زعم أنها مثل قوله تعالى قل إن الموت  
الذى تفترزون منه فإنه ملائكم وليس كذلك لأن قوله الموت الذى تفترزون منه يتوهم فيه عموم بخلاف  
شهر رمضان وفيه نظر وقوله اشعار بأن الانزال أى ابتداء الانزال أو الانزال بجله إلى السماء الدنيا  
والانطلاق الانزال مشترك بينهما وبين غيره (قوله حالان من القرآن الخ) أى هدى ويمتد وأما ما بعده

وقوله عليه الصلاة والسلام من صام  
رمضان فعلى حذف المضاف لامن  
الالتباس وانما هو بذلك اما لارتماضهم  
فيه من حر الجوع والعطش أو لارتماض  
الذنوب فيه أو لوقوعه أيام رمض الحر  
حينما ما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة  
(الذى أنزل فيه القرآن) أى ابتدئ فيه إنزاله  
وكان ذلك ليلة القدر أو أنزل فيه بجله إلى سماء  
الدنيا ثم نزل متجماً إلى الأرض أو أنزل في  
شأنه القرآن وهو قوله كتب عليكم الصيام  
ومن النبي صلى الله عليه وسلم نزلت صف  
أبراهيم أول ليلة من رمضان وأنزل التوراة  
لست مضين والانجيل ثلاث عشرة والقرآن  
لاربعة وعشرين والموسى بلسه خبر  
المبتدأ أو صفته والخبر في شهد والقاه  
لوصف المبتدأ بما تضمن معنى الشرط وفيه  
اشعار بأن الانزال فيه سبب اختصاصه  
بوجوب الصوم فيه (هدى للناس وبنات  
من الهدى والفرقان) حالان من القرآن  
أى أنزل وهو هداية للناس بإيجاز وآيات  
واضحات مما يهدى إلى الحق ويفرق بينه  
وبين الباطل بما فيه من الحكم والاحكام

فهو متعلق به ثم انه اشار الى تغيرهما بأنه هدى للمكرين وغيرهم باعجازه وأنهم واضحة الهداية الى الحق من غير ذلك وفارقة بين الحق والباطل فالهدى ليس مكر را هنا التغير متعلقه والزمخشري دفعه بأنه تدرج في وصفه بالهداية فجعله أولاهدى ثم واضحاً هدى (قوله فن حضر في الشهر الخ) يعني ليس الشهر مفعولاً به كافي قولك شهدت يوم الجمعة بمعنى أدركته اذ ليس معناه كنت مقيماً غير مسافر فيه وانما لم يكن مفعولاً به لان المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر أى مدركان له مع أن المسافر لا يجب عليه الصوم على الوجبة الذي يجب على المقيم أى من غير رخصة في الافطار واذ جعل الشهر ظرفاً والشاهد بمعنى الحاضر لم يتناول المسافر لم يتحجج الى تخصيصه كما احتجج الى تخصيص المريض المقيم في الشهر ولا خفاء في أن تقليل التخصيص أولى ولا حاجة الى تقدير المفعول أى شهد البلد وأما خبر فليصمه فظرف على الاتساع كما في قوله ويوم شهدناه وفيه نظر فان ما بعده مخصص له فلا حاجة الى سلك غير المتبادر وتقليل الاختصاص أمر سهل وقوله للتعظيم أى الفهوم من التكرار وان لم يكن معنى اللفظاً يشعر بالتعظيم (قوله وقيل فن شهد منكم هلال الشهر الخ) الشهر زمن معروف في الشهر وقال الزجاج انه اسم للهلال نفسه قال ذوالرمة يرى الشهر قبل الناس وهو مخجل ثم أطلق على الزمان لطووعه فيه فعلى هذا الشهر مفعول وشهد بمعنى المشاهدة ونحوها والمصنف رحمه الله جل المشاهدة على هذا المعنى فاحتاج الى تقدير الهلال لان الشهر نفسه لا يشاهد ولو كان بمعنى الادراك لم يحتج الى تقدير أيضاً كما يقال شهدت عهد الخليفة أى أدركته وأما خبر يصمه فعلى التوسع على كل حال لان صام غيره تعد ومثل شهدت الجمعة للتقدير اقيام القرينة وهو ظاهر وقوله فيكون الخ أى مخصصاً للجموع أو لاسفار والافهم ومخصص للمريض على كل حال وأما ذكره سابقاً فلما لم يصرح فيه بمرضان لم يكن مخصصاً فقاتل وبين وجه تكريره أو أن ما مر من قوله وعلى الذين يطبقونه الخ اذ كان منسوخاً على أحد الوجهين كما مر عياتهم نسخة لذكره فأعاده لتقريره (قوله يريد أن يسر عليكم ولا يصبر الخ) يشير الى أن قوله يريد الله بكم اليسر قرينة على أن المراد بقوله فعلة من أيام أخر الترخيص في الافطار لا إيجابه على ما زعم بعض الناس والمعنى فعلة من أيام أخر لاختار الرخصة وما ذكر من أنه يريد أن لا يصبر مدلول يريد الله بكم اليسر لا مدلول ولا يريد بكم اليسر لان عدم ارادة العسر لا يستلزم ارادة عدم العسر الا اذا ثبت لزوم فعلق الارادة بأحد النقيضين كذا قيل ورد بأنه مسلم بالنظر اليها في نفسها وأما ملاحظة قوله يريد الله بكم اليسر فيستلزمه وقيل ان قوله ولا يصبر مرفوع معطوف على يريد لا منصوب معطوف على يسر ونسبه به على أن عدم ارادته العسر مستلزم لعدم العسر اذا لا يكون شئ بدون ارادته ومنه ظهر ضعف ما قاله التحرير وفيه نظر وإباحة الفطر للسفر والمرضى يسرون عسر لجواز الفطر وعدم إيجابه (قوله علل افعل محذوف الخ) لما لم يكن في النظم ظاهر اما يعطف عليه هذا التعليل اختلف فيه على وجوده سبأ في بيانها وعندى أنه ميل مع المعنى والتوهم لان ما قبله على للتخصيص فكانه قيل رخص لكم في ذلك لارادته بكم اليسر دون العسر ولتكموا الخ والمصنف ذهب الى أنها علل لمقدرة معطوف على ما قبله بقرينة ما قبله أى شرع لكم ما ذكرتموه لو أمانكم بالامر بالصوم وبإعادة العدة فظاهر وأما الترخيص فقيل بقوله يريد الله بكم اليسر وقيل بقوله فعلة من أيام أخر وقيل عليه انه ذكر في تفصيل العلل أمر الشاهد بالصوم دون تعليم كيفية القضاء وفي تطبيق العلل ورد كل منها الى معلى بالعكس ولم يقع بازاء صوم الشهر علة وبازاء تكبر وامعلى وأجيب بأن أمر الشاهد بصوم الشهر نوطه وتعميد في الامر بإعادة العدة تعليم لكيفية القضاء لان معناه فليراع عدة ما أفطر بصومها من شهر فيخرج عن العدة ولما في هذا الفهم من الخفاء قال الزمخشري انه لطيف المسلك (قوله ولا أفعال كل الخ) عطف على قوله افعل وعلى الاول بقدر فعل مجمل شامل لها وعلى هذا بقدر على التفصيل كما مر كم بصومه ورخص لكم فيه لسفر ومرض الخ وأخره لما فيه من كثرة التقدير

(فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه والاصل من شهد فيه فليصم فيه لكن وضع المظهر موضع المفعول الاول للتعظيم ونصب على الطرف وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع وقيل فن شهد منكم هلال الشهر فليصمه على أنه مفعول به هلال الشهر شهدت الجمعة أى صلاتها مكية وذلك شهدت الجمعة أى صلاتها فيكون (ومن كان مريضاً أو على سفر فعلة من أيام أخر) مخصصاً لالان المسافر والمريض عن شهد الشهر ولعل تكريره لذلك أو لثلاثيهم نسخة كما نسخ قرينه يريد الله بكم اليسر ولا يصبر عليكم فلذلك يريد أن يسر عليكم والمرضى (واتكموا) أباح العطف في السفر والمرضى (واتكموا) العدة وتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) علل افعل محذوف دل عليه ما سبق أى وشرع جلة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر والمرخص بالقضاء ومراعاة عدة ما أفطر فيه والتخصيص لتكموا العدة الى آخره على سبيل ألف فان قوله واتكموا العدة لا امر بإعادة العدة والتكبر والتيسير أو لأفعال كل العلة أو معطوفة على علة مقدرة مثل ليسم عليكم أو لتعلموا ما تعلمون وتكموا العدة

ويجوز أن يعطف على اليسرى ويريدون بطغوا والمعنى بالتكبير تعظيم الله بالحمد والثناء عليه وإذلال عدى يعلى وقيل تكبير يوم  
القطر وقيل التكبير عند الإهلال وما يحتمل المصدر والخبر ٢٨٠ أي الذي ذكره إليه وعن عاصم برواية أبي بكر ولكه لولا بالتشديد (واذا

سألت عبادي عنى فاني قريب) أي فقل لهم  
أنهم قريب وهو تمثيل لكل علم بأفعال  
العباد وأقوالهم وإطلاعه على أحوالهم  
بحال من قرب مكانه منهم روى أن أعرابيا  
قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب  
رينا فتناجيه أم بعد فتناجيه فترت) (أجيب  
دهوة الداع إذا دعاهن) تقرير للقرب ووعده  
للداعي بالإجابة (فليس تحيوا إلى) إذا دعوتهم  
للإيمان والطاعة كما أجيبهم إذا  
دعوا في أمواتهم (وليؤمنوا بي) أمر بالثبات  
والمداومة عليه (لهم يرشدون) راجع  
إلى صابغة الرشد وهو صابغة الحق وقرئ بفتح  
السين وكسرهما وأعلم أنه تعالى لما أمرهم  
بصوم الشهر ومراعاة العدة وحثهم على  
القيام بوظائف التكبير والشكر عقبه بهذه  
الآية الدالة على أنه تعالى خير بأحوالهم  
جميع لا قوالهم محبب لأعمالهم مجاز بهم على  
أعمالهم تأكيده وحنا عليه ثم بين أحكام  
الصوم فقال (أحل لكم ليلة الصيام الرفث  
إلى نسائكم) روى أن المسلمين كانوا  
إذا أمسوا أحل لهم الأكل والشرب  
والجماع إلى أن يصلوا العشاء أو يرقدوا  
ثم إن عمر رضي الله تعالى عنه باشر بعد  
الصلاة فقدم وأقرب النبي صلى الله عليه  
وسلم واعتذر إليه فقام رجال واعترفوا  
بما صنعوا بعد العشاء فزلت ليلة الصيام  
الليلة التي يصح منها صاغا والرفث كناية عن  
الجماع لأنه لا يكاد يخلو من رفث وهو الإفصاح  
بما يجب أن يكفى عنه وعدى إلى تضمنه معنى  
الإفشاء وإشاره ههنا للقبح ما ارتكبهوه  
ولذلك سماه خيانة وقرئ الرفث (من لباس  
لكم وأنتم لباس لهن) استئناف مبين بسبب  
الإحلال وهو قوله الصبر عنهن وصعوبة  
اجتماعهن لكثرة الخاططة وشدة الملاعبة ولما  
كان الرجل والمرأة يعتنقان ويشغل كل منهما  
على صاحبه شبه باللباس قال الجعدى  
إذا ما الضييع ثنى عطفها  
فثبت فكانت عليه لباسا

وكذا حذف المعطوف عليه خلاف الظاهر أيضا (قوله ويجوز أن يعطف على اليسرى) قال العلامة  
في سورة الصف وكان هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيده لما فيه من معنى الإرادة في قولك جئتك  
لا كرامتك وشبهه بلا أباك في أنها زيدت لتأكيده معنى الإضافة قيل ولعل الأشبه أن يجعل من قيل  
وأمر بالنسب أي يريدون الأطفال للاطفال لا لشيء غيره وفيه مبالغة وتنبيه على أنهم لم يقصدوا بالإفشاء  
غرضا كما يقصد العقلاء في أفعالهم انتهى وهذه ملاحظة دقيقة في تعليل الشيء بنفسه كأنه لا علة له سواء  
وبلاغته ظاهرة لكنه بأباه عطف المفعول له على المفعول به إلا أن يريد أن يزداد في المفعول به ولكن  
وجه زيادته الإيهام ما ذكر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله والمعنى بالتكبير الخ) أي عدى به باعتبار ما قصد  
منه وهو الثناء لأنه يقال أثنى عليه خيرا وتضمنه ذلك كافي للكشاف وهذا يدل على ضعف ما ذكره  
ولذا قدمه عليه مع أنه خلاف الظاهر لا لقرينة تخص به وقوله والخبر أى الموصولة لأن صلتها  
جملة خبرية والعائد مقدر واليه أشار بقوله إليه (قوله فقل لهم انى قريب) قدر القول بقرينة سبب  
النزول ليرتبط الجزء بالشرط والقرب حقيقة في القرب المكاني المنزه عنه الله تعالى فهو واستعاره لعل  
بهمالهم واجابة سؤالهم وقوله روى الخ أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وتناجيه يجوز فيه  
النصب في جواب الاستفهام والاولى الرفع أى ان كان قريبا فحين تناجيه ومقتضى الحكاية أن يقول  
فانه قريب لكن عدل للدلالة على شدة القرب حتى كأنهم يسمعون كلامه بالذات وقوله أمر بالثبات  
الخ فسر به ليأخذ الكلام بعضه بعضا وليكون ذكره بعد الاستحباب على ما فسر به غير مستغنى  
عنه وقوله راجع تقدم بوجهه وماه وعليه (قوله وأعلم الخ) وجه الحديث ان ما شرع لأجله يكون  
مهما يعتنى به وقوله تأكيده وحنا ليس هذا التأكيدي الكلام صريحا منطوقا أو مفهوما وإنما  
هو بطريق الإيحاء والتلويح ومثله يحسن فيه العطف إشارة إلى أنه مقصود بالذكرة كور بالعبادة  
فلا يراد عليه أن التأكيدي يقتضى ترك العطف حتى يحتاج إلى عطفه على مقدر وهو إذا لم يسألونى فاني  
غنى عنهم وإذا سألت الخ (قوله روى أن المسلمين الخ) أخرجه أحمد من حديث كعب بن مالك  
وأبو داود من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه مخصا بما جاء به النوم وأخرجه ابن جرير عن ابن عباس  
رضى الله عنهما ونحوه إذا صلوا العشاء كما قال المصنف رحمه الله وهذا أحد موافقات عمر رضى  
الله عنه وقوله ليلة الصيام الخ لأن الدليل سابق على التماس على الأصح إلا في ليلة عرفة فانه بعده  
كما صرحوا به (قوله والرفث كناية عن الجماع الخ) الرفث كلام متضمن لما يستقيم ذكره من  
ذكر الجماع ودواعيه وهو هنا كناية عن الجماع ولم يجعل مجازا لعدم المانع من الحقيقة وعدى إلى  
لتضمن معنى الإفشاء يقال رفث وأرفث به فى صار ذارفت ووجه دلالة على معنى القبح من جهة أنه  
الإفصاح بما يجب أن يكفى عنه فذكر كناية ما فعله ولذا سماه خيانة في قوله كنتم تحتانون بعده  
فلم يقل أفصيت أو باشرتم أو نحوه كافي أمثاله فان قيل لم لا يجعل من أول الأمر كناية عن الإفشاء كافي  
الاساس قيل لأن المقصود هو الجماع والإفشاء أيضا كناية عنه (قوله استئناف بين سبب الإحلال)  
جعله في الكشف كالبیان للسبب قبل والتشليل بيت الثابتة الجعدى وان كان تشبيهه باللباس لكن  
يفيد أن وجه التشبيه هو الاشتغال لا ما قيل أن كلامهم ما يسترا لآخر عن التجور والضييع المضاجع  
وثنى عطفها أمال شقها وتثنت مالت وفيه أيضا أن اللباس استعارة وليس على حذف أداة التشبيه كما  
هو رأى الأكثرين وذلك لأن الظاهر أن عليه متعلق به كافي أسد على انتهى وقيل انه اعتراض على قول  
المصنف رحمه الله ولأن الخ بأنه خلاف قصد العرب وهو غير وارد لأن قصد العرب لهذا الإيجاع من تشبيه  
الله تعالى بوجه آخر أنسب بالحل وإذا أخره عنه كما جعل التقوى لباسا وقد استفاض هذا التشبيه  
وتصرفوا فيه على أبحاث شتى وتطرق لبعض المتأخرين فقال لبسنا ثياب العناق ضرورة بالقبول وأما  
قوله وليس على حذف أداة التشبيه فالمرضى خلافه وقد مر جوابه (قوله علم الله الخ) جملة معترضة

أولان كل واحد منهما ما يسترا حال صاحبه ويمتنع عن التجور (علم الله أنكم كنتم تحتانون أنفسكم) تطلونها بشهر يرضها لاهفاب  
وتتقيص حظها من الزواب

مينة ان الله عالم بهم متضمنة لوعدهم بما بعد او امره ووعدهم على مخالفته والحيانة ضد الامانة ولما  
كانت خيانة النفس غير متصورة جعلها مجازا عن الظلم وتنقيص الثواب وقال الراغب الاختيان  
مر اودة الخيانة ولم يقل تخونوا أنفسكم لانه لم يكن منهم الخيانة بل الاختيان فان الاختيان تحرك  
شهوة الانسان لتحزى الخيانة وذلك هو المشار اليه بقوله ان النفس لا تمارة بالسوء وفسر عقابكم  
بمجازة أي أحله بعد ما حرم لانه أنسب والتحرير الاول كان بالحديبية وهذه الآية نسختها والازراق  
والاصاف بمعنى وهو الماسة (قوله فالان بشروهن لما نسخ الخ) اشار به الى أنه متفرع على أصل  
لكم الخ وأن الامر للاباحة لانه بعد التحريم وهو توطئة لما بعده وقوله من الولد اشارة الى أن  
المقصود من الجماع التنازل لاقضاء الوطء والنهي عن العزل بالنسبة الى الحرث وعلى الوجه الاخير  
باعتباره عن الحمل وهو ظاهر (قوله شبه أول ما يبدون من الفجر) في الكشف فان قلت أهدا من باب  
الاستعارة أم من باب التشبيه قلت قوله من الفجر أخرجه من باب الاستعارة كما أن قولك رأيت أسدا  
مجاز فاذا زدت من فلان رجوع تشبيها وأورد عليه بعض فضلاء العصر تبعاً لابن القاري وغيره اعتراضا  
فقال لو كان الفجر بياناً للامراء من الخيط الأبيض لكان مستعملاً في غير ما وضع له وهو يخصر في المجاز  
والكتابة وليس كتابة ولا مجازاً من سلا لانه انراجه التشبيه فتعين أن يكون استعارة الا أن يكون بياناً  
لقد ر أي حتى يبين لكم شبه الخيط الأبيض لكن نظم الآية لا يحتاج الى تقدير وارة كآب حذف لاسم  
والجهاز أبلغ وأطال فيه وأدعى أنه تحقيق دقيق وهذا غلظه منهم عن كونه بياناً غير حقيق على سبيل  
التجريد كما مر ثم البيان للفظ اذا كان بغير معناه الحقيقي ولم يقصد به التجريد لزم أن يكون استعارة وإذا  
قال العلامة في سورة النحل في تفسير قوله تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره الروح استعارة للوحي  
الذي هو سبب الهداية الابدية ومن أمره بيان له وفي بعض شروحه شبه الروح بالوحي لاجتماعه بيت  
الجهل ثم أقيم المشبه به مقامه فصارت استعارة تحقيقية مصرحة والمقرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة  
ابدال أن أئذروا من الروح وقبل من أمره يخرج الاستعارة الى التشبيه كما في هذه الآية (قلت) بينهما  
يون بعد لان نفس الفجر عين المشبه الذي شبه بالخيطين وليس مطلق الامر ههنا شبيهاً بالروح حتى يكون  
بياناً لانه امر عام بمعنى الشأن والحال ولهذا يصح أن يفسر الروح الحيواني به كقوله تعالى قل الروح  
من أمر ربي أي من شأنه وما استأثر بعلمه وأن يفسر به الروح المراد منه الوحي أي من شأنه وما أئذله على  
أنبيائه عليهم الصلاة والسلام نعم هو مجاز أيضاً لان الامر العام اذا أطلق على فرد من أفراد كان مجازاً  
انتهى الى هذا أشار في الكشف بقوله ليس وزان من أمره وزان من الفجر فن ظن أن البيان مطلقاً  
ينافي الاستعارة كما هو عبارة المطول فقد وهم وأما قول المروزي في شرح القصص الخيط واحد  
الخيط استعمل فيما هو كالسطر المتد مجازاً تشبيهاً بامتداد الخيط في قوله تعالى الخيط الأبيض  
فن تسمح أهل اللغة في استعمال المجاز في أمثاله وقوله المعترض احتراز عن المستطيل وهو الفجر  
الكتاب فانه ليس منتهى الليل والنفس بالتحريك بقية الليل وقال ظلة آخر الدليل والجمع أغباش (قوله  
واكتفي ببيان الخيط الأبيض الخ) يريد أن بيانه وهو القبح كانه ذكر معه فيخرج الى التشبيه كالخيط  
الأبيض وهذا مختار السكاكي ومنهم من جعل الخيط الاسود استعارة لانه لم يبين لا يقال في كل  
استعارة دلالة على حذف المشبه لانا نقول لا بل فيه دلالة على أن المراد هو المشبه وفرق بين هذا وبين  
الدلالة على أن في الكلام محذوفاً ومقدراً هو اسم المشبه سواء كان جزءاً من الكلام يتوقف صحة التركيب  
عليه أو لا وقوله وبذلك خرج الخ لانه من باب التجريد وهو من التشبيه البليغ كما مر (قوله ويجوز  
أن تكون من التبعض الخ) في الكشف من الفجر بيان للخيط الأبيض واكتفي به عن بيان الخيط  
الاسود لان بيان أحدهما بيان للثاني ويجوز أن تكون من التبعض لانه بعض الفجر وأوله وفي  
الكشف لما مر من أن الخيط الاسود ما يعتمد من الغيش فقد حصل بيان الثاني بتعالان الغيش  
لا يفتك عنه ويجوز أن تكون من التبعض لانه بعض الفجر وأوله لان ما يبدو وأول الخيط الأبيض

والاختيان أبلغ من الخيانة كالاكتاب  
من الكذب (فتاب عليكم) لما تبين مما  
اقتروه (وعني عنكم) ومما عنكم  
أثره (فالان بشروهن) لما نسخ عنكم  
التحرير وفيه دليل على جواز نسخ السنة  
بالقرآن والمباشرة الزايق البشارة بالبشارة  
كفي به عن الجماع (وابتغوا ما كتب الله لكم)  
واطلبوا ما قدره لكم وأنبه في اللوح  
المحفوظ من الولد والمعنى أن المباشرة ينبغي  
أن يكون غرضه الولد فانه الحكمة من خلق  
الشهوة ونزع النكاح لاقضاء الوطء  
وقيل النهي عن العزل وقيل عن غير المأثي  
والتقدير وابتغوا المحل الذي كتب الله  
لكم (وكلاوا بشروا حتى يبين لكم الخيط  
الأبيض من الخيط الاسود من الفجر) شبه  
أول ما يبدون من الفجر المعترض في الافق وما  
يعتمد معه من غيش الليل بخيطين أبيض  
واسود واكتفي ببيان الخيط الأبيض بقوله  
من الفجر عن بيان الخيط الاسود دلالة  
عليه وبذلك خرجا عن الاستعارة الى التمثيل  
وبجوز أن تكون من التبعض

والمعنى لا يختلف وكذا الدليل لا قوله أول ما يبدو من الفجر المعترض في نفسه بالخطب الاض وقول بعضهم الصحيح الاول مردود وانظاره معنى وجوز أن يرجع الى الغيب على أن الفجر عبارة عن الزور والظلمة بعضها أي جزؤه لاجزائه منه وهو خلاف الظاهر لقوله وأوله وحينئذ يكون وزانه وزان من في قولك جاءني العالم من القوم والاعتراض بأنه اذ ذلك من تنمة الايض فوجب أن لا يفصل بينهما بالخطب الاسود غير قاض لانه في المعنى بيان له ايضا ولا أن جعله انصب على الخالية تبيينا كان أو تبعضا لحقه التأخير عما هو في صلة التبيين ولو قيل ان الفجر عبارة عن مجموع الخطبين لقول الطائي \* وازرق الفجر يبدو قبل أيضه \* فيكون بيانا له ما على وزان قولك حتى تميز العالم من الجاهل ويكون وقت التبيين عبارة عن الفجر الصادق على أن الخطب اشارة اليه لكان وجهها ثم انهم سكتوا في وجه التبيين عن الحقيقة والجواز والظاهر من كلام الكشف أنه حقيقة وفيه تأمل وقوله فان ما يبدو بعض الفجر اذ هو مجموع البياض والى السواد وعلى الاول هو البياض فقط أو مجموعهما وجعله بيانا لان بيان الجزء بيان الكل أو ان فيه تقدير أي من بعض الفجر والظاهر الاول لانه لو سلم الثاني كان بيانا لها من غير تقدير كما في الكشف ولم يكن فرق بين البيان والتبيين (قوله وما روى أنهم سألوا الخ) هذا صحيح مذ كور في الخناري فلا ينبغي أن يقول ان صرح ولما كان تأخير البيان على القول به لا يجوز عن وقت الحاجة على الصحيح أوله بأن نزوله كان قبل رمضان وهو غير دافع لانهم محتاجون اليه في صوم التفتل فالاولى الاقتصار على ما بعده قال الله تعالى وكان استعمال الخطبين فيها شائعا غير محتاج الى البيان فاشتبه على بعضهم فجعلوه على العقابين وقال الزوري فعلمه لم يكن مخالفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الاعراب ومن لاقه عنده ولم يكن في لغته استعماله فيها وارجح هذا بهضهم وقال انه كان معروفا في لغة قريش ومن جاوهم قال أبو دوداد

فلما أضأت لنا سد فسة • ولاح من الصبح خيط أنا را

(وقال آخر)

قد كان يبدو بدت تباشره • وسد ف الخطب البهم سائر

وعدي بن حاتم لم يكن ذلك من لغته (قوله وفي تجوز المباشرة الى الصبح الخ) لانه لما أباح المباشرة الى تبيين الفجر تبين أن الغسل فيما بعده واجب لانه على جواز النية بالثبوت فلا بد من الميزان كافي الكشف لانه ثابت بدليل آخر (قوله بيان آخر وقته الخ) ونفي صوم الوصال وفي نسخة فبنتي صوم الوصال وهي أولى وهو أن يصوم يومين فأكثر من غير أن يفطر بالدليل قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم استنبط هذا منها كما أخرجه أحمد ووجهه أنه جعل الدليل غاية للصوم وغاية الشيء منقطعه ومنتهاه وما بعد الغاية مخالف لما قبله وانما يكون كذلك اذ لم يبق بعده صوم وأما احتمال كون الغاية للوجوب فمع أنه خلاف الظاهر لا ينبغي احتمال مع بيان المراد بالحديث الصحيح (قوله والاعتكاف الخ) أصل معنى العكوف في اللغة الملازمة على سبيل التعظيم ثم نقل في الشرع الى الاحتباس في المسجد على سبيل القرية وأما دلالة على ما ذكر فلانه معنى الاعتكاف شرعا كما قدمه وأما كونه لا يخص مسجدا فظاهر فلا يرد أنه ربما يدعى دلالة على أن الاعتكاف يكون في غير المسجد والا لما كان للتقييد فائدة وقوله وأن الوطء يحرم فيه راجع للاعتكاف بقريته قوله وبفسده وأما الجماعة في المسجد مطلقا فلا تدل الآية على حرمتها وقال ابن الهمام رحمه الله التحريم يحتمل أن يكون للاعتكاف وأن يكون للمسجد فتكون ظنية الدلالة وعندها تثبت كراهة التحريم لا التحريم فهي مكروهة كراهة تحريم على الأصح كما في شرح التكرار (قوله أي الاحكام التي ذكرت الخ) أي الاحكام المذكورة من باشر وأبشر وأكلوا واشربوا ولا باحة وأنما الصيام للإيجاب ولا تباشروهن تحريم حدود الله والنهي عن الاتيان والقربان في المحرمات ظاهر وأما في الواجب والمندوب والمباح فتشكل وعن التعمد بالعكس لأن النهي عن التعمد في الواجب

فان ما يبدو وبعض الفجر وما روى أنهم سألوا ولم ينزل من الفجر نفسه مدرجا الى خطبين أسودوا ييض ولا يزالون بأكلون وبشربون حتى يتبين لهم قنات ان صبح فاعله كان قبل دخول رمضان وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائزا واصلكتي أولا باجتهادهم في ذلك ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم وفي تجوز المباشرة الى الصبح الدلالة على جواز تأخير الغسل اليه وصحة صوم المصم جنبيا (ثم أنما الصيام الى الليل) بيان آخر وقته وأخرج الليل عنه ونفي صوم الوصال (ولا تباشروهن وأنتم كندون في المساجد) معتكفون فيها والاعتكاف هو اللبث في المسجد بقصد القرية والمراد بالمباشرة الوطء وعن قتادة كان الرجل يعتكف فيخرج الى امرأته فيبشرها ثم يرجع فتم وامن ذلك وفيه دليل على أن الاعتكاف يكون في المسجد ولا يختص بمسجد دون مسجد وأن الوطء يحرم فيه وبفسده لأن النهي في العبادات يوجب الفساد (ذلك حدود الله) أي الاحكام التي ذكرت

والندوب والمباح ظاهر لانه بمعنى ينبغى أن يكون هذا عملكم وفي الحرام مشكل لان التعدي عن  
الحرام واجب وما ذكر في الكشف من كون منع القربان مبالغة في منع التعدي وكون التعدي عبارة  
عن ترك الطاعة والعلم بالشرائع وتجاوز حيز الحلي الى حيز الباطل يدفع الاشكالين بناويل في اللفظ وهو  
أن تلك الاحكام ذات حدود فلا تقربوها كذا يؤذى الى تجاوزها والوقوع في حيز الباطل وهو معنى  
قوله نهى أن يقرب الحد الحاجر الخ وقوله فضلا عن أن يتخطى جواب عما قيل كيف قيل فلا تقربوها  
مع قوله فلا تعبدوها ومن تعبد حدود الله ومنع تعدي الحد ومنع قربانه متداقان لان منع التعدي  
يشعر بجواز القربان فان منع القربان يفيد منع التعدي بطريق الاولى فهو أبلغ منه وقوله اكل ملك  
حي حديث صحيح وهو من جوامع الكلام وشبه المحارم بالحلي الذي يحمله السلطان عن الرعاة وغيرهم فلا  
يدخله أحد ثم نهى عما يقرب منه من المشتبهات فانه يقع في المحرمات كن قرب من المرمى المحمي فانه  
يتحصى عليه من دخوله ويوشك بمعنى يقرب وهو شاهد للمنع من القرب وان كان المذكور فيه المحارم  
فقط (قوله ويجوز أن يرید حدود الله الخ) فيستقيم منع القربان من غير تأويل الا أنه لم يسبق الا نهى  
واحد وهو قوله لا تبشروهن فقل التعدد باعتبار أن الاوامر السابقة نهى عن اضدادها وقيل انه  
في أمر الاباحة مشكل فالوجه أن يراد هذا وأمثاله (قوله مثل ذلك التبيين) يحتمل أن الاشارة الى  
التبيين السابق أو الى ما بعده كما مر وقوله بخلافه الاوامر والنواهي على التفسير الاول ظاهر وعلى الثاني  
تتميم (قوله أي لا يأكل بعضكم الخ) يعني أن هذا ليس من مقابلة الجمع بالجمع كما في اركبوا دوابكم بل المراد  
نهى كل عن أكل مال الآخر فقول الباطل متعلق بتأكلوا وبينكم أيضا كذلك أظرف مستقر حال  
من الاموال والادلاء الاقواء أي القاء الاموال الى الحكماء وفي الأساس أدلت دلوى في البرأرسلتها  
ودلوتها زعمتها ومن الجواز دلوت حاجتي طلبتها ودلوت به الى فلان ذلك ففعلت به اليه وأدى بحجته أظهرها  
وأدى الى فلان الى الحكماء رغبة وعلى نصبه باظهار أن معناه لا يكن منكم أكل الاموال والادلاء ومثله  
وان كان للنهي عن الجمع لا ينافي كون كل من الامرين منهيًا وبه الباء للتمدية متعلق بتدلو أي ترسلوا  
بها الى الحكماء أو لاسيية وضعيها للاموال وبالايم متعلق بتأكلوا والباء للسمية أو لاه صاحبة والمجاز  
والجور وحال من فاعل تأكلوا أي ملتبيين بالاثم وكذلك جعله وأنتم تعلمون حاله ومفعوله محذوف كما  
أشار اليه المصنف رحمه الله (قوله روى ان الخ) هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير  
مرسلًا وأمر القيس هذا أصحابي رضي الله عنه وأيسر هو الشاعر المشهور لانه جاهلي وعبدان يوزن  
عطشان لهم (قوله وهو دأبل على أن حكم القاضي الخ) هذه المسئلة عما اختلف فيه هل حكم الحاكم  
بحسب ظاهر الشرع اذا لم يكن كذلك في نفس الامر ينقد ظاهرا وباطنا أو ظاهرا فقط حتى لا يحل له  
ما حكم له وبسبب الخلاف فيمن ادعى حقا في يدي رجل وأقام بيينة تقتضي أنه له فانه غير جائز له أخذه  
وحكم الحاكم لا يمنع له ما كان قبل ذلك محظورا عليه وانما الخلاف في حكم الحاكم بعقد أو فسخ عقد  
بشهادة شهود اذا علم المحكوم له أنهم شهود زور فقال أبو حنيفة رحمه الله اذا حكم الحاكم بيينة بعقد  
أو فسخ عقد مما يصح أن يثبت دأبل فهو نافذ ظاهرا وباطنا ويكون كعقد عدها بينهما وان كان الشهود شهود  
زور كما روى أن رجلا خطب امرأته هود وها فأتى فادعى عند علي كرم الله وجهه أنه تزوجها وأقام  
شاهدين فقالت المرأة اني لم أتزوجها وطلبت عقد النكاح فقال علي رضي الله عنه قد تزوجك الشاهدان  
وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي لا ينقد وجهكم الحاكم في الظاهر كهو في الباطن والمسئلة معروفة في  
الفروع والاصول ولها تفصيل في أدب القاضي والاثية تدل على القول الثاني بحسب الظاهر (قوله  
ويؤيده الخ) الحديث المذکور أخرجه الشيخان وألحقنا أفضل تفصيل من اللحن وهو صرف الكلام عن  
سننه الجارى اما بطن أو بجعله تعريضا وقيل للفظ لحن وكذا القوي على التكلم ومنه ما في الحديث  
ودلالتها ذكر ظاهرة ولكنه ليس محل الخلاف كما مر ومطابقة سبب النزول لآية باعتبار أن كل المال

(فلا تقربوها) نهى أن يقرب الحد الحاجر  
بين الحق والباطل الا ليداني الباطل فضلا  
عن أن يتخطى عنه كما قال عليه الصلاة  
والسلام ان لكل ملك حي وان حي الله  
محارمه فمن رجع حول الحي يوشك أن  
يقع فيه وهو أبلغ من قوله فلا تعبدوها  
ويجوز أن يرید حدود الله محارمه  
ومثاله (كذلك) مثل ذلك التبيين  
(بين الله آياته للناس لعلهم يتقون) مخافة  
الاوامر والنواهي (ولأن تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل) أي ولا يأكل بعضكم مال بعض  
بالوجه الذي لم يجه الله تعالى وبين نصبه على  
الظرف أو الحال من الاموال (وتدلوها  
الى الحكماء) عطف على النهي أو نصب باظهار  
ان والادلاء الاقواء أي ولا تقوا احكومتها  
الى الحكماء (لتأكلوا) بالنهاكم (فريقا)  
طائفة (من أموال الناس بالاثم) بما يوجب  
اثما كشهادة الزور واليمين الكاذبة أو ملتبيين  
بالاثم (وأنتم تعلمون) أنكم مبطون فان  
ارتكاب المعصية مع العلم بها أقبح روى أن  
عبدان الحضرمي ادعى على امرئ القيس  
الكندي قطعة أرض ولم يكن له بيينة فحكم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يحلف  
امرئ القيس فقام به فقرأ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الذين يشتركون بهعد الله  
وأيمانهم عن قليل فارثع عن البين وسلم  
الأرض الى عبدان فثرت وهي دليل على أن  
حكم القاضي لا ينقد باطنا ويؤيده قوله عليه  
الصلاة والسلام انما أبشروا أنتم تحتصرون  
الى وأصل بعضكم يكون ألحن بحجته من  
بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن  
قضيت له بشئ من حق أخيه فانما أقطع له  
قطعة من النار فليحمله لها أو يذرها



(بسم الله الرحمن الرحيم) سألهم معاذ بن جبل  
 ونعلبة بن غنم فقالا ما بال الهلال يبدو دقيقا  
 كأنه خط ثم يزيد حتى يستوي ثم لا يزال ينقص  
 حتى يعود كما بدأ (قل هي موافقت للناس  
 والحج) أي أنهم سألوا عن الحكمة في  
 اختلاف حال القمر وتبدل أمره فأمره الله  
 أن يجيب بأن الحكمة الظاهرة في ذلك أن  
 تكون معالم للناس يؤقتون بها أمورهم  
 ومعالم للعبادات المؤقتة يعرف بها أوقاتها  
 وخصوصا الحج فإن الوقت مراعى فيه أداء  
 وقضاء والمواقيت جمع ميعات من الوقت  
 والفرق بينه وبين المدة والزمان أن المدة  
 المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى  
 منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان  
 المفروض لامر (وليس البرهان تأتوا البيوت  
 من ظهورها) وقرا أبو عمرو وورش  
 وخص بضم الباء والياء قون بالـ كسر  
 (ولكن البرهان) وقرا أنافع وابن عامر  
 بتخفيف ولكن ورفع البر كانت الانصار  
 اذا أحرموا لم يدخلوا دارا ولا فسطاطا  
 من بابها وإنما يدخلون ويخرجون من نخب  
 أو فرجة وراءه ويعتدون ذلك برا فبيناهم  
 أنه ليس ببر وإنما البر من اتقى المحارم  
 والشهوات ووجه اتصاله بما قبله أنهم سألوا  
 عن الامرين أدناه لما ذكر أنها مواقيت  
 الحج وهذا أيضا من أفعالهم في الحج ذكره  
 للاستطراد وأنهم سألوا عما لا يعنيه  
 ولا يتعلق بعلم النبوة وتركو السؤال  
 عما يعنيه ويختص بعلم النبوة عقب بذكره  
 جواب ما سألوه تنبيها على أن اللاتقي بهم  
 أن يسألوا أمثال ذلك ويعتروا بالعلم بها  
 أو أن المراد به التنبيه على تعكسهم السؤال  
 بمقتبل حالهم بحال من ترك باب البيت ودخل  
 من ورائه والمعنى وليس البر أن تعكسوا  
 مسائلكم ولو البر بمن اتقى ذلك ولم  
 يجسر على مثله (وأما البيوت من أبوابها)  
 إذ ليس في العدول برقباء شر والامور من  
 وجوهها (واتقوا الله) في تغيير أحكامه  
 والاعتراض على أفعاله

غير حق مطلقا (قوله سألهم معاذ بن جبل رضي الله عنه الخ) قال العراقي لم أقف له على اسناد وتعب بأنه  
 أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق السدي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله  
 عنهم ما رواه طرق أخرى وغنم يعني مجة ونون بوزن قفل وكابد ايصع فيه الهمة والالتفات كما كان أولا  
 (قوله أي أنهم سألوا عن الحكمة الخ) ذهب أهل المعاني إلى أن هذا من الاسلوب الحكيم ويسمى  
 القول بالموجب وهو تلقي السائل بغير ما يطلب بتزليل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله وأنهم  
 سألوا عن السبب في اختلاف القسم وزيادة النور ونقصانه فقالوا ما باله يبدو ودقيقا ثم يزداد قلبه لا  
 قلبه حتى يمتلئ ثم يعود إلى حاله الأول فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف من بيان مواقيت  
 العبادات والمعاملات تنبيها على أن الأولى بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب لأنهم ليسوا بمن  
 يطلع على دقائق الرياضات ولا يتعلق لهم غرض بها فان كان المصنف رحمه الله أراد هذا فالظاهر أن  
 يقول سألوا عن السبب والعلة وان أراد أن السؤال انما هو عن غايته وفائدته فالمدح كور في  
 سبب النزول لا يسأله كما قيل وليس بشئ لأن عبارة السؤال لا تتناهي ولا قاله التصريح بالآلة أزيد على  
 التعجب سوى أن أقول أي دلالة لقولهم ما بال الهلال الخ على أنه سؤال عن السبب والفعل دون  
 الغاية والحكمة فله المصنف على ذلك لأنه لا يلائم السؤال لا يستبعد منه السؤال عن ذلك فيكون  
 محصلا لم يعلم الله كذلك بخلقه على حاله مقتضيه ولم يدم على حاله واحدة كشمس فأجيبوا بأنه  
 للمواقيت ونحوها فان كان السؤال عن السبب وعدل عنه إلى ما ذكرنا من سبب كره المصنف رحمه الله  
 أيضا فوجه العدول أنه أمر لا يتعلق بعبادة النبوة إذ العلوم قسمان قسم يعلم من الشرع كالعلوم الدينية  
 وقسم يعلم من غيره إذ لا يتعلق به معرفة الله وأمر الدين كمثل هذا أولانهم ليسوا بمن يقف على مثل هذه  
 الدقائق الموقوفة على الارصاد والادلة الفلسفية وليس هذا مما نقص من قدرهم كانوا همه بعض  
 الناس مع أن كثيرا من أدلتهم مطعون فيها عندهم أيضا والحكم المسكوت عنها لا تخصي وقوله ومعالم  
 يعني أن الميعات ما يوق به الشيء كما أن المدة ما يقدر به وقوله وخصوصا الحج إشارة إلى أنه من ذكر  
 الخاص بعد العام لمزيد اختصاص الميعات به حيث روي فيه أداء وقضاء وقيل أنه توبيخ لأصحاب  
 التسيء وقوله لما بعده (قوله والمواقيت الخ) هذا الفرق مأخوذ من الراغب وعليه يقول في أمثاله  
 وقوله ان المدة احتزرت عا إذا قدمت كذا وكذا وقوله المفروض لامر أي المقدر لأن أصل معنى الفرض  
 التقدير (قوله كانت الانصار الخ) الفسطاط بضم الفاء وكسرها بيت الشعر والنخب خرق الحائط  
 وهو راجع إلى الدار والفرجة راجعة إلى الفسطاط (قوله ووجه اتصاله الخ) أي وجه جمعه مع  
 ما قبله بالعطف وعدم فصله وذكره أربعة أوجه وقوله أنهم سألوا عن الامرين امر فرضي ولا يضره  
 منافاة بعض الوجوه الآخر وأصل معنى الاستطراد في الصائد إذا قصد صيد بعينه فعرض له صيد  
 آخر فحصى في أثره وطرده لاعتقاده والفرق بينه وبين الاعتراض أن الاعتراض مؤكدا لما سبق له  
 الكلام منزل منزلة الجزء منه حتى صح توسطه بين أجزاءه ولا يعد فصلا وهذا يصل به باعتبار مناسبة ما  
 فلا يصل كالاعتراض لكن يشبه به من حيث انه ما غير مقصودين فلهذا يساق مساقه الحائلا لا اتصال  
 الضعيف بالقوى توسعا ويكون بواو وبدونها هكذا فرق بينهما صاحب الكشف وبفرق بوجه آخر  
 وهو أن الاستطراد قد يتعلق بما معه بحسب الاعراب والسكاكي لم يفرق بينهما وقوله أو أنهم  
 لما سألوا الخ يعني لما سألوا ما لا يهمهم لكونه ليس من العلوم الدينية أجيبوا وذكر لهم هذا الإشارة  
 إلى أنه اللاتقي بأن يمثل عنه ويعتونه بمعنى يقصدونه والمراد أنه ليس من شأنه أن يقصد لهم وقوله  
 أو أن المراد به الخ محصلا أنه ذكر ضربا للممثل لهم بأنهم في سؤالهم عما لا يهمهم وترك المهم كمن  
 يترك باب الدار ويأتي من غير الطريق وقوله بر إشارة إلى ما مر في مثله وقوله إذ ليس الخ مبيحة  
 على الوجوه الأول وقوله فباشروا على الأخير (قوله في تغيير أحكامه) يعني إتيان البيوت



من غير باهم وانما اعتراض على افعاله وهو السؤال عن الادلة والسؤال السابق وان لم يكن للاعتراض  
لكنه ما كان لا يسل عما يفعله ولا يفعله الحكمة كان السؤال في غير محله والسؤال في غير محله منزل  
منزلة الاعتراض وانما حله على ذلك لانه مقتضى الامر بالتقوى وتفسير الفلاح بالهدى أى الهداية الى  
الحكم الالهية في افعاله والبر في ترك ما فعلوه بقرينة المقام وقوله جاهدوا الخ فسر به لان من لم يقصد  
ذلك لم يكن مجاهداً وهو مأخوذ من قوله في سبيل الله لان الله هو الطريق الموصل اليه (قوله قيل كان  
ذلك الخ) لما لم يكن لقوله قاتلوا الذين يقاتلونكم فائدة في الظاهر اذ المقاتلة تكون من الجانبين فسر  
الذين يقاتلونكم بالذين يشاجرون القتال ويبارزون فيه أى لا تقاتلوا المهاجرين الممانعين أو بالذين  
يأصوبون الحرب ويصكون لهم قوة ذلك لا الشيوخ والهيان واضرابهم أو بالذين يعادونكم  
ويقصدون قتالكم أى جميع الكفرة لتظهر الفائدة وعلى الاول يكون منسوخاً في حكم مفهومه أى  
لا تقاتلوا المهاجرين لقوله اقاتلوا المشركين كافة مناجزين كانوا أو محاجزين (قوله ويؤيد الاول الخ)  
جعل مؤيداً لا قولاً وبعضهم جعله في كلام الكشاف وجهاراً وهو أن المراد بالذين يقاتلونكم من  
يتحدى من المشركين للقتال في الحرم وفي الشهر الحرام وقوله قاتلوا المشركين كافة مناجزين (قوله ويؤيد الاول الخ)  
والتناصية العداوة ومنه الناصي والرهانة وفي نسخة الرهبان وكلاهما جمع رهاب وعمره القضاء  
معروفة في الحديث وقوله بابتداء القتال راجع الى الوجوه السابقة في تفسير يقاتلونكم وقوله لا يريد  
بهم الخبر لان محبة الله ارادة الخير اذ الميل النفساني محال في حق تعالى كما مر (قوله وأصل النصف الخ)  
هذا أصله ولكنه يستعمل في مطلق الادراك أو الغلبة كما هنا ومعنى البيت ان تذكروني أي الاعداء  
وقد رتب على قلتي فقتلوني فان من أدركته منكم أقتله فكفى بقوله فليس الى خلود أى صاراً الى خلود  
أحببنا من قتله والبيت من قصيدة لعمر والمقلب بذى الكاب وقوله وأخرجوهم أى اقاتلوا بعضهم  
وأخرجوا بعضاً آخر والأفعال اخرج لا يجمع القتل (قوله أى المحنة التي يقتل الخ) وقيل لبعض الحكماء  
ما أشد من الموت فقال الذي يبقى فيه الموت ومنه أخذ المتنبى قوله • وحسب المنايا أن يكن أمانيا  
وجعل الأخرج من الوطن من القتل التي تبقى عندها الموت كما قال الشاعر

لقتل بجدة السيف أهون موقعا • على النفس من قتل بجدة فراق

وقوله شركهم في الحرم الخ أى أشد قبحاً فلا تبالوا بقتلهم بعد أن لم يبالوا بالشرك في الحرم وصدهم  
اياكم منه وقتلهم اياهم لا يقع فيه لكنه بحسب ما يتوهم لكونه في الحرم (قوله لا تقاتلوا بعضهم بالقتال  
الخ) هناك الحرمة ازالها وقوله لا تقاتلوا بعضهم معنى تمام النظم لانه معنى قاتلواهم اذ لا يستقيم  
لا تقاتلواهم بالقتال حتى يقاتلواكم وقوله حتى يقاتلوا بعضهم الخ يعنى أنه جعل الفعل الواقع على  
البعض وكذا الصادر عن البعض بمنزلة ما يكون من الجميع وبينه في جانب المفعول لعدم الأخذ بالمقايضة  
عليه كقولهم قتلنا بنو فلان والقاتل بعضهم كما مر وهذا التأويل على القراءة بالفاعلة لا حاجة اليه ولذا  
ذكره المصنف رحمه الله مع القراءة الثانية وقوله قتلنا بنو أسد مؤنث في التسخ وهو صحيح كما صرحوا به  
وان كان لا يجوز قامت الزيدون وهو مخصوص بجميع ابن لانه لما تغير مفردة أشبه جمع التكسير وهو  
يجوز فيه التأنيث والتذكير وقوله عن القتال والكفر أى عنهم امعاً لانه الذي يرتب عليه المغفرة  
وتفسير الفسنة هنا بالشرك أي تور عن قيادة السدى وقوله ليس للشيطان فيه نصيب قال الطيبي هذا  
الاختصاص من لام لله ولهذا فسرت الفسنة بالشرك لا مقابلة والذي يقتضيه حسن النظم وابقاع  
المنكرة في سياق النفي أن تم لكل ما يسمي فسنة فيطابق ويكون الدين كله لله لان الفسنة حلت أولاً على  
الشرك فلو كانت عنها الاضمرت أو عرفت وقيل انما فسرت الفسنة بالشرك ليصح العموم بالتثنية وينظم  
عطف ويكون الدين لله وفسر الانتهاء في الموضعين بالانتهاء عن الشرك بقرينة المقام وضم اليه القتال  
في الاول دون الثاني وكأنه مراد في الثاني اه وقد علمت أنه تفسير السلف واما ان الحمل محل اضمار

كله وعازد زينه (الذين يقاتلونكم)  
قيل كان ذلك قبل أن أمروا بقتال المشركين  
كافة المقاتلين منهم والمهاجرين وقيل معناه  
الذين يأتونكم القتال ويوقعونهم ذلك  
دون غيرهم من المشايخ والصبيان  
والرهانة والنساء أو الكفرة كلهم فانهم  
بصدقتال المسلمين وعلى قصده ويؤيد  
الاول ما روى أن المشركين صدقوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وصالحوه  
على أن يرجع من قابل فيضلوا له مكة ثلاثة  
أيام فرجع لعمره القضاء وخاف المسلمون  
أن لا يوفوا لهم ويقاتلواهم في الحرم أو الشهر  
الحرام وكرهوا ذلك فزلت (ولا تعتدوا)  
بابتداء القتال أو بقتال المعاهد أو المفاجأة  
به من غير دعوة أو من قبل من نهيتم  
عن قتله (ان الله لا يحب المعتدين) لا يريد  
بهم الخبير (واقتلواهم حيث تقفونهم) حيث  
وجدتموهم في محل أو حرم وأصل التقف  
الحذو في ادراك الشيء علماً كان أو غلا فهو  
يتضمن معنى الغلبة ولذلك استعمل فيها قال  
فاما تقفوني فاقفوني

فمن أثقف فليس الى خلود  
(وأخرجوهم من حيث أخرجوكم) أى من  
مكة وقد فعل ذلك بن لم يسلم يوم الفتح  
(والفسنة أشد من القتل) أى المحنة التي يقتل  
بها الانسان كالأخراج من الوطن أصعب  
من القتل له وام تعبوا وتالم النصر بها وقبل  
معناه شركهم في الحرم وصدهم اياكم عنه  
أشد من قتلهم اياهم فيه (ولا تقاتلواهم عند  
المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه) لا تقاتلواهم  
بالقتال وهناك حرمة المسجد الحرام (فان  
قاتلواكم فاقتلواهم) فلا تبالوا بقتالهم ثم قاتلهم  
الذين هتكوا حرمة وقرا حجة والكسافي  
ولا تقاتلواهم حتى يقاتلواكم فيه فان قتلواكم  
والمعنى حتى يقاتلوا بعضهم كقولهم قتلنا  
بنو أسد (كذلك جزاء الكافرين)  
مثل ذلك جزاؤهم بفعل بهم مثل ما فعلوا  
(فان انتهوا) عن القتال والكفر (فان الله  
غفور رحيم) يغفر لهم ما قد سلف (وقاتلواهم  
حتى لا تكون فسنة) شرك (وبكون الدين لله) خالوا له ليس للشيطان فيه نصيب

(فان انتهوا) عن الشرك (فلاعدوان

الاعلى الظالمين) أى فلا تعدوا على المنتهين  
اذ لا يحسن أن يظلم الامن ظلم فوضع العلة  
موضع الحكم وسمى جزاء الظلم باسمه لما شاكله  
كقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه  
أو أنكم ان تعرضتم للمنتهين صرتم ظالمين  
ويعكس الامر عليكم والفاء الاولى  
للتعقيب والثانية للجزاء (الشهر الحرام بالشهر  
الحرام) قائلهم المشركون عام الحديبية  
في ذى القعدة وانفق خروجهم لعمرة القضاء  
فيه وكرهوا أن يقادروهم فيه طرسته فقبل  
لهم هذا الشهر بذلوه منكم تنك فلا تبالوا  
به (والحرمان قصاص) احتجاج عليه أى  
كل حرمة وهو ما يجب أن يحافظ علمه لا يجري  
فيها القصاص فلما هتكوا حرمة شهرهم بالصد  
قافعلوا بهم منه له وادخلوا عليهم عنوة  
واقتلوهم ان قاتلوكم كما قال (فمن اعتدى  
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)  
وهو فذلكم التقرير (وانه والله)  
في الانتصار ولا تعدوا الى ما لم يرد منكم  
(واعلموا أن الله مع المتقين) فيحرسهم ويصلح  
شأنهم (وانفقوا في سبيل الله) ولا تذكروا  
كل الامساك (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)  
بالاسراف وتضييع وجه المعاش أو بالكف  
عن الغزو والانفاق فيه فان ذلك يقوى  
العدو ويسلطهم على اهلاككم ويؤيده  
ماروى عن أبي أيوب الانصارى أنه قال  
لما أعزاه الاسلام وكثر أهل رجوعنا الى  
أهالينا وأموالنا تنقسم فيها ونصلحها فترت  
أو بالامساك وحب المال فانه يؤدى الى  
الهلاك المؤبد ولذلك سعى البخل هلاكا وهو  
في الاصل انتهاء الشيء في الفساد والافشاء  
طرح الشيء وعدى بالى لتضم معنى الانتهاء  
والبناء مزيدة والمسراد بالايدي الانفس  
والتهلكة والهلاك والهلاك واحد فهمي  
مصدر كالتضرع والسرعة أى لا توقعوا  
أنفسكم في الهلاك وقيل معناه لا تجعلوها  
آخذة بأيديكم أو لا تلقوا بأيديكم أنفسكم  
اليها تخذف المفعول (وأحسنوا) أعمالكم  
وأخلاقكم أو تفضلوا على المحاميج (ان الله يحب المحسنين

أو تعريف فلا لان الفتنة على المرضى لم تفسر بالشرك كما مر وأما ما علق الانتها بهما أو فلا فان تضرع  
على القتال قبله يقتضى تعلقه بالقتال وذكر المغفرة بعده يقتضى الكفر فلذا اعم في الاول وأما ما علق  
منترع على اختصاص الذين بالله وهو يقتضى الانتهاء عن الشرك ولا حاجة الى ذكر القتال لاستلزامه  
له وتقدم ذكر الانتهاء عنه فتأمل (قوله فلا تعدوا على المنتهين الخ) قال الصبر بالمطرف في وقوع الخبر  
أى لاعدوان ثابت على قوم الاعلى الظالمين ولما كان في ترتب الجزاء على الشرط نوع خفاء اذا اظهر  
فلاعدوان عليهم ذكره ثلاثة معان الاول أنه كناية عن النهي عن العدوان على المنتهين أى العدوان  
مختص بالظالمين والمنتهون ليسوا بالظالمين فلا تعدوا عليهم الثاني انه مشاكلة بتسمية جزاء العدوان  
عدوانا أى لا تظلموا الا الظالمين دون المنتهين يعنى لا تفعلوا ما هو في صورة الظلم مجازاة له بمنسلة الامع  
الظالمين في الوجهين القصد الى النهي مجازاة أو كناية لكن النهي في الاول عن قتال المنتهين لكونه ظلمًا  
حقيقة وفي الثاني عن مجازاة غير الظالمين بما هو في صورة الظلم بالنسبة الى الظالمين الثالث أن المذكور  
سبب للجزاء أى ان انتهوا فلا تضرعوا لهم لئلا تكونوا ظالمين فيسلط الله عليكم من يمدد عليكم لان  
العدوان لا يكون الاعلى الظالمين أو المراد أنه كناية على معنى ان انتهوا لم يلط الله عليكم بعدد عليكم  
على تقدير تعرضكم لهم بصبر ورتكهم ظالمين بذلك وقيل في المشاكلة انه سمي جزاء الظلم ظاهرا كان عدلا  
من المجازى لكونه ظلمًا في حق الظالم من همد نفسه لانه ظلم نفسه بالنسبة للاحاق الجزاء به (قوله  
قاتلهم المشركون عام الحديبية) فيه نظر لان عام الحديبية لم يكن فيه قتال بل صد كافي للصحيحين وجمع  
بين الروايتين بأنه لم يكن فيه قتال شديد بل ترام بسهام وحجارة كما روى عن ابن عباس في سورة الفتح وفيه  
نظر وقوله وقيل لهم هذا الشهر بذلوا أى ان الله أحل لكم جزاء على ما كان منهم (قوله يجرى فيها  
القصاص) اشارة الى أن في الكلام مقدرا أى ذوات قصاص وقوله وهو فذلكم أى اجمال لما فصل  
منترع عليه تنترع النتيجة وهو عدول عن قول الزمخشري انه تأكد لان التأكد لا يعطف بالفاء الا  
ان يجعلها اعتراضية فان الاعتراض يفيد التأكد ويكون بالفاء كما مر وقوله فيحرسهم يشير الى أن  
المعنى استعارة وتتمثيل والعنوة القهرو ويقابلها الصلح (قوله ولا تمسكوا كل الامساك الخ) فسر به  
ليقابل الاسراف ولما كان قوله ولا تلقوا بأيديكم الخ يحتمل تعلقه بقوله قاتلوهم أو بقوله أنفقوا أو بهما  
والثاني أقرب ولذا قدمه والمعنى حينئذ النهي عن ترك الانفاق أو عن الاسراف فهو تنذير قبل وانما  
احتملت الآية الضدين لان اليد تستعمل في الاعطاء والمنع قضا وبطحا قال تعالى ولا تجعل يدك مغلولة  
الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فالآية تختص النهي عن حاشيتي السخاء وقوله أو بالكف اشارة الى تعلقه  
بهما معا وقوله ويؤيده ما روى الخ روى الترمذى وأبو داود عن أسلم بن عمران مع اختلاف في الفاظه  
وقوله أو بالامساك الخ يعنى التهلكة هنا البخل لانه يسمى هلاكا أصل معنى الهلاك لغة تنهى الفساد  
كقوله وبهلك الحرث والنسل أى يفسد ما ومنه الاستهلاك (قوله والالقاء طرح الشيء وعدى بالى  
لتضم معنى الانتهاء) أو الافشاء هو هذا أولى لانه لا تسكون الباء فيه مزيدة اذ زيادتها في المفعول شاذة  
والايدي مجاز عن الانفس وكون التهلكة بالضم مصدرا كالتضرع بالضاد المجع بمعنى الضر والتسرة  
بمعنى السرور ومنقول عن سيبويه وهو الصحيح لكنه من النوادر ومثله في الاسماء تنسبة لشجرة وتغلة  
للعشب وجوز الزمخشري أن يكون أصلها كسر اللام فضمت قبل ويؤيده أنه قرئ به ورده أبو حيان  
بأن مصدره فعل لا يكون تغلة وبأنه دعوى بلا دليل وكونها بمعنى الهلاك هو المشهور وقيل التهلكة  
ما أكن التحرز عنه والهلاك ما لا يمكن وقيل هى نفس الشيء المهلك (قوله وقيل معناه لا تجعلوها آخذة  
بأيديكم) هذا الوجه قدمه الزمخشري وهو على زيادة الباء قال الباء في بأيديكم مزيدة مثله ما فى أعطى  
يده للمنقاد والمعنى لا تقبضوا التهلكة بأيديكم أى لا تجعلوها آخذة بأيديكم ما لكه لكم يعنى لا توقعوا  
أنفسكم فيما تحبسون الهلاك به من قواهم أعطى يده لمن انقاد كما يقال فى ضده نزع يده عن الطاعة

وقوله ولا تقبضوا بالتشديد بيان الطريق الجازي لا تجعلوا التهلكة مسلطة عليكم فتأخذكم كما يأخذ  
 المالك القاهر يدملوك فسيبيل هذا الجاز سبيل الاستعارة المكينة ولم يافيه من الحفاء ضعفه المصنف  
 ولكونه المعنى المشهور المتبادر منه اذ معناه لا تستسلموا وتتقادوا للهلاك قدمه الزمخشري لجزائه  
 وعلى الوجه الاخير هو متعذر حذف مفعوله ومعناه لا تقتل نفسك بذلك كقولهم لا تفعل كذا ابرأيت  
 (قوله أي ائتواهم ما تامين مستجيبا للناسك الخ) ذهب أبو حنيفة الى أن العمرة ليست بواجبة  
 والشافعي قال انها واجبة كالحج واستدل بعضهم بهذه الآية لأن معنى ائتوا ائتواهم ما تامين والامر  
 للرجوع ويؤيده القراءة الاخرى وما ورد في الحديث والاحاديث الدالة على عدم الوجوب يعارضها  
 احاديث أخر لا يعلم المتأخر منها حتى يكون ناسخا لكن ظاهر النظم أمر بالانعام وهو لا يدل على الوجوب  
 لأن التطوع بعد الشرع فيه واجب عند الحنفية لكن وجوب الانعام فرع وجوب الاصل عند  
 الشافعية فهو عندهم يدل على الوجوب على كل تقدير وانما قوله المصنف رحمه الله ارخاء العنان معهم  
 وجعل الزمخشري الامر باقتسامها أمر اباداتها وهو بعيد وكذا ما قيل الامر بالانعام مطلقا أمر  
 باقتضائه لانه موقوف على الشرع (قوله وما روى جابر رضي الله عنه الخ) رد على من استدل به للحنفية  
 وأورد عليه أن قول الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع وهو غير وارد لأن قوله سنة نبيك ان لم يكن  
 رفعا فهو في حكمه وانما ما قيل ان حديث جابر رضي الله عنه انما يكون صارقا لو ثبت أنه كان سابقا على  
 القرآن ليدل على عدم قصد الوجوب انما لو كان متأخرا والآية دالة على الوجوب كما هو الاصل رفع حكم  
 الآية بخبر الواحد وهو لا يجوز فغير وارد لأن الآية تحتل الوجوب وعدمه ويان أحد المحققين بخبر  
 الواحد جازي وليس بنسخ عند الحنفية كما مر (قوله ولا يقال انه فسر وجدهم ما الخ) رد لقول الزمخشري  
 وانما حديث عمر رضي الله عنه فقد فسر الرجل كونهما مكتوبين عليه بقوله أهلت بهما واذا أهل بالعمرة  
 وجبت عليه كذا كبر بالتطوع من الصلاة يعني قوله أهلت بهما استئناف لبيان المرجب والمعنى  
 وجدهم ما مكتوبين لاني أهلت بهما جميعا فالوجوب للشرع لا للأمر ولا يخفى أنه لا ينض دليلا عليهم  
 وهم لا يقولون بان الشرع ملزم فـ كيف يلزمهم عالم يسلموه وانما قول المصنف رحمه الله انه رتب  
 الاهلال الخ فانما ينبغي لو كان فاهلا بالانعام ادعاء تقديرها خلاف الظاهر مع أنه قيل ان قول عمر رضي  
 الله عنه أصبت سنة نبيك يحتمل أنه رد لقوله مكتوبين بأنهم سنة (قوله وقيل انما هما ان تحرم الخ)  
 دوية تصغير دار للتلطف لا للتحقير وهذا انما يصح اذا أمكن السير من الدار في أشهر الحج لقوله تعالى الحج  
 أشهر معلومات وانما اذا لم يمكن ذلك فلا كما بين في الفروع ولذا ضعف هذا القول وقوله وان تجرده  
 أي السفر وقال الامام الاحتياط اقول بوجوب العمرة (قوله يقال حصره العدو وأحصره الخ)  
 الاكثر في استعمال الاحصار في منع يكون من مثل الخوف والمرض والحصر فيما يكون من جهة العدو  
 وان كان في الاصل لطلاق المنع فاعتبر أبو حنيفة رحمه الله في حق الحكم مطلق المنع على ما هو الوضع  
 والشافعي رحمه الله المنع من جهة العدو وقيام الدليل وهو أن رئيس المسيرين وهو أعرف بواقع  
 التزبل قد فسر الحصر بحصر العدو وقول الصحابي وان لم يكن حجة عنده والتقية خلاف الظاهر لكن لم  
 يقدم دليل على خلافه ووروده في حصر العدو لا يصلح دليلا اذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب  
 لكن وقوعه في مقابلة قوله فاذا أمنتم يقويه وتفسيره بأنتم الاحصار خلاف الظاهر اذ المتبادر من  
 الامن أمن العدو (قوله من كسر أو عرج) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والسنائي وابن  
 ماجه والحاكم من حديث الجراح بن عمرو وكسر مبنى للعجهول أي كسر منه عضو منعه من الحركة  
 وعرج بفتح الزا أصابه عرج عارض وانما الخلق فيكسر الرأ وقابل اسم فاعل يعني آت مطافا لكنه  
 خص في الاستعمال بالعام الذي بعد عامك وهو دليل لاني حنيفة في التحلل بالمرض وقوله ضعيف غير  
 مسلم لانه روى من طرق مختلفة في السنن فلذا احتج الى تأويله بالاشتراط ومعنى الاشتراط كما فسره

وائتوا الحج والعمرة لله أي ائتواهم ما  
 تامين مستجيبا للناسك لوجه الله تعالى  
 وهو على هذا يدل على وجوب ما يؤيده  
 قراءة من قرأ وأقيموا الحج والعمرة  
 وما روى جابر أنه قيل يا رسول الله العمرة  
 واجبة مثل الحج فقال لا ولكن أن تعتمر  
 خير لك فعارض بما روى أن رجلا قال لعمر  
 رضي الله تعالى عنه اني وجدت الحج  
 والعمرة مكتوبين علي أهلت بهما جميعا  
 فقال حديث سنة نبيك ولا يقال انه فسر  
 وجدهم ما مكتوبين بقوله أهلت بهما لانه  
 أن يكون الوجوب بسبب اهلاله بهما لانه  
 رتب الاهلال على الوجدان وذلك يدل على  
 أنه سبب الاهلال دون الـ من وقيل  
 انما هما أن تحرم بهما من ديرة أهلت  
 وأن تفرد لكل منهما سفرا وان تجرده لهما  
 لا تشوبهما بغير من ذيوى أو أن تكون  
 النفقة حلالا (فان أحصرتم) منعه يقال  
 حصره العدو وأحصره اذا حصره ومنعه  
 من المضي مثل صدته وأصدته والمراد حصر  
 العدو عند مالك والشافعي رحمه الله تعالى  
 لقوله تعالى فاذا أمنتم وانزوله في الحديبية  
 ولقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 لا حصر الا حصر العدو وكل منع من عدو  
 أو مرض أو غيرهما عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى لما روى عنه عليه الصلاة والسلام  
 من كسر أو عرج فقد حل فعلية الحج من  
 قابل وهو ضعيف مؤول بما اذا شرط  
 الاحلال به

قوله عليه الصلاة والسلام اصابة بنت  
الزبير حتى واشترطى وقول اللهم محلى  
حيث حبستني (فما استيسر من الهدى)  
فعلبكم ما استيسر أو قال الواجب ما استيسر  
أو فاهدا وما استيسر والمعنى أن أحصر  
الحرم وأراد أن يخلل يخلل يذبح هدى  
يسر عليه من بدنة أو بقرة أو شاة حيث  
أحصر عند الأكر لانه عليه الصلاة والسلام  
ذبح عام الحديبية به وهي من الحل وعند  
أي حنيفة رجه الله تعالى يبعث به ويجعل  
للمبعوث على يده يوم أمار فاذا جاء اليوم وظن  
أنه ذبح يخلل لقوله (ولا تخلقوا رؤسكم حتى  
يلغ الهدي محله) أي لا تخلقوا حتى تعلموا  
أن الهدي المبعوث إلى الحرم بلغ محله أي  
مكانه الذي يجب أن يخرجه وحل الأولون  
يلوغ الهدي محله على ذبحه حيث يحل الذبح  
فيه حلا كان أو حراما وقتاصوه على الهدي  
دليل على عدم القضاء وقال أبو حنيفة يجب  
القضاء والمحل بالكسر يطلق على المكان  
والزمان والهدي جمع هدية بكدي وجدية  
وقري من الهدي جمع هدية كطى في مطبة  
(فكان منكم مريضا) مريضا يحوجه إلى  
الحلق (أوبه أذى من رأسه) كجراحة وقتل  
(فقدية) فعلية فدية أن حلق (من صيام  
أو صدقة أو نسك) بيان الجنس القدية  
وأما قدرها فقد دروي أنه عليه الصلاة  
والسلام قال لكعب بن جبرة لعلك إذا لك  
هو اتسك قال نعم يا رسول الله قال حلق  
وصم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق على ستة  
مساكين أو انسلك شاة وافرقت ثلاثة أصع  
(فاذا آمنتم) الإحصار أو كنتم في حال  
سعة وأمن (فنتمتع بالعمرة إلى الحج)  
فن استمتع وانتمتع بالتقرب إلى الله بالعمرة  
قبل الانتفاع بتقريبه بالحج في أشهره وقيل  
فن استمتع بعد التحلل من عمرته باستباحة  
محظورات الإحرام إلى أن يحرم بالحج

الذي صلى الله عليه وسلم أن ينوي الحج على أنه أن تمتعه ما تقع أحل عند عروضة له وهو بناء على القول  
بأنه يجوز لكل محرم أن يشترط الخروج من الإحرام بعد زمن يعرضه وهو قول أحمد وأحمد بن حنبل  
الشافعي وغيرهما بخلاف فيه والحديث حجة عليهم وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والشافعي  
والترمذي وأبو داود وضباغة بنت الزبير بضم الصاد وتخفيف الباء (قوله فعلبكم الخ) يعني  
ما الموصولة في محل نصب على أنها مفعول اسم فعل مقدور وهو فعلكم بمعنى خذوا أو أزالوا وان قلنا  
يجوز أزاله محذوفان قلنا بعده لضعفه فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب أو مبتدأ خبره  
محذوف تقديره عليكم أي واجب عليكم أو مفعول فعل مقدور تقديره اهدوا وقوله يسر عليه  
وفي نسخة يسر عليه إشارة إلى أن السنين ليست للطلب وأنه بمعنى يسر وقوله وهي من الحل فيه خلاف  
أيضا فانهم عند أبي حنيفة من الحرم والمحدثون صححوا الأول ولكنه لا يضر بأحنية لانها متصلة به  
وهي اسم يترقا جاورها من الحرم بعد من فتنها ويجمع بين القولين قال الواحدى الحديبية طرف  
الحرم على تسعة أميال من مكة وقوله يوم أمار بالاضافة وفتح الهجزة من الامارة بمعنى العلامة وفي  
الضائق عن ابن مسعود رضى الله عنه لدغ رجل وهو محرم بالعمرة فقال ابغضوا بالهدى واجهوا بيمينكم  
وبينه يوم أمار أي يوم اتمرفونه فاذا ذبح حل فأثرت هذه العبارة لورودها في الأثر (قوله لا تخلقوا حتى  
تعلموا الخ) ظاهر كلام المصنف رجه الله أنه إتيان حكم المحصر فقط وبه صرح الزمخشري وقيل انه عام  
راجع إلى قوله أنموذج الحج وقوله وحل الأولون إشارة إلى أن ظاهر النظم مع أبي حنيفة رجه الله فالمراد  
بمحله المحل الذي عينه الشارع وهو محل الإحصار مطلقا والهدى كالهدي بيمين ودال مهملة ما يحسنى  
ليوضع تحت دفة السرج أو الرحل وقوله واقتصاره الخ لا يقول به أبو حنيفة لمعارضته الروايات  
الصحيحة واقتضاء القياس على الصور والصلاة والمطى والمطية ما يمتطي أي يركب من الأبل (قوله  
والمحل الخ) في الكشف والتحقيق أن محل الدين وقت حلوله وانقضاء أجله والوجوب يلزمه من خارج  
وأما محل الهدى فهو مكان يحل فيه نحره أي يسوغ أو يجب وقد نقله الأزهري عن الزجاج وغيره بهذا  
المعنى ومن حيث حبس عند الشافعي (قوله مريضا يحوجه إلى الحلق) قيد به هذا اليلام ما تزن عليه  
وهو قوله ولا تخلقوا رؤسكم والمعطوف وهو أوبه أذى من رأسه والا فالحكم عام في كل مرض يحوج إلى  
شيء من محظورات الإحرام وقتل كدمل معروف (قوله فقد دروي الخ) في البخاري عن عبد الله بن مغفل  
قال تعدت إلى كعب بن جبرة رضى الله عنه في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فسألته عن قوله فقدية  
من صيام فقال حلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم والقول يتنازع على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد  
بلغ بك هذا ما تجد شاة قلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطم سنة صا كين لكل مسكين نصف صاع من  
طعام واحلق رأسك فنزلت في خاصة وهي لكم عامة وجمرة بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء  
المهملة وهو اتمك جمع هامة بنشديد الميم وهي صفار الدواب تغير ذوات السم من هم بمعنى دب  
وفي الحديث أعوذ بكمات الله التامة من كل شيطان وهامة والفرق بفتح الفاء والراء وتسكن والقاف  
مكيال يسع ثلاثة أصع وانسك بمعنى اذبح وأصع جمع صاع وهو مكيال معروف وقوله آمنتم  
الإحصار محتمل أنه بناء على مذهب أبي حنيفة وما بعده على مذهبه والمراد بالسعة عدم مضايقة العدو  
وأنه جعل أول مفعول الأمن محذوف وهو الإحصار على طبق مذهب الشافعي إن اعتبر الإحصار  
والأمن منه لا من المرض والعدو وثانيا جعل آمنتم منزلة لازمة أي كنتم في أمن وسعة موافقا  
لمذهب أبي حنيفة (قوله فن استمتع واتمتع الخ) التمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويأتي  
بمناسكها ثم يحرم بالحج من جوف مكة ويأتي بأعماله ويقابل القرآن وهو أن يحرم به صاعا ويأتي  
بمناسك الحج فبدخل فيها مناسك العمرة والأفراد هو أن يحرم بالحج وبعد الفراغ منه بالعمرة (قوله  
وقيل الخ) قاله على الأول من اتمتع بالشروع في العمرة ثم دعا ومنه إلى الانتفاع بالحج وعلى الثاني

(فما استيسر من الهدى) فعليه دم استيسره بسبب القتع فهو دم جبران يذبحه اذا (٢٨٩) أحرم بالحج ولا يأكل منه وقال أبو حنيفة انه دم نساك

فهو كالاضحية (فمن لم يجز) أي الهدى (خصيام) ثلاثة أيام في الحج) في أيام الاشتغال به بعد الاحرام وقبل التحلل وقال أبو حنيفة في أشهره بين الاحرامين والاحب أن يصوم سابع ذي الحجة وناسه وناسعه ولا يجوز يوم النحر وأيام التشريق عند الأكبرين (وسبعة) اذا رجعتهم إلى أهليكم وهو أحد قول الشافعي رضي الله تعالى عنه أو نفرتهم وفرغتم من أعماله وهو قوله الثاني ومذهب أبي حنيفة وقرئ سبعة بالنصب عطف على محل ثلاثة أيام (تلك عشرة) فذلك الحساب وفائدتها أن لا يتوهم متوهم أن الواو بمعنى أو كقولك جالس الحسن وابن سيرين وأن يعلم العدد جله كما علم تفصيلا فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وأن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنه يطلقها (كاملة) صفة مؤكدة تفيد المسالفة في محافظة العدد وأمينته كمال العشرة فإنه أول عدد كامل اذ به تنتهي الأحاد وتتم مراتبها أو مقبدة تفيد كمال بدليتها من الهدى (ذلك) إشارة إلى الحكم المذكور عندنا والتتمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تمتع ولا قران لحاضري المسجد الحرام عنده فمن فعل ذلك أي التمتع منهم فعليه دم جنابة (لمن لم يكن) أهله حاضري المسجد الحرام) وهو من كان من الحرم على مسافة القصر عندنا فإنه مقبم الحرم أو في حكمه ومن مسكنه وراه المقات عندنا وأهل الحل عندنا وس غير المكي عندنا مالك (واتقوا الله) في المحافظة على أوامر ونواهيه وخصوصا في الحج (واعلموا أن الله شديد العقاب) لمن لم يبقه كي يصدكم العلم به عن العصيان (الحج أشهر) أي وقته كقولك البرد شهران (معلومات) معروفة وهي شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة بلبلة النحر عندنا والعشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذو الحجة كلها عند مالك وبناء

من اتفق بالفراغ منها تمتد إلى الشروع في الحج فالباء اما صلة أو سببية (قوله فعليه دم استيسره الحج) الدم مجاز عما يذبح وجبران بضم الجيم والموحدة مصدر كالخبر وهو ما يتلافى به التفرط ويجبر ما فاته من تأخير الاحرام للحج من المقات ولذا لم يجب على المكي ومن في حكمه وقوله يذبحه اذا أحرم أي يجوز له ذلك وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فدم نساك أي تقرب كالاضحية فبأكل منه ولا يذبح الا يوم النحر (قوله في أيام الاشتغال الحج) لما كان قوله في الحج يحتمل أن يراد به في عمدته وهو عرفه لأن الحج عرفه كما في الحديث أو في أنه مال الحج أو في أشهر الحج والاول غير ممكن اذ لا يمكن صوم ثلاثة أيام في عرفه ففي الاحتمالين الاخيرين فذهب إلى الاول الشافعي وإلى الثاني أبو حنيفة لكن قوله بين الاحرامين أي احرام الحج والعمرة ظاهرة بغيره بأنه يجب عند أبي حنيفة أن يكون قبل احرام الحج وليس كذلك بل يجوز بعده بالاتفاق وأشهره جمع شهر مضاف لصغير الحج وقوله والاحب لا يصلحه ووقع في نسخة بعد الاحرامين وهو من تحريف النسخ وتقدير بعد أحد الاحرامين لا قرينة عليه ولا أن تقول انه اقتصر على محل الخلاف وقوله ولا يجوز الحج الا في يوم النحر فإنه لا خلاف في عدم جواز وقراءة سبعة بالنصب عطف على محل مفعول المصدر ومن لم يجوز قدر وصوموا وعليه أبو حنيفة رحمه الله (قوله فذلك الحساب الحج) تقدم أن فذلك من قول الحساب اذا جمعوا ما فرقوه فذلك يكون كذا ثم بين فائدته بأنه رجماء يتوهم أنه مخير بين ثلاثة في الحج أو سبعة بعده أو تسلا يتوهم من السبعة مجزئ الكثرة فانهم ساءت عملهم بهذين المعنيين وأيضا فإن الاجمال بعد التفصيل أكد فان قلت ما الحكمة في كونها كذلك حتى يحتاج إلى تفرقة المستدعي لما ذكر قلت لما كانت بدلا عن الهدى والبديل يكون في محل المبدل منه غابا جعل الثلاثة بدلا عنه في زمن الحج وزيد عليها السبعة علاوة لتعادلته من غير نقص في الثواب لان الفدية مبنية على التيسير وهذا معنى قوله كاملة فلا يكون تأكيدها كما سبب أي ولم يجعل السبعة فيه لمصلحة الصوم في الحج ولأن فيها أياما منها يصوم صومها (قوله أن لا يتوهم متوهم أن الواو بمعنى أو الحج) في المنفى ذكر الزمخشري أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين كما في قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام الآية وتبعه صاحب الايضاح البيهقي ولا نعرف هذه المقالة لنعوى وردت في السيرافي نص عليه في شرح الكتاب وتبعه في حواشيه على التسهيل فقال الصواب أن الواو كما في الإباحة لأن الإباحة انما استغفرت من الامر والواو واجبت بين الشيتين في الإباحة (قلت) لأن تحمل عليه كلامه كما ينادى عليه آخره بأنه انما خطأ الزمخشري في جعلها للإباحة في الخبر لانها انما استغفرت انما استغفرت من الامر ولا أمر هنا وكونها تجزى في الامر الصريح لا يقتضي جريانه فيما هو خبر أي يذهب الامر كما هنا لان المعنى فصوموا وتأمل (قوله صفة مؤكدة تفيد الحج) أما كونها مؤكدة فظاهرة وكونها مبنية على الوجه المذكور لا يناسب المقام والوجه الاخير من تقريره وهو الاولي عندي (قوله ذلك إشارة إلى الحكم المذكور الحج) يعني الفدية اذا تمتع لا يجب على أهل الحرم ان تمتعوا وقال أبو حنيفة انه إشارة إلى التمتع وأنه لا تمتع على أهله فان تمتع فعليه دم جنابة لا يأكل منه قال الجصاص وظاهر الآية يقتضي ما قال الحنفية لانه لو كان المراد الهدى لقال ذلك على من لم يكن الحج وكون الام واقعة موقع على خلاف الظاهر (قوله وهو من كان من الحرم الحج) أي من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام من كان من الحرم على مسافة القصر فان كان على أقل فانه مقبم الحرم ان كان فيه أو في حكمه ان كان في غيره والمراد به غير المكي عندنا وقيل من كان من أهل الحل أو من كان مسكنه في الحل وقوله وخصوصا في الحج إشارة إلى دخوله فيه دخولا أو باسائمه بالاتظام وقوله كي يصدكم الحج يعني ليس المراد مجزئ العلم بل علم يمنع عن المعصية ويقتضي التقوى (قوله أي وقته الحج) انما قدر الوقت ليصح الحل لأن الحج فعل من الافعال والاشهر زمان بغيره فيقدر ما ذكره أو ذوا أشهر أو حج أو يجعل من الزمان مبالغة وقوله وبناء الخلاف الحج وعرة

أوما لا يحسن فيه غيره من المسائل مطلقا فان مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وأبو حنيفة وإن صحح الاحرام به قبل ثلثي الشهر فقد استكرهه وانما لم يحرره شهرين وبعض شهر أشهر اقامة لبعض مقام الكل (٢٩٠) أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد (فمن فرض فيه من الحج) فمن أوجبه على نفسه

بالاحرام فيهن عندنا أو بالتلبية أو سوف الهدى عند أبي حنيفة وهو دليل على ما ذهب اليه الشافعي وأن من أحرم بالحج زومه الاغنام (فلا رفق) فلا جاع أو فلا خسر من الكلام (ولا فسوق) ولا خروج عن حدود الشرع بالسباب وارتنكاب المحظورات (ولا جدال) ولا مراعاة الخدم والرفقة (في الحج) في أيامه في الثلاثة على قصد النهي للمبالغة وللدلالة على أنها حقيقة بأن لا تكون وما كانت منها مستقيمة في نفسها في الحج أقبح ككلم الحرير في الصلاة والتطريب بقراءة القرآن لانه خروج عن مقتضى الطبع والعبادة الى محض العبادة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو الاولين بالرفع على معنى لا يكون رفق ولا فسوق والثالث بالفتح على معنى الاخبار بانتفاء الخلاف في الحج وذلك أن قرئشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام فان رفق الخلاف بأن أمروا بأن يقفوا أيضا برفة (وما نفعوا من خير يعلمه الله) حث على الخير عقيب النهي عن الشر ليس تبدل به ويستعمل ككلم (وتزودوا فان خير الزاد التقوى) وتزودوا لما دكم التقوى فانه خير زاد وقبل نزلت في أهل اليمن كانوا يحجون ولا يستزودون وبقية ولون فمن متوكلون فيكونون كلاء على الناس فأمرهم أن يتزودوا ويتقوا الأبرام في السؤال والتفكير على الناس (واقفون يا أولى الألباب) فان قضية اللب خشيعة الله وتقواهم حثهم على التقوى ثم أمرهم بأن يكون المقصود بها والله تعالى يستبرأ من كل شئ سواء وهو مقتضى العقل المعنى عن شوائب الهوى فلذلك خص أولى الألباب بهذا الخطاب (ليس عليكم جناح أن تنبؤوا) في أن تبتغوا أى تطلبوا (فصلان ربكم) عطاؤهم زعامه يريد الربح بالتجارة قبل كان عكاظ ومجسنة وذو الهجاز أسواقهم في الجاهلية يقفون بها مواسم الحج وكانت معايشهم منها

الخلاف أنه لا يجوز الاحرام يوم النحر وعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز قبل كراهة وقوله أو ما لا يحسن الحج هو مذهب مالك رحمه الله وفي الكشف فان قلت ما تائدة فوقيت الحج بهذه الاشهر قلت فائدة أن شيئا من أفعال الحج لا يصح الا فيها والاحرام بالحج لا ينعقد أيضا عند الشافعي في غيرها وعند أبي حنيفة ينعقد الا أنه مكروه واستشكل بالرمي والحق وطواف الركن مما يصح به بدخول النحر وأجيب بأنه يبان على مذهب أبي حنيفة رحمه الله وفيه بحث وقوله فان مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة في الاتصاف انه يقول لا ينعقد العمرة في أيام منى خاصة لمن حج ما لم يتم الرمي ويحل بالا فاضة فتنعقد وجميع السنة غير ما ذكر ميسقات للعمرة ولا تظهر غرضه الا في اسقاط الدم عن مؤخر طواف الا فاضة الى آخر ذي الحجة لا غير (قوله وانما سمى شهرين وبعض شهر الحج) كذا في الكشف وفيه بحث فانه لا يخلو اما أن يطلق الجمع على الاثنين فافوقهما أو يخص بالثلاثة فافوقها وعلى كل حال فهذا ليس منها لانه اطلاق على اثنين وبعض ثالث لا على اثنين ولا على ثلاثة فان كان أحد الشهرين واستعمل في بعضه والباقى في تمامه لم يجمع بين الحقيقة والجهاز ولا يخلص عنه الا بأن يقال المراد به اثنان والرائد في حكم العدم أو ثلاثة وأسماء الظروف تطلق على بعضها حقيقة لانها على معنى في ولذا مثل الزمخشري برأيت في سنة كذا وانما رآه في ساعة منها وهذا هو الحق لان الاول يقتضى أن وقت الحج شهران فقط ولا فائده في قتائل (قوله أوجبه على نفسه الحج) الذي ذهب اليه الشافعي هو أنه لا احرام في غيرها ووجه دلالة على وجوب الاتمام فرضيته بالشرع وقوله فلا جاع أو فلا خسر وهو على الاول كتابة وعلى الثاني حقيقة كما مر وأما جل الفسوق وهو مصدر كالدخول لاجمع فسوق كما يتوهم من تفسيره على السبب فكافي قوله ولا تنابزوا باللقاب بشئ الاسم الفسوق والمراد بكسر الميم والمدة الخاصة ونحوها وقوله في أيامه شيئا على المشهور وعلى ما ذكر في قوله وذلك أن قرئشا الخ المراد في نفس الحج (قوله على قصد النهي للمبالغة الخ) وجه المبالغة ما ذكره من أنه لا يتلى أن توجد لانها في نفسها قبحة فمع الحج أقبح والمراد بالتطريب ما يخرج عنه اتصال الظروف ويجعله كالإغاني والافتقار الصوت بالقرآن حسن وقراءة الرفع تنبيه بأنها على قصد النهي على وجه المبالغة كما قال والجدال منى على ما فسره به ووجه الحث على الخير أن المراد بعلم الله وهو عالم بكل قبوله والجزاء عليه (قوله وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والاولين بالرفع على معنى الحج) قال أبو حنيفة تأويله على هذه القراءة أنهم ما خلا الاولين على معنى النهي بسبب الرفع والثاني على الاخبار بسبب البناء وفيه أن الرفع والبناء لا يقتضيان شيئا من ذلك ولا فرق بينهما الآن قراءة الفتح نص في العموم والرفع راجحة فيه وقيل انه منقول عن أبي عمرو الذي قرأها لانه قال الرفع بمعنى لا يكون رفق ولا فسوق أى شئ يخرج من الحج ثم ابتدأ الثاني فقال ولا جدال فأبو عمرو لم يحصل التبيين الاولين فيها والذي يدفع ما قاله أن الرفع والفسوق فيه واقع فلا بد من حله على النهي لئلا يلزم تخلف اخباره تعالى بخلاف الجدال في الحج نفسه لاف أيامه فتأمل (قوله وتزودوا والمعادكم الخ) يعنى أن الزاد المراد به العمل الصالح على طريق الاستعانة وعلى القول الآخر حقيقة والمراد بالتقوى معناها اللغوي وهو اتقاء اللحاح في السؤال والثقل على الناس وكلا بمعنى نقل الأبرام أصله الاحكام من ابرام الحبيل وهو قتله قال الراغب المبرم الذى يلج ويشدد في الامر تشيها ببرم الحبيل اه (قوله حثهم على التقوى الخ) يعنى أن قوله واقفون الخ بعد قوله خير الزاد التقوى المقيد للبحث عليها والمطلب معنى اخذوا الى التقوى فان مقتضى العقل الخالص عن الشوائب ذلك وكونه خالصا عن ذلك مأخوذا من اطلاق اللب عليه فلا تكرر (قوله ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا الخ) نزات وقد أقف قوم من التجارة في أيام الحج كما كان وخافوا الاثم فبين لهم أنه مباح لهم اذ لم يشغلهم ذلك عن العبادة وقوله قبل الخ هو المذكور في البخارى وعكاظ بضم العين المهملة والكاف الخفيفة والنطاء المجهة ومجسنة بفتح الميم والجيم وتشديد النون وذو الهجاز كضد الحقيقة اسواق كانت

للعرب بقرب مكة وسمى موسم الحج موسما لانه مع جميع الناس اليه وقوله تأثروا منه أى خافوا  
 الاثم وقوله فى أن تبغوا بيان للأعراب والظرف متعلق بيجتاح أو بالظرف الواقع خبر ليس أعنى  
 عليكم (قوله دفعتم منها بكثرة الخ) يعنى أنه من فاض الماء إذا سال منسبا وأفضته أسلته والمراد به  
 هنادفتم أنفسكم منها بكثرة تشبهها بفيض الماء والمفعول مما التزم حذفه العلم به (قوله وعرفات جمع  
 سمى به كاذرع الخ) أذرعات اسم بلدة بالشأم وهى مثل عرفات فى العلية وأنما الواحد لها اذ لم يسمع  
 أذرة ولا عرفة قال الفراء قول الناس نزلنا بعرفة ليس بعربى محض قبل ولو سلم فعرفة وعرفات  
 مدلولهما واحد ثم لا كلام فى استعماله منقولا وان حكى سيبويه عدم التنوين فيه وانما الكلام  
 فى الصرف وعدمه فعند البعض غير منصرف للعلية والتأنيث والتنوين للمقابلته لا للتكثير يعنى جى به  
 فى مقابلة التنوين فى جمع المذكر السالم ويكسر فى موضع الجزل لأن من هذا التنوين من تنوين التمكن  
 والكسرة انما تذهب فى غير المنصرف مع التنوين اذا ذهب من غير عوض أما اذا عوض عنه شئ  
 كاللام والاضافة فلا تذهب وهذا عوض عنه تنوين المقابلة وهذا قول للنخاعة فى عدم منع الصرف  
 وكون الكسرة تابعة للتنوين واختار الرخشى انه منصرف لعدم الاعتداد بالتأنيث لان التأنيث  
 للجمع ووجودها يمنع من تقدير أخرى كفى سعاد فعلى هذا الوجه عمل مثل بنت ومسلان علما لامرأة  
 وجب صرفه ومخالفة ابن الحاجب فيه ليست بشئ وفيه اق عرفة كيف يتردد الفراء فى محته وهو  
 مسوع فى كلام العرب وفى الحديث الحج عرفة والظاهر أنهم لم يقفوا على مراده فان عرفة اسم لليوم  
 التاسع من ذى الحجة كما صرح به الراغب والبعوى والكرمانى وبهذا المعنى ورد فى الحديث فاذى  
 أنكره الفراء استعماله فى المكان كعرفات وهذا مما لا شبهة فيه وقد نبه عليه شراح البخارى وقوله  
 ولذلك يجمع مع اللام خطأ لأن تنوين المقابلة لم يقل أحد يجمعه معها وانما الذى يجمع معها تنوين  
 التزم والغالب كقوله \* يا صاح ما هاج العيون الذرقن \* (قوله وانما سمى الموقف عرفة الخ)  
 هذا بناء على أن عرفة كعرفات ومر ما فيه وهذه مناسبة اعتبارها الواضع كما يقال الكلمة من الكلم  
 فلا يثنى كونها امرتجة كما توهم وقوله وعرفات للمبالغة يعنى أنها جمعت لجلس كل جزء منها عرفة  
 مبالغة وهى بمعنى عرفة ويعلم منه أن عرفات كذلك ويصح أن يعود الى عرفات لأن عرفات لا تكون  
 منقولة الا ان ثبت أن عرفة جمع كخدمة جمع خادم ليكون هذا جمع جمعه وفى الكشف وهى من الاسماء  
 المرتجلة لان العرفة لا تعرف فى أسماء الاجناس الا أن تكون جمع عارف قال الرازى انما قصد  
 بالاجناس لان عرفة تعرف من الاعلام فان عرفة علم لهذا المكان المخصوص كما أن عرفات علم له  
 وقوله الا أن يكون جمع عارف محتمل أن يكون استثناء من قوله لان المعرفة لا تعرف فى أسماء الاجناس  
 فانه لو جعل جمع عارف ككتاب وكتبة لعرف من أسماء الاجناس فان قلت فيستلزام استثناء من قوله  
 من الاسماء المرتجلة فيكون الحكم بارتجال عرفات مطلقا غير مستثنى منه وهو غير مستقيم قلنا  
 الاستثناء من الدليل استثناء من المدلول فانه اذا كان عرفات جمع عرفة يلزم أن يكون منقولا وقبل  
 عليه لفظ عرفة كما أنه علم للمكان فهو اسم لليوم التاسع كما مر فعلى هذا يعرف فى أسماء الاجناس وليس  
 بشئ لانه علم جنس لا تكرر لا متنازع دخول الالف واللام عليه كسائر أسماء الاجناس (قوله وفيه دليل  
 وجوب الوقوف بها الخ) وفى نسخة على وجوب الوقوف بها (وفيه بحث) لان الامر فيه مقيد بالحنيفية  
 فيكون الوجوب منصرفا الى قبده كاسمى أن معناه أفيضوا من عرفة لان من دلقة ولهذا قال  
 التحرير دلالة الآية لانه ذكر الافاضة بكلمة اذا الدالة على القطع وهى فى حكم الشرع للوجوب كانه  
 قال الافاضة واجبة عليكم فاذا أنتم بها فاذا ذكر واقع ثم انها تنقض سابقة الكون والاستقرار  
 بعرفات ليكون مسبدا وهما من الوقوف بها والحضور فيها قد نبين بوجوده الاول أنه يدل على  
 أن الذكر عند الافاضة واجب وهو يتوقف على الافاضة وهى على الوقوف وما لا يتم الواجب الا به

\*(الكلام على عرفات ونحوه)\*

فلما جاء الاسلام تأثروا منه فقلت (فاذا  
 أفضتم من عرفات) دفعتم منها بكثرة من  
 أفضت الماء اذا صبته بكثرة وأصله أفضتم  
 أنفسكم فحذف المفعول كما حذف فى دفعتم  
 من البصرة وعرفات جمع سمى به كاذرع الخ  
 وانما تنون وكسر وفيه العلية والتأنيث  
 لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين  
 التمكن ولذلك يجمع مع اللام وذهاب  
 الكسرة تبع ذهاب التنوين من غير  
 عوض لعدم الصرف وهما ليس كذلك  
 أولان التأنيث أمان أن يكون بالتاء المذكرة  
 وهى ليست تاء تأنيث وانما هى مع الالف  
 التى قبلها علامة جمع المؤنث أو بناء مقدرة  
 كما فى سعاد ولا يصح تقدير حالان المذكرة  
 تمنعه من حيث انها كالبديل لها  
 لاختصاصها بالمؤنث كما ثبت وانما سمى  
 الموقف عرفة لانه نعت لابراهيم عليه  
 الصلاة والسلام فلما أبصره عرفه أولان  
 جبريل كان يدور به فى المشاعر فلما  
 أراه قال قد عرفت أولان آدم وحواء  
 التقيا فيه تعارفا أولان الناس يتعارفون  
 فيه وعرفات للمبالغة فى ذلك وهى من  
 الأسماء المرتجلة الا أن يجعل جمع عارف  
 وفيه دليل وجوب الوقوف بها لان  
 الافاضة لا تكون الا بعده وهى ما أوردها  
 بقوله ثم أفيضوا و قد نبين ذلك فى الامور  
 واجبة



فهو واجب ورد بأن وجوب الذكركم قيد كما تقول اذا حصل لك مال فزله وهو لا يدل على وجوب القيد بل  
 الوجوب عند حصول القيد وتحققه أن الافاضة قيد لا وجوب لا للواجب كأنه قيل انما يذكر كذا  
 عند الافاضة الثاني أن في ثم أفيضوا دلالة على تقدير أمر يعطى هو عليه كأنه قيل أفيضوا من عرفات  
 ثم لتكن افاضتكم من حيث أفاض الناس الثالث أن القافى فاذا أفضتم لتعلقها بقوله فمن فرض تدل  
 على ترتب الافاضة على الحج من غير مهلة وتراخ وهو معنى وجوب المقضى لوجوبه وفيه بحث (قوله  
 وفيه تطرأ الخ) يعنى أن الذكر بزيادة غير واجب حتى تكون الافاضة مقدمة للواجب ويكون  
 الوقوف بعرفات مقدمة للافاضة وأيضا لا امر بالذكر غير مطلق بل مقيد بقوله فاذا أفضتم الحج فلم يكن  
 الوقوف بعرفة مقدمة للواجب المطلق ليشترط بالوجوب لأن الواجب المقيد بقيد لا يجب تحصيله  
 فلا يكون الموقوف عليه واجبا وقوله بصلاة العشاءين لأن الصلاة تسمى ذكر وهي نصلى غنة (قوله  
 جبل يقف عليه الإمام الخ) فزح بوزن عراسم جبل بزيادة ممنوع من الصرف والمأزم بالهمز  
 وكسر الزاى مضيق بين جبلين ومحمرك بكسر السين المهملة المشددة واد معروف والغلس غلظة آخر الليل  
 والحديث صحيح رواه مسلم ووجه التأيد أنه ذلك الموضع بعينه لا مطلق من دافة كما فى الثاني وقوله  
 فانه أفضل إشارة الى أن الامر ليس للوجوب وأما قوله الا وادى محسر فلان آخره أول منى كما ذكره  
 الطحاوى فليس كله موافقا فلا يرد نظر التعرير عليه (قوله كما علمكم الخ) الوجهان مطردان ان جعلت  
 ما كافة أو مصدرية والفرق بين الوجهين أن الأول للتبديد أى على النحو الذى هناك البسه ولا تعدل  
 عما حديث الله كما تقول افعل كما علمك والثاني للتشبيه كما تقول اخذته كما أكرمك يعنى لا تتقاصر  
 خدمتك عن أكرامه قيل مبنى الفرق على أن الهداية الدلالة الموصلة أو المطلقة وقيل الكاف للتعليل  
 وأيضا الهداية فى أحد معانيها المطلقة وفى الآخر مقيدة وقيل محل كاهدا كم التنبه على المصدرية بخذف  
 الموصوف وعلى الكافة لا عامل له كما أنه لا معمول له لأنه لم يبق حرفا بل يقيد من جهة المعنى فقط وهذا  
 الذى ذكره من كون حرف الجزاء ككف عن العمل لا متعلق له ظاهر (قوله أى من عرفة لامن  
 المزدلفة الخ) المراد بالناس الجمهور والتعريف للجنس وفاضتهم من عرفة وجمع اسم مزدلفة لاجتماع  
 آدم وحواها أوافى بذلك (قوله وثم لتساوت ما بين الافاضتين الخ) قال التعرير لما توجب به أن  
 الافاضتين من عرفات فواجه العطف بتم الدالة على التراخي عن الامر بالذكر المقارن لها بل المتأخر عنها  
 فأجاب بأن موقعها موقع ثم فى قولك أحسن الى الناس ثم لا تحسن الى غير الكرم لما مر من دلالة  
 اذا أفضتم الحج على وجوب الافاضة من عرفات وأن معنى ثم أفيضوا لتكن افاضتكم منه لامن  
 المزدلفة فكانه قيل أفيضوا من عرفات ثم لا تفيضوا من المزدلفة لأن الاولى صواب والثانية خطأ  
 وينسب ما بون بعيد وهذا مما يترتب تفاوت المرتبة وتباعدا وهو وان كان انما يعتبر بين المتعاطفين وهو  
 عدم الاحسان الى غير الكريم وعدم الافاضة من المزدلفة لكن قد جرت عادته أن يعتبر التفاوت بين  
 المعطوف عليه وما دخله حرف التثنية من المعطوف لانفسه وأما الاعتراض بأن التفاوت يقفه من  
 كون أحدهما مأمورا به والاخر منها عنه سواء كان العطف بتم أو بالغاء أو بالواو فليس بشئ نعم يرد  
 أن هذا انما يطابق المثال لو أريد أفيضوا الى منى من غير تعيين عرفات أو أريد فى المثال أحسن الى  
 الناس الكرام وأما اذا أجرى الناس على الاطلاق وقد تقرر أن فاذا أفضتم يدل على وجوب الافاضة  
 من عرفات فلا مطابقة الا أنه لا يضر بالمقصود فى موقع ثم والحاصل أن أفيضوا عطف على فاذا كروا  
 قصدا الى التفاوت بينه وبين ما يتعلق بالذكر وهو اذا أفضتم الحج وهذا من دقيق هذا الكتاب  
 ويؤخذ منه أن التفاوت يكون بتفضيل أحد المتعاطفين سواء كان الأول أو الثانى كما أشار اليه  
 فى الكشف وأن التفاوت يكون بينهما بالذات وبين متعلقيهما فافهم • (تنبيه) ذكر ابن اسحق فى سيرته  
 أن قريشا كانت تسمى الحسن تشدهم فى الدين وكانوا تعظمهم الحرم تعظيما زائدا بتدعو أنهم

وفيه نظر اذا ذكر غير واجب والامر به  
 غير مطلق (فاذا كروا الله) بالتبسية والتلليل  
 والدعاء وقيل بصلاة العشاءين (عند المشعر  
 الحرام) جبل يقف عليه الامام ويسعى  
 فزح وقيل ما بين أزى عرفة ووادى  
 محسر ويؤيد الاول ما روى جابر أنه عليه  
 الصلاة والسلام لما صلى الفجر يعنى بالمزدلفة  
 بغلس ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام  
 فغلس ركبه فاقفه حتى اسفر  
 فداو وكبر وهلل ولم يزل واقفا حتى اسفر  
 وانما سعى مشعر لانه معلم العبادة ووصف  
 بالحرام لحرمته ومعنى عند المشعر الحرام  
 مما يليه ويقرب منه فانه أفضل والا فامزدلفة  
 كما هداكم وقف الا وادى محسر (واذا كروه  
 كما هداكم) كما علمكم أو اذا كروه ذكر احسن  
 كما هداكم هداية حسنة الى المناسك وغيرها  
 وما مصدرية أو كافة (وان كنتم من قبله)  
 أى الهدى (لكن الضالين) الجاهلين بالابحان  
 والطاعة وان هى الخففة من الثبيلة واللام  
 هى الفارقة وقيل ان نافية واللام معنى الا  
 كقوله وان تظنك لمن الكاذبين (ثم أفيضوا  
 من حيث أفاض الناس) أى من عرفة لامن  
 المزدلفة والخطاب مع قريش كانوا ينفون  
 بجمع وسائر الناس بعرفة ويريدون ذلك ترفعا  
 عليهم فامر وأبان يسأوهم وهم  
 ما بين الافاضتين كما فى قولك أحسن الى  
 الناس ثم لا تحسن الى غيركم



لا يخرجون منه ليله معرفة ويقولون نحن قطان بيت الله وأهل له فلا يقفون بعرفه مع أنهم من مشاعر  
 إبراهيم عليه الصلاة والسلام فكانوا كذلك حتى ردا الله عليهم بقوله ثم أفوضوا الخ وكان عليه الصلاة  
 والسلام قبل ذلك يقف بعرفات ويحلفهم لأن الله وفقه وأوقفه على المشاعر اهـ فالقول هو  
 التفسير المأثور ولذا قدمه المصنف الآن فيه خفاء من جهة النظم فانه معطوف على جواب اذا وعليه  
 يصير تقديره فاذا أفوضتم من عرفات فأفوضوا من عرفات ولا يحفلون من نظره ومحتاج الى التأويل (قوله  
 وقيل من من لفة الى معنى الخ) إشارة الى وجهه تكون فيه ثم على أصلها ويكون الناس قريشا  
 ونعريفه للعهد وقوله بعد الاضافة من عرفة بيان لمحصل المعنى والا فالظاهر بعد الذكر والقراءة  
 المذكورة بكسر السين مع حذف الباء وإماتتها والمراد بالناس آدم عليه الصلاة والسلام لقوله في حقه  
 قدسى يعنى أمر الشجرة ونم على هذه القراءة لتساوت الرتبة وقوله في تغيير المناسك بناء على التفسير  
 الأول والتعميم للإشارة الى الثانى ويتم عليه تفسير لرجم وقوله وفرغتم لأن معنى قضيت الحج أذيت  
 وأتممته والمناسك جميع منسك وهو النسك أى العبادة وقوله فأكثروا الخ الكثرة مستفادة من قوله  
 كذا كرم آباءكم والايام عبارة (١) عن الوقائع والحروب كما يقال يوم التجار ويوم بدر وحيث أطلق يراد به  
 ذلك كما بين في الامثال وكون ذلك كان عادتهم رواء ابن جرير وغيره والمعنى ذكرنا أشد ذكرنا على الاسناد  
 المجازى وصفا للشيء بوصف صاحبه كما يقال جده فعل الذكر ذاكرا حيث أثبت له ذكرا وكذا  
 اذا جعل منصوبا معطوفا على محل الجار والمجرور كما ذكره ابن جنى حتى يكون من هذا القبيل أيضا  
 قال أبو حيان ووجهه أن ذكر منصوب على التمييز وأفضل اذا ذكر بعده ما ليس من جنسه مما يباينه  
 اتصبا كذلك نحو زيد أفضل علما فان كان من جنسه ولم يباينه جر بالاضافة فهو أفضل عالم فكان  
 المتبادر هنا أشد ذكرنا بالجر فلما اتصبا دل على أنه غيره وأنه جعل للذكر ذكرا كشر شاعر وقوله كذا  
 أشد منه منون لا مضاف (قوله أما مجرور معطوف على الذكر الخ) اعترض على قوله أو على ما أضيف  
 اليه ذكر بأنه عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وقد منعه كثير وأجيب عنه بوجوه الأول  
 أنه راء قوم جائزا فلعل المصنف رحمه الله تابعهم وبأنه يجوز العطف على المرفوع المتصل اذا فصل بينهما  
 فاصل فالجرور مثله وقد فصل بينهما هنا وبأن المنع انما هو اذا كان الجار حرف جر لثمة اتصاله ولهذا  
 جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يميز بين حرف الجر ومجروره وبأن المجرور هنا في حكم المنفصل  
 لكونه فاعل المصدر وبأن المراد العطف من حيث المعنى وأما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف  
 معطوف على الذكر أى أود كقوم أشد ذكرا قال النحوي والكل ضعيف ثم أن قوله على الجاز كان  
 الظاهر تأخيرها الى هنا والجاز هنا النسبة الاضافية (قوله وأما منصوب بالعطف على آباءكم الخ) يعنى  
 أن الافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرة  
 والى المفعول مذكورية وتحققه أن المصدر عبارة عن أن والفعل قائما أن يقدر أن ذكر أو أن ذكر  
 والمعنى على الاول أشد ذكرا وعلى الثانية أشد مذكورية واعترض عليه ابن الحاجب وصاحب  
 الاتصاف بأن أفعول للمفعول شاذ لا يرجع اليه الا ثبت فالظاهر أنه من عطف جملتين أى اذكر واذكر  
 مثل ذكر آباءكم واذكروا الله حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آباءكم وهو غفلة فان أفعول هو لفظ  
 أشد وما هو اللفظ الفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور كما اذا جعل من الألوان  
 والعيوب كاشد بياض ومن الجهول كاشد مضروبة ونحوه وما ذكره بعيد (قوله أو بمضردل عليه  
 الخ) وذكر أبو حيان وجه أحسن الرضاء وهو أن يكون أشد صفة ذكر اقدم عليه فاتصبا على الحال  
 وذكرنا معطوف على كذا كرم (قوله تفصيل للذاكرين الخ) في الكشف معناه أكثر واكثر ذكر الله  
 ودعاءه فان الناس من بين مقل لا يطلب بذكر الله الا أعراض الدنيا ومكثر يطلب خير الدارين فكأنوا من  
 المكثرين (وهنا فائدة) وهى أن من بين من يعمل للتقسيم استعمالا لافصيحا كما في عبارة الرمنشري

(١) قوله والايام عبارة الخ التسخيف لا يابى بنا  
 ليس فيها ذكر الايام فاعلمنا نسخته نعم هى  
 مذكورة في عبارة الكشاف ونصها كما  
 تفعلون في ذكر آباءكم وما خرمهم وآيامهم  
 اهـ

وقيل من من دلقة الى معنى بعد الاضافة من  
 عرفة اليها والخطاب عام وقرئ الناس  
 بالكسر أى الناسى يريد آدم من قوله  
 سبحانه وتعالى قدسى والمعنى أن الاضافة  
 من عرفة شرع قديم فلا تعبروه (واستغفروا  
 الله) من جاهليكم في تغيير المناسك وضوء  
 (ان الله غفور رحيم) بغفر ذنب المستغفر  
 ومنهم عليه (فاذا قضيت مناسككم)  
 فاذا قضيت العبادات الحجة وفرغتم منها  
 (فاذكروا الله كذا كرم آباءكم) فأكثر واكثر  
 (فاذكروا الله كما تفعلون بذكر آباءكم)  
 وبالتواضيع كما تفعلون اذا قضاوا  
 في المفارقة وكانت العربة والجبل  
 مناسكهم وقوا بغير آباءكم ومحاسن أمهاتهم  
 فذكر من مفاخر آباءكم (أما مجرور معطوف على  
 (أوأشد ذكرا) اما مجرور معطوف على  
 الذكر يجعل الذكر ذكرا كرم آباءكم أو كذا  
 فاذكروا الله كذا كرم آباءكم أو كذا  
 أشد منه وأبلغ أو على ما أضيف اليه على  
 ضعف بمعنى أو كذا كرم آباءكم أو كذا  
 وأما منصوب بالعطف على آباءكم أو كذا  
 فعل المذكور يعنى أو كذا كرم آباءكم أو كذا  
 من آباءكم أو بمضردل عليه المعنى تقديره  
 أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لا تاتكم (فن  
 الناس من يقول) تفصيل للذاكرين الى  
 مقل لا يطلب بذكر الله الا الدنيا ومكثر يطلب  
 به خير الدارين  
 (مطلب تستعمل من بين للتقسيم)\*

قال المدقق في الكشف أصله فان الناس مقل ومكثر على التقسيم فزيدت بين تموير الاطاحة وعدم  
 التجاوز ليعبر من باب المكاتب التي هي ابلغ ثم زيدت من الاتصالية مبالغة كقول الشاعر  
 والناس من بين مرحوب ومحجوب هـ كأنهم ناشئون من المين يندى تقسيمهم منه البتة فعمل  
 ابتداءهم منه بمنزلة ابتداء التقسيم وبما أن تجعل من بيانية نظرا الى الحام بين والاول ابلغ اه فان قلت  
 الاقسام لا تنحصر فيما ذكره فان من الناس من لا يطلب الا الآخرة قلت ليس المقصود حصر اقسام  
 الناس مطلقا بل لما ذكر قوله أن يتبعوا فضلا من ربكم قسم أهل الطلب الى مقل ومكثر وهم لا يتلون  
 عنهما ولو سلم فان من لا يطلب الا الآخرة سب كره بقوله ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله  
 فان من باع نفسه لله صار كلاً على مولا هـ وقيل حصر المقل في طالب الدنيا لا طالب الآخرة فقط بحيث  
 لا يحتاج الى طلب حسنة من الدنيا لا يوجد في الدنيا وقيل لان ذلك ليس بمشروع لان المرء مبتلى باثبات  
 الدنيا فلا بد له منها ورد بان عدم المشروعية في طالب الدنيا فقط أشد وأيضاً التقسيم عنهم ومنهم  
 لا يفيد الحصر وفيه نظر وقيل قسم الله الناس هنا الى أربع فرق الكافرون الذين لا هم لهم الا الدنيا  
 وهم الذين ليس لهم في الآخرة من خلاق والمقتصدون الذين يقولون ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة والمنافقون الذين حلت ألسنتهم ومرت عقابهم وضاعوا هم وهم الذين قيل فيهم ومن  
 الناس من يشري نفسه الخ والسابقون الباتعون أنفسهم الرابحون رضاه الله وهم المرادون بقوله ومن  
 الناس من يشري نفسه الخ والمراد بالاكثار الاكثر من ذكر الله وطلب ما عنده (قوله اجعل آياتهنا  
 الخ) اشارة الى أنه منزل منزلة اللازم والملاقاة التمسب الذي خلق وقدره وقوله أو من طالب خلاق  
 قيل المراد حينئذ ماله في شأن الآخرة من طلب خلاق ليدفع به أنه لا طلب في الآخرة لاحد وانما فيها  
 الحفظ أو الحرمان وقيل ان كون الآخرة لا طلب فيها ممنوع فان المؤمنين يطلبون زيادة الدرجات  
 وكذا الكافرون يطلبون الخلاص لكن ما طلبوه ليس نصيبا مقدر لهم وكون ما نقل غلبا لظاهر  
 اذ لا ينبغي الحصر وامرأة السوء بالاضافة ويصح فيه فتح السين وضمها (قوله اشارة الى الفريق)  
 قدّمه لانه هو الجزل ولان الفريق الاول قديين حالهم بقوله ومالههم في الآخرة من خلاق فالتناسب  
 تخصيص هذا بالتاني وعلى هذا ينبغي حل قوله والله سريع الحساب على أنه لا يناقشهم ليسرع وصولهم  
 الى الفوز بالسعادة الابدية (قوله أي من جنسه وهو جراثيمه) فمن بيانية والجنسية باعتبار كونه  
 حسنة أو ابتدائية أو تبعيضية أو تعليلية والمراد بما كسبوه الدعاء لانه عمل لهم والاعمال توصف  
 بالكسب وكفى بسرعة الحساب من القدرة الساتية لانه يحاسب الاولين والآخرين في مقدار الرحمة  
 طرف وقوله أو يوشك الخ يعني أنه أطلق ما يقع في يوم الجزاء عليه كما قيل في رحمة به في الجنة وقوله  
 فبادروا الخ اشارة الى أن المقصود التحريض على اكثار الدعاء وطلب الآخرة وانتهاز الفرصة وهو  
 وعبد للفريق الاول ووعده للتاني واقه اعلم (قوله كبروه أدبار الصلوات وعند ذبح القرابين الخ)  
 أدبار جمع دبر بمعنى عقب والقرابين جمع قربان وهو الذبيحة المتقرب بها وقوله في أيام التشريق قيل  
 ينبغي أن لا يخص بها الشمل يوم النحر وليس بشئ قال الجصاص لا خلاف بين أهل العلم أن المراد بالايام  
 المعدودات أيام التشريق وهو مروي عن عمرو بن دينار وابن عباس رضي الله عنهما وغيرهم الا في رواية  
 عن ابن أبي ليلى أنها يوم النحر ويومان بعده وقيل انه وهم اه فان قلت الايام واحد ها يوم وهو مذكور  
 والمعدودات واحد ها معدودة وهو مؤنث فكيف يقع صفته فالظاهر معدودة وصف الجمع بالمؤنث  
 المفرد وهو جائز قلت قيل ليس هو جمع معدودة بل جمع معدود وجمع مؤنث فيا لا بد من كقيل  
 جماعات ومجالات وقيل انه قدر اليوم مؤثبات باعتبار ساعاته ولأن تقول ان المعنى أنه في كل سنة  
 معدودة وفي السنين معدودات فهي جمع معدودة حقيقة فتأمل (قوله استجبل النفر) تعجل واستجبل  
 يكون منعذبا وطاعا ولا زمار رج الزمخشري الثاني لما قيل تأخر اللازم كما وجه في قوله

والمراد الحث على الاكثار والارشاد اليه  
 (ربنا آتانا في الدنيا) اجعل آياتهنا ونفطنا  
 في الدنيا (وماله في الآخرة من خلاق)  
 أي نصيب وحظ لان همه مقصور بالدنيا  
 أو من طلب خلاق (ومنهم من يقول ربنا  
 آتانا في الدنيا حسنة) يعني العسنة  
 والكفاف ووفيق الخير (وفي الآخرة  
 حسنة) يعني الثواب والرحمة (وقنا  
 عذاب النار) بالعبادة والمغفرة وقول علي  
 رضي الله تعالى عنه الحسن في الدنيا المرأة  
 الصالحة وفي الآخرة الحوراء وعذاب النار  
 امرأة السوء وقول الحسن الحسن في الدنيا  
 العلم والعبادة وفي الآخرة الجنة وقنا عذاب  
 النار معناه احفظنا من الشهوات والذنوب  
 المؤدية الى النار امثلة للمراد بها (أولئك)  
 اشارة الى الفريق الثاني وقيل اليهما (لهم)  
 نصيب مما كسبوا) أي من جنسه وهو  
 جراثيمه أو من أجله كقوله مما خطاياهم  
 أجروا أو مما دعوا به نعتهم منه ما قدرناه  
 أغرقوا أو ما دعوا به من الاعمال (واقه  
 فسمى الدعاء كسبا لانه من الاعمال) واقه  
 سريع الحساب يحاسب العباد على كثرتهم  
 وكثرة أعمالهم في مقدار الرحمة أو يوشك  
 أن يقبم القيامة ويحاسب الناس فبادروا  
 الى الطاعات (استجبل النفر) كبروه  
 (واذكروا الله في أيام معدودات) كبروه  
 أدبار الصلوات وعند ذبح القرابين وروى  
 الجاهل وغيره في أيام التشريق (فمن تعجل  
 نفع استجبل النفر)

قد يدرك المتأني بعض حاجته • وقد يكون مع المستجمل الزلل

لمقابلة المتأني اللازم والمصنف رحمه الله رجع المتعدى لأن المراد بيان أمور الحج لا التجهيل مطلقا ولذا  
قد روي تأخر في النفر ومن الناس من لم يظهر له وجهه وهو ظاهر والنفر مصدر كل ضرب الرجوع من  
مضى إلى البيت ويوم النفر بالفتح يعني القرار أول أيام التشريق لاستقرارهم فيه يعني ويسعى يوم الرؤس  
لأنه أتوا كل نفسه والذي بعده ثابها وقوله فمن نذر الخ إشارة إلى أن النفر في يومين ليس شاملا للنفر  
في اليوم الأول فإنه لا يجوز أن لا يقال فعلت كذا في يومين بلامدخلة لليوم الثاني فمن قال التقدير  
في أحد يومين أحل بالبيان وقوله بعد روي الجار عندنا إشارة إلى وقت جواز النفر لكنه عليه أن يقبده  
بقوله إلى غروب الشمس لأنه لا يجوز بعده وقوله عنده أي عند أي حنيفة رحمه الله والمقام مقام  
الأنظار فعنده أنه لا يصح النفر بعد طلوع فجر الثالث قبل الرمي ولذا قال قبل طلوع الفجر وسط قبل  
في بعض النسخ وهو من الكتاب وكان المصنف رحمه الله ناسا في البيان لأنه معلوم في الفروع مفروغ  
عنه (قوله ومعنى نفي الأثم الخ) تتبع فيه الكشاف لأن التخيير يجوز بين الفاضل والمفضول  
لأن التأخير أفضل ورده في الاتصاف بأن التخيير يوجب التساوي فلا يصح ما قاله وأجيب بأنه إنما  
يتمتع إذا لم يسبق بمنع لاحد الطرفين فإن سبق به جاز التخيير إشارة إلى مطلق الجواز فهم ما ولذلك عطف  
عليه الرد على أهل الجاهلية فعلى هذا ما جواب واحد وقبل الأول جواب يمنع امتناع التخيير بين  
الفاضل والمفضول والثاني جواب بتسليمه وعليه كان الظاهر أن يقول أو الرد (قوله أي الذي ذكر  
الخ) يريد أن اللام في نفي الاتصاف كافيه حيث لك وهو في التحقيق خبر مبتدأ محذوف أو الاختصاص  
وتخصيص المتق لأنه الحاج على الحقيقة وما سواه كانه ليس بجناح أو لانه هو الذي يلتفت لهذا ويتفحص به  
أو التعليل وأما تفصيل المتق من اتقى الشرك فلا حاجة إليه ومعنى مجامع الأمور المحال الجامعة لها  
وهو كناية عن جميع الأمور ولو عبر به لكان أظهر ويروقك بمعنى يحسن في عينك ومعنى التهجيب ماذكر  
ولذلك قبل إذا ظهر السبب بطل العجب ومن قال أن في هذا التعريف دورا أتى بأمر يتعجب منه  
(قوله متعلق بالقول الخ) ومعنى قوله في الدنيا تكلمه في الأمور المتعلقة بالدنيا سواء كانت عائدة إليه  
أولا أو في معنى الدنيا أي ما يقصد منها الأخذ ويتفحص به وبعبارة الكشاف صريحة فيه فإنه قال  
أي يهيجك ما يقوله في معنى الدنيا لأن ادعاء المحبة بالباطل يطلب به حظا من حظوظ الدنيا وهذا في معنى  
القول بجعل في التعليل كافي عذبت امرأة في هرة ومن لم يقب له مراده قال أن ما ل الوجهن واحد  
والتغاير بينهما باعتبار المضاف المقدر وإيجابه به لفصاحته واكتفى المصنف ببيانه في الوجه الثاني وقوله  
في الآخرة مأخوذ من التخصيص وقوله والمحبة كاللكنة لفظا ومعنى وقوله لانه لا يؤذن في فهو على  
حد • ولا ترى الضب بها ينجر • وفيه تأمل وقوله يخالف الخ لأن أشهد الله وما بعناه يستعمل في العين  
(قوله شديد العداوة الخ) إشارة إلى أن الذمفة كأجر لا أفضل تفضيل لجمعه على لدونا بينه بلداء  
ونقل أبو حيان عن الخليل رحمه الله أنه أفعل تفضيل فلا بد من تقدير أي وخصامه أشد الخصام أو لأنه  
ذوي الخصام أو يجعل هو راجع إلى الخصام المفهوم من الكلام وإن كان الخصام جمع خصم ككباب  
وكلاب فهو ظاهر الأمر عليه أن ما بين منه أفعل الصفة لا يفي منه أفعل تفضيل إلا أن يكون على  
خلاف القياس وفي الكشف والخصام الخاصة وإضافة الالذية في كونه لهم ثبت القدر أو جعل  
الخصام أفعلى المبالغة وقيل الخصام جمع خصم والذي دعاه إلى هذا أن الالذية هو الشديد مطلقا بل  
الشديد من الناس في الخصومة فلذا جعل الإضافة بمعنى في أو جعل الخصام أفعلا مجازا قال التحرير لا من  
جهة أن أفعلا تفضيل بل من جهة أن اللدنية الخصومة وكل شديد بالنسبة إلى مادونه أشد وفيه  
نظر (قوله قبل نزات في الاخنس بن شريق الخ) أخنس بن حنيفة ونون وسين مهملة وشرى فعمل من  
شرق وقبل عليه أنه مردود لأن الاخنس أسلم عام الفتح وحسن إسلامه كإرواه ابن الجوزي وغيره

(في يومين) يوم النفر والذي بعده أي من  
نفر في ثلث أيام التشريق بعد روي الجمار  
عندها وقبل طلوع الفجر عنده (فلا اثم  
عليه) باستجماله (ومن تأخر فلا اثم  
عليه) ومن تأخر في النفر حتى روي في اليوم  
الثالث بعد الزوال وقال أبو حنيفة يجوز  
تقديم رميه على الزوال ومعنى نفي الأثم  
بالتجيز والتأخير التخيير بينهما والرد على  
أهل الجاهلية فإن منهم من أثم التجهيل ومنهم  
من أثم التأخر (إن اتقى) أي الذي ذكر من  
التخيير أو من الأحكام لمن اتقى لانه الحاج على  
الحقيقة والمتفحص به أو لاجله حتى لا يتضرر  
بترك ما به منهم ما (واقوا الله) في مجامع  
أموركم ليأبى لكم (واعلموا أنكم إليه  
تخشعون) للجزاء بعد الأحياء وأصل الخشر  
الجمع وضم التفرق (ومن الناس من يعجبك  
قوله) يروقك ويعظم في نفسك والتعجب  
حيرة تعرض للإنسان لجهله بسبب التعجب  
منه (في الحياة الدنيا) متعلق بالقول أي  
ما يقوله في أمور الدنيا وأسباب المعاش  
أو في معنى الدنيا فإنها مراده من ادعاء المحبة  
وأظهار الإيمان أو يهيجك أي يهيجك قوله  
في الدنيا حلالة وفصاحة ولا يهيجك  
في الآخرة لما يعثر به من الدهشة والحيرة  
أولانه لا يؤذن له في الكلام (ويشهد الله  
على ما في قلبه) يحلف ويستشهد الله على أن  
ما في قلبه موافق لكلامه (وهو الذل الخصام)  
شديد العداوة والجدال للمسلمين والخصام  
الخصامة ويجوز أن يكون جمع خصم كصعب  
وصعاب بمعنى أشد الخصوم خصومة قبل  
نزات في الاخنس بن شريق النقض وكان  
حسن المنظر حلوا النطق بوالى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ويدي الإسلام وقبل  
في المناقبة كلام

(واذا قول) أدبر وانصرف عندك وقيل إذا غلب وصار والبيا (سمى في الأرض انفسد فيها ويوم لك الحرب والنسل) كما فعله الاخفش بتضيغه  
اذيبتهم وأحرق زروعهم وأهلك مواشيهم أو كما يفعله (٢٩٦) ولادة السوء بالقتل والاتلاف أو بالظلم حتى يمنع الله بشوئهم الظلم في لك الحرب والنسل

(والله لا يحب الفساد) لا يرتضيه فاحذروا  
غضبه عليه (واذا قيل له اتى الله أخذته  
العزة بالاثم) جلته الاثمة وجبة الجاهلية  
على الاثم الذي يؤمر بانفاقه بالخارج من قولك  
أخذته بكذا اذا جلته عليه وأزمتها اياه  
(غضبه جهنم) كفته جزاء وعذابا وجهنم  
علم له دار العقاب وهو في الاصل مرادف  
لنار وقيل معرب (والبئس المهاد) جواب  
قسم مقدّر والمخصوص بالذم محذوف للعلم  
به والمهاد الفراش وقيل ما يوطأ للجنب  
(ومن الناس من يشري نفسه) يبيعها  
يذلها في الجهاد أو يأمر بالمعروف وينهى  
عن المنكر حتى يقتل (استغاث مرشحات الله)  
طلبوا رضاء قبل ان تنزلت في صهيبي بن سنان  
الرومي أخذته المشركون وعذبوا طير تدعى  
افى شيخ كبير لا ينفعكم ان كنت معكم  
ولا يضركم ان كنت عليكم فظفوني وما أنا عليه  
ونخذوا مالي فقبولوه منه وأتى المدينة (والله  
رؤوف باعباد) حيث أروشد هم الى مثل هذا  
الشراء وكلفهم بالجهد فعرضهم لثواب  
الغزاة والشهداء (يا أيها الذين آمنوا  
ادخلوا في السلم كافة) السلم بالكسر والفتح  
الاستسلام والطاعة ولذلك يطلق في الصلح  
والاسلام قصه ابن كثير ونافع والكسافي  
وكسره الباقون وكافة اسم للجمله لانها  
تتكلف الاجزاء عن التفرق حال من الضمير  
أو السلم لانها توتت كل حرب قال  
السلم تأخذ منها ما رزيت به

والحرب يكسبك من انفسها جرع  
والمعنى استسلموا لله وأطيعوا مجله طاهرا  
وباطنا والخطاب للمنافقين أو ادخلوا  
في الاسلام بكليته ولا تخططوا به غيره  
والخطاب لمؤمني أهل الكتاب فانهم بعد  
اسلامهم عظموا السبت وحرّموا الابل  
والبانها أو في شرافة الله كلها بالايمان  
بالانبياء والكتب جميعا والخطاب لاهل  
الكتاب أو في شعب الاسلام وأحكامه كلها  
فلا تخطوا بشئ والخطاب للمسلمين (ولا تتبعوا

واحتال الاسلام بعد النزول بدفعه فغضب جهنم ويدفعه أنه كما قال الجلال انه رواه ابن جرير عن السدي  
ومثله لا يقال من قبل الرأى حتى يرد مع ان المصنف رحمه الله أشار بقوله قيل الى ما ذكره وخصوص  
السبب لا يقتضي تخصيص الحكم والوعيد به وهو ظاهر وحسن اسلامه لا يعلم الا الله فله كان من  
المنافقين والراوى لهذا الاصل ما قاله ابن الجوزي ومعنى يتهم أو وقع بهم ليلامن البيات (قوله جلته  
الاثمة الخ) أراد أنه استمارة تسمية استمارة الاخذ للعلم به لأن شبه حالة اغتراف الجاهلية وحملها اياه  
على الاثم بحالة شخص له على غريبه - ق فبا أخذته ويلزمه اياه والمراد بالاثم حقيقة واليه أشار بقوله  
الذي يؤمر بانفاقه وترك تفسيره بالخشعي له بقوله الاثم لانه خلاف الظاهر والاثمة بفتحات  
التكبر والباء في الاثم للتعدي أو للثبوت وقوله كفته اشارته الى أن حسب اسم فعل ماض بمعنى كفى وهو  
قولهم هو فيه قطر وقيل هو اسم بمعنى كفى وجهنم خبره أو فاعل سد مسد الخبر وجهنم علم دار العقاب  
ممنوع من الصرف اما العلمية والثاني وأصل معناه البئر البعيدة القعر وقيل انه غير عربي وأصله  
جهنم فخرج صرفه لعلمية والجمعة والادعى الى القول بالجمعة ان وزن فعل لم يوجد وبعض النسخة أقيم  
وذكر والى تظاير والمخصوص بالذم المحذوف هو جهنم وجعله مهادا على التكم والفراش أعم مما يوطأ  
للتوم واختلف فيه هل هو مفرد أو جمع مهد وصيبت بالتمخير صحابي معروف ولم يكن روسيا وانما أسره  
الروم صغيرا فقيل له الروى وعلى هذه الرواية فيشترى على ظاهره وفسر رافة الله ورحمته هنا مناسبة  
المقام بالا رشاد لحافيه نفع لا تترتهم (قوله السلم بالكسر والفتح الخ) وفيه لغة أيضا يقتضيان وأصل معناه  
الاتقياد وكافة في الاصل اسم فاعل من الكف وهو المنع ثم نقلته العرب واستعملته بمعنى جميعا وقاطبة  
لاستغراق جملة الشيء لان الجملة تمنع الاجزاء من الانتشار وهي اما حال من ضمير ادخلوا القاعلى وهو  
الظاهر أو من السلم لانها موزنة كل حرب كذا قال المصنف تبعه الخشعي وأورد عليه أن البناء في كافة  
ككافة قاطبة الخ عنها معنى التأنيث فلا حاجة لما ذكر وان كان يختص بمن يعقل ولا يكون الاحال من  
العقلاء فهذا مخالفت لكلام العرب كافة وكذا قولهم في وما أرسلناك الا كافة للناس انه نقيت لمصدر  
محذوف أى ارسالة كافة وقوله في خطبة المفضل بكافة الابواب قيل انه خطأ من وجوه وقد رد هذا  
شارح اللباب بأنه جمع في قول عمر رضى الله عنه في كتابه محفوظ مضبوط جعلت لا لى ككافة  
على ككافة بيت مال المسلمين لكل عام ما تقي مشقال ذهابا على أنه لو سلم فلا يعد مثله خطأ لانه لا يلزم  
استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه ولو اتقن هذا الاخطأ الناس في أكثر كلامهم وقد  
بسطناه في شرح درة الفواص (قوله السلم تأخذ منها الخ) الشعر للعباس بن مرداس ورضي الله عنه  
ومن فيه ابتداء متعلقة بتأخذ لا يمانية ولا تبعية أى تأخذ منها أبدأ ما تحب وترضاه فلا تأسأ من  
طول زمانها والحرب بالعكس يكفكك اليسير منها والجرجع جرة وهو ما يشرب والانفاس جمع  
نفس والمراد الشرب مرة بعد أخرى سمي به المشروب مرارا لنفسه منه وفي شأنه كما قال ابن حطان  
فكل من لم يذقهها أشار بها بجلا منها بانفاس ورد بعد انفاس

(قوله والمعنى استسلموا لله الخ) لما فسر الدخول في السلم بالطاعة والانقياد والخطاب بمحتمل أن يكون  
للمنافقين فالمراد به انفساد واطهارا واطنا أو لاهل الكتاب الذين آمنوا كان نبيهم عما ذكر  
أو لاهل الكتاب مطلقا أو للمسلمين وتأويله ما ذكر وقوله بالتفرق والتفرق المراد بالتفرق أن يسير وافرقا  
يطيع بعضهم ويخالف آخرون والتفرق التفرق بين بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام والكتب  
وبعض أو تفرق المسلمين باقطاع الفتن بينهم وقوله ظاهر العداوة اشارة أن أبان لازم بمعنى ظهر كما مر  
وقوله عن الدخول في السلم لان أصل الزلل السقوط والمراد به هنا البعد والتحي مجازا وقوله الآيات  
يحتمل آيات الكتاب ويحتمل الحجج وما بعده عطف تفسير لا وجه آخر وفسر حكيم بلا يتنقم الا يحق فليس  
تركة الانتقام الهجر فهو تقرير لعزيم مرتبط به أشد ارتباطا (قوله هل ينظرون الخ) نظرونا بمعنى انتظروا

خطوات الشيطان) بالتفرق والتفرق (انه لكم عدو مبين) ظاهر العداوة (فان زلتم) عن الدخول في السلم (من بعد ما جاءكم) والاستفهام  
البنات) الآيات والحجج الشاهدة على أنه الحق (فاعلموا أن الله عزيز) لا يهزم الانتقام (حكيم) لا يتنقم الا يحق (هل ينظرون) استفهام في معنى النفي

والاستفهام انكارى وهو نفي في المعنى فلذا وقع به الاستثناء المخرج ولما كان الانسان لا يستند حقيقة اليه اقول بأن المراد بآتي حكمه وامره والمراد بآتيهم الله بآسائه أى يوصله اليهم لان آتى قديم مدى للثاني بالبناء فالآتى محذوف لدلالة ما قبله عليه من التلويع للانتقام وقوله بقوله تعالى ان الله عزير حكيم يفتح الله زمة على الحكاية ولم يقل فاعلموا ان الله عزير حكيم لان الدال عليه وصفه بذلك ولا دخل لقوله اعلموا فيه فلا يرد عليه ان الصواب ان يقال فاعلموا الخ وهو ظاهر وجعل ظللا وظلا لاجتماع ظله وان جاز ان يكون ظللا لاجتماع ظل كافى للكشاف لتوافق القراءتان معنى وقوله السحاب الانيض هو أحد القولين فيه وبعضهم فيه يعلّق السحاب ولعله أنسب هنا وقوله أو لا تون على الحفظة إشارة الى وجه آخر وهو ان نسبة الايمان الى الله وذكره لان الآتى ملائكته وجنده وذكر الله فوطئة لذكرهم كافي قوله تعالى يحادعون الله والذين آمنوا كما هم واختير التعبير بالماضى في قضاء الامر دون اتيان اليأس للاهتمام به وقوله قرأ الخ إشارة الى أن رجوع يكون منه ديا ومصدره الرجوع قال تعالى فان رجعت الله وعليه قراءة الجهول ولا زما ومصدره الرجوع وعليه قراءة المعلوم والتذكير والتأنيث لانه مؤنث مجازى ولم يجعل الجهول من أرجع لانها لغة ضيقة قوله أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الخ قدم كونه أمر الرسول لكون الأصل في الأمر والخطاب أن يكون آمين وقد يكون غير معين كافي قوله ولو ترى قيل والشفقة فيه اذا صدر منه تعالى أن الخلق في عظمته سواء وجوز في الآية أن تكون المجزأة لانها علامة النبوة وأصل معنى الآية في اللغة العلامة ومن جلتها الكتب الالهية والاعرف خصها به عند الاطلاق فلذلك جعلها عليها تأنيلا وأصل سل أسأل خفف وعلى كل حال فالمراد تقريب معنى اسرائيل وكثيره واستفهامية فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهام كيف يكون السؤال للتقريب والاستفهام للتقرير ومعنى التقريب الانكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبت قيل على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريب أو عن الايات الكثيرة ما علموا به وعلى تقدير الاستفهام فعنى التقرير الجمل على الاقرار فان التقرير له معنيان هذا والتثبت والاول لا ينافى التقريب وكما آتينا في موضع المفعول به وقبل في موضع المصدر أى سلمهم هذا السؤال وقيل بيان للمقصود أى سلمهم جواب هذا السؤال وقيل في موضع الحال أى سلمهم فائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناهم وليس من الاشتغال كما قال أبو البقاء رحمه الله ومن آية تميز على زيادته وقالوا اذا فصل بين كم ومميزها حسن أن يؤتى من الزائدة والافلا وهذا معنى قول المصنف رحمه الله للفصل ويحتمل أنه يريد أنه زيد للفصل بين المفعول والمميز اذا وقع بعد الفعل المتعدي سواء كانت كم استفهامية أو خبرية وأنكر الرضى زيادته من في مجزأة الاستفهامية وقال انه لم يوجد في كتب العربية ولا في الاستعمال وحل به ضمهم كلام الرضى على ما ذل لم يكن بينهما فاصل وكلام الرضى غيرى وغيره على ما ذل وقع بينهما فاصل وكلام النجاشي في اعرابه يجوز دخول من على مميز كم استفهامية كانت أو خبرية مطلقا أى سواء ولها مميزها أو فصل بينهما بجمله أو ظرف أو جار ومجرور على ما قرره النجاشي وكذا في البحر فاجمع به غير صحيح وكان الظاهر كم آتيناهم لكنه روى حال المتكلم وهو جاز كما مر (قوله أى آيات الله فانهم الخ) التبدل التغيير وذلك يكون في الذات نحو بدلت الدراهم دنانير وفي الاوصاف نحو بدلت الحلقة خاتما والوجه الاول ناظر الى تفسير الآية قبله بالمجزأة والثاني الى تفسيرها بالاشتراك وهذا ناظر الى معنى التبدل فالاول تبدل ما هو حقه والثاني تبدل نفسها بالتعريف والتأويل والنعمة حينئذ من وضع المظهر موضع المضمحل دل على أنها نعمة الهية جليلة (قوله من بعد ما وصلت اليه الخ) لما ذكر أن نعمة الله هي الايات وقد وصفها بالآيات فذكر الجبى بعده مع أن التبدل لا يتصور بدون الجبى وكونه نعمة يقتضى الوصول اليه مستدرجا جعل الجبى مجازا عن معرفتها أو التمكن منها لان ما لم يعلم كالفائب والمراد بالمعرفة معرفة انها آية ونعمة لا معرفة ذاتها حتى

ولذلك جاء بعده (الا أن بآتيهم الله) أى بآتيهم أمره أو بآسائه كتوبه تعالى أو بآتى أمر ربك فجاء بآسائنا أو بآتيهم الله بآسائه مخذف الماقى به لدلالة عليه بقوله تعالى أن الله عزير حكيم (في ظلال) جمع طلة كقوله وقيل وهى ما أظلك وقرئ ظلال كقلال (من الضمام) السحاب الانيض واما بآتيهم العذاب فيه لانه مظنة الرحمة فاذا جاء منه العذاب كان أظلم لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان أصعب فتكفف اذا جاء من حيث يحتسب الخير (والملائكة) فانهم الواسطة في اتيان أمره أو الا تون على الحقيقة بآسائه وقرئ بالجر عطفا على ظلال أو الغمام (وقضى الامر) أتم أمرهم اهلا بهم وفرغ منه وضع الماضى موضع المستقبل لدونه وتيقن وقوعه وقرئ وقضاء الامر عطفا على الملائكة (والى الله ترجع الامور) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وعاصم على البناء للمفعول على أنه من الرجوع وقرأ الباقر على البناء للفاعل بالتأنيث غير يعقوب على أنه من الرجوع وقرئ أيضا بالتذكير وشاء المفعول (سلى بنى اسرائيل) أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ولكل أحد والمراد بهذا السؤال تقريرهم (كم آتيناهم من آية بينة) معجزة ظاهرة أو آية في الكتب شاهدة على الحق والصواب على أيدي الانبياء وكثيره أو استفهامية مفعلة ومحلها نصب على المفعولية أو الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر الى المبتدا وآية مميزها ومن للفصل (ومن يدلل نعمة الله) أى آيات الله فانما سبب الهدى الذى هو أجل النعم بجعلها سبب الضلالة وازدياد الرجس أو بالتعريف والتأويل الزائغ (من بعد ما جاءته) من بعد ما وصلت اليه وتمكن من معرفتها وفيه تعريض بأنهم بدلوها بعد ما علموها ولذلك قيل تقديره فبدلوها ومن يدلل (فان الله شديد العقاب)

يرد أن تبدل الشيء لا يكون إلا بعد معرفته فلا يستدر الجاهل (قوله فيه عقبه الخ) إشارة إلى أن قوله  
 فإن الله شديد العقاب أقيم مقام الجواب فإنه لا يترب على الشرط ولا يتسبب عنه بحسب الظاهر وقيل  
 أنه من جهة أن التبديل سبب للاخبار بأنه شديد العقاب كقوله تعالى وما يكمن من نعمته في الله (قوله  
 حسنت في أعينهم - وأشرت محبت الخ) في الكشف المزين هو الذي يمان زين لهم الدنيا وحسنها  
 في أعينهم بوساوسه وحبها إليهم فلا يريدون غيرها ويجوز أن يكون الله قد زينها لهم بأن خذلهم - حتى  
 استحسنوها وأحبوها أو جعل أمهال المزين تزيينا يجعل المزين هو الشيطان ليكون المسند والاسناد  
 حقيقة أو المزين هو الله تعالى بمعنى أن خذلناه إياهم صار سببا لاستحسانهم الحياة الدنيا وتزيينها  
 في أعينهم فيكون الاسناد مجازا كما في أقدم معنى بلذحق أو بأن يكون التزيين عبارة عن إيهال المزين  
 الحقيقي الذي هو الشيطان ليكون المسند مجازا هاد معنى كلامه فالترين الحقيقي عند الشيطان والله  
 مزين مجازا والمصنف رحمه الله عكس ذلك ورده بعض المحققين المتأخرين فقال التزيين هو التصيين  
 المدرك بالحس دون المدرك بالعقل ولهذا جاء في بعض أوصاف الدنيا وأوصاف الآخرة والمزين  
 في الحقيقة هو الشيطان فإنه حسن الدنيا في أعينهم وحبها إليهم وقراءة ترين مع إيهال على الاستدانة  
 والقاضي أخطأ في المدعى وما أصاب في الدليل أما الأول فلأن التزيين صفة تقوم بالشيطان والفاعل  
 الحقيقي لصفة ما تقوم به تلك الصفة وأبشعرى ما يقول هذا القائل في الكفر والضلالة وأما الثاني  
 فلأن بناء عدم لفرق بين الفاعل النعوى الذي كلامنا فيه والفاعل الكلامي الذي يعزل عن هذا  
 المقام وهذا كله من عدم التأمل لأن الله تعالى نسب التزيين إلى نفسه في مواضع كقوله زيننا لهم  
 أعمالهم وفي مواضع إلى الشيطان كقوله زين لهم الشيطان أعمالهم وفي مواضع ذكره غير مسمى فاعله  
 كما هنا فالترين أن كان بمعنى إيهالها وإيهالها ذات زينة كما في قوله تعالى زيننا السماء الدنيا زينة  
 الكواكب فلا شك أن فاعله هو الله عند النعوى والمنكاهين وإن كان بمعنى التصيين بالقول ونحوه  
 من الوسوسة كقوله تعالى لا زين لهم في الأرض ولا نغوينهم فلا شك أن فاعله عند هذا الشيطان  
 وظاهر كلام الراغب أنه حقيقة في هذين المعنيين فثبت فسر الزمخشري بالمعنى الثاني تعيين أن يكون  
 مجازا إذا أسند إليه تعالى - حقيقة إذا أسند إلى الشيطان - وحيث فسر المصنف رحمه الله بإيهالها  
 حسنة وجعلها محبوبة في قلوبهم لزم العكس وإيس هذا مبنيا على الاعتزال كما زعمه صاحب الاتصاف  
 ولأن عدم الفرق بين الفاعل الحقيقي عند أهل العربية وعند المتكلمين فإن الفرق بينهما مشهور  
 وتفصيله في حواشي العضد لا يهري لكن يبقى النظر في عدول المصنف رحمه الله عن المعنى الذي فسره  
 به الزمخشري فإن كان بناء على ما فهمه صاحب الاتصاف وهو التبادر من كلامه فقير وارد وإن كان  
 لمعنى آخر فليست بوسيا في هذا من يذهب في سورة الانعام وقوله وأعرضوا عن غيرها هو معنى قول  
 الزمخشري لا يريدون غيرها حيث زين لهم بحيث اقتضت همهم ووفر حظهم منها فهم يستخرون ممن  
 ليس كذلك آمنين جهة عدم الخط منها ومن جهة اهتمامهم بغيرها كأوليين ويستخرون أما حالية  
 بتقدير وهم يستخرون أو معطوفة على زين وعدل إلى المضارع لقصد الاستقرار وقوله يستدلونهم أي  
 يعدونهم - أرادل وعطف الاستمراء عليه بالواو في نسخة بأول إشارة إلى أنهم ماعنيان والثاني وإن كان  
 حقيقة لكنه قدّم الأول لعدمه والفقوة أماما كناية وأشار إليها بقوله في عشرين الخ أو معنوية بمعنى  
 كرامتهم أو التسلط عليهم بالسخرية تجراء إلهامه في الدنيا ووضع المظهر موضع المضمحلهم بصفة  
 التقوى مع الإيمان أوليفيد أنها علم الاستعلاء والاستدراج بالنظر إلى غير المؤمنين والاتباع بالنسبة  
 إلى المؤمنين وقوله بغير تقدير أي تضيق وهو بمعنى التقدير وهو المتبادر منه وقيل المراد أنه لا يحاسبهم  
 عليه لأنهم يكسبون حلا وينفقونه طيبا كما قبل من حاسب نفسه في الدنيا من الحساب يوم القيامة  
 (قوله متفقين على الحق الخ) قدم هذا الوجه لرجحانه لكن فيه أن الاختلاف كان في زمن آدم عليه

فبعاقبه أشد عقوبة لأنه ارتكب أشد  
 جريمة (زين الذين كفروا الحية الدنيا)  
 حسنت في أعينهم وأشرت محبتهم في قلوبهم  
 حتى تم الله وأعلمها وأعز صواعن  
 غيرها والمزين على الحقيقة هو الله تعالى  
 إذا ما من شيء إلا وهو فاعله ويدل عليه قراءة  
 زين على البناء للفاعل وكل من الشيطان  
 والقوة الحيوانية وما خلقه الله فيها من  
 الأور البهيمية والأشياء النهموية فزين  
 بالعرض (ويستخرون من الذين آمنوا) يريد  
 فقراء المؤمنين ككلال وعاروصهيب  
 أي يستدلونهم ويستمزنونهم على  
 رفضهم الدنيا وأقبالهم على العقب ومن  
 لا بداء كأنهم جعلوا مبدأ السخرية منهم  
 (والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة) لأنهم  
 في عشرين وهم في أسفل السافلين ولأنهم  
 في كرامة وهم في مذلة أولانهم يتطاولون عليهم  
 فيستخرون منهم كما يخشونهم في الدنيا وإنما  
 قال والذين اتقوا بعد قوله من الذين آمنوا  
 ليدل على أنهم متقون وإن استعلاءهم  
 لله تعالى (والله يرفق من يشاء) في الدارين  
 (بغير حساب) بغير تقدير فوسع في الدنيا  
 استدراجا تارة وأتلا أخرى (كان الناس  
 أمة واحدة) متفقين على الحق فيما بين آدم  
 وادريس

الصلاة والسلام كما في قصة قاييل وهاميل وأن بعث الرسل وانزال الكتب قبل ادريس لان شينا عليه  
 الصلاة والسلام كل نبيا وله صف وكذا يدعى قوله أو فوح عليه الصلاة والسلام فان قلت قوله  
 فبعث الله النبيين يقتضي أنهم لم يبعثوا قبل ذلك وليس كذلك قلت ليس المرتب مطلق البعثة  
 ولا مطلق الاختلاف بل البعثة لتعكم في الاختلاف ولعل المراد بالاختلاف اختلاف الملل والاديان  
 والمخالفون قبل ذلك لم يدعوا ديناً قاتلاً وضعف الوجه الثاني بوجوه منها انه لم يعلم الاتفاق على الكفر  
 حتى لا يكون مؤمن أصلا في عصر من الاعصار وقوله فاختلفوا الخ اشارة الى أن الفناء فصيحة وما بعده  
 قرينة عليه (قوله الذي علمته من عدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) المتفق عليه خمسة وعشرون  
 وهم آدم وادريس ونوح وهود وصالح وابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ويوسف ولوط وموسى  
 وهرون وشعيب وزكريا ويحيى وعيسى وداود وسليمان والياس واليسع وذوالكفل وأيوب ويونس  
 ومحمد عليهم الصلاة والسلام والمختلف فيه يوسف في غافر قيل انه غير يوسف بن يعقوب عليه الصلاة  
 والسلام وعزير ولقمان وتبع ومريم وبعضها تكمل العدة (قوله يريد به الجنس ولا يريد الخ) انما حمله  
 على الجنس ليم وأما قوله ولا يريد الخ فعناء أنه مع الجموع كتب ولا يلزم أن يكون مع كل واحد منهم كتاب  
 وأما حمله على أن مع كل واحد منهم كتابا على أن تعريف الكتاب لله هدية وتوضيها عن الاضافة والمعنى مع  
 كل واحد من الذين لهم كتاب وعموم النبيين لا يتأني خصوص الضمير العائد اليهم بقرينة المقام كما  
 في الكشف فتكلف ولذا تركه المصنف رحمه الله ثم الاظهر عود ضمير يحكم الى الكتاب نهائيه أن  
 الاستناد اليه مجاز اذا لا بد في عوده الى الله من تكلف تأويله بمعنى يظهر حكمه وقد استظهره أبو حيان  
 وقال انه يؤيده قراءة لتحكم وكذا عوده الى النبيين اظهار فيه التحكموا الآن بقدر كل واحد منهم وقد  
 حمل على التغليب وهو قريب وقوله في الحق الذي اختلفوا فيه لان سبب اختلافهم ادعاء كل منهم أنه  
 محق وعوده الى ما التمس بقرينة الاختلاف (قوله وما اختلف فيه الخ) فيه دلالة على أن الاختلاف  
 المحكوم فيه الاختلاف في الكتب وما تضمنتها من الشرائع لا مطلق الاختلاف والافقوله يحكم الخ  
 يدل على أن الاختلاف سابق على البعثة وسبب لها وما بعده يدل على خلافه واليه أشار بقوله مزجها  
 لاستحكامه أي مزج بلاه واليه أشار في الكشف فافعلوه تعكيس منهم (قوله من بعد ما جاءتهم البينات  
 الخ) قال التحرير كان ينبغي أن يتعرض لتعلق من بعد ما جاءتهم البينات بغيا فان الوجه هو على امتناع تعدد  
 الاستثناء المقرغ مثل ما ضربت الازيد يوم الجمعة تأديبا واذا تعلق بضمير أي اختلفوا من بعد ما جاءتهم  
 الخ لم يفهم المحصر مع أنه مقصود ولا يتعلق بما قبل الا وهو اختلف لان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها  
 وفي الدر المنثور يجوز ما منعه حيث قال هو اما متعلق بمحذوف تقديره اختلفوا أو اما اختلف قوله  
 ولا يمنع منه الا كما قاله أبو البقاء وللحق فيه كلام محصله أن الا لا يستثنى به ما يشترط دون عطف أو بديلية  
 وهذا هو الصحيح لكن منهم من خالف فيه وما استدلل به الخائف مؤول وقد منع أبو الحسن ما أخذ أحد  
 الازيد درهما و ذلك ما ضرب القوم أحد الا بعضهم بعضا وكذا قال أبو علي وابن السراج وقد  
 أجاز أبو البقاء هنا على أن الكل محصور والمعنى وما اختلف فيه الا الذين أوتوه الامن بعد ما جاءتهم  
 البينات الانبيا وقيل ان ما ذكره من عدم افادة المحصر ممنوع أيضا اذ هو مقصود فيه والمتعلق مؤخر  
 عنه لغير ذلك على أنه قد يقال انه غير مقصود وتفسير البني بالحد ظاهر مجاز وكذا ما ظلم وقوله من  
 اختلف فاعل اختلف اشارة الى أن الضمير ليس راجعا الى الذين آمنوا والاذن اذا أضيف الى الله  
 فالمراد به اما الامر أو الارادة كما مر وتفسير المستقيم بما ذكرناه من شأنه والهداية دالة عليه هنا  
 وأم حسبتم بالخطاب التفات وكون أم منقطعة أحد الوجوه وجوز انصاها بالتقدير معادل وكونها  
 منقطعة بمعنى بل دون تقدير استفهام وكون الاستفهام للانكار بمعنى لم حسبتم وفي الكشف انها  
 للتعريض والانكار ولا مانع من الجمع بينهما وكون ما النافية مركبة أحد قولين فهم اوهى نظيرة قد في أن

أفوح أو بعد الطوفان أو متفنين على  
 الجهالة والكفر في فترة ادريس أو فوح  
 (فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين) أي  
 فاختلفوا فبعث الله وانما حذف لدلالة قوله  
 فيما اختلفوا فيه وعن كتب الذي علمته من  
 عدد الانبياء مائة وأربعة وعشرون ألفا  
 والمرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر والمذكور  
 في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون  
 (وأزل معهم الكتاب) يريد به الجنس  
 ولا يريد به أنه أنزل مع كل واحد كتابا يخصه  
 فان أكثرهم لم يكن معهم كتاب يخصهم وانما  
 كانوا يأخذون بكتب من قبلهم (بالحق) حال  
 من الكتاب أي ملتبسا بالحق شاهد به  
 (ليحكم بين الناس) أي الله أو النبي  
 المبعوث أو كتابه (فيما اختلفوا فيه) في الحق  
 الذي اختلفوا فيه أو فيما التمس عليهم  
 (وما اختلف فيه) في الحق أو الكتاب  
 (الا الذين أوتوه) أي الكتاب انزل لازالة  
 الخلاف أي عكسوا الامر فجعلوا  
 ما أنزل مزجها للاختلاف ببالاستحكامه  
 (من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم)  
 حديد بينهم وظلم المحصرهم على الدنيا  
 (فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه)  
 أي للحق الذي اختلف فيه من اختلف  
 (من الحق) بيان لما اختلفوا فيه (بأذنه)  
 بأمره أو بأمره واطفقه (والله يهدي من يشاء  
 الى صراط مستقيم) لا يصل سالكه (أم  
 حسبتم أن تدخلوا الجنة) خاطب به النبي  
 صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بعد ما ذكر  
 اختلاف الامم على الانبياء بمدحجي الآيات  
 تشجيعهم على التمسح بخالفهم وام  
 منقطعة ومعنى الله رزقها الانكار  
 (ولما يأتيكم) ولم يأتيكم وأصل لما لم زيدت  
 عليها ما فيها توقع ولذلك جعلت مقابل قد  
 (مثل الذين خلوا من قبلكم)



كلام نفيس في  
المضارع بعد حتى

حالهم التي هي مثل في الشدة (مستهم  
البا ساء والضراء) بيان له على الاستئناف  
(وزلزلوا) وازعجوا ازعجا شديدا  
أصابهم من الشدائد (حتى يقول الرسول  
والذين آمنوا معه) تنهاى الشدة واستطالة  
المدة بحيث قطعت حبال الصبر وقرأ نافع  
يقول بالرفع على أنهم بحكاية حال ماضية  
كذلك مرض حتى لا يرجونه (حتى نصر الله قريب)  
استبطاه لتأخره (ألا أن نصر الله قريب)  
استئناف على ارادة القول أى فقبل لهم  
ذلك اسعافا لهم إلى طلبتهم من عاجل  
التصر وفيه اشارة إلى أن الوصول إلى الله  
واللذات ومكابدة الشدائد والرياضات كما  
قال عليه الصلاة والسلام حفت الجنة  
بالمكاره وحفت النار بالشهوات (يسئلونك  
ماذا تنفقون) عن ابن عباس رضى الله تعالى  
عنهما أن عمرو بن الجوح الانصارى كان  
شيخا ما ذا مال عظيم فقال يا رسول الله  
ماذا تنفق من أموالنا وأين نفقها فقلت  
(قل ما أنفقتم من خير فلو الدين والاقرين  
واليتامى والمساكين وابن السبيل) مثل  
عن المنفق فأجيب ببيان المنفق لأنه أهم  
فإن اعتداد النفقة باعتباره ولأنه كان في  
سؤال عمرو وإن لم يكن مذكورا في الآية  
واقصر في بيان المنفق على ما تضمنه قوله  
ما أنفقتم من خير

الفعل المذكور به - دها من وقع أى منتظر الوقوع والمنتظر في لما أبضا هو الفعل لا فقيه وقوله مثل  
في الشدة لما مر من أن لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشأن وقوله مستهم جواب سؤال  
تقديره ما حالهم وجوزأ بوالبقاء كونها حالية تقديره (قوله لتناهى الشدة الخ) حبال الصبر لما  
ممكنة أو من قبيل لجين الماء وأعلم أن حتى إذا وقع بعدها فعل فاما أن يكون حالا أو مستقبلا أو ماضيا  
فإن كان حالا رفع نحو مرض حتى لا يرجونه أى في الحال وإن كان مستقبلا نصب نحو سرت حتى أدخل  
البلاد وأنت لم تدخلها وإن كان ماضيا فتحكمه ثم حكاية له أتما أن تكون بحسب كونه حالا بأن يقدر أنه  
حال فترفعه على حكاية هذه الحال وأما أن تكون بحسب كونه مستقبلا فتنصبه على حكاية الحال  
المستقبلة فيقال في الرفع والنصب أنه على حكاية الحال بعينين مختلفين فاعرفه فانه وقع التعبير به  
في القراءتين فلا يلبس عليك معناه (قوله استئناف على ارادة القول الخ) قدره بقوله فقبل لهم  
والفأ فيه استئنافية كما قرره النحاة ونص عليه في المفتى وإن زعم هو أن ما في مثله عاطفة فلا قيل  
أن الفاء لا تكون استئنافية فالصواب قبل بدونها غير ظاهر وأما ما وقع في الكشف فانه لم يقل أنه  
استئناف فلذا ذكره بالفاء وفي الدر المنثور الظاهر أن جملة متى نصر الله من قول المؤمنين والآن  
نصر الله من قول النبي صلى الله عليه وسلم على الف والظفر والنشر وهذا من قول من زعم أن في الكلام  
تقديرا وتأخيرا وقيل هو كونه من قول الرسول والمؤمنين معا وهو على سبيل الدعاء واستحجال النصر  
والقول الأول مقولهم والثاني مقول الله وقال التحرير فإن قلت هلاجه لولا أن نصر الله قريب  
مقول الرسول صلى الله عليه وسلم ومتى نصر الله مقول من معه قلت اما لفظا فلا لأنه لا يحسن تعاطف  
القائلين دون القولين وأما معنى فلانه لا يحسن ذكر قول الرسول صلى الله عليه وسلم في القليلة التي  
قصد بها بيان تنهاى الامر في الشدة (وفي بحث) لأن ترك العطف لدفع توههم أنه مقول الجميع  
وأما كونه لا يحسن غاية فليس يوارد لانه غاية باعتبار أنه وقع جوابا لما قالوه وقت الشدة ولذا لم يلتفت  
في الكشف إلى هذا وقال انه وجه حسن وهو كما قال وطلبة كتركه بمعنى المطلوب ووجه الاشارة  
ظاهر (قوله حفت الجنة بالمكاره الخ) رواه في الصحيحين وروى حجت والمراد بالمكاره الاجتهاد  
في العبادات والصبر على مشاقها وكظم الغيظ والعفو والحلم والاحسان إلى المسىء والصبر عن  
المعاصي وأما الشهوات التي حفت بها النار فالشهوات المحرمة كالحمر والزنا والغيبة والملاهي  
وأما المباحة فهي مما يكره الاكثر منه مخافة أن يجزأ إلى المحرمات أو تقسى القلب أو تشغل عن الطاعات  
وهذا الحديث عدوه من جوامع السكام ومعناه لا يوصل إلى الجنة الا بارتكاب المكروهات والنار  
الابال شهوات وهما محجورتان بهما فن هتك الحجاب وصل إلى المحجوب فهتك حجاب الجنة باقتحام المكاره  
وهتك حجاب النار بالمشتبهات والمكاره جمع مكروهة بمعنى ما يؤدى إلى ما يكره كعبودية أو جمع مكروه  
(قوله عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما) أخرجه ابن المنذر عن مقاتل والهم بكسر الهاء وتشديد الميم  
الشيخ القاني وعلى هذا فهم سألوا عن المنفق والمصرف فيكون في السؤال المذكور في الآية طى تعويلا  
على الجواب والظاهر على هذا أن لا يكون من الاسلوب الحكيم وبه يشعر كلام الراغب حيث قال  
في مطابقة الجواب السؤال وجهان أحدهما أنهم سألوا عنهم ما قالوا ما تنفق وعلى من تنفق لكن حذف  
في حكاية السؤال أحدهما إيجازا ودل عليه الجواب كانه قبل المنفق هو المنفق عليهم هو لا خلف  
أحدهما في الاسترخاء طريق معروف في البلاغة والثاني أن السؤال ضربان سؤال جسد وحقه  
أن يطابقه وسؤال تعلم وحق المعلم فيه أن يكون كطبيب رفيق يخبر مافيه الشفاء طلبه أو لم يطلبه فلما  
كان حاجتهم إلى من تنفق عليه كما حاجتهم إلى ما يتفق بين الامرين كمن به صفراء فاستأذن طبيبيا في كل  
العسل فقال كاهم الخلق وقول السكاكى أنهم سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المنفق والمصرف ووزل  
سؤال السائل منزلة سؤال غيره لتوخي التنبيه باللفظ وجه على تعديده عن موضع سؤال هو أليق بحاله



وأهم بناء على أنه ليس فيها ذكر المنفق أصلاً ولا وجه له لأن قوله ما أنفقتم من خير ذكره ولكنه لما كان  
 لاحد له أجل أي كل حلال أنفقتموه قليلاً أو كثيراً خير وأما الزمخشري فإنه جعل السياق إبان  
 المصروف والمنفق مدح فيه وهو الخير وتقديره ما يعتد به من انفاق الخير مكانه ومصرفه الأقربون  
 قال الطيبي ولا يخرج عنده عن الأسلوب الحكيم والفرق بينه وبين يستلونك عن الأهل أن معرفة  
 تزايد الأهل وتنقصها المالم تكن من الأمور المقترية في الدين لم يلتفت إليها رأساً كما لو سأل السوادى  
 الطبيب أن يأكل جبناً فقال عليك بما به بخلاف المنفق فهذا الضرب على قسمين والمراد بالحكيم  
 في الأسلوب الحكيم الطبيب ويصح أن يراد صاحب الحكمة وجعل الأسلوب حكماً مجازاً وضده  
 الأسلوب الاحق وفي كلام المصنف رحمه الله شيء لأن أوله يقتضى أن ما يتفق لم يذكر أصلاً ككلام  
 السكاك وآخره يقتضى أنه ذكر كـ كن بطريق الاجال والادماج وإذا طبق المفضل أصاب المحز  
 وجه بعضهم على أنهم أجوابان لكن الظاهر أو (قوله في معنى الشرط الخ) هي شرطية لجزم الفعل  
 بها ولكن أصل الشرط أن يؤدي بان وغيرهما من الحروف وأسماء الشرط متضمنة معناها فلا يقال  
 في معناها وأشار إليه بقوله ان تفعلوا الخ وقوله يعلم كنهه مأخوذ من صيغة المبالغة في الجلالة الاسمى  
 المؤكدة وقوله وليس في الآية الخ رد على من قال انها منسوخة بآية الزكاة بأن هذه الآية واردة  
 في صدقة التطوع أو عامة وعلى كل حال فلا تنافي آية الزكاة (قوله شاق عليكم مكره طبع الخ)  
 قبل المكره والمكره بمعنى واحد وهو الكراهة لا الكراه كالضعف والضعف وقيل المفتوح المشقة  
 التي تتأل الانسان من خارج والمضموم ما ياله من ذاته وقبل المفتوح بمعنى الكراه والمضموم بمعنى  
 الكراهة وعلى كل حال فان كان مصدراً يؤول أو يعمل على المبالغة أو هو صفة كـ كنز بمعنى مخبوز  
 وكونه مكرها طبعاً لا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لأن معناه  
 كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الخدمة كمال الرضا بالحكم والاذعان له ولذا يأناب  
 عليه وإذا كان بمعنى الكراهة وحمل على المكره عليه فهو على التشبيه البليغ كما أشار إليه بقوله كأنهم  
 الخ وقوله على الجواز بناء على أن التشبيه البليغ مجاز كما ذهب إليه كثير من أهل المعاني وقوله كقوله  
 الخ تنظير لجميع ما مر لأنه قرئ فيها بالفتح والضم ويجرى فيها ما يجري هنا وجوز أن يكون تنظيراً للناسي  
 لظهور المشقة فيه في الجمل والوضع ثم انه قيل ان الظاهر أن قوله وهو كركم جملة حالية مؤكدة  
 اذا القتال لا يتفق عن المكره ويرد عليه أنها لا يجوز اقتراحها بالواو فينبغي أن تجعل منتهية لأنه  
 قد يكون مكرها عند كثرة العدو وقد لا يكون وهذا الذي ذكره صريحه ابن مالك لكن قال ابن هشام  
 ان فيه نظراً ووجه كما مر أن الواو الحال بحسب الأصل عاطفة والمؤكدة كدبها يعطف على المؤكدة لكنهم  
 نصوا على خلافه في قوله ونحن نسبح بحمدك فقالوا انها حال مقررة للسؤال فيحصل على أن الأصل ذلك  
 وقدير لتزلية منزلة المغاير (قوله وانما ذكر عسى الخ) يعنى أنه نزل منزلة غير الواقع لأنه في معرض  
 الزوال فلا حاجة الى أن يقال ان عسى من الله تحقيق وهوكون أفعاله تعالى تتضمن مصالح وسكائر  
 تحقيقه (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام بعث الخ) قلت هذه القصة مذكورة في السير لكن  
 فيما ذكره المصنف رحمه الله بعض مخالفة لنقلهم الصحيح فإنه قال في جهادى الآخرة والذى في سيرة ابن  
 سيد الناس انه في رجب وأنه لم يرسلهم لقتال وانما بعثهم ليعلم أمر قريش وأنهم لقوا هزلوا في آخر يوم  
 من رجب وقالوا لئن تركناهم لقد دخلوا الحرم وان قاتلنا حينئذ قاتلنا في الأشهر الحرم ثم عزموا على  
 القتال بهم ففعلوا ما فعلوا قال ابن اسحق فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم ما أمرتكم  
 بقتال في الشهر الحرام فوقف العبر والاسيرين وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً فلما نزلت الآية قبض ذلك  
 ويقال وقفه حتى رجع من بدر فقصه مع غنائمها والحضري بجماعهم له منسوب الى حضرة موت وقوله  
 استأقوا بمعنى ساقوا وشهر ابدل من الشهر الحرام ويذكر معنى يتفرق وقال السهيلي انه منخوت

(وما تفعلوا من خير) في معنى الشرط  
 (فان اقله به علم) جوابه أى ان تفعلوا  
 خيراً فاقه يعلم كنهه ويؤتى جوابه وليس  
 في الآية ما ينافيه فرض الزكاة لينسخ به  
 (كتب عليكم القتال وهو كركم) شاق  
 عليكم مكره طبعاً وهو مصدر زنت به  
 للمبالغة أو فعل بمعنى مفعول كـ كنز وقري  
 بالفتح على أنه لغة فيه كالضعف والضعف  
 أو بمعنى الكراه على الجواز كأنهم أكرهوا  
 عليه لشدة وعظم مشقته كقوله تعالى  
 حملته أمه كرها ووضعته كرها (وعسى  
 أن تنكروا شيأ وهو خير لكم) وهو جميع  
 ما كافوا به فان الطبع يكرهه وهو مناط  
 صلاحهم وسبب فلاحهم (وعسى أن  
 تنكروا شيأ وهو خير لكم) وهو جميع  
 ما تنكروا فيه فان النفس تحب وتهاوى وهو  
 يفتنى بها الى الردى وانما ذكر عسى لأن  
 النفس اذا راضت ينعكس الامر عليها  
 (واقه يعلم) ما هو خير لكم (وانتم لا تعلمون)  
 ذلك وفيه دليل على أن الاحكام تتبع  
 المصالح والراجحة وان لم يعرف عنها (يستلونك  
 عن الشهر الحرام) روى أنه عليه الصلاة  
 والسلام بعث عبدالله بن جهم بن عتبة  
 على مربة في جهادى الآخرة قبل بدر  
 بشهرين ليبرصد عيرا لقريش فيهم عمرو  
 ابن عبد الله الحضري وثلاثة معه فقتلوه  
 وأسروا اثنين واستاقوا العير وفيها تجارة  
 الطائف وكان ذلك غرة رجب وهم يظنون  
 من جهادى الآخرة فقاتل قريش استعمل  
 محمد الشهر الحرام شهر أبى من فيه الخائفة  
 ويذكر فيه الناس الى معانيهم

من يذره وقوله ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا ردها على أصحابه بل تركها موقوفة ولم يقبلها والعير بكسر العين المهملة وسكون الياء الناقصة من الابل والسائلون أصحاب السرية وكونهم المشركين ضعيف لا يناسب الرواية ولا الدراية والسرية طائفة دون الجيش والاسارى من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد ورواية ابن عباس رضى الله عنهم لا تخالف ما قبلها كما قيل لانه ردها اول مجيئها ثم قبلها ونحوها بعد ذلك وهو المروي وقوله ما نبرح أى ما نبرح مكاننا أو ما نبرح في ندم وأمر البدلية ظاهر وقوله بتكرير العامل يعنى وهو يدل أيضا كرماء له أو الجار والمجرور يدل من الجار والمجرور (قوله أى ذنب كبير الخ) لاشبهة فى أن الشهر الحرام حرم القتال فيها من عهد ابراهيم عليه الصلاة والسلام الى أوائل الاسلام وكانت العرب فى الجاهلية تدين به وهى ذوالعدة وذوالحجة ومحرم حرمت الحج لانهم يأتونه من الاماكن البعيدة فجعل شهر المعبى وشهر اللذهب وشهر الاداء المناسك ورجب لانهم يعفرون فيه فيأتى للعمرة من حول الحرم فجعل له شهرافهى أربعة ثلاثة سرمد وواحد فرد وانما الخلاف هل نسيح حرمته بعد ذلك أو لا فقبل لم نسيح وأنه لا يقابل فيها الامن فأنه عدوه فأنه قد دفع وهكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وذهب قوم من الصحابة والفقهاء الى أن حرمته نسيحت بآية القتال المذكورة وأما كونها جزءا لقوله فاذا انسلخ الاشهر فالارادهم أشهر معينة فلا يدل على عدم حرمته فى غيرها من الحرم وأما كون الآية انما تدل على عموم الامكنة لا عموم الزمنة فيفيد النسخ فى الحرم دون الشهر الحرام فقبيل ان الاجاب المطلق يرفع التحريم المقيد كالعام الخاص ولو سلم فالاجماع على أن حرمته المكان والزمان لا يفرقان فيجعل عموم الامكنة قرينة عموم الزمنة وترفع حرمة الاشهر وهذا بناء على نسخ الخاص بالعام والمقيد بالمطلق عند الحنفية والشافعية لا يقول به كباين فى الاصول وأما ما ذكره من الاجماع فجعل نظر وقوله والاولى الخ لانها نكرة فى سياق الاثبات فلا تهم وأجيب عنه بأنه عام بعموم الوصف أو قرينة المقام ولذا صرح ابداله من المعرفة أو وقوعه مبتدأ خبره كبير على وجهى امرابه ولو سلم فقتال المشركين حرام قطعاً لان قتال المسلمين لا يحل مطلقاً وأيضاً لا يحل أن سب التزول يقتضى حرمة وأنه انما اغتفر للخطا فيه وأما أن قتال المسلمين لا يحل مطلقاً ففيه انه يحل قتال أهل البنى (قوله الاسلام أو ما يوصل العبد الخ) كون الاسلام والطاعات طريقاً يوصل الى الله مجازاً ظاهر وتقدير المضاف أى صد المسجدين لا يلزم ما بعده من المحذور وأبو ذؤيب موزة أو أبو بوزن سعاد واهمال الدالين شاعراً من ايام مشهور راسمه جارية واستشهد بيته على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على جره لان الغالب أنه اذا حذف يقوم المضاف اليه مقامه والشاهد فى قوله وفار على رواية الجزية فان تقديره وكل نار وفار منصوب بتعيين مقدار اول ولا ذلك المضاف على معمولى عاملين مختلفين ولو لم يقدر المضاف لكنت الآية من هذا القبيل وعلى رواية تار الاول منسوبة لاشاهد فيه وفوقه أصله تنويعاً بطايب امرأته على عدم كونه مثل قوم ذكرتهم له يقول لها لا تنظى ان كل رجل رأيت رجلاً ولا كل نار فوجد ناراً وقدت للقرى ولا تمدحى حتى تجريه (قوله ولا يحسن عطفه على سبيل الله) أى مدح سبيل الله وعن المسجد وهو مردود لانه يؤدى الى الفصل بين ابعاض الصلاة بأجنبي اذ تقديره أن صدوا لأن المصدر مقدريان والذهل وأن موصول حرفى وما بعده صلته فاذا عطف على سبيل الله كان من تمة الصلاة وكفره عطف على المصدر نفسه وأجنبي عن الصلاة اذ لا تعلق لهما وقوله اذ لا يقدم العطف على الموصول فيه نسيح أى العطف على صلة الموصول وما فى حيزه لان الموصول والصلة كثنى واحد خصوصاً بعد التأويل وأما الامتناع من العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فضعفه لفظاً ومعنى أما معنى فلا أنه لا معنى للكفر بالمسجد الحرام الا بتكليف وأما لفظاً فلان العطف على الضمير المجرور المتصل بدون إعادة الجار من الضعف وفيه اختلاف فقيل لا يجوز الا فى الضرورة واختار ابن مالك تبعاً للكوفيين جوازاً فى السعة وقيل ان أكد نحو ممرت

وشق على أصحاب السرية وقالوا ما نبرح حتى تنزل نوبتنا ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والاسارى وعن ابن عباس لما نزل أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنية وهى أول غنية فى الاسلام والسائلون هم المشركون كتبت الى الله فى ذلك تشنيهاً وتغيراً وقيل أصحاب السرية (قتال فيه) يدل اشتغال من التمسر وقضى عن قتال بتكرير العامل (قل قتال فيه كبير) أى ذنب كبير والاكثرة على أنه منسوخ بقوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم خلافاً لعماء وهو نسخ الخاص بالعام وفيه خلاف والاولى منع دلالة الآية على حرمة القتال فيه مطلقاً فان قتال فيه نكرة فى حيز مثبت فلا يعم (وصد) صرف ومنع (عن سبيل الله) أى الاسلام أو ما يوصل العبد الى الله سبحانه وتعالى من الطاعات (وكفر به) أى باقته (والمسجد الحرام) على ارادة المضاف أى وصد المسجد الحرام كقول أبي ذؤيب اكل امرئ نسيحاً من امرأ وثار وقد بالليل ناراً ولا يحسن عطفه على سبيل الله لان عطف قوله وكفر به على وصد مانع منه اذ لا يقدم العطف على الموصول على العطف على الضمير ولا على الهاء فى به فان العطف على الضمير المجرور وانما يكون بإعادة الجار (واخراج أهله منه) أهل المسجد وهم النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون (أكبر عند الله) عما فعلته السرية خطأ وبناء على الظن وهو خبر عن الاشياء الاربعة الممدودة من كبار قريش

وأفعل مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث (والفتنة أكبر من القتل) أي ما تركبونه من الإخراج والشرك أقطع مما أتركبونه من قتل  
الحضرمي (ولا يزالون يغفلونكم حتى يردوكم عن دينكم) أخبار عن دوام عداوة ٤٠٣ الكفار لهم وأنهم لا يتفكرون عنها حتى يردوهم عن دينهم

وحق للتعليل كقولك أهد الله حتى أدخل  
الجنة (ان استطاعوا) وهو استبعاد لاستطاعتهم  
كقول الوائق بقوته على قوته ان ظفرت بي  
فلا تبق على وايدان بأنهم لا يردونهم (ومن  
يرتد منكم من دينه فبعت وهو كافر فأولئك  
حبطت أعمالهم) قيد الرد بالموت عليها في  
احباط الاعمال كما هو مذهب الشافعي رحمه  
الله تعالى والمراد به الاعمال النافعة وقرئ  
حبطت بالفتح وهي لغة فيه (في الدنيا) لبطلان  
ما تحبوه وفوات ما لا سلام من الفوائد  
الدنيوية (والآخرة) بسقوط الثواب  
(وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)  
كسائر الكفرة (ان الذين آمنوا) نزلت أيضا في  
أصحاب السرية لما ظن بهم أنهم ان سلوا من الأثم  
فليس لهم أجر (والذين هابوا رابعا وفي  
سبيل الله) كزور الموصول لتعظيم الهجرة والجهاد  
كلهم ما مستقلان في تحقيق الرجاء (أولئك  
يرجون رحمت الله) ثوابه أثبت لهم الرجاء اشعارا  
بان العمل غير موجب ولا قاطع في الدلالة سيما  
والعبارة بالخواتيم (واقره غفور) لما فعلوا خطأ  
وقلة احتياط (رحيم) باجزال الاجر والثواب  
(يسئلونك عن الخمر والميسر) روى أنه نزل  
بمسألة قوله ومن ثمرات الفضل والاعتساب  
تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا فأخذ المسلمون  
يشربون خمرًا ثم امرهم بما اذا في نفر من العصابة  
قالوا أفتناب رسول الله في الخمر فانها مذهب  
للعقل فنزلت هذه الآية فنسبهم اقوم وتركها  
آخرون ثم دعا عبد الرحمن بن عوف ناسا منهم  
فشربوهم فاشكروا فأمأ أحدهم فقرا أعبدا  
تعبدون فنزلت لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى  
فقل من يشربها ثم دعا عتيبان بن مالك سعد  
ابن أبي وقاص في نفر فلما سكر واقتضوا  
وتناشدوا فأنشد سعد شعره فيه هجاء الانصار  
فغضب به أنصاري بلعني بعير فشجبه فشكا الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو الله بين  
لنسا في الخمر يا ناسا فأنزلت انما الخمر والميسر  
الى قوله فهل أنتم منتهون فقال عمر انتمينا  
يارب والخمر في الاصل مصدر خمره اذا سكره

بك نفسك وزيد جاز والافلا وهذا رد على الزمخشري اذ خرج على العطف على سبيل الله وصححه بأن  
الكفر متحد مع الصلواته تفسيره فأنفصل به ككلا فصل وأنه على التقديم والتأخير اذ لا يخفى ضعفه  
وقوله وأفعل الخ توجيه لكونه خبرا عن الاربعة وهو مفرد وهو مقترن في العربية (قوله ما تركبونه  
الخ) هو الامور الاربعة وهو تفسير الفتنة والمراد بالشرك الكفر والصدع الاسلام كفر وكذا  
المنع للمسلمين عن دخول الحرم للعبادة فانه داخل في الكفر أو مستلزم له فلا يرد عليه أن التخصيص  
بهذين لا وجه له ولا يحتاج الى التوجيه بأنه ذكرهما على سبيل التمثيل (قوله أخبار عن دوام عداوة  
الكفار الخ) دفع لما يتوهم من أن ردوهم المأني به اذ لم يكن واقعا فكيف جعل غاية فأشار الى أنه  
عبارة عن الدوام كقوله حتى يلج الجبل في سم الغياط والتعليل لا يقتضي التحقيق وقوله وحتى للتعليل  
جواب آخر بأن قطعهم لذلك ان استطاعوا والتعبير بان استبعاد استطاعتهم لا للشك وان تستعمل  
لذلك كما مثل له يعني استعمل ان مع الجزم بعدم الوقوع اشارة الى أن ذلك لا يكون الا على سبيل  
القرص كما يفرض المحال وهو معنى الاستبعاد وتبين مجزوم مضارع الابقاء وهو عدم الاهدلاك  
(قوله قيد الرد الخ) قال الضرير احتجاج الشافعي ببناء على أنها لو احبطت الاعمال مطلقا لما كان  
للتقييد بقوله فيمت وهو كافر فائدة لبا على أنه جعل شرط في الاحباط وعند انتفاء الشرط يقتضي  
المشروط لان الشرط التحوي والتعليل ليس بهذا المعنى بل غاية السببية والمزومية وانتفاء السبب  
أو المزموم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم لجواز تعدد الاسباب ولو كان شرطا لم يمتنع لم يتصور  
اختلاف في القول بمفهوم الشرط واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى ومن يكفرا بالايمان فقد حبط عمله  
وأجيب بأنه يحمل على المقيد بالبدليلين ورد بأن ذلك يكون اذا كان القيد في الحكم وانحدث الحادثة  
وأما في السبب فلا يجوز أن يكون المطلق سببا كالمقيد وقام هذا في الاصول قبل ثمة الخلاف تظهر في  
صلى ثم ارتد ثم أسلم فيلزمه قضاء تلك الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله وفيه نظر  
انتهى (قوله لبطلان ما تحبوه) فان قلت الظاهر ان يقول لبطلان علمهم وفواته بالاسلام قلت لما كان  
سقوط الاعمال والعبادات بمعنى عدم الاعتداد بها والثواب عليها الاح أن قوله في الآخرة كاف اشارة  
الى أنهم كانوا يتوهمون أن أعمالهم تلك تنفعهم في الدنيا فزال ما توهموه قاتل وقوله نزلت الخ روى  
أصحاب السير والطبراني وقوله اشعارا الخ وجهه ظاهر لان المقطوع به لا يرتجى وجعل الرجاء أيضا  
عبارة عن الجدي في الطلب في العبادة كما قيل من رجا طلب ومن خاف هرب والظاهر أن يقصر بأنهم  
يرجون الثواب على تلك الغزاة الواقعة في الشهر الحرام لما عفا الله عن غائلتها كما روى ابن سبيل الناس  
أنه لما تجلى عن عبد الله بن جحش وأصحابه ما كانوا فيه حين نزل القرآن طمعهوا في الاجر فقالوا يا رسول  
الله أنطمع أن يكون غزوة ونفطى فيها أجر المجاهدين فأزل الله فيهم ان الذين آمنوا الآية (قوله  
والعبارة بالخواتيم) أي الاعتبار بالمعتد به ذلك والخواتيم بالجمع خاتمة ووقع في الحديث وكذلك وكان  
قياسه الخواتم لكنه سمع فيه على خلاف القياس كما قالوا في الصبارف وبعض النسخة جعله مقياسا في جمع  
فأصل وتفصيله في كتاب الضرائر لابن عصفور وقوله لما فعلوا خطأ قيد به لما مر في سبب النزول (قوله  
روى أنه الخ) المذهب بفتح الميم وزن اسم المكان ما يذهب به العقل كثيرا والتأفيه للمبالغة وهذه الصيغة  
نستعمل للدلالة على الكثرة كما يقال مأسدة للعسل الكثير الاسود ثم استعيرت لها وسبب للكثرة كما  
يقال الولد مجبنة ومجذلة أي يستدعي ذلك وهو المراد هنا وقوله فقرا الخ أي في سورة قل يا أيها الكافرون  
وقوله فشر بها الخ لانهم فهمهوا من قوله فيها ثم أنهم ما يؤذيان الى الاثم لأن ما في أنفسهما ثم فشر بها  
بعضهم اعتقادا على أنه يضبط نفسه عما يؤذى اليه وتركها آخرون اجتسابا عما يؤذى اليه والهي العظم  
النازل من الرأس الى القدم قبل والحكمة في نزول هذه الآيات بالتدريج في تحريمها أنهم ألفوها فلو  
رمت عليهم ابتداء لم عاشق عليهم ذلك (قوله والخمر في الاصل مصدر خمره اذا سكره) يعني أن أصل معنى

سعى بها صبر العنب والغرا اذا اشتد وغل كانه يحضر العقل كما سعى سكرًا لانه يسكره أي أي يحجزه وهي سوام مطلقا وكذا كل ما أسكر عند كثير العلماء

الخمر المسترف كل ما وقع يستر العقل بخمر حرام قليله وكثيره طبع أو لم يطبخ وهذا مذهب الشافعي وكذا السكر  
بفتحين من السكر وأصل معناه سدا لهما كالسكر وهو يحجب الماء أيضا فهو في معنى الخمر وما نقله عن  
أبي حنيفة صحيح إلا أنه لا يخصه بما ذكر بل العنب سدا فلا ينبغي التخصيص وحل شربه مخصوص بأن لا  
يصل إلى حد السكر ولا يشرب بقصد الله والطرب وكيفية الكلام فيه مفروغ عنه في الفروع  
وقال بعض أهل اللغة لا يسمى خمر الماء العنب التي إذا غلي بنفسه (قوله والميسر الخ) أيضا أي كما  
أن الخمر يحجب الأصل مصدر وفعله أيسر من اليسار لأنه يأخذ ما يأخذ ييسر أي سهولة أو الهمة فيه  
للسلب لأنه يسلب اليسار وتفسيره هنا إقمار مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وعطاء ومجاهد  
 وغيرهم وهو بيان المراد من الآية حتى أدخلوا فيه لعب الصبيان بالكعب والجوز والترد والشطرنج  
والقرعة في غير القصة كما ذكرها الجصاص وجبجوع أنواع المخاطرة والرهان وأما حقيقة فسهم تجمل في  
خريطة معاملة بعلامات بعضها ناصيب وبعضها أكثر وليس لبعضها شيء وكل ذلك من لحم جزور يخرونها  
وله تفصيل في شروح الكشف (قوله أثم كبير من حيث أنه يؤدي الخ) الانتساب عن الأمور يعني به  
اجتنابه ومخالفته وأصل معنى التكب التضييق يقال تنكب لا يقطر الزحام وهو يتون وكاف بعدها  
بألف موحدة يعني أن الأثم ليس في ذاتهما بل فيما يؤديان إليه ولذا شرعوا به بعد نزول هذه الآية كما مر وهذا  
بناء على ما ارتضاه من أن هذه الآية لا تدل على تحريمها وقرئ كثير بالمثلثة في السبعة وبين منافعه ما من  
كسب المال في الميسر وأما صاحب الكرم ومصادقة الفتيان لأنهما أوردت محبة وعشرة (قوله وهذا  
قبل الخ) يعني بعضهم ذهب إلى أن هذه الآية دلت على الحرمة وقوله لما مر يعني من شربهم بعد نزولها  
وسؤالهم من شأن شاق وأن المحرم آية أخرى وما ذكره مبنى على التحسين والتفصيل العقليين ونحن لا نقول  
به وفيه نظر (قوله قبل سائله الخ) إنما ضعه لأن الوارد في الحديث أنه معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم  
وقال ابن عباس رضي الله عنهما من العصابة وقوله عن المنفق والمصرف بناء على ما مر في سبب  
النزول وقد مر ما فيه ويكون هذا السؤال عن كيفية الاتفاق قصد به دفع السكر مع ما مر من  
سؤاله لكن هذه العبارة للسؤال عن المنفق كالسابقة ولادلالة لها على الكيفية (قوله العفو نقض  
الجهد الخ) يعني أن العفو بمعنى السهل الذي لا مشقة فيه ونقيضه الجهد بالفتح وهو المشقة ولذا يقال  
للارض الممهدة السهلة الوطء وهو الشعر الذي أنشد نسب لابي الاسود الدؤلي يخاطب زوجته  
والصحيح أنه لاسماء بن خارجة الفزاري أحد حكماء العرب وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان بسند  
متصل عن أسماء أنها لما أرادت أن يهدي ابنته إلى زوجها قال لها يا بنية كوني زوجك أمة يكن للعبد  
ولا تدني منه فيهلك ولا تتعدي عنه فتقتل عليه وكوفي كما قلت لأمك

خذي العفو مني تستدعي مودتي • ولا تنطقي في سروري حين أغضب

فاني رأيت الحب في الصدر والقل • اذا اجتمعا لم يلبث الحب يذهب

ومراد بالهفو ما تقدم وسورة الغضب شدة وحده والقليل البغض والصد وهو البيتين ظاهر  
(قوله وروى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أبو داود والبرزاي وابن حبان والحاكم  
من حديثه وقوله في بعض المغامير وافقه ما في رواية البرزاي في بعض المغازي وفي غيره في بعض المعادن  
والبيضة مقدار كالبیضة على التشبيه وقوله غفدها بالحاء المهملة والذال المعجمة ومعناه رماها ومن يوم  
أن معناه الاسقاط لا الرمي لم يصح لأنه مذكور في كتب اللغة كالتماية وقبل أنه بجاء معجمة وهو الرمي  
بالاصابع أو بالسباب والاهتمام وقوله يتكفف أي يسأل الناس عذره وقبل يطلب الكفاف ولفظ  
ظهر مقحم للتأكيد وقد مر تحقيقه في ظهر الغيب والمراد يجلس بقعد عن الكسب وهذا النهي  
كما يقتضيه الكلام لمن لا يصبر بعد بذل ماله أو ما لو صبر فمؤد وفي الحديث خير الصدقة جهد المقل وهذا  
يختلف باختلاف الناس (قوله أي مثل ما بين أن العفو أصل من الجهد الخ) يعني أن كذلك صفة

وقال أبو حنيفة نقيض الزيب والنمر اذا  
طبخ حتى ذهب ثلثاه ثم اشتد حل شربه  
مادون السكر والميسر أيضا مصدر كالوعد  
يعني به الله ما رآه أخذ مال الغدير ييسر  
أرسل ييسره بالعنى يسألونك عن تعاطيها  
لنوله (قل فيهما) أي في تعاطيها (أثم  
كبير) من حيث أنه يؤدي إلى الانتساب  
عن الأمور وانتساب المخطور وقرأ حنيفة  
والكسائي كثير بالثاء (ومنافع الناس)  
من كسب المال والطرب والالذذ  
ومصادقة الفتيان وفي الخمر خصوصاً تنجيس  
البيان وتوفر المروءة وتقوية الطبيعة (وأغما  
أكبر من نفعهما) أي المفاسد التي تنشأ  
منهما أعظم من المنافع المتوقعة منهما ولهذا  
قبل أنها المحرمة للخمر فإن المفسدة اذا  
ترجحت على المصلحة اقتضت تحريم الفعل  
والاظهر أنه ليس كذلك لما مر (ويستلونك  
ماذا بقون) قبل سائله أيضا عمرو بن الجوح  
سأل أولا عن المنفق والمصرف ثم سأل عن  
كيفية الاتفاق (قل العفو) العفو نقض  
الجهد ومنه يقال للارض السهلة وهو أن  
يتفق ما ييسر له بذله ولا يبلغ منه الجهد قال  
خذي العفو مني تستدعي مودتي

ولا تنطقي في سروري حين أغضب  
وروى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
بيضة من ذهب أصابها في بعض المغامير فقال  
خذيها مني صدقة فأعرض عنه حتى كرر عليه  
مرارا فقال هاتهما مغضا فأخذها فخذها  
خذ قالوا أصابه لشجه ثم قال يأتي أحدكم به  
كله تصدق به ويجلس يتكفف الناس اتما  
الصدقة عن ظهر غنى وقرأ أبو عمرو ورفع  
العفو (كذلك بين الله لكم الآيات) أي مثل  
ما بين أن العفو أصل من الجهد أو ما ذكر من  
الاحكام والكاف في موضع نصب صفة  
بصدره مخذوف أي تبين ما من هذا التبيين

وانما وجد العلامة والمخاطبة به جمع على تاويل القبول والجمع (اعلمكم تنفكرون) في الدلائل والاحكام (في الدنيا والآخرة) في أمور الدارين فمأخذون  
بالاصح والانعاع منها ويحتجبون عما يضرهم ولا ينفعهم أو يضرهم أكثر مما ينفعهم ٣٠٥ (وبالله التوفيق واليه المرجع) لما زلت ان الذين يأكلون أموال

الناس ظلما اعزوا اليه وحقا طهرهم  
والاحكام بأمرهم فسحق ذلك عليهم فذكر  
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلات  
(قل اصلاح لهم خير) أي مداخلتهم  
لاصلاحهم أو اصلاح أموالهم خيرا من  
مجانبتهم (وان تعالطوهم فاحوانكم)  
حت على المخالطة أي انهم اخوانكم في  
الدين ومن حق الاخ أن يخاطب الاخ وقبل  
المراد بالمخالطة المصاهرة (والله يعلم المنفسد  
من المصلح) وعيد ووعد لمن خالطهم لافساد  
واصلاح أي يعلم أمره فيجازيه عليه (ولو شاء  
الله لعنتكم) أي ولو شاء الله لعنتكم  
لاعنتكم أي كفكم ما يشق عليكم من العنت  
وهي المشقة ولم يجوز لكم مداخلتهم (ان الله  
عزيز) غالب يقدر على الاعانت (حكيم)  
يحكم ما ينضجه الحكمة وتوسع له الطاقة  
(ولا تسبحوا المشرك حتى يؤمن) أي ولا  
تتزوجوهن وقرى بالضم أي ولا تزوجوهن  
من المسلمين والمشركات نعم الكتابيات لان  
أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت  
اليهود وعزير ابن الله وقالت النصارى المسيح  
ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون  
ولكنما خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين  
أوتوا الكتاب روى أنه عليه الصلاة والسلام  
بعث مرثدا الغنوي الى مكة ليخرج منها  
اناسا من المسلمين فأتته عنان وكان هو اهاقي  
الحاهلية فقالت ألا تخافون فقال ان الاسلام  
حال بيننا فقال هل لك أن تتزوج بي فقال نعم  
ولكن أستاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستأمر فزلات (ولامة مؤمنة خير من  
مشركة) أي ولا مراة مؤمنة - مؤمنة كانت  
أرجلوك فأن الناس كلهم عبيد الله وامائه

(٣) قوله وثنا مثلثة مكسورة في القاموس  
وكسكن الرجل الكريم والاسد واسم وقد  
ذكر في المسكن الفتح والكسراه

مصدر محذوف أي تيمينا كذلك التبيين والمشار اليه تبيين حال الاتفاق لقربه أو جسيم ما قبله وتزك ما ذكره  
الزخشي من أنه تبيين أمر الخمر لانه خلاف الظاهر للفصل وان اعتذر عنه بأن ذلك بشاربه الى البعيد  
وغير ذلك مما في شروحه وقوله وانما وجد العلامة الخ يعني حرف الخطاب فان الكاف المتصلة بألفها  
الاشارة قد يخاطب بها المخاطب بالكلام مخوف ذلك كمن الذي لفتني فيه والوجه ما ذكره المصنف رحمه الله  
وله وجه آخر وهو أن يخاطب به كل من يتلقى الكلام كافي قوله ثم عضوا عنكم من بعد ذلك وحينئذ يلزم  
الافراد من غير تأويل كافي المطول وشروح التسهيل (قوله في الدلائل والاحكام) جعل متعلقا بالتفكر  
مقدرا فيكون قوله في الدنيا والآخرة متعلقا بتبيين وقد جوز فيه الزخشي أن يتعلق بتفكر كون أيضا  
وهو الظاهر اذ هو يعتد في ولا اتصاله والمراد بالتبيين في الدنيا والآخرة تبيين أمر الدنيا والآخرة  
وحيث قدم التفكر للاهتمام به وقوله يضركم أكثر مما ينفعكم ناظر الى قوله وانما هما أكبر من نفعهما  
(قوله لما زلت ان الذين يأكلون الخ) أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم ومصححه من حديث ابن عباس  
رضي الله عنهم قال الزجاج كانوا يظنون النسي فترجحون منهم العشرة وبأكلون أموالهم فشد عليهم  
في أمر النسي تشديدا خافوا معه التزويج بالنسي ومخالطتهم فاعلمهم الله تعالى أن اصلاح لهم هو خير  
الاشياء وأن مخالطتهم في التزويج مع تحريم الاصطلاح جائزة وقوله فسحق ذلك عليهم أي على النسي  
لعدم من يقوم بأمرهم وقبل على تاركي المخالطة لشققتهم على النسي وخوف أن يلحق أولادهم مثلهم  
(قوله حث على المخالطة الخ) بين وجه الحث وقريب منه ما قيل انه اثبات للمخالطة بطريق رهاق  
لان الاخ لا يجنب أخاه وتفسيره بالمصاهرة بربطه بالآية المذكورة بعده أشد ارتباطا وقوله فيجازه  
حيث ذكر لم الله في مثله فالمراد به المجازاة والافهم معلوم وقوله لافساد واصلاح لف ونشر (قوله  
أي ولو شاء الله لعنتكم الخ) أي ولو شاء الله أن يوقعكم في العنت وهي مشقة يحشى معها الهلاك  
والعنت أن يشرع عزرك المخالطة فان قلت مفعول المشقة في الشرط انما يحذف اذا لم يكن تعلقه به  
غريبا وتعلقه بالاعانت غريب قلت أجيب بأنه كان في الامم السابقة التكاليفات الشاقة فلم يكن ذلك  
غريبا اذ الذلوفه تأكل وفسر العزيز والحكيم عاذرا لاسباب المقام وما يتسع له الطاقة أخص من الطاقة  
لان معناه ما يطاق طاقة من غير تضيق ومشقة (قوله أي ولا تتزوجوهن الخ) وقراءة الضم قال الطبري  
لا أعلم أحدا قرأ بها ونقل أبو حبان رحمه الله أنه اقراءه الاعشى وهو ثقة وقوله والمشركات الخ والمراد  
بالمشركات ان كان الحريات خاصة كما هو المتبادر فالآية ثابتة أي غير منسوخة لان الحرمة باقية  
وان كان أعم لان أهل الكتاب مشركون لما ذكره المصنف رحمه الله فقبل الآية من ذوخة بقوله تعالى  
في المائدة والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حيث حصر الحل في الكتابيات ولا يجوز أن تكون آية  
المائدة منسوخة لان المائدة لم ينسخ منها شيء ومعنى الكلام على أن قصر العام على البعض بدليل متراخ  
نسخ عند الحنفية وأما عند الشافعية فهو تخصيص لا نسخ كما قاله المصنف رحمه الله تعالى (قوله روى أنه  
عليه الصلاة والسلام الخ) رده هذا بأنه انما ورد في آية النور الزاني لا ينكح الا زانية الآية أخرجه أبو داود  
والترمذي والنسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما والذي ذكره المصنف رحمه الله أنه أورده الواحد  
في أسباب النزول عن ابن عباس رضي الله عنهما ومرثدا برامهم له وثنا مثلثة مكسورة (٣) والغنوي  
بالضين المجهية نسبة لقبيلة وعناق يفتح العين اسم امرأة وقوله أستاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أي أشاوره (قوله ولا مراة مؤمنة) اشارة الى أن الآية هنا ليست على ظاهرها لما ذكره وقيل انه على  
ظاهره وان الامة في مقابلة الحرة وانه نزل في أمة لابن رواحة راوه الواحد عن ابن عباس رضي الله  
عنهما وعليه فتفضل الامة المؤمنة على المشركة مطلقا ولو حرة فاعلم منه تفضيل الحرة عليهم بالاطريق  
الاولى ثم ان التفضيل يقتضي ان في المشركة خيرا فاما أن يراد بالخير الديني وهو مشرك ياتهم بما  
الاتصاف أو يكون على حد قوله أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا فان أصحاب النار لا خير فيهم كما سألني

تأويله وأنه على القرض والتأويل والشكائيل الاخلاق واحدها شمال (قوله والواو والعال الخ) هذه  
الجملة في موضع نصب وقالوا انهم في مثله شرطية بمعنى ان لامتناعها اذ المعنى ليس عليه وقد قد من أن  
هذه الواو عاطفة على جملة حالية مقدره وأنه لا خلاف بين من قال انها عاطفة ومن قال حالية والمراد به  
وأمثاله التعميم واستقصاء الاحوال لأن ما بعدها انما يأتي وهو منافي لما قبله الوجه ثانيا والاحجاب  
مناف نظرية غير هاتر جيهه عليها وكون لو تأتي بمعنى ان مقرر في النور والمعاني وقوله وهو على عمومه  
أي شامل لأهل الكتاب والثناء مضمومة هنا قطعاً وقوله عن مواصلتهم أي الاتصال مطلقاً ومعاملتهم  
معاملة أوليائهم وفيه إشارة الى أن المراد بالعبد ما يشعل الحزب كما مر في الامه (قوله إشارة الى  
المذكورين الخ) انما أدرج المذكورين إشارة الى أن ذكرهم جعلهم منزلة المحسوس الذي يشار اليه  
والافا ولتلك جمع لا يختص بذكر ومؤنث أو هو إشارة الى أن يدعون غلب فيه المذكور على المؤنث وقوله  
أي الكفرة فهو مجازية لاقه السببية كما في الجنة والمغفرة وتقديراً ولياؤه لازم لقوله باذنه اذ لا معنى  
لقولنا الله يدوم باذنه واقابلته لا أولئك الذين هم أولياء الشيطان ووجه التخصيص جعل دعوتهم  
دعوة الله لكنه قبل انه لا حاجة حينئذ الى تأويل اذنه بالتفسير وليس كذلك لأن اذن الله لهم في دعوتهم  
معناه ذلك هنا قال الزمخشري في حواشيه هو مستعار من الاذن الذي هو تسهيل الحجاب وذلك  
ما يفهم من اللطف والتوفيق ولوجعل بمعنى بأمره ورضاه لكان مجازاً أيضاً وهو ظاهر وكذا كونه بمعنى  
القضاء والارادة وقيل ان ابقاء يدعوى ظاهره أولى ويؤيده عطف بين عليه والظاهر أن المبين هو الله  
قائل (قوله لا يتركوا الخ) يعني أنه استعارة كما مر أو أن التبرج بالنسبة الى غيره من المخاطبين  
وقوله من ميل الخير يعني من الميل للخير (قوله روي أن أهل الجاهلية الخ) روى مسلم والترمذي  
والنسائي عن أنس رضي الله عنه أن اليهود كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في  
البيوت أي لم يمسكوها فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
افعلوا كل شيء الا النكاح وروي أن الذي سأل عنه ثابت بن الدحداح رضي الله عنه وروى من طرق  
آخر والدحداح يفتح الدالين المهمتين وحسين مهمتين صحابي معروف وما قبل ان قوله فاعتزلوا يؤيد  
فعلهم ولا يصلح رداله إلا أن يكافله وما في الكشف لا يحتاج الى تكاف لانه لم يذكره على أنه سبب  
التزول غفلة عنه أنه ثابت بالاحاديث الصحيحة وقوله فاعتزلوا انما بياناً لظاهر كما صرح في ترك النكاح  
فقط فهو ظاهر في الرد (قوله مصدر كالحجى والمبيت) يعني أنه معقل بكسر العين مصدر ميمي وهو  
مخبر في مثله بين الفتح والكسر وقد سمع حاضراً ومخبراً ومخاضاً والمراد هنا المعنى المصدرى وقيل  
أن الفتح والكسر جائز في المصدر واسم الزمان والمكان وقيل القياس الفتح لا غير (قوله ولعله سبحانه  
انما ذكر بـ ألونك بغير واو ثلاث الخ) في الكشف فان قلت ما بال بـ ألونك بغير واو ثلاث مرات ثم مع  
الواو ثلاثاً قلت كان سؤالهم عن تلك الحوادث الاول وقع في أحوال متفرقة فلم يثبت بغير حرف العطف  
لأن كل واحد من السؤالات سؤال مبتدأ أو سؤالاً عن الحوادث الاخرى في وقت واحد فجاء بمعرف الجمع  
لذلك كما أنه قيل يجمعون لك بين السؤال عن الخير واليسر والسؤال عن الاتفاق والسؤال عن كذا  
وكذا وهو مما أشكل قديماً حتى قال في الانتصاف انه وهم بلا شك لانه يقتضى كجاري أن يفترق  
السؤال الثاني والثالث بالواو خاصة دون الاول اذ الواو انما تربط ما بعدها بما قبلها فاعتزلوا بالاول  
لا يربطه بالثاني والثالث بالواو خاصة وعلى هذا تكون الاسئلة التي وقعت في وقت واحد أربعة لثلاثة  
خاصة وقد قال ان الاسئلة التي وقعت في وقت واحد هي الثلاثة الاخيرة وذكر نكتة أخرى وستأتي  
وقال بعض علماء العصر ههنا وأخذت مشهورة على المصنف وهي أن وقوع الثلاثة الاخيرة في وقت  
لا يقتضى ايراد الواو ثلاثاً فيحصل بإيراد الواو من الاخيرتين فالصواب أن يقال والاربعة كانت  
في وقت واحد وهي الثلاثة الاخيرة وثالث الاول وقبل في دفعه قوله في وقت واحد بالاضافة لا بالصفة

(ولو أجبتمكم) بجهنم وشمالها والواو والعال  
ولو يعني ان وهو كثير (ولا تنكحوا المشركين  
حتى يؤمنوا) ولا تزوجوا منهم المؤمنات حتى  
يؤمنوا وهو على عموم (ولعبد مؤمن خير من  
مشرك ولو أجبكم) تعليل للنهي عن مواصلتهم  
وترغيب في مواصلة المؤمنين (أو تلك) إشارة  
الى المذكورين من المشركين والمشركات  
(يدعون الى النار) أي الكفرة المؤذية الى النار  
فلا يليق والاتهم وصاهرهم (واقه يدعوا)  
أي أوليائهم يعني المؤمنين حذف المضاف  
وأقام المضاف اليه مقامه تخفيفاً لثقلهم  
(الى الجنة والمغفرة) أي الى الاعتقاد  
والعمل الموصلي اليهما فهم الاحكام بالمواصلة  
(بأذنه) أي بتوفيق الله تعالى وتيسيره  
أو بقضائه وارادته (ويبين آياته للناس لعلهم  
يذكرون) لكي يذكروا أولئك  
بجيت يري منهم التذكير لما ذكر في العقول  
من ميل الخير ومخالفة الهوى (وبشأنك  
عن المحدث) روي أن أهل الجاهلية كانوا  
لم يمسكوا الخبيث ولم يواكلوه من كفـ هل  
اليهود والمجوس واستمر ذلك الى أن سأل  
أبو الدحداح في نفر من الصحابة عن ذلك  
فقلت والمجوس مصدر كالحجى والمبيت  
وله سبحانه انما ذكر بـ ألونك بغير واو ثلاثاً

كأنه أراد وقت واحد من الأول وهو وقت ثالثها وأنت خبير بأن تركيب عهده توصيفي فجعله  
 اضافيا خلافا لظاهر كمالا يعني والظاهر في توجيه كلامه هو أنه أراد الثلاثة الأخيرة في وقت واحد  
 هو وقت ثالث الأول أعني وقت السؤال عن الحجر والميسر كما هو الواقع على ما ذكره المفسرون فقوله في  
 وقت واحد وان كان عامًا بمسبب المفهوم لكنه أراد به ذلك الفردان من نحو بلا على الواقع واعتقادا  
 على ظهور المراد كما هو دأبه في أمثاله وان كان صاحب الكشف لم يعتقد عليه ونصب قرينة واضحة دالة  
 على أن المراد بالوقت الواحد ما ذكرناه حيث قال كأنه قيل يجمعون الخ كمالا يعني ومن البين أنه  
 لا دلالة في كلامه على أن ذلك الوقت الواحد أي وقت الثلاثة الأخيرة معاً بل لكل واحد من أوقات  
 الأول حتى لا يمكن حمله عليه وقوله ثم بها ثلاثا للتراخي في الذكر دون الوقت على أنه يمكن أن يقال إن  
 في قوله فلذلك ذكرها أي ذكر الثلاثة الأخيرة بحرف الجمع إشارة إلى ما ذكره لأن ذكر أولها بحرف  
 يفيد الجمع بينه وبين ما هو عطف عليه يقتضي وحدة وقتها والالكاناسو الذين يبتدأون كمالا يعني  
 (أقول) هذا الذي نجاه هذا القائل مأخوذ من قول العلامة في شرح الكشف يعني يستلونك ماذا  
 يستفون يستلونك عن الشهر الحرام يستلونك عن الحجر والميسر ويستلونك ماذا يستفون ويستلونك  
 عن البنائى ويستلونك عن المحيض فالثلاثة الأخيرة التي فيها الواجب مع الأخيرة مما ليس فيه الواو  
 وهو قوله يستلونك عن الحجر والميسر فقد فرقت بين الثلاثة وجمعت بين الأربعة فلذلك قال يجمعون للثلاثين  
 السؤال عن الحجر والميسر الخ ولم يرضه الشارح التصريح وأشار إلى أن السؤال عليه باق لم يندفع ثم اعلم  
 أنه لا غبار على كلام الكشف لأنه سأل عن العطف ثلاث مرات والعطف إذاً ثلث بين الجمل اقضى أربع  
 جمل ضرورة وقد عدها أربعاً فكيف يقال أنه وهم وأما كلام المصنف رحمه الله فانه صرح باتحاد  
 الوقت في ثلاثة فورد السؤال عليه فعلمه لم ير أن العاطف الأول عطف على ثالث الثلاثة بل عطف بجموع  
 الأسئلة المتعدة الوقت على الأسئلة المختلفة فيه عطف القصة على القصة أو يقال أنه لاحظ أن السؤال  
 عن الاتفاق قد تقدم فلم بعده معها والأول أولى وما ذكره هو لا تكاف لاطائل فتنته ولذا لم يلتفت إلى  
 هذا السؤال المدقق في الكشف مع تنسيق صاحب الانتصاف فتأمل ثم أن وجه العطف والترك  
 ما في الاتصاف وهو أن أول المعطوفات من الأول في المجرى لكنه أولاً أجيب بالمصرف الأهم وان  
 كان المسؤل عنه المنفق ثم أعيد ليدكر المسؤل عنه صريحاً وهو العطف والفاضل عن حاجته فتعين عطفه  
 ليرتبط بالأول والسؤال عن البنائى لما كان له مناسبة مع النفقة باعتبار أنهم إذا خالطوهم  
 أنفقوا عليهم عطفه على ما قبله ولما كانوا متزواجين مخالطة البنائى ناسب ذكر اعتزال المحيض لأنه هو  
 اللائق بالاعتزال فلذا عطفه لارتباطه بما قبله وإذا نظرت إلى الأسئلة الأول وجدت بينها كمال المناسبة  
 إذاً المسؤل عنه النفقة والقتال والحرة ذكرت مرسله متعاطفة وهذا من بدائع البيان فان قيل الوجه  
 الذي ذكره المصنف تبعا للكشاف ما وجهه إذ يكفي فيه اجتماع الجمل في الوقوع مع وجود الجامع  
 سواء كانت في وقت واحد أو لا مع أن الواو العاطفة لا تفيد الماهية وكون اتحاد الوقت يقتضي العطف  
 وعدمه يقتضي تركه لم يقل به أحد من أهل المعاني قيل المراد أنه لما كان كل منها سؤالا مبتدأ من غير  
 تعلق بالآخر ولا مقارنة معه لم يقدّر صدقها بل أخبر عن كل على حدة بل يجوز أن يكون الأخبار  
 عن هذا قبل وقوع الآخر بخلاف الأسئلة الأخر حيث وقعت في وقت واحد عرفاً كشمركذا  
 ويوم كذا مثلاً فنقد إلى جميعها وهذا عندي لا يمتنع ولا ينبغي من جوع فلا بد من تحققة على وجه آخر  
 ولعله يتيسر لنا وقوله نفرة أي لاجل النفرة وقوله اشعاراً بأنه العلة أي علة المنع منه أنه مؤذ ملوث  
 ينقرضه الطبع (قوله) تأ كيد الحكم وبيان لغايتيه الخ) لأن غايته الاغتيال مطلقاً في مذهب المصنف  
 رحمه الله فلما أفاد بيان غاية لم تعلم مما قبله صرح عطفه لأنه ليس لمجرد التأ كيد وما قيل من أن التأ كيد  
 لا يعطف وأن الغاية معلومة مما قبله وهم وفسر والتطهر بالغسل لأنه معنى شرعي مناسب لصيغة

ثم بها ثلاثاً لأن السؤالات الأول كانت في  
 أوقات متفرقة والثلاثة الأخيرة كانت في  
 وقت واحد فلذلك ذكرها بحرف الجمع (قل  
 هو أدي) أي المحيض شيء مستقذر مؤذ من  
 يقربه نفرة منه (فاعتزلوا النساء في المحيض)  
 فاجتنبوا مجامعتن لقوله عليه السلام إنما  
 أمرتم أن تعتزلوا مجامعتن من البيوت كقول  
 بأمركم بالخروج من البيوت كقولهم  
 إلا عاجبم وهو الاقتصار على إفراط اليهود  
 وتغريب النصارى فانهم كانوا يجامعون  
 ولا يبالون بالمحيض وإنما وصفه بأنه أذى  
 ودرء الحكيم عليه بالفناء اشعاراً بأنه العلة  
 (ولا تقربوهن حتى يطهرن) تأ كيد الحكم  
 وبيان لغايتيه وهو أن يغسلن بعد الألف ما ع  
 قوله وإذا نظرت إلى الأسئلة الخ الظاهر أن  
 يقول لم يجز بينها كمال المناسبة فقد كرت  
 مرسله غير متعاطفة والألف هذا يصلح توجيهها  
 للأسئلة الأخيرة كمالا يعني اه معصية



التطهر التي تفيد المبالغة ولاهلو كان بمعنى انقطاع الحيض لشكره مع ما قبله فاقبل الله لا قرينة عليه  
 لاحتمال أنه غسل الفرج فقط كما ذهب اليه الاوزاعي رحمه الله ليس بشئ فدلالة عليه صريحاً واضحة  
 فان قلت اذا كان التطهر يدل على ذلك صريحاً فلم جعل دلالة فاذا تطهرن التزاماً قلت لانه لما اقتضى  
 تأخر جواز الاتيان عن الغسل وهو مدلوله لزمه أن يتنعم قبله فيكون الغسل جنة غاية وانما قال جواز  
 الاتيان مع أنه ما موديه لان الامر بعد المنع للاباحة كما تقر في الاصول (قوله وقال أبو حنيفة الخ) لانه  
 رأى قراءة التخفيف تدل على توقف الحل على انقطاع الحيض والتشديد على الغسل وكلاهما متواتر  
 يجب العمل به ولا يمكن ذلك في حالة واحدة فعمل بهما باعتبار حالتين فعمل قراءة التخفيف على ما اذا  
 انقطع لا كتمدة الحيض وقراءة التشديد على الانقطاع في أقل منها فلا قبل المباشرة الا بالاغتسال أو  
 ما هو في حكمه من مضى وقت صلاة والشافعي رحمه الله تعالى جمع بينهما بأن جعل احدهما غاية كاملة  
 والاخرى ناقصة وأدلة الفريقين في كتب الفقه والمأني بالفتح محل الاتيان وهو القبل وقوله والاتيان  
 في غير المأني بمعنى الدبر اشارة الى أن الآية تدل على حرمة اللواط بجماع الاذى (قوله مواضع حرث  
 لكم الخ) يعني أنه بتقدير مضاف أو أطلق الحال على الحل وحمل المشبه به على المشبه كافي زيداً اذ لم أشار  
 الى أن هذا التشبيه متفرع على تشبيه النطف الملقاة في أرحامهم بالبذور اذ لو اعتبر ذلك لم يكن بهذا  
 الحسن فقيل انه على الاستعارة بالكناية لان في جعل التسماء محارث دلالة على أن النطف بذور على  
 ما أشار اليه بقوله تشبيهاً لما يلي الخ كما تقول ان هذا الموضع لغرس الشجران وقيل انه ليس بجوار على  
 قانون البلاغة الآن يقال نسأؤكم حرث لنطفكم ليكون المشبه بمصرحاً والمشبه به مكناً ولو قيل بأن  
 الحرث يدل على البذر دلالة قوية تجعله في حكم الملقوط كما جئنا اليه من جعله استعارة ممكنة لكان هذا  
 قسمين الممكنة لا يذ كرفه الطرفان وهو غريب وقال بعض المتأخرين ان هذا التشبيه مترتب على  
 تشبيه آخر متروك وهو تشبيه النطف بالبذر ترتب اللازم على المزموم ولا يبعد أن يسمى تقبلاً على سبيل  
 الكتابة والقوم قد غفلوا عن هذا النوع من التمثيل والبذور بالذال المجهمة ما يزرع (قوله وهو كالبيان  
 لقوله فأتوهن الخ) يعني أنه علم من الجملة تفسير ما وقع به ما في قوله فأتوهن من حيث أمركم الله وهو  
 موضع الحرث أعني القبل وزالت الشبهة التي ربما توهمت من أن الغرض قضاء الشهوة وهو يحصل  
 بكلا الفريقين وظاهر أن الغرض هو النسل الذي هو بمنزلة ربع الزرع وقوله من أي جهة شئت تفسير  
 لانه هو شرطية يدل على جوابها ما قبله وهي ظرف مكان أخرجت عن الظرفية لتعميم الاحوال وما  
 ذكره عن اليهود أخرج في الصعيين (تبيينه) أي تاني شرطاً واستقفاً بمنزلة متى ظرف زمان ومعنى  
 كيف ومن أين والوجوه كلها جائزة عندهم هذا هو لتعميم الاحوال والسؤال عن أمره جهات وهي  
 في محل نصب على الظرفية وقال أبو حيان هذا لا يصح ولا يصح كونها شرطية معني لانها حينئذ ظرف  
 مكان فتقتضي اباحة الاتيان في غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها الصدقات والاستعانة بما لا  
 لا يعمل فيها ما قبلها ولانها تليق ما بعد ما نحن في ذلك هذا وهذا مقتضى لما قبلها فهي مشكلة على كل  
 حال والظاهر أنها شرطية جوابها مقدراً أي أتى شئت فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظروف  
 المسكنية بتقدير في قتأمل (أقول) ما ذكره المفسرون من الوجوه الثلاثة صحيح وما أورده عليها أبو حيان  
 رحمه الله وظنه وارد غير منقطع ليس بوارد وان سلمه غيره أما الشرطية فان جوابها لما تقدم عليها  
 قدر لها جواب يدل عليه ويؤكد وما أورده من جوارزه في غير القبل بأباه قوله حرث فلا إشكال وأما  
 الاستعانة بما فانه لما خرج عن حقيقة جازم ما قبله فيه فهو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعاني  
 (قوله وقد تموا لانفسكم الخ) فسر المؤمنون بالكاملين لان المطلق ينصرف اليه ولانه يعلم من تخصيصهم  
 بالإشارة فان قلت انصرف المطلق الى الكامل قبل انه قول للنعفة في الاصول وأما الشافعية  
 فقالوا ينصرف الى الأقل وهل هو حقيقة أو مجاز فيه كلام في حواشي المختصر (قلت) ما ذكره الشافعية

ويدل عليه صريحاً قراءة سورة الكساف  
 وعاصم في رواية ابن عباس يطهرن أي تطهرن  
 بمعنى يغتسلن والتزاماً قوله (فاذا تطهرن  
 فأتوهن) فانه يقتضي تأخر جواز الاتيان  
 عن الغسل وقال أبو حنيفة رضي تعالى  
 عنه ان تطهرن لا تكرار للحيض جاز فربما قبل  
 الغسل (من حيث أمركم الله) أي المأني  
 الذي أمركم الله به وسألكم (ان الله يحب  
 التوابين) من الذنوب (ويحب المتطهرين)  
 أي المتزهرين عن القسواحش والاقذار  
 كجماعة الحائض والاتيان في غير المأني  
 (نسأؤكم حرث لكم) مواضع حرث لكم  
 شجرين بما تشبهها لما يلي في أرحامهن من  
 النطف بالبذور (فأتوا حرثكم) أي فأتوهن  
 كما أتون المحارث وهو كالبيان لقوله فأتوهن  
 من حيث أمركم الله (أفي شئتم) من أي جهة  
 شئت روى أن اليهود كانوا يقولون من جامع  
 امرأته من دبرها في قبلها كان ولدها أحول  
 فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقلت (وقدموا لانفسكم) ما يدخر لكم من  
 الثواب وقبل هو طلب الولد وقبل التسعة  
 عند الوطء (واتقوا الله) بالاجتناب عن  
 معاصيه (واعلموا أنكم ملاقوه) فترودوا  
 ما لا تقتضون به (وبشر المؤمنين) الكاملين  
 في الايمان بالكرامة والنعيم الدائم أمر  
 الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينعمهم  
 ويبشر من صدقه وأمنه من أمرهم



في مقام الاستدلال أخذ بالاحوط فلا ينافي إرادته بغيره بقية المقام كالحج هنا قال التحرير وهذه  
الأمور كلها في حيز قل لظهور أن قد تموا واتقوا عطف على الأمر قبله أو أمراً بشر المؤمنين فليس  
كذلك بل هو عطف على قوله قل هو أذى وفيه تحريض على امتثال ما سبقه من الأمور والنواهي  
وقوله ولا تجعلوا عطف على تلك الأمور أو على مقدار أي امتثلوا ولا تجعلوا ولا يرد عليه أن بشر لا يصلح  
جواباً للسؤال فكيف يعطف على قل لأنه أشار إلى دفعه بجعله تحريضاً لهم كما لا يخفى وكونه أنزلت في  
الصديق رضي الله عنه أخرجه ابن جرير وما بعده قال السيوطي لم أقف عليه وأمر مسطح سبأ في بسطه  
في قصة الإفك والخلف يقتضيان الصهر وأقارب الزوجة (قوله والعرضة فعلة بمعنى المفعول) كعرفة  
بمعنى مغروف فاما أن يكون معنى معرضة دون ذلك وقد امة قد يكون بمعنى الحاضر والمانع من  
عرض العود على الأنا والمعنى لا تجعلوا ذلك أي جعلها مانعاً فالإيمان بمعنى المحلوف عليه لأنه سمي  
بمعنى كما في الحديث واتبعني معرضاً من التعريض للبيع فالمعنى لا تتبذروا ذلك بكثرة الحلف به  
واليمين على حقيقته وجعل اللام صلة عرضة وجوز الزمخشري تعلقه بالفعل والمصنف رحمه الله تركه  
فقل لا وجه لتركه ولعل وجهه أن جعل تعدي لغيره وإن بنفسه وقد تعدي لواحد بنفسه وللشافعي باللام  
شروط المبالغة والزيادة ما تعديه لأنه لا يبعد فلم يبعد وقيل إن وجهه الاقتصار أنه يظهر من المذكور  
بطريق الأولى وفيه ما فيه وقوله عطف بيان لها أي للإيمان وقيل أنه بدل والمعنى لا تجعلوا الله عرضة  
لأيمانكم التي هي البر والتقوى الخ وأن الفعل معرفة لأنها مؤنولة بمصدر معروف كما صرحوا به فالقول  
بأنه يلزم إبدال التكررة من المعرفة وهم وقوله ويجوز أن تكون للتعليل أي تقدير اللام تعليلاً للعرضة  
واختلف في تقديره فقيل إرادة أن تبروا وقيل كراهة أن تبروا وقيل ترك أن تبروا وقيل ثلاثية وا  
ولا يمانكم متعلق بالفعل حيث تدل على تعلق حرف الجر بمعنى متعلق واحد (قوله وأن تبروا) وأعله للشي  
الخ أي طلب كلف الفعل لا للفعل أعني الجعل والمعنى أنها كم عن ذلك إرادة من أن تبروا وتقدير  
الإرادة بيان للمعنى لا احتياجاً إليه في حذف اللام لكونه قياساً مطرداً مع أن وان وبالجملة فالنهي  
معال وعلى الأولى المعنى لا يمانكم الذي هو طلب التعليل لا للنهي الذي هو طلب الترك ولا للنهي  
الذي هو الفعل أعني الجعل بل المطلوب الذي هو ترك الفعل والكف عنه أي تركوا الفعل لكي تبروا  
وهكذا كل قيد بعد النهي يحتمل الأمور الثلاثة وكذا بعد الأمر فتأمل واعترض عليه بأن الأولى  
أن يقول طلب بركم لأن الإرادة تستلزم المراد عند أهل السنة والنهي عام للبر والفاجر والمصنف رحمه  
الله تعالى غير كلام الزمخشري وهو مبني على مذهبه ولأن تقول الإرادة هنا بمعنى الطلب لأنه  
معناها اللغوية أو إرادته منهم ذلك بشرط أن يمتثلوه ولا يصح أن يقال المراد بالإرادة إرادة الخاططين  
وقد فسرت عائشة رضي الله تعالى عنها العرضة بأنها كل ما أكره من ذكره وعليه قوله  
فلا تجعلوا عرضة لأيمانكم (قوله اللغو الساقط الذي لا يعتد به الخ) كون هذا معنى اللغوي اللغزة  
مقرر وانما الخلاف في المراد به في اليمين فعند الشافعي لغو اليمين ما سبق له اللسان وما في حكمه  
ولما أخذ فيه بعقوبة ولا كفارة وقوله كقول العرب الخ مثال لما قبله ومنه يعلم أن المراد بكونه  
جاهلاً أنه لا يقصد معناه وقوله لا يمانكم لا يقوله ما لا يعتد به الخ وليس متعلقاً بالتأكي (قوله  
يؤخذكم بما كسبت قلوبكم) قال الكرمان أي عزمت عليه إذ كسب القلب عزيمته ونيته وفيه  
دليل لما عليه الجمهور من أن أفعال القلوب إذا استقرت يؤخذ بها وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله  
يحب أن لا يمانكم أي لا يمانكم به أنفسها ما لم يتكلموا أو يمشوا محمول على ما إذا لم يستقر فانه لا يمكن  
الانفكاك عنه وفيه نظار (قوله وقال أبو حنيفة رحمه الله الخ) في الهداية الإيمان على ثلاثة أضرب  
بين الغموس وبين منعقدة وبين لغو الغموس هو الحلف على أمر ما من متعمد الكذب فيه فهذه  
اليمين بأثم فيها ما سبها ولا كفارة فيها إلا التوبة وقال الشافعي فيها الكفارة والمنعقدة ما يحلف على

على مسطح لا فتراته على عائشة رضي الله تعالى عنها أو في عهد الله بن رواحة حلف  
أن لا يكلم ختنه بشير بن النعمان ولا  
يصلح بينه وبين أخته والعرضة فعلة بمعنى  
المفعول كالتعبضة تطلق لما يعرض دون  
الشيء والمعرض للامر ومعنى الآية على  
الأول ولا تجعلوا الله حاجزاً لما حلفتم عليه  
من أنواع الخبير فيكون المراد بالإيمان  
الأمور المحلوف عليها كتوبه عليه السلام  
لأن سمرة إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها  
خير منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك  
وأن مع صلتها عطف بيان لها واللام صلة  
عرضة لما فيها من معنى الاعتراض ويجوز  
أن تكون للتعليل ويتعلق أن بالفعل أو  
بعرضة أي ولا تجعلوا الله عرضة لأن تبروا  
لأجل إيمانكم به وعلى الثاني ولا تجعلوا  
معرضة لأيمانكم فتبذلوها بكثرة الحلف  
به ولذلك ذم الحلف بقوله ولا تطع كل  
حلاف مهين وأن تبروا على النبي أي أنها كم  
عنه إرادة بركم وتقواكم وأصل الحكم بين  
الناس فإن الحلف محترق على الله والمجترى  
عليه لا يكون برامقياً ولا مؤثراً فيه في  
أصلح ذات اليمين (والله سمع) لأيمانكم  
(عليهم) بيمانكم (لا يؤخذكم الله بالغفوة  
أيمانكم) اللغو الساقط الذي لا يعتد به  
من كلام وغيره ولغو اليمين ما لا يعتد به  
كما سبق به اللسان أو تكلم به جاهلاً لغناه  
كقول العرب لا والله وبلى والله مجرد  
التأكي (قوله) ولكن يؤخذكم بما كسبت  
قلوبكم والمعنى لا يؤخذكم الله بعقوبة  
ولا كفارة بما لا قصد معه ولكن يؤخذكم  
بهما أو بأحدهما بما قصدتم من الإيمان  
وواطأت فيه ما أوجبكم ألسنتكم وقال أبو  
حنيفة اللغو أن يحلف الرجل بناء على ظنه  
الكاذب والمعنى لا يعاقبكم بما أخطأتم فيه  
من الإيمان ولكن يعاقبكم بما تعمدمتم  
الكذب فيه (والله غفور) حيث لم  
يؤخذ باللفظ



قول الزمخشري فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يجبر عنه موجودا والداعي إلى اعتبار هذا أنه لو كان خبرا لزم تخلف أخباره تعالى فيمن خالف ذلك فحمل على ما ذكرناه وجه بليغ معروف مشبه في كلام العرب ومنهم من قال أنه خبر بمعنى أنه هو الم شروع الذي فعله النساء إذا امتثلن فهو مقدم معنى فلا يلزم تخلف خبره تعالى وهكذا كل ما ورد منه ولا حاجة إلى تأويله وليس التخصيص أقرب من التأويل المذكور نعم وجهه لكن الأول أولى (قوله تهيج وبعث الخ) بيان لكثرة ذكر النفس هنا وعدم ذكرها في الأبيات لأن في الأبيات لم يحصل لهن المفارقة وحرمة القربان ليحقق لهن طموح يحتاج إلى تأكيد يذكر النفس كما هو المعهود في ذكرها والطموح الميل إلى الشيء ومنازعة النفس (قوله نصب على الطرف أو المفعول به الخ) تربص بمعنى انتظر تعدي المفعول واحد فان كان هذا ظرفا ففعله مقدر تقديره مضيا أيضا فلذا لم يبينه لأنه يدل عليه ما ذكرنا ويترتب من الأزواج أو التزويج وهو المفعول بتقدير مضاف أعمضى ثلاثة قروء (قوله وقروء جمع قرء الخ) يفتح القاف وضمها وأهل اللغة على أن القرء مشترك بين الطهر والحض ووروده لكل منهما في الاستعمال والحديث مفروق عنه وكلام الزمخشري مشعر بأنهم اختلفوا في معناه ووضعه وتعبه في الكشف بأن الخلاف انما هو في الاكثر والراجح وما المراد به في هذه الآية واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله وهو يطلق للحيض أي يستعمل له ولا فائده على الحيض وأثبت هذا الحديث وهو صحيح أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها وهو صريح في إرادة الحيض لأن ترك الصلاة فيه ثم أثبت استعماله في الطهر أيضا لكن لا فيه مطلقا بل إذا عقب حضا بقول الأعشى من قصيدة يدحجهم أهودة أولها

أجستك تيا أم تركت نداتكا \* وكانت قنولا للرجال كذلكا

حتى أتى إلى قوله في مدحه

ولم يسع في العليا سبيلك ماجد \* ولا ذوانا في الحي مثل اناتكا

وفي كل عام أنت جاشم رحلة \* تشدلاقصاها عزم عزاتكا

مورثة مالا في المجد رفعة \* لما ضاع فيها من قروء نساتكا

يعني أن الغزو شغل عن وطء نساءه في الاطهار إذا وطء في الحيض فهو متعين كما في قوله

قوم اذا حاربوا شدوا ما زرعهم \* دون النساء ولو باتت باطهار

وأما تأويل الزمخشري له بأنه يجاز عن العدة لصيركناية عن طول المدة أو راديه الوقت فإنه يرد معناه

بقوله \* قرء التريان أن يكون لها قطر \* وقيل أصل معناه الوقت فلذا يستعمل للحيض والطهر

فلا يخفى بعده ولذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله (قوله وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض الخ)

هذا استدلال بالمعقول في جواب استدلال الحنفية به حيث قالوا الآن الحيض هو الدال على برائة الرحم

المقصودة من العدة بأنه بمعنى الانتقال من الطهر إلى الحيض لأنه الدال على برائة الرحم لا الحيض لكنه

قيل أنه مكابرة وقوله لا الحيض يصح رفعه عطفًا على هو ونصبه عطفًا على اسم ان وهذا لا ينافي قوله

فيما مضى طهر بين حيضتين لما فيه من الانتقال أيضا وهو أحد قول الشافعي رحمه الله قال في المنهاج

وهل يحسب طهر من لم تحض قرأ قولان بقاء على أن القرء انتقال من طهر إلى حيض (قوله تعالى

فطلقوهن لعدتهن الخ) قال لا م هنا للتوقيت كما في قوله أقم الصلاة لذكر الشمس والمعنى فطلقوهن

وقت عدتهن فيعلم منه أن المراد من العدة الطهر لا الحيض إذا طلق انما يشترع فيه والطلاق

في الحيض منهي عنه وهم أجابوا عنه بأن المراد فطلقوهن مستقبلات لعدتهن كما يقال لقيته ثلاث

من الشهر أي مستقبلات منه وقيل أنه لا يدفع النفسك بل يقوى به لأنه انما يقال ذلك حيث يتصل

الفعل بأول الثلاث وإذا اتصل التطلق بأول العدة كان بقية الطهر الذي وقع فيه التطلق محسوبًا من

العدة وفيه المطلوب وأما الاستقبال لأعلى وجهه الاتصال بل مع تداخل الفصل فليس مدلول اللفظ

(بأنفسهن) تهيج وبعث لهن على التبرص

فان نفوس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن

بأن يمعنها ويحملن على التبرص (ثلاثة

قروء) نصب على الطرف أو المفعول به أي

يترتب من مضيا وقروء جمع قرء وهو يطلق

للحيض كقوله عليه الصلاة والسلام دعي

الصلاة أيام أقرائك وللطهر الفاصل بين

الحيضتين كقول الأعشى

مورثة مالا في الحي رفعة

لما ضاع فيها من قروء نساتكا

وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض وهو

المراد به في الآية لأنه الدال على برائة الرحم

لا الحيض كما قاله الحنفية لقوله تعالى فطلقوهن

لعدتهن أي وقت عدتهن والطلاق الم شروع

لا يكون في الحيض

وأما قوله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة  
فطليقتان وعدتاهما حيث كان فلا يقاوم  
ما رواه الشيخان في قصة ابن عمر مره  
ظييراً جعها ثم لم يبعها حتى ظهر ثم  
تحيض ثم ظهر ثم إن شاء أمسك بعد  
وان شاء طلق قبل أن يحبس فذلك العدة التي أمر  
الله تعالى أن تطلق لها النساء وكان القياس  
أن يذكر بصيغة القلة التي هي الإقراء  
ولكنهم يتسعون في ذلك فيسبغونه على كل  
واحد من البنات من مكان الآخر وأمل الحكم  
لما علم المطلقات ذوات الإقراء تضمن معنى  
الكثرة فحسن شأوها (ولا يصلح لهن أن  
يكنن ما خلق الله في أرحامهن) من الولد  
والحيض استجبالاً في العدة وإبطالاً للحق  
الرجعة وفيه دليل على أن قولها مقبول في  
ذلك (ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر)  
ليس المراد منه تقييد في الحل بآيائهن بل  
التنبيه على أنه ينافي بالإيمان وأن المؤمن  
لا يجترئ عليه ولا ينبغي له أن يفعل (وبعولتهن)  
أي أزواج المطلقات (أحق بردهن) إلى  
النكاح والرجعة اليهن ولكن إذا كان  
الطلاق رجعيًا لا ية التي تلوها فالغدير  
أخص من الرجوع إليه ولا امتناع فيه كما  
لو كرر الظاهر وخصه بالبعولة تجمع بعول  
والنساء لتأنيث الجمع كالعمومة والخولة  
أو مصدر من قولك بعول حسن البعولة نعت  
به أو أقيم مقام المضاف المحذوف أي وأهل  
بعولتهن وأفعول ههنا بمعنى الفاعل (في ذلك)  
أي في زمان التبرص (ان أرادوا الصلاح)  
بالرجعة لا إضرار المرأة وليس المراد منه  
شريطة قصد الإصلاح للرجعة بل التعريض  
عليه والمنع من قصد الضرر

ولامته ووراستعمال ورد بأنه كلام محتمل لأن وجود البقية مما لا دلالة عليه ولو سلم فانتفاءه  
للضرورة وفيه تأمل (قوله وأما قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما  
من حديث عائشة رضي الله عنها وأشار إلى أن الحديث معارض له فتساظف يرجع إلى غير من الأدلة  
وقوله فذلك العدة الخ الإشارة إلى الطهر وجنس العدة للمقدارها اذ لم يذكر الطهران وأشار بقوله  
رواه الشيخان إلى أنه معين فيه الطهر وروايته أقوى مما قبله وفي معارضة هذا البحث لأن الكلام  
في العدة التي تعقب الطلاق لا في العدة التي يقع فيها الطلاق وحديث الشيخين في الثاني ولا نزاع في أن  
سنة الطلاق أن يكون في طهر لا جاع فيه فدلالة الحديث على مدعاة متنوعة وفي الحديث كلام  
في شروح البخاري فليست (قوله وكان القياس الخ) لأنها ثلاثة وهي أقراء لا قروء وقبل في وجه  
اختياره أنه جمع قروء بالفتح وجمعه على أفعال شاذ وفيه نظر وكان مراده أن القروء في جميع المطلقات  
كثيرة والثلاثة التي لكل فرد تضاف إليها على معنى من التبعيضية عند من أثبتها وقدمت لاسمها  
في معدودات ومعلومات والزمخشري اختار أنه من وضع القلة موضع الكثرة لأن أقراء أقل من قروء  
في الاستعمال فنزل منزلة المعدوم وجمع القلة إذا عدم استعمال جمع الكثرة لهما كما عكسه كما تقرر  
في النحو وكان المصنف رحمه الله لم يسلم قلة استعماله لأن إنباتهما مشكل وقال الجرجري في الدرر المعنى  
لتبرص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء فلما أسندنا إلى جماعتهم أني بلفظ قروء على الكثرة المرادة  
والمعنى الموضح انتهى وهو مراد المصنف رحمه الله وأما ما أشار إليه وأما جواب المصنف بأنها أقراء  
بالنسبة لكل امرأه وبالنظر إلى الجميع قروء كثيرة فقبل أنه بعد للاحظة الإفراد فيه لا الجميع اذ لملاحظة  
الجميع بأبواب ثلاثة فتأمل (قوله من الولد والحيض الخ) في الكشف أو الحيض لأنهما لا يجتمعان وكلام  
المصنف باعتبار الاجتماع في عدة الحمل فان قلت تقدم أن المراد بالمطلقات ذوات الإقراء فكيف يكون  
الولد في أرحامهن قلت إذا كن الولد وأنكرن الحمل أو أسقطنه كن من ذوات الإقراء وقيل الضمير على  
هذا يرجع إلى مطلق المطلقات المذكورة في ضمن المعتدة وقيل الظاهر الأول اذ ليس الحيض في الرحم  
وإنما ينسب من أعضائه آخر فتأمل (قوله وفيه دليل الخ) لأن ما لا يعلم الامن جهتين يقبل فيه  
قولهن ووجه الدلالة ما قاله الجصاص أنه جعله كالأمانة عندها والمؤمن مصدق فلما وعظما بترك  
الكتمان دل على أن القول قولها ودل على أنها إذا قالت أنا حائض لا يحل للزوج وطؤها وأنه ان علق  
الطلاق به فقات حقت طلق وكذا لو علق به شيئاً آخر كعتق وليس المراد تقييد الثاني حتى يحل من غير  
المؤمنات بل القصد تعظيم ذلك بحيث بعد عدم الإقدام عليه من الإيمان فان قلت بل المراد التقييد  
إذا أتكفأ غير مختاطين بالقروح صواباً المطلقة الكافرة قد لا تجب عليهم العدة كما ذكره الفقهاء قلت عدم  
الخطاب لا يضرنا هنا لما بين في الأصول وكون العدة للكفار في بعض الصور يمكن لمنع التقييد (قوله  
أي أزواج المطلقات الخ) هذا بيان للمراد سواء كان جمعاً أو لا وقوله فالضمير الخ المراد بالآية التي  
تلوها قوله الطلاق مرتان وعود الضمير إلى خاص في ضمن العام أو مقيد في ضمن المطلق واقع في القرآن  
وغيره وهو كعادة الظاهر ليخص وقيل الضمير عائدة إلى المطلق بتقدير مضاف أي بعولة رجعاتهن والبعولة  
الماضي والتأنيث على خلاف القياس أو مصدر بمعنى التبعيل وهو النكاح (قوله وأفعول ههنا بمعنى  
الفاعل) لأن الرد والرجعة للزوج ولا حق للمرأة فيه أو هو باق على أصله والمراد بعولتهن أي حق بالرجعة  
منهن بالآباء وان جعلت الباء للملابسة فالمعنى أنهم أحق حال تلبسهم بالرجعة منهن وذلك أن تلبسهم  
أرادت تلبسهن بآبائها وقد يقال إن آباء المرأة مسمى رجعة للتلبس أو المشاكاة أو من باب الصيف أحر من  
الشتاء قال النجاشي وليس بذلك وقيل المراد بالبعولة أي حق بالرجعة منهم بالمفارقة كهذا بسراً أطيب منه  
رطباً وقوله في زمان التبرص الجار والمجرور متعلق بأحق وان علق بالرد فالإشارة للنكاح كما قاله  
أبو البقاء (قوله وليس المراد الخ) لأنه لو راجعها بالضرر رخصت الرجعة بالاتفاق ووجه التعريض

من نقي الاحقية اذ لم يريدوا الاصلاح وهو ظاهر وقوله في الوجوب الخ يعني أن المثلية في مجرد الوجوب  
لا في جنس الحقوق كما يتبادر من المثلية وقد صحف بعضهم الجنس بالحس بالماء المهمة والبناء الموحدة  
وقال أي ايهن حقوق وقت الحس والمنع **و** كأنه سقط من نسخته لا وفسر الدرجة بالفضل والزيادة  
أو الشرف لأن الدرجة المرتبة والمترلة المعتبرة فيها الصعود وأشار به إلى بعض الحقوق وقوام  
وحراس جمع قائم وحارس والزواج يصح فيه كسر الزاى وقبحها والعزير القوي القادر وضمره وما بعده  
بما ذكره للاختصاص (قوله أي التعلق الربحي الثنتين الخ) جعل الطلاق بمعنى التعلق لأنه مصدر  
طلعت المرأة بالتخفيف واسم مصدر والتعلق كالسلام بمعنى التسليم وهو المراد لمقابله بالتسريح وحمله  
على الربحي يجعل التعريف له هذا المدلول عليه بقوله ويعلمون أن حق برذهن وحسنه فالتثنية على  
ظاهرها وتعب فاسأل الخ واتى لأدركى وأيده بالحديث وهو مما أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم  
والدارقطني (قوله وقيل معناه الخ) في الكشف أي التعلق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على  
التفريق دون الجمع والارسل دفعة واحدة ولم يرد بالمرتين التثنية ولكن التكرير كقوله تعالى ثم ارجع  
البصر كرتين أي كرتين بعد كرتين اثنتين ونحو ذلك من الثناني التي يرد بها التكرير قوله لهم ايبسك  
وسعدك وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى والجمع بين الطلقتين والثلاث بدعة واستدل  
عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لم لا ين عمر رضى الله تعالى عنه ما اتفقت عليه أن تستقبل الطهر  
استقبالا لاطلاقها لكل قرء تطليقة قال الضرير الظاهر أن هذا مدلول المثنى الذي قصده التكرير  
لأن معنى قولنا واحد بعد واحد عدم الاجتماع في الوجود فما قيل لم يرد أنه ان حل على التكرير  
أفاد ذلك بل أراد أن المعنى مرة بعد أخرى وأنه لا ينافي الترتيب والاجتماع إذ لا يرد في بيبك مثلاً  
أن الاجابات لا تجتمع معن ولكن لما كان الارسل بدعيانين أن يحل على التفريق ليس على ما ينبغي  
وليت شمرى اذ لم يكن في الآية دلالة على التفريق كيف يكون تعليم الكيفية التطليق وأما  
الحديث فأنما يدل على أن جمع الطلقتين أو الطلقات في طهر واحد ليس بسنة وأما أنه بدعة فلا ثبوت  
الواسطة وقد علم من الحديث أن ما مر في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن من أن المعنى مستقبلات  
لعدتهن التي هي الحيض لا بقيد كون الطلاق قبل العدة ليكون في الطهر وذلك أنه أمر باستقبال  
الطهر فلو كان معنى الامة قبل ما ذكرتم لزم كون الطلاق في الحيض (أقول) هذا وان كان يظن  
وأورد بحسب النظر الأول ولكنه ليس كذلك لأن أخذهم التفريق ليس من مجرد التثنية بل التثنية  
دالة على التكرير والتفريق أخذ من المثنى المخصوص وهو مرتان لأنه يدل على ذلك لغة واستعمالاً  
قال الامام الجصاص في الاحكام قوله الطلاق مرتان بقتضى التفريق لا محالة لأنه لو طلق اثنتين معاً  
لا يقال طلقها مرتين وحسنه لا تطلق عليه انتهى وهو مراد المدقق في الكشف يعني ليس بمجرد  
التكرير فيه ذلك بل خصوص هذه المادة ولولم يكن من الصيغة لكان ايبسك يفيد وليس كذلك  
فلا تدفع في كلامه وليس فيه أن الآية لا تدل على التفريق حتى يتعجب منه **و** كيف يكون  
تعليماً وانما التعجب منه كيف خفي عليه مراده ثم انه خير به عن الامر الذي لأنه للتعليم كما في قوله  
صلاة الليل مثنى مثنى فخالقه لاشك في أنها تكون بدعة وتعين أن المراد بالاسنة في الحديث الطريقة  
المسبوكة لا ما يقابل المباح وغيره حتى يقال انه لا يستلزم أن يكون بدعة بدليل أنه أنكره عليه وأما قوله  
وقد علم الخ فقد فرق بينهما بأن الفهوم ثم الطلاق في حال الاستقبال وهذا الطلاق عقب الاستقبال فيجوز  
أن يستقبل الطهر فاذا جاء بطلق فيه لكل قرء أي مستقبل لكل حيض تطليقة ويكون الغرض من ذكر  
استقبال الحيض أن يجنب عن تطويل العدة قليلاً من التعمير على الوجه الاول للاستغراق  
والترتيب ذكرى لكنه خلاف المتبادر ولذا قال المصنف رحمه الله وهو يؤيد المعنى الاول وقوله  
بالطاقة الثالثة بناء على المختار من مذهبه وقوله وعلى المعنى الاخير الخ في نسخة عقيب باليد في أخرى

(واهن مثل الذي علمين بالعرف) أي ولهن  
حقوق على الرجال مثل حقوقهم عليهم في  
الوجوب واستحقاق المطالبة عليهم الا في الحس  
(والرجال علمين درجة) زيادة في الحق وفضل  
فه لان حقوقهم في أنفسهم وحقوقهم المهور  
والكفاف وترك الضرر ونحوها أو شرف  
وقضيه لانهم قوام ما بين من وحراس له من  
بشاركونه من في غرض الزواج ويحسون  
بفضله الرعاية والاتفاق (والله عز وجل يقرر  
على الاتقان من خالف الاحكام) (حكيم)  
بشرع الحكم ومعالج (الطلاق مرتان) أي  
التطليق الربحي اثنان لما روى أنه صلى الله  
عليه وسلم مثل أمين الثالثة فقال عليه الصلاة  
والسلام أو تسريح باحسان وقيل معناه  
التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على  
التفريق ولذلك قالت المنفصلة الجمع بين  
الطلقتين والثلاث بدعة (فاسأل العرف)  
بالمرجعة وحسن العاشرة وهو يؤيد  
المعنى الاول (أو تسريح باحسان)  
بالطاقة الثالثة أو بان لا يراجعها حتى تبين  
وعلى المعنى الاخير حكم مبتدأ أو تفسير مطلق  
عقب به تعليمه ككيفية التطليق

(ولا يجل لكم أن تأخذوا مما آتيتكم من ثبات)  
 أي من الصدقات روى أن جيلة بنت عبد  
 الله بن أبي ابن سلول كانت تبغض زوجها  
 ثابت بن قيس فأتت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقالت لا أنا ولا ثابت لا يجمع رأسي  
 ورأسه شيء والله ما أعيبه في دين ولا خلق  
 ولكني أكره الكفر في الإسلام وما أطيقه  
 بغضاً إلى رفعت جانب الخباء فرأيت أنه أقبل في  
 جماعة من الرجال فإذا هو أمثدهم سواداً  
 وأقصرهم قامته وأقبحهم وجهاً فنهزت  
 واختلعت منه بحديقة أصدقها والخطاب  
 مع الحجة **م** واسناد الاخذ والايثار اليهم  
 لانهم الامررون به عند الترافع وقبل انه  
 خطاب للزوج وما بعده خطاب لله كما  
 وهو يشوش النظم على القراءة المشهورة  
 (الآن يخاف) أي الزوجان وقرئ يظننا وهو  
 يؤيد تفسير الخوف بالظن (الايضا حدود  
 الله) بترك اقامة أحكامه من مواجب  
 الزوجية وقراءة سورة ويحذف يخافا على البناء  
 للمفعول وابدال أن يصلته من الضمير بديل  
 الاشتمال وقرئ تخافا وتقيما بناء الخطاب  
 (فان خفستم) أي المحكام (الايضا  
 حدود الله فلا جناح عليهم فيما اتت به)  
 على الرجل في أخذ ما اتت به نفسها  
 واختلعت وعلى المرأة في إعطائه (تلك  
 حدود الله) إشارة الى ما حذر من الاحكام  
 (فلا تعتدوها) فلا تعدوها بالخافعة (ومن  
 يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) تعقيب  
 للنهي بالوعيد بمبالغة في التهديد واعلم أن  
 ظاهر الآية يدل على أن الخلع لا يجوز من  
 غير كراهة وشقاق ولا بجميع ماساق الزوج  
 اليها فضلا عن الزائد ويؤيد ذلك قوله عليه  
 الصلاة والسلام أي ما أفسأت زوجها  
 طلاقاً في غير ما سخرام عليها راحة الجنة  
 وما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لجيلة  
 أنزدين عليه حديثه فقالت أردتها وأزيد  
 عليها فقال عليه الصلاة والسلام أما الزائد فلا

عقب به فعمل شدد والمعنى واحد وهو إشارة الى معنى الفاء في قوله فامسك الاداس المجهوف  
 أو التبريح باحسان انما يتصور قبل الطلاق لا بعدها يعني أنها المترتب على التعليم أي اذا علم كيفية  
 التطبيق فالواجب أحد الامرين وهو تخيير مطلق وعلى الاول تخيير بين الطلاقين (قوله من الصدقات)  
 بفتح الصاد وكسر هاء وفي نسخة من الصدقات جمع صدقة بفتح الصاد وضم الدال وصدقة بضم الصاد  
 وسكون الدال وهو المهر (قوله روى أن جيلة بنت عبد الله بن أبي ابن سلول الخ) قال سراج الكشف  
 الصواب أخت عبد الله وقال الطبري رحمه الله انه روى من طرق شتى وليس فيها التي رفعت جانب الخباء  
 الخ (قلت) قال خاتمة الحفاظ السيوطي رحمه الله كلاهما صواب فان أباهما عبد الله بن أبي رأس المنافقين  
 وأخوهما صحابي جليل واسمه عبد الله أيضاً ثم اختلف قديما هل هي بنت عبد الله المنافق أو أخته بنت  
 أبي والذي رحمه الحفاظ الاول قال الدمياطي هي أخت عبد الله شقيقته أمها خولة بنت المنذر وروى  
 الدارقطني أن اسمها زينب قال ابن حجر فاعمل لها اسمين أو أحدهما القلب والاجميلة أصح ووقع في طريق  
 آخر أن اسم امرأة ثابت حبيبة بنت سهل قال ابن حجر والذي يظهر أنهم قصصتان له مع امرأتين لصحة  
 الحديثين وما نفاه الطبري ليس كما قال فانه كثيرا ما يعتمد على الكتب الستة ومسندى أحد والداري  
 وليس فيها وقد روى ابن جرير ما ذكره المصنف رحمه الله أنه ليس في شيء من الروايات أن هذه القصة سبب  
 نزول الآية وسلول غير منصرف للعلمية والتأنيث لانه اسم أمه وقوله لا أنا ولا ثابت أصح لا أجمع أنا  
 وثابت ومعنى أكره الكفر في الاسلام أخاف أن يقضى الى ما هو كفر في الدين وقديس قال المراد كفران  
 العشير وليس بذلك يعني أكره أن أقع من شدة بغضه في الكفر في أثناء الاسلام بأن لا أبالي بما أوجب الله  
 على من سقه أو بأن أعيب خلق الله وجمع الراسين كناية عن المضاجعة وقوله ما أعيبه بضم التاء ووقع  
 في الكشف ما أعيب عليه والعيب اللوم والمعاينة وأعيبه أزال عذابه **ك** أشكاه ويحفل أني لا أصير  
 زوجة له لان العتبة يكنى بها من المرأة كما وقع في الحديث ووقع في نسخ أعيبه من العيب وله وجه وقيل  
 هو من العتبة وهي الكراهة (قوله والخطاب مع المحكام الخ) جعل الخطاب الاول للمحكام وان كان  
 خلاف الظاهر لينسب النظم وأوله بأن اسناد الاخذ والايثار لهم مجاز لانهم امررون عند الترافع وانما  
 قدم بوقت الترافع لموافق الواقع والافجود الامر يكنى لصحة الاسناد (قوله وقيل انه خطاب الخ) هذا  
 الوجه جوزة في الكشف وقال ان مثله غير عزيز في القرآن ولم يرتضه المصنف رحمه الله لما فيه من  
 تشویش النظم على القراءة المشهورة وهو بناء القاعل في يخافا مع الغيبة اذا الظاهر حيث تدلان أن تخافوا  
 وأنزواجكم أن لا تقيموا حدود الله ولولا التفت كان ينبغي له أن يقول الآن يخافوا وأنزواجكم وفيه أنه  
 لا يختص التشویش بالمشهورة اذا الظاهر على بناء المفعول الآن تخافوا وأنزواجكم أو يخافوا وأنزواجكم  
 كما قيل وتشویش النظم ليس من جهة التنبيه والجمع لان التنبيه باعتبار أنهم ما جنسان والجمع لثمة  
 الافراد بل لا تفرق الخطاب في الموضوعين على خلاف المتبادر واسناد الخوف أولا الى الزوجين وثانيا  
 الى المحكام وعلى قراءة المجهول الخوف مسند الى المحكام في الاول تقدير او في الثاني نصير يخافون  
 التشویش وقيل انه لا يبعد أن يكون الخطاب مقصودا به مخاطب دون مخاطب كأنه قيل يا أيها الناس  
 أو يكون للاندراج والمحكام وبصرف الى **ك** كل منهم ما يليق به من الاحكام (قوله الا أن يخافا أي  
 الزوجان) وكذا أحدهما كما في الحديث المذكور وتفسير عدم الاقامة بالترك إشارة الى أنه لو كان للجز  
 لا ينبغي الاخذ (قوله وابدال أن الخ) قيل انه على نزع الخافض وقول أبي البقاء انه متعد للمفعول ان  
 مردود وقوله فلا جناح عليهم ما قام مقام الجواب أي فروهما فانه لا جناح عليهما وتعقيب النهي بالوعيد  
 ظاهر لان وصفه بالظلم من المتعمد والتعدي بشعر به فلا يقال الظاهر تعقيب النهي بعتة مخالفته  
 مبالغة فيه (قوله واعلم الخ) الكراهة والشقاق مأخوذان من عدم اقامة حقوق الزوجية وقوله  
 ولا يجمع ماساق الزوج اليها يفهم من من التبعية في قوله مما والاستثناء لا يبعد الاحل ما نهى عنه

لكن الجهر وجوزوه لان عدم الجناح لا ينحصر في واحد بنص ما آتيتوهن كما يشعر به ظاهر الاستثناء  
حيث كان معنى الا اربحاً فحينئذ يحل أن يأخذوا شيئاً آتوه ولدالم يقتصر على الاستثناء وظم اليه  
فان خضم الخ لكن عموم ما قد ثبت به يجوز الزيادة أيضاً ولذا قيل انه جائز في الحكم وقيل عليه ان  
النظم يقتضي عدم الجناح لا مجرد عدم البطلان والفساد فتأمل ووجه استكرامه والمنع منه ظاهر الآية  
والحديث لكن النهي لا يقتضي البطلان في العقود كالنهي عن البيع وقت نداء الجمعة كما فعله الفقهاء  
(قوله واختلف في أنه الخ) هذا هو الظاهر والظاهر أنه طلاق وأنه منصرف على قوله الطلاق - تران أو أن  
ما ذكره بيان لحكم الطلقتين وان منها ما هو بغيره وما هو بدونه أو قوله فان طلقها بيان لحكم الثالثة  
لا لبيان مرتبتها وشرعيتها وروى أن قوله أو تسريح باحسان اشارة الى الثالثة فيزيد قطعاً ولو سلم الاقل  
لزم اختصاص ما ينسب من حكم الخلع بما بعد المزين وإيس كذلك ويجوزنا بفتح الميم والجيم وألف ونون  
ما ليس له عوض وأورد على قوله انه متعلق بقوله الطلاق - تران أنه يقتضي اختصاص عدم الحل بعد  
الثلاث بما اذا كانت الثالثة بعد تران الطلاق مع التفريق أو بعد طلقتين - ربعيتين على تفهيري  
الطلاق - تران فالظاهر أن يفسر قوله المطلق - تران بالطلاق المذهب لعقب التحليل سواء كان النكاح  
أو الرجوع (أقول) اختصاصه بذلك مقرر وهو لا يقتضي نفي ما سواه وقد علم بظاهره بعض السلف  
لان الطلاق الثلاث الدفعية كان على عهد علي عليه وسلم واحدة رجعية كما في صحيح مسلم وغيره من  
كتب الحديث الى أوائل خلافة عمر رضي الله عنه فلما رأى كثرة أمضاء ثلاثاً ثم انعقد الاجماع عليه  
حتى خلوا من يحكم بخلافه وقوله حتى تزوج مجهول أو مضارع وأصله تنزوج وقوله يستند في بعض  
التحسين سند ووجه التعلق بظاهره أن النكاح اشترى في العقد وبه ورد النص (قوله لما روى أن امرأة  
رفاعة الخ) هو رفاعة بن شمول القرظي صحابي مشهور والحديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها ورواه  
في الموطأ من سلا قال طلق امرأته عمة بنت وهب وساق الحديث وفي مسند ابن مقائل انها عاتشة بنت  
عبد الرحمن بن عتيك وأنها كانت تحت رفاعة بن وهب بن عتيك ابن عجمها قال أبو موسى الظاهري أن  
القصة واحدة وقال السجواني السباق يقتضي أنهم ما قصتان والزبير هنا بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة  
وليس بالضم والتصغير كابن الزبير المشهور وقوله وان مامعه مافي التسخ كبت مفصلة وهي موصولة ولو  
وصلت كانت أداة وهي صحيحة أيضاً وهذب الثوب طرفه تريد أنه نيل لا يتشرد كره وعمله بالتصغير  
عل قليل لانه يكتفي منه ما قل من العسل كذهبية استعيرت للمق والذته وفي الاسان من المستعار  
عسلان للفرجين لانهم ما مظنة الالتذاذ وفي الكشف انها ثبت ماشاء الله ثم رجعت وقالت انه كان  
قد سبق فقال لها كذبت في قولك الاول فلا صدقك في الآخر ثم أتت أبابكر رضي الله عنه بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم وقالت أرجع الى زوجي الاول فقال لها عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا  
ما قال فلا ترجعي فلما قبض أنت عمر رضي الله عنه وقالت له مثل ذلك فقال لها ان أتيتي بعد هذا لا رجعتك  
قال التحرير قوله لا رجعتك مبالغة في التهديد لاشاره بأن ما تبغيه زناً (قوله فالأية مطلقة قديمها السنة)  
وهو جائز كتخصيصه بالخبر المشهور الملق بالمؤاتر وهذا منه ولو قيل انه تفسير للنكاح المراد منه الجماع كما  
في الوجه الآخر لكان أقوى (قوله والحكمة الخ) الحكم هو التشديد الذي يشق عليهم ثم اذا اختار ذلك  
يكون له العود لما يحب ويرغب فيه فالعود اما من فروع معطوف على الردع أو مجرد معطوف على  
التسرع ووجه الردع الاثقة من نكاحها بعد جاع آخر (قوله وقد لعن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الخ) أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ومن طرق أخر عن ابن مسعود رضي الله عنه  
وهو حديث صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو لا يدل على عدم صحة النكاح لما مر أن المنع عن  
العقد لا يدل على فسادة ونسبته محال لا يقتضي العدة لانه سبب الحل وسماه في الحديث التيسر المستعار  
وفيه لطف وحسن اتفاق لا يخفى فان قلت اذا كان العقد صحيحاً والتحليل لازم شرعاً فلم لعنه رسول الله

والجهر واستكرامه ولكن تفذوه فان المنع  
عن العقد لا يدل على فسادة وأنه يصح بلنظ  
المقادة فانه تعالى سماه اقداة واختلف في  
أنه اذا جرى بغير لفظ الطلاق هل هو فسخ  
أو طلاق ومن جملة فسخا احتج بقوله (فان  
طلقها) فان تعقيب الخلع بعد ذكر الطلقتين  
يقتضي أن يكون طلاقاً رابعة لو كان الخلع  
طلافاً والظاهر أنه طلاق لانه فرقة باختيار  
الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان  
طلقها متعلق بقوله الطلاق - تران تفسير  
لقوله أو تسريح باحسان اعترض بينهما ما ذكر  
الخلع دلالة على أن الطلاق يقع بمجاناة  
وبعوض أخرى والمعنى فان طلقها بعد  
الثلثين (فلا تحل له من بعد) من بعد ذلك  
الطلاق (حتى تنكح زوجاً غيره) حتى تزوج  
غيره والنكاح يستند الى كل منهما  
كالترجوع وتعلق بظاهره من اقتصر على العقد  
كابن السبب وانفق الجهر وعلى أنه لا بد من  
الاصابة لما روى أن امرأة رفاعة قالت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان رفاعة  
طلقني فبنت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير  
تزوجني وان مامعه مثل هدية الثوب فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتريدن أن  
ترجعي الى رفاعة قالت نعم قال لا حتى تذوق  
عسلته ويذوق عسلتك فالأية مطلقة  
قديمها السنة ويحتمل أن يفسر النكاح  
بالاصابة ويكون العقد مستقداً من لفظ  
الزوج والحكمة في هذا الحكم الردع من  
التسرع الى الطلاق والعود الى المطلقة ثلاثاً  
والرغبة فيها والنكاح بشرط التحليل فاسد  
عند الأكثر وجوزوه أبو حنيفة مع الكراهة  
وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل  
والمحل له (فان طلقها) الزوج الثاني (فلا  
جناح عليهما أن يتراجعا) أي يرجع كل من  
المرأة والزوج الاول الى الاستمرار بالزواج

صلى الله عليه وسلم قلت صحتة مما اتفق عليه الفقهاء والصحابه رضى الله عنهم والابن الجوزي الا انه مبني على الطلاق وهو ابيض الحلال وقاعله مذموم وهو كبيرة عند الشافعي للعنه والحديث محمول على ما اذا شرط في صلب النكاح أن يطلق ونحوه من الشروط المفسدة وبدون ذلك مكره ولا عبرة بما أضمر في النفس ولا بما تقدم النكاح وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه زنا وأمر برجمهما وبه أخذ النوري والظاهرية واللجنة كما قيل مخصوصة بن اتخذ مكسبا أو بن حال تزوجتها لا حلالها فلا يدل على عدم العصية (قوله وتفسير الطن بالعلم الخ) وقيل ان هذا التفسير غير صحيح لفظا ومعنى أمامه في فلا نعلم ما في المسئلة قبله يمتنى في الاكثر واغفل ان المصدرية علم في الاستقبال فلا تقع به ما يقيد العلم كما صرح به النجاشي كذا في الكشف وشروحه ورد بأنه يعلم المسئلة قبله ويتيقن في بعض الامور وهو يكفي للعصية فيها وبأن سيويه رحمه الله أجاز ما علمت الا أن يقوم زيد وقد جمع بعض المغاربة بين كلام سيويه وكلام غيره بأن يراد بالعلم الطن القوي كقوله فان علموه من مؤمنات وقوله

وأعلم علم حق غير طن • وتقوى الله من خير العباد

فقوله علم حق يفهم منه أنه قد يكون علم غير طن وكذا قوله غير طن يفهم منه أنه قد يكون العلم بمعنى الطن وما يدل على أن علم التي بمعنى طن تدخل على أن الناصبة قول جرير

يرضى عن الناس ان الناس قد علموا • أن لا يرى مثلنا في خلقه أحد

فليس غلطا لا لفظا ولا معنى بل هو صحيح رواية ودراية وقيل انه غريب منه اذ كيف يقال في الآية ان الطن بمعنى اليقين ثم يجعل اليقين بمعنى الطن المسوخ لعله في أن الناصبة وقوله ان الانسان قد يجزم بأشياء في القدم لم يكن ليس هذا منها وأن سادس المفعولين أو الأول والثاني محذوف أو هو مفعول على قول انتهى وهو لم يقف على مراده لأن مائة له من الجمع غير مسلم عنده فلذا جعل الطن بمعنى اليقين أو أنه طن قوي يشبه اليقين وقوله ان الانسان قد يجزم الخ بيان لا بطلان تلك المقدمة بقطع النظر عما نحن فيه مع أنها غير صحيحة في نفسها لأنها تقتضي أن لا يصاغ من العلم فعل مستقبلي حقيقة أصلا وليت شعري لم يمنعون بهذا الدليل مثل ان يعلم أن تقوم الساعة وأي مناف لها فان قالوا انه أمر مسمى لتوهم المناقاة فهذا سيويه رحمه الله شيخ العربية أثبتته والمخالف فيه أبو علي الفارسي (قوله ويعلمون بقتضى العلم) اغماقده به لانه المقصود بالبيان قبل ويخرج الصبيان والجمانين (قوله والاجل يطلق الخ) قال الزمخشري والاجل يقع على المدة كلها وعلى آخرها يقال لعمر الانسان أجل وللموت الذي ينتهي به أجل وكذلك الغاية والامدية قول النحويون من لا ابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية وقال

كل شيء مستكمل مدة العمل • ومود اذا انتهى أجله

وتسع في البلوغ أيضا فيقال بلغ البلد اذا اشار فقه وداناه ويقال قد وصلت وما وصل وانما اشار فالفاية وقعت على جميع المسافة اذ ليس للنهاية بداية يصح دخول من قبلها ثم لو كان كذلك لم يضرب اذ لو كانت النهاية متميزة ذات ابتداء وانتهاء كانت الغاية مطلقة على الجميع أيضا في هذا التركيب وهو المسمى على أن الغاية اسم للنهاية يتوسع فيها بالاطلاق على الجميع قال الأزهرى الغاية أقصى الشيء وأما قول من قال ان الشيء له غايان ابتداء وانتهاء فلا يدل قول النحويين فقد رد بأن الابتداء انما يصلح غاية اذا كان الابتداء من المقابل لأنه غاية من حيث كونه مبتدأ (وفيه بحث) فان مقابلة من بالي تنافي ما ذكره فنقول ان الغاية الطرف مطلقا وللشيء طرفان بل أطراف يجمع على قواهم ابتداء الغاية من إضافة الخامس للعام فلا دليل فيه كذا ذكره فتأمل وقوله وللموت أي وقت مشافرة الموت اذ الموت ليس آخر المدة والبيت المذكور لا طرماح ومود بالمهمله جمع في هالك ووقع في بعض الكتب بدل أجله أمده وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أظهر (قوله والبلوغ هو الوصول الخ)

(ان ظنا أن يعبر أحد وذاقه) ان كان في ظنهم ما أنهم ما يقربان ما حده الله وشرعه من حقوق الزوجية وتفسير الطن بالعلم هنا غير صحيح لأن عواقب الامور غيب طن ولا تعلم سديد لأن عواقب علمت أن يقوم زيد لأن أن ولأنه لا يقال علمت أن يقوم زيد لأن أن الناصبة للتوقع وهو في العلم (وتلك حدود الله) أي الاحكام المذكورة (بينهم القوم يعلمون) يفهمون ويعلمون بقتضى العلم (واذا طلقت النساء فليكن أجلهن) أي آخر عدتهن والاجل يطلق للمدة ولتتم اعاقا فقال لعمري الانسان وللموت الذي ينتهي قال كل شيء مستكمل مدة العمل • ومود اذا انتهى أجله والبلوغ هو الوصول الى الشيء وقد يقال لا تنوذه على الاتساع وهو المراد في الآية ليصح أن يرتب عليه



(نأمة) وهو من يعرف أو سرحوه  
 (بمعرفة) إذا لم يأت بعد انقضاء الاجل  
 والمعرفة فراجعوه من غير ضار أو خلوه  
 حتى تنقضي عدته من غير تطويل وهو  
 إعادة الحكم في بعض صورته للاهتمام به  
 (ولا تسكوهن ضاراً) ولا تراجعوهن  
 إرادة الأضرار بهن كان المطلق يترك المعتدة  
 حتى تشارف الاجل ثم تراجعها تطول  
 العدة عليها فهي عنه بعد الأمر بصدده  
 مبالغة ونصب ضراراً على العلة أو الحال بمعنى  
 مضلرين (لتعتدوا) لتطووهن بالتطويل  
 أو الإلحاح إلى الاقتداء واللام متعلقة بضرار  
 إذا مراد تقييده (ومن يفعل ذلك فقد ظلم  
 نفسه) بتعريضها للعقاب (ولا تتخذوا آيات  
 الله هزواً) بالأعراض عنها والتهاون في العمل  
 بما فيها من قولهم لمن لم يجد في الأمر أغانت  
 هازئاً كأنه نسي عن الهز وأراد به الأمر  
 بصدده وقيل كان الرجل يتزوج ويطلق ويعتق  
 ويقول كنت ألب فترات وعنده عليه  
 الصلاة والسلام ثلاث جدته جدته وهن  
 جدته الطلاق والنكاح والعناق (واذكروا  
 نعمت الله عليكم) التي من جلها الهداية  
 وبهتة محمد عليه الصلاة والسلام بالشكر  
 والقيام بحقوقها (وما أنزل عليكم من  
 الكتاب والحكمة) القرآن والسنة  
 أفردوها بالذكراظهاراً لشرفهما (يعظكم  
 به) بما أنزل عليكم (وانقوا الله واعلوا  
 أن الله بكل شيء عليم) تأكيدهم وتهديد  
 (واذا طلقت النساء فليحن أجلهن) أي  
 انقضت عدتهن وعن الشافعي رحمه الله  
 تعالى دل سياق الكلامين على افتراق  
 البلوغين (فلا تعضلوهن أن ينكحن  
 أزواجهن) الخطاب به الأولياء لما روي  
 أنهم سألوا في معقل بن يسار حين عضل  
 أخته جيل أن ترجع إلى زوجها الأول  
 بالاسئداف فيكون دليلاً على أن المرأة  
 لا تزوج نفسها إذ لو كانت منه لم يكن  
 لعضل الولي معنى ولا يعارض بأسناد  
 النكاح اليهن لأنه بسبب توقفه على إذنهن

لا خفاء في أنه ليس المعنى على بلوغهن الاجل ووصولهن إلى العدة ولا على بلوغهن آخره بحيث ينقطع  
 الاجل بل على وصولهن إلى قرب آخره فوجب تفسير الاجل بآخر المدة والبلوغ بمشارفته والقرب منه  
 فهو من مجازا المشارفة واستعارة تشبيها للمشارف بالوقوع بالواقع وفي كلام الزمخشري ما يشعر  
 بأن إطلاق الاجل على آخر المدة أوجبهما بطريق الاتساع وأما الغاية والامدافاً آخر المسافة لا المدة  
 فكما توهمه عبارته (قوله فراجعوهن الخ) يعني أن الامدال مجاز عن المراجعة لانها سببه  
 والتسريح بمعنى الإطلاق مجاز عن الترك وقوله وهو إعادة الحكم وهو إيجاب الامدال بالمعروف  
 أو التسريح بالاحسان في بعض الصور وهو صورة بلوغهن أجلهن للاهتمام بكافيده قوله كان المطلق  
 الخ وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله إرادة الأضرار إشارة إلى أنه مفعول  
 له وليس تقدير الإرادة بلازم أو حال أي مضارين (قوله واللام متعلقة الخ) قيل أنه متعين على أعراب  
 ضراراً علة إذ المفعول له لا يتعدد إلا بالعطف أو على البديل وهو غير ممكن هنا لاختلاف الأعراب  
 وجاز على أعرابه حالاً على أنه علة لله ويجوز تعلقه بالفعل وإن قدرت لأم العاقبة جاز على الأول أيضاً  
 ويكون الفعل تعدى إلى علة وإلى عاقبة وهما مختلفان وقال فقد ظلم نفسه وكان الظاهر ظلمهن للمبالغة  
 يجعل ظلمهن إنما هو عائد عليه بالآخرة (قوله بالأعراض عنها الخ) يعني أنه نسي جعل كناية عن الأمر  
 بصدده وهو الجدل في العمل بالآيات والامتنال لما قبله من الأوامر في ربطه وعلى الوجه الآخر يكون  
 المراد به ظاهره ومناسبة لما قبله ظاهرة وقوله ثلاث الخ حديث حسن رواه أبو داود والترمذي لكن  
 فيه الرجعة بدل العناق وقوله التي من جلها إشارة إلى أنه عام والمعطوف عليه خاص خلافاً للزمخشري  
 إذ خصه بهذا ليتغيراً وقوله بالشكر الخ متعلق بأذكروا أو بيان للمراد منه وفسر الحكمة بالسنة  
 لا شقها علمها وبلغا ماعطف عليه وجعله يعظكم به معترضة للترغيب والتعليل (قوله تأكيدهم وتهديد)  
 يعني أنه تأكيدهم بالأوامر والأحكام السابقة بتهديد من يحالفها لأنه عالم بأحواله مطلع عليها فليحذر من  
 جرأه وعقابه أو أنه عليه بكل شيء فلا يأمر إلا بما تقتضيه الحكمة والمصلحة فلا يتخالفوه وليس هذا  
 من التأكيدهم المقضى للفعل لأنه ليس إعادة لفهوم المؤكد ولا متقدمة معه فاحفظه فأنك تراهم كثيراً  
 ما يجعلون المعطوف تأكيدهم (قوله وعن الشافعي الخ) لأن البلوغ الأول بمعنى المشارفة كما مر وهذا  
 بمعنى الانتهاء والانقضاء والسباق يدل على أنه غير الأول ثلاثاً تكرر (قوله الخطاب به الأولياء الخ)  
 فأزواجهن على هذا باعتبار ما كان ومعنى ينكحنهم يرجع إليهم أي فلا يعضلوهن الأولياء عن الرجوع  
 إليهم وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب أو التقدير لمهن الرجوع إلى أزواجهن فلا يعضلوهن بخذف  
 الجواب وأقيم هذا مقامه (قوله روي الخ) أخرجه البخاري وأبو داود والشافعي وليس فيه تسميتها  
 ووقع تسميتها بزوجها البيهقي في رواية القاضي اسمعيل في أحكام القرآن وبه جزم وروي  
 ابن جرير أن اسمها جيل بالتصغير وبه جزم ابن ما كولا وتابعه في القاموس وقيل اسمها بلي حكاة السهيلي  
 والمندري وقيل غير ذلك فقوله جيل بالتصغير بناء على رواية وفي نسخة جلابضم الجيم وتكين الميم وهي  
 رواية أخرى وقصتها أنه قال كانت لي أخت تخطب إلى وأنا منعها من الناس فأتاني ابن عمي فأنكحها  
 أياماً فاصطعبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقاً ربيعة ثم تزكها حتى انقضت عدتها فلما خطبت إلى أتاني  
 بمطامير الخطاب فقلت له خطبت إلى فتعنتها الناس وأتركت بها فزوجتكها ثم طلقها طلاقاً ربيعة  
 ثم تزكها حتى انقضت عدتها فلما خطبت إلى أتيتني فخطبها مع الخطاب واقه لا أنكحكها أبداً قال  
 فني نزلت هذه الآية فكفرت عن عيني وأنكحها أياماً (قوله فيكون دليلاً الخ) استدلال الحنفية بهذه  
 الآية بلواز النكاح إذا عقدت على نفسها بغير ولى ولا إذن لإضافة العقد إليها من غير شرط إذن الولي  
 ولهم من العضل إذا تزوايا وأشار المصنف رحمه الله إلى ردّه بأنه لو لآل لأنه للولي ما شاء الله عن العضل  
 والمنع كما لا ينهي الأجنبي الذي لا ولاية له قال الجصاص هذا غلط لأن النبي لا يمنع عما لاحق له فيه

فكيف يستدل به على إثبات الحق وأيضا الولي يمكنه المنع عن الخروج والمراسلة بالرضا فيصرف  
 النهي الى هذا وأما قوله لا معنى له فمضوع اذ معناه ما في عضل الزوج زوجته ظلم كما في الوجه الثاني  
 (قوله وقيل الا زواج الخ) فالزواج باعتبار ما يؤول ومعنى يتكمن بصرف ذوات نكاحهم من قبل  
 فلان نكاح في بني فلان (قوله وقيل التام كهم الخ) هذا الوجه أوجه عندنا من غيري لتناوله  
 عضل الزوج والاوليا جميعا مع السلامة من انشاؤه في الخطاب فان خطاب اذا اطلق لم يصلح  
 للاوليا قطعا ولما يقتضيه سبب التزوي وقوله والمعنى الخ يعني به أن لا تعضوا من معنى لا يوجد فيما بينكم  
 العضل فان لا تعضوا يقتضي مباشرة الكل فجعلهم كالباشرين له ليصح نهيهم عنه لان من لوازم وجوده  
 بينهم رضاهم به فجعل النهي عن الاكراه كناية عما جازع النهي عن الملزوم وقد تقدم الكلام فيه (قوله  
 والعضل الخ) أي أصل معناه الحبس والتضييق ومنه عضلت الدجاجة تشديد الضاد اذا لم تخرج بيضاها  
 وكذا الام اذا عسرت ولادتها وعضل عضل مثلثة الضاد وتستعار للاشكال والخطاب بضم وتشديد  
 جمع خاطب ومعنى ما يعرفه الشرع أي ما هو معروف فيه فالاحسان مجازي وفي نسخة يترفع بالتشديد  
 أي يبينه من الكفاة ونحوها والمرأة بالهمزة مصدر من المرأة كالنانية والرجولية وقوله من الضمير  
 المرفوع أي فاعل تراخوا وجوز فيه أيضا تعلقه براضا ويتكمن ولما قيد النهي بكونه على الوجه  
 الحسن أفاد أن لهم المنع بدونه (قوله والخطاب للجميع على تأويل القليل الخ) يعني أن ذلك بالافراد  
 والتذكير والخطاب هنا جمع فاما أن يكون بتأويل الجمع والقبيل والفرق ونحوه أو لكل واحد واحد  
 أو أنها تدل على خطاب قطع فيه النظر عن الخطاب وحسده وتذكير وغيرهما والمقصود بالدلالة على  
 حضور المشار اليه عند من خطب للفرق بين الحاضر والمضى الغائب وهذا معنى قول التعلي  
 في تفسيره هنا الأصل في ذلك أن تكون الكاف بحسب الخطاب ثم كثر حتى نوهوا أن الكاف من نفس  
 الكلمة فقالوا ذلك بكاف موحدة مفتوحة في الاثنين والجمع والمؤنث اه وقد خبطوا في معناه فقبل  
 معناه انه أفرد الخطاب لمجرد تخصيص اسم الإشارة للبعيد لا تعيين الخطاب ولا دلالة في الكلام على  
 ما قاله وقيل انه لم يذكره أحد قبله وكلامهم اتفقوا على رده ولا وجه لما قالوا لا اهدم التدبر كما عرفت (قوله  
 أو الرسول صلى الله عليه وسلم على طريقة قوله الخ) وقيل انه جعل خطابا للرسول صلى الله عليه وسلم فانه  
 الأصل في تلقي الكلام أو لكل أحد من يتلقى الخطاب فيكون لمن يسمع ويتلقى الكلام سواء كان هو  
 الخطاب بالحكم أولا ومثله ثم عفو عنا عنكم من بعد ذلك ولعلك تطلع بما ذكرنا على فساد ما قبل ان مبني  
 الاقل على أن خطاب ريس القوم بمنزلة خطاب كلهم كما في قوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء  
 ولذا قال من كان منكم وإن الثاني أرجح من جهة أن الخطاب السابق واللاحق لكل أحد فالانطب  
 أن يكون المتوسط كذلك وفيه بحث وقوله لانه المتعطف والمتنعف يعني من يؤمن وفسر أركي بأفع من  
 الزكاه وهو الغناء لامن التزكية بمعنى التطهير لغير أظهر وكونه أظهر من دنس الآثام لانه بتقدير لكم  
 أيضا أي أظهر لكم وهذه اللام للتعديبة فتعبد معنى التطهير فلا يراد عليه أنه يقتضي أن يكون أظهر من  
 التطهير أي أكثر تطهير لكم من دنس الآثام ولا حاجة الى ما قبل انه يدفعه أنه من وصف النبي بوصف  
 صاحبه دون الفعل أو الترك المشار اليه بذلك ثم ان كان أركي بمعنى تركيتم بها أي تطهيرهم فحفظ  
 وأظهر للتفسير وان كان من تركيتم فافهم تركي أفضل وأكثر خيرا وسينفذ فالانطب أن يراد بالظهور  
 الاطيب لقلة الفائقة في تبعده من الآثام مع ما فيه من التكاف اه وقد علت بما مر دفع التكلف  
 الذي أشار اليه مع أنه لازم له في تركي مع التكرار الذي هو خلاف الظاهر فتأمل (قوله أمر عبر عنه  
 بالخبر الخ) وجه المبالغة فيه وفي أمثاله ما مر من أنه يجعله كأنه لوجوب امتثاله مما وقع فصع الاخبار  
 عنه وقول التحرير وجه المبالغة بناؤه على المبتدا الصواب فيه وجه زيادة المبالغة وكونه للتدب هو  
 الظاهر ولا تنافيه هذه المبالغة بل هو سبب لها لان المذدوب يجوز تركه فينبغي تأكيده لئلا يترك قيل

وقيل الا زواج الذين يعضلون نساءهم بعد  
 مضى العدة ولا يتزوجن بتزوجن عدوانا  
 وقيل لانه جواب قوله واذا طلقتم النساء  
 وقيل الاوليا والاذواج وقيل التام  
 كلامهم والمعنى لا يوجد فيما بينكم هذا  
 الامر فانه اذا وجد بينهم وهم راضون  
 به كانوا كالفاعلين له والعضل الحبس  
 والتضييق ومنه عضلت الدجاجة اذا تشب  
 بيضا فلم تخرج (اذا تراخوا بينهم) أي  
 الخطاب والنساء وهو ظرف لان يتكمن  
 أو لا تعضوا من (بالعروف) بما يعرفه الشرع  
 وتضعه المرأة حال من الضمير المرفوع  
 أو صفة لمصدر محذوف أي تراخيا كأننا  
 بالمعروف وفيه دلالة على أن العضل من  
 التزوج من غير كونه غير منهي عنه  
 (ذلك) إشارة الى ما مضى ذكره والخطاب  
 للجميع على تأويل القليل أو كل واحد أو أن  
 الكاف لمجرد الخطاب والفرق بين الحاضر  
 والمضى دون تعيين الخطابين أو التزوي  
 صلى الله عليه وسلم على طريقة قوله  
 يا أيها النبي اذا طلقتم النساء للدلالة على  
 أن حقيقة المتأثر اليه أمر لا يكاد يتصوره  
 كل أحد (يعطف به من كان منكم يؤمن  
 بآله واليوم الآخر) لانه المتعطف والمتنعف  
 (ذلكم) أي العمل بمقتضى ما ذكر (أركي  
 لكم) أفع (وأظهر) من دنس الآثام  
 (واقه يعلم) ما فيه من النفع والصلاح  
 (وأنتم لا تعلمون) لقصور علمكم  
 (والوالدات يرضعن أولادهن) أمر عب  
 عنه بالنسب للمبالغة ومعناه السدب  
 أو الوجوب فيصص بما اذا لم يرضع الصبي  
 الامن أنه أولم يوجد له ظئر أو عجز الوالد  
 عن الاستنجار والوالدات يرضعن المطلقات  
 وغيرهن وقيل يختص بهن اذا الكلام فيهن  
 (حولين كما بين) أكد بصفة الكلام

لأنه مما يتسارع فيه (من أراد أن يتم الرضاعة)  
بيان للمتنوجه إليه الحكم أي ذلك الذي أراد  
اتمام الرضاعة أو متعلق برضعه فإن الأب  
يحب عليه الارضاع كالنقطة والام ترضع له  
وهو دليل على أن أقصى مدة الارضاع  
حولان ولا عبرة به بعدهما وأنه يجوز  
أن ينقص عنهما (وعلى المولود) أي الذي  
يولده يعني الوالد فإن الولد يولده وينسب  
إليه وتغير العبارة للإشارة إلى المعنى  
المقتضى لجوب الارضاع ومؤن المرضعة  
عليه (رزقن وكسوتن) أجرة لهن  
واختلف في استئجار الام فجوزها الشافعي  
ومنعها أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
مادامت زوجة أو معتدة ~~فكاح~~  
(المعروف) حسب إيراد الحاكم وبني به  
وسعه (لا تكلف نفس الا وسعها) تعليل  
لا يجاب المؤن والتشديد بالمعروف ودليل  
على أنه سبحانه وتعالى لا يكلف العبد بما  
لا يطيقه وذلك لا يمنع إكراهه (لا تضار والدة  
بولدها ولا مولود له بولده) تفصيل له  
وتقريب أي لا يكلف كل واحد منهما الآخر  
ما ليس في وسعه ولا يضاره بسبب الولد وقرأ  
ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب لا تضار بالرفع  
بدلاً عن قوله لا تكلف وأصله على القراءتين  
تضار بالكسر على البناء للفاعل أو الفتح  
على البناء للمفعول وعلى الوجه الأول  
يجوز أن يكون معنى تضار والباء من صلاته  
أي لا يضار الوالدان بالولد فيضرط في نفسه  
ويقتصر فيما ينبغي له وقرأ لا تضار بالسكون  
مع التشديد على نية الوقف وبه مع التخصيف  
على أنه من ضاره يضره وإضافة الولد إليها  
نارة واليه أخرى استعطف لهما عليه  
وتنبيه على أنه حقيق بأن تنفعا على  
استصلاحه والاشفاق فلا ينبغي أن يضر به  
أو أن يضار بسببه (وعلى الوارث مثل  
ذلك) عطف على قوله وعلى المولود  
ورزقن وكسوتن وما بينهما تعليل معترض  
والمراد بالوارث وارث الأب وهو الصبي

وكونه للمطلقات يرجح بيان إيجاب الرزق والكسوة فإنه لا يجب كسوة الوالدات ورزقهن إذا كن غير  
مطلقات للارضاع بل للزوجة فإن كان للام فلا إشكال لأنه باعتبار بعضهن أي المطلقات وليس  
في الآية ما يدل على أنه للارضاع وقد فسره في الام ~~كاح~~ بما للزوجة فإن قلت تنبيهه بالمولدين  
ينافي الوجوب إذا قائل به قلت القائل بالوجوب بصرفه للارضاع المطلق أو يجعل قوله حولين معه ولا  
لقدّر (قوله لأنه مما يتسارع فيه) فيطلق على الأقل القريب من التمام وهذا لا ينافي أن اسم العدد  
خاص في مدلوله لا يحفل الزيادة والنقصان لأن معناه لا تطلق العشرة مثلاً على تسعة أو أحد عشر  
وهذا التسارع يجعل شيء من أبعاض الاحاد منزلة الواحد تطلق العشرة الايام على تسعة أيام  
ونصف يوم كما يقال للقريب من الحول حول لأنه تسمي شائع اذ يقال لقيته في سنة كذا واللقاء في يوم  
منها وفيه نظر (قوله بيان للمتنوجه الخ) أي الام للبيان كافي هيئت لك وسيتمالك والجار والمجرور  
في مثله خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الخ وكون الرضاع واجبا على الأب لا ينافي أمره من لأنه للزبد  
أولاً لأنه يجب عليهن أيضاً في الصور السابقة وكونه يجوز أن ينقص عنه أخوذاً بتقويضه للارادة وكونه  
لا يعتد به بعدهما يعني لا يعطى - كم الرضاع على ما بين في القروع ثم انه قرئ أن يتم الرضاعة بالرفع يجعل  
أن المصدرية على ما المصدرية في الاحمال كما حلت عليها في الاحمال في قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا  
يولى عليكم ويحتمل أنه يتوابعه الجمع باعتبار معنى من وسقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين فتبعضها  
الرسم (قوله وتغير العبارة) يعني لم يقل على الوالد مع أنه أظهر وأخصر لئلا يلا على علة الوجوب  
وهو أنه ولده ويعمل بإشارة النص أن النسب للزوجة في الحقيقة وإشارة النص تسمى في البديع الادماج  
والى فهو هذه الاشارة قصد الشاعر بقوله

وانما أتهمت الناس أوعية • مستودعات والآباء أبناء

ومؤن كصرد جمع مؤنثة وضيم رزقن للوالدان وخرجت الناشئة ويعلم ذلك بإشارة النص من قوله  
المولود له لأنه لا يتصور بدون نسبه كذا كونها غير صغيرة كافي شرح الهداية وفيه نظر وكونه  
تعليلاً لآباءه على ما فسره به وقوله ودليل ودعى من قال انه محال لأن نصه يقتضي امكانه والام يفد  
(قوله لا تضار والدة الخ) المضارة مضاعفة من الضرر والمضاعة أمام مقصودة والمفعول محذوف  
أي زوجها أو غير مقصودة والمعنى لا يضر واحد منهما الا بضره بولده اذ تضار في أصله متعدي بنفسه  
فعلى احتمال الجهول ظاهر وعلى المعلوم يقتدره مفعول ويجعل الباء في بولدها للسينية فجوز أن يكون  
بمعنى تضربضم التام وكسر الضاد والباء لانه في موقع المفعول به وضار بمعنى أضرت وفاعل يكون  
بمعنى فاعل نحو باعته بمعنى أبعدته وجوز أيضاً أن يكون بمعنى تضربفتح التام وضم الضاد وفاعل  
بمعنى فعل نحو واعدته بمعنى وعدته والباء زائدة وقوله تفصيل له الخ أي تفصيل لعدم التكليف  
بما لا يطاق وتقريب له وفيه إشارة إلى وجه ترك العطف ووجهه أن المضارة المنقصة إنما تكون  
مما في الوسع فتعنيها يدل على نصبه بالطريق الأولى أو ما ليس فيه فهو ظاهر (قوله وقرأ ابن كثير وأبو عمرو  
الخ) وعلى البدلية والرفع هو خبر وجوز أن يكون خبراً بمعنى الامر فيتم معنى بقراءة الجزم وقوله  
بمعنى تضربفتح حرف المضارعة من الثلاثي وضعا من الافعال على ما مر وهو مقر في الدر المنصور  
فما قيل إنما تجعل الباء صلة لو كان بمعنى تضربفتح الثلاثي مجزئاً لما في القاموس ضربه وأضره فلم  
يجعل أضر متعدياً بالباء من قصور النظر وصاحب القاموس لا يقول عليه (قوله وقرأ لا تضار  
بالسكون الخ) وهو أتم من جزم ولم يكسر كما قرئ به إجماعاً لوصول مجرى الوقف وفي قراءة التخصيف كذلك  
الأن يحتمل أنه من ضاره يضره بمعنى ضربه أو من ضار المشدّد تخفيف وقوله فلا ينبغي الخ ناظر إلى  
المعنيين والتفسيرين السابقين (قوله والمراد بالوارث الخ) يعني أن الوارث بمعنى المضاف أي  
وارثه والضمير أمالوالد أو الولد والوارث أمالوارث المولود على العموم أو الصبي نفسه أو وارث

أي تمان المرءة ثمن ماله إذا مات الأب وقبل (٣٢٠) الباقي من الأبوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله الوارث من قبلين أو وفق مذهب

الشافعي رحمه الله تعالى إذا نفقة عنده فيما  
عد الولادة وقبل وارث الطفل وبالله ذهب ابن  
أبي ليلى وقبل وارثه المحرم منه وهو مذهب  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقبل عصيانه وبه  
قال أبو زيد وذلك إشارة إلى ما وجب على  
الأب من الرزق والكسوة (فإن أراد  
فصلا عن تراض من ماله ونشاور) أي فصلا  
صادرا عن التراضي منهم ما والتشاور بينهما  
قبل الحولين والتشاور والمشاورة والمشورة  
والمشورة استخراج الرأي من شرت العسل  
إذا استخرجته (فلا جناح عليهما) في ذلك  
وإنما اعتبر تراضيهما مراعاة لصلاح الطفل  
وحذرا أن يقدم أحدهما على ما يضر به  
لفرض أو غيره (وإن أردتم أن تسترضعوا  
أولادكم) أي تسترضعوا المراضع أولادكم  
يقال أرضعت المرأة الطفل واسترضعها  
إياه كقولك أنجج الله حاجتي واستجبتني  
أيها الخذف المفعول الأول للاستغناء عنه  
(فلا جناح عليكم) فيه وإطلاقة يدل على  
أن الزوج أن يسترضع الولد ويمنع الزوجة  
من الارضاع (إذا سلمت) أي المراضع  
(ما آتيت) ما أردتم آتاءكم كقوله تعالى  
إذا قمتم إلى الصلاة اقرأ ابن كثير ما آتيت  
من أي إليه أحسانا إذا فعله وقرأ أو تيم  
أي ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة  
(بالمعروف) ماله سلم أي بالوجه المتعارف  
المستحسن شرعا وجواب الشرط مخذوف  
دل عليه ما قبله وليس اشتراط التسليم  
بل هو الاسترضاع بل لعلك ما هو الأولى  
والاصل للطفل (واتقوا الله) بمبالغة  
في المحافظة على ما شرع في أمر الأفعال  
والمراضع (واعلموا أن الله جاعلهم بصير)  
مستبينين (والذين يتوفون منكم)  
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة  
أشهر وعشرا أي وأزواج الذين أو الذين  
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن  
بدهم كقولهم السمن من نوان يديرهم

الصبي على العموم أو بقيد أن يكون ذارحم محرم من الصبي بحيث لا يجوز زينه حال النكاح على تقدير  
أن يكون أحدهما ذكرا أو لا تقرأ أو بقيد أن يكون أحدا أصوله من الآباء واللاتهات والأجداد  
والجدات أو بقيد أن يكون من محبته على اختلاف المذاهب بين السلف قبل وأما جعل الوارث  
بمعنى الباقي وإن كان محصا نفقة فقل في هذا المقام أليس لقولنا فالنفقة على الأب وعلى من بقى من  
الأب والام مع معنى معتبه وكونه خلاف الظاهر لا شك وأما القلاقة فلا فإن المعنى على الأب والام  
عند عدمه وأورد على ما قبله أن الصبي إذا كان له مال فالمؤنة منه مطلقا فلا يتبعه تقيده بموت الأب  
وفيه نظر وتمان مجهول أي تعطى مؤنتها (قوله واجعله الوارث الخ) حديث حسن رواه الترمذي  
وأوله اللهم متعني بحبي وبصري واجعله الوارث مني وأفسر في معنى من ظنني وخذ منه بشأري  
وروي اللهم متعنا بأصهارنا وبصهارنا وقربنا ما أحبتنا واجعله الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا  
ومعنى اجعله الوارث أي أبقى جميعا سليما إلى أن أموت وأفراد صغيرا جعله ثأرا وبطل ذلك المذكور  
أو أنه صغير المصدر أي التمتع بها كافي شروح المفصل وجعل ذلك إشارة إلى الرزق والكسوة وقبل إلى  
جميع ما سبق فيشمل عدم المضارة (قوله فإن أراد فصلا الخ) تفصيل للرضاع فقوله لمن أراد أن يتم  
الرضاعة بيان للاتمام وهذا للنقص عنه صراحة بعد الإشارة إليه دلالة ولم يرض ما في الكشف  
من أن المعنى فلا جناح عليهما في ذلك زاد على الحولين أو نقصا وهذه توسعة بعد التحديد وقبل هو  
في غاية الحولين لا يتجاوز ما فيه كما يعلم من الشروح والمشورة كالنوبة والمشورة كالصلحة لفتان  
من الكلام فمع ما وهي من شرت العسل إذا اجتنبته لذوق حلالة النسيجة كما قاله الراغب وغيره  
(قوله أي تسترضعوا المراضع أولادكم الخ) في الكشف استرضع منقول من أرضع يقال أرضعت  
المرأة الصبي واسترضعها الصبي فتعديه إلى مفعولين كما تقول أنجج الحاجة واستجبتني الحاجة والمعنى  
أن تسترضعوا المراضع أولادكم خذف أحد المفعولين للاستغناء عنه قبل هو أصل نصرتي وهو  
أن أفعل إذا كان متعديا إلى مفعول فإن زيد فيه السين للطلب أو النسبة بصير متعديا إلى مفعولين  
يقال أرضعت المرأة ولدا واسترضعها الولد وقيل عليه أخذ استفعول وسائر الزيد من المجزى حتى قيل  
أن أخذ من الأفعال من خصائص الكشف هنا لكن المعنى هنا على طلب أن ترضع المرأة ولدا لا على  
طلب أن يرضع الولد الشدي أو أنه فانه متعدي كارضع فلذا جعله منقولا من أرضع وخذف أحد  
مفعولي باب أعطيت جائزا لئلا يفتقر إلى الواجب إذ قلنا يوجد في الاستعمال استرضعها الولد  
وما ذكر من الاستغناء إنما هو على عدم القصد إلى خصوص المرضعة ويرد عليه أن الامام الكرماني  
نقل في باب الاستعجال أن الاستعمال قد جاء لطلب المزيد كالاستعجال لطلب الانجاء والاستعجال لطلب  
الاعتاب لا العتب وصرح به غيره أيضا وإلى أشار المصنف رحمه الله بقوله أنجج واستجج ومن العجيب  
أن بعضهم جعله من رضع بمعنى أرضع وتنف في تخريج (قوله وإطلاقة الخ) هذا مذهب الشافعي  
وأما الحنفية فيقولون إن الأم أحق برضاع ولها وأنه ليس للأب أن يسترضع غيرها إذا رضيت  
أن ترضعه لقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن فهى قد خصت هذا الإطلاق (قوله ما أردتم  
آتاءكم) لأن تسليم ما أوتي وما أعطى لا يتصور إذا هو تحصيل حاصل بلا طائل فلذلك أوله على هذه  
القرأة وظاهر أنه على القرأة الثانية لا يحتاج إلى تأويل وبه صرحوا لأنه بتقدير ما فعلتم بذله وإحسانه  
أو فقهه وفيه نظر وأما الثالث فلا غبار عليه (قوله وليس اشتراط التسليم الخ) جواب سؤال  
وهو أن ظاهر النظم أن التسليم شرط لرفع الأم وليس كذلك فأجاب بأنه الأولى والأكثر أن يوجب  
أنه شبه ما هو من شرائط الأولوية بما هو من شرائط الصحة للاعتناء به فاستعبره عبارته وقبل أنه  
لا حاجة إلى هذا لأن في الأم تسليم الأجرة مطلقا غير مقيد بتقدير ما فعلتم بذله وإحسانه ووجه المبالغة  
والثنا ظاهر (قوله وأزواج الذين يتوفون الخ) لما كان المتوفى الأزواج والمتربص الزوجات (م)

كون الخبر ليس عين المبتدأ فاحتاج الى التأويل فآولوه بوجوده منها تقدير المضاف في المبتدأ أى أزواج الذين يتوفون والأزواج المقدر بمعنى النساء لأن الزوج يطلق على الرجل والمرأة والزوجة فيه لغة غير فصحة أو يقدر في الخبر ما يربط به ويصح حمله عليه أى يترى بعدهم أولهم وحذف العائد الجورود من الخبر جائز كما في المثال الذى ذكره قال التعريرولى في مثل هذا المقام كلام وهو أن الربط حاصل بمجرد هوذا الضمير الى الأزواج لأن المعنى يترى الأزواج الملاقى تر كوهن وأنا أنجب من ذكره بخمسة من عند نفسه وهو مذهب الاخفش والكسافى وقد ذكر في متون النحو كالتسهيل وقال المصنف في شرحه بعد ما ذكر هذه الآية الاصل يترى أزواجهم ثم حى بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكره فامتنع ذكر الضمير لأن النون لاتضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير الرابط والحاصل أن الضمير اذا عايد على اسم مضاف الى العائد هل يحصل به الربط أو لا فذهب الجمهور وأجازوه الاخفش والكسافى وله نظائر وأورد على الأول أنه يلغوقوله ويذرون أزواجهم إلا أن يجعل تفسيره وايضا حابها بالاهام ومنهم من قدر يترى خبر مبتدأ أى أزواجهم يترى وبالجمله خبر المبتدأ الأول وفيها وجود آخر (قوله وقري يتوفون بفتح الباء الخ) وهى قراءة على رضى الله عنه ورويت عن عاصم ومعناها يتوفون آجالهم أى يستوفون مدة أعمالهم فعلى هذا يقال للميت متوفى بمعنى مستوف لحياته قال الزمخشري والذى يحكى أن أبا الأسود الدؤلى كان يمشى خلف جنازة فقال له رجل من المتوفى بكسر الفاء فقال الله تعالى وكان أحد الاسباب الباعثة على كرم الله وجهه على أن أمره بان يضع كتابا في النحر تنافسه هذه القراءة وأجيب عنه بما ذكره السكاكى بأن سبب الخلطة أن السائل كان ممن لم يعرف وجهه فلم يصلح للخطاب به (قوله وتأنيت العشر باعتبار الليالى الخ) قيل لأن الشهور الهلالية غررها الليالى فتكون الايام تبعالها وحكى الفراء صمنا عشر من شهر رمضان مع أن الصوم انما يكون في الايام وقال سيبويه هذا باب المؤنث الذى يستعمل في التأنيت والتذكير والتأنيت أصله وقوله ان لبنتم الايو ما بعد قوله الا عشر اظاهر في أن المراد بالهشر الايام لكن الكلام في أنه هل يصح هذا في الايام التى لم يعتبر بها الليالى حتى تخرج عن باب التغليب وأنه من تغليب المؤنث هنا خلفته وكون المؤنث أجدر به بالاعتبار نظر الى أنه كثيره تردد وقوله صمت عشر الايدل عليه لانه مثل صمت شهر رمضان والظاهر جوازه لانه غالب استعماله بالتغليب ثم كثر واستعمل بدونه وفي كلام المصنف رحمه الله والفراء اشارة اليه وفي قوله غرر الشهور والايام تسامح أى لانها مقدمة على الايام والشهور ولو أسقط الايام كان أولى وقوله لا يستعملون الظاهر لم يستعملوا الا قط لاستغراق الماضى ومثله ورد لكنه قليل في كلامهم وقد رد هذا أبو حيان وقال بل استعماله كثير في كلام العرب وقال انه لا حاجة الى ما تكلفوه لأن عكس التأنيت انما هو اذا ذكر المعداد اما عند حذفه فيجوز الا مران وهو أقرب مما قالوه (قوله ولعل المقتضى الخ) أورد عليه انه منافي للحديث الصحيح أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ما خلقه ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغه مثل ذلك ثم يبعث الله ملكا بأربع كلمات فيكتب عمله وأجله ووزقه وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح لأن ظاهره أن نفخ الروح بعد هذه المدة مطلقا الآن يقال ان قوله ثم ينفخ بمعنى يكمل النفخ فيه وان كانت نفخت في بعضه (أقول) هذا الحديث مما اضطربت فيه الرواية والرواية في البخارى أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغه مثل ذلك ثم يبعث الله الملك وفى مسلم اذا مر بالنفطة فثان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها الخ فى الحديث الا قول اشعار بأن ارسال الملك بعد مائة وعشرين ليلة وفى الثانية يصريح بأنه يبعث بعد أربعين ليلة وأجاب ابن الصلاح بأن الملك يرسل غير مرة الى الرحم مرة عقب الاربعين الاولى فيكتب أجله ووزقه وعمله وحاله فى الشقاوة والمادة وغير ذلك ومرة أخرى عقب الاربعين الثانية فينفخ فيه الروح وبشكل مما ورد فى بعض الروايات عند ذكر

وقرى يتوفون بفتح الباء أى يستوفون آجالهم وتأنيت العشر باعتبار الليالى لانها غرر الشهور والايام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشر ايام وبنسب له قولهم ان لبنتم الا عشر ايام ان لبنتم الايو ما ولعل المقتضى لهذا التقدير أن الجنين فى غالب الايام يتحرك لثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولاربعة ان كان أنثى فاعتبر أفعى الاجلين

ارسال الملك عقب الاربعين الاولى فصورها وخلق معها وبصرها ووجد لها ولها عظمها ثم قال رب  
 اذكر ام اثنى فيقتضى ربك ما شاء ويكتب الخ ومن المعلوم أن هذا التصوير لا يكون في الاربعين الثانية  
 فانه يكون فيها علة وانما يكون هذا التصوير قويا من فتح الروح وأجيب أيضا بحمل قوله فصورها  
 على معنى أمر بصورها أو ذكر تصويرها وكتب ذلك والدليل عليه أن جعلها ذكر أو أثنى يكون مع  
 التصوير المذكور وأورد عليه أن البخاري أورد به ثم قال أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين  
 يوما وأربعين ليلة ثم يكون علة منه ثم يكون مضغ منه ثم يبعث اليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب  
 رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح فيقتضى تأخر كتب الملك عن الاربعين الثالثة وذلك  
 يقتضى أنه عقب الاربعين الاولى وقد جعل قوله ثم يبعث اليه الملك معطوفا على قوله يجمع في بطن أمه  
 وما بينهما اعتراض وروى بالواو وعليه فالامر سهل لأن الواو لا تقتضى ترتيبا وعلى ما ذكره المصنف  
 رحمه الله إذا انفادت فيه الناس لا تعارض لأن كلامهم بالنسبة الى بعض قائله ومعنى استظهارا طلبا  
 للظهور ودفع الشبهة (قوله وعموم اللفظ يقتضى الخ) قيل عليه لم نجد فرقا بين الكناية والمسلمة  
 في كتب الحنفية كما يشعر به كلامه وفي المحيط يجب على الكناية إذا كانت تحت مسلم ما يجب على المسلمة  
 الحرة كالحرة والامة كالامة وما ذكره رد لوعنى ما ذكره اتمالو عنى الاعم من كونها تحت مسلم أو ذمى فلا  
 وما روى عن علي كرم الله وجهه لا ينافي الاجماع وفيه عمل بمقتضى الآيتين وقوله انقضت عدتهن  
 احتراز عن احتمال المشارفة السابق وقوله وسائر الخ زاده على الكشف وقوله ومفهومة الخ إشارة  
 الى دفع ما يتوهم من أنه لا جناح على أحد بفعل آخر فله كناية عن أنه يجب عليهم المنع (قوله  
 التعريض والتلويع الخ) الكناية أن يذكر معنى مقصود بلفظ لم يوضع له لكن استعمل في الموضوع  
 لاعلى وجه المقصد بل لينقل منه الى الشيء المقصود فطويل التجاد مستعمل في معناه لكن لا يكون هو  
 المقصود بانه ثبت بل لينقل منه الى طول القامة فخرج بقيد الاستعمال في معناه المجاز وبقي عدم  
 المقصد الصريح من الحقيقة والتعريض أن تذكر شيئا مذكورا صراحة صودا في الجملة بلفظه الحقيقي أو المجازي  
 أو الكناي اتمل بذلك الشيء على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر الجحى لتاسيم بلفظه ليدل  
 على التقاضى وطلب العطاء فاتسليم مقصود وطلب العطاء عرض وقد أميل اليه الكلام من عرض  
 أى جانب ويكون المعنى المذكور أو لا مقصودا احتراز عن الكليات التي ليست كذلك فلم يلزم صدقه  
 على جميع أقسام الكناية فمثل جئتكم لاسلم عليكم كناية وتعريض ومثل زيد طويل التجاد كناية لا تعريض  
 ومثل قولك في عرض من يؤذيك وليس مخاطب أذيتني فتستعرف تعريض تهديد المؤذى لا كناية  
 ثم إذا كان الاصطلاح على أن التلويع اسم للتعريض كان جعل السكاكى التلويع اسما لكناية  
 البعيدة لكثرة الوسائط مثل كثير الرماله ضياف اصطلاحا جديدا هذا ما قاله الشارح التعرير  
 وفي الكشف بعد ما ذكر نحوه وقديته غارض يجعل المجاز في حكم حقيقة مستقلة كما في المقولات  
 والكناية في حكم المصريح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد ويجعل الالتفات في التعريض نحو  
 المعرض به في نحو قوله تعالى ولا تكونوا أول كافريه فلا يمتنع نقضا على الاصل وتعريف المصنف  
 تبعاً للزمخشري مع ترك ما فيه من المسامحة بناء على أن التعريض اسم كناية ولا حقيقة ولا مجازا  
 وأن الكلام قديلا بغير الطرق الثلاثة وقوله بمالم يوضع الخ يقتضى أن في المجاز وضعافا ما أن يريد  
 بالوضع ما يعنى الشخصى والنوعى أو يريد يوضع يستعمل أو قصد المشاكلة ولم ينف الكناية لانها داخله  
 في كلامه في الحقيقة وقوله والكناية الخ تبع فيه السكاكى حيث فرق بين المجاز والكناية بان الانتقال  
 في الكناية من التابع الى المتبوع وفي المجاز بالعكس وفي هذا ما يضيئ عنه المقام وبسطه في شرح المفتاح  
 وناقصة بمعنى مرغوب فيها من النفاق وهو الراجح ضد الكساد وقوله ولا تعريضاً لاتعميم بمعنى  
 لم يذكره والا فالصريح بالتعريض لا يضر فلا حاجة الى نفي ما في النفس منه وقوله وفيه نوع توخي

وزيد عليه العشر استظهارا اذ ربما ضعف  
 حركته في المبادئ فلا يحسن بها وعموم اللفظ  
 يقتضى تساوى المسئلة والكناية فيه كما قاله  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه والحرة والامة  
 كما قاله الاصم والحامل وغيرها لكن القياس  
 اقضى بتصنيف المدة للامة والاجماع من  
 الحامل منه لقوله تعالى وأولات الاحمال  
 أجملون أن يضعن حملهن وعن علي وابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهما انهم اتعدت بأقصى  
 الاجلين احتياطاً (فاذا بلغن أجلهن) أى  
 انقضت عدتهن (فلا جناح عليكم) أي الاثمة  
 أو المساون جميعاً (فما فعلن في أنفسهن)  
 من التعريض للخطاب وسائر ما سترم عليها  
 للعدة (بالمعروف) بالوجه الذي لا ينكره  
 الشرع ومفهومة أنهن لو فعلن ما ينكره  
 فعليه أن يكفوهن فان قصرن فعليه  
 الجناح (والله بما تعملون خبير) فيجوزيكم  
 عليه (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من  
 خطبة النساء) التعريض والتلويع ايها  
 المقصود بمالم يوضع - حقيقة ولا مجازا  
 كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم والكناية  
 هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه  
 كقولك طويل التجاد لطويل وكثير الرمال  
 للمضاد والخطبة بالضم والكسر اسم  
 الحيلة غير أن المضمومة نعت بالوعدة  
 والمكسورة نعت بطلب المرأة والمراد  
 بالنساء المعتدات للوفاة وتعريض خطبتن أن  
 يقول لهن انك جميلة أو نافقة ومن غرضي  
 أن أتزوج ونحو ذلك (أو اكنت في أنفسكم)  
 أو أضرتم في قلوبكم فلم تذكره نصراً بها  
 ولا تعريضاً (علم الله أنكم سئد كروهن)  
 ولا تدبرن على السكوت عنهن وعن الرغبة  
 فيهن وفيه نوع توخي

أي فاذ كروهن ولكن لاواعدهن نكاحا  
 أوجاعا عبر بالسر عن الوطء لانه مما يستر  
 ثم عن العقد لانه سبب فيه وقيل معناه  
 لاواعدهن في السر على أن المعنى بالمواعدة  
 في السر المواعدة بما يستجيب (الأن تقولوا  
 قولنا معروف) وهو أن نعرضوا ولا نعرضوا  
 والمستثنى منه محذوف أي لاواعدهن  
 مواعدة الامواعدة معروفة أو الامواعدة  
 بقول معروف وقيل انه استثناء منقطع  
 من سرا وهو ضعيف لادائه الى قولك  
 لاواعدهن الا التعريض وهو غير موعود  
 وفيه دليل حرمة تصريح خطبة المعتدة  
 وجواز تعريضها ان كانت معتدة وفاة  
 واختلف في معتدة الفراق البائن والظاهر  
 جوازه (ولا تعزموا عقدة النكاح) ذكر  
 العزم بالغ في النهي عن العقد أي ولا تعزموا  
 عقدة النكاح وقيل معناه لا تقطعوا  
 عقدة النكاح فان أصل العزم القطع (حتى  
 يبلغ الكتاب أجله) حتى ينهي ما كتب من  
 العدة (واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم)  
 من العزم على ما لا يجوز (فاحذروه)  
 ولا تعزموا (واعلموا أن الله غفور)  
 ولم يفعل خشية من الله سبحانه وتعالى  
 (حليم) لا يعاجلكم بالعقوبة (لأجناح  
 عليكم) لا تبعه من مهر وقيل من وزر لانه  
 لا بدعة في الطلاق قبل الميسر وقيل كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يكثر النهي عن  
 الطلاق فظن أن فيه حرجا فنفى (انطلقتم  
 النساء ما لم تمسوهن) أي تجامعهن وقرأ  
 حمزة والكسائي تمسوهن بضم التاء ومدة  
 المسح في جميع القسرات (أو تفرضوا الهن  
 فريضة) الآن تفرضوا أو حتى تفرضوا  
 أو تفرضوا والفرض تسمية المهر وفريضة  
 نصب على المفعول به فعبارة بمعنى المفعول  
 والتاء لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية  
 ويحتمل المصدر والمعنى أنه لا تبعه على المطلق  
 من مطالبة المهر اذا كانت المطلقة غير  
 محسوسة ولم يسم لها مهر اذ لو كانت  
 محسوسة فعليه المسمى أو مهر المثل ولو كانت  
 غير محسوسة ولكن معنى لها فلها نصف المسمى

أي حيث ذكر كرهت بعد النهي عنه إشارة الى عدم صبرهم عنهن وقوله حيثك لاسلم عليك هو تعريض  
 بطلب العطاء كما قال الشاعر

أروح بتسليم عليك وأعتدي \* وحسبك بالتسليم مني تقاضيا

(قوله استدراك عن محذوف الخ) قيل لا مانع من جعله استدراكا على قوله لأجناح فانه بمعنى  
 عرضوا ولكن الخ وقيل انه استدراك على قوله سند كروهن ولا حاجة الى التقدير وفيه نظر (قوله  
 عبر بالسر عن الوطء الخ) يعني تعارف التعبير عن الوطء بالسر لانه يسر ثم أريد به العقد الذي هو سببه  
 والاول كتابة فيه ون الثاني من الجواز لشبهة الا قول ولم يجعل من أول الامر عبارة عن العقد لانه  
 لا مناسبة بينهما في الظاهر وهو مفعول وجوز نصبه برفع الخافض أي في السر والمراد به ما يقع لانه يسر  
 غالبا (قوله وهو أن نعرضوا الخ) فالمرء ما عرف تجوزيه وهو ما يكون بطريق التعريض والمراد  
 بهذا التعريض التعريض بالوعدة بما يريد والتعريض السابق التعريض بنفس الخطبة والطلب فلا  
 تكرار وأما منع الانقطاع والاستثناء من سرا فلا نسرا مفعول به بل لا رابط فالمستثنى منه يكون  
 كذلك فيكون المعنى لاواعدهن الا التعريض وليس يستقيم لان التعريض بطريق المواعدة  
 لا الموعود نفسه ورد بأن الاستثناء المنقطع ليس من شرط صحته تساط العامل عليه بل هو على قسمين قسم  
 يصح فيه ذلك فهو ما جاء أحد الاحار ويجوز فيه النصب والبدلية مما قبله وقسم لا يصح فيه ذلك فهو  
 ما زاد الامتنع وما نفع الماضي وهذا يجب نصبه وكلاهما بتقدير لكن وما نحن فيه من الثاني فلا يلزم  
 أن يكون موجودا وفيه كذب في سورة هود وقوله والظاهر جوازه أي جواز التعريض بالخطبة في عدة  
 البائن قياسا على عدة المتوفى عنها زوجها (قوله ذكر العزم بما عاين الخ) أي لا تقصد واقصدا  
 جازما لا ترتد معه نهى عن العزم ليكون أباغ في منع الفعل وقدر المضاف لان العزم انما يكون على الفعل  
 لا على نفس العدة وقيل معناه لا تقطعوا عقدة ما عني لا تعزموا ولا تلزموه ولا تقدر موا عليه فيكون  
 النهي عن نفس الفعل لا عن قصده وبهذا يتماز عن الوجه الاول والافق العزم بمعنى القصد منع القطع  
 أيضا كما يقال هذا امر معزوم عليه ومقطوع به ولو كان القطع ضد الوصل كان المعنى لا تقطعوا عقدة  
 نكاح الزوج المتوفى به عقد نكاح آخر ولا يقدر حيث يضاف وقوله لا بدعة في الطلاق أي لا بعدد عبا  
 ولو كان في الحيض وقوله تجامعهن إشارة الى أن المس كناية عن الجماع وما مصدرية وتسمية أي في مدة  
 عدم المس وقوله ما كتب من العدة أي فرض كتاب الله هنا بمعنى مقروضة قبل لان الشيء يراد  
 ثم يقال ثم يكتب فالارادة مبسدة أو الكتابة منتهى فاذا عبر عن المبدأ وهو المراد بالمنتهى وهو المكتوب  
 أريد توكيده كانه تم وفرغ عنه (قوله الا أن تفرضوا الخ) أو اذا كانت بمعنى الأولى والمصنف  
 رحمه الله قال حتى يريدي وهو الواقع في كلام النصارى المتصارع بعدهما بأن مقدرة أو بها نفسها  
 على المذهبين قيل وفيه اشكال قوي فإنما يتنبه له أحد وهو أن وهذه عاطفة كما قرره النصارى على فعل  
 قبلها هي غاية فقولك لازمك أو تقضي حتى معناه لزوم الى الاعطاء فعلى قياسه يكون فرض  
 الفريضة نهاية عدم المساس لأعدم الجناح وليس المعنى عليه (قلت) هو عطف على الفعل أيضا والفعل  
 مرتبط بما قبله فهو معنى مقيد به فكأنه قيل لم تمسوهن بغير جناح وتبعة الا اذا فرضت الفريضة  
 فيكون الجناح لان المقيد في المعنى ينتهي برفع قيده متأمله فانه دقيق غفل عنه المعترض وقوله  
 أو تفرضوا يعني أنه معطوف على تمسوا وفي نسخة أو أن تفرضوا والمعنى عبا ما ان أو عاطفة على المنى  
 المجزوم وهي لاحد الامرين لكننا في حيز النبي تفيد العموم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أغما أو كفورا  
 وقيل العطف بهم تقدير حرف النبي وأن الشرط أحد النفيين لانني أحدهما حتى يمتني كل منهما وعموم  
 النبي فيه خفاء ولا يخفى أنه غير وارد ولا حاجة الى أن أوعى الواو وما ذكره المصنف رحمه الله بيان  
 للمعنى لا تأويل وتبعة كفرحة ما يؤخذ منه وقوله والتاء لنقل اللفظ أي نقله من الوصفية الى الاسمية



فخطوط الآية ينشئ الوجوب في الصورة الاولى  
 أي فلفظوهن ومتعوهن والحكمة في ايجاب  
 المتعة جبراً يحاش الطلاق وتقدر هامة فوض  
 الى رأي الحاكم ويؤيده قوله (على الموسع  
 قدره وعلى المقتر قدره) أي على كل من الذي  
 له سعة والمقتر الضيق الحال ما يطيقه وما يليق  
 به ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام  
 لانصاري طلق امرأته المفوضة قبل أن  
 يحسم مائة بها بل نسوتك وقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى هي درع وملحفة وخمار على  
 حسب الحال الا أن يقل مهر مثلها عن ذلك  
 قلها نصف مهر المثل ومفهوم الآية يقتضي  
 تخصيص ايجاب المتعة للمفوضة التي لم يحسم  
 الزوج وألحق بها الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه في أحد أقواله المدسوسة المفوضة  
 وغيرها قياساً وهو مقدم على المفهوم وقرأ  
 جزة والكسائي وحفص وابن ذكوان  
 بفتح الدال (متاعاً) تبعاً (بالمعروف)  
 بالوجه الذي يستحسنه الشرع والمروءة  
 (حقاً) صفة لمتاعاً أو مصدر مؤكدة أي حق  
 ذلك حقاً (على المحسنين) الذين يحسنون  
 الى أنفسهم بالمسارعة الى الامتثال أو الى  
 المطلقات بالفتيح وسماهم محسنين قبل  
 الفعل للمشارفة ترغيباً وتحريضاً (وان  
 طلقوهن من قبل أن تنسوا) وقد فرضتم  
 لهن فريضة فنصف ما فرضتم لما ذكر  
 حكم المفوضة أتبعه حكم قسمها أي فلهن أو  
 فالواجب نصف ما فرضتم لهن وهو دليل على  
 أن الجناح المتني ثمة تبعاً للمهر وأن لامتعة  
 مع التشطير لانه قسمها (الا أن يعفون) أي  
 المطلقات فلا يأخذن شيئاً والصيغة تحتمل  
 التذكير والتأنيث والفرق أن الواو في الاول  
 ضمير والتون علامة الرفع وفي الثاني لام  
 الفعل والتون ضمير والفعل مبني ولذلك  
 لم يؤثر فيه أن ههنا ونصب المعطوف عليه  
 (أو يعفو الذي يده عقب مدة النكاح) أي  
 الزوج المالك لعقدده وحله عما يعود اليه  
 بالتشطير فيسوق المهر اليها كالملا وهو  
 مشعر بأن الطلاق قبل المسيس مخير للزوج  
 غير مشطر بنفسه واليه ذهب بعض أصحابنا والحنفية

غير مشطر بنفسه واليه ذهب بعض أصحابنا والحنفية

(٣٢٤) ومفهومها يقتضي الوجوب على الجملة في الاخيرتين (ومتعوهن) عطف على مقدر

فصار معنى المهر فلا يجوز فيه من قتل قبلاً كما قبل والاوى غير المدخول بها والمسمى لها والاخيرتين  
 ما بعدها (قوله عطف على مقدر الخ) والمقصود المتعة اذ لا معنى لقوله ان طلقتم النساء فطلقوهن  
 ولذا قدره الزحشرى فلامهر عليكم ومتعوهن وفيه عطف الانشاء على الخبر وهو جائز لانه مؤول  
 بلامهر وتجب المتعة وفي الكشف انه جائز لان الجزاء جامع جعلها كالمقربين أي الحكم هذا أو ذلك  
 وهو يقتضي أن عطف الانشاء على الخبر غير ممنوع في الجزاء وهو وجه وجبه وفائدة جديدة وإيجاش  
 الطلاق اساقته من الوحشة (قوله أي على كل الخ) المقتر كحسن هو الضيق الحال الفقة قوله  
 الضيق الخ عطف بيان له ودرع المرأة ما تلبسه فوق القميص والملحفة بكسر الميم ازار تلتف فيه  
 والخمار بكسر الخاء ما تغطي به رأسها وقوله على حسب الحال أي حال الزوج وقيل يعتبر حالها واليه  
 يشير قول القدوري من كسوة مثلها وهو قول الكرخي رحمه الله في الادنى من الكرياس وفي الوسط  
 من الفز وفي الاعلى من الحرير الابريسم وفي الذخيرة يعتبر الوسط لا غاية الرداء ولا غاية الجودة وهو  
 مخالف للقولين والآية ظاهرة في الاول واطلاق الحال في كلام المصنف رحمه الله شامل للأقوال قال  
 الاتفاقى رحمه الله المفوضة هي التي فوضت نفسها بلامهر وقال ابن الهمام رحمه الله المسموع فيها  
 كسر الواو ويجوز فتحها لان الولي فوضها للزوج وقوله عليه الصلاة والسلام قال العرائى رحمه  
 الله لم أجده في كتب الحديث والفقهاء ما يوضع على رأس الرجل معروفة وقوله وألحق بها الشافعي الخ  
 مذهب الشافعي رحمه الله أن المتعة لكل زوجة مطلقة اذا كان الفراق من قبل الزوج الا التي سعى لها  
 وطلقت قبل الدخول ووجه القياس الاشتراك في جبراً يحاش الطلاق وأيضاً هي داخله في عموم قوله  
 ولله مطلقات متاع بالمعروف فلا حاجة الى القياس لكن لما كان الشافعي رحمه الله يحمل المطلق على  
 المقداسندل المصنف رحمه الله بالقياس (قوله الذين يحسنون الى أنفسهم الخ) يشير الى قول  
 الامام مالك رحمه الله ان المتعة مستحبة استئذ لا بقوله على المحسنين فانه قرينة صارفة للأمر الى  
 النذب وهي واجبة عندنا وعند الشافعي والجواب منع قصر المحسن على المتطوع بل أعم منه ومن  
 القائم بالواجبات فلا ينشأ في الوجوب فلا يكون صارفاً للأمر عن الوجوب مع ما انضم اليه من لفظ  
 حقاً وعلى وقوله وان لامتعة الخ هو أحد قولي الشافعي رحمه الله (قوله والصيغة الخ) أي في حد  
 ذاتها لاها لانه لو كان لجمع الذكور لقبل ان يعفوا والتون علامة الرفع دليل عليه لان الافعال الخمسة  
 ترفع بثبوت التون وتنصب وتجرز مجذفها على ما علم في النحو وقوله ولذلك الخ أي ولكونه مبنياً لم تؤخر  
 فيه ان مع أن ما نصبه لا محضة دليل عطف المنصوب عليه فلا يقال ان تعليل نصب المعطوف بكونه  
 مبنياً لا يظهر وكلاهما صفة مشبهة بمعنى كاملاً (قوله وهو مشعر الخ) وجه الاشعار أن الاستثناء  
 صير بمعنى عليه النصف أو الكل فلا يجب النصف وحده وقيل الاشعار انما يكون لو كان الاستثناء  
 متصلاً فلا يكون الواجب النصف في هذا الوقت بل الكل لكنه منقطع قطعاً لان كون الواجب  
 النصف لا يبي في وقت عفوهم فعطف قوله أو يعفو عليه يقتضي كونه منقطعاً فلا يكون الطلاق مخيراً  
 وتردد التعريف في انصالة وانقطاعه ليس في محله وليس بشئ بل لا وجه له لان التردد في محله اذ وجوب  
 الكل لا يتأني وجوب النصف لانه في ضمنه الآن يلاحظ النصف بقيدته مثل وحده أو فقط وافادة  
 التخيير لا تعلق لها بالاتصال والافتصال فتأمل وللشافعي في مذهبه قولان في بعض المسائل فما قاله  
 ينفذ اديسمى قديماً وما قاله بصري يسمى جديداً وهو الراجح عندهم في الاكثر واطلاق العفو على  
 تكميل المهر خلاف الظاهر فلذلك أول بالجل على ما اذا جهل تسليم المهر فانه حينئذ يعفو عن استرداد  
 النصف أو أنه من عفوت الشيء اذا وفرته وتركته حتى يكثر وأنه على المشاكاة كما ذكره المصنف رحمه  
 الله وقد ورد به هذا المعنى قوله تعالى الا أن يعفون قال شيخ والدي ما ذكره المصنف من أن الواو ضمير  
 وأن مهملة وان مع على فله أو شدوذ لا يضح أن يكون مرادها التوقفه على أنه قرئ برفع يعفو



وقيل الولي الذي يلي عقد سكاكهم وذلك اذا كانت المرأة صغيرة وهو قول قديم للشافعي رضي الله عنه (وأن نفعوا أقرب للتقوى) يؤيد الوجه الأول  
وعقود الزوج على وجه التخيير ظاهر وعلى الوجه الآخر عبارة عن الزيادة على الحق وتسميتها (٢٢٥) عفو القاعلى المشاكة والمالانهم بوقون

المهرالى النساء عند التزويج في طلق قبل  
المسيس استحق استرداد النصف وان لم  
يستردّه فقد عفا عنه وعن جبرين مطلق أنه  
تزويج امرأة مطلقا قبل الدخول فأكل  
لها الصداق وقال أنا أحق بالعفو (ولا  
تسوا الفضل بينهم) أى ولا تنسوا  
أن يتفضل بفضلكم على بعض (إن الله بما  
تعملون بصير) لا يضيع نفعكم  
واحسانكم (حافظوا على الصلوات)  
بالاداء لوقتها والمداومة عليها ولعل الامر  
بها في تضاعف أحكام الاولاد والازواج  
لئلا يلهمهم الاشتغال بشأنهم عنها (والصلوة  
الوسطى) أى الوسطى بينها أو الفضلى منها  
خصوصا وهي صلاة العصر لقوله عليه  
الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن  
الصلوة الوسطى صلاة العصر ملائكة  
بيوتهم ناراً وفصلها الكثرة شغلنا الناس  
في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلاة  
الظهر لانها في وسط النهار وكانت أشق  
الصلوات عليهم فكانت أفضل لقوله عليه  
الصلوة والسلام أفضل العبادات أحزها  
وقيل صلاة الفجر لانها بين صلاتي النهار  
والليل والواقعة في الحد المشترك بينهما  
ولانها مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة  
بالعدد ووتر النهار وقيل العشاء لانها بين  
جهرتين واقعتين طرفي الليل وعن عائشة  
رضي الله تعالى عنها انه عليه الصلاة  
والسلام كان يقرأ والصلوة الوسطى وصلاة  
العصر فتشكون صلاة من الاربع ختمت  
بالذكر مع العصر لانفرادهما بالفضل  
وقرى بالنصب على الاختصاص والمدح  
(وقوموا لله في الصلاة) فائتين) ذاكرين  
له في القيام والقنوت المذكور فيه وقيل  
خاشعين وقال ابن المسيب المراد به القنوت  
في الصبح (فان خفتم) من عدو أو غيره  
(فرجالاً أو ركباناً) فمأواجاين أو راكبين  
ورجالاً جمع راجل أو راجل جمع راجل  
وقيام وفيه دليل على وجوب الصلاة حال  
المسابقة واليه ذهب الشافعي رضي الله

ولم يقرأ به أحد لم يصح ما قاله لانه لا يصح اهل مال ان نصب ما عطف عليه ولو سلم فهو مشكك على  
مذهب الشافعي لأن دعوى بعض ان عاد على الزوج وان أباه السبب بقاى فالذى بيده العدة الولي  
وان عاد على الاولياء فهو الزوج فيلزم أن الاولياء هم العفو والشافعي لا يقول به فالظاهر منع ما قاله  
المصنف (أقول) اذا تأملت كلام المصنف علمت أن ما ذكره غير وارد عليه لانه فسر الضمير بالمطلقات  
واقصر عليه اشارة الى أنه مرضى عنده ثم قال ان الصبيغة أى اللظ من حيث هو يحمل وجهها آخر  
وعليه فالضمير اما للزوج وعفوه اعطاء المهر كلابوزن حسن أى كادلا وان كان للاولياء فاعفو  
عندهم واليه اشارة بقوله وقيل فكيف يعترض عليه به وأما انكاره القراءة فلا وجه له فانها منقولة عن  
الحسن كما في كتب الشواذ والاعراب فقه در المصنف فيما سنده ويض وجه البيان بما سنده واعلم  
أن كون الشيء قبل الشيء لا يقتضى وقوعه كما في بعض التفاسير وله نكتة تظهر بالتأمل (قوله يؤيد  
الوجه الاول الخ) أى أن المراد الزوج والاقوال يعفون فان النساء أصل فيه والولي نائب عنهم  
وانما جعله مؤيداً لاقطاع الاحتمال أن يريد الاولياء فقط لصدوره منهم ظاهراً أوهم والنساء على  
التغليب وقصة جبر ظاهرة في المشاكلة وأن العفو في الآية للزوج وهي مروية في البيهقي وقوله  
ان يتفضل الخ مأخوذ من قوله بينكم سوا تعلق تنسوا وجعل حالاً وجعل الفضل بمعنى التفضل  
وجعله النهى محمولة على الامية لان المقصود الامر بالعفو (قوله ولعل الامر الخ) وبه ينظم السياق  
أو أنه دللهم على المحافظة على حقوق الله والعباد وتدم حق العباد لانها أهم (قوله أى الوسطى  
بينها الخ) قد مر أن الوسطى ما توسط بين شيئين أو أشياء ويكون بمعنى الافضل وقد فسر هنا بالوجهين  
وقوله منها خصوصاً اشارة الى أنه من قبيل الملائكة وجبريل يحمل الفرد الخ خصوصاً بالذكر لكانه  
من نوع آخر تنزيلاً لتغاير الصفات منزلة تغاير الذات وفي تعيينها خمسة أقوال على ما ذكره المصنف  
وقد اختلفوا في الارجح منها والاكثر أنها العصر ويوم الاحزاب يوم تجتمع فيه أحزاب العرب لتخريب  
المدينة وقتل المسلمين وهي وقعة معروفة في السير ستأتي واجتماع الملائكة أى الموكلين من الكتبة  
لانهم يتعاقبون على الانسان في الليل والنهار وقت العصر لانه في حكم المساء ثم تصعد ملائكة النهار  
بأعماله فان وجدته شغولاً بالصلوة كان ذلك سبباً لطفه تعالى به كما ورد ذلك في الحديث وقوله أحزها  
بالخاء المهمله والزاي المجهة أى أصعبها قال الضحاوي وغيره انه لا أصل له وانه موضوع لكن  
ابن الاثير ذكره في النهاية عن ابن عباس رضي الله عنهما وأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى  
الاحمال أفضل فقال ولم يسنده فان قلت روى في الفردوس مرفوعاً أفضل العبادة أخفها فكيف  
يجمع بينهما قلت على تقدير ثبوتها المراد بالخفة أن لا يكثرها حتى يمل مع أنه قبل ان حديث  
الفردوس العبادة بالياء التحتية لما روى أفضل العبادة اجر اسرعة القيام من عند المريض وقوله  
ولانها مشهودة أى تحضرها الملائكة كما سأتى وتوسطها عدد الانبياء الشائبة والرباعية وقوله في الحد  
المشترك هو من طلوع الفجر الى الشمس لانه يعد من النهار ان قبل ان يبدأ الفجر كما هو في الشرع  
ومن الليل كما سأتدأهل النجوم وغيرهم ولذا قال طرفي الليل فلا تعارض بينهما وتفسيرها بالعشاء  
قال السيوطي لم يذكره أحد من الصحابة رضوان الله عليهم وقوله وقرئ بالنصب بتقدير امدح أو أعنى  
وتقدم ما فيه من الاشكال وجوابه وفسر القنوت بالذكر أو بقنوت الصبح عند الشافعي رحمه الله  
وفسره البخاري في صحيحه بساكتين لانها نزلت في تحريم الكلام في الصلاة (قوله فصلوا راجلين الخ)  
الراجل الماشي على رجله ورجل بفتح فضم أو بفتح فكسر بعناء ولم يذكر لنا نظيراً لانه على خلاف  
القياس والمسايفة بالبين المهمة والبناء المثناة التحتية والغاء المضاربة والمقابلة بالسيف وقوله مالم  
يمكن الوقوف الخ لان المشي يطأها عند القائنين بها بعد الذي صلى الله عليه وسلم من الخفية خلافاً  
للشافعي واستدل أبو حنيفة رحمه الله بأنه صلى الله عليه وسلم تركها في الاحزاب ولو جاز الاداء مع القتال

تعالى عنه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (٨٢) الشهاب في لا يصل حال المشي والمسايفة مالم يمكن الوقوف (فاذا أمنتم) وزال  
خوفكم (فاذكروا الله) صلوا صلاة الايمن أو اشكروا على الايمن (كما علمكم) ذكر امثل ما علمكم من الشرائع وكيفية الصلاة طائفي الخوف  
والايمن أو اشكروا بوازيه وما مع يدريه أو موصولة

(مالم تكونوا تعملون) مفعول عليكم (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم) قرأها بالنصب أبو عمرو وابن عامر وحزرة وحضن عن عاصم على تقدير والذين يتوفون منكم ويوصون وصية (٣٢٦) أوليوصوا وصية أو كتب الله عليهم وصية أو أزم الذين يتوفون وصية ويؤيد

لمأثرها وفيه نظرات صلاة الخوف انما شرعت في الصحيح بعد الخندق فلذا لم يصلها اذ ذاك وقوله في الكافي ان صلاة الخوف بذات الرضاع وهي قبل الخندق هو قول ابن اسحق وجماعة من أهل السيرة والصحيح أنها انما شرعت بعد الخندق وأن غزو وذات الرضاع بعد الخندق وتفصيله في كتب القروع والحديث (قوله مالم تكونوا تعملون) زاد تكونوا ليفيد النظم ووقع في موضع آخر بدونها كقوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم فقيل الفائدة في ذكر المفعول فيه وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التي اتفقوا عليها فانه أوضح في الامتنان ونقل عن الصريح رحمه الله في اقرائه التلميح في قوله وعلم من البان مالم يعلم أن الاولى أن يقول مالم يكن يعلم والا فلا فائدة فيه ورد بأنه وقع كذلك في النظم وأن فيه فوائد كالتعميم والامتنان بأنه اذا لم يخاف فيه قدرة العلم لم يتمكن منه وغير ذلك فتأمل (قوله قرأها بالنصب أبو عمرو والخ) في القراءتين وجود كذا المصنف رحمه الله وقوله أو أزم فالذين نائب فاعل فعل مقدور ووصية مفعوله الثاني وعلى قراءة الرفع خبر بتقدير يصح العمل وعلى قراءة متاع كذلك ومتاعا الثاني منصوب بالاول كقوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ونفسه بالقياس دفع لا حقال كونه اسم عن أو جنس كما ورد به وقوله نصب يوصون فاعل الفعل ان كان المحذف غير لازم والافعل الخلاف (قوله بدل منه الخ) أي بدل من متاع بدل اشغال وقيل بدل كل على حذف المضاف أي بدل غير اخراج وجعله مصدرا موكدا لان الوصية بأن يمتهن حولا يدل على أنهم لا يخرجون فكان غير اخراج فكيد له كأنه قيل لا يخرجون غير اخراج قيل ومثاله بشعر بأنه من التأكد لغيره اذ مضمون هذا القول يحتمل أن يكون خلاف ما يقوله المضطرب وغيره فعين ما يقول دفعا للثاني وهو في الحقيقة صفة مصدر أي أقول قولا غير ما يقول والعامل فيه أقول وأما كون العامل الثاني أو مصدرا مأخوذاً منه فلم يبعد وفيه تأمل (قوله والمعنى أنه يجب الخ) بيان للمقصود على الوجوه السابقة وقوله قبل أن يحضروا والاشارة الى أن يتوفون من مجاز المشاركة اذ لا تتصور الوصية بعد الوفاة وفسر التمسح بالانفاق أما على المطالبة بظاهر وأما على غيره فلا تنعدم الاخراج بلا نفقة تضييق لا تمسح (قوله وكان ذلك أول الاسلام الخ) أي الانفاق والسكنى المذكورين ثم نسخت المدة والزيادة على الخلاف في أن نسخ البعض نسخ للكل أولا وقوله وهو وان كان الخ جواب سؤال وهو ظاهر وأما نسخ النفقة بالارث فبني على أن مفهومه هو أن التمن مثلا أن له أن لا غير وهذا يؤيد قول أبي حنيفة رحمه الله بعدم السكنى وأما على قول الشافعي رحمه الله فيه بحيث فتأمل (قوله وهذا يدل الخ) اختلف فيه أئمة التفسير على ما في الكشف فقيل انه كان قبل النسخ متعينا وعليه يفسر فان خرج بالخرج من العدة بانقضاء الحول ومن قال انه غير متعين ففسر فان خرج قبل الحول من غير اخراج الورثة فلا جناح في قطع النفقة أو في ترك منعهم من الخروج فقوله المصنف رحمه الله وهذا يدل فيه نظر (قوله أثبت المتعة للمطلقات الخ) فتعريف المطلقات للجنس وما ذكره يعلم ما مر من إثباته بالقياس دون النص كما أشرنا اليه فيما سبق (قوله أعجب وتقرير الخ) هذه اللفظة قد تكرر لمن تقدم علمه فتكون للتعجب والتقرير والتذكير لمن علم كالأخبار وأهل التاريخ وقد تكرر لمن لا يكون كذلك فتكون لتعريفه ونهجه قال الراغب رأيت تعدي بنفسه دون الجار لكن لما استعمل لم تزل على ألم تنظر عدي تعديته بالي وفائدة استعارته أن النظر قد تعدي عن الرؤية فاذا أريد الخ على نظر ناتج لا محالة للرؤية استعيرت له وقلا استعمال ذلك في غير التقرير فلا يقال رأيت الى كذا وذكر الزمخشري في ألم تزل الى الذين أو توأصبيا ما يدل على أن الرؤية تامة بمعنى الابصار مجازا عن النظر فلهاذا وصلت بالي وأما بمعنى الادراك القلبي فبمعناها على معنى ألم يته علمك اليهم وفي الكشف فائدة التجوز الخ على الاعتبار لان النظر اختياري أما الادراك البعده فلا وليذكر السراج تعديته بنفسه كقول امرئ القيس ألم تزلاني كلما جئت طارفا \* وجدت بها طيبا وان لم تطيب

ذلك قراءة كتب عليكم الوصية لأزواجكم متاعا الى الحول مكانه وقرأ الباقر بالرفع على تقدير ووصية الذين يتوفون أو وصية وصية أو والذين يتوفون أهل وصية أو كتب عليهم وصية أو عليهم وصية وقرئ متاع بدلها (متاعا الى الحول) نصب يوصون ان أضررت والا فلا وصية وبتناع على قراءة من قرأه لانه بمعنى التمسح (غير اخراج) بدل منه أو مصدر مؤكد كقوله هذا القول غير ما تقول أو حال من أزواجهم أي غير مخرجات والمعنى أنه يجب على الذين يتوفون أن يوصوا قبل أن يحضروا والأزواجهم بأن يمتهن بعدهم حولا بالسكنى وكان ذلك أول الاسلام ثم نصت المدة بقوله أربعة أشهر وعشرا وهو وان كان متعديا في التلاوة فهو متأخر في النزول وسقطت النفقة بتوريثها الربع أو الثمن والسكنى لها بعد ثبوت عندنا خلافا لابي حنيفة (فان خرجن) عن منزل الأزواج (فلا جناح عليكم) أيها الاثمة (فما فعلن في أنفسهن) كالطبيب وترك الاحداد (من معروف) مما لم يكره الشرع وهذا يدل على أنه لم يكن يجب عليها ملازمة مسكن الزوج والحداد عليه وانما كانت مخيرة بين الملازمة وأخذ النفقة وبين الخروج وتركها (واقه عزيز) ينقم عن خالفه منهم (حكمكم) برأى مصالحهم (والله المطلقات متاع بالمعروف - قاعلى المتقين) أثبت المتعة للمطلقات جميعا بعدما أوجبها الواحدة منهم وافراد بعض العام بالحكم لا بخصوصه الا اذا جوزنا تخصيص المنطوق بالمفهوم ولذلك أوجبها ابن جبريل لكل مطلقة وأول غيره بما عي التمسح الواجب والمنصب وقال قوم المراد بالمتاع نفقة العدة ويجوز أن تكون اللام للهد والتكرير للتأكيد أو لتكرير القصة (كذلك) اشارة الى ما سبق من أحكام الطلاق والعدة (بين الله لكم آياته) وعد

بأنه سيبذل لعباده من الدلائل والا حكام ما يحتاجون اليه معاشا ومعادا (لهلكم تعالون) لهلكم نفقونها فتنسجعا لوت (قوله العقل فيها) لم تر أعجب وتقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب وأرباب الثوار يخ وقد يجاطب به من لم ير ومن لم يسمع

قائه صار مثلاً في التعجب (الى الذين خرجوا من ديارهم) يريد أهل داود وداودان قرية قبل واسط وقع فيه اطاعون فخرجوا هاربين فأما هم الله ثم أحياهم  
 ليعتبروا ويتقوا أن لا يفتن من قضاء الله تعالى وقدره أو قوم من بني اسرائيل دعاهم ما حكمهم الى الجهاد فقتلوا أحداً الموت فأما هم الله تعالى أيام  
 ثم أحياهم (وهم الوف) أي الوف كثيرة فيقول عشرة فيقول ثلاثون فيقول سبعون فيقول مائة فيقول ألف فيقول مائة ألف فيقول مائة ألف فيقول مائة ألف  
 (مأذون الموت) مقولته (فقال لهم الله موتوا) أي قال لهم موتوا لما قتلوا كقولهم كن فيكون والمقصود أنهم ما قوامية رجل واحد من غيرهم بأمر الله  
 سبحانه ومشيئته وقيل ناداهم به ملك وأما أسند الله تعالى فتورفاً وتبريلاً (٣٢٧) (ثم أحياهم) قيل من حرقه عليه السلام على أهل داود وداودان  
 وقدره يتعجبهم وتفرقت أوصالهم  
 فتعجب من ذلك فأوحى الله تعالى اليه  
 نادفهم أن قوموا باذن الله تعالى فتأذى  
 فقاموا يقولون سبحانك اللهم وبحمدك  
 لا اله الا أنت وقائدة القصة تشييع المسلمين  
 على الجهاد والتبريض للشهادة وحتمهم  
 على التوكل والاستسلام لقضاء (ان الله  
 لا يرضى لعل الناس) حيث أحياهم  
 ليعتبروا ويقوزوا ومن عليهم حالهم  
 ليستصروا (ولكن أكثر الناس  
 لا يشكرون) أي لا يشكرون كافيي  
 ويجوز أن يراد بالشكر الاعتبار والاستبصار  
 (وقالوا في سبيل الله) لما بين أن الفرار من  
 الموت غير محقق منه وأن المقدور لا محالة  
 واقع أمرهم بالقتال اذ لو جازأجلهم في  
 سبيل الله والاقتصر والرتاب (واعلموا  
 أن الله جسيم) لما يقوله الخلف والسابق  
 (عليه) بما يضره وهو من وراء الجزاء  
 (من الذي يقرض الله) من استغفاه  
 مرفوعة الوضع بالابتداء وخبره والذي  
 صفه ذا أبده وأقرض الله سبحانه وتعالى  
 مثل لتقديم العمل الذي يطلب ثوابه  
 (قرضاً حسناً) اقراضاً حسناً مقروناً  
 بالاخلاص وطيب النفس أو مقرضاً  
 خلاطياً وقيل القرض الحسن المجاهدة  
 والانفاق في سبيل الله (فيضاعفه)  
 فضاعف جزاءه أخرجه على صورة  
 المغالبة للمبالغة وقراءتهم بالنصب على  
 جواب الاستفهام جلا على المعنى فان  
 من الذي يقرض الله في معنى أقرض  
 الله أحد وقرأ ابن كثير بضمه بالرفع  
 والتشديد وابن عامر وبفتوح بالنصب  
 (أضاعفاً كثيرة) كقوله لا يقدرها الا الله سبحانه  
 وتعالى وقيل الواحد بجمعاً وأضاعفاً

(قوله صار مثلاً في التعجب) أي شبه حال من لم يره بحال من رآه في أنه لا ينبغي أن تخفى عليه هذه القصة  
 وأنه ينبغي أن يتعجب منها ثم أجرى الكلام معه كما يجري مع من رآه من مع بقية ثم قصد الى التعجب  
 واشتد في ذلك وداود وداودان قرية كما ذكره لكنهم لم يضبطوه وتفسير الوف بالعدد خلاف الظاهر  
 من جمع الكثرة وكونه بمعنى متألفين قال الزمخشري أنه من بدع التفاسير لانه خلاف الظاهر اذ ورود  
 الموت دفعة على جمع عظيم أبلغ في الاعتبار وأما وقوع الموت على قوم بينهم ألفه فهو كوقوعه على غيرهم  
 وقيل معناه أنهم الحياة وحبيهم لها كقوله ولتجدنهم أحرص الناس على حياة وهو كاذب قبله (قوله  
 والمعنى الخ) يعني أنه عبر من أماتهم الله بما ذكره لانه على أن موتهم كان شبيهاً بمقتل امرأ واحد من  
 أمر مطاع لا يتوقف في أمثاله فيكون دفعة على خلاف العادة (قوله قيل من حرقه الخ) قال ابن حجر  
 حرقه بكسر الحاء المهملة وتبدل هاء فيقال هرقه وكذا وقع في بعض النسخ هنا ومكون الزاى المجهمة  
 وكسر القاف ثم باسم كنة ولام ابن بوري بضم الباء الموحدة والقصر وقوله وقائدة القصة الخ يعني  
 أنه غميد لقوله وقائلوا في سبيل الله وهو عطف في المعنى لانه بمعنى انظروا وتفكروا وسورة البقرة سنم  
 القرآن جامعة لكليات الاحكام كالسيام والحبج والصلاة والجهاد على نط مجيب بذكرهم اكلوا وجد  
 مجالا لدلالة على أن المؤمن لا ينبغي أن يشغله حال عن حال وكون الشكر بمعنى الاعتبار بعيد ومحقق  
 اسم فاعل والمتخلف المستمع من القتال والسابق المبادر اليه (قوله من وراء الجزاء الخ) فثبيل يريد أنه  
 تعالى لا بد من مجازاته للمخلف والسابق كما أن من يسوق الشيء من ورائه لا بد أن يوصله الى ما يريد  
 وهو مستفاد من قوله تعالى ان الله سميع عليم كما تقول لمن تهده وتوعده أنا أعلم بحالك (قوله من  
 استغفاه الخ) جوز في النظم وجوه منها ما ذكره المصنف والاقراض استعارة لتقديم العمل وقوله  
 اقراضاً إشارة الى أنه مصدر وقوله مقرضاً أي انه اسم للعين فهو مفعول واقترض نفسه لا يضاعف  
 فقد رفيه مضاعفاً أي جزاؤه أوجعه لنفسه كأنه مضاعف لانه سبب المضاعفة وفي النصب وجهان  
 العطف على ما تقدم أي يكون اقراض خضاعفة أو في جواب الاستفهام وقد منعه أو البقاء وعلى  
 الاول المراد بالكثرة أنه لا يحدث وأما أن الحسنة بعشر أمثالها فسيأتي الكلام فيه في آخر هذه السورة  
 (قوله يقتصر على بعض) أي يضيق وفسره على وفق النظم والزمخشري عكسه قال الجوزي لا وجه لعكس  
 الترتيب سوى التشبيه على أنه المقصود في هذا المقام واغاد ذكر القبض للمقابلة وبيان كمال القدرة وقوله  
 فلا تبطلوا شامل للتفسير الثاني لاقراض لان بذل القوة في الجهاد وعدمها بمنزلة البذل والامساك وعلى  
 هذا فقيه ترشيع الاستعارة (قوله المالا الخ) هو اسم جمع لا واحده ويجمع على أملاؤ أو أقاد المشاورة  
 يقال تمالاً عليه اذا تعاون وتناصر ومثله يكون عن مشاورة واجتماع رأى وقوله هو يوشع رده ابن  
 عطية يوشع في موسى عليه الصلاة والسلام وبين داود عليه الصلاة والسلام قرون كثيرة  
 (قوله أقم لنا أميراً الخ) قال الراغب البعث البعث ارسال المبعوث عن المكان الذي هو فيه لكن يختلف  
 باختلاف متعلقه يقال بعث البعير من مبركاً أثاره وبعثته في السير هيئته وبعث الله الميت أحياء وضرب  
 البعث على الجن اذا أمروا بالارتحال (قوله ونصبر فيه عن رأيه) هذه العبارة وقعت في الحديث  
 وفي كلام العرب قديماً ومعناها نفعل ما نفعل برأيه من اللورد والصد وهو الذهاب للاستقاء والرجوع  
 عنه وهم يقولون لمن يدري وجوه الرأي والامر له اصداره او ايراد كما يقال فتى ورتق والصد لما كان  
 لازماً للورد وبعده اكنى به وفيه استعارة مكنية وتخييلية شبه الرأي بما يسكن العطش وأثبت الصد

جمع ضعف ونسبه على الحال من الضعيف المنسوب أو المفعول الثاني لتضيق المضاعفة معنى التفسير والمصدر على أن الضعف اسم مصدر وجعله للتوبيخ  
 (واقه قبض ويضبط) يقتصر على بعض ويوسع على بعض حتى اقتضت حكمته فلا تبطلوا عليه ماوسع عليكم كي لا يدل حالكم وقرأنا في الكسائي والبرزى  
 وأبو بكر بالسند ومثله في الاعراف في قوله تعالى وزادكم في الخلق بسطة (وايه ترجعون) فيجازيكم على حسب ما تقدم (الم تر الى الملائم من امرئيل)  
 الملائمة يجتمعون للشاور ولا واحده كالقوم ومن للتبعض (من بعد موسى) أي من بعده وقائه ومن لا بداه (اذ قالوا انبي لهم) هو يوشع  
 أو شعون أو شعويل (ابعث لنا مكاناً نقاتل في سبيل الله) أقم لنا أميراً يقاتل معك لا يدرأ من بعده وقائه عن رأيه وحزمه نقاتل على الجواب

وقرى بالرفع على أنه حال أي أبعنه لنامقذين القتال ويقال بالياء مجزوماً وفوعاً على الجواب والوصف للملكا قال هل عيسى ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلون فصل بين عيسى وخبره بالشرط والمعنى أتوقع جنبكم عن القتال ان كتب عليكم فأدخل هل على فعل التوقع مستقفاً ما عاها المتوقع عنده تقريراً وتيناً وقرأنا نافع عيسى بكسر السين (قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) أي أي غرض لنا في ترك القتال وقد عرض لنا ما يوجب ويحث عليه من الإخراج عن الوطن (٣٢٨) والأفراد عن الأولاد وذلك أن جالوت ومن معه من العمالة كانوا يسكنون ساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين فظهروا

قال الشاعر

ما أمس الزمان حاجالي من \* يتولى الإرادة والأصدارا

(قوله أي أبعنه لنامقذين القتال الخ) يعني أنه حال من صغير لنامقذرة وقد خبط بعض الناس هنا فقال أن صيغة تقاتل بمعنى تقدر مجازاً وليس حالاً مقذرة أو هي حال مقذرة ومقدرين على صيغة المفعول وتصف بما لا طائل تحته (قوله هل عيسى) اختلف في عيسى فقيل من التواضع واسمها وخبرها أن لا تقاتلوا وقيل أنها انقضت معنى قريب وأن ما بعده مفعول وليست من التواضع أي هل قار بتم عدم القتال وهذا معنى قول بعضهم أنها خبر لا إنشاء خلافاً لما يفرق بينهما ما واستدل بدخول الاستهزام عليها ووقوعها خبراً في قوله لا تمكثن أني عيسى صائماً \* ومن لم يسلم خروجهما عن الإنشاء قدر فيه القول والأقول أحسن لكنه استدلل على الثاني بأنها لا تقع صلة الموصول وفيه نظر لأن هشاماً مجوزاً والمصنف لما رأى أنه الإنشاء التوقع ولا يخرج عنه جعل الاستهزام داخل باعتبار التوقع وهو الخبر وجعل الاستهزام للتقرير بمعنى التثبيت وإن كان الشائع في معنى التقرير الجمل على الإقرار وكون المستهزم منه على الهزيمة ليس أمراً كلياً ولا يحنى ما فيه (قوله أي غرض لنا في ترك القتال الخ) لما كان الشائع في مثله ما لا تقاتل أو لا تنقل على أن الجلة حال وأن المصدرة هنا لا توافقها جعله على حذف الجار أي ما الغرض في أن لا تقاتل أو ما الداعي إلى أن لا تقاتل أي ترك القتال والجار والجور مرتبطان بغيره فعلق لساناً وبه نفسه وقال لا تخش أن زائدة ولا ينافيه علمها والجلة حالية وقيل أنه على حذف الواو أي وأن لا تقاتل أي خالنا ولا نقاتل كقولك أياك وأن تتكلم وقد يقال أياك أن تتكلم وقوله وقد عرض الخ إشارة إلى أن جعله وقد أخرجنا جلة حالية والمعاملة والعماليق من ولد علي كقوله كقرطاس بن لاوي بن ارم بن سام وفلسطين بكسر الفاء وقد تفتح كورة بالشام وقوله في ترك الجهاد لربطه بما قبله وقوله بعدد أهل بدر أخرجه البخاري عن البراء رضي الله عنه (قوله طالوت علم الخ) فيه قولان أظهرهما أنه اسم أعجمي فلذلك لم ينصرف وقيل أنه عربي من الطول واسكنه ليس من أبنية العرب فنع صرفه للعلية وشبه العجمة على القول به وأما ادعاء العدل عن طويل والقول بأنه عبراني وافق العربي فتسكف (قوله من أين يكون له ذلك وبسأهل) أي يستحق ويصير أهلاً وقد مر تحقيقه وأنه فسرهما الزخشي بكيف ومن أين واستشهد على الأقل بقوله \* أنه ومن أين أبكي الطرب \* وعلى الثاني بقوله \* فكيف ومن أين يذو الرمث تمارق طافى بمعنى من أين وحذف حرف الجر قبله وهو من كما حذف في من الظروف اللازمة الظرفية وغيرها للتوسع فيها بخلاف من ونحوها من الصلات فانه لا يطرد حذفها إلا إذا كثرت في التصرفية وسأى الكلام عليه في محله وانما ذكرنا لم يعلم وجهه إتيان المصنف رحمه الله تعالى قبلها والاستهزام حقيق أو لتعجب للتكذيب بينهم والانكار عليه ولاوي من أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام والسبطان القبيلتان وخلق بمعنى ناس وبقيته وليس خلق كخذر بمعنى حقيق كما فهم (قوله لما استبعدوا الخ) الاستبعاد من قولهم أني يسكنون الخ ولا يحنى مناسبة واسع لبسطة الجسم وعلم لكثرة العلم (قوله الصندوق الخ) بضم الصاد على الأفصح وزيادة التاء في الآخر نحو رهبوت وجبروت وقوله باب سلس أي ما تحدث فاه ولا مخرج مع أن مادته تبت لا توجد في العربية وأبدال التاء هاء إذا لم تكن للتأنيث شاذ وشعشاذ بالذال والذال شجر السرو وشعشار بالراء وشعشير شجر الصمغ وكلها فارسية (قوله الضمير

على بني إسرائيل فأخذوا ديارهم وسبوا أولادهم وأسروا من أيها الملوكة أربع مائة وأربعين (فلما كتب عليهم القتال تولوا الا قليلا منهم) ثلثمائة وثلاثة عشر بعدد أهل بدر (واقه عليهم بالطاين) وعيد لهم على ظلمهم في ترك الجهاد (وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا) طالوت علم عبري كداود ووجهه فعلنا من الطول تعصب يدفعه منع صرفه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دعا الله أن يملكهم أي بعضا يقاس بها من ملك عليهم فلم يساوها الا طالوت (قالوا أني يكون له الملك علينا) من أين يكون له ذلك ويستأهل (ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال) والحال أنا أحق بالملك منه وراثته ومكنة وأنه فقير لا مال له يعتضده وانما قالوا ذلك لأن طالوت كان فقيراً راعياً أو سقاء أو دباغاً من أولاد بنيامين ولم تكن فيهم النبوة والملك وانما كانت النبوة في أولاد لاوي بن يعقوب والملك في أولاد يهوذا وكان فيهم من السبطين خلق (قال ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم واقه يؤتي ملكه من يشاء واقه واسع علم) لما استبعدوا وغلطه فقره وسقوط نسبه رده عليهم ذلك أولاً بأن العمدة فيه اصطفاه الله سبحانه وتعالى وقد اختاره عليكم وهو أعلم بالعلم منكم وثانياً بأن الشرط فيه وفور العلم ليتمكن به من معرفة الامور السياسية وجسامة البدن لتكون أعظم خطراً في القلوب وأقوى على مقاومة العدو ومكابدة الحروب لا ما ذكرتم وقد زاده الله فيه \* ما كان الرجل القاسم عتيده فينال رأسه وثالثاً بأن الله تعالى مالك الملك على الإطلاق له أن يؤتيه من يشاء ورابعاً أنه واسع الفضل يوسع على الفقير للاثبات

ويفضله عليهم عن يلق بالملك من التسيب وغيره (وقال لهم نبيهم) لما طلبوا منه حجة على أنه سبحانه وتعالى اصطفى طالوت وملكه عليهم (ان آية ملكه أن يأتكم التساوت) الصندوق فعملت من التسويب وهو الرجوع فانه لا يزال يرجع اليه ما يخرج منه وليس بناء على لقاته نحو سلس وقلق ومن قرأه بالهاء فله أمله منه كما أبدل من تاء التانيث لاشتراكهما في الهمزة والزيادة ويريد به صندوق الثوراة وكان من خشب الشجر الذي هو بالذهب نحو من ثلاثة أذرع في ذراعين (فيه سكية من ركبم) الضمير

للاتيان الخ) وعلى تفسير السكينة بالسكون وزوال الرعب فهو مصدر وما قبل انه صورة الخ أخرجه ابن جرير عن مجاهد وقال الراغب لا أراء قولاً صحيحاً وثبت من الذين وهو معروف ويرى بالراي المجهة معناه يسمع وقوله صور الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان التصوير كان حلالاً في الملل السابقة مطلقاً وأما التفسير الاخير فتكلف على عادة الصوفية مع أنه لا يناسب ما عطف عليه وان أوله بعضهم يتأويل بارد ولو تركه لكان أدنى والرضا ض بضم الراء المهمله وضادين مجتئين ما يتقنت ويتقطع من الشيء والمراد ألواح موسى عليه الصلاة والسلام النازلة عليه وآل يطلق على الاتباع والاولاد ويكون بمعنى النفس والشخص فيقيم للتعظيم كانه في نفسه جماعة كافي قوله تعالى ان ابراهيم كان أمة فلا يرد أنه لادلاله على التعظيم كما قبل وقوله أبناء عمهما يينه في الكشف وفي نسخة أبنائهما والاولى أصح وعلى كون ان في الخ ابتداء خطاب الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين (قوله انفصل بهم الخ) فصل لا كلام في استعماله متعبداً ولا زماً لجوز أن يكون اللازم مأخوذاً من المتعدي بحذف المقول وأن يكون أصلاً رأسه فيكون فصلاً بمعنى مبهمة وفصل فصولاً بمعنى انفصل لغتين مثل صده صدوا صد صدودا والقبط شدة الحر فقله قبطاً أي وقت قبط أو جعل اسماً للزمان والمقارنة الارض الخالية من الفوز تقاؤلاً (قوله معاملكم الخ) يعني أنه استعاره شبه انزال البلية بهم ليظهر للناس كذبهم وعدم صبرهم عن محبة شخصاً ويجبر به بتكليف بعض الامور ليعلم حاله وقد مر تحقيقه (قوله من أشباعي الخ) أشباع كاتباع لفظاً ومعنى جمع شبعة ومن تقيد الاتصال وتسمى من الاتصالية كقوله تعالى المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض وقوله \* فاني لست منك ولست مني \* ويجوز أن تكون للتبعية كذا قال الطيبي فجعل من الاتصالية غير التبعية وكأنها بياينة وفي الدر المنصور انها تبعية وهو الظاهر وقوله من أشباعي إشارة الى أنه على تقدير مضاف وقوله متعدي إشارة الى الاتصال به حتى كانه نفسه (قوله أي من لم يذقه من طعم الخ) أصل الاستعمال أن يقال في الماء مشروب وفي الماء كولات مطعوم وقد استعمل الطعم هنا في المشروب ومما عيب على خالد بن عبد الله القسري أنه قال على المنبر يوماً وقد خرج عليه المغيرة بن سعيد بالكوفة أطعموني ماء فعايت عليه العرب ذلك وهجومه وحلوه على شدة جوعه فقال الشاعر فيه

بل المنابر من خوف ومن وهل \* واستطام الماء لما جد في الهرب  
والحن الناس كل الناس قاطبة \* وكان يولع بالتشديق في الخطب

وقال ابن أبي الصلت في كتاب المختار انما عييته عليه لانها صدرت عن جزع والافتقار وقع في هذه الآية والذي يقتضيه البلاغة ما أشار اليه المصنف وغيره من أن طعمه استعماله فاستعماله بمعنى ذاق طعمه كما هنا فصيح وأما معنى شربه واتخذ طعماً فصيح الا أن يقتضيه المقام كما في حديث ما عزم طعم طعم وشفا سقم فانه تنبيه على أنها تغذي لاف سائر المياه كما ذكره الراغب وطعم الشيء بمعنى ذاقه ذكره الازهرى عن الليث وذكر الجوهري أن الطعم ما يؤذيه الذوق قبل ولعله الاظهر وتفسيره بالذوق توسع والمصدر لم يجزئ الا للذوق فن قال طعم شائع في معنى أكل لم يصب الحز (قوله وان شئت الخ) هذا من شعر نسب للعرجي والذي في الأغاني انه من قصيدة للعرب بن خالد بن عاصم بن هشام الخزوي وهو عن قتل مشرك كما يدر قتل على رضى الله تعالى عنه بخطاب به اليلى بنت أبي مرة بن عروة بن مسعود وأولها

لقد أرسلت في السر ليلي تلومني \* وترعني ذاملة طر فاجلدا  
نمدين ذنباً واحداً ما جنبته \* على وما أحصى ذنوبكم عدا  
فان شئت حرمت النساء سواكم \* وان شئت لم أطعم نقاحاً ولا برداً

والنقاح بضم النون وقاف وخاء مبهمة الماء العذب البارد والمراد بالبرد فيه النوم وعطفه على الماء يعني

اليه وهو التوراة وكان موسى عليه الصلاة والسلام اذا قاتل قدمه فتسكن نفوس بني اسرائيل ولا يفزون وقبل صورة كانت فيه من زجر جدد أيا قوت لها رأس وذنب كراس الهرة وذنبها وجناحان قسنت فيزف التأبوت نحو العدو وهم يتبعونه فاذا استقر ثبتوا وسكنوا ونزل النصر وقبل صور الانبياء عليهم الصلاة والسلام من آدم الى محمد عليهم الصلاة والسلام وقيل التأبوت هو القلب والسكينة ما فيه من العلم والاخلاص واتبانه مصير قلبه مقر العلم والوفاء بعد أن لم يكن (وبقية مما ترك آل موسى وآل هرون) رضاض الألواح وعصا موسى وشابه وعصا هرون وآلهما أبناء وهما أو أنفسهما والأك مقع لتفخيم شأنهما أو أنبياء بني اسرائيل لانهم أبناء عمهما (نحوه الملائكة) قيل رضعه الله بعد موسى قزلت به الملائكة وهم ينظرون اليه وقيل كان بعدهم مع أنبياءهم يستفتون به حتى أفسدوا فغلهم الكفار عليه وكان في أرض جالوت الى أن ملك طالوت فأصابهم بلاء حتى هلكت خمس مائة فتشاءموا بالتأبوت فوضعوه على ثورين فساقهما الملائكة الى طالوت (ان في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين) يحتمل أن يكون من تمام كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون ابتداء خطاب من الله سبحانه وتعالى (فلما فصل طالوت بالجنود) انفصل بهم عن بلده لتقال العمالة وأصله فصل نفسه عنه ولكن لما كثر حذف منفعوله صار كاللازم روى أنه قال لهم لا يخرج معي الا الشاب التنيط الفارغ فاجتمع اليه من اختاره غافون ألفا وكان الوقت قبظاً فسلكوا مفازة فوسأوا أن يجري الله لهم نهراً (قال ان الله مبتليكم بنهر) معاملة لكم معاملة التنيط بما اقترحتوه (فن شرب منه فليس مني) فليس من أشباعي أو ليس بمتعدي (ومن لم يذقه فانه مني) أي من لم يذقه من طعم الشيء اذا ذاقه مأكولاً أو مشروباً قال

\* وان شئت لم أطعم نقاحاً ولا برداً \*

كونه بمعنى لم يذق كما يقال لم يذق لذة النوم وشهو وسواكم بضم الجيم لاتعظيم للعبودية كما قاله الطيبي  
رحمه الله ومنه يعلم رد ما قاله الرضى من أنه انما يكون في ضمير المتكلم وقوله وانما علم الخ أى علم أن من  
شرب عصاه ومن لم يشرب بطبعه وما قيل انه يحتمل أنه بالفراصة والاهتمام بعبد (قوله استثناء من قوله  
فمن شرب الخ) فالجمله الثانية في حكم المتأخرة اذا التقدير فمن شرب منه فليس منى الامن اعترف غرفة  
بيده ومن لم يطعمه فهو منى كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والذين نصارى الى قوله فلا خوف  
عليهم والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا والذين نصارى فلا خوف عليهم والصابئون كذلك فقد قدم  
الصابئون للعناية تنبيها على أن الصابئين يتاب عليهم أيضا وان كان كفرهم أغلظ كما هنا اذا اطلوب  
أن لا يذاق من الماء رأسا والاعتراف بالغرفة رخصة فقد قدم من لم يطعمه لانه عزيمة اعتنا به وتكميلا  
للتقديم وللاضطرحة هذه التكتة وكونه في نية التأخير اغتفر فصلهين المستثنى والمستثنى منه مع أنه كما  
في الكشف جار مجرى الاعتراض في افادة ماسبق له الكلام وقوله والمعنى الرخصة الخ اشارة الى وجه  
جعله مستثنى منه لا بما قبله لانه لو استثنى منه أفاد المنع أو معناه من اعترف غرفة فليس منى ولذا قال  
فسروا ولم يقل فطعموه ومن ذهب اليه كالي البقاء تعسف له تعسفات لا حاجة اليها والفرقة بالفتح  
المرء وبالضم مل الكف وبهم ما قرئ (قوله أى فكر عوافيه الخ) هذا التفسير مروى عن ابن عباس  
رضي الله عنهما وفسره ليونان بأنهم بالغوا في مخالفة المأمور حيث لم يقرعوا اذا الكرع الشرب بالقلم  
من غير اناء وأصله في الحيوان أن يدخل الماء حتى يصل الى أوكارعه ثم توسع عوافيه وليس تفسير  
الزمخشري به الا هذا ولانه الحقيقة اللغوية ولادعى للصرف عنها لانه معنى على قول أبي حنيفة فيمن  
حلف لا يشرب من هذا النهر فإنه لا يحنث الا اذا كرع خلا فلهما ثم الظاهر أن الاستثناء متصل وقيل انه  
منقطع على التقديرين أما اذا كان ممن لم يطعمه فلا نه ذاتي ومن لم يطعمه غير ذاتي ان كان ممن شرب فمن  
شرب كارع والمغترف غيره لكن معناه أنه ليس منى فلا يكون الاعتراف رخصة وعلى الثاني المغترف منى  
فهو رخصة وهو الصحيح وفيه نظر وأما على ما في الكشف فنقطع ان فسر الشرب بالكرع والاتصل  
وقوله الاصل أى حقيقته لغة والمراد بالوسط آلة الشرب كالاناء واليد (قوله وتعميم الاقول الخ) يعنى  
أن الشرب هنا فسر بالكرع لانه الحقيقة ولادعى للعدول عنها وانما يفسره سابقا ليه كون  
الاستثناء من قوله الامن اعترف متصلا لانه الاصل في الاستثناء وقوله أو أفرطوا في الشرب الاقليل  
منهم اشارة الى توجيه الاستثناء على وجه يكون المغترف داخل في القليل على تقدير جعل الثاني كالاول  
مصرفا عن الحقيقة ومحولا على شرب الماء المطلق بالكرع أو بالاغتراف والتوجيه بحمل الشرب  
على الافراط ولازمة له على التوجيه الاول لانه أيضا خالف الاول في جملة على الافراط مع أن الاول  
محول على أصل الشرب ليتصل الاستثناء (قوله وقرئ بالرفع جملا على المعنى الخ) في الكشف وقرأ أبي  
والاعشى الاقليل بالرفع وهذا من مبلغهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جازا وهو باب جليل من علم  
العربية فلما كان معنى فسر بوا منه في معنى فلم يطعموه حل عليه كأنه قيل فلم يطعموه الاقليل منهم وشهو  
قول الفرزدق

وانما علم ذلك بالوخى ان كان نبيا كما  
قبل أو باخبار النبي عليه السلام  
(الامن اعترف غرفة بيده) استثناء من  
قوله فمن شرب منه وانما قدمت عليه الجملة  
الثانية للعناية بها كما تقدم الصابئون على  
التعريف في قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا  
والمعنى الرخصة في القليل دون الكثير وقرأ  
ابن عامر والكوفيين بضم القيد (فسروا منه  
الاقليل منهم) أى فكر عوافيه اذا اصل  
في الشرب منه أن لا يكون بوسط وتعميم  
الاول ليتصل الاستثناء أو أفرطوا في الشرب  
الاقليل منهم وقرئ بالرفع جملا على المعنى  
فان قوله فسر بوا منه في معنى فلم يطعموه  
والقليل كانوا ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا وقيل  
ثلاثة آلاف وقيل ألفا

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع \* من المال الامسحت أو محجف

كأنه قال لم يبق من المال الامسحت أو محجف قال الضرير رحمه الله يعنى أن الواجب النصب ان يكونه  
استثناء من كلام موجب ذكر المستثنى منه كما في قول الفرزدق

البلد أمير المؤمنين رمت بنا \* شعوب النوى والهوجل المتعسف

وعض زمان البيت حيث رفع مسحت مع كونه استثناء مفرغا في موقع المفعول به مبالا الى أنه من جهة  
المعنى في موقع الفاعل لأن معنى لم يدع لم يترك كعنى لم يبق اذ ليس ههنا فعل من الزمان وانما الاستناد  
اليه مجاز والحقيقة أنه لم يبق فيه من المال الامسحت أى استأصل من الامسحت وهى لغة فجد

دوى أن من اقتصر على الغرفة كفته لشربه وادأونه ومن لم يقتصر غلب عليه عطشه واسودت شفته ولم يقدر أن يقضى وهكذا الدنيا لقاصد الآخرة  
(فما جاوزوه والذين آمنوا معه) أى القليل الذين لم يخالفوه (قالوا) أى بعضهم لبعض (٣٣١) (لا طائفة لنا اليوم بجالوت وجنوده) لكن كثرتهم

وقوتهم (قال الذين يظنون أنهم ملائكة الله) أى قال الخالص منهم الذين يتقنون القاء الله وتوقعوا نوابه أو علموا أنهم يستشهدون عما قريب فيلقون الله تعالى وقيل هم القليل الذين نبهوا معه والضمير فى قالوا للكثير المتخذين عنه اعتدأوا فى الخلف (وتخذىلا للقليل وكأنهم تقاولوا به والنهر بينهم ما كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) بحكمه ونسبه وكما تحتل الخيل والاستقام ومن مينة أو مزيدة والفئة الفرقة من الناس من فأوت وأسه اذا شقته أو من فاء اذا رجع فوزنها فاعلة أو فلة (والله مع الصابرين) بالنصر والاثابة (ولما برزوا لجالوت وجنوده) أى ظهوروا لهم ودنوا منهم (قالوا ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين) التجأوا الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء وفيه ترتيب بليغ اذ سألوا أولا فافراغ الصبر فى قلوبهم الذى هو ملاك الامر ثم ثبات القدم فى مداحض الحرب المسبب عنه ثم النصر على العدو والترتب عليهم ما غالبوا (فهزموهم باذن الله) فكسروهم بنصره أو ما حيين نصره اياهم اجابة لدعائهم (وقتل داود جالوت) قبل كان ايشى فى عسكر طالوت معه سنة من بنيه وكان داود سابعهم وكان صغيرا يرى الغنم فأوحى الله الى نبيهم أنه الذى يقتل جالوت فطلبه من ابيه فجاء وقد كلف فى الطريق ثلاثة ابحار وقالت له انك بناقتل جالوت فحملها فى مخلاة ورماء بها فقتله ثم روجه طالوت بنه (وأتاه الله الملك) أى ملائكة اسرائيل ولم يجتمعوا قبل داود على ملك (والحكمة) النبوة (وعلمه ما يشاء) كالسر ودكلام الدواب والطير (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين) ولولا أنه سبحانه وتعالى يدفع بعض الناس ببعض وينصر المسلمين على الكفار ويكفهم فسادهم لغلبوا وأفسدوا فى الارض أو لفسدت الارض بشؤمهم

وقرأنا فى الحج دفاع الله

والصحت لغة الجواز والجلف الذى بقيت منه بقية وقد يقال الجلف هو الذى ذهب ماله والمعنى قطعنا اليك طرق الجبال من بعد ومهامه متعصفة لا علم بها واصابة سنة ونقط ذهبت بالاموال والاحوال وقد روى البيت فى سورة طه الامسحنا أو مجلف بنصب الاول ورفع الثانى وهو الرواية فى كثير من الكتب كالصالح وغيره ولا ميل فيه مع المعنى بل التقدير الامسحنا أو شأه أو مجلف بنصب الاول ورفع الثانى على قوله ميلهم مع المعنى أى ما لوامعه حيث مال ومقتضى الظاهر الى المعنى لكن الشائع هذا (أقول) الرواية فى البيت كفى كتاب الحلال لابن السبط وعظا بالقاء المسألة ومسحنا روى بالرفع والنصب أيضا وكلاهما من الميل مع المعنى أما رفعهما فمقتضى ما معا وعلى نصب الاول فرفع الثانى على توهم رفع الاول وأما ما ذكره من التقدير فتكلف وكذا عطفه على الضمير المستتر فى مسحنا والميل مع المعنى ليس بمعنى الى المعنى بل بتضمينه دائر مع المعنى وهو يفيد عدم انفكاكه عنه وقد اعترض أبو حيان رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بأنهم غفلوا عن جواز الاتباع بعد الموجب وقد تقرر فى النواحي يجوز فى الموجب وجهان النصب وهو الاصح والاتباع كقوله

وكل أخ مفارقة أخوه \* لعمر أياك الا الفرقدان

واختلفوا فى اعرابه اذا اتبع فقبل نعت لما قبله وقبل عطف بيان والاداة بكسر الهمزة والذال المهملة ما يجعل فيه الماء وهو معروف ونسخة وروايته وقوله وهكذا الدنيا لقاصد قال الراغب فيه ايماء ومشاقق للدنيا وأن من تناول قدر ما يباع به كفى واستغنى وسلم منها ونجا ومن تناول منها فوق ذلك ازداد عطشا وقوله روى الخ اخرج به ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله أى قال الخالص منهم الذين يتقنون الخ) اشارة الى أن يظنون ليس على ظاهره بل بمعنى يعلمون والذين آمنوا من وضع الظاهر موضع ضمير القليل وضمير قالوا لهم باعتبار البعض والذين يظنون هم البعض الاخر الذين هم أشد يقينا وأخلص اعتقادا وبصرة فان المؤمنين وان تساوا فى أصل اليقين والاعتقاد يتفاوتون فيه ولا يلزم منه خلل فى ايمانهم وبيان أن يكون ضمير قالوا للكثير الذين اغترلوا أى انقطعوا عنه وشربوا منه والذين يظنون من وضع الظاهر موضع الضمير اشارة الى الذين آمنوا واليقين عند أهل اللغة كما قال الراغب هو المعرفة الحاصلة عن اشارة قوية تدل عليه فلا يرد على المصنف أن شهداتهم ظنونية كما قبل والتخذييل من الخذلان وعدم الاعانة وتفسير الاذن بما ذكرنا من وقوله وكما تحتل الخ الظاهر الاول مع أن من لا تدخل بعدكم الاستفهامية كما مر عن الرضى وغيره وهى زائدة فى التميز وأما جعلها بيانية فيقتضى حذف الميزيلاداع لمع تكلفه معنى والفئة ان كانت من فأوت لانها مقطعة من الناس فوزنه فعة وان كان من فاء لانه يرجع اليهم فوزنها فلة والمحدوف العين (قوله وفيه ترتيب الخ) فيه معنى بديع واستعارة لطيفة ونكتة بليغة لانه جعل الصبر بمنزلة الماء المنصب عليهم للنج صدورهم واغنائهم عن الماء الذى منعوا منه ومصاب الماء من الله فرسخه بقوله وثبت أقدامنا فان قلت على ما ذكره المصنف كان مقتضى المقام القاء قلت الواو هنا أبلغ لانه عول فى الترتيب على الذهن الذى هو أعدل شاهد كما ذكره السكاكى والقاء فى فهزموهم ضيغة أى استجاب الله دعاءهم فهزموهم والباء على الوجه الاول نسيبة وعلى الثانى للمصاحبة وفسر الاذن بالنصر لانه اذا أراد انهم سرام أعدائهم فقد نصرهم فلا يقال الاذن من الله بمعنى الارادة كما مر فالظاهر تفسيره وايشى بكسر الهمزة وباء مسكنة وألف مقصورة ويكون ياء لفظ عبرانى وهو اسم والداود عليه الصلاة والسلام كما قاله ابن جرير وروى الغنم وقع للانبيا عليهم الصلاة والسلام اشارة الى أنهم رعاة للناس وعهيد الكونهم من متبوعين والمخلاة بكسر الميم معروفة وأصلها ما يوضع فيه الخلى وهو الحشيش الذى تأكله البهائم ثم توسع فيه لما يوضع فيه العلف مطلقا وقوله ثم روجه طالوت بنه فى الكشف روي طالوت داود عليه الصلاة والسلام بنت جالوت (٣) والسر يدل الدروع كما سبأنى (قوله ولولا أنه سبحانه وتعالى يدفع الخ) اشارة الى أن فساد

(٣) قوله بنت جالوت عبارة الكشف وزوجه طالوت بنه فهى كعبارة المصنف اه



(تولوا عليك بالحق) بالوجه المطابق الذي لا يشك فيه أهل الكتاب وأرباب التواريخ (وانك لمن المرسلين) لما أخبرت به من غير تمزق واستماع (تلك الرسل) اشارة الى الجامعة المذكورة قصصها في السورة أو المعلومة للرسل صلى الله عليه وسلم أوجاع الرسل واللام للاستغراق (فضلنا بعضهم على بعض) بأن خصصناه بمنزلة ليست لغيره (منهم من كلم الله) تفصيل له وهو موسى عليه الصلاة والسلام وقيل موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كام الله موسى ليله الخيرة وفي الطور ومحمد عليه الصلاة والسلام ليلة المعراج حين كان قاب قوسين أو أدنى وبينهما بون بعيد وقرئ كلم الله وكلم الله بالصواب فانه كلم الله كما أن الله كلمه ولذلك قيل كلم الله بمعنى مكالمه (ورفع بعضهم درجات) بأن فضله على غيره من وجوه متعددة أوجز تاب متباعدة وهو محمد صلى الله عليه وسلم فانه خص بال دعوة العاتية والحجج المتكاثرة والمعجزات المستمرة والآيات المتعاقبة بتعاقب الدهر والفضائل العلمية والعملية الفاتحة للحصر والابهام لتفخيم شأنه كأنه العلم المتعين لهذا الوصف المستغنى عن التعيين وقيل إبراهيم عليه الصلاة والسلام خصه بالخلقة التي هي أعلى المراتب وقيل إدريس عليه السلام لقوله سبحانه وتعالى ورفعناه مكانا عليا وقيل أولو العزم من الرسل (وآتيناهم بنصيب من آياتنا وأيدناه بروح القدس) خصه بالتعيين لأفراط اليهود والنصارى في تحقيره وتفضيله وجعل معجزاته سبب تفضيله لأنها آيات واضحة ومعجزات عظيمة لم يستجملها غيره (ولو شاء الله) أي هدى الناس جميعا (ما اقتتل الذين من بعدهم) من بعد الرسل (من بعد ما جاءتهم البينات) أي المعجزات الواضحة لاختلافهم في الدين وتضليل بعضهم بعضا (ولكن اختلفوا بينهم من آمن) بتوفيقه لالتزام دين الانبياء فضلا (ومنهم من كفر) لاعراضه عنه بخلافه (ولو شاء الله)

الارض كناية عن فساد أهلها أو هو على ظاهره كما مر وتعرف الناس للجنس والبعض منهم أو البعض المدفوع الكفار والدافع المسلمون واللام للعهد قيل انه اشارة الى قياس استثنائي مؤلف من وضع تقيض المقدم من تقيض النقيض التالي خلافة قد وضع موضعه ما يستتبعه ويستتبعه أعني كونه تعالى ذا فضل على العالمين أي أن آياته تعالى متفضل في ذلك الدفع من غير أن يجب عليه ذلك وأن فضله تعالى غير منحصر فيه بل هو فرد من أفراد فضله العظيم كأنه قيل ولكنه تعالى يدفع فساد بعضهم ببعض فلا تقصد الارض وتنظم به مصالح العالم وينصلح أحوال الأمم اليهم واعترض بأنه مخالف لقول المنطقيين ان المتصلة ينتج استثناء عن مقدمها عين تأليها لاستتزام وجود المزموم وجود اللازم واستثناء تقيض تأليها تقيض المقدم لاستتزام عدم اللازم عدم المزموم ولا ينكس ولا استثناء تقيض المقدم تقيض التالي بل يواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود المزموم ولا من عدم اللازم عدم المزموم وفيه تأمل وقوله اشارة الى أثره لقر به وقيل انه اشارة الى ما مر من أول السورة الى هنا وعلى الوجه الاول تعريف الرسل للعهد وعلى الثاني للاستغراق وانما قال الجامعة لتأنيث تلك (قوله بأن خصصناه بمنزلة الخ) اشارة الى أنه محض فضل الله لا كما يقول الحكماء وقوله تفصيل له أي للمذكور من الرسل المفضلين ومن كلم تعريفه أمم العهد والمراد موسى عليه الصلاة والسلام لشهرته بذلك أو كل من كلمه الله بلا واسطة وهم آدم عليه الصلاة والسلام كما ثبت في الاحاديث الصحيحة وموسى صلى الله عليه وسلم ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم والخيرة بكسر ففتح بمعنى الاختيار سميت بذلك لما في الآية وبينهما بون بعيد أي فرق بعيد لما فيه من القرب التام وذلك وموسى عليه الصلاة والسلام على الطور وكلمه بمعنى مكالمه وفعل به معنى مفاعل كثير في العربية كندم بمعنى نادى ورضيع بمعنى مراضع وجلس بمعنى مجالس وغيره (قوله فانه خص بالدعوة العامة) كما صرح به في حديث البخاري ولا يرد أن نوحا عليه الصلاة والسلام كان مبعوثا الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من معه لان عومه لم يكن في المبعوث وانما كان بعده لاختصار الموجودين فيهم واستدلال بعضهم على عموم بعثته بأنه دعا على جميع أهل الارض فأغرقوا وقيل عموم البعثة استغراقها للزمنة بحيث لا تنسخ وقيل ان الخصوص عموم الثقلين وقوله والابهام الخ يعني المراد بعضهم هنا النبي صلى الله عليه وسلم والاضافة للعهد ولم يصرح به تعظيما له كما أن التذكير يفيد ذلك فاللفظ الموضوع له بالطريق الاولى لا داعية له لاجابة الى التصريح لتعيينه والعلم بفحش الراية أو الجبل وهو مثل في الشهرة وقوله خصه بالخلقة التي الخ كونها أعلى المراتب قيل انه بالنسبة لغير المحبة والافهى أعلى منها كما في الشفاء ولذا قيل لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم حبيب الله واذا فسر بادريس عليه الصلاة والسلام فالرفة حقيقة والآيات المتعاقبة بتعاقب الدهر كآثار القرآن المتلو والاشعار بالمغيبات وقيل هي كرامات الاولياء لانها معجزات له صلى الله عليه وسلم (قوله خصه بالتعيين الخ) في تحقيره وتفضيله ونشر والمراد بالبينات المعجزات المثبتة لنبوته صلى الله عليه وسلم وذكرها في مقام التفضيل يقتضي أنها سبب له وليس في كلامه ما يدل على تفضيله على جميع من عداه فقوله لم يستجملها غيره لا يضر فيه لانه قد يكون في المفضل ما ليس في الفاضل وذلك كإبراهيم الاكبر والابرس فلا يرد عليه شيء ثم اعلم ان تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على كل واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا خلاف فيه وكذا على مجموعهم وفي الاتصاف نقل عن بعض أهل العصر تفضيله على كل واحد واحد وأما التفضيل على الكل بصفة الجمعية فيستوقف فيه حتى يقوم الدليل وأنكره وقال الظاهر انه اقتراء عليه (أقول) المنقول عنه هو ابن عبد السلام رحمه الله ورده الطوفي في تحقيره وقال قوله فهداهم اقتده يدل على تفضيله على الجميع أيضا لانه أمر بالاقتداء بهم صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في امتثاله صلى الله عليه وسلم أمر الله فاذا فعل جميع أفعاله مع ماله عليهم من الزيادة كان أفضل من جميعهم وهو كلام حسن (قوله ولو شاء الله



ما اقتتلوا) كره للتأكيد (ولكن الله يفعل ما يريد) فبوفى من يشاء فضلا ويخذل من يشاء عدلا والآية دليل على أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام متفاوتة الأقدام وأنه يجوز تفضيل بعضهم على بعض ولكن يقاطع لأن اعتبار الظن فيما يتعلق بالعمل وأن الحوادث بيد الله سبحانه وتعالى تابعة لشئبته خيرا كان أو شرا إيمانا أو كفرا (يا أيها الذين آمنوا أنفقهوا مما رزقناكم) ما أوجب عليكم انفاقه (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) من قبل أن يأتي يوم لا تقدررون على تدارك ما فترطتم والخلاص من عذابه إذ لا بيع فيه فتحصلون ما تنفقونه أو تنفدون به من العذاب ولا خلة حتى نعينكم عليه أخلاقكم أو يسألكم به ولاشفاعة الأمن أذن له الرحمن ورضي له قولا حتى تتكوا وعلى شفاعة تشفع لكم في حط ما في ذنوبكم وانما رفعت ثلاثها مع قصد التعميم لانها في التقدير جواب هل فيه بيع أو خلة أو شفاعة وقد فتحها ابن كثير وأبو عمرو ويعتوب على الأصل (والكافرون هم الظالمون) يريدون التاركون للزكاة هم الظالمون الذين ظلموا أنفسهم أو رضعوا المال في غير موضعه وصرقوه على غير وجهه فوضع الكافرون موضعه تغليظا لهم وتهديدا كقوله ومن كفر مكان من لم يحج وايدانا بأن ترك الزكاة من صفات الكفار لقوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة (الله لا اله الا هو) مبتدأ وخبر والمعنى أنه المستحق للعبادة لا غير وللنحو خلاف في أنه هل يشتر لا خبر مشمل في الوجود أو يصح أن يوجد (الحى) الذى يصح أن يعلم ويقدر وكل ما يصح له فهو واجب لا يزول لامتناعه عن القوة والامكان (القيوم) الدائم القيام به بغير الخلق وحفظه فيقول من قام بالأمر اذا حفظه وقرئ القيام والقيام

أى هدى الناس جميعا الخ) أو رده عليه أن المذكور في المعاني أن مفعول المشيئة المقدر ما يفيد الجزء كافي ولو شاء هداكم أى لو شاء هدايتكم فانظروا لو شاء عدم الانتفال وأجيب بأنه لم يرضه لأن عدمه لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود وقد مر الكلام فيه (قوله كره للتأكيد الخ) في الاتصاف التأكيدي بذكر بعض خص منه وهو أن العرب متى بنت أول كلامها على مقصد ثم اعترضها مقصد آخر وأرادت الرجوع إلى الأول طردت ذكرها تماثلت العبارة أو قربت منها وهو عندهم هيج من الفصاحة مسلول وطريق مفيد وكان جدي الوزير أحمد بن فارس يهذف في كتاب الله تعالى مواضع منه فصلها ودلالة الآية على التفضيل ظاهرة وأما اشتراط الدليل القاطع فدلالة الآية عليه وكونه كذلك ليس يعلم كأنه بهض أرباب الحواشي وأما كون الحوادث جبهها بيد الله فيدل عليه عموم ما يريد وقوله ما أوجب الخ يعني أن الأمر للوجوب فالمراد به الزكاة والدال على كونه للوجوب الوعيد الواقع على تركه (قوله من قبل أن يأتي يوم لا تقدررون على تدارك الخ) يريد أن قوله تعالى لا بيع فيه الخ عبارة عن عدم القدرة بوجه من الوجوه لأن من في ذمته حق اما أن يأخذ بالبيع ما يؤديه به أو يعينه صدقاؤه أو يلتجئ إلى من يشفع له في حطه وقوله وانما رفعت الخ يعني أن المقام يقتضى التعميم والمناسبة للفتح لكنه لما كان جوابا لهل فيه بيع والبيع فيه مرفوع ناسب رفعه في الجواب وأما قراءة الفتح فعلى الأصل في ذكر ما هو نص في العموم ومقتضى الظاهر وفيه نظر لانه جلة وقعت بعد نكرة فهي صفة غير مقطوعة وكذا أعربوه ولا يقدرين الصفة والموصوف اذا لم تقطع سؤال فلا أدري ما الباعث له عليه (قوله يريدون التاركون للزكاة) يعني عبرن تارك الزكاة بالكافر تغليظا حيث شبه فعله الذى هو ترك الزكاة بالكفر وأوجب مشارفة على الكفر وأعبر بالزوم عن اللازم فان ترك الزكاة لازم للكفر فذكر الكفر وأريد ترك الزكاة وهما استعارة تبعية أو مجاز مشارفة أو مجاز مرسل أو كناية كما وضع من كفر موضع من لم يحج (قوله مبتدأ وخبر الخ) يعني الجملة مبتدأ والجملة بعده خبر وأما خبر لا تحذف في تقديره كذا كره المصنف رحمه الله قال الامام رحمه الله تقديره في الوجود لا يدل على نفي امكان الألوهية لغير الله وتقديره يصح أن يوجد لا يدل على وجوده تعالى وأجيب بأن التوحيد نفي الشرك في الوجود فلا بأس في عدم الدلالة على نفي امكان ألوهية الغير لانه ليس بمقصود ههنا وأيضاً التوحيد انما يعتبر به الوجود فقامل وذهب الزمخشري إلى أنه لا تقدير فيه وأن هو مبتدأ والخبر كافي قوله انما الله الواحد فقدم وأخر لضرورة لا والا وله في ذلك رسالة وما قاله مقتضى المعنى ولولم بين الله مع اللكان له وجه (قوله الحى الذى يصح أن يعلم ويقدر) يعني ليس معنى الحياة في حقه تعالى ما يقوله الطبيعي من قوة الحس وقوة التغذية ولا القوة التابعة للاعتدال النوعى التى تفيض عنها سائر القوى الحيوانية ولا ما يقوله الحكماء وأبو الحسين البصرى من أن معنى حياته كونه يصح أن يعلم ويقدر بل هي صفة حقيقية قائمة بالذات كالأعراض والكيفيات تقتضى صحة العلم والقدرة والإرادة إذ لا تصح بدونها وقوله وكل ما يصح الخ يعني أن ما يصح أن يكون لله فهو واجب اهذه المقدمة المسلمة وهوانه تعالى لا يتصف بصفة تكون بالقوة لا بالفعل ولا بما هو ممكن لأن ما هو كذلك يقبل الزوال فهو حادث والحوادث لا تقوم بذاته تعالى وفيه إشارة إلى دفع سؤال الامام السابق وسؤال أن صحة العلم والقدرة لا تقتضى اتصافه بما ذكر من الصفات الكمالية بالفعل وفسر في الكشف الحى بالباقي الذى لا سبيل للفناء عليه فقال التحرير انه المعنى اللغوى وما ذكره هنا اصطلاح المتكلمين فاتجه عليه انه كيف يفسر القرآن باصطلاحهم وله له لا يسلم انه اصطلاح ويدعى أنه لغوى ولا مانع منه (قوله الدائم القيام الخ) يقوم صيغة مبالغة للقيام وأصله يقوم على فعل وهو من صبغ المبالغة فاجتمعت الواو والياء والسابق ساكن فقلت الواو واو أدغم ولا يجوز أن يكون فعولا والالكان قوما لانه واوى ويجوز فيه قيام وقيم وفسره المصنف بما ذكره

تبعه المذموم وقيل هو القائم بذاته ووجه المبالغة عليهم ما زيادة الكم والكيف قال الراغب يقال قام  
 كذا أي دام وقام بكذا أي حفظه والقيام القيام الحافظ لكل شيء وأعطى له ما به قوامه وذلك  
 هو المعنى المذكور في قوله تعالى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى وقوله أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت  
 والظاهر منه أن القيام بمعنى الدوام ثم بصير بسبب التعدية بمعنى الادامة وهو الحفظ فأورد عليه  
 أن المبالغة ليست من أسباب التعدية فإذا عرى القيام عن أداة التعدية لم يكن إلا بالمعنى اللازم فلا يصح  
 تفسيره بالحفاظ ثم إن المبالغة في الحفظ كيف تفيد اعطاء ما به القوام ولعله من حيث أن الاستقلال بالحفظ  
 إنما يتحقق بذلك لأن الحفظ فرع التقويم فلو كان التقويم بغيره لم يكن مستقلاً بالحفظ وعلى هذا لا يرد  
 ما يورد على تفسير الطهور بالطاهر بنفسه المظهر لغيره من أن الطهارة لازم والمبالغة في اللازم لا توجب  
 التعدى وذلك لأن المبالغة في اللازم ربما تضمن معنى آخر متعلّياً بل المعنى اللازم قد يتضمن بنفسه ذلك  
 كالقيام المتضمن لتحريك الاعضاء فمرد على من فسره بالقائم بذاته المقوم لغيره ولا يتأتى هنا ما أجاب  
 به في الكشف عن الطهور من أنه لما لم تكن الطهارة في نفسها قابلاً للزيادة رجع المبالغة فيها إلى انضمام  
 معنى الطهور إليها لأن اللازم صار متعلّياً وذلك لأنه قابل للزيادة كما مر على أنه قيل إن انضمام معنى  
 الطهارة لما كان مستفاداً من المبالغة بمعنى عدم قبول الزيادة كانت المبالغة سبباً للتعدى ورد بأن المعنى  
 اللازم باق بحاله والمبالغة أو جبت انضمام معنى التعدى إليه لا تعدية ذلك اللازم وبينهما فرق ثم  
 إن القوام المذكور في اعطاء ما به القوام فسر به معنى الوجود إذ جعله بمعنى آخر غير مناسب فقد ظهر  
 له معنى ثالث وأورد على تفسيره بالقائم بذاته أنه يكون معنى قيام السموات والأرض والوارد في الادعية  
 المأثورة واجب السموات والأرض وهو ركيك فالظاهر غيره من المعاني وما زادوا في تفسيره القائم  
 بذاته المقوم لغيره فسر والقيام بالذات بوجوب الوجود المستلزم لاجتماع جميع الكمالات والتمتع  
 سائر وجوده النقص والتقوم لغيره يتضمن جميع الصفات الفعلية فمن ثمة قيل أنه الاسم الأعظم (قوله  
 قال ابن الرافع) هو عدى بن رفاع بوزن كآب العاملي من قصيدة وقبلة

وكانها بين النساء أعارها \* عينه أحور من جأقرباس  
 وسنان أقصده النعاس فرنقت \* في عينه سنة وليس ينائم

فقوله ليس ينائم يدل على أن السنة ما يتقدم النوم وأقصده بمعنى رعى سبباً قتل من أصابه ورنق بمعنى  
 خالط من رنق الطائر صرف جناحه ليريد الوقوع وباسم قرية من قرى الشام وقال الفضل السنة في  
 الرأس والنعاس في العين والنوم في القلب وقوله رأساً فيه لطف (قوله وتقديم السنة عليه وقياس  
 المبالغة عكسه الخ) يعني أنه راعى في الترتيب الوجودي فلتقدمها على النوم في الخارج قدمت عليه في  
 القفط والقياس يقتضي التأخير لأن المعروف في الاثبات تقديم الأقل وفي النقي عكسه وقيل أنه على طريق  
 التقييم وهو أبلغ لما فيه من التأكيذ أننى السنة يقتضى نتي النوم ضمناً فإذا نتي تأيلاً كان أبلغ ورد بأنه  
 إنما هو على سبيل أسلوب الاحاطة والاحصاء وهو يتعين فيه مراعاة الترتيب الوجودي والابتداء من  
 الاخف فالأخف كافى قوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وهذا كله مما لا حاجة إليه لما قال  
 الامام السبكي الاخذ هنا بمعنى القهر والغلبة كما ذكره الراغب وغيره من أئمة اللغة كقوله تعالى أخذ  
 عزيز مقتدر فالمعنى لا تغلبه السنة ولا النوم الذي هو أكثر غلبة فالترتيب على مقتضى الظاهر ولو كان  
 المعنى لا تعرض له سنة ولا نوم كان كاذراً وهو دقيق أتيق (قوله والجمله نقي للتشبيه) يعني أنها لتغلبه  
 الله تعالى أن يكون له مثل من الاحياء لانهم لا يتخلون هذا فكيف تشابهه وكونه تأكيذاً لقيام ظاهر  
 لأنه الحافظ القوى ومن بعثه النوم والفضله لا يكون كامل الحفظ لا كذا المعنى لأن النوم آفة  
 تنافي دوام الحياة وبقاء وصفاته تعالى قدسية لازوال لها فلا يرد عليه أن الظاهر الاقتصار على أنه  
 تأكيذاً لقيام كافي الكشف وقوله ولذلك نزل العاطف الخ أي لكونه تأكيذاً وكذا ما بعده أيضاً

(لا تأخذ سنة ولا نوم) السنة تقویر يتقدم  
 النوم قال ابن الرافع  
 وسنان أقصده النعاس فرنقت  
 في عينه سنة وليس ينائم  
 والنوم حال تعرض للعباد من استرخاء  
 أعصاب الدماغ من رطوبات الاجفنة  
 المتصاعدة بحيث تقف الحواس الظاهرة  
 عن الاحساس رأساً وتقدم السنة عليه  
 وقياس المبالغة عكسه على ترتيب الوجود  
 والجمله نقي للتشبيه وتأكيذاً لكونه حياً  
 قيوماً فان من أخذ نعاس أو نوم كان  
 مؤثماً للحياة فاسراً في الحفظ والتدبير  
 ولذلك نزل العاطف فيه وفي الجمل التي بعده

فانهم واعلم انه لما حصر الالهية اشار بالحياة الى أن الاصنام لا تصلح لذلك وبالقيوم الى أن الملائكة لا تصلح له وبهذا الجمل الى أن عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره من البشر كذلك ثم ذكر بعده اثبات ما ذكر (قوله تقرير لقيوميته الخ) وجه التقرير أن الملائكة يقوم على ما يليك ويحفظه والقائم الحافظ انما يحفظ ما هو ملوكه بحسب الظاهر ووجه الاحتجاج على تفرد ما سواه مملوكه فكيف يكون شريكه (قوله والمراد بما في قوله فهو وأبلغ من قوله) قيل ليس ما ذكره آية وسياقه يشعر به فالظاهر أن يقول أبلغ من قولنا ووجه الابلية أنه يلزم أن السموات والارض له بطريق برهاني لكن ارادة الجزئية والظرفية بقوله فيها مع بين الحقيقة والجهاز وفيه دليل على أن ما سواه تعالى ملكه والا كان البيان قاصرا (قوله بيان لكبريائه الخ) الكبرياء مأخوذ مما قبله من سمات الجلال وعدم المساواة والمدانة أي المقاربة مأخوذ من انكار وجود الشفعاء بلاذن والاستكانة بمعنى التضرع والمناسبة اظهار الخلاف والعداوة (قوله ما قبلهم وما بعدهم الخ) فسر ما بين أيديهم بما كان قبلهم وهو الماضي وما خلفهم بما سيأتي بعدهم وهو المستقبل لانه يقال لما تقدم بين اليدين لأن ما بينهما لا بد أن يكون متقدما وما سيكون يقال انه خلفه أي بعده ومغيب عنه ومستور أو على العكس وبينه بأنك تستقبل ما سيأتيك وتستدبر ما مضى وهو ظاهر واطلاق ما بين أيديهم على أمور الدنيا لانها حاضرة والحاضر يعبر عنه بذلك وأموال الآخرة مستورة كما يستتر عنك ما خلفك وأما العكس فلأن أمور الآخرة مستقبلية وتلك ماضية وبقية الوجوه ظاهرة وكذا ما يأخذونه وما يتركونه واذا رجع الضمير لما فهو تغليب أو للعقلاء في ضمنه فلا تغليب والعلم بما قبلهم وما بعدهم كناية عن علمه بجميع الاشياء وما قبلهم وما بعدهم واعتبره فيما بعده (قوله من معلوماته الخ) اشارة الى أن هذا ما غاير لما قبله ومجموعهما دال على تفرد بالعلم لأن الأولى تفيد أنه يعلم كل شيء والثانية أنه لا يعلم غيره ومن كان هكذا فهو الاله لا غيره اذ الاله لا بد من اتصافه بصفات الكمال التي من أصولها العلم (قوله تصور لعظمته وتمثيل الخ) اشارة الى أنه استعارة تمثيلية والتخييل نوع من التمثيل الا أنه تمثيل خاص بكون المشبهة به فيه أمرا مقروضا وما يقال ان التمثيل تشبيه قصة بقصة والتخييل تصوير حقيقة الشيء ليس بشئ ثم ان كان الممثل به جميع أجزائه مقروضا كما نحن فيه وكقولهم لو قيل تشبهتم أين تذهب لقول أسوى العوج فهو التمثيل التخييلي والافهوا الاستعارة التخييلية التابعة للاستعارة بالكناية واسم التخييل يقع عليهما وسبأ في الكلام على هذا تفصيلا والحاصل أنه استعارة تمثيلية كما في جعل الارض في قبضته لا كناية ايمائية كما قاله الطبري رحمه الله وقوله وقيل الخ فالكرسي بمعنى العلم بمجاز افهوا وتسمية له بكانه لأن الكرسي مكان العالم الذي فيه العلم فيكون مكانا للعلم بتبعيته لأن العرض يتبع المحل في التحيز حتى ذهبوا الى أنه معنى قيام العرض بالمحل (قوله وقيل جسم الخ) هذا هو الذي يدل عليه ظاهر الآثار وقوله ولذلك الخ أي لكونه بمنزلة كرسي يوضع مقابل عرش الملك وعن الحسن رحمه الله انه نفس العرش وتلك البروج معروفة في الهيئة والكرسي قبل انه اسم وضع هكذا وليس بمنسوب وقيل انه منسوب الى الكرسي وهو التلبس ومنه الكراسي للكرسي من الاوراق المتكرس الركب والاولى جعله على ظاهره وأما ايمائية الجسمية فليس بشئ وبوده بثقله من الاود وهو العوج لأن التمثيل يميل له ما تحت موصف الحفظ به مادون العرش لأن الحفظ لهما هو المشاهد المحسوس (قوله وهذه الآية مشتملة على أمهات المسائل الخ) التره عن التحيز يؤخذ من القيوم أيضا لانه لو محيز احتاج الى الحيز فلا يكن قائما بنفسه وعدم التحيز من قوله لا تأخذ الخ وكذا قوله لا يناسب الاشباح وما يعترى الارواح الحدوث وهو مأخوذ من القيوم أيضا وقوله الذي لا يشفع نفسه لما قبله وسعة الملك الخ من وسع كرسه السموات والارض وفي قوله عما يدركه ولا يحيط به مكنته وتخييلية وآية الكرسي ورد أنها سبعة أي القرآن وما ذكره المصنف رحمه الله في فضائلها كاه مروي في كتب الحديث الا قوله من قرأها بعث

آية الكرسي من قرأها بعث الله ملكا يكتب من حسناته ويحوي من سيئاته الى ان ياتي من تلك الساعة

حقيقتهما أو خوارج ما عنهما من حقائقهما وأبلغ من قوله له ما في السموات والارض وما فيهن (من ذا الذي يشفع عنده الاباذنه) بيان لكبريائه شأنه سبحانه وتعالى وأنه لا أحد يوازيه ويدانيه يستقل بأن يدفع ما يريد من شفاعته واستكانة فضلا عن يعاونه عبادا أو مناصبة (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) ما قبلهم وما بعدهم أو بالعكس لأنك مستقبل المستقبل ومستدبر الماضي أو أمور الدنيا وأموال الآخرة أو عكسه أو ما يحسونه وما يعقلونه أو ما يدركونه وما لا يدركونه والغير لما في السموات والارض لأن قسم العقلاء أولا دل عليه من ذامن الملائكة والانبيا عليهم الصلاة والسلام ولا يحيطون بشئ من علمه من معلوماته (الاباشاء) أن يعلموا وعظه على ما قبله لأن مجموعهم ما يدل على تفرد بالعلم الذاتي التام الدال على وحدانيته سبحانه وتعالى (وسع كرسه السموات والارض) تصور لعظمته وتمثيل بجزءه كونه تعالى وما قدره الله حق قدره والارض جميعا فيشتمل القيام والسموات مطويات بينه ولا كرسى في الحقيقة ولا قاعد وقيل كرسه مجاز عن علمه أو ملكه مأخوذ من كرسى العالم والملك وقيل جسم بين يدي العرش ولذلك سمي كرسيا محيط بالسموات السبع لقوله عليه الصلاة والسلام ما السموات السبع والارضون السبع مع الكرسي الاكلقة في فلاة وقيل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحقلقة وله الفلك المنهور بظلال البروج وهو في الاصل اسم لما يسعد عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد وكذا المنسوب الى الكرسي وهو الملبس (ولا يؤدو) ولا يشفعه مأخوذ من الاود وهو الاعوجاج (حفظهما) أي حفظ السموات والارض تحفظ القاعل وأضاف المصدر الى المفعول (وهو العلي) المتعالي عن الانداد والاشياء (العظيم) المستحضر بالاضافة اليه كل ما سواه وهذه الآية مشتملة على أمهات المسائل الالهية فانه ما ادعى أنه سبحانه وتعالى موجود واحد في الالهية تصف بالحياة واجب الوجود لذاته موجود لغيره اذ القيوم هو القائم بنفسه المقوم لغيره منزعه عن التحيز والحلول مبرا من التحيز والافتور لا يناسب الاشباح ولا يعترى الارواح ما لك الملك والملكوت ومبدع الاصول والفروع ذو البعش الشديد الذي لا يشفع عنده الامن اذ له عالم الاشياء كلها بطيها وخفيها كلها وبرئها واسم الملك والقدره كل ما يصح أن يملك وقد رعبه لا يؤدو شاق ولا يشفعه شأنه تعالى عما يدركه وهم عظيم لا يحيط به فهم ولذلك قال عليه الصلاة والسلام ان أعظم آية في القرآن

وقال من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ولا يواظب عليه الا الصديق أو عابد ومن قرأها اذا أخذ من مضجعه آمنه الله على نفسه وجارجه وجارجه والايات حوله ٣٣٦ (لا اكرام في الدين) اذا لا كراه في الحقيقة الزام الغير فعلا لا يرى فيه خبرا يحمله عليه ولكن

(قد تبين الرشدين الفتي) تميز الايمان من الكفر بالآيات الواضحة ودلت الدلائل على أن الايمان رشدي وصل الى السعادة الابدية والكفر غي يوتد الى الشقاوة السرمدية والعاقلة متى تبين له ذلك بادرت بنفسه الى الايمان طلبا لافوز بالسعادة والنجاة ولم ينجح الى الاكرام والالباء وقيل اخبار في معنى النهي أي لا تكثر هو في الدين وهو ما عام منسوخ بقوله جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وأخاص بأهل الكتاب لما روي أن أنصاريا كان له ابنان تنصرا قبل المبعث ثم قدما المدينة فزهما ما أتوهما وقال والله لا أدعكما حتى تسلمنا فأيا فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الانصارى يا رسول الله أيدخل بعضى النار وأنا نأظر اليه فترات ففلاهما (فمن يكفر بالطاغوت) بالنسبة لطان أو الاصنام أو كل ما عبد من دون الله أو صدق عن عبادة الله تعالى فعملت من الطغيان قلب عينه ولا مه (ويؤمن بالله) بالتوحيد وتصدق الرسل (فقد استمسك بالعروة الوثقى) طلب الامسال من نفسه بالعروة الوثقى من الجبل الوثيق وهي مستعار لتمسك الحق من النظر الصحيح والرأى القويم (لا انفصام لها) لا انقطاع لها يقال فصمته فانهصم اذا كسرت (والله سميع) بالاقوال (عليم) بالنيات واهله تهديد على النفاق (الله ولى الذين آمنوا) محبهم أو متولى أمرهم والمراد بهم من أراد ايمانه وثبت في علمه أنه يؤمن (يخرجهم) يهديه ونوفقه (من الظلمات) ظلمات الجهل والاتباع الهوى وقبول الوسوس والشبه المؤدية الى الكفر (الى النور) الى الهدى الموصول الى الايمان والجله خبره د خيرا وحال المستكن في الخبر أو من الموصول أو منهم أو استئناف ضمير أو مقرر للولاية (والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت) أى الشياطين أو المضلات من الهوى والشبه لطان وغيرهما (يخرجونهم من النور الى الظلمات) من النور الذى

الله ملكا الخ فان أبواب التخريج قالوا الا أصله وقوله من مضجعه في نسخة مضجعه بدون من وكذا في الكشف وقوله لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت قال التحرير انه بمعنى لم يبق من شرائط دخوله الجنة الا الموت فكان الموت يمنع ويقول لا بد من حضورى أو لا ثم تدخل الجنة ويحتمل أنه من قبيل ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* (تنبيه) قوله أن أعظم آية الخ هذا الحديث ذكره النووي في شرح مسلم وقال القاضى عياض انه حجة من قال أن بعض القرآن قديفصل على غيره وفيه خلاف فذمه بعضهم كالأشعري والباقلاني وغيرهما لاقتضائه نقص المفضل وكلام الله لا نقص فيه فأعظم بمعنى عظيم وأفضل بمعنى فاضل وأجازة الحق بن راهوية وكثير من العلماء والمتكلمين وهو يرجع الى عظيم أجزائه والمختار جوازها فيقال هذه السورة أو الآية أعظم وأفضل أى أكثر نوايا وانما كانت هذه الآية أعظم لجمعها أصول أسماء الهفات من الألوهية والوحدانية والحياة والعلم والملك والقدرة والارادة وهذه السبعة أصول الاسماء والصفات (قوله اذا الاكرام في الحقيقة الخ) يعنى أنه خبرا يعتبر بالحقيقة ونفس الامر وأما ما يظهر بخلافه فليس اكراما حقيقيا وان كان بمعنى النهي فهو منسوخ أو مخصوص بأهل الكتاب الذين قبلوا الجزية وكانوا عتده عليه الصلاة والسلام كما يدل عليه سبب النزول المذكور فلا يرده عليه ما قيل أن قوله جاهد الكفار عام لأهل الكتاب وليس كل كتابي ذميا لاني زمانا ولا في زمانه وأما ما روي هنا فالظاهر أنه قبل نزول آية السيف اللهم الا أن يقال المراد أهل العهد والذمة فانه يكتب غالبوا لانصارى من بني سالم بن عوف واسمه حصين وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله بالطاغوت) هو في الاصل فعلوت مباغته من الطغيان فقلب ووزنه فعلوت قال الجوهري ويكون واحدا وجعا وفي قوله الاصنام اشارة اليه وقوله وتصدق الرسل عليهم الصلاة والسلام لانه داخل في الايمان (قوله طلب الامسال من نفسه) ولوجهات زائدة للمبالغة في التمسك وأنه بمعنى تمسك الله من أولى والمصنف رحمه الله جعل العروة استعارة فنصر بحجة فيكون استمسك ترشعا لها وقيل انه استعارة أخرى تبعية والزنجشري جعله تشبيها على تشبيهه التدين بالدين الحق والتمسك على الهدى والايمان بالتمسك بالعروة الوثقى من الجبل المحكم المأمون انقطاعه ثم ذكر المشبهة وأراد المشبهة ويجوز كون العروة استعارة للعهد أو الكتاب كما مر في قوله واعتصموا بحبل الله وقوله اذا كسرت اشارة الى أن في الانفصام تجوزا والا فالكسر مغاير للقطع وكونه تهديدا على النفاق لعدم مطابقة القول الاعتقاد فيه وقيل انه اشارة الى أنه لا بد في الايمان من الاعتقاد والاقرار (قوله محبهم أو متولى أمورهم الخ) الولي يكون بمعنى الصديق والمتولى للأمر وهو ما بالمعنى الاول لكن حقيقة لا تنصح في حقه تعالى فيراد منه المحبة واراادة الخير أو بالمعنى الثاني وهو ظاهر وقوله من أراد ايمانه الخ لأن من آمن حقيقة فهو مخرج من الكفر فلا يتصور اخراجه وكذا الذين كفروا ويحول على العزم والتصميم فلا بد أن يحمل ايمانهم الذى خرجوا منه على الايمان القطرى وكفرهم الذى هم عليه على الارتداد والظلمات على هذا الكفر والنور الايمان ثم ذكر وجه آخر وهو أن يكون آمنوا وكفروا على ظاهره بأن يراد بالظلمات الشبه والنور اليقين والبيانات وهما استعارتان على الوجهين هذا ما ذكره الزنجشري فالمصنف رحمه الله تعالى خلط بين الوجهين وبعد تفسيره بارادته لا ينبغي أن تفسر الظلمات بالوسوس والشبهات (قوله والجله خبر بعد خبر) أى جلّه يخرجهم خبر ثان والاول دلى الذين آمنوا وحال من الضمير في ولى الصفة المشبهة الراجع الى الله أو من الموصول المضاف اليه لان المضاف هنا متفق عامل وهو احدى الصور الثلاث التى يجوز فيها الحال من المضاف اليه فقد بره فخرجين الخ أو منهم لان تعدد ذى الحال يجوز اذا اتحد العامل وهنا كذلك لانه ولى وفي الجمله عائدة اليهما هو الضمير المستتر وهم وليس فيه استعمال المتترك في معنيين كما قوهم وقوله وقبل زلات الخ قيل الذى أخرجه ابن المنذر والطبراني عن ابن عباس رضى الله عنهما أنهم انزلات في قوم آمنوا بعبسى عليه الصلاة والسلام فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به وقوله من النور

منصور بالنظر الى الكفر فساد الاستعداد والانه في الشهوات أو من نور البيئات الى ظلمات الشكوك والشبهات وقبل زلات

في قوم آمنوا عن الاسلام

واسناد الانخراج الى الطاعوت باعتبار الاسباب لا ياتي تعاقب قدرته تعالى وارادته به (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وعيد وعذير ولعل عدم مقابله  
بوعده المؤمنين تعظيم لشأنهم (ألم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه) تعجب من محاجة غرود (٢٣٧) وحاقته (أن آناه الله الملك) لأن آناه أي أبطره

آناه الملك وحمله على المحاجة وأحاج لاجله  
شكره على طريقة العكس كقولك عادتي  
لاني أحسنت اليك أو وقت أن آناه الله الملك  
وهو حجة على من منع آناه الله الملك الكافر  
من المعتزلة (اذ قال ابراهيم) ظرف لحاج  
أوبدل من أن آناه الله الملك على الوجه  
الثاني (ربي الذي يحيي ويميت) يخلق الحياة  
والموت في الاجساد وقرأ حمزة رب يحذف  
الياء (قال أنا حي وأمت) بالعفوة عن  
القتل والقتل وقرأ نافع أنا بالالف (قال  
ابراهيم فان الله يأتي بالشمس من المشرق  
فأت به من المغرب) أعرض ابراهيم عن  
الاعتراض عن معارضته الفاسدة الى  
الاحتجاج بما لا يقدر فيه على نحو هذا  
التورية فدعا للمشغبة وهو في الحقيقة  
عدول عن مثال شقي الى مثال جلي  
من مقدوراته التي يعجز عن الاتيان بها  
غيره لاعتجابه الى أخرى ولعل غرود زعم  
أنه يقدر أن يفعل كل جنس يقوله الله فتقضه  
ابراهيم بذلك وانما حمله عليه بطر الملك  
وحاقته أو اعتقاد الحول وقيل لما كسر  
ابراهيم عليه السلام الاصنام صحنه أيا مانم  
أخرجه ليصرقه فقال له من ربك الذي تدعو  
اليه وحاجه فيه (فبنت الذي كفر) فصار  
مبهوتا وقرئ فبنت أي فغلب ابراهيم  
الكافر (واقه لا يهدي القوم الظالمين)  
الذين ظلموا أنفسهم بالامتناع عن قبول  
الهداية وقيل لا يهديهم بحجة الاحتجاج  
أو سبيل النجاة أو طريق الجنة يوم القيامة  
(أو كاذبي مرت على قرية) تقديره أو أرايت  
مثل الذي خذف لدلالة ألم تر عليه وتخصيصه  
بجوف التنبيه لأن المنكر لا حياء كثير  
والجاهل بكيفية أكثر من أن يحصى بخلاف  
مدعي الربوبية وقبل الكاف مزبذبة وتقدير  
الكلام ألم تر الى الذي حاج أوالذي مر وقيل  
أنه عطف محمول على المعنى كأنه قبل ألم تر  
كاذبي حاج أو كاذبي مر

الذي منهوه الخ تقدم بيانه وعلى حمله على الارتداد لا يحتاج الى تأويل وقوله واسناد الانخراج  
الخ رد على المعتزلة (قوله وأهل عدم الخ) وجه التعظيم الاشعار بأن أمرهم غير محتاج الى البيان وأن  
شأنهم أعلى من مقابلة هؤلاء وقيل إن قوله ولي الذين آمنوا دل على الوعد (قوله تعجب من محاجة  
غرود الخ) هذه الآية بيان لتشديد المؤمنين اذ كان ولهم وخذلان غيرهم ولذا لم يعطف والاستفهام  
مجازي في التعجب كما يكون في التعجب وغرود بضم النون والذال المجهمة ووجه حاقته جوابه بما يكذبه  
العقل وهو ضد الاسلوب الحكيم وسماه الطيب كغيره الاسلوب الاحق وضمير ربه يصح عوده الى  
ابراهيم والى الذي (قوله لأن آناه الخ) أرى أنه على حذف اللام وهو مظهر مدحها وليس مفعولا لاجله  
لعدم اتحاد الفاعل والتعليل فيه على وجهين أما أن آناه الملك حمله على ذلك لأنه أورثه الكبير والبطر  
فتشابهت الحاجة عنهما واليه أشار بقوله أي أبطره الخ أو أنه من باب العكس في الكلام بمعنى أنه وضع  
الحاجة موضع الشكر اذ كان من حقه أن يشكر في مقابلة ذلك وهو باب بليغ وتظهير الآية والمثال  
المذكوران واليه أشار بقوله أو حاج لاجله الخ (قوله أو وقت أن آناه الله الخ) أي أنه واقع موقع  
الظرف كافي ما المصدرية أو بتقدير مضاف وأورد عليه أن المحاجة لم تقع وقت آناه الملك بمعنى وقت  
وجوده بأن يعتبر الوقت عمدا وبأن ما ذكره غير متفق عليه فانه ذهب الى جواز ابن جني والفقار في شرح  
الكتاب وقال في قول سيبويه وجهه أنه أن معنى واقه لا أفعل الآن تفعل معناه حتى أن تفعل أو يعمل  
على أنه تفسير معنى لا صناعة لأنه تقدير الوقت أن تفعل (قوله وهو حجة الخ) رد على الزمخشري  
حيث أوله بأن المعنى آناه مالا أو تابعا تغلب به على الملك بناء على قاعدة الاصح وخلق الاعمال ومنهم  
من جعل ضمير آناه لابراهيم عليه الصلاة والسلام لأنه تعالى قال لا ينال عهدى الظالمين وقال فقد آتينا  
آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما وهو من بدع التفاسير مع أن السؤال يتوجه على آناه  
الاسباب ولو لم يفسر من قبح الا ويمكن أن يعتبر فيه غرض صحيح كالامتحان وبهض المعتزلة قد جوزوه  
لذلك فهم فيه فرقان (قوله ظرف لحاج الخ) وجهه قال أنا الخ بيان لقوله حاج وليس استنفاقا جواب  
سؤال لأن جعله بمنزلة المرتضى بآناه فلا يراد ما قيل انه يشكل موقع قال أنا حي الخ الآن يجعل استنفاقا  
جواب سؤال وقوله أوبدل الخ لم يجعل ظرفا له لثلاثة عمل فعل واحد في ظرف زمان لكنه يصح بأن يقيد  
بالثاني بعد تقديره بالاول وتخصيصه البدلية لأن الظرف مغاير المصدران لم يقدر الوقت وقد منع هذا  
بأنه يصح البدلية فيه على أنه بدل اشتمال لأن الوقت مشتمل على الآيات فتأمل وقوله يخلق الحياة والموت  
مرافقه وقوله رب يحذف الياء أي اكتمها بالكسرة (قوله بالعفو عن القتل الخ) لما كان العفو  
عن القتل ليس باحيائه وكونه كذلك غنى عن البيان أعرض ابراهيم عن ابطاله وافي بدليل آخر هو  
أظهر من الشمس فلا يراد على من جعله ما دل على أن الاستفقال من دليل قبل اتصافه ودفع معارضة الخصم  
الى دليل آخر غير لائق بالجدل حتى يحتاج الى أن يقال انه ليس بدليل بل مثال والاستفقال من مثال الى  
آخر زيادة الايضاح لا ضير فيه كما أشار اليه المصنف والتورية التلبس والمشغبة بالفين الخاصة  
والحال له اذا كان غرور الملك فهو لا يدعي الالهية وعلى الثاني فهو يدعيها بطريق الحول وهذا قبل  
حجبه وعلى القول الآخر بعده وبهت قرئ مجهولا وهو ما واهبت أن لا يقدر على التكلم تحديرا  
وفسير الظالمين بما ذكر لأن غيرهم قد يهديه (قوله أو أرايت مثل الذي الخ) قال في الكشف  
معناه أو أرايت مثل الذي مر خذف لدلالة ألم تر عليه لأن كتيهما كلمة تعجب ويجوز أن يعمل على المعنى  
دون اللفظ كأنه قيل أرايت كاذبي حاج لابراهيم أو كاذبي مر وفي الاتصاف ومثل هذا النظام يحذف  
منه فعل الرؤية كثيرا كقوله

قال لها كلامي أسرع \* كاليوم مطلوبوا ولا طابا

وقيل لما كان في دخول الى على الكفاف اشكال لانها ان كانت حرفية فظاهر وان كانت اسمية فلا نها

مشبهة بالحرف في عدم التصرف لا يدخل عليها من الحروف الائمة في كلامهم وهو عن ذلك على قلة  
 أيضا عدل الى التأويل فجعله من عطف الجملة على الجملة تارة وقد رأيت لأن لم تستعمل بالي في  
 الكتاب العزيز اذا تعدى الى مفعول واحد بمعنى النظر وأخرى من العطف الملقوت فيه لفت المعنى نحو  
 فأصدق وأكن وإتمام الكاف للمبالغة فهو أقوى بآبورة من مثله هو الوجه لأن منكر الربوبية قليل  
 ومنكر الاحياء أكثر والجاهل بكيفية أكثر من أن يحصى اه وهو قد لما ذكره المصنف رحمه الله  
 وسيأتي تقريره وقيل تقريره أن كلاما من لفظي ألم تر وأرأيت مستعمل لقصد التعجب إلا أن الاول  
 تعلق بالتعجب منه فيقال ألم تر الى الذي صنع كذا بمعنى انظر اليه فتعجب من حاله والثاني تمثيل التعجب  
 منه فيقال أرأيت مثل الذي صنع كذا بمعنى أنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل ولا يصح ألم تر الى مثله  
 اذ يكون المعنى انظر الى المثل وتعجب من الذي صنع فلذا لم يستعمل عطف كالذي تر على الذي حاج  
 واحتج الى التأويل في المعطوف بوجه له متعاقبا محذوف أي أرأيت كالذي تر ليكون من عطف الجملة  
 أو في المعطوف عليه نظرا الى أنه في معنى أرأيت كذا الذي حاج فيصح العطف عليه فظهر أن عدم  
 الاستقامة ليس لجزء امتناع دخول كلمة الى على الكاف كما مر حتى لو قلت ألم تر الى الذي حاج أو مثل  
 الذي تر فعدم الاستقامة بحاله عند من له معرفة بأساليب الكلام وأن هذا ليس من زيادة الكاف  
 في شيء بل لا بد في التعجب بكلمة أرأيت من اثبات كاف أو ما في معناه فيقولون أرأيت كذا ومثل زيد  
 وهو شائع في سائر اللغات اه (أقول) هذا غريب منه فإن لم تر يستعمل للتعجب مع التشبيه نحو  
 قول العرب لم أراك اليوم رجلا كذا كره سبويه رحمه الله وقد يقدركم تر بدونه كما هنا وكقوله ألم تر كيف  
 فعل ربك وكذا أرأيت يستعمل معه كذا كره وبدونه كقوله أرأيت الذي يكذب بالدين ونظائره  
 كثيرة وكيف يفرق بينهما بأنه تعلق في الاول بالتعجب منه وفي الثاني بتمثله والمثلية انما جاءت من ذكر  
 الكاف ولو ذكر في الاول لكان مثله بالفرق فهذا مصادرة على المطلوب وليس فيه زيادة على ما ذكره  
 المدقق في الكشف وهو الحق لأن رأى البصرية تتعدى بنفسها وبالي كما هنا فخطفه على الجور وما تمتنع  
 أو قبس فلم يبق الا عطفه على الجار والجور باعتبار المعنى لأن المقصود منهما التعجب فهو في معنى  
 أرأيت كالذي الخ أو على الجملة فيقدر له متعلق وقد رأيت لأن استعماله مع الكاف أكثر وهذا  
 التقدير وقع من الفراء وغيره من المنقذين ووجهه ما ذكرنا وكونه غير زائدة أولى ودلالته على الكثرة  
 بطريق الكتابة لأن النادر لا مثل له فجعل ماله مثل عبارة عن الكثرة ولا عبرة بما قاله في الكشف  
 (قوله وقيل انه من كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام الخ) وعلى هذا فيكون رجوعا الى ابطال  
 جوابه بأن ما ذكرنا ليس باحياه ولكنه ضعيف للفصل وكثرة التقدير وقوله وهو عزير ابتداء كلام ورجوع  
 الى تفسير الآية وليس من تنجئة كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام لأن عزير من بني اسرائيل وخراب  
 بيت المقدس في زمانهم (قوله ويؤيده نظم مع غرود) حيث سبق الكلام للتعجب من حالهما  
 وبأن كلمة الاستبعاد في هذا المقام تشعر بالانكار ظاهرا وانما يكون لجزء التعجب اذا علم أن المتكلم  
 جازم بالوقوع كافي أن يكون في غلام وأن يكون له ولد ويجوز الاحتمال لا يشافي الظهور وما يقال انه  
 قد انتظم مع ابراهيم عليه الصلاة والسلام أيضا في سلك فقيل انه ليس بمستقيم وانما ذلك لجزءه مقارنة  
 في الذكاء لم يذكر على الوجه الذي ذكر عليه ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو معنى الانتظام في السلك  
 نعم لو قيل الانتظام في سلك يدل على كونه مؤمنا ليكون الاتيان توضيحا وتمثيلا وتفضيلا لما سبق  
 من الانحراج من الظلمات الى النور وبالعكس اكان شيا وقيل عليه انه لو كان كذلك لكان الظاهر  
 العطف بالواو لا بالواو والقرى كالضرب مصدر قرى بمعنى جمع لاجتماع الناس فيها والعروش جمع عرش  
 وهو سقف أي ساقطة على سقفها بان سقط السقف أو لانه تمتد الجدران عليه (قوله اعترافا  
 بالتصور الخ) التفسير الاول والثاني ناظران الى تفسير الذي مر وأن اسم استقها الظاهر فيه ترجيح

وقيل انه من كلام ابراهيم ذكره  
 جوابا لمعارضته وتفسيره أن كنت  
 تعجب فأي كاحياء الله تعالى الذي تر على  
 قرية وهو عزير بن شرحبيل والخضر أو كافر  
 بالبعث ويؤيده نظم مع غرود والقرية بيت  
 المقدس حين خربه بجنسها التي أهل الله  
 أهلها الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف  
 وقيل القرية التي خرج منها الألوف وقيل  
 غيرهما واشتقاقها من القرى وهو الجمع وهي  
 خاوية على عروشها خالية ساقطة حيطانها  
 على صفوفها (قال أني يحيى هذه الله بعد  
 موتها) اعترافا بالتصور عن معرفة طريق  
 الاحياء واستعظاما لقدرة المحيي ان كان  
 القائل مؤمنا واستبعادا ان كان كافرا وأن  
 في موضع نصب على الظرف بمعنى متى أو على  
 الحال بمعنى كيف

(فأما الله مائة عام) فألبسته مائة عام أو أمانة فلبث مائة عام (ثم بعثه) بالاحياء (قال كم لبثت) القائل هو الله سبحانه وتعالى وسأخ أن يكلمه وأن  
كان كافرا لأنه آمن بعد البعث أو شارف الايمان وقيل ملك أو نبي  
٢٣٩

وقيل انه مات ضحيا وبعث بعد المائة قبيل  
الغروب فقال قبل النظر الى الشمس يوما  
ثم التفت فقرأى بقية منها فقال أو بعض يوم  
على الاضراب (قال بل لبث مائة عام فانظر  
الى طعامك وشرابك لم يتسنه) لم يتغير عروق  
الزمان واشتقاقه من السنة والهاء أصلية  
ان قدر لام السنة هاء وهاء سكنت ان  
قدرت واوا وقيل أصله لم يتسن من الحما  
المسنون فأبدلت التون الثلاثة حرف علة  
كقضى البازي وأغافأ فرد الضمير لان الطعام  
والشراب كالجنس الواحد وقيل كان  
طعامه يتناوعا وشرابه عسيرا وأبناو كان  
الكل على حاله وقرأ أحزوه والكسائي لم يتسن  
بغير الهاء في الوصل (وانظر الى حمارك) كيف  
تفرقت عظامه أو انظر اليه سالما في مكانه  
كباربطته حفظناه بلا ما وعلف كما حفظنا  
الطعام والشراب من التغير والاول أدل  
على الحال وأوفق لما بعده (ولنجعل آية للناس)  
أي وفعلنا ذلك لنجعل لك آية روى أنه أتى  
قومه على حماره وقال أفاعزير فكدبوه  
فقرأ التوراة من الحفظ ولم يحفظها أحد  
قبله ففرغوا بذلك وقالوا هو ابن الله وقيل  
لما رجع الى منزله كان شابا وأولاده شيوخا  
فاذا حدثهم يحدث قالوا حديث مائة سنة  
(وانظر الى العظام) يعني عظام الحمار أو  
الاموات الذين تعجب من احياهم (كيف  
ننشرها) كيف نخيها أو نرفع بعضها على  
بعض وتركبه عليه وكيف منصوب بنشر  
والجمله حال من العظام أي انظر اليها بحياة  
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وبعض  
نشرها من أنشرا الله الموتى وقرئ نشرها  
من نشر يعني أنشر (ثم تكسوها الجلاجل)  
سين له فاعل تين مضمير بفسره ما بعده تقديره  
فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير

انه يعني كيف فهو حال من هذه قدم لصدارته لان كونه بمعنى متى وان أثبتته أبو البقاء خلاف الظاهر  
وعليه فهو ظرف والعامل على كل حال يحيى واحياء القرية وامانتها ما بعثني عمر انهم اخرجوا أو أنه على  
حد واسأل القرية (قوله فألبسته الخ) يعني أن مائة عام طرف لاماته على المعنى لان معناه ألبسه  
مينا وليس ظرفا على ظاهره لان الامانة اخرج الروح وهي تقع في أدنى زمان أو هو ظرف لفعل مقدّر  
أي فلبث مائة دليل قوله لكم لبث قبل ولا حاجة الى هذا اذ معناه جعله مينا وفيه نظر (قوله  
وسأخ أن يكلمه الخ) هذا بناء على أن الله لا يجوز أن يكلم الكافر شفاهاما مطلقا وفي دار التكليف  
وقدرته في الاتصاف بأنه لا أصل له لان الله تعالى يكلم ابليس وهو رأس الكفر ومعدنه وقال للكفار  
اخسوفوا والمنتع انما هو تكليمهم على نهج الكرامة والملاطفة وقيل ان امتناعه مبني على قاعدة  
الاعتزال ولا وجه له وقوله أو شارف الايمان أي قارب له لانه مقتضى النظم وقوله فلما تبين له الخ اذ  
الايمان بعد ذلك ولذلك اعترض على الزمخشري في جزمه بالاول وهو غير وارد على المصنف رحمه الله  
وليس في الآية ما يدل على المشافهة فلذلك قال أو ملك أو نبي فيكون الاسناد الى الله مجازا (قوله  
كقول الطان الخ) يعني أنه لم يتيقن مقدار ابسته فشكك فيه فأولئك وعلى الآخر للاضراب والغرض  
تقليل المدة فتأمل (قوله لم يتغير عروق الزمان الخ) جمله لم يتسنه حاله والجمله المندرجة لم تقع حالا وتقرن  
بالواو وتجوز منها وكلاهما جائز خلافا لمن تردد فيه ويتسنه لازم أي يتغير وما قبل انه يعني لم يمتز عليه  
السنون فهو بيان لأصل المعنى لا للمراد ليس بشيء لانه غير صحيح هنا فهو من السنة وفي لامها اختلاف  
فقيل هاء فهو مجزوم بسكون الهاء وقيل واو وأصله اسنوخذفت وعوضت التاء عنها فهو مجزوم  
بجذف الآخر والهاء هاء سكنت تثبت في الوقف وفي الوصل لاجرائه مجزأ وقيل أصله لم يتسن ومنه الجأ  
المسنون يعني الطين المتغير ومتى اجمع ثلاث حروف متجانسة يقلب أحدها حرف علة كما قالوا في تظننت  
تظنيت وفي تقضضت تقضيت قال الجراح في أرجوزة • تقضى البازي اذا البازي انكدر (٢)  
أي تقضض البازي وهو هو به وسقوطه لما أخذ شيئا وانكدر بمعنى أسرع وقوله ككتقضى البازي  
اشارة الى قول الجراح وقوله وأغافأ فرد الضمير يعني ضمير تسنه المستتر راجع الى الطعام والشراب ولم يثن  
لانهم ما جنس واحد أي الغذاء فان قلت كيف يتفرع قوله فانظر على لبث المائة بالقام وهو يقتضى التغير  
قلت ليس المتفرع عليه لبث المائة بل لبث المائة من غير تغير في جسمه حتى ظنه زمانا قليلا ففرع عليه ما هو  
أظهر منه وهو عدم تغير الطعام والشراب وبقاء الحيوان حيا من غير غذاء وقيل تقديره ان حصل لك  
عدم طمأنينة في أمر البعث فانظر الى طعامك وشرابك السريع التغير حتى تعرف ان من لم يغيره يقدر  
على البعث وفيه نظر وقوله والاول أدل على الحال وهي طول الزمان المقتضى لذلك وأوفق بما بعده  
من كونه آية ومن النظر الى العظام (قوله وفعلنا ذلك الخ) فيه وجوه منها أنه متعلق بقدر كذا ذكره  
المصنف رحمه الله ومنهم من قدره متأخرا وقيل انه متعلق بما قبله والواو زائدة وعلى تقديره فهو معطوف  
على لبثت وقيل على مقدروا التقدير فعلنا ذلك لتعلم قدرتنا ولتهدى ولنجعل آية الخ وقيل انه عطوف على  
قال ففيه التفات وقوله هو ابن الله لجعلهم لما شاهدوا منه (قوله كيف نخيها الخ) هذا على قراءته  
بالهمزة من التشويز وهو الارتفاع قليلا وقرأ أبي تئسها وهو يؤيد تفسيره بنشر بمعنى يحيى على طريق  
المجاز وقوله والجمله حال كذا أعربوه وأورد عليه أن الجمله استفهامية وهي لا تقع حالا وإنما الحال  
كيف وحدها ولذلك تبدل منه الحال فيقال كيف ضربت زيدا أقانما أم قاعدا والظاهر أن الجمله بدل  
من العظام ولت أن تقول ان الاستفهام ليس على حقيقة فالمانع من وقوعها حالا فتأمل (قوله فاعل  
تبين الخ) يعني أنه من التنازع الذي أعل فيه الثاني على مذهب البصريين وعند الكوفيين يعمل الاول  
لكن ترك الضمير في أعلم متى كون الكلام على مذهبهم اذا اختار حيث شاءوا المفعول وان جعل فاعل  
تبين ضمير ما أشكل لم يكن من التنازع وأما قراءة تبين مبنيا للمفعول فن تبين الشيء علمته وقرأة العامة

(٢) قوله اذا البازي انكدر رواء  
الجوهري ككسر شاهد على أن كسر  
الطائفة في ضم جناحيه حين يتقضى  
وكذلك رواء في قضى والمعنى المذكور في الحاشي ذكره الجوهري أيضا اه محمده



قوله وفي الكشف الخ قد سلكه تصرف  
كما يعلم براجعه اه

(قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) فخذ  
الاول دلالة الثاني عليه أو يفسره ما قبله  
أي فلما تبين له ما أشكل عليه وقرأ حزة  
والكسافي قال أعلم على الأمر والأمر  
مخاطبه أو هو نفسه مخاطبه على طريق  
التبكيك (وإذا قال إبراهيم رب أرفني كيف  
تحيي الموتى) انما سأل ذلك ليصبر عليه عيانا  
وقيل لما قال غرود أنا أحيي وأميت  
قال له إن أحياء الله برز الخ إلى بدنهم فقال  
غرود هل عاينته فلم يقدر أن يقول نعم  
وانتقل إلى تفسير آخر ثم سأل ربه أن يريه  
لبعض قلبه على الجواب أن سئل عنه مرة  
أخرى (قال أولم تؤمن) يأتي فادر على الأحياء  
بإعادة التركيب والحياة قال له ذلك وقد  
علم أنه أمرك أناس في الإيمان ليحييهم  
أجاب به فيعلم السامعون غرضه (قال بلى  
ولكن ليعلم من قلبي) أي بلى آمنت ولكن  
سألت ذلك لأزيد بصيرة وسكون قلب بضامة  
العيان إلى الوحي والاستدلال (قال فخذ  
أربعة من الطير) قبل طاروسا وديكا وغرابا  
وحمامة ومنهم من ذكر التسريدل الحمامة  
وفيها إيماء إلى أن أحياء النفس بالحياة الأبدية  
انما يتأتى بأمانة حب الشهوات والظواهر  
الذي هو صفة الطاروس والعولة المشهور  
بما الديك وخسة النفس وبعد الأمل  
المتصف بمسا الغراب والرفع والمسارة  
إلى الهوى الموسوم بمسا الحمام وانما خص  
الطير لأنه أقرب إلى الإنسان وأجمع  
نواص الحيوان والطير مصدر مهي به  
أوجع كعجب

من تبين الأمر ظهر ووضع وقراءه أعلم على الأمر خطاب لنفسه على طريق التجريد ولا يلزم أن يقول  
أعلى كما هو متحققه وقوله والأمر على لفظ اسم الفاعل والمخاطب بكسر الطاء هو الله أو النبي صلى الله  
عليه وسلم أو الملك ولا تجريد حينئذ وقوله أو هو أي الأمر ونفسه بالنصب مفعوله ويصح رفعه على أنه  
تأكيده فهو تجريد وقوله فخذ الأول أي لم يلفظه بل أتى بصغيره بدله فلا يتأني جعله مضمر قبل وأورد  
عليه أن شرط التنازع كانص عليه الحياة اشتراط العالمين به طاف ونحوه بحيث يرتبطان فلا يجوز ضرب  
أهنت زيد أو ليس بشي لأنه لم يشترطه إلا ابن عصفور وقد صرح أبو علي وغيره بخلافه مع أنه لم يخص  
بالعطف اذ هو جاري في قوله هاتم اقروا كتابه ولما رابطة للجملة فيكتفي منه في الربط وإن لم يصرحوا به  
وأضايين جعله ضمرا محذوفا تناف الأنا يكون الثاني على مذهب الكسافي رحمه الله ومن لا يجوز  
الاضمار قبل الذكر وقد علم جوابه مما ذكرنا وجعل الضمير لما أشكل قبل الاظهر أن يدر ضمير اراجعا  
لكيفية الأحياء ومعنى تبكيك نفسه لوها على ما صدر من طلب ما طلب (قوله انما سأل  
ذلك الخ) إشارة إلى أن رأي بصريه فان قلت البصريه تهدي بالهزة لأن الثاني الا أنها لا تعلق قلت كذا قال  
بعض النحاة إلا أن ابن هشام رحمه الله رده وقال انه سمع تعليقها بكافي هذه الآية فأرني فعل دعاء والياء  
مفعوله الاول وكيف الخ في محل مفعوله الثاني المعلق عنه وفي شرح التوضيح يجوز كونها عليه ولأن  
نقول انه ليس من التعليل في شيء وبجمله كيف الخ في تأويل مصدر هو المفعول كما قاله ابن مالك رحمه الله في  
قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وفي الكشف فان قلت كيف قال له أولم تؤمن وهو أثبت الناس  
إيمانا قلت ليحييهم بما أجاب به لمافيه من الفائدة الحلية للسامعين وبلى إيجاب لما بهد النبي معناه بلى  
آمنت ولكن ليطمئن قلبي أي ليزيد سكونا وطمأنينة بضامة علم الضرورة لعلم الاستدلال لأن علم الضرورة  
لا يقبل التشكيك وأما علم الاستدلال فيقبلها ه والمصنف رحمه الله لم يرض ما ذكره لمافيه من تجويز  
الشك على التخليل صلى الله عليه وسلم ومقامه أعلى من ذلك فقال انما أراد المعانيه ليزداد يقينا أو ليخبر به  
اذا سئل ولذلك قال صلى الله عليه وسلم كافي البخاري فمن أحق بالشك من إبراهيم عليه الصلاة والسلام  
أي فمن لا نشك فإبراهيم صلى الله عليه وسلم أولى وأحرى بعدم الشك وفي الاتصاف هنا كلام مخجرب  
فطير محمله أن سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن شك لكنه سؤال عن كيفية الأحياء وليس عليها ما  
يشترط في الإيمان ولذا قطع عرق احتماله في الحديث السابق وأما قوله أولم تؤمن فلا تن السؤال بكيف  
قد يستعمل في الشك فأراد تعالى بالسؤال أن يجيب بما رفع الاحتمال وأما قوله ليطمئن قلبي فالمراد ينزل  
منه الفكر لأن العيان وراء البرهان فتأمل وقوله أن أحياء الله الخ قبل عليه هذا انما يصح لو كان مراد  
إبراهيم بقوله ربني الذي يحيي ويميت أنه يرد الروح إلى البدن والظاهر أنه لم يرد بالحياة حياة بعد الموت واللا  
اقبال يميت ويحيي وليس بشي لأن الكلام في النشر والحشر في مثل هذا المقام لأنه هو الذي تنكره  
الكفرة لا الحياة الاولى بدليل قوله انظر إلى العظام الخ وأما تقديم الحياة فلا نها وجودية أشرف من  
العدم وقوله أعرق الناس الخ بالقاف أي أقوى وأثبت من العرق وهو الأصل في الشجر ونحوه وقوله  
فخذ أي إذا أردت معرفة ذلك فخذ الخ (قوله قبل طاروسا الخ) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي  
الله عنهم ما ذكر بدل الغراب الفريخ ووجه الإيماء ما قرره المصنف رحمه الله وخسة نفس الغراب لتناوله  
الجيف وبعد أهله لأنه يطلب ذلك من مسافة بعيدة وأما رفع الحمام فلا نه يألف في مطعمه ومشر به عما  
يتناوله غيره منها وأما الهوى فلا نه يوصف بالطرب ونحوه كما هو معروف في لسان العرب والعجم وكون  
الطير أقرب إلى الإنسان باعتبار طلبه العاش والمسن ولذلك وقع في الحديث لو فو كلمه على الله حق  
التوكل رزقكم كما يرزق الطير تغذ وخا صا وروح بطانا ولم يقل الوحش أو الحيوان أو غيره وصكونه  
أجمع لأن فيه ما فيه جميعها على اختلاف أنواعه مع زيادة الطيران والطير قبل أنه في الأصل مصدر طار  
بطير مهي به وقيل هو صفة وأصله طير كيت وقيل هو جمع طائر كجاء ونحوه والاولى أن يقال انه اسم جمع



(فصرهن البك) فاملهن واضمنهن البك اتناملها ونرف شيائهن الا لتلبس عليك بعد الاحياء وقرأ حمزة ويعقوب فصرهن بالكسر وهما اللتان قال • ولكن أطراف الرياح تصورهما • وقال وفع بصير الجيد وحف كأنه • (٢٤١) على البت قد وان الكروم الدوايح وقرئ فصرهن

بضم الصاد وكسرها وهما اللتان مشددة الراء من صر صر بصره وبصره اذا جمعه وفصرهن من التصريف وهى الجمع أيضا (ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا) أى جزئين وقرئ أجزاءهن على الجبال التى يحضر فى قبل كانت أربعة وقيل سبعة وقرأ أبو بكر جزءا وجزوا بضم الزاى حيث وقع (ثم ادعهن) قل لهن تعالين يا ذن الله تعالى (يا نبيك سعيها) ساعيات مسرعات طيرها أو مشيا روى أنه أمر بأن يذبحها ويتف ريشها ويقطعها فيمك رؤسها ويحفظ سائر أجزائها ويوزعها على الجبال ثم يناديهم ففعل ذلك فجعل كل جزء طيرا إلى آخر حتى صارت جثثا ثم أقبلن فأنضممن إلى رؤسهن وفيه إشارة إلى أن من أراد احياء نفسه بالحياة الأبدية فعليه أن يقبل على القوى البدنية فيقتلها ويخرج بعضها ببعض حتى تنكسر سورتها قطا وعنه مسرعات حتى دعاهن بدعاهة العقل أو الشرع وكفى لك شاهدا على فضل إبراهيم عليه الصلاة والسلام وعن الضراعة فى الدعاء وحسن الادب فى السؤال أنه سبحانه وتعالى أراد ما أراد أن يريه فى الحال على أيسر الوجوه وأراه عزير بعد أن أماته مائة عام (واعلم أن الله عزير) لا يهزمها يريد (حكيم) ذو حكمة بالغة فى كل ما يفعله ويذره (مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة) أى مثل نفقتهم كمثل حبة أو مثلهم كمثل باذرحبة على حذف المضاف (أثبت سبع سنابل فى كل سنبل مائة حبة) أسند الاثبات إلى الحبة لما كانت من الاسباب كما يستند إلى الأرض والماء والنبات على الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى والمعنى أنه يخرج منها ساق يشعب منه سبع شعب لكل منها سنبل فيها مائة حبة وهو تقبيل لا يقتضى وقوعه وقد يكون فى الذرة والدخن وفى البر فى الاراضى المغلة (والله يصاعف) تلك المضاعفة (لمن يشاء) بفضل

(قوله فصرهن الخ) قرأ حمزة ويعقوب بكسر الصاد كما ذكره والباقيون بضمها مع التخفيف من صار بصوره وبصره بمعنى قطعه أو أماله لانه مشترك بينهما ما يحتملها هنا كما ذكره أبو علي وقال القراء الضم مشترك بين المعنيين والكسر بمعنى القطع فقط وقبل الكسر بمعنى القطع والضم الامالة وعن القراء أن صار مقلوب صراء عن كذا قطعه والصحيح أنه عربى وقبل بطنى معرب فان كان بمعنى أملهن فالسك متعلق به وان كان بمعنى قطع متعلق بخذ وقرأ ابن عباس فصرهن بتشديد الراء مع ضم الصاد وكسرها من صر ما اذا جمعه الا أن يحى المضاعف المتعدي على فعل بكسر العين قبل الراء اما مضمومة للاتباع أو مفتوحة للتخفيف أو مكسورة للاتقاء الساكنين وقوله واضمنهن فوضع لتعدي اذا الامالة تنعدي بالى بلاضم ولو جعل إشارة إلى تعلقه بخذ بتضمينه الضم لم يبعد لكن ليس فى الكلام قرينة عليه والاولى أنه إشارة إلى توجيه تعلقه فى القراءات الاخر وهذا قبل التجربة كما تضيئه التركيب وحكمته ما ذكره (قوله ولكن الخ) أوله • وما صيد الاعناق قيم جبلة • وقيل هو لافرز دق وأوله خيا يقتل الاحياء من حب خندف • وهو أصح رواية ودراية والصيد بهمله وفقتين الميل والاعوجاج والجبله الخلقه بمعنى أن اماله الاعناق والافتقار ليس باختياره منهم بل عن كره وقوله على البت الخ هو بعض بنى سليم والقرع الشعر التاتم والوحف بجاء مهملة وفاء الاسود والبت بكسر اللام والياء التحية والثناء الفوفية صفحة العنق وقنوان بضم القاف وكسرها جمع قنوه وهو عنقود النخل والدوايح بالذال المهملة واللام وآخرها مهملة المثقلات الخ وقوله فصرهن من التصريف بفتح الصاد وكسر الراء المشددة وأصل التصريف تصرية فأبدل أحد حرفى التضعيف كما مر • (تنبيه) • قوله فصرهن البك قال ابن هشام تبع الفسيرة لا يصح تعليق إلى بصرهن وانما هو متعلق بخذان فسر بقطعهن أو أملهن ان لم تقدر مضافا أى إلى نفسك لانه لا يتعدى فعل غير على عامل فى ضمير متصل إلى المنفصل (قلت) انما يمنع اذا كان متعديا بنفسه اما المتعدي بحرف فهو جائز كما صرح به علماء العربية وقوله أى جزئين بالتشديد والهمز وبأن افعه متعلق بالفعل المأمور به لا بالطلب نفسه واهله ورد مثله فى الاثر والافلاذلة فى النظم عليه فتأمل ونتم للتراخي حقيقة أو مجازا (قوله ساعيات الخ) يعنى أنه حال وأول السعي بالطيران وجوز جعله على حقيقته وقيل انه منصوب على المصدرية وقوله فيقتلها المراد يقتلها جعلها كليت فى عدم الحركة فلا يقال ان أراد بالقتل افناء فلا معنى للمزج بعده وان أراد كسر سورتها كان ما بعده مكررا مع أنه يصح أن يكون تفسيره اذ القتل يستعمل بمعنى المزج كقوله قلت قلت فها تم نقل (قوله أى مثل نفقتهم الخ) أى لا بد من اعتبار الحذف وتقديره فى جانب المشبه أو المشبه به تحصل ملازمة المشبه والمشبه به وان كان التشبيه مركبا لا ينظر فيه إلى المفردات وبذر الحبة بالذال المجهة معروف واعلم أنه لما حدث على الاتفاق والجهاد وذكر المبدأ أو المعاد كزمان على الحث على الاتفاق وان أردت تفصيل مناسبة ما بعده إلى آخر السورة فانظر فى الكشف (قوله والمعنى أنه يخرج منها الخ) أراد أنه من تشبيه المفعول بالمحسوس كما زاء فى بعض الاراضى وان سلم أنه ليس بوجوده كفى الفرض والتقدير لانه مستند إلى الخيال والخيالات تجري مجرى المحسوس كقوله وكلن عمر الشقيقتى اذا تصوب أو تصعد • أعلام يا قوت نشر • على رماح من زبرجد على أن المراد تحريره على الاتفاق ببيان كثرة الريح وفى البخارى الحنة بهشرا مثالا إلى سبع مائة ضعف والسبعة بمنزلة الآن بخار الله عنها فالعشر أقل المراتب للتضعيف فلذا اقتصر عليها • والزيادة لاحذها وفى الحديث ان الله يعطى بالحسنة أثنى ألف حسنة والمغلة بوزن اسم الفاعل الكثيرة المغلة وهى الربع وقوله تلك المضاعفة يعنى أنه على ترك المفعول به لكن مع ارادة خصوصية المفعول المطلق ويصح تقديره مفعول به أى أضعا فأكثرة وقوله تشعب فى نسخة تشعب وقوله ومن أجله لا يثا فى كونه بفضل (قوله نزلت فى عثمان رضى الله عنه الخ) قيل انه لا أصل له فى كتب الحديث وغزوة العسرة

وعلى حسب حال المنفق من اخلاصه وتعبه ومن أجله (٨٦ شهاب فى) تفاوتت الاعمال فى مقادير الثواب (والله واسع) لا يضيق عليه ما ينقل به من الزيادة (عليه) بنية المنفق وقد رافقه (الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا من أموالهم ولا أذى) نزلت فى عثمان رضى الله تعالى عنه فانه جهز جيش العسرة بألف بعير بأقنابها وأحلاسها وعبد الرحمن بن عوف فانه أتى النبى صلى الله عليه وسلم بأربعة آلاف درهم صدقة

معروفة وستأتى وقوله والمن أن يعتد الخ من عده فاعتد أى صار معدودا وهو يتعدى بالباء ويقال اعتد به أى جعله معدودا معتبرا والمن يكون بمعنى العطف ويكون بمعنى تعدد النعم وهو قبيح من الخلق وقوله والاذى التطاول على المزم عليه أى التفاخر والتعداد لذلك (قوله وثم للتفاوت الخ) وفيه وجه آخر فى الاتصاف وهو الدلالة على دوام الفعل المعطوف به وارتخائه الطول فى استصحابه فلا يخرج بذلك عن الاشعار ببعده الزمن ومعناه فى الاصل تراخى زمن وقوع الفعل وحدوثه ومعناه المستعار له دوام وجود الفعل وتراخى زمن بقاءه ومثله قوله تعالى ثم استقاموا أى داموا على الاستقامة دوام امتراخيا وثلاث الاستقامة هى المعتبرة كذا ههنا أى يدومون على تناسى الاحسان وترك الامتنان ومثله يقع فى السين نحو انى اذهب الى ربى سبيدين اذ ليس لنا آخر الهداية معنى فيجعل على دوام الهداية وامتداد أمدها وتنقيصه (قوله له لم يدخل الفاء الخ) يريد بتضمن معنى الشرط اعتبار السببية وهى حاصلة سواء دخلت الفاء أو لم تدخل فاذا طرحت أو هم ذلك أن ثبوت الاجراء لهم مقرر بقطع النظر عن هذا السبب وانما قال ايها لما لان الاجر المذموم وأجر الاتفاق وهو لا يتصور بدونه لكنه قول على شهادة العقل التى هى أقوى مع ما فى جعل المبتدأ موصولا من الاشارة الى ابتداء الخبر كقوله ان التى ضربت يتامها جارة • بكوفة الجند حالت ودها غول

أو انه بمحض فضله لا بسبب (قوله وتجاوز الخ) يعنى أن المغفرة اتمام من المسؤول عن الجاح السائل أو من اتقى فى مقابلة الرذائل الجليل أو من السائل بأن لا يثب عليه رده ويعذره وسوغ الابتداء بالنكرة وصفتها ولم يذكروا فى المعطوف لانه موصوف بمثله فى التقدير كما أشاءوا اليه بقوله من السائل الخ أو أن المعطوف تابع لا يفترق الى مسوغ وقوله بمن وابتداء الابتداء مصدر اذاه وهو ثابت كاذ كره الراغب وترك بعض أهل اللغة له لانه مصدر رياسى وأهل اللغة لا يذكرون مثله لشهرته وقوله بالعقوبة متعلق بمعالجة (قوله لا يتجبطوا أجرة الخ) انما نسبه لان الصدقة قد ثبتت فابطالها باحباط الاجر ولما كان العطف بالواو يقتضى التمسك بهما لا عن كل واحد وهو المراد نص عليه لان الذى أحق بالعموم وأدل عليه (قوله كابطال المناق الذى الخ) انما ذكر المناق وليس فى النظم لان الاتفاق المذموم مع ما بعده يقتضيه وفيه نظر وفى قوله انما قارنا به بالنسبة لان الاتفاق مراعى به لارتاء وفى نسخة اتفاق رثاء بالاضافة وهى ظاهرة وبفهم من كلامه أنه لو قصد الرياء ورضاء الله أو الثواب لا يكون العمل باطلا وقد صرح به فى الاحياء لكن ذهب ابن عبد السلام الى أنه باطل ولو قيل العبرة بالغالب لم يعد وهذا التشبيه مفرق فتناق المناق كالجور الذى لا يتقعه الامطار ووجه الشبه عدم الانتفاع بالقسوة كما توهم ونقصته كالتراب لرجاء النفع منهم بالاجر والابتناب ورياءه كالوايل المذهب له سريعا المضار من حيث يظن النفع ولو جعل مر كالمصح وقبل انه هو الوجه والا قول ليس بشئ (قوله لا يتفعون الخ) عدم الانتفاع لخروجه عن حده من غير فائدة كما قال

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وهذه الجملة مبنية لوجه الشبه والضمير راجع للذى باعتبار المعنى به ما روى لفظه اذ هو صفة لفرد لفظا مجموع معنى أو هو يستعمل للجمع بالاتاويل كما مر وقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم بآثم خالد

هو من شعر الاشهب النهشلى وهو شاعر اسلامى من طبقة الفرزدق وقيل لحرب بن مخنف وحانت بمعنى هلكت وذبت وفلج بالسكون موضع بقرب البصرة والمراد بدماؤهم نفوسهم وفى الكشف وجه آخر وهو ان الذى ومن يتعاقبان فعول ههنا معاملة لتوهمه وقد ذكره شارح اللباب والمصنف رجه الله تركه لبعده وخفائه وكذا كون لا يقدر راجع للذين آمنوا بالاتفاق وهو عما لا يلتفت اليه وما وضع القوم الكافرين موضع من ذكر كرامة تفيد منه أنه من صفة الكفار فينبغى اجتنابه (قوله

والمن ان يعتد باحسانه على من احسن اليه والاذى أن يتناول عليه بسبب ما أنتم عليه وثم للتفاوت بين الاتفاق وترك المن والاذى (الهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) لعله لم يدخل الفاء فيه وقد تضمن ما أسند اليه معنى الشرط ايها ما بأنهم أهل لذلك وان لم يفعلوا فكيف بهم اذ افعلوا (قول معروف) رذ جليل (ومغفرة) وتجاوز عن السائل إلحاحه أو نيل المغفرة من الله سبحانه وتعالى بالرد الجليل أو عفو من السائل بأن يعذره ويعففر رده (خير من صدقة يتبعها أذى) خبر عنهما وانما صرح الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالصفة (والله غنى) عن اتفاق بمن وايداه (حليم) عن معاملة من يمن ويؤذى بالقوة (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى) لا يتجبطوا أجرة ما بكل واحد منهما (كالذى يتفق ماله رثاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر) كابطال المناق الذى يرافى باتفاقه ولا يريد به رضا الله سبحانه وتعالى ولا ثواب الآخرة أو عائلين الذى يتفق رثاء الناس والكافى فى محمل النص على المصدر أو الحال ورثاء نصب على المفعول له أو الحال بمعنى مرايا أو المصدر رأى انما قارنا (فخله) أى فخل المراتى فى انفاقه (كتل صفوان) كتل حجر أملس (عليه تراب فأصابه وابل) مطر عظيم القطر (فتركه صلدا) أملس نقياً من التراب (لا يقدر روى على شئ مما كسبوا) لا يتفعون بما فعلوا رثاء ولا يجحدون له ثوابا والصبر للذى يتفق باعتبار المعنى لان المراد به النفس أو الجمع كفى قوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم بآثم خالد (واقه لا يهدى القوم الكافرين) الى الخير والرشاد وفيه تعريض بأن الرثاء والمن والاذى على الاتفاق من صفات الكفار ولا بد له ومن أن يتجنب عنها

وتبيننا بعض أنفسهم الخ) الثبات ضد الزوال والاثبات والتثبت يكون بالفعل والقول وهو متعد وجوز  
لزمه ففعوله اما الثواب على النفقة أو الامال باخلاص النية أو من أنفسهم هو المفعول لانه بمعنى  
بعض أنفسهم وهو الذي ارتضاء المصنف رحمه الله وقيل من بمعنى اللام وجوزتهم بما على الحالية  
أو المفعول لاجله ومن تبينية كما بينه أو الجار والمجرور صفة تبيننا من ابتدائية وتبيننا لا مفعول له  
مقدراً ومفعوله الاسلام والجزاء ونحوه وهو الوجه الثاني ووجه افادته الحكمة المذكورة  
أن الاتفاق لا لاريا والعوض أفاد ذلك فتمثل ذلك (قوله أي ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة الخ)  
في التشبيه وجهان أحدهما أنه مركب وتقدير المضاف لانه لا بد في اضافة المثل من رعاية المناسبة كما  
والتشبيه لحال النفقة بحال الجنة بالربوة في كونها زكية متكررة المنافع عند الله كما كانت الحال  
والثاني أن تشبيه حالهم بحال الجنة على الربوة في أن نفقتهم كثرت او قلت زكية زائدة في حسن حالهم كما  
أن الجنة يصفها كلها قوى الطر وضعيفه وهذا أيضا تشبيه مركب لأن لوجه التشبيه فيما بين  
المفردات وحده أن حالهم في اتباع القلة والكثرة تضعيف الابر كمال الجنة في اتباع الوابل والطل  
تضعيف غارها ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن يكون من تشبيه المفرد بالمفرد بأن تشبيه حالهم بجنة مرتفعة  
في الحسن والهيبة والنفقة الكثيرة والقليلة بالطل والوابل والابر والثواب بالثمرات والربوة بثلاثة  
الراء وفيه الغرة رابعة ربوة وأكل بجنة من ونسكن للتخفيف وبه قرئ (قوله مثل ما كانت تفر  
بسبب الوابل الخ) بسبب قيد للمثلين والضعف فيه خلاف هل هو المثل أو المثلان كما سيأتي والزوج  
يطابق على مجموع المزدوجين وعلى كل واحد منهما وقوله وقيل الخ بناء على القول الثاني والاحسن  
أن التثنية للتكثير لان المضاعفة كثيرة كما مر (قوله أي فيصير الخ) بشير الى أن الفاء جواب الشرط  
ولا بد من حذف بعدها ~~كامل الجملة~~ فذهب المبرد الى أن المحذوف خبر والتقدير فطل يصيرها وجاز  
الابتداء بالثبوت لانها في جواب الشرط وهو من جملة المسوغات كقولهم ان ذهب غير فغير في الرها  
وقيل انه خبر مبتدأ مقدر أي فالذي يصيرها طل وقيل انه فاعل بفعل ضمير تقديره فيصيرها طل وهذا  
أينها ولذا قدمه المصنف رحمه الله لكنه قيل انه يحتاج الى تقدير مبتدأ وحذف جملة وابقام مفعول  
بعضها أي فهو أي الجنة يصيرها طل لان الفاء لا تدخل على المضارع وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله  
منه بتقدير فهو ينتقم الله منه كما سيأتي ورد باننا لان لم أن المضارع بهذا الفاء الجوازية يحتاج الى ضمائر  
مبتدأ وقد جوزوا التقدير الثلاثة في قول امرئ القيس \* الا يكن ابل فعزى \* (قوله والمعنى ان  
نفقات الخ) من أحواله أي أحوال المنفق أو الاتفاق في القلة والكثرة وقوله ويجوز الخ فهو تشبيه  
مفروق كما مر والزاني التقرب (قوله تحذير عن الرثاء الخ) أي الله بصيرهم ما تعملون فليحذر المرأى  
وليحذر الخاص ولا حاجة مع رؤية الله الى رؤية غيره فيصيرها في موقعة من البلاغة (قوله جعل الجنة  
منها الخ) المراد بالجنة هنا الاشجار كما مر وغلب التخيل والاعتباب فأراد من كل الاشجار المثمرة فيه مع  
أنه فيها من كل الثمرات فلا يستل عن أنه اذا كانت الجنة منها كيف يكون فيها كل الثمرات كما أشار  
اليه المصنف ومنه يعلم أن التغليب يكون في المفرد والمركب أو المراد بالثمرات المنافع وما قيل انه من ذكر  
العام بعد الخاص للتقديم فليس بشئ (قوله فان الذاقة الخ) الذاقة الفقر والعالة تجوع عائل وهو من  
نوادير الجمع كسادته ولما كان أصاب لا يعطف لاختلافهما زماناً ولا لأن أن يمنع دخولها على الماضي  
بل لانها اذا دخلت على المضارع فهي للاستقبال وان دخلت الماضي جردت عنه جعلوها حالية وه القدرة  
وصاحب الحال أحكم أو يعطف على وضع الماضي موضع المضارع قاله الفراء وقال يجوز ذلك في بوذ  
لانه يتلقى تارة بان ومرة بلو فجاز أن بقدر أحدهما كان الآخر أو يحتمل العطف على المعنى لان المعنى أبوذ  
أحكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر قبل وهذا الوجه فيه تأويل المضارع بالماضي عكس ما قبله واستضعفه  
أبو البقاء بأنه يؤدى الى تغيير اللفظ مع صحة المعنى والمخشئ شري فحما اليه وتابعه المصنف رحمه الله تعالى

بعض أنفسهم على الايمان فان المال شقيق  
الروح فمن بذل ماله لوجه الله سبحانه وتعالى  
ثبت بعض نفسه ومن بذل ماله وروحه  
بذنها كلها أو تصديقاً للاسلام وتحققاً للجزاء  
مبتدأ من أصل أنفسهم وفيه تشبيه على  
أن حكمه الاتفاق بالمنفق تركبة النفس عن  
الجلل وحسب المال (كثل جنة ربوة) أي  
ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة كمثل بستان  
بموضع مرتفع فان شجرة يكون أحسن  
منظر وأزكى ثمراً قرأ ابن عاصم وعاصم ربوة  
بالفتح وقرئ بالكسر وثلاثها لغات فيها  
(أصحابها وابل) مطر عظيم القطر (فأنت  
أكالها) ثمرتها وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو  
بالسكون للتخفيف (ضعفين) مثلي ما كانت  
تثمر بسبب الوابل والمراد بالضعف المثل كما  
أريد بالزوج الواحد في قوله تعالى من كل  
زوجين اثنين وقبل أربعة أمثاله ونصبه على  
الحال أي مضاعفاً (فان لم يصحها وابل فطل)  
أي فيصيرها أو فالذي يصيرها طل أو فطل  
يكفيها الكرم منبتاً وبرودة هوائها لا ارتفاع  
مكثها وهو اطر الصغير القطر والمعنى  
أن نفقات هؤلاء زكية عند الله سبحانه  
وتعالى لا تضيق بحال وان كانت تتفاوت  
باعتبار ما ينضم اليها من أحواله ويجوز  
أن يكون التشبيه لحالهم عند الله بالجنة على  
الربوة ونفقاتهم الكثيرة والقليلة الزائدين  
في زلفاهم بالوابل والطل (والله بما تعملون  
بصير) تحذير عن الرثاء وترغيب في الاخلاص  
(أيوداً أحدهم) الهمة فيه لانكار  
(أن تكون له جنة من تخيل وأعتاب تجري  
من تحتها) الانتهاء فيها من كل الثمرات جعل  
الجنة منهم مع ما فهم من سائر الاشجار فغلبها  
اهما شرفها وكثرة منافعها ثم ذكر أن فيها  
كل الثمرات ليدل على احتوائها على سائر  
أنواع الاشجار ويجوز أن يكون المراد  
بالثمرات المنافع (وأصابه الكبر) أي كبر  
السن فان الذاقة والعالة في الشـبـوخة  
أصعب والواو للعال أو للعطف حملاً على  
المعنى فكانه قيل أيوداً أحكم لو كانت له  
جنة وأصابه الكبر

(وله ذرية ضعفاء) صغار ولا قدرة لهم على الكسب (فأصابها أعصار فيه نار فاحترقت) عطفت على أصابها أو تكون باعتبار المعنى والاعصار ريح عاصفة تنعكس من الأرض إلى السماء مستديرة (٣٤٤) كعمود والمعنى تخيل حال من يفعل الأفعال الحسنة ويضم إليها ما يحبها كرتاء وإيداء

في الحسنة والاسف اذا كان يوم القيامة واشتد حاجته اليها وجدها محيطة بجمال من هذا شأنه وأشبههم به من جال بسره في عالم الملكوت وترقى بفكره إلى جناب الجبروت ثم نكس على عقبه إلى عالم الزور والتفت إلى مأسوى الحق وجعل معه هباء منثورا (كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون) أي تتفكرون فيها فتعبرون بها (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) من حلاله أو جيباده (وعما أخرجنا لكم من الأرض) أي ومن طيبات ما أخرجنا من الجيوب والثروات والمعادن فحذف المضاف لتقدم ذكره (ولا تيمموا الخبيث) أي ولا تقصدوا الردي (منه) أي من المال أو مما أخرجنا لكم وتخصيصه بذلك لأن التفاوت فيه أكثر وقرئ ولا تأمروا ولا تيمموا بضم التاء (تتفقون) حال مقدرة من فاعل يعموا ويجوز أن يتعلق به منه ويكون الضمير للخبيث والجملة حال منه (ولستم بأخذنيه) أي وحالكم أنكم لا تأخذونه في حقوقكم (ردائه) (الآن أنتم صوافيه) الآن أنتم صوافيه مجاز من أغض بصره اذا غضه وقرئ تغمضوا أي تحملوا على الغماض أو توجدوا مغمضين وعن ابن عباس كانوا يصعدون بحشف الثر وشراره فهو راعنه (واعلموا أن الله غني) عن انفاقكم وانما يأمركم به لا تتفاحكم (جسد) بقبوله وإثباته (الشیطان بعدكم الفقر) في الانفاق والوعد في الأصل شائع في الخير والشر وقرئ الفقر بالضم والفتح يكون وضمين وفهتين (ويأمركم بالغشاء) ويغريكم على الجذل والعرب تسمى الجذل فاحشا وقبل المعاصي (واقه بعدكم مغفرة منه) أي بعدكم في الاتفاق مغفرة ذنوبكم (وفضلا) خلفا أفضل مما أنفقتم في الدنيا وفي الآخرة (والله واسع) أي واسع الفضل لمن أنفق (عليم) بانفاقه (بؤى الحكمة) بتحقيق العلم واتقان العمل (من يشاء) مفعول أول أخرجنا للاهتمام بالمفعول الثاني (ومن يؤن الحكمة) يثاؤه للمفعول لأنه المقصود وقرأ يعقوب بالكسر أي ومن يؤن الله الحكمة (فقد أوفى خيرا

قال أبو حيان وظاهره أن أصابه معطوف على متعلق يؤد وهو أن يكون لأنه بمعنى لو كانت وليس بشيء لأن أصابه الكبر لا يتناهأ أحد وهو غير وارد لأن الاستفهام للاستفهام لا لكارهيه ينكر الجمع بينهم كما قبل وفيه تأمل وعبر بالضعفاء جمع ضعيف كشر كما وشريك وترك التعبير بالصغار مع مقابلة الكبر لأنه أنسب كالإيجي (قوله فأصابها أعصار الخ) الأعصار ريح شديدة تسمى زوبعة وقبله ريح السموم والجملة الأولى معطوفة على صفة الجنة وقوله أو تكون أي عطفت على تكون لأنه بمعنى لو كانت كما مر وقوله وأشبههم به أي بمن له هذه الجنة المذكورة من عرف الحق واتصل به ثم رجع إلى خلافه وعلى ما ذكره أولا فهو تخيل لمن يطل صدقه بالمال والأذى والرياء وفصل عنه لاتصاله بما ذكر بعده أيضا قبل والاحسن أن يكون تخيلا لمن يطل عمله بالذنوب لأن من ذكر لا عمل له والجواب أن له عملا يجازي عليه بحسب ظاهر حاله وظنه وهو يكتفي للتخيل المذكور (قوله من حلاله الخ) ترك في الكشف ذكر الحلال وهو ما يحل انفاقه ما كولا أولا لأنه يعلم من الأمر بالانفاق وما فعله المصنف رحمه الله أولى وتركه فيما أخرجنا لعله مما قبله ولك أن تجعل ما عبادته وعادة من لأن كلامه من أنواع مستقل وقوله أي من المال أرجع الضمير إلى المال الذي في ضمن القسمين لأن الرداءة فيه وكذا الحرمة أكثر لتفاوت أصنافه ومجاليه والقراءات المذكورة معناها واحدة في المالك لأن يتم وأتم بمعنى قصد وتيمموا بضم التاء وكسر الباء بمعنى تيمموا طلبكم ونحوه فيرجع إلى ما ذكر وجله تتفقون حال مقدرة لأن الاتفاق بعد القصد ومنه على التعلق به تقدمه المحصر أولا جمل القاصلة وهو الواجب له لأنه على الأول يقتضي النهي عن الخبيث الصرف قطع أن الخلو كذلك (قوله الآن أنتم صوافيه الخ) الغرض اطباق الجفن لما يعرض من النوم يقال غمض عينه وأغمضها قال الراغب ويستعار للتعاقل والتساهل قال تعالى الآن أنتم صوافيه وقيل أنه كناية عن ذلك وفيه نظر وأصله الابان تغمضوا أو أجاز أبو البقاء فيه الحالية قال الخليل وسيبويه لا يجوز أن يقع أن وما في حيزها حالا وقال الفراء أن شرطية لأن معناه أن أنغمضتم أخذتم وهو مردود كما بين في النص وفيه قراءات كاذبة المصنف وغيره وقال الحرير يستعمل الانغماض مذكورا لفعل وفي الأساس أنغمضت عنه ونغمضت وانغمضت اذا أغضيت وتغافلت ومن لا يغمض عينه عن صديقه \* وعن بعض ما فيه يت وهو عاتب

وأما أنغمضته بمعنى أدخلته في الغمض وجذبته إليه أو بمعنى وجدته مغمضا على ما فسر به قراءة قتادة فلا يوجد في كتب اللغة وما أنكره نقله أبو البقاء عن ابن جني وهو أمام اللغة فعدم وجوده في الصحاح لا يضرنا وقوله وقرئ تغمضوا أي على الجهول والتخفيف وهي قراءة قتادة وشراره جمع شر بمعنى ردي وقوله بقبوله وإثباته يعني أن جسد بمعنى حامد وجداه مجاز عاذكم وهو ظاهر (قوله والوعد في الأصل الخ) أي في أصل وضعه لغة وأما في الاستعمال الشائع فالوعد في الخير والابعاد في الشر حتى يحملون خلافه على المجاز والتهكم وما ذكره لغات في الفقر وأصله كسر فقار الظاهر (قوله ويغريكم على الجذل الخ) الأغراء الخ والتسلط قبل هو استعارة تبعية فيه والغش بمعنى الجذل شائع في كلام العرب لقبه عندهم قال طرفة

أرى المال بمقام الكرام وبسطني \* عقيلة مال الفاحش المتشدد وفسر الحكمة التي هي من الأحكام بما ذكره لأنه هو المعنى اللغوي الوارد وغيره اصطلاح وقوله مفعول أول لأن آتى بمعنى أعطى تقول أعطيت زيدا مالا ولا بعكس (قوله لأنه المقصود الخ) أي المقصود بيان فضيلة من نال الحكمة بقطع النظر عن الفاعل ولأن أن تقول أنه حذف لتعيينه وقوله ومن يؤن الله قيل ان كان تفسر بمعنى فصيح وان كان أعرابا فلا إذن الشرطية مفعول مقدم فلا ضمير محذوف هنا وهو ليس بشيء لأنه يصح أن يكون من مبتدأ والعائد محذوف بدليل أنه قرئ ومن يؤن لكنه ليس بمنعين وقوله أي أي خير إشارة إلى أن التثنية للتعظيم وقوله اذ حيز مجهول حاز بالمجزة

بالمفعول الثاني (ومن يؤن الحكمة) يثاؤه للمفعول لأنه المقصود وقرأ يعقوب بالكسر أي ومن يؤن الله الحكمة (فقد أوفى خيرا

(وما يذكر) وما يعظ بما قص من الآيات وما يتفكر فان المتفكر كالتدكر لما أودع الله في قلبه من العلوم بالفتوة (الأولوالآليات) ذوو والقول الخالصة عن شوائب الودم والركون الى متابعة الهوى (وما أنفقتم من نفقة) (٣٤٥) قليلة أو كثيرة سرا أو علانية في حق أو باطل (أو نذرتم من نذر) بشرط أو بغير شرط في طاعة أو معصية

(فان الله يعلمه) فيجازيكم عليه (وما للظالمين) الذين يتفقون في المعاصي وينذرون فيها أو يمنعون الصدقات ولا يوفون بالنذر (من أنصار) من ينصرهم من الله سبحانه وتعالى وينعهم من عقابه (ان تبدوا الصدقات فنعما هي) فتم شيئا أبدا أوها وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي بفتح النون وكسر العين على الأصل وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وطالون بكسر النون وسكون العين وروى عنه بكسر النون واخفاء حركة العين وهو أقبس (وان تحقوها وتؤتوها الفقراء) أي تعطوها مع الاخفاء (فهو خير لكم) فالأخفاء خير لكم وهذا في التطوع ولمن لم يعرف بالمال فان ابداء القرص لغيره أفضل لنفي التهمة عنه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما صدقة السر في التطوع أفضل علانية ما بعين ضعفا وصدقة القرية علانية أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفا (وبكر عنكم من سيئاتكم) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالباء أي والله يكفر أو الاخفاء وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عباس ويعقوب بالنون مر فوعا على أنه جله فعلية مبتدأة أو واسمية معطوفة على ما بعد الفاء أي ونحو نكفر وقرأ نافع وحزرة والكسائي به مجزوما على محل الفاء وما بعده وقرئ بالتاء مر فوعا ومجزوما والفعل للصدقات (واقبه بما تعملون خبير) ترغيب في الاسرار (ليس عليكم هذا هم) لا يجب عليكم أن تجعل الناس مهدين وانما عليكم الارشاد والحث على المحاسن والنهي عن القبيح كان والاذى واتفاق الحديث (ولكن الله يهدي من يشاء) صريح بأن الهداية من الله سبحانه وتعالى وبشيئته وأنهم يختص بقرآن دون قوم (وما تنفقوا من خير) من نفقة معروفة (فلا تنفكوا) فهو لانفسكم لا تنفق به غيركم فلا تنفكوا عليه ولا تنفقوا الخليل (وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله) فلا تنفقوا غير منفقين الا ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى وطلب ثوابه

بمعنى جمع وفي نسخة خبر بالخفاء المجع من خاؤه الله الامر أي جعله خيرا والاولى أولى ويزكر اقامن التذكير بمعنى الوعظ أو التذكير بمعنى التفكير وأصل معناه أن يذكر ما ليس حاضرا فتجوز به عن التفكير كما أشار اليه المصنف رحمه الله واللب الخالص من كل شيء والعقل الخالص عما ذكر وقوله قليلة أخذه من إيهام النكرة وشيوعها قال التحرير ومثل هذا البيان يكون لتأكيد التعميم ومنع الخصوص وجعله شاملا للطاعة والمعصية وغيرهما ليدخل تحته ما بعده مما فسر به قوله وما للظالمين من أنصار فافهم (قوله فيجازيكم عليه الخ) يعني أن إثبات العلم كناية عن هذا المعنى والافهمه لوم فان قيل نفي الانصار لا يوجب نفي الناصر قيل هو على طريق المقابلة أي لانصار الظالم قط (قوله فتم شيئا أبدا أوها الخ) قال ابن جني ما هنا نكرة تامة منصوبة على أنها تميز والتقدير فتم شيئا أبدا أوها خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ألا ترى الى قوله وان تحقوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم والتدكير يدل على ما ذكرنا والفاء جواب للشرط ونعم ماض من أفعال المدح وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي بفتح النون وكسر العين على الأصل كعلم وقرأ ابن كثير وورش وحفص بكسر النون والعين للاتباع وهي لغة هذيل قبل ويحتمل أنه سكن ثم كسر لالتقاء الساكنين وقرأ أبو عمرو وطالون وأبو بكر بكسر النون واخفاء حركة العين وروى عنهم الاسكان أيضا واختاره أبو عبيد وحكا لغة والجمهور على اختيار الاختلاس على الاسكان حتى جعله بعضهم من وهم الرواة ومن أنكره المبرد والزياج والفارسي لأن فيه جمع بين ساكنين على غير حده وقال الفارسي انه اختلس الحركة فظنه الراوي سكونا وهي مبتدأ وهي ضمير الصدقات على حذف مضاف لوجوب ارتباط الجزاء بالشرط ويجوز أن لا يقدر مضاف والجهل خبر عن هي والرابط العموم وضمير تحقوها يعود على الصدقات فقبل يعود عليها لفظا ومعنى وقبل يعود عليها لفظا لا معنى لأن المراد بالصدقات المبدأة الواجبة وبالاخفاء التطوع بها فيكون من باب عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر (قوله أي تعطوها مع الاخفاء الخ) قبل آيتاء الفقراء لا بد منه في الابداء أيضا فوجهه أن الابداء معلوم صرفه اليهم فتم في الاخفاء على ذلك وصرح به اهتماما وتخصيصا الفقراء لم يذكروا وجهه ولذا فسر في الكشف بالمصارف والظاهر أن المبدأ قلما كانت الزكاة لم يذكروا الفقراء لان مصرفها غير مخصوص بهم والاخفاء لما كانت التطوع بين أن مصارفها الفقراء فقط وما ذكره لا يظهر وجهه وفي صدقة التطوع جعل التفاوت سبعين لفضله بكثير وفي القرية أقل لان اخفاء هاليس مطوياً في أصله فانظر حسنة وقوله والله يكفر الخ هو ما تقرر معنى لبيان مرجع الضمير أو اعراب بأن جعلها اسمية بقرينة ما بعدهما ليقناسا (قوله على أنه جله فعلية مبتدأة الخ) المبتدأة بمعنى المستأنفة وقيل المراد انها غير مرتبطة بالشرط فهي اما مستأنفة أو معطوفة على مجموع الشرط والجزاء وقوله على ما بعد الفاء الخ في الكشف وجه آخر وهو أنه مر فوع معطوف على محل ما بعد الفاء قيل يعني أن مجموع الجزاء وهو الفاء مع ما بعدهما مجزوم وما بعدهما واحد مر فوع اذ لا أثر للعامل فيه فقرارة الرفع والجزم محمولة على الاعتبارين واعتراض بأن الجملة المرفوعة المحل انتماء كون خبرا أو تابعة لمرفوع أو مبتدأ أو فاعلا على خلاف في الاخبارين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا وكان المصنف رحمه الله ترك هذا وقال السمين انه عطف على محل ما بعد الفاء اذ لو وقع مضارع بعدها لكان مر فوعا كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فاذا تأملته علمت أن ما عترض به لا يرد (قوله ترغيب في الاسرار) انما جله عليه اقربه ولان الخبر بالابداء لا يمدح بها فلا يقال لو صرفه الى جميع ما كان أولى ووجه الترغيب أنه يعلم السر وأخفى فيكني علمه لان انفاقه لله لا لغيره والوجوب مأخوذ من علمك وقوله كلان الخ إشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله وأنهم يختص في نسخة الخ (قوله فهو لا تنفكوا) لا تنفكوا عنكم الخ يعني الاتساع الاخرى والا فالفقير ينتفع به لا محالة والاختصاص يستفاد من اللام والمقام ضمير عليه للاتفاق أو المنفق وكذا التقدير (قوله حال وكأنه الخ) والمعنى وما تنفقون نفقة معتد بها الا ابتغاء الخ أو الخطاب به الصداقة والبقاء

وجه الله) حال وكأنه قال وما تنفقوا من خير (٨٧ شهاب في) فلا تنفكوا غير منفقين الا ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى وطلب ثوابه أو عطف على ما قبله أي وليس تنفقكم الا ابتغاء وجهه خالصا لكم تنفقون بها وتنفقون الخليل وقيل نفي في معنى النهي

(وما تنفقوا من خير يوم اليكم) ثوابه أضعافا مضاعفة فهو ثواب كبد الشربة السابقة أو ما خلفت الذنوب استجابة لقوله عليه السلام لا اله الا الله جعل لمنفق خلفا ولمسك تلفا روى أن ناسا من المسلمين كانت لهم أسهم ورضاع في اليهود وكانوا ينفقون عليهم ففكر هو المأثورا أن ينفقوا عليهم فترك ذلك وهذا غير الواجب (٣٤٦) أما الواجب فلا يجوز صرفه إلى الكافر (وأنهم لا تظنون) أي لا تنفقون ثواب نفقة

منصوب مفعول لاجله وعطفه على ما قبله أي الجزاء وكونه بمعنى النهي لا يمنع العطف صورة (قوله ثوابه أضعافا مضاعفة) يعني الثواب في الآخرة أو ما يعطيه الله في الدنيا فان قلت اذا كان ثوابا كيدا ينبغي أن لا يعطى قلت ليس هو ثوابا كيدا أصرا فإل سبيل الآية للاستدلال على ترك ما ذكر فكانه قيل كيف عين أو يقصر فيما يرجع إليه نفسه أو كيف يفعل ذلك بجعله عوضا وزيادة وهو بهذا الاعتبار أمر مستعمل ورضاع ككفا يرجع راضع بمعنى رضيع وقوله فترك أي ليس عليك الخ فلا تعلق لها حينئذ بالثواب والاذى والمعنى انه ليس هذا هم اليك حتى غنمهم الصدقة ليدخلوا في الاسلام فتصدقوا عليهم فله ولا تنظر واليكفرهم فانه عائد عليهم وما أنفقتم نفقه لكم وقوله ان ينفقوا عليهم من النفع وفي نسخة ينفقوا منهم من تنفق السائمة وقوله أما الواجب فلا يجوز الخ إتمامي الزكاة فقرر وفي صدقة الفطر والنذر والكفارة اختلاف فيه فجوزة أبو حنيفة رحمه الله وجعل هذه الآية مخصوصة بكل صدقة ليس أخذها إلى الامام واستدل بقوله تعالى يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا والاسير في دار الاسلام لا يكون الا مشركا وقوله لا تنفقون الخ على التفسير الاول المارضي وعلى الثاني الظاهر لا تنفقون الخلفا وأصهرهم الجهاد بمعنى منعهم عن الكسب والتصرف وقوله الجاهل بجهالهم قبيح لان حسابان الجاهل بالمعنى المعروف لا وجه له والسيمي مقصورة العلامة الظاهرة (قوله وقيل هو نفق للامرين كقوله الخ) في مثله طريقان مشهوران فتارة ينفي القيد دون المقيد وتارة ينفيان معا كقوله ولا شفيع يطاع قال التحرير وهذا انما يحسن اذا كان لازما للمقيد وكالاته لا يلزم من نفيه نفيه بطريق برهاني كافي البيت لانه لو كان مناراهته دى به وهما ليس كذلك فلذا استضعفوا هذا الوجه وقيل عليه ان ما ذكره مسلم ان لم يكن في الكلام ما يقتضيه وهو كذلك هنا لان التعفف حتى يظنوا أغنياء يقتضى عدم السؤال رأسا والشعر المذكور صدرت آخره \* اذا ساقه العود الدياني جرجرا \* وهو من قصيدة لامرئ القيس في ديوانه أولها

سما لا تشوق بعدما كان أقصرا \* وحلت سليمي بطن قرف قرفرا

والدياني بدل مهمله مكسورة نسبة إلى ديان موضع والجرجرة صوت يردده البعير في خبجته والملاحب بجاء مهمله الطريق الواضح والمناظر ما يعلم به الطريق وما قيل انه عجريت صدره سدا يديه ثم أج بيسره \* لاصح له ونصبه أما على الحال أي ملحقين أو مصدر نوعي أو بفعل مقدر من لفظه (قوله أي يعملون الاوقات الخ) أي المراد بالليل والنهار جميع الاوقات كما أن السراة بما بعده جميع الاحوال وكونها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال السيوطي رحمه الله لم أقف عليه وكونه تصدق بماء ذكر رواء ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها وكونها نزلت في ربط الخليل فهو سبب النزول وان لم يخص لكنه لا وجه لذكر السر والعلانية الابتكاف وقوله أي ومنهم الخ بيان لهل التقدير والمقدور والافاظا هره هم بدون واو وفيها نقادير آخر (قوله أي الآخذون الخ) فقربا لا كل لثمة وقوعه فيه وكثيرا ما يعبره عن الآخذين حتى وهو زيادة في الاجل بسببه لانه نفع أيضا ولما في الربا من معنى الزيادة زيد فيه تنعيم أفه ولذا كتبت واوا وقال الفراء رحمه الله انهم تعلموا الخاط من أهل الحيرة وهم بنو لغتهم ربوا ابوا سكة فكتبت كذلك والتفخيم امالة الالف نحو الواو (قوله اذا بنوا من قبورهم الخ) هذا تفسير ما تور مشهور وبين أيضا بأن المرابي يقوم من قبره كيجنون مصروع بصفة يعرفه أهل المشرك بعمق وقوله فاه قتادة واختاره الزجاج رحمه الله وقيل الناس اذا بعثوا خرجوا من عرين قال تعالى يخرجون من الاجداث سراعا والمرابي يسقط ولا ينهض كالزمن لنقله وكبريطنه كما صرح به في حديث الاسراء واختاره ابن قتيبة وقال ابن عطية المراد تشبيه المرابي في حرصه وتحرركه في اكتسابه في الدنيا بهذا كما يقال لمن يسرع بجركات مختلفة قد جث قال (١)

وتصيح عن غيب السرى وكأنا \* ألم بهم من طائف الجن أو لاق

(الفقراء) متعلق بمحذوف أي عمد والفقراء أو جعلوا ما تنفقونه للفقراء أو صدقاتكم للفقراء (الذين أحصوا في سبيل الله) أحصرهم الجهاد (لا يستطيعون) لا شغلهم به (خربا في الأرض) ذهابا فيها للكسب وقيل هم أهل الصفة كانوا يخرجون من أربع مائة من فقراء المهاجرين فيكونون صفة المسجد يستقرون أوقاتهم بالتعلم والعبادة وكانوا يخرجون في كل سنة بعثا رسول الله صلى الله عليه وسلم (بحسبهم الجاهل) بجهالهم وقرأ ابن عامر وعاصم وجزء ضح السين (أغنيا من التعفف) من أجل نفعهم عن السؤال (نصفهم بسياهم) من الضعف ورثاة الحال والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولكل أحد (لا يسألون الناس الخافا) الخافوا أن يلزم المسؤل حتى يعطيه من قولهم لحنى من فضل لحافه أي أعطاني من فضل ما عنده والمعنى أنهم لا يسألون وان سألوهم من ضرورة لم يلزموا وقيل هو نفق للامرين كقوله

على لاجب لا يهتدي بمناره \*

ونصبه على المصدر فانه كنوع من السؤال أو على الحال (وما تنفقوا من خير يوم انفق به عليهم) ترقيب في الاتقان وخبره ما على هؤلاء (الذين ينفقون أموالهم بالسبيل والنهار سرا وعلانية) أي يعملون الاوقات والاحوال بالغيب نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه تصدق بأربعين ألف دينار عشرا بالليل وعشرا بالنهار وعشرة بالسر وعشرة بالعلانية وقيل في علي رضي الله تعالى عنه لم يبق الا أربعة دراهم فتصدق بدرهم ليل ودورهم نارا ودورهم سرا ودورهم علانية وقيل في ربط الخليل في سبيل الله والاتقان عليها (فاهم أجروهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) خبر الذين ينفقون والفاء السببية وقيل للعطف والتقدير محذوف أي ومنهم الذين وذلك يجوز الوقف على علانية (الذين يأكلون الربوا) أي الآخذون وانما ذكر الاكل لانه أعظم

منافع المال ولأن الربا شائع في المطاعمات وهو زيادة في الاجل بأن يباع مطعم بمطعم أو نقد بنقد في أجل أو في العوض بأن يباع أحدهما وهو بأكثر منه من جنسه وانما كتب بالواو كاصالة للتفخيم على لغة وزيد الالف بعد هاء التثنية أو اوال جمع (لا يقومون) اذا بنوا من قبورهم (١) يعني الاعشى نصف ناقته فانه الجورى

وهو بعيد (قوله وهو وارد على ما يزعمون) ليس هذا انكارا للجن كما يزعم بعضهم بل الصرع ليس من الجن بل مرض كما ذكره الأطباء الا أنهم قالوا انه قد يكون منهم أيضا ورواياه أحاديث كثيرة ذكرها في كتاب نقط المرجان في أحكام الجنان وقال الجبائي كون الصرع من الشيطان باطلا لانه لا يقدر عليه كما قال تعالى وما كان في عليكم من سلطان الآية وكذا قال القفال من الشافعية وفيه نظر (قوله وانلج الخ) يعني أن أصله ضرب متوال على أفعاء مختلفة ثم تجوز به عن كل ضرب غير محمود كما قال خبط عشواء وقال زهير

رأيت المأيا خطب عشواء من نصب \* فتمه ومن يحيى بهم رفهم  
 والعشواء الناقة التي لا تصبر لملا ضرب به المثل لمن يفعل أفعالا غير مستقيمة (قوله على غير اتساق) أي  
 انتظام في القدر وفيه إشارة إلى أن الجنون مأخوذ من الجن (قوله أي الجنون) يقال من الرجل  
 فهو عسوس إذا جن وأصله الممس باليد فسمي به لأن الشيطان يمس أوهو على تخيل واستعارة (قوله  
 وهذا أيضا من زعماتهم) أي كما أن الخطب كذلك وقد تبس فيه الرخصى وقال ابن المنير زعماتهم كذباتهم  
 التي لاحقة لها كالكقول والعنفاء وهذا أيضا من خطب الشيطان بالمعتزلة الذين تبعوا الفلاسفة  
 المتكرين لعظم أحوال الجن وهم لمجموعون بما في الأحاديث الصحيحة (قوله وهو متعلق بلا يقومون)  
 بناء على أن ما قبله لا يعمل فيما بعده إذا كان طرفا كما في الدر المنصون فلا يرده عليه أنه لا يصح من جهة  
 العربية ومعاقتهم بالارباء من جنس العمل (قوله ذلك القهاب) أي القهاب برباء ما في بطونهم وعكس  
 التشبيه بناء على ما فهموه أن البيع انما حصل لأجل الكسب والفائدة وهو في الربا متحقق وفي غيره  
 موهوم ولذا جاز أن يكون التشبيه غير مقلوب ولكن الله أبطل قياسهم بالنص على حرمة من غير نظر إلى  
 قياسهم الفاسد وفي الكشف انه جى به على طريق المبالغة اذ جعله أصلا في الحل مقبسا عليه وقال  
 ابن المنير انه خرج على طريقة قياس العكس فانه متى كان المطلوب التسوية بين شيئين فقد يستوى بينهما  
 طردا فيقول الربا مثل البيع والربا حلال فهو حلال وقد بعكس فيقول البيع مثل الربا لو كان الربا حراما  
 كان البيع حراما ضرورة المماثلة أو يقول لما كان البيع حلالا اتفقا فوجب أن يكون الربا مثله هـ  
 (قوله انكار التسوية بينهم الخ) يعني أنه إشارة إلى ما عليه جمهور المفسرين من أنه جملة مستأنفة من الله  
 عز وجل رداعلى القائلين بأن البيع مثل الربا وأنه قياس فاسد الوضع لانه معارض للنص وفيه احتمال  
 آخر وهو أن يكون من تحت كلام الكفار انكار المشرعية وردا لها أي مثل هذا من الفرق بين  
 المماثلات لا يكون عند الله فالجملة حالية فيها قدم مقدرة (قوله وعظم من الله الخ) تفسير لفظ ومعنى إشارة  
 إلى أنه مصدر مبني وتذكيره لكونه بمعنى الوعظ (قوله وتبع النهي الخ) إشارة إلى أنه من نهى فانتهى  
 فانه مطاوع أو بمعنى انظر وانزجر (قوله ان جعلت من موصولة الخ) لانه خبر فهو معتقد وأما اذا كان  
 جوابا فهو مبتدأ أعلى رأى من بشرط الاعتماد وكون المرفوع اسم حدث ومن لا بشرطه ما يجوز  
 كونه فاعل الطرف (قوله وأمره إلى الله) اختلف في مرجع هذا الضمير فقل هو ماسلف أي أمره  
 في العفو عنه لله لا لكم فلا تطالبوه به وهو مختار ان يخشى - وقيل الربا أي أمره في التحليل والتعريم  
 لا لكم - حتى يخبروا الحل بالقياس مع النص وقيل هو صاحب الربا أي أمره في تنبيهه على الانتهاء عنه اليه  
 وهو مختار الصاوى وقيل هو كذلك لأنه لتأنيده وبسط أجله في أنه يعوزه خبرا متركبا واختاره الزجاج  
 والمصنف رحمه الله (قوله يجازيه الخ) قيده بالشرط لانه ان كان لامر آخر كخوف من البشر لا جزاء  
 له لكنه لا يؤاخذ به وقيل يصح أن يقرأ ان كان بالفتح على المصدرية والتعليل وهو تكلف لا داعي له  
 (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني قد بر (قوله إلى تحليل الربا الخ) في كسر تحليله وهو رد على الرخصى  
 في تفسيره عن عادى الربا واستدل به على تخليدهم تكب الكبيرة وأما الجواب بأنه تغليظ بخلاف  
 الظاهر وقيل لا يخفى أن في قوله فله ماسلف نبوا عن جعل هذا جزءا الاعتقاد والاستحلال وأن المراد من

(الأكابر) يقوم الذي يخبطه الشيطان) الاقياما  
 كقيام المصروع وهو وارد على ما يرون  
 أن الشيطان يخبط الانسان فصرع  
 والخبط ضرب على غير اتساق كخبط  
 العشواء (من المس) أى الجنون وهذا  
 أيضا من زعماتهم أن الجنى به فيقتل  
 عقله ولذلك قيل جن الرجل وهو متعلق  
 بلا يقومون أى لا يقومون من المس الذي  
 بهم بسبب أهكل الربا أو يقومون  
 أو يخبط فيكون نوضهم وسقوطهم  
 كالصروعين لا اختلال عقلهم ولكن لأن  
 الله أرهب في بطونهم ما أكواه من الربا فأنقلهم  
 (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا) أى  
 ذلك العقاب بسبب أنهم نظمو الربا والبيع  
 في سلك واحد لا فضايلهما إلى الربح فاستحووا  
 استحواله وكان الأصل إنما الربا مثل البيع  
 ولكن عكس المبالغة كأنهم جعلوا الربا  
 أصلا وقاسوا به البيع والفرق بين فأن من  
 أعطى درهما بدرهم ضيع درهما ومن  
 اشترى سلعة تساوى درهما بدرهمين فله  
 مساس الحاجة إليها وتوقع رواجها يجبر  
 هذا الغبن (وأحل الله البيع وحرم الربوا)  
 انكار له وسبهم وإبطال للقياس لمعارضته  
 النص (فمن جاءهم موعظة من ربه) فمن بلغه  
 وعظ من الله سبحانه وتعالى وزجر كالتنهي  
 عن الربا (فالتنهي) فانهظ وتبع التنهي (فله)  
 ما سأل) تقدم أخذه التحريم ولا يسترد منه  
 وما في موضع الرفع بالظرف ان جعلت من  
 موصولة وبالابتداء ان جعلت شرطية على  
 رأى سيويه اذا الظرف غير معتد على ما قبله  
 (وأمره إلى الله) يجازيه على انتهائه ان كان  
 عن قبول الموعظة وصدق النبوة وقبل يحكم  
 في شأنه ولا اعتراض لكم عليه (ومن عاد)  
 إلى تحاليل الربا اذا الكلام فيه (فأولئك  
 أصحاب النار هم فيها خالدون) لأنهم كفروا به



(يعني الله الربوا) يذهب برؤس أموالكم الذي يدخل فيه (ويربى الصدقات) يضاعف ثوابها ويشارك فيها أخرجه من عند الله عنه عليه الصلاة والسلام أن الله يقبل الصدقة فيربها كما يربى أحدكم مهره وعنه عليه الصلاة والسلام ما نقصت زكاة من مال قط (والله لا يحب) لا يرضى ولا يحب محبته للتواضع (كل كفار) مصر على تحليل المحرمات (أنبياء) منهمك في ارتكابه (ان الذين آمنوا) بالله ورسوله وعما جاءهم منه (وعلموا الصلوات وأتوا الزكاة) عطفهم على ما بعدهما لا تافهم ما على ما سائر الأفعال الصالحة (لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم) من آت (ولا هم يحزنون) على فوات (بأيام الذين آمنوا) اتفقوا الله (٢٤٨) وذروا ما بيني وبين الربوا واتركوا ما بيني وبين الناس من الربا (ان كنتم مؤمنين)

جاءه موعظة وانتهى عن كل الربا فانه اذا جعل التاجر الاستحلال بقي جزء من تركب الفعل غير المذكور في الكلام مع أنه المقصود الأهم لانه اذا كان جزء الفعل الخلود فجزء الاعتقاد الذي هو كفر فوقه بخلاف العكس ورد بأن ما يكفر مستحله لا يكون الامن بكثرة المحرمات وجزءها معلوم ولذا لم ينسب عليه الظهوره (قوله بضاعف ثوابها) إشارة الى أن ربي بمعنى يزيد الزيادة لا تصور فيها نفسها بل في ثوابها والمهر بضم الميم ولد الفرس الذكر (قوله ما نقصت الحديث) ان قرئ بالتخفيف فن مال صفة زكاة وان شددت فالظاهر أن من زائدة (قوله لا يرضى ولا يحب الخ) أي لا يحب أصلا بل بسخط عليه كما أن من تاب بخلافه وكل كفار فيه عموم الافراد وشعولها اذا لفرق بين واحد واحد وقوله منهمك في ارتكابه مأخوذ من صيغة فاعل المضيدة للمبالغة (قوله ان كنتم مؤمنين بصلواتكم) فسرهم بهذا لانه خاطبهم أولا بقوله يا أيها الذين آمنوا فلاحاجة حينئذ لهذا قوله بأن المراد يا أيها الذين آمنوا فظاهر ان كان إيمانكم عن صميم القلب فاعلموا ما ذكر وقد يؤول منه بالنسب والزيادة كما مر والمحل بكسر الحاء المهملة مصدر بمعنى حلول الدين (قوله فاعلموا بها) أي الحرب لانها توث وتذكر وعلموا بمعنى أيقنوا كما قرئ به في الشواذ ولذا تعدي بالباء واجن عماش بمناء تخشية وشين معجمة من القراء مشهور وأذنوا بالمعنى أعلموا وقوله من الاذن بكسر فسكون أو بفتحين والمرابي صاحب الربا والمعروف فيه مراب وقوله لا يدي لنا أي لا طاقة لنا بهذا يقال مالي بهذا الامر يد ولا يدان أي لا طاقة لي به لأن المدافعة انما تكون باليد فكانت يده معدومة لجزءه عن دفعه وتركيبه كقولهم لا أبالة بالتحام اللام لتأكيد الاضافة وقال ابن الحاجب حدثت تشبيها بالمضاف والارتباء فعل الربا وتثنيته وقوله ويفهم منه الخ فيه نظر لانه ان جعل قوله لا تظلمون حال لم يقدم ما ذكر تماثل (قوله وان وقع غريم الخ) أي فكان نامة بمعنى يوجد أو ناقصة على القراءة الاخرى وهو ظاهر (نبيه) • قوله الى تحليل الربا على الزمخشري لأن المراد من عاد الى ما تركاه من أكل الربا وتحليله وجعله مساويا للبيع فيه ومن كان كذلك فهو كافر ونوم الزمخشري أن المراد العود الى أكل الربا فاستدل به على تحليله الفسق وليس كذلك لانه لا وجه تخصيصه به تماثل (قوله فنظرة الخ) نظرة كسبة وتسكن بمعنى انتظار وناظر مصدر أيضا ويعني منتظر أو على السب وميسرة بالضم كسرة وقوله يحذف التاء عند الاضافة أي بأفامة الاضافة مقامها وهذا رد على من اعترض على هذه القراءة بأن محذوف التاء عند أوشاذ فأنشأ الى أنه مفعلة لا مفعول وأجيب أيضا بأنه معدوم في الاتحاد وهذا جمع ميسرة وقيل أصله ميسورة تخفف بحذف الواو (قوله وأخلفوا الخ) أوله • ان الخليل أجد والبين فأنجروا الخليل الشير وأنجروا بمعنى طال سيرهم وأصل عدل الامر عدة الامر فحذف التاء للاضافة كما في أقام الصلاة وقوله فيؤخره مرفوع معطوف على محل والنبي منسحب على الجموع أي لا يكن حلول بعقبه تأخير والاستثناء مفرغ في موضع صفة رجل أو حال والمعنى كلما كان هذا كان ذلك ونسبه بتقدير أن يورثه على أنه خبر مبتدأ ليس بذلك وتفسير التصديق بالنظر مع بعده رد بأنه علم مما قبله فلا فائدة فيه هنا وقوله ما فيه من الذكر الخ المقصود به التحريض اذ هو مما لا يجهل وقوله جزء ما علمت يشير الى أنه على تقدير مضاف وكون هذه الآية آخرة مذكور في كتب الحديث

يتلو بكم فان دليله امتثال ما أمرتم به روى انه كان لتخفيف مال على بعض قريش فطالبوههم عند التحلل بالمال والربا فقتلت (فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) أي فاعلموا به من أذن بالشئ اذا علم به وقرأ حمزة وعاصم في رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنه فاذنوا أي فاعلموا به غيركم من الاذن وهو الاستماع فانه من طرق العلم وتنكير حرب للتعظيم وذلك يقتضي أن يقابل المربي بعد الاستئابة حتى يفي الى أمر الله كالباغي ولا يقتضي كفره روى أنها لما نزلت قال نقيب لا يدي لنا بحرب الله ورسوله (وان تبتم) من الارتباء واعتقاده (فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون) بأخذ الزيادة (ولا تظلمون) بالمطل والنقصان ويفهم منه أنهم ان لم يتوبوا فليس لهم رأس مالهم وهو سديد على ما قلناه اذ المصير على التحليل مرتد وماله في (وان كان ذوا عسرة) وان وقع غريم ذوا عسرة وقرئ ذوا عسرة أي وان كان الغريم ذوا عسرة (فنظرة) فالحكم نظرة أو فعليكم نظرة أو فليكن نظرة وهي الاشارة وقرئ فناظره على الخبر أي فالمستحق ناظره بمعنى منتظره أو صاحب نظره على طريق النسب وعلى الامر أي فاسمحه بالنظرة (الى ميسرة) يسار وقرأ نافع وحزرة بضم السين وهما لغتان كسرة ومشرقة وقرئ بهما مضافين بحذف التاء عند الاضافة كقوله

• وأخلفوا عدل الامر الذي وعدوا •  
(وأن تصدقوا) بالابراء وقرأ عاصم بتخفيف الصاد (خير لكم) أكثر ثوابا من الاقطار

أخبر عما تأخذون لمضاعفة ثوابه ودوامه وقبل المراد بالتصدق الاشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يهل دين رجل مسلم مصحح فيؤخره الاكانه بكل يوم صدقة (ان كنتم تعلمون) ما فيه من الذكر الجليل والاجر الجزيل (واتقوا يومًا ترجعون فيه الى الله) يوم القيامة أو يوم الموت فتأهبوا المصيركم اليه وقرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم (ثم توفي كل نفس ما كسبت) جزاء ما علمت من خير أو شر (وهم لا يظلمون) بنقص ثواب وتخفيف عقاب وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها آخرة نزل بها جبريل عليه السلام وقال ضعها في رأس المائتين والتمائتين من البقرة وعاش رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها احد وعشرين يوما وقبل احد واثنين يوما وقبل سبعة أيام وقبل ثلاث ساعات (يا أيها الذين آمنوا اذا تدابرتهم) أي اذا دابرتهم بعضكم بعضا تقول دابرتهم اذا عاملتهم نبيمة معطفا أو أخذنا



وقائده ذكر الدين أن لا يتوهم أن التدين يعني المجازاة وبعدهم تنزهه إلى المزيل والحال وأنه الباعث على الكتابة ويكون مرجع ما كتبوا (إلى أجل مسمى)  
معلوم بالآيات والأشهر بالحصاد وقدوم الحاج (فاكتبوه) لأنه أوفى وأدفع للقراع والجهود على أنه استصحاب وعن ابن عباس أن المراد به السلم وقال لما  
حرم الله الربا باع السلم (وليكبب ينكم كاتب بالعدل) من يكبب بالسوية ٣٤٩ لا يزيد ولا ينقص وهو في الحقيقة أمر المتدينين

بأختيار كاتب نفسه دين حتى يكتبه  
موقوفاً به فلا يشرع (ولا ياب كاتب)  
ولا يتبع أحد من الكتاب (أن يكبب كاعلمه  
الله) مثل ما علمه الله من كنية الوثائق  
أولاً باب أحد أن يتبع الناس بكاتبه كما فعله  
الله تعالى بها **كاتبه** وأحسن كما حسن  
الله اليك (فليكتب) فإن الكتابة المعلقة أمر بها  
بعد النهي عن الإباء عنها تأكيذاً ويجوز  
أن تتعلق الكف بالامر فيكون النهي عن  
الاستعانة منها مطلقاً ثم الأمر بها مقيدة  
(وإيصال الذي عليه الحق) ولكن المولى من  
عليه الحق لأنه المقر المشهود عليه والامثال  
والاملاء واحد (وليتق الله ربه) أي الذي  
أو المكاتب (ولا يضر) ولا ينقص (منه)  
شيء أي من الحق أو مما أدى إليه (فإن كان  
الذي عليه الحق فيها) ناقص العقل مبذراً  
(أو ضعيفاً) صيلاً أو شيئاً مختلاً (أو لا  
يستطيع أن يعمل هو) أو غير مستطيع  
للامال بنفسه غرض أو سهل بالغة (فليقبل  
وليس بالعدل) أي الذي يلي أمره ويقوم  
مقامه من قيم أن كان صيلاً أو مختلاً عقل  
أو وكيل أو مترجم أن كان غير مستطيع وهو  
دليل بمراتب النيابة في الاقوال وله خصوص  
باعتقاده القيم أو ألو كسبل (واستشهدوا  
شهيدين) وأطلبوا أن يشهدوا على الدين  
شاهدان (من رجالكم) من رجال المسلمين  
وهو دليل اشتراط اسلام الشهود والله  
ذهب عامة العلماء وقال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى تسع شهادات الكفار بعضهم على بعض  
(فإن لم يكونا رجلين) فإن لم يكن الشاهدان  
رجلين (فرجل وامرأتان) فليشهد  
أولاً الشاهد رجل وامرأتان وهذا  
مخصوص بالاموال عندنا وبمعاد الحدود  
والنقص عند أبي حنيفة (عن تزويج  
من الشهادتين) لعلمكم بعد التهم (أن تفضل  
أحداً ما قلنا ذكر أحداً من الأخرى) عليه  
اعتبار العدد أي لاجل أن أحداً ما  
ان ضلت الشهادة بأن نسيها ذكرتها

مصحح (قوله وقائده ذكر الدين الخ) أي أن لا يتوهم أن التدين يعني المجازاة فأدفع به لدفع هذا  
الاحتمال كقولك نظرت بعيني ولم تنزهه لأنه لما ذكر المسمى علم منه أنه قسماً آخر وأما مرجع الضمير  
وان جاز أن يكون للدين الذي في ضممه لكن المتبادر عوده إلى التدين وهو بيع الدين بالدين ولا يصح  
وجوز في ويكون مرجع أن تكون لغة ومرجع فاعله وقسم المسمى بالمعلوم زمانه والآية تشمل كل  
ما يؤجل شرعاً وهي مخصوصة بالسلم كما هو الظاهر وهو المنقول في البخاري عن ابن عباس رضي الله  
عنه ما رواه أشار المصنف رحمه الله (قوله من يكبب بالسوية الخ) إشارة إلى أن بالعدل متعلق بكاتب  
فهو ظرف لغو والمقصود وصف الكاتب بالعدل وأما المتدينين بكاتبه عدل على طريق الكسابة  
ولو جعل مسدوداً لصفه لكاتب لصح أيضاً (قوله فقيه) قال الطيبي يعني أن الكلام مسوق لمعنى  
وأنه مخ فيه آخر بإشارة النص وهو اشتراط الفقه فيه لأنه لا يقدر على التسوية في الأمور والخطورة الامن  
كان فقيهاً (قوله مثل ما علمه الله من كنية الوثائق الخ) هو على هذا فقه في الكتابة وفي التوجيه الثاني  
تحرير بعض علمها بتدبير نعمة الله وماء صدقة أو كافة وإلجار والمجرور ما في موضع المفعول المطلق  
أو المفعول به وعلى تعاقبه بالامر وبعده فاعله لا تمنع كافي وقوله وربك فكبر لأنها زائدة في المعنى كما يشير  
إليه قوله تأكيذاً والاملاء يعني الإلقاء على الكاتب ما يكتبه وفعله أم لا ثم أبدل أحد المضاعفين  
بأمره المصدرية وأبدلت حمزة لتطويفه بعد ألف زائدة وقوله فيكون التمس الخ يعني لا يكون  
على هذا تأكيذاً وقوله من عليه الحق راجع إلى التفسير الأول وما بعده إلى الثاني وقوله غير  
مستطيع يشير إلى أن لا يستطيع جملة معطوفة على مفرد هو خبر كان لتأويلها بالافرد وقوله الذي يلي  
أمره إشارة إلى أن الولي بعينه اللغوي لا النسخي يشمل من ذكر والاقرار عن الغير في مثل هذه الصور  
مقبول وفرق بينه وبين الاقرار على الغير فاعرفه (قوله واستشهدوا شهيدين الخ) لم يقل رجلين إشارة  
إلى استجماع شروط الشهادة وما ذكره عن أبي حنيفة رحمه الله أن أراد أنه أخذ من الآية فيه القياس  
والإفاد الكلام في تدين المؤمنين (قوله فإن لم يكونا رجلين الخ) يعني أن لم يشهد أحدهما كونهما رجلين  
فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التأويل لما اعتبر شهادتهما مع وجود الرجال وشهادتهما معتبرة  
معهن حتى لو شهد رجال ونساء بشرى يضاف الحكم إلى الكل حتى يضمن الكل في الرجوع فلا يفهم من  
النظم أن صحة شهادة النساء موقوفة على عدم الرجال كاقيل (قوله فليشهد) أن كان مبنياً للمفعول  
فهو ظاهر وإن كان مبنياً للفاعل فهو في الحقيقة أمر للمترادين **كاتب** من في قوله فليكتب فلا يقبل  
أنه لا يناسب تقدير هذا الأمر إذا ما مورهم المخاطبون كاقيل وأمر الشهادة مفروغ عنه في الفقه  
وقوله لعلمكم بعد التهم أي بعدالة المذكرين من الرجال والنساء ولذا أخره فقيه تغليب (قوله عليه  
اعتبار العدد الخ) أي اشتراط المواتين مع الرجل حيث لم يكتبوا واحدة (قوله لاجل أن أحداً ما  
ان ضلت الخ) إشارة إلى أن فضل بتقدير لام التعليل وأن الضلال هنا بمعنى التسيان ويقال له التذكر  
لا الهداية وقوله والله في الحقيقة فإن المخشعي فإن قلت كيف يكون ضلالها مراد الله تعالى  
قلت لما كان الضلال سبباً للاذكار والاذكار مسيئاً عنه وهم يفتنون كل واحد من السبب والسبب  
منزلة الآخر لا تلباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال السبب عنه لاذكار إرادة لاذكار فكانه  
قبل إرادة أن تذكر أحداً من الأخرى ان ضلت وتغير قولهم أعددت الخشب أن يميل الحائط فأدعه  
وأعددت السلاح أن يجي العدو فأدفعه أه فقبل في شراً لعل أن يقول قد فليشهد رجل  
وامرأتان وجعل أن تفضل مع قوله لا بتقدير الإرادة فيكون فاعل الفعل المعلق به هو المرأتان فكيف  
أورد السؤال بأن الضلال ليس مراد الله تعالى ولعله إنما قدر الإرادة لأن الضلال وإن كان فعلاً للفاعل  
الفعل المعلق لكنه ليس مقارناً له في الوجود ويمكن أن يجاب بأن المراد بقوله فليشهد ليس أمر الرجل  
وامرأتين بنصم الشهادة لأن الكلام في العامين بل أمرهم في استئذانهم فيكون التقدير أن لم

تشهد وارجلين فاستشهد وارجلوا امرأتين وحقيقته أمر الله أن تستشهدوا والضلال ليس من فعل  
المستشهد ولا من فعل الله فلهذا قدر الإرادة وجعل فاعل الفعل المطلق هو الله لا الضالين أو يقال  
حقيقة تشهد أمر الله أن يشهد فجعل فاعل الفعل هو الله لا أمرأتين لأنه في بيان فرض الشارع  
من الأمر باستشهد امرأتين لا بيان غرضهم وذلك لأن النسبان غالب على طبع النساء لكثرة الرطوبة  
في أمر جنتهن واجتماع المرأتين على النسبان أبعد في العقل من نسبان المرأة الواحدة فلهذا أقام  
الشرع المرأتين مقام الرجل الواحد حتى إن أحدهما لو نسيت ذكرتم الأخرى وتقرر الجواب  
أن المراد من الضلال الأذى لأن الضلال سبب للأذى كما فُتِل السبب والمراد السبب فكأنه قيل  
إرادة الأذى كما عند الضلال كما أن المراد من المثال إرادة الأذى عند ميلان الحائط قال الزجاج زعم  
سيبويه والتحليل والمحققون أن المعنى استشهدوا أمرأتين لأن تذكر أحدهما الأخرى ثم سألوهم جاء  
أن تفضل وكيف يستشهدوا أمرأتين للضلال وأجابوا بأن الأذى كما ربيبه الضلال فجاء أن يذكر ويراد  
الأذى كما قلت أعادت هذا أن يعمل الحائط فأدعمه وانما أعدته للدعم لا الميل وانما ذكر الميل  
لأنه سبب الدعم ولعل هؤلاء المارأوا شرط نصب المفعول له مستغنيا جعلوه مجرورا باللام لكن علته  
الاستشهاد ليس نفس الأذى كما ربل إرادته فيرجع إلى ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل عليه متعلق  
بالأمر والنهي قد يكون قيد للفعل وقد يكون قيد للأطلب نحو أسلم تدخل الجنة وأسلم لأنني أريد التحير  
والعسلة هنا البيان شرعية الحكم واشتراط العدد فيجب أن يكون فعلا لا أمر وقيد للأطلب وباعنا عليه  
والمس هو الإرادة الله تعالى للقطع بأن الضلال والتذكير بعده ليس هو الباعث على الأمر بل إرادة  
ذلك ثم إن النسبان وعدم الاحتداد للشهادة ينبغي أن يكون من الشيطان فلا يكون مراده تعالى سيما  
وقد أمر بالاستشهاد وأوجب بأن الإرادة لم تتعلق بالضلال نفسه أعني عدم الاحتداد للشهادة بل  
بالضلال المصريح بترتب الأذى كما ربيبه عنه ومن قواعدهم أن القيد هو مصب الفرض فصار كأنه  
علق الإرادة بالأذى كما ربيبه عن الضلال والمرب عليه كما إذا قلت إرادة أن تذكر أحدهما الأخرى إن  
ضلت ومن القاطي هذا المقام ما قيل إن المراد من الضلال الخ (٢) لظهور أنه لا يبقى حينئذ قوله قد ذكر  
معنى وأنه لا يوافق قول المصنف وأعلم أن هذا مأخوذ من كلام سيبويه رحمه الله وجمع من المحققين  
حيث قالوا إن المعنى استشهدوا أمرأتين لأن تذكر أحدهما الأخرى وانما ذكر أن تفضل لأن الضلال  
هو السبب الذي به وجب الأذى كما لا أن المصنف قدر الإرادة لأنه الباعث على الأمر لا الأذى كما ربيبه  
وكذا الكلام في المثالين وهذا بخلاف ما إذا كان الميل أو جنى العدو وحاصلا بفعل فانه يصح أعددت  
الخشبة لميل الجدار دون أن يعمل الجدار قبل والنسبة في إثارة أن تفضل على أن تذكر أن ضلته هي شدة  
الاهتمام بشأن الأذى كما ربيبه صار ما هو مكرره في نفسه مطلوب بالاجل من حيث هو مقتضا إليه  
(أقول) ما ذكر العلامة هو كلام المتقدمين بعينه ولا غلط فيه وانما الغلط من سوء الظن به إذ مراده أن  
ذكر الضلال لم يرد به التعليل بل أراده بيان سبب التعليل فقوله أطلق السبب أي ذكر في معرض  
التعليل والإرادة والمراد أي الذي تعلقت به الإرادة للتعليل هو السبب بدليل تقرير قوله فكأنه الخ  
عليه وقريب من هذا العطف أيضا ما سبأني من أن العطف على المجرور باللام قد يكون للاستعارة في  
متعلق اللام مثل جئتكم لأفوز بفضائله وأحوز عطائكم ويكون هذا بمنزلة تكرير اللام وعطف الجار  
والمجرور على الجار والمجرور قد يكون للاستعارة في معنى اللام كما تقول جئتكم لتستقروا في مقامكم وتقبض  
على من انصامكم فهي لاجتماع الأمرين ويكون من قبيل جاءني غلام زيد ومجرو أي الغلام الذي أحبا  
وسبأني تفصيله في سورة الفتح (قوله وقراءته أن تفضل على الشرط الخ) فالقيل مجزوم والفتح لالتقاء  
الساكنين والقائه في الجزاء قيل لتقدير المبتدأ وهو ضمير القصة أو الشهادة ولا يتخلو عن تكلف بخلاف  
قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه أي فهو ومما كان ينبغي أن يتعرض له وجه تكرير لفظ أحدهما ولا

وقرأته أن تفضل على الشرط قد كرر بالرفع  
وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب قد كرر في  
الأذى كما

(٢) قوله الخ مراده ما تقدم في قوله وتقرير  
الجواب أن المراد من الضلال الأذى كما ربيبه  
الضلال سبب للأذى كما ربيبه كما يعلم من بقية  
كلامه اه

خفا في أنه ليس من وضع المظهر موضع المظهر إذ ليست انذكرة في الناحية الآن تجعل احدهما  
 الثانية في موقع المفعول ولا يجوز التقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس ثم يصح أن يقال  
 قد ذكرها الاخرى فلا بد للعهد من نكتة (أقول) قالوا ان النكتة الالهية لان كل واحدة من  
 المرفعين يجوز لها ما يجوز على صاحبها من الاضلال والاذكار والمعنى ان ضلت هذه أذكرتها هذه  
 فدخل الكلام معنى العموم وأنه من وضع الظاهر موضع المظهر وتقديره قد ذكرها وهذا يدل على أن  
 احدهما الثانية مفعول مقدم وانما يمنع التقديم اذا وقع الباس بغير المعنى فان لم يكن الباس فو كسر  
 العصا موسى لم يمنع قال أبو الباقار رحمه الله وهذا من هذا القبيل لأن الاذكار والنسيان لا يتعين في  
 واحدة منهما ومقتضاه أنه يجوز ذلك في نحو ضارب موسى عيسى إذ لا يتغير المعنى فهو اجال لالباس وفي  
 الكشف من بدع التفاسير قد ذكر جعل احدهما الاخرى ذكر كراي عن أبيهم اذا اجتمعنا كتابا بمنزلة  
 الذكر وقد قيل ان المضارع في جواب الشرط يقتضي بالقسام من غير تقدير مبتدأ (قوله وسواء انهاء  
 الخ) تقدم وجه آخر ولما كان السأم المثل وانما يكون بعد المباشرة حمله أولا على حقيقته وثانيا أوله  
 بالكسل فجعل كناية عنه وانما كفى عنه لانه وقع في القرآن صفة للمنافقين كقوله تعالى واذا قاموا  
 الى الصلاة قاموا كسالى ولذا وقع في الحديث لا يقول المؤمن كسلا وانما يقول نفلت وتقدم الصغير  
 هنا لما في آية الكرسي والمشيء بالباء الموحدة بزنة اسم المفعول مجاز بمعنى المطول وقوله صغيرا كان  
 الحق ناظرا الى جعل ضميره ككسبه للحق وما بعده الى كونه للكتاب وقوله الى وقت حلوله الخ وفي  
 الكشف الى وقته الذي انفق الغريمان على تسميته وقوله اشارة الى أن تكتبوه أى أو الى المذكور  
 مطلقا (قوله وهما مبنيان الخ) لما كان أقسط أفضل من القسط بمعنى العدل فحمله أقسطا وانما  
 قسط فجعلني جاز وكذا أقوم ليس من القيام الثلاثي أجاب بأنه من الافعال وسيبويه رحمه الله يجوز بناء  
 أقول منه أو أنه على غير قياس شذوذ وجواب آخر انه مأخوذ من قاسط وقوم لاجمعين اسم الفاعل  
 لأن قاسط بمعنى جائر بل بمعنى النسب كلاب وناسم فيكون اشتقاقا من الجاهل كالحك وقال  
 أبو حيان رحمه الله قسط يكون بمعنى جاز وعدل وأقسط بالالف بمعنى عدل لا غير حكاه ابن القطاع فلا  
 حاجة لما ذكر وقيل هو من قسط بوزن كرم صار أقسط أى عدل وقوم بمعنى مستقيم وقوله وانما  
 صحت الواو بمعنى قيل أقوم ولم يقل أقام لانهم لم يقل في فعل التعجب فهو أقوم بل جوده اذ هو  
 لا يتصرف وأقيل التفضيل مناسب له بمعنى فعل عليه وقيل ان قوله لجوده ضميره لأفعل التفضيل  
 أى لعدم نصره فهم في أفعل من الذى هو أصله رفيعه نظر وقوله وأدى الخ قيل وهذا حكمه خلق  
 اللوح المحفوظ والكرام الكاتبين مع أنه الغنى عن كل شئ تعظيما للعباد وارثا للحكام وحرف  
 الجر قد قدره ناقيل اللام وقيل الى وقيل من وقيل فى ولكل وجهه (قوله استغناء عن الامر  
 بالكتابة الخ) في هذا الاستغناء قولان أحدهما أنه من الاستشهاد وهو متصل فأمر بالاستشهاد في كل  
 حال الا في حال حضور التجارة والثاني أنه منه ومن الكتابة وهو منقطع أى لكن التجارة الحاضرة يجوز  
 فيها عدم الاستشهاد والكتابة كذا في الدر المنثور والمصنف رحمه الله جعله من الامر بالكتابة في قوله  
 أول الآية فاكتبوه كذا الاستشهاد بعده فهو متصل وقوله وليكتب الى هنا جمل معترضة فلا فصل ولا  
 بعد وفسر التجارة الحاضرة بالواقعة بينهم أعم من أن تكون بدین أو عين والادارة بكونها يدايد ليكون  
 تأسيسا وهو محصل ما في الكشف ولا يخبر عليه وقوله الآن تنبأ بعوايد ايديان لمحصل المعنى وقوله  
 فلا بأس تفسير عدم الجناح ووقع في نسخة الاتباع عوايدون ان الصحيح رواية ودراية الاولى وهذه  
 من تخریف الكتابة فلا حاجة الى تكلف توجيهها (قوله والاسم مضمير تقدير الخ) قدره غيره المداينة  
 والمعاملة وعليه فالتجارة مصدر لا يلزم الاخبار عن المعنى بالعين وجعله المصنف رحمه الله كالمخشي  
 والقراء ضمير التجارة والخبر بفسره والمضمير يعود على متأخر لفظا ومعنى ومنه جاز في فصيح الكلام

قوله وسيبويه رحمه الله يجوز الخ هذا الجواب  
 ذكره في الكشف لا هذا

(ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا) لاداء  
 الشهادة أو العمل وسواء شهدا قبل العمل  
 تنزيلا لما يشارف منزلة الواقع وما مزيدة  
 (ولا تساموا أن تكتبوه) ولا تفلوا من كثرة  
 مداد ياتكم أن تكتبوا الدين أو الحق أو  
 الكتاب وقيل كفى بالسامة عن الكسل لانه  
 صفة المناقفة ولذا طال عليه الصلاة والسلام  
 لا يقول المؤمن كسلا (مضربا وكبرا)  
 صغيرا كان الحق أو كبيرا أو مختصرا كان  
 الكتاب أو مشبع (الى أجله) الى وقت حلوله  
 الذى أقربه المديون (ذاكم) اشارة الى  
 أن تكتبوه (أقسط عند الله) أكثر قسطا  
 (وأقوم للشهادة) وثبت لها وأعون على  
 اقامتها وهما مبنيان من أقسط وأقام على  
 غير القياس أو من قاسط بمعنى ذى قسط وقوم  
 وانما صحت الواو فى أقوم كما صحت فى التعجب  
 لجوده (وأدى الاثرنا بوا) وأقرب فى  
 أن لا تشكوا فى جنس الدين وقدره وأجله  
 والشهود ونحو ذلك (الآن تكون تجارة  
 حاضرة تدبرونها بغيركم فليس عليكم جناح  
 ألا تكتبوها) استغناء عن الامر بالكتابة  
 والتجارة الحاضرة تعنى المباينة بدین أو عين  
 وادارتها بدینهم تعاظمها بآها يدايد أى الآن  
 تنبأ بعوايد ايديهم فلا بأس أن لا تكتبوا  
 بعده عن التنازع والتسبب ونسب عاصم  
 تجارة على أنه الخبر والاسم مضمير تقديره  
 الآن تكون التجارة تجارة حاضرة كقوله

بن أسد هل تعلمون بلامنا • إذا كان يوماً ما كواكب اشتمعا  
إذا تابعتهم هذا التابيع أو مطلقاً لانه أحوط

ورفعها الباقون على أنها الاسم والخبر تدبرون أو على كان التامة (وأشبهوا  
والأوامر التي في هذه الآية بالاستصحاب عنداً كثر الأئمة وقبل أنها الوجوب ثم

اختلاف في أحكامها ونسخها (ولا يضار كاتب ولا شهيد) يحتمل البناءين ويدل عليه أنه قرئ ولا يضار بالسكر والقبح وهو منهما من ثلث الاجابة والتصرف والتغيير في الكسبة والشهادة أو النهي عن الضراجهما مثل أن يجعل من مهم ويكلف الخروج عما حدثه ما ولا يعطى الكاتب جعله والشهيد مؤنة يجنيه حيث كان (وان تفعلوا) الضراد وما نهيتم عنه (فانه فسيق بكم) خروج عن الطاعة لاحق بكم (واتقوا الله) في مخالفة أمره ونهي (ويعلمكم الله) أحكامه المتضمنة له الحكم (واقه بكل شيء طيب) كثر لفظة الله في الجمل الثلاث لاستقلاها فان الاولى حث على التقوى والثانية وعهد بانعامه والثالثة تعظيم شأنه ولانه أدخل في التعظيم من الكناية (وان كنتم على غير) أي مسافرين (ولم تجدوا كتاباً فمران مقبوضة) فالذي يستوثق به رهان أو فاعليكم رهان أو فليؤخذ رهان وليس هذا التعليق لا شترط السفر في الارتمان كما طاعة مجاهد والضمان لانه عليه الصلاة والسلام رهن درعه في المدينة من جهودي على عشر من صاه من شعيراً خذله لاهل بل لا حاجة التوثيق للارتمان مقام التوثيق بالكناية في السفر الذي هو مظنة اهوازها والجهور على اعتبار القبض فيه غير مالك وقرأ ابن كثير أبو عمرو فزهن كسفت وكلهم ما جمع رهن بمعنى مرهون وقرئ باسكان الهاء على التخفيف (فان آمن بعضكم بعضاً) أي بعض الدائنين بعض المدينين واستغنى بآماتته عن الارتمان (فليؤذ الذي اتقن أماتته) أي دينه مما أمانة تقناه عليه بترك الارتمان به وقرئ الذي اتقن بقلب الهمزة زياه والذي اتقن بادغام الياء في التام وهو خطأ لا يشق عليه عن الهمزة في حكمهاف لا تدغم (وليس الله ربه) في انهيته وانكار الحق وفيه عبارات

كجاء وهذا منقول عن القراء (قوله بن أسد الخ) بنو أسد قبيلة معروفة والبلا بالقبح والمذا القتال يقال أبلى فلان بلا محسننا إذا قاتل مقاتله متحودة واليوم الاشنع من الشناعة وهي القياحة التي كثر شره ويقال اليوم الشديد ذوالكواكب كما يقال في التهديد لا يركب الكواكب ظهره يقول هل تعلمون مقاتلتنا يوم اشتد الحرب حتى أظلم النهار ورؤيت الكواكب فيه ظهر الانداد من النجوم بغير الحرب وقيل المراد بالكواكب السيوف كقول بشار

كان منار النقع فوق رؤسنا • وأسياف الليل تهاوى كواكب  
وليس بشيء وإذا كانت تامة فجعله تدبرون واصفة وقوله هذا التابيع أي الذي يكون يدايد والاحكام بكسر الهمزة هذا التسخ يقال أي محكمة أي لم تنسخ (قوله يحتمل البناءين الخ) تنبئة ببناء وهو البنية والمفظة أي بناء المعلوم والجهول وفسره على الوجهين فقوله وهو نهي الخ على البناء للقاعل وهو تأكيده لما قرأ بالاعم وقوله أو والنهي الخ على البناء للمفعول والحل عليه مامعا كما قبل ليس بشيء وعلى الجهول انتهى المتبادران أو الخاطبون وقوله أن يجعل بالتخفيف من قولهم أجعله من مهمه إذا الجاء الى تركه والجعل بالضم الاجرة وقوله الضرار الخ قدره مفعول لا يكون مرجع ضمير فانه وقوله لاحق بكم اشارة الى أن الظرف صفة فسوف (قوله كثر لفظة الله الخ) قال الراغب ان قيل كيف قال واتقوا الله الخ فكثير ما ثلثنا وقد استكرر هو امثل قوله • فقال النوري جذا النوري قطع النوري • حتى قبل ساط الله عليه صلاة ترحى نواه وقوله

يجعل الجهل السيف والسيف منتضى • وحلم كالم السيف والسيف مفيد  
فاعلم أن التكرير المستحسن هو كل تكرير يرفع على طريق التعظيم أو التحقير في جمل متواليات كل جملة منها مستقلة بنفسها والمستقيم هو أن يكون التكرير في جملة واحدة أو في جمل في معنى ولم يكن فيه التعظيم والتحقير وهو الظاهر في البيتين لا الآية فان قوله واتقوا الله حث على تقوى الله ويعلمكم الله تذكرة منه والله بكل شيء عليم تعظيم له عز وجل ومتضمن للوعيد والوعد فلما قصد تعظيم كل واحد من هذه الاحكام أعيد لفظ الله وأما البيت الثاني فهو جملة واحدة لان قوله يجعل الجهل السيف نعت لقوله يجعل وكذا والسيف مفيد حال من قوله كالم السيف والبيت الاول كرجذا النوري وقطع النوري وهما بمعنى واحد والمصنف رحمه الله تلخص ما ذكره من الا أن ما ذكره الراغب في البيت الثاني وهو البصري غير مسلم لان التكرير فيه استحسنه الشيخ في دلائل الإعجاز في فصل مقدمه وليس بحاجة الى بسطه وفي كلامه اشارة الى توجيه العطف فيها مع الاختلاف خبرا وانشاء حيث قال وعد فجعله لا انشاء الوعد وجعل الثالثة لانشاء المدح والتعظيم وتفسيره على سفر بمسافرين اشارة الى أن على استعارة تبعية شبه تمكثهم في السفر بتكثركم الراكب من مركبه (قوله فالذي يستوثق به الخ) وحديث الدرر في الكتب الستة لكن في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام رهنه على ثلاثين صاعاً والاعوان لا احتياج وخلاف مالك وغيره في لزوم وعده لا في المعصية وعمرة الخلاف تظهر في تقديمه على غيره من القرماء وغير ذلك قبل وظاهر النص معه وغير مالك بالنصب على الاستثناء (قوله وهو خطأ الخ) تبع فيه الكشاف وأهل التصريف حيث قالوا ان الباء الاحدية قبل تاء الافتعال تغلب تام وتدغم نحو الجسر وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك وقول الناس انزراً خطاً وهم كلهم مخطئون فيه فانه مسجوع في كلام العرب كثيراً وقد نقل ابن مالك جوازه لكنه قال انه مقصور على السماع قال ومنه قراءة ابن محجب من اقن ونقل الصاغاني أن القول بجوازه مذهب الكوفيين وقالت عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمرني فأتر كفاي البخاري قال الكرماني رحمه الله فان قلت لا يجوز الادغام فيه عند الصرفين وقد قال في المنصل وقول من قال انزراً خطاً قلت قول عائشة وهي من القصاص حجة على جوازه فالخاطئ مخطئ اه (قوله وفيه عبارات الخ) يحتمل أن يريد في هذه الجملة لانها تأكيدها كيد لسبق اتقوا الله واعادة

الجلالة الكريمة والتأكيده وذكره لما فيها من أنه اذ لم يؤذ دينه لم يحفظ الله ولم يمتثل أمره ويحفل  
في هذا الكلام لما ذكره لتسمية الدين أمانة واجبة الاداء وقوله أو المديونون الخ والشهادة شهادتهم  
على أنفسهم يعني أقرارهم بما عليهم ولا يمتنع أنه خلاف الظاهر والظاهر أنه خطاب للشهود المؤمنين  
(قوله أي بآثم قلبه الخ) يعني قلبه فاعل آثم أو آثم خبر مقدم والجملة خبر أن ثم أشار إلى نكتة اسناد الآثم  
اليه مع أنه لو قال آثم لزم المعنى مع الاختصار فوجه بوجه أحدها أن الذي يقتضيه أي يكتسبه به هو  
القلب واسناد الفعل إلى الجارحة التي بها يفعل أبلغ كما يستند البصار إلى العين والمعرفة إلى القلب  
والنظر الذي ذكره انما هو في اسناد الجملة إلى الضمير والثاني أنه وإن كان منسوبا إلى الجملة لكن  
عمرها بأعظم أجرائها إشارة إلى عظم الفعل في نفسه لأن فعل القلب أعظم من سائر الجوارح فجعل  
الكتمان من آثام القلب قبيحا على أنه من أعظم الذنوب وترك توجيهها آخر في الكشف وهو أنه  
يظن أن الكتمان من فعل اللسان لا دخل للقلب فيه وليس كذلك فاستدل لينبه على ذلك لضعفه (قوله  
وقرئ قلبه بالنصب الخ) نصب القلب على التشبيه بالمفعول به وآثم صفة مشبهة وقيل على التمييز وقيل  
بدل من اسم أن وقوله تهديد متروجه وقوله خلقا وملا كما في الاشارة إلى أن اللام للإختصاص  
واختصاصها به من جهة كونها مخلوقة أو لا شريك له في الخلق والثاني اشارة إلى كونه المملك فلا يقال  
من أين يؤخذ هذا من النظم وقوله والعزم عليه الخ أي لأن مجرد ما يحظر بالبال لا بعدد ما يبدون العزم  
والتصميم حتى يحتاج إلى المغفرة كما سيأتي وكونه حجة على منكري الحساب بحسب الظاهر فلا يضرك  
تأويلهم له بما يخالف الظاهر **كذلك** في الوجوب لتعلقه بالشيئة وأما احتمال أن تلك المشيئة  
واجبة لمن يشاء صلاة الفرض فانه لا يقتضي عدم الوجوب بخلاف الظاهر (قوله ومن جزم بغير فاء  
الخ) انما جعله بدلا للآثم لم يقولوا بآثم الجوارح كالتقدير قتل ولا مانع منه نحو أن تأتى أطعمك أكسك  
وقوله بدل البعض من الكل أو الاشتغال قيل إن أريد بقوله يحاسبكم معناه الحقيقي فيفقر بدل اشتغال  
كقوله أحب زيد اعلمه وإن أريد به المجازة فهو بدل بعض كضربت زيدا رأسه وقال الطيبي رحمه الله  
الضرب المجزئ وفيه يعود إلى ما في أنفسكم وهو شغل على الغايط السوء وعلى خفي الوسواس وسد  
النفس والمغفرة والعذاب يختص بماء وعزيمة فهو بهذا الاعتبار بدل بعض من كل وأما قول أبي  
حيان رحمه الله وقوع الاشتغال في الأفعال صحيح لانه جنس تحته أنواع يشغل عليها وأما بدل البعض  
فلا إذا فعل لا يتجزأ فليس بشئ لانه إذا كان جنسا فلا جزئيات يجري فيها ذلك (قوله متى تأتينا لم يأتى  
ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا) جعل اللام بدلا من الاتيان أما بدل بعض لانه اتيان لا توقف فيه  
فهو بعضه أو اشتغال لانه نزول خفيف وألف تأججا ألف تنبيه للنار والحطب يقال تأججت النار أي  
التفت وتأجج الحطب إذا وقع فيه النار أو ألف اطلاق وفاعل تأجج ضمير النار وتأويله بالنفس وقيل أصله  
تأجج خذفت إحدى التامين ولطفته نون التوكيد الخفيفة ثم صارت الفاعل الوقف وهو بعيد وهو  
عبارة عن الجود وكثرة الضيفان (قوله وادغام الراء في اللام لن الخ) هذا مما تابع فيه الكشف  
وهو من دانه الضال اذ هو يعتقد أن القراءة بالراء وهو غلط فاسد وكيف يكون لنا وهي قراءة  
أبي عمرو امام القراء والعربية والمانع من الادغام تكرير الراء وقوتها والاقوى لا يدغم في الاضعف وهو  
مذهب سيبويه والبصريين وأجاز ذلك القراء والرواسي ويعقب الحصري وغيرهم  
ولا حاجة إلى التطويل فيه وليس هذا مما يليق بجلالة المصنف رحمه الله تعالى وقد بعدد له بما ذكره صاحب  
الاعتصاف من أنه روى عن أبي عمرو رحمه الله أنه رجع عن هذه القراءة فيكون الطعن في الرواية لا في  
القراءة فتدبر وقال الزجاج رحمه الله لما ذكره عز وجل في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة والطلاق  
والحيض والابلاء والجهاد وقصص الانبياء عليهم الصلاة والسلام والدين والربا يختمها بقوله آمن  
الرسول الخ لتعظيمه وتصدق نبه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لجميع ذلك المذكور قبله وغيره ليكون

(ولا تسمعونوا الشهادة) أيها الشهود  
أو المديونون والشهادة شهادتهم على أنفسهم  
(ومن يذمها فانه آثم قلبه) أي بآثم قلبه  
أو قلبه بآثم والجملة خبر أن واسناد الآثم  
إلى القلب لأن الكتمان مقتضيه وتطهير العين  
زانية والأذن زانية أو للمبالغة فانه رئيس  
الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال وكأنه قيل  
يمكن الآثم في نفسه وأخذ أشرف أجزائه  
وفاق سائر ذنوبه وقرئ قلبه بالنصب كمن  
وجهه (والله بما تعملون علم) تهديد (الله  
مافي السموات وما في الأرض) خلقا وملكا  
(وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه) يعني  
ما فيكم من السوء والعزم عليه لتترب المغفرة  
والعذاب عليه (يحاسبكم به الله) يوم  
القيامة وهو حجة على من أنكر الحساب  
كما معتزلة والروافض (فيغفر لمن يشاء) مغفرة  
(ويعذب من يشاء) تعذيبه وهو صريح في  
نفي وجوب التعذيب وقد رفته حاشا ابن عامر  
وعاصم ويعقب على الاستئناف وجزهما  
الباقون عطفا على جواب الشرط ومن  
جزم بغير فاء جعلها بدلا عنه بدل البعض  
من الكل أو الاشتغال كقوله  
متى تأتينا لم يأتى ديارنا  
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا  
وادغام الراء في اللام لن اذ الراء لا تدغم  
إلا في مثلها (والله على كل شئ قدير) فيقدر  
على الاحياء والمخاسير آمين الرسول بما  
أنزل اليه من ربه

شهادة وتنصيب من الله سبحانه وتعالى على  
حجة إيمانه والاعتداده وأنه جازم في أمره  
غير شك نفسه (والمؤمنون كل آمن بالله  
وملائكته وكتبه ورسله) لا يخجلون أن  
يعطف المؤمنون على الرسول فيكون الضمير  
الذي ينوب عنه التووين راجعا إلى الرسول  
والمؤمنين أو يجعل مبتدأ فيكون الضمير  
للمؤمنين وباعتباره يصح وقوع كل ضمير  
خبر المبتدأ ويكون أفراد الرسول بالحكم  
أما التعليل أولان إيمانه عن مشاهدة وعيان  
وإيمانهم عن نظر واستدلال وقرأ حزة  
والكتاب أي وكما به معنى القرآن أو الجنس  
والفرق بينه وبين الجمع أنه شائع في وحدان  
الجنس والجمع في جوعه ولذلك قيل الكتاب  
أكثر من الكتب (لا تفرق بين أحد من رسله)  
أي يقولون لا تفرق وقرأ يعقوب لا يفرق  
بالإعلى أن الفعل لكل وقرئ لا يفرقون  
جلا على معناه كقوله تعالى وكل أنوفه ذاهرين  
وأحد في معنى الجمع لوقوعه في سياق التثنية  
كقوله تعالى فإما منكم من أحد عنه حاجزين  
ولذلك دخل عليه بين والمراد في التفرقة  
بالتصديق والتكذيب (وقالوا معناه)  
أجبنا (وأطعنا) أمرنا (غفرانك ربنا)  
اغفر لنا غفرانك أو نطلب غفرانك (واليك  
المصير) المرجع بعد الموت وهو أقرارهم  
بالبعث (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) الا  
ما تيسر قدرته فضلا ورجه أو مادون مدى  
طاقته بحيث يسع فيها طوقها ويتيسر  
عليها كقوله سبحانه وتعالى يريد الله بكم اليسر  
ولا يريد بكم العسر وهو يدل على عدم وقوع  
التكليف بالحال ولا يدل على امتناعه (لها)  
ما كسبت من خير (وعليها ما اكتسبت)  
من شر لا يتنفع بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها  
غيرها وتخصيص الكسب بالخير والاكتساب  
بالشر لأن الاكتساب فيه أعمال والشر  
نسيبه النفس وتجنب اليه فمكاتب أجد  
في تخصيصه وأعلى بخلاف الخير

نأكيده وفذلكة (قوله شهادة وتنصيب من الله الخ) يعني أن الإيمان بما ذكره يجب على الأمة  
يجب عليه أيضا وبكاتبه وبما قبله من غير فرق في أصل الإيمان وإن تفاوت تفاوتاً عظيماً فيبني عليه  
وكيفيته ولا يلزم منه اتساعه لغيره من الرسل عليهم الصلاة والسلام فتأمل (قوله لا يخجلون أن يعطف  
المؤمنون الخ) يجوز في المؤمنون أن يكون معطوفاً على الرسول مرفوعاً بالفاعلية فيوقف عليه ويدل  
عليه قراءة على رضي الله عنه وآمن المؤمنون وكل آمن بجملة من مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بالنكرة  
كونه في تقدير الإضافة أو المؤمنون مبتدأ وكل مبتدأ ثان وآمن خبره وبالجملة خبر المؤمنون والرابطة  
مقدرة ولا يجوز كون كل تأكيده لانهم صرحوا بأنه لا يكون تأكيده للمعرفة الا اذا أضيف لفظها إلى  
ضميرها وقوله الذي ينوب إشارة إلى أن تنوينه للعوض ولذا منعوا دخول الالف واللام عليه وعلى  
بعض وقالوا قولهم السكت والبعض خطأ (قوله ويكون أفراد الرسول الخ) أي على الوجه الثاني إشارة  
إلى أن إيمانه لكونه تفصيلاً لبيان كونه نوع وجنس آخر وأيضاً المتبادر من المؤمنين الأمة فلا يدخل  
تحتهم (قوله يعني القرآن أو الجنس الخ) يعني أن الإضافة إما للعهد والجنس لأنها تأتي للمعاني اللام  
كما حققه وقوله والفرق الخ يعني ما قبل أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع لأن المفرد  
يتناول جميع الاتحادات فلا يخرج عنه شيء منه قليلاً أو كثيراً بخلاف الجمع فإنه يستغرق الجميع أو لا  
وبالذات ثم يسرى إلى الاتحاد والفرق بينهما في النفي ظاهر وفي الإثبات كونه أظهر وأقوى خصوصاً وقد  
شمل الحقيقة والمهاية فاستغرق الأفراد الذميمة وضما على ما في الكشف ونقل في الاتصاف من بعض  
أهل الأصول أن تناوله للأفراد مجاز وبه الطبع رحمه الله وقوله ولذلك قيل الخ هو منقول عن ابن  
عباس رضي الله عنهما ولكن صاحب الاتصاف تردد في ثبوته عنه ولذا لم يصرح به المصنف رحمه الله  
وهذا المبحث من معضلات المعاني فراجع فيها (قوله أي يقولون لا تفرق الخ) والمقدور ما حال أو خبر  
بعد خبر وعلى قراءة لا تفرقون يجوز فيها ذلك من غير تقدير القول ويجوز أن بقدرية قول بالأفراد على لفظ  
كل والضمير الراجع إلى كل يجوز أفراداً نظر إلى لفظها ووجه نظر المعنا كما تفرقه أهل العربية وكلاهما  
وارد في القرآن كما ذكره المصنف رحمه الله (قوله وأحد في معنى الجمع الخ) قال التحرير ذكر أهل اللغة أن  
أحد اسم إن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والذكر والمؤنث فإذا أضيف بين اليه  
أو أعيد إليه ضمير الجمع أو نحو ذلك فالمراد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه وكثير من الناس يسهو  
فيحسم أن معنى ذلك أنه نكرة وقعت في سياق النفي فعمت وكانت بهذا الاعتبار في معنى الجمع كما أثر  
التكررات اه وهو ردة على المصنف رحمه الله وقدم تفصيله وقوله التفرقة بالتصديق والتكذيب بأن  
يصدق بعضهم ويكذب بالآخر كما يفهمه النكرة وفيه إشارة إلى أن التفرقة بالتفضيل وضوء واقعة كما مر  
وهو إشارة إلى قوله تعالى أن الذين يكفرون بالله ورسوله يريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن  
ببعض ونكفر ببعض (قوله أجبنا) هذا هو المعنى العربي للسمع والاطاعة أخص منه لأنها القبول عن  
طوع كما يقال سمعاً وطاعة والغفران مصدر تام منصوب على المصدرية أو على أنه مفعول به والمصدر مصدر  
معي المراد به البعث (قوله الامانة قدرتها الخ) على الأول المراد بالوسع القدرة أي لا يكلفها الا  
ما تقدر عليه وعلى الثاني ما يسهل عليها من المقدور فهو أخص كما إذا كان في قدرته أن يصلي سبعا  
فأوجب خمسا فالواجب دون مدى طاقته أي غايته وانهايتها وقوله وهو يدل الخ يعني على التفسيرين أما  
على الأول فظاهر وأما على الثاني فبطريق الأولى وقبل أنه على الثاني فمخصوص بهذه الأمة فلا دلالة  
على ذلك فهو راجع إلى التفسير الأول وفيه ردة على من استدلل بها على امتناعه وتفصيله في الأصول  
وضميرها النفس العامة (قوله من خير الخ) أخذ من اللام وعلى الداليتين على النفع والضرب في الأصل  
وقوله لا يتنفع الخ الحصر مستفاد من تقديم الخبر كما مر وما ورد من الانتفاع بعمل الغير كأن يحج عنه  
أو يمدى له ثواب صدقته والتضرر بوزر غيره فتقول بأن الذي له ثواب كسب المال المتفق فيه وانما العمل  
الذي تبب عنه عمل غيره ونحو ذلك (قوله وتخصيص الكسب بالخير الخ) الاعمال الاجتهاد في العمل

ويرد في إيمانه المرء لنفسه والاستعمال فيما يعمله بواسطة غيره والحاصل أن الصيغة لما دلت على زيادة  
معنى وهو الاعمال والانجذاب اليه وردت في الشر إشارة إلى ما جلبت عليه النفوس واستعملت مقابلها  
في الخير لعدم ذلك فيه وقال ابن الحاجب أنه يدل على زيادة لطف من الله في شأن عباده إذا ثابهم على  
الخير كيف ما وقع ولم يجزهم على الشر إلا بعد الاعمال والتصرف وهو قريب مما ذكره هنا (قوله أي  
لا تؤاخذنا بما أدى بنا الخ) لما كان الخطأ والتسيان غير مؤاخذ عليهم ما فلا يظهر وجه الدعاء بعدم  
المؤاخذة أولوه بوجوه أحدها أن المراد لا تؤاخذنا بتقريبه واغفال بعضه إلى خطأ أو تسيان وذلك  
التقريب فعل لهم قد يؤاخذ به وإن لم يكن ذنباً في نفسه لما يترتب عليه (قوله أو بأثمة الخ) أو ورد  
عليه أنه انما يثبت على القول بأن التكليف بغير المقدور جازع لا غير واقع فضلاً من الله والأفلا يكون ترك  
المؤاخذة على الخطأ والتسيان فضلاً مستدام ونعمة يعتد بها والمحققون من أهل السنة والمعتزلة على  
خلافه والتزامه وأن الجواب الأول مبنى على الشهور وهذا على خلافه أسهل من الجواب بأن غير  
المقدور هو نفس الخطأ والتسيان وليس الكلام في المؤاخذة عليه بل على الفعل المترتب عليه كقتل مسلم  
ظنه غير معصوم ونحوه مما يكون ترك المؤاخذة عليه فضلاً من الله تعالى والعزلة القصد انهم وقوله  
فيجوز الخ فهو على أسلوب قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وأنه من باب التحدث بالنعمة اعتناء بها  
كما قال تعالى وأما نعمة ربك فحدث قال الطيبي وهذا تكلف وقد روي في مسلم أن هذه الآية ناسخة لقوله  
وإن تسبوا ما في أنفسكم الآية فكأن الخطرات والوساوس محلها النفس كذلك معدن التسيان  
والخطأ النفس فلم يكن التسيان والخطأ متجاوزاً عنهما عقلاً بل فعلاً وفي الاتصاف رفع المؤاخذة عنهم  
عرف بالسمع لقوله صلى الله عليه وسلم رفع من أمتي الخطأ الخ ففعل رفعه ما كان اجابته به هذه الدعوة وقد  
روى أنه قيل له عند كل دعوة قد فعلت وانما المعتزلة يذهبون إلى استحالة المؤاخذة بذلك فلا بناء على  
التحسين والتقيح اهـ (قوله رفع من أمتي الخطأ والتسيان) وما أكرهه وأعليه وفي رواية وما  
استكرهه وأعليه كذا وقع في كثير من الكتب وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله  
عنهما وقال السبكي قال محمد بن نصر ليس له إسناد صحيح به وكذا قال غيره وقال النووي رحمه الله أنه  
حديث حسن وفي سنن ابن ماجه يدل رفع وضع وهما متقاربان ومثل أحمد بن حنبل عنه فقال لا يصح  
ولا يثبت اسناداه وقال من زعم أن الخطأ والتسيان مرفوعان فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله صلى  
الله عليه وسلم فإن الله أوجب في قتل النفس خطأ الكفارة وفيه نظر (قوله عباً) كحمله لفظاً ومعنى  
بمعنى ماله وبما هو حدة وهو مزة وبين وجه اشتقاقه وأصل معناه عباد ذكره وقوله للمبالغة فعل يجي  
للتكثير والمبالغة نحو قطعت الثياب وللتعدي وقيل الانقاس في التوبة أو في القصاص لأنه كان لا يجوز  
غيره في شريعتهم وقطع موضع النجاسة من الثياب ونحوها وقيل من البدن وقوله وخمين صلاة قال  
السيوطي رحمه الله تعالى هذا الأصل له وانما الثابت في الأحاديث أن عليهم صلواتين وقوله من البلاء  
والعقوبة الخ ناظر إلى أول تفسير قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقوله أو من التكليف إلى  
ثانيهما وقوله فيكون صفة الخ أي على التوجيه الثاني وأما على الأول فصفة مصدر محذوف كما أشار  
إليه وفي كون ثوبتهم بقتل أنفسهم كلام في التفسير (قوله وهو يدل على جواز التكليف الخ)  
أي واللام يمكن لهذا الدعاء فائدة وأوجب بأن المراد به ليس هو التكليف الشرعي بل انزال العقوبات  
التي نزلت عن قبلنا لتعصيرهم وأوجب أيضاً بأن المراد التكليف الشاق الذي يشبه بما لا يستطيع أصلاً  
وضعه بأنه يكون تكرير المسبق من قوله لا تحمّل علينا الصراة الفائدة الجديدة أولى وفي شرح  
المقاصد عند هذه الآية على جواز التكليف بما لا يطاق رد لانه على الجواز ظاهرة وأما على الوقوع  
فلا أن الاستعانة إنما تكون عما وقع في الجملة لا عما يمكن ولم يقع أصلاً والجواب أن المراد به  
العوارض التي لا طاقة بها إلا التكليف اهـ (قوله وإمع ذنوبنا) فيه إشارة إلى الفرق بين الغفوة

(ربنا لا تؤاخذنا أن نسينا أو أخطأنا) أي  
لا تؤاخذنا بما أدى بنا إلى نسيان أو خطأ  
من تقريظ وقوله مبالاة أو بأنفسهم ما إذ  
لا يتبع المؤاخذة فيه ما عقلاً فإن الذنوب  
كالسوم فكأن تناولها يؤدى إلى الهلاك  
وإن كان خطأ فاعلم على الذنوب لا يجد أن  
يذهب إلى العقاب وإن لم تكن له عزيمة  
لكنه سبحانه وتعالى وعد الصابرين رحمة  
وفضلاً فيجوز أن يدعو الإنسان به استدانة  
واعتماداً بالنعمة فيه ويؤيد ذلك مفهوم  
قوله عليه الصلاة والسلام رفع من أمتي  
الخطأ والتسيان (ربنا ولا تحمّل علينا الصراة)  
عبارة تشبهاً بالصراحة أي بحسبه في مكانه  
يريد التكليف الشاق وقيل ولا تحمّل  
بالتشديد للمبالغة (كما حمله على الذين من  
قبلنا) جلام مثل حالنا أي من قبلنا أي  
مثل الذي حمله إياهم فيكون صفة لا صراة  
والمراد به ما كلف به بنو إسرائيل من قتل  
الانفس وقطع موضع النجاسة وخمين  
صلاة في اليوم والليلة وصرف ربع المال  
للكفاة أو ما أصابهم من الشدة والمحن  
(ربنا ولا تحمّلنا حلالاً طافئة لنسائنا) من  
البلاء والعقوبة أو من التكليف التي لا تقى  
بها الطاقة البشرية وهو يدل على جواز  
التكليف بما لا يطاق والامتناع من التكليف  
منه والتشديد هو التبعيد الفاعل إلى  
مفسهول ثان (واعف عنا) وإمع ذنوبنا  
(واعف عنا) واستر عيوبنا ولا تنفضنا  
بالمؤاخذة (وارحنا) ونعطف بها وتفضل

والمغفرة وتأخير الرحمة ووجهه ظاهر من تفسيره وفسر المولى بالسيد وترك تفسيره عن يتولى أمورهم  
 كما في الكشف وقوله فان الخ إشارة الى وجه القرب بالقاف وفسر الكافرين بأعدائهم في الدين  
 المحاربين لهم اسم اناسيته للنصرة وجوز أن يعبر جميع الكفرة (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم لما  
 دعا الخ) قيل الظاهر أن المراد بدعائه هذه الدعوات فراءنه لهذه الآيات ويحتمل أن يكون قد دعاهم  
 فتركت هذه الآية حكايته لها وقيل الأول هو الوارد في الاحاديث الصحيحة والشأن ورد بعناء حديث  
 مرسل أخرجه ابن جرير والنكتة في صيغة الجمع أن للاجتماعات تأثيرات وبركات ولا رادة العبد خيرا  
 باخيه أثر في استئصال الخيرات وقوله كسناه أى عن قيام تلك الليلة وقيل كسناه المكروه وقوله من كنوز  
 الجنة تمثيل لما فيها من كثرة الخير والبركة والثواب وكذا الكتابة باليد تمثيل وتصور لاثباتها وثبوتها  
 وتقديرهما بالي سنة عبارة عن قدمهما للاتحاد (قوله وهو يرد الخ) قال المولى رحمه الله تعالى  
 في كتابه الاذكار نقل عن بعض المتقدمين أنه كان يكره أن يقال سورة البقرة وسورة الدخان والعنكبوت  
 وشبه ذلك وانما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة وهكذا وهو خطأ فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة  
 آيتان من آخر سورة البقرة الحديث واشباهه كثيرة لا تحصى اه قلت قد مر أن المنع من ذلك صح عنهم  
 والاستعمال أيضا صحيح بلا شبهة ولا خطأ فيه وانما المنع كان في صدر الاسلام لما استنزل أسفها  
 المشركين بسورة العنكبوت ونحوها فخرج منه دفعا لطمع المحدثين ثم لما استقر الدين وقطع الله دابر القوم  
 الظالمين شاع ذلك وساغ والشئ يرتفع بارتفاع سببه وقوله فسطاط القرآن القسطاط بضم القاء وكسر هاء  
 هو الخيمة أو المدينة الجامعة أو الأول أصله وهذا منقول منه سميت بذلك لاشتمالها على معظم أصول  
 الدين وفروعه وللاشارة الى كثير من أمور المعاش والمعاد ومعيت السحرة بطله جميع باطل  
 لانهم ما كرم في الباطل أولبوا لهم عن أمر الدين ومعنى عدم استطاعتهم أنهم مع حذقهم  
 لا يوفقون لتعلمها أو لتأمل معانيها أو للعمل بما فيها وقيل لن يستطيعوها اذا فرقت  
 فانها تهمهم وتبطل صبرهم وشروعهم وقيل انهم من المجيزات التي لا تقدر  
 السحرة على معارضتها كغيرها من المجيزات المحسوسة وقيل المراد  
 بالسحرة البلقاء كما في قوله ان من البيان لسحرا وهو بعيد الالهام وفقنا  
 للوصول الى هذا القسطاط واجعلنا من استظل بظل عنايتك  
 ورحمتك ويسر لنا خبري الدنيا والآخرة واجعل القرآن  
 ربيع قلوبنا وجلاء أسماضنا ونزهة أرواحنا  
 ويسر لنا التمام ما قصدناه باحسانك يا أرحم  
 الراحمين وصل وسلم على نبيك  
 الماتل عليه وعلى آله وأصحابه  
 وأهل بيته  
 آمين

(أنت مولانا) سيدنا (فانصرنا) على القوم  
 الكافرين) فان من حق المولى أن ينصر  
 مواليه على الأعداء أو المراد به عامة الكفرة  
 روى أنه عليه الصلاة والسلام لما دعاهم هذه  
 الدعوات قيل له فعلت وعنه عليه الصلاة  
 والسلام أنزل الله تعالى آيتين من كنوز  
 الجنة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق  
 بالي سنة من قرأها بعد العشاء الأخيرة  
 أجزأتاه عن قيام الليل وعنه عليه الصلاة  
 والسلام من قرأ الآيتين من آخر سورة  
 البقرة في ليلة كفتاه وهو يرد قول من  
 استكروه أن يقال سورة البقرة وقال ينبغي  
 أن يقال السورة التي تذكر فيها البقرة كما قال  
 عليه السلام السلام السورة التي تذكر فيها  
 البقرة فسطاط القرآن فتحلوها فان تعلمها  
 بركة وتزكها حسنة ولن يستطيعها الباطل  
 قبل وما الباطل قال السحرة

تم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث أوله سورة آل عمران



• (فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشهاب على البضاوى) •

صفحة	
٠٩٤	قف على اعراب ماذا
١٢٣	مبحث شريف في تحقيق الاستثناء التصل والمتقطع
١٣٥	مسئلة الموافاة
١٣٨	تحقيق شريف في الجملة الحالية
٢٠٣	مبحث بئسما ونعما
٢٠٤	الكلام على ويا
٢٠٧	استعمال دون
٢٠٩	مبحث أفعل التفضيل
٢٤٦	مبحث جليل في الفرق بين احد المستعمل في الاثبات واحد المستعمل في النفي
٢٦١	مبحث شريف في عمل المصدر في التفاعل المرفوع
٢٩٣	مطلب نستعمل من بين التقسيم
٣٠٠	كلام تقيس في المضارع بعد حتى